

دراسات في القومية العربية

نظرة الحركة الوطنية في مصر

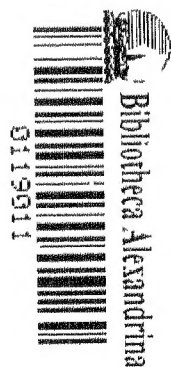
من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦

الطبعة الثانية

١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان

مكتبة مندوبولي - القاهرة



قَطْرُ الْحُرِّيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ
فِي مِصْرَ

دراسات في القومية العربية

تطور الحركة الوطنية
في مصر
من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦

الطبعة الثانية

١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان

الناشر: مكتبة مسدلولي - القاهرة

تقديم الطبعة الثانية

منذ أن نفذت الطبعة الاولى من هذه الدراسة التاريخية للحركة الوطنية في مصر ، منذ سنوات طويلة ، لم يفتأ كثير من الناصرين يلحون عليّ في اعادة طبعها ، لزيادة الطلب عليها من الباحثين والمثقفين ، وكبت أرجىء ذلك ، على أمل ان نتاح لي الفرصة لمراجعتها ، وازافتها ما يمكن اضافته لبها ، أو تعديل ما قد يفصل التعديل ، قبل اعادة الطبع .

ولكن مرت السنوات تباعا ، وأعبائي العلمية تتزايد بشكل مطرد ، حتى أخذ اليأس يدب في قلبي من امكان تحقيق هذه الرغبة ، وفي الوقت نفسه كان الاصلاح يشند علي من جانب زملائي وتلاميذي وقرائي ، لاعادة الطبع ، وكاتب حجتهم أنه لم يصدر في المكتبة العربية منذ ذلك الحين دراسة تاريخية علمية أخرى نطسي هذه الفترة (١٩١٨ - ١٩٣٦) ، وتسد اللقص الذي حدث بنفاد الطبعة الاولى ، كما أن البناء العلمي للدراسة من التماسك بحيث يمشى أن يخل اذا أجري عليه أي تعديل بالحدف أو الاضافة ، خصوصا وان المعلومات التاريخية التي وردت بها من النص والدقة بحيث ما زالت تؤكد الدراسات التاريخية التي تلتها ، فضلا عن ذلك ، فان اعادة طبع الكتاب كما هو ، لا يتعارض مع التقاليد العلمية في الغرب ، التي درجت على النفرقة بين نوعين من اعادة الطبع : الاول ، ويطلق عليه بالانجليزية impression أي طبعة ثانية ، والثاني Edition أي طبعة جديدة بها تعديلات ، وبالتالي فربما كان من الافضل اصدار « طبعة ثانية » من الطبعة الاولى ، مع معالجة أية ملحوظات تتصل بالدراسة في المئذنة الجديدة ، وترك البناء العلمي للدراسة كما هو دون مساس .

وعندما قبلت هذا الرأي ، كان علي أن أفكر مليا في النقاط التي يمكن تناولها في المقدمة الجديدة للطبعة الثانية ، ووجدت انه مهما كانت الاسباب ، فانه لا يحق لي ، وقد صدرت دراسات تاريخية استفادت من الكتاب كأحد مصادرها ، وانفقت أو اختلفت معه ، أن أتجاهلها عند اعادة الطبع ، لأن هذه الاعمال اما انها اضافت أو اختلفت ، وبالنسبة للاضافة ، فلم أرعم أن هذا الكتاب قد جمع فأوعى ، وبالتالي فالحقبة الزمنية التي عالجها تحتل عشرات الدراسات التي تحمل الجديد ، أما الخلاف ، فمن الضروري فحصه وتحقيقه وفقا لمنهج البحث التاريخي العلمي ، ومعرفة

أوجه الخطأ والصواب فيه . اذ ليس من الامانة العلمية أن أقدم لقارئ الطبعة الثانية من الكتاب ، وبها معلومات تاريخيه أثبتت الدراسات الاخرى عدم صحتها ، لان هذه الطبعة تمثل مراجعة على تلك الدراسات ، ومن الضروري معالجة نقاط الخلاف ، لقبول ما ينم الاتفاق به علميا ، او تحديد أوجه الخطأ والاعتراض عليه .

وربما كانت أولى الملاحظات في هذا المجال ، أن الكثير من الاعمال العلمية قد نفلت عن هذه الدراسة دون أن تشير اليها ، واما اشارت الى المصادر العلمية التي أخذت عنها ، دون أن يرجع اليها ، وهو أمر يحالف الامانة العلمية ويخالف قواعد منهج البحث التاريخي ، لان الاشارة الى الدراسة التي ينقل عنها الباحث مباشرة ، تبرئه من أية اخطاء في النقل عن المصادر يكون قد ارتكبها صاحب الدراسة ، بينما الاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، دون ان يكون الباحث قد رجع اليه بالفعل ، يحمله المسؤولية الكاملة عن اخطاء لم يرتكبها .

ولست أنوي الاشارة الى اسماء في هذا الصدد ، واما أروني بعض الوقائع التي كانت لها مناسبات خاصه ، كالمودج لما أوردته في هذه الملاحظة ، فقد نقل البعض معلومه من هذه الدراسة (ص ٢٠) ونسبها الى الحاشية مباشرة ، وهي حديث رشدي باشا الى الاهرام يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، وقد شاعت الصدفة ان اكتشف حدوث خطأ مطبعي في تاريخ عدد جريدة الاهرام الذي نفلت عنه هذه الحاشية ، فلم يكن لنوفمبر ، واما فبراير ؟

وكانت مناسبة اكتشاف في هذا الخطأ ، حين توجهت في احدى المرات الى دوريات القلعة للإطلاع ، فنقلت على غير ميعاد مع المرحوم محمود سليمان غنام (باشا) ، الذي ما ان رأيته حتى بادرنى هاتفيا بأني قد أنيت في الوقت المناسب ، ثم أوراني أحد مجلدات الاهرام ، وأشار الى عدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ قائلا : « هذا هو عدد الاهرام الذي أشرت اليه في كتابك عن الحركة الوطنية في مصر » فأين حديث حسين رشدي باشا ؟ « ولم أجد هذا الحديث بالفعل ، ثم أوراني رحمه الله أعداد نوفمبر من السنوات التالية ، على أمل ان يكون الخطأ في رقم السنة من التاريخ ، وكانت خالية أيضا من حديث رشدي باشا المذكور ، ووعدته بمراجعة بطاقتي واخطاره ، وعند اطلعي في بيتي على هذه البطاقات ، تبينت وجود الخطأ المطبعي السالف الذكر ، الذي فات على المصححين ، وفات علي أيضا عند المراجعة عليهم ، ربما بسبب احتواء كلمة « نوفمبر » على ثلاثة أحرف من كلمة « فبراير » ؟

ويتضح من هذه الرواية أنه لو أشار الكاتب مباشرة الى هذه الدراسة التي نقل منها بدلا من عدد الاهرام الذي لم يره ، لبرئت ساعته ، ولوقع اللوم علي وهدى ، وهذا درس للباحثين الجدد ، الذين يؤثر بعضهم العافية ، فيكتفي بالاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، ولا يشير الى المصدر الحقيقي الذي نقل عنه ، رغبة في ان ينسب لنفسه جهد الرجوع الى المصادر الاولية ، ومشقة البحث عنها ، وقرأعد المنهج العلمي

للبحث التاريخي في هذا الصدد بفضي بأن يشير الناقل الى المصدر الوارد في الحاشية ، ويشفعه بالاشارة الى انه نقله عن المصدر الذي نقل عنه مالفعل ، او مكتفي بالاشارة الى المرجع الذي نقل عنه مباشرة اذا لم يكن هناك أهميه خاصه لذكر المصدر الاصلي .

الغريب أن محمود سليمان غنام (باشا) ، رحمه الله ، أعمل الاشارة الى هذه الدراسة ، عندما استعان في كتابه الذي أصدره تحت عنوان . « أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ » ، بالاحاديث التي أدلى بها رشدي باشا لجريدة الاهرام في فبراير-مارس ١٩٢٧ ، عن موقفه من الحماية البريطانية التي فرضت على مصر ، ولم يكن ليناح لغنام باشا الوصول الى تلك الاحاديث الا من خلال هذه الدراسة والا بعد مشاورته معي بشأنها كما سبق ذكره . ولو أشار الى هذه الدراسة التي كان لها الفصل في العثور على تلك الاحاديث التي استعان بها في كتابه ، لانصف نفسه ،

ولعل أجراً وفائع البخل من بعض أجزاء هذه الدراسة عن تطور الحركة الوطنية ، دون الاشارة اليها ، وأدعاء الرجوع الى المصادر الاولية التي استند اليها ، ما أشار اليه أحد الكتاب ، في بحث أعده عن زعيم وفدي كبير ، من الرجوع الى وثيقه من وثائق مكتبة رئاسه الجمهوريه في ملف عن الجيش ، وكنت قد أوردت اسم هذا المصدر في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على النحو الآتي : « مكتبة رئاسه الجمهوريه . ملف تحت عنوان : « الحكومه المصريه ، ٦١٢٣ » الجيش - تقارير ، الحكومه المصريه ٢ » ، وثيقه بعنوان . « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » . وقد ادعى الكاتب الرجوع الى هذه الوثيقه ، وأشفعها بكوله انها « مودعه بمكتبه رئاسه الجمهوريه » !

ولو علم الكاتب الحقيقه في شأن هذه الوثيقه لجب نفسه هذا المثلث ، فقد عثرت على هذه الوثيقه ، التي لم يسبق لناحت أن اطلع عليها ، في قصر عابدين ، في اثناء عمليات اسفال وعزال ، في قاعة تتراكم فيها الملفات على الارض وسطح الاهمال والأتربة ! وقضيت ما يقرب من شهرين في فحص هذه الملفات واحدا وراء الآخر ، وأنال حظي من التراب في قمي وملابسي مع خل وثيقه أطلع عليها ، وقد علمت فيما بعد بانتقال هذه الملفات الى القلعه ، لناحد حظيا في ترتيب اخر ، ولكن الكاتب يدعي أنها موجوده - أو وفقا لتعبيره - « مودعه بمكتبة رئاسه الجمهوريه » ! ، اعتمادا على ما ورد في أول حاشيتنا السالفه الذكر ، ونسى انه يوجد فرق بين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مكتبة رئاسه الجمهوريه » ، المنقول من رأس الملف ، وبين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مودعه بمكتبة رئاسه الجمهوريه » ، الذي يشير الى مكان وجودها ! كما نسي الكاتب ايضا ان اسم البحث هو « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » ، وليس كما أورده : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركانه » . والغريب انه لم يكن في حاجة الى ادعاء الرجوع الى هذا الملف ، لان مقاله لا يقتضي منه الرجوع الى مثل تلك المصادر الاولية المدفونه ، بل دائما دراسه مثل دراسنا تقنضي

ذلك ، ولو أشار الى هذه الدراسة التي نقل منها ، بدلا من ادعاء الرجوع الى الوثائق والصحف التي استقينا منها معلوماتنا التاريخية ، لانصف نفسه !»

وقد رويت هذه النماذج وعيني على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي ، فالامانة العلمية هي ، في نهاية الامر بلصحة الباحث ، ولا يزيد من قيمه الباحث أن ينسب لنفسه جهدا بذله غيره ، بل ينقصه كثيرا ويعيبه لحد كبير .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد أن أقول اني صحت لنفسي معلومة وردت في هذه الدراسة في بحث لاشق بشره لي مجلة « الكانب » في عددها الصادر في ابريل ١٩٧١ بعنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك مصر » ، وذلك عند التعرض لموقف الرأسمالية المصرية اثناء الحرب العالمية الاولى ، وكنت قد ذكرت في الدراسة الحالية أن هذه الرأسمالية كانت قد أخذت تحس ، من قبل نشوب الحرب ، بالصديق لطغيان النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، وأن « أول صوت عبر عن هذا الصديق هو صوت طلعت حرب بدعوته الى انشاء بنك مصري برؤوس اموال مصرية وبادارة مصرية » !» على أنني اكتشفت بعد ذلك ، اثناء اعدادي البحث المذكور ، ان طلعت حرب لم يكن صاحب فكره انشاء هذا البنك ، وان هذه الفكرة قديمة ترجع الى ما قبل الثورة العربية ، واصبحت اشكالا مختلفة ومتطورة من التعبير ، كان اخرها ، قبيل الحرب العالمية الاولى ، في المؤتمر المصري الاول عام ١٩١١ ، الذي عقد أساسا كجزء من الصدام المؤسف الذي جرى وهتذاك بين المسلمين والاقباط ، فالتهمت الرأسمالية المصرية الفرصة لطرح فكرة انشاء بنك وطني مصري في هذا المؤتمر .

فلم أردد في تصحيح ما ورد في هذه الدراسة ، وقلت في ذلك البحث :

« فمن كان صاحب الدعوة لانشاء بنك وطني في المؤتمر ؟ لقد سادت فكره أطلقها بعض من ترجموا لطلعت حرب (نخص منهم الدكتور ابراهيم عبده ، وعلي عبد العظيم ، في كتابهما : تذكارات طلعت حرب ، ومصطفى كامل الفلحي في كتابه : « طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي » بأنه كان صاحب تلك الفكرة ، أو أنه كان المحرك الاساسي وراءها ، وقد وقعت أنا شخصا صحيحة هذا الادعاء ، وأخذت به في كتابي : « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ » . على اني حين أزمعت ، وأنا أعد رسالتي للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستي للفوى الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالي للبورجوازية المصرية ، اكتشفت ان طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء البنك الوطني في المؤتمر ، فقد افترح انشاء البنك (٣) من الاعيان والتجار وأرباب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب !» وقد تتبعت أيضا أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وهي التي تبذت في تزيينها فكرة انشاء البنك - في صحيفتي « المؤيد » و « الجريدة » اللتين اهتمتا ، لأسباب أيديولوجية تختلف عن كل منهما ، بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكني لم أجد لاسمه أثرا !»

« وفي الحقيفة ان نجم المؤتمر المصري الكبير في الدعوة لانشاء بنك وطني ، هو الدكتور يوسف نحاس ، الذي قدم بقرراً على جانب عظيم من الاهميه ، وبعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصريه ، وثيقه تاريخية هامة نفع جيبا الى جنب مع « منشور » اسماء المال (الذي اصدره البورجوازية المصريه عام ١٨٧٩) »

« وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان نقتنى الفكره ، فعرضت لها في تقريرها باسهاب ، واقتُرحت على المؤتمر وجوب انشاء بنك مصري « بروؤس امرا ل مصريه » . فوافق على ذلك ، وعهدت اللجنة التنفيذية الى كل من طلعت حرب والدكتور يوسف نحاس وعبد الرزاق بك الفار وعمر بك لطفي واحمد بك عماد اللطيف وعبد العزيز فهمي وعزيز ميسى ، بحث مشروع تأسيس البنك ، وفي يوم ٣ يونيو ١٩١١ قرر مجلس ادارة المؤتمر ايجاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني »

ثم قلب ان ظهور اسم طلعت حرب في هذه المرحلة اللاحقه ، اسما كان للاستغناء بحبره الاقتصادية ، اذ كان في ذلك الحين من الاسماء المصريه البارزة في ميدان المال والاعمال ، ومن المحقق ان هذه المهمة التي كلف بها لدراسة المشروع ، هي التي يسرت له سالف كتابه المشهور : « علاج سكر الاقتصاد ومشرع بنك المصريين ، او بنك الامة » ، وهو الكتاب الذي حققا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الحاطيء الذي تحمله صفحته الاولى ، وهو « نوفمبر ١٩١١ » ، على ان الفكرة ظلت ، مع ذلك ، هبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس ، حتى قدر لها ان تتحقق في ظروف المناخ القومي والوطني الذي أوجدته ثورة ١٩١٩ ،

هذا اذن الدور الحقيقي لطلعت حرب في فكرة انشاء بنك وطني ، كما اكتشفته في بحثي عن « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصريه لانشاء بنك » الذي نشرته لي مجلة « الكائن » في ابريل ١٩٧١ ، وقد رأيت اثباته في هذه المقدمة اسكاليا لما ورد في هذه الدراسة من جهة ، ولتقديم نموذج لا غنى عنه لاثبات ان الحقيفة ملك للتاريخنا وبلادنا ، وأنه لا يضير الباحث ان يعترف بالخطأ ويصحح لنفسه بما اتصحت صحته من معلومات تاريخية ، وانما يضيره أن يتمسك بخطئه على حساب الحقيفة التاريخية.

لذلك حين شرعت في اعادة طبع هذا الكتاب ، صححت هذه المعلومة في الصفحة رقم ٧١ ، وعدلت الفقرة بما يناسب التصحيح ، فاستبدلت بالعبارة التي نقول . « وكان أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب » ، عبارته : « وكان من الاصوات التي عبرت عن هذا الضيق صوت طلعت حرب » . واستبدلت بعبارة « وقد طرحت فكرته على مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، عبارته : « وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، وبذلك استغفم المعنى .

على كل حال ، فهناك ثلاث دراسات لا مفر من مناقشتها ، صدرت بعد هذا الكتاب ، وعالجت بعض موضوعاته ، واستعانته به فيما استعانت من « راجع ومصادر »

وانتقلت واختلفت معه ، ونحن بسبيل مناقشة نقاط الخلاف .

وأول هذه الكتب : « سعد زغلول بفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات المصرية البرلمانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ » ، للاستاذ طارق البشري ، وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ولم أجد فيه سوى نقطة خلاف واحدة حول دخول سعد زغلول المباحثات مع رمزي مكدونالد ، رئيس الحكومة المصرية البرلمانية في سبتمبر ١٩٢٤ .

وكنت قد اعترضت (في ص ٤٥٣) دخول سعد زغلول باشا هذه المباحثات ، في ظل الظروف التي جرت فيها ، « خطأ سياسيا ، لأنه أجهض ذروعه لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الأمل ، ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطي وزلا وتقديرا كبيرين للمالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الامة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل ، ولكنه استخف باللقاء الذي علت عليه امال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وحتى وجدت مصر معه عواقب هذا الخطأ » .

وقد اختلف الاستاذ طارق البشري معي في هذا الرأي على أساس ان سعد زغلول لم يفكر ظرفا سيقا ليتفاوض فيه ، « نعدز ما ان البادي هو ان المباحثات قد فرضت في طرف سيء ، كما أن المفاوضات كانت هي الوسيلة الأساسية للحركة الوظيفية المصرية لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فلم تكن بد من حوض التجربة » ! بل لقد ذهب الاستاذ طارق البشري الى العكس ، وهو أن الظروف كانت مواتية ! « ولا يقال ان الظروف السيئة أفسد الفرصة ، بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة » . وشرح كلامه قائلا ان سعد كان في تلك الاثناء في عنفوان قوته السياسية ، وقد ظهر في خلال تلك الشهور من حكمه « كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله ان يكون القوة الأساسية في السياسة المصرية ، والاحرار الدستوريون ضامرون ، والملك ضامر ، والائمايز بعموم عوده وبعبولون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق اهدافهم ، ومن جهة ثانية فان وزارة مكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الاخرى ، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بمصر ، وهي وزارة قلقة الوجود ، أتت الى الحكم لأول مرة ، وتستند الى أقلية برلمانية لصزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها الغريب ، فالاحتطار من جانب حكومه الوفد ليس من شأنه ان يثوق معه على المدى القصير نظورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة او الثاني ان يحسم أمرا عويضا كهذا الامر » .

« ومن جهة أخرى » - كما يقول الاستاذ طارق البشري - « فان صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها ، لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية

او عبر مواتية : اسما كانت تتعلق بالنقاش غير الغايل المتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجىة البريطانية ، والامر لا يرد الى مجرد سوء تفوقب او فساد تدبير ، والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيراب مكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضه ، والغول بغير ذلك سستنبع القول بأنه كان يمكن ، لولا الطرف السىء ، ان يقبل مكدونالد وحرب الاحرار البريطانى وحكومته بريطانيا العظمى التسليم مجلاء القوات البريطانية من مصر ، وترك السودان ، او ان يكون تفادى الفشل على حساب المصريين بفرطون في مطلبهم العنيد عن الحلاء والاستقلال التام ، وكذا العرضين كان على درجة من الصعوبة نترقى الى حد الاستحالة . ان الطرف التاريخى فرض وقفها على الطرفين ان يصطدما ، وليس في مقدور أحدهما ان ينفي الاخر نفيا تاما ، فلم يكن من سبيل الا ان ييسمر الصراع بصورة وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت، السئون الثالثة ، بين استعمار فتي وحركة وطنيه ناصجة طموح .

« ولا يبدو ، ثالثا ، ان ما جنته مصر وسعد من نتائج الفصل الداهية ، كان بسبب خطأ قبول المفاوضه ، ولا ان هذا الذي جوه كان يمكن تفاديه لو ان سعدا لم يباحث ، فخرج الجيش المصرى من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات ، وسقوط وزارة سعد كان خائفا ان يحدث لو ان سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسه التعرية ، وكان يكون موقفه آنذاك اعظم مطعنا لدى حصومه السياسيين ، وادعى لانهامه في حديثه وقدرته على المواجهه » .

هذا الحشد من الحجج التي ساقها الاستاذ طارق البشري ، والتي أكد بها قدرته العلمية المدعمة بالممارسة القانونية ، نعمل منها البعض ونناقش البعض الآخر ، فنحن نعمل القول ان سعد زعلول لم يخطر الطرف السىء الذي فاوض فيه ، وانما فرض عليه هذا الطرف ، وكان رأينا أن يقاوم سعد زعلول هذه الظروف المفروضة ، ولا يرضخ لها ، ولكن وجهة نظر الاستاذ طارق البشري انه لم يكن يبدو في ذلك الحين ان طروفا مواتية أفضل للمفاوضه سوف تسنح ، وان الانتظار من جانب حكومة سعد لم يكن من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر دواخة لمصر في السياسة البريطانية . ونحن نقبل هذا الرأي أيضا ، ولكن نصر على أن المفاوضه لم تكن اندا هدفا في حد ذاته ، وانما هي وسيلة لتحقيق المطالب الوطنية ، فإذا تبين ان هذه الوسيله لن تؤدي الى تحقيق شيء من هذه الاهداف ، فإن الضرر من دخولها يكون أكثر من نفعه ، وهو ما حدث بالفعل ، وانه كان « جديرا بسعد زعلول ان يعطى وزنا وتعديرا كبيرين للحاله التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، ولكنه استخف باللقاء الذي علق عليه آمال كبار ، دون ان يخطر لحظة واحدة في نتائجها ، فدهمنه هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت دمر عواقب هذا الخطأ » .

على كل حال فمن الواضح هنا ان الحلاف بيني وبين الاستاذ طارق البشري هو حلاف في وجهات النظر والتحليل ، وليس خلافا حول صحة معلومه من المعلومات التاريخية .

وبالتالي فاني اترك للقارئ الاقتناع بما يجعل اليه من رأي .

اما الكتاب الثاني الذي أود مناقشته ، فهو كتاب الدكتور رفعت السعيد عن « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ » الصادر عن دار الثقافة الجديدة عام ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) ، وقد اختلف الدكتور رفعت السعيد مع هذه الدراسة في نقطتين : الاولى ، تحديد ماهية الصراع بين مجموعه روزنتال في الاسكندرية ، ومن اعضائها حسني العرابي وأنطون مرون وفؤاد شمالي ، وبين مجموعة سلامة موسى ، ومن اعضائها محمد عبد الله عيان والدكتور علي العناني ، والنقطة الثانية ، حول موقف محمد عبد الله عيان من اول انقسام في الحزب الاشتراكي المصري .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فقد نسب الدكتور رفعت السعيد لهذه الدراسة أنها تصورت الصراع بين المجموعتين على أنه صراع بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . وقد مهد لهذا الزعم بالإشارة الى انتقال النشاط الفعالي للحزب الاشتراكي المصري الى شعبة الاسكندرية قائلاً : « ولأن الحزب كان قد عزز لنفسه مراكز قوية في مدينة الاسكندرية ، حيث كانت تتركز القوى الأساسية للطبقة العاملة ، ولأن حسني العرابي وروزنتال ومارون وصفوان أبو الفتح وأحمد المصري ومصطفى أبو هرجه واسكندر صادة كانوا يقيمون بالاسكندرية ، فقد حدث في هذه المدينة نوع من التركيز للعناصر الماركسية التي سيطرت على شعبة الحزب هناك ، وتابعت من هناك عملية القيادة الفعلية لكل فروع الحزب ، بينما استمر سلامة موسى والعناني وعنان وغيرهم يمارسون نشاطهم التقليدي ، وهو نشاط محدود جداً ، في شعبة القاهرة وحدها ، عاجزين عن ان يخصوصوا غمار المنافسة مع الماركسيين ، الذين نشطوا نشاطاً متزايداً اعجز هذه العناصر التقليدية عن ان تلعب أي دور منافس » .

« ومن هنا » - كما يقول الدكتور رفعت السعيد - « برر التصور الذي حكم بعض الكتابات عن هذه المرحلة ، والذي أوصى بأن الصراع كان بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية ، ولكن التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التفلديين الذين يعادون اعلان ماركسيه الحزب » . وأشار رفعت السعيد الى صاحب هذه الدراسة فبمن نسب اليهم هذا التصور ! (ص ٢١١ - ٢١٢) .

ونرى ان هذا الخلاف مفضل ، ولا سند له فيما كتبناه عن هذا الانقسام . وأكثر من ذلك أن التصحيح الذي قدمه الدكتور رفعت السعيد لهذا التصور المزعوم إنما يردد فيه ما ذكرناه في صفحة (٥٢٩) من هذه الدراسة . فقد قلنا انه : « يبدو واضحاً ان اسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملوك والباحين ، مما من شأنه اعاقه ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تنغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيداً عنها » .

فهل هناك أوضح من هذه العبارات في تصوير حقيقة الانقسام ؟ ، وألا يردد الدكتور رفعت السعيد - كما ذكرنا - هذه العبارات بصورة أخرى بقوله ان « التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاسماء الماركسي ، الذى ساد غالبية الحزب بزعامة فادة شعنة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الدس يعادون اعلان ماركسبة الحزب » !

ومن الغريب ان الدكتور رفعت السعيد يعترض ايضا على تصويرنا لهذا الصراع بأنه بس المثقفين والعمال ، فيقول (٢١٢) « كذلك يحاول عبد العظيم رمضان ان يصور هذا الصراع على انه صراع بين المثقفين من جانب والعمال من جانب آخر فأتلا ان الصراع قد انتهى بطرد المثقفين من الحزب » ، ويرد على ذلك بملاحظاتين : الاولى ، صحيح ان التيار الماركسي ، وهو احد قطبي الصراع ، كان يؤمن بقيادة البروليتاريا ، لكن ذلك لا يعنى انه صد المثقفين ، فعادة هذا التيار انفسهم كان كثير منهم من المثقفين . العربابي وصفوان ومارون وغيرهم ، ويبدو ان عبد العظيم رمضان قد تأثر في هذا الرأي بعبارة قالها فؤاد الشمالي بهاجم فيها المثقفين ويطالبهم بسرك العمال يدبرون شئون حزبه .

« والثانية ، ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب ، رافضا فكره اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة » .

وهنا يفترض الدكتور رفعت السعيد الخلاف مرة أخرى ، فادا عاد القارئ الى نص كلامه الذي اوردها فيما سلف ، فسوف يجد انه يذكر ان « التعبير الصحيح » هو ان الصراع قد احتدم بين « الانسحاب الماركسي » ، وبين « المثقفين التقليديين » ، ومعنى ذلك انه يؤيد رأينا ويرى انه « التعبير الصحيح » حسب قوله ، ولكنه يعود الى مهاجمة هذا الرأي ويهاجم نفسه !

على ان الدكتور رفعت السعيد لا يلبث ان يقع في خطأ كبير في تعرضه لهذا الانقسام ، فهو يذكر ان « احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب رافضا فكرة اعلان ماركسبة الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة » ،

وهذا الكلام يناقض ما حدث ، فوفقا لما اورده فؤاد الشمالي ، مما ذكرناه في هذه الدراسة نقلا عن جريدة الاهرام (وقد اورده رفعت السعيد ايضا نقلا عنا دون ان يشير الى ذلك) - فان ما حدث يعتبر طردا صريحا لمثقفي القاهرة ، فقد نور في مؤتمر ٣٠ يوليو ، الذي عقد في الاسكندرية ، وحضره وفد من أعضاء لجنه القاهرة - جعل شعبه الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، واعتنأى بالذهب الشيوعي ، ولم انضاب لجنة ادارة مركزية جديدة ، ولذلك كان تقدير محمد عبد الله عسان ، سكرتير الحزب بالقاهرة ، لهذه الخطوة سليما حين اعتبر ان « شعبه الاسكندرية قرب الخروج على الادارة الماركسية في القاهرة » ، وكانت حجة فؤاد شذالي في الرد على هذا القول ، ان « شعبه الاسكندرية لما بدأت عملها في شهر مايو (١٩٢٢) ، كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ونشئت اعضاؤها واقفلت ابوابها ! » .

هذا هو التصور السليم لما حدث ، ومنه ينبثق ان قول الدكتور رفعت السعيد

ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المنعفين ولكن عددا منهم انسحب من الحزب - لا يتفق مع الوقائع التاريخية ، اذ ماذا يعني انسحاب لجنة ادارة دركرية جديدة ، واعتبار ان لجنة القاهرة « قد ملأست ونشئت اعضاؤها وافعلت دارها » - اذا لم يعن طرد المنعفين ،

على ان الدكتور رفعت السعيد يعود الى الاعتقال خلاف ادر ، حين يعرض لاجمال المؤتمر المذكور الذي عقد يوم ٣٠ يوليو ، فيذكر انه « في خلال هذا المؤتمر ، أمكن عزل العناصر المعارضة : سلامة موسى والدكتور العسيري ، وبدو ان عزلتهما كانت شبه تامة ، فلم يرتفع أى صوت بالمعارضة سوى صوت سلامة موسى نفسه ، اما محمد عبد الله عنان وأحمد البدني فقد أمكن للماركسيين كسبهما في هذه الجولة » ، ثم يورد في الهوامش تعليقا على هذه العبارة يقول فيه بالحرف الواحد : « لم يظن عبد العظيم رمضان الى هذه المصيبة الهامة ، فأدرج اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ، وهذا غير صحيح كما سنرى فيما بعد » !

والسؤال : اين ادرجت اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ؟ يحدد الدكتور رفعت السعيد هذا الموضوع في ص ٥٢٩ ، على انه لو دقق الدكتور رفعت في تاريخ بمان محمد عبد الله عنان ، الذي أشرنا اليه ، لوجد انه في ٣٠ يناير ١٩٢٣ ، أي بعد الانقسام الثاني للحزب الذي وقع في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، وليس بعد الانقسام الاول الذي حدث في ٣٠ يوليو والذي يعنيه الدكتور رفعت ، واكثر من ذلك اننا لم نورد نص البيان حتى لا يقع القارئ فيما وقع فيه الدكتور رفعت السعيد من خطأ ، وانما أردنا ما يتعلق برد فؤاد شمالي عليه ، والذي تناول وقائع مؤتمر ٣٠ يوليو ، ولو دقق الدكتور رفعت في تاريخ هذا البيان لتجنب هذا الخلاف الذي لا أساس له فيما أوردناه من حقائق !

بقي مؤلف ثالث عليا مناقشته في مقدمة هذه الطبعة الجديدة ، وهو كتاب الدكتور عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الصادر عن دار العودة ببيروت ومكتبة مديوني بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، ويختلف هذا المؤلف كلية عن هذه الدراسة في فهم وتقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية ، وليس هذا مجال مناقشتها ، وانما سوف مناقش النقاط التي اختلف معنا الكاتب في تقييمها او اثباتها .

واول هذه النقاط ما يتصل بتأليف الوفد المصري ، فقد كتب الدكتور عبد الخالق لاشين يقول انه من العسير عليه ان يتقبل رأينا ، « الذي حاول ان يفرق » - كما قال - « بين ما يعتقد انه امران مختلفان ، هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » ، وذلك لانهما - في اعتقاد الدكتور لاشين - « يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتهما ، فما الوفد أولا واحيرا سوى تجمع التف بغرض بحث هذه المسألة والنصدي لها ، الامر الذي يدعو الى القول بأنه لم يكن سوى أسلوب ووسيلة لتعميق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد ،

لهذا » - كما يقول الدكتور عبد الخالق لاشين - « يصبح امرا متعسفا ان نفرق

بين الاطار الذي حرج منه والهدف الذي قام من اجله وبين الوسائل التي اتبعت
لادراكه « (ص ١٢٠) »

وقد حاولت ان اعبر على الرأي الذي مسبه اليها الدكتور عبد الخالق لاشين في
الموضع الذي ذكره من هذا الكتاب : وهو ص ٨٤ : وفي غيره : واكتشفت انه عرض ما
فهمه من هذا الرأي لا ما ورد بالفعل ! وهماك فرق شاسع بين ما فهمه باجتهاده
الخاص وبين ما اتسناه في هذه الدراسة ! وكان الاجدر : وفقا للتقاليد العلمية ، نقل
هذا الرأي بنصه : او تلخيصه بلخيصا دقيقا ، ثم مناقشته مناقشة علمية : وهو ما
لم يفعله الدكتور لاشين !

وليس لدينا في مجال الرد على ما أورده الدكتور لاشين الا ان نقول هنا نص ما
أدلبنا به في مسألة تأليف الوفد المصري ، لتتضح حقيقة هذا الخلاف المفتعل ، فقد
قلنا :

« من هو صاحب فكره تأليف الوفد المصري ؟ قبل الاجابه على هذا السؤال ينبغي
التفرقة أولا بينه وبين سؤال اخر هو . من الذي فكر في مادية الامر في مطالبه الاستطير
رد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك ان بعض المؤرخين ، كاحمد شفيق
باشا يخلط بين السؤالين ، فيظن ان صاحب فكره تأليف الوفد المصري هو بالمالى اول
من فكر في مطالبه الانحياز رد حقوق مصر ، مع ان فكره تأليف الوفد المصري يجب
نفوذها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وان هناك وسائل اخرى لهذه
المطالبة لا بد قد طرحت على بساط البحث » ، ذلك انه ليس من المعقول ان يقتصر
التفكير في المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ،

هذا هو نص الرأي الذي ذكرناه في هذه الدراسة ، ومنه نصح اننا نرى التفرقة
بين قاصدين : الاولى صاحب فكره تأليف الوفد ، والثاني صاحب فكرة المطالبة برد
حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولكن الدكتور لاشين يحزر هذا الرأي ، ويذكر اننا نرى
التفرقة بين « فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب
التي برغب المصريون في الحصول عليها من برطانيا » ! ولا يوجد بين الرأيين وجه
تشابه !

والغريب ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يكتفي بالفعل هذا الخلاف وبسببه رأى
الينا لم نقله ، بل انه يستخدم في تفهيد هذا الرأي المعروف عباراتنا تقريبا ، فقد
قلنا ان فكره تأليف الوفد « يجب نفوذها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق
مصر » ، وهو يقول ان الوفد « لم يكن سوى ادلوب ووسيلة لتخفيف هذه العاية » !
وقد قلنا ان التفكير في المطالبة بحقوق البلاد « لا بد انه كان شاعرا السياسيين الوطنيين
والمتصدين لخدمة البلاد » ، وهو يدل على صحة هذا الرأي ، وبذهب الى ان « مصر
والمسألة المصرية اصبحتا شغل المصريين وهمهم الاول حكاما ومحكومين طيلة فترة

الحرب « ١٠ فعيم اذن الخلاف واراقة الهداد ٠٩

على ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يلبث ان يعود الى افتعال خلاف اخر حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، ويفهم بتفنيده بنفس الطريقة ، فقد أكرر وجود صاحب فكره تأليف الوفد فائلا بشيوعيه الفكرة ، فقد ذكر ان لتأليف الوفد « كان ثمره افكار الخبيرين في وقت واحد » ١٠ ومسي الدكتور لاشين ان المفصود بهذا السؤال هو اول من خرج بالعكرة من حيز الفكر الى حيز التنفيذ ١٠ وقد سبق لسعد زغلول ان قال بنفسه في مذكراته ' ان الفكرة « قد جاءت في بعض اسرؤوس من قبل » - ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك - ولكن سعدا مع ذلك ، سجل في مذكراته ان مصدر فكره تأليف الوفد ومنبثها هو الامير عمر طوسون « بلا لف ولا دزبان ولا السراء » ١٠ وقال ايضا ان « الامير بسنح تملالا من الذهب لو بجعت الملهمة » ١٠ ولو تنبه الدكتور لاشين الى هذا الفرق لما اجهد نفسه في خلاف معنا ، ولكان عليه ان يختلف مع سعد زغلول نفسه ١٠ فثبت ان الامير عمر طوسون لم يكن مصدر الفكرة ومنبثها ، او يقبل القضية ويظهر الوقت والجهد ١٠

والغريب ان الدكتور لاشين لم يدرك الفرق بين فكرة الوفد التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، من حيث انه وقد شعبي يتألف للمطالبة بحقوق مصر ، وبين الافكار التي طرحت اثناء الحرب ١٠ فلا ينتمي لفكرة الوفد الشعبي مثلا ما أورده الدكتور لاشين من التزام السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي اثناء الحرب السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » ١٠ كما لا ينتمي لهذه الفكرة ايضا ما ذكره عن اعتراف الامير حسين كامل السفر الى لندن بعد انتهاء الحرب بفرض « تنظيم الحماية » ١٠ او مشروعات الاستقلال الذاتي التي وضعها رشدي باشا او رشدي باشا نفسه ومعه عدلي يكن في سنة ١٩١٧ ١٠ او مشروع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي للرد على مشروع رسدي ، او مشروع امين بحبي الذي قدمه الى ونبث للرد على هذين المشروعين ، او مشروع احمد لطفي السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمي في شهر أغسطس ١٩١٧ للانعاق مع بريطانيا ، او مشروع محمد محمود باشا الذي فاتح فيه سعد زغلول في اواخر ديسمبر ١٩١٧ في ضرورة اتحاد جماعة من اهل الرأي للتفكير في مصر مصر بعد الحرب ١٠

فهذه الافكار والمشروعات جميعا تدخل في اطار المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولا تدخل في اطار فكرة تأليف الوفد الشعبي ، الذي لا يتعدى كونه وسيلة للمطالبة بهاء الحقوق ١٠ وقد كان الامير عمر هو الذي اعترف له سعد زغلول بأنه مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبثها ١٠ وهو ما أكدته الوقائع التاريخية التي لم يستطع ان ينكرها الدكتور لاشين ١٠ فقد ذكر انه في يوم ١٢ أكتوبر ، وبعد مقابلة سعد زغلول للامير عمر طوسون التي طرح فيها فكرة تأليف الوفد ، « ذهب سعد زغلول الى عزبته ، مسجدا وصيفا ، وقد دعا كلا من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، للذهاب معه اليها لدراسة هذه المسألة بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون » (ص ١٣٥) ١٠

تقبلت نقطة خلاف أخيرة أثارها الدكتور عبد الخالق لاشين في كتابه ، تتعلق بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ . وهذه النقطة ، أكثر من أية نقطة أخرى ، تحدد مسجع الدكتور لاشين في قراءه وفهم ومناقشة آراء الآخرين .١

فقد أشار الدكتور عند تعرضه لهذه النقطة الى الآراء التي انقسم بين الكتاب والباحثين والمعاصرين حول قبول سعد تشكيل الوزارة ، وكيف رأى البعض صواب هذا القبول بينما رأى البعض الآخر خطأ ، ثم زعم اننا من انصار وجهه النظر المؤيده لقبوله ؛ وان رأينا هو ان ذلك « كان امرا لا بد منه ، بل كان امرا طبيعيا للغاية » (ص ٢٥٥) .

واخذ الدكتور لاشين يسترسل في هذا الخطأ ، فذكر اننا عندما اخذنا نفسد رأينا لم نجد « سوى حجة واحدة منكى عليها ، وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد آلفت من العاصبة النظرية « النوكيل الشعبي » الذي فام الوفد بقتضاه ، والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس اخر يستند منه شرعية مهمته ، وكان ذلك الاساس هو « ثقة الناخبين » .

ثم اعلى الدكتور لاشين بعد ذلك مقعد النقد ، واخذ في مهاجمة ما نسبته اليها من رأي ، مستخدما ألفاظ الخلط والتناقض وغيرها فقال : « ونمصدق ان في ذلك خلط شديدا بين الاشراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث (أي صاحب هذا القلم) الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد ، واكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلال بحثه في تناقض واضح حينما سلم ابداء بان قبول سعد زغلول الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت ذروتها بمقتل سير لي ستاك - سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان - كان انكسارا للحركة الوطنية بعد امطلائتها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث أصبحت الامة بحذلي وقتي من جراء ما أصابها في شخص رعيها وفائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلاً من القصر والانجليز من تنفيذ كل اغراضهما ، وترتب على ذلك كله ان اهدمت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وابعدت الفوي الوطنية عن الحكم ، وبكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور » (ص ٢٥٥) .

والسؤال الان : أين الحقيفة من كل ما ذكره الدكتور لاشين ؟ وكيف يمكن ان يسيء باحث فهم ما يقرأ الى حد قلب الحقائق على هذا النحو ؟ ان الدكتور عبد الخالق لاشين ، لو عني بقراءة رأينا في هذه القضية كما يفرضه منهج البحث التاريخي، لوجد أننا في الصفحة ٤١٧ من هذا الكتاب قد هاجمنا قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة وقلنا بالحرف الواحد : « وبإلته عهد بها الى احد مساعديه ، لان النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا » . ثم ناقشنا القضية على الاساس التالي ، قلنا : ان الاساس هنا هو نصريح ٢٨ فبراير ، فان هذا النصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي أيضا

يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الامة ، فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو انه اذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال النافص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الرعامه ، ويتساوى مع ابطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما ان يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى اكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية ، ولقد اتبع سعد زعول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة، وتصرفت مصر في عهده نصرف الامم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالاحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالحد الثوري الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقبسل السردار ، حتى نقاضاه الانجليز ونقضاه القصر ثمن هذا مضاعفا ، وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ » .

واكثر من ذلك اننا هاجمنا المبررات التي استند اليها اصحاب الرأي بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، وهي المبررات التي تقول بأن وجود سعد في رئاسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رئاسة الوزارة البريطانية وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر امام الرأي العام البريطاني، انما هو فرصة حسنة ولا يجب ان تضيع » . فقلنا : « ان قيام الحكومة العمالية ، كان يجب - في حد ذاته - ان يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رئاسة الوزارة » . لان الضعف الذي نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه ان يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر » .

هذا هو الرأي الذي سجلناه في هذه الدراسة في قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، ولكن الدكتور لاشين فهم العكس منه تماما - رغم وضوح عباراته وكثرة تدليلاته - فزعم اننا من أنصار قبول سعد هذا التشكيل !

على ان الدكتور لاشين لا يلبث ان ينساق الى خطأ اكبر ، فيخلط بين رأينا في قبول « الوفد » الحكم ، وقبول « سعد زغلول » الحكم ، ولا يدرك الفرق الكبير بين القضيتين ، ثم يسوق رأينا المؤيد لقبول « الوفد » الحكم على انه تأييد لقبول «سعد» الحكم ! ولو انه عنى بفراءه ما كتبناه بالدقة المطلوبة ، لعرف انه كانت هناك بعض الآراء التي برزت في ذلك الحين ، والتي كان يترجمها الامير عمر طوسون ، وكانت ترى ان تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها ، على اساس ان الهيئة تقضي على كل من انتخبهم الامة للنيابة عنها في البرلمان ، ان يبتعدوا عن تاليف الوزارة ، ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذي لم ترض عنه الامة !

وكان رأينا ان قبول الوفد الحكم كان « أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا

للغاية ، ذلك ان قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الشاحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسوطة على البلاد وتعدر نأليف وفد بانتخاب عام ، ومن ثم فقد اصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لجهته وسلطته على اساس اخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناجحين ، فانما ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدتها انتهت مهمته واستأنفها بعده من توليه الامة نختها » ،

وبطبيعة الحال فان قبول الوفد الحكم لا يفتضي ان يشكل سعد زغلول بنفسه الوزارة ، اذ كان يمكنه ان يعهد بهذه المهمة لاحد مساعديه ، وكان من انصار هذا الرأي داخل الوفد حرم سعد زغلول ، السيدة صفية زغلول ، وواصف غالي وامين يوسف ، وقد آيدنا هذا الرأي في هذه الدراسة كما بينا ، ولو أدرك الدكتور لاشين الفرق بين الفضيتين لما وقع في هذا الخطأ !

وقد أوردت هذا الخلاف وعيني ايضا على الباحثين الجدد وملهج البحث التاريخي ، ذلك ان الفراءه السطحية لآراء الافرين ، والتورط في مناقشة هذه الآراء بدون استيعاب لها ، هو مجازفة خطيرة توقع الباحث في حرج شديد ، وتكشف ادعائه ، ولا يجني من ورائها سوى الخسران !

على كل حال ، فلعلي بهذا القدر من المناقشة أكون قد قدمت لهذه الطبعة الجديدة بعض الاضافة ، وساعدت على تحديد بعض القضايا التاريخية الخلافية ، ويبقى دائما ان الحقيقة التاريخية هي ملك لامتنا تلير لها حاصرها وتساعدنا على إبقاء مستقبل افضل ، فالتاريخ ليس - كما يتوهم الكثيرون - علم الماضي ، وانما هو علم الحاضر وعلم المستقبل ، ودراسة الحدث التاريخي لا قيمة لها في الواقع اذا لم تزودنا بالمبرة اللازمة لتفهم افضل للحاضر وبناء افضل للمستقبل ،

د. عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة في ٢٥ ابريل ١٩٨٢

تقديم الطبعة الأولى

يعالج هذه الرسالة موضوع تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٦ . وهي فترة تبدأ بمورة ونهى بمعاهده . أما المورة فهي مورة مارس ١٩١٩ الى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبعانه وعناصره . بفلاحيه واعينه ، بعمانه وصلابه ، برحاله ورسانه . بمسلميه وأقباطه - لأول مرة في تاريخه ، ليطرده الاحلال ، من أرضه . بعد أن فسلت كل وسيله دون ذلك في طرد هذا الاحلال . وأما المعاهده فهي معاهده ١٩٣٦ ، الى حددت بهايه مرحله من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا .

ولقد كان من الضرورى أن نقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع فى اطار المعاييس العلمية . فهذه الحركة لم نعالج من قبل بطريقتهم أكاديمية ، ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين اما أنه تناول جانباً من جوانبها - كما فعل بنجاح الاستاذ محمد شفيق غربال فى كتابه «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، واما أنه أراد التعرض لها ككل ، ولكنه أغفل بعض جوانبها ، ولم يحضهمها فى الوقت نفسه لمسابيس الدراسة العلمية التاريخية - وهذا هو ما فعله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وفى الحقيقة ، فان دراسة هذه الحركة هى دراسة سافه ومتشعبة ، سواء من ناحيه تناولها موضوعيا ، أو من ناحيه مصادرها . والحركة الوطنية فى مصر ، كحركة جماهيرية ، معسدة الجوانب والعناصر والوسائل . فهناك (اولا) حركة سياسية فامد للحلص من الاستعمار . وهذه الحركة بدأت كحركة صادرة من أعلى ، فقد بدأت كحركة أعيان ، وبنت استراتيجيتها على خطين : خطه متطرفة تنادى بالاستقلال التام ، وخطه معتدلة احباطية نطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية نحت ظل الحماية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن استولى عليها الفلاحون والعمال والتجار والمثقفون ، فأدى تدخل هذه القوى الاجتماعية الجديدة الى تعزيز الحركة ، الى تعديل خطة الأعيان ، فقد اختفت الخطة المعتدلة ، ولم تعد الا خطة واحدة فقط هى الخطة المتطرفة التى ننادى بالاستقلال التام . ثم

انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا الى أمور معاشهم وحقولهم ، وسُغل العمال بمعركتهم ضد الاستغلال ، فانهضت الحركة في المدن تقريبا . في يد التجار والمحامين والصحفيين والطلبة وأصحاب المهن الحرة . وكان من الطبيعي أن يؤثر دخول وخروج هذه الفوى الاجتماعية في الحركة السياسية وفي النتيجة النهائية التي وصلت اليها .

وهناك (نايبا) حركة دستورية فامت لفك أغلال الحكم الاوتوقراطي ، وهذه الحركة جزء لا يتجزأ من حركة التحرر من الاستعمار . وقد تمخض عن هذه الحركة دستور بورجوازي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي قائم . ولكن هذا الدستور ظل موضع انتهاك مستمر من القصر ، مما كانت نتيجته انسحاب الفوى الوطنية من مواقعها الامامية في مواجهة الاستعمار ، وتحولها اليه في معارك بالغة العنف والشدة . وكان لذلك تأثيره المحتوم على مستقبل القضية الوطنية .

وهناك (بالبا) حركة استنراكية فامت للتخلص من الاستعمار . وقد بدأت هذه الحركة على يد العناصر الاجنبية ، ثم تعبرت في يد العناصر الوطنية ، ثم غاصت في بحر الفصل بعد أن أنقل زورقها بالأخطاء . ولكنها على كل حال كانت تجربة جديدة بالدراسة .

هذه هي جوانب الحركة . أما عناصرها فهي كثيرة : فهناك (أولا) الوفد . وتاريخ الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو في الحقيقة تاريخ الوفد : لقد تألف الوفد بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال بمناسبة ازماع عقد مؤتمر الصلح . وقد تألف من جماعة تنتمي في معظمها الى الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وقد تلقى مساعدة الحكومة القائمة ، حكومة رشدي باشا ، كما تلقى تأييد السلطان . ولكنه وجد من الضروري الاستناد الى توكيل مباشر من الشعب لتعزيز صفته التمثيلية ، فطبع لذلك عدة ألوف من التوكيلات راح يوزعها في أنحاء البلاد لتعود حاملة مئات الألوف من التوقيعات . وسن لنفسه قانونا التزم فيه بالالتصاف في المهمة التي اسندت اليه ، وألا يخرج عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته . ولكن أحدا ممن اشترك في تأليف الوفد أو تأييده ، لم بدر بخلافه أن هذه الوكالة الصورية التي قصد بها محاجة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل . كما أن أحدا من رجال الوفد ممن كانت تحكمهم عقليتهم القانونية الثرة . كانت تعتبر المسألة المصرية قضية تعالج بالمرافعات والمذكرات تطرح أمام مؤتمري الصلح ، أو تعالج بالمناقشات مع برطانيا ، لم يتصور أيضا

أن هذه المسألة سوف تميل إلى مسألة جماهيرية ينولى فيها الشعب الدور الرئيسى ويصبح قوة سبغت الحكومات ونهز فوائم الاحتلال وبحرز المكاسب والانتصارات . فلما قام الشعب يومه فى نوره مارس ١٩١٩ ، وقلب النظريات إلى حقائق ، والمرافعات إلى مظاهرات ، والأقلام إلى حراب ، وأجبر الحكومة البريطانية على التفتقر والتراجع ، أخذت قيادة الوفد ننقسم حول تقدير هذه القوة وتقدير قدرتها على استخلاص حقوقها كاملة من بين أنياب الاحتلال : فبينما آمن سعد زغلول بهذه القوة ورأى الاركان إليها والاستعانة بها ، أراد الآخرون قبول القدر المحدود من الاستقلال الذى عرضته إنجلترا ، منذرين بأن السبب لن بقوى على متابعة المقاومة والمعارضة ، وخرج المخالفون لسعد ، وانقسم الوفد ، وحول هذا الانقسام تشكلت الحياة السياسية المصرية وأرسيت تقاليدنا ونأثرت القضية الوطنية .

ثم هناك أيضا من العناصر الأخرى القصر ومساندته الأولى للحركة ، ثم انسحابه منها عندما اشتدت ريح الانجليز ضدها ، ثم مؤامراته ضد الشعب ونربصه بالدستور واشتباكات مع الوفد . وهناك أيضا أحزاب الأقلية : حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يعتبر الطور الثالث لحزب الأمة ، والحزب الوطنى الذى كان يمثل السلبية فى الحركة الوطنية ، ثم حزب الاتحاد وحزب الشعب ، الحزبان اللذان استقطبا إليهما أذنان القصر .

والى جانب هذه العناصر السياسية توجد عناصر اجتماعية : فهناك البورجوازية الكبيرة المكونة من كبار الأعيان والرأسماليين ، وهناك البورجوازية الصغيرة المكونة من صغار التجار وأصحاب الحرف ، وهناك (الانتلجنسيا) المكونة من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وهناك الفلاحون والعمال . ولكل عنصر من هذه العناصر دوره ووزنه فى الحركة الوطنية .

فاذا انتقلنا لبحث وسائل الحركة فى الوصول إلى غاياتها وتحقيق أهدافها ، نرى (أولا) وسائل سياسية اتخذت شكل محاولات مع الدول : تارة فى مؤتمر الصلح ، وتارة فى مؤتمر لوزان . كما اتخذت شكل محاولات مع إنجلترا تمثلت فى « المفاوضات » التى استغرقت عدة أدوار وتأثرت بها الحياة السياسية فى مصر أيضا تأثير . كما نرى وسائل شعبية تمثلت فى مقاومة اتخذت مختلف الصور والأشكال ، فعلى المستوى الجماهيرى ، اتخذت أولا شكل ثورة عارمة اشتعلت من أقصى البلاد إلى

أفصاها ، ثم تحولت هذه السورة الى مقاومة سلبية تمثلت في حركة اصراب الموطفين ، وحركة مفاطعة لجنة ملنر التي سادت كل ناطق وصامب ، واتخذت أيضا شكل اضرابات واعتصابات ومظاهرات يقوم بها الطلبة والعمال والتجار والصناع . وعلى المستوى الفردي ، تمثلت في مقاومة سرية نبعت من تنظيمات سرية للاغتيال السياسي أفضت مضجع الاحتلال ، وألعت الذعر والفزع في قلوب أفراد الجالية البريطانية .

وهكذا يظهر جليا ، أن دراسة هذه الحركة ، هي دراسة منسعبة ، ومعددة اجواب . ولهذا فعندما أخذت في معالجها ، كان على أن أنتهج سبيلا من سبيلين . اما أن أقسمها نفسيما موضوعيا ، فأفرد فصلا لكل من الحركة السياسية ، والحركة الدستورية ، والحركة الاستراكية ، والوفد ، والابجيز ، والعصر والاحزاب . الخ ، واما أن أقسمها على أساس الترتيب الرسمي لنظور الاحداث . على أنى بعد امعان الفكر ، رأيت أن حوادث هذه الفترة ، هي حوادث متلاصقة ، ركب بعضها بعضا ، وباخذ بعضها بخناق بعض ، واذا كان من الممكن عقد فصل خاص عن الحركة الاستراكية ، فمن المتعذر ذلك بالنسبة للحركة الدستورية ، النى هي جزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطني . وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر السياسية التى لا يمكن افراد فصل لكل منها دون أن تتكرر الحوادث وتنشأه الموضوعات . عدا ذلك فإن تناول الحركة الوطنية على هذا التقسيم ، هو أشبه بتمزيقها الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب دراسة هذه الحركة ككائن حى يتفجر بالحياة والنشاط .

وعلى ذلك ، فقد فمت بتقسيم الحركة نفسيما زمنيا الى ثلاثة عشر فصلا ، ولكى لم أغفل الاستعانة من التقسيم الموضوعى السالف الذكر ما استلعب . فقد مهدت لهذه الفصول بمهيد تناولت فيه الأصول الاجتماعية والايدولوجية والسياسية لهذه الحركة ، فتحدثت عن نشأة البورجوازية المصرية فى الثلث الأخير من القرن الماضى ، وبكلمت عن الحرب الوطنى وحرب الأمة كمدرستين وطنيين ، تمثل كل منهما انجاءها وطريفة فى مقاومة الاحتلال . وعقدت الفصل الأول لمقدمات ثورة ١٩١٩ ، فتناولت فى القسم الأول منه نظور مركز الاحتلال فى وادى النيل ، كما تناولت فى القسم الثانى نظور الفكرة القومية فى مصر ، على اعتبار أن هذا التطور فى مركز الاحتلال ، وفى فكرة القومية كان يسبب نحو التصادم الذى وقع فى بورة مارس ١٩١٩ . ولما كان الافتصار على الدوافع السياسية لا يكفى لتعسير اشتراك جميع عناصر الشعب وفئاته فى هذه

الثورة العربية الساملة ، فقد حاولت في قسم خاص من هذا الفصل الأسباب المادية ، مبينا عوامل التحول السورى فى كل طبقة من الطبقات .

ومن الفصول التى نسمى الى التقسيم الموضوعى ، ذلك الفصل الذى عقده نكلام عن التنظيمات السورىة ، وفيه حاولت سأة اللجان الوفديـة وبتورها ، كما تناولت الدور السورى للجنة الوفد المركزيـة وعلى رأسها عبد الرحمن فهمى بك ، وعالجت مسألة الجمعيات السرية التى سمأ أساء الثورة ، وحدثت عن تنظيمات الطلبة والعمال والموظفين .

ومن هذه الفصول أيضا ذلك الذى عقده عن الحركة الاسـمراكية ، وهو بحث عنوان « الميارات اليسارية فى الحركة الوطنية » وقد جعلت مكانه دى موصح يمل - رمنيا - انتهاء حفيه مابئة بالنسائط الاسـمراكيـة ، وإبداء مرة من التدهور والاضمحلال .

ولما كانت مهمة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ، فقد نوحيت دائما أن أجنب المسائل التى استتوفاها عرى من الباحثين بالدرس ، بصديا للجوانب التى لم ندرس بعد ، أو درست بسكنى منصوص أو غير أكاديمى . كما توخيت التعمق دون تعاصيل اكتفاء بالاحكام . وأمل أن أكون قد أفلحت فى ارسال أكبر شعاع من الضوء على ارسع رفعة من تاريخ هذه الحركة .



هذا فيما يحرص بموضوع الرسالة . فادا انقلنا الى المراجع فان أول ما يلاحظ بشأنها ، هو أنها موزعة مشاترة فى بطون الكتب الرسمية ، وفى الوثائق التى أصدرتها الحكومتان المصرية والبريطانية . وفى عاربن اللجان الرسمية ، ومصابط البرلمان المصرى والانجليزى . وفى الاوراق الخاصة ، والمذكرات ، والتقارير السرية والخطب ، والاحداث ، والتصريحات ، والبيانات ، والدراسات وغيرها . كما يلاحظ أن كثيرا من الحقائق الجديدة موجودة فى بطون الصحف المعاصرة . ويمكن تقسيم هذه المراجع بوجه عام الى نوعين : مراجع أصلية (مصادر) ، ودراسات . أما المراجع الأصلية فتشتمل على الايع الآتية .

١ - وثائق رسمية :

وخير ما صدر من هذه الوثائق . « قانون رسم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبرطانيا العظمى » ،

وهو الكتاب الذى أصدره مجلس السيوج المصرى ، وديده يجميع ما سره مجلس الوزراء من وناى المفاوضات والمحادثات من سنه ١٦٢٠ الى سنه ١٩٣٢ ، ووفى السودان سنه ١٨٩٩ ، وعرير اللورد ملر ، وصرير ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجميع المناقشات البرلمانية التى دارت عند عرض معاهدة سنه ١٩٣٦ . وواصح أن هذه الوثائق جميعها ذات قيمة كبرى فى دراسة هذه الحركة . وقد فامت الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٥ بإصدار كتابها الابيض عن القضية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٤ الذى سجلت فيه الوثائق التى تضمنها « قانون رقم ٨٠ » ، وأصافت إليها ما بم بعد ذلك من أدوار المفاوضات حتى عام ١٩٥٤ . وكانت قد أصدرت قبل ذلك ، أى فى عام ١٩٥٣ ، كتابها الأحضر عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، الذى ضمنه الكثير من الوثائق الرسمية التى تناولت مسألة السودان . فتكوت بهذه الكتب الثلاثة بروة ضخمة لدراسة هذه الحركة على المسنون الرسمى . وهناك وثائق أخرى أصدرتها الحكومة تتصل ببعض جوانب الحركة الوطنية : منها مجموعة محاصر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، ومنها وثائق الغاء الامتيازات ، ومنها الكتاب الذى أصدره صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ عن « الدستور المصرى وقانون الانتخاب » ، الذى صدره بمقدمة تفسيرية طويلة تكشف الكبر من أسباب الصراع بين الديمقراطية واللاتوقراطية . والى جانب هذا كله مضابط البرلمان التى حوت الكثير من المناقشات الهامة حول القضية المصرية .

٤ - وثائق غير رسمية :

فاذا انقلنا الى دراسة الحركة الوطنية على المستوى الشعبى ، نجد نوعا من المصادر الأصلية لا يقل أهمية عن الوثائق الرسمية السالفة الذكر ، وهو الذى يتمثل فى المراسلات المتبادلة بين الزعماء ، والتفارير السرية ، والتصريحات ، والخطب والأحاديث ، كما يشتمل على المذكرات التى سجلها بعض من شاركوا فى الحلقة السياسية . وهذا النوع من المصادر على درجه كبيرة من الاهمية ، بل هو أساس متين لأى بحث بتوخى الحصول على مادته من منابعها الحقيقية . ولقد أفاد هذا البحث من الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس الخاصة بالمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . فمما لا شك فيه أن هذه الوثائق ، ند كندفت الذعاب عن صفحة خفية من نشاط لجنة الوفد المركزية فى

أنشاء وجود سعد باشا وأعضاء الوفد في باريس ، كما كشفت عن طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين أعضاء لجنة الوفد المركزية في مصر ، وكذلك بين أعضاء الوفد في باريس ، وألفت شعاعا ساطعا من الضوء على حركة مفاطعة لجنة ملر والروح المحركة فيها .

ومن الرسائل التي أفادت في كشف حقيقة أسباب الخلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد ، تلك التي نشرها الاستاذ عبد القادر حمزة . في الكتيب الذي أصدره بعنوان : « اذكروا سعدا وصحبه المعفلين » . وهي رسائل قليلة كتب سعد زغلول بعضها الى سعيد بك زغلول ، والبعض الآخر الى السيدة أم المصريين ، ولكن أهمها ما أرسله الى صديقه طاهر اللوزي بك ، وخصوصا الخطاب الذي سطره في يوم ٣١ يناير ١٩٢١ ، وفيه يكشف عن أسباب الخلاف بينه وبين بعض أعضاء الوفد في أوروبا ، ويحلل في براعة نفسيات هؤلاء الاعضاء وأصولهم السياسية والفكرية .

ونعتبر من المصادر المكملة لدور المراسلات السالفة الذكر ، الخطب التي ألقاها سعد زغلول بعد عودته من نفية الأول وبعد عودته من نفية الثاني . والخطب الاولى نشرها أحمد حافظ عوض بك بعنوان : « نحية الرئيس في منفاه » ، وأضاف إليها بعض الأحاديث التي أدلى بها سعد باشا الى بعض الصحف . أما الخطب الثانية فقد جمعها محمود فؤاد ونشرها تحت عنوان : « مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة » . وقيمة الخطب التي ألقاها سعد باشا بعد عودته الى مصر ، عقب مفاوضات ملر ، أنها تكشف النقاب عن جانب من أسرار هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر ، ولهذا فهي تعد ، مع تقرير لجنة ملر ، المصدر الرئيسي عن هذه المفاوضات الهامة . ولقد قام الاستاذ محمد ابراهيم الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، بعمل هام عندما جمع جميع الخطب التي ألقاها سعد باشا ، والبيانات التي أصدرها ، والأحاديث التي أدلى بها أثناء توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٤ في كتاب أصدره تحت عنوان : « آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب » ، فكان هذا الكتاب سجلا هاما لكثير من أحداث هذا العهد . وتعتبر من الخطب السياسية الهامة تلك التي ألقاها مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية عن معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كشفت عن بعض ما دار في هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر أيضا . وقد نشرت وزارة محمد محمود باشا الخطب والأحاديث التي أدلى بها محمد محمود باشا ، منذ أسندت اليه رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٨ في

كتاب بعنوان « ابيد العويه » ، وهى داب فائده فى كشف بعض وجهات نظر هذه الحكومة فى الحكم وخطها فيه .

وجميع الخطب السالفة الذكر قد نسرت ، وبمعنى آخر أعيد سرها فى سب او مجموعات ، اما الباقى فهو موجود فى بطون الصحف المعاصرة . ولا ممدوحه عن الاطلاع عليها ، ونعبر حطب المحاس باسا التى القها فى المناسبات المختلفه ذات أهمية فى كشف أسرار الصراع الحزبى بين الوفد والاحزاب الاخرى . ولعل أهم هذه الخطب تلك التى ألقاها فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى ظروف الازمة الجبسية الابطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، بطريقة مستوفاة ، دون الرجوع الى هذه الخطبه التى تبين انطاعات الازمة الدولية على الموقف الداخلى فى مصر .

ويصارع الخطب السياسية فى الاهمية كمصدر من مصادر هذه الحركة ، البيانات الرسمية وقرارات الاحزاب وأحاديث الرعاء والساسة مع مراسلى الصحف ، وهذه كلها موجودة فى بطون الصحف بصفة رئيسية . وان أعيد نشر بعضها فى بعض الكتب السالفة الذكر التى تضمنت الخطب ، وفد جمع أحمد شفيق فى حولياته كثيرا من هذه البيانات والاحاديث ، التى نعبر من أهمها الحديد الذى أدلى به حسين رشدى باشا فى يوم ١٥ ابريل ١٩١٩ لوفد من رجال الصحافة والقانون فى أثناء الازمة التى خلقها اضراب الموظفين . وقد نشر بعد ذلك التاريخ بعامين . ومن أهم هذه الأحاديث أيضا ، تلك التى أدلى بها رشدى باشا ، وعدلى باشا ، ونروت باشا ، ومحمد سميد باشا الى مراسلى الصحف فى أثناء وجود لجنة ملنر بمصر . وقد أفادت هذه الأحاديث مع غيرها فى الوصول الى نتيجة هامة جدا ، وهى أن بلاغ لجنة ملنر المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ لم يكن نبرة احكام المقاطعة ورمية لجنة ملنر فى كسر حدتها ، كما ذهب الكتاب والمؤرخون ، وانما كان نبرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض مع اللجنة .

ونعبر المقالات مصدرا هاما من مصادر هذا البحث . وخصوصا المقالات الصحفية التى تكشف عن اتجاهات الاحزاب التى نتمى اليها ، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه المهمة الخطب والبيانات والاحاديث . وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الاولى ، تلك التى ظهرت فى «الجريدة» ، و «اللواء» ، و «المؤيد» . ومعروف أن النسعود الوطنى قد أفصح عن نفسه فى تلك الفترة فى

مقالات الصحف العربية والفرنسية ، مما دفع بعض الباحثين الى أن يظلموا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافي» . وليس معنى هذا أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطني يفصح عن نفسه في المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة ، فقد كانت المقالات الصحفية في هذه الفترة من الأدوات الرئيسية في الهب عواطف الجماهير ، ودفعها الى العمل السياسي ، وخصوصا في الفترات التي كانت تخف فيها وطأة الرقابة ، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب في معاركها السياسية ، مما يبين كبير أثرها في دراسة هذه الحركة .

٣ - المذكرات :

وهذا المصدر من أهم المصادر لهذه الدراسة . ومن أفضل ما سر منه مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل : «مذكرات في السياسة المصرية» . وهي أقرب الى الدكرات ، بل هي أسبه بالكاتب المعاصر . لأن الكاتب نعرض فيها لبعض الوقائع التي لم يشارك فيها بصيب قليل أو كثير . ولما كان الدكتور هيكل قد اتخذ في الحركة الوطنية خطا معاديا للكثرة الجماهيرية ، فقد عمد في كثير من الوقائع التي شارك فيها اما الى اغفال الإشارة اليها بناتا ، كما حدث مثلا عندما أغفل الإشارة الى مؤامرة ونائق سيف الدين على أهميتها ، واما الى بذل أقصى ما أوى من بلاغة ومهارة في عرض الواقعة من جانب لا يعرضه لسخط القاري . ولا أقصد بهذا القول التقليل من أهمية هذه المذكرات ، فهي دون شك تحوى نصيبا ضخما من الحقائق ، وانما أقصد الإشارة الى خطورة الاعتماد عليها دون الرجوع الى المصادر التاريخية الاخرى . وهذه القاعدة تنسحب أيضا على بقية المذكرات .

ولقد كان من سوء حظ هذا البحث ، أنه لم يدرك مذكرات سعد زغلول باشا ، التي لم تنشر حتى الآن . ومع ذلك فقد استفدت الى أبعد الحدود مما نشر من أجزاء من هذه المذكرات . وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا في الخطبة التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني في يوم الاربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ ، كما نشر البعض الآخر في سلسلة المقالات التي كتبها الاستاذ محمود سليمان غنام في جريدة «صوت الأمة» في ربيع عام ١٩٤٨ ردا على مذكرات صدقي باشا . وهذه الأجزاء من المذكرات ، بالإضافة الى المذكرة القيمة التي نشرها عمر طوسون عن

دوره في الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، لا غنى عنها لدراسة نساه فكرة تأليف الوفد وتطورها . وقد استعضت عن الأجزاء التي لم أرها من مذكرات سعد زغلول بالاعتماد على ما صدر عنه من خطب ومراسلات وبيانات وأحاديث . وقد نشر الاستاذ مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول في سلسلة المقالات الصحفية التي نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ في صحيفة الاخبار في أواخر صيف عام ١٩٦٣ ، ولكنى لم أجد فيها جديدا يعيننى على اضافته شئ الى البحث . وقد عرضت بالتفنييد لبعض ما ورد في هذه المقالات ، وخصوصا لفكرة سعى سعد زغلول الى الجمهورية .

ومن أهم المذكرات التي نشرت أيضا ، مذكرات الدكتور يوسف نحاس عن مفاوضات عدلى كيرون . ولا غنى عنها ، مع محاضر الجلسات الرسمية ، في تصوير الجو الذى كان يفاوض فيه المفاوض المصرى برياسة عدلى باشا . وقد نشرت دار الهلال في عام ١٩٥٠ مذكرات صدقى باشا ، والجزء الخاص منها بالفترة التي نحت البحث مقتضب ، واستخلاص الحقائق منه يحتاج لجهد وحذر ، لأن ذاكرة صدقى باشا كثيرا ما خائته في رواية بعض الوقائع التي قام فيها بانتهاك الدستور . وقد نشرت مجلة « المصور » فيما بين أول سبتمبر وأول ديسمبر ١٩٥٠ ذكريات الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وقد أعاد الاستاذ طاهر الطناحى نشرها في عدد خاص من «كتاب الهلال» صدر في فبراير ١٩٦٢ تحت عنوان «قصة حياتى» . وهى ذكريات هامة وتسد نقصا في معالجة الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى ، وتعتبر مع مقالات «الجريدة» المصدر الرئيسى للكتابة عن «حزب الأمة» . وقد نشر الاستاذ احسان عبد القدوس ذكريات والدته السيدة «فاطمة اليوسف» في كتاب بعنوان «ذكريات» ، . ويعطى الجانب الصحفى من هذه الذكريات صورة مجسدة لسطوة الوفد وسيطرته على الجماهير في الفترة الخاضعة للبحث .

ومن أحسن المذكرات ، التي لا غنى عنها في معالجة مسألة خروج الجيش المصرى من السودان ، ما كتبه أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الألائى أحمد بك رفعت عن « أعمال الجيش المصرى في السودان ومأساة خروجه منه » . وقد طبعت هاتان المذكرتان على نفقة الأمير عمر طوسون . وهناك الكتاب المفيد المسمى : « ضحايا مصر فى السودان وخفاسا السياسية الانجليزية » . وقد كتبه كاتب متنكر تحت اسم « الباحث المطلع محزون » ، وهو مصرى من الذين أقاموا بالسودان ،

وشهدوا اضطرابات عام ١٩٢٤ ، (ولم أوفى الى معرفة هذه الشخصية) .
وقد خصص الجزء الاول منه لبيانات خاصة بعدد ضحايا مصر في
السودان ، أما الجزء الثانى فقد ضمنه مشاهداته في السودان ، ونسوده
نبرة حزينة بسبب الخطة البريطانية في فصل السودان عن مصر .

ولا أدري ان كنت محققا في ضم كتابي الاسناد محمود أبى الفتاح :
« مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية والوفد » الى نوع المذكرات أو
الذكريات . فهدان الكتابان الهامان بغطيان صحفيا أخبار الوفد في أوروبا
في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ولم يقصد بهما كاتبهما أن يكونا على صورة
ذكريات ، ولكن نظرا لأنهما نضمنا وقائع رآها الكاتب بنفسه أو سمعها
بأذنيه ، فقد كانت لهما الى حد ما قيمة المذكرات . وعلى كل حال ، فان
دراسة أعمال الوفد في أوروبا ، لا يمكن أن تستغنى عن هذين المصدرين .

٤ - الصحف والمجلات :

ولهذا المصدر في هذا البحث أهمية خاصة . فهو السفر الضخم ،
الذى يحوى في باطنه كل التصريحات التى أدلى بها الساسة والزعماء ،
وكل البيانات الرسمية والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى لم تجمع
في كتب أو مجموعات . ولقد كانت مهمة الرجوع الى هذه الصحف
والمجلات حافلة بأن تكون أشق ، لولا « حوليات مصر السياسية » ، أو
« جريدة الجرائد » على حد تعبير واضعها أحمد شفيق دأشا .

فهذا العمل العلمى الضخم الذى لم يسبق له نظير ، والذى تمحض
عن عشرة مجلدات يبلغ عدد صفحاتها قرابة العشرة آلاف صفحة ، يعتبر
مقدمة ضرورية ، وتوطئة لقراءة صحف هذه الفترة . فبالإضافة الى أنه
يحوى أهم الوثائق السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، والخطب ،
والمقالات ، والأحاديث التى كان لها أثر في سياسة البلاد ، فانه يسهل
الى حد كبير مهمة الباحث في استخدام الصحف والوصول الى غرضه
منها دون تضيق كثر من الجهد والوقت . وقد قدم أحمد شفيق حولياته،
بتمهيد استغرق ثلاثة مجلدات أتى فيها على الوقائع السياسية من عهد
محمد على حتى نشوب الحرب العالمية الأولى بطريق الاجمال ، ثم سرد
الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر عام ١٩٢٣ . وينتهى الجزء الأول
من التمهيد بانتهاء عام ١٩٢٠ ، أما الجزء الثانى فينتهى عند اخفاق
مفاوضات عدلى - كيرزن ، ويشمل الجزء الثالث الحوادث بعد ذلك الى

بهاية عام ١٩٢٣ . وتبدأ الحوليات ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وعددها سبعة ،
يحتوى كل منها حوادث عام واحد على التوالى الى نهاية عام ١٩٣٠ .

على أن الاعتماد على حوليات مصر السياسية ، مع ذلك ، لا يكفى
وحده للامام بجميع جوانب الحركة الوطنية فى هذه الفترة . ولهذا فلما
أزمعت معالجة الحركة الاشتراكية فى مصر ، لم أجد بغيسى الا فى الصحف
وحدها . وانى لأمل أن أكون قد قدمت جديدا فى هذا الموضوع الذى لم
يطرق من قبل .

ثانيا - الدراسات :

ويسقسم هذا النوع من المراجع الى قسمين . دراسات لشخصيات
(نراجم) ، ودراسات أخرى تتناول موضوعا من الموضوعات السياسية
أو التاريخية أو القانونية أو الاقتصادية . وفيما يخص بالتراحم فإن
أهم ما كتب منها ، تلك الدراسة التى قدمها الاسناد عباس محمود العقاد
عن سعد زغلول ، وهى خير ما صدر عن حياة هذا الزعيم الكبير . ويعتز
الاستاذ العقاد بهذه الترجمة اعتزازا كبيرا ، فأذكر أنه وصفها منذ سنوات
فلانل بأنها خير ما كتبه ، مما عرضه لهجوم الدكتور بنت النماطى التى
عدت ذلك اعترافا من العقاد بتجمده من عام ١٩٣٦ ، وهى السنة التى
صدرت فيها ترجمته السالفة الذكر . وفى الحقيقة أن المترجم قد أفرغ فى
هذه الترجمة كل ما أوتى من قوة منطق ، وبلاغة حجة ، وقدر على
التحليل فى الدفاع عن سعد زغلول ، وعن خطته السياسية . والنعرض
لكل مطع يوحه اليه بالفسر والتبرير والشرح . وواضح أن الاستاذ
العقاد لم يكن مطالباً فى هذه الترجمة بأن يتناولها بقلم المؤرخ . فمهمة
المترجم غير مهمة المؤرخ ، ولكن ذلك لا سرر ما قام به من هجوم شديد
على خطة الوزراء الثلاثة رسمى ، عدلى وثروت ، فقد دفع بهم الى السفح
فهم محاولة لابرار علو سعد باشا فى ذراه . ولهذا فأعتقد ، أنه من مزايا
هذه الرسالة أنها وضعت المخالفين لسعد باشا ووضعته خطتهم فى المكان
الصحيح .

فإذا انتقلنا الى الدراسات الأخرى ، تبرز أمامنا الدراسة التى قام
بها الاسناد عبد الرحمن الرافعى ، وقدمها فى كتابيه . « ثورة ١٩١٩ »
الجزء الأول والثانى ، و « فى أعقاب الثورة » الجزء الأول والثانى . وقد خدم
الاستاذ الرافعى تاريخ بلاده الوطنى بهذه الدراسة التى تميزت بالوضوح ،
وتسلسل الحوادث ، والتى تبنت فيها شجاعة الرافعى الفائقة فى

بعليقانه الى انهال فيها بالعد السديد لحطة الملك فؤاد الاوهورايطيه
بالرعم من وجود الملكيه كنظام قائم في مصر في ذلك الحين ، وفي وقت كانت
بعض الجهود العلميه نبذل فيه للدفاع عن حطة الملك فؤاد وببريرها .
ولقد بذل الاساذ الرافعي جهدا مسكورا في الدراسة التي قدمها عن
« بوره ١٩١٩ » على وجه الخصوص ، عندما استخلص من السجلات
الرسمية أسماء الوطنيين الذين استشهدوا أو حوكموا في بوره ١٩١٩ ،
مع تحديد مهنتهم وأعمالهم التي كانوا يقومون بها ، فأناح بذلك للباحث
معرفة العناصر التي استركت في هذه البوره على وجه اليقين .

ولقد اتبع الاساذ الرافعي في دراسنه طريقة نبيع الأحداث زمنيا
والتعليق عليها بما يراه ، مع ابات المصوص الكاملة التي وردت في
الصحف للبيانات الرسمية ، والمنسورات الحكوميه ، وكتب استقالات
الوزراء والاحتجاجات ، والنداءات وغيرها . فهي على هذا النحو أشبه
بتلخيص واف لحوليات مصر السياسيه فيما عدا الاهتمام بوجه خاص
بإبراز وجهة نظر الحزب الوطني ، ونسجيل جهوده ، ونشاطه ، وقراراته ،
وبياناته . وواضح أن الدراسة الاكاديميه لا تجري على هذا النحو .
فالتاريخ ليس رواية الوقائع والتعليق عليها بالاسحسان أو الاسنهجان ،
واما التاريخ علم نقد ونحقيق ، ومهمة المؤرخ الأولى ، اما هي نحقيق
الأحداث ، وتجميعها ، وتتميعها بالتفسير والتحليل والتغلغل الى جذورها
الأولى ، والدراسة التاريخيه العلميه الناجحة ، هي التي تقوم على ربط
الأحداث بالقوى الاجتماعيه الموجوده ، وما بطراً على هذه القوى من تطور
أو تغيير . ولا أقصد بذلك الى التقليل من أهمية الجهد الذي بذله الاساذ
الرافعي في دراسته ، فمما لا شك فيه ، أن الوثائق التي جمعتها في هذه
الدراسة قد سهلت مهمة الباحث لحد كبير .

ومن الدراسات الهامة الأخرى تلك الدراسة العلميه المفيدة التي
قدمها المرحوم الاستاذ محمد سفيق غربال بعنوان : « تاريخ المفاوضات
المصريه البريطانيه » ، وهي الدراسة التي تتناول جانباً من جوانب هذا
البحث . ولقد أفادتني تعليقات الاستاذ غربال التي تتميز بشمول النظره
وبعد المرمى ، وإن كانت نتيجة دراساتي لم تجعلني ألتقي به كثيراً ،
وخصوصاً في بعض النقاط الهامة مثل خطة الملك فؤاد السياسيه ،
وموقف الجانب المصري في معاهده ١٩٣٦ . كما أنني لم أستخدم طريقته
في معالجه المفاوضات ، وهي الطريقه التي تقوم على ابراد نصوص
المشروعات برمنها ، فقد كنت أشعر بأن عرض هذه النصوص الجافه على

هذا النحو ، لا يشجع على قراءتها وبالتالي على فهم مضمونها ، ولهذا ، حينما تناولت مفاوضات الوفد مع لجنة ملر ، فضلت عرض المشاكل التي تناولتها المناقشات ، وحللت نصوص المشروعات التي تبادلها الفريقان ، ثم عرضت الفروق الجوهرية بينها . وقد اعبرت أن تقديم هذه المشاكل التي تناولتها المناقشات ، إنما هو مدخل ضروري لفهم مراحل المفاوضات التالية .

وهناك دراسة أخرى هامة أفاد منها هذا البحث ، تلك هي التي قدمها الأستاذ محمود سليمان غنام بعنوان : « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية » . وقد كانت طريقته هي تتبع كل نقطة من نقاط الاتفاق على طول مراحل المفاوضات المختلفة ، لظهور مدى التقدم والتأخر في معالجتها . وهي طريقة جيدة ، وإن كان الأستاذ غنام قد انتهجها للوصول في النهاية الى نتيجة محددة وهي أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد بلغت بحل مشاكل الاتفاق مع بريطانيا مرحلة لم تبلغها مفاوضات سابقة من قبل .

وهناك دراسات أخرى أفاد منها هذا البحث ، منها الدراسة القانونية التي قدمها الدكتور السيد صبرى بعنوان : « مبادئ القانون الدستوري » . ومنها كذلك الدراسة الاقتصادية التي نشرها الدكتور أمين مصطفى عفيفى بعنوان : « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث » . وللدكتور راشد البراوى كتاب قيم بعنوان « حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر » ، وهو محاولة رائدة لدراسة القوى الاجتماعية فى مصر فى ضوء الظروف الاقتصادية . وقد أفادنى كتاب للاسناد مليكة صدر فى عام ١٩٢٣ بعنوان : « مركز مصر الاقتصادى » ، وخصوصا فى تصوير سيطرة العناصر الأجنبية على السوق المحلية عند قيام ثورة ١٩١٩ .

ثالثا - المراجع الأجنبية :

ولقد كان على ألا أخضع لتلك العقدة التي تحكم بعض الباحثين الذين يرون أن الاسراف فى الاستناد الى المراجع الأجنبية ، هو من دواعى الثقة بأبحاثهم ، واضفاء الصفة العلمية عليها . فالموضوع الذى أعالجه يتناول تاريخ مصر فى فترة لم تكثر فيها كتابات جيدة من جانب الكتاب الأجانب ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقرن التاسع عشر . ف فيما عدا التحقيق الصحفى الذى قدمه السير فالنتاين تشيرون عن ثورة ١٩١٩

فى كتابه : « المسألة المصرية » ، فان الدراسات التى قدمها الكتاب الاجانب عن الحركة الوطنية فى مصر هى دراسات (قشريه) لم استطع التغلغل الى لباب الحركة وجوهرها . والسبب فى ذلك ، أن المسألة المصرية بعد ثورة عام ١٩١٩ قد أصبحت مسألة جماهيرية يتولى الشعب فيها الدور الرئيسى ، ويفهم بحلها بوسائل الكفاح والمقاومة العنيفة أو السلبية ، بينما كانت المسألة المصرية فى القرن التاسع عشر مسألة دولية تتولى الدول حلها عن طريق المؤتمرات والمراسلات والمذكرات . وواضح أن دراسة مسألة دبلوماسية أسهل من دراسة حركة جماهيرية: وفى المسألة الأولى ، يكفى أن يدرس الباحث الكتب الملونة والمذكرات المتبادلة ، فيلم بأطراف المشكلة ، وهذه الوثائق ميسور الحصول عليها فى دور محفوظات الدول ، أما دراسة الحركة الجماهيرية فلا تتوفر عادة الوثائق التى نكتشف عن خفايا هذه الحركة ونشاطها وتنظيماتها . وإذا كان هذا العمل صعبا على المصرى ، فهو أصعب على الباحث الأجنبى . لهذا كانت المشكلة بخصوص المصادر الأجنبية هى مشكلة الاختيار. بين الكم والكيف .

وفى الحقيقة أن ما قدمه الكتاب الانجليز عن الحركة الوطنية فى مصر انما يفيد بصورة عامة فى تفسير موقف الجانب الانجليزى . ومن ذلك كتاب اللورد لويد : « مصر منذ عهد كرومر » ، فاللورد لويد قد شغل منصب المندوب السامى بعد اقضاء اللورد ألبنى ، ولهذا فقد استطاع عن طريق منصبه ، أن يتناول بالتفسير كثيرا من الأحداث السياسية فى عهده ، كما استطاع أن يقدم مفاتيح هامة لفتح مغاليق السياسة البريطانية فى هذه الفترة . على أن كتاب اللورد لويد ، مع ذلك ، قد تعثر حينما تعرض بالنقد للسير ريجنالد ونجت لمقابلته سعد باشا ورفيقه فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد ظهر جهله بكل شئ عن الوفد ، وعن نسائه ، والعلاقة بينه وبين حكومة رشدى باشا والسلطان ، مما اضطر السير رونالد ونجت الى أن يوضح هذا الجهل فى الترجمة التى قدمها عن حياة والده ، وهى الترجمة التى لا شك أنها كشفت النقاب عن السياسة البريطانية فى الفترة السابقة على ثورة مارس وفى خلالها ، وقد سجل فيها السير رونالد ونجت بعض الوثائق الهامة المفيدة .

وتعتبر الترجمة التى قدمها المارشال ويفل عن « ألبنى فى مصر » من التراجم الجيدة التى ألفت بعض الأضواء على تاريخ الفترة التى

تولى فيها اللورد ألبى منصبه ، وخصوصا أن المارشال ويفل قد دعمها بالوثائق ، اذ سجل فيها بعض مكاتبات اللورد ألبى مع حكومته . ولهذا فلا غنى عن الاسعانة بها فى دراسته نصريح ٢٨ فبراير ، وفى حادث مقتل السردار ، وما ترتب عليه من آثار تناولت اللورد ألبى نفسه .

ومن أحسن الدراسات الأجنبية التى تناولت بعض جوانب هذه الحركة تلك التى قدمها المؤرخ الكبير آرنولد توينبى فى المجموعة التى أصدرها تحت عنوان « عرض للنشئون الدولية » . ولا تكاد يدانى هذه الدراسة دراسة أجنبية أخرى فى تركيزها واسنياعها وموضوعيتها . وقد أفادنى خصوصا المجلد الذى صدر عن عام ١٩٣٦ فى تعزيز وجهة النظر التى اتخذتها فى دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أن الأزمة الدولية التى وقعت بين إيطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لاجتاد تسوية مع إنجلترا ، بأكثر مما ضغطت على بد السياسة البريطانية ، بل ان هذه الظروف كانت حافزا لإنجلترا على عدم ابرام أية معاهدة مع مصر فى ذلك الحين .

ونعتبر الكتب البيضاء التى أصدرتها الحكومة البريطانية عن بعض أدوار المسألة المصرية من المصادر التى لا غنى عنها فى هذه الدراسة ، وأهمها الكتاب الأبيض الانجليزى الذى صدر عن تصريح ٢٨ فبراير ، وقد وجدته مترجما بقلم المرحوم الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، ولم أعثر عليه بلغته الأصلية . وقد اعتمدت عليه تقريبا فى دراسة نصريح ٢٨ فبراير لأهميته . وقد أوصلتنى المقارنة بين الكتب المتبادلة بين اللورد ألبى واللورد كيرزن وزير الخارجية ، الى اكتشاف أخطاء وقع فيها اللورد ألبى فى فهم تعليمات حكومته ، كما وقع فيها أيضا اللورد لويد عندما تعرض لهذه المسألة . على أن أهم ما توصلت اليه انما هو بخصوص نشأة فكرة تصريح ٢٨ فبراير ودور السياسة المصريين الحقيقى فيها . ومن أهم الكتب البيضاء الانجليزية التى أفادت البحث ذلك الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن مفاوضات سعد - مكدونالد . ولم أعثر عليه أيضا بلغته الأصلية وانما أوردته مترجما فى كتابه الأستاذ الجزيرى سكرتير سعد زغلول . ومن المعروف أن هذه المباحثات لم تسجل لها محاضر جلسات ، كما أن الوفد لم يصدر عنها محضرا كما فعل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم ، فإن هذا الكتاب الانجليزى يعتبر المصدر الوحيد لهذه المباحثات ، بالاضافة الى ما ورد عنها على لسان سعد زغلول فى خطبه ، وما ورد عنها أيضا فى الصحف .

ومن أهم المصادر التي لاعنى عنها في هذا البحث ، المناقشات التي دارت في البرلمان الانجليزي عن المسالة المصرية . وبسغل المضابط الرسمية لهذه المناقشات عددا ضخما من المجلدات يبلغ ٩٥٩ مجلدا من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٩٣٨ ، مقسمة الى خمس مجموعات . والمجموعه الخامسة هي التي تتصل بهذا البحث ، وعددها ٣٣٨ مجلدا من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩٣٨ . ويلاحظ أن معظم ما كان يدور من مناقشات داخل البرلمان الانجليزي بخصوص المسألة المصرية كانت الصحف المصرية تورد نصه في ذلك الحين ، على اننى اعتمدت على النصوص الأصلية التي وردت في المضابط الرسمية . ولكم وددت لو عيّنت الجهات الرسمية أو العلمية بجمع ما نشر في هذه المضابط عن مصر وترجمته ونسره ، اذن لجاوزت فائدة هذا العمل كل فائدة ، سواء بالنسبة للقارئ العادى أو الباحث الأكاديمي ، لأن هذه المادة التساقطة الهامة مدفونة في المجلدات السالفة الذكر .



وفي نهاية هذا التقديم ، لا أملك الا أن أزجى خالص اسكر والتقدير للجنة العلمية الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة ، والمكونة من الأساتذة الدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد الحجة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ لما تجنسم أعضاؤها من جهد علمي شاق في فحص هذه الرسالة وابداء الملاحظات عليها . فمما لا شك فيه أن هذه الملاحظات الموضوعية القيمة كان لها فضل لا ينكر في تقويم هذا البحث ودعمه ، وفي ظهوره في الصورة التي يصدر بها الآن . كما أعرب عن شعورى بالعرفان للجنة الموقرة لمحبها صاحب هذا البحث المتواضع درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير « ممتاز » ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة . واني لأتوجه خاصة لأستاذى الدكتور محمد أنيس بآيات الحمد والتقدير ، لما أتاح لى من حرية المناقشة الى أبعد مدى يمكن تصوره . واني لأشعر بأن كل موضع يستحق التقدير في هذا البحث ، نوجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بينى وبين الدكتور ، احتدم فيها الجدل ، واصطرع فيها الرأى ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع الى الأمام .

مراحل الحركة الوطنية :

نستطيع أن نعتبر تاريخ الفترة الطويلة التي استمر فيها الاحتلال البريطاني في أرض مصر ، قطاعا قائما بذاته من التاريخ المصري العام ، بالرغم مما قد يبدو من فساد في هذا التعبير ، لأن نيار الحوادث في الحقيقة ، لا يمكن أن يكف عن التدفق فجأة عند تاريخ معين . والأحداث الكبيرة أو الصغيرة التي تجرى في عهد ما ، ليس من المحتم أن تدين بوجودها وأصولها لهذا العهد ، فقد تكون لها جذور ضاربة في أعماق العهد الذي سبقه ، أو العهود التي سبقتها - ولكن المقصود بهذا القول هو أن الاحتلال البريطاني كان محورا ظلت تدور حوله الأحداث لمدة تزيد عن سبعين عاما . وطبيعي أن كل ما دار حول هذا المحور من انجازات وطنية وثورات ، ودساتير وأحزاب ، هو قطاع مميز من التاريخ المصري ، وهو الذي نطلق عليه عادة « تاريخ مصر في ظل الاحتلال البريطاني » .

وخير ما يفسر هذا القول ، الحركة الوطنية المصرية ابان الاحتلال البريطاني : فقد قامت هذه الحركة لتدور حول محور واحد ، هو التخلص من الاحتلال البريطاني . فهي تختلف بذلك عن الحركات التي سبقتها في العهود السالفة ، وهي أيضا ذات كيان واحد متماسك ، مهما تعرضت للتوقف أحيانا تحت ظروف معينة . وأهمية هذا القول ، أنه يظهر الخطأ الذي درج عليه السياسيون المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في اعتبار عام ١٩١٨ فجرا للحركة الوطنية . وهو ما يوحى بأن هذه الحركة تختلف عن الحركة التي سبقتها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، مع أنها كلها حركة واحدة تدور حول محور واحد هو الاحتلال البريطاني .

وقد انقسمت هذه الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني لنصر الى ثلاث مراحل نحب ضغط الظروف الخارجية بصفة خاصة . فقد بدأت المرحلة الأولى عقب الاحتلال البريطاني لسنمر الى نشوب الحرب العالمية الأولى - وفي هذه الفترة وقع عبء الضال على كاهل مدرسين ، ودار الصراع فيها بين أيديولوجيين . أما المدرستان فهما مدرسة الحرب الوطني ومدرسة حزب الامه ، وهما امتداد لمدرسة الافغانى ومدرسة الشيخ محمد عبده ، وأما الأيديولوجيان فهما أيديولوجية « الجامعة الاسلامية » وأيديولوجية « افوميه المصريه » . ولم نكد تنتهى الحرب العالمية الأولى حتى بدأت المرحلة الثانية للحركة الوطنية لتسنمر الى عام ١٩٣٦ ، حيث عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية . ثم لم نكد نتعرض المعاهدة للاختبار في فترة الحرب حتى بدأت المرحلة الثالثة بعد الحرب وهي التي انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخروج الانجليز من مصر عام ١٩٥٦ . وكان النضال في هاتين المرحلتين بفع على عاتق الوفد المصري بصفة رئيسية ، وأما الصراع الأيديولوجي فكان يدور - وخصوصا في نهاية المرحلة الثانية - بين الفومية المصرية والفومية العربية .

البورجوازية المصرية :

ولما كانت الطبقة الاجتماعية التي قادت حركة الكفاح في مصر في تلك المراحل الثلاث هي البورجوازية الوطنية ، فقد يكون من الواجب البدء بالكلام عن نشأة هذه الطبقة وتطورها ، كمقدمة للحديث عن الحركة الوطنية . وأول ما يلاحظ في نشأة البورجوازية في مصر هو اختلاف الظروف التي قامت فيها عن ظروف قيام البورجوازية في أوروبا ، واختلاف ماهيتها عن ماهية هذه الطبقة ، وبالتالي اختلاف الدور التاريخي لكل منهما . فقد نمت البورجوازية في أوروبا ، كما هو معلوم ، من بين الطبقات الدنيا في المجتمع الاقطاعي ، ممن اضطروا ، نظرا لعدم حيازتهم أراضي يزرعونها ، الى طلب العيش عن طريق المغامرة ، والتنفل والتجارة ، وعمرور الوقت وبازدياد عدد السكان ، كثر هؤلاء التجار حتى صاروا طبقة اجتماعية لها مصالحها الخاصة ، ومصادر كسبها المستقل ، وتتخذ لها مراكز متمركز فيها ، أخذت تتحول بمضى الزمن الى مدن تجارية يعتمد أهلها في معاشهم على النشاط التجاري بدلا من زراعة الأرض . ثم ترعرعت هذه الطبقة وأثرت نراء عظميا خلال الثورة التجارية التي أحدثتها حركة الاكتشافات

الجغرافيه : اكتشاف الأمريكين واكتشاف انطرف الى اسرو . ثم بلعب ذروه نرايا وبفوذها بالسوره اصناعية التي فحت أمام أصحاب رءوس الأموال افافا غير محدودة . ولما كانت فيود النظام الاقطاعي نعوى هذه الطبقة الجديدة عن بحفين أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوارية العربية التاريخي في انتراع السلطه من الاقطاعيين والنادى بالحريه والعداله ، والمساواة ، لازاله كل الفيود والعمل على إعادة بناء المجتمع وصياغه بما يتفق مع مصالحها . وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تحوّل سلسله معارك طويلة سافه ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التي ضاقت ذرعا بالافطاع ، وتبعسف واستبداد عصر الافطاع ، والتي انقمت في المبادئ والمصالح مع الطبقة البورجوازية . وكانت الثورة الفرنسية نموذجا كاملا للصراع الدامي بين البورجوازية والافطاع .

هذه اجمالا ظروف نشأة ونمو البورجوارية الاوربيه ودورها التاريخي والسياسي . فاذا انقلنا الى الطبقة البورجوارية في مصر ، وهي الطبقة التي بولت قيادة الحركة الوطنية ، نراها قد نضأت وبمت في ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما ، وقامت بدور تاريخي مختلف تماما . فلم تنشأ على المسرح السياسي - أى لم نغم بدور سياسي - بوصفها طبقة اقتصادية جديدة تتميز بنظام خاص معين من نظم الانماج لا يفوم على تملك الأرض وسعى لتسبب أركان هذا النظام وتثبيت فواعده على أنقاض النظم القديمة الاقطاعية ، وانما برزت كطبقة وطنية ينحد من مكانها اجماعيا بين الطبقة الحاكمة الأجنبية التي كانت تتكون اذ ذاك من سراكسة وانراك وأرناءوط وغيرهم ، وبين طبقة الفلاحين الملتصقة بالأرض . والملاحظ أن هذا الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الاقطاع والرأسمالية لم يفم في مصر : فلم تكن هناك في الحقيفة فروق جوهرية تفصل بين الطبقات التي تعيش على تملك الاقطاعيات الكبيرة من الأرض ، وبين الطبقات التي تعيش على استثمار المال في التجارة والصناعة ، بل لقد لوحظ أن معظم ملاك الأراضي كانوا هم أنفسهم من الرأسماليين الذين رأوا استثمار جزء من أموالهم في مسروعات تجارية وصناعية رابحة . بل ان الطبقة الرأسمالية في مصر قد نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضي ، ولم تنبع من الطبقات الدنيا ، كما جرى في أوربا اللهم الا في عهود قريبة في مصر وخصوصا بعد عام ١٩٣٦ وبعد الغاء الامتيازات الأجنبية عندما خفت سيطرة الأجانب قليلا على السوق المصرية ، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي أتاحت الفرصة للوطنيين للعمل في مجالات التجارة والصناعة بشكل لم يتوفر من قبل بتلك الصورة .

وفي الحقيقة أن الاقطاع ، بالمصطلح التاريخي الغربي - وأبرز معالمه تفتيت المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية-والسياسية المختلفة ، مما كان يحول دون الانسجام التام بين عناصر المجتمع ، ودون نمو الشعور القومي ، وبالتالي دون قيام الدولة الموحدة - لم يكن موجودا في مصر . فمن المعروف أن الانفصال بين الأجزاء المختلفة في مصر كان من أسهل الأمور : فلم تكن ثمة فيود جمركية تعطل التجارة الداخلية ، ولم تكن هناك مشكلات بالنسبة للعملة ، كما أن ولاء الفلاح للملزم أو صاحب الأرض لم يتخذ شكلا سياسيا كذلك الذي كان بين « الفن » و « السيد الاقطاعي » والذي كان من شأنه أن يحجب سيادة الدولة عن الزارع ويحول دون نمو الشعور القومي . كل هذه العيوب لم تكن موجودة ، حتى يمكن أن يقال ان تدهور الاقطاع « نظام الالتزام » كان من الأسباب التي ساعدت على ظهور الحركات القومية . وآية ذلك أن الحركات القومية في مصر قامت من قبل القضاء على نظام الالتزام بزمن طويل ، ومن قبل القضاء على نظام الملكيات الكبيرة بزمن أطول ، فان هذا النظام الأخير لم يهدم في مصر الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما زال موجودا في البلاد العربية الأخرى ، ولم يحل دون قيام الحركات القومية العنيفة .

كل هذا يوجب الأخذ بتفسيرين : الأول ، عدم ارتباط نمو الحركات القومية في مصر بتدهور الاقطاع ، والثاني عدم ارتباط نمو البورجوازية في مصر - وهي الطبقة التي قادت الحركات القومية الحديثة - بتدهور واضمحلال الطبقة الاقطاعية .

فالبورجوازية المصرية ، بحكم أنها طبقة وطنية من التجار وملاك الأراضي والمثقفين تسعى لتحل محل العناصر الأجنبية الحاكمة والمستغلة ، ترتبط في نموها وتطورها بضعف واضمحلال وسقوط هذه العناصر الأجنبية ، حتى أنه يمكننا تحديد معالم الطريق الذي قطعت فيه البورجوازية المصرية شوط تقدمها وتطورها بتحديد معالم الطريق الذي سار فيه بضعف وتدهور نفوذ العناصر المملوكية والتركية والأوربية . وبدأ الطريق قبيل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر ، في العهد الذي أعقب سقوط على بك الكبير ، وهو الذي اصطلح المؤرخون على تسميته بعهد الفوضى المملوكية . فنرى أن الصراع بين فئة المحمدية ، أتباع محمد أبي الذهب ، وعلى رأسها مراد بك وإبراهيم بك ، وفئة العلوية وعلى رأسها اسماعيل بك ، وهو الصراع الذي أدى الى انهك العناصر المملوكية لبعضها البعض ، فقد أسفر عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى المصرية المؤلفة من كبار

«التجار وكبير المشايخ والسادة الأشراف ، فاستطاعت هذه الطبقة أن تنتزع من الأمراء المماليك في سنة ١٧٩٥ « الحجة الشرعية » التي تعهد فيها الأمراء بأن يدينوا بقضاء المحاكم في قضايا الحقوق ، وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحكام الشرعية ، وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريرة على المحكومين ، وهى الحجة التى يضعها البعض (١) فى مقام « المجنأكرتا » ، ويطلق عليها البعض الآخر « وثيقة حقوق الانسان » (٢) .

هذه الطبقة الوسطى المصرية سرعان ما نراها تقوم بدور قيادى بارز فى عهد الحملة الفرنسية ، نتيجة تشتت العنصر المملوكى . فقد قامت خطة « الجنرال بوناپرت » كما يقول الأستاذ شفيق غربال ، على التمييز بين عرب وعثمانية ومماليك ، وأن يجعل من المماليك وحدهم عدو السلطان ومثليه فى مصر وعدو أهلها العرب ، فكان من شأن هذه الخطة - خطة سحق المماليك - أن أفسحت الطريق للبورجوازية المصرية للحلول محلها . وخصوصا بعد استعانة بوناپرت بهما فى التفاهم مع الشعب المصرى . ولذلك نرى فى هذه المرحلة عبء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسى يفتح على عائق هذه الطبقة وتبرز زعامة « السيد عمر مكرم » الذى يشترك فى جميع المؤامرات التى حيكت بالفاخرة لاجراج الفرنسيين من مصر ، ويفود نورة المدينة عليهم ، وينتهى بالانفراد بزعامة البلاد الشعبية، عندما يترك الفرنسيون مصر .

وفى وسط الفوضى السياسية التى تعقب خروج الحملة الفرنسية ، بسبب تنازع أمراء المماليك - الذين تناقص عددهم أيام الفرنسيين - وتصارعهم مع الأتراك ، تتقدم القوى البورجوازية المصرية لتحتل مركز المماليك رسميا وتمثل الدور الذى كانوا يقومون به فى خلع الوالى ، وتعيين محمد على مكانه بشروطها ، وذلك لأول مرة منذ الفتح العثمانى . وعندما يحتاج محمد على الى المال لمقاتلة المماليك ولإعطاء الجنود رواتبهم لا تتردد البورجوازية المصرية فى التقدم لمعاونته فى الحصول على أغراضه ، وتوفر له بذلك سبيل الاستقرار .

وبالرغم من تنكر محمد على للقوى الوطنية بعد استتباب الأمور له ، وانقضاؤه عليها ، الا أنه مع ذلك قد أدى للبورجوازية المصرية أجل خدمة بسحق المماليك ، والاهواز على من بقى منهم فى « مذبح القلعة » ومن ثم مهد الطريق لبناء مجتمع جديد .

وفى الواقع أن المجتمع المصرى فى عهد « محمد على » وخلفائه ، قد اجتاز عدة تطورات عنيفة نقلته من حال الى حال . فقد تطورت حيازة

الأرض من نظام الاسرام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الزراعية ، مما ساعد على ظهور أرسسمراطية وطنيه جديده أخذت تنافس مع العناصر الأرسسمراطيه الأخرى في المجتمع التي تتألف من الأتراك والنراكسسه والأوربيين ، كما أحد التعليم في عهد محمد علي يحول من نظام التثايب والمساجد الى نظام المدارس التي يعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثه واللغات الاجنبيه ، فكان ، بسبب هذا التحول الخطير الذي انتعس في عهد « اسماعيل » ، أن قامت طبيعه مفعه جديده ، احدث تزرع طبيعه مسايح الأزهر البقاء حتى ورنها ، وما لبث أن فادت النيار القومي الحديث ، يحكم تأورها بالأفكار الأوربيهه - كما بمل في حركة حرب الأمة - . ولقد كان انشاء الجيش الوطني الحديث من أبناء الفلاحين في عهد « محمد علي » من أخطر التطورات التي أصابت المجتمع المصري ، فقد أمد هذا الجيش الجيش البورجوازية الوطنية بالسلاح الذي تحارب به معركتها ضد السيطره الاجنبية . وقد بمل هذا في الحركة العربيه التي استغلها العاصر البورجوازية لتحفيق أهدافها في تأسيس الدسنور وقيام حكم نيابي يكفل لها الاستراك في الحكم اشتراكا فعلا . كما تمل في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضا .

وبفسل الثورة العربيه واحتلال اجلسرا مصر ، بدأت صفحة جديده في نضال البورجوازية المصريه . فقد كانت الحركات القومية الى سبقت الاحتلال البريطاني تنفس جميعها في جو اسلامي حالص ، وبمعنى آخر أنها كانت تعمل في نطاق الاحفاظ بالسيادة العمانيه ، لا تبغى عنها فسكاكا . وحتى الحركة العربيه بالرعم من أنها اصطدمت بالسلطان العثماني ، الا أنها لم سنهدف أبدا الانعصال عن الدولة العمانيه . وهذا هو السبب في أن هذه الحركات جميعها كانت حركات قومية ناقصة لا ينطبق عليها مصطلح القومية الحديث . وقد بدأت أول حركة قومية بهذا المصطلح علي يد « حزب الأمة » الذي تألف في مصر عام ١٩٠٧ ، وكانت لسان حاله صحيفة « الجريدة » التي كان يحررها « أحمد لطفى السيد » . ولكن هذه الفكرة القومية اصطدمت اصطداما عتيفا بالفكرة الدبنيه ، التي كانت تعبر عنها في ذلك الحين حركة « الجامعة الاسلاميه » التي كان بدعو لها السلطان عبد الحميد العثماني ، ويروج لها مصطفى كامل . وهذا الصراع بين هاتين الأيديولوجيتين ، أيديولوجية القومية المصريه ، وأيديولوجية الجامعة الاسلاميه ، هو ما يميز المرحلة الأولى من الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني .

الجامعة الإسلامية :

نشأت حركة الجامعة الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل للضغط الاستعماري الأوربي على السرف الإسلامي بصفة خاصة . وهذه الحركة تختلف عن الحركة الوهابية التي سبقها في أواخر القرن الثامن عشر من بعض الوجوه ، بالرغم من أن كليهما بصطبع بالصيغة الإسلامية الخالصة : فالحركة الوهابية حركة (لوبره) البواع ، بينما حركة الجامعة الإسلامية حركة سياسية البواع ، والحركة الوهابية حركة انفصالية داخل العالم الإسلامي ، بينما حركة الجامعة الإسلامية حركة وحدوية ، والحركة الوهابية حركة عدوانية ، بينما حركة الجامعة الإسلامية حركة دفاعية .

وهناك حقيقة هامة يجب إبرازها ، وهي أن الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، كان هو السبب المباشر في ظهور دعوة الجامعة الإسلامية . فقد ظهرت هذه الدعوة أول ما ظهر على مبر جريدة « العروة الوثقى » التي أسسها السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام ١٨٨٤ . ويلاحظ أن السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، قد أخرجوا من مصر بسبب التدخل الإنجليزي . فقد أخرج الأفغاني من مصر عام ١٨٧٩ بعد أن حملت الحكومة الإنجليزية الحديو نوبيق على إخراجه بحجة أنه مهيج خطر ، ومن المصلحة تحليلص البلاد منه . أما الشيخ محمد عبده فقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنين بعد احتلال الإنجليزي لمصر ، فأقام في بيروت نحو العام ، ثم كنب إليه جمال الدين من باريس في أوائل ١٨٨٣ يدعو للعمل معه فيما سماه « المسألة المصرية » ، فلعن بأستاذة في باريس . وهناك أخذ الصديقان يعملان على تنظيم جمعية « العروة الوثقى السرية » التي أسسها لآنارة الرأي العام في جميع الأقطار الإسلامية ودعوته إلى الاتحاد والتضافر وانقاذ مصر والسودان من الاحتلال . ثم أصدر جريدة باسم الجمعية لتذيع دعوتها بين الناس (٣) .

ويظهر أثر الاحتلال البريطاني كدافع مباشر في ظهور دعوة الجامعة الإسلامية على صفحات جريدة العروة الوثقى « فيما كتبته هذه الجريدة في افتتاحية عددها الأول : فقد كنب بقول : « ان الفجعة بمصر حركت أشجانا كانت كامنة ، وجددت أحزاننا لم تكن في الحسبان ، وسرى الألم في أرواح المسلمين سريان الاعتقاد في مداركهم ، وهم من تذكاف الماضي ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء . ولا نأمن أن بصبر التنفس زفيرا بل نفرا عاما . بل يكون صاخة تمزق مسامع من أصمه الطمع . ان الرزايا

الأخيرة التي حلت بأهم مواقع السرق ، قد جددت الروابط ، وفاربت بين الأقطار المتباعده بحدودها ، المتصلة بجامعه الاعتقاد بين ساكنيها ، فأيفظت أفكار العملاء ، وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة امرهم ، مع ملاحظه العلل النى أدت بهم الى ما هم فيه ، فتفاربوا فى النظر وبواصلوا فى طلب الحق ، وعمدوا الى معالجة علل الضعف راجين أن يسرجمعوا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن نمهد لهم الحوادث سبيلا حسنا يسلكونه لوقايه الدين والسرف » • (٤)

وفد قامت سياسة جريده « العروة الوثقى » فى المسألة المصرية على ثلاثة أمور . أحدها أن الدولة صاحبه السيادة المنعروف بها من الدول على هذا النمط هى الدولة العثمانية • ثانيها ، أن المسألة المصرية من الأمور الدولية التى تهم جميع دول أوروبا • ثالثها ، أن فى الدول العظمى دولتين انتن برجى مساعدتهما لمصر وللدولة العثمانية على حمل الانجليز على الجلاء عن القطر المصرى : أولاها فرنسا ذات المصالح المالية والسياسية فيه ، والثانية ، روسيا التى تعد الدولة البريطانية أقوى خصم لها فى سياسيتها الشرقية ومقاصدها البحرية • ولانفاد مصر من الانحلال البريطانى ، كانت « العروة الوثقى » تعمل على تهيج مصر والهند على الانجليز ، وتحت الدولة العثمانية على السعى لخراجهم عن طريق السياسة والقوة معا ، ونسعى لاقتناع فرنسا بمساعدة مصر ، واغراء روسيا بالحزب على الهند بالاعتماد على نفوذ الدولة العثمانية وعلى مساعدة الأفغان وايران • وكان جمال الدين ومحمد عبده يأملان أن يتمكننا من الذهاب خفية الى السودان ، لتنظيم قوة المهدي توسلا الى انفاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يعتز بها الاسلام والشرق • (٥)

وهذه الحطة التى اتبعتها « العروة الوثقى » فى محاربة الاحتلال البريطانى سوف نراها تبعت على يد « مصطفى كامل » بعد عشر سنوات تقريبا ، ربما بحكم منطقيتها وصلاحياتها لظروف ذلك العهد •

ولقد كانت وسيلة « العروة الوثقى » الكبرى لانفاذ مصر والشرق من الاستعمار الأوروبى ، هى « الجامعة الاسلامية » • والجامعة الاسلامية التى دعت اليها « العروة الوثقى » لم تكن تستهدف - بعكس ما اشتهر عن جمال الدين الافغانى - أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، وأن تجمع كلمتهم على خليفة واحد يسيطر على العالم الاسلامى • وانما كان مقصد جمال الدين من هذه الدعوة - كما تمثل فى مقالات الجريدة - تقوية عناصر كل دولة من الدول الاسلامية حتى تلحق بالدول الأوربية فى

العزة والمنعة ، على أن ينشأ بينها جميعا ما يمكن أن سمي « حلفا مقدسا دفاعيا » « يسعى فيه كل ملك على ملكه لحفظ الآخر ما استطاع » . وفى هذا يقول جمال الدين على لسان فلم الشيخ محمد عبده فى مقاله التى نسرت بالعدد التاسع من الجريدة : « لا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخصا واحدا ، فان هذا ربما كان عسيرا ، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن ، ووجهه وحدتهم الدين ، وكل دى ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ، فان حياته بحياته وبفائه ببقائه » . ويؤكد محمد رشيد رضا هذا الرأى ، فيذكر أن ما اشتهر عن جمال الدين من أن غرضه كان توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين فى سائر أقطار العالم فى صورة دولة واحدة اسلامية نجب ظل الخلافه العظمى ، لا دليل عليه ، لا فى « العروة الوثقى » ، ولا فى غيرها مما كان يرويه الشيخ محمد عبده ، وهو أعلم الناس بمقاصد جمال الدين وأعماله . (٦) .

وفى الواقع أن السلطان عبد الحميد الثانى هو صاحب فكرة الجامعة الاسلامية ، كفكرة تستهدف جمع المسلمين فى حوزة دولة واحدة تحت ظل الخلافة العظمى . فقد استغل دعوة « العروة الوثقى » الى الوحدة الاسلامية على النحو الذى مر بنا ، لحياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها ، ورأى أن استغلال هذه الحركة هو بمثابة صخرة النجاة له وللإمبراطورية العثمانية على السواء : ففىما يختص به ، فان فكرة احياء الخلافة سوف تعزز سلطته التى يتهددها شبح الحكم الدستورى الذى كان يرفع لواءه الاتحاديون . وبالنسبة للإمبراطورية ، فان التلويح بالرابطة الدينية وضرورة تماسك شعوب الامبراطورية العثمانية فى وجه الخطر المسيحى القادم من جهة الدول الأوروبية ، سوف يكون أكبر عامل مقاوم لتيار الأفكار القومية الذى كان يغزو فى ذلك الحين أذهان الشعوب الخاضعة للحكم العثمانى ، وخصوصا فى العالم العربى . أما من الناحية الخارجية ، فان ظهوره أمام أوروبا كزعيم للمسلمين الخاضعين لروسيا وبريطانيا وفرنسا ، سوف يمكنه من أن يساوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين فى الهند والقوقاز وشمال إفريقيا واندونيسيا ، اذ لم تقف تلك الدول الأوروبية الى جواره تؤيد سلطته وتجب مطالبه .

هكذا اقتضت سياسة السلطان عبد الحميد الثانى أن يستميل العرب ويوطئ لهم أكنافه ويحسن اليهم صنعا . كما أقام البرهان على قوة شعوره الدينى ومسئوليته كخليفة للمسلمين ببناء سكة حديد الحجاز

من دمشق الى المدينة في عام ١٩٠٠ ، لنحل محل طريق القوافل وطريق البحر الذي كان يستغرق من المسافرين ربما طويلا في البر والبحر . وسعى لسبب منصب خلافته ، واعترف المسلمين به خارج الحدود التركية بإرساله البعثات الى مصر ونوس والهيد وأفغانستان وجاوا والصين لافهام مسلمي تلك البلاد بأنه لم يزل في الوجود حليفه للإسلام ، كما أغرى جمال الدين الأفغاني بالاقامة في « الأستانة » ليفيد من التأييد المعوى الذي تتضمنه ميل هذه الاقامة ، وبأمن في الوقت نفسه شره .

لهذا لفتت هذه الدعوة نجاحا كبيرا في العالم الاسلامي ، واستقبلتها الشعوب المسلمة التي كانت نرزح تحت عبء الاستعمار الأوربي بالحماسة والانتهاج ، بعد أن روج لها الدعاة الذين انتشروا في الولايات العربية ، يحاولون اقناع الشعوب بأن الخلافة هي أملهم الوحيد في السعادة من أطماع الغرب . وكان أكبر صدى لهذه الدعوة في مصر التي كانت تحس ادناك بوطأة الاحتلال البريطاني بأكر مما تحس بوطأة النير التركي ، وكان حامل لواء هذه الدعوة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني ، وقد فدر لهذه الدعوة أن تكون أكبر عائن لنمو الفكرة القومية التي رفع لواءها في ذلك الحين حرب الأمة – كما ذكرنا – وروجب لها لسان حاله « الجريدة » .

حركة الحزب الوطني :

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على نفس الأسس التي قامت عليها سياسة جريدة « العروة الوثقى » وترسمت نفس الخطى التي ترسمها هذه الجريدة . وتتلخص هذه السياسة في ثلاثة أمور : أولا – أن المسألة المصرية مسألة دولية ، فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه انحلترا على الجلاء عن مصر . ثانيا – أن الدولة صاحبه السيادة الشرعية على مصر ، هي الدولة العثمانية ، فيجب التمسك بهذه العلاقة لظهار بطلان الاحتلال وأكراهه في النهاية على الجلاء . ثالثا – الدعوة للجامعة الاسلامية ، ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، « لأنه طالما أن هذه بظل فوبة ، فإن الأمل في نحرر بلادنا بفي كبرا » – كما يقول مصطفى كامل – .

وقد قامت المعركة بين مصطفى كامل « والاحتلال » البريطاني كمرحلة أخيرة من مراحل الصراع الذي دار بين الحديو عباس والانجليز على الحكم . ومع ذلك فقد كان لمصطفى كامل الفضل في أنه استطاع أن يرتفع بمستوى المعركة ، التي كانت دائرة بين الحديو والانجليز على السلطة ، الى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد .

ويذكر تشارلس آدمز أنه كان لتأجج حماسة مصطفى كامل وحرارة عباراته ، وخطبه النارية ومقالاته الموجهة الى عواطف الناس ومشاعرهم ، أثر كبير في تجدد الشعور الوطني في مصر ، بعد أن كبته وقتما ما اخفاق الحركة الوطنية التي قادها عرابي . وقد سمى هذا الطور من أطوار المعركة الوطنية في مصر باسم « الطور الصحافي » . ولم تكن هذه التسمية عبثا أو مخالفة للواقع ، لأن الشعور الوطني أفسح عن نفسه في تلك المدة في مقالات الصحف الفرنسية والعربية التي كانت تفيض بالمطامع والتهيج العنيف ضد الانجليز . (٧)

ولقد كان التجاء مصطفى كامل للدول الأوروبية لأكراه الانجليز على الجلاء عن مصر ، أمرا تقتضيه الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية في ذلك الحين . وهي الظروف المرتبطة بالتوازن الدولي في البحر المتوسط وبالمحافظة على كيان الدولة العثمانية . كما كانت تقتضيها لصفة الدولية للمسألة المصرية ، وهي التي كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، والقرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب القرمانات التي صدرت في عهد اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الحديوية . ولكن مصطفى كامل لم يلب طويلا أن خاب أمله في أوروبا ، وخصوصا في فرنسا . وكان ذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى بعد حادث فاشوده عام ١٨٩٨ ، والمرحلة الثانية بعد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ . ومنذ ذلك الحين أخذ رجاء مصطفى كامل في تدخل أوروبا لانقاذ مصر يضعف ، وان ظل مستمسكا بخيوط منه جعلته يزور ألمانيا عام ١٩٠٥ للدعوة للقضية المصرية ، ويعود فيلجأ الى أوروبا ، بعد حادث دنشواي ، ليستثيرها على الاحتلال باسم الانسانية والحضارة والعدالة وكل القيم التي يعرفها العالم المتمدن .

ولقد كان طبيعيا أن يؤبد مصطفى كامل حركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وذلك لأنه كان يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتم مصر باستقلالها الذاتي - كما ذكرنا - على ما لتركيا من حقوق دولية في مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . ولهذا كان يدعو الشعوب

الاسلامية الى الالتفاف حول الدولة العثمانية وسد أزرها ، كما دعا في برنامج حزبه الى « بذل الجهد لتفوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية » ، وكان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدي الى سقوط مصر في يد الانجليز ، « ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لانجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الانجليزية ؟ ألا تصير ولاية انجليزية ؟ » (٨)

وهذا الموقف يختلف كل الاختلاف عن موقف حزب الأمة من تركيا . ففي سنة ١٩١٢ ذهب أحمد لطفى السيد الى رشدى باشا ، وزير الحقانية ، يطلب اليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الحديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجاه أن يعرض هذا باسم « حزب الأمة » على الحديو عباس والورد كتشنر . وقد سر الحديو عباس من هذه الفكرة ، وطلب أن يؤلف وفد من أحمد لطفى السيد وعبدل باشا وسعد باشا للذهاب الى لندن ، للسعى لتحقيق هذا الامر مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (وهى أول محاولة لحل المسألة المصرية فى اطار العلاقات المصرية - البريطانية) ، ولكن هذه المحاولة فشلت لسببين : الأول : معارضة اللورد كتشنر للفكرة ، بحجة أن الوقت ليس مناسباً ، والثانى : ماظهر من تعلق الأمة المصرية بتركيا فى ذلك الحين ، كما دل عليه موقفها من التبرعات التى جمعت فى ذلك الحين لمساعدة تركيا فى الحرب الطرابلسية (٩) .

ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب اليه بعض الاعيان المتصلين بالسراى وكثيرا من الفئات المتنفذة فى بلاده من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصا من الشباب الذين ألهم شعورهم بفوته الخطابية النادرة ، وأسلوبه الوجدانى الذى يعتمد على الجميل الضخمة ، التى تندفع بها المجاميع من غير روية عادة الى الغايات التى يحددها الزعماء . وأخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح التى تفهمها ، « متى تخلصت التجارة من الشلل الذى يسببه لها الاحتلال الانجليزى ، فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقها لها الانجليز فى الجمارك ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » (١٠) .

على أن مصطفى كامل لم يستطع أن يجتذب اليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الاعيان أم من المفكرين . (١١) ولهذا فان القول بأن الحزب الوطنى كان يمثل الانتلجنسيا قول غير صحيح ، لأن الطبقة

المنفعة كانت منفسمة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة نعلما غربيا من هذه الطبقة ننحاز الى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب فى أن هذا الحزب كان يقف موقفا نقديا من التطور الاجتماعى ، بينما كان الحزب الوطنى يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين ، فقد كان « اللواء » خصما لدودا له ولأفكاره ، وكان ميدانا لأشد المطاعن عليه . وظل « اللواء » كذلك فى شأن الإصلاحات الاجتماعية ، رجعيا مستمسكا بالعديم أشد الاستمسك . ويعتبر موقفه من زواج الشيخ على يوسف دليلا آخر على رجعيته . وان كان الدكتور هيكى يعتقد أن العلة فى هذا الموقف هى تملق الشعب فيما هو عزيز عليه من عادات وأوهام لاستغلاله فى الغايات السياسية التى يراد استغلاله فيها ، وان مصطفى كامل لو أراد أن يهز السواد فى الناحية التى تعرض السرخ محمد عبده لهزها ، لفتر عنه الشعب وتردد فى انبعاثه (١٢) .

ومع ذلك فلم يكتسب مصطفى كامل تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : الأول . أن نشاط الحزب الوطنى قد تركز فى المدن دون القرى . وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية (١٣) ، ثانيا : أن الاحتلال كسب مهادة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر . ومن البديهي أن المسألة المادية هى أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف الى ذلك ، أن دعوة مصطفى كامل التى تنبج الى توثيق الصلات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماسا من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركى ، وامتنعوا التدخل لأقواتهم ، ولم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم . ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بتركيا ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين للاشتراك فى هذه الثورة . ومع ذلك فىمكن القول أن مصطفى كامل قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى . ذلك أن هذا الحادث على قدر قسوته ، كان فرصة نادرة ، بنفذ فيها صوت مصطفى كامل الى آذان الفلاحين التى وقرها صوت المصلحة المادية فلم تسمع ما عداها . ولقد كان نجاحه فى الإفراج عن المحكوم عليهم فى القضية مما رفع سلطانه الشعبى الى أقصى مداه فى ذلك الوقت .

أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطنى لاجتذابها جدياً فى عهد محمد فريد ، فقام بانسء نقابة للعمال فى عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين ، (وهى ليست أول نقابة للعمال فى مصر ، كما يقول الأستاذ الرافعى (١٤) فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال التزام المختلطة فى ١٩٠٨ (١٥) . كما أنشأ أربع مدارس للصناع فى العاصمة سنة ١٩٠٩ (١٦) ، وأخذ يشجع تكوين النقابات لتكوين رأى عام بين العمال .

على أن أهم ما عمله الحزب الوطنى فى هذا المحيط ، هو اجتذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية . اذ يعتبر هؤلاء الطلبة عنصراً جديداً من عناصر المقاومة الشعبية ظهر خلال هذه الفترة ، وأخذ يزداد شأنه وتأثيره مع الزمن . وكان هؤلاء ، بحكم كثرتهم وانتماهم الى طبقات مختلفة ، وخصوصاً الطبقات الوسطى والفقيرة ، يمثلون قطاعاً شعبياً عريضاً . وكانوا يعتبرون سلاحاً من أسلحة الحزب الوطنى (١٧) .

على أن الحزب لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز ، بعد مقتل بطرس غالى باشا على يد أحد الشبان « الوطنيين » ، فقد عين اللورد كيتشنر خلفاً للسير الدون جورست ، وقد تتبع العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، حتى لم يكدهم سوى حيل كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطنى قد هاجر الى خارج البلاد . (١٨)

وبانفجار الحرب العالمية الأولى ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة الى تشتيت أعضاء الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلاً حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن رأى العام . ثم لم تكدهم الحرب حتى كانت الظروف الدولية والابديولوجية التى كان الحزب يعمل فيها ومقتضاها قد تغيرت . ففرنسا أصبحت حليفة لانجلترا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاماً . فضلاً عن ذلك ، فقد كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملاً آخر من عوامل تخلف الحزب . ولقد كان الموقف المتطرف الذى اتخذه الحزب من مسألة المفاوضات مع انجلترا مما صدف الشعب عنه . فقد رأى الشعب أن فكرة عدم المفاوضات فكرة غير معقولة ، طالما كانت انجلترا هى التى تفوق مصر قوة وسفوة ، ورأى أن اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية ، قد جعل المسألة

المصريه مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا لا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة ، أو أن نعرض انجلترا حلا لا يحقق لمصر شيئا من أعراسها . على أن أهم سبب في تخلف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمه جديده سملت في « الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم جارف السخصيه ، وحطيط جماهيري قد هو « سعد رعلول » . وقد اتجهت هذه القيادة في ذكاء وقطنة الى القاعدة السعبيه الكبرى من العلاحين ، فتغلغل لجان الوفد في كبير من القرى الصغيره في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد على نشاطه في المدن . (٢٢) ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطني يؤثر تأثيرا يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالميه الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها « القصر » في ضرب التحركات الشعبيه .

ولما كان الوفد يعتبر امتدادا أيديولوجيا « لحزب الأمة » ، وقد تسكل في بدايه أمره من أعضاء معظمهم كانوا فاده في « حزب الأمة » ، فمن الضروري إلغاء بعض الصوء على هذا الحرب : تنسأته وفلسفته السياسية ، وطريقته في الكعاج ، كمقدمة ضرورية لدراسة الحركة الوطنية ، التي انتعشت عقب الحرب العالميه الأولى .

حزب الأمة :

ظهر حزب الأمة أول ما ظهر على سكل صحيفه سياسية صدرت في يوم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ باسم « الجريدة » ثم تحولت هذه الصحيفه الى حزب سياسي بعد سنة أسهر ، أي في يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . ويطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أنباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (١٩) ، كما يصفهم رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء انطرا » (٢٠) ، وقد حدد اللورد كرومر اللون السياسي لهذا الحزب ، فذكر أنهم « مجردون عن صبغة الجامعة الاسلاميه ، ورأى أن « رجاء القومية المصريه ، بمعناها الحقيقي الذي يعول عليه ، معقود بهذا الحزب » (٢١) .

ولقد كان آخر عهدنا بالشيخ محمد عبده ، عندما كان يعمل في تحرير جريدة « العروة الوثقى » مع السيد جمال الدين الأفغاني ، لتهييج الرأي العام في جميع الافطار الاسلاميه ، ودعوته الى الانحاد والتضافر . ولما تعطلت الجريدة افترق الصديقان ، فذهب جمال الى روسيا ، وسافر

محمد عبده الى « نوس » فى اواخر سنة ١٨٨٤ ، حيث بقى بها مدة قصيرة ، ثم رحل مسكرا فى نير من الاضطرار يدعو الناس الى السار والى الانسحاب حول العروة الوثقى ، وفى اوانل ١٨٨٥ رجع الشيخ محمد عبده الى بيروت ، وبرك جمالا ليتم وحده العمل الذى واصله الى اخر ايامه . وبعد نحو ثلاثة اعوام ونصف فى بيروت ، صدر عفو الخديو توفيق باشا عنه ، بشعاعة بعض اصحاب النفوذ ، ومهم اللورد كرومر . فعاد الى مصر فى اواخر عام ١٨٨٨ . (٢٣) .

ومثل عودة الشيخ محمد عبده الى مصر بهاية مرحلة خطيرة من حياته اضطبغت بالتطرف والتهيج السياسى ، ولذنه لان فيها مؤنسا ومثارا باسواده الافغانى أكثر منه منسافا الى طبيعته وميوله . ولقد كان خضوعه لتأثير الافغانى فى تلك المرحلة ، يشبه خضوعه لقوة الظروف السياسية التى اجتذبتة الى الاشتراك فى الثورة العراقية بالرغم من معارضته لها فى البداية . ولكن بافتراق الشيخ محمد عبده عن الافغانى بم عودته الى مصر ، انتهت تلك المرحلة النائرة من حياته ، وانصرف الى العمل الذى خلق ميسرا له : الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم .

وفى الحق أن هذا تماما ما كان يمثل وجه الخلاف بين الشيخ محمد عبده والسيد الافغانى . أكون الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ؟ أم يكون عن طريق السياسة ؟ وكان الشيخ محمد عبده يميل الى المذهب الاول ، ولا يؤمن بالمذهب الثانى ، ولهذا ، فعندما كان مع السيد الافغانى فى باريس . عرض عليه ان يترك السياسة ، ويذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومة ، ويعلم ويربى من يختار من التلاميذ على مشريهما ، « فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عددا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا فى ترك أوطانهم والسير فى الأرض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار » ، ولكن السيد الافغانى رد عليه قائلا . « انما أنت مثبط » . (٢٤) .

ثم عطلت جريدة « العروة الوثقى » ، ولم ينشر التهيج الذى كانت تنشره الجريدة ، أو نبئه جمعية العروة الوثقى السرية ، فى اجلاء الجيوش البريطانية عن مصر . فيئس الشيخ من العمل السياسى الذى كان استعداد له مستمدا من روح السيد ، كما ذكرنا ، ورجع الى مسله الغريزى وهو : الاصلاح عن طريق التربية والتعليم ، لتحرير العقل واعادة هداية الدين . (٢٥) .

ومند عودة الشيخ محمد عبده الى مصر ، أدرك أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح الا بإدارة الانجليز . فقد رأى أن المسألة المصرية لا يمكن ان تحل بالسياسة الا بانعاق الدول العظام ، وأن الرجاء في انعافهم بعيد ، وأن العمل لاجراج الانجليز من مصر ليس عملاً صغيراً يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابه في الجرائد ، ولكنه عمل كبير جداً ، ولا بد ، في الوصول الى الغاية منه ، من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل . ولهذا بنى خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الادارة والسياسة في بلادها . (٢٦) وقد أدرك الشيخ محمد عبده ، منذ البداية ، أنه لن يتمكن من تنفيذ اصلاحاته الا من طريق رسمي . وهذا سر اتصاله بالخدو والانجليز ، لتنفيذ خطته ، وقد بدأ بالاتصال بالخدو عباس الثاني بعد جلوسه على الأريكة الخديوية ، فحظى عنده ، وعمل على اقناعه بانسعى لاصلاح الازهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث اسلامية محضة تشمل اصلاح التربية والتعليم ، واصلاح العائلات ، واصلاح المساجد والارشاد . وكان مما قاله له : « ان لدى افندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها باصلاحها . وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن بدخلهم في شأنها اذا طال العهد وساعدت الفرص » . (٢٧) وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الازهر أداة لتقوية نفوذه السياسي ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول الى هذه الاغراض وبمعنى آخر ، أراد أن يجعل لنفسه سلطة دينية آلتها الازهر ، ومآليتها الأوقاف (٢٨) .

على أن الشيخ محمد عبده حين عرف تصرفات الخديو في أموال الأوقاف هب معارضا ، وساعده على ذلك أنه ولي منصب افتاء الديار المصرية ، فصار بمقتضاه عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ، وهو الذي أنشأ اللورد كرومر للحد من تصرفات الخديو في أموال الأوقاف . حينما أدرك مقدار ما تضفيه له من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسي . وقد توسط لدى الشيخ محمد عبده الوسيط ليفنعه بترك الخديو يتصرف كما يشاء في أموال الأوقاف ، وفي مقابل ذلك يتركه يتصرف كما يشاء في اصلاح الازهر ، ولكن الامام رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله تعالى لا تمكنه من اقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة الى الحق » . (٢٩)

وهكذا انقلب الشيخ محمد عبده محاربا للخسديو ، وقد بلغ من
سكته في نواياه ، بل وفي نوايا جميع الخديويين ، بجاه مصر ، أنه لما
طلب منه المسير بلب ، عقب توقيع الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا
سنة ١٩٠٤ ، ان يضع نموذجا للدستور الذى يريد ادخاله فى مصر فى
صوء النطور الجديد الذى انتاب مركز الاحتلال بعد الاتفاق الودى ، كان
مما طلبه - بعد ان افترج الدستور - أن يصممه الحكومة البريطانية ،
حتى لا يبطله الخديويون . (٣٠) .

وقد استطاع الشيخ محمد عبده أثناء المرحلة الاسيرة من جهاده أن
يجذب اليه فريعا يعينه به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال
الحكومة والاعيان ، الذين تاروا بمذهبه فى الاصلاح والسجد من طريق
الريبه والتعليم ، واعداد الامه لتكون مصدر السياسة والادارة فى بلدها ،
وفد فوى حزب الامام الحكومى ، بعد وفاته ، بدخول سعد زعلول ، أقدم
بلاميده ، فى الوزارة ، وجعل مدرسة القضاء السرى تابعه لوزاره ،
وطوع بصره ، وبنى سميعة احمد زعلول باسا وكره وزارة الجعانيه ،
وطوط الحكومة به وضع قانون الاصلاح بالارهر بالاسسراك مع لجنة
خاصة ، وبذلك صار رجال المعارف ورجال القضاء السرى والاهلى كلهم
وسيوخ الازهر تحت نفوذ حزب الامام . (٣١) .

ويعتبر سعد زعلول باشا من أشد من ناز بالشيخ محمد عبده من
أفطاب سيعنه ، فلم يكن كغيره تلميذا فحسب ، بل كان - كما يقول
الدكتور نسايرلس آدمز - مريدا . وكان أيام طلبه للعلم فى حجر الامام
وكفه كوله ، لا كسائر بلاميده ، فكان يستفيد من علمه وعمله ، ومن
أخلافه وشماله ، ومن فصاحته وبلاغته كلامه . فشب بين يديه كائنا
خطيبا ، أدبيا سياسيا . ولما عهد الى الشيخ محمد عبده برياسة تحرير
الوقائع المصرية ، اختار سعدا ليعاونه فى تحريرها ، بالرغم من صغر
سنه . فتمون على الكتابة فى المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية
التي أفلقت بال البلاد قبل الثورة العربيه وبعد شوبها ، واطلع على جميع
شئون الحكومة ، وتدرج على التحرير الأدبى تحت اشراف الامام . ولا
يمكن تقدير الفوائد التي عادت عليه من صلته بالاستاذ الامام فى كل
هذه الميادين . (٣٢) .

وكان سعد زعلول ممن يؤمنون بالتعاون مع البريطانيين فى اصلاح
الادارة ، سالكا بذلك نفس السبيل الذى سار عليه الشيخ محمد عبده ،
والذى أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماما

المبدأ الذى سنه مصطفى كامل والحزب الوطنى مبدأ عدم التعاون .
وليس من السهل على الباحث الحكم على أحد المبدأين بالخطأ أو الصواب .
فإذا كان خروج الانجليز عملا صعبا ويسغرق وقتا طويلا ، ولا يتم الا
بإتفاق الدول الكبرى ، فهل من الحكمة مقاطعه الانجليز ، وبرك مفاوئد
الحكم فى أيديهم ينصرفون فيها كما يساءون ؟ أم يكون من الأصوب ، فى
هذه المرحلة التى لم ينضج فيها الوعى القومى تماما ، مساركتهم فى الحكم
ورفع أضرارهم ما أمكن ، ومعاونتهم على الإصلاح ، ووضع أيديهم على
مواطن العلل ، وحملهم على العلاج ؟ هذه هى القضية . وعلى كل حال ،
فإذا كان مبدأ عدم التعاون الذى رفع لواءه مصطفى كامل يبدو أكثر
وطنية ، فمما لا شك فيه أن خيبة آمال مصطفى كامل فى الدول الكبرى ،
بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، وحيبة آمال البلاد فى تركيا بعد تخاذلها فى
حادث طابا ١٩٠٦ ، من شأنه أن يبرر مبدأ معنى المشاركة فى الحكم
لرفع الأضرار .

ومى الحفيفة أنه فى تلك الظروف تماما قام حزب الأمة . وقد أخذ
المهتمون بشئون السياسة المصرية من شيعه السيخ محمد عبده ، يعيدون
النظر فى سياسة الاعتماد على الدول الخارجية فى الحصول على استقلال
البلاد ، وهى السياسة التى بنت فسلها ، ويرون الارتكاز على الشعب
نفسه فى الحصول على الحرية . وكان منهم أحمد لطفى السيد الذى كتب
فى تقرير له الى الحديو عباس من قبل ذلك بسبع سنوات تقريبا يقول :
« ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية
تفنى أن يرأس سمو الخديو حركة ساملة للتعليم العام » . فلما قامت
مشكلة طابا ، وكان موقف الجرائد الوطنية فيها ، ضالعا مع تركيا ضد
الانجليز ، فكر أحمد لطفى السيد فى ضرورة انشاء جريدة مصرية حرة
تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى
احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، الخديو والانجليز . وكان
الاتجاه أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان « أصحاب المصالح
الحقيقية » الذين كان يصفهم اللورد كرومر وعيره من الانجليز بأنهم
راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة
للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان
الأفندية والباشوات الأتراك (٣٣) وهذا هو سبب تكوين حزب الأمة من
عنصرين : عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من
أصحاب الأملاك الواسعة . وغنى عن الذكر أن العنصر الأول هو الذى
كان يقود المعركة . ولهذا يقول الأستاذ شفيق غربال انه « فى كلامنا على

حزب الأمة يجب أن يتميز بين موقف طائفة من أعيان البلاد ، وبين مذهب سياسى اجتماعى أقرب لبورجوازيه عهد لوى فيليب فى فرنسا وعهد الملكة فكتوريا فى إنجلترا » • كما يذكر أن للاستاذ أحمد لطفى السيد الفضل فى أنه ارتفع بموقف الاعيان من مستوى المصالح التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويفدس الحرية ويحتكم للعقل (٣٤) •

وهكذا نتخذ حركة حزب الأمة لنفسها أهدافا مستمدة من طبيعة تكوين هذا الحزب ، ونحصر هذه الأهداف فى أمرين :

أولا - المطالبة بالدستور • ذلك أن الدستور يتيح لهذه الطبقة الاشتراك فى الحكم مع السلطين السريعة التى يملها الخديو ، والفعلية التى يملها الانجليز بصورة فعالة • وهو امر يرى تلك الطبقة أنه من حقها ، فهى تتألف من « أولى الراى فى الأمة » ومن « أصحاب المصالح الرئيسية » الذين هم « رؤساء العائلات » التى تتكون منها الأمة فى نظرهم ، وهم بهذه الصفة ، من حقهم أن يشاركوا فى ادارة شؤون بلدهم وأن يتخذوا لأنفسهم مركزا نابيا بين السلطين اللتين نستبدان بأمر البلد • ومعنى هذا أن حزب الأمة لم يكن يعتبر الانجليز الأعداء الوحيدين الذين يجب أن تتوحد كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يعل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة • ولهذا نجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز معا • « فالأمة لا نفء أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائدا عليها حكومة أجنبية أخرى ، قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها ، وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة أضعافا كثيرة ، فاذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبى أن نصرف مجهودا واحدا لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل » (٣٥) •

ثانيا - الاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا • وهذا طبيعى ، فهذه الطبقة لا تريد أن تعود أحوال ما قبل الاحتلال ، ولا أن يعود الاستبداد القديم الذى كان يمثله الخديو وأنصاره وبطانته من الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن العربى (٣٦) وكانوا يكرهون من الحزب الوطنى عمله على توثيق العلاقة بتركيا ودعوته الى « الجامعة الاسلامية » خاصة ، باعتبار تلك الدعوة « غير متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى » كما أنه لو حاول تحقيقها ، لاستحال ذلك بالمرءة على طلابها ، ولا يترتب عليها سوى

« بحث القلق الى نفوس السياسيين من الأوربيين » (٣٧) . وهم اذا كانوا يعترفون للدولة العلية « بحق السيادة الخارجية التى حددتها المعاهدات » ، وذلك ناديا من معارضة القانون ، والتعرض لتهمة التآمر على النظام الموجود لقلبه ، « الا أننا اذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كمن يسعى فى اللحاق (بالدولة العثمانية) حبا فى اللحاق وفرارا من الاستقلال ، وذلك ما لا نبتغيه ، فانه على الرغم من حالنا السيئه ، نسمع فى فلوبنا ديبب الرجاء فى الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال » (٣٨) .

وهكذا يرفع حزب الامه لواء « الفومية المصرية » ، ويدعو للاستقلال التام ، ويحارب اليأس من الحصول عليه ، فالاحتلال الانجليزى فى نظره « قوة أثبت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة ، فان صدق وعده فى تقوية مصر حفظا لحقوق الانجليز وترك مصر بعدئذ لأهلها ، فذلك ما يجب على انكلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون » (٣٩) ، ومن ثم « فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة المعارضة التى لا تمس حقوقنا المقدسة ، فان اليأس على ما يظهر ، هو الذى يجعلنا نتغافل عن حقنا فى ادارة بلادنا من غير مشارك ولارقيب . انه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم فى الاستقلال » (٤٠) .

ولكن حزب الأمة مع ذلك ، يؤمن بأن الاستقلال التام لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى يحصل بمجرد الفكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبة لا يدرك الا بقوى متعددة تدفع اليه ، وهى الكفاءات الاخلاقية والعلمية والزراعية ، والصناعية والتجارية ، والادارية والقضائية ، واشتراك الأمة مع الحكومة فى الأعمال العامة ، والقيام على التعليم العام . وهذه المقدمات التى تنتج الاستقلال ، هى أيضا أغراض يجب السعى اليها بادىء الأمر ، ومتى تحققت أمكننا الوصول بسهولة الى غرض الأغراض أو مناط الآمال وهو الاستقلال (٤١) .

ومن هنا تنكشف نظرة حزب الأمة الى الاحتلال ، فالاحتلال عنده ليس مرضا بقدر ما هو عرض ، وهو ليس الا ترجمانا لضعف الأمة ، وترديها فى مهارى الجهل ، وخلفها اقتصاديا وبغافيا واجتماعيا وسياسيا . وارتقاء حال الأمة ، وبمعنى آخر شفاؤها من هذه الامراض ، سوف يؤدي بالتالى الى زوال الأعراض ، أى يؤدي الى زوال الاحتلال . ولهذا نرى حزب الأمة يدعو الى تقوية بناء الأمة أولا ، « أعدوا الأمة قبل كل شيء » ، وعلموا الشعب الجاهل ، وانظروا الى ماتقدرون عليه لا الى ماتريدون . فعبثا

نقولون للمفعد سر فرسخا ، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا ، بل تعهدوا الطفل حسى يكبر وينرعرع ، والمريض حتى يتسعى ويستند ساعده» (٤٢) . وهو فى هذه النظرة يختلف عن الحزب الوطنى الذى كان يرى أن الاحتلال هو علل العلل ، وأنه أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها ، وأن زوال الاحتلال معناه ازالة العائق المعرقل لرقى الأمة وتقدمها فى المناحي الاجتماعية والاقتصادية، وقد عبر مصطفى كامل عن ذلك فى قوله السالف الذكر : « متى تخلصت النجارة من التشلل الذى يسببه لها الاحتلال الانجليزى فستمنح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقها الانجليز فى الجمارك لغاياتهم ، فسترقى الصناعة الأهلية ويعود فائده نرفيها على أبناء مصر » .

وهذا الاختلاف فى النظر الى الاحلال بين الحزبين ، قد أوجد بطبيعة الحال اختلافا فى التعامل مع الاحتلال . فبينما كان الحزب الوطنى يحارب الانفاى أو التعامل مع الانجليز ، ويأبى الاعتراف بهم (٤٣) ، دان حزب الأمة يعترف بهم كحقيقه واقع ، ويرى ضرورة التعامل معهم ، لوضع أيديهم على مواطن الاصلاح بوصفهم القوة الفعلية فى البلاد . وكان ينبغ فى ذلك « دل وسيله سريفة من كتابه ومتسافهة ، وإيفاد وفود وتفهم وعاهم ، وافصاح ، وكل طريق يوصلنا الى معاصدنا » (٤٤) . وكان أعظم هذه المعاصد بالطبع اعداد الأمة للاستقلال الذاتى ، الى أن نتهيا الظروف بما يؤدى لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأجر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكتها ، على صورة تمفجر فى الحمال عن الاستقلال الفعلى العام » (٤٥) . وقد كان حزب الأمة ، فى تعامله مع الانجليز ، يسير على النهج الذى رسمه الشيخ محمد عبده ، فهو يعتقد منه ان خدمة البلاد نية ، والعبودية للمالك أمر آخر ، وأن الوطنية تعضى بحب الأمة وتحفيق منفعتها ونحرى طرق الاصلاح وانباها من أبوابها (٤٦) . وكان من أجل هذا ، يسخر من الحزب الوطنى ، الذى يتهم كل من ينصل بالانجليز بالمروق عن الوطنية « نم يلجأ فى نفس الوقت اليهم على صمحات جرائده بطلب الدستور والشكوى من الفسوة التى تم بها الحسك والنفيز فى قضية دنسواى » ، ويقول : « أليس هذا اعترافا منهم بالواقع من سلطتهم الفعلية؟ وما الذى يدريهم أن من يرور قصر الدوبارة لا يطلب ما يطلبون ، أو مثل ما يطلبون » (٤٧) .

والحقيقة أن اتهام الحذبو عباس ومصطفى كامل لحزب الأمة فى ذلك الوقت بأنه أداة للانجليز ، غير صحيح ، تماما كاتهام حزب الأمة لمصطفى

كامل بأنه صنيعة الحديد . فكما أن خطة الحديد مع السير الدون جورست أناء « سياسة الوفاق » لم تنعكس على مصطفى كامل ، فتجعله يميل إلى الوفاق مع الانجليز ، فإن خطة جورست مع الحديد عباس لم تنعكس على حرب الأمة فنجعله يتخذ سياسة مماثلة ، كما هو الحال مع أداة تطيع ، وكما فعل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حينما مال مع الحديد إلى الوفاق . بل لقد أصبح الحديد والانجليز معا في تلك الفترة ، محل هجوم شديد متتابع من « الجريدة » ، التي أحسبت بحق بخطر هذه السياسة الناعمة ، واشتد الحاحها في طلب الدستور ، مما جعل السير الدون جورست يبدى في تقريره لعام ١٩٠٨ حيرته لهذا الموقف الذي كان يظنه قاصرا على المتطرفين من الحزب الوطنى فقط ، وليس يليق بالمعتدلين (٤٨) .

على أن آراء حزب الأمة ودعوته ، مع ذلك ، لم تستطع أن تنسق طريقتها في أذهان الشعب بمثل ما شعت طريقتها آراء الحزب الوطنى ودعوته . فلم تحظ أيديولوجية « القومية المصرية » باعتراف يمانل اعتناق أيديولوجية « الجامعة الإسلامية » التي كان يروج لها الحزب الوطنى - ربما لصعوبة الأولى ، وبساطة الثانية ، في مجتمع عاش طول عمره اسلاميا - كما أن صحيفة « الجريدة » بالرغم من أنها راجت رواج حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، إلا أنها - كما يقول « لاندو » - لم تحظ أبدا بانتشار يمانل جرائد الحزب الوطنى ، التي كانت تقدم لفرائها المقالات الحماسية التي تغاطب العاطفة (٤٩) .

ومع ذلك ، فإن حزب الأمة ، وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للأمور ، وهى الصفات التي امتاز بها لطفي السيد - كما يقول محمد زكى عبد القادر - قد أثار في الشعب موجة من الفكر والوعى ، وطرح على بساط البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم . فلأول مرة ، بدا في أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات ، وأصل الحكم البرلماني ، ولأول مرة ، قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة إلى أفسكار مدنية لا صلة لها بالدين (٥٠) .

وعندى أنه إذا كان الحزب الوطنى قد غرس في تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته في نفوس الشعب ، فإن حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية ، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا . وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطنى قائما على هدم الاحتلال ، كان عمل حزب الأمة قائما على بناء أساس مصر

الحديثة المستقلة • وواضح أن العمليتين : الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر •

وسرعان ما تهيأت ظروف البيئة والمناخ كيما ننضج نمار هذا البذر المجيد • وذلك فى أحداث الحرب العالمية الأولى التى أسرعت بتحقيق غايات الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، بدرجة لم يكن يحلم بها أى فرد ، ولدرجة أنه لم تكذب تنسب ثورة ١٩١٩ حتى غيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييرا كليا عميقا ، فبعد أن كان استقلال مصر أمرا أوروبا محضا ، أصبح أمرا مصريا بحثا ، وبعد أن كانت قصارى مطمح الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية ، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أنأى بقعة من مصر ، وبعد أن كان العمل فى السياسة قاصرا على الطبقة المثقفة فى المدن ، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية ، وعن الحماية والسيادة والاستقلال •

حواشي التمهيد

- ١ - عباس محمود العقاد : محمد عبده (سلسلة أعلام العرب) ص ٢٦ - ٢٧ .
- ٢ - محمود الشرفاوى : دراسات في تاريخ الجبري ، مصر في القرن الثامن عشر (الطبعة الثانية) ج ٣ ص ١٤ - ١٥
- ٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الإسلام الإمام النسخ محمد عبده ج ١ ص ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، تشارلس آدمز : الإسلام والتجديد في مصر ، الترجمة العربية لعباس محمود ، ص ١٠ حاشية ١ نقلا عن ا ج . بروان : الثورة الفارسية ص ٨ ، Browne. E G., The Persian Revolution. P 8
- ٤ - محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- ٥ - نفس المصدر ص ٣٣١ ، ٣٨٠
- ٦ - نفس المصدر ، ص ٣٠٦
- ٧ - تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ٢١١
- ٨ - من خطبة القاها مصطفى كامل في الاسكندرية في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، نقلا عن الدكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه في التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ، ص ٢٥٦
- ٩ - احمد لطفى السيد : قصة حيائي (كتاب الهلال) ص ١٣٢ - ١٣٣
- ١٠ - فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣ - ٧٤ ، نقلا عن خطاب لمصطفى كامل .
- ١١ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٢٦ ، ٢٧
- ١٢ - دكتور محمد حسين هيكل : شخصيات مصره وغربية (كتاب روز اليوسف) ص ٥٦ - ٥٧
- ١٣ - Landaw, J , Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

- ١٤- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ص ٩٦ (الطبعة الاولى)
- ١٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النضالات والاحداث العمالية في جمهورية مصر (١٩٥٦) ص ٢٠
- ١٦- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ٩٥
- ١٧- دكتور محمد انيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب : المقاومة الشعبية في الشرق (سلسلة اخترنا لك) ص ٧٠
- ١٨- الرافعي : المرجع السابق الذكر ٣٠٦
- ١٩ و ٢١- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان لعام ١٩٠٦ ص ١٥ - ١٦
- ٢٠- محمد رشيد رضا : نفس المرجع السابق ص ٥٩١
- ٢٢- دكتور محمد انيس : المرجع السابق الذكر ص ٧٢ ، دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٠٤ (الطبعة الاولى) ، لاندائو : المرجع السابق الذكر ص ١٣٥
- ٢٣- تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ص ٥٥ ، ٦٢ - ٦٤
- ٢٤- محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٨٩٤
- ٢٥- نفس المصدر ص ٩٧٦ - ٩٧٧
- ٢٦- محمد رشيد رضا : المرجع السابق ص ٥٧٥ ، ١٩٠ ، ٤٢٧ ، ٩٢٤
- ٢٧- نفس المصدر ص ٤٢٦ - ٤٢٧
- ٢٨- نفس المصدر ص ٥٦٦
- ٢٩- نفس المصدر ص ٥٧١ - ٥٧٢
- ٣٠- نفس المصدر ص ٩٠٥ - ٩٠٦ وهذا الدستور الذي اقترحه الشيخ محمد عبد الله ووضع بعد « طول روية ومشاورة مع اصداقائه واخذ آرائهم » ، يمثل وجهة نظر فريق لا يستهان به من المصريين في تلك الفترة الاولى من تاريخ الاحتلال. ولهذا فهو ذو أهمية في تاريخ الفكرة الدستورية في مصر . ويمكن تلخيصه في المطالب الآتية ١ - أن تكون للمصريين مجلس نيابي تنحصر فيه السلطة التشريعية، أي وضع القوانين كلها . ويكون له حق سؤال الحكومة عن تنفيذها ومحاسبتها على اخطائها . ٢ - أن يكون للمصريين سلطة تنفيذية ، وهي الوزارة المسؤولة ، وتناط بها جميع امور الحكومة لا يشارك منها للخديويين شيء خاص بأشخاصهم . ٣ - أن يكون رئيس الوزارة مسلما . ٤ - أن يكون جميع موظفي الحكومة من المصريين ووكلاء الدبريات والقضاء ورجال النيابة وغيرهم ، من المصريين ، بحيث لا يبقى من موظفي الانجليز الا بعض المفتشين ، والا من لا يوجد مصري

يقوم مقامه في عمله . ٥ - تنظيم شؤون المعارف والتعاليم وجعلها أهم الأمور التي يبدأ بها مجلس النواب . ٦ - سام المصريين بجميع وظائف الجيش بحيث لا يبقى فيه من الإنجليز إلا السردار وبعض الوظائف . ٧ - إلغاء وظائف المستشارين المسيطرين على الحكومة . ٨ - على إنجلترا أن تكفل هذا الدستور وتضمن تنفيذه بإحدى المصريين - وقد فسر ذلك بأن تراقب استتبابه والمحافظة عليه مراقبه فقط ، حتى لا يبطله الخديويون .

٣١- نفس المصدر ص ٥٩١

٣٢- تشارلس آدمز : المرجع السابق ص ٢١٨ و ٢١٩

٣٣- أحمد لطفي السيد : المرجع السابق ص ٤٣ - ٤٤

٣٤- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٨

٣٥- الجريدة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٨

٣٦- محمد زكي عبد القادر : لجنة الدستور ص ٢٣ (كتاب رزاليوس)

٣٧ و ٣٨ - الجريدة في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٣٩- نفس المصدر في ٦ يولية ١٩٠٨

٤٠- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٤١ و ٤٢ - نفس المصدر في ٤١ سبتمبر و ٢٩ ابريل ١٩٠٧

٤٣- فتحي رضوان : المرجع السابق ص ١٨

٤٤- الجريدة في ٢١ سبتمبر ١٩٠٧

٤٥- نفس المصدر في ١٧ مايو ١٩٠٨

٤٦- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٠٧

٤٧- نفس المصدر

٤٨- تقرير عن المالية والإدارة والمالية العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٠

٤٩- لاندوا : المرجع السابق ص ١٢٩

٥٠- محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٧

تطور الحركة الوطنية - ٤٩

الفصل الاول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ - تطور مركز إنجلترا في مصر من الاحتلال الى الحماية

نقطة البداية في مقدمات نورة ١٩١٩ هي احتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ . ومنذ ذلك التاريخ أخذت تتجمع الظروف ، وتتوافر العوامل لقيام النورة ، فمن ناحية ، أخذت أقدام الاحتلال ترسخ شيئا فشيئا في أرض مصر ، بعد أن تعثرت في بادئ الأمر ، حتى انتهى الأمر باستقاط السيادة العثمانية عن مصر ، وإعلان الحماية البريطانية عليها في عام ١٩١٤ . ومن الناحية الأخرى ، أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو سيطرة الاحتلال ، وتتخذ لها صورا متعددة وأساليب مختلفة : فبدأت - كما رأينا - بظهور حركة « العروة الوثقى » ، على يد السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وتطورت هذه الى حركتى الحزب الوطنى وحزب الأمة اللتين اتخذت كل منهما لنفسها أسلوبا منفردا للعمل ، ورسمت برنامجا سياسيا مختلفا تعمل على تنفيذه ، واعتنقت أيديولوجية خاصة تعمل في إطارها . فبينما كان أسلوب الحزب الوطنى إنكار الاحتلال وعدم الاعتراف به ، أو التعاون معه ، كان حزب الأمة يتصل بالسلطات الفعلية ليضع يدها على مواطن الحبل ، ويرشدها الى طرق الإصلاح . وبينما كان برنامج الحزب الوطنى يقوم بصفة رئيسية على تأليب الدول الأوروبية على الاحتلال ، واستعدادها عليه ، كان برنامج حزب الأمة يقوم على الاعتماد على تربية الشعب المصرى وتقويمه ليحصل على الاستقلال بنفسه . وبينما كان الحزب الوطنى يعمل فى رحاب الفكرة الدينية ، ويروج لأيديولوجية الجامعة الإسلامية ، كان حزب الأمة يعمل فى رحاب الفكرة القومية ، ويسعى لإبراز معالم الشخصية المصرية المتميزة فى وسط الحقل الإسلامى ، ويروج لأيديولوجية جديدة على الأذهان هى القومية المصرية . وكان بفضل هذه الحركات القيادية ، أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع ، فى نفوس المصريين ، وتنمو الروح القومية فى صدورهم ، حتى تهيأت الظروف للثورة على الاحتلال فى اللحظة التى ظن فيها هذا أن

الظروف قد تهيأت له لهضم مصر فى الامبراطورية التى لا تغيب عن اطرافها الشمس .

وفد اجتاز مركز الاحتلال فى مصر الاطوار الآتية نعرضها فى ايجاز:
الطور الأول ، من بدء الاحتلال الى عام ١٨٨٧ بعد فشل اتفاقية درمند ولف Drummond wolff . وفى هذه الفترة ، لم تكن لدى الحكومة الانجليزية فكرة ثابتة عن الاحتلال الدائم لمصر ، بل كانت تفكر فعلا فى الجلاء عن مصر عقب احتلالها (١) ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن تعطلت بعد هزيمة هكس فى « شيكان » بما أحدثته من تأثير فاصل على الموقف فى السودان من انتشار الثورة فيه ، وامتدادها الى كل مكان ، مما دفع انجلترا الى التخلي عن موقعها السلبى من شئون السودان ، والنصح لمصر بوجوب اخلائه ، فبطل بذلك كل تفكير فى الجلاء السريع (٢) . على أن الظروف لم تلبث أن ضغطت على يد بريطانيا لاعاده التفكير فى مسألة الجلاء ، وذلك بعد أن استتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال ، وخصوصا بعد أن أخذت ألمانيا فى عام ١٨٨٤ تعيد النظر فى سياستها من تأييد الاحتلال البريطانى لمصر ازاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة - فكان أن اضطرت الى التفكير جديا فى حل المسألة المصرية حتى لا نصبح شوكة فى جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب فى مضايقتها واذلالها (٣) . لهذا ، ولانتهاء الحوادث فى السودان ، وما بدا من المتوقع أن تنصرف المهديّة الى تدبير شئونها الداخلية ، وينتهى نهديدها لحدود مصر الجنوبية (٤) ، قررت انجلترا ايفساد « سير هنرى درمند ولف » فى بعثة الى القسطنطينية والقاهرة للتفاوض مع الباب العالى على أساس تحديد موعد للجلاء فى سنوات معينة ، والانفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع تركيا فى ظروف معينة تحدد ، ووضع الوسائل التى يمكن بها إعادة الهدوء والنظام الى السودان . وقد توصل السير درمند ولف الى اتفاق مع الدولة العثمانية فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ بعد مفاوضات شملت سنتين، لم تلبث أن رفضته فرنسا وروسيا اللتان أبلغتا السلطان بأنه اذا وقع شروطه فانهما تصبحان فى حل من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية ، فتحل فرنسا سوريا ، وتحتل روسيا أرمينيا ، ولا تنسحبان منهما الا بشروط تماثل شروط معاهدة درمند ولف . وقد بنت الدولتان موقفهما على أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية التى كان يريدان ، وأنها تعطيه الحق القانونى فى العودة فى الظروف التى يراها ، كما أنها لم

يحدد تاريخاً فعلياً للجلاء • وهكذا ، تحت تأثير هذه المعارضة القوية ،
رفض السلطان التصديق على الاتفاقية (٥) •

وبهذا الرفض دخلت السياسة البريطانية في مرحلة جديدة نحو
مصر ونحو السودان • فمن النابت أن بريطانيا ، بعد فشل هذه
الاتفاقية ، لم تعد تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة تركيا للتعاون معها في
المسألة المصرية ، بل أخذت تعوياً تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال
في مصر ، خصوصاً وقد أحسنت - كما يقول كرومر - بأن فشل هذه
المفاوضات قد عرر مركزها ضد أي نقد أوروبي أو إسلامي ، نظراً لأن
الفصل لم يحدث بسببها بل بسبب التدخل الفرنسي - الروسي (٦) •
وفي الحقيقة لقد تحالفت مع هذا العامل عوامل أخرى لها وزنها في المسألة ،
وأهمها معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء ، ونجاحه في حل المشكلة
المالية في مصر على حساب كل إصلاح اجتماعي أو ثقافي في البلاد (٧) ،
وهو النجاح الذي أكسب إنجلترا نعمة أوروبا في الاحتلال ، وجنبها المغرة
التي تهدد معها دسائس الدول ضدها •

ولقد كان من أثر هذا التحول نحو استمرار احتلال مصر ، أن
أحدثت سياسة إنجلترا نحو السودان تدخل في طور جديد • فقد أخذ
برأيها لديها الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التي
تكفل تأمين مصر على سلامتها ، بالعمل على إبعاد الاخطار التي استمرت
بهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ، ووقاة المهدى ، من ناحية الدراويش
أنفسهم ، ثم في مرحلة ثانية ، من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية
الأخرى من إنهاء حكم الدراوينس ، وإخضاع السودان لحكومة قوية تطمح
في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه (٨) • وقد توافرت
العوامل بين ١٨٨٩ و ١٨٩٦ - والأخيرة هي السنة التي تقرر فيها الغزو
لاسترجاع دنقله - التي جعلت من الممكن أن تتخذ السياسة البريطانية
خطة هجومية انتهت بتفريغ القضاء على حكومة الخليفة عبد الله ،
واسترجاع كل السودان • وكان أهم هذه العوامل ، اجتياز المالية المصرية
دور المفاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ
الجيش المصري درجة من حسن التنظيم والاستعداد يؤهله للدخول في
حرب كبيرة (٩) ، ثم أخيراً ماظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف
السودان ، بل والوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله
الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة في التوغل في إفريقيا الوسطى ،
ولوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر الغزال خاصة إلى أملاكها

الامريكية على أساس أنه ملك مباح « Res Nullius » (١٠) وقد كان هذا العامل ، هو ما حول اللورد كرومر عن معارصه السابقه لفكره استرجاع ديمقلة ، أو السودان بأكمله ، على أساس عدم ارهاق مصر بالضرائب البقيلة أو ارباك ماليتها ، فقد اعترف بأن وجود الفرنسيين فى حوض النيل الأعلى ، وسبافهم لاحتلال « فاسودة » لاشك فى أنه يدخل تغييرا على الموقف ، وكتب يقول : « انه لما كان من المتعذر الآن ، اخلاء مصر وانهاء الاحتلال منها ، فقد صار واجبا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية . ومن الواضح ، أن وجود دولة متحضرة فى أعالي النيل ، وبحكمها فى ميساء النيل ، يجعل سيطرة هذه الدولة على مصر فى حاضرها ومستقبلها أمرا محققا (١١) » .

ولقد كان من الطبيعى ، بعد استرجاع السودان ، أن تسعى بريطانيا لمد سيطرتها عليه أيضا ، نبيتنا لسيطرتها على مصر بالتحكم فى أعالي نيلها . وفى الحقيقة أن الاتفاق الثنائى الذى أبرمته بريطانيا مع مصر فى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ قد نبت أفدامها فى وادى النيل كله ، بحيث لم يكن من الممكن أن ننزحرج عن مكانها طالما استمر هذا الاتفاق معمولا به كنظام أساسى للوضع السياسى فى السودان ، ولهذا فان انهاء باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، ونزع السيطرة الاجنبية عن وادى النيل .

وقد أرادت بريطانيا بإبرامها اتفاق الحكم الثنائى مع مصر ، أن تسوغ مركزها من الناحية الشرعية فى « السودان » . ولكن مركزها فى « مصر » من هذه الناحية كان فى غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية . ولما كان مركز انجلترا الفعلى فى مصر لا يزال هو الآخر يلقى مقاومة من الدول الأوروبية ، وخصوصا فرنسا ، عدا ما كان يلقاه من مقاومة فى مصر نفسها من شعبها ، ولهذا ولتحسين هذا الموقف ، أبرمت انجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذى حصلت به على اعتراف فرنسا ، أكبر مساوئها ، بمركزها الفعلى فى مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير . وقد جاء فى الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك نصح بأنهاء لا تقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لا بطلب معين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر » . ثم صرحت حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا بمثل هذا التصريح أيضا (١٢) .

وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال أقدامه في مصر من الناحية الفعلية .
وقد سر به اللورد كرومر سرورا عظيما ، وبالع في تصديره ، فذكر في
تقرير ١٩٠٤ ، أن مقام الحكومة البريطانية بعده أصبح شرعيا من الجبه
السياسية (١٣) . وفي الحقيقة ، أنه لم بعد هناك ، منذ ذلك الحين ،
ما يحول دون انتقال إنجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر ، سوى
ذلك الحيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية .
وقد قامت إنجلترا بفصمه ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وانضمام
تركيا إلى جانب ألمانيا ، وأعلنت حماتها على مصر في ١٨ ديسمبر
١٩١٤ ، مؤثرة إياها على الضم ، وبذلك أصبح مركز إنجلترا في مصر ،
مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية في نظرها ، ودخلت العلاقات
المصرية البريطانية مرحلة جديدة .

٢ - تطور الفكرة القومية في مصر

رأينا في الجزء الخاص بالسميد ، كيف وقع السعبد المصرى ، فى العنرة التى أعقب الاحتلال حتى سوب الحرب العالمية الأولى ، بحب ناير أيدبولوجيين مصارعين هما ايدبولوجيه الجامعة الاسلامية ، وايدبولوجيه العمويه المصره . وكيف كانت الايدبولوجيه الاولى ندعو الى الاستقلال فى إطار البيعية العممايه ، بينما كانت الايدبولوجيه السايه ندعو الى الاستقلال عن كل من تركيا وبرطانيا . وحسب قيام الحرب العالمية الأولى ، كان السعبد المصرى ، بحكم تاريخه الاسلامي الطويل ، مناورا بالأيدبولوجيه الاولى ، ومعلما بدوله الخلافه ، وقد نأكد موقفه هذا فى حادين . الاول حادب طابا سنه ١٩٠٦ ، والسانى فى الحرب الطرابلسيه سنه ١٩١٢ .

فلما نشب الحرب بين انجلترا وتركيا فى نهايه أكتوبر سنه ١٩١٢ ، كان هذا التعلق بدوله الخلافه فى حساب الفريعين المحاربين ، وكان له تاثيره فى هزائمهما ، وانصاراتهما فى الحرب على الحدود المصريه : فمن جهة تركيا ، كان هذا الاعساد فى مسانده المصريين ، هو ما دفع جمال باشا الى محاوله الاغارة على مواهب بعد ١٤٠ ميلا عن قاعدنه الأماميه فى بير سبع ، وعبر صحراء جبليه فى بعض أجزائها ، رملية فى أجزائها الأخرى ، وضد قواب نفوفه عددا بما لا يقل عن أربعة أصعاف الحمسه عشر ألف رجل الذين تحت امرته (١٤) . وكان قد سبق هذه الحمله ، مسرور صمدر عن الحديو عباس السانى فى الاستثانه فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ الى الأمة المصره باعلان الدستور (بناء على نصيحه محمد فريد) ، وفد جاء فيه : « . . . ولما كانت رغبات جلاله الخليفه المعظم ، وحكومته السنيه ، هى نايبيد الفرمانات الساهانيه ، لتمام رفاهيه البلاد المصره والسودانيه ، فقد افترضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عمنانى عديد مطفر على القطر المصرى ، لاعادة الحاله الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكهم بعضكم البعض ، وفيامكم

بشميد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والاحلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا أولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد في نجاحها بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل، والغاء القوانين المنافية للحرية .. الخ « (١٥) .

أما فيما يختص بالبريطانيين في مصر ، فقد كان في حسابهم أيضا منذ البداية ، احتمال قيام المصريين بحركة داخلية ، لمساعدة الهجوم التركي ، ولهذا وجدوا من الضروري الاحتفاظ بقوات كبيرة في منطقة القاهرة ، لمواجهة ما قد يحصل من ثورات لصالح الأتراك . ولكنهم عندما وجدوا أن السكان لا يظهرون اكتراتا ، وأنه لم تقم بينهم أية مظاهرات عدائية ، عادوا فبعثوا بهذه القوات الى الاسماعيلية بالسكة الحديدية ، فوصلتها في مساء ٤ فبراير ١٩١٥ (١٦) . ويذكر الليفتنانت كولونيل كيرزى أن الاحتفاظ بهذه الحامية الكبيرة في القاهرة ، قد أضاع من البريطانيين فرصة هزيمة الأتراك هزيمة ساحقة ، وأنه لو كانت هذه القوة الكبيرة في متناول اليد عند الاسماعيلية ، ولو أن الترتيبات الكاملة لحقت حركتها ، ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، ولو كانت هناك معلومات مبكرة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة من أيدي القوات البريطانية . وأنه بسبب هذه الأمور ، استطاعت القوات التركية أن تنسحب بخسائر لا تزيد عن عشرة في المائة من الأفراد ، كما أن مدفعيتهم خرجت من ساحه المعركة كاملة (١٧) .

ومع ذلك فمن المفارقات حقا ، أنه بينما كان البريطانيون يحتفظون بحامية كبيرة في القاهرة لخماد أى ثورة قد ننسب لصالح الأتراك ، كانوا في نفس الوقت يستعينون بالقوات المصرية ، والمدفعية المصرية لاجباط الغزو التركي . فبالرغم من أن بريطانيا أعلنت في منشور اعلان الحرب على تركيا أنها أخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، الا أنه لم تكد تمضى أيام قلائل على هذا التعهد ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك في الدفاع عن القناة . وفي الحق أن قوة الجيش المصرى ، كما هو موضح في كتاب الليفتنانت كولونيل كيرزى (١٨) ، كانت محسوبة في قوة الجيش البريطانى المدافع عن القناة ، وأن الاستعانة بالقوات المصرية ، قد بدأت من قبل نسوب الحرب مع تركيا ، ففي نهاية شهر أغسطس ، صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصرى باستطلاع شواطئ القناة ، والقيام بأعمال الدوريات للوقاية (١٩) .

ولهذا فعندما وجه جمال باشا هجموه الرئيسى ضد دفاعات القناة الوسطى ، بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى ، ليقطع خط السكة الحديدية الوحيد الذى يصل القناة بالنيل عند القاهرة ، قوبل بنيران مشتركة من البطارية الخامسة المصرية ، والبطارية التاسعة عشرة من مدفعية الميدان لانكساير (٢٠) . وكان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى ، الذى لفى حنقه فى هذه الموقعة بعد انتصاره . وفد شكر السلطان حسين الجيئس المصرى على اشتراكه فى القتال ضد الأتراك ، ومنح الضباط والجنود الميداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم (٢١) .

هذا الموقف الذى وقفه الجيش والشعب المصرى ، هل يمكن أن يعزى الى تحول فجائى فى شعور المصريين نحو الأتراك ونحو الانجليز أيضا ؟ أم يعزى الى نضج فجائى فى الشعور القومى المصرى ، جعل المصريين ينظرون الى جيش الدولة العلية نظرتهم الى جيش عدو غاز ، لا جيش تحرير من ربة الانجليز ؟ أم أن تصريحات الانجليز التى صاحبت اعلان « الحماية » ، وخاصة خطابهم الى السلطان حسين عن تحرير البلاد من السيادة العثمانية ، وتصريحات ملكهم بأن الحماية اجراء فصد به « التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال البلاد » (٢٢) ، كانت السبب فى هذا التحول الفجائى ؟ أم أن موقف المصريين يعود الى اجراءات الأمن البريطانية ؟ ، وهى الاجراءات التى منها فانون منع التجمهر الذى صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى الطريق أو فى محل عمومى تجمهرا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها . ومنها بسط الأحكام العرفية على البلاد ، لأول مرة فى تاريخها ، ووضع الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية على البلاد . ومنها تعطيل الجمعية التشريعية ، واضطهاد العناصر المتطرفة المتشعبة لدولة الخلافة من رجال الحزب الوطنى وتشتيت أعضائه وأنصاره بالاعتقال ، والنفى الى مالطة وأوروبا (٢٣) .

فى الحقيقة أن اجراءات الأمن البريطانية لم تحل دون قيام ثورة مارس ١٩١٩ . بل لقد كانت من أسباب انفجارها . والواقع أن الساسة المصريين انقسموا منذ قيام الحرب العظمى الى قسمين : قسم يتشيع للألمان والأتراك ، ويتكون من الحديو عباس الثانى وأنصاره ، ورجال

الحزب الوطني وأشياعهم ، وقسم يتشيع لانجلترا والحلفاء ، ويتكون من رجال الحكومة القائمة ، (ومنهم بعض الشخصيات القوية التي لعبت فيما بعد دورا كبيرا في التاريخ القومى ، مثل عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق نروت باشا ، واسماعيل صدقى باشا) ، وأنصارهم ، ومن رجال حزب الأمة وأنصارهم ، كما يضم هذا القسم أيضا المصريين الذين تلفوا تعليمهم فى فرنسا وانجلترا . ولقد كان القسم الأول يؤمن بأن الانحياز الى جانب ألمانيا ، يؤدى الى استقلال مصر ، وكان لهؤلاء المتشيعين العذر فى هذا الاعتقاد بسبب الانتصارات العظيمة التى أحرزها الألمان فى بداية الحرب ، حتى أن أحد رفقاء الحديو عباس كتب الى عدلى باشا محاولا ضمه الى صفهم ، وكان مما قاله له : « انه بعد موقعة البحيرات الماسورية بن نفوم لروسيا قائمة ، وأن النصر أصبح محققا للألمان » (٢٤) . ولا شك أن تأثير الزحف الألمانى المظفر عبر بلجيكا ، وما انطلق من الاشاعات حول الهزائم الانجليزية ، كان له تأثيره فى مصر . فيذكر « رونالد ستورس » ، السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية ، أن موجة من الشعور العدائى للانجليز ، والموالى للألمان ، قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين ، بل حتى حيرت المراقبين المصريين (٢٥) . ولما وصلت القوات التركية فى أول شهر فبراير ١٩١٥ ، وكانت قد ترامت بذلك الأنباء التى تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف ، أخذ المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ، ليدأوا حركتهم ، بينما أخذوا يذيعون أن الجيش التركى جيش عرمرم لن يستطيع الانجليز صدّه . ولقد كان الجيش التركى من جانب آخر ، يرجو أن ينور المصريون ليسهل عليه تخطى القناة أثناء انشغال الانجليز بقمع الثورة ، فكان اتكال كل من الفريقين على الآخر ، من أسباب تقهقر القوات التركية وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف (٢٦) .

أما الفريق الآخر من المصريين الذى تشيع لجانب الحلفاء ، فكان على رأسه - كما ذكرنا - رجال الحكومة وحزب الأمة . وكان من رأى رشدى باشا - كما كتب بذلك الى الحديوى عباس فى أول أكتوبر - « ان من مصلحة (الحديو) ومصلحة البلاد ، عدم التردد فى انتهاز سياسة تقرب ومسالمة مع انجلترا ، ولو بالتجاوز عن شيء من الاعتزاز بالنفس . وقد بلغ من ثقتى بهذا الرأى أنه لولا أننى أخشى أن أوقع البلاد فى مأزق لا مخرج منه ، لما ترددت فى تقديم استقالتي » ، وكان رشدى يستند فى ايمانه بانتصار انجلترا الى « عبر التاريخ » و « غريزة البقاء » التى

ستدفع الأمم الى التحالف لصد ما كان الألمان يحاولونه من بسط سلطانهم على العالم (٢٧) . ويمكن فهم فلسفة هذا التشجيع لجانب انجلترا فيما أدلى به رشدي باشا لصاحب جريدة الأهرام ومدير الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، فقد ذكر « أن الذين بنصرون أن نتيجة انتصار الألمان ، ستكون تسليم مصر الى أبنائها ، ما هم الا سذج بله ، فاذا ما انتصر الألمان ، لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى ، وبعبارة أخرى ، أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة ، وهى انجلترا ، دولة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار ، وهى ألمانيا » (٢٨) . وسنرى أن هذه الفكرة - فكرة المفاضلة بين استعمار واستعمار - سوف بروج لها على يد جريدة المقطم وحزب الأمة ، عندما يفقد الأمل فى الحصول ، من انجلترا ، على وعود بشأن مستقبل مصر بعد الحرب .

وكانت « الجريدة » لسان حزب الأمة ، قد أخذت تكتب فى بداية الحرب بؤيد الحلفاء - انجلترا وفرنسا - وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا ، واعتداءهم على حيادها ، مع نوفيهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . وكان يعتقد - كما صرح بذلك للدكتور هيكل فى ذلك الحين - أن مباحثات نجرى بين رشدي باشا والانجليز ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب ، جلت انجلترا عن مصر ، واعترفت باستقلالها التام (٢٩) . فلما ضعف الأمل فى صدور نصريح من انجلترا فى ذلك المعنى ، بدأت صحيفة المقطم تروج لفكرة انه اذا خبرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فانها تختار انجلترا . وأخذت « الجريدة » تكتب كتابة مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السيل اليه ميسورا ، وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خبر أمة ترضاهم مصر . ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب هذا الكلام ، الا أنه كان - كما يقول الدكتور هيكل - مسئولاً عن « الجريدة » وعن كل ما ينشر فيها (٣٠) .

وفى الحقيقة أن هذه المفاضلة المشينة بين استعمار واستعمار ، كانت فى ذلك الحين ضرورة تفسرها ظروف العصر الاستعماري الذى كانت تتجلى ملامحه فى الحرب الاستعمارية التى كانت تدور اذ ذاك بين الدول الطامعة فى المغايم من كلا الجانبين . وفى الواقع أن الفريق الذى كان يتشيع للألمان ولدولة الخلافة ، وفى يقينه أن انتصار هذا الجانب سوف يحقق استقلال مصر ، كان واحدا . ذلك أن تركيا لم تدخل الحرب فى جانب ألمانيا

الا بعد أن أدخلت هذه في روعها أن انتصارها في الحرب الأوروبية يمكنها من اسنعادة مصر الى الامبراطورية التركية ، وضم الهند وجميع البلاد الاسلامية الى الخلافة في القسطنطينية ، وأن تركيا سوف تخرج من الحرب أعظم دولة اسلامية في الشرق (٣١) . ولم يكن من المعقول أن تحب ألمانيا تركيا على عزو مصر لتحريرها ونسليمها الى أهلها . ويلاحظ أنه لم يصدر من ألمانيا وعد أو تصريح في أى وقت من أوقات الحرب بأن مصر سوف ننال استقلالها عند انتهاء الحرب ، ولم يكن في وسعها أن تصدر هذا الوعد أو التصريح .

ولقد كشف محمد فريد بك في مذكراته الستار عن النوايا التي كانت تنتويها تركيا لمصر ، وهو أدري بذلك بحكم وجوده أثناء الحرب في أوروبا ، واحتكاكه بالأتراك . فقد كتب عن طلعت باشا ، وهو الذي خلف سعيد حليم في الصدارة في فبراير سنة ١٩١٧ ، قائلا انه كان يطمح في استرجاع مصر ولاية عثمانية بسيطة . وذكر عن جمال باشا انه كان طامعا في فتح مصر لنفسه ، وأنه كان يكره المصريين الأحرار . وفي حديث لمحمد فريد بك مع الهر « زيمران » وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، في يناير ١٩١٦ ، قال : « ان الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر . ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر مع النمسا . على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام » . (٣٢) ويلاحظ هنا أن هذا الاتجاه لمحمد فريد يتعارض مع المنشور الذي أصدره الحديو عباس الثاني وأعلن فيه الدستور لمصر وفيه أن الغرض من تسخير الجيوش العثمانية الى مصر ، هو تأييد الفرمانات الشاهانية ، **واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل عام ١٨٨٢** . وعلى كل حال ، فإن الأطماع بخصوص مصر لم تكن - كما تبين محمد فريد - قاصرة على طلعت باشا وجمال باشا ، بل شاركهما فيها معظم زعماء الاتحاديين الذين كانوا يكتمون نياتهم ، حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولهذا لم يرضوا أن يقيّدوا أنفسهم بأى عهد نحو مصر في بداية الحرب (٣٣) .

مهما يكن من أمر ، فبسبب انحياز رشدي باشا الى جانب انجلترا في بداية الحرب ، للأسباب التي أوردتها في تصريحاته السابقة. الذكر ، لم ير من المناسب الوقوف في وجه انجلترا ، التي ضغطت عليه لاصدار قرار ٥ أغسطس ، وهو القرار الذي تضمن انكار سبادة تركيا ، لأنه حدد موقف مصر في الحرب الدائرة الى جانب الحلفاء ، بالرغم من أن تركيا لم

نكن قد أعلنت حين ذلك انضمامها لألمانيا رسميا . (٣٤) كما رحب رشدي باشا بإجراء الحماية في يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، لأنها « بينما تضمن لمصر الحماية من أى عدوان أجنبي ، فانها فى نفس الوقت لا تشتمل على تغيير فعلى فى وضع مصر، وانها باب واسع يمكن أن يكون استقلالا داخليا » . (٣٥) وبالرغم من أنه أفلح فى الصغط على بريطانيا ، عن طريق التهديد بالاستقالة ، لتتعهد فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تنحمل وحدها مسئولية الحرب ، الا أنه وجد من الضروري أن يسدى كل معونة ممكنة للانجليز لمساعدتهم على كسب الحرب ، حتى يستند الى هذا العون فى تعزيز ما كان يعتزمه من المطالبة « بأكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب » . ولهذا جعل تحت تصرف القائد العام - كما يقول بنفسه - جميع موارد مصر من مال ومثونه ووسائل نفل ورجال ، وأرسل جيشا الى فلسطين للمساعدة الدائمة يبلغ عدده مائة وسبعة عشر ألفا (فرقة العمال وفرة الجمالة) . ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف من رجال مصر . وقد اعترفت بهذه المعونة التى قدمتها مصر للجيش البريطانى ، هيئة أركان الحرب البريطانىة ، وفى مقدمتها القائد العام . (٣٦) . وقد ذهب رشدي باشا فى تقديم مساعداته الى استدعاء الرديف المصرى للخدمة العسكرية فى أوائل عام ١٩١٦ ، بناء على طلب السلطات العسكرية لاستخدامه فى تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، بعد أن أصبحت القنال عرضة لغزو تركى - ألماني من جهة فلسطين (٣٧) . ومع أن تحول استراتيجيية الجيش الانجليزى ، من الدفاع الى الهجوم ، بعد فشل الهجوم التركى على القنال فى يوليو ١٩١٦ ، قد غير نظرة الحكومة المصرية الى الموقف ، اذ أصبح الجيش الانجليزى فى نظرها لا يقوم بالدفاع عن حدود البلاد ، وانما يندفع فى مقامرات حربية أخرى بعيدة عن الأراضى المصرية لا تهم مصر فى كثير أو قليل ، ولا تنال من ورائها سوى الغرم ، الا أن رشدي باشا استمر مع ذلك فى تقديم مساعداته ، مؤمنا بأن اجابة طلبات القيادة البريطانىة يتيح له فيما بعد - كما يقول لوند - فرصة الحصول على شروط أحسن بالنسبة لمستقبل مصر (٣٨) .

ولم تلبث الحرب العظمى أن انفجرت بانقلابين خطيرين هز كلاهما العصر الاستعماري هذا عنيقا ، الانقلاب الأول ، قيام الثورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا التى قسمت العالم الأوروبى من الناحية الأيدولوجية الى قسمين : قسم اشتراكى يقابله قسم استعماري . وقد أسرعت الثورة البلشفية بشق خط عميق بين العالمين ، عندما أذاعت الوثائق السرية

المحفوظة في وزارة الخارجية القيسرية ، فنفضت يدها بذلك من تراب
العصر القديم .

هذا هو الانقلاب الأول . أما الانقلاب الثاني فقد حدث داخل العالم
الرأسمالي نفسه ، وهو اطلاق الدكتور ولسن مبادئه ونظرياته المشهورة
عن « سلم بلا نصر » و « حق تقرير المصير » و « تأليف عصبة الأمم » .
فان هذه المبادئ كانت تمثل أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعماري التي
كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة ، وتحكيمها بشكل مطلق في
كل نزاع . فكان من حق هذه المبادئ الجديدة أن تثير آمالا جديدة في
صدور الناس في عصر جدد ينزع الى السلام والعدل ، ويخلو من دواعي
الحرب .

وفد كان من الطبيعي أن تتقبل الأمة المصرية - ككل أمة مشرقة الى
الحرة - هذه المبادئ السامية في فرحة بالغة ، وتصدقها وتؤمن بها ،
وتثق في أنها سوف تحصل عن طريقها ، وبفضل ماتمنحه لها من الحرية
والحق في تقرير مصيرها بنفسها ، على الاستقلال السياسي كاملا . والحق
أن آمال المصريين التي علفت بالتساوي على انتصار الألمان أو الحلفاء ،
سرعان ما التحمت حول المبادئ الجديدة التي بشر بها الرسول الأمريكي
الجديد . ويظهر هذا جليا فيما ذكره الدكتور هيكل في مذكراته . فقد
ذكر أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قابله في مساء اليوم الذي نشرت
فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، وهتف به متهللا : « انتهينا
نا سيدي ، لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر
وبتم الجلاء » . ومع أن الدكتور هيكل أبدى بعض النك في امكان تحقيق
هذه المبادئ ، الا أن الأستاذ الرافعي دافع عنها بقوله : « ان الولايات
المتحدة ، هي التي انتصرت في الحرب ، وهي ليست دولة استعمارية ،
وهي تريد ، صادقة ، ألا تقوم حرب ثانية ، وهي لذلك ستفرض حق
تقرير المصير وتفرض الجلاء » . وكان آخر ما قاله هذه العبارة : « لقد
أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة » . (٣٩)
وهذه العقلية القانونية سوف نراها تسيطر على السياسيين المصريين حتى
اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية .

هكذا أثرت المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن تأثيرا قاطعا
سريعا في الرأي المصري . فان الذين كانوا ينتظرون في مصر نصرا ألمانيا
عثمانيا ، ويرحبون به فيما مضى وجدوا في المبادئ الجديدة طوق النجاة ،
سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، اذ في الحالة

الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانجليزي ، وفي الحالة الثانية منع احتلال البلاد من احدى الدول الغالبة - كما يقول الأمير طوسون- (٤٠) أما الفريق الثاني فقد شعر أن سلوك البلاد عامة في الحرب ، ومعاونة السلطان ووزرائه ، والبذل الكبير الذي دعت الامة اليه فلبته ، سوف يعطيهم حفا في مراعاة بريطانيا لهم مراعاة خاصة عند انتصارها ، حتى أن رشدي باسا - كما ورد في تقرير ملنر - فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر نسوية نهائية • (٤١) ولم تلبث أن نشطت هذه الحركة ، بنشر التصريح الانجليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن **سورية والعراق** • وهو الذي ورد فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنفذت من الظلم العثماني تحريراً عاماً ، وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يستوونها من نلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم • (٤٢) ولم نكد ننهي الحرب ، حتى نظمت في مصر حركة قوبة للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادئ الجديدة • وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو « الوفد المصري » الذي قام على أساس فريد في التاريخ المصري الحديث ، هو التوكيل الشعبي •

٣ - الاختمار الثورى فى المجتمع المصرى

الفلاحون :

نلاشى بين السنة نيران الحرب العالمية الأولى كل ما دبره الانجليز فى الثلاثين سنة السالفة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين الى صفوفهم . ذلك أن انجلترا ، وهى تخوض غمار نضال مميت من أجل حياتها ، لم تكن على استعداد لأن تحسب حسابا لما سوف يترتب على اجراءاتها لاحراز النصر فى المستقبل من آثار . ومن ثم فلم يكن لمصر مهرب من أن تتلقى الضغط المتزايد الناجم عن تزايد حاجات انجلترا لمواصلة الحرب، وما يقتضيه اتخاذها لمصر قاعدة لجيوشها الامبراطورية (٤٣) .

ومنذ البداية ، قامت انجلترا بنقض تعهدها بتحمل أعباء الحرب وحدها دون الاحتياج الى مساعدة من قبل المصريين . اذ لم يمض على اعلان هذا التعهد وقت قصير ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى - كما ذكرنا - لتقوم بنصيبها فى الدفاع عن قناة السويس . (٤٤) ولم يلبث اعداد حملة « غاليبولى » الفاشلة أن استدعى تدفق القوات الامبراطورية على مصر ، واتخاذ الاسكندرية قاعدة لقوات البحر المتوسط فى أوائل سنة ١٩١٥ . (٤٥) ومنذ ذلك الوقت ، اضطرد جمع العمال ، والمتطوعين من البلاد ، لارسالهم تارة الى شبه جزيرة سينا وتارة الى شبه جزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل . (٤٦) وقد استمر جمع هؤلاء المتطوعين طوال أيام الحرب حتى بلغ عددهم نيفا ومليون مصرى (٤٧) .

وفى أول الأمر كان الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين . على أنه بعد أن ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين ، اضطر الأمر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . (٤٨) والحق أنه منذ السنة الأولى للحرب ، أى منذ عام ١٩١٥ ، كانت الصيحات تتعالى فى طلب العمال المصريين ، ليس فقط من الجبهة المصرية ، بل من جبهات الحرب الأخرى ، وذلك منذ أن أظهرت فرقة عمال

مصرية صغيرة كانت قد أرسلت الى « مدروس Mudros » في أغسطس ١٩١٥ ، بناء على طلب قيادة جيش البحر المتوسط ، من الكفاءة ما سرى ضيقته فى جميع الميادين (٤٩) .

ولكن ، لسوء حظ انجلترا ، فان الفلاحين المصريين لم يكن لديهم أية رغبة فى الانخراط فى فرق العمل . فالفلاح المصرى كان عزوفا عن ترك قريته ، وخصوصا فى ذلك الوقت الذى كانت ترتفع فيه أثمان المحاصيل الزراعية ، ويتوفر فيه العمل والمال فى مسقط رأسه . كذلك فلم يكن يجذبه للعمل فى الجيش أى شعور وطنى لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو ، وإنما تخص انجلترا وحدها باعترافاً بذلك . وعلى هذا فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ اجراءات القسر للحصول عليهم (٥٠) .

وفى الحق أن الضغط على الحكومة المصرية من أجل الحصول على المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال لم يلبث أن أخذ يتخذ صورة ملحة فى سنتى ١٩١٧ ، ١٩١٨ . (٥١) وكان ذلك فى الوقت الذى ضاع فيه الأمل نهائيا فى الحصول على عمال بطريق التطوع ، بعد أن سرت الاشاعات فى طول مصر وعرضها عن تعرض فرقة العمال المصريين للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى ابريل ١٩١٦ ، وما أسفرت عنه من حدوث اصابات بينهم (٥٢) . ولهذا لحت القيادة العامة حينذاك فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال . بيد أن هذا الطلب لم يلق قبول المندوب السامى « السير ونجت » الذى أشار ، بحق ، الى أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا صريحا لتصريح ١٩١٤ . وقد قاومت الحكومة المصرية هذه الفكرة أيضا لأنها تلقى على عاتقها مسئولية ضخمة (٥٣) ، ولكنها ، تحت اصرار السلطات العسكرية ، لجأت الى المزيد من الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، كما لجأت أيضا الى وسائل الاستمالة ، فأصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ اعلانا تعفى فيه من كافة الالتزامات التى يفرضها قانون الخدمة العسكرية ، كل من يقضى فى أى جيش اضافى اثنى عشر شهرا . (٥٤) ولا لم يجد ذلك كله ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين ، تقديم عدد معين من المتطوعين شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مسئولا ، وفى مقابل ذلك - أعفته من محاسبته عن الاجراءات التى يتبعها فى الحصول على نصيبه (٥٥) .

وبهذا عادت - كما يقول « لويد » - أساليب الظلم القديمة التى

باهي الانجليز بالفضاء عليها . (٥٦) وأصبح الفلاحون يؤخذون من الطرق والحقول ويرسلون نحت السلاح الى الجيش . (٥٧) . وكان رجال الحكومة يدخلون القرية ، ويسطرون رجوع أهاليها الى منازلهم في الغروب ، فيجدون بهم كالانعام ، وينفقون خيولهم للخدمة ، فادا رفض أحدهم هذا النطوع الاجباري جلد حتى يقر بالقبول . وعلى هذا النحو سيق أطفال من سن الرابعة عشرة وشيوخ في سن السبعين ويزيد (٥٨) .

ويحرص الكتاب الانجليز على اثبات الاشارة الى أن ذلك كله تم في وقت خفت فيه رقابة الموظفين الانجليز بسبب سعيهم للعمل في جهات أخرى . كأنما كان وجود هؤلاء الموظفين بحائل دون حدوث ما حدث . ولكن هذه الاشارة لا نستحق الاهتمام ، لأن الأسلوب الذي تم به الحصول على المنطوعين كان ضربة لازب ، سواء أقام به الموظفون المصريون أم الانجليز ، لأنه مبنى على القسر والارغام ، ولما كان هذا القسر يسم بناء على ضغط واصرار السنطاب العسكرية البريطانية ، فلا شيء يخفف عن بريطاني مسئوليتها الكاملة عن كل ما حدث .

وعلى كل حال ، فقد تعرض الفلاحون ، بالإضافة الى مصادرة أرواحهم ، الى مصادرة حيواناتهم الأهلية وحبوبهم أيضا (٥٩) ، اذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الاثمان ، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في الأسواق . وفرضت على كل مركز من مراكز الفطر ، مقدارا معينا من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار . وكان يطلب من الأهالي في بعض الأحيان ، أكثر مما عندهم ، فيضطرون ، نحت تأثير الضغط ، الى شراء ما بطلب منهم بأسعار السوق ، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس . (٦٠) وكأنما كان هذا كله دون الكفاية ، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة ، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت السلطات بمصادرة أسلحتهم ، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا في تهريبها (٦١) .

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت الى ذهنه ذكرى المطالم التي عاناها أيام الحكم التركي القديم ، فعافت نفسه الحكم الأجنبي بكل صوره سواء أكان تركيا أم انجليزيا ، وتوقدت في قلبه رغبة دفينية في الاستقلال . ولذلك ما كاد يرى ، اثر انتهاء الحرب ، تلك الهيئة التي أطلقت على نفسها اسم « الوفد المصري » نطالب « بالاستقلال التام حينما وجدت الى ذلك سبيلا » ، حتى تمت الاستجابة في صدره لتلك الصيحة ، وراح يؤبدها بكل قواه عن يقين وفهم تام لدلولها ، وما تحمل

فى طيابه من بشائر الخير له . وذلك لأول مره فى حياته ، بعد أن كانت من قبل مجرد كلمه يهز لها سمعه دون أن يعيها فؤاده ، وضطرب لها عاطفه دون أن يحسها بعقله ومصلحته . وكان أن بار لنهر نوره فواتم الاحتلال فى أوج انتصاره .

كبار ملاك الأراضي :

لم تخسر بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى مسألة الفلاحين فقط ، بل خسرت الى جانبهم طبقة كبار الملاك التى كانت تميل من قبل الى التقاعس مع الاحتلال ، وذلك بسبب ما نالها من جراء سياساتها القطنية . فعلى أثر نسوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن يزل ندرجيا بسبب خوف مسنوردى الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبية من غلى الأسعار التى بيعون فيها منتجاتهم . وكان أن انخفض متوسط ثمن القطن الى اسى عشر ريالا ، بعد أن كان منه فى السنة السابقة تسعة عشر ريالا . ونسب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأراضي .

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فقد ارداد الدول الأجنبية على الأقطان المصرية ، وأخذت أسعاره فى الصعود من أول موسم ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد توقع ملاك الأراضي أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنيا بـ « الرمام » (٦٢) مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب الفاء هذا الجديده ، ونم لهم ذلك فى عام ١٩١٦ (٦٣)

على أن فرصتهم للاستفادة من ارتفاع الأثمان لم نمد الى حيث يتمنوهون . وفى يونيه ١٩١٧ قررت الحكومة ، بنوجه المستشار المالى ، بحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا ، وهو سعر بفل عن سعره الحقيقى . وقامت بالغاء أوامر تصدير القطن ، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية . فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تستورده من المحصول . (٦٤) ثم أصدرت فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، تحت نائب الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية فى البلاد لتهديد خطير ، مرسوما حرمت فيه زراعة القطن فى مصر العليا ، وقيدت زراعته بثلث الأراضي الغابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من القطن . (٦٥) ولم يلبث ملاك الأراضي أن أصيبوا بخسارة اقتصادية فادحة فى موسم ١٩١٨ ، عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام ، وما كان مخزونا من محصول ١٩١٧ ، للاحتفاظ للامبراطورية

البريطانية وحلفائها بالموارد الطبيعية اللازمة لحاجتهم الضرورية . وحددت شراءه بمبلغ اثنين وأربعين ريالاً للقنطار من رتبة « فولى جود » ، بينما كان سعره وقت إصدار هذا القرار فى الخارج أربعة وستين ريالاً . (٦٦)

وهكذا ، بالرغم من العائدة المحققة التى لا ننكر ، والننى جناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب ، وارتفاع الإيجارات الناشئة عن هذا الارتفاع فى الأراضى الزراعية من جانب آخر ، إلا أنهم كانوا من أسد الفئات سخطا على الانجليز . لأنه فى الوقت الذى لم يكن للانجليز فضل فى هذا الارتفاع وإنما هى ظروف الحرب ، إلا أن الانجليز ، بنحكمهم فى أسعار القطن واحتكاره ، لم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح الاستثنائية التى أتت بها الحرب . وكان لذلك حزاة شديدة فى نفوسهم ظهر أثرها فى موقفهم من ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ ، واشتراكهم مع طبقات الأمة فى الكفاح المجيد من أجل الاستقلال .

الرأسماليون :

كان النشاط الاقتصادى فى مصر ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تموله ، وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعا ، فيما عدا الأعمال البسيطة التى لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلبا اقتصاديا . (٦٧) ذلك أن العشرين سنة التى سبقت الحرب قد رأت توغل رهوس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية ، الى أن بلغ رأس المال الأجنبى فى عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١ فى المائة من مجموع الأموال التى نستغل فى الشركات المساهمة ، دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس . (٦٨)

ومع ذلك ، فإن معظم هذه الأموال لم يكن يستغل فى الصناعة ، لأن الممولين الأجانب من ناحية ، كانوا غير راغبين فى منافسة صناعات بلادهم ، ومن الناحية الأخرى ، كانت سياسة الاحتلال الانجليزى تفضى ببقاء مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للإدارة البريطانية فى المقام الأول نحو التوسع فى زراعة القطن . (٦٩) وعلى ذلك ، فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوروبية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان أول آثارها انقطاع سيل رهوس الأموال الأجنبية عن التدفق الى البلاد . (٧٠) وكان الأثر التالى ، هو نعدر استيراد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأجنبية . (٧١)

وهكذا أتيح لرأس المال المصرى فرصة النزول الى السوق التى كانت واقفة على رأس المال الأجنبى ، فى ظل حماية الزامية جادت بها ظروف الحرب .

والحقيقة أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ، من قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحس بالضييق ، لطغيان النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، وكان من الأصوات التى سمعت عن هذه الضيق ، طلعت حرب ، الذى كان من رآيه أن السبيل الى تحرير مصر الاقتصادى هو انشاء بنك مصرى بزموس أموال مصرية وبادارة مصرية . ولقد سبقه قى ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ للنظر فى اصلاح أحوال البلاد الاجتماعية . فقرر المؤتمر . أنها فكرة صالحة للعمل ، جديدة بالنظر والتدبر . فلما جاءت سنة ١٩١٣ أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » ألم فيه بحالة البلاد المالية والاقتصادية ، وبين أدواءها ووجوه النقص والضعف فيها ، وأشار بانشاء بنك مصر كعلاج ملائم . وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين المصريين . (٧٢)

ولارب أن الواقع الاقتصادى للبلاد ، كان يدفع أصحاب رهوس الأموال المصريين الى التفكير . فالأرض الزراعية كانت محدودة فى مصر . وبازدياد السكان ، وتكدس رأس المال ، والسيطرة على أسعار المحاصيل من قبل الاسنعماريين ، ارتفعت أسعار الأرض وانخفضت الأرباح ، وبالمقارنة بالصناعة لم تعد الأرض تدر العسل واللبن . (٧٣)

وهكذا نستطيع القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب العظمى ، كانت على قدر من الوعى يدفعها الى الاستفادة من الفرصة التى هيأتها لها الأقدار . وقد تمثل هذا الوعى فى أمرين : أولا - ارتفاع رهوس الأموال المصرية فى البنوك ارتفاعا سريعا ، وخاصة فى البنك الأهلى ، والبنك الانجليزى المصرى . ففقد زاد رصيدها فى سنة ١٩٢٠ الى ٣٥٥ مليون ، بعد أن كان ٦٥ مليون جنيه فقط ، فى سنة ١٩١٤ . (٧٤) ثانيا - دخول الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة فى ظل الحماية المؤقتة التى فرصتها الحرب بانقطاع الواردات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة الى صناعات مخلفه سدد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء ، كما سدد حاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، والصناعات المعدنية المختلفة من جهة أخرى . (٧٥) وقد ظهرت دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها ، والاستفادة من الظروف التى أتيحت لها فى تأليف الحكومة « لجنة النجارة والصناعة » المعروفة فى ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين ، ومن بينهم طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوى

باشا وغيرهم . وذلك لدراسة الأسس التي نشاد عليها الصناعة . وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً ظل يعتبر ، لأمد طويل ، دستوراً للسياسة الصناعية التجارية في مصر . وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد حتى غدت مصلحة كبرى لها مدرّس عام ثم صارت وزارة التجارة والصناعة . (٧٦)

على أن الرأسمالية المصرية ، وهي تعلم أن الحماية التي جادت بها الحرب حماية مؤقتة ، وأن اقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس بها البضاعة الأجنبية بعد الحرب ، أمر لا يمكن تحقيقه في وقت وجيز (وذلك بسبب نقص التعليم الصناعي من جهة ، وبسبب تعذر استيراد الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة من الخارج من جهة أخرى) يضاف الى هذا رغبتها في عرض السلع في السوق في أقصر وقت ممكن تحقيقاً للربح السريع - كل هذا جعل معظم المشاريع الصناعية التي ظهرت في ذلك الحين لمواجهة ظروف الحرب ، من النوع المحدود الموارد ، والذي يبع نظم الانتاج الغنية العتيقه . (٧٧)

وهكذا بات أمام الرأسمالية المصرية سبب تقاتل من أجله عند انتهاء الحرب ، وهو توفير الظروف التي تكفل لها بناء صناعة أهلية كاملة ، ونوفر للاقتصاد المصري فرصة التطور السليم ، وذلك عن طريق التخلص من الاحتلال الانجليزي ، صاحب سياسة التخصّص الزراعي ، والذي وقف في طريق تصنيع مصر ، والعمل على أن تنوّل الحكم في مصر أيّد مصرية صميّة تقوم بفرص حماية دائمة للمصنّجات المصرية في مرحلتها الأولى ، وبحول دون انهيار الصناعات السابقة التي ظهرت في ظل الظروف الاستثنائية ، ونعمل في الوقت نفسه ، فيما يختص بمصلحة التجار ، على «نعشيد التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون» - كما يقول برونز لبك مصر - « أن يحملوا على عاتقهم أعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروح اقدام دون نهور أو مضاربة ، وبأساليب عصرية تتمشى مع القوى التجارية الفعالة في البلاد الأخرى » (٧٨)

البورجوازية الصغيرة :

احتجبت طبقة صغار التجار والصناع في مصر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وراء طبقة كئيبة من العناصر الأجنبية ، التي تولت زمام النشاط التجاري والصناعي في البلاد ، ولم تترك للعناصر الوطنية سوى الاعمال البسيطة . (٧٩) وكان قد وفد الى مصر في سنة ١٩٠٧ عدد كبير من الأجانب قدر بنحو مائتين وسنة وبمائتين العا (٨٠) على ان

تدفق المال الأجنبي بعد الوفاق الودى • وقد عاشت العناصر الوطنية على حقد وحسد لتلك الطبقة من الأجانب التي بوفرت لها سبل النجاح بشكل لا ميسل له : فبالإضافة الى حبرتها بالأعمال التجارية والصناعية التي اكتسبتها من بيئتها في الخارج - وهو ما كان ينعكس العناصر الوطنية - فانها لم تكن تدفع للحكومة شيئاً من الضرائب ، عكس العناصر الوطنية التي كانت ملزمة بدفع الضرائب للحكومة • (٨١) • وكان لذلك أن عاشت تلك الطبقة من الأجانب ، التي كان أكثر من نصفها أمة (٨١ مكرر) لا يعرف القراءة والكتابة ، ومع ذلك فقد كانت أكثر عناصر الاهل بنزوة ، في بحبوحة من العيش لم يتمتع بمنزلها قط وطى من الطبقة الوسطى •

ويكفى للدلالة على سيادة العناصر الأجنبية ، وبحكمها في النسيط الاقتصادي في مصر ، وحجبتها للطبقة الوسطى ، أن يعلم أن الدين كانوا يعملون في التجارة المصرية سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم باعة بجملة أم أصحاب مطاعم ، لم يكونوا من المصريين • بل ان العالوية العظمى من باعة القطاع جميعهم لم يكونوا من المصريين • ويصح القول بوجه عام ، أن البفالة كانت احتكاراً يونانيا ، والمنسوجات الصوفية والعطرية والبياضات والحجم احتكاراً انجليزياً ، والسجائر أرمنية ، وكان باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين ، أما تجارة الغلال فقد كانت في أيدي مختلفة من طبقات عديدة ، وإن كان أكثرهم من المصريين • ومع أنه كانت توجد في أنحاء المدن الوطنية الصميمة مئآت من الخوانيت الصغرى ، إلا أن تجارها كانت غير رائجة ، لأن أصحابها لم يكونوا يعدرون الأساليب العملية الحديثة • (٨٢)

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ، واختل التبادل التجاري ، وفامت صعوبات في سبيل استيراد المصنوعات ، وعاد كبر من الأجانب الى مواطنهم • فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التي كاد يقضى عليها تماماً للبروز الى الميدان ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورش السبك والحداة والصناعات الدقيقة ، كما كسرت الأموال في المدن والقرى • (٨٣) ونشطت التجارة ، وارتفعت الأسعار وغنم أصحاب الخوانيت الكبر من الأموال التي كانت الجيوش البريطانية تنفقها في مصر • (٨٤) • وبعبارة وجيزة استفادت البورجوازية الصغيرة من تلك الفرصة الفريدة للنهوض والنمو بفضل عما أصابها من أسباب الجمود •

بيد أن الحرب عندما انتهت كانت تحمل في طياتها نذيراً بانتهاء هذه الظروف التي ساعدت على انعاش تلك الطبقة • فتحت حماية الاحتلال

البريطاني ، سوف نعود البضائع الأجنبية من جديد لتقضى القضاء على المصنوعات الوطنية الصغيرة ، وتحت سياسة التخصيص ا وتسجيع العناصر الأجنبية ، سوف يطرد الصناع والتجار المصري السوق المحلية شر طردة ، ونحت حماية الحكم الأجنبي ، سوف الأجانب من جديد ليفزوا سوى التجارة الداخلية ، وهكذا كانت مسألة حياة أو موت لهذه الطبقة ، وكان عليها اذا أرادت البقاء أن وقد قاتلت في نورة ١٩١٩ .

الأنتاجنتسيا :

رأينا في الفصل الخاص « بالتمهيد » كيف نشأت وتطورت المنقفة الجديدة ، التي حلت محل طبقة مشايخ الأزهر وورثتها في الوطني القباذي للحركة الوطنية في مصر ، وكيف توزعت هذه بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وفي هذا الفصل نبحث الظرو تعرضت لها هذه الطبقة ، وحفزتها الى التصدي للاحتلال ، ومة حتى أصبحت أبرز قوة وطنية ظهرت على مسرح النضال الوطني في

والعامل الرئيسي في استياء هذه الطبقة واختمارها نوريا ، كانت غريبة في ديارها ، محرومة من شغل المراكز اللائقة فيها احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا في الدولة ، أجرا ، وهم : الأجانب والسوريون والانجليز .

أما الأجانب ، فقد كانوا يحكم تمرکز النشاط الاقتصادي في يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين في الشركات على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى للمصريين الفئات .

وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صا مصر من السياسة الانجليزية ، كما تمثل واضحا في مشروع « الذي اقترح ، كنظام تشريعي يمهّد لالغاء الامتيازات ، انشاء مجا مصرى يكون رأيه استشاريا بحثا ، ومجلس شيوخ تكون له الك في جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، ويتكون من الم الانجليز ومن في رتبته ، والوزراء المصريين ، ثم من أعضاء .

ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا يمثلون الجاليات الأجنبية ، وينطقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية .

كانت الفئة النائية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون . وكان السوريون ، وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تسند أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستمد من المراكز التي كان يشغلها أفرادها ، فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية وكبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . وبذكر « كرومر » أن هؤلاء السوريين كانوا يحتلون في مصر المركز الذي كان يحتله اليهود في البلاد الأوروبية الأخرى ، ومن ثم فقد كانوا يقابلون بالغيرة والحسد من المثقفين المصريين من المسلمين والأقباط الذين كانوا يتوقون الى تولي المناصب في بلادهم .

وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوصع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ اسماعيل في صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ، ويملكون القدرة على استيعاب طريقة الادارة الأوروبية وتمثيلها في مصر . ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجئ الى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط من كل الأجناس .

وعندما احتل الانجليز مصر وتولوا ادارة شؤونها ، ساعدت الظروف على احتضانهم للسوريين . فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا في القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين . (٨٥)

كانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز والمناصب هم الانجليز أنفسهم . وكانت السياسة الانجليزية في أوائل عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتقنين ليشرحوا ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والرى . ثم أضيف اليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للدخالية وجماعة من المفتشين للأقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة ارادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة العنصر المصرى ، فقد زاد عدد

الموظفين البريطانيين زيادة مصطردة ، وأغفل المبدأ القاصى بأن يكون عرص الادارة ندرىب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون ، الذين طال اختصارهم للوظائف فى حكومتهم ، واصفوا بالكفاءة ، أنه قد فضى على ترقيتهم الى أسمى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام (٨٦) .

وفى الحق لقد خصصت المناصب الدنيا للمصريين ، وفصرت المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة . وهذا أمر ثابت ، ففى أثناء وجود لجنة ملتر فى مصر ، طلبت من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى بعض فى سنة ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ . وقد وجد أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه منها بخلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيه مصرى وينحط نصيبهم عن البلب قليلاً فى الوظائف التى بخلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيه . أما الوظائف الكبيرة فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . وفى وزارات المالية والمعارف والاسغال العمومية والزراعة والمواصلات ، كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٢ غيرهم .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات العقود فى سنة ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ ، فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٥٠٥ فى المائة فقط سنة ١٩٢٠ بزيادة قدرها ١٥ فى المائة فى خمسة عشر عاماً . أما عدد العنصر المصرى فى الوظائف الكبيرة فقد نقص من ٢٧٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣١ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى تلك الوظائف عينها من ٤٢٢ فى المائة الى ٥٩٣ فى المائة من المجموع كله (٨٧) .

وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامداً على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة تسمد حاجة البلاد (٨٨) . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم

يسيطرون تماماً على شئون البلاد . وهذا هو السبب في مساندة الطبقة المنفعة لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية ، حتى توفر المادة الوطنية لشغل الوظائف العليا ، وتعسد حجة الانجذب في السيطرة على البلاد عن طريق المناصب .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المنفعة في الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب نسبيته من حالة الحرب في الانهيار ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية وبما فيها . فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل وخصوصاً أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والنفود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين (٨٩) . ولقد عمدت الحكومة الى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ في المائة على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠ في المائة (٩٠) .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايذاناً بازدياد متاعب هذه الطبقة ، وفي المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ ، أى في طرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للعومسيون الطبي في « لندن » مائة وبلابون شاباً انجليزياً من راغبى التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعاً ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيعابه (٩١) . وقد نشر الاستاذ فكرى أباظة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه نخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وقد علمنا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصغر وظائف مصرنا العزبة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور « أحرار في بلادنا - كرماء لضيوفنا » فأحفثهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للبحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصاً في كلمتين : رفثناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقاتل : رفثناه للاستبدال » (٩٢) .

وهكذا ، مما سبق ، يتضح جلياً أن سياسة الانجليز نحو الطبقة الوسطى المنفعة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . وفي الحق

أنه من الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن الاحتلال لم يعمل على استمالة المنقذين ، كما عمل على استمالة البورجوازية الكبيرة وكما عمل على استمالة الفلاحين ، والتظاهر بالدفاع عن مصالحهم ، ويبدو أنه اليأس من خديعة هذه الفئة وسرائها بالمادة ، ولكنه على كل حال كان أفدح أخطاء الاحتلال بالنسبة لمصلحه .

الطلبة

يمثل الطلبة المصريون قطاعا شعبيا عريضا في المجتمع المصري ، بلغ تأثيره في الحركات الوطنية السورية حدا فاق كل ما كان يتصوره المراقبون الغربيون ، فهؤلاء المراقبون من أمريكيين وإنجليز وفرنسيين كانوا يجدون صعوبة في فهم كيف أن الطلبة المصريين يستطيعون بمحض قيامهم بمظاهرات واضرابات ، اسقاط الحكومات ، أو على الأقل تعريضها للخطر . والخيفة أن هذا الدور ، الذي قام به الطلبة في مصر - كما يقول «لاكور» له منيل في روسيا قبل الثورة ، وفي الصين أيضا . فمنذ اضراب الطلبة الكبير الذي حدث في روسيا قبل الثورة في سنة ١٨٩٩ وشمل جميع المعاهد العليا في جميع أنحاء روسيا ، والذي وصل الى درجة الغليان عندما قام البوليس في « بطرسبرج » بتفريق الطلبة بالكرباج ، أصبح الطلبة على رأس الحركة السورية ، بل انه منذ عام ١٨٥٠ كان لفظ « طالب » في روسيا مرادفا للفظ بوري . وفي الصين ، حتى في الوقت الحالي ، يعترف المؤرخون الصينيون الشيوعيون بأن الصراع ضد الاستعمار كان يقوم بالدور الرئيسي فيه الطلبة وليس العمال أو الفلاحون ، وذلك منذ حركة ٤ مايو ١٩١٩ الشهيرة .

وأهمية الطلبة في ذلك الوقت في مصر وفي الشرق الأوسط عموما ، تعود الى أنهم كانوا الهيئة المنظمة الوحيدة ، اذا راعينا عدم وجود أحزاب سياسية اذ ذاك بالمعنى الموجود في البلاد الأوروبية . كما تعود هذه الأهمية أيضا ، الى أنهم كانوا يمثلون ، بالنسبة للسواد الأعظم من السكان الذين يسودهم الجهل ، الطبقة المثقفة القليلة العدد . ولقد كان الوضع الاجتماعي لهؤلاء الطلبة يدفعهم للثورة والعمل السياسي . ففيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم في الخارج في جامعات لندن وباريس ، كان هؤلاء عند عودتهم الى بلادهم ، سرعان ما يرون أنفسهم محصورين في نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم . أما هؤلاء الذين يتعلمون في جامعات بلادهم ، فقد كان معظمهم

من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا ، تعاني صعوبات بالغة في سبيل اكمال دراساتهم (٩٣) . وحتى بعد اكمال دراساتهم فلم يكن نمة ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل ملائم ، وذلك بسبب مزاحمة الأجانب لهم على الوظائف ، فاذا نوظفوا كان وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى الى المناصب العليا (٩٤) . وهذا الوضع الاجتماعي لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالطب والحقوق والهندسة وغيرهم ، انما كان ينطبق أيضا على تلاميذ المدارس الثانوية أيضا . لهذا كله رأينا هذا القطاع التسعبي يمثل بالنسبة لمصطفى كامل حقلا صالحا وتربة خصيبة بلعى فيها بذور الوطنية والحقد على الاحتلال .

وقد بدأت أول محاولة ، لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين ، بإنشاء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٥ ، وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٠٥ بأحدى فاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة ، وبلغ عدد الحاضرين مائتى طالب ، وحضرها كذلك ليف من الخريجين . ومن نادى المدارس العليا انطلقت فى سنة ١٩١٠ ست رصاصات هزت مصر ، وهزت الاحتلال البريطانى ، وأثارت ضجة فى العالم كله ، وقد أطلق هذه الرصاصات « ابراهيم الوردانى » الذى درس الصيدلة فى لوزان بسويسرا ، وعاد الى القاهرة ليساهم بنشاط موفور فى الحزب الوطنى ، وفى نادى المدارس العليا . وكانت جمعية الوردانى أول جمعية سرية فدائية ظهرت فى مصر ، وقد آمنت بأن الرصاص وحده هو القادر على اسكات أنصار الاحتلال . وكان أول صوت أسكته هو صوت « بطرس غالى » . وقبض على ابراهيم الوردانى ، ومعه ثمانية آخرون ، من بينهم شفيق منصور ، الذى أعدم فيما بعد فى قضية مقتل السردار (٩٥) .

ولما قامت الحرب العظمى الأولى وفرضت الأحكام العرفية ، وتبع ذلك تكميم الصحافة ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وإعلان الحماية ، نتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكاهم لمصر (٩٦) . وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد (١٨ فبراير ١٩١٥) وأنفذوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم . فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية والانقلاب (٩٧) .

وهكذا انغمس الطالب المصرى فى السياسة الى أذنيه ، وأصبح من النادر أن يوجد الطالب الذى يتناول أى موضوع دون أن يعرج الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده ، وينتقد العلاقات الودية القائمة بين السلطان حسين والوزراء وبين المنزل البريطانى ، وينهمهم بصراحة بأنهم خونة مارقون . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد أصبحت المفاهى والنوادر ، حيث يجتمع الطلاب ، تنردد فيها الكلمات الطائشة التى نمارس تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم . فكان أن بدأت سلسلة من المحاولات الاغتيالية على شخص السلطان حسين وبعض الوزراء ، دلت السلطات على أن هناك عناصر فى المجتمع لم تشترك بعد فى الحضور العام للتغييرات السياسية التى فرضت على البلاد . وكانت هذه المحاولات العدوانية تلقى تأييدا وموافقة من طلاب الكليات والمدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن الغائمين بها بوصفهم أبطالاً وطنيين (٩٨) . وهكذا ، عندما انتهت الحرب وقام الوفد بمحاولة حل المسألة المصرية ودبا مع انجلترا ، وقوبل بالقبض على سعد زغلول ورفاقه ، كان الطلبة أول من فجر الشرارة الثورية وأشعلوا ثورة مارس ١٩١٩ .

البروليتاريا

شهدت مصر فى الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاحتلال .

فمنذ أوائل هذا القرن كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجائر والسكر وحليج الأقطان والثرام والغاز وهليوبوليس ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

ولقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معاش سيئة . فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم

صد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمل ، والمرضى والشيخوخة وغير ذلك (٩٩) . وفى الحق أنه ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بالبلاد شريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال (١٠٠) . ولهذا سعر العمال بوجوب تصانهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يعيده العمال فى الخارج من السفابات ، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصه بهم (١٠١) .

وفى سجلت سنة ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا المؤلفة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية الممنفلة . وفى هذه السنة أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستنطاعوا فى النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل (١٠٢) . وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على اثر اضرابهم هذا ، ولكن الوفى لم يلازمهم . فعادوا فأضربوا مرة ثانية فى ١٩٠٣ . وفى عام ١٩٠٨ ، عندما نهسد مصالحهم الحظر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمل اليدوى ، قاموا باضراب آخر ، وجحوا هذه المرة فى تأليف نقابة لهم فى أكتوبر من تلك السنة . وقد افتدى سائو برام القاهرة بعمال السجائر وأنستوا نقابتهم فى سنة ١٩٠٨ . لكنها ظلت زمما اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنصمن للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها . ومن أملة ذلك نقابة مستخدمى المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلين ، ونقابة كتبة المحامين المختلط . ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة الخ . .

وعندما أخذ الحزب الوطنى ، تحت زعامة محمد فريد ، فى بت الوعى بين العمال ، وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنست ببولاى فى ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبست أن أنتمشت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وغيرها (١٠٣) . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العظمى ، وهى نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبعا للاحتها ، تنحصر فى السعى الى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها - على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن

الظاهر أن هذه النقابة - كما يقول الدكتور حسين - كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠ (١٠٤) .

وعلى ذلك فقد كان هناك وعى نقابى ينستد فى صفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل فى الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والاهداف .

ثم نشبت الحرب البنى ، وتمخضت فيما يختص بالطبقة العمالية عن أمرين هامين متناقضين : أولهما زيادة أفرات هذه الطبقة نتيجة للنشاط الصناعى الذى ظهر ابان الحرب ، ونتيجة أيضا للعمل فى السلطة العسكرية : ففى احصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٢٥٦٤٢٥ ، وذلك الى جانب ١٠١٠٢٦ يعملون فى النقل (١٠٥) بمجموع قدره ٤٥٧٤٥١ عاملا . وقد ارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩١٧ الى ٤٨٩٢٩٦ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم ١٥٠٦٢٣ عاملا فيكون المجموع ٦٣٩٩٢٩ عاملا (١٠٦) . أما الامر الثانى الذى جاء نتيجة الحرب ، فهو انتكاس الحركة النهائية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، بسبب فرص الأحكام العرفية ، مما أدى الى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال ، حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم (١٠٧) ، دون أن يستطيعوا ابداء أى نوع من المقاومة . فاذا أضفنا الى ذلك أن الرخاء الذى جلبته الحرب لم يعم أنره الجميع ، وانما اقتصر على جماعات صغيرة نسبيا من المجتمع ، هم الرأسماليون الزراعيون ، وبعض أصحاب المصانع ، وأن التضمخم المالى صرب العمال . ومعهم الطبقة المتوسطة الفقيرة ضربة قاصمة (١٠٨) ، فارتفعت نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الارقام القياسية لأسعار الجملة ، اذ زاد من ١٠٠ (١٩١٣) الى ٣٣١ (١٩١٩) ، اذا أدركنا ذلك ، سهل علينا تفسير اشتراك العمال فى ثورة ١٩١٩ (١٠٩) .

٢ - تأليف الوفد المصري

نسخة التفكير وتقريرها

انتهت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ : ففي يوم ١٨ يوليو شرع الحلفاء في شن هجوماتهم السليمة على العبيس الألماني التي أنهت لهزمهم الحرب في ١١ نوفمبر . وكان الحين الألماني قد دب فيه اليأس والانسحاب للمسؤول . فبدأ كل شيء سيرا للخلف بالظفر . وهكذا أخذت التسمارات الحلفاء تتوالى ، حتى وضعت نهاية للمقاومة الطويلة التي أبدتها دولتنا وسط أوروبا . فطلب بلغاريا تم منها تركيا ، وجاءت بعددنا التماسا بطلب السلاح . وأما ألمانيا فقد ظلت تفسار في أرض العدو حرب ، تأخير وعناد ، غير أن الشعب الألماني كان قد أصناه الجوع ، وأناخ عليه القنوط ، فأنه يطالب بالصلح على الفور . وسرعان ما قامت الثورة في ألمانيا ، وأكره القيصر وولى التمسك على أن بلوذا بالفرار إلى هولندا في ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ونودي بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين . وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ نوفمبر انفلق قصف المدافع في أوروبا ، وانزاح كابوس الحرب الذي جثم طويلا فوق الصدور . (١١٠)

ولما كان انتهاء هذه الحرب الضروس هي المناسبة التي كانت شعوب العالم المتمدن تنسأرها في صبر نافذ للمطالبة بحقها المبيعي في الحرية والاستقلال ، طبعا لمبدأ حق تقرير المصير الذي بشر به الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة . وكان الشعب المصري من أوائل الشعوب التي بدأ فيها رجال السياسة والفكر في الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ ظهرت بنسائر السلام في الأفق . وكان ثمة هذا البحث والاستعداد تأليف « الوفد المصري » الذي ظل يمثل العمود الفقري في السياسة السياسية المصرية لماة تزيد على ثلاثين عاما .

فمن هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصري ؟ قبل الاجابة على هذا

السؤال ، ينبغي التفريق أولا بينه وبين سؤال آخر هو : من الذى فكر فى بادئ الأمر فى مطالبة الانجليز ببرد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك أن بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا (١١١) يخلط بين السؤالين ، فيظن أن صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى هو بالتالى أول من فكر فى مطالبة الانجليز ببرد حقوق مصر . ممسح أن فكرة تأليف الوفد المصرى يجب بموئيمها على أنها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وأن هناك وسائل أخرى لهذه المطالبة لابد قد طرحت على بساط البحث فى ذلك الحين ، كأن تتولى الحكومة المصرية القيام بهذه المهمة مثلا ، أو بكتفى بتبادل المذكرات . ذلك أنه من غير المعقول ، أن يفتصر التفكير فى المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ، هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ، بل ان هذا التفكير لا بد أنه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدين لخدمة البلاد من رجال الحكومة ، ورجال الاحزاب والجمعية التشريعية ، عند انتهاء الحرب العظمى .

ولعل هذا هو السبب فى اختلاف الروايات حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، وهل هو الأمير عمر طوسون ؟ أم أنه سعد باشا زغلول بالاسنراك مع أساطين حزب الأمة ؟ ، أم أنه حسين رشدى باشا بوصفه المسئول أكبر مما عداه عن استرداد الوديعة التى تلمى الوعد بردها من الانجليز ؟ . الراجح أن الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة تأليف الوفد . ذلك أن رشدى باشا نفسه لم يدع هذا الادعاء فى أى نصريح علنى أو حديث سياسى له . أما سعد زغلول باشا فقد سجل فى مذكراته عبارة تفيد أن فكرة تأليف الوفد «قد خطرت فى بعض الرؤوس من قبل» ، وذكر أنه قال هذه العبارة للأمير عمر طوسون عندما فاتحه فى الأمر . (١١٢) على أن عمر طوسون نفى أنه سمع هذه العبارة . (١١٣)

وعلى هذا فإن فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداء الأمير عمر طوسون ، ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد . ويلاحظ أن الوفد نفسه فيما بعد قد سلم بهذه الفكرة فى تحليله لمذكرات سعد زغلول ، وفى سلسلة المقالات التى ظهرت بجريدة «صوت الأمة» فى سنة ١٩٤٨ والتى رد بها الوفد (بقلم الاستاذ محمود غنام) على مذكرات صدقى باشا التى كان ينشرها حين ذاك بجريدة «المصور» ، رأى الاستاذ غنام أن سعد زغلول انما سجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الأمير عمر طوسون «بلا لف ولا دوران ولا التواء» ، وأنه اذا كان سعد زغلول قد سجل فى مذكراته ، بجانب ذلك ، أن الفكرة

«فد جالت فى بعض الرموس من قبل، الا أنه لم يقل أنها جالت برأسه وحده ، وفد استدل الاستاذ غنام على أن الأمير هو صاحب العكرة بعبارة فى مذكرات سعد زعلول قالها وهى « ان الأمير يسحق بمالا من الذهب لو نجحت المهمة » • (١١٤)

وسنروى هنا مارواه الأمير طوسون بخصوص نشاء الفكرة بذهنه فعذ كتب يقول : « ان فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح ، الذى أزمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقط التى تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت فى مصر مصرها (يلاحظ هنا أن النقط الأربع عشرة لم تشمل حق تقرير المصير ، وذلك من الأغلط الشائعة التى يقع فيها الكثيرون ، وقد وقع فيها الأمير طوسون ، وانما رفع الدكتور ولسن هذا الشعار فى خطبه ونصريحاته) ، ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس ومحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زعلول باشا لتخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا رأى وصممنا عليه • ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحلقة التى أقامها المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان اسدمانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ، وذلك قبل الهدنة والصلح لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت فى هذا التاريخ • وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر • فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة ، وأن يخبرنا بالنتيجة • » (١١٥)

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بين الأمير عمر طوسون وسعد باشا • أما رواية سعد باشا نفسه عن الموضوع فهى على الوجه التالى ، وهى تحت عنوان « فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ » • « ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظيمة

السلطان على أريكه مصر . . ثم فابلنى البرنس عبر وقال : انى أفكر فو
أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بدفعوها فى مؤتمر الصلح ، فقامت :
فكرة جميلة قامت فى بعض الروس من قبسل ، وقد آن الآن ، أو انما .
فقال : بأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منهما عن
صاحبه . » (١١٦)



اتفقت كلمة الأمير طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد . وكانت
هذه هى المسألة الوحيدة التى انفقاً عليها . فسرعان ما افرقت الآراء
عندما دخلت المسألة فى دور التنفيذ . وكان السبب الرئيسى هو الجهة
التي يتجه اليها الوفد : هل يذهب الى انجلترا أم يذهب الى مؤتمر
الصلح ؟ فواضح مما ورد فى روايتى الأمير عمر طوسون وسعد باشا أن
الأمير كان يرمى بتأليف الوفد الى عرض فضيلة مصر على مؤتمر الصلح
استنادا الى أن قضية مصر قضية دولية . ولكن الأمور سارت فى اتجاه
آخر ، وكان السبب المباشر فى ذلك نصيحة أمريكية : ففى اليوم التالى
للمقابلة التاريخية السابقة ، عاد سعد باشا الى مصر ، فتلقي مع عدلى
باشا وتكلم معه فى تلك المسألة . فرأيا أن الأوفق توسيط قنصل أمريكا
(فى السفر الى مؤتمر الصلح) ، وقد فأتج رشدى باشا القنصل الأمريكى
فى ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى ، وقال . « ليس هناك
الا واحدا من طريقين : اما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول انها
تركت اليها حقوقها ، واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية . » (١١٧)

ولم تلبث هذه النصيحة أن لقيت أذنا صاغية . فقدم سعد زغلول
وأصحابه من حزب الأمة ، ورشدى باشا وعدلى باشا ، بعد عدة اجتماعات
للمبحث والمشاورة ، تأليف وفد من : أحدهما رسمى يمثل الحكومة
المصرية ، قوامه رشدى باشا وعدلى باشا ، والثانى أهلى ، يمثل الأمة
المصرية ، يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية
المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (١١٨)

وواضح أن سبب الأخذ بفكرة الالتجاء الى الحكومة الانجليزية هو أن
البلاد وقتئذ كانت تحت الاحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاه
السلطة العسكرية البريطانية . وهذا نفسه هو ما دعا الى توسيط قنصل
أمريكا ، بعد أن كاد سعد زغلول يصرف النظر فعلا عن السفر . (١١٩)
على أن تعذر السفر الى مؤتمر الصلح ونصيحة القنصل الأمريكى لم

يكونا وحدهما سبب الانجاء الى التفاهم المباشر مع انجلترا ، واخراج المسألة المصرية عن دوليتها ، والحقيقة أن المدرسة التي كان يتمي اليها سعد باشا رغلول ورجال حزب الأمة كانت - كما مر بنا - مدرسة ذات تاريخ هديم في التفاهم المباشر مع الانجليز . وكانت تختلف بذلك عن مدرسة الحزب الوطنى التى كانت نابى الاعتراف بالانجليز والتعامل معهم .

وقد نبدو موافقة الحكومة المصرية على تأليف وفدين ، أحدهما أهلى ، والآخر حكومى ، للسفر الى انجلترا أمرا غير مألوف ، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها . ولكن الظروف الخاصة بالحكومة المصرية فى الواقع كانت تختلف عن ظروف الحكومات الأخرى . فمن ناحية لم تكن هذه الحكومة لتستطيع أن تدعى أنها تمثل الشعب المصرى ، وهى التى لم تتول الحكم على أساس نيابى ، ومن الناحية الأخرى ، فقد كانت تدبى ، ببقاتها فى الحكم ، للاحتلال نفسه الذى كان على غضبه أو رضاه واتباع نصيحته يتوقف مصيرها . وهذا الضعف الطبعى فى مركز الحكومة كان يجعلها أداة غير صالحة للوقوف فى وجهه الانجليز . ومن ثم فإن تأليف الوفد الأهلى ، فى هذا الضوء ، كان أمرا بالغ الأهمية للقضية الوطنية ، بل انه كان أيضا مهما لتعزيز مركز الحكومة المصرية أثناء المطالبة . وفى هذا يذكر رونالد ونجت أن رشدى باشا ، عندما قابل والده السير ريجنالد ونجت ، عقب المقابلة التى جرت بينه وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أوضح له أن أى زيارة له للندن لن تكون لها أبة قيمة ، مالم يعمل على اظهار أن الرأى العام فى مصر وهو الذى يمثل سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال به (١٢٠) .

وبلاحظ أن الخطة التى اتخذها سعد زغلول ورفاقه مع رشدى وعدلى قد أبعدت الأمير طوسون ، بالرغم من أنه صاحب فكرة تأليف الوفد . وفى الواقع أن هذا يرجع الى أن خطة التفاهم المباشر مع الانجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير الى المسألة المصرية كمسألة دولية ليس لدولة أن تتفرد بالنظر فيها . ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقة عليها . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فإن ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والانجليز (وهو ما يذكر الأستاذ الرافعى أنه كان معروفا من أول الحرب) . (١٢١) لم يكن من العوامل التى تشجع سعدا ورفاقه على ضده الى صفوفهم بعد تقريرهم الاتصال المباشر مع انجلترا . على أن هناك سببا

هاما آخر ، هو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها ، كما قالوا : « حركة شعب لا اماره » . وحركه استقلال لا خلافة » (١٢٢) ذلك أن امير طوسون العثماني كانت معروفة ، وكان في أثناء الحرب الإيطالية التركية بطرابلس ، قد قام ، ومعه بعض الكبراء والاعيان ، بجمع التبرعات لمساعدته تركيا في هذه الحرب ، وأحدروا بطوون بالبلاد لهذا الغرض ، ويسمرون المؤن والأسلحة ، ويرسلونها للجيش العثماني بطرابلس . (١٢٣)

حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

١٠ بحث مدره الانفراد بالعمل ، درن الأمير طوسون ، أن قرر سعد زغلول وزملاؤه مقابلة المندوب السامي السير ريجنالد ونجت ، لفتح باب الحديث في المسألة المصرية . وقد نعر لهذا الغرض ناليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ، وكلهم أعضاء في الجمعية التشريعية ، وهذا الحرس على أن سوف الصفه التمييزية في هذا الوفد ، هو السبب في اسبعاد لطفي السيد الذي حل محله على شعراوي (١٢٤) . وفي يوم ١٢ نوفمبر - حسب قول رونالد ونجت ، وصحتها ١١ نوفمبر - قابل سعد زغلول ياور المندوب السامي في كلوب محمد علي ، وطلب منه تحديد ميعاد مع المندوب السامي . ويذكر رونالد ونجت أن هذا الطلب قد سبقه مقابلة بين سعد زغلول والسير ريجنالد ونجت في ٨ نوفمبر طلب فيها سعد السماح للجمعية التشريعية بالعودة للاعتقاد ، نظرا لزال الظروف التي أدت لتأجيل انعقادها منذ بداية الحرب . ويقول ان المندوب السامي قد نصح سعد باشا بالصبر ، مستدلا بقوله تعالى « ان الله مع الصابرين » (١٢٥) . ومن الغريب أنني لم أعتز ، فيما قرأت في المراجع العربية أو الاجنبية التي تناولت هذه الفترة ، وفي أحاديث سعد زغلول أو غيره من كبار الوفديين الذين تعرضوا لهذه الظروف ، على أية اسارة لهذه المقابلة . كما لم يرد لها ذكر في المقنطعات التي سردها مكرم عبيد من مذكرات سعد زغلول ، ولا فيما نشره الاستاذ غنام من هذه المذكرات في عام ١٩٤٨ ، رغم أهمية المقابلة لو تمت ، وهذا مما يشكك في وقوعها ، لأنه لا معنى لاغفال الوفديين لها ، كما أن مطلب عودة انعقاد الجمعية التشريعية للاعتقاد لم يكن من بين المطالب التي وردت على لسان سعد زغلول ورفيقه في مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة ، مما يحتمل معه أن تكون المقابلة واحدة ، هي المقابلة الأخيرة .

أما حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فقد جرى على النحو السالى موجزا :
فقد بدأت المناقشة بمطالبه سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية ومراقبة
الجرائد والمطبوعات ، « لأن الحرب » على حد قوله - « كانت كحريق انطعا
ولم يبق الا تنظيف آثاره » . وقد رد السير ونجت على ذلك بأنه مبال
لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه ، لما كانت هذه المسألة عسكرية ، فانه بعد
تمام المخابرة والانساق مع القائد العام للجيوس البريطانية ، سيكتب
للحكومة البريطانية ، وبأمل الوصول الى ما يرضى . ثم طلب الى المصريين
« أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح
فانها نلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الا خيرا » .

وقد تبع هذا مناقشة شبه حامية بين سعد زغلول والسير ونجت
عندما طلب سعد أن يعرف « ما هو الخير الذى نريده انجلترا لهم » قائلا :
« ان المصريين قلقون على مستقبلهم » ، وقد رد السير ونجت ، طالبا منه
ومن زميليه ، ألا ينعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم ، وانهم
المصريين بأنهم « لا ينظرون للعواقب البعيدة » ، وليس لهم رأى عام بعيد
النظر » . ولم يقبل سعد زغلول هذا الاتهام ، بل بادى الى نفيده بقوله
انه انتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان
انتخابه بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كنسستر فى
انتخابه . فرد عليه السير ونجت محذرا اياه وزميليه من المصير الذى
انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب قائلا : « انه قبل الحرب كثيرا
ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ،
وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأخرت مصر ولم تنفعها ، فرد عليه
عبد العزيز فهمى بك بقوله : « ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ،
وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى
سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع الى
طبيعة الشبان فى كل جهة » . فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة
الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو
الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ ، الذين لا بطن فيهم التطرف فى
الاجراءات ، وأسسوا حزب الأمة ، وأنستوا « الجريدة » وكان مقصدهم
هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب
الوطنى . وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ
المشترك بطريقة تمنع الاعتراض » .

وقد انتقل الحديث بعد ذلك الى مناقشة مسألة الاستقلال . ذلك أن

السير ونجب كان قد تساءل عن ما هي أغراض المصريين ؟ فقال على شعراو بانبا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز ، صداقة الحر للحر لا الع لحر » . فقال السير ونجت . « ادن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » فقال سد رغلول : « نعم ، ونحن له أهل . وماذا يفصنا ليكون لنا الاستقلال كباة الامم المستقلة ؟ » . وساهم عبد العزيز فهمي في هذه المناقشة ، فذكر شروط الاستقلال النام منورة في مصر . فان مصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام ، وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية » . وأخيرا قال السيد ونجت : « ولكن مركز مصر حريبا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاسيلاء دولة فوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » . فرد سعد باشا قائلا : « ما ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانا معولة على تمكن أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضما في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها ، دون غيرها ، احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها ، عند الاقتضاء ما تستلزمه المحافظة من الجنود » .

ثم قال سعد زغلول : « اننا نتكلم بهذه المطالب ههنا معك بصفة مسخضا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر لتكلم في شأن مع ولاية الأمور في انجلترا . ولا نلتجئ ههنا لسواك ، ولا في الخارج رجال الدولة الانجليزية » . فرد عليه السير ونجت بأنه يعتبر المحادنه غير رسمية ، بل بصفة حبية ، فانه لا يعرف شيئا عن الحكومة البريطانية في هذا الصدد . وتمنى لهم الخير . وانتهت محبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١٢٦) .

هذه هي الرواية التي قام الوفد بتسجيلها عقب المقابلة . وهي ت في مضمونها مع الرواية التي ذكرها رونالد ونجت ، فيما عدا نقطة ه هي مسألة الاستقلال . فقد ذكر رونالد ونجت أن ما طلبه سعد زغ. ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام ، وانما الاستقلال الذاتي التام « complete Autonomy » (١٢٧) . وهذا الاصطلاح هو ما ورد أيضا في تقرير الا ملنر (١٢٨) . بينما ورد في المحضر الذي وضعه الوفد عن هذه المقابلة لفظ « الاستقلال التام » . ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه الاصطلاح الذي ذكره رونالد ونجت أم أن هذا هو ما فهمه السير ريج ونجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء في الرواية الانجليزية من

سعد زغلول قد دلى على قلعة مصر على ادارة حكومة منظمة ، أكثر من
الأمير والمودين والعراقيين الدين وعدوا بحق تقرير المصير (١٢٩) •

على كل حال فان مسألة الاستقلال الدائى والاستقلال التام كانت
تقسم فعلا القائمين بالحركة ، ففى هذه المرحلة المبكرة ، الى فريقين : فريق
ينادى بالاستقلال التام ، وفريق يرضى بالاستقلال الداخلى التام ، ومنهم
عبد العزيز فهمى بك • وفى هذا يذكر سعد زغلول فى مذكراته أن عبد
العزيز بك فهمى ذكر له (عندما كانت فكرة المطالبة بحقوق مصر لا تزال
فى بداية بحثها) ان « أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت
مشروعا باعطاء مصر استقلالاً داخلياً تاماً فى مقابل رضائها بالحماية .
ومن المصلحة جداً ، كما أشار عبد العزيز بك أن نعم هذه القضية ويعتقد بها
الناس » (١٣٠) • وقد كان من أنصار هذا الرأى أيضاً - كما يستدل من
مجرى الحوادث التى سيرد ذكرها - رشدى باشا وعدلى باشا • وقد عالج
الاقول بالحركة هذا الاختلاف فى وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين :
أحدهما أهلى ، والساى حكومى ، على أن يطالب الرءى الأهلى النائب عن
الأمة بالاستقلال التام ، حتى اذا رفض طلبه ، وأصبح لاسبيل الى تخفيفه ،
أن يكون مطلب وفد الحكومة ، كطلب احتياطى ، نوال أكبر قسط ممكن
من الحرية لمصر (١٣١) • تحت الحماية • وهذه الخطة هى التى نفذت
بحدافيرها •

على كل حال ، فيستدل من هذا على أن حديث ١٣ نوفمبر ، كان
حديث مطالبه بالاستقلال التام لا بالاستقلال الداخلى • وفى الواقع أن
« لفظه » الاستقلال نفسه لم يكن هو المشكلة فى ذهن أبطال يوم ١٣ نوفمبر ،
بل كانت المشكلة « معنى » الاستقلال • فيذكر عبد العزيز فهمى بك
بخصوص ذلك أنه « يجب أن ندرك قبل كل شىء هاتين الحقيقتين ، وهما :
(أولاً) أن الحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى
مستقلة ، أى ذات كيان خاص وشخصية متميزة ، لأن استقلال الأمة ، أى
انفرادها بشخصية خاصة متميزة ، هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا
التعاقد : فتونس ومراكش مثلاً ، لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما ،
الا وهما دولتان مستقلتان • (ثانياً) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة
ولا استقلالها ، بل بالعكس ، فأول غرض من أغراضها المفروضة هو
المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال ، فتونس ومراكش
هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا • متى علم ذلك أمكننا ،
بالبداهة ، أن نعلم لماذا لم ينكر الانجليز على مصر استقلالها من وقت أن

أعلنوا حمايتهم عليها ، بل صرح جلالة الملك في خطابه للسلطان حسين أنه عامل على منع كل ما يمس بهذا الاستقلال . . . اذن ليس « الاستقلال » ولا « الاعتراف بالاستقلال » هو ما يهم في قضيتنا ، لأن الاستقلال كما رايت حاصل للامم التي تحب الحماية ، انما المهم هو « حرية الامة في سياساتها الداخلية والخارجية » (١٣٢) .

ويمكن فهم تصور رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لهذه الحرية السياسية الداخلية والخارجية ، في المحالفة التي عرضها سعد زغلول على السير ونجب والتي مرت بنا . فواضح من هذه العبارة ، ان سعد زغلول ورفيقه كانوا يطلبون الاستقلال بالمعنى الذي يفهم منه حرية الامة في سياساتها الداخلية والخارجية ، مع عقد محالفة مع انجلترا تضمن ، لابقاء القوات البريطانية في قناة السويس ، بل حق احتلالها عند الاقضاء ، وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود المصريين . وطبعاً ألا يكون لانجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقضاء ، ألا اذا كانت ، اولاً ، قد أجلت فواتها عن الأراضي المصرية . وهذا الذي يهدف اليه سعد زغلول ورفيقاه أشبه بما نوصّل اليه الفريق المصري في اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، حيث نصت الاتفاقية على ان « تبقى اجزاء من قاعدة قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فوراً . . . وفي حالة وفوق هجوم مسلح من دولة في الخارج ، على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في النال عشر من شهر ابريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة . ونضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حالة ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة ٣ ، ٤) (١٣٣) .

هذا اذن ما كان يعنيه الوفد من عبارة الاستقلال . وهذا يبين كيف جانب التوفيق بعض الباحثين حين اخذوا يجتهدون لابرار الفرق بين « الاستقلال » فقط ، و « الاستقلال التام » قاصدين بذلك الى ان الوفد لم يكن يطالب الاستقلال التام ، وانما الاستقلال فقط بالمعنى الذي لا يتعارض من الوجهة القانونية مع الحماية (١٣٤) . ذلك أن سعد زغلول لم يبطل كنيراً حين هاجم الحماية هجوماً عنيفاً في الاجتماع الذي عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع في ٧ فبراير ١٩١٩ لسماع محاضرة المستر برسيغال وكيل محكمة الاستئناف

الأهلية . فان هذا الهجوم ، الذى بين فيه سعد بطلان الحماية ، لحاسم فى الدلالة على أن الاستقلال ائدى قام يطالب به رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، هو الاستقلال اننام ، وليس الاستقلال فى ظل الحماية .

تسكيل الوفد المصرى الاول :

ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين المدوب السامى وبين سعد ورفيعه ، ولما حدد بمضى بضع ساعات عليها ، حتى قابل رشدى باشا السير ونجت يطلب اليه ايضا أن يسافر هو وعدلى بسا وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر (الجزء الثانى من الخطه) ، وقال ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة، وان مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد ، ففد كان لمصر تحت السيادة العمالية حقوق معلومة ، وهو وزميله يريدان أن يعلموا ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها (١٣٥) . وفى تلك المقابلة ، تطرق الحديد الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة . اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها .

فلما علم سعد باشا من رشدى باشا بذلك، اجتمع وصحبه للنشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الامة ، وفرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، إشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الامة تخولها هذه الصفة . وتأنف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى : سعد زغلول رئيسا ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبه (أعضاء) . وقد حررت توكيلات الوفد الأولى ، وفيها هذه الأسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الامة المختلفة، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضربوا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد (١٣٦) . أما السبب فى تأليف الوفد عن طريق الوكالة الشعبية، وليس عن طريق انتخاب عام أو شبه عام فهو تعذر ذلك نظرا لحالة الحرب التى كانت مبسطة على البلاد (١٣٧) .

على أن تأليف الوفد لم يلبث أن أثار أزمة هددت بتفتيت الصفوف فى هذه المرحلة المبكرة . وكان السبب فى ذلك، غضب الأمن عمر طوسون لاقصائه عن الحركة ، ونزوله بنقله الى المعركة من أجل قيادة هذه الحركة

الوليصة . وقد بدأ ذلك يوم ١١ نوفمبر ، حينما علم الأمير طوسون من محمد سعيد باشا بنياً للمقابلة التي طلبها سعيد وزميلييه من السير ورجعت ، فأسرع الى القاهرة في نفس اليوم للمقابلة مع باشا ، ونزل في فندق شبرد ، وطلب من محمد محمود باشا نليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث تأكد منه من صحة الخبر . فالتصّل بسعيد باشا تليفونيا ، وأخبره بأنه سيحضر عنده لمقابلته . وهناك في بيت سعيد باشا، جرت مناقشة اتفق على أمرها على عقد اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية. وفي يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ للتباحث فيما يلزم عمله في هذا المسألة ، على أن تترك مسألة رئاسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع ، وإن لا بأس من الذهاب بسعيد باشا وزميلييه، حسب اتفاقهم ، الى دار السنيانية ، ومعادتهم المندوب السامي في الموضوع بصفه عامة ، جنسا للنمط (حتى لا يخرج التفسيرية المصرية من دوليتها) كما يقول أحمد شفيق (١٢٨) ثم عرض النتيجة على ذلك الاجتماع (١٢٩) .

ومن ثم بدأ ينفذ أن الأمير عمر طوسون أراد استرداد سيدي بركات ، والموقف ، وتعيينه سعيد ورفاهه ، والزامهم بمرس نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن سعيد ورفاهه لم يلبشوا أن أعطوا هذه المناورة (المصرية) بإبراهيم هامين : الأول تأليف الوفد الأول في ١٢ نوفمبر على النحو الذي مر بنا ، دون إشراك الأمير عمر طوسون أو أحد منتدبييه فيه . أما الإجراء الثاني ، فهو النداء الاجتماعي العام المنوي ليعرض عليه سعيد وزميلييه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامي. ذلك أن سعيد باشا ورفاهه أفهموا رشدي باشا « أنهم ينسألون لو ظلت الهيئة التي تأخذ على عاتقها المطالبة بعقود البلاد شبيهة لا أمر فيها لدى جاء » ، وبناء على هذه الرغبة ، وبينما كان الأمير عمر طوسون متمسكا في إرسال الدعوة للاجتماع ، إذ فاجأ رشدي باشا بسخطه تليفونيا من القاهرة ، ببلنه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر الأمير الى القاهرة ، وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع ، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ (١٤٠) .

كان رد فعل هاتين الخطوتين من جانب فريق سعيد باشا في نفس الأمير عمر طوسون ، أن عتبه نومه على تأليف وفد آخر ينافس به وفد سعيد زغلول ، ويتولى السعي لتحقيق أمانى البلاد في الاستقلال . ويقول الأمير في ذلك : « سافرنا على أثر ذلك الى القاهرة ، وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يمين باشا ، وتداولنا معنا . وكان قد بلغنا شهر

ان سعدا باشا يريد الامراء بالمسألة، ولربما هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع ، فلم يقبله . ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ، ومن الاعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله ، في منزل سعيد باشا في القاهرة » (١٤١) . أما هؤلاء الدين جمعتهم الأمير عمر طوسون فيهم - كما يقول أحمد نسيفي - حسن صبري بك ومحمد عبد الحالق مذكور باشا واسماعيل صدقي باشا وعلى المنزلاوى بك والاسناذ زكى على ، وآخرون من الحزب الوطنى وغيرهم (١٤٢) . وليس من قبيل الصدف أن يجمعه الأمير عمر طوسون في تأليف وفده الى شخصيات تنتمى في منظماتها الى الحزب الوطنى ، أو تتسيع له ، كذلك ليس من قبيل الصدف أن يتجه سعد زغلول باشا في تأليف وفده الى أعضاء ينتمون في منظماتهم الى حزب الأمة ، فالحقيقة أن هذا الاتجاه من الطرفين يعكس آخر عمورة من صراع الذى كان يلوح بين سائين المدمستين فيما قبل الحرب العظمى : مدرسة الحزب الوطنى ، ومدرسة حزب الأمة . وقد انتصرت هذه المدرسة الأخيرة .

وبتأليف الوفد النسائي ، أدرك سعد زغلول خطورة الأمر ، فان ارسال وفدين يمثلان مصر الى أوروبا أمر كفيل باحباط خطط كل من الوفدين ، واحتمال فشل القضية المصرية . فسارع الى الأمير عمر طوسون لسيوية الموضوع . وكان الأمير مجتمعاً مع محمد سعيد باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، وحسن صبري باشا ، وأمين يحيى باشا ، فنفي سعد أنه يرغب في الانفراد بالعمل ، وطلب من الأمير أن يذكر طلباته وملحوظاته في مشروعات صم الوفدين . فقال الأمير : « أفعل ذلك بعد الاجتماع مع أخوانى والبحث معهم تم أرسل اليك » (١٤٣) .

ومن ذلك يفهم أن سعد باشا هو الذى سعى الى ضم الصغوف . ذلك أن أحمد نسيفي باشا والاستاذ العقاد يذكران أن رجال الوفد (العمري) هم الذين اقترحوا ادماج الوفدين ، وأنهم قرروا تفويض الأمير وسعه محمد سعيد ، واسماعيل صدقي ، وأمين يحيى ، وحسن صبري لمراجعة سعد باشا في توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة ، وأن هؤلاء اجتمعوا في فندق سميرد ، حيث خاطب الأمير عمر طوسون سعد باشا تليفونيا وطلب مقابلته ، فحضر وذكره في الانضمام اليه (١٤٤) . وبالرجوع الى مذكرة الأمير عمر طوسون ومذكرات سعد باشا نجد أن هذه المقابلة ، التى تمت في فندق سميرد ، قد سبقتها المقابلة التى تحدثنا عنها ، وذكرنا أنها تمت في بيت الأمير عمر طوسون ، وتناول فيها الحديث ضم القريتين لأول مرة . وقد

حدث بعد ذلك أن عقدت جلسة ناللة بدار محمد سعيد باشا ، اشترط فيها الأمير وفريفة عدة شروط للضم ، قبل فريق سعد بعضها ، عندما عرضها عليهم ، ولم يقبلوا البعض الآخر (١٤٥) . وهما لعبت الدبلوماسية دورا هاما آخر ، ففجأة ، وصل الأمير عمر طوسون أمر من السراى بالكف عن الاشتغال بالقضية المصرية ، وأن يسافر من فورهِ الى الاسكندرية . فلم يسعه الا أن يصعد بالأمير (١٤٦) . وانتهت بهذا الاجراء السريع مشكلة ضم الوفدين .

على أن هذه الفرقة وما هددت به من الفشل ، لم تلبث أن نهبت سعد زغلول الى ضرورة تدعيم الوفد بمختلف العناصر التي تمثل الأمة ، حتى تتم للوفد الصفة التمثيلية الكاملة . ولقد ظهر من تأليف الوفد الاول أن معظم رجاله كانوا ينتمون الى حزب الأمة ، ونربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية . وربما تكون قد حدثت محاولة ضعيفة لمسيل الحزب الوطني لا تتجاوز واحدا فقط من السبعة هو محمد على علوبة بك ، الذي كان أصلا عضوا في لجنة الحزب الوطني الادارية . أما عبد اللطيف المكبانى فلم يكن عضوا في الحزب الوطني ، وانما كان يؤبده بشعوره وميله فقط - كما يقول الرافعى (١٤٧) - ومع ذلك فان هذين الاثنين كانا عضوين في الجمعية التشريعية ، وقد تم اختيارهما على هذا الاساس على الأرجح . أما الدليل الدامغ على صيغة حزب الأمة الغالبة عليه ، فهو فى اختيار أحمد لطفى السيد بك فى الوفد بالرغم من أنه لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية .

أما الآن فقد رأى سعد باشا - تحت الظروف المنوه عنها - أن يستكمل العناصر اللازمة لوفده : فسعى لضم بعض الدين كانوا مع الأمير ، فضم اسماعيل صدقى باشا ، وكان هذا قد كتب مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنها مطالب مصر من انجلترا ، وعززها بالوثائق والمستندات . وقد قدمها الى الوفد فناقشها ، ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة ، بعد شيء من التغيير فى بعض نواحيها وتلخيصها ، هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ . (١٤٨) وقد خشي رفاق سعد باشا أن يعرضوا اسم صدقى باشا فى التوكيلات « فلا يقابله العموم بالاستحسان » ولذلك استحسنوا أن يضموه بما لهم من حق الضم والاختيار ، وقبل سعد باشا ذلك (١٤٩) . وقد ضم سعد باشا أيضا محمود بك أبا النصر من وفد الأمير ، وتم فيما بعد ضم عبد الخالق مدكور باشا (١٥٠) .

ثم رأى سعد رغلول أن يصم اليه ممثلين للحزب الذى هدد بالفرونة بانضمامه لوفد الامير عمر طوسون وهو الحزب الوطنى . وخصوصا أن هذا الحزب كان قد بدأ الهجوم بعد لاذع على صيغه الوكيل الى اصدرها الوفد ، والتي كانت قد وضعت فى قالب يراعى الظروف الاستثنائية . فلم ينص فيها صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به « استغلال تام » ، كما كتبت عبارة نفيد اليه بعدالة بريطانيا العظمى وميلها للحرية (١٥١) . فقد توجه أربعة من رجال الحزب ، وهم الاسانده : عبد المقصود منولى ، ومصطفى السوربجى ، ومحمد ركى على ، ومحمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا وناقشوه فى التوكيل ، واشندوا فى مناقسته حتى اضطر الى تدكيرهم بأنهم فى بيته ، فرد عليه الاستاد زكى على بأنهم يعسرون انفسهم فى بيت الامة لا فى بيت سعد باشا الخاص . وقد اجتمع الوفد عقب ذلك ، وانتهى الى تعديل التوكيل فى ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى (١٥٢) .

من أجل هذا كله ، انجه سعد باشا للمفاوضة مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى شأن تمثيله فى الوفد . وقد قبل الحزب المبدأ ، ولكن الخلاف وقع بين الفريقين عندما **اعترض سعد باشا على اختيار أحمد بك لطفى ومصطفى بك السوربجى (١٥٣)** . فقد أصرت اللجنة على أنها هى التى تختار ممثلها وأصر سعد على أن يختار بنفسه الأشخاص الذين سوف يعمل معهم . وفى الوقت نفسه كان سعد باشا يريد أن لا يريد عدد الأعضاء المختارين عن ثلاثة ، بينما كانت اللجنة ترى أن يريد العدد الى خمسة . وهكذا تعذر الاتفاق بين سعد والحزب الوطنى . ولكن لما كانت خطة سعد قد اتجهت الى ضرورة تمثيل هذا الحزب فى وفده ، فقد رأى أن يلجأ الى الاتفاق مع من يريد اختياره من الحزب مباشرة ، دون التقيد برأى الحزب . فأراد فى بادىء الأمر ضم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى كان عضوا فى اللجنة التنفيذية . وأخيه أمين الرافعى محرر جريدة الأخبار ، وكان كلاهما على مودة مع سعد باشا ، وقد أيداه فى انتخابه فى عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية . ولكنهما وجدا أنه من المتعذر عليهما قبول العضوية فى الوفد . فتوجه سعد باشا - تحت نصيحة أمين يوسف بك ، زوج بنت أخته - الى اختيار مصطفى النحاس بك ، الذى كان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه الدكتور حافظ عفيفى بك ، على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى اذ كانا من المعتنقين لمبادئه (١٥٤) .

وبعد أن فرغ سعد باشا من تمثيل العناصر السياسية فى وفده ، انجه الى ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية ، فى محاولة لتوحيد عنصرى

الأمة ، وافعال الطريق فى وجه الدسائس الانجليزية . ويقول سعد باشا فى مذكراته : « كان **سينوت حنا بك** أول شخص من الأقباط افكرنا فيه ، وكان من أهم الأسباب التى دعت لوضع صيغة الحق فى انتخاب من نشاء ، هو اختياره . **وجورجى خياط بك** افكرنا فيه بعد سينوت حنا فدعونا ، فحضر وقبل أن يقبل ، اسنهم منى عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد منا الا فى الكفاءة الشخصية . سر بذلك . (١٥٥) . ويبعدو أن الأقباط قد خشوا ، من قبل أن يتم انضمام سينوت بك حنا ، **وجورجى خياط بك** الى الوفد ، أن يغفل سعد باشا أمر تمثيلهم ، لأنهم اتفقوا فى نادى رمسيس على ايفاد الأستاذ ويصا واصف ، ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحته فى الموضوع ، وعندما قابل هؤلاء سعدا ، أزال قلقهم ، وطمأنهم يرشحون الأستاذ ويصا واصف لهذه الوكالة ، فرحب باختياره . ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل منل واصف غالى باشا ، فقبله سعد باشا على الرحب والسعة (١٥٦) .

والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول من أشرك الأقباط فى الحركة الوطنية ، اذ سبقه الى ذلك مصطفى كامل ، الذى اصطفى اليه من قبل الأستاذ ويصا واصف ومقص حنا باشا ، كما كان فى مفالاته وخطبه يدعو الى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطنى . (١٥٧) بيد أن دعوة مصطفى كامل التى كانت تستند الى الفكرة الدينية ، والتى كانت تربط بين الاستقلال والتشيع لدولة الخلافة ، وتدعو للجامعة الاسلامية ، لم يكن من شأنها — كما يقول محمد زكى عبد الفادر (١٥٨) أن نجذب الأقباط اليها جذبا كبيرا أو قليلا . ولكن الوضع فى عام ١٩١٨ كان قد تغير . فان السيادة العثمانية كانت قد سقطت عن مصر باعلان الحماية ، كما انهارت دولة الخلافة ذاتها ، وكانت الدعوة الى الاستقلال فى هذه المرة ، تستند الى الوعى القومى لا الوعى الدينى . ولهذا فقد اهتم الأقباط بتمثيلهم فى الوفد ، كما اهتم سعد زغلول بتدعيم الوفد بهم . ومن أجل ذلك ، فليس صحيحا أن انضمام الأقباط الى الحركة كان — عن خوف أو رهبة مما قد يصيبهم اذا ما نالت البلاد استقلالها دون أن يقفوا منها موقف التأييد ، وهو ما يحاول السير فالتناين تشيرون فى كتابه « المسألة المصرية » الايحاء به أو اثباته ، اذ ذكر أن بعض الأقباط قد اخبروه بذلك بأنفسهم (١٥٩) فحنى لو كان حقا ما يقول ، فلا يمكن أن يعبر عن موقف عام اتخذه الأقباط ، فان ما ظهر من الخلاصهم للحركة

الوطنية لا يمكن أن يكون مبعثه مجرد الخوف والرغبة، وإنما مبعثه نضوج
الفكرة القومية ، وطفیان\ الوعي القومي .

ولم يلبث سعد باشا أن عمل على ضم بعض ذوى المكانة الشخصيه
وأصحاب العصبيه . فقد ضم اليه حمد الباسل باشا ، الذى كان من
الأعيان ذوى النفوذ الكبير فى الفيوم (١٦٠) حتى اذا ما بلغ عدد الأعضاء
أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من
جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ،
وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٦١) .

ولعل من المناسب هنا أن نلقى نظرة تحليلية على هذا القانون ،
وبصفه خاصة ، على المواد الهامة التى لها علاقة خاصة بمجرى الحوادث
المستقبله . ففىما يختص بمهمة الوفد ، نصت المادة الثانية على أن مهمة
الوفد هى « السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيسما وجد للسعى سبيلا
فى استقلال مصر استقلالا تاما » . وقد نصت المادة الخامسة على أنه
« لا يسوع للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد، ولا
لأحد من أعضائه ، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد
منها قوته » وقد ذكرت المادة الرابعة ، أن الوفد يقوم مادام العمل الذى
انتدب لأجله قائما ، وبنفذ بانقضاضه . كما قررت المادة الثالثة أن
الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة
مندوبيهم بالهيئات النيابية .

ومن الناحية التنظيمية ، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد ، نصت
المادة ١٣ على أن الرئيس يتشخص الوفد ويرأس جلساته ، ويحافظ على
نظامه ، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف ، وعلى عمل
السكرتارية وأمانة الصندوق . كما نصت المادة ٢٠ على أنه لا يسوع لأحد
أعضاء الوفد ، أن يحدث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد
الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث ، وعليه
أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ، ويقدمه للرئيس . واذا لم يتمكن
العضو من احاطة الرئيس قبيل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه
لا يشخص الوفد فى حديثه . وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات
« تصدر بأغلبية الآراء » ، واذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس
وفيما يختص بضم الأعضاء وفصلهم ، نصت المادة الثامنة على أن للوفد
أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعىا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن
اشتراكهم معه فى العمل . وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة

السابعة ان يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وقد انتهكت هذه المادة في انشقاقات الوفد .

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله ، نصت المادة ٢١ على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة . كما نصت المادة ٢٤ على أن نفود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة في عمل الوفد .

وأخيرا نصت المادة ٢٦ ، على أن تعين لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهمته . (١٦٢) وسنرى فيما بعد أن هذه اللجنة قد تجاوزت الأغراض التي عينت لأجلها وكانت نواة لجهاز وفدى ضخمة يتغلغل في جميع نواحي البلاد ومدنها وقراها .

وعلى كل حال ، فيبدو لنا مما سبق عرضه في مسألة تأليف الوفد أن سعد زغلول باشا قد انتقى أعضائه بمحض إرادته واختياره ، وأنه لم يكن - كما يقول الأستاذ العقاد - مضطرا إلى هذا الاختيار . فهو أولا لم يكن مقيدا بالاختيار من أعضاء الجمعية التشريعية ، بدليل أن وفده الأول ضم أحمد لطفي السيد ، الذي لم يكن عضوا في الجمعية التشريعية . وهو نانيا لم يكن مقيدا بالاختيار من الحزب الوطني بدليل أنه رفض شروط الحزب واختار من يروق له من أعضائه بالاتفاق الشخصي معهم ولو كان مضطرا لرضخ لشروط الحزب . وهو ثالثا لم يكن مقيدا بضم فريق الأمير عمر طوسون ، لأن هذا الفريق تفرق بعد أن رفض الأمير يده من المسألة ، وبعد أن أعلن الرأي العام استياءه من هذه المحاولة ، ولكنه مع ذلك ، انتقى منه من أراد من الشخصيات التي أدرك كفايتها . وهو رابعا لم يكن مقيدا باختيار أناس من « المعتدلين » - كما يذكر الأستاذ العقاد - (١٦٣)، ويقصد بهم أعضاء حزب الأمة ، لأن هؤلاء المعتدلين كانوا أغلبية الوفد الأول ، كما أنهم كانوا أصدقاء سعد زغلول ، وفريق مدرسته التي تخرج فيها : مدرسة الامام الشيخ محمد عبده . بل أن الوفد الأول إنما كان امتدادا طبيعيا لحزب الأمة ، أو طورا ثانييا من أطواره . (الطور الثالث هو حزب الأحرار الدستوريين) .

ومهما يكن من رأى في أعضاء الوفد المؤلف ، فيلاحظ أنه بالرغم من أن سعد زغلول قد انتقاهم من عناصر تمثل القطاعات السياسية والدينية في المجتمع ، ليستكمل بهم الصفة التمثيلية للوفد ، إلا أن هذه العناصر

جميعها كانت تنتمي الى الطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، ولا ينتمى
 أى عنصر منها الى طبقة العمال أو الفلاحين . ذلك أن صوره المجتمع النى
 كانت مائلة فى ذهن سعد باشا زغلول وهو يؤلف وفده كانت قائمة على
 التفسير الأفقى لا الرأسى . وبمعنى آخر فلم تكن الفروق الطبقيّة - رغم
 جسامتها - تمل فى نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التمثيل ،
 كما تطلبت الفروق الدينيّة . وإنما كانت الفروق السباسبية والعنصرية
 هى التى منلت أمامه الخطر الذى يهدد الأمة بالانقسام . واليها وجه
 اهتمامه وعنايته .

٥ - المصادم الأول بين الوفد والانجليز

رفض سفر الوفد ونتائجه فى خطة الوفد :

بعد مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التاريخية • وهى التى طهر فيها واضحا جليا اعتدال طلبات الوفد واعترافه بمصالح انجلترا فى مصر ، ورغبته فى التوفيق بينها وبين الاستقلال ، طلب رئيس الوفد فى يوم ٢٠ نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزى جوازا له ولاعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا • ولكن السلطة العسكرية ردت - بعد أن استعجل سعد زعلول طلبه هذا برسالة أخرى فى ٢٨ نوفمبر - بما يدل على نيتها فى تعطيل سفره فى ذلك الوقت • فقد أجابت بأنه قد عرصت صعوبات تمنع من اجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ، نبادر باعطائه وصحبه الجوازات التى يطلبونها • فكتب سعد باسا الى السير ريجنالد ونجب فى ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيها التوسط ، بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية ، لتسهيل سفر الوفد لأنه « من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الاخير من شهر ديسمبر » • وسرعان ما جاء الرد الاثنى فى أول ديسمبر وفه (أولا) أن المندوب السامى، بعد استشارة حكومة جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع • (ثانيا) يدعو المندوب السامى الى أن يقدم اليه ، كتابة ، ما يريد تقديمه من افتراحات ، بخصوص كيفية الحكم فى مصر، بشرط « ألا يخرج ذلك عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك ، وأعلننها من قبل » (١٦٤) يقصد بذلك الحماية • وبهذا الرد حدد انجلترا موقفها من الوفد • وهو الموقف الذى ظلت تتشبث به الى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ • وهو يقوم على أساسين : الأول ، عدم تمكين الوفد من السفر الى الخارج ، وحصر نشاطه فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامى • والثانى ، التشبث بالحماية •

أثار هذا الرد اعتراض الوفد ، فأرسل سعد باشا- كتابا بتاريخ ٣

ديسمبر الى السير ونجت يرد فيه على ما جاء بكتابه من استعدادده « لفيول اقترحات كتابية على طريقة الحكم المطلوبة في مصر بشرط ألا تتعارض تلك الاقترحات مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك » ، فقال : « وردا على ذلك أبادر بإبلاغ تسعادتكم بأنه ليس في وسعي ، ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، أن يعرض اقترحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا » . ثم ذكر فيما يختص بسفر الوفد الى انجلترا ، الذي منعت السلطة الانجليزية ، بأن الغرض منه أن يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي الذين لا شك في تأييدهم على القرارات الحكومية ، » فان القضية التي ندافع عنها يجب أن نعرض بأدى ذى بدء على الرأي العام الانجليزي « (١٦٥) » .

ويلاحظ أن هذا الرد على كتاب السير ونجت قد رفض فيه سعد زغلول التفاوض على أساس الحماية. وقد أكد سعد ذلك في كتابه الذي أرسله في اليوم التالي الى رضى كى يستعمل نفوذه في تمكين الوفد من السفر ، فقد أبلغه فحوى رده السابق على السير ونجت وقال: « لفد أجبنا وخامته أمس بأننا لانستطيع أن نتفاوض في مالا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا » (١٦٦) . ويعتبر هذا الرفض من جانب الوفد للتفاوض على أساس الحماية ، دليلا آخر على فساد الرأي القائل بأن الاستقلال الذى كان يطالب به الوفد ، هو الاستقلال الذى لا يتعارض مع الحماية . أما الأمر الثانى ، الذى يلاحظ على كتاب سعد زغلول الى السير ونجت ، فهو أن سعدا كان ما يزال يبنى أمله على الذهاب الى انجلترا لا الى مؤتمر الصلح .

على أن اصرار الجانب الانجليزي على موقفه من رفض سفر الوفد والتشبث بالحماية ، لم يلبث أن دفع الوفد الى تغيير خطته على النحو التالي: فقد تحلل أولا من وعده للسير ونجت بأن « لا يلتجئ في مصر لسواه » ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية» ، وأرسل في يوم ٦ ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر ، يحتج فيه «لدى حضرات نواب الدول الصديقة التي يهملها أمر مصر ، على الخطة التي صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه » (١٦٧). ثم أرسل الى الرئيس ولسن ، عندما وصل الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح ، برقية احتج فيها بشدة ، على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ، ومنعها له من السفر الى أوروبا ليعرض على أولى

السأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، مما من شأنه أن يعرض القضية المصرية «الى خطر الأحكام غير المبينة على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة» ، ثم رفع اليه رجاء مصر أن يهيئ لها فرصة لتسمع صوتها . ثم أرسل اليه برقية بادية في ٢٦ ديسمبر كرر فيها رجاء له بأن يستعمل نفوذه لدى الحكومة البريطانية للتصريح له بالسفر الى أوروبا (١٦٨) . كما أرسل اليه برقية ناله ذكره فيها بالبرقيتين السالعين (١٦٩) . ولكنه لم يتلق جوابا عن واحد منها ، كما يذكر الاستاذ العماد (١٧٠) . واره هذا السكوت من جانب بطل مبدأ حق تقرير المصير ، ولى الوفد وجهه نظر رئيس مؤتمر الصلح « جورج كليمنصو » ، فأرسل اليه برقية فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ ناشده فيها ، باسم الحرية والعدل والانسانية ، ألا يتخذ سكوت المصريين الاكراهى ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسهم فى حدود بلادهم ، دليلا على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم فى مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم (١٧١) . وأخذ الوفد يوجه رسائله لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح، وذوى الكلمة ، يعلن فيها بطلان الحماية التى أعلنها انجلترا ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولى من كل سيادة أجنبية (١٧٢) .

وفى الوقت نفسه ، أخذ الوفد يوالى الاحتجاج لدى رئيس وزراء بريطانيا على الحصار الذى يفرضه السلطات البريطانية على المصريين . فكتب اليه يقول : « ان الأمة المصرية بأسرها ، من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم ، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار التمديد (١٧٣) » . كما كتب الى رئيس مجلس العموم فى ١٤ يناير، وفى اعتقاده أن حبس المصريين فى بلادهم قد يكون « اجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب الانجليزى من أمره شيئا » يقول : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء . اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصرامة » ، ثم يطلب اليه باسم الأمة المصرية وبحق الشرف الانجليزى والتقاليد الانجليزية، أن يعرض هذه المعاملة على مجلس النواب ويسعى بنفسه فى جعل السلطة تخلى بين الوفد وبين تنفيذ المهمة التى علقها الأمة على عاتقه (١٧٤) . ولكن ذلك كله لم يحدث أى صدق .

ثانيا - ولم يلبث الوفد أن غير رأيه فى حل المسألة المصرية - كما عبر عنه فى حديث ١٣ نوفمبر - فأصدر فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ (فى رواية للرافعى ، وفى ١٠ يناير ١٩١٩ حسب رواية لآحمد شفيق) بيانا بتأليف الوفد ، ومقاصده وخطواته الأولى ، تعرض فيه لمسائل هامة ، كمسألة

الاستقلال ، والحكومة الدستورية ، والامتيازات الأجنبية ، والمرافق المالية ، وقناة السويس . فطالب بوضع استقلال مصر تحت جمعية الأمم » (بدلا من المحاماة التي عرصها مع بريطانيا) ، وأعلن قبول مصر ما نراه الدول من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس » (بدلا من إعطاء إنجلترا حق احتلالها عند هجوم دولة أخرى) ، لما أعلن أن مطالب الوفد نسمل السودان » لأن مصر والسودان كل لا يفعل التجربة ، ولأن السودان - كما قال المسندار السالى فى تقريره ١٩١٤ - ألزم لمصر من الاسكندرية » (١٧٥) .

نالا - ولما كان الأجانب فى مصر عنصرا كبير الخطر فى ذلك الحين ، وقد انجح الوفد اليهم فى فطنة وذكاء لكسب تأييدهم ، والحيولة دون استغلال الانجليز لهم فى التآمر على الحركة الوطنية . ففى العاشر من يناير أصدر اليهم بيانا مستفيضا ، طلب فيه تأييدهم للحركة الوطنية ، « لأننا نعتد فى بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا على جميع الرجال الأحرار الذين ترواح بسوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة » ، ثم طمأن خاطرهم من ناحية الامتيازات ، فذكر أن المصريين فى سعيهم « للاستقلال التام المجرد من كل سيادة أجنبية » ، ليس فى نيتهم أن يكون فى هذا الاستقلال « مساس بحقوق الأجانب ، وامتيازاتهم الحالية فى التسريع ، والقضاء ، وحرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، وكل ما يتعلق بالأمن العام » . ثم أتبع هذا البيان بمذكرة مختصرة ، أحاطهم فيها علما ، ببرنامج الوفد ، على النحو الذى مر بنا آنفا (١٧٦) . وقد أبى الوفد الا أن يزيد فى طمأنينة الأجانب ، ففى الحفلة التى أقيمت فى منزل حمد الباسل باشا ، بعد إصدار البيان بثلاثة أيام (فى ١٣ يناير) تناول سعد زغلول فى خطبته السياسية مسألة الامتيازات أيضا ، وقال انه لا منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بالامتيازات الأجنبية ، « وان كان فيه تضيق لدائرة السيادة النامة الى يعضيها الاستقلال » ، ثم فسر الامتيازات الأجنبية بأنها أداة تحبب الأجانب فى الإقامة بمصر ، وأن تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم له للبلاد أكبر فائدة ، لأن الأجانب فى مصر « صلة أنعم بها من صلة بيننا وبين بنسابع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية » . وأخيرا أبدى سعد زغلول شديدا نقته بأنه « بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم ، أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات » . بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة نامة بعد نيلنا الاستقلال » (١٧٧) .

وهكذا كان سعد زغلول يرجو بذلك أن يتفادى عداء الدول ذوات الامتيازات ووقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر •

وفى يوم ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة ضافية الى رئيس مؤتمر الصلح ، هاجم فيها الحماية باعتبارها اجراء حربيا مؤملا ولا يمكن أن نعيش بوصفها هذا • ثم دافع عن حق مصر في الاستقلال ، واسترداد السودان ، وتعهد فى مقابل تحقيق هذين المطلبين بحماية مصالح الدائنين الأجانب ، وضمان حقوق الأوربيين فى البلاد ، وأبدى اسعداد مصر ، فيما يختص بقناة السويس ، للموافقة على أية اجراءات قد يتخذها مؤتمر السلام لضمان حياد القناة الحقيقى (١٧٨) •

رابعا - ثم اتجه الوفد لتعبئة رأى العام الداخلى ، مستخدما الوسائل الآتية :

١ - حركة جمع التوقيعات على التوكيلات السعبية الى طبعها فور تكوينه لتعزيز كالتة عن الأمة فى طلب الاستقلال • وكانت هذه الحركة قد نجحت نجاحا باهرا ، فراحت الألوف منها تتفرق فى الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات • وقد كان المقصود من هذه التوكيلات فى بداية الأمر ، أن يقوم بتوقيعها فقط أعضاء الجمعية التشريعية ، لأنهم بصفتهم النيابية المذكورة ، يعبرون عن رأى الأمة، ولكن بعض ذوى رأى من الأمة رأوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذه التوكيلات أيضا • كما انتقد بعض رجال الحزب الوطنى - كما مر بنا - ما حوته صيغة التوكيل من العبارات اللينة التى نعتت بها دولة بريطانيا العظمى ، وأفلحوا فى تعديلها • ثم عرضت هذه التوكيلات على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية، فسارع أعضاؤها الى توقيعها • وأعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية • وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع من جميع الطبقات (١٧٩) •

على أن السلطة العسكرية عندما رأت حركة التوكيلات آخذة فى الاتساع فى المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، عملت على احباطها • فأصدر المستر «هينز» المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، بكل ما لديهم من قوة • فلبت الادارة هذا الأمر ، وزادت سدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (١٨٠) • وازاء هذا رأى الوفد أن يعرض ما فاتته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل • ويزيد

عليه أن نثبت تصرف الانجليز . فعام ، بالاتفاق مع رشدي باشا نفسه ، بتقديم احتجاج كتابي اليه على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها . فجاء الرد من وزير الداخلية يقول فيه : « اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجاري (نوفمبر) أنشرف باحاطتكم علما بأنه ، ان كانت قد صدرت أوامر من جانب مستشار الداخلية ، لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ، فانه كان ذلك لأن العطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام . » . وفي هذا الرد انبات للتوكيلات ، وانبات للمنع ولصدور الأمر من السلطة الانجليزية ، وانبات للحجر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأي في تلك الآونة ، لأن « امضاء عريضة مطبوعة ، هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة في مصيرها » - كما جاء في خطاب سعد باشا الى الوزارة (١٨١) .

وقد استمرت حركة جمع التوقيعات قائمة على قدم وساق ، حتى الى ما بعد القبض على سعد زغلول . فيذكر أمين يوسف ، وهو من الذين نظموا هذه الحركة ، وخصوصا بعد القبض على سعد زغلول ، أنه استطاع الحصول على توكيل من ثلاث عواصم مديريات ، وخصوصا من موظفي الحكومة في طنطا والمنصورة والزقازيق ، ثم من بورسعيد ودمياط أيضا . كما يذكر أيضا أن اشارة اللورد كيرزن الى عدم اشراك رجال الجيش والبوليس وموظفي الحكومة في الحركة الوطنية ، كان من نتائجه أن اندفع هؤلاء جميعا في أنحاء العطر الى التوقيع على التوكيلات (١٨٢) .

(ب) ولقد كان من الوسائل التي لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأي العام . أيضا ، تنظيم الاجتماعات العامة للتحدث فيها عن القضية المصرية ، وانتهاز الفرص الممكنة للحديث والخطابه في الاندية والجماعات العامة عن القضية المصرية ، ثم طبع الخطب الملقاة ونوزيعها في أنحاء البلاد ، نظرا لحالة الرقابة المفروضة على الصحف في ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية . ففي ١٣ يناير ١٩١٩ نظم الوفد اجتماعا في منزل حمد الباسل باشا حضره كثيرون من أعضاء الجمعية التشريعية ، وبقية الهيئات النيابية ، وغيرهم من أعيان البلاد . وألقى فيه سعد زغلول خطابه السياسي الأول بعد تأليف الوفد . فأذكر فيه الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولي ، ولا ينقصها الا أن تعترف مؤتمرا السلام بهذا الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد ، أعلن أن كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والأقاليم
(١٨٣) .

على أنه عندما حاول سعد عقد اجتماع آخر ، كان قد دعا إليه مئات من وجوه البلاد في داره في يوم ٣١ يناير ، فوجيء بمنع القيادة العسكرية هذا الاجتماع ، فلم يجد من حيلة إلا الاحتجاج على هذا المنع إلى رئيس الحكومة البريطانية وإلى الرئيس ولسن (١٨٤) . ولكنه بعد أن تبين له أن القيادة العسكرية سوف تمنع كل اجتماع وطني يتصل خبره بها ، أخذ يتحين الفرص للخطابة ورفع صوت مصر في الاجتماعات المسموح بها لأغراض أخرى . وكانت إحدى هذه الفرص القيمة عندما أعدت الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع اجتماعها الذي سبق التنويه عنه ، فاعزم سعد باشا بالخطابة في هذا الاجتماع ، لبسستعير من الدعاية للحماية دعاية للاستقلال ، فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد ، وكبير من أنصاره ، وكان المكان غاصا بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون ، والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المنقفة ، ومن بينهم وزير الحقانية عبد الخالق ثروت باشا ، ومستشارها الانجليزى بالنيابة . والقى في هذا الجمع تعلقا على محاضرة المستر برسيفال هاجم فيه التشريع الجديد (١٨٤ مكرر) المنسجم مع الاحتلال كما هاجم الحماية : فقد حذر أولا من خطورة أحداث قلب في تسريع البلاد ، مبينا أنه لا توجد في الحقيقة ضرورة لذلك ، « فأمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج التي ليست لهم شرائع مقررة ، وانما هي بلد له حياة عريقة في القوانين والشرائع » ، ثم هاجم الحماية نفسها قائلا : « انها حالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر » ، وذكر أن البلاد لها استقلال ذاتي قد ضمنته معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وأعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وان ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي اثناء الحرب لا يمكن الاعتراف به . لأن الحماية لا تنتج الا من عقد بين أمتين ، ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها بدون أن تطالبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي لذلك حماية « باطلة » لا وجود لها قانونا ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب ، تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (١٨٥) . ويذكر الرافعى أنه كان لهذه الخطبة دوى كبير في المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التى القيت فيها ، وقوبات باستحسان وابتهاج . وقد اعتبرها الرأى العام تعبيرا صادقا قويا عن ميوله وشعوره ضد الحماية ، ومع انها لم تنشر في الصحف فقد كانت من العوامل الفعالة في اذكاء الحماسة في النفوس (١٨٦) .

كانت هذه هي الوسائل التي لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأي العام الداخلي . وفد أفلحت في خلق غضب عام على الانجليز ، والنفاف الشعب بجميع طبقاته حول الوفد . وبقي الشعور الوطني متحفزا ينتظر ما تأتي به الاحداث ، وكانت هذه الاحداث تسرع الخطى في ذلك الوقت لتفجر الموقف بالثورة .

دور رشدي باشا في تطوير الأزمة :

سبق أن أشير الى أن رشدي باشا - طبقا للخطة المرسومة بينه وبين الوفد - طلب من السير وبجت أن يعرض على الحكومة البريطانية السماح له ولزميله عدلي باشا بكن بالسفر الى انجلترا ، للمناقشة في المسألة المصرية . وكان السير وبجت ، في الحقيقة ، ميالا لتأييد هذا الطلب : فقبل انتهاء الحرب بعامين ، كان قد دأب على نصيح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية الحماية وكنهها ، حتى يسكن قلق الوزراء والسلطان والوطنيين المعتدلين والرأي العام كله . بيد أن طلباته لم تعر أي اهتمام . ففهم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف. ولكن مصرها كان مصير الاقتراحات السابقة (١٨٧). وعندما صدر التصريح الانجليزي الفرنسي عن سورية والعراق ، وجاء فيه أن الدولتين منوان بحري الشعوب التي انقلبت من الظلم العثماني بحريها ناما، وأن ننتىء لها حكومات وطنية، كتب السير وبجت الى حكومته يبين لها أن هذه السياسة سيكون لها صداها في مصر (١٨٨) . وفد نحقق حدسه ، ففي ١٣ نوفمبر - كما رأينا - اضطر الى استقبال سعد زعلول ورفيقيه للحدث معهم بشأن المطالب المصرية . ولم يكن في وسعه أن يرفض استقبالهم لأنه كان يعلم - كما يقول ابنه رونالد وبجت - أن هذه الزيارة انما كانت بموافقة رئيس الحكومة والسلطان . وأن البلاد برمتها كانت ترغب في تغيير وضعها السياسي . نم استقبل بعد ذلك رشدي باشا على النحو الذي مر بنا . وعندئذ كتب الى حكومته تقريرا بهاتين المقابليين ، أرسله نلغرافيا حتى لا بضيع أي وقت في احاطة حكومته علما بهذه التطورات الأخيرة في الأمانى المصرية ، ولم يدع فيه أي محل للشك في وجهة نظره عندما قال : « واذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن ، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كثيرة في المستقبل . واني أعتمد أنه ، من العدل ، أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعا موقفهم » . (١٨٩)

على أن وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه الحركة - كما يقول لويد - نظرة سخط ، واعتبرتها دليلا على جحود المصريين وأنايتهم . فقد حنفت من الزعماء الوطنيين ، الذين أنقذ وطنهم من ويلات الحرب بفضل القوات البريطانية ، بنديمهم مطالب لا يمكن قبولها . كما أنكرت على رشدي باشا اصراره على عرض مطالب مصر في لحظة غير ملائمة . بل أنها اساءت من السير ريجنالدونجت نفسه لأنه بدا كأنه غير مدرك أن وزاره الخارجية البريطانية كان لديها في ذلك الحين مسائل ذات صبغة عالمية ، تعتبر مسألة مصر بجانبها مسألة ثانوية . وقد حدد المستر « بلفور » موقف حكومته من هذه الطلبات ، في رسالة له الى السيرونجت في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ قال فيها : « ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادئ التي اتبعتها دائما في اعطاء المصريين نصيبا مضطردا من حكومة بلادهم ، ولكن كما يعرف جيدا ، فان المرحلة التي يصبح فيها ممكنا منح الحكم الذاتي لم تكن بعد . وان حكومة جلالة الملك ليس في نيته أن تتخلى عن مسؤولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح في مصر ، وفي حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الأجانب في البلاد » (١٩٠) ، أما بخصوص سعر الوفد والوزيرين ، فقد رفض المستر « بلفور » هذا الطلب قائلا انه لا فائدة من السماح للزعماء الوطنيين بالمجيء الى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة . وعلل ذلك بأنه سيفيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ومن ثم فإنهم لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة « لمسائل الاصلاح الداخلي المصري » ، ثم طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما (١٩١) .

هذا الرفض المزدوج لطلب رشدي باشا ، كان معناه انهيار خطته مع الوفد . ولهذا لم يجسد بدا من رفع استقالته هو وعدلى باشا الى السلطان ، وبتناها على هذا الرفض وملابساته . ولكن السير ونجت تدخل في الأمر محاولا تلافى الازمة ، ونصح للسلطان بتأجيل البت في أمر هذه الاستقالة ، ربما يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه (١٩٢) . على أن وزارة الخارجية البريطانية عادت فردت في ١٢ ديسمبر تخبره بأنها تؤجل استقبال الوزيرين الى مارس ١٩١٩ ، وتطلب اليه ، فيما يختص بالزعماء الوطنيين ، أن يحث السلطان على استدعائهم وتهديدهم بأنهم ، بما يشيرون من هياج ، انما بلحقون ضررا حقيقيا ببلادهم . ولكن السلطان رفض أن يفعل هذا (١٩٣) . ولما رأى رشدي باشا أن الحكومة البريطانية مصرة على موقفها من تأجيل سفره ومنع الوفد من السفر ، عاد فأيد

استقالته الاولى في ٢٣ ديسمبر . ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة ، أيضا وليت الوزراء في دواوينهم ماعدا الوزيرين المستعفيين (١٩٤) . وهنا أخذ الانجليز يحاولون من جديد حمل رشدي باشا على سحب استقالته ، كما ألح المسر هينز Haynes مستشار وزارة الداخلية في ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة . ولما رأى أنها لم تقبل ، أرسل كتابا ثانيا في ٣٠ ديسمبر الى السلطان يستعجل فيه قبولها (١٩٥) .

وأخيرا اقترحت الحكومة البريطانية في أول يناير ١٩١٩ ، تسوية للموضوع ، أن يسمح لرشدي باشا وعدلي باشا بالوصول الى لندن في خلال شهر فبراير ، وأن يكن من غير المحتمل ، أن يتيسر استقباليهما فعلا الا في شهر مارس . وفي هذه الحالة ، فإن ونجت يسبق الوزيرين الى لندن وينبعه هذان في خلال أسبوع أو عشرة أيام (١٩٦) . على أن رشدي باشا أفهم السيرونجت أنه « بعد وصول الحالة الى الحد الذي بلغه » أصبح لا بكفى بما عرض عليه من سفره وعدلي باشا الى لندن في النصف الاول من فبراير ، وأنه بشرط ، لسحب استعفاثه ، شرطا أساسيا ، هو إباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين (١٩٧) (يقصد الوفد) .

وقد ذكر اللورد ملتر في تقريره أن ما دفع رشدي باشا للتشبث بسفر الوفد ، هو أن « مركز أنصار الحركة الوطنية ، كان قد قوى واعتز في مصر » (١٩٨) . كما ذكر «لويد» نفس السبب ، وقال ان قرار استقبال رشدي باشا وعدلي باشا قد جاء متأخرا ، لأن سعد زغلول كان قد اسنولى على اهتمام مصر ، وأن رشدي باشا شعر بأنه لو ذهب الى لندن ، تاركا سعد زغلول وراءه ، في مصر ، فإن أى مطالب سوف يحققها في إنجلترا لن تقابل في مصر بغير الاستهجان ، وسيتقوض نفوذه كله . وأردف لويد قائلا أنه لو كانت الحكومة البريطانية قد قبلت سفر رشدي باشا وعدلي باشا منذ البداية ، لتركز اهتمام الشعب المصري حولهما ولقل اهتمامه بسعد زغلول والوفد (١٩٩) .

وفي الحقيقة أن تشبث رشدي باشا - كما ذكر في خطاب استقالته بتاريخ ١٠ فبراير - بسفر الوفد « كشرط أساسي » لسحب استعفاثه ، لبس سببه - كما يقول الكتاب الانجليز - ازدياد قوة الوفد في مصر . لأنه لو كان قد سمح له بالسفر ، منذ البداية ، دون الوفد لرفض أيضا ، وأصر على ضرورة سفر الوفد ، وذلك لسببين نضطر لتكرارهما : الأول أن الخطة بين الوفد ورشدي باشا كانت

مد البداية نفوم على سمر الوفدين الى انجلترا ، وكان التعاون بينهما يدور على هذا الاساس . ولم يكن فى وسع رشدى باشا أن ينقض هذا التعاون ويسافر وحده ، دون أن يعرض نفسه لهجوم الوفد عليه ، ومعاربة أى اتفاق ينوصل اليه على أساس الحماية . وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما ينخازل السلطان ، ويفبل استقالة رشدى باشا نهائيا . بايا، إن رشدى باشا نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم على أسس دستورية . ومن ثم فلم يكن لسنطع أن يبرم انفا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر وراء ظهر الوفد الذى وكلته الأمة ، وقد بين هذا بنفسه - كما مر بنا - للسير ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر أن أى زبارة للنسدين لن تكون لها أفل قيمة ما لم يكن ظاهرا أن الراى العام ، الذى يملئه سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال وبيق به . والحقيقة أن تعاون الحكومة مع قادة الحركة الوطنية ، بل واشتراكها معهم وتنسيق خطواتها مع خطواتهم ، هو من أبرز مميزات الحركة الوطنية بعد الحرب . لأن الحكومة قبل الحرب كانت ضد الوطنيين باعتبارها اداة فى يد الانجليز يحكمون بها ويستخدمونها فى الضغط على المصريين ، وكبت الحركات الوطنية . لهذا ، فان قيام الحكومة المصرية بالتعاون مع قادة الحركة الوطنية بعد الحرب ، انما هو انقلاب عميق المغزى فى النظم السياسية التى أرسنها انجلترا على يد كرومر وجورست وكنشتر ، وهو انقلاب كان له أثره فى تطوير الموقف ضد الانجليز ، والوصول بالازمة الى ذروتها .

وعلى كل حال ، فقد بعث السير ونجت فى ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رشدى باشا ويحثها على قبولها . وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعاءه اليها ليشرح الموقف بنفسه (٢٠٠) . فسافر الى باريس فى يوم ٢١ يناير ووصلها فى يوم ٢٩ منه ، وعابل من فوره «اللورد هاردنج Hardinge» ، كما قابل فى اليوم التالى «المستتر بلفور Balfour» « واللورد روبرت سسل Robert Cecil» و «السير ايركرو Elyre Crowe» ، ثم تناول طعام الغداء مع لويد جورج وفيليب كير Philip Kerr أول فبراير وشرح لكليهما مقترحاته . ولكن هذه الاتصالات أسفرت عن احوالة السير ريجنالد ونجت الى اللورد كيرزن Curzon فى لندن ، فقد بين له المستتر بلفور ، أنه وان كان متفقا معه بصفة عامة ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزن هو الذى يتولى أعمال وزارة الخارجية ، فان عليه أن يتوجه اليه لمناقسة المسألة معه، وسوف يقوم كيرزن باتخاذ القرار اللازم فى شأن السياسة التى يجب اتباعها ويبلغه له فى باريس . وعلى

هذا سافر السير ونجت الى لندن فوصلها في ٣ فبراير حيث توجه، على الفور، الى وزاره الخارجية، ولكنه لم يتمكن من مقابلة كيرزن الا في يوم ١٧ فبراير حيث عرض عليه مشروع برفية نص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهات نظرهما في المسألة المصرية، وذلك في أى وقت يلائهما، كما نص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر، وبهذا يصبح في وسع زعماء الوفد السفر الى لندن في نفس الوقت مع الوزيرين. وقد أوضح السير ونجت للورد كيرزن أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر، ويرضى السلطان والوزراء، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته، فان الزعماء الوطنيين، سوف لا يترددون في ارحاب السلطان وارهاب كل مرشح للوزارة، حتى يصبح نأليف وزارة أخرى عملا مستحيلا. على أن اللورد كيرزن رفض قبول وجهة نظر السير ونجت، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين «يصوبون غدارة الى رهوسنا»، ولم يستطع أن يفهم أن السلطان، والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعهم موقفا واحدا، وأن السلطان والوزراء لا يجرون على اتخاذ أى «خط» يتعارض مع «الخط» الذى يتخذه الوطنيون، حتى لو أرادوا ذلك - وهو ما لم يحدث حتى ذلك الحين. وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزن أنه سوف يعرض مشروع ونجت على باريس، ولكنه اعترف، في صراحة، بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التى سوف تتعارض معه وتخالفه. وهذا ما فعله بعد تأخير أسبوع. وقد قبلت باريس وجهة نظره (٢٠١).

ولقد أثبت هذا الفرار، الذى اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد، وهو الذى دفع بالأزمة الى منطقة الخطر، أنه قرار خاطئ تماما. وقد حلل اللورد لويده ذلك فقال ان الوطنيين في مصر، مثلهم في ذلك مثل كثير من الشعوب التى كانت من قبل أجزاء فى الامبراطورية العثمانية، كانوا في ذلك الوقت قد أخطئوا في حساب الموقف الذى سببته مؤتمرات الصلح منهم، كما أساءوا تقدير المدى الذى سوف تذهب اليه الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق ما بشرت به من حق تقرير المصير، ومن ثم فلو كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لزعماء الوفد بالذهاب الى باريس وتضبيب وقتهم في المعركة هناك، لكانوا، دون شك، قد منوا بالفشل ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الخزي وخيبة الأمل. ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخوض المعركة في مصر دون باريس، وكانت هذه غلطتها، لأنها في باريس كانت تقف على أرض

صلبة ، بينما فى مصر ، كان الوطنيون سادة الموقف ، لانهم كانوا يعرفون كل شىء ، أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية فى مصر ، فكانت لا تعرف أى شىء (٢٠٢) .

ونظرا لجسامة الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية ، بموافقتها على مقترحات اللورد كيرزن ، وجسامة النتائج التى ترتبت عليه ، فقد أخذ اللوم يوجه الى السير ونجت الذى ذكر اللورد لويد أنه أخطأ منذ البداية فى استقبال سعد زغلول ورفيقه فى يوم ١٣ نوفمبر ، باعتبار أن هذا الاستقبال قد أضعف المركز الدستورى للوزارة ، وخلق تأييدا بأنها لا تمثل رأى العام فى مصر . على أن رونالد ونجت قد رد على ذلك بأن والده انما فعل ذلك لأنه كان يعلم أن السلطان والوزراء كانوا موافقين على المطالب المقدمة من سعد زغلول ورفيقه ، وأن هؤلاء جميعا ، كانوا يعلمون بما أحدثته مبادئ الدكتور ولسن ، وعود انجلترا وفرنسا للأقطار العربية بحق تقرير المصير ، من تأثير جلى فى كل بقعة فى مصر (٢٠٣) . ولقد وجه «لويد» أيضا الى ونجت اللوم بأنه ، بالرغم من أن النصيحة التى قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية كانت نصيحة صائبة ، الا أنه لم يعززها بالقدر الكافى من القوة والاصرار اللذين ربما كفلا لها حسن الاستماع ، كما أنه لم يرفقها بوصف كاف للأخطار التى يخشى منها فى ذلك الحين ، ولم يوضح لـ «هوايتهول» اطلاقا أن الموقف كان يتدهور الى درجة لم يكن من الممكن معها ، تلافى وقوع كارثة الا باستعمال أقصى درجات الحذر والتبصر (٢٠٤) . وقد شاركت «لويد» فى توجيه هذا اللوم ، لجنة «ملتر» التى ذكرت فى تقريرها أنه كان يحسن بالسيرونجت صنعا لو زاد الحاحا فى وجوب اتباع مشورته (٢٠٥) .

وفى الحقيقة أن الموقف فى مصر ، بالرغم من أنه كان يغلى فى ألباطن ، الا أنه لم يكن فى ظاهره ينبىء بقرب وقوع انفجار عام . ويعترف الدكتور هيكىل بذلك فى مذكراته فيقول ان «نشاط الوفد ، ونشاط بعض الهيئات السياسية ، لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر (٢٠٦) » . ويبدو أن هذا السكون الظاهرى ، الذى كان سببه الأول أن الحركة كانت تسير فى اطار قانونى ، هو الذى جعل نصائح السير ريجنالد ونجت تخلو من وصف أخطار لم يكن يراها بعينية ، أو لم يكن يحزم بامكان وقوعها . كما أن هذا السكون الظاهرى هو الذى خدع سلطات الأمن ، حتى أن المستر « هينز » الذى كان مستشارا للداخلية ، وهى الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ، قد اذدرى

بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة (٢٠٧). بل ان السير « ملر » تشيبتهم « القائم بأعمال المندوب السامي ، كتب الى اللورد كيرزن في ٢٤ فبراير ١٩١٩ - أى قبل بدء الثورة في مارس بأسبوعين - خطابا يقلل فيه من شأن الحركة التى يتولاها الوفد ، ويقول انها لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، وأن رشدى باشا وعدلى باشا لم يفقدا قط ما حصلوا عليه من تأييد شعبى مؤقت ، بفضل استقالتيهما . بل ان سعد زغلول نفسه لم يعد يثق فيه أحد ، ثم عزا هذه الحركة الى استياء الطبقات العليا وملوك الاراضى وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة «غامضة» فى شكل ما من أشكال الحكم الذاتى الذى يتيح لهم مزيدا من الاهمية . وذكر أن هذه الحركة تبدو فى نظره مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ ، عندما رفض السلطان حسين والوزراء ، لمدة طويلة ، قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا التى لم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك على استعداد لمنحها . وقال فى النهاية انه لا يوجد سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار حكومة جلالة الملك بخصوص المسائل الدستورية فى مصر والشكل المناسب الذى تعطيه للحماية (٢٠٨) .

تخاذل السلطان فؤاد

على كل حال ، فلقد كان ، بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى الخارج ، أن جدد رشدى باشا استقالته فى أول مارس ١٩١٩ . فقبلها السلطان هذه المرة ، وطلب الى رشدى باشا أن يستمر فى ادارة الاعمال « الى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » . وكان ذلك نقطة التسحول فى الموقف كله . ذلك أن قبول السلطان استقالة رشدى باشا ، وعزمه على تأليف وزارة أخرى (على غير أساس سفر الوفد) كان معناه طى قضية الاستقلال ، وتثبيت الحماية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح ، وواضح أن عدم قبول السلطان استقالة رشدى باشا المرة تلو المرة ، رغم اصراره عليها ، كان الغرض منه تعقيد الموقف كوسيلة للضغط على السياسة الانجليزية لتتنازل عن موقفها من سفر الوفد ، كما كان فيه أيضا معنى تأييد السلطان لرشدى باشا فى موقفه حيال الانجليز . ولكن قبول السلطان الاستقالة هذه المرة والشروع فى تأليف وزارة جديدة ، كان بداية التخاذل من جانب السلطان ، وايدانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه ، ويدعن فيها للتدخل

البريطاني ، فينقطع - كما يقول الاستاذ الرفاعي - التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية(٢٠٩) .

وفد كان على الوفد حينذاك أن يسارع الى منع تأليف الوزارة الجديدة بكل وسيلة ممكنة الا على أساس سفر الوفد . وكان المرشح للوزارة في ذلك الحين هو نروت باشا ، فقام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته في بيته ، فأعلن اعتذاره النهائي للسلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر الى الخارج(٢١٠) . وفي اليوم الثالث من شهر مارس طلب سعد زغلول مقابلة السلطان ، وترك في القصر عريضة غاية في العنف ، فرع فيها السلطان تقريرا سديدا لموقفه الذي وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيتة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز في اذلال الشعب ، وايدانا بالرصاص بحكم الاجنبي الى الابد . فقد جاء في العريضة : « . . ان الناس كانوا يظنون أنه كان لوقفة الوزيرين الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين ، لان في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا ، وتمكين للعقبة التي ألقيت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايدانا بالرصاص بحكم الاجنبي علينا الى الابد . قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيك المغفور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، والاعتداد بمشيتة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم . . كيف فاتهم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيتة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا في هذا الامر وفي هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الامر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين . ان مولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذب النصيحة ، اذا تضرعنا اليه ، أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا في أمر الازمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البلاد الى أقصاها ، الا وهو

يطلب الاستقلال ، فالحيولة بين الامه وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر
مستشارو مولانا أمرها بالدفع الواجبة ٠٠٠ » (٢١١) .

ويعيب الاستاذ محمد شفيق غربال على الوفد هذه العريضة ، فيقول
انها لابد قد صدرت « في سورة غضب ، ولم يصدر الوفد ، في ذلك
الطرف ، أن لا بد للبلاد في ذلك الوقت ، وفي كل الاوقات ، من حكومة
تصون حاجات أهلها الاساسية . ولا بد من أحد الى أن ذلك يفت في
عضد الامه ، أو أنه خروج على اجماعها ، فلم يكن اذ ذلك أو فيما بعد
شيء من ذلك ، اما هو للمحافظة على القدر الاساسي اللازم لحياة الناس ،
حتى في أيام السورات » (٢١٢) . والحقيقة أن تقديم هذه العريضة ، في
صوه ما عرض من الظروف ، ليس فيه شيء مما ذكره الاستاذ غربال ،
لأن تأليف حكومة في تلك الظروف على غير البرنامج الذي وافقت عليه
الامه ، حتى وإن أدى الى أن تصون هذه الحكومة حاجات أهالي البلاد
الاساسية ، إلا أنه كان قاضيا على برنامج الامه في الحرية والاستقلال .
أما الظن بأن الوفد قد قدم العريضة في سورة غضب ، فقول لا يجوز ،
لأنه إن جازت سورة الغضب على رجل واحد عاقل ، فهي لا تجوز على هيئة
مكونة من خلاصة العقول السياسية في البلاد في ذلك الوقت ، وأشهدهم
اعتدالا . والحقيقة أن الوفد إنما قدم عريضته الى السلطان بعد تفكير
وتدبر شديدين .

على أن الانجليز لم يلبثوا أن تحركوا ليقعوا في خطئهم الثاني ،
وهو شر أخطائهم . لقد رأوا أن تهديد الوفد للسلطان الذي أفاموه بأيديهم
على العرش يضع في أعناقهم - كما يقول الكولونيل الجود - واجب حمايته
من المهانة (٢١٣) . كما رأى السير ملن تسينهام أن هذه الخطوة من جانب
الوفد ، دليل على أن سعد زغلول قد نشر قلاعه للريح ، وخشى أن يلجأ الى
مزيد من أعمال العنف ، ومن ثم فلم يضبط وقتا في التوصية ، لدى
حكومته ، بنفي سعد زغلول الى مالطة . وقد وافق وزير الخارجية على هذا
الاجراء . وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، استدعى الجنرال «وطنيون» ، القائد
العام في مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة
بفندق سافواي في ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم انذارا ، باللغة الانجليزية ،
حذرهم فيه من احداث أي عمل ، يؤدي الى عرقلة سيرة الادارة ، وذكرهم
بوجود قانون الاحكام العرفية (٢١٤) . ولكن الوفد لم ينتظر سوى ساعات
قليل بعد الانذار ، وشما كتب الى رئيس الوزارة البريطانية رده على
الانذار ، وفيه يقول انه قد أخذ على عاتقه واحبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه

مهما كلفه ذلك • وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة
ثم يلقي مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة « على الذين وضعوا، من هم ام
للوزارة ، في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » (٢١٥) • ولما كا
هذا الرد يدل على أن الوفد ليس في نيته الانصياع للانداز ، ففي ٨ مار
١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل
صنقي باشا ، ومحمد محمود باشا • وفي اليوم التالي نقلوا الى الاسكندر
ومنها الى مالطة (٢١٦) • وقد قدر لهذا العمل أن يكون بمثابة الشراد
التي فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فقد كانت مصر في ذلك الوقت تقف
على أعتاب ثورة من أعظم الثورات الشعبية في تاريخها الطويل •

حواشى الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩١٩

- ١ - دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ٣١٧ .
- ٢ - نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٣٤ ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٤ ص ٥ .
- ٣ - دكتور محمد مصطفى صفوت : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثه سير هشرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، مايو ١٩٤٩ ص ٩٣ .
- ٤ - دكتور محمد فؤاد شكرى/ : المرجع السابق ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .
- ٥ - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ٩٣ - ٩٥ ، ١٠٠ - ١٠٤ ، دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ٤٨٢ - ٤٨٣
The Earl of Cromer, Modern Egypt, p. 756.
- ٦ - لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٥٧ .
- ٧ - تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٥ ، ٦ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٣٨ - ٧٣٩ ، احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى ص ١٦٠ .
- ٨ - دكتور شكرى : المرجع السابق ص ٤٨٣ .
- ٩ - نفس المصدر ص ٤٨٩ .
- ١٠ - نفس المصدر ص ٥٩٣ ، ٤٩٥ .
- ١١ - نفس المصدر ص ٤٩٩ .
- ١٢ - تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٧ .
- ١٣ - نفس المصدر والمكان .
- ١٤ - الليستونات كولونيل ا. كيرزى : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من اغسطس ١٩١٤ الى يونية سنة ١٩١٧ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٥٨ .
- ١٥ - الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ص ٣٨٣ - ٣٨٥ . وقد انتدب

محمد فريد اسماعيل لبيب بك ، ليمثل الحزب الوطنى فى الحملة التركىة «
كى يكون رفيقا على أعمال الجيس التركى فى أثناء الفتح ، حتى لا يحدث فيها
مايرتكبه الجنود عادة بحث تأثر نسوة النصر . (مجلة الفصول) ، عدد نوفمبر
١٩٤٤ ، مقال بعنوان « محمد فريد ، رجل جاهد وضحي » ص ٧١ .

١٦ - الليفانت كولونل كبرى : المرجع السابق ص ١٦٤ .

١٧ - نفس المصدر ص ٩٥ ، ٥١

١٨ - نفس المصدر ص ٢٦

١٩ - نفس المصدر ص ٢١ ، ٨٦

٢٠ - نفس المصدر ص ٩٧

٢١ - أحمد سفيق باشا : حويات مصر السياسية ، تهيد ، ج ١ ص ٨١

٢٢ - الكتاب الأبيض (القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٤١ ، الرافعى : ثورة
١٩١٩ ج ١ ص ١٥ - ١٧

٢٣ - الرافعى : المرجع السابق ص ١١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، وايضا : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١
ص ٢٧

٢٤ - الاهرام فى ٢ فبراير ١٩٢٧ مقال بعنوان « مستندات خطيرة عن حوادث ١٩١٤ »
حدث مع صاحب الدولة حسين رشدى باشا «

٢٥ - Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, pp. 188-189.

٢٦ - الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٦٩ ، ٧١ -
٧٢

٢٧ - الاهرام فى ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٨ - أحمد سفيق : المرجع السابق ص ٨٧

٢٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦

٣٠ - نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧

٣١ - لفنانان كولونيل كبرى : المرجع السابق ص ٧٧

٣٢ - الرافعى : محمد فريد ص ٣٩٦

٣٣ - نفس المصدر ص ٣٩٢ - ٣٩٣

٣٤ - الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠ - ١١ ، Chirrol, Sir Valentine : The
Egyptian Problem, p. 122 ; Newmann, E.W.P. : Great Britain in
Egypt, pp. 202-203.

٣٥ - الاهرام فى ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

- ٣٦ - احمد سفيق : المرجع السابق ص ٢٣١ من مذكره رشدي باشا في الرد على مشروع برونبيت .
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٩٥
- ٣٨ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١
- ٣٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٧٧
- ٤٠ - الامير عمر طوسون : مذكره بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ص ٤ (الطبعة الثانية ١٩٤٢) مطبعة العدل بالاسكندرية
- ٤١ - لمرار اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الايفس (النفس المصرية) ص ٤٩
- ٤٢ - نفس المصدر ص ٤٩
- ٤٣ ، ٤٤ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٠
- ٤٥ - نفس المصدر ص ٢١٤
- ٤٦ - احمد سفيق : المرجع السابق ص ٩١
- ٤٧ - نفس المصدر ص ٩٥ - ٩٦
- ٤٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ص ٢٤٣ العمود الثاني .
- ٤٩ - اللورد لوبد : المرجع السابق ص ٢٢٤
- ٥٠ - نفس المصدر : ص ٢٢٤ - ٢٢٥
- ٥١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، Elgood, P.G. The Transit of Egypt, pp 225-226.
- ٥٢ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٢٢٠
- ٥٣ ، ٥٤ - نفس المصدر ص ٢٣٨ - ٢٣٩
- ٥٥ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦
- ٥٦ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٣٤٨
- ٥٧ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦
- ٥٨ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ص ٤٢ نفلا من جريدة رائد العمال الانجليزية في ١٣ أبريل ١٩١٩
- ٥٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٣ العمود الثاني

- ٦٠ - الرفاعي : المرجع السابق ص ٤٢
- ٦١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨
- ٦٢ - دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٥ (١٩٤٤)
- ٦٣ - Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 224.
- ٦٤ - الرفاعي : المرجع السابق ص ٧٥ - ٥٨
- ٦٥ - دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، (١٩٥٧)
- ٦٦ - الرفاعي : المرجع السابق ص ٥٨ - ٥٩ .
- ٦٧ - دكتور صبحى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية ص ١٨٢
- ٦٨ - دكتور أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٤٨٨ (الطبعة الثالثة ١٩٥٤)
- ٦٩ - دكتورة نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ١٩١
- ٧٠ - دكتور أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٤٩٠
- ٧١ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٢ (١٩٤٤)
- ٧٢ - مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى ص ١٦ - ١٩
- ٧٣ - نهضة الشعب المصرى الشفيق : ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف غير وارد) ص ٦

٧٤ - دكتور أمين مصطفى : المرجع السابق ص ٤٨٩

٧٥ - نفس المصدر ص ٢٥٦

- ٧٦ - نفس المصدر والمكان ، مصطفى كامل الفلكى : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٧٧ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٩٢ (١٩٥٤)
- ٧٨ - فيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية ص ٢٤
- ٧٩ - دكتور صبحى وحيدة : المرجع السابق ص ١٨٢
- ٨٠ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٨٤ (١٩٥٤)
- ٨١ - مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ص ١٤٨

٨١ مكر - كان عدد الاميين من رعايا انجلترا يبلغ نحو الثلث ، ومن رعايا فرنسا وإيطاليا واليونان أكثر من الثلث ، ومن رعايا الدول الأخرى أكثر من النصف، كما هو موضح فى الاحصائية التى أوردها الدكتور مليكة عريان عن احصاء ١٩١٧ وتجرى على النحو الآتى :

انجلترا	فرنسا	إيطاليا	اليونان	الأترية	والباقي آخر
١٤٨٧٥	١٢٠١٩	٢٥٦٠٠	٣١٩٤٨	١٣٠٠٧	١٣٩٩٧
٧٠١٧١	٧١٤٣	١٢٠٨٩٦	٢٢٠١٦	١٥٥١٠	١٦٥٠٢
٢٢٠٤٦	١٩١٦٢	٣٨٤٩٦	٥٣٩٦٤	٢٨٥١٧	٣٠٤٩٩

مليكة عريان : المرجع السابق ص ١٤٦

- ٨٣ - نفس المصدر ص ١٤٦ ، ١٩ - ٢٠ .
- ٨٣ - دكتور أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٨٤ - لويد : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧
- ٨٥ - لورد كرومر : المرجع السابق الذكر ص ٦٢٥ - ٦٢٨
- ٨٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٢٤١
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٢٥٦ حاشية ١
- ٨٨ - Elgood, P.G : Egypt and the Army, pp. 217-220.
- ٨٩ - إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٥٦
- ٩٠ - الراجعي : المرجع السابق ص ٥٨
- ٩١ - الاهرام في ٢٣ يناير ١٩٢٠ من مقال للاستاذ فكرى اباطة بعنوان « .. ونظام ورفاص »
- ٩٢ - الاهرام في ٥ ديسمبر ١٩١٩ .
- ٩٣ - Laqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.
- ٩٤ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .
- ٩٥ - الجمهورية في ١٢ ديسمبر ١٩٦٢ ، من مذكرات عبد الرحمن الراجعي ، حصل عليها محمد العزبي .
- ٩٦ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- ٩٧ - الراجعي : المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .
- ٩٨ - الجود : المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢٢١ .
- ٩٩ - دكتور حسين خلاص : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ١٩٤٥/٣ ، ص ٤١٦ .
- ١٠٠ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ (١٩٥٤) .
- ١٠١ - دكتور حسن خلاص : المرجع السابق الذكر ص ٤١٦ .
- ١٠٢ - لاور : المرجع السابق الذكر ص ٣٥ ، البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٥ .
- ١٠٣ - مفهوم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر ص ٢٠ ، الراجعي : محمد فريد ص ٩٦ .
- ١٠٤ - دكتور حسين خلاص : المرجع السابق ص ٤١٦ .
- ١٠٥ - Crowchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, p. 162.
- ١٠٦ - مليكة عريان : المرجع السابق ص ٨٩ .

- ١٠٧- لاکور : المرجع السابق ص ٣٥ .
- ١٠٨- کراوتشلی : المرجع السابق ٢٠٩ .
- ١٠٩- البراوی وعلیش : المرجع السابق ص ٢٠٨ (١٩٥٤) .
- ١١٠- ه.ا.ل.فشر : تاریخ أوروبا ، الترجمة العربية للعصر الحديث للاستاذین أحمد نجیب هاشم وودیع الضبع بعنوان «تاریخ أوروبا فی العصر الحديث» ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ .
- ١١١- أحمد شفیق : المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٧ .
- ١١٢- الاهرام فی ١٠ ینابر ١٩٣٥ خطبة مکرم عبید باشا فی ٩ ینابر ١٩٣٥ ، وقد سرد فیها جزءا من مذكرات سعد باشا زغلول .
- ١١٣- الامر عمر طوسون : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١١٤- صوت الامة فی ١٩ ابریل ١٩٤٨ عدد ٥٤١ .
- ١١٥- الامر عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤ - ٥ .
- ١١٦- الاهرام فی ١٠ ینابر ١٩٣٥ ، خطبة مکرم عبید السالفة الذكر .
- ١١٧- نفس المصدر
- ١١٨- أحمد شفیق : المرجع السابق ص ١٧٢
- ١١٩- الاهرام فی ١٠ ینابر ١٩٣٥ ، خطبة مکرم عبید السالفة الذكر
- ١٢٠- Wingate, R. : Wingate of the Sudan, p. 230.
- ١٢١- الرافعی : المرجع السابق ص ٧٦ .
- ١٢٢- العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحيية ص ١٩٤ .
- ١٢٣- أحمد لطفي السيد : قصة حبابی ص ١٣٣ .
- ١٢٤- المصور فی ١٥ مارس ١٩٦٣ عدد ٢٠٥ ص ٣٤ - ٣٥ ، مقال للعقاد بعنوان «أحمد لطفي السيد» زمیل عربی لارسطو اليونانی .
- ١٢٥- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، التاريخ الذي ذكره ونجت عن مطالبه سعد بتحديد موعد لمقابله المندوب السامي هو ١٢ ، على أن جميع المراجع المصريه ومنها مذكرة الامر عمر طوسون ، تذكر أن سعدا طلب المقابلة يوم ١١ نوفمبر لا فی يوم ١٢ نوفمبر والتاريخ الذي تذكره المراجع العربية أصدق لانه مرتبط بسياق حوادث وارد ذكرها .
- ١٢٦- الرافعی : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧٢ .
- ١٢٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

- ١٢٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٢٩- ونجت : المرجع السابق الذكر ص ٢٢٩ .
- ١٣٠- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٣٨ ، المقال الثانى للاستاذ غنام في الرد على مذكرات صدقي باشا يوم ٢٥ اكتوبر ١٩١٨ ص ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ .
- ١٣١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢ .
- ١٣٢- المسألة المصرية في دورها الاخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملتر وأهم الردود الوطنية ، مقال بعنوان «راى الاستاذ عبد العزيز فهمى بك في موضوع الاتفاقه الذى وضعته لجنة اللورد ملتر» ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- ١٣٣- الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٧٧٩ .
- ١٣٤- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .
- ١٣٥- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٣٦- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ ، عن مذكرات سعد زغلول ص ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ .
- ١٣٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٥ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ .
- ١٣٨- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .
- ١٣٩- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٧ - ٨ ، ٩٤ .
- ١٤٠- نفس المصدر ص ٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .
- ١٤١- الامير طوسون : المرجع السابق ١٠ .
- ١٤٢- احمد شفيق : المرجع السابق ١٥٠ .
- ١٤٣- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر ، الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .
- ١٤٤- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠ ، العقاد : المرجع السابق ص ١٩٤ .
- ١٤٥- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ .
- ١٤٦- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ . -
- ١٤٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ .
- ١٤٨- اسماعيل صدقي : مذكراتى ص ١٧ ، سنية قراة : نمر السياسة المصرية ص ٩٢ ، صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ .

- ١٤٩- صوت الامة في ١٩ ابريل ١٩٤٨ .
- ١٥٠- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ١٥١- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٣ .
- ١٥٢- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٧ .
- ١٥٣- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٨ .
- ١٥٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٣ - ٩٤ ،
Youssef, Amin : Independent Egypt, pp 63-64.
- ١٥٥- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .
- ١٥٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- ١٥٧- الرافعي : مصطفى كامل ص ٤٣٠ - ٤٣١ .
- ١٥٨- محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور (كتاب روز اليوسف) ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٦ .
- ١٥٩- نسيرويل : المرجع السابق ص ١٥٧ - ١٥٨ .
- ١٦٠- محمود عزمي - خفايا سياسية - ص ٤٠ (سلسلة كتب للجميع) .
- ١٦١- الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٧٥ ، ٩٤ ، محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ص ١٤ - ١٥ نقلا عن قانون الوفد مادة ١ ، اما الاعضاء الذين ذكرهم القانون فهم : سعد زغلول - علي شعراوي - عبد العزيز فهمي - احمد لطفى السيد - محمد على علوية - عبد اللطيف المكباني - محمد محمود - حمد الباسل - اسماعيل صدقي - محمود أبو النصر - سينوت حنا - جورج خياط - مصطفى النحاس - حافظ عفيفي . (انظر أيضا جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ وقد نشر فيها قانون نظام الوفد) وقد ضم الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وعبد الخالق مدكور باشا وميشيل لطف الله ولكن الاخير انقطع ذكره في الاعمال التالية وقد ذكر محمود أبو الفتوح انه لا يدرى هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد او لانه اشتغل بمسائل سياسية أخرى غير مسألة مصر (المسألة المصرية والوفد ص ٤٨ - ٤٩) .
- ١٦٢- جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ ، وقد نشر قانون نظام الوفد السري محمد بدر ، وجاء فيه انه تصدق عليه في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ .
- ١٦٣- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٦ .
- ١٦٤- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٤ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- ١٦٧- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠ .

- ١٦٨ ، ١٦٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٥ ، ١٨٨
- ١٧٠- العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .
- ١٧١- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٥ .
- ١٧٢- نفس المصدر ص ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ١٧٣- نفس المصدر ص ١٩٨ ، من سعد زغلول الى المستر لويد جورج في ١٢ يناير ١٩١٩ .
- ١٧٤- نفس المصدر ص ٢٠١ - ٢١٨ ، ٢٢١ .
- ١٧٥- نفس المصدر ص ١٨٩ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، ٢٠٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- ١٧٦- أحمد شفيق : المرجع السابق الذكر ص ١٨٩ - ١٩٣
- ١٧٧- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١٠٩ - ١١٠ .
- ١٧٨- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٩ نقلا عن Memorandum presented by the Egyptian Delegation charged with the defence of the cause of the Egyptian Independence, pp. 13, 22-23.
- ١٧٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٣ - ١٥٤ .
- ١٨٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٨ - ٧٩ .
- ١٨١- العقاد : المرجع السابق ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- ١٨٢- يوسف أمين : المرجع السابق الذكر ص ٦٥ .
- ١٨٣- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢١٢ .
- ١٨٤- العقاد : المرجع السابق ص ٢١١
- ١٨٤ مكرر - قام بوضع هذا التشريع لجنة الامتيازات الاجنبية التي كان روحها ومقرها السير وليم برونييت . وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كفانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، كما وضع السير وليم برونييت مشروع قانون نظامي لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات . (الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٣ - ٥٤)
- ١٨٥- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١١٢ - ١١٤ .
- ١٨٦- نفس المصدر ص ١١٤ .
- ١٨٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ١٨٨- تقرير اللجنة الخصوصية الملتزمة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ العمود الثاني .
- ١٨٩- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٠ .
- ١٩٠- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٣ .

- ١٩١- مقرر اللجنة بخصوصه .. المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٩٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- ١٩٣- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
- ١٩٤- العقاد : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- ١٩٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ .
- ١٩٦- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ .
- ١٩٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٧ من خطاب استعاله رشدي باشا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ .
- ١٩٨- مقرر اللجنة بخصوصية المنتدبه لمصر ، الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٥٥
- ١٩٩- لورد لوند : المرجع السابق ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ .
- ٢٠٠- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ ، مرسال ونفل .
Field Marshal Wavell : Allenby in Egypt, p 41 (1944).
- ٢٠١- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .
- ٢٠٢- لورد لوند : المرجع السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .
- ٢٠٣- نفس المصدر ص ٢٨٥ ، ونجت : المرجع السابق ص ٢٣١ .
- ٢٠٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٩ - ٣٩٠ .
- ٢٠٥- تقرير اللجنة بخصوصية المنتدبه لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٥٢ .
- ٢٠٦- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٨٨ .
- ٢٠٧- تشبرول : المرجع السابق ص ١٤٨ .
- ٢٠٨- لورد لوند : المرجع السابق ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
- ٢٠٩- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٢١٠- مجله الفصول ، عدد ١٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ، مقال بعنوان « صفحات من الحوار السياسي في فجر النهضة الوطنية » من كتاب لثروت باشا الى سعد باشا في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ يدعو للاحتكام امام مجلس من الامراء والزعماء في امر الخلاف بينهما .
- ٢١١- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٢١٢- محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥٧ .
- ٢١٣- الجود : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
- ٢١٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .
- ٢١٥- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٤٤ .
- ٢١٦- الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٣ .

الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

(١) ثورة مارس ١٩١٩

الملامح العامة للثورة :

لا نشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، الى أن المصريين كانوا يدبرون القيام « بثورة » بدل ما نحمل هذه الكلمة من معنى الانفراض على السلطة ومحاربتها . وإنما سير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبح على زعمائهم الأربعة والنكير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعاينها الشعب فعديرا واعيا سليما - الى معاملة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الانجليز . وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطوة العفوية والتنظيم السريع . ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول الى « ثورة » عندما اشتمل على عناصر جديدة على النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقص هذه العناصر الاقباط والمرأة المصرية .

ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ماظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زعاول بانما ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقالييم . وكانت الطبقة البسورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، ونسعتها الطبقة العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال في المدن ، والفلاحين في القرى يوقظون الوعي والشعور وينظمون الصفوف .

وقد كان طابع الثورة في القاهرة تنظيم المظاهرات الصاخبة ،

والاضرابات ونعطيل حركة المواصلات ، والعمال في السوارع من وراء المتاريس . أما في المدن الأخرى فقد استند هذا الطابع الى درجه مهاجمة مراكز البوليس وندمير الكبارى ، والجسور ومحطات السكك الحديدية ، والاستيلاء على السلطة أحيانا ، كما حدث في مدينة زفنى . وفي القرى القريبة من خطوط المواصلات خرجت جموع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية . وكان أعنف حوادث الثورة ماجرى في الصعيد وما حدث بين البدو والقوات العسكرية البريطانية في اليوم .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها . ومن هذه الأماكن ماكانه سرىا ومنهسا ماهو معروف . وفي ظليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة ودار محمود سليمان باشا بشارع العلكى ، ودار عبسد الرحمن فهمى بك بفصر العيني ودار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكركية ومحل جسر وبى بشارع المناخ ومحل « صولت » بشارع فؤاد ، وغيرها من الأماكن التى يذكرها الراقى فى كتابه ثورة ١٩١٩ (١) . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم نستطع السلطة العسكرية افتتاحه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزله الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحى الى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء للنورة عرفوا بمواهبهم الخطابية التى تسترعى الأسماع من أمثال الاسناذ يوسف الجندى والدكتور زكى مبارك والدكتور محجوب ثابت ، ومن أمثال القمص مرقس سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر (٢) .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحتداث تغيير اجتماعى ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية ضعيفة . فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت ، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو بهتف . يحيا الوطن . وعندما أحاط بعض النائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان فى أسيوط ، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول ، لتخريبه وإحراقه ، وأراد البعض أن ينهبهم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت (٣) .

وقد اشترك فى الثورة منذ البداية المسلمون والأقباط على السواء ، لأول مرة فى تاريخ مصر . وقد هن هذا الاشتراك المراقبين الأحانب ، فكتب

كاتب إيطالي يقول . « ان هذه المرة لهى الأولى فى التاريخ رأينا فيها الرايات
حفافه والأعلام حطارة فى مصر ، وقد سبج خيوطها أهلة وصلبانا ظهرت
فى وادى النيل . فقد طل العنصران الاسلامى والعبطى فى مصر. حتى العهد
الفريب متقاطعين مداخلين ، ينعر كلاهما من الآخر كما ينفر من اليهود ،
أما اليوم فقد حذب فى مصر كما حذب فى الهند من محو آثار العصب بين
المسلمين والهندوسيين وزوال الاسعافات الدينية المختلفة (٤) » .

وفى الحق أن اتحاد عنصري الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات
المورة اطلاقا ، حتى ولو لم يشرب على قيامها تحقيق أى نصيب من
الاستقلال . فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة
التي لا تمزقها العصبية والنعرات القومية والدينية . وقد حذب هذ
الانقلاب الخطير فى نلسائه وسر وسهولة ، وساعد على وقوعه سقوط
الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وتغير وجه العالم
السياسى والاجتماعى ، والعفائدى فى أثناء الحرب العظمى . وقد تمل
التنام عنصري الأمة المصرية أثناء الثورة فى بعض المظاهر المدهشة . فقد
تآخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتحدو
لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان ، وأخذ المساوسة من
الأفباط يخطبون على منابر المساجد حنى الجامع الأزهر ، وأخذ مشايخ
المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرفسية الكبرى ،
رلم تفنصر الخطابة فى المساجد على القسس فقط ، بل ان السيدات
المسيحيات أيضا دخلن المساجد ، وألقن الخطب كما حدث فى يوم ١٤
ابريل عندما استقبل لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد
السيدة زينب ، وفدا من السيدات القبطيات اللاتى أتبن لشكرهن على
التهنئة بعيد الفصح ، فقد ألقى الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات
مما لم يسبق له نظير (٥) . وكان من أبرز الخطباء القسس — كما مر بنا —
القمص سرحيوس الذى خطب فى احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال
موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعا
لأن أضع يدى فى يد اخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقو
مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة (٦) » .

وقد استجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى ، فنزلت لأول مر
فى حياتها الى ميدان النضال السياسى مسجلة الخطوة الأولى فى أخط
تطور اجتماعى فى تاريخ البلاد . ففي يوم ١٦ مارس قامت السيدات
والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عسدد يربو على الثلثمائة من كرا

العائلات ، وأعددت احتجاجا مكنوبا ليفد منه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى فوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ، لا لذنوب اريكته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادئ التى فاه بها الدكتور ولسن ، وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة » ، وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير هانفت بحياة الحرية والاستقلال . وعندما ضرب الجنود الانجليز نطافا حولهن ، ليحولوا دون وصولهن الى « بيت الأمة » ، وأبقوهن مدة ساعتين تحت وهج الشمس ، لم يرهبن التهديد ، بل تعدمت واحدة منهن نحمل علما الى جندى كان يصوب حربه اليها ومن معها قاتلة بالانجليزية . « نحن لا نهاب الموت ، اطلقى بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل نانية » . ثم كتبن احتجاجا على هذه المعاملة قدمته الى معتمدى الدول . وامعانا فى التحدى ، فمن بمظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط من المظاهرة الأولى ، وقد ضرب الجنود الانجليز حولهن أيضا نطافا وهن يهتفن أمام بيت الأمة ، وأبقوهن فى الشمس بعض الوقت ، ثم رفع الحصار عنهن بعد أن تدخل الفنصل الأمريكى (٧) . وقد ذكر سير فالسن نسيروول ، الذى كان مراسلا لجريدة التايمز فى القاهرة فى ذلك الوقت ، أن المرأة المصرية قد اشتركت مع الرجل فى إقامة المتاريس فى الشوارع ، الا أنها كانت تفر عندما يبدأ القتال ، ولكن بعضهن كن يعدن لمساهمة أعمال العنف التى يقوم بها الرجال . وعندما قام الموظفون باضرابهم ، عملت جماعات من النساء الى المراقبة على أبواب الوزارات ، حتى يمنعن من نسول له نفسه الضعف من الموظفين من العودة الى عمله (٨) .

وفى الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت فى النورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين . وكانت قد سبقت ذلك ، فى الحقيقة ، ظروف فكرية ساعدت على تخفيف حدة هذا التزم . فمنذ مطلع القرن العشرين ، أطلق قاسم أمين فى كتابه « تحرير المرأة » صيحته التى طالب فيها بتعليم المرأة ، ورفع الحجاب عنها . ثم أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى الرد على نقاده وخصومه . ومنذ ذلك الوقت اعتنق الفكرة من الكتاب من أخذ يدافع عنها فى صحف ما قبل الحرب العظمى ، وخصوصا فى صحيفة حرب الأمة « الجريدة » (٩) . ثم تولت جريدة « السفور » التى أصدرها الاستاد عبد الحميد حمدى الدعوة الى تحرير المرأة فى خلال الحرب العظمى ، وأنسأ فيها كثرون من الكتاب فصولا يدعون فيها الى سفور المرأة فى كل شئ ، وكان فى مقدمتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق ،

وطله السباعى وصاحب المجله وعيرهم (١٠) . ومع أن المعارضين للفكرة كانوا يمثلون الاعليية الساحقة من النعيب ، الا أن الفكرة قد سقت طريقها على أى حال ، وأقبلت الأسر الرافية على تعليم بناتها تعليما مصطبغا بالصبغة الغربية (١١) ، مع أن هذه الأسر ، الا فى العليل النادر منها ، كانت تعتقد أن تعليم المراه يحط من مكانها وكرامتها (١٢) . وما لبثت الحركة أن أخذت تنتشر بين الطبقات الوسطى ، وخصوصا المتنفذة منها ثقافة غربية من المحامين والأطباء والصحفيين والموظفين . وبهذا أخذت المرأة المصرية تقبل على مرحلة من التحول الاجتماعى والتفاهى كان خليفها بأن يأخذ دوره وسط مختلف العوائق والعراويل ، لولا نشوب الثورة فى أعقاب الحرب ، فوجدت فيها المرأة فرصة العمر لنرفع صوتها منادية بالاستقلال والحرية لوطنها ، وهى واثقة بأن الحرية اذا طرقت أبواب وطنها ، فلن تتوقف دون أبواب الحرية . (١٣)

أحداث الثورة

بدأ الاضطراب فى القاهرة على يد الطلبة عندما وصل اليهم نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه ، وكان طلبة الحقوق بحكم وعيهم القانونى أول المضربين . فقد امنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا فى فناء المدرسة بالجيزة ، وأعلنوا اضرابهم عن دراسة القانون فى بلد يداى فيه القانون . ومن مدرسة الحقوق انطلق الطلبة الى المدارس العليا الأخرى : الهندسة والزراعة والطب والتجارة ، وساروا متظاهرين ، فانضم اليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، والالهامية الثانوية وغيرها . ولكن اليوم انتهى دون سفك الدماء .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصا الثانوية ، لا يعلمون بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا اتفقت كلمتهم فى جميع المدارس على الاضراب فى اليوم التالى وتآليف مظاهرة تضمهم جميعا . وقد سارت هذه المظاهرة مارة بدور المعتمدين السياسيين وهى تهتف بحياة مصر والحرية للوفد وتنادى بسقوط الحماية (١٤) . وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الافصاح عن شعورهم الوطنى ، والاعراب عن احتجاجهم على نفى زعماء الوفد أمام ممثلى الدول الأجنبية . ولهذا فعندما حدثت فى خلال المظاهرة بعض الحوادث التى لم يكن من الميسور منعها : مثل التعدى على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، أصدر

طلبة المدارس العليا في اليوم التالي منشور في الصحف المصرية والأوربية
يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من اعتداء ويدعون إلى الإقلاع عنه - كما
أصدروا بياناً للأجانب يكررون فيه أسفهم لما « وقع من الغوغاء عند قيامنا
بمظاهراتنا السلمية التي ما فصدنا بها إلا اظهار عواطفنا وشعورنا » مع
محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعراء . (١٥)

على أن الأمر لم يلبث أن تغير عندما أخذت السلطات البريطانية
تعندي على المتظاهرين العزل من السلاح مما أدى إلى سقوط الكثيرين منهم
صرعى برصاص الانجليز . فقد فاضت روح السخط وانفجر بركان الغضب
وانقلبت المظاهرات إلى ثورة عارمة استخدمت فيها جميع وسائل النضال
واشتركت فيها جميع عناصر الأمة ، وانطلقت شرارتها إلى جميع أنحاء
البلاد .

ومن النابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني . وكاد
عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة
والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة (١٦) .
ثم لحقهم في الاضراب عمال العنابر في ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على
أربعة آلاف عامل . وكان هؤلاء العمال يشغلون في القطارات وبدونهم
يتعطل سيرها ، وقد عمد بعضهم إلى ائتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ،
ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من امبابة ، فتعطلت قطارات الوجه
القبلي . (١٧) وفي يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور ، فباتت
العاصمة في ظلام حال ك ، وأخذت المظاهرات التي تسير ليلاً تحمل
المشاعل . (١٨) وقد انضم الحرفيون إلى الحركة ، فانخرطوا في المظاهرات
الصاخبة التي لم تفتأ تجوب شوارع العاصمة كل يوم - كما يظهر ذلك
من أسماء المدانين أمام المحاكم العسكرية من المقبوض عليهم في
المظاهرات . (١٩) وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من
الصناع في شارع بولاق ، ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر
للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضتهم القوات العسكرية البريطانية
بالقرب من كوبري أبي العلاء ، وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى
والجرحى . (٢٠)

وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث . فقد اجتمعوا في
يوم ١١ مارس وأصدروا قراراً بالاضراب احتجاجاً على رفض الحكومة
البريطانية السماح للوفد بالسفر وإلتحائها إلى طريق الإرهاب بالقبض على
الزعماء الأربعة . وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة

لأنبات الاضراب في محاضر جلسات المحاكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياهم للسبب المذكور . وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على انبات الاضراب في محاضر الجلسات ، وتأجيل القضايا . فكان هذا الاضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للاضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، وأصروا . في يوم ١٥ مارس ، وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل في القضايا (٢١) .

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم ، وأفغلت البيوت المالية أبوابها منذ يوم ١١ مارس (٢٢) . وعندما اشتد اعتداء الجنود الانجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كجسى الأزهر والسيدة زينب والحسينية وباب السعريّة والجمالية وغيرها ، في إقامة الحواجز والمباريس في كبر من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلّة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في مبادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية من رصاص الجنود أو معازل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة (٢٣) .

اقتصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام . ولكن في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الاضطراب قد انتشر بسرعة الى الأقاليم . وكان الطلبة في المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا والمنصورة ، حيث تنتشر المدارس لحد ما ، هم أول من كان يبدأ بإشعال الثورة ، فكانوا يضربون عن تلقى الدروس ، ويؤلفون مظاهرة تشق الشوارع الكبرى ، فلا يلبث أن ينضم إليها بقية طوائف الشعب ، ثم يتجه الجميع الى مركز البوليس فيهاجمونه . وإلى محطة السكة الحديدية فيضرمون فيها النيران ، ثم يتلفون خطوط التلغراف والتليفون ، وينتهي الاضطراب بوقوع كثير من القتلى والجرحى برصاص الانجليز .

وقد انتشرت الثورة عقب حادث طنطا الدموي في يوم الأربعاء ١٢ مارس . فقد تألفت المظاهرة بأدى ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدي والمدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب فجمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ولكنها ماكادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة انجليزية كانت مرابطة هناك بإطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون . كما هو مأخوذ من احصاء للسلطة العسكرية . وسواء أوضحت أقوال الانجليز في تبرير الحادث بأن المتظاهرين كانوا يريدون الهجوم على المحطة أم لا ، إلا أن هذا الحادث والدماء التي سالت فيه ، قد تحالفت ، مع أحداث القاهرة ، على إثارة الشعور بالغضب بين الناس جميعا ، حتى بين أولئك

الدين كانوا - كما يقول سببرول - يبعثون الى ذلك الحين بمعمل عن الحركة . (٢٤) وهكذا لم يكذب أى يوم ١٨ مارس ، حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرّت بالسورة (٢٥) . ومن الدائم انتشرت السورة الى الصعيد حسب وقع أعنف الحوادث ، وخصوصا فى أسيوط والفيوم وغيرها .

ولما كانت الجنود الانجليزيه معسكرة فى جميع أنحاء القطر ، فقد عمد السائرون الى خطة تكفل لهم عرفة وصول هذه القوات اليهم ، ولو ائى حين ، وذلك بسطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون فى كل الجهات ، وفى وقت واحد تقريبا ، كأنما أوحى اليهم بهذه الفكرة فى وقت واحد (٢٦) . وكان أول خط للمواصلات يعطى بين طنطا وبلا فى يوم ١٣ مارس ، ثم امتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانصلت القاهرة عن الأقاليم ، والسلاسل بعضها عن بعض . وقد اضطرت السلطة العسكرية فى يوم ١٧ مارس الى اصدار بلاغ حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تلف بالمرب منها ، والتعويض عن احراق المحطات الواحة بجوارها . ثم قررت فى يوم ٢٠ مارس ، بعد أن تبين عدم جدوى تهديدها الأول ، أن يعاقب القرية التى هى أفسرب من غيرها الى مكان التدمير باحراقها .

وفد ذكر أحمد سعيق أن أعمال تخريب السكك الحديدية توفقت عقب هذا الانذار (٢٧) . والواقع أنها لم تنوقف ، بدليل حوادث الانتقام التى أحرها الانجليز على القرى التى لم تدعن للانذار . ففي جوار «ميت عمر» - كما جاء فى بلاغ رسمى للسلطة العسكرية - كان أحد القطارات يشتغل باصلاح الخط فى يوم ٢٢ مارس ، فعزله التوار بقطع الخط من أمامه ومن خلفه . ولما علمت السلطات البريطانية بذلك أرسلت قطارا آخر مسلحا لنجدته ، فوصل فى اليوم التالى ، ونزل الجنود على مقربة من بلدة ميت القرشى ، التى حصل قطع السكة الحديدية على مقربة منها . فانتقموا من الأهالى انتقاما ذريعا ، حتى بلغ عدد قتلهم نحو مائة قتيل . وقد حدث تلف آخر فى السكك الحديدية بجوار بلدة تفهنا الأشراف ، فأمر الانجليز عمدتها فى ٢٧ مارس بتجنيد أهل البلدة لاصلاحها ، ولم يكتفوا بذلك ، واستباحوا منازل القرية ، وسلبوا ما امتدت اليه أيديهم من مال ومثونة ، وقتلوا الكثرين من أهل القرية . ثم فعلوا ذلك فى بلدة دندب فى ٢٨ مارس ، فاقحموا البيوت ونهبوها وخربوها وقتلوا الأهالى . (٢٨) ولما اشتربت قربتا العزيزة والبدرشين فى احراق محطتى الحوامدية

والبدرشين ، عاقبهما الانجليز على ذلك باحراقهما في يوم ٢٥ مارس (٢٩) . كما أحرقت ، فى نفس اليوم ، قرية النسبانات بمركز الرقازيق بعد نهيبها ٠ (٣٠) والواقع أن استمرار بعض القرى فى المقاومة لم ينوقف حتى بعد احراق القرى السالفة الذكر : ففي يوم ٣٠ مارس - كما جاء فى بلاغ رسمى للسلطة العسكرية فى أول ابريل ١٩١٩ ، كان أحد القطارات يستغل بأعمال الإصلاح بجوار نزلة الشوبك مركز العياط ، فوجد جماعة من القرويين يعنون بالخط الحديدى فحدث اشتباك قتل فيه خمسة من المستغلين بتدمير الخط ، واستترك أهالى القرية فى المعركة باطلاغ النيران على القطار ٠ وقد عاقب الانجليز هذه القرية باستباحتها واحراقها (٣١) ٠

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها نهديد أو وعيد ٠ وكانت أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار فى يوم ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وهاجموه فى ديروط بم قى دير مواس ٠ وكان بالقطار بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ٠ ثلاثة من الضباط ، وخمسة من الجنود ٠ وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى ، إذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى (منذ حادث دنشواى) ، وقد انتقمت السلطة العسكرية لمصرعهم انتقاما ذريعا (٣٢)

وكانت أكثر حوادث الثورة جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويون النجيدات الانجليزية التى أرسلت بطريق البواخر النيلية الى أسبوط ٠ فقد هوجمت بعض هذه النجيدات بين ديروط وأسبوط فى ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط ٠ وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ٠ وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم يندل الثائرون من الباخرة منالا ٠ وقد وقع الهجوم الثانى بعد المكان الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل أيضا ، بيد أنه فى خلال هذه الملحمة أصيب ضابط بريطانى برتبة كولونيل برصاص أحد الرماة ومات متأثرا بجراحه ، كما جرح ضابط آخر من ضباط القوة ٠ ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز ديروط ٠ وبالرغم من أن موقعهم كان صالحا للهجوم ، إلا أن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم ٠ ويلمس الباحث لهذا الحادث أصبح التدبير العسكرى فيه ، فهو أشبه بخطة عسكرية منه بحوادث عفوية ٠ ويقوى هذا الاعتقاد ، اذا علمنا

أنه وجد من بين المتهمين فى هذا الحادث بعض العسكريين ، وقد حكم على بعضهم بالسجن مثل الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (٣٣) .

وقد اشترك البدو فى الثورة اشتراكا منظما ، وجرى معارك شبه حربية بينهم وبين القوات البريطانية كان أكبرها فى الفيوم (حيث عصبية حمد الباسل) ، فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم فى أعداد كبيرة فى يوم ١٩ مارس واشتبكت فى معركة حربية مع رجال الحرس ، انجلت عن عدد هائل من القنلى والجرحى بلغ أربعمائة ، باعتزاف البلاغ العسكرى نفسه . كما حاصر البدو فى مركز أطسا ديوان المركز ، وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتعادل الفريقان قتالا انجلي عن هزيمة البدو (٣٤) . كذلك هاجم البدو فى البحيرة مركز كوم حمادة حتى اضطر الانجليز الى ارسسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصددهم (٣٥) .

المدن الثائرة

هكذا وصلت الحالة الى تلك الدرجة من الخطورة . والحقيقة أن البلاد أصبحت مقطعة الأوصال وفى حالة من العوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة ، ولم تعد هناك من سلطة لحاكم الا تلك التى يستمدتها من نفوذه الشخصى . وهذا ما دفع بعض المدن فى الحقيقة الى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها : كما حدث فى زفتى وفى المنيا وأسيوط بصور مختلفة .

ففى أسيوط كانت أخبار الثورة قد وصلت هناك مضخمة مجسمة . فقد أذيع أن عرب « الباسل » احتلوا القلعة ، وأن الرديف المصرى تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات اليد السوداء المصرية المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان قد بشرت بفناء الاحتلال وفرضت ارادتها على حكام الأقاليم المصريين . وقد نفنت هذه الأخبار النارية روح الحماسة فى صدور الناس ، فزحفت المظاهرات على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه ، وفرضت الخراب والدمار فى المدينة ، واضرمت النيران فى « تبن السلطة » المكبوس المكس على مفربة من جدران العمارات والقصور فتطاير الشرر اليها وأشعل النار ، وانتهز طلاب الفوت الفرصة فاقترحوا الحوانيت ساليين ناهيين متاجر الأجانب والوطنيين على السواء ، وأوصدت البيوت الكبيرة أبوابها ، وأوقفت حولها الحراس من فلاحيه وزارعيه خوفا من النهب (٣٦) . وقد هاجم

البحار القوات البريطانية في المدينة . ولكنها تلعت الامداد وصدهم عن
 مواقعها بعد أن كبدهم خسائر جسيمة . واتخذ الجنود البريطانيون مكانا
 دفاعيا في المدينة احتموا به ، ومعهم النزلاء الأجانب ، فهوهم هذا المكان
 الدفاعي في صباح يوم ٢٣ مارس ، ويمكن المهاجمون من اختراق النطاق
 وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، ولكنهم تمكنوا من صد
 الهجوم . وفي ٢٤ مارس وصلت طائرتان حربيّتان مائيتان الى أسبوت
 فاشتركتا في أعمال الدفاع وألقتا بعض القنابل . بينما كانت النجدة
 الحربية تطلق مسرعة من القاهرة الى أسبوت بطريق البوارج
 السيلية (٣٧) .

وفي تلك الأثناء احتفت السلطة من المدينة . فقد أسقط في يد رجال
 الحكومة من الكبير الى الصغير ، وعندما سرت الاساعات بأن الطائرات
 الانجليزية على وشك الاغارة على المدينة ، أخذت أرتال السيارات تحمل
 رجال الحكومة بموظفيها الكبار وكذلك الاعيان الى المستشفى الاميري
 للامناع بها . وفي وسط هذه الفوضى الطاحنة تطوع المحامون للمحافظة
 على الأمن والنظام في المدينة ، وألقوا من بينهم لجانا للطواف في الشوارع
 وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومع اندساس بعض الأشرار الى
 المدينة لأغراض غير وطنية (٣٨) . كما تطوع هؤلاء وعدد من الزعماء
 والأساطين للنصح والارشاد ، وكبح جماح الثورة والسائرين . ولكنهم
 قبض عليهم جميعا بعد احقاد الثورة واستعادة النظام ، فقد كانت السلطة
 البريطانية تسير على قاعدة « ان من يملك النصيح والارشاد ، يملك منع
 الثورة فهو مجرم » (٣٩)



ولقد حدث مثل هذا في المنيا من اخفاء كل ظل للحكومة . ولكن في
 هذه المدينة تألفت « لجنة وطنية » استحوذت على السلطة ، وأعدت النظام ،
 وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولا العمل
 الحكومي المحلي (٤٠) . كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب
 السكر الى مصنع التكرير ، واكتسبت بمبلغ من المال وزع على موظفي السكك
 الحديدية الذين نصبت مواردهم . (٤١) وقد شهد قناصل الدول وجميع
 الأناجب بأن الحالة في المنيا كانت حسنة ، وأن اللجنة قد حافظت على
 أرواح الأجانب والبريطانيين (٤٢) .

وقد وصف رياض الجمل ، الذي كان يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة ،
 في مذكرته التي رفعها الى سينوت حنا بك عضو الوفد المصري ، كيف
 تألفت هذه اللجنة ، فذكر أنه على أثر قيام المظاهرات في المنيا واستمرارها

عقب وصول الأنباء عن الحوادث التي وقعت في بنى سويف ، طلب المدير من ذوى النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على إعادة الأمن وإقرار النظام ، وكان أن نألفت اللجنة الوطنية لأداء هذه المهمة . ولما أفلحت في مهمتها وظهرت فائدة عملها ، طلب المدير تليفونيا من مرؤسيه في مراكز المديرية أن يحذروا حذره ، فتألفت اللجان الوطنية في كل مكان ، حيث قدمت للحكومة كل ماوسعها من مساعدة في المدة من ١٥ مارس حتى نهاية الشهر ، وهي المدة التي بلغت فيها الحوادث ذروتها من الخطورة .

بيد أنه بالرغم من أن اللجنة الوطنية في المنيا قد قامت بحماية الأجانب في المدينة ، ورافقتهم إلى الباحة التي جاءت يوم ٢٢ مارس لنقلهم ، مما استلحت عنه بناء السريجاتير جنرال هدليسون في نفس اليوم (٤٣) ، إلا أنه في يوم ٣٠ مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدليسون نفسه ، فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل في استنداء أعضاء اللجنة ، وكأوا حوالي الثلاثين عضوا وأمر باعتقال ستة منهم هم : محمد توفيق اسماعيل ، والدكتور محمود بك عبد الرازق ، ومحمد أفندي رحيم ، وحسن أفندي على طراف ، والاستاذ رياض الجمل المحامي ، والشيخ أحمد حتاتة المحامي الشرعي ، بنهمة اغتصاب سلطة الحكومة (٤٤) .

فما هو السبب في هذا الاعمال ؟ يذكر الراعي أن مظاهرة عداوية بالمنيا قامت في يوم ٢٨ مارس ، وطاف فيها المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف عدائي ضد المدير محمود نصر بك ، مما أدى إلى تدخل البكباشي شاهين على رأس قوة من الجيش المصري لمنع المظاهرة . وكان هذا مشهودا بفضاعته في فمع المظاهرات النسعية ، فأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين ، فأبوا ، فقتل بنمسه ثمانية منهم بالرصاص وقد وجه الانجليز إلى أعضاء اللجنة الوطنية تهمة التحريض على الاضراب (٤٥) .

على أن الدكتور محمد صبرى يذكر في موضعين من كتابه (النور المصرية) أن اللجنة الوطنية قد أعلنت الاستقلال في يوم ٢٣ مارس أى بعد نقل الأجانب إلى الباحة (٤٦) . فهل كان هذا هو السبب الحقيقي في وقوع الشقاق بين اللجنة والمدير ، وهو الذى بمنل سلطة الحكومة المحلية . بعد أن كان الوثام بسود بينهما أثناء التعاون على حفظ النظام ؟ إن المذكرة التي كتبها رياض الجمل لا تذكر شيئا عن اعلان الاستقلال ، ولكن هذا قد يكون سببه أنه لم يكتب المذكرة للمباحة ، وإنما لتتفع في الافراج عنه . على كل حال فمما قد يفيد في القاء بعض الضوء على حقيقة

ممنالة اعلان الاستقلال ، أن أعضاء اللجنة الوطنية قد حوكموا وثبتت ادانة ستة منهم حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر - كما جاء فى كتاب الرافعى . وكان نصيب رياض الجمل السجن لمدة عشرة أعوام . (٤٧)

كانت المدينة الثالثة التى تولت أمورها بنفسها هى زفتى . ولقد كان الخروج على السلطة فى هذه المدينة أكثر وضوحا منه فى المنيا . فقد تألفت فيها لجنة ثورية أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما وطنيا ايدانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت منشورا طبعته ووزعته فى المدينة ذكرت فيه أن اليها يرجع الأمر والنهى . وقد طارت أنباء هذه الدولة الجديدة الى القاهرة وعبرت البحار الى لندن. ونشرت جريدة (التابز) فى صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ورفعت على مبنى المركز علما جديدا .

وكان يوسف الجندى قد أعلن عن تشكيل لجنة للثورة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار عرف من أسمائهم : عوض الكفراوى والشيخ مصطفى عمايم وإبراهيم خير الدين وأدمون بردا ومحمد السيد ومحمود حسن ، واجتمعت اللجنة فى مقرها الذى اتخذته فى قاعة واسعة فى الدور الثانى من مقهى يملكه يونانى عجوز اسمه « قهوة مستوكلى » وقررت أنه تبدأ بوضع يدها على السلطة الفعلية بالاستيلاء على مركز البوليس . وزحف يوسف الجندى الى المركز على رأس مظاهرة ضخمة ضمت كل الرجال يحملون البنادق القديمة والفؤوس وفروع الاشجار ، وكان مأمور المركز رجلا وطنيا اسمه « اسماعيل حمد » رأى أن يجنب بلده اراقة الدماء ، فسلم يوسف الجندى المركز والسلاح وقيادة الجنود والخبراء ، ثم عرض عليه خدماته كمستشار للدولة الجديدة يشير عليها بوصفه خبيرا بأحوال الادارة فيها . واتجهت المظاهرة بعد ذلك الى محطة السكة الحديدية والتلغراف ، فسيطرت على التلغرافات فوراً واستولت على عربات السكة الحديدية الموجودة بالمحطة .

وبدأت اللجنة بمباشرة شئونها الداخلية ، فالفت لجانا فرعية احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الاسواق . ولكى توجد عملا للأيدى الكثيرة ، التى تعطلت لظرف الثورة خوفا من تحولها الى السرقة والنهب ، جمعت اللجنة التبرعات من الاعيان واستخدمت الاموال المتجمعة فى بعض الاعمال المفيدة التى شغلت فيها الماطلين ، فردمت البرك والمستنقعات التى تحيط بالبلدة ، وأصلحت

الشوارع والجسور القريبة ، وجندت اللجنة كل التلاميذ والمعلمين الموجودين في المدينة وقسمتهم الى فرق : فرق تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الأمن ، وفرقة تراقب الحدود لمنع تسرب مواد التموين أو دخول الجواسيس ، وفرقة تشرف على عمليات الري وتزويد الارض بالماء . كما أصدرت اللجنة جريدة أسمتها جريدة الجمهور كانت تنشر فيها قراراتها وتعليماتها وأخبارها ، وتوزعها على الناس .

ولما ترامى نبأ هذه اللجنة ، وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفذت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة . وكان الانجليز قد رضخوا لثورة مصر ، فأعلنوا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، ولكن لجنة الثورة ظلت قائمة في زفتي ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الاهالي يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلعوا قضبان السكك الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع ، واحتلت فعلا محلج « رينهارت » ومدرسة « كشك » الواقعتين على أطراف القرية . فتدخل اسماعيل بك حمد في الامر ، وتوسط بين القوة واللجنة ، ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأقنع القوة بأن الثورة في مصر كلها تهدأ ومظاهرات الاحتجاج قد حلت في القاهرة محل اطلاق النار ، وأى طلقة الآن سوف تؤدي الى اشتباك ، وأذن لها بدخول القرية على ألا تتدخل في شئون الادارة التي تحمل هو مسئوليتها . فدخل الجند المدينة وعسكروا في بحريها وفبليها وحظروا على الاهل التجول في المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر . وبحشوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد . ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من الاهالي لجلدهم عقابا على هذا العصيان سلم اليهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا . وبعد أن أعيدت سلطة الحكومة من جديد ، انسحب الاستراليون عائدين . (٤٨)

قيادة الوفد في أثناء الثورة

كان الصدى الذي أحدثه القبض على سعد زغلول وصسحبته في نفوس أعضاء الوفد على غير ما قدر الانجليز ، فلم توهن هذه الشدة من عزائمهم ولم يحدث بينهم شعور الخوف والارتياح . فقد اجتمعوا عقب الاعتقال ورأس على باشا شعراوي الاجماع بوصفه « وكيل الوفد »

وأرسلوا الى المستر لوند جورج برويه احجوا فيها على اعتمال سعد ورفاقه ، وقرروا أنهم ماصون في سبيلهم وسيسنمرون في الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر . ثم أرسلوا برويات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية . وفي اليوم التالى وجهوا كتابا الى السلطان طلبوا اليه فيه أن يعف في صف الشعب في هذه الازمة ، وأعادوا ماسبق أن أبدوه من رأى من أن كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة في هذا الظرف ، من غير أن يستهين بمشئته بلاده ، ثم ألقوا مسئولية ذلك على الخطة التى اتخذت في مسألة سفر الوفد . (٤٩)

استمر الوفد على اتخاذ مقره في « بيت الامة » ، وهو بيت سعد زغلول . فقد أرسلت السيدة فرينة الى شعراوى باشا بعد وصوله البعض على فرينها ورفاقه ، بلغه أن مكتب سعد مصوح له ولزملائه ، وتدعوه ورملاءه الى أن يعقدوا جلساتهم في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا بطراً على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها (٥٠) . وبذا أصبح بيت الامة مركز النشاط الوطنى : ففيه صار يستقبل الوفد برئاسة شعراوى باشا وفود الطلبة والمحامين والاعيان العاديين من القاهرة والاماليم ، كما أصبحت تعقد فيه الاجتماعات المتوالية ، وترسل منه الوفود الى دور معتمدى الدول بالعرائض والاحتجاجات ويرسل المبعوثون الى جميع أنحاء مصر لبديعوا أن الوقت قد حان ليظهر فيه المصريون مساعدهم (٥١) .

ولم يكن الوفد يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الاولى عمب العصب على سعد زغلول باشا وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تنطور الى بورة عارمة نكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها . والحق لقد كان من رأى سعد زغلول نفسه أن البورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق بالأعباء ، مسحون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها اذا كانت واعية ، فسعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بالأمهم المكبوبة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها (٥٢) . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (الاسناد عبد العزيز فهمى) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالى للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة بورة جامحة تحتاح البلاد اجنياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والنزاع الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير ندير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل

الأمر الى أيدي اللجان النورية والجمعيات السرية ، وغيرها من التنظيمات
التي ظهرت أبان الثورة ، والتي نسأت نلفاها وسط المعارك دون أن نتلقى
وحيا من الوفد . فقد ذكر « تسيروول » أن الزعماء الوطنيين لم يكونوا
يسوون الى مثل الحالة الخطيرة التي أدت أعمالهم اليها ، وأن تلك الموجة
المجنونة التي اكتسحت البلاد انما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد
سلطان عليها ، وان أبى أن يعفى الوفد من مسئوليته النعيلة عن الدعاية
التي أدت الى هذه الاحداث (٥٣) . كما ذكر اللورد ملنر في تقريره أن زمام
الحالة في أثناء الثورة كان قد خرج من يد الوفد وانزل الى أيدي المتطرفين
غير المسئولين (٥٤) .

ومعنى هذا أن الشعب قد ففر الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته
التي كانت يحكم نكوبنها من عناصر معتدلة ، بجزع من العنف ونؤثر حل
الوصية المصرية في اطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن
دور الوفد في التنظيم النورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى
بد لجنة الوفد المركبة التي سوف تتشكل بماسبة سسفر الوفد الى
أوروبا . وسيكون الفصل في هذا الدور ، الذي يعد في الحقيقة خارجا عن
مهمة الوفد كما وردت في التوكيل ، للاسناد عبد الرحمن فهمى بتسجيع
من سعد زغلول باننا شخصيا - كما أثبتت وثائق ١٩١٩ التي اكتشفها
وفدها الدكتور محمد أنيس .

على كل حال فسنرى أن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة
مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية كلها .
ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذي كان - حتى ذلك الحين - كما يقول
الدكتور هيكل ، أمرا سوريا لمحااجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ،
فأصبح الشعب هو الأصليل والوفد هو الوكيل (٥٥) . وفيما يتصل
بالانجليز ، فلم يعد يجدهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية
بمركرهم في مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية
لم يعد في يد دول أوروبا ، وانما أصبح في يد الشعب المصرى ، وبهذا
باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

كان بسبب استفحال الحوادث وتطايير شرر الثورة الى كل مكان ،
أن رأت السلطات العسكرية البريطانية أن تستعين بالوفد لاطفاء هذه
الثورة . فاستدعى الجنرال وطسون اليه أعضاء الوفد لمقابله في
مركز القيادة العامة بفندق سافواى في ١٦ مارس ، وناقش معهم في
ازالة أسباب الاضطراب ، وحاول القاء المسئولية على عاتقهم . ولكن

أعضاء الوفد أكدوا له أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الاضطراب ، وأن أنجح وسيلة لتهدئة خواطر المصريين انما يكون « بتأليف وزارة نعطي من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر » (٥٦)

وواضح أن الترضيات التي يرمى عنها الشعب لن تكون الا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه ، وسفر أعضاء الوفد الى مؤتمر الصلح ، وبذلك تزول أسباب النورة .

وفي اليوم التالي ١٧ مارس ، قابل أعضاء الوفد الوزراء الثلاثة رشدي وعدلى وثروت ، وأقنعوهم « بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تنهى تلك الحركة المخيفة التي تخشى عواقبها المجهولة (على أساس الترضيات) . فإظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية (٥٧) ، ولكن لم تظهر لهذه المحاولة نتيجة ما .

وهكذا مضت حوادث النورة تزداد عنفا واضطرابا ، واشتد فزع الانجليز للثورة والمظاهرات ، حتى اضطر شعراوي باشا وكيل الوفد وعبد العزيز فهمي بك أن يقابلا قائد القوات البريطانية ليبينا له خطر الحالة ، ويقدموا احتجاجا على اطلاق الرصاص على المظاهرات السلمية (٥٨) . ولكن الانجليز لم يأبهوا لهذا الاحتجاج واتخذوا خطوة مضادة لارهاب وجوه البلاد أملا في حملهم على المساعدة في اطفاء الثورة . فاستدعى اليه الجنرال بلفن - الذي قدم سريعا من سوريا الى القاهرة في مساء يوم ١٧ مارس ليتولى زمام الامور بنفسه ، والذي كان يتولى قيادة القوات البريطانية في مصر منذ رحيل الجنرال ألنبي الى باريس - بعض الوزراء والاعيان والكبراء ، وأنذرهم بأنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لمنع الاضطرابات في البلاد ، ولكنه سوف يتخذ نفسه مضطرا الى اتخاذ تدابير أخرى « نكون عاقبتها وبلا على البلاد ، قوامها تدمير العمارات وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة » ، وذلك اذا لم يسعوا لتهدئة الاهالي ومنعهم من احداث القلاقل . ثم قال : « لقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ، واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الانذارات (٥٩) .

وقد هن هذا الانذار نفوس الاعيان والوزراء ، فاجتمعوا بأعضاء الوفد وبحثوا معهم احتمالات الموقف . ثم اصدروا في يوم ٢٤ مارس نداء الى الأمة المصرية ، أشباروا فيه الى انذار السلطة العسكرية السالف الذكر ،

واستنكروا الاعتداء على الاملاك والأنفس وقطع المواصلات ، ونأشدوا
النسب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد
الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . ثم وقع هذا
الداء كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطيريرى الأقباط
وسيوخ مشايخ الطرق الصوفية وبعض الوزراء والنواب ، والأعيان وأعضاء
الوفد أنفسهم . وفى نفس اليوم الذى صدر فيه هذا النداء وجه الزعماء
كتابا الى القائد العام أعلنوا فيه نضامهم فى رأى مع الوفد فيما سبى
أن اقترحه من « نأليف وزارة نعطى من الترضيات ما يرضى الشعب » (٦٠)
وذلك كحل للأزمة المحتدمة .

انقلاب السياسة البريطانية

فى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية على مستوى الحكومة تجتاز
دور تحول تجاه القضية المصرية . فعندما بدأت الأخبار ترد بازدياد خطورة
الثورة يوما بعد يوم ، أدرك الوزراء فى الوفد البريطانى فى باريس أنهم
لا يواجهون حركة جوفاء يقضى عليها بنفى بعض الزعماء ، وانما يواجهون
انتفاضة وطنية حقيقية واسعة الانتشار فى جميع أنحاء البلاد (٦١) .
ومن ثم فقد أرسلت من باريس الى لندن فى يوم ١٨ مارس ١٩١٩ برقية
تنقض السياسة السالفة - سياسة كيرزن - وتضمن التعليمات الآتية :
يجب أن يعود النظام فوراً ، وبدون مساومة . ثم تتألف حكومة ذات
كفاية تزود بالسلطة اللازمة . وعندما يتم ذلك فإن حكومة جلالتة تصبح
مستعدة لأن تبحث فى لندن أية مسائل مع الوزراء المصريين . ويمكن
لهؤلاء أن يصحبوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية ، حتى ولو كانوا من
المتطرفين (٦٢) . (والمقصود بالمتطرفين طمعا الوفد . وفى هذا دلالة على
استعداد الحكومة البريطانية للافراج عن المعتقلين . وسنرى أن ذلك
انسا كان جزءا من سياسة جديدة شاملة) .

وما لبست الحكومة البريطانية ، مدفوعة بانزعاجها الشديد للنائج
التي ترتبت على خطبها ، أن رأت ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعمل
فى القاهرة . وقد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال ألبنى قائد عام
القوات البريطانية فى مصر ، الذى وصل الى باريس فى ١٩ مارس ليحضر
مؤتمر السلام ، بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك له ليدلى بآرائه
فى المسألة السورية (٦٣) . وكانت سمعة الجنرال ألبنى كفاتح أورشليم

ومحرر فلسطين وسوريا عتيمة ، كما كان على معرفة بالشئون المصرية لدحول مصر تحت قيادته ، ومن ثم فقد عين على الفور مندوبا ساميا فوق العادة في مصر والسودان ، وكلف بالاسراع في تسليم مهام وظيفته (٦٤)

وقد نصت التعليمات التي صدرت الى الجنرال النبي على أنه « فهد منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الاجراءات لاستعادة القانون والنظام ، وليدير كافة الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس وطيء عادل (٦٥) » .

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين : الأولى القضاء على الثورة وإعادة القانون والنظام ، متخذاً في ذلك « ما يراه » ضروريا ومناسبا لتحقيق غايته ، والثانية العمل على تثبيت الحماية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضروري لم يكن له خيار فيه .

كانت حركة القمع عندما وصل النبي الى مصر في يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ تسير في طريقها لتؤتي ثمراتها تحت اجراءات الجنرال بلفن Bulfin العسكريه (٦٦) .

فلقد كانت حملات الانتقام البريطانية تحت قيادة البريجادير جنرال هدلستون Huddleston والميجر سير جون شي John-Shea تواصل عملها في جنوب مصر ، بينما كانت تلك الحملات في الوجه البحري تقصف بالقنابل من الطائرات المدن والقرى النائية ، مثل حوش عيسى وأبى المطامير كما ارتكبت حادث الشبانات . وقد استمرت هذه الاجراءات العسكرية في طريقها بعد وصول الجنرال النبي : ففي البلاغ الصادر في ٢٩ مارس جاء أن حملة البريجادير جنرال هدلستون الانتقامية باقية في أسبوط لتعيد النظام في الجهات المجاورة ، وأن الميجر جنرال سيرجون شي كان يتحرك الى الجنوب من « الوسطى » بفصيلة قوية كاملة العدة وهو يعيد النظام . حيثما يسير . كما جاء في بلاغ أول ابريل أن هناك ست عشرة فصيلة متحركة تعمل في الصعيد . وفي بلاغ ٤ ابريل أن نشاط الفصائل المتحركة التي تعمل في الوجه البحري قد ازداد امتداده . (٦٧) كما أن اسراف القوات العسكرية البريطانية في القمع ، لم يتوقف أيضا بعد وصول النبي ، إذ ارتكبت في يوم ٣٠ فطائح بلدة نزلة الشوبك التي ورد ذكرها .

وتلى هذا فلا معنى لهجوم اللورد لوييد الشديد على الجنرال ألنبي وقوله انه كان يجب عليه أن يبدأ باتمام العمل الذى قام به الجنرال بلفن ، وهو اعادة السلطة المدنية والقضاء تماما على عناصر الفوضى والعنف جميعا ، نم عندما تتم سيادة الادارة ولا يمكن مهاجمتها ، أن يناقش ازالة أسباب الشكوى • (٦٨) ففي الحفيضة أن السياسة التى اتبعها اللورد ألنبي كانت سياسة أكر دهاء ، فقد اتبع منذ وصوله الى مصر سياسة السيف والدبلوماسية : فبينما ترك للاجراءات العسكرية أن تحدث مفعولها فى اخمد النورة بالحديد والنار ، فقد لجأ الى ازالة أسباب الثورة عن طريق التفاوض مع رجال الوفد وزعماء البلاد •

ففى اليوم التالى لوصوله ، أى فى يوم ٢٦ مارس ، استدعى اليه أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة ، وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، وطلب منهم أن يبسطوا له أسباب الشكاية فى تقرير يقدمونه اليه • كذلك استدعى اليه حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة لكي يتعرف منهم آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة • (٦٩) وفى مساء ذلك اليوم استدعى اليه جمعا من الكبراء والأعيان المصريين الى دار الإقامة ، وأفضى اليهم بأنه انما جاء الى مصر ليؤدى أغراضا ثلاثة : الغرض الأول القضاء على الاضطرابات القائمة واعادة النظام • الثانى القيام بتحريات دقيقة لمعرفة أسباب الشكوى • الثالث العمل على ازالة أسباب الشكوى التى تستوجب العدالة ازلتها • ثم طلب اليهم مساعدته على استعادة النظام مؤكدا أنه سينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، ويوصى باجراء ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته • (٧٠)

وبعد أربعة أيام من المقابلة الأولى قدم اليه أعضاء الوفد فى ٣٠ مارس تقريراً مفصلاً فيه تلخيص للمطالب السياسية من بداية اعلان الحماية • وقد جاء فيه أن المصريين لم ينظروا الى الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية ، وأنهم تحمّلوا تصرفات السلطة العسكرية ابان الحرب على أمل تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية • الا أن هذا الرجاء لم يلبث أن خاب عند انتهاء الحرب ، عندما رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى انجلترا أو فرنسا لعرض قضية مصر على الرأى

العام العالمي ، فى الوقت الذى سمح فيه بذلك لوفود الأمم الأخرى « النبى لم تكن بالأمس الا ولايات لا استقلال لها ، فى حين أن مصر أرفى منها مدنية ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد » . ولم تكف إنجلترا بذلك ، بل ألغت القبض على رئيس الوفد ورفاقه الثلاثة ، الأمر الذى سبب قيام الطلبة ببعض المظاهرات السلمية احتجاجا على هذا الاجراء ، فقوبلت هذه المظاهرات العزلاء باطلاق الرصاص ، مما تسبب عنه اوراق الدماء فكان ذلك العنف هو « النقطة الأخيرة التى فاص بها كأس الصبر فى نفوس أهل البلاد » . تم كرر الوفد فى تعريضه النصيحة التى قدمها للسلطات العسكرية بنشان تأليف وزارة جديدة تقدم لها نرضيات يرضى عنها السبب للقضاء على الاضطراب والفوضى ، وهى النصيحة التى أيدى فيها وجهاء البلاد من علماء ووزراء ونواب وأعيان ، وصرحوا بها فى خطابهم السالف الذكر المؤرخ فى ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام . (٧١)

قدم أعضاء الوفد تفريهم للجنرال النبى فى يوم ٣٠ مارس . وفى اليوم التالى استدعى النبى أعضاء الوفد ، وأعضاء وزارة رشدى باشا المستقلة ، للتباحث فى الترتيبات اللازمة لعودة الأمور الى مجاريها . وقد اشترط الوزراء الافراج عن سعد باشا ورفاقه كخطوة أولى لاستئناف مناصبهم ، واشترط هذا أيضا أعضاء الوفد - كما يقول تشيرول - وفى مقابل ذلك تعهد الفريقان أن يبذلا كافة جهودهما لتهدئة الحالة ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بحل المسائل الكبيرة لمفاوضات مقبلة . (٧٢) ومن الواضح أن هذه الترضيات ، كما أوردتها تشيرول ، ونقلها عنه نيومان ، لا يمكن أن تكون كاملة . والحقيقة أن الزعماء قد طلبوا أيضا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ، ولكن النبى رفض هذا الطلب ، ومن ثم أوعز أعضاء الوفد لرشدى باشا بأن يبذل جهده للسماح لهم بالسفر ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم فى أوروبا بأى وسيلة . وقد تمكن رشدى باشا من الوصول الى اتفاق مع النبى على ذلك ، أى السماح بسفر أعضاء الوفد بصفتهم الشخصية لا الرسمية . (٧٣) واذا عدنا بذاكرتنا الى برقية ١٨ مارس التى سلم فيها الانجليز بسفر الزعماء المتطرفين ، أدركنا أن رفض النبى ذلك فى البداية كان مناورة بارعة ، ولكن هذه المناورة ، على كل حال ، قد أحبطت جهود النبى - كما سوف نرى - لأن مسألة الاعتراف بصفة الوفد الرسمية كانت من المسائل التى أسقطت وزارة رشدى باشا ، التى بذل النبى الكثير لتأليفها ، وذلك فى أزمة اضراب الموظفين .

على كل حال وفى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين الجنرال
النبي وبين أعضاء الوزارة المستقيلة ورجال الوفد على التوالي ، أى فى
يوم ٣١ مارس ، أرسل الى حكومته يخطرها بأنه سوف يصدر تصريحات
لمن ينسأ من المصريين بالسفر مهما كانت آراؤهم • (٧٤) وفى يوم
٧ إبريل أصدر منشورا أعلن فيه الافراج عن سعد زغلول وزملائه النلاء،
والسماح لهم بالتوجه الى حيث يشاءون • (٧٥)

ولقد هوجم هذا القرار الذى اتخذه النبي هجوما قاسيا • فكتب
أحد البريطانيين المقيمين بمصر وله بها معرفة طويلة يقول : « ان اعلان
٧ إبريل كان له وقع الصاعقة علينا ، فمن حيث توقيير مركز بريطانيا
وسلامته يعتبر عمل النبي هذا احدى المصائب ، اذ بات على كل من كانوا
قبل ذلك على استعداد للوقوف بجانبنا وتأييدنا أن يذهبوا الى الجانب
الآخر لحماية أنفسهم • (٧٦) وقال اللورد لويد : « ان من الصعب تبرير
هذا الاستسلام لعامل الفوضى • فمهما بدا قرار نفى الزعماء وعدم
السماح لهم ظالما أو غير حكيم ، فان نقض هذا القرار فى مثل تلك اللحظة
كان من المؤكد أن يكون له تفسير واحد وتفسير واحد فقط ، وهو أن
القوة نجحت فيما فشلت فيه الوسائل الدستورية » • (٧٧)

وفى الواقع أن هذا القرار كان مفاجأة ، وخصوصا لمن رأوا فى
اقصاء السير ريجنالد ونجت ، وهو الذى كان يلح فى سفر الوطنيين الى
الخارج ، وتعيين الجنرال النبي مكانه ، دليلا على نية الحكومة البريطانية
فى أخذ الأمور بالشدّة وعدم سفر الوفد • على أن الحكومة البريطانية
— كما رأينا — قد نقضت سياستها السابقة ببرقية ١٨ مارس على أساس
الاعتراف بوجود مسألة مصرية تستحق المعالجة ، أما عن اقصاء السير
ريجنالد ونجت وفى الحقيقة أن وجهة نظره كانت قد تغيرت بقيام ثورة
مارس ، فقد نصح بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت ،
وأن اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر ، بعد نشوب الاضطراب،
سوف يؤخذ على أنه استسلام (٧٨) •

وفى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة
المصرية عن طريقين : الأول الحصول على اعتراف الدول المجتمعة فى مؤتمر
السلام بالحماية • والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه
بالحماية (كما سنرى فى مسألة لجنة ملتر) ، ولهذا فقد تساهلت فى
مسألة الافراج عن سعد باشا ورفاقه وسمحت لهم بالسفر الى باريس ،
لان هذا التنازل ، فى الوقت الذى كان من شأنه أن يهدىء من روع

المصريين ، ويخفف من حدة غضبهم على الانجليز ، فيسهل الحصول على
 اعرافهم بالحماية ، -فانه لم يكن يشكل من جانب آخر أى خطر على
 الانجليز فى باريس حيث كانوا يقفون على أرض صلبة . ولكن مع هذا ،
 فمما لا شك فيه أن الأثر المعنوى الكبير الذى أحدثه الإفراج عن سبعة
 باشا وصحبه ، وسفرهم الى باريس على أثر ثورة مارس الدموية ، بالرغم
 من قمعها عسكريا ، قد مد الحركة الوطنية بذخيرة معنوية نادرة استطاعت
 بها أن تحبط الحطة البريطانية فى مصر بشأن الحماية ، وتجبرها فى
 النهاية على التسليم .

(٢) التنظيمات الثورية

يعتبر فمع ثورة من الثورات فى بلد من البلدان بدايه عهد طويل أو قصير من الذل والخنوع والادعان ، حتى يلتقط الشعب النائر أبعاسه ، ويسترد قواه ، وينهض من كبوته ، ويستأنف جهاده . وقد خالف الشعب المصرى هذه القاعدة فى مارس ١٩١٩ . فقد كان قمح بوره على يد القوات البريطانية وحملات الانتقام الرهيبة ، البداية الفورية لثورة أخرى سلمية أشد وأقوى مفعولا ، وأدق تنظيما ، وعلى يد هذه الثورة الجديدة سقط علم الحماية على أرض المعركة .

وتنقسم هذه الثورة السلمية ضد الانجليز الى دورين : الدور الأول ويتمثل فى اصراب الطوائف المختلفة عن العمل فى أثناء بوزة مارس . وقد استمر هذا الدور بعد قمح الثورة ، وكان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، وأشدّها أترا فى نفوس السلطات الانجليزية لأنه انتهى بحدث فريد من أحداث التاريخ المصرى فى فترة الاحتلال البريطانى ، وهو سقوط الحكومة المصرية ، ليس لعدم انبعاث بصيصه المعتمد البريطانى فى مصر ، وإنما تحت ضغط شعبى فعال . وكان لهذا الأمر معنيان جديران بالاعتبار : المعنى الأول هو المعنى الذى خرج به الشعب المصرى من امكان اسقاط حكومة مصرية تحت ثقل شعبى بحت . وهو معنى ظل يؤثر على الحكومات المصرية بعد ذلك التاريخ حتى فى عام ثورة ٢٣ يوليو ، اذ لم يتوان الشعب المصرى منذ ذلك التاريخ عن ممارسة دوره فى اسقاط الحكومات التى لا تمثل رغباته الوطنية أو تعمل ضدها ، متخذة نفس الوسائل التى أدت لاسقاط حكومة رشدى باشا : وهى الاضرابات والمظاهرات . أما المعنى الثانى ، فهو الذى خرج به الاحتلال من سقوط « السستار » الذى كان يحكم من وراءه مصر نيقسا وأربعين عاما ، ونعنى به « الحكومة المصرية » فقد أصبح حكم مصر - كما يقول تشيرول - منذ ذلك التاريخ مسألة مباشرة بين الاحتلال والشعب

المصرى • ومن ثم بات على الدولة المحتلة أن تغير سياساتها بما يلائم هذا التطور ، وسنرى أن السياسة الجديدة ، لن تكون سوى التراجع المنظم أمام رغبات الشعب المصرى •

أما الدور الثانى للنورة السلمية ففد تمثل فى مقاطعة لجنة ملز • وهى المقاطعة التى انهار على أنرها مخطط الانجليز فى باريس للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول الأوروبية بها • فقد اضطرت اضطرارا بعد ذلك الى أن نهزم بنفسها ما بنته بيدها ، ومنتهج سياسة جديدة تقوم على التخلي عن الحماية البريطانية ، ولو من الناحية الاسمية ، والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها أخيرا • وبذلك تمهد السبيل لكتسابه صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى •



ولقد رأينا كيف فمعت ثورة مارس ١٩١٩ فى قسوة وعنف • وفد تلا ذلك أن أخذت تنسحب الى القاهرة من الأقاليم جميع الفلول الثائرة الهاربة من وجه حملات الانتقام الانجليزية التى كانت تقوم باخماد النورة هناك • وراحت هذه العناصر الاقليمية ننضم الى العناصر القاهرية الأخرى من الطلبة المتحمسين والمحامين الحائقين والحرجين الذين لم يتم تعيينهم فى الحكومة ، وغير هؤلاء من العناصر الشابة المتطرفة النائرة التى رأت أن الثورة ، وان قمعت على يد الفصائل الانجليزية المتحركة والطائرات المهاجمة ، الا أن هذا لا يجب أن يحول دون تنظيم مقاومة تحتية تبقى على الدوام شعلة الثورة مثقده وتطيل أمد المقاومة ضد الانجليز •

ويعتقد تشيرول ، أنه تحت تأثير هذه العناصر ، أخذ طبع الجماهير القاهرية يتغير سريعا بشكل عدائى بعد مظاهرات الابتهاج التى سادت القاهرة عقب الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، فخلد كانت هذه الجماهير تجوب الطرقات فى مظاهرات الابتهاج تلوح فيها بالأعلام وغصون الأشجار ، وتطوف ببيت الأمة مركز الحماس الشعبى ، وتزور القنصليات الأجنبية واحدة وراء أخرى • بل لقد أخذت هذه المظاهرات تحيى السلطان فى قصره وتهتف بحياته لأول مرة ، ولآخر مرة أيضا • كما حدث أن جماعة من المتظاهرين أحاطت برشدى باشا قبل أن يستأنفه منصبه وراحت تقبله وتحية • ولكن لم يكده بنقضى على ذلك يومان •

حتى اعندى على أحد الضباط الانجليز برنية كولونيل فأصيب إصابة خطيرة ، كما ضرب جنديان من الانجليز حتى الموت فى ميدان عابدين . وفى المدة فيما بين ٩ ، ١١ من ابريل كان قد حرج أربعة من الضباط الانجليز وقتل ثمانية من الجنود وصف الضباط وجرح خمسة عشر . (٧٩)

والحقيقة أن هذه الحوادث انما كان سببها الرئيسى اعتداءات الانجليز المتكررة على مظاهرات الابتهاج ، تلك التى أبدى النبى أسفه لوقوعها فى بلاغ بتاريخ ٩ ابريل وأعلن فيه أنه قد أمر بتأليف لجنة للتحقيق فيها . فمن الطبيعى أن يتغير شعور المتظاهرين ازاء هذه الاعتداءات التى لا يبرر لها ، وأن يردوا على الاعتداء بمثله . وقد اعترف تسيرون نفسه بأن بعض هذه الحوادث قد سجت عن سوء تفاهم بين الفريقين . (٨٠) على أنه مما لا ريب فيه أن هذه الحوادث التى ارتكبتها الانجليز قد استفادت منها العناصر المتطرفة فى إبقاء جذوة الكراهية للاحتلال متقدة فى صدور الوطنيين . ذلك أن رجوع الأمور الى حالتها الطبيعية قبل الثورة كان أبعد خاطر يحول فى ذهن هذه العناصر الشباب النائرة قبل أن تنال البلاد حقوقها الطبيعية الشرعية فى الحرية والاستقلال . لذلك كان من الطبيعى ، أن تلجأ الى جميع الطرق والأساليب التى تجعل أرض مصر على الدوام تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتعتمد الى إبقاء البلاد فى حالة من عدم الاستقرار الدائم والاضطراب المستمر ، ويمكن أن نقسم التنظيمات التى كانت تعمل خلالها وبواسطتها هذه العناصر الوطنية النائرة الى ما يلى :

أولاً - اللجان الوفدية :

وقد ذكر « نيومان » أن سعد زغلول هو الذى بنى هذا الجهاز السياسى الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى . (٨١) وهذا القول لا دليل عليه . والحقيقة أن الوفد فى تلك الفترة كان منصرفاً الى تأليف هيئته وتنظيمها ووضع قانونه ومخاطبة الجهات المسئولة فى أمر القضية المصرية . كما أنه خطة الوفد حينذاك كانت مبنية على الحصول على الاستقلال من طريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . ومعنى هذا أن حل القضية المصرية فى نظر الوفد كان ميدانه فى الخارج وليس فى الداخل . يضاف الى ذلك أن

اللجنة المركزية للوفد ، وهي أول لجنة وفدية ألفها الوفد ، قد نشكلت بعد اطلاق سراح سعد زغلول مباشرة وحينما كان لا يزال فى مالمطة .

والحقيقة أن التنظيمات الوفدية قد ظهرت بطريق النطور ، ومرة بعدة أدوار قبل أن نبلغ غايتها من التنظيم . وقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات . فمن الطبيعي أن تظهر فى كل مدينة أو قرية جماعة متحمسة من الوطنيين تتألف من المبرزين من الاعيان والتجار والمنففين ، تساعد فى جمع التوقيعات على التوكيلات . ثم تأخذ هذه الجماعة فى احداث نشاط ووعى سياسى فى المنطقة التى تعيش فيها لصالح القضية المصرية . هذا هو الطور الأول فى نشأة اللجان الوفدية . أما الطور الثانى فقد بدأ فى خلال ثورة مارس ، فمن الطبيعي أيضا أن تصدر بعض الجماعات الوطنية السالفة الذكر وغيرها حركة النضال فى مدينتها أو قريتها ، وتتولى اعداد وتنظيم وتنفيذ الخطط السريعة الوقائية للاسهام فى الثورة عن طريق المظاهرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية ، أو مهاجمة مراكز البوليس ، أو نسف الجسور ، أو الاستيلاء على السلطة فى المدن وادارتها كما حدث فى زفتى وغيرها .

أما الطور الثالث فقد بدأ بعد الافراج عن سعد زغلول وسفر أعضاء الوفد فى مصر لينضموا الى الأربعة الذين كانوا معتقلين فى مالمطة ويطلقوا الى فرنسا . وفى المدة فيما بين قرار الافراج وسفر أعضاء الوفد فى يوم ١١ ابريل ، تألفت لجنة الوفد المركزية فى مصر ممن انضم اليه من عليّة القوم لامداد الوفد فى الخارج بكل ما يحتاج اليه من معلومات وتبعث له بما يشاء . وكان تأليف هذه اللجنة فى الحقيقة بناء على المادة رقم ٢٦ من قانون الوفد التى تنص على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من قوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته » (٨٢) . وقد تألفت اللجنة على النحو التالى : محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا (وكيل) وأمينه للصندوق ، ومحمود أبو حسن باشا (وكيل) وعبد الرحمن فهمى بك (سكرتيرا عاما) وأمين الرافعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو علي باشا وابراهيم الهلباوى ومرقص بك حنسا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشينخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن الرافعى بك

والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك ختسبه وعلى بك محمود (اعضاء) (٨٣) .

ولم يلبث أن أخذت تتفرع عن هذه اللجنة المركزية للوفد لجان أخرى كثيرة في الاقاليم والبلاد تتولى أولا جمع التبرعات وارسال المعلومات الى اللجنة المركزية لترسلها هذه الى باريس ، وتتصدر تانيا ونقود الحركة الوطنية المحلية في الاقليم الذي تعمل فيه . ومن المعقول جدا أن هذه اللجان قد نالت في معظمها من أعضاء الجماعات الوطنية التي مرت بالطورين السالين . حركة جمع التوفيعات ، والنوره . ولا يعلم على وجه التحديد كيف بدأ تأليف اللجان الفرعية ولا متى بلغت هذه اللجان غايتها من التنظيم والتأثير ، ولكن يؤخذ من أقوال عبد الرحمن بك فهمي ، التي أدلى بها أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فيما بين يوليو - أكتوبر ١٩٢٠ ، أن المحادثات كانت قد دارت قبل القبض عليه في انشاء فرع اللجنة المركزية بالاسكندرية وذلك عن طريق انتخاب ثلاثة أو أربعة منها (الاسكندرية) لتكوين هذا الفرع ، كما حدث في الزقازيق . وأن الذين كانوا يعملون للوفد في الاسكندرية ، حتى ذلك الحين ، كانوا يعملون بصفه وديه . وقد أحييت مسألة انشاء فرع للوفد في الاسكندرية الى منحه الله بركات والدكتور عفيهي وغيرهما ، فسافروا الى الاسكندرية وبكلموا مع أحمد باشا بحبي في منزله وتباحوا في المسألة معه (٨٤) . ولربما كان نأخر انشاء فرع اللجنة المركزية في الاسكندرية عنه في الرافزي سببه أن الاسكندرية كانت مركزا لنشاط الحزب الوطني والأمير عمر طوسون ضد الوفد في ذلك الحين ، وهو الذي نبذ في محاولة ازالة ارساله وقد منه الى باريس للدفاع عن حقوق مصر مع ما قد يشرب على ذلك من خطر وجود وفدين لتمثيل مصر .

وعلى كل حال ، فمن الثابت أن اللجان الوفدية قد بدأت تأخذ دور الكمال والتنظيم بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، استعدادا لمعركة الانتخاب . وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق على الاحرار الدستوريين والحزب الوطني حين تولى الحكم عام ١٩٢٤ . حتى اذا ما كانت سنة ١٩٢٩ أعلن مكرم عبيد في لندن لبريدة « نيو ليدر » أن كل دائرة انتخابية في مصر وكل اقليم بل وكل قرية قد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين (٨٥) .

واذا تناولنا نظام لجان الوفد الانتخابية في قسم السيدة زينب

لنقيس عليه في بفيه الاسام الأخرى في مدينه منل القاهرة وفي غيرها من المدن والعري ، برى ان التنظيم يبدأ بسكيل لجنه عامه مؤلمه من رئيس ونائيه وسكريرين ، ونسعه عسر عصوا ، بالاضافه الى لجنه ماليه مكونه من رئيس وأمين صدوى (مادة ٥ ، ٢٥) ويكون انتخاب الرئيس والسكرير وأمين الصندوق بالافتراع السرى (مادة ٢٦) أما العرص من ايجاد اللجنة العامه وما ينفرع عنها من اللجان ، فهو أن يعوم بجميع الطرق المشروعه بكل ما من شأنه أن يوقف وينبه أهل القسم الى مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات في مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصرى من الرجال (مادة ٢) وعلى كل فرد من أفراد اللجنة وعليها مجتمعة ألا نجيد عن القوانين المصرية ، ومن يخالف شيئاً منها تكون المسئولية عليه وحده (مادة ٤) وتكون قرارات اللجنة بالانحد أو الأعليه ، فان تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس (مادة ١٢) وتبقى هذه اللجان جميعاً على هذا النظام الى أن تنتهى الانتخابات نهائياً . وللجنة العامة أن تقرر بقاء اللجان كلا أو بعضاً لتكون خير واسطة بين الأمة ونوابها (مادة ٣٨) ويفهم من هذه المادة الأخيرة أن اللجنة العامة لجنة ثابتة لا يقتصر وجودها على وقت الانتخابات ، وكذلك اللجان الأخرى الفرعية اذا أقرت وجودها اللجنة العامة (٨٦) . وهذا هو بداية التنظيم الوفدى الكامل أو بداية استكمال هذا الجهاز الوفدى غايته من التنظيم . وهو تنظيم مصطبغ بصبغة بورجوازية فاقعة كما يرى من أسماء أعضاء اللجنة العامة التى تتألف من تجار كعبد المجيد الرمالى وحسين أفندى السرجانى . ومن محامين كالشيخ محمد عز العرب المحامى الشرعى ، وأطباء كالدكتور سعد الحادم والدكتور مصطفى أبى علم ، وأصحاب أقلام كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى . (٨٧)

السلور الثورى للجنة الوفد المركزية :

هذا هو التنظيم الأول من التنظيمات التى هزت الحياة السياسية فى مصر . وهو تنظيم يلاحظ فيه أنه موزع على أساس جغرافى . وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى : ونعنى به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال . ولكن قبل أن نتحدث عن هذا التنظيم نتكلم أولاً عن لجنة الوفد المركزية ، وهى اللجنة التى كانت تفود الحركة الوطنية فى مصر فى أثناء غياب الوفد فى باريس .

وفد أزيح الستار عن الدور الذى قامت به لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك بفضل الوثائق التى اكتشفها وقدمها الدكتور محمد أنيس خاصة بعبد الرحمن فهمى بك . وهى الوثائق التى استفاد بها ، فيما بعد ، الاسناد مصطفى أمين بالإضافة الى مذكرات سعد زغلول وبعض الخطابات المفتوحة من بعض أبطال الحركة فى التحقيق الذى نشره بجريدة الأخبار ابتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ تحت عنوان « تحقيق صحفى عن أسرار فشل ثورة ١٩١٩ » .

وبفهم من هذه الوثائق جميعا أن نشاط لجنة الوفد المركزية كان ينقسم الى نشاط علنى ونشاط سرى . أما النشاط العلنى فكان يمارسه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها وبقية الأعضاء الذين كانوا يصرون على أن وسائل الوفد يجب أن تكون وسائل سليمة مشروعة . وكانت أوجه هذا النشاط هى الأوجه التى اعترف بها عبد الرحمن فهمى فى أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فى قضية جمعية الانتقام وهى : جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها اليه ، وإبلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره ، وإذاعتها فى الأمة . وهى نفس الأوجه التى تألفت لأجلها اللجنة .

أما النشاط السرى فكان يديره عبد الرحمن فهمى بك السكرتير العام للجنة . وكان يتم خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم، ويتألف فى معظمه من الطلبة . وقد تحدث مكاتب « رويتر » فى القاهرة عن كفاية هذا الجهاز فى برقية له الى الصحف الأوروبية فقال : « ان تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية - الطلبة - بحالة من الضبط بحيث أن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ ساعة » . وقد اعترف عبد الرحمن فهمى بك بهذه الشهادة اعتزازا كبيرا فى رسالة له الى سعد زغلول باشا (٨٨) .

ومن دراسة ترجمة حياة عبد الرحمن فهمى بك يبدو جليا كان الأقدار قد اختارته وهيأته للقيام بذلك الدور الخطير فى تاريخ الحركة الوطنية . فقد تخرج من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وعين ضابطا بالجيش المصرى ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كوشنر لاعادة فتح السودان . وبعد الحملة اشتغل فى المعية الحديوية لعباس الثانى . وفى عام ١٨٩٦ عين باورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا ، وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس وتنقل فى مناصبه : فعين مأمورا لمركز سمالوط ثم

وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف وفى عام ١٩٠٨ كان مديرا للجيزة . وفى أثناء سغله هذا المنصب الأخير اصطدم مع المعس الانجليزى للرى ومعتس الداخلى الانجليزى أيضا اشتباكا انتهى باصرار مسنسلار الداخلى الانجليزى على إبعاده من مديرية الجيزة ، فنقل الى وكالة الأوفاف فى أواخر عام ١٩١١ ليصطدم هناك بالحديو بسبب رفضه الموافقة على صفعه أطيان المطاعنة المشهورة مما دفع الحديو الى إحالته الى المعاش فى عام ١٩١٣ (٨٩) .

هذا التاريخ العسكرى النضالى الطويل ضد الانجليز والقصر ، وتلك الخبرة بالتنظيم العسكرى أثناء الخدمة بالجيس والادارة ، ثم كبره التنقل بين المراكز والمديريات بما اصطحبها من معرفة كبرى بأحوال مصر وصله واسعة بالتشخيص والاسر المصرية - كل ذلك فد أعاد عبد الرحمن فهمى بك فائدة لا تقدر فى قيادة الحركة السرية التى رفعه لواء المقاومة ضد الانجليز . والحق لقد كان عبد الرحمن فهمى - كما وصفه الدكتور محجوب ثابت ، الذى كان عصوا فى لجنة الوفد المركزية - الحركة الدائمة المنظمة للمهمة المجاهدة ، وصاحب النصيب الأكبر فى ادارة الحركة وتنظيمها تنظيما مصحوبا باليقظة والحذر . وقد ذكر عنه أنه كان يتصل بكل اقليم من أقاليم الفطر ، وكان له فى كل جهة منه عيون ماثوثة ، وله فى كل ناحية رجال يبلغونه كل ما حدثت وكن ما يحدث ، وكان يتلقى التقارير من أنحاء الفطر شفاهيا وكتابة ويدرسها ثم يبت فيها (٩٠) . وقد وصفه عبد الظاهر السمالوطى فى وشائته صده أمام المحكمة العسكرية بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية ، أما سعد باشا فرئيس الوفد ا » . وذكر عنه أنه كان يدبر الحركة من غرفة خاصة فى منزل سعد باشا يقابل فيها زواره ، ومن منزله فى شارع القصر العينى . وأنه كان يردد أن الوفد لا تتحرك الا بالطلبة ودماثهم المهرقة (٩١) .

كان النشاط السياسى الذى يقوم به الجهار السرى ، بتجه جانب منه الى الأعمال غير المنروعة . وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو مختصا بالإشراف على هذا الجانب . وفى الرسالة التى بعث بها الدكتور محمد صادق فهمى ، المستشار بمحكمة النفض سابقا ، الى الاستاذ مصطفى أمين . تعاليفا على ما كان ينشره فى جريدة الاخبار من بحقيقه الصحفي السائز ، الذكر عن ثورة ١٩١٩ - وكان الدكتور صادق فهمى هو والدكتور أحمد ماهر وعبد الرحمن فهمى يكونون السكترتارية الفنية التى كانت تتولى حل رموز رسائل سعد باشا زغلول الى عبد الرحمن فهمى - قال ان أحمد ماهر كان هو العقل المدبر فى الحركة السرية . وقد روى الاستاذ

عريان يوسف سعد الذى ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ رويته يؤكد ذلك ، فقد فص انه بعد الافراج عنه فى عهد سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وكان قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، فأبلى شقيق منصور حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الافراج عنهم ، كما قابل محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروي له هذا انه اشترك فى صناعة القنبلتين اللتين ألقيتا على يوسف وهبه باشا ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة السحنة الكاملة من المفرقعات ، لانه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وإنما الاكتفاء بارهابه (٩٢) » .

كان التنظيم السرى ، برياسة عبد الرحمن فهمى بك ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا فى باريس . وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السرى « ماء البصل » فوق صفحات مجلدات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية ، حيث كان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ، ثم يحمل الكتاب الذى به الرسالة الى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه ، ومع الدكتور أحمد ماهر كى الصفحات ، فتظهر الكتابة . وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية الى سعد زغلول بنفس الطريقة (٩٣) .

وكان أعضاء الوفد فى باريس لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التى تتم بها المراسلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية فى القاهرة لا يعرفون شيئا أيضا عنها ، وأعن الأعمال التى يديرها عبد الرحمن فهمى . وهذا ثابت من الكتاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ : فقد اشتمل الخلاف بين الأخير وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها بسبب رفض إبراهيم سعيد تمويل عمليات عبد الرحمن فهمى السرية الا اذا عرف تفاصيلها . وقد اشتكى عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول من هذا الاصرار والرفض قائلا ان ادلاءه بتفاصيل هذه العمليات لإبراهيم سعيد باشا يعرض القضية والأشخاص الذين عاونوه للخطر . كما اشتكى إبراهيم سعيد باشا ومحمود سليمان باشا فى الوفد نفسه الى سعد زغلول من أن عدم اتئانها على أسرار الأعمال التى يقوم بها عبد الرحمن فهمى فيه مساس بهما بسبب منصبيهما فى اللجنة المركزية وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن . وإزاء هذا كتب سعد رسالته التالية الى عبد الرحمن فهمى فى

تطور الحركة الوطنية - ١٦١

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « لا أظنك نرى ما بنا من ان تعرض عليه (ابراهيم سعيد باشا) وعلى سعادة محمود سليمان باشا الاعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها في الحفيضة عنهما يوجب اسياءهما ، ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ان كان في افشائها ما يضر باتمامها . أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ، وأن اخفاءها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، واني لم أخبر اخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق » (٩٤) .

ومع ذلك فقد كان ابراهيم سعيد باشا يرفض الموافقة على صرف أى مبلغ يعلم أنه موجه لغرض غير شرعى ، فمسد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن أحد أعضاء جمعية الانقاص عرض على ابراهيم سعيد باشا شراء أسلحة بألف جنيه من منعهه معين ، فرفض الباشا وقال : « ان هذه الحطة مخالفة لمبادئ الوفد (٩٥) » .

على كل حال ، فان كتمان سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أمر المراسلات بينهما في باريس والقاهرة ، ليس له الا مغزى واحد ، وهو أن هذا النشاط السرى لم يكن مما يجوز النحدث فيه مع رفاق الطريق .

وهنا يبرز سؤال : هل كان سعد زغلول هو الموعز بالاغتيالات السياسية؟ لقد ذكر الاستاذ مصطفى أمين أنه لا يوجد فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ما يدل على ذلك (٩٦) . وفى الحق انه لم يكن من المتوقع ولا من المفعول أن يوجد فى هذه الوثائق ما يدل على ذلك أو يعترف به صراحة ، فان سعد زغلول لم يكن رئيس عمليات سرية يصدر تعليمات بالاغتيال ، وانما كان زعيما سياسيا . وقد أنشأ بمعاونة عبد الرحمن فهمى ، أو أنشأ عبد الرحمن فهمى بموافقة شخصيا ، نظمية سرية لتحقيق الأهداف السياسية للنورة التي لا يتيسر تحقيقها بالوسائل السلمية ، ومن ثم فان الايعاز بالاغتيالات لا يمكن أن يصدر من سعد باشا وانما هو من اختصاص رئيس التنظيم السرى ، فرييس الوفد يحدد المبادئ العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيم السرى يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاينة من يخالفها - على النحو الذى سنسراه فيما بعد . وبلاحظ أن بعض رفاق سعد زغلول في باريس قد شك في علاقته بحركة الاغتيالات السياسية ولكن سعد زغلول كان حذرا فعلى صلاته بها ، وقد سجل سعد زغلول ذلك فى مذكراته فكتب فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « قال لى محمد محمود : اذا كنت تحمل المسافرين (يعنى ويدا واصف وحافظ عفيفى) رسالة الى القاهرة على أن

يجتهدوا على الاكثار من الفنايل . فلت له : ان هذه السياسة أمقتها ولا أرجو الا السوء المسروع فقط . وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الارهاب اذا نعت مرة فانها نضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك عدا . ولذلك يجب التحذر منها والبعد عنها . فسكت ولونه أصفر . (٩٧) ومع ذلك فلم يحدث أن كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي رسالة سرية يحذره من سياسة الارهاب والاغتيالات السياسية وبأمره بمقاومتها كغيرها من الحركات الأخرى التي كان يكتب اليه بمقاومتها كحركات الحزب الوطني والنشاط الشيوعي . بل ان النائب من رسائل عبد الرحمن فهمي أنه كان يمدح الفاتمين بالفناء الفنايل على الورداء وبصفهم بالنسجاعة والجرأة والافدام (٩٨) ولو كان يعلم حقا أن سعد زغلول يستنكر هذه السياسة لما جرؤ على أن يكتب الى سعد زغلول على هذا النحو .



على كل حال فسئرى فيما يلي كيف كان التنظيم السرى برياسة عبد الرحمن فهمي يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة :

أولا - كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا نعرف به ولا تلتزم بسياسته وتعهد الى التعاون مع الاحتلال . ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلهذا نعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات قصد بها افزاعهم وارهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا . ففي يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتسدى سيد على محمد ، من أهالى كفر الزيات ، على محمد سعيد باشا بالقاء قنبلة عليه فى الاسكندرية لم تصبه ، وحكم على المتهم بعشر سنوات . وفى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتسدى عريان يوسف سعد على رئيس الوزراء البالى ، يوسف وهبه باشا ، بالقاء قنبلتين عليه انفجرتا . ولم تصبه احدهما ، وحكم على المتهم بعشر سنوات أيضا . وفى يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، أى بعد شهر واحد من تأليف توفيق نسيم باشا وزارته الأولى ، ألقيت عليه قنبلة لم تصبه وأصابت سائق سيارته ، وحكم على المتهم بالاعدام ونفذ الحكم (٩٩) .

وفى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي يقول . بلغنا أن الانجليز يسعون للحصول على موافقة الوزراء

المصريين على مشروعات للرى فى السودان مخالفه للمصلحة • برجو تبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافادنا عن تفصيلات ذلك » • وقام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافاد سعد زغلول بالتفصيلات الآتية : فى يوم ٢٨ يناير ألقى مجهول قبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال عند حروجه من بيته فى المنيرة • وفى يوم ٣١ يناير قدم اسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة رغم الحاح الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية ، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الاشغال قبول المنصب • ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعة قبل أن يكون وزير الاشغال والحريية فوق منصبه • وفى يوم ٢٢ فبراير - أى بعد قبول محمد شفيق باشا هذا المنصب بسبعة عشر يوما فقط - أُلقيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر (١٠٠) ، وحكم على المتهمين بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة •

ثانيا - كان من الضروري لنجاح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ، ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل فى الاستقلال التام قويا فى صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية الى جانبه تؤيده وتعززه وتدعو لقضيته • وقد عمل التنظيم السرى على ضم الصحف المصرية الموجودة فى ذلك الحين الى جانبه عن طريق شرائها أو اربابها • وفى ذلك يقول عبد الرحمن فهمى فى رسالة له الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩ : « أمكننا الآن أن نضم اليها ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر وجريدة وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد • المهمة مبذولة لضم غيرها • » • وفى ١٨ أكتوبر أرسل اليه بقول : « الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا ، وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضا ، وأصبحت تأتمر بما نبيئه لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها • كنت أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها الا ببذل آلاف الجنيهات ، ولكن ضيق ذات اليد اضطررنى الى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال • والله الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضا على ناصية الصحافة (١٠١) •

ثالثا - مقاومة الحركة الشيوعية • وكان سعد زغلول يرى أن مصر تستطيع أن تجد أنصارا فى أمريكا وفى أوروبا ، وحتى فى إنجلترا نفسها ، ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال « دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشبه الحركات السياسية » (١٠٢) ، وكانت عناصر اليسار قد نشطت إبان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولا سيما

بالاسكندرية ، وأخذت المنشورات الشيوعية توزع في مصر بطريقة ذاع
نبؤها الى سعد زغلول في باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمي
تعليماته لمقاومة هذه الحركة قائلا : « الوفد غير راض عن المنشورات التي
تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبشفيك » فان هذه
المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال
بالألمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا (١٠٣) .

وفد كان من الضروري لذلك المسارعة الى فرض الوصاية البورجوازية
على العمال عن طريق انشاء النقابات لهم في جميع أنحاء القطر والسيطرة
عليها . وقد أفلح عبد الرحمن فهمي في تحقيق ذلك في زمن وجيز جدا ،
ففي ١٨ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الى سعد زغلول تقريراً يقول فيه : « عممنا
انساء النقابات بطول البلاد وعرضها » أثمرت المجهودات التي بذلناها
في سبيل ذلك والحمد لله . نشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق في مصر
حرفة أو صناعة الا ولها نقابة . لم نعرف الحكومة بهذه النقابات حتى
الآن . ليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة . نقابات العمال
مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات ،
يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » (١٠٤) .

رابعا - مقاومة سباط العناصر المعادية للوفد ، مثل الحزب الوطني
وحزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون . وكان الحزب الوطني ، أو على
الأصح فريق منه على رأسه عبد اللطيف الصوفاني بك وكيل الحزب ،
يريد منذ البداية أن يكون للحزب مطهر خاص في الحركة الوطنية . ولهذا
فلما أخرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وسافر الوفد الى باريس ، أراد
الصوفاني بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر الى باريس . ولكن هذه
المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، وخصوصا من فريق الحزب الوطني
البناني الذي كان على رأسه أمين الرافعي بك وأخوه عبد الرحمن الرافعي
بك . وكان هذان الاثنان قد انضما الى الوفد وأصبحا أعضاء في لجنة
الوفد المركزية - كما مر بنا - وقد تصدى أمين الرافعي بك لمحاولة
الصوفاني وهاجمها في يوم ٢٠ ابريل على صفحات الجرائد ، وندد بموقف
الصوفاني بك من الوفد قائلا : « لقد كان (أى الصوفاني) من بين الذين
تقرر ضمهم للوفد ، فأبى ذلك ، فاكثفى الوفد بأن يكون بين أعضائه
أربعة من الحزب الوطني وهم لا يزالون فيه الى الآن . وكان كل عرض
يعرضه الوفد وأنصاره بصادف رفضا من حضرة الصوفاني بك وزملائه ،
وأخر عرض من هذا القبيل كان يفضى بقبول حضرته مع اثنين آخرين من

الحزب الوطني ، فرفض حصرتة هذه الفكرة أيضاً لما حاطيته فيها مد أسابيع فلائيل . ونبين من كل الأدوار التي مرت بها المسألة أن هناك أقلية صغيرة من الحرب الوطني نأبى الا أن يتألف منها وفد خاص . ويطهر أنه من بين العوامل التي دفعتها الى ذلك أن الحزب لا بد أن يكون له مظهر خاص في الحركة الحالية ، مع أن الأمة بأسرها حزب وطني . فهل من مصلحة الوطن خروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول إلغائه وأنه وكيل عن الأمة أبصا . « (١٠٥) وفد أفلحت هذه الحملة على الحزب الوطني فأعلن الصوفاني بك أن الحزب قد فرر العدول عن ارسال وفده الى أوروبا لأسباب يبدؤها منى سمحت الظروف ، وفرر ابغاف الاكتتاب ورد ما يكون قد دفع . « (١٠٦)

على أن الحرب الوطني مع ذلك لم يكف عن السوشرة على أعمال الوفد . وقد وجد في الأمير عمر طوسون حليفا طبيعيا . وكان الأمير مند أقصى عن رئاسة الوفد وعضويته - على النحو الذي مر بنا - لا يفا يبذل المحاولات ليستعيد قياده الحركة ، وكان يعلن أنه « ليس لديه ثقة في أعمال الوفد » . « (١٠٧) وفد بهيأت له الفرصة للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية عندما قرر الوفد الدخول في معاضات مع اللورد ملنر ، فقد اجتمع وأنصاره في الاسكندرية في شهر يناير ١٩٢٠ وتقرر في هذا الاجتماع اسناد الرعامة اليه أن دخل الوفد في المعاضة مع لجنة ملنر (١٠٨) على أن سعد زغلول عندما علم بهذه الحركة أرسل تعليماته الى عبد الرحمن فهمي لمراقبة الحالة واحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حركة قومية ترمي الى تحرير البلاد من ربك الاستعباد ، وأن تتمتع بالحربة الحقيقية ، لا أن تخرج من رق الممالك الى رق الأمراء » .

وقد اجتهد عبد الرحمن فهمي وتحقق من صحة ما ذكره سعد زغلول : فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذي كان يشكل مع الأمير والحزب الوطني تكنلا معادبا للوفد ، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة الى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل اعلان استقلال مصر النسام ، وأنه قد اتخذ من الاسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عيفة على الوفد تقوم بها جريدة الاهالي . وعمل عبد الرحمن فهمي اللارم على النحو الذي ذكره لسعد باشا في التقرير التالي في ١٨ فبراير ١٩٢٠ : « كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعدنا له العدة منتظرين أن يبدأ حملاته التي رتبها في طي الخفاء مع بعض رجال الحزب

الوطني وجريدة الأهالي • وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالي مبدأ هذه الحملة، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية بعد أن سهلنا لهم الطريق ، وحملوا عليه حملة صادقة ، عقب صلاة الجمعة ، فى جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهم العامة حفيظة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريد الأفأكون الآن من الخط بعمه هذه المجنودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأفوال الأفأكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأيمة الى عمل فى الحفاء هى بد سعيد ، ولسانه الذى ينطق جريده الأهالي ، واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسفطوهم من كل مقام ومقال • ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريده الأهالي ، ونادت عليها بالسعوط والموت ، ولعد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بالأا يقرأوا جريدة الأهالي • ومن ذلك التاريخ نابت جريدة الأهالي الى رشدها ، وانقطعت حتى عن الغمز واللمز اللذين اعتاديهما دائما عندما ننسر الى عمل يتعلق بالوفد • وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد أمانتهم الحملة الأولى • أما الحزب الوطنى ، ويتعير أصح، زعانف الحزب الوطنى الذين يريدون السوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك جريدة المحروسة ، فها نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم ما يستحق ذلك • فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ولا تسغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا (١٠٩) » •

هذا هو أسلوب العمل الذى انتهجته لجنة الوفد المركزية ، أو نظيمها السرى الذى كان يديره عبد الرحمن فهمى • وهو أسلوب بورى ينوخى ، كما رأينا ، الوصول الى الغاية دون مراعاة للوسيلة • وواضح أن الأمر كان يتطلب نفقات كبيرة لنجاح التنفيذ • وكانت الأمة هى التى تدفع نفقات السورة عن طريق التبرعات ، وكانت هذه النفقات نصل الى يد عبد الرحمن فهمى عن طريق ابراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بصعوبة بالغه ، فقد كان ابراهيم سعيد باشا لا يعتأ يعود الى خطة عدم الدفع لاصراره ، من جانب ، على معسرفة نفاصيل المصروفات ، وعدم ايمانه ، من جانب آخر ، بالوسائل عبر المسروعة • وقد شكل النراع بينه وبين عبد الرحمن فهمى خطرا حقيقيا على السورة ، ففى يوم ٤ ابريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول باشا تقربرا سريا يقول فيه : « يسوءنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى برضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين

يسنغلون بجد ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يبعثون المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيب أمكنهم أن يستخدموا كيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس والايفاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لفلة المال . « وفي يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا يقول : « اضطررنا لتفليل العين الساهرة على مصلحة الفضية التي كانت مكلفة بمراقبه خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفذ نقود الوفد . وكذلك قللنا سيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى . (١١٠) »

ولقد كان موقف سعد زغلول في منتهى الصعوبة بين شعوره بضرورة كتمان أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية في القاهرة ، وعن أعضاء الوفد في أوروبا ، وشعوره بما تتعرض له هذه العمليات من خطر التوقف بسبب حاجتها الى المال . وكان عبد الرحمن فهمي بك من جانبه قد أبلغ سعد زغلول توقفه عن استلام شيء من النقود من ابراهيم سعيد باشا بسبب ما أخذ يحس به من الاشتباه في صلته بالتنظيم السرى ومراقبته ، وطلب اليه أن يبعث اليه بالنقود من باريس على يد رسول ، فقبل سعد زغلول ذلك وكتب اليه يقول : « أحسنتم في اعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شيء من النقود من ابراهيم سعيد باشا ، ولكنني سأرسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التي كنتم اوضحتموها . وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم . وعند استلام النقود من الذي سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فورا الايصال الذي تكتبونه له باستلامها » (١١١) .

وأهمية هذه الرسالة التي أرسلها سعد زغلول في يوم ١١ أبريل ١٩٢٠ ، وما سبقها من تطورات النزاع بين عبد الرحمن فهمي و ابراهيم سعيد حول تمويل العمليات السرية ، أنها تفسر عندى التهمة التي وجهها بعض أعضاء الوفد الى سعد زغلول بخصوص أموال الوفد ، وهي التهمة التي أطلقها علنا محمد على علوبة بك ، الذي كان أمين صندوق الوفد بباريس ، على سعد زغلول في خطبة انتخابية له بأنه استولى بنفسه على أموال الوفد (١١٢) . فواضح الآن في وسط هذه الوثائق ان العمليات السرية كانت الحلقة المفقودة في هذه التهمة الظالمة ، وهي حلقة لم يكن يعلم بها سوى سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .

الجمعيات السرية

بفى الحديث عن الجمعيات السرية النى كانت تكون التنظيم السرى • وبفهم من كلام عبد الظاهر السمالوطى فى وشايتة التى سبقت الاشارة اليها ، ومن المطبوعات والمكاتبات النى ضبطتها السلطات على ذمة قضية عبد الرحمن فهمى ، ونليت فى أناء نظر القضية ، ومن أقوال المتهمين فى هذه القضية - أنه كانت هناك تسع جمعيات سرية تألفت فى أقل من عام واحد منذ انفجار نورة مارس ١٩١٩ ، وهذه الجمعيات لا يوجد ما يحمل على التأكيد بأنها كانت كلها خاضعة لاشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية ونحصر فيما بلى :

١ - جمعية اليد السوداء • تحت رئاسة عبد الحليم البيلى المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القايتى ومحمود أبى العيون ، وعدد من الطلبة • وغرضها اثاره الرأى العام ، واتلاف الأشياء بحيث تكلف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال فى سبيل الحركة (١١٣) •

وكانت جمعية « اليد السوداء » نرسل خطابات التهديد الى السياسيين الرجعيين • فقد وصل الى وهبه باشا خطاب تهديد مكتوب بالحرير الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلمة القذائين • وقد ضبط مثل هذا الخطاب بالحرير والعلامات فى منزل محمد لطفى المسلمى (١١٤) •

٢ - لجنة الدفاع الوطنى • وأكثر الاعضاء من أعضاء اليد السوداء • وغرضها تهيج الرأى العام ضد الحكومة ، وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية حتى القتل •

٣ - اللجنة المستعجلة • وغرضها اثاره الرأى العام ، وكانت تتلقى المساعدة المالية من عبد الرحمن فهمى بك • ورئيسها حسن نافع وابراهيم عبد الهادى •

٤ - المصرى الحر • ويستمد مالها من عبد الرحمن فهمى • وقد ذكر الرافعى أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم « المصرى الحر » ولها مطبعة سرية خاصة • وكان الناس يندفعون هـذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها • وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا بعد هذه الأمور جريمة ضد الاحكام العرفية وأى شخص توجد فى حيازته نشرة أو نوع من هذه النشرات يعد مرتكبا أيضا لجريمة ضد الاحكام العرفية (١١٥) •

٥ - التسعلة • ويرأسها مرفس حنا بك ونحيب باشا غالى •

٦ - المدارس العليا • وأغلب أعضائها من الطلبة • وقد ضبطت ورفة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يضمن أن العمل سرى ، وأن الأعضاء يستغلون بإصدار المسورات والحث على الاضراب ، وأن الجمعية مستمرة الى أن يخرج آخر عسكري انجليزى من مصر • ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة ، وتهديد الخونة (١١٦) •

وكانت جمعية المدارس العليا ندون كشفا بأسماء التجار الانجليز الذين يقصد مقاطعتهم ، فقد كانت مقاطعة التجار الانجليزية بعض صيحات الثورة ، وكان يضع هذه الكسوف مندوبو الطلبة (١١٧) •

٧ - جمعية مجلس العشرة •

٨ - جمعية الخمسين •

٩ - جمعية الانتقام • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنها تألفت عقب عودة لجنة ملنر من مصر فى ١٧ يناير ١٩٢٠ ، ثم قسمت الى ثلاثة أقسام بعد حادثة شمعى باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ • أما القسم الأول فخاص بتوزيع المنسورات • وكان يستمد الاخبار من سالم بك زكى ، وكانت تحصل هذه الاخبار من «٢ برابرة فى سراى عابدين» وبعض البوليس الملكى • ولهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة حامد المديحى الذى كان معتقلا فى مالطة ، وكان يساعده البشبيشى المحامى والدكتور أحمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف • وقد كتب هذا القسم خطابات الى اللورد ملنر والسير فالنتاين تسميرول والوزراء • وكان محمود عبد السلام متعقبا وهبه باشا ورئيس قلم المطبوعات • وكانت تطبع المنشورات فى مطبعة تسمى مطبعة أبى العزائم • أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات ، وكان عنده مسدسات من نوع أمريكى ومن نوع الجبل الاسود • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنه لا يعرف من أين كان يستورد الأعضاء الأسلحة ولكنه علم أن شخصا يدعى أحمد أبو علام تعهد بجلب أسلحة مقابل أخذ مبلغ ألف جنيه ، ولكن ابراهيم سعيد باشا رفض - كما مر بنا - لأن هذه الحطة مخالفة لمبادئ الوفد • أما القسم الثالث فهو قسم الفنايل برياسة حسنى الشنتناوى ومعه حلمى الجيسار وغيره • وكانت تصنع فى عزبة بالقرب من الجزيرة ، وكانت تؤخذ من « ذهبية » حسن بك عز العرب (١١٨) •

ولقد كان فى قضية « جمعية الانتقام » هذه أن قبض على عبد الرحمن

فهى بك فى أول بولبو ١٩٢٠ • وقد جاء فى الاتهام الذى وجه اليه أنه أُلّف وآخرون هذه الجمعية لحلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته وإمارة نورة والنحربض على القتل ونوزع أسلحة وفضل عظمة السلطان • وهناك اجماع بين المؤرخين على أن هذه العضبة ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهى نفسه قد أكد هذه الحقيفة فى مذكراته الغبر مسورة (١١٩) •

وفى الحقيفة أنه عند بحث هذه العضية يجب أن نفرق بين أمرين : الاول وجود جمعية الانتقام من عدمه ، والثانى صلة عبد الرحمن فهى بهذه الجمعية والاعراض التى ذكرها الاتهام خاصة بحلع السلطان وقلب حكومته الخ - ، أما عن وجود جمعية الانتقام فهو أمر ثابت ، وقد أشار اليه عبد الرحمن فهى نفسه أمام المحكمة ، فقد ذكر أن مصطفى النحاس جاء يرويه ومعه منسور موقع من جمعية الانتقام يطعن بسدة على كل من رشدى وعدلى ونروت ، وأقل طعن فيه أنه بلقبهم بالخونة • وكان النحاس غاضبا لان هؤلاء السادة كانوا من أكبر انصار الوفد ، ولما سأل النحاس هل من طريقة لوقف هذا الاتهام ، أحاب بأنه لا طريقة لذلك ، ثم أعلن الوفد رسميا موافقته على ما عمله الوزراء السادة ، وبطل الاتهام (١٢٠) •

أما عن صلة عبد الرحمن فهى بجمعية الانتقام ، فقد أكد المدعى العمومى أن عبد الرحمن فهى كان الواسطة بين جمعية الانتقام ولجنة الوفد المركزية (١٢١) •

وقد بنى هذا الاتهام على «ماظهر من أقوال عبد الظاهر السمالوطى» • فإذا انتقلنا الى أقوال عبد الظاهر بخصوص عبد الرحمن فهى ، وجدناها تتلخص فى أنه كان يذهب مع غيره لمسابلة عبد الرحمن فهى فى بيت الامة ، وأنه سمعه فى بيته يقول « ان اليد الكبرى لابد أن تقطع ، وغير ذلك من الكلام ، أى قتل السلطان والوزراء • وأنه ذكر أسماء الوزراء وذكر كيف يقتلون : وذلك بالقاء القنابل » (١٢٢) ، كما قال عبد الظاهر ان عبد الرحمن فهى كان يعطى نفودا لكل من له علاقة بالحركة وانه أعطى نفودا لمحمود عبد السلام أحد مؤسسى جمعية الانتقام (١٢٣) •

هذه هى أدلة الاتهام الموجهة ضد عبد الرحمن فهى بك ، وظاهر

عندها الضعف الشديد . وفي الواقع أن جميعه الانتقاسام لم تكن من جمعيات التنظيم السرى الخاضعة لادارة عبد الرحمن فهمى ، فقد جاء فى ورقة ضبطت فى منزل محمد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر أنها على اتصال متين بكل أعضاء الوفد والحزب الوطنى والحزب الديموقراطى، والصحفيين والعلماء ، والمفتى وكل المراكز ، وبواسطة هؤلاء نتصل بكل الموظفين فى كل قسم من الجيس والادارة والمحافظات والمديريات ، سواء كان الرؤساء أجنب أو مصريين ، وفى السودان على قدر الامكان ، وفى كل المدارس ، وبين جميع طبقات الامة ، وكل الجمعيات والاندية والهيئات العامة (١٢٤) . والساهد فى هذه الورقة عبارة « الاتصال بكل أعضاء الوفد » فهذه العبارة لا معنى لها فى حالة خضوع الجمعية لاشراف الوفد . يضاف الى ذلك تلك المنسورات التى تحدث عنها عبد الرحمن فهمى التى كانت تهاجم الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وبروت . فواضح أن هذه المنسورات لم تعم على معلومات كافية عن خطة الوفد فى مسألة معاوضة اللورد ملنر على النحو الذى سيتوضح فى الفصل الخاص بذلك . ويلاحظ أن عبد الطاهر السمالوطى لم يرد على لسانه ذكر لاسم الدكتور أحمد ماهر مع دوره فى التنظيم السرى . ولو كانت الجمعية تابعة للتنظيم لعرف عبد الطاهر اسم أحمد ماهر .

أما كيف حصل عبد الطاهر على المعلومات التى أوردها فى وشايتة عن الجمعيات السرية الأخرى ، فالحقيقة أنه قد حصل على هذه المعلومات عن طريق عضويته فى جمعية الانعام وغيرها ، وهى العضوية التى لا بدرى هل اكتسبها كجاسوس للانجليز ، أم كطالب أزهرى متحمس . والأرجح أنه التحق بجمعية الانتقام كطالب لا جاسوس ، وأنه اضطر الى الوساية بزملائه عندما شعر بأنه قد أحيط به وأنه على وشك القبض عليه . فقد اعترف بأن الحكومة كانت قد قبضت على محمد لطفى المسلمى رئيس الفرع فى مصر وعلى الأعضاء ، فلما علم بذلك ، وعلم أنه سيلقى القبض عليه أيضا ، جاء من بلده غير مقبوض عليه ، وتوجه الى المحافظة حيث اعترف على زملائه (١٢٥) . ليكون شاهد ملك .

وكانت هذه فيما يبدو فرصة السلطات الانجليزية للزج بعبد الرحمن فهمى بك فى هذه القضية . وكانت هذه السلطات قد تكاثرت لديها الشك فى صلة هذا بالتنظيم السرى ، ولكنها لم تكن تملك دليلا تقدمه به للمحاكمة . ومن النابت أن هذه السلطات قد سعت للحصول على هذا الدليل قبل القاء القبض عليه بوقت قريب ، ولكنها فشلت فى ذلك .

وقد روى عبد الرحمن فهمى ذلك فى مذكراته الغير مسسورة ، فذكر كيف أحس بأن شيئا يدير له عندما رأى أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل يزورونه قبل القبض عليه وطلبوا منه الانسراك فى أى عمليات اغتيال للانجليز . وفهم عبد الرحمن فهمى أنهم موعر اليهم بهذا من قبل وزارة الداخلية ، فسعى بنعسه الى زيارة بعض المسئولين فى وزارة الداخلية ليتفاهم معهم حول هذه التحركات الغربية المريبة (١٢٦) .

وهكذا لم نكد تقع وشاية عبد الظاهر السمالوطى حتى وجدت فيها السلطات الفرصة لجر قدمه فى العضية والتخلص منه .

وقد كان الامر ميسرا . فان عبد الظاهر كان يعرف الكثير ليقوله ، فقد انخرط فى عضوية بعض الجمعيات السرية قبل ناليف جمعية الانتعام على أر عودة اللورد ملنر الى بلده من الاسكندرية فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من الدين أوفدهم مذكور بأسا الى الاسكندرية بعصد نحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر ، وكان معه فى ذلك ابراهيم عبد الهادى ، ومحمد عبد الرحمن الجدلي ، وحسن نافع (١٢٧) .

كما كان من الذين أوفدوا لتهديد أعضاء الحزب الحر المستقل . وقد ذكر أن شهاب الدين بك الذى كان عضوا فى الحزب كان يتلقى كل يوم التهديدات « بالدسنه » (١٢٨) .

وقد ذكر محمد لطفى المسلمى ، أحد المتهمين ، وكان طالبا بالحقوق ، ما يفيد استراك عبد الظاهر فى كبر من أوجه النساط فى هذه الفترة ، فقد روى أن البحب دار مرة فى عمل نقابة لطلبة الفطر ، « ولكن كان ينقصنا ناحيتان : الأولى معرفة أسماء المدارس ، وبانيا أسماء مندوب عن كل مدرسة . ولما كان من المستحيل الحصول على ذلك ، فعبد الظاهر السمالوطى بصفته طالبا بالأزهر ، وبالأزهر طلبة فى كل المديرىات وفى كل المراكز ، فقد كان من السهل عليه الحصول على أسماء من كل مديريةية : أى اسم أى شخص ، ونستفهم منه عن أسماء المدارس بصفته من أهالى المديرية (١٢٩) .

ولقد كانت نظم هذه الجمعيات السرية تسمح بأن يكون العضو فى الجمعية عضوا فى نفس الوقت فى جمعيات أخرى : فكان أكثر أعضاء « لجنة الدفاع الوطنى » من أعضاء اليد السوداء - كما مر بنا - ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١٣٠) . كذلك فقد رأينا

كيف كان محمد لطفي المسلمي عضوا في جمعية اليد السوداء وجمعية الانتقام . وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطي أن الطلبة الاعضاء في التنظيمات السرية كانوا في بداية الحركة ينفون بكل من ينضم الى الحركة ، وكان كل واحد منهم اذا قابل شخصا ووجد أنه يليق للانضمام الى الجمعية دعاه ، وجعله ينضم اليه بان يكون مخلصا للجمعية ، وبذلك يصبح عضوا . وكان كل من يستغل بالحركة يجب أن يتعرف بمن يستغل معه ، وكان كل واحد يذهب من مدرسة الى جمعية يكون مندوبا عن مدرسته ، واذا جاء الى الجمعية عند اجتماعها ثلاثة أعضاء من مدرسة واحدة فكل منهم يعد مندوبا (١٣١) .

وهكذا كان في وسع عبد الظاهر السمالوطي أن يدلي بالنبيء الكبير عن الجمعيات السرية يصمى على أحواله مسجحه الصدق . وفي الحق لقد كان الكثير مما ذكره صادقا ، بدليل أنه أورد صورة عن ابراهيم سعيد باشا أكد بها الوثائق الخاصة بعبد الرحمن فهمي بعد ثلاثة وأربعين عاما ، وهي أنه كان لا يقر الا الأعمال المسروقة ويعتبر ما عداها مما لا ينبغي مع خطة الوفد . ولما كان جباناً بطبيعته ، بدليل التجائه الى الوساية برملائه لانقاذ رأسه ، فلم يكن لبرفض أن يضيف الى اعتراضاته ما يمكن أن نطلب اليه السلطات اضافته للقبض على عبد الرحمن فهمي ومحاكمته . وقد أخذ عبد الرحمن فهمي بهذه الاقوال وحكم عليه بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى خمسة عشر عاما وأفرج عنه في عهد وزارة سعد زعلول . أما عبد الظاهر فقد أفرج عنه ، ولكن الشعب وضعه في سجن آخر أسد رهبة وأكثر عذابا ، وقد وصف بنفسه هذا السجن فقال : « لم أقابل أحدا بعد القبض على عبد الرحمن فهمي بك ، لأن الناس صارت تخاف مني ، وصرت كالطاعون ، لأنني معدود كخائن » (١٣٢) .

مهما يكن من أمر فمما لا شك فيه أن هذه الجمعيات السرية كان أثرها في الحركة الوطنية خطيرا ، وخصوصا في أثناء النورة وفي أعقابها . فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية بشكل لا ميل له من قبل ، وكانت منشوراتها التي تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء ، والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب في نفوسهم ، وكانت قنابلها التي تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصدااء بعيدة في نفوس الكثيرين . وقد هددت الوزراء والموظفين والمديرين والمأمورين وغيرهم بأشنع أنواع التهديد ، بل لقد كان من أثر هذه الاعتداءات - كما يقول.

الدكتور هيكل - أن صرف الكبرن عن قبول الوزارة بعد أن أصبح قبول الوزارة منظورا اليه من جانب السعبد نظرة معت وازدراء .

ولم يكن عمل أعضائها قاصرا على الأعمال السرية، فقد كان الأعضاء المؤهوبون فى الخطابة يذهبون للخطابة فى الأزهر وفى الكنائس ، ومنهم محمد لطفى المسلمى « قعيد كرسى الخطابة بالأزهر » (١٣٣) . كذلك فقد كان منهم محمد البسببى المحامى - وقد حكم عليه فى القضية بالاعدام ثم خفف الحكم الى خمسة عشر عاما - وهو من الخطباء المهيجن، ومن نماذج عباراته الحماسية ، هذه العبارة التى تصور روح العصر - عصر القومية المصرية - : « بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبنى أهرامات أخرى ليست كالأهرامات القديمة ، وإنما أحجارها أجسام شبان أبطال ، وقوامها أرواح الليوب العظام (١٣٤) » .

على كل حال ، فقد ظلت الجمعيات السرية تنسكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية ، وعصرا فويا من عناصرها ، حتى كانت كارثة مقتل السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطفأ هذا اللون من ألوان النضال الوطنى فى مصر لوقت طويل .

تنظيمات الطلبة

ننهل الى تنظيمات الطلبة ، أو جيس الوفد - على حد قول الاستاذ فكرى أباطه (١٣٥) ، وكان هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان . فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر ، ولجان لطلبة المدارس العالية ، ولجان لطلبة المدارس الثانوية . وكانت هذه اللجان فى تلك الفترة تتخذ لها اسم نقابات : فكانت هناك نقابة طلبة الاسكندرية ، ونقابة المدارس الأوروبية ، ونقابة طلبة المدارس المصرية الأهلية بين اسلامية وفبطية (١٣٦) . وكانت المدارس ممثلة فى جمعية تسمى « جمعية التسيبة المصرية (١٣٧) » وكان الأزهريون تابعين لطلبة المدارس الحكومية (الأفندية) اذا أضربوا يضربون - كما يقول السمالوطى - (١٣٨) ولم تكن هذه اللجان ، أو النقابات تابعة رسميا للوفد فى المراحل الأولى للنزوة، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى . وكانت تتبع التعليمات التى تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتى كان مقرها فى الغالب الأزهر . وكانت هذه التعليمات بتلفاها مندوبون عن المدارس لبلغوها الى زملائهم . كما كانت الصحف تذيب أنباء بعض هذه المظاهرات قبل مسيرها ، وهى المظاهرات المنظمة التى تعرف كل

طائفة فيها مكابها من الطائفة الأخرى . ففي اهرام ٨ ابريل ١٩١٩ نشر الخبر السالى . « بلغنا ان مواكب كبيرة نُؤلف اليوم عند الساعة السابعة والنصف وتسير فى السالبة من محطة القاهرة الى ميدان عابدين على النظام الآسى . العلماء - الفضاء والنيابة - المحامون - الأطباء والعنيون - الأعيان والتجار - الأزهريون - المدارس العاليه - المدارس الثانوية - طوائف العمال والصناع . ولم يلبث الوفد أن أخذ بمرور الأيام ، وبقيام النصارى الحربى بعد الانقسام ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ، فى تنظيم لجان الطلبة ، فكانت هناك « **لجنة الطلبة التنفيذية** » وهى لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسى جديد . وكان سعد زغلول - كما يقول سكريره الاساذ الجزيرى - يسمح لهذه اللجان بأن تجتمع فى بدروم بيت الأمة . وكان يعدر للطلبة ما كان لهم من بضحية وجهاد فى سبيل الوطن ، ولهذا خصص لهم معسدا فى مجلس النواب الأول يكون وفقا عليهم ، ورسح له الاسناذ حسن يس ، زعيم الطلبة ، وظل الوفد يرشح الاسناذ حسن يس فى كل انتخاب رمرا الى تلك الفكرة (١٣٩) .

ولقد كانت الامتحانات الدراسية هى الفرصة الوحيدة التى كان ينهزها الانجليز للانتقام من هذا العنصر النسيط فى الحركة الوطنية . وقد عرض الاسناذ فكرى أباطة لهذه المسألة فى مقالات منفردة له بتاريخ ٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ ، ١٣ يونيه ١٩٢٢ . وكان مما ذكره أن الاضطهاد لم يقتصر على الطلبة فى مصر فقط ، بل تعداهم الى زملائهم الذين كانوا يدرسون فى إنجلترا ، فعد بين أن العائلات الانجليزية أبت قبولهم فى منازلها ، بل لقد طالب أحد أعضاء البرلمان الانجليز بطردهم من الجرائر البريطانية (١٤٠) . وقد تعرض فى مسألة له بعنوان « يوم الحساب » لما يلاقيه الطلبة من عنث الأسئلة فقال ساخرا : ان وزارة المعارف قدمت لهم أوراق الأسئلة وقد كتب على رأسها بالخط الغليظ : « ولكم فى الفصااص حياة يا أولى الألباب » ، « فكما أنكم كنتم تصيحون سابقا بأعلى أصواتكم قائلين : لتسقط الوزارة ، اذن هى الآن تصيح بأعلى صوتها قائلة : ليسقط الطلبة ! » . ووصف ورقة الترجمة التى قدمت الى طلبة البكالوريا بأنها كانت تحوى اصطلاحات وتعبيرات وكلمات تتطلب « رسوخ قدم شكسبير فى الانجليزية وابن المفع فى العربية » ، وقال انه عندما ألقى نظرة سريعة على هذه الأسئلة ، لم يتردد فى الجزم بأن « الوزارة حاقدة على بنيتها » (١٤١) وهكذا كان الطلاب يدفعون ضربة النضال من أجل الوطن خسارة مستقبلهم وأرواحهم .

تنظيمات العمال

أما تنظيمات العمال فهي النقابات • وقد أثير في الصفحات الماضية الى الدور الحظير الذي لعبه عبد الرحمن فهمي بك في تأليف هذه النقابات وقد وصفها ، في تقرير له ، الى سعد زغلول باشا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ بأنها « معيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به » (١٤٢) • وفي الحقيقة أن العمال وجدوا في الحركة الوطنية منعصا فسيحا لحركتهم التي ظهرت ارهاصاتها من قبل الثورة ، وذلك بعد الانتكاس والكبت الذي عانته طوال سنى الحرب العظمى • وهذا هو السبب في أن العمل الوطني الذي قام به العمال كان يمتد جنباً الى جنب مع التنظيم النقابى • ولقد خضعت هذه النقابات منذ البداية لقيادة البورجوازية الوطنية • وكان ذلك بحكم ظهور بعض أفراد هذه الطبقة بمظهر المدافع عن حقوق العمال ازاء أرباب الأعمال ، ومعظمهم من المحامين ، وأيضاً بحكم قصور كفاية أعضاء النقابة من العمال ، فى كثير من الأحيان ، عن إدارة أعمالها ، وصعوبة انصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون • ولهذا كانت النقابة تختار رئيسها أو مستشارها وأمين صندوقها من بين الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى (١٤٣) • ولدينا نموذج لذلك نقابة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ، فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ قررت اختيار مجلس استشارى للنقابة مؤلف من اللواء على باشا شوقي مدير المتوفية سابقا مستشارا ، ومحمد بك طلعت الفرنساوى من أعيان القاهرة نائباً للمستشار ، ومحمود بك علام المحامى أميناً للصندوق (١٤٤) • وهناك مئات من الاستشهاديات فى الصحف المصرية من بداية الثورة ، ومن برزوا فى رئاسة النقابات من البورجوازيين الى جانب عبد الرحمن فهمي ، كامل حسين ومحجوب ثابت •

تنظيمات الموظفين

ننتقل الى تنظيم آخر أحدث أثرا بالغاً فى حياة مصر السياسية ، وهدد الاحتلال أيما تهديد ، ونعنى به لجنة الموظفين • وقد روى الاستاذ مصطفى أمين أن أحد كبار الموظفين اجتمع بغاندى فى لندن فى عام ١٩٣١ فقال له غاندى : لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقته حلت مكانها طبقة أخرى ، ولكننا فسلنا فى أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين (١٤٥) •

ولم يكن للموظفين ، منذ البداية ، عمل يذكر في السورة • فعد كاتب الحركة فاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والمحامين وفريق من الأعيان ودوى المهن الحرة • وعندما فكر بعض مسغار الموظفين من موظفي وزارة الحفانية فى الاصراب ، مساركة للأمة فى حركتها العامة ، أخفقوا فى مسعاهم ، اد عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضراب خسية عواقبه • وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الاحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفعوها الى السلطان • وحى فى ذلك لقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستنسارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة لا يتفق مع طبيعة مراكزهم (١٤٦) • على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ، ومعظمهم من التابعين لوزارة الاشغال قد أضرب بالفعل فى يوم ١٠ مارس تأييدا لسعد زغلول واحتجاجا على اعتقاله مع صحبه • ولكن اضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحد • وفيما عدا هؤلاء ظل المافون يواصلون أعمالهم فى وزارات الحكومة واداراتها فى أشد أيام الثورة عنفا ، وذلك بالرغم مما كان يسود بعضهم من علامات التذمر والتبرم المتزايد • ولم يكن قبل بوم ٢٥ مارس عندما أخذت الامور ننذر بالدخول فى مرحلة أشد خطورة ، عندما تألفت لجنة خاصة من الموظفين ، وبعضهم من أصحاب المناصب العليا ، للنظر فى وضع الموظفين « بازاء الموقف القائم » ، وتقرير ما قد يرى لازما « لمصلحة الوطن » (١٤٧) •

وسرعان ما أتاح اللورد كيرزن لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلا ايجابيا ، عندما ألقى فى ٢٤ مارس خطابا ذكر فيه « أن من الامور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر ، هو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس » (١٤٨) •

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين ، اذ وضعهم فى مركز حرج أمام الرأى العام فى مصر ، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال ، والحماية والتنكر للحركة الوطنية (١٤٩) •

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهم الى القيام بحركتهم التى بدا كأنما أرادوا ، بما أضفوا عليها من صبغة التطرف ، أن يغطوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء ، نتيجة موقفهم الاول من الثورة •

ففى أعقاب هذا التصريح للورد كيرزن ، عفدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال الوفد ، وحضرها عدد آخر من الموظفين وطرحت عليهم ، للمناقشة ، مسألة الاضراب احتجاجا على خطبة اللورد كيرزن ، فوافق الجميع على المبدأ ، ولكن بعضهم ذهب به الى مالا نهاية ، وذهب البعض الآخر الى القول به لأجل طويل ، واستنفر الرأى على الاخذ-باقترح وسط بالاضراب لمدة ثلاثة أيام ، على اعتبار أن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة ، فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الامور . واتفق على أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ، حتى يكون تحمل الصرف ميسورا (١٥٠) .

ثم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزن وعلى الحالة القائمة ، ذكروا فيها أنهم اذا كانوا قد انصرفوا الى عملهم فى أيام الثورة ، فان ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم ، وليس لأنهم لا ينساركون الامة شعورها العام . تم أعلنوا عزمهم على الاضراب احتجاجا على ثناء اللورد كيرزن (١٥١) .

وقد رفعت هذه العريضة الى السلطان يوم الثلاثاء أول ابريل بعد أن وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ، وقدمت منها صور الى معتمدى الدول بمصر .

على أن الآراء انقسمت حول تحديد الموعد الذى يبدأ فيه الاضراب . فقد رأى المتطرفون أن يكون ذلك من يوم الخميس الى يوم السبت ، بينما رأى الآخرون أن يبدأ من يوم الاربعاء . وهذا هو السبب فى أن الاضراب لم يبدأ مرة واحدة ، منذ اليوم الاول ، فقد انقطع موظفو وزارة الزراعة والنلغرافات من يوم الاربعاء ٢ ابريل (١٥٢) . وعلى كل حال فقد تم اضراب جميع الموظفين فى جميع المصالح فى اليوم التالى . ثم نظمت مظاهرة كبرى فى نفس اليوم لتأييد الحركة التى قاموا بها ، كانت نهاية مظافها فى ميدان عابدين ، ولكننا منيت بنهاية مفاجئة ، فقد قتل فيها تسعة من الوطنيين ، وجرح ستة وخمسون برصاص الانجليز (١٥٣) .

ولقد كان اليوم التالى هو يوم الجمعة ، وهو بطبيعة الحال يوم عطلة رسمية فى جميع المصالح ، وفى يوم السبت استأنف عدد كبير من الموظفين أعمالهم (يبدو أنهم الذين أضربوا يوم الاربعاء) ، الا أن

الأغلبية العظمى ظلت مضربة • وازاء هذا الاضطراب فى الصفوف ،اجتمعت لجنة الموظفين يوم الأحد ، ونوصلت الى حل وسط اتفقت فيه من حيث المبدأ على استئناف العمل ، على أن يضرب الموظفون عن أعمالهم مرة كن أسبوع وأن يكون ذلك يوم الاثنين ، وذلك بصعة احتجاج رسمى الى أن تتحقق أمانى الامة (١٥٤) •

على أن العمل فى المصالح والدواوين ظل مضطربا مقلقلا ، فأخذ يتخلف من يتخلف من موظفيها ويعود من يعود ، حتى تفرر الافراج عن سعد زغلول يوم ٧ ابريل ونالفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فانتقل الاضراب بذلك الى طور آخر هو أخطر أطواره (١٥٥) •

فعلى انر اعلان الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة فى أفرار الامة بهذا الحدث العظيم • ولكن قبل أن تنتهى هذه الأفرار كان المتطرفون فى اللجنة قد أقنعوا زملاءهم باستغلال سلاح الاضراب فى الحصول من الوزارة الجديدة على وعود خاصة تخدم القضية المصرية (١٥٦) •

ولواجهة هذا التطور الذى كان معناه التدخل المباشر بصورة جدية فى الأزمة السياسية المصرية ، رأت اللجنة أن يعاد تشكيلها عن طريق الانتخاب لتكسب صفة تمثيلية نصفى عليها الكبر من أسباب القوة • فأخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم • ومن هؤلاء المندوبين تألفت لجنة من اثنين وثلاثين عضوا أطلقت على نفسها اسم « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها (١٥٧) » •

ولقد كانت باكورة أعمال هذه اللجنة الجديدة أن اجتمعت بوزارة الحفانية فى ١٠ ابريل ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل حتى تجاب المطالب الآتية : أولا - ان نصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية • ثانيا - أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (١٥٧ مكرر) • ثالثا - الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى • وقد اسنسى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم • وأعقب هذا توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد • وكانوا قد منعوا من ذلك بنهبد رؤسائهم(١٥٨)

ازاء هذا القرار الخطير استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين في اليوم التالي . وبعد منافسة مستعيسة معهم قبلت أكثر طلباتهم ، وكتبت بذلك منشورا لاذعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال النسي ، قبل نشره ، لم يوافق عليه ، فأحجمت عن نشره وأهملته . على أن الوفود لم تلبث أن أحدثت نفد الى رشدي باسا تؤيد مطالب الموظفين ، فاستؤنفت المناقشة من جديد بين الطرفين ، ولكنها لم تأت بثمره بسبب عدم اقتناع الموظفين بما أبداه لهم رشدي باشا ، ولهذا صمموا على الاستمرار في خطتهم حتى تجاب مطالبهم . وازاء هذا الاصرار ، نشر رشدي باشا منشورا في الصحف يوم ١٣ ابريل دعا فيه الموظفين وغيرهم من المضربين الى العودة لاعمالهم ، مبينا أن أول باعث على تأليف وزارته انما كان هو وصع مقاليد الأمور في يد السلطة المدنية ، تمهيدا لاناطة المحافظة على النظام والامن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية (١٥٩) .

وقد توقع رشدي باشا أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير المطلوب ، الا أنه ، على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا أنه لا يحقق شيئا من مطالبهم . ومن ثم فقد انطلقوا ينددون ، ليس فقط بالوزارة ، بل وأيضا بأولئك الخونة الذين صدر المنشور بموافقتهم المنسنية (السلطان طبعاً) . ثم **قرروا إعادة انتخاب اللجنة وجعلها من ٥٤ عضوا** . وقد اجتمعت هذه اللجنة الجديدة وناقشت منشور الوزارة ، ثم أصدرت قرارها برفضه واستمرار الاضراب (١٦٠) وفي ذلك الوقت كان رشدي باشا يحاول التأثير على الموظفين للعودة الى أعمالهم دون جدوى ، وقد ذهب في ذلك الى حد الاتصال بهم في بيوتهم (١٦١) .

ولقد كانت وجهة نظر رشدي باشا في الموضوع - كما جاء في حديث جرى بينه وبين وفد من رجال الصحافة والقانون في ١٥ ابريل ١٩١٩ ، وأن لم ينسرا الا بعد ذلك بعامين - أن مسألة مصر « ليست في يدي ولا في أيديكم ، وانما هي في يد مؤتمر السلام . ولا تستطيع مصر أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الامريكية ، لأنها الدولة الوحيدة التي لا مطمع لها . على أنه ينبغي ألا تسود الفوضى في مصر ، لأن ذلك يصلح لان يكون حجة للانجليز يدلون بها امام مؤتمر السلام دليلا على عدم أهلية مصر للاستقلال » - ووضح أن وجهة نظر رشدي باشا هذه كانت تتعارض مع وجهة نظر القائمين بالحركة ، وهم الذين كانت

تصرفاتهم ندل على أنهم كانوا يرون أن استتباب الأمور وهذوء الحالة في مصر ، انما يساعدان الاحتلال البريطاني على البقاء فيها - بعد ذلك واصل رسدى باننا تصريحاه فائلا ، ان هناك أمرين يحولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية : الأول ، انه كان قد انفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اد المهم أن يصعوا أهدامهم في أوروبا . وأنه ، على هذا الأساس ، انفق مع الجنرال ألنبي الذى كان يعارض فى سفرهم حينذاك ، فاذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصعة الوفد ، يكون قد أخل بكلمته ، بل انه حتى اذا قبل أن يصرح بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية ، فان الجنرال ألنبي يستطيع أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لطمة شديدة له .

أما فيما يخص بعدم الاعتراف بالحماية ، فقد بين رشدى باشا أن تصريحاته انما تفيد ذلك ، وانما هذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزه أن يعمل ، « فأننى اذا صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى (الانجليز) أن أعترف بالحماية رسميا ، وكان من المؤكد أن أرفض اجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمى ، ولكن ذلك يخلق مشكلة جديدة » ، ثم تحدث رشدى باشا عن مطلب سحب جنود الاحتلال من الشوارع ، فذكر أنه كان قد اتفق مع الجنرال ألنبي على سحب جنوده ، والمحافظة على النظام بواسطة رجال الحكومة ، « ولكن اللورد قال لى فى الغد : لعد سحبت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك . فكيف تريد أن تقود الجماهير فى الشوارع ؟ » .

ثم تحدث رشدى باشا عن مطلب الامراج عن المعتقلين وعمل تحقيق فى الجرائم ، فقال ان هذا الطلب « متناقض ، لأن معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الانجليز . وهذا مستحيل ، لأن قوتنا بازاء الانجليز قوة أدبية ، أما هم فلدبهم الجيوش ويستطيعون محاربتنا اقتصاديا » . ثم قال : « لقد قلت ان المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة . ومعنى هذا أنها كانت لازمة فيما مضى ، أما الآن فلا . وائنى كنت اول المضربين واذا استطاعوا أن ينكروا على كل شىء ، فانهم لا يستطيعون أن ينكروا على شيئا واحدا هو أننى لست جاهلا ، وائنى لم أكن متواطئا مع الانجليز ، لأنى اذا كنت متواطئا معهم ، ما كنت نبهت الأفكار باستقالتي (١٦٢) » .

فى ذلك الحين كانت لجنة الموظفين تدير الاضراب بكل هممة

ونتشاط • فكانت نجتمع كل يوم فى الصباح وفى المساء وبوفد مندوبين من قبلها كل يوم صباحا الى المساجد والكائس المحتلعة ، التى يجتمع فى كل منها موظفو وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، ليلغوا جميع الموظفين فى وقت واحد ما فر عليه رأى اللجنة أولا بأول (١٦٣) • ولا نستطيع أن نحدد بالضبط دور لجنة الوفد المركزية، التى لم يكن قد مضى على تأليفها أسبوع واحد فى ذلك الحين ، فى اضراب الموظفين ، وهو سابق على تأليفها ، ولكن الاستاذ صالح على عيسى السودانى ينفل عن الدكتور محجوب نابت أنه كان يتصل بالموظفين على اختلاف مراكزهم فى منازلهم داعيا الى الاضراب ، وكان فى الوقت نفسه دائب الاتصال بعبد الرحمن فهمى بك ومحمود سليمان باشا ، كما كان دائب الاتصال بأمين الرافعى بك وعبد الله سليمان أباطة بك الذى كان عمله الاتصال بموظفى الأقاليم (١٦٤) •

على كل حال فسرعان ما أخذت الحركة تنسع وتتخذ لنفسها شكل اضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف • وفى يوم ١٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقانية ، وقررت استمرار الاضراب مع الاحتجاج على بيان أصدرته الحكومة ألفت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار فى الاضراب • ثم وضعت اللجنة تقريرا بمطالب الموظفين رفعتة الى السلطات وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول • ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الامة ، ردا على ما قالته بعض الصحف الأجنبية من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة • واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر (١٦٥) •

وقد عقد المؤتمر فعلا فى الأزهر فى يوم ١٦ ابريل ، وحضره عدد عظيم قارب النمائين ألفا من جميع الطبقات • وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد ، فكاد يكون التمثيل تاما ، وترأس المؤتمر مفتى الديار المصرية « الشيخ محمد بخيت » ، وبعد أن ألقى الخطب ، تقرر بالاجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم ، كما تقرر أيضا انضمام جميع أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات اليهم فى الاضراب حتى تجاب تلك المطالب • وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته ، لابلأغ هذا القرار للوزارة والمفاصل وممثلى الدول •

وفد ترتب على هذا القرار ، أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، وانقطعت أسباب المواصلات فأصبحت المدينة كأن لم يكن فيها أحد • حتى الكناسين تضامنوا فى الاضراب ، فاستعاضت

الحكومة عنهم بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقي عربات الرشد ببعض العساكر اليهود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز . ولقد كان ممن اعتصبوا عمال مصلحة البريد والتلغراف ، فنجم عن اعتصابهم شلل في الحركة التجارية والمعاملات ووقوف عام في الحركة الاقتصادية في البلاد . ولما طال الأمر تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية في مصر ، وأنذروا مصلحة البريد بانساء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب عمال مصلحة البريد المصرية . وأخيرا عندما شعر رسدى باشا بأنه بين عجزين : عجزه أمام المواطنين ، وعجزه أمام الانجليز ، لم يجد بدا من تقديم استقالته في ٢١ ابريل ١٩١٩ ، وقبلها السلطان على الفور (١٦٦) .

وباستقالة الوزارة ، أصبح على اللورد ألنبي أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة في مصر في ظروف أكثر حرجا مما كانت عند مقدمه . فلم يكن عليه الآن فقط أن يعمل على تشكيل وزارة جديده ، وانما كان عليه أيضا نسيير دولاب العمل المتوقف في كل الميادين ، وخصوصا في الوزارات والمصالح . وكان هذا أمرا ضروريا جدا ، لأن اضراب الموظفين ، وان لم يتعد القاهرة الى الاقاليم ، وحتى بالكاد الى الاسكندرية ، الا أنه شل ادارة البلاد ، فقد كانت القاهرة مركز الادارة والحكم ، وكان كل عمل فيها قد اضطرب منذ ستة أسابيع تقريبا في جميع المصالح الحكومية ، وهو العمل الذي يعتمد عليه كل عمل آخر في فروع المصالح والادارات الاخرى بالاقاليم .

ولما كان من غير المتوقع أن تنجح أية حكومة أخرى ، حتى لو أمكن تأليف هذه الحكومة ، في معالجة الموقف الذى فشلت فيه وزارة رشدى باشا ، واعترفت بفسلها فيه ، وهو عودة جميع الهيئات الى العمل ، مادام اضراب الموظفين لا يزال قائما ، فقد كان من الضرورى أولا انتهاء اضراب الموظفين لتتبعهم بقية الهيئات فى انتهاء اضرابها . ولهذا أصدر اللورد ألنبي منشورا أكد فيه سلطته ، ليس فقط كمندوب سام ، بل وأيضا كقائد عام القوات البريطانية في مصر ، المسلح بجميع سلطات الأحكام العرفية ، وأنذر فيه الموظفين بالعودة فورا الى أعمالهم ، الا تنشط أسماؤهم من سجلات الحكومة . كما تهدد كل من يمنع بطريق الاقناع أو التهديد أو العنف ، أى موظف آخر من العمل بالقبض عليه ومحاكمته عسكريا (١٦٧) .

على أن أمرا غريبا قد حدث . ففي نفس الليلة التى أعد فيها

الجنرال النبی منسوره ، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين ، فبادروا من تلقاء أنفسهم الى الاجتماع على عجل في منتصف الليل ليصدر قرارا بعودة جميع الموظفين الى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر ، هو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم . وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل . اذ أن استقالة رشدي باشا لم تقدم الا في الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدر قرارا ليليا لينفذ في الصباح . وفعلوا تم في الصباح نشر ائذار النبی المتقدم ذكره في العاصمة وفي المديريات كافة ، ونشر مع قرار الأعضاء العشرة في وقت واحد (١٦٨) . ثم ذهب هؤلاء العشرة في الصباح لخبار بقية الموظفين المنتظرين في المساجد والكنائس بعزمهم على العوده كأمر القائد العام .

ولقد فوجيء الموظفون بهذا القرار مفاجأة تامة . فعاد أغلبهم الى أعمالهم في صبيحة يوم ٢٣ ابريل وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من نسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال النبی ، لا بناء على قرار العشرة أعضاء . ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم في الميعاد المحدد ألقى القبض على بعضهم في يوم ٢٤ منه ، ومنع البعض الآخر من مواولة الأعمال (١٦٩) . وهكذا وقع الهرج والمرج في صفوف الموظفين بعد أن كانت قوية متراسة . وكان من البديهي أن أي محاولة لمراجعة قرار العشرة مآلها الفشل . وعلى ذلك اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها في يوم ٢٥ ابريل في وزارة الحفانية لتقرر قرار العشرة ، واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها ، وبنت قرارها على أن استقالة رشدي باشا تعتبر في حكم اجابة الطلبات التي طلبها الموظفون . وواضح أن هذه الذريعة ظاهر بطلانها تماما ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن بد من اقرار العشرة ، كمحاولة لتوحيد صفوف الموظفين من جديد ، بعد أن بات معظمهم في مكاتبهم فعلا . ولكن عمل لجنة الموظفين كان قد انتهى الى الأبد ، بعد صدور هذا القرار ، نتيجة للسياسة السخية التي اتبعها محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء التالي ، نحوهم لاغرائهم بالابتعاد عن الاشتغال بالأعمال السياسية ، وصرفهم عن التفكير في المسائل العامة .

على أنه نظرا لأن فنسل حركة الموظفين لم يكن من الممكن أن يتحقق بهذه الصورة التامة ، الا بتلك الوسيلة الغير متوقعة ، وهي انفراد عشرة من أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار مفاجيء بالعودة ، فليس أمرا بعيد الاحتمال أن أصبح التدبير الانجليزبة كانت وراء هذا الحادث . والحقيقة

أنه كان يوجد من بين أعضاء لجنة الموظفين من يصلح لتنفيذ هذا الغرض، فقد ذكر الكاتب الانجليزى « نسيبول » أن البعض الأكبر فعلا من أعضاء لجنة الموظفين الخاصه ، كان قد أصابهم الخوف من استمرار اصراب الموظفين، وشعروا بأن هذه الحركة يفلت زمامها من أيديهم ، فعرضوا على رسدى باشا تأييدهم له اذا ما أصدر نداء آخر لا يكون موجها الى الموظفين فقط، بل الى الهيئات المضربة الأخرى بالعودة الى العمل . (١٧٠) (وقد صدر هذا النداء فعلا ولكنه لم يؤد - كما مر بنا - الا الى اثاره غضب الموظفين) ومعنى هذا أن بعض أعضاء لجنة الموظفين كان مسنعدا لانهاء الاضراب ، بل وعرض فعلا على رسدى باشا تأييده فى ذلك .

مهما يكن من أمر ، فان الموظفين كانوا أول العائدين الى العمل من بين جميع المضربين ، وان كان معظمهم كانت تسيطر عليه روح الاكتئاب والروح الانتقامية . (١٧١) وسرعان ما تبعهم فى العودة الى العمل بقية الهيئات الأخرى المضربة ، فقد قرر المحامون العودة الى أعمالهم ، وطلبوا إعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة ، كما عاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا . أما الطلبة فقد دعاهم النبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ولكنهم ظلوا على اضرابهم . فأصدر بلاغا فى نفس اليوم أنذر فيه بقفل « المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية » اذا لم يعد عدد كاف لفتحها فى يوم ٧ مايو ١٩١٩ . ولما لم يذعن الطلبة لهذا الانذار ، أعلن النبى اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى (١٧٢) .

وظل النبى عاجزا ، لمدة شهر كامل ، عن العبور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة ، حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة فى يوم ٢١ مايو ١٩١٩ ، وهى الوزارة التى نعتها الاستناد الرافعى بأنها « أولى الوزارات التى تألفت ، بعد النورة ، على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها » .

انتهى اذن اضراب الموظفين نهاية غير متوقعة ، وأفسح بذلك السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية . ولكن هذا الاضراب مع ذلك قد استطاع - كما يقول تشيرول - أن يهز كل معنى للاستقرار السياسى فى مصر . ذلك أن المقاومة السلبية التى قامت فى ابريل ١٩١٩ وبالرغم من أنها كانت قاصرة كلية على القاهرة ، الا أنها كانت حادثة ذات مغزى خطير أسفرت عنها نتائج كانت أدوم أثرا من تلك التى أسفرت عنها

بورة مارس • فقد كتشعت للمره الأولى عن الاستياء السديد ، الذى كان يتراكم فى بطء فى معر الحكومة فى المصالح المختلفة، من السيطرة الانجليزية، وبذلك أضافت هذه الحركة قوة دافعة جديدة الى المعركة السياسية من أجل الغاء الحماية ونحرير مصر الكامل من الوصاية الانجليزية • علاوة على ذلك ، فان مثل هذا الحادث الذى لم يسبق له ميل ، وهو اضراب الموظفين، بالاشتراك مع اضراب المحامين وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا ، انما كان فى الحقيقة ضربة وجهت الى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يمرأ منها مجتمع بسهولة أو فى وقت قصير • ومع أن المقاومة السلبية قد انهارت ظاهريا نحت ضغط الأحكام العرفية ، الا أنها فى الواقع قد هزت الحكومة المصرية هذا • وقد استطاعت الروح التى دفعت اليها أن تبرا سريعا من سخطها لتخلق وضعا جديدا عجزت أبة تغبرات وزارته فى القاهرة ، منذ ذلك الوقت ، عن معالجته • فبدفع الوزارة المصرية الى الاستقالة ، ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة الى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى ، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقا للنصيحة البريطانية ، فان السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط ، بل وتمنحها أيضا من تأييدها ما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد • ذلك أن رشدى باشا كان قد قدم استقالته ، ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية أو لعدم اتباعه نصائحها، وانما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الاستقلال (الوفد) كانت أكبر منه • وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الوقت مسألة مباشرة بين الانجليز والوفد ، وأصبح الوزراء المصريون رؤساء ادارات فقط، يقتصر عملهم على تنفيذ الأعمال الروتينية ، ولا يملكون أى تفوذ فى الحياة السياسية العامة • (١٧٣) وفى الحق أنه بعد استقالة رشدى باشا ، أخذت تظهر فى الحياة السياسية المصرية ما أطلق عليها اسم الوزارات الادارية وهى التى كانت أولاها وزارة محمد سعيد باشا ، بينما تركب السياسة والأعمال السياسية للوفد يحركها من باريس كما بساء •

حواشي الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

- ١ - عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٥٢
- ٢ - نفس المصدر ص ١٥٢
- ٣ - فكرى أباطة : الضاحك الباكي ص ٤٤ - ٤٥ (كتب للجميع)
- ٤ - لوثرروب ستودارد : حاضر العالم الاسلامي ، ترجمة عجاج نوبهض ، تعليق شبيب أرسلان ، ج ٢ القاهرة ١٣٤٣ ص ١٦٤
- ٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦٧ ، ٣٣٩
- ٦ - سيد قنديل : ثورة ١٩١٩ ص ٧٣
- ٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٧ - ١٣٩ ، ١٥٤ - ١٥٥
- ٨ - سمر فالتين تشيرول : المرجع السابق : ص ١٦٨
- ٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤ ، ٣٠ - ٣١
- ١٠ - درية شفيق وإبراهيم عبده : تطور النهضة النسائية في مصر ص ١٤
- ١١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ١٢ - درية شفيق وإبراهيم عبده : المرجع السابق ص ١٥
- ١٣ - تشيرول : نفس المرجع ص ١٦٧
- ١٤ - نفس المصدر ١٢٦ - ١٢٧
- ١٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٢
- ١٦ - نفس المصدر والمكان
- ١٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦
- ١٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦١
- ١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦
- ٢٠ - نفس المصدر : ص ١٥٤

- ٢١- نفس المصدر ص ١٣٢ - ١٣٥
- ٢٢- نفس المصدر ص ١٢٩
- ٢٣- نفس المصدر ص ١٣٧
- ٢٤- تنوير : المرجع السابق ص ١٨٠
- ٢٥- قانون رقم ٨٠ . الخ تقرير اللجنة الخصاصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٥
عامود ٢
- ٢٦- أحمد سفيق : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٢٧- نفس المصدر ٢٧٦
- ٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ٢٩- أحمد سفيق : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩
- ٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٠
- ٣١- الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٧
- ٣٢- الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١ ، ج ٢ ص ٥٦ - ٥٨ . وقد
تم اعدام ٣٤ شخصا من المسركين في قتل الثمانية فسيط والجنود الانجليز في
القطار في ديروط وديرمواس .
- ٣٣- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ - ٦١
- ٣٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص
٢٩٨
- ٣٥- الرافعي : نفس المرجع ص ١٦٠
- ٣٦- فكرى اباطة : المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٨
- ٣٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧١
- ٣٨- نفس المصدر ص ١٧٠
- ٣٩- فكرى اباطة : المرجع السابق ص ٥٥
- ٤٠- Sabry, M. ; La Révolution Egyptienne, II Partie P. 21
- ٤١- نفس المصدر ص ٣٤
- ٤٢- الرافعي : المرجع السابق ١٦٩
- ٤٣- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩

٤٤- الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ . وقد ذكر رباح الجمل فى مذكرته الى سيوت حنا بك : ان احد الصباط الانجليز طلب منه فى اثناء محاكمته ان يعترف امام القضاة بان « الحركة الحالية اسما هى حركة اسلامية ، ولكنه لم يشترك فيها - وهو قبطى - الا لى يحمى احواله الاقنط من اعتداءات المسلمين ، واعاد هذه الافراحات عليه امام الفائد العام ، غير انه رفض رفضا تاما . وكان هدف النائب العام الرئيسى فى محضر الانهام ان يؤكد فى النهاية انه توجد علاقات بين الحركة الوطنية وبين تركيا ، منذ عرابى حتى موت مصطفى كاهل ونكوبن الوفد المصرى ، وذلك حتى يعطى تلك الحركة صبغة تركية . (دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٥ ، دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤١٠)

٤٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ .

٤٦- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٩ .

٤٧ - الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ٦١ .

٤٨- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٢ ، احمد بهاء الدين : انام لها تاريخ ص ٩٢ - ٩٦ (كتاب روز اليوسف)

٤٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

٥٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٥١ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٥٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥٣ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ .

٥٤ - قانون رقم ٨٠ . الخ بقرار اللجنة الخصوصية المتدبه مصر ص ٢٤٦ عامود ١ .

٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٠٨ .

٥٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، من تقرير الوفد الى الجنرال النبى فى ٣ مارس ١٩١٩ .

٥٧ - نفس المصدر والمكان .

٥٨ - نفس المصدر ص ٢٦٤ .

٥٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٦٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ تقرير الوفد السالف الذكر .

٦١ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٠ .

- ٦٢ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- ٦٣ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٠ ، مارشال وبفل : المرجع السابق ص ٣٠ - ٣١ .
- ٦٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ٦٥ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٠ .
- ٦٦ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠١ .
- ٦٧ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ ، بلدة الشبانان بمركز الزفافيق ، وفد عاقب الانجليز أهلها ، لقتل أحد الجنود الهنود على مغربه منها ، باجلانهم عنها ، وأحراق بيوتها ، واستمرت النار مشتتة بومين (الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٠) .
- ٦٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
- ٦٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ، تقرير الوفد السالف الذكر ، المعناد : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٠ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٣ ، مارشال وبفل : المرجع السابق ص ٤٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٣ .
- ٧١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ - ٣٠٥ .
- ٧٢ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٤ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، الاهالي في ٢ ابريل ١٩١٩
- ٧٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٤ .
- ٧٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٣ ، مارشال وبفل : المرجع السابق ص ٤٤ .
- ٧٥ - الجود : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٦ - مارشال وبفل : المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٧٧ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠٤ .
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .
- ٧٩ - تشيرون : المرجع السابق ص ١٩٦ .
- ٨٠ - نفس المصدر والمكان .
- ٨١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢٣٩ .
- ٨٢ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٨ .
- ٨٣ - دكتور محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

السريه بن سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى (١٩٦٣) ص ١١ حاشية ١ . وقد ضمت
لجنة الوفد المركزيه الى اعضائها على توالى الايام وتدرجيا - حضرات الآتية
أسماءهم : عبد الخالق مدكور باشا (عضو الوفد) ، ومحمد كامل جلال باشا
ومحمد محفوظ باشا ، وكامل بك بطرس ، والدكتور أحمد بك، السيد ، والدكتور
محجوب ثابت ، والدكتور حبيب بك خياط ، وحسين بك، عبد الغفار ، وعلوى
الجزار بك ، وراغب عطية بك ، وعلى المنزلاوى بك ، والسيد حسين
القصب ، وأحمد بك الشيخ ، وفهمى بك ويصا ، وحسين بك الشريعى ،
ومحمد زكى بك عبد الرازق ، وعلى بك، اسماعيل ، وصاروفيم بك عبيد ،
وفؤاد بك سلطان ، وعبد الواحد بك الوكيل ، ومحمود بك عبد النبى ،
وعثمان بك سليط ، وسالم بك السيد ، وعبد الحليم بك العللى ، وعبد الرحمن
بك محمود ، ومحمد بك أبو جازية ، وبسيونى بك الخطيب ، وحسين
بك هلال ، وعبد الستار بك الباسل ، (مذكرات عبد الرحمن فهمى . مخطوط .
ملف ١ ص ٢٧٤) نقله الدكتور محمد أنيس : نفس المصدر والمكان .

٨٤ - الأهرام فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ .

٨٥ - أحمد شفيق : الخولية السادسة ص ٥٣٧ .

٨٦ - نظام لجان الوفد الانتخابية لتقسيم السيد زنبب بالقاهرة (مطبعة الحقوق الملكية
بشارع محمد على بالقاهرة) .

٨٧ - المرجع السابق . وكانت لجان الوفد تنقسم الى لجان أصليه وفرعية وانتخابية .

٨٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٧ مارس ١٩٢٠ ، دكتور محمد أنيس :
المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٨٩ - نفس المصدر ص ٧ - ٩ .

٩٠ - صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء
الدكتور محجوب ثابت ، ص ٢٥ ، ٣٦ - ٣٧ .

٩١ - الأهرام فى ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ من وشابة عبد الظاهر السمالوطى امام المحكمة
العسكرية ضد عبد الرحمن فهمى بك فى قضية جمعية الانتقام .

٩٢ - الاخبار فى ١٨ أغسطس ١٩٦٣ ص ٤ .

٩٣ - دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ١٥ - ١٧ .

٩٤ - نفس المصدر ص ٤٩ ، ٧٩ ، ١١٧ .

٩٥ - الأهرام فى ٣ أغسطس ١٩٢٠ ، وشابة عبد الظاهر السمالوطى السابقة الذكر

٩٦ - الاخبار فى ١٧ أغسطس ١٩٦٣ .

٩٧ - الاخبار فى ١٠ أغسطس ١٩٦٣ عن مذكرات سعد زغلول .

٩٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٢٠ ، دكتور أنيس :
المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٤ .

- ٩٩ - الرافعي : المرجع السابق الذكر ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ ، ٩٩ - ١٠١ ، ١١١ - ١١٢
- ١٠٠ - من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٩ ، ١ ، ٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، الاخبار في ٢٥ أغسطس ١٩٦٣ .
- ١٠١ - من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٢ أغسطس ، ١٨ أكتوبر ١٩١٩ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٥٢ - ١٥٣ .
- ١٠٢ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٢ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٣ .
- ١٠٣ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٣ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .
- ١٠٤ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٤ .
- ١٠٥ - الاهالي في ٢٠ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٦ - نفس المصدر في ١٨ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٧ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ابريل ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢١٦ .
- ١٠٨ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٨٧ - ٨٨ .
- ١٠٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٦ .
- ١١٠ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢٠٩ .
- ١١١ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١١ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢٠٨ ، ١٠٥ .
- ١١٢ - دكتور هيكيل : المرجع السابق ص ١٧٣ .
- ١١٣ - الاهرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٤ - نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١١٥ - الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦ .
- ١١٦ - الاهرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٧ - نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٨ - نفس المصدر في ٢٨ يوليو ، ٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٦٧ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧١٧ - ٧١٨ ، مهيد ج ١ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٨ ، الاخبار في ١٩ أغسطس ١٩٦٣ .

تطور الحركة الوطنية - ١٩٣

- ١٢٠- الاهرام في ١٧ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢١- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٠ .
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٣- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٤- نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٥- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٦- دكتور محمد أنيس : نفس المرجع ص ١٩ ، وقد أورد محمد الشافعي البنا في ذكرنا به عن السجن ، أنه نقابل مع عبد الرحمن فهمي وساله : « هل هذه القضية حفيضة مدبرة ؟ فأجاب : نعم ، ولا ظل للحقيقة فيها . » (المصرى في ٢٦ أغسطس ١٩٣٨ ، مقاله (١٧) من سلسلة مقالات « ١٧ سنة في السجن » ، بقلم محمد الشافعي البنا) .
- ١٢٧- الاهرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢٨- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٩- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٠- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣١- نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٢- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٣- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٥٨ .
- ١٣٤- الاهرام في ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ .
- ١٣٥- الاهرام في ١٦ مايو ١٩٢١ ، مقال للاستاذ فكرى أباطة بعنوان «(مختصر صايب)» .
- ١٣٦- الاهالي في ١٩ ابريل ١٩١٩ .
- ١٣٧- الاهرام في ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ من شهادة محمد لطفى المسلمى ، رئيس فرع جمعيه الانتقام في القاهرة امام المحكمة العسكرية .
- ١٣٨- الاهرام في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٩- محمد ابراهيم الجزيري : سعد زغلول ص ٤٣ (كتاب اليوم) .
- ١٤٠- الاهرام في ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ من مقال للاستاذ فكرى أباطة بعنوان «(ممنوع الدخول)»
- ١٤١- الاهرام في ١٣ بونيه ١٩٢٢ من مقال للاستاذ فكرى أباطة بعنوان «(يوم الحساب)» .
- ١٤٢- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٥٤ .

- ١٤٣- دكتور حسين خلاف : نقابات العمال في مصر . مجله كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣ سنة ١٩٤٥ ص ٢٢٢ .
- ١٤٤- الاهرام في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ .
- ١٤٥- مصطفى امين : عماله وافزام ، ص ١٥ (كتاب اليوم ، الطبعة الثانية) .
- ١٤٦- الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ١٨٧ .
- ١٤٧- تشرول : المرجع السابق ص ١٩٢ .
- ١٤٨- نفس المصدر ص ١٩٨ .
- ١٤٩- نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٧ .
- ١٥٠- محمود عزمى : الانام المائة ص ١٠ - ١١ .
- ١٥١- تشرول : المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩ . وقد ذكر تشرول ان الموظفين فسد حدودا يومين فقط للاضراب . ولكن الكتاب المصريين يجمعون على انها كانت ثلاثة ايام . وبظهر ان يوم الجمعة الذى وقع بين ايام الاضراب هو السبب في اعتفاد تشرول السالف الذكر .
- ١٥٢- الاهالى في ١١ ابريل ، ٥ مايو ١٩١٩ .
- ١٥٣- تشرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٤- نفس المصدر والمكان .
- ١٥٥- الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٨ .
- ١٥٦- تشرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٧- الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ١٣ .
- ١٥٧ مكرر- حوربت الوزارات الادارية التالية على هذا الاساس ، وهو ان تشكبلها كان بفيد الاعتراف بالحماية
- ١٥٨- نفس المصدر ص ١٣ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ .
- ١٥٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
- ١٦٠- تشرول : نفس المرجع ص ٢٠١ .
- ١٦١- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٦٣ .
- ١٦٢- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٧ .
- ١٦٣- دكتور احمد بيلى : عدلى باشا ص ١٣٣ .
- ١٦٤- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٥٤ .

- ١٦٥- الراقى : المرجع السابق ص ١٤ .
- ١٦٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣٣ - ٣٣٦ ، ٣٤٠ - ٣٤١ .
- ١٦٧- تسرول : المرجع السابق ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٦٨- الراقى : المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ .
- ١٦٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٥٠ .
- ١٧٠- تسرول : المرجع السابق ص ٢٠٠ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٢٠٤ .
- ١٧٢- الراقى : المرجع السابق ص ١٩ .
- ١٧٣- تسرول : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

الفصل الثالث

معركة الحماية

١ - نضال الوفد فى أوروبا وأمريكا

بينما كانت أرض مصر بهنز تحت أقدام الاحتلال ، ونضطرب بالقلقل السياسية ، ويدور فوقها الصراع بين القوى الوطنية النى يمثلها الوفد ولجسه المركزية ، وبين القوى المعادية من الانجليز والحائنين والمتمردين والمخالفين ، كان الوفد فى أوروبا يخوض غمار معركة مريرة يائسة ضد الحماية .

فعلى أثر فرار الافراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس ، سارع الوفد فى القاهرة الى تنظيم نفسه ، فتمقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : على شعراوى باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك . على أن يضم اليهم فى مالطة المعتقلون وهم : سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحيد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا (١) . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب التبرعات له ، فببارى أبناء الشعب فى منح المنح ، حتى كانت التبرعات بجمع فى المقاهى والمنشآت . وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء ، فتبرع عاشور باشا بعشرة آلاف جنيه ، والأمير يوسف كمال بالفن ، وتبرع غيرهم على هذا المنوال حتى جمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة (٢) . ثم ألفت اللجنة المركزية للوفد وتولى رياستها محمود سليمان باشا (٣) ، كما ذكرنا .

وقد غادر الوفد البلاد فى يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، واتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بك بدر والمسيو جورج دومانى للنقسم الفرنسى ، وحضرات المحامين ويصا واصف بك وعزيز بك منسى وعلى بك حافظ . رمضان . وقد طلب الثلاثة الآخرون أن يضموا الى الوفد كأعضاء ، وجرت المناقشة بين أعضاء الوفد فى هذا الامر ، فرفض طلبهم ، ولكن تقرر أن يسمى الثلاثة مستشارين . وقد عدل هذا القرار فيما بعد بالنسبة لويصا واصف بك فجعل عضوا (٤) .

ثم عمل الوفد على تنسيق أعماله وتنظيمها بعد وصوله الى فرنسا ،
تألف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها معالي رئيسه وأمين الصندوق
شعراوي باشا وعبد اللطيف المكباني . والثانية للنشر ، وأعضاؤها
اسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز بك فهمي والدكتور حافظ عفيفي بك
وويصا واصف بك . والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها اسماعيل صدقي
باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك . ونيطت السكرنارية
بمصطفى النحاس بك ، يدور كل ما يحدث في الجلسات من مناقشات
وقرارات . ونولى السكرتارية العامة محمد بك بدر ، وكانت مهمتها تنفيذ
قرارات الوفد (٥) .

وعندما وصل الوفد الى باريس في ١٩ ابريل ١٩١٩ ، كان على
يقين من نجاح مقصده : أليس يحمل في حقيبته مطالب الشعب المصري
معززة بالحجج والمسند ؟ وأليس تتوفر فيه كل مزايا الانابة الشعبية
اذ لم تجمع آمة على انتداب وفدها بكل طبقاتها كما أجمعب الأمة المصريه ؟
ثم انه كان يرجو الحير الكثير من الدعوة الولسية ، ويلحق أملا كبيرا على
استفادة مصر من تطيق حق تقرير المصير (٦) . وكان قد رسم خطة
عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة المسر ولسن ، الذي كان يعتقد أنه هو
رأس المؤتمر ودعامته ، وذلك ليسنمليه الى تأييد مطالب المصريين . ثم
يتبع هذه الخطوة بالنقدم رأسا الى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته .

هكذا كان الوفد يعتقد في سهولة تنفيذ خطته . وهو اعتقاد نابع
من عدالة القضية التي كان يعالجها ، ولكنه نابع أيضا من عدم دراية
بخفايا الصراع السياسي الدولي الذي كان يدور اذ ذاك على مسرح مؤتمر
الصلح بين المدرسة المكيافيلية القديمة التي كانت تقودها فرنسا
وانجلترا ، والمدرسة الجديدة المثالية التي كان يقودها ولسن . فلقد كان
انتهاء الحرب العالمية بهزيمة الامبراطوريات الأربع الكبرى في العالم
وهي : روسيا وألمانيا والنمسا وتركيا ، مؤذنا بنشوب صراع شديد بين
الدول الاستعمارية المنتصرة ، على اقتسام الغنائم والأسلاب . وكانت هذه
الدول قد عقدت فيما بينها المعاهدات السرية في غمرة الحرب لاجتذاب
الدول الحليفة الى صفها ، ولاقتسام أملاك الدول المعادبة عند تحفيق
هزيمتها . وكانت هذه المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء غامضة
مبهمة متناقضة . وقد فطن الرئيس ودر ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ،
عقب انضمام أمريكا الى صفوف الحلفاء في ١٩١٧ ، الى مبلغ ما تورطت فيه
بريطانيا وفرنسا وسائر الحلفاء من عقود ومحالفات وتصريحات يناقض

بعضها بعضا ، فنص في النفط الأولى من نفطه الأربع عشرة التي أعلنها على الملأ في يناير ١٩١٨ على وجوب قيام العلاقات الدبلوماسية على أساس من الصراحة والعلاية ، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية في مفاوضات الدول في المستقبل .

لم يعلن الحلفاء رسميا موافقتهم على هذه النفط . كما أنهم لم ينعهدوا بمراعيتها . ولم يلبث هذه المبادئ أن أخذت تصطدم بمطامع فرنسا في أوروبا وفي الشرق الأوسط ، وتصطدم بمطامع إنجلترا في مصر وأمالك الدولة العثمانية . كما أخذت مطامع كل دولة تصطدم بمطامع الدولة الأخرى ، فقد كان كل هم كليمنصو أن ينتقم من ألمانيا ويقتص أطرافها ويحطم اقتصادياتها ويقضي على جيسها ، كما كان يريد تقسيمها ، والخرج بفرنسا أقوى دولة في أوروبا . بينما كان لويد جورج يرغب في تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شريطة ألا يؤدي هذا التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربي في أوروبا . وكان يعارض في تقسيم ألمانيا حتى تبقى سوكة في ظهر فرنسا تحد من غرورها . وبينما كان الدكتور ولسن يواجه دسائس هذين السياسيين وانسغالهما بتقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات حتى أصبحت مسائل السلم الدولية في المرتبة الثانية ، كان هو نفسه يعاني من ضعف موقفه الباسئ عن المعارضة الشديدة التي كان يلفهاها في الولايات المتحدة لعصبة الأمم حتى لقد أخذ نفوذه في المؤتمر يضعف يوما بعد يوم ، ولم نعد له الكلمة المسموعة ، كما كان متوقعا .

وعلى هذا فقد كان من السهولة بمكان بالنسبة لإنجلترا أن تحصل على اعتراف الدول بحمايتها على مصر . في وسط صراع المطامع الذي كان يجري في حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عليها أن تمنح أشياء مقابل أشياء ، وتتنازل عن أطماع مقابل تحقيق أطماع . ولم تكن المسألة المصرية بالأهمية التي كانت عليها قبلا ، فمنذ أن عقد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا في ١٩٠٤ ، كان مركز إنجلترا في مصر - كما يقول « لانكزوفسكى » - مسلما به لدرجة أنه لم ترد بشأنه أية نصوص في المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء إبان الحرب . ولم يكن في وسع الدكتور ولسن اغضاب إنجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، أولا - لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا - لأن إنجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاهها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون إذ ذاك يطالبون

بكياوساو Kiao Chaw وعبرها في السرف الأقصى . وبالنسبة لآن ولسن كان يزداد انعرا في المؤتمر : فقد عارض مطامع ايطالبها في فيسومي Frume ، وصرح بأن مثل هذا الطلب ينافس المبادئ التي حارب الولايات المتحدة من أجلها ، وسبب عن ذلك انسحاب الوفد الايطالي وعودته الى بلاده . ورابعا - لانه كان في وسع انجلترا أن تغري الدكتور ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، بأن تدخل في روعه أنها بنوى أن يسمح المصريين فسطا من الاستقلال الداخلي وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وسجعوا بها على النوره ويهدد المصالح الأوروبية . كما تدل على ذلك عبارات الاعتراف الرسمي الأمريكي بالحماية - (٧) .

وهكذا عندما سمحت انجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عده حبيب بلحق بالوفد هزيمة منكرة هناك . وكانت أول صربة تلقاها الوفد هي : اعتراف الدكتور ولسن بالحماية . فبعد وصوله الى باريس بثلاثة أيام ، أى في يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩ ، وهو نفس اليوم الذي قدم فيه الى ولسن كتابا بطلب فيه اليه مقابلته ليعرض على مسامحة ظلامة مصر . كانت دار الحماية بالقاهرة نديع بلاعا أوردت فيه كتابا تلغنه من معتمد الولايات المتحدة بمصر يفيد بأن « الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ » ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك ، وفي التعديلات التي قد تنج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة . وبهذه المناسبة قد كلفت بأن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي على أنهما ينظران بعين الأسف الى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالانحاء الى القوة والنسبة . (٨)

روح أعضاء الوفد بهذا الاعتراف بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير . حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل في باريس لا يحدى ، وأن تركيز العمل في مصر أجدى وألزم . وكان وقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الآخرين أفدح . (٩) والحق لقد انهار ، باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، جزء كبير من خطة الوفد التي كانت تعتمد على مبدأ حق تقرير المصير في الحصول على الاستقلال . فاذا كان الدكتور ولسن قد نكر لمبادئه ، فكيف يرجى إذن أن نخلص لها دول الاستعمار ؟ على أن باب مؤتمر الصلح بالرغم من ذلك كان لا يزال

مفتوحا ، ولم تكن ثمة مجال لليأس المطلق ، ومن تم فقد سارع الوفد بارسال احتجاج الى الدكتور ولسن ، ثم قدم فى ٢٨ ابريل مذكرة الى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض افواله عليه ، واسند فى أحقية مطالبه الى الأسس الآتية :

أولا - اذا كان الاشتراك فى الحرب هو الشرط الذى يبيح للأمم رفع صونها فى المؤتمر ، فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطبافا تاما ، اذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها فى حالة حرب على ألمانيا .

ثانيا - يعنى الغاء السيادة التركية ، وهو الأمر الذى نشأ عن الحرب ، تغيرا فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة ١٨٤٠ - وهذا التغير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى ، ولا يصح اجراء هذا التغير فى غيبة المصريين .

ثالثا - سمع المؤتمر المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب ، وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، وهى البلد ذو المدنية العتيقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن . (١٠)

على أن الضربة الكبرى التى أعدها الانجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا . وفى ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان ، وفيها المواد التى تحتتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية . (المواد من ١٤٧ - ١٥٤) . وتتضمن بايجاز الاعتراف بالحماية والتنازل عن الامتيازات فى القطر المصرى وتوافق على نعل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى انجلترا . وقد نشرت الصحف الانجليزية فعلا فى أول مايو - أى بعد يومين من تقديم الوفد طلبه لمؤتمر الصلح - موجز ما سيرد فى معاهدة الصلح خاصا بمصر . وثبت صحة ما أوردته فى ٦ مايو ، عندما سلمت شروط الصلح رسميا الى الألمان فى قصر تريانون ، ونشر الموجز الرسمى لنصوصها . (١١) وهكذا قبل أن تمضى ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهضت تماما ، وكسبت انجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر .

كان بسبب هذه الحيلة الفادحة التي مى بها الوفد ، وانهيار آماله فى مؤتمر الصلح ، ان ساء موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟ وفى بدايه الأمر نواب اليأس الجميع فكتب سعد زعلول باسا الى محمود سليمان باسا فى ١٣ مايو يقول . « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوعنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة . فى النص النمهيدي لمعادنات الصلح اعترف الألمان بالحماية . » (١٢) . وفى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أعلن سعد زعلول يأسه قائلا . « ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة » . (١٣)

على أن الوفد لم يكن ليستطيع أن يعلن هذا اليأس دون أن يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مفررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت اليها انجلترا تحت ضغط ظروف الحرب . (١٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الأحكام العرفية مائززال سارية فى مصر ، وهذا يحد من حرية الوفد فى العمل اذا عاد الى مصر ، أما فى أوروبا ، بعيدا عن قبضة الحكم العرفى ، فقد كان أمامه المجال فسيحا لخدمة القضية ، اذ يمكنه أن يتخذ من باريس مركزا لدعاية أكثر اثاره للمشاعر الوطنية فى صدور الجماهير من أية دعاية قام بها قبل سفره . (١٥) ومما لا ريب فيه أن عودة الوفد الى مصر بعد كل القيامة التى أقامتها الأمة لتمكين أعضائه من السفر ، إنما هى خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وعد بيئس الأمة من رجائها وتشككها فى دعائها وتعمل بالتمرقة بين صفوفها . (١٦)

على أن بعض رجال الوفد لم يجد فى هذه الأمور ما يغرى باستمرار الوفد فى مهمته ، فقد أصر عزبب منسى ، مستشار الوفد على أن الوفد إنما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه ، أما وفد بت المؤتمر فى الأمر ، فقد انتهت المهمة التى جاء لأجلها الوفد ، ووجب عليه أن يعود الى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مسعاه (١٧) . أما على حافظ رمضان بك فقد رأى أن « لا أمل ولا عمل وأن على الوفد أن يسعى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى » (١٨) وكان حسين واصف باشا من نفس هذا الرأى ، وقد اقترح على زملائه السفر الى انجلترا الموالاة العمل السياسى هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستمر بلفور

وزير خارجية انجلترا والسير مالت السفير الانجليزى فى تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك ، فعدم استعالتة من عصويته فى أواخر شهر يونيو ١٩٠٠ (١٩) وفد كان هذا العرض الذى قدمه حسين واصف باشا ، بالانفاق مع اسماعيل صدقى باشا . وفد انفقا مع رجل يدعى صباغ كان موظفا عند البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضا بين المسنر بلفور وسعد ، ولكن سعد باشا رفض ذلك . (٢٠) وكان محمود بك أبو النصر منضما فى رأى الى حسين واصف باشا واسماعيل صدقى باشا ، ويرى ضرورة « السعى بدون نوان فى الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية والحكم الدائى » . (٢١)

وقد انفجر الخلاف بين صدقى باشا ومحمود أبى النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى عندما وصلت الى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية فى مصر فى حوادث نرلة الشوبك والعزيرية، وفد وصلت الى الوفد كاملة من عبد الرحمن فهمى مدعمة بالصور والمستندات فلما أراد الوفد نشرها على العالم المتمدن ، اعترض صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك اعتراضا شديدا بحجة أن « طبع ما اركبه بعض سرازم الجينس البريطانى فى جهات القطر ابان السورة الأخيرة من حوادث الاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض وطبع هاتيك الفظائع بمعرفة الوفد فى أنحاء الممالك وعلى أعضاء مجلس السنانو الأمريكى وبين جدران مؤتمر السلام بعد ما انتهينا منه وانتهى منا ، عمل كهذا فى الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمته » . وفد بين صدقى باشا أنه اذا كان الغرض من عرض هذه الأعمال على مؤتمر الصلح الوصول الى اشتغاله مجددا بالمسألة المصرية فان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه الآن ، حيث فد طوى الكتاب بأقرار ألمانيا نهائيا على الحماية التى وافق عليها المؤتمر، ومن غير المعقول أن يعاد البحث فى أمر الاستقلال بناء على أن الانجليز لم يحسنوا معاملة المصريين أثناء تورتهم . واذا كان الغرض من الاذاعة حمل مجلس الشيوخ الأمريكى على عدم التصديق على معاهدة الصلح والأخذ بيد المصريين فى قضيتهم ، فان هذا الأمل صرب من الوهم والخيال . فان فرار المجلس فى هذا لا يؤدى الا الى شىء واحد وهو أن أمريكا لا تلزم ألمانيا بالتصديق على حماية الانكليز على مصر . وقد تعهدت ألمانيا من قبل بالتصديق على تلك الحماية ، اذ وقعت على معاهدة الصلح مع الحلفاء الثلاثة والعشرين . على أن أمريكا نفسها قد صدقت على الحماية ، ومن المعروف أن هذا التصديق

— من حيث هو عمل يراد به فقط حفظ مصالح الدولة المصدفة — هو إجراء ادارى سياسى لا دخل فيه للبرلمان . ثم بين صدقى باسا أنه اذا كان الأمل فى فتح باب المناقشة فى المسألة المركبة لا يزال مبنيا على أن المؤتمر لم ييب فى المسائل التركية ، التى تعد المسألة المصرية فرعا منها ، فإن مجرد الاطلاع على المدكرات التى سودلت بين مؤتمر الصلح والوفد التركى يبين مقدار الهوان الذى سعط فيه الدولة التركيه ، فليس من المعقول أن يكون للدولة العثمانية صوت يعتد به فيما يتعلق بأمرنا . (٢٢)

وفد خلص صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من كتابيهما الى ضرورة الاكتفاء بنبليغ تلك الفظائع الى احرار البرلمان الانجليزى والى الحكومه الانجليزيه نفسها والى النائب العمومى الذى يتولى التحقيق مع أبناء الجمعية المصريه فى لندن بمناسبه نسرهم فيها طرفا من تلك الفظائع . وكان مما ذكره صدقى باشا أن الاصرار على ابلاغ اعضاء البرلمان الانجليزى تلك الفظائع ابلاغا بسيطا ، سوف يكون أدعى الى اهتمامهم وأقرب الى نوال مصر شيئا من آمالها بسبب ما ينظر من ضغط رأى العام وممليه على حكومتهم فى الوقت الذى تعد فيه العدة للبت فى شئون مصر . (٢٣)

كانت الفكرة الأساسية فى آراء صدقى باسا ومحمود أبو النصر بك هى الانجاء الى انجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتى فى ظل الحماية . وبمعنى آخر تنفيذ الخطة التى وضعها الوفد مع رشدى باشا عند تأليف الوفد فى حالة فشلها فى الحصول على الاستقلال التام . على أن هذه الخطة كان من المستحيل تنفيذها من قبل الوفد فى ذلك الوقت . فقد تغير الموقف عما كان عليه عند وضعها كل التغيير . لقد وصعت هذه الخطة عندما كان أمر الشعب واشترাকে فى النضال ساقطا من الحساب . أى عندما كانت الحركة صادرة من أعلى . فلما حركت القاعدة وحصل الضغط من أسفل ، لم يعد من حق الوفد أن يخالف شروط الوكالة . أى أنه اذا كان من السهل عليه أن يفعل ذلك عندما كانت الوكالة صورية ، فإن الأمر قد أصبح مستحيلا بعد أن أصبحت الوكالة حقيقية . يضاف الى ذلك أن سعد زغلول كان قد هاجم الحماية هجوما شديدا فى كل خطبة من خطبه تقريبا ودل على بطلانها ، حتى أصبحت بغیضة تماما فى عين الشعب ، فكيف يمكن بعد ذلك قبولها فى أى صورة من الصور ؟

وعلى هذا فقد كانت الخطة الوحيدة التى فرضت نفسها فى ذلك

الحين هي عدم قبول أى حل يقوم على الحماية اطلاقا ، والتمسك بعدم
مفاوضة الانجليز ، لأن مثل هذه المفاوضة ، بعد ان حصلت انجلترا على
نصرها العظيم فى مؤتمر الصلح بالاعراف بالحماية ، لن تكون الا على
أساس الحماية ، **فحياة القضية المصرية قد باتت فى التمسك بدويتها** ،
حتى بعد أن حكمت الدول ضد مصلحة مصر ! . وهذا يفسر سر رفض
سعد زغلول الوساطات التى عرض عليه للاتصال بالحكومة الانجليزية،
بحجة أن هذا الاتصال عقب مؤتمر الصلح ، لا يتفق مع طلب الاستقلال
النام . فقد رفض - كما رأينا - وساطة حسين واصف باشا وصباغ
بك. وقد عرض بعض كبار اليونانيين بأن يتوسط المسيو فنزيلوس عند
الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، كما طلب المسيو فنزيلوس
من سعد باشا أن يكتب له كتابا يلتمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا
تحت الحماية ، ولكن سعد باشا رفض ، لأن اجابة هذا الطلب يعد
« مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة
التي أجبنا بها الى السير ونجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة
فى دائرة الحماية » . (٢٤)

قرر الوفد اذن طرق « الأبواب غير الرسمية بالمجالس والهيئات
النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات » .
وكان معنى هذا أن يحوض معركة دعاية واسعة النطاق . وكانت الصحف
الفرنسية عندما قدم الوفد الى باريس قد قابلته فى بداية الأمر بعبارات
متشجعة ، ونشر بعضها بيانات عن القضية المصرية وأحاديث مع رئيس
الوفد . ونشرت جريدتا « الاكسلسيور » و « البيتى باريزيان » شيئا
من ذلك . مصدرا بصورة سعد باشا . غير أن الأوامر صدرت الى
الصحف ، من رقابة المطبوعات بباريس بأن تقل من الكتابة عن مصر ،
وأن تمتنع عما يكون فيه مساس بانجلترا . (٢٥) وأوعزت السلطات
الانجليزية الى الصحف الفرنسية التى كانت تنقد منذ زمن الحرب مرتبات
من الخزانة البريطانية ، بأن تمتنع عن الكتابة فى حركة مصر أو أن
تشوهها . (٢٦) وعندما أراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين ، لقي
امتناعا من أكثرهم ، حتى لا يحضروا دعوة هي فى الواقع مظاهرة ضد
حليفهم انجلترا . (٢٧) كما أخذت الصحف ذات النزعة الانجليزية تنشر
بين وقت وآخر عبارات منفردة من الحركة الوطنية : فنشرت « الطان »
وهي لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية تلغرافا أرادت أن تشوه به
الحركة الوطنية المصرية ، فقالت أنها كانت فى بداية الأمر حركة سياسية
بحنة ثم أخذ يتولى ادارتها العناصر المتعصبة فى الأزهر ، فوقع اعتداءاته

على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية ٠٠ الخ (٢٨) وللمحد من هجمات «الطان» دعا الوفد رئيس تحريرها الى مآدبة خاصة ، وأخذ الأعضاء يناقشونه فى خطة جريدته نحو القضية المصرية ، فكان جوابه أنه يعتقد أن المصريين غير أكفاء لحكم أنفسهم ٠ ولكن الأعضاء وفهوا بعد معايلات عديدة ومناقشات مواءية الى افناعه بخطأ اعتقاده ، فاطع الغمز واللمز، وأخذت الجريدة ننشر بين وقت وآخر عبارات لصالح المصريين ٠ (٢٩)

وكان الايطاليون أكثر الناس عطفا على القضية المصرية ٠ ومما يذكر لهم أنه عندما قام سعد زعلول ، عقب وصوله الى باريس ، بزيارة رؤساء وفود مؤتمر الصلح من الدول العظمى ، لم يرد الريارة منهم الا السنيور أورلندو ، رئيس وزراء ايطاليا ٠ (٣٠) وكانت الفرصة سانحة للدعاية للقضية المصرية فى ايطاليا بسبب موقف مؤتمر الصلح من مسألة فيومي ، وهو الذى أدى الى انسحاب الوفد الايطالى وعودته الى ايطاليا ٠ ولهدا فكر الوفد فى ارسال بعنة من أعضائه برياسة صدقى باشا بجوب البلاد الايطالية للدعوة للقضية المصرية ، ولكن بعض العرافيل حالت دون ذلك ٠ فأشار الوفد على الجمعية المصرية بدعوة الصحفيين الايطاليين الى وليمة للاحتفاظ بعطفهم على القضية المصرية ٠ وقد حضرها ممثلو اننى عشرة دارا صحفية أظهروا جميعهم عطفا واضحا على القضية المصرية ٠ (٣١)

وكان الوفد قد فهم أن استشارة الزأى العام فى الولايات المتحدة ، لبحث القضية المصرية ، أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الأخبار التى بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا ٠ (٣٢) وكان من أهم المقالات التى نشرت فى أمريكا عن القضية المصرية تلك التى كتبها هربرت آدمز جبونر ، الصحفى الأمريكى ونشرتها مجلة « سنتشرى » فى عدد مايو بعنوان «بريطانيا فى مصر» ٠ وكان قد كتب قبل ذلك عدة مقالات أخرى فى تأييد القضية المصرية كان لها صدى ، واستشهد بكبر مما فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ فى خطبته التى ألقاها دفاعا عن القضية المصرية ٠ (٣٣) وفد رأى الوفد أن ينب عنه عبد اللطيف المكباتى بك للسفر الى الولايات المتحدة ، ولكن القنصلية الأمريكية طلبت من عبد اللطيف بك أن يؤشر على جواز سفره من قنصلية انجلترا أولا ٠ ولما طلب ذلك من القنصلية الانجليزية طلبت منه أن يحصل على اذن الحكومة المصرية ٠ فعقد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة ، ورأى الوفد أنه لا فائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد فيما يخص بالعمل فى الولايات المتحدة ، وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فيها (٣٤) ٠ مما سنفصله بعد قليل ٠

وقد فكر الوفد في إرسال وفد الى انجلترا لتعظيم الأمة الانجليزية
القطاع الى تركب باسمها في مصر ، على ألا تكون له أبة صلة بأحد
من هيئة الحكومة البريطانية . ولكن الوفد خشي تلاعب السياسة
البريطانية التي قد تستغل ذلك في الاساءة الى الوفد ورميه بالنكالب
عليها . فقرر أن يرسل اثنين فقط للقيام بحركة دعائية بواسطة الصحف
والمجلات والكراسات والأحاديث ، ورأى زيادة في الحيلة أن يكون
سفرهما بصفتهم الشخصية البحتة ، لا بصفتهم الرسمية كأعضاء في
الوفد . وعين لذلك الدكتور حافظ عفيفي ومحمد بدر بك . ولكن
السلطات البريطانية رفضت السماح للدكتور حافظ عفيفي بالسفر الا
إذا كان يريد أن يصرح بأنه مسافر كعضو من الوفد المصري لأسباب
خاصة بالمسألة المصرية . فأبى الدكتور ذلك . وأخيرا عدل الوفد عن
إرسال أحد الى انجلترا ، مكتفيا بالمصريين المقيمين بها وأخذ يرسل لهم
الأوراق التي تساعد في حركة الدعاية ، كما أمدهم بما يلزمهم
للنفقات . (٣٥)

وفد أعاد الوفد النظر في موقفه من الاشتراكيين . وكانت خطته
عندما قدم الى باريس تقوم على تحاشي كل مامن شأنه أن ينير الريبة فيه
في صدر المعسكر الذي ييده البت في مصر مصر . فقد رفض ما اقترحه
عليه المصريون المقيمون بباريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى
« الجمعية المصرية » من أن يجيئوه بعون الأحزاب الاشتراكية . وكانت
لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد لاستقبال أعضاء الوفد
رسميا وسماع أقوالهم . وكان من رأى الوفد اذ ذاك أن اتصاله بأحزاب
اليسار قد ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه ، وأحزاب اليمين هي صاحبة
الأغلبية ، وكان يرى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن
الاستفادة منهم . فاهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين . وقد
كاد هذا الموقف من الوفد يسبب انفصام العلاقات بينه وبين أعضاء
الجمعية المصرية الذين كانوا يرون أن أحزاب اليمين إنما هي أحزاب
استعمارية لا تجد من مصاحبتها استقلال مصر ، حتى لا يحدث ذلك
تأثيرا في تونس والجزائر ومراكش ، وبالتالي فلا خير فيها ، وأن العون
الوحيد الذي ينتظر في فرنسا إنما هو من أحزاب اليسار . (٣٦)

وفي الحقيقة أنه كان ، تحت تأثير هذه الفكرة ، فكرة تحاشي كل
ما قد يثير الريبة في الوفد في صدر معسكر الحلفاء ، أن عمد سعد باشا
الى الابتعاد عن محمد فريد بك في أوروبا ، حتى بعد أن تلقى منه خطابا

من سويسرا . كما رفض ضمه الى الوفد عندما بعدم اليه بذلك عبد الرحمن فهمى بك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ . وكان ذلك لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب ، حتى لا تستغل الدعاية الانجليزية هذا الانصال فى تنشويه الحركة الوطنية . (٣٧) وفى الحق أن الانجليز كانوا يطلقون الاشاعات ، فى ذلك الحين ، فى فرنسا بأن الحركة الوطنية فى مصر تلعب فيها الأيدى الألمانية والتركية ، وأن فوامها الذهب الألماني، وأنها وافعة بحت تأنبر لجنة الانحد والترقى التركية (٣٧ مكرر) . كما كانوا يشيرون أن الحركة قائمة على كره الأجانب ، وأطلقوا صيحة اضطهاد الأرمن فى مصر لصبغها بالصبغة الدنية . وفى ذلك أقام الوفد مأدبته المعروفة للصحفيين الأمريكين والانجليز فى ٣ مايو ١٩١٩ للرد على هذه الافتراءات واعطاء صورة حقيقية للحركة الوطنية وبواعثها ومراميها (٣٨) .

قرر الوفد اذن ، كما ذكرنا ، طرق أبواب الاشتراكين بعد أن انقطع كل أمل له فى غيرهم . وقد رأى لذلك أن يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت الى خمسة عشر ألفا نحت نصيحة أعضاء « الجمعية المصرية » ، ولكن مجلس ادارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد رغلول الى اكتتاب كان معتوها لتخليد ذكرى زعيمهم الاشتراكى المعروف « حوريس » الذى قتل قبل الحرب (٣٩) . كما أولم ، بواسطة الجمعية المصرية ، مادبة فاخرة لنفر من زعماء أحزاب اليسار ، ورجال الصحافة ، وكان من بينهم « رابوبور » الاشتراكى المتطرف ، وأحد أعضاء لجنة الأربع والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ، وتقديم تقرير عنها ، وابداء رأى فيما تراه من التغيير والتبدل . وفد وعد فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى للمقضية المصرية ، ونأييده لها فى رده على المعاهدة . ولم يكن رابوبور هو الوحيد الذى وعد بالمساعدة ، فقد وعد بذلك « مارسل كاشان » ، زعيم الاشتراكين وخليفة جوربس ، وهو فى الوقت نفسه مدرس جريدة « لومانيتيه » الانهراكية ، وعضو مجلس النواب الفرنسى . وصرح بأن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، بل سيجعلها فى طليعة ما يهتم به (٤٠) . وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلفرافا الى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى (بلوسرن) وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نسا عن النسوية التى أجراها مؤتمر الصلح . وقد احتج الوفد فى بلغرافه على معاهدة الصلح ، وطلب ، باسم مصر ، عون المؤتمر

الاشتراكي « على الظلم الفاسى الذى أناخ بمصر » . ثم أنبع البلغراف
بمذكرة عن المسألة المصريه والحالة فى مصر (٤١) .

وفى ذلك الحين كان الوفد لا يكف عن الاستنجد بالمؤتمر : وفى
٢٦ يولية ١٩١٩ قدم مذكرة جديدة اليه طلب فيها إعادة النظر فى أمر
مصر . تم طلب من المؤتمر فى ٣ نوفمبر ارسال لجنة تحقيق دوليه الى
مصر لتتبين الحالة بنفسها بشكل مباشر . وذلك ردا على عزم الحكومة
البريطانية ارسال لجنة ملتر الى مصر . وفى ٢١ نوفمبر أرسل نلغرافا
آخر يلفت نظر المؤتمر الى حوادث العنف التى بجرى فى مصر ، ويحثه
على التدخل فى الأمر . وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه فى ٢٣ نوفمبر .
وفى ٦ يناير ١٩٢٠ أرسل مذكرة الى المجلس الأعلى بمناسبة
الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا يطلب فيها اليه إعادة النظر فى
مسألة مصر ، وينبه الى أن تركيا ليس لها حقوق على مصر بمكنها أن
تتنازل عنها لانيجلترا . ودلل على ذلك بأن اشتراك مصر فى الحرب ودخول
تركيا فيها ، قطع كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لها سبابتها
الثامة من تلقاء نفسه ، وأن نوقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة
فى تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو
بمثابة اعتراف من تركيا باستقلال مصر . وأظهرت المذكرة أن اعتراف
تركيا نفسها بالحماية اذا وقع ، لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية
دولة أخرى . وأن عدم استشارة الشعب المصرى فى المصير الذى بعد
له ، يعتبر مخالفا للقانون الدولى والعرف المتبع بين الدول ، « واذا كانت
المدنية الأوروبية قد نهقرت حتى أصبحت تقبل انتفال حقوق الاستقلال
أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث فى العصور الوسطى ،
فهل انعدم التعقل الانسانى حتى صار من المتيسر معاملة شعب حليف
للمشعوب المنتصرة شرا من المعاملة التى تعامل بها الشعوب المهزومة ؟ » (٤٢)

وقد لجأ الوفد الى البرلمانات فى بلدان الحلفاء يناشدها عدم
التصديق على اعترافات الحكومات بالحماية . فأرسل فى ٣١ يولية ١٩١٩
استنجد الى الميسيو فريسيني ، العضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى
ورئيس اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة ، يدعوه فيه لكى يطبق اللجنة
« مبادئ الحق والعدل بالنسبة لمصر » ، وأرفق به المستندات المؤيدة
للقضية المصرية . فلما قبل مجلس الشيوخ المعاهدة وتحولت الى مجلس
النواب لفحصها ، وكان مقرر اللجنة بالبرلمان الفرنسى هو الميسيو موريس
لونج ، أرسل الوفد اليه خطابا بليغا طلب فيه ، باسم مصالح فرنسا

المادية في مصر من شركات وبيوت تجارية وبنوك وإرساليات ، وباسم الشرف العرسى الذى أربط بمعاهده لندن ١٨٤٠ . أن ساعد فرنسا مصر ، وأن يرفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل مصر معاملة السلع الوصية (٤٣) . ثم أولم وليمة كبرى في ٢ أغسطس دعا إليها السيوخ والنواب والساسة والكتاب الفرنسيين وعشرات من الصحفيين وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجري ، ونيت فيهما كلمه من أنانول فرانس (٤٤) . وفي ١٤ أغسطس ١٩١٩ أرسل الوفد الى البرلمان الايطالى بمسابقة عرض اتفاقية الصلح عليه للتصديق ، يناشده عدم الاعتراف بالحماية ، ويعرب عن احتجاجه على المواد ١٤٧ - ١٥٤ من الاتفاقية ، ثم شرح القضية المصرية ، وطلب من نواب ايطاليا الحرة الاصرار الى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية (٤٥) .

على أن بيانات الوفد ونداءاته لم تجد صدى أقوى مما وجدته في مجلس السيوخ الأمريكى . وهذا يعود الى طبيعة الظروف التى كانت قائمة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ضد مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي وعصبة الأمم . فالأمريكيون من الأصل الألمانى كانوا يعتقدون أنها قاسية بلا حق أو مبرر . أما الأمريكيون من الأصل الايطالى فكانوا يفضون رفض ولسن التنازل لاطاليا عن ميناء فيومى . وكان الأمريكيون من الأصل الايرلندى بناوون أى اتحاد وثيق مع بريطانيا تم ابان الحرب . بينما كان الأمريكيين التقليديون على غير استعداد للتنازل عن مبدأ عدم الاشتراك في منظمة عالمية قد تلزم الولايات المتحدة من جرائها بالعمل الاجبانى للمحافظة على السلم (٤٦) . فضلا عن ذلك فان جزءا كبيرا من الشعب الأمريكى كان قد قمل الدخول في الحرب بعد ان افهمه ولسن أنه يخوض حربا للقضاء على الروح العسكرية الألمانية التى كانت تشكل خطرا كبيرا على حقوق الدول كبراهما وصغراها . وكان قد دخل الحرب دون أن يبغى من ورائها سيطرة بعد أن أعلن ولسن كلمته المسهورة « سلم بلا نصر » في ٢٢ يناير ١٩١٧ ، بعد مرور ثلاثة أشهر على اشتراكه في الحرب . ولكن لم يلبث أن خاب أمل الشعب الأمريكى حينما اكتشف أنه غرر به ، لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه ، وأن هناك معاهدات سرية كانت قد عقدت بين هؤلاء الحلفاء لتفسيخ الغنائم بعد الحرب . وأدرك أنه انما اشترك في الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية وضمان ممتلكاتها وزيادتها . وتحولت المראה ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص . فقد بدا واضحا أن معاهدة الصلح وعصبة الأمم قد أكدت لهاتين الدولتين ولايطاليا غنائمها الجديدة

وفوت قبضة هذه الدول الاستعمارية على الشعوب المهرومة ، واناحدهم للروح العسكريه الفرنسيه السبطره على أوروبا . وعلى ذلك نغم الشعب الأمريكى من الرئيس ولسن مهادنه للسر فى مؤتمر الصلح برضوخه للسياسة الأوروبية ، وفد عبر عن ذلك السناتور بوراه فى خطاب له فى مجلس الشيوخ الأمريكى قال فيه . « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعنزم تعدسها للعالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادئ الإنسانية التى بعتمها الرئيس الأمريكى . وانما تقوم على أساس الابعاء على كل مبدأ شرير من مبادئ النظم السياسيه الأوروبية . . انها نضع تحت أقدام القوة الغاسمه ملايين الأفراد المهورين ، وتكر الحرب والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هى المعاهدة التى استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التى وعدت بها أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع (٤٧) .

ولقد كان من الطبيعى وروح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى معادية لمعاهدة الصلح ، أن يتلمس هؤلاء المتالب التى يهاجمون بها المعاهدة ويدللون على مساوئها . وكانت القضية المصرية احدى الوسائل التى اخذت أداة فى ذلك الوقت . ففى ١٦ مايو ، عقب اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية ، أرسل الوفد الى مجلس الشيوخ الأمريكى تلغرافا ذكر فيه أن مؤتمر الحلفاء قد أبى أن يطبق المبادئ التى دخلت بها الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر ، مع أنها ساعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . وان حكم مؤتمر الصلح « معناه القضاء بالموت الأدبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ساعد آباؤهم العلم والمدنية والبشرية مساعدات جمة » وأوضح الوفد أن قرار المؤتمر « لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال فحسب ، بل يحرمها أيضا من الصفة الأساسية التى تمتعت بها منذ ١٨٤٠ والتى أطلقت بعدها فى ادارة شئونها الداخلية اطلاقا تاما ، وجعلت لها حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد » . وبعد أن أشار الى الاضطراب القائم فى مصر فى ذلك الوقت ، ونسبه الى رغبة الشعب المصرى فى استقلال بلاده ، ختم خطابه بالاحتجاج باسم الشعب المصرى على حكم ينهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادئ الإنسانية والأمريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم (٤٨) .

وكان الوفد قد اصل بالوفد الأمريكى الذى جاء الى باريس لمساعدة الايرلنديين على نيل استقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد

التكثير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية الى جانب المسألة
الاييرلندية . فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية
المصرية . فدرسوها بعناية واتصلوا بشأنها بمن يفون بهم في مجلس
الشيوخ الامريكى . هذا بالإضافة الى ما أذاعه الصحفيون الامريكيون
فى صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية فى المناقشة التى
أقامها لهم الوفد (٤٩) . وهكذا أنيرت المسألة المصرية فى مجلس
الشيوخ الامريكى فى ٢١ ، ٢٥ يونية عندما اقترح أحد الشيوخ
الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ، فيه أحد الاعضاء الى المسألة المصرية ،
وأكد السناتور بوراه « أنها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من
البلاد التى أرادت سياسة مؤثر الصلح أن تغمرها بنعسة الحرية
والاستقلال على حساب الغير » . وقد سارع الوفد بارسال برقية شكر
اليه على هذه اللقطة . وكانت المرة الثانية عندما اتهم السناتور والش
وفد الصلح الامريكى فى باريس بخيانة المبادئ التى فسد بارس
لنصرتها وتأييدها ، حيث استثنى الامم التى كانت نحت حكم أصدفائهم
من أن يطبق عليها حق تقرير المصير . فعلق أحد الشيوخ الجمهوريين
على ذلك (السناتور مك كورمك) بقوله : « ان مصر أيضا يجب أن
تكون للمصريين » ، واقترح أن يتضمن المجلس قراره مصر . وقد أيد
السناتور بوراه التصريحات المتقدمة وتساءل : « لماذا يعترف مؤتمر
الصلح ببولونيا ورومانيا ويتجاهل ايرلندا ، ولا يسمع كوريا ومصر
اللذين كان يجب أن تسمع أقوالهما ومطالبهما ؟ » (٥٠)

وقد تبين الوفد أن الدعاية فى تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف
العناية بها ويتابع ترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة .
فقروا أن يكلف بعض كبار الساسة الامريكيين بالدفاع عن قضية مصر
فى أمريكا . واختار لذلك ، بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ، مستر
فرنك والش رئيس الوفد الامريكى الذى حضر الى باريس للمطالبة
باستقلال ايرلندا . ولكن هذا لاعتبارات كثيرة رأى أن يدع غيره بتولى
المهمة ، واقترح لذلك المستر فولك ، وهو عمدة فى المسائل الدولية ،
وكان فى وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية فى الولايات
المتحدة ، وله شأن يذكر فى قضايا دولية هامة . وقد انتهت المكاثبات
بين المستر والش والمستر فولك بقبول الاخير تولى القضية المصرية (٥١) .

وقد بدأ المستر فولك عمله بالقيام بحركة دعائية واسعة عن طريق
الصحف الامريكية لتهيئة الافكار لتلقى البحث فى القضية المصرية ، تم

الصدى في نفس الوقت لدعاية الانجليز المضادة بالزود المفهم . كما اخذ
يجرى اتصالاته بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى
استطاع افناع المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ بضرورة تأييد
القضية المصرية افناعا تاما ، وصارت أكثرية لجنة الشؤون الخارجية
نرى مثل رايه (٥٢) . وفي جلسته مجلس الشيوخ المنعقدة في ١٨
أغسطس ألقى السناتور « بوراه » خطابا ضافيا تناول فيه تطورات
المسألة المصرية ، وذكر أنه في الساعة التي يتكلم فيها ، « يكبح جماح
شعب مصر بالقوة ، ويحكم بسنان الحراب » ، ثم حمل على انجلترا
فقال : « ان الحكومة البريطانية استولت بفضل هذه الحرب ، ياسيدي
الرئيس ، على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة . وأنه متى
تم عمل مؤتمر فرساي ، وأخرجت المعاهدة ثمارها ، فان انجلترا تكون
قد بسطت سلطانها على ٣٣ مليونا من الأنفس » . وبعد أن ندد بما
تبدله وكالات الانباء الانجليزية والفرنسية مثل « رويتر » وهافاس
من اخفاء الحقائق الواقعة على الشعب الامريكي ، عدد الفطائع التي
ترتكب في القاهرة والشوبك والسيانات والعزيرية والبدرشين وشبرا
الشرقية وكفر الحجا وفي انحاء مختلفة من الوجه القبلي . ثم قال :
« لنفرض أنه بولغ في هذه الفطائع التي ارتكبت في مصر ، وأن يد
الخيال امتدت الى أعمال القسوة التي سيفتضح أمرها ، فان ذلك لا ينفي
أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منها تأييدها » ، ثم
بين أن المادتين العائرة والحادية عشرة ، تضطر الولايات المتحدة الى
التقيد بقيد واحد له ، وهو الاشتراك في ابقاء بعض الشعوب في اوضاع تقوم
بالاحتجاج عليها بشدة من ذلك الوقت . « وهذه مهمة مروعة مثقلة
بالصعاب من كل نوع ، وفي نفس الوقت تناقض بصريحاننا ومبادئنا
وعقيدتنا السامية مناقضة تامة » ٥٣ .

ولم تقتصر جهود المستر فولك على مجلس الشيوخ . فقد قام
باتصالات مع وزارة الخارجية . وبعد مقابلات واستشارات لاحصر لها
قيسر الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » الى المستر أون بتاريخ
١٦ ديسمبر ١٩١٩ يفيد أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشؤون
المصرية الا على النحو الذي ورد في الاعلان الذي ابلغته الحكومة البريطانية
لولايات المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أي (اعلان الحماية) ، والا على
النحو الذي ورد في تليفراف الملك جورج الخامس الى السلطان حسين
الذي نشر في « التيمز » بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ والذي جاء فيه ،
أنه بفضل الحماية البريطانية ، سوف يتسنى له التغلب على الأثرات
التي تريد تدمير استقلال مصر . وقد ابلغ هذا الخطاب لأعضاء مجلس

السيوخ الأمريكي ، وأعضاء البرلمان البريطاني . وأقل ما فى هذا الخطاب أنه قصر الاعتراف بالحماية على الرقابة أثناء الحرب . ويظهر أن الجاح الذى لقيه جهد المستر فولك ، قد شجع الوفد على بدل المزيد من الدعاية . فقد قرر أن يسافر سعد زغلول باشا بنفسه ومعه محمد محمود باشا لهذه الغاية . ومع أن السياسة البريطانية سعت سعيها لمنع سفرهما ، فإن الوفد استطاع بمساعدة المستر فولك وغبره من ذوى النفوذ الأمريكيين الحصول على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الأمريكية مباشرة . غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له يتجشم مشاق السفر ، فسافر محمد محمود باشا وحده ، واستقبلته الصحافة الأمريكية منوهة بمكانته والمهمة التى قدم من أجلها . كما تكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة (٥٤) .



هذه الدعاية التى أدارها الوفد بنجاح ملحوظ فى أوروبا وفى أمريكا ، والتى جرت تطبيقا لسياسة التمسك بدولية المسألة المصرية ، قيمتها العملية الوحيدة كانت فى ارتباطها بالمعركة الدائرة فى مصر . فلقد كان واضحا منذ أن اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر ، ثم اعترف بها مؤتمر الصلح بعده بقليل ، وبمعنى آخر منذ أن كسبت إنجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر ، أن ميدان النصر الوحيد للقضية المصرية إنما هو فى مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافيا لجعل الحماية شرعية بل كان لابد من اعتراف شعب الدولة المحمية بها أيضا . ومعنى هذا أنه كان على إنجلترا أن تخوض معركة أخرى فى مصر للحصول على اعتراف شعب مصر بالحماية . ولقد كانت مهمة الوفد المصرى أن لا يجعل الشعب المصرى يعطى هذه الموافقة أبدا . وقد لجأ فى تحقيق ذلك الى وسيلتين : الأولى أن يرفع روح الشعب المعنوية الى أعلى مستوى ، ويملأ صدره بالايمان المطلق بأن باب القضية المصرية لا يزال مفتوحا فى الخارج ، وأن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة . وقد كان بقاءه فى باريس وعدم عودته الى مصر ، وقيامه بدعايته الناجحة فى أوروبا وأمريكا ، الدليل الرمزى على صحة ذلك . أما الوسيلة الثانية فهى حماية وحدة الأمة وعزيمتها من ضعف المترددين وانتهازية الطامعين ونشاط المخالفين والخائنين . وقد رأينا أن التنظيم السرى قد قام بذلك خير قيام برياسة عبد الرحمن فهمى . ولنتنقل الآن الى مصر ، حيث ميدان النصر على الحماية .

٢ - معركة الحماية في مصر

لجنة ملنر

نشأة فكرة المقاطعة وتطورها :

يرجع تفكير الحكومة البريطانية في ايجاد لجنة انجليزية الى مصر الى أحداث مارس ١٩١٩ العنيفة . فلقد رأينا كيف استهانت انجلترا بالحركة التي قام بها الوفد منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ظانة أنها قاصرة على فريق من الأعيان المتذمرين ، وكيف أرادت ضرب هذه الحركة بالقبض على زعمائها ونفيهم الى مالطة . فلما انفجرت أحداث مارس الرهيبة ، واشتعلت الثورة في البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة أمام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة مطلب من مطالبها، لا أمام الرأي العام البريطاني ولا أمام مصالحها الامبراطورية . فقررت أن تعدل سياستها في مصر بما يكفل احباط الحركة واخماد الثورة . فأفغذت اللورد ألنبي الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى ، اخماد الثورة بالطرق التي يراها ضرورية لذلك ، ومنها السماح للوفد بالسفر الى أوروبا - كما تشير الى ذلك برقية ١٨ مارس - والثانية ، ادارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر . وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيبء للحماية الاطار القانوني الشرعى الذى كانت تفتقره ، والذى كان يجعلها عرضة للتنديد بها فى المجال الدولى من قبل الوفد . وهذا الاطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما - كما مر بنا - الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والنانية ، الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه بها . ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الاول هو الضغط على الدول الصديقة والعدوة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر . أما الوسيلة لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة تحقيق . وليس من قبيل الصدف

أن أول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية نبذل مساعيها في باريس بين الدول لتعترف بالحماية : ففي يوم ٣١ مارس سال الكولونيل vedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما اذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال لجنة تحقيق الى مصر ؟ ، فرد المستر هارمز ورث بأنه ، وان كان لا يستطيع في تلك اللحظة أن يقرر ما اذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق الى مصر أم لا ، الا انه يستطيع أن يعلن ان حكومته تنوى في الوقت المناسب أن تجري بحفايا وافية في أسباب الشعب الذي حدث في مصر ، على أن يعاد القانون والنظام اولاً(٥٥) . على أنه في اليوم التالي (أول ابريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد النبي أنها قد افترحت ارسال لجنة تحقيق الى مصر برياسة اللورد ملنر . وقالت انها فعلت ذلك تكملة لافتراحه الافراج عن زغلول وصحبه(٥٦) . ولم يلب اللورد كيرزن أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو) وذكر أن هذه المهمة سوف تكون ازالة سوء التفاهم ، وتنبيت الحماية البريطانية على أسس بوجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة(٥٧) .

اذن فلم يكن الدافع على التفكير في ارسال لجنة ملنر الى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية في الفناء بعض مسئولياتها على كاهل لجنة تحقيق ، واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا في المسألة المصرية الا بناء على رأى سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة في ذلك الحين - كما يقول لوبد (٥٨) - ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء في الداخل أو الخارج - كما يقول ويفل - (٥٩) ، فالحقيقة أن الدافع على ارسال اللجنة ، هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار . وليس اقطع في الدلالة على هذا الرأى ، من البلاغ الذي أصدره المندوب السامي في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذي أوضح فيه بريطانيا سياستها نحو التمساك بالحماية وغرضها من ارسال اللجنة ومهمتها في مصر . فقد جاء فيه :

(نقلا عن النص الانجليزى)

« ان سياسة بريطانيا العظمى في الفطر المصري هي الاحتفاظ بالحكم الذاتي فيها autonomy تحت حماية بريطانيا ، وانشاء حكومة ذاتية Self government تحت رياسة حاكم مصر » .

« أما غرض بريطانيا العظمى ، فهو الدفاع عن مصر من كل خطر

خارجي ، أو من تدخل أية دولة أجنبية ، وفي الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري يمكن السلطان ووزراءه ومندوبي الأمة المنتخبين ، تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، من الاشتراك معا في إدارة الشؤون المصرية ، كل في مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام » .

« وعليه قررت حكومة جلالته إرسال لجنة الى مصر تكون مهمتها وضع نفاصيل دستور لتحفيظ هذه الغاية ، ونقوم ، بعد أن تستشير السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأي من المصريين ، بالأعمال الأولية التي هي لازمة قبل تقرير الشكل المسعبل للحكومة » .

« وليس من وظيفه اللجنة فرص دستور على مصر ، فان مهمتها هي أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة » . ثم نقترح ، بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة (أو نظام الحكم) الذي يمكن وضعه موضع التنفيذ (٦٠) » .

فهذا البلاغ تحدثت فيه بريطانيا في السطور الاولى بصراحة مجردة عن سياستها ، باعتبارها سياسة مقرررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها . وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها ، وعلى شراء موافقة الشعب المصري عليها مقابل « تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى » .

ومع أن أول إشارة عن اللجنة كانت في أول ابريل ١٩١٩ ، الا أن الظروف - لحسن حظ الحركة الوطنية ، قد عطلت مجيئها نحو ثمانية أشهر ، فلم تصل الى مصر الا في ٧ ديسمبر ١٩١٩ . ولقد كان اللورد ألبي بربد أن تصل اللجنة الى مصر في فترة الهدوء التي أعقبت انتهاء حركة اضراب الموظفين . فقد أرسل الى اللورد كرزن في يوم ٢٣ ابريل - أي في نفس اليوم الذي عاد فيه الموظفون الى مكانهم - برقية بلح فيها لبيسمح له باصدار بلاغ يعلن عن قدوم لجنة ملكية الى مصر برئاسة اللورد ملنر . وألح بأن يكون سفر اللجنة في منتصف شهر مايو . ولكن اللورد كرزن أحاب على هذا الطلب ، بعد لأي ، في ١٠ مايو بأن « لورد ملنر لن يستطيع ، لأسباب عديدة ، السفر الى مصر قبل شهر سبتمبر » . (٦١) .

على ان اللورد ألبي تمكن في تلك الأثناء من تأليف وزارة برئاسة محمد سعيد باشا . وقد أبدى سعيد باشا اعتراضه على مجيء لجنة

البحرية الى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت دريعنه في هذا - كما جاء في حديث مسهور له لجريده الطان جرى في ٢٨ يوية ونسر في ٢١ يولييه ١٩١٩ - « انه ما دامت لا يوجد ويفة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن السروع في مفاوضات على فاعدة راسخة ؟ (٦٢) » . وقد بين سعيد باشا ومعه السلطان فؤاد اللورد النبی أن آمال المطرفين من المصريين متعلقة بالمفاوضات التركية ، وبأن ايطاليا لم نعترف بالحماية بعد ، وأن مهمة اللجنة تصبح أكثر سهولة اذا جاءت بعد أن تحطم هذه الآمال بصفة نامة (٦٣) . وعلى هذا كتب اللورد النبی الى حكومته ينصحها بعدم فدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اناحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبط على ناصية الامور (٦٤) .

على كل حال فان نابيل الـ كرامة الانجليزية ارسال اللجنة الى مصر ، فدأبت أنه من أفدح أخطاء السياسة البريطانية في مصر بالنسبة لمصالح انجلترا . فلم يفسح السبيل فقط للوطنيين للتفكير في مقاطعة اللجنة عند قدومها ، بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير . وفي الحقيقة أن مقاطعة لجنة ملتر كانت العامل الحاسم في تقرير مصير معركة الحماية ، ولهذا بجدر بنا أن نبحث نشأة هذه الفكرة وتطورها .

لقد روى الدكتور هيكل في مذكراته رواية غريبة - أخذ بها الاسناد شفيق غربال - تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانا بمعزل عن فكرة المقاطعة ، وأنها كانت من بنات أفكار مواطن مجهول . فقد ذكر أن الوفد لم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها ، واما لجنة الوفد بمصر فظلت في حيرة ، وأن أعضاء الحزب الديموقراطى (وكان الدكتور هيكل عضوا في هذا الحزب الجديد) كانوا في مثل هذه الحيرة . وأن الناس لذلك ، اذ نشرت جريدة النظام النى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقترأها من مواطن مجهول بدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملتر . وما لبث هذا الاقتراح حين نسر أن عده الشباب المصرى صخرة النجاة لفضية الاستقلال ، وأن سرى في جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الذخير كل الخير لتحقيق الاهداف الوطنية . . ومع ذلك بقى الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا ييسديان في هذا الاقتراح . (٦٥) .

ونظرا لخطورة هذه التهمة التى وجهها الدكتور هيكل للوفد وللجنة

المركزية . وقد خففت هذه المسألة في جريدته «النظام» التي أسسها بها الدكتور هيكل ، ولكنني لم أعكس ما ذكره الدكتور . فقد بينت أن فكره المقاطعة قد ظهرت من قبل أن ننشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه « حسن سلامة » (وهي الكلمة الوحيدة التي نشرتها الجريدة منذ بدء صدورها في يونيو ١٩١٩ حتى ذلك التاريخ حول موضوع المقاطعة) ، كما بينت أن فكرة المقاطعة قد بحسب قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس ، وجدها سعد باشا . أما الحزب الديمقراطي الذي ينسب إليه الدكتور هيكل قيادة حركة المقاطعة في ذلك الحين ، فكان لا يزال مجهولاً من الرأي العام لدرجة أن الصحف كانت تغفل نشر رسائله ، مما دعا الاستاذ فكري أباطة الى نشر كلمة في جريدة النظام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٩ يدعو فيها الحزب ليفدم نفسه للأمة وأن «يظهر بالمظهر الذي يتفق مع ضخامة اللقب » . وقد استجاب الحزب ونشر برنامجاً على صفحات جريدة النظام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩١٩ .

وحقيقة الموضوع انه منذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين لعضويتها ورئيسها اللورد ملر ، راحت الآراء في مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذي ينبغي على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة الى مصر . وقد لخص الاستاذ سيد علي ، صاحب جريدة النظام ، هذه الآراء في صحيفته في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، فذكر أن البعض كان يرى بفائدة البحث مع اللجنة والكشف لها عن المطالب والمظالم ، أما البعض الثاني فكان يستند على تصريحات محمد سعيد باشا لمراسل «الطمان» ويميل الى تفضيل الامتناع عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل أن يتم شيء من ذلك . أما البعض الثالث فمن رأيه أن اللجنة لا تستطيع أن تؤدي عملها ألا اذا أطلقت لمصر حرية الرأي والفكر ، والا اذا أحس المصريون أنهم في حل من ابداء كل رأي يجول في خواطرهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك الا برفع الأحكام العرفية التي تضطر المفكرين والباحثين الى الحيلة والحذر في كل ما يقولون . وقد استصوب الاستاذ سيد علي هذا الرأي الآخر ووصفه بأنه « رأي ثاقب ومطلب عادل » (٦٦) .

هذه هي الآراء المختلفة التي تعرض لها الاستاذ سيد علي في جريدته بخصوص قدوم اللجنة . أما في داخل الوفد وفي داخل لجنته المركزية ، فهناك قصة طريفة . وقد تقررت فكرة المقاطعة منذ شهر يولية ، وكان عبد الرحمن فهمي هو صاحبها ، ولكن حدث بعض الخطأ من جانب

عبد الرحمن فهمي بعد ذلك في فهم تعليمات سعد زغلول أدى الى سروعه في حطة أخرى لا تنفق مع خطة المقاطعة . ويمكن ملاحظه هذه المسألة من مقارنة الرسائل المتبادله بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، وبما كتبه هذا الأخير في مذكراته ، وهي المذكرات التي يبدو أنها كتبت بعد فترة من وقوع الحوادث مما جعلها أقل دقة في سرد المعلومات . وينفس هذه المذكرات والرسائل في نقطة واحدة هي أن صاحب فكره المقاطعة هو عبد الرحمن فهمي . أما وجه الخلاف فحيما ذكره عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته بعد ذلك .

فقد قرر أنه لما عازمت الحكومة الانجليزية على إيفاد اللجنة الى مصر ، ورد اليه خطاب من سعد زغلول فيه : « لا بد أن نكون قد عرفتم أن الحكومة قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وانه خوفا من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادئ الوفد ، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي نتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » . فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلى باشا فقابلته وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل . فألح عليه وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلى باشا ، جالت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقرأه عليهم ، فصادف قبولهم (٦٧) .

ومن هذه الرواية التي سجلها عبد الرحمن فهمي في مذكراته نلاحظ أمرين : الأول أن سعد زغلول كان من رأيه في البداية تأليف لجنة من المصريين لمقابلة لجنة ملنر . والثانية ، أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح لسعد زغلول بفكرة المقاطعة الا بعد مقابلة عدلى باشا الثانية . ولما كان من غير المعقول أن تخطر ببال سعد زغلول فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملنر باسم الوفد ، لأن هذه الفكرة لا تتفق مع خطة الوفد ، على النحو الذي سبق إيضاحه في الفصل السابق : وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية . فقد عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل ، انتهت مهسا الى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعدا بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلى باشا الثانية ، كما قال ، وإنما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم الا بعد ٢٥ بولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ بولية نفسه . كما تبين أن ما نسبته الى سعد زغلول من

انه قد كلفه « بتسكيل لجنه من أناس معروفين ومتففين مع الوفد في مبادئه كى تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » لم يحصل أصلا . وقد نعى سعد زغلول ذلك في كتابه الذى أرسله الى عبد الرحمن فهمى في أول أغسطس ١٩١٩ فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاسعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا » (٦٨) .

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمى في تقريره السابق (وهو مفقود وتاريخه بين ٤ يولية و ٢٢ يولية ١٩١٩ - بين التقرير السادس والتقرير العاشر) يطلب اليه « البحث عن اكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية لمصر لتقديمه للجنة ملنر » (٦٩) .

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة ايموس (٧٠) . وهى لجنة ألفت في مصر من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة اللورد رالنى الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر ايموس المستشار القضائى بوزارة الحقائقية المصرية . (٧١) وغرضها العمل فيما يبدو على جمع المعلومات وتقديمها للجنة ملنر عند قدومها الى مصر .

على أن عبد الرحمن فهمى أخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد قد رفض الفكرة التى قدمها اليه بمقاطعة لجنة ملنر ، وعمل من ثم فى ضوء هذا الفهم . فقد كتب الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ يولية يقول : وبهذه المناسبة (مناسبة تأليف لجنة ايموس) فكرت مع الاخوان المشتغلين معى فى الحركة فى ضرورة تشكيل لجنة من المصريين الاكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر . وبالفعل شرعت من مدة فى ترجمة صورة الأوراق والمستندات السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية . وفكرت فى أنه لو أسندت رياستها الى رجل معروف ذى مكانه وكرامة كعدلى باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه ، فقصدته وتكلمت معه طويلا فى الأمر . وخلاصة ما دار بيننا أن الانجليز يريدون (منا) المفاوضة معهم فى المسألة وهذه المفاوضة ربما تؤدى الى ما يتعارض مع أعمال الوفد . رانا اذا قصرنا أقوالنا على كلمة الاستقلال التام فقط ، فلا يتفاوضون معنا . وعلى ذلك أرجانا المسألة الى أن نأخذ رأى سعادتك . » ثم قال : « شرعت فى تكوين لجنة لجمع المساوىء الموحدة بغرض الحكومة المختلفة لاعداد ما أشرت اليه ، لأن الذى كنت أعمله قبل وصول أمركم الأخير هو ترجمة الفطائع والمخازى التى ارتكبتها الجنود الانجليزية بمصر » (٧٢) .

وفى يوم ٢٣ يولية - أى اليوم السالى - كتب الى سعد زغلول يقول :
 « ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفى الحقيقة انها ستكون مركبة من
 عدة لجان فرعية كل لجنة منها بخص بوزارة . وسنحرص رياسة اللجنة
 العامة على سعادة عدلى باشا . وعشمنا افناعه بعبول ذلك . وسأتوجه اليه
 حسبما لهذا العرض فى الاسكندرية ربما جدا . ولقد ذكرت أن الوفد
 جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره . فان تيسر ارسال صوردها
 نكون أفيد ، لأنه ربما يفاجئنا حضور لجنة ملر قبل انمام العمل . ثم ان
 رأينا أن نعلن الحمرال النبى بوجود اللجنة بعد تشكيلها ونطلب منه
 بصريح العبارة أن يعطى التعليمات اللازمة للحكومة لتسهيل على اللجنة
 مأموريتها لنحصر اللازم حتى يتيسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية .
 ونحن لا نظلم في الحصول على هذا النصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه
 أن يعوى قلوب البعض الذين استضعفوا ، وأن يمنع العرأقبل من
 طريقها . سهل الله الحال . (٧٣)

تلى ان سعد زغلول لم يكده يعرأ هذه النفارير حتى أبدى ابرعاجه
 لما فيها ، وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كدبه بماربغ
 ٢٥ يولية استحسان الوفد لفكرة المقاطعة (ولم يكن قد وصل هذا الكتاب
 بعد الى عبد الرحمن فهمى) ، فكتب اليه يقول : « ان اللجان التى سرعتم
 فى تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملر ، أو لجمع الاسنعلامات ، لم
 تكن هناك محل للفكرة فيها أصلا . بل ان هذه الفكرة مضره ضررا بليفا
 بالأمة . ولذلك أرجو أن تعدلوا عنها ، لأنه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز
 بدون واسطه الوفد يكون من ورائها استدراج « وزحزحة » للمسألة
 المصرية من مركزها زحزحة توجب خيبة الأمل . أما الاستعلامات التى
 طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواسطة أفراد من
 الوطنيين بعمل كل واحد منهم على انفراد فى جميع مايستطيع الوصول
 اليه من المعلومات التى يمكن للوفد أن يستعملها ضد ما عساه يصدر من
 لجنة اموس . وهذا المعنى هو ماكتسناه لكم فى ٢ يولية (الراجع أنها
 ١٢ يولية ، لأن التقرير السادس تاريخه ٤ يولية ، وليس من المعقول أن
 يكون تاريخ التقرير الثامن - وهو الذى بشر اليه سعد - فى ٢ يولية)
 « لم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية بأقل من استغرابنا لفكرة
 طلب مساعدتها من الحمرال النبى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن
 الموقف الذى وفقت الأمة فيه حتى الآن . (٧٤) » وفى يوم ٢٤ أغسطس
 كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان

لجمع المعلومات التي تنبأ بهم عن جمعها والارم هو ان يسسعل لها افراد حتى بطريقه غير محسوسه . والمعلومات لازمه لنفس الوفد . (٧٥) ولس في تلك الاثناء وصل الى عبد الرحمن فهمى بفرير سعد رعلول المؤرخ ٢٥ يولييه ، الذى يبدى فيه استحسنائه لعكره معاطعه اللجه ، فكتب الى سعد رعلول فى ١٠ أغسطس يعلن انه قد أوقف كل عمل ، ويدر سبب سوء الفهم فيقول : « بوصول بفرير الوفد نمرة ١٠ و ١١ المؤرخين فى ٢٣ و ٢٥ يوليو الماضى ، وجدنا بأحدهما استحسنان الوفد للفكرة العديده الى سسب عرصناها على الوفد من مدة طويلة ، وهو استحسنان عدم مقابلة اللجنة الانجليزية وعدم معاوضتها ، وعلى ذلك أوقفنا كل عمل حتى يحضر النحاس بيك ونعرف ما نريدونه تماما ، لار ما جاء بفرير الوفد نمرة ١١ ، وهو استحسنان فكرة عدم معاوضة اللجنة الانجليزية ، يخالف ما سبق جاء بفرير الوفد نمرة ٨ المطلوب به البحت عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية بمصر لنفديمه للجنة ملنر (٧٦) » .



وباستتباب المسألة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى على أساس معاطعة اللجنة ، أخذت بعد ذلك الدعوة لهذه الفكرة فى الانتشار . وكانت أول اشارة اليها فى **الصحف** عندما أراد الاسناذ سيد على صاحب جريدة النظام فى ٢٤ أغسطس فتح باب المناقشة حول لجنة ملنر ، فكتب اليه «المواطن حسن سلامة» رأيه فى هذا الموضوع فى ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، الذى وصفه أيضا بأنه «رأى الأمة المصرية» ، وجاء فيه : «ياصاحب النظام، أذكرك أننى قرأت فى افتتاحية من افناحيانك أنك تريد من الرأى العام المصرى أن يذكر ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر قريبا . ولكنى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد . يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشان من الساسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما تريد . هذا هو رأى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد . فماذا ترى ؟ » .

ولم تلبث جريدة النظام أن أذاعت فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ نص خطاب لسعد باشا الى اللجنة المركزية مؤرخ ٢٨ أغسطس بتأييد فكرة المقاطعة قال فيه : « . انكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وابعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين

بريطانيا العظمى ومصر . وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التي حملت رجال مصر وسبائها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن معاملة اللجنة اذا حصرنا الى مصر . . . أحل بلعنا بالارياح أنا واحواىي حبر هذا التصميم على عدم مساومة اللجنة بأى صفة كاتب ، اد ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى سميده (٧٧) . . . » وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الاستناد سيد على مقالاً عنوانه « أمامكم محاميا فاسألوه » ، دعا فيه بقوة الى فكرة المقاطعة فعال . ان بصدى الوطنيين فى مصر للبحث فى قضيتهم ، وقبولهم للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمى المدافع عنها ، يشعر بتنازلهم عن وكرالته واستعدادهم لتولى الأمر بأنفسهم . وان سعد باشا - وهو من كبار رجال التشريع - قد أدرك ذلك ، فدفع به غيرنه على القضية الى تحرير كتابه الذى خاطب به الأمة المصرية ، وهو لا يقصد الا لعب نظرها الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد أراد بما كتب أن يقول المصريين لكل من سأل عن سكاينهم ومطالبهم ما يقوله صاحب كل حق من الأفراد : « أمامكم المحامى هنا فاسألوه » ، لعلمه أن القانون يبيع للمصريين مثل هذه الاحاة .

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار فى الهشيم . فأخذ الافراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد فى هذه المقاطعة . ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديريات لا تزال مغلقة ، فقد عقد أعضاؤها اجتماع غير رسميه ، أرسلوا على انرها برفبات الاحتجاج المبددة على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الاجنبية والى ممليها بالقاهرة بم الى الوفد فى باريس . وحذا حذوهم فى ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الازهر ولاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس العليا وحتى نوات المدارس بين خمس سنوات وحدى عشرة سنة . وراحت الصحف الوطنية تنشر أنهارا وأنهارا من البرقيات التى تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة فى صيغة واحدة تقريبا (٧٨) . وأخذ الشعب باب بنظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم من طلبة الجامعة المصرية الاهلية والمدارس العليا . فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، ويحملونهم على النضرب بالموافقة على المقاطعة (٧٩) .

ولاحراح مركز الحكومة واظهار حقيقة موقفها ازاء الامة ، أو احبارها

على الاضمام لها فى الشعور والرأى ، ذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابله محمد سعيد باشا فى مساء يوم ١٣ اكتوبر لاستطلاع رأيه ازاء اللجنة الانجليزىة . فكرر عليهم ما سبق أن بينه للحكومة الانجليزىة من « ان حضور اللجنة الآن الى مصر لا فائده فيه بما أننا لا نزال مرنبطين ببركيا ، ومعاهدة الصلح لم نتم » ، « فاذا كانت اللجنة بجىء بالرغم من هذا الطلب والتشديد ، فان الأمر واضح ويكون معناه انه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعا فى نظرهم ، وأنه ليست لهم فينا ثقة ، وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد » . ثم أخبرهم بأنه طلب من المديرين ألا يتدخلوا فى أمر اللجنة ، وألا يضغطوا على حرية الافراد بساء على أمر من السلطات الانجليزىة « (٨٠) » .

وفى يوم ١٨ اكتوبر كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول يبدى سدة اعنياطه بقوة الحركة واكتمالها فعال : « أظن أنسى لست فى حاجة لأن أؤكد لسعادتكم أن الأمة عن بكرة أبيها وفى مقدمتها رجال المجالس النيابية ، أعلنت على صفحات الجرائد رأياها بخصوص لجنة اللورد ملنر . فان كل ذلك واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شىء ما » . « انها والحق يقال لحالة ما كنا نحلم بها نحن أنفسنا ، فحيا الله هذا الشعب الناهض وبارك الله فى شعوره . ويمكننى أن أصف لكم الحالة فى كلمة واحدة ، وهى أنه أصبح الآن لا خوف على حركتنا الوطنية من الدساسين والمأجورين مهما بذلوا من الجهد للتخويف والتفريق . وكذلك الغاصب الغشوم لن ينجح قطعا فى أى تفرق مهما بذل من عوامل جذب القلوب اليه (٨١) » .

ولم تلبث حركة المعارضة لمجىء لجنة ملنر أن أخذت منذ ٢٤ اكتوبر تصطبغ بصبغة العنف وتلجأ الى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات . ولهذا شهدت الاسكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان حوادث مارس الشهيرة ، فقد راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ، واضطر منظمو المظاهرات الى اقامة المناريس فى الشوارع واقتلاع البلاط فى الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفر الخنادق فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة . وسرعان ما انتقلت الاضطرابات الى القاهرة والمدن الاخرى احتجاجا على ما حدث فى الاسكندرية . وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من جديد . كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الازهر والأئندة والطلبة تظهر فى الشوارع مرة أخرى . وبات احتمال عودة

موظفى الحكومة والسكك الحديدية الى الاصراب يتهدد الحكومة من
جديد (٨٢) •

وعندما أحست حكومة محمد سعيد باشا بأن الامور تغلب من يدها،
وكانت قد استطاعت فى حلال النسيور التى فضنها فى الحكم أن تستخلص
من السلطات الانجليزيه كيرا مى الأمور الادارية ، سارعت بأكيد خطتها
حشية أن نندخل السلطات البريطانية من جديد ، وأصدرت قرارا فى
٥ نوفمبر بمنع المظاهرات (وهو أول نداء يصدر من قبل الحكومة الوطنية
منذ بداية الحركة الوطنية • اذ كان منله يصدر من السلطات البريطانية)،
ثم أرسلت نصف أشرطة من الجيس المصرى الى الاسكندرية لتمنع سير
المظاهرات • ولكن الاضطرابات ما لبنت أن نجددت فى يوم ١٣ نوفمبر ،
وهو اليوم الذى انفعت الآراء بعد منافسات وحوار طويل على اعتباره عيدا
وطنيا • فأضربت المدارس والمعاهد ، وأغلق كبير من التجار الوطنيين
متاجرهم ، وسارت مظاهرات كبرى احياء لهذا اليوم المسهود (٨٣) ••
وهكذا سيطر الاضطراب على حياة البلاد •

فى تلك الأثناء كان الموقف السياسى فى مصر يقبل على مرحلة
حرجة • فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجيء
اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكيف أعلن عزمه على الاستقالة فى
حالة مجيء اللجنة • كما رأينا كيف وافق اللورد ألبنى على تأجيل مجيء
اللجنة فى بداية الامر ، وكتب الى حكومته ينصح بعدم حضورها قبل
شهر سبتمبر • على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع
اللورد ألبنى الى العدول عن رأيه السابق ، فبات بلح على حكومته بوجوب
قدومها فى أقرب وقت ممكن ، قائلا ان النداء بمقاطعة هذه اللجنة قد
أصبح صيحة الحرب التى يطلقها المتطرفون ، فلا يصح الخضوع لها •
وفى يوم ١٠ نوفمبر عاد الى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين ،
وكان فى جيبه بلاغ رسمى من حكومته عن مهمة اللجنة فى مصر ، أذاعه
فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ - وهو البلاغ الذى أوردنا نصه فى بداية هذا
الجزء • وازاء هذا لم تجسد محمد سعيد باشا مفرا من تقديم استقالته
فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ - أى فى اليوم التالى •

ولم يلبث اللورد ألبنى أن لجأ الى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية
فى الصميم ، فقد عمد الى تأليف وزارة برئاسة يوسف وهبة باشا (وهو
قبطى) محاولا إيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وفصم عرى الوحدة

القوميه • بيد أن لشعور القومى كان أكبر مما قدر اللورد ألبنى ، فعندما دأب اشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة هذه الوزارة، أظهرت الامة الفبطية استياءها الشديد من هذا القبول وخشيت أن يسبب هذا فتورا بينها وبين المسلمين فاجتمع عدد كبير فى الكنيسة المرفسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، قدر بنحو أربعة آلاف من عليا الامة الفبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على اشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة الوزارة ، قالوا فيه ان هذا القبول يعد قبولاً للحماية ولماقسة لجنة ملتر ، وهو يخالف ما أجمعت عليه الامة من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة (٨٤) •

ولم يلبث عبد الرحمن فهمى أن نهض من جانبه الى موازنة هذا الموقف السياسى وضرب هذه المحاولة الانجليزية • وقد ساعده الانجليز على ذلك من حيث لا يفتقدون. فقد كان بسبب نشر بلاغ ١٤ نوفمبر عن ارسال لجنة ملتر الى مصر ، أن تجددت مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى فى القاهرة والاسكندرية وطبطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن • وكان أشدها ما حدث فى القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية فى ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وتسعين جريحا • ثم اشتدت الحالة فى الاسكندرية فى مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث انصرف المتظاهرون الى اقتلاع الاشجار وأحجار الأرصفة واقامة المتاريس ووضع السدود فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع • وبلغ عدد القتلى تسعة ، والجرحى ثلاثين ، ولجأت القوات البريطانية الى احتلال أحياء المدينة وحظر التجول بعد التاسعة مساء ، كما أصدرت أمرها بتحديد عدد المشيعين فى مواكب جنازات القتلى بما لا يزيد عن مائة شخص فى كل مشهد (٨٥) •

ولما رأى اللورد ألبنى ان الأمور تتفاقم ، استدعى اليه فى مساء يوم ١٨ نوفمبر عبد الرحمن فهمى بك ومحمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد ، وأبلغهم أنه يعدهم مسئولين عما ينشر فى الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث • واتهم عبد الرحمن فهمى بأنه يحرض الجرائد والامة على معاداة الحماية والطعن على الحالة الموجودة • ثم طلب الى محمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة ، وأبلغهم أنهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة • ولكن عزم الثلاثة صبح بعد خروجهم على

عدم الاذعان لما طلب منهم . فقامت السلطة العسكرية فى يوم ٢٠ نوفمبر بأعمال محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتها الى بلديهما ، وأبقت عبد الرحمن فهمى بك تحت المراقبة . وبذلك خلا منصبا رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيله .

وهنا عمد عبد الرحمن فهمى الى اختيار قبطى (هو مرفس حنا) فى مركز الوكيل لينرأس على لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا . وكتب الى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر يقول . « لما اعتقل صاحبنا السعادة محمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسن عن أعمالنا ، خلا بذلك محلا الرئيس ووكيله . ونظرا لأننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المنصره فى شئون مصر والمتعين حولها أرادوا باستناد مركز الرئاسة الى يوسف وهبه باشا معملين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فنور العلائق بين عنصري الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبطى ونسند اليه مركز الوكيل لينرأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا وإبراهيم باشا ، رادين بذلك كيد المصلطين فى نحرهم ، ولننبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن مبادئنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق (٨٦) » .

وهكذا حبطت الخطة الانجليزية لايصاع الفتنة بين المسلمين والأقباط . وغنى عن الذكر أن الفضل الأول فى حيوطها ، انما يعود الى أنها عجزت عن التنفيس فى الجو القومى الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية . وهو جو كان يختلف تماما عن الجو الإسلامى الذى كان سائدا قبل الحرب العظمى . ومن الأمور التى تساعد على فهم هذا الاحتلاف ، الى جانب هذا ، ومدى ما أحده من تحول كبير فى نفوس الأقباط ، تلك اللوحة التى وردت فى رسائل عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول حول إحدى الشخصيات القبطية وهو قرياقص ميخائيل الذى كان قد ترك مصر الى انجلترا ابان الفتنة بين المسلمين والأقباط قبل الحرب العظمى ، ثم شدته حوادث ثورة ١٩١٩ ، فاشتغل بالمسألة المصرية فى انجلترا ، مما دفع الانجليز الى اضطهاده ثم طرده الى مصر بسبب نشاطه الوطنى (٨٧) :

فمن الغريب أن قرياقص ميخائيل هذا كان من أشد المتحمسين للاحتلال قبل الحرب العظمى حتى انه كتب مقالا فى جريدة « التايمز » نقلته « ذى اجبشان جازيت » ، ذكر فيه أن الأقباط نسسل المصريين القدماء وهم يعتبرون الاحتلال البريطانى الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر

وسعادتها . وقد أثار هذا المقال اسمئزاز الأوروبيين في مصر حتى ان جريدة « لا ريفورم » الفرنسية كتبت على هذا الكلام قائله انها لا نود أن تكون ملكيه أكثر من الملك ، ولا أسد نعصبا للوطن من أهله ، « فاذا كان لا يرال يوجد في مصر جماعه من المصريين يصرحون بأن سعادة وضمهم لا تتم الا بواسطة الاحلال الأجنبي لأراضيه ، واذا كان هؤلاء المصريون لا يخجلون من التصريح بذلك وتسجيله على صفحات جرائد المحتلين أنفسهم ، فنحن نعد أنفسنا فضوليين اذا ما أخذنا على عاتقنا الدفاع عن قضية يتحلى عنها ، بل يحاربها كل المحاربة نفر من أهلها » .

كما كتبت جريدة « لاديبش اجبسيين » في هذا المعنى تقول ان «الأوروبيين جميعا لا يملكون أنفسهم من الاسمئزاز عند رؤية تلك المناظر، فقد عرفنا في تاريخ بلادنا كيف تقوم الحروب الأهلية ، وكيف تشب نار الاختلافات المذهبية ، وإكنا لم نلجأ يوما الى الأجنبي ، ولم نسنجد به لحظة واحدة ، كما يفعل هؤلاء النفر الخونة من المصريين (٨٨) » .

على أن قرياقص ميخائيل لم يلبت - كما رأينا - أن نحول بعد هبوب ريح القومية المصرية الى وطنى محمس على نحو أضير فيه ، مما أثار تفدير الأمة المصرية له ، فصار يقابل بعد عودنه الى وطنه بالجماعة والاکرام فى كل مكان وأينما حل ، وبشكل « يفوق حد الوصف » - على حد قول عبد الرحمن فهمى (٨٩) . وانتهى الأمر بضمه الى اللجنة المركزية للدولة (٩٠) .

لم تك محاولة اللورد ألنبي السابقة هى كل ما فعله الانجليز لضرب الحركة الوطنية من الداخل . فقد حفلت الفترة السابقة لمحيء لجنة ملنر بكثير من هذه المحاولات التى كانت تهدف الى تحقيق النجاح لمهمة اللجنة عند قدومها . ومن أهم هذه المحاولات الترويج لفكرة الحكم الذاتى . ومن الكتب التى طبعتها السلطات الانجليزية فى ذلك الحين كتب باسم « الأمانى المصرية » ، وكان يقوم بتوزيعه مأمورو المراكز بصفاتهم الرسمية . والكتاب يتضمن مباحث تتلخص فى : تعليق على وثيقة ١٩ دسمبر ١٩١٤ التى بعث بها السير ملن تشييتهم الى السلطان حسين، وتبرئة السلطة العسكرية من مساوئ نظام التطوع الاجبارى أثناء الحرب ، وبيان عن اخلاص بريطانيا العظمى لمصر ورغبتها الاكيدة فى الأخذ بيدها ، ثم تفصيل للاستقلال « الذاتى » وشرح قانون معنى الحماية (٩١) .

ولم تكف السلطات الانجليزية بطبع الركتيبات التى تروج لفكرة

الحكم الذاتي ، فقد استطاعت أن تغرى عددا من الأعيان بتأليف حزب مصرى ينبئى هذه الفكرة ، ويستخدمها برنامجا ومنهجاً ، ويتولى مقابلة لجنة ملنر فى أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المفاطعة . وهذا الحزب هو الحزب المستقل الحر . وقد بدأ هذا الحزب فى الظهور فى يولية - أغسطس ١٩١٩ فى شكل ناد أطلق عليه اسم « نادى الأعيان » ، وقد قوبل بالاستياء والغضب من الراى العام ، مما دعا محمد بك ابراهيم هلال ، المؤسس الأول له ، الى الدفاع عنه قائلا انه هو الذى فكر فيه ، من غير أن يوحى اليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقاً ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الاحزاب . وذكر أنه كان قد عرض الفكرة فى أوائل ١٩١٨ على مصطفى ماهر باشا ومحمد باشا نافع والسباعى بك المصرى وأمين بك أبى ستيت ومحمد بك منصور واهراهم بك الرهيرى والسيد أحمد محسن شيخ الحرمين وكثيرين غيرهم ، فوافقوا عليها جميعاً عدا سعادة نافع باشا الذى قال انه يعلم أن الأعيان شرعوا غير مرة فى انشاء أندية بالمديريات فلم يتفق اتنان . ثم استورد محمد بك فعال : « بم وصعت يينا للنادى ، وأخذت أعرضه على كل منهم وعلى غيرهم من أمثال راغب بك عطية ومحمد بك أبى جازية (أصبحوا عضوين بلجنة الوفد المركزية فيما بعد) وكمال بك أبى جازية وفؤاد بك المنشاوى وفتح الله سلطان بك ومحمد بك الشريف وسعادة اسماعيل أباطة باشا . وقد ارتاحوا جميعاً للفكرة . ولما وقعت الحوادث (النزوة) أخذ البعض فى التشهير بالمشروع ، وفى تلوين الفكرة بصبغة غير صحيحة . وأشعار على الكثيرون بايفاف المشروع حتى يطلق سراح المعتقلين ، ويسافر الوفد الى باريس . فأذعنت منعا للقليل والقال . ولم انتهت الحوادث كلمنى شريعى باشا ، الذى كان قد حضر من سمالوط عقب الحوادث الأخيرة ، هو وحضرة توفيق بك شهاب الدين ، وأخبرانى أنهما فكرا فى انشاء ناد للأعيان والعمد الذين يندفعون فى تيارات مختلفة وبواقفون على كل ما يعرض عليهم حتى ولو كانت من المتناقضات . وقالوا ان غرضهما هو نلافى حدود ذلك ، وقالوا انهم سلكما اسماعيل سرى للرياسة ولكنه اعتذر وأشار بمفاتيحة سعادة مصطفى ماهر فى المسألة ، فلما ذهبوا اليه قال لهما ان هلالا فكر فى انشاء النادى من مدة طويلة ، وانى اؤيدكم جميعاً اذا كنتم متفقين فى الغرض والا فلا . وأخيراً طلبا منى بيان مشروعى ، ولما أبنته لهما أعلننا موافقته فكرتهما (٩٢) . ويفهم من هذا الكلام أن الأعيان كانوا يريدون اتخاذ موقف يتفق مع مصالحهم ، بدلا من مجازاة الوفد فى خطئه المسرفة فى العداء للانجليز .

على أن عبدالرحمن فهمي لم يلبث أن تصدى لهذه المحاولة منذ سبأها ، وقد أثار عليها عاصفه من النقد في الصحف الوطنية ، حتى اضطر أصحابها الى الموارى مؤفنا . وقد بعث يعلن ذلك الى سعد زغلول في يوم ١٨ أكتوبر قائلا : « لقد فوى صوت الوطنية لدرجة أزعجت أنصار المنصب وهم قليلون جدا ، من أن ينظاها أحدهم ويمالي . فولا أو فعلا . حتى أن رؤساء هؤلاء الأنصار الذين كانوا سارعين في ناليف ناد لهم بحب اسم نادى الأعيان ، احنفوا الآن بعد أن تنازلوا عن مشروعههم . فحمدا لله على هذه النتيجة السارة » (٩٣) .

ولكن عبد الرحمن فهمي كان منعائلا . فقد عادت المحاولة من جديد قبل وصول لجنة ملنر الى مصر في ظل الارهاب الذى سنه اللورد النبى بعد عودته . وقد أطلق الأعيان على محاولتهم هذه المرة اسم « الحرب المسعفل الحر » . وقد أراد الانجليز بظهور هذا الحزب الايهام في بلادهم بوجود رأى معتدل في مصر برحب بمقابلته لجنة ملنر ومعاوضتها في الاستقلال الذاتى تحت الحماية . ولهذا أسهبت الصحف الانجليزية في الحديث عنه ، مما دعا سعد زغلول الى الكتابة الى عبدالرحمن فهمي بك مستفسرا عن ظهور هذا الحزب قائلا : « نرجو أن تفيدونا بما يعلق بانسباء حزب معتدل جديد . فان الجرائد الانجليزية تكلمت عنه ، ومن نألف ؟ وما هو بروجرامه ؟ وعير ذلك من أموركم العامة » (٩٤) . وقد تحدث عبدالرحمن فهمي عن هذا الحزب فقال : « ان وسائل السدة والارهاب التى يعامل بها الأمة الآن ، لم نزدها الا تمسكا بمطالبها وبصامما بين أبنائها . والعائدة الوحيدة التى جنبها السلطة أن بعض الخونة أبندا يظهر نوعا على «مرسح العمل» ، ولكن عشمنا في الله القدرة على القضاء عليه ان بقيت طليق الاعتقال ولهم أنف الى جهة فصية » (٩٥) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي بعد ذلك أن أطلق جيشه على هذا الحزب حتى أصبح مقره هدفا دائما للمظاهرات الصاخبة التى كانت تطوف به في كل مناسبة . وقد تألف بعض هذه المظاهرات من السيدات (٩٦) . فدب الذعر في نفوس أعضائه ، فلم يستطيعوا مقابلة اللجنة أو الاقتراب منها . وكل ما استطاع رئيسهم شريعى باشا عمله أنه أرسل الى اللجنة برفية نهئة عند وصولها . ولما علم بذلك عبدالرحمن فهمي أرسل الى شريعى باشا وفدا من الطلبة لاستجوابه عن هذا الحادث ، وعن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة في الحزب

المستقل الحر ، نفوم بأعمال مضادة للخطة التي رسمها الأمة لنفسها ؟
فأنكر الشريعي باشا أن الحزب يعمل لغير ما يعمل اليه الأمة ، وقال انه
يساعد ويوافق على كل الطرق المروعة الموصلة لنيل رعايب الأمة، وهي
الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط . وقرر أنه لا يظن
أن طرق الحزب الجديد يخلف عن الطرق التي يسبقها معالي سعد باشا
ووفده للحصول على الاستقلال التام . وأما عن تلغراف الهنئة ، فقال
انه أرسله الى الجنرال مكسويل شخصيا لسابقة ود بينهما ، ثم نفى
أنه ينوي مقابلة لجنة مندر قائلا : أنا مالى كمنال الأمة ، وما دامت الأمة
مجمعة على المقاطعة فأنا معها (٩٧) .

ولم يلب الحزب أن أعلن في جريدته « المنبر » الانضمام الى الوفد
فى آرائه . وفى يوم ٢٣ ديسمبر أرسل عبد الرحمن فهمى الى سعد
زغلول يبشره بهذه النتيجة ويقول : « حيا الله الأمة المصرية . فقد
نفذت ارادتها التي أعجبت الوفد ، وأحكمت معاطعتها لهذه اللجنة احكاما
شديدا جدا ، ورافبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن ندمهم
للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة حلت أعصاب (الحزب المستقل الحر)
الذى كونه يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية ، فلم يجروا أحدا من هذا
الحزب الضئيل الحفير أن ينعدم لهذه اللجنة . وليس هذا فقط ، بل
ان رجال الأمة العاملين انحدت من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء
هذا الحزب ينفذ من حول مؤسسيه الخونة ، واضطر الحزب المذكور
أخيرا أن يعلن فى جريدته السافطة (المنبر) الانضمام فى آرائه الى
برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد أن يتخذة وسيلة للانقضاض
عند سnoch الفرصة ، ولكنه سيخذل ان شاء الله » (٩٨) . وفى يوم ٧
يناير ١٩٢٠ كتب الى سعد زغلول يقول : « يسرني جدا أن أعلن
لسعادتكم أن كل الاجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب المستقل
الحر نجحت نجاحا باهرا ، وتفككت أعضاؤه وأصبح أنرا بعد عين .
لا يزال العمل جاريا لهدم ما بقى من أسسه وجدرانته (٩٩) .

وهكذا يمكن القول بأن ظهور هذا الحزب لم يكن له فى الجو أثر
عام بفضل هذه الاجراءات الحازمة التي اتخذها عبد الرحمن فهمى بك .
ولم يلب - كما يقول نسيروول - أن قضى نحبه سريعا قبل أن يلفظ
أنفاسه (١٠٠) .

لجنة ملنر فى مصر

وصلت لجنة ملنر الى مصر فى يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ بالرغم من كل التهديد والسخط الذى أهيل عليها ، بعد أن أحبطت حركاتها بالسرية والكمائن (١٠١). وقد ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن السلطات اتخذت جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة الأعضاء نظرا لروح العداء للجنه الذى اسند فى النفوس ، فبلغوا الفندق المعد لنزلهم دون حادث ما (١٠٢) . كما روى المستر « سبندر » فى مذكراته طرعا من هذه الاحتياطات التى اتخذت لسلامة أعضاء اللجنة، فى أسلوب فكه، فقال أن السيارات سارت من محطة القاهرة لفندق سميراميس لا تقف لأى سبب . وقد طارت فبة مدام سبندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، كما طار غطاء مقدمه السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ! (١٠٣). وهذه السرية وهذا الكتمان وتلك الاحتياطات التى صحت قدوم اللجنة ، هى ما جعلت الرافعى بعقد مقارنة بينها وبين الاستعدادات التشريفية التى اتخذتها السلطات البريطانية فى أوائل عهد الاحتلال لاستقبال اللورد دفرين ١٨٨٢ ، ومن بينها اطلاق المدافع فى الاسكندرية من البارجة المصرية محمد على تحية له . وقد خلص الرافعى بحق من هذه المقارنة الى أن هذا الفرق الشاسع فى المقابلتين يبين مبلغ تبدل الحالة السياسية فى مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٩ تحت تأثير العامل القومى (١٠٤).

كانت لجنة ملنر مكونة من أعضاء مشهود لهم بالكفاءة ، وتتوفر فيهم الصفة التمثيلية للأحزاب الانجليزية . وقد لقيت الحكومة البريطانية بعض العناء فى صبغ اللجنة بهذه الصفة التمثيلية : فعينت المستر سبندر ، محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف الأحرار الكبرى، لتمثيل حزب الأحرار ، وعينت الجنرال السير أوين توماس عضو مجلس العموم والخبير الزراعى فى عدة أقطار فى افريقيا لتمثيل حزب العمال . وبذلت جهدها لتعيين أعضاء مشهود لهم بمعرفة الشؤون المصرية والمسائل السياسية العامة : فالى جانب رئيس اللجنة اللورد ملنر الذى كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية ١٨٨٩ - ١٨٩١ ، وألف فيها كتابه المشهور « إنجلترا فى مصر » الذى ظهر ١٨٩٢ ، عينت الجنرال مكسويل الذى كان الفائز العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية فى ديسمبر ١٩١٤ ، وساهم فيها بقسط كبير . وكذلك المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية، وكان ممن عملوا مع اللورد كرومر فى الوكالة من ١٨٩٤ - ١٩٠١ - والى جانب هؤلاء عينت السير سسل هرست من

مستشارى وزارة الخارجية القانونيين • وعينت سكرتير اللجنة المستر
أ. ت. لويد ، الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية من قبل ، وله معرفة
بكثير من المصريين ، (١٠٥) •

وكان اختيار اللورد ملنر رئيسا للجنة قد لى هجوما شديدا فى
مصر منذ البداية بسبب كتابه « انجلترا فى مصر » • ففد تناول الكتاب
المصريون هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم ، وأبرزوا كل فقرة من
فقراته يمكن أن تدل على موقف رجعى ازاء المسألة المصرية (١٠٦) • ونم
يخفف من وطأة هذا الهجوم ما كان قد صرح به اللورد ملنر لاحدى
الصحف ، قبل شهرين من قدومه ، من أنه سوف يأتى الى الفطر المصرى
وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر • وأنه يتلقى كل ما يقدم الى
اللجنة دون أن يستسلم لذكرى المدة التى قضاها فى مصر من زمن
بعيد (١٠٧) •

وكان قد سبق م. و. اللجنة تأليف لجنة تحضيرية لجمع البيانات
والاحصائيات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى
مصر ، وقد أعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس)
لجمع هذه البيانات • ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء
فى الفطر المصرى نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب اليهم الاجابة
عنها لعرض الاجوبة على اللجنة • وهذه الأسئلة تتلخص فيما يلى : (١)
ما هى الاسباب التى دفعت **الفلاح المصرى** فى الحوادث الأخيرة الى
الهيياج ؟ (٢) ما رأيكم فى **اشتراك الأجانب فى التشريع** (٣) • ماهى حالة
النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات
العامة والاصلاح الادارى ؟ (٤) • أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام
تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) • أسئلة عن نظام البلديات
وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترفيته ،
واسباب الشكوى منه (١٠٨) •

ومنذ وصول اللجنة الى مصر، ولم تكد تقيم فيها أياما بل ساعات،
حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها • وفى
اليوم التالى لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا الى الأمة المصرية
قالت فيه : « لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر، وبنت
هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :

أولا - لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضة مع لجنة

ملتر يعفدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .
 نابا - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة
 لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا نرضى بغير
 الاسفلال التام .

نابا - لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام
 العرفية والفوانين الاسننائية . فاصرار الحكومة الانجليزية على ارسال
 هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذى تجلى فى كثير من المظاهر ، لا يفيد
 الا أن السياسة الحاصرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل
 للتأثير فى الاتجاه القومى .

ثم قال البيان «ان الحكومة الانجليزية فى حاجة الى موافقة المصريين
 على حمايتها ، لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو
 صدقت عليها جميع الدول ، ما دام الشعب المصرى ، وهو صاحب الشأن
 وحده ، لا يقبلها . فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة ، أو بالأحرى
 تمسكها برفض الحماية ، أمر مشروع ، فضلا عن أن المصريين لا يملكون
 اتباع سبيل آخر ، لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل
 السيادة المصرية الى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا
 القانونية . . وتكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة
 شرعية ، ولا تلزم الأمة شيئا (١٠٩) .

ولم تلب الحرب أن أعلنت على اللجنة . فيروى التقرير الذى وضعته ،
 أن التلغرافات انهارت عليها ، منذ قدومها ، معلنة عزم مرسلها على
 الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودها فى البلاد . وكان كثير من هذه
 التلغرافات مرسلها من صبيان المدارس ونلامدتها ، ولكن تلغرافات
 أخرى وردت من هيئات عامة كمجالس المديريات ، وبعضها من موظفى
 الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن .
 وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت على اللجنة مدة اقامتها بمصر ١١٣١
 تلغرافا كلها من ذلك القبيل . أما الجرائد الوطنية فكلها ، ما عدا القليل
 النادر منها ، أفرغت جعبتها فى القدر والتعريض ، منادبة بأن كل اعتراف
 باللجنة بؤول بكونه رضا عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى يكون له
 علفة بأعضائها يرتكب جناية خيانة للوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب ،
 تنعاً لذلك ، على أن سعد زغلول باشا المقيم ببائيس هو الوكيل الذى
 أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وقد

أصرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم فى دوره • وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلاميذ المدارس والعوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجبة وخصوصا اللورد ملنر ، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر • ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور ، بل شاركهم فيها الاناث ، فان سيدات القاهرة انتهن تلك الفرصة ، فبرزن من خبائهن وركبن المركبات ، وطفن فى الشوارع ، وهن يرددن هذا النداء الحربى (١١٠) • وقد بلغ من تفنن المصريين فى ابلاغ اللجنة رأيهم ، أن احدى المظاهرات حاولت الاثراب من مقر اللجنة ، ولما منعت من ذلك ، انخذ أفرادها زوارق النيل وسيله لابتداء رأيهم فى اللجنة وأعضائها • وقد أطلق المستر سمندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » (١١١) •

ولم يلبث مقر اللجنة أن وضع منذ وصولها نحت مراقبة دائمة من حراس خفيين • فيذكر تقرير اللجنة أنه لم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة • فينتهى الأمر غالبا بأن يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الحروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة • وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد من الحرص والدقة ، ولاسيما متى سافر واحد منها الى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطوانه ويسعوا فى منعه من الوصول الى الأهالى وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات ، حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية (١١٢) •

وقد بلغ احكام المقاطعة الحد الذى يرويه عبد الرحمن فهمى فيما يلى ، فهو يقول • « ومما بروق ذكره أن أحمد بك الشبيخ ، أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، والعضو فى لجنة الوفد المركزية ، كان متوجها الى جهة « سما » بأنوموبيل • وكانت الطلبة مراعبة طرق ومسالك تلك الجهة حيث كان يقيم المستر سمبندر وزميله بتفتيش « سما » • فأوقفت الطلبة أحمد بك الشبيخ وأنزلته من أوتوموبيله ، ولم تتركه يسير الا بعد أن تأكدت أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملنر ، ومع ذلك ففد ركب معه أحدهم فى الأوتوموبيل الى أن تجاوز حدود التفتيش ، وأمنت الطلبة على أنه لا يقابل أحدا من اللجنة » (١١٣) •

ولم تتمتع المقاطعة على سكان المدن ، فقد سرت الى الفلاحين في
 القرى . فيذكر عبد الرحمن فهمي أن اللورد ملنر قام بسياحه مع بعض
 أعضاء لجنه ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصف جيزة
 (المشهوره بجزيرة فيشر) . وهنا أبدى الفلاحون من المعالة في مقاطعته
 حدا جعلهم يمنعون عن أن يبيعوا له شيئا من بلادهم مهما قدم لهم من
 النمن نظيرها ، وذلك كاللبن والبيض والفراخ الخ . مما اضطره الى
 أن يسحضر ضرورياته من مصر بواسطة « رفاص » صغير كان يحضر
 يوميا لمشترى لوازمه . وأكسر من ذلك أنهم كانوا يمرون من وجهه كلما
 وجدوا للفرار سبيلا . ومن لم يجد سبيلا للفرار من وجهه فلا يجبه على
 أى سؤال يوجهه له بواسطة من يكن معه . وكان البعض يجاوب بهذه
 الكلمة : « اسأل سعد باشا زغلول » مهما كان السؤال فمثلا سئل
 أحدهم ، وكان مشغولا برى أرضه ، عما اذا كان الزرع الذى يرويه قمحا
 أم شعيرا فقال له الفلاح المصرى : « اسأل سعد باشا زغلول » . وقد
 علق عبد الرحمن فهمي بك على هذه الروايات بقوله : « انها نتيجة ما كنا
 نحلم بها ، وتسحق كل اعجاب وفخار » (١١٤) .

وقد جرت محاولة من الموظفين للاضراب : فقد اجتمعوا في يوم ١٥
 ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يومى ١٧ - ١٨ ديسمبر احتجاجا
 على قدوم اللجنة وايدانا بمقاطعتها . ولكن الوزارة اجتمعت ظهر يوم ١٦
 وقررت ازال العقاب الشديد على كل من يضرب ، وأبلغ رؤساء المصالح
 هذا الانذار الى مرءوسيههم ، وصارحهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو
 قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى
 الخدمة أكثر من عشر سنوات . ولذلك رأى الموظفون ، خوفا على وحدتهم
 وانفصال من لم يخدموا عشر سنوات عن المجموع، الاكتفاء بامضاء احتجاج
 على الحماية وعلى قدوم اللجنة وتقديمه للمراجع العليا (١١٥) .

على أنه اذا كانت حركة الموظفين قد انتهت بالفشل ، فقد انزعجت
 السلطات البريطانية لتدخل عنصرين جديدين لهما شأنهما ومغزاهما فى
 الحركة الوطنية : العصر الأول ، السلطات الدينية العليا فى الأزهر
 الشريف . والثانى ، أمراء الأسرة الحاكمة .

ذلك أن الأزهر الشريف بالرغم مما كان معروفا عنه بأنه مركز
 الاضطراب المعادى للانجليز ، وبالرغم من أن طلابه كانوا فى ذلك الوقت
 بعيون القرى والمدن يدعون الى مقاطعة لجنة ملنر فى الجهات الريفية
 النائية ، الا أن سلطاته الدينية لم تكن قد جاهرت حتى ذلك الوقت

برأيها في الموقف السياسي ، أو انحادها مع الزعماء الوطنيين . ولكنهم دفعوا الى التدخل في السياسة بعد حادث من الحوادث التي اهتمت لها أرجاء القاهرة واضطربت لها السلطات البريطانية أيما اضطراب : وهو اقتحام الجنود الأزهر في ١١ ديسمبر خلف جماعة من المتظاهرين . وهو الحساد الذي يتسك « سيرول » في أنه مدبر على يد المتطرفين لاثارة الجنود الانجليز ودفعهم الى تنبع المتظاهرين داخل الجامع (١١٦) .

فقد اجتمع سيح الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء (١١٦ مكرر) ، وأصدروا احتجاجا شديدا الى اللورد ألبي لوجوا فيه بانه العالم الاسلامي . وبالرغم من مساهرة اللورد ألبي بالاعتذار عن الحادث رسميا فقد أصدر العلماء بمانا جاهرها فيه هذه المرة برأيهم في الموقف السياسي عامة . فأيدوا الأمة في طلبها الاستقلال التام ، وطالبوا الدولة الانجليزية بالوفاء بوعودها ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وبعطيل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور مثل من جانب الحكومة الانجليزية الى الاعتراف بهذا الحق (١١٧) .

وفد أدرك الانجليز أن مثل هذا البيان ، ولو أنه موجه الى المندوب السامي ، الا أن أثره سوف يتعدى ذلك الى كل قرية ومسجد في مصر . وأكر من ذلك سوف ينعدي حدود مصر الى العالم الاسلامي كله . كما عبروه نحبنا صريحا ، ليس فقط للسلطة التي كان يمارسها المندوب السامي باسم الحماية ، وهي التي قدم الى مصر للحفاظ عليها ، بل وأيضا لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذي كان قد قبل الحماية . لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الخديويين السلطة العليا على الأزهر ، وهي السلطة التي قام الخديو عباس الثاني بتدعيمها . وكان من الأشياء التي لا تخطر ببال أحد في أيام أولئك الأسلاف أن يجرؤ المفتي وكبار العلماء وعلماء الأزهر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بدون أن يكونوا قد حصلوا سلفا على أمر الخديو . ولهذا تردد في الدوائر الرسمية البريطانية أن السلطان فؤاد استندعي اليه بعض الموقعين من العلماء على البيان وأنهم فيما بينه وبينهم على ذلك (١١٨) .

وبقل عن هذا الحادث في الأهمية ، وان لم يكن يفتقر الى مغزاه ، اصدار ستة من أمراء الأسرة المالكة بياننا في ٣ يناير ١٩٢٠ (كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد علي ابراهيم وبوسف كمال . واسماعيل داود . ومنصور داود) . يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا مطلقا بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية

«ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والسمسك بالاستقلال التام لمصر» (١١٩) . فقد اعتبر الانجليز أن اصدار هذا البيان من أمراء أسرة محمد على ، وهم الذين ، لولا بريطانيا العظمى - كما يقول تيتريول - لكنسهم عرابي باشا كنسا من مصر مع كبيرهم الحديو موفيق ، انما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة فضية الأمة المصرية ، لأنه في الوقت الذي تطالب فيه الأمة المصرية بالغاء الحماية فإنه وافق على تولي السلطة والاحتفاظ بها في ظل الحماية . وقد سارع سعد باشا بالإبراف بتهانئه، من باريس، لكل من رؤساء الأزهر والأمراء لهذا الموقف من جانبهم(١٢٠)

اتصالات لجنة ملتر بالساسة المصريين

على أن هذا السور المتبع من المقاطعة الذي بناه الوطنيون حول لجنة ملتر ، لم يرتفع الى الحد الذي يحول دون اتصالها ببعض كبار الساسة المصريين،الذين كانوا يمتاؤون، منذ البداية، سلما خلعيا للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط في يدها أو يطبق عليها . وهؤلاء هم الذين يمثلهم الوزيران المشهوران رشدي باشا وعدلى باشا . كان هذا هو دورهما الذي رسم لهما وقت تشكيل الوفد ليتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا في حدود الحماية ، في حالة فشل الوفد في تحقيق الاستقلال التام . وقد ادخرتهما الظروف الآن للقيام بدور جديد .

ذلك أنه بالرغم من أن الاتفاق كان تاما حول صواب خطة المقاطعة وحول دولية المسألة المصرية ، الا أن القلق كان يساور بعض الساسة ، كما كان يساور الوفد نفسه ، بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهي هذه المقاومة السلبية بأزاء لجنة ملتر الى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية - لهذا فقد كانت الصيغة التي روج لها الوفد في ذلك الحين ليرد بها الشعب على أسئلة اللجنة هي : ان الهيئة الوحيدة التي تملك التحدث اليها هي الوفد المصري المقيم في باريس .

على أن اللقاء بين اللجنة والوفد في ذلك الحين،كان أمرا تحول دون تحقيقه هوة عميقة من الخلاف في الرأي بين الفريق المصري والفريق الانجليزى . فلقد رأينا في الفصل الخاص بنضال الوفد في الخارج كيف أن تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية ، وابتعاده عن أى اتصال مع الانجليز ، انما كان سببه الرئيسى والحقيقى أن مثل هذا الاتصال لن يكون الا على أساس الحماية التي ترفضها الأمة رفضا باتا . على انه لما كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية في الوقت الذي

ظهر فيه تنكر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطيء ، فقد كانت حياة هذه القضية ، في الحقيقة ، في الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم . ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه - كما ذكرنا - نمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدي باشا وعدلى باشا بناء جسر يلتمس عبره الوفد بلجنة ملنر . ولم تكن هذه المهمة بالغة الصعوبة بعد أن مهدت الأمة السبيل لذلك وأظهرت شعورها بشكل فريد في نوعه كما تمسك في مقاطعة اللجنة .

لهذا فلا نعجب اذا عرفنا أن الاتصالات قد تمت بين الوزراء الثلاثة رشدي وعدلى ونروت ، وبين لجنة ملنر إبان اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد أظهر رضاه عن هذه المحادثات بعد اطلاعه عليها ، ووصفها بأنها « ملانة سدادا وغيره على مصلحة البلاد » (١٢١) . وقد حدثت مقابلة اللورد ملنر بعدي باشا وزميليه بعد مقابلته الودية مع السلطان فؤاد . فقد أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل رشدي باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا ، وامتنع هو شخصيا عن أن يشير برأى أو أن يعطى نصيحة في موضوع استقلال بلاده . (١٢٢)

ويمكن معرفة أسس الحل الذي انفق عليه الوزراء الثلاثة للتقدم به الى لجنة ملنر ، من الحديث الذي جرى بين اللورد ملنر ورشدي باشا . فقد ذكر رشدي باشا أنه أكد للورد ملنر أنه مادام محور المناقشة مع اللجنة هو المحدد في البلاغ الذي نشره اللورد ألنبي في ١٤ نوفمبر ، فلن يوجد مصرى يوافق على محادثة اللجنة الا اذا كان عديم النرف والكرامة . ولا يمكن أن نكون هذه العثة ذات فائدة للجنة لأن الأمة تحتقرهم وليس لها فيهم أقل ثقة . وذكر له أن خير حل للخلاف للمصرى هو تحويل الحماية الى محالفة انجليزية مصرية تصان بها المصالح الانجليزية ، يعنى قناة السويس ، وتضمن المصالح الأوروبية . ثم بين له أنه لن يمكن أن يوضع أى حل بدون أن يشترك في بحثه مبدئيا الوفد ، وكل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل . (١٢٣)

وقد تأكد اللورد ملنر أن هذا الحديث عن عدم صلاحية بلاغ ١٤ نوفمبر ، كمحور للمناقشة ، وعن ضرورة التفاوض مع الوفد ، هو رأى معظم السياسيين البارزين مهما اختلفوا مع الوفد ، ففي الحديث الذي

جری بينه وبين محمد سعيد باشا سألہ قائلا : لماذا يقطعہ المصريون مع أنه على أحسن النيات بالنسبة لهم ؟ • وبين له محمد سعيد باشا إن السبب في ذلك هو البلاغ الذي أصدرته دار الحماية في ١٤ نوفمبر • ولما قال انه مستعد أن يسمع كل انسان وأن يناقش خارج الحماية ، قال له سعيد باشا : ما دام الأمر كذلك فاعلن رأيك هذا للأمة • فرد بأنه قد فال ذلك لكل من قابله ، وأنه يكرره اليوم ، يمكن لسعيد باشا أن بفول للمصريين انه مستعد لسماع أقوالهم من توسيع دائرة مهمتهم • فرد سعيد باشا معتذرا بأن أحدا لن يصدقہ مادام بلاغ اللورد النبی والتصريحات التي قيلت في مجلس اللوردات والعموم موجودة • ثم قال انه ما من أحد يستطيع أن يبطل مفعول هذه التصريحات الا اللورد ملنر نفسه • ولما تعرض الحديث لذكر الوفد أبدى اللورد ملنر استعداده لسماع أقوال أعضائه باعتبار أنهم « مصريون » لا باعتبار أنهم « وفد » • وقال انه يقول ذلك بالرغم مما يؤكده له الناصحون بأن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين رابعة في أن تسمع اللجنة أقوالهم • ولكن سعيد باشا أكد له أن ما سمعه عن انحلال المقاطعة غير صحيح ، واستدل على اشتداد الحركة باحتجاج علماء الأزهر قائلا : « وفي يقيني أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم ، لأن العلماء لم يتدخلوا في شئون البلاد السياسية، داخلية كانت أو خارجية ، من عهد نابليون، الا في هذه المرة » . كما قال للورد ملنر انه سوف يكون من الصعب اقناع المصريين بالمفاوضة مع اللجنة لأنهم قد تضاموا في تكليف الوفد بالمفاوضة باسمهم • وانتهى الحديث بقول ملنر : ما الذي نفعله الآن ؟ سعد باشا في فرنسا ، وما الذي يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصح الشعب المصري بأن كل هذا عبث • وأن علينا نحن الانجليز والمصريين أن نتفق • (١٢٤)

هكذا بدا الموقف في عين اللورد ملنر معقدا وصعبا في مصر • فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بوضوح نيتها في الاحتفاظ بالحماية ، وأذيع ذلك في البرلمان البريطاني مرارا ، كما أعلنه المنسوبة السامي في مصر في بلاغ ١٤ نوفمبر • بل ان نص التفويض الذي أعطى للجنة ملنر قد حدد مهمتها بتقديم تقرير عن « شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور » • (١٢٥) ومن الناحية الأخرى كانت مصر تقف - كما بقول اللورد ملنر نفسه - « وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها : من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتائب ، وأصحاب الأملاك ، وأهل

الصناعات العالية، ورجال الدين ، والصحافيين، وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربى، حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم » . أما بالنسبة للفلاحين « فمن العيب أن نؤمل أن حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المنوسطة والعليا من مواطنيهم على ماهى عليه من الجماء » ، « ولا يعمل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية ، وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأباد » ، « والفلاح ، وان كان لا يقرأ بعينه عادة ، بصغى الى من يقرأ له ، فاذا كان كل ما يقال وبكذب للنسأير فيه يوجه الى جهة واحدة ، فلا بد أن الأكاذيب التى ننفث كلها فيه على الدوام سسم عقله أخيرا » . « أما وجوه مصر . فقد حسنوا ، على احلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية ، وأن يفعلوا سببا من شأنه كسح جماح المتطرفين ، وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجرؤ أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو انه غير موافق على الاستقلال النام . فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مسنعل يميل الى الحركة الوطنية بكليته . وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح . لا مساحة اذن أن الأمر جلل . ومن يفدره يحيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خبار لنا أمام هذا البنيان المرصوص ، الا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وفهرا ، رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية » . (١٢٦)

على ان اللورد ملنر ، مع ذلك ، سرعان ما بين ، « بعد انعام النظر فى هذه القضية » ، « وبعد الأحاديث الكبيرة الودية التى جرت مع وجهاء المصريين الذين يملون أمتهم ، وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين » ، « أن المصريين وان كانوا متفقين على أمر واحد ، هو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيب يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ، الا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة . وأن علم الحركة الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وفصدا » . كما بين « أن الهيئة المسنحقة الاعتبار المعروفة بالوفد » ، انما تتألف من « أعضاء أكبرهم ليسوا من العلة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا » . وأن المصريين ، على هذا النحو ، انما ينقسمون الى أحزاب : الحزب الأول ، وعلى رأسه الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وان كانوا ميالين الى الغايات الوطنية » . ويطلق اللورد ملنر على هؤلاء

اسم « الأكثر اعتدالا » • أما الحزب الثانى ، فيتكون من الأكثرية فى الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يفتضى الأمر الا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مفاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا الى المناقشة فى الحال بتمام التعفل » • أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون فى الوفد وغيره • (١٢٧)

وقد أصبحت حطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، وهى — على حد قوله — « استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا اليينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود اليينا وتنجاز الى جانبنا » ، ثم الحيلولة دون «سوق المعتدلين شيئا فشيئا الى أحضان المتطرفين» • (١٢٨) ولكن لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، اجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضرورى ، كخطوة أولى ، إتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة بعد أن كانت محصورة فى دائرة الحماية لا تتعدها ، تم التفكير ، كخطوة ثانية ، فى حل آخر للمسألة المصرية لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية ، حل يحرز موافقة المعتدلين ، ويحفظ فى الوقت نفسه لانجلترا مصالحها الامبراطورية • وقد شرح ملنر تلك النقطة بين أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا : « ان الناس فى هذه البلاد (انجلترا) كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية فعلا ، وهذا لا يطابق الواقع » (١٢٩) • ثم قال : على أن مصر « وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله » (١٣٠) • ومن ثم فإن أى حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس «التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها » (١٣١) • ولما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء باعطاء مصر « قليلا أو كثيرا من الحكم الذاتى ، أو حتى ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى للأماكن) (١٣٢) ، فلم يكن نمة الا سبيل آخر هو « اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعرض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للاخطار » • وقد ظهر للورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح « يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، ان تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية • أما هذه الحقوق فعلى نوعين : الاول ، أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض

**مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر ، أى سلامة مواصلاتها
الإمبراطورية ، والسبب ، أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع
المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب ، للدفاع عن كل المصالح
الأجنبية المنروعة » . (١٣٣)**

هذا هو الحل الذى وصل اليه اللورد ملنر لتسوية المسألة المصرية .
فلما شرع فى التناقص فيه هو ولجنته مع « المصريين الذين كنا وياهم على
وداد ، وكلهم من ذوى الآراء المنفردة فى الوطنية تفدما متفاوتا فى الفلحة
والكرة ، وجدنا منهم ماسد عرائننا ، وهو مغالبتهم لاقتراحاتنا بالميل
اليها والعطف عليها ، لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية
يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع الند ، لا كما يميل الأعلى على الأدنى ،
لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب فائز برأسه ، ولحفظ كرامتهم القومية اد
الأمر طاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف بمبدأ باسستلال مصر ،
ولا تطابق النظرية التى نعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية .
ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحاتنا وعلقناها على ذلك
الاعتراف ، سلموا بأنها ، وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون ،
لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ، ويبرروها أمام أبناء
وطنهم ، لكونها تطابق حالهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها » . (١٣٤)
على أن ملنر سرعان ما اشترط شروطا لا يرام هذا الاتفاق ، فقل
قال : « كان من الضرورى فى اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين فى أول
الأمر ، أن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا نعقد عقدا عرفيا فقط ،
بل عرفيا وأديا أيضا ، اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية ، فهى تكون
شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ولكن عقدها بين
الحكومتين فقط غير كاف ، لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك ان الحكومة
المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها ، بل انها كانت مكرهة على قبول
كل شرط تشترطه بريطانيا ، وأنها على كل حال حكومة أوتوقراطية
استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية
فى مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن
الأمة المصرية نيابة حقيقية » . (١٣٥)

على أن هذا الشرط لم يلبث أن جر ملنر ولجنته الى عقدة العقد ،
وهى التفاوض مع الوفد نفسه . وهنا أبدى اللورد ملنر استعداده لذلك
فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكرية
كبيرة ، ان لم ينالوا الأكرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية (النيابية) ،
لذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون

مناقشتنا له اذا شاء الكلام معنا ، « ذلك أننا لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة ، وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى . العام المصرى ، وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور » • (١٣٦)

تلك هى الظروف التى أدت الى اصدار لجنة ملنر بلاغها المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعد وصولها الى مصر بثلاثة أسابيع ، الذى دعت فيه المصريين ليعطوا للجنة « آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين » • وهو البلاغ الذى لم يكن نمرة أحكام المفاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر وحدتها ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٣٧) ، وإنما كان ثمره اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه وغيرهم من المصريين ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض • وفى هذا الضوء يمكن أن نقرأ بلاغ اللجنة الذى يجرى على النحو التالى :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر ، فأدهشها ما رآته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم • فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لانصيب له من الصحة البتة ، وانها انما أوفدتها الحكومة البريطانية ، بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعبانها ، لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها • وان اللجنة لعلى يقين من أنه ، اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية • وانها لتسعى بغير رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self governing institution وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بعيد ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة • وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لايعتبر اعترافا بمبدأ أو نازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها • وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » • (١٣٨)

المكاتبات بين عدلى باشا وسعد باشا

بعد اصدار بلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، أخذ رشدى باشا وعدلى باشا وثرؤب باشا يروجون له على الفور . فقد صرح ثروت باشا لمراسل جريدة وادى النيل النى صدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعاً معه اذ ذاك عدلى باشا ، قائلاً : « اننا نعتبر ان بلاغ اللورد ملتر قد فتح امامنا باباً كان موصداً حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزن ربلاغ اللورد النبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها . فى حين أن اعلان اللورد ملتر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبدئياً بشيء » . ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر هذا البلاغ « ان هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا ، وصاحب المعالى عدلى باشا ، وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج » . ثم صرح ثروت باشا بأن رأيه ورأى عدلى باشا هو : « أن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال ، بأنه نازل عن مطالب الأمة . وأن بلاغ اللورد ملتر فيما يختص بهذه النقطة صحيح جلى » . (١٣٩)

الا أن الصدى الذى أحدثه البلاغ فى نفوس أعضاء لجنة الوفد المركزية كان مخالفاً لما كان عند الوزراء الثلاثة . لأن « توسيع دائرة المناقشة » - فى رأيهم - مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، لا يقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه التصريحات . ولهذا فقد أصدروا فى اليوم التالى مباشرة بياناً فى هذا المعنى رداً على بلاغ اللورد ملتر جاء فيه ، بالاضافة الى ما سبق : « أن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها . وان التوفيق بين استقلالنا وبين ما نغيرنا من المصالح تكون المناقشة فيه مع الوفد منى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » . وكان أهم ما فى الرد أن اللجنة عبرت عن شرطها للمفاوضة وهو أن يتضمن البلاغ « الاعتراف باستقلال مصر التام » . (١٤٠) وهو ما سوف نرى أن سعداً فى باريس لن يتمسك به .

على كل حال ، فقد جرت المداولات بين عدلى باشا وبين لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور . وقد ذكر عبد الرحمن فهمى لسعد باشا نص الحديث الذى دار بينه وبين عدلى باشا على النحو التالى : « دار حديث بينى وبين سعادة عدلى باشا يكن فى موضوع البلاغ

الذى أصدرته لجنة ملنر • وسعاده كان يرى أن بلاغ اللجنة الانجليزية كاف للدخول فى مفاوضة معها ، وبعد مناقشة طويلة أفنعناه بأن هذا البلاغ يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق موصل الى بدء المفاوضة ، فاقتنع أخيرا بذلك وسأل : ماهى الطريق التى توصل للمفاوضة والتى يعتبر بيان اللجنة الانجليزية مبدأ لها ؟ فقلنا له أنه يجب أن يعترف اللورد بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام ، وأن لفظة Self governing institution الواردة ببلاغه هى الاستقلال التام أيضا • فاذا فسر اللورد هاتين الجملتين رسميا بما أفسره أنا ، ورفع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديریات والقرى ، وأطلق الصحافة من فيودها وأعلن حرية الخطابة والكتابة ، وأعلن أيضا احترام الحرية الشخصية • عندئذ يمكن أن يقال اننا اقتربنا جدا من البدء فى المفاوضة • فقال سعاده : وهل اذا ثم ذلك يحضر سعد باشا ليفاوض اللجنة ؟ فقلت له أن هذا شيء لا يمكننى أن أضمنه ، ويرجع الكلام فيه الى سعادة رئيس الوفد ، اذ ربما يكون لديه من الطلبات والضمانات ما يفوق ما جاء بالخاطر • عندئذ قال سعاده : **حينئذ يجب ترك كل هذا الى سعد باشا •** ومن رأيه أن تحضروا سعادتكم لتطلبوا الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضة • ولكننا ضد هذا الرأى على خط مستقيم ، اذ من رأينا ألا تحضروا الى مصر قبل أن تنحصلوا على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها ، وتنحصلوا أيضا على ما يضمن الوصول أثناء المفاوضة الى أمنيتنا الكبرى ، وهو الاستقلال التام • (١٤١)

على كل حال فقد انتهت المداولات بين الطرفين الى الاتفاق على ارسال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضاء الوفد وجهتى نظر الغريفيين • وقد سافر يوم ٨ يناير قاصدا مرسليليا وهو يحمل فى حقيبته تقريرين : الأول من الوزراء الثلاثة ، ويتضمن الحاحهم على سعد باشا ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملنر للوصول الى استبدال تحالف انجليزى مصرى بالحماية • (١٤٢) وهذا التقرير يعتبر تكملة لخطاب سابق أرسله الوزراء الثلاثة الى سعد باشا فى ٧ يناير - أى قبل سفر على ماهر - يلحون عليه فى العودة وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنة • (١٤٣) أما التقرير الثانى فمن لجنة الوفد المركزية ، وتقول فى سياقه : « لا يمكن فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك وهناك فقط ، يمكن أن يتفاوض الوفد

فى دائرة واحدہ ، ہى طريق المحافظۃ على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس » (١٤٤) .

لم يتردد سعد رعلول باشا طويلا فى رفض اتحاد بلاغ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالى رفض قبول اقتراح عودته الى مصر للمفاوضة . فقد أرسل فى هذا برقية الى عدلى باشا فى ١٥ يناير ، أتبعها بكتاب مفصل فى ٢١ منه برقص اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف . وجاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملتر الذى سيكون أساسا للمفاوضة ، لم يخرج فى معناه عن سواء من البلاغات الرسمية الا فى الشكل . وانه ، وإن كان وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى » (١٤٥) . أى أن سعد زغلول فسر عبارة Self governing institution بنظام الحكم الذاتى .

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد باشا كتابه المسار اليه الى عدلى باشا وزملائه ، بسط رأيه مفصلا فى كتاب آخر خطير الى لجنة الوفد المركزية ، ردا على تقريرها الذى حمله اليه على ماهر بك . وفى هذا الخطاب ، بينما رفض اقتراح الوزراء الثلاثة الحضور الى مصر ، فقد رفض أيضا الأخذ بوجهه نظر اللجنة المركزية فى عدم فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين : الأول أن يكون التفاوض معه بوصفه ممثلا للأمة المصرية ، والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، وتضمن لانجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام . ويجرى الخطاب على النحو التالى :

« . . فى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملتر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق ، اذ هو ملها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملتر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى . ونحن لا نعترف بشئ من ذلك . فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا . والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام » .

« نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ، ولكنه ضيق الغاية

منها ، فجعلها وضع نظام حكودى فى حدود الحكم الذاتى • وبذلك هدم
بيد ما بناه باليد الاخرى • وراد ان اشترط عدم ترتيب التزام على هذا
التوسيع ، فحفظ بهذا الاشرط لنفسه حرية العمل ، وهو تحديد الغاية
الذى لا ينفصل المسألة من مركزها ، فلا نرفع به حمايه بل نؤكد ، ولا يسم
به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شئنا واحدا ، وهو تسهيل مأمورية
التحقيق على اللجنة • •

« أن عودة الوفد أو بعض أعضائه على ابر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا ،
للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يسخذوا منها
حجة على فوز سياستهم ، ويبنون عليها كثيرا من الأقوال التى ينشرونها
لضليل الراى العام فى أوروبا عموما وانجلترا خصوصا •

» ربما كان سهل علينا ان نتعرض لمثل هذا الخطر ، ونعجل لهم
ذلك العوز ، لو أنهم وعدونا بشئ فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد
عليه. ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن ننوهم أنهم سيعملونه بعد عودتنا
على غير وعد سابق. لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها ،
لصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق ، والحجة الدامغة بصحة
مطالبنا • ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى
نشره بقصد استرضائنا • فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين
الامانية القديمة التى كانت تفضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى!
ولهذا رأينا أن العودة ، ارتكانا على البلاغ المذكور ، لا تكون الا عيبا
مقرونا بالحفة والمخاطرة •

« ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال
تأثير فيها • اننا نقبل العوده للمفاوضة على شرط أن تكون بين
متعادلين فى حقوق المناقشة ، وطرفين كل منهما يمثل أمتة ، وأن
يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام
ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام • وأن تعترف
الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم • فاذا صرح الانجليز بذلك
رسميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألفت
الأحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد •

» اما المفاوضات فى أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنة ملتر أو
غيرها ، ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشئ ما ،
وما دام أن العبرة هى بما يتم الاتفاق فى حدود التفويض لنا • فاذا كان

الانجليز برغبون حفيفة فى ودنا ، وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا ،
فلا شئ أسهل عليهم من ابيع **احدى هاتين الطريقتين** للوصول الى
الغاية . وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه
ومعرفة حقوقها الى درجة لا تتركز معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على
الأعمال ، ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا .

«نعم ان فى قوتهم ارغامنا على النظام الذى يريدون وضعه فيها. وقد
لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعراف بحمايتهم علينا . ولكن
حقنا لا يضبح بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف ، بل ببقى ثابتا حيا ، ونبقى
مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه .»

«واذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة اليها،
ففى شعوبها كبر من الأحرار يعطون علينا وينصرون لقضيتنا بأقلامهم
وخطبهم . وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تغلبات تجعل
الحليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك
بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها ،
وانتشار المبادئ الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ،
وتهديد حزب العمال الحكوماتها بالاستيلاء عليها ، وقربه من هذه الغاية
يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها
فى هذه الأيام . كل هذا يحملنا على ألا نغامر بحفنا وأن نبقى متشددين
فى التمسك به ومقاطعين اللجنة التى حضرت ، رغم أنوفنا ، لحملنا على
الرضاء بانفاصه ، حتى تعود خائبة ، فتعلم الأمة الانجليزية ، ويعلم
العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها
التام » . (١٤٦)

على أن عدلى باشا سرعان ما أخذ يذلل الصعاب التى أثارها سعد
فى خطابه ، وذلك فى احاديث له مع اللورد ملتر : فبحصوص رفض سعد
المفاوضة الا على أساس الاستقلال ، أرسل عدلى باشا الى سعد باشا
خطابا فى ٢٨ يناير قال فيه : « ان ملتر يقبل المفاوضة على هذا
الأساس ، وان كان لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة
الرأى العام بانجلترا ، وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعد
ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه . » ثم ذكر أن اللورد ملتر قد صرح

له بأنه « لا يزال على سابق استعداده وبيته ، على الرغم من انقضاء بعض الجرائد الانجليزية لحطته • وبأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال ، متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها • » ، ثم قال هذه العبارة : « ولقد صرح لي اللورد في حديثه أنه لا ينبغي أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة في إنجلترا • وأنه لا يظن أن الحكومة الانجليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده • » ، وأخيرا طلب من سعد زغلول باشا أن يفيد برأيه في ذلك وبما يعن له من الآراء في تشكيل الهيئة التي تتولى المفاوضة هناك (أى في إنجلترا) • وهذا الجزء الأخير من الخطاب سوف يكون له تأثير كبير في المباحثات الدائرة بين سعد باشا والوزراء الثلاثة •

أما فيما يخص بما فهمه سعد من بلاغ اللجنة من أنه « ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ، بناء على تعريبه عبارة Self governing institution بالحكم الذاتي ، فقد أزال عدلي باشا هذا الاعتراض بخطاب أرسله الى سعد باشا في ٢٩ يناير قال فيه : « جاءني الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير ، بعد أن أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بيني وبين اللورد ملنر من الأحاديث بعد وصول نلاغرافكم الينا • وقد قرأته أنا وزملائي بامعان تام • ورأينا ، قبل عمل أي شيء ، أن نعجل بالكتابة لموضح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير في قراراتكم الذي اتخذتموه • وهذه النقطة هي ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها (وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي) ، مما جعلكم تعتقدون (أن ، مع هذا التحديد ، لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد) • والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة في هذا الموضوع ، وأكد لنا أن النص الانجليزي ، وهو (Self governing institution) ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ Self government ، بل معناه الحكومة الدستورية • وإن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة • ولولا هذا لكأنت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه • وإننا نعدكم بأننا سنبحث كل ما جاء بخطابكم بأكثر عناية وتأمل ، ونكتب اليكم بأرائنا وما تصل اليه مجهوداتنا (١٤٧)

وبهذه الخطابين زال ، في الحقيقة ، أهم اعتراضات سعد زغلول •

فقد اطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على أساس الاستقلال التام ، وان لم يعد بذلك « وعد صريحا » - أى رسميا ، كما اشترط الوفد ، للأسباب البنى بذرع بها اللورد . كما صرح اللورد بأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . ولم يكن الوفد معارضا - كما مر بنا - فى تقديم هذه الضمانات التى « لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام » .

ومع ذلك فقد برزت عقبه فى خطاب عدلى باشا الأول . كانت سببا فى رفض سعد زعولون التفاوض مع اللجنة ، كما كانت سببا فى نشأة فكرة « وزارة الثقة » المشهورة . وهذه العقبة هى التى جاءت فى تلك الفقرة التى يقول فيها عدلى باشا ان اللورد ملنر أخبره بأنه اذا خطرت على فكر سعد زعولون المفاوضات فى إنجلترا ، فان الحكومة الانجليزية لا تبطل معاهدة الوفد وحده . ذلك ان عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، كان يتضمن انكار صغته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . وفى الحقيقة أن الوفد كان يعاني من عقدة عدم الاعتراف به رسميا ، منذ سافر الى باريس . فقد كان من الصعوبات التى كانت تواجهه أنه كان - كما يقول الجود - عاجزا عن تحديد سلطة دستورية واحدة منحته صفته التمثيلية ، وذلك بالرغم مما كان يصف به نفسه من أنه وكيل الأمة . وكانت إنجلترا لذلك نتجهاه بصفة دائمة ، ولا نريد أن تعترف به فى كل تصريحات متحدثيها . (١٤٨) بل ان لجنة ملنر نفسها لم تكن الا مظهرها من مظاهر تجاهل إنجلترا للوفد ومحاولتها الاتفاق مع الأمة مباشرة من وراء ظهره ، وهذا هو مغزى المقاطعة . ولذلك فلما أبلغ عدلى باشا سعد باشا أن اللورد ملنر يعتقد أن الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده، رفض سعد على الفور الحضور لمفاوضة اللجنة ، كما أنكر فى اثناء أنه فكر فى الذهاب الى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية . على أنه ، بالرغم من ذلك ، أراد أن يستفيد من التنازلات التى انتزعت من لجنة ملنر ، والتى تمثلت فى استعدادها للمفاوضة على أساس الاستقلال التام ، واطلاقها الغاية من المناقشة ، ورغبة الحكومة الانجليزية فى عدم الارتباط بمعاهدة الا مع حكومة دستورية ذات نظام دستورى ، فاقترح أن يؤلف عدلى باشا وزارة دستورية تقوم بالمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ثم تعرض نتائج مفاوضاتها

على الوفد . وهذا ما كتبته الى عدلى باشا فى يوم ١١ فبراير ١٩٢٠
قائلا :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لندن للمفاوضة
فيها مع لجنة ملنر . اذ ليس فى محادثته معكم ، ولا فى مذكرته لكم ،
ما يشجع على هذا . لأن مذكرته ، منع لوبها خصوصية سرية ، لا نتصمن
ما يصح ان يعتمد الانسان عليه ، حتى فى نفسه ، بالنسبة لأمر هام
كمسألتنا . بل فى محادثته ما بمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا
الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى
اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر ،
فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بينها لكم . (يقصد سعد الشروط
التي ذكرها فى خطابه للجنة الوفد المركزية فى ٢١ يناير - الذى مر بنا -
والتي تبدأ بقوله : « اننا نقبل المفاوضة على شرط .. الخ ») »

« نعم ان ترجمتكم عبارة (Self governing institution) بالحكومة
الدستورية هى الأصح . ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على
تعديل مراريا . لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان
الذى وردت فيه من البلاغ ، مع عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح
فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان -
يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . **والقول بأن**
القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية ، لا يتفق
فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيله
له .

ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنباه أن الحكومة
الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى،
لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام الدستورى لتشكيل حكومة دستورية
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا . والطريقة المثلى
للوصول الى هذه الغاية - فى رأينا - هى أن يبدأ بتأليف وزارة ، من غير
أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة
هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بفرض
الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا
الخصوصية ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وأعلنت
بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها ، لا نتردد نحن وزملائنا
فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى
فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة (١٤٩) .

هذا هو الخطاب الذى أخرج فيه سعد زغلول كلا من اللورد ملنر وعدلى باشا. وفى اليوم التالى أرسل الى عدلى باشا خطابا آخر يطلب اليه أن يتولى هو تأليف وزارة الثقة من أعضاء يختارهم بنفسه ويكونون أهلا لنقته ، ووعده بالعودة لمساعدته فى هذه الحالة (١٥٠) .

على أن عدلى باشا أدرك، على الفور، أن تنفيذ هذه الخطة سوف يضع عنقه تحت سكين الوفد ، فما يكاد هو ينتهى مع الانجليز الى معاهدة لاتتجاوب كل التجاوب مع رغبات الأمة وهو ما كان منتظرا فعلا ، حتى تهوى على عنقه سكين الوفد بالرفض ، فادا هو خاسر فى أعين مواطنيه ، واذا بالوفد يتسنى أعلى درجات الوطنية . فسارع بارسال خطاب الى سعد فى ٢٥ فبراير يرفض فيه تحمل هذه المسئولية ، ويشير ، فى دهاء ، بأن يشترك الوفد فيها معه قائلا : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى الوطنية وتشق بها الأمة فى ذلك من أهم الأمور . . . ولكننا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها ، وبوصع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفى بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والأجنبية ، ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد . ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد (١٥١) . »

وفد كان من الطبيعى ألا يستحسن سعد هذه الشركة التى ننكر صفة الوفد. فأرسل الى عدلى باشا ببدى موافقته على اقتراحه، ولكنه يظهر فى الوقت نفسه استصوابه لبقاء الوفد خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة قائلا : « يكون تأييدنا لكم أشد تأييرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة ! » (١٥٢) وقد كان طبيعيا أيضا أن يرفض اللورد ملنر هذه الفكرة لأنها تعطى مصر حكومة دستورية دون مقابل . وقد نعلل اللورد ، عندما عرض عليه عدلى باشا هذه الفكرة بأنها « لا بأس بها . ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه اذا شكلت وزارة مهمتها بالمفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها - وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد - يجب ألا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » . فقال عدلى باشا : « لم يبق اذن سوى حل واحد ، وهو أن تتفاوضوا مع الوفد (١٥٣) . وقد أبدى اللورد ملنر

افساحا بأن يسعى في ايجاد حياة دستورية ، ولكنه استمرط أن يكون ذلك مع بقاء الحماية ، وبعبارة أخرى منح البلاد حكما ذاتيا . ولكن عدلى باشا رفض هذا الاقتراح ، ووافقه سعيد باشا على هذا الرفض (١٥٤) . كما اقترح اللورد ملنر أيضا أن ننألف لجنة بأمر سلطاني يكون محمد سعيد باشا من أعضائها مع بعض رجال الوزارة القائمة والسابقة وبعض رجال الوفد ، وننتولى المفاوضة مع لجنة ملنر . ولكن عدلى باشا عرفه بأن هذا التشكيل لا يرضى الأمة ولا تنق به ، وأنه يشك في أن يميل الوفد الدخول في مفاوضة كهذه . وقد نصحه اللورد ملنر بمقابلة السلطان للتحدث معه في تشكيل هذه اللجنة ، وبالفعل قابله عدلى باشا، ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة كرر فيه عدلى باشا للسلطان ما قاله للملنر . ثم كتب الى سعد زغلول باشا بذلك فوافق سعيد على الرفض (١٥٥) .

اذعان اللورد ملنر للتفاوض مع الوفد وحده :

في ذلك الحين كانت اللجنة قد فرغت من أعمالها في مصر . وكانت قد جمعت ، في أثناء مقامها في البلاد ، معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية . وانتهزت الفرص الكثيرة لتعرف بنفسها حالة شعور الجمهور . وقررت رأيها في أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية . الا أنه كان بحول دون حكمها في أمر المشروع الذي كانت تفكر فيه ، أنها لم تكن تدرى - كما يقول تقرير اللجنة - لو فرض أن المشروع وقع موقع القبول عند البريطانيين ، ان يلقى في مصر التأييد الكافي الذي بسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على أساس مبادئها فيه (١٥٦) .

ولذلك فقد كانت حاجة اللورد ملنر للحصول على التأييد الكافي للتسوية في مصر ، وبالتالي نجاحه في مهمته ، حقيقة لا ريب فيها . وكان في نفس الوقت - كما يقول الجود - قد توصل ، بصفة قاطعة ، الى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول (١٥٧) . ولذا قابل عدلى باشا قبل سفره وأبلغه أنه أزمع العودة ورفاقه الى لندن، وأنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ، ولا ينتظر أن يعملوا شيئا حتى أواخر شهر ابريل ، بعد الانتهاء من عطلة الاعياد ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد (١٥٨) . واقترح أن تكون المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض

أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما ينم الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا في هذا العرص . (١٥٩)

فكتب عدلى باشا الى سعد رعلول باشا في ٩ مارس يبلغه حديث اللورد ملتر ، ويقول انه يريد المفاوضة في لندن ويستظر منه جوابا . وذكر أن مسألة المفاوضة في لندن ربما تنصى بحيا وباملا وأنه يزمع السفر الى أوروبا في شهر مايو لتغيير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله في شهر ابريل ليكون مع سعد باشا مدة الحب والتأمل ، اذا وجد هذا فائدة من وجوده (١٦٠) . وفد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر الى الوفد فقد اذعن اللورد ملتر للمفاوضة معه وحده . ومن ثم فقد طلب سعد باشا الى عدلى باشا في برقية بتاريخ ٢٠ مارس أن يعجل بميعاد سفره . (١٦١)

وقد أساء أحمد شفيق فهم برقية سعد باشا ، فبنى عليها أنه سعد باشا انما طلب من عدلى باشا أن يعجل بسفره ليكون واسطة في إعادة الاتصال بينه وبين اللجنة أو سواها ، بعد أن دب الفلق في نفسه اذ رأى وكان الفرصة قد أفلتت من يده للمرة السانية بعد أن أصبحت في قبضته (١٦٢) . وهذا غير صحيح ، لأن الفرصة لم تكن قد أفلتت من الوفد ، كما رأينا ، كما أن الباب كان ما يزال مفتوحا . أما استدعاء سعد باشا لعدلى باشا ، فكان بناء على طلب الأخير ، ولتبادل الرأي فيما أورده في خطابه بخصوص المفاوضة في لندن . ولهذا فلما طلب عدلى باشا من سعد باشا أن يرسل اليه خطابا تفصيليا قبل تحديد ميعاد سفره ، أجاب سعد باشا بأن ذلك (أى الاسراع في السفر) انما هو « لتبادل الآراء طبق خطايكم » (١٦٣) ، مما يفيد أن الاستدعاء لأسباب تضمنها خطاب عدلى باشا ، ولست أسبابا من عند الوفد .

على كل حال فقد سافر عدلى باشا الى باريس في يوم ١٦ ابريل ، فبلغها يوم ٢٢ منه ، وكانت المسألة الهامة بعد ذلك أن تصل دعوة اللورد ملتر الى الوفد للتفاوض معه وتعلن الحكومة البريطانية اعترافها به ممثلا للأمة المصرية . وكان الوفد قد أخذ في تلك الأثناء يمد دعايته الى انجلترا لنعبة رأى عام هناك مؤيد له أثناء المفاوضة . فقد استدعى بعض اصحاب الجرائد ، كالدلي هيرالد والكاثوليك برس البالغ عددها ستا وثلاثين جريدة منتشرة في جميع أنحاء بريطانيا ، واتفق معهم على

تطور الحركة الوطنية - ٢٥٧

نسر كل ما يريد . كما أن الدكتور حامد محمود ، وهو طبيب مصرى أقام فى انجلترا ستة عشر عاما ، قام بعريف الوفد بأحد أعضاء حزب العمال البريطانى ، وهو المستر لانجدون ديفر ، واتفق معه على اكتساب عطف أعضاء حزب العمال فى البرلمان الانجليزى ، وجعل المسألة المصرية موضوع مناقشة باطراد . وقد أنشأ المستر لانجدون ديفر مكتبا فى لندن للدعاية ، وأخذ يعمل الدعوات لأعضاء مجلس العموم من حزب العمال ولغيرهم من دوى رأى خارج البرلمان . كما بذل جهده مع أحد الأعضاء الآخرين ، وهو الكولونيل مالون ، فى تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تقيم معركة جدلية مع الحكومة . وقد أطلق على هذه اللجنة بعد تكويها اسم « لجنة مصر » . وقد أخذت هذه اللجنة تقوم بحملتها على الحكومة فى البرلمان منذ أوائل شهر مايو ١٠ ومن الأسئلة التى ألقاها الكولونيل مالون والكوماندركنويرثى وودجودون وغيرهم : كيف لا تحترم انجلترا وعودها ؟ ولماذا لا تخاطب الوفد ؟ ولماذا لا تأخذ الضمانات اللازمة وتمنح مصر استقلالها ؟ وغير ذلك مما كان يحرج أنصار الحكومة (١٦٤) .

وفى يوم ٥ مايو ألقى أحد أعضاء مجلس العموم (الكولونيل مالون) على الحكومة سؤالا عما اذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت الى مصر ومعها تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانية عليها ، وأنه ، لهذا السبب ، أحجم الممثلون المصريون عن مقابلة اللورد ملنر ؟ فأجابه المستر بونارلو Bonar Low بأن اللجنة انما قصدت الى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد . وفى هذه الجلسة نفسها أجاب المستر بونار لو على سؤال للكوماندركنويرثى ، فبين أنه لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة . وقد سأل المستر كنويرثى بعد ذلك عما اذا كان من الممكن ، مع هذا ، أن يفتح باب المناقشة من جديد ، حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ فقال المستر بونارلو : انه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها : (١٦٥)

وفد قابل سعد زعلول هذه التصريحات بما يناسبها • فقد صرح لمراسل جريده «الجورنال» حين سأله فى هذا الصدد ، بأنه « لا ينكر قيمة هذه التصريحات ، ولا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهه النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يتروى لها نتائج فعلية ، نم فال انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المنافسة مع لورد ملنر ، لأنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية • ثم أبدى استعدادده « لاعطاء كل الضمانات المفعولة اللازمة ، باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية ، للتوفيق بين مصالح انجلترا واسنغال مصر ، اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » • (١٦٦)

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست ، المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة ، الى الاجتماع بها فى لندن ، للمناقشة ، فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى • (١٦٧) وبعد مناقشات رأى الوفد من المستحسن ، قبل أن يقصد الى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب كلا من محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، للسفر الى انجلترا للتأكد من استعداد بريطانيا نحو أمانى المصريين (١٦٨) • فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه اذا اقتنعت انجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام • فطلبوا منه تدوين هذا الكلام ، ولكنه أبى متذعرا بأن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضات غير مفيدة • فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه وزملاءه للذهاب الى لندن حرصا على مصلحة البلاد، وخشية أن يقال: أضاعوا الفرصة! (١٦٩)



كان غرض الأعضاء الثلاثة - فى أثناء محادثتهم مع اللورد ملنر - من مطالبته بتدوين ما يقوله كتابة ، هو الانتفاع به فى الترويج لفكره المفاوضة مع الانجليز فى مصر • ذلك أن المشكلة التى كان يواجهها الوفد فى مصر فى تلك الأثناء هى أن اقدامه على السفر الى لندن للمفاوضة مع انجلترا ، انما يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التى كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهى السياسة التى روج

لها فى كل تصريحاته وبياناته • وكانت الامه قد تشبعت بفكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا من أركان القضية المصرية • (١٧٠) وقد أوقع هذا الوفد ولجنه المركزية فى مصر فى احراج شديد ، كما أتاح الفرصة لأعداء الوفد للظهور وبوجيه الهجمات الى الوفد •

وقد رأينا فى الفصل الخاص بالتنظيمات السورية كيف قاوم عبد الرحمن فهمى بك هذه العناصر ، وهى المكونة من الحزب الوطنى ، والأمراء ومحمد سعيد باننا • على أن المهمة الجسيمة ، التى كانت ماثلة على عاتقه فى ذلك الوقت ، كانت مهمة تحويل الامه من سببها بفكرة دولية المسألة المصرية الى قبول فكرة المعاوضة مع انجلترا • ولقد كان عبد الرحمن فهمى يشعر بأن هذه المهمة ذات خطر خاص • لقد كان يرى أن السر فى الارتباط بين الوفد والامة إنما يرجع الى « شىء واحد » هو أن الوفد ، بحسن سياسته ، توخى فى جميع خطته وأعماله أن يحترم الرأى العام ، ولا يصادمه فى أى ميل من ميوله ، مع ملاحظة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة • ، كما كان يرى أن لا خطر على القضية المصرية ما دام اتحاد الامة سليما ، وهذا الاتحاد لا يتسرب اليه أى خلل اذا بقى الوفد معبرا عن الرأى العام فى كبريات المسائل الخطيرة (١٧١) • ولما كان تحول الوفد الى مفاوضة انجلترا بعد تمسكه السابق بدولية المسألة المصرية إنما هو على غير ارادة الامة ، فقد كان هناك خطر حقيقى أن تنفض الامة من حول الوفد ، ويتسرب الخلل الى اتحادها ، وبالتالي تتعرض القضية المصرية للخطر •

ولهذا نرى عبد الرحمن فهمى لأول مرة يتصرف فى الكتابات التى تصله من سعد زغلول ، بما من شأنه ألا يصدم الامة فى احساسها من ناحية الوفد • فعندما أرسل سعد زغلول تلغرافا الى اللجنة بشييد فيه بالوزارة الثلاثة ، ويصف خطتهم فى المباحثات مع اللورد ملنر بأنها ملائمة سدادا وغيره على مصلحة البلاد ، ويحمل على الجرائد المصرية التى تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمى أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع • ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملته نسب فيها الى الوفد أنه يشترط للدخول فى المفاوضة مع انجلترا

أن يعلن استئصال مصر النام . وقد كتب الى سعد زغلول يعندر عن ذلك بقوله : « تعلمون سعادتك أن سلاحنا الوحيد وعدتنا التي نحارب بها خصومنا ، انما هي قوة الرأي العام المصري . وكلما ازداد نفاذ هذا الرأي ، كلما كان سلاحنا ماضيا . فالرأي العام الذي كان متأثرا نوعا ما بدس دسائس المارفين في اللحظة التي أنى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا أن نعوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد . . أما بعليننا الذي علفناه على تلغرافكم ، فكان من الضروري جدا لنضرب به سعيدها ومن معه ونرد به كيدهم في نحرهم . وقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده . » (١٧٢) .

على أن سعد زغلول رد عليه بأنه وإن كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعاضيد الرأي العام وموافقته على سعية ، « ولكن بهمنا وبهم كل مشغل بالفضية المصرية أن تكون الحركة موجبة دائما الى الجهة المغفولة المعتدلة المقبدة ، ولا يتسلط عليها طيش الطائسين ومبالغة المتهوسين ، لأن ذلك يعدل بها عن العصد وبصدها عن سبيل النجاح . ولا نريد أن نقيّد حريتنا في جميع ما يستتبع روح التضامن في الأمة والتفافها حول الوفد . وانما نريد ألا تباسروا في الموضوعات الهامة أمرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن يتعارض مع عمل يكون قد أناه ، ورأي قد يكون أبداه ، فيفضي هذا التعارض الى تشويش أفكار الأمة وزعزعة ثقتها بمن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم . . كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه في عمله ، والزامه شيئا يكون في التزامه به ضرر كبير جدا (١٧٣) . »

ولقد كان سعد زغلول يرى أن « الرأي العام في مصر ليس في طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله وأثبت بالحوادث الماضية في هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شيء في التربية السياسية ، فاذا بن له وجه المنفعة ، ولى وجه نحوه بلا تردد ولا ضعف . » (١٧٤)

وقد شرح أسباب اتجاه الوفد الى المفاوضة مع إنجلترا شرحا موضوعيا قيما في خطاب له الى عبد الرحمن فهمي في يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ جاء فيه : « ربما التبس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملتر، بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دواية موضوعها البحث.

عن نظام حكومى فى دائرة الحماية . ولهذا ينبغى أن نوضح المسألة
توضيحا يمنع كل التباس .

« ان لجنة ملنر نعينت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها
أن تبحث أحوال مصر ونسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريراً بما نراه من
النظامات لحكومتها لكي تصدق عليه أو لا تصدق . ونحن المصريين
لا نعترف لانجلترا بأن لها ركناً فى بحث أحوالنا وسماع أفعالنا ومنحنا
من النظامات ما نساء ، لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن
منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغضب . ولذلك
أشرنا بمعاطاة هذه اللجنة .

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه
(فى خطاب ٢١ يناير) من-ان تعلن أنها لجنة مفاوضة ، يعنى لجنة نائبة
عن حكومتها فى أن تتخبر مع أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة
لا ضرر فيها ، ما دامت تعترف بذلك ، وما دامت العبرة بما يتم عليه
الاتفاق . فان على استقلال مصر النام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة
من غير أن نكون أضعنا حقاً أو فائدة .

ومن وجهة أخرى ، فان مسألة مصر اما أن نحل بالتقاضى أو بالتراضى .
أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول
ذوات الشأن بواسطة قومسيون ينعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم .
وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر . والمفاوضة
لا تكون بين شعب وشعب ، بل بين نواب ونواب . فاذا انتدبت انجلترا
نواباً عنها كلجنة ملنر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها
نواباً كالوفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه
الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقاً ، بل يكون من المتعين قبوله .
نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن أن يعرض
هذا الاتفاق بعد أتمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها ، والدول الاعتراف
به . وعلى كل حال فلبس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا
اذا دعيتا للمفاوضة مع لجنة ملنر بصفة كونها مآذونا لها فى هذه المفاوضة ،
وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، أن نرفض هذه المفاوضة ، مادامت
أن الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح
انجلترا الخاصة » . (١٧٥) .

على كل حال فقد أثبت السعبد المصرى - كما توقع سعد زغلول - أنه ليس فى دور الطعولة . فقد نفيل فكره المفاوصه مع انجلترا بعد أن شرت فائدتها له على هذا النحو ، ووقف وراء الوفد يسائده بكل قواه . وفى يوم ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول الى لندن ومعه بمية أعضاء الوفد . وكان قد كتب الى لجنة الوفد المركزية كتابا يقول فيه : « لقد لقي زملاؤنا فى لندرة فبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض . لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم ، بحول لله ، يوم السبت المقبل ٥ يونية ، للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » (١٧٦) .

حواشي الفصل الثالث

معركة الحماة

- ٢ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٠
- ٣ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ص ٣٢٦
- ٣ - نفس المصدر ص ٣٢٩ ، دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٩٩
- ٤ - محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٥٦ - ٥٩
- ٥ - مع الوفد المصري ص ١١٨
- ٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، العقاد : سعد زغلول ، سيرة وبحية ص ٢٦٨ - ٢٦٩
- ٧ - دكتور مصطفى الحفناوي : فتاة السموس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٥ ، دكتور محمد أنيس : أوروبا بين الحربين العالميتين ، محاضرات مطبوعة (١٩٥٨) ، محمود أبو الفتح : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، دكتور عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة وأصواتها التاريخية ص ١٧٧ - ١٧٩ (١٩٥٥) Lenczowski, G. , The Middle East in world Affairs. P. 314
- ٨ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٢٠
- ٩ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١
- ١٠ - مع الوفد المصري ص ٣٧ - ٤٠
- ١١ - المسألة المصرية والوفد ص ٧٣ - ٧٤
- ١٢ - دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٤ ، ٢٣٥
- ١٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٢٣ - ١٢٤
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٨
- ١٥ - شبرول : المرجع السابق ص ٢٤٥

- ١٦ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٢
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٨٧ - ٨٨
- ١٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ بوليه ١٩١٩ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١١٩
- ١٩ - جريدة النظام في ١٨ سبتمبر ١٩١٩ ، من نصريحات لحسين واصف باشا
- ٢٠ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١
- ٢١ - من اسماعيل صدقى الى سعد زغلول في ٣٠ يونيو ١٩١٩ ، من محمود أبو النصر بك الى سعد زغلول باشا في ٣٠ يونيو ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٣
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٣٧ ، ٢٨٢ - ٢٨٩
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٢
- ٢٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١
- ٢٥ - مع الوفد المصرى ص ٢٥ - ٢٦
- ٢٦ - نفس المصدر ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقى باشا : مذكراتى ، ص ٢١
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٣١
- ٢٨ - مع الوفد المصرى ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٢١
- ٢٩ - مع الوفد المصرى ص ١٣١
- ٣٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٦٠
- ٣١ - مع الوفد المصرى ص ١١٤ - ١١٥
- ٣٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦
- ٣٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٤٣
- ٣٤ - نفس المصدر ص ١٤٩ - ١٥٠
- ٣٥ - مع الوفد المصرى ص ١٤٧ - ١٤٩
- ٣٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ - ٩٣
- ٣٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٧ مكرر - رأينا في محاكمة رياض الجمل كيف أوعز اليه بان يقول هذا الكلام .
- ٣٨ - مع الوفد المصرى : ص ٤١ ، ٥٥ دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٥٣ ، ٢٣٨
- ٣٩ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٠

- ٤٦ - مع الوفد المصري ص ٨٦ - ٨٧
- ٤٦ - نفس المصدر ص ١٦٨ - ١٧٠
- ٤٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٣٢ - ١٣٥
- ٤٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٨٢
- ٤٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، مع الوفد المصري ص ١٧٠ - ١٧٩
- ٤٥ - المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٨
- ٤٦ - دكستربركنس : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ص ٢٦
- ٤٧ - فرانك تانباوم : مبادئ السياسة الأمريكية ص ١٢٨ - ١٣٩
- ٤٨ - مع الوفد المصري ص ١٤٥ - ١٤٧
- ٤٩ - نفس المصدر ص ١٥٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، أحمد شفيق :
المرجع السابق ص ٤٤٠
- ٥٠ - مع الوفد المصري ص ١٥٨ - ١٦٠
- ٥١ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠١ - ١٠٢
- ٥٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٧ ، المسألة المصرية والوفد ص ١٠٤ - ١٠٥
- ٥٣ - مع الوفد المصري ص ١٨٠ ، نقلًا عن المجلد الثامن والخمسين من محضر
أعمال مجلس الشيوخ الأمريكي ص ٢٢٠٥
- ٥٤ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨ -
٥٩ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٨٤
- ٥٥ - مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١١٤ ص
٨٥٣ - ٨٥٤
- ٥٦ - مارشال ويفل : النبي في مصر ص ٥٨
- ٥٧ - مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ص ٦٨٠
- ٥٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٢
- ٥٩ - مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٥٨
- ٦٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٥٥
- ٦١ - نفس المصدر ص ٣٥٢
- ٦٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤
- ٦٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٣

- ٦٤ - نفس المصدر ص ٣٥٢
- ٦٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠٠
- ٦٦ - جريدة النظام في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، وكان صاحب الرأي الثالث هو عبد الحميد البيلى ، وقد أدلى به لجريدة مصر
- ٦٧ - دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢
- ٦٨ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في أول أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧
- ٦٩ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١
- ٧٠ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦
- ٧١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يوليئ ، نفس المصدر ص ١١٦
- ٧٢ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يوليئ ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦ - ١١٧
- ٧٣ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يوليئ ١٩١٩ (ارسل في ٢٥ يوليئ)، نفس المصدر ص ١١٨ - ١١٩
- ٧٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧
- ٧٥ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٠
- ٧٦ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١
- ٧٧ - جريدة النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٧٨ - تشيرول : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٧٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨٠ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٥٢ - ١٥٣
- ٨٢ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٣
- ٨٣ - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٥٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٥٣ - ٥٥٤

- ٨٤ - الراقى : المرجع السابق ص ٨٢
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠
- ٨٦ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٥٨ - ١٥٩
- ٨٧ - دكتور أنيس : نفس المصدر ص ١٧٧ ، ٨٣
- ٨٨ - دكتور محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمنكلات المصرية في الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ص ١٢٨ - ١٢٩ (الطبعة الاولى - القاهرة ١٥٣) ، نفلا La Réforme : 1 Octobre 1910 - La Dépêche Egyptienne 13 Octobre 1910
- ٨٩ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٤ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨١
- ٩٠ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٧
- ٩١ - الاهرام ن ٦ نوفمبر ١٩١٩ مقل للاستاذ فكرى أباطه ، نقلا عن مجموعة مقالات فكرى أباطه الحامى ص ٤٣ - ٤٤
- ٩٢ - النظام في ١٨ أغسطس ١٩١٩ عدد ١١ ، من حديث مع محمد بك هلال
- ٩٣ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٢
- ٩٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٨ ديسمبر نفس المصدر ص ٨٣
- ٩٥ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر ١٩١٩ ص ١٦١
- ٩٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٤
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٦٠٢ - ٦٠٣
- ٩٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٦٣
- ٩٩ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠
- ١٠٠ - شيرول : المرجع السابق ص ٢٧٨
- ١٠١ - نفس المصدر ص ٢٦٠ ، لورد لوبد : المرجع السابق ص ٣٥٥
- ١٠٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ . . الخ ص ٢٣٧ عامود ٢
- ١٠٣ - شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢
- ١٠٤ - الراقى : المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨
- ١٠٥ - شيرول : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦١ ، الراقى : المرجع السابق ص ٨٨

- ١٠٦- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٢
- ١٠٧- أحمد سفيق : المرجع السابق ص ٥٤٦ - ٥٤٧
- ١٠٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٢
- ١٠٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨١ - ٥٨٢
- ١١٠- تقرير اللجنة بخصوصه المتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨
- ١١١- شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣
- ١١٢- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨ عامود ٢-
- ٢٣٩ عامود ١
- ١١٣- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٣
- ١١٤- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص
١٨٥ - ١٨٦
- ١١٥- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص
١٨٥ - ١٨٦
- ١١٦- سبيروول : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ١١٦ مكرر - السلطات الدنيية في الازهر لم تنفرد بعمل من قبل ، وقد اشتركت فقط
في بيان النهضة الذى صدر في ٢٤ مارس ١٩١٩ بحث ضغط السلطات العسكرية
البريطانية .
- ١١٧- الرافعى : المرجع السابق ص ٩١ - ٩٤
- ١١٨- سبيروول : المرجع السابق ص ٢٦٧
- ١١٩- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٩
- ١٢٠- سبيروول : المرجع السابق ص ٢٦٧
- ١٢١- من سعد زغلول الى عباد الرحمن فهمى في ٢٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٨٨
- ١٢٢- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨
- ١٢٣- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢١ نقلا عن حديث لرشدى باشا
- مع جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية
- ١٢٤- نفس المصدر ص ٦٤٤ - ٦٥٣ من حديث لمحمد سعيد باشا مع لجنة من بعض
المحامين برئاسة الدكتور أحمد عبد السلام في يوم ٨ فبراير ١٩٢٠
- ١٢٥- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٤
- ١٢٦- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٤٧
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٤٧ ، ٢٤٨
- ١٢٨- نفس المصدر ص ٢٤٧ - ٢٤٨

- ١٢٩- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣١- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣٣- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٤- نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ١
- ١٣٥- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٦- نفس المصدر والمكان
- ١٣٧- العتاد : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤ - ٩٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٣
- ١٣٨- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٣٩ عامود ١
- ١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢٢
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٤١- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧١
- ١٤٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦١٦
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٦٢٨
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦٢٣ ، من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٥
- ١٤٥- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٨ - ٦٢٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٣٤ - ٦٣٨
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٢٩ - ٦٣١
- ١٤٨- الجود : المرجع السابق ص ٢٤٨
- ١٤٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٥٨ - ٦٦٠
- ١٥٠- نفس المصدر ص ٦٥٨ - ٦٦١
- ١٥١- نفس المصدر ص ٦٦٦ - ٦٦٧
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٦٦٧
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٦٧٠ من عدلي باشا الى سعد باشا في ٩ مارس ١٩٢٠
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٦٧٧
- ١٥٥- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٦ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٤ ، ١٠١

- ١٥٦- تقرير اللجنة التخصصية المتدبئة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ٢
- ١٥٧- الجود : المرجع السابق ص ٢٥٨
- ١٥٨- المسألة المصرية' والوفد ص ٢٣٧
- ١٥٩- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٦ أبريل ١٩٢٠، نفس المصدر ص ١٠٣
- ١٠٤
- ١٦٠- تحية الرئيس في منعه ، مجموعه خطب سعد زغلول ، خطبه سعد باشا في فندق الكونتيننتال في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٦٧ ، محمود ابو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٣٧
- ١٦١- احمد شفيق : المرجع السابق ٦٧٧
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٦٧٦ - ٦٧٧
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٦٧٨
- ١٦٤- من كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ، ١٤ مارس ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ ابريل ، ٩ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ١٦٥- مضابط العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٢٨ ، ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٥
- ١٦٦- العقاد : المرجع السابق ص ٣٠٧ - ٣٠٩
- ١٦٧- من سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ٢٠ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٤٦
- ١٦٨- نفس المصدر والمكان
- ١٦٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٣ - ٧٠٥
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٦٣١ - ٦٣٢ ، ٧٠٣
- ١٧١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٤ - ١٧٥ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٣ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٩٤ ، ١٠٠
- ١٧٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩١
- ١٧٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٠
- ١٧٤- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٨ أبريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١١٠
- ١٧٥- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٣
- ١٧٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٤ - ٧٠٥

الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

(١) مفاوضات سعد زغلول - ملنر

انتهت معركة المقاطعة - كما رأينا - بقبول الوفد ، وقبول لجنة ملنر التفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا . ولكن ما كاد الطرفان يجتمعان حتى طهر أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين لآن يحتلف ويباين بشكل كبير . فبينما كان الوفد يحاول التوفيق محلصا بين استقلال البلاد ورعايه المصالح البريطانية ، كان اللورد ملنر ينظر الى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وبمعنى آخر ، وعلى حد فوله ، كانت عايتة من المفاوضات عقد تحالف بين البلدين يقرر استقلال مصر ، وينيل بريطانيا العظمى كل التأميمات والضمانات « النتي نراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن (١) » . ومعنى هذا أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحماية الصريحة حماية مفعنة تحت اسم معاهدة بحالف ، أى العودة الى الحالة التى كانت عليها مصر قبل عام ١٩١٤ فى عهد كرومر وخلفائه ، مع التعديلات التى نستلزمها مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر . وهذا يدل على أن سياسة اللورد ملنر لم تكن سياسة نحررة كما كان يبدو لأول وهلة ، وانما كانت امتدادا لسياسة اللورد كرومر وتطورا لها . وسرى أن الأسس التى سيفيها سوف تصبح دستورا تسير السياسة البريطانية بمقتضاه ونسترشد به فى سياستها حسب الحاجة ، حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولقد ذكرنا أن الوفد سافر الى لندن يوم ٥ يونية ١٩٢٠ ، وفد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم ٩ يونية ، ودارت فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة . ولذلك استمر الكلام الى أواسط أغسطس . وقد جرت المناقشات على أشكال شتى : فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقطة التى نصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين . وعلاوة على ذلك فكثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد

من الهيئتين (٢) • ولم يسجل محاضر للجلسات • ولكن الكثير مما دار فيها ورد في تقرير لجنة مندر ، كما ورد على لسان سعد زغلول في خطبه وبصريحاته ، وعلى فله في مذكراته • كما ورد بعصه على لسان عدلى باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزن • وفد تناول الفريغان موضوعات على جانب كبير من الأهمية والتشويق ، لأنها كانت تعالج حصيلة المشاكل التي تمخض عنها الاحتلال ، كما كانت تعالج الحلول التي يريد بها كل من الفريقين الخروج من الأزمة السياسية والوصول الى عقد معاهدة • وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية هي :

مسألة الاحتلال :

وفد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين . الأولى ، التحالف ، والثانية ، المسألة العسكرية • وفكرة التحالف في منشئها فكرة مصرية بحدته • فبعد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل هو وزميله السير ريجنالد ونجت في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ • وقد عرضها سعد - كما هو واضح من سياق المحادثة ، ليوقف اعتراض الانجليز على الاستقلال والجلء عن مصر ، ولكي تتكون منها العلاقة الجديدة بين مصر المستقلة التي لا يقبع على أرضها جندي أجنبي ، وبين انجلترا • ولهذا كان من الطبيعي أن يقبل الوفد فكرة المحالفة عندما افتتح بها مندر المفاوضات قائلا : « نريد أن ندافع عنكم ولا نسمح مطلقا لدولة أجنبية أن تعتدى عليكم ، وأن نعقد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » • ولكن الوفد رأى - كما قال سعد زغلول في إحدى خطبه ، أنه إذا قبل هذا العرض بلا مقابل فيكون الأمر حماية ، ويكون لانجلترا الحق على مصر أنها تأخذ منها طوعا أو كرها كل ما تريد ، شأن الدولة الحامية للأمة المحمية ، فلذلك ، ولكي يزيل معنى الحماية ، ويحقق معنى المحالفة ، قال سعد : « لا نقبل أن يكون هذا محالفة ، فان المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة ، ولكن بما أنكم أقوىاء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن نقدم أموالا ورجالا في كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التي نقدمها في زمن الحرب محدودة (٣) » •

وقد ثارت على أثر ذلك المسألة العسكرية • وكان الوفد قد تناقش فيها من جهاتها المختلفة - كما يقول عدلى باشا - وانتهى الى أن الأمر فيها

لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم . ففيما يخص بزمان الحرب رأى الوفد أن تتضمن المعاهدة نصا نتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعداء خارجي ، ولما كان مثل هذا التعهد يعتبر حكما من أحكام المعاهدة ، فلم يكن ليعمل به أو يطبق الا فى زمن الحرب . أما فيما يتعلق بزمان السلم فقد قرر الوفد أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى (٤) .

على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا الكلام . فقد أبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها ، مما كان يقتضى فى نظره وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها (٥) . وقد عرض عليه سعد زعلول أن تكون تلك القوة مصريه قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا ، فبحكم المحالفة نضع على القناة جيوشنا من عندنا ، وإذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف ، فنضع من عندنا عشرة . وإذا كنتم تريدون عشرة ، فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » . ولكن اللورد لم يقبل . فعاد سعد زعلول يقول : « نضع عساكر من عندنا ، ويكون لهم ضباط من عندكم » . ولكن اللورد رفض أيضا . فقال سعد : « عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، نغير ادارته لكم للمدة التى تنشاءونها » . فكرر اللورد ملنر الرفض (٦) . وعلى ذلك بلغت المفاوضات قمة الحرج ، فقد بات واضحا أن اللورد ملنر لن يتردد فى قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر (٧) . ولهذا تفاوض الوفد فى المسألة ولم يجد مفرأ فى النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية ، بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية - كما يقول عدلى باشا (٨) .

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده بعد ذلك الى تحديد صفة هذه القوة العسكرية . فيذكر ملنر أن المفاوضين المصريين أصرأ على أن تكون هذه القوة العسكرية قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي ، هو الدفاع عن الامبراطورية ، لا (جيش احتلال) ولا قوة لحفظ النظام فى مصر . لأن فى ذلك معنى بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ، ولأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم . ولكن يؤكد المفاوضون المصريون ذلك أعظم تأكيد ، ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على صفة القنال ، وفضلأ أن تكون تلك الضفة الشرقية (٩) .

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الأولى الخاصة بصفة القوة العسكرية . ولكنه اعترض على النقطة الثانية الخاصة بالموقع ، وذلك لسببين : الأول،

« أن وجود جنود بريطانية في منطقة العنال المحايدة يمكن أن يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترع الدولية ، اذ حياذ العنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما ، قد يعد خرقا لهذا الحياذ » . (كائما احتلال جنود دولة واحدة لجميع أراضي الدولة التي نمر فيها العناة لا يعد خرقا لحياذها ١١) .

أما السبب الثاني الذي ذكره اللورد ملنر ، فهو أن « مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس ، بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك بكثير . ان مصر تقرب شبيها شبيها أن تصير عقد ارباط كل تلك المواصلات . برية كانت أو جوية أو بحرية » ، فلهذه الاعتبارات رفض اللورد ملنر تعيين « الفنطرة » أو غيرها في منطقة العنال لنزول الجنود فيها (١٠) . ومع ذلك فقد ذكر عدلى باشا أنه كان مفهوما دائما ألا تكون تلك القوة البريطانية في مدينة أو بالقرب من مدينة ، وألا تخرج على أى حال عن منطقة القنال (١١) .

التمثيل الخارجى وعلاقات مصر الخارجية :

انتقلت المناقشات بين الوفد ولجنة ملنر بعد ذلك الى نقطة أخرى كان اللورد ملنر يرى أنها ذات أهمية لضمان المصالح البريطانية ، عدا أنها تترتب على التحالف : وهى السيطرة على سياسة مصر الخارجية . وفى هذا يقول : « كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى على وجه العموم . وجميع العقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم ، مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، اذا تركت مصر وشأنها فى اتناع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى الارتباك (١٢) ، ولهذا رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية ، أما مصالح مصر التجارية

وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين ، (لا منه منه فضلا) ، وانمله لأنه - كما كتب في مزميره - كان يخشى أن « تنفل أعباء سفراء بريطانيا العظمى » . وعلى ذلك اقترح أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على « الصفة القنصلية » فقط لا « السياسية » (١٣) . وكان مما سافه في تبرير ذلك ، بالإضافة الى ما سبق ، أن تعيين ممثلين مصريين (سياسيين) في عواصم أوروبا ، وتعيين ممثلين سياسيين من الأجانب في مصر ، يفتح الباب لدسائس قد تكون وحيمة العواقب . « لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية ، قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم ، حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم » (١٤) .

على أن الوفد رفض هذا المنطق رفضا باتا . فقد أوضح للورد ملنر أن « التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد في شخصيتها الدولية ، وما اذا كانت مستقلة أو أنها داخلية في نطاق التبعية » . وذهب الوفد في رفضه الى أن صرح اللورد ملنر - كما يقول في تقريره - بأنه اذا لم يوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل (١٥) .

ويبدو أن اللورد ملنر أدرك أنه لن يستطيع حمل الوفد على تغيير موقفه ، وخصوصا أنه كان قد فهم حينما كان في مصر أن « المصريين جميعا والسلطان ووزراءه في جملتهم ، يرومون أن يمثل بلادهم سياسيا في الخارج ، مهما اختلفت آراءهم في المسائل الأخرى » . وأنهم كانوا كلهم ممثعين من الفائتة منصب وزير الخارجية المصرية عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية الى المعتمد السامي البريطاني ، وكانوا يرجون ، متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصر في وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا » (١٦) .

ولهذا أعاد ملنر النظر في مسألة الصفة السياسية ، بعد أن تلقى تأكيدات المفاوضين المصريين بأن الممثلين السياسيين المصريين ، لن يمكنهم في المستقبل « أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية » ، ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها » . وكان مما سهل اذعانه لوجهة النظر المصرية أنه أدرك - حسب قوله - « أن اعطاء الصفة السياسية لممثل مصر في الخارج ، نافع لنا لا محالة ، لأنه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة ، وبقوا مصريين على ادامة الدعوة .

مضدنا » (في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، كما كان يجري منذ أعوام بجهد واجتهاد) اضطروا المصلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم ، إذ لا يسع معنمدا مصريا إلا الاعتراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر ، ودمه والنفور منه ، والا فصر في الواجب عليه ويعرض للعزل من منصبه (١٦) » . وعلى ذلك أعلن اللورد ملنر في اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يولية، أنه لا يريد قطع المفاوضات بسبب مسألة النميل الخارجي بعد قطع كل هذا السوط في سبيل النعاهم (١٧) .

الامتيازات الأجنبية :

استغل البحث بعد ذلك الى مسألة الامتيازات الأجنبية . وكانت خطة اللورد ملنر منذ البداية أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الادارة المصرية الداخلية ، ولذلك نجد من الكتاب المصريين (١٨) ، من يعيب على المفاوضين المصريين قبول ربط تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، ويرى أن هذا الربط قد عطل حل المسألتين معا : تسوية العلاقات ، والامتيازات الاجنبية . والحقيقة أن مشروع ملنر بشأن الامتيازات الأجنبية لم يكن يقوم على الغائها ، بل على تنازل الدول عنها لإنجلترا بعد تعديلها . ومن ثم فقد رتب على هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، من شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر . وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم « ضمانات » للدول صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا (١٩) . وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية ، أحدهما مالى والآخر قضائى . وكانت فكرة اللورد ملنر تقوم على أن « هناك أمرين بهمان الدول الأجنبية التى بتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية، هما : اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية، ويؤثر أيضا فى كل رهوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد ، ثم سلامة أرواح الأجانب وأموالهم » . وقد رأى اللورد ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح . فمتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها أساس بالأجانب . وزاد ملنر على ذلك ضمانا ثالثا هو أن يحول للمعتمد البريطانى « حق التدخل لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب يستندى الآن موافقة الدول الأجنبية » (٢٠) .

أما التعديلات التي رأى ملنر ادخالها على نظام الامتيازات ، فكانت تقضى « بإبطال المحاكم الفصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وبوسيع اختصاصها ، وسريان التسريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر » . وقد اعتمد ملنر أن الدول صاحبة الامتيازات لا نأبى الموافقة على هذه التعديلات فى ضوء الضمانات السابقة، وخصوصا حق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب . وكانت خطته أن ينص فى هذه الاتفاقات على أن تنقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات (٢١) .

والحقيقة أن اللورد ملنر لم يتصور حلا لمسألة الامتيازات الأجنبية يقوم على الغائها ، فبالإضافة الى أن هذا الحل يعوت على انجلترا تركيز هذه الامتيازات فى يدها ، فلم يكن فى وسع ملنر نفسه الا أن يعترف « بالمصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركزة فى وادى النيل . . فليس فى السرف بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوربيون وينمتعون بمزايا خصوصية، ويمثلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم، والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا، حتى أن المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية أضحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة ، وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . . وعلى ذلك فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه المصالح الأوربية» (٢٢) .

ولقد قبل الوفد مبدأ حلول انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات فى حماية الأجانب . ويقول « الجود » ان سعد زغلول لم يكن فى صميم فؤاده مكثرا بما اذا كان الذى يتولى حماية الأجانب فى مصر دولة واحدة أم عدة دول (٢٣) . على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالى والقضائى ، وحق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب . ففيمما يختص بالمستشار المالى ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات **لجنة صندوق الدين (٢٣م)** الى التدخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة (٢٤) . كما وقعت مشادة عند المناقشة فى المستشار القضائى ، وهو المختص بمراقبة تنفيذ القوانين الماسة بالأجانب . لأن الدول ذوات الامتيازات لم يكن لها موظف فى ادارة الحكومة ، فكيف يكتسب من ينوب عنها حقا ليس لها (٢٥) ؟ عدا ذلك فان مصالح الأجانب ، كما ذكر سعد زغلول فى.

الاحدى خطبه ، كانت « غير مفروزة ، بل سائعة فى الأمر وفى الرى وفى الادارة • فالموظف الذى يكون من احصاياه مراقبه المصالح التى للأجانب مساس بها ، أو لها مساس بالأجانب ، يتدخل فى كل شئ » (٢٦) • ولهذا عرس الوفد بدلا من ذلك الاكتفاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحاكم المختلطة (٢٧) • وقد كثرت المناقشة حول حق المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال فى مسح تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، وكان هم رجال الوفد أن يمسحوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع عام فى الشريع المصرى (٢٨) •

الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية :

وهذه المسألة كانت نهم « الانجليزيسيا » المصرية عاية الأهميه ، وهى طغيان العصر الانجليزى فى الوظائف الحكومية ، والكبيره منها ، بنوع خاص ، على العنصر المصرى • وكانت هذه المسألة من أسباب ترم المسفين بالاحتلال ، كما مر بنا • ويفهم من تقرير لجنة ملتر أن الجانب المصرى اقترح « أن تترك الحكومة المصرية المختصة وسائها مطلقة الحرية فى استبقاء من تفيقه وفى اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب » • وكانت حجة الوفد والمصريين عامه ، أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا ، وخصوصا فى السنين المتأخرة ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ ، وهو « أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أنه يعين فيها رجل كفء لها من قومهم ، فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من بنى وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ، ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما كان يجب وبودون أن يصير أسرع » •

وفد سلم ملتر بصواب حجة الجانب المصرى • ولكنه اشترط بدير أمر الذين نروم الحكومة المصرية أن تستغنى عنهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، « فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء • اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانجليز والمصريين فى المستقبل أكثر من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم • فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا والعظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال بنوبون عنهم » • وقد رسم اللورد ملتر

شروط خروج هؤلاء الموظفين سواء أكان برعيتهم أم برغبة الحكومة المصرية ،
 فدر ان القانون الموجود ينص على إعطاء الموظفين المصريين اذا أحالهم
 الحكومة على المعاش ، بسبب غير سوء سلوكهم ، معاشا طيبا مناسباً لطول
 مدة خدمتهم . على أنه ، مراعاة لغير الاحوال ، يلزم وصح بدير حصوصى
 لمعاملة الذين قد يعفى على مسنقيلهم فى الخدمة قضاء مبرما . كذلك
 يجب أن يعامل الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد
 معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . فالمعبد أنه اذا أراد موظف الاستغناء
 عن الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ،
 ولكن هذه القاعدة لا يجب أن تطبق على النظام الجديد بعد تغير شروط
 الخدمة تغيراً جوهرياً . بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء
 فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد ، فاذا اختار الترك يعامل معاملة من
 يلزم بالخروج من الخدمة الراما (٢٩) .

السودان :

بقيت مسألة أخرى شائكة هى مسألة السودان . وقد ظهر أن اللجنة
 لا تريد مناقشة مركز السودان أو المساس بحقوق انجلترا فيه ، واعتبرت
 مسألة مستقلة بموجب اتفاقية ١٨٩٩ . ولهذا يقول تقرير اللجنة المنيرة :
 « ان المسروع الذى تتضمنه المذكرة ، يتناول مصر فقط ولا ينطبق على
 السودان . البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها
 وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانجليزى المصرى
 المبرم فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، وليست كحالة مصر التى لاتزال غير معينة .
 فلهذه الأسباب ، أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد .
 وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه (٣٠) » .

والحقيقة أنه عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أرادت انجلترا
 الاحتفاظ بالسودان . وقد ظهر هذا من حديث لطفي السيد بك عضو
 الوفد عن هذه المسألة ، فقد قال : « لقد كان أمامنا أدلة عديدة على ملكية
 مصر ، نخص بالذكر منها : بطلان معاهدة ١٨٩٩ ، ووحدة أبناء النيل ،
 والأدلة التاريخية ، الى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقية مصر فى
 هذه الدعوى . ولكن الانجليز قالوا عن ذلك ان معاهدة ١٨٩٩ أصبحت
 شرعية بعد امضاء معاهدة سيفر ، وان السودانين قبائل شتى أغلبها
 يخالف الجنس المصرى ، وان السودانين أنفسهم سيغالون بأن يكون

« السودان للسودانيين » وأنهم مرتاحون للحكم البريطاني ، وأن قاعدة تعيين المصير نتيج لهم ذلك (٣١) » .

وفد مهد اللورد ملنر لهذه السياسة ، فأحد يقلل من قيمة الروابط السياسية التي كانت تربط السودانين بمصر ، ويقول : « أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي ، وكانت دائما روابط واهية » . فإن الفانحين اجتاحت أقساما من السودان ، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معا ، وانتهى أمره بفتنة المهدي . » ، وبعد أن تحدث عن إعادة فتح السودان بعوات بريطانية ومصرية ، وتقدمه « عندما عجيبا ماديا وأدبيا تحت إدارة بريطانيا » ، أبدى رأيه في مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، فذكر أنها « لا يمكن أن تكون صورنها خضوع السودان لمصر » . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها ، مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضا . ولم يعن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر . » وكيفها ، لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر ، الحالة التي عينت لها باتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر ، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترفى والتقدم مستقلا عن مصر » . ثم حصر اللورد ملنر حقوق مصر في السودان في مياه النيل وحدها ، فقال : « إن لمصر حقا لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء بتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها » . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال . سكنت بذلك روع المصريين وخفف عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية (٣٢) » .

أما موقف الوفد من مسألة السودان ، فكان موقفا خاصا . فقد كان من رأى سعد زغلول باشا أن تترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تستطيع ، وهي قوية ، بعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل من مصر عن أى حق لها فيه . وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالاجماع (٣٣) » .

مسألة العرش :

كاتب هذه هي القضايا الرئيسية التي نفاوض بشأنها الوفد المصري ولجنه ملنر * وادت هذه هي وجهات نظر الفريقين فيها * وقد أورد الأستاذ مصطفى أمين في التحقيق الصحفي الذي نشره بجريدة الاخبار عن فنسل بوره ١٩١٩ ، ان مسألة العرش كانت من بين القضايا التي تنفوس فيها في هذه المفاوضات ، وأن سعد زعلول قد طالب بخلع السلطان واعلان الجمهورية * وكان من أهم ما استند اليه الأستاذ مصطفى أمين ففرنان من مذكرات سعد زعلول ، يقول في الاولى منهما ، وهي من صفحة ٢٠٢٣ ، وبناريخ ٩ يونيه ١٩٢٠ : « قال لورد ملنر . لا سريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن في مبادئه * فلنا : انه لا مانع من أن تستعمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية أو ملكية ، لامانع من اشتغال المعاهدة على هذا (٣٤) » أما الفقرة الثانية فهي من صفحة ٢٢٦٨ ، ويقول فيها سعد . « ان التشبيب ببغاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له ، وبأن القول في الامتيازات (يكون) لهم ، وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق * ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز في وظائفهم أول الأمر * كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوى على عوامل التخريب التي لا بد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه (٣٥) » *

ومن العسير في الواقع ، وبالرغم من هاتين الفقرتين ، تقبل فكرة أن سعد زعلول قد طالب ، في مباحثاته مع ملنر بخلع السلطان واعلان الجمهورية * ومن الغريب أن الأستاذ مصطفى أمين نفسه قد أورد نص برقية من اللورد ملنر الى اللورد ألنبي في ٣٠ يونيه ينفي فيها نفيا قاطعا حدوث أية مناقشة حول العرش ، ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت ، على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة » * وقد اطلع سعد زعلول على نص هذه البرقية في مذكراته ، ولم يبد دهشة أو تكذبا لما تضمنته من وقائع غير صحيحة (٣٦) * ويلاحظ أن التقرير الذي وضعتة لجنة ملنر بعد انتهاء المفاوضات مع الوفد ، لم يتعرض لهذه المسألة ، بل جاء خلوا من أية اشارة الى أن سعد زعلول قد أثار مسألة خلع السلطان أو الجمهورية ، ولم يكن هناك مبرر واحد لأن

يعمل اللجنه نسجيل هذه المسألة الهامة • يضاف الى ذلك أن الكتاب
والسياسيين الانجليز الذين تعرضوا في كتاباتهم لتاريخ هذه الفترة ،
ومن بينهم اللورد لويدي الذي لا يفتأ ينهم سعد زغلول بأنه يريد حلع
الملك فواد وإعلان الجمهورية، وذلك ليعطى مبرراب جديدة لبعاء الاحتلال،
لم يسجل على سعد زغلول انه اثار هذه المسألة مع اللورد ملنر ، مع أن
أبيات هذه المسألة كان يعزز اتهاماته لحد كبير • وعنى عن الذكر أن جميع
الوثائق الخاصة بمفاوضات سعد زغلول مع اللورد ملنر لم تكن بعيدة عن
متناول اللورد لويدي • عدا ذلك فان جميع الكتاب والمؤرخين والسياسيين
المصريين الذين تناولوا هذه الفترة بأقلامهم ، لم يذكر واحد منهم حرفا عن
هذه المسألة • بل ان الدكتور هيكل، وكان خصما سياسيا لسعد زغلول،
لم يكتب في مذكراته أن سعدا قد طالب بحلع السلطان وإعلان الجمهورية
في مفاوضاته مع ملنر • وحتى عندما أسار الى خطبة محمد على علوبة بك ،
الذى انهم فيها سعد زغلول بأنه « دس الدسائس لدى دولة أجنبية هي
بريطانيا العظمى ضد صاحب العرش • • وذلك لأعراض ذاتية » ، لم يعلق
على هذه الخطبة بلفظ واحد يؤيد ما جاء فيها • بل انه لم يسجل هذا اللفظ
على أحد من كبار رجال الأحرار الدستوريين الذين نبأحت معهم بشأن هذا
الابهام ، وعمّا اذا كان من اللائق نسه أم لا • وقد كان من هؤلاء عدلى
باشا وحافظ عفيفى بك (٣٧) •

وعدى أن سعد زغلول لم يكن ليستطيع المطالبة بإعلان الجمهورية
في أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر • اذ لم يكن ليطمع في أن توافق انجلترا،
دات النظام الملكى ، على تأسيس جمهورية في مصر • ثم ان انجلترا كانت
قد أصدرت قانون وراثة العرش في يوم ١٥ ابريل ١٩٢٠ - أى قبل اجراء
المفاوضات بشهرين، فأظهرت بذلك أنها تؤيد النظام الملكى في مصر بأبيدا
لا سببه فيه • وحتى اذا كانت المطالبة قاصرة على خلع السلطان وإقامة
آخر • فمن هو هذا الآخر الذى كان يرشحه سعد زغلول ليكون سلطانا؟
ان النابت من مراسلات عبد الرحمن فهمى مع سعد زغلول أن سعدا كان
يكره الامير عمر طوسون ، وأما الحديو عباس النانى المخلوع فكان يروج
له الحزب الوطنى • وأهم من هذا كله أنه بموجب قانون الوراثة ، فان
الأمير فاروق الطفل هو الذى كان الخليفة الشرعى للسلطان فؤاد ، فهل
كان سعد زغلول يريد خلع السلطان وتولية الأمير الطفل مكانه ؟ هذه
العوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند بحث هذه المسألة ، لأنها كانت فى
اعتبار سعد زغلول بكل تأكيد • ثم ان اللورد ملنر قد نفى - كما مر بنا -
أن مناقشة فد حدثت على مركز السلطان أو قانون الوراثة • كذلك فليس

من المفعول أن سعد زغلول كان يريد بنصيب نفسه على العرش بدلا من السلطان بيد الانجليز . فلقب سبى أن اسابنه الريبه فى ان الانجليز يخططون لنولية الامير عمر طوسون بدلا من اسسلطان فؤاد ، ولان ذلك قبل صدور نظام الوراثة ، الذى قطع ، بطبيعة الحال ، دابر كل شك بهذا الخصوص ، فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ١٥ ابريل ١٩٢٠ يقول له ان هذا المركز لا يجب الاقتراب منه الا بارادة الأمة وبناء على انتحابها بعد حصولها على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، نحت سلطه الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة ، حماية أو محالة، يعد خيانة (٣٨) . فهل كان سعد زغلول يريد أن يرتكب هذه الخيانة .

فى رأى أن ما تردد فى مذكرات سعد زغلول بخصوص السلطان فؤاد ، انما كان منشؤه غضبه لأن انجلترا تريد أن يكون السلطان فى المعاهدة ، وأن يكون ابرام المعاهدة مع وفد يعينه السلطان . وقد أطلع اللورد ملتر سعد زغلول على ذلك عندما أرسل اليه المستر ولرند ليطلعه على نص برقية أرسلها الى اللورد ألبنى فى ٢٠ يوية (وفد سجلها سعد زغلول فى مذكراته) ، وفيها يقول اللورد ملتر : « ان الغرض الذى نرمى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن انجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها ملكية دستورية » ، ثم يقول : « وكل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان . ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلولاً وزملاءه يؤيدون المعاهدة . ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان المتفق ، فى أول الأمر ، أن هذه المحادثات لا تكون الا جسا للنقض ، ثم اذا أخذت شكلا مرضيا - كما هو المنتظر - يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور الى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهي أن زغلولاً وواحداً أو اثنين من زملائه وعدلى باشا يكن ، الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن . فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل الى حل وراء ظهره (٣٩) » .

هذا التشبيب من جانب اللورد ملر بان يكون السلطان في المفاوضات ، وألا يكون إبرام الاتفاق الا مع وفد يعينه سلطان ، كان يطوى في داخله انكار صلاحية الوفد لتوقيع هذا الاتفاق ، وبمعنى آخر كان ينضم معنى عدم الاعتراف بالوفد ممثلا بلامه المصريه . وبهذا فقد مملك سعد زعول الغضب لما احنوبه البرقيه ، وكان مما قاله للمستتر ولرنند : « انا برفض أن سفاوض بامر السلطان والاشتراك مع أى انسان . بل لا نقبل هذا السلطان » . ثم أبار الموصوع مع اللورد ملر في مقابلة تاليه ، قال له : « ان مسير ولرنند اطلعنى على سمعرات منهم بدورد الببى ، وهو على فسبب الاول لا يحس لى أن أمدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين رميلك ، والعبره فيه عندى هو ماينم بيننا ويفع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم النبى فهو المعلق بانتدائى . مع بعض رملائى من السلطان للمعاوضه الرسميه . لأبى لا أقبل هذا الانسداد ، بل لا أقبل ان أعين مكان السلطان » . فقال ملر : « ان السلطان بلزم أن يكون فى المعاوضه ، وليس ابعاده فى امكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتى والنزمت أن أسحى عن المعاوضه لعبرى . فال سعد لا يريد أن نصل الحال الى هذا الحد : فعد ملر . ان السلطان ينبغى أن بسند أدبيا ، ولا يمكن التعدى عليه الا اذا بعدى على النظام ، اذ لا نسمح له انجلترا بذلك وهى ضامنه اسفلال مصر (٢٠) » .

ومن هذا يفهم أن منافسه ما بين سعد زعول واللورد ملر لم تدور حول اعلان الجمهوريه او حول خلع السلطان . وان سعد زعول لم يكن يطمع فى اعلان الجمهوريه أو خلع السلطان بعد اعلان نظام الورانه ، الذى صدر قبل اسابيع بشهرين فقط . وحسب لو كان سعد زعول قد أععل هذه الاعتبارات كلها وجرت منافسات بينه وبين اللورد ملر بهذا الخصوص لكان اللورد قد ذكرها فى الوثائق الانجليزيه . ولكن هذه الوثائق قد أغفلتها ، بل ان هذه الوثائق — وقد اطلع عليها الاستاذ مصطفى أمين بنفسه — وأورد بعضها فى تحقيقه الصحفى ، قد نعت حدوث أى كلام على مركز السلطان أو على قانون الورانه . ومن المناسب هنا أن نقول ان سعد زعول قد نفى بنفسه أنه فكر فى اقامة جمهوريه ، وذلك فى خطبة ألقاها فى حفل عام بتاريخ ٢١ بونيه ١٩٢١ قال فيها : « قالوا ان زعول يريد قلب الحكومه الى جمهوريه يكون هو رئيسها . نفلت الى هذه الخرافه فكذبته لروانها ، وأقول لكم ، ولا أخشى أن أقول ما فى نفسى ، لأنه لا يخشى الحق الا الضعيف ،

وأنا قوى بكم: لم يخطر ببالي هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بعكري مطلب .
والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملنر ينافيه ، فقد قلنا فيه ان مصر
تكون دولة ملوكيه مستقلة ، قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية . وانا
نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيب السلطاني ونحفظ به . قلنا
ذلك لكل مناسبة وفى كل مكان من أول يوم نشكل فيه الوفد . وليس
هذا كل شيء أريد قوله ، بل أريد أن أقول ابى لا أبتعى عن هذا المركز
الذى شرفتمونى به بديلا (٤١) .

على كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء
بخصوص القضايا التى تعرضنا لها ، انفق الطرفان فى ٥ يولية ١٩٢٠
على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، حتى اذا
تم وضع المذكرتين ، تيسرت معارتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار
النقط التى يجدان أن الاتفاق قد تم عليها ، وبعاد المناقشة فيما يكون
لا يزال موضع خلاف (٤٢) ولكن ما كادت وجهات النظر السابعة أن
تتحول الى نصوص وأحكام ، حتى ظهر التباين بينهما بنسكل غريب ،
كان لم يجر نقاشهم بشأنها اطلاقا . وفى يوم ١٧ يولية ارسل ملنر
مشروعه الى الوفد . ولنر فيما يلى أثر هذا المشروع فى نفس سعد رعلول
فهو يقول : « أرسلوا الينا مشروعاتهم فى ١٧ يولية ، فوجدناه مخالفا لكل
المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ، وهممت بمغادرة لوندرة ، ولكن
كثيرا من الآراء دس يميل الى البقاء ، فبعينا ، وأرسلنا مشروعا الذى
قررناه بالاجماع ، وقررنا بالاجماع رفض مشروعاتهم . وبعد ذلك جاءنا
من لورد ملنر خطاب (فى ٢١ يولية) يقول فيه . « اطلعنا على المشروع
المرسل منكم ، فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المعنى كل ما وافقنا
عليه أو توفعناه . لذلك لا يمكننا قبوله لأن يكون أساسا
لاستئناف المناقشة . واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما
تسعون للحصول عليه ، فان تفديمه جعلنى أشعر أكبر من
ذى قبل بقلّة نجاح محادثاتنا . وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور
تشككنا كل التشكك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ، ولم يكن
الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها نحفظات
لا مندوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها . فان
لم ترضوا بها ، فلا سبيل الى استئناف المفاوضات . (٤٣) وقد ذكر
الاستاذ محمود أبو الفتوح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » أن أثر
مشروع الوفد فى نفس الانجليز كان سيئا ، فقد قيل فى ذلك الوقت أن

هذه الشروط التي اشترطها الوفد انما يملئها عدو لانجلترا حاربها
فاعرف اساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملئ عليها شروطه
في عاصمه ملدها (٤٤) .

وبعد دل هذا الاسنكار من كل من الجانبين لمشروع الآخر ، نحاول
فيما يلي أن نبرز أهم نقط الخلاف بين المشروعين . ففيما يخص التحالف
نص مشروع ملتر على أنه « نحالف دائم » وساق نصوص المعاهدة كلها
شروطا لهذا التحالف . بينما نص مشروع الوفد على أن يكون هذا
التحالف مؤقتا لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر في أمر
تجديده . وقد نص مشروع ملتر على أن تنعهد بريطانيا بضمان سلامة
مصر واستقلالها ، مما يجعلها في مقام الدولة الحامية لا الحليفة . بينما
نص مشروع الوفد على أن نعهد بريطانيا العظمى « بالمساعدة » فقط في
الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل اعتداء نعود به دولة أجنبية . كما
نص في حالة وفور اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية
أن نعدم مصر ، ولو لم تكن سلامة أراضيها مهددة مباشرة ، لبريطانيا
العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجتها الحربية ، على
أن يحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة . وهذا النص ينفق — كما هو
واضح — مع مفهوم المحالفة لا الحماية . أما بخصوص النقطة العسكرية
فقد قرر النص الانجليزي أنه نظرا للمسئولية التي أخذتها بريطانيا
العظمى على عاتقها بتنعهدا بضمان سلامة مصر واستقلالها ، ونظرا لما
لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في
الشرق والشرق الأقصى ، تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على
الاراضي المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع
عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات . أما
الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين في
الاتفاقية . أما مشروع الوفد ، فقد نص على أن يكون للحكومة البريطانية
إذا رأت ضرورة ، أن تنشئ على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة
الآسيوية لقناة السويس ، للاشتراك في رفع أي اعتداء أجنبي يحتمل
حدوثه على القناة . وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بواسطة
لجنة من خبراء حربيين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة
لا يعطى لبريطانيا العظمى أي حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل
أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة
لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها . كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر
باتفاقية القسطنطينية المحررة في أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في

قنال السويس • وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المعاهدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال • وفي حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم • (المادة النائمة) ومن هذه المادة يظهر أنها تقرر :

١ - أن انشاء النقطة العسكرية يكون على الشاطئ السرفى للenal وبمصاريف من قبل انجلترا •

٢ - ان الغرض من انشائها ليس - كما ورد فى مشروع ملنر - حماية مصر وطرق المواصلات البريطانية ، وانما الغرض منها مساعدة القوات المصرية فى دفاعها عن enال ذاته ضد كل اعتداء عليه •

٣ - لا تمس هذه النقطة بسيادة مصر ، ولا تبيح حق التدخل فى شئونها •

٤ - تبقى سلطة مصر كما هى فى معاهدة الآستانة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القنال •

٥ - أن هذه النقطة العسكرية مؤقته لعشر سنوات يمكن التفاوض بعد ذلك على الاستغناء عنها أو استبقائها •

٦ - أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى مقدرة مصر على الدفاع عن القنال وحدها •

٧ - عرض كل خلاف فى هذا الصدد على عصبة الأمم •

أما بخصوص الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب • فقد تضمن مشروع ملنر نصوصا تجعل السيادة على شئون مصر الداخلية فى يد انجلترا • فقد نص على أن توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، تعهد اليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين لحماية حملة السندات المصرية ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة معتمدها فى مصر لوقف تنفيذ أى قانون بدعوى أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المنبع فى البلاد المتقدمة ، واذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات أن حق التدخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على الفعل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم • كما نص المشروع على أن توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحاقية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة

كافيتان لتمكيه من صمان بنعيد العانون تنعيدا عادلا فيما له مساس
بالأجانب . (المادة ٤ ، ٦ ، ٨) .

أما مشروع الوفد فقد نص على أنه « لتحييف وطأة نظام الامتيازات
الى حين الغائها » ، فعيل مصر أن سسخدم بريطانيا باسم الدول حقوق
الامتيازات النى لهذه الدول ، ويكون ذلك بالصفة التالية : تكون
الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المحلطة معلنه على موافقه
بريطانيا . أما جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن سرى على الأجانب
الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التسيريعى للمحكمة المخلطة أو
جميعتها ، فتصير نافذة عليهم بموجب « دكرينو » يسن لذلك ، الا اذا
عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك ، وبلغ هذه المعارضة لوزبر الخارجية
المصرية فى ٠٠ من نسر الفرار فى الجريدة الرسمية ، ولا تكون المعارضة
الا فيما يحتوى عليه العانون من أمور لا مثيل لها فى أى سسريع من
تسريعات الدول المتمتعة بالامنيات ، أو اذا كان العانون خاصا بسرائب
وكان فى هذه السرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين ، وفى حالة
اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة ، يكون لمصر أن تعرض المسألة
على جمعية الأمم للبت فيها . وفى حالة الغاء محاكم التفصليات وحالة
النظر فى الجرائم والجنج التى يرتكبها الأجانب الى المحاكم المخلطة ،
توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام
لدى المحاكم المخلطة . وتفر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن
تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة فى مسألة ابطال تقييد سيادة
الحكومة المصرية الداخلية الناشء عن الامتيازات ، وتحفظ مصر لنفسها
بالحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضى المدة
المتقدمة . وفى حالة الغاء قومسيون الدين العمومى تعيين مصر موظفا
ساميا تقترحه بريطانيا وتكون له الاختصاصات التى لقومسيون الدين ،
ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية .

أما بخصوص الحماية والاستقلال والاحتلال . فقد أغفل ملنر
الإشارة الى هذه النقطة حتى انه أغفل النص على الغاء الحماية ، واكتفى
بالنص على أن تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها
كمملكة دستورية ذات أنظمة نيابية . أما مشروع الوفد فكان من الطبيعى
أن ينص على هذه النقطة بمنتهى الوضوح . فقد نص على أن « تعترف
بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا
العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى ، وبهذا تسترد مصر

كامل سيادتها الداخلية والخارجية وبؤلف دوله منكية ذات نظام دسنورى.
وسحب بريطانيا العظمى جنودها من الاراضى المصريه فى مدة ٠٠ ابداء
من وقت نفاذ المعاهدة الحالية (٤٥) .

هذه هى أبرز نعط الخلاف بين مشروع الوفد ومنشروع ملنر الاول .
ويظهر من ذلك أن الوفد قد بذل قصارى جهده لىضع مشروع تحالف
يكمل لبريطانيا ضمان مصالحها الامبراطورية ، حتى على حساب استقلال
مصر فى بعض النقط - كما فى مسألة النقطة العسكرية ، وإن قيدها
بمدة معينة - بينما بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهد فى وضع
مشروع لتنظيم الحماية وتغليفيها بفشرة زائفة من الاستقلال . بل لقد
ذهب فى الوشاية بنفسه الى حد أنه لم ينص فى المشروع على انتهاء الحماية
كما مر بنا . ولقد كان بسبب هذا التناقض الكبير بين المشروعين أن
اعتبرت المفاوضات فى حكم المقطوعة ، وأخذ الوفد يعد حقايبه فعلا للسفر
الى باريس . ولكن عدلى باشا تدخل فى آخر لحظة لانقاذ المفاوضات وإعادة
الاتصال مع اللورد ملنر . على أن المسألة كانت قد دخلت فى دور يختلف
عن الدور السابق ، اذ انتقلت الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت الى
طور جديد .

(٢) مشروع عدلى - ملنر

وتصدع الوفد

استؤنعت المفاوضات من جديد مع اللورد ملنر . ولكنها اختلفت عن المفاوضات السابقة . فقد كانت مفاوضات نهائية بين عدلى باشا واللورد ملنر . وفى هذا يقول سعد باشا : « أخذ عدلى باشا من ٢٥ يولية الى ١٠ أغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيحدثنا بما جرى وكثيرا ما قال أن البت فى المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة . مسائل كبيرة تأجلت الى المفاوضات بين لجنة ملنر والوفد . وفى ١٠ أو ١١ أغسطس ، سلم لنا عدلى باشا المشروع . فلما قرأته افشعر بدنى ، لأنى وجدته حماية صرفا ، ولا يمكن قبوله . وقلت لعدلى باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنك مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى (٤٦) » .

ذلك أن المشروع الجديد قد سلب مصر حقوقا أكسبها اياها المشروع الأول . ففى المشروع الاول كان الأمر فيما يختص بسرمان التسريع على الأجانب ، أن يكون للممثل البريطانى حق المعارضة فى انتسريع عندما يكون غير متفق مع فوانين الدول ذوات الامتيازات ، وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن نرفع الأمر الى عصبة الأمم ، وكان هذا سببه حق اكتسبته مصر . ولكن المشروع الجديد جاء خلوا من النص على هذا الحق . كذلك كان لمصر فى المشروع الأول أن تعقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا . ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول (٤٧) . على أن المشروع الجديد مع ذلك قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الأول ، فقد نص على أن تعترف انجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الاراضى

المصريه لا تعبر بأى حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر • وإن كان هذا المشروع كسابقه لم ينص على سقوط الحماية بنص صريح •

ويقول سعد باشا : « بعد ذلك دعاها ملنر فى وزارة المستعمرات لبدء الملاحظات عن هذا المشروع الذى **عمل ليكون أساسا لاستئناف المفاوضات** ، فذهب مع عدلى باشا ، وأخذت فى ابداء ملاحظاتي • • فقال ملنر : انك تعارض فى أساس المشروع ، وهو لا يقبل المناقشة ، فاما أن يؤخذ كله أو يترك كله (٤٨) ولما كان سعد زغلول على غير استعداد لقبول هذا الأساس ، فقد تهدد الفئسل المفاوضات من جديد ، ولكن الموقف كان قد تغير تغيرا عميقا عما كان فى المرة الأولى • وفى المرة الأولى رفض الوفد مشروع ملنر بالاجماع • أما فى هذه المرة فلم يكن الأمر كذلك • ذلك أن المشروع الجديد بعد ما أدخله عليه عدلى باشا من تعديلات ، قد أصبح بلقى قبولا لدى بعض أعضاء الوفد • فقد رأى هؤلاء - كما جاء فى كتاب لسعد زغلول الى أعضاء الوفد فى مصر فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ (٤٩) انه وإن كان لا يحقق تماما آمال الأمة المصرية ، إلا أنه بات يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما أن « تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصر لمصر فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعرزة والسلطان ، وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة » كل هذا يدفع الى الحكم بصلاحيته وقبوله •

على أن سعد باشا رفض هذا رأى ، فقد رأى أن قبول المشروع بالصورة التى هو عليها فيه خروج على التوكيل الذى قيدت الأمة به مهمة الوفد • وأن الأسباب التى أبدتها الاعضاء الموافقون على المشروع بالرغم من أهميتها ، إلا أنها « لا يمكن أن نقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن نجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحيت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملته ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد ، على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع ، وإن كان قريبا منه فى الظاهر » (٥٠) •

بدأت أنياب الخلاف تهدد بالانقسام بين الفريقين • وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع • ومنشأ الفكرة أن سعدا باشا والمتطرفين من رفاقه ، كبيرا ما تذرعوا فى عدم موافقتهم على بعض مقترحات اللورد

ملنر ، بأنها لا تطابق « النوكيل » الذى أخذوه من السعبد المصرى • لم ينفج فى ذلك ما كان يرد به الانجليز عليهم من أن هذا النوكيل الذى يدعون « انما هو البيان الذى وضعوه هم بأنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم ، فليس بم ما يمنهم من تعديل سياسة هى من بات أفكارهم ! » (٥١) • ولهذا اقترح المعندلون بحكيم الامة فى المشروع لاعادة البت فى مصير البلاد الى الأصل ، وهو السعبد المصرى ، ما دام فبول هذا المشروع لا يتفق مع التوكيل الممنوح للوفد • وفد قبل اللورد هذا الاقتراح ، لأن المناقشة التى سوف تقع حوله بين الجمهور فى مصر ، سوف يمكنه ولجنته - على حد فوله - « من سبر عور الرأى المصرى ، أكر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وأن نمارن بين قوة المعدلين وقوة المنظرين من انصار الحركة الوطنية » (٥٢) • أما سعد زغلول فقد وف من الاقتراح فى البداية موقف المعارضة • فقد رأى أن عرض المشروع على الامة قد يؤدى الى انقسامها ، وهو ما يحساه • ولكن الفريق الآخر رد عليه بأن لا خوف من هذه الناحية ، لأن العبرة بسواد الامة الذى سيقر رأيا من الرأين (٥٣) • وقد أفجم سعد بهذا الرد الدستورى ، فوافق على اتخاذ قرار بأيفاد محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك الى مصر • • وطلب الى هؤلاء المنديبين أن يلتزموا الحياد وهم يعرضون المشروع •

على أنه قبل أن يصل هؤلاء الى مصر ، بعث سعد زغلول برسالة هامة الى وبعصا واصف بك وحافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك ، كما أرسل بيانا الى الامة • وقد بين فى الرسالة معارصته الصريحة للمشروع ، للأسباب التى تقدمت الاشارة اليها ، وأوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة جلية فقال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوننا ، لكى لا يشمت الأعداء بنا • ولو أن اخوانى أصغوا الى قولى ، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لغادرت لندرة فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع • ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية ، لاستماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى اخوانى صلاحية عرضه على نواب الامة • ولا أريد أن أشكر منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم • » وبعد أن سرد سعد زغلول هذه الاسباب على

النحو السابق ذكره ، ذكر أنه يكتب هذه الرسالة الى الأعضاء السابق ذكرهم « حتى يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير » وأبدى ثقته التامة في النهاية بأنهم سيكونون في عرض المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالي القدم » (٥٤) .

أما البيان الذي وجهه سعد الى الأمة ، فقد بين فيه أن المشروع المعروف عليها من لجنة ملنر ، « قد صرح رئيسها (اللورد ملنر) لنا عند البحب فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو رده كله ، لأنه تضمن ، في اعتباره ، أقصى ما يمكن لانجلترا الانفاق مع مصر عليه » بل زاد أن هناك شكاً في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة ، بعد معرفتها مشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها - رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبيت فيه رسمياً بما يقتضيه نوكيلهم قبل عرضه عليكم ، أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأي فيها (٥٥) » .

ويذكر اللورد ملنر في تقريره ، تعليقاً على هذا البيان ، أنه «أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في بادئ الأمر » (٥٦) كما كتب اللورد لويد عنه قائلاً انه أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف . وفي نفس الوقت بدأت المعارضة من جهة ثانية . فقد أذاع أربعة من أمراء البيت المالكة تصريحاً في يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أعلنوا فيه أنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر مع سودانها . (٥٧)

وفي الحقيقة أن المشروع كان من الممكن أن يلقي الرفض من الأمة ، لو أن المنسولين الوفديين التزموا الحياد في عرضه عليها - كما طلب سعد زغلول منهم - وهو ما لم يحدث باقرار المؤرخين والكتاب المعاصرين . (٥٨) وباعتراف اللورد كيرزن في خطبته التي ألقاها في مجلس اللوردات في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكي يشرحوا لابناء وطنهم الاقتراحات التي

كانوا يبعثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لأشيائهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة • (٥٩) ويذكر محمود أبو الفتح أن المندوبين الوفديين فسروا المشروع تفسيراً يحمل على الاعتقاد بأنه يجب بالاستقلال فعلاً • وإن كان يبرر ذلك بأن المناقشات الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملنر ، كانت تحمل على تأويل المشروع على ذلك النحو الذى سمع منهم ، وأن المفاوضات كانت تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود (٦٠) •

وبالرغم من ذلك فإن رأى العام المصرى أثبت نضجه ، عندما جعل من نفس التفسيرات التى أدلى بها المندوبون الوفديون لنصوص المشروع تحفظات طلب ادخالها على المشروع • ومنال ذلك انه عندما رد لطفى السيد بك على سؤال عن السبب فى عدم وجود نص على الغاء الحماية ، بقوله أن « الاعتراف بالاستقلال يناهى الحماية ، وانه مع ذلك ليس من المستحيل النص على الغائها عند تدوين المعاهدة » ، طلب اليه وضع تحفظ بذلك • وعندما فسر على ماهر بك الاتفاقات التى « نتعهد مصر بالالتزام بها مع دولة أجنبية اذا كانت ضارة بالمصالح الانجليزية » ، بأنما يراى بها الاتفاقات السياسية لا سواها ، طلب منه وضع تحفظ بذلك ؛ فوضعه (٦١) • وهكذا •

ويمكن تلخيص أهم التحفظات التى ارتأت ذور الرأى ادخالها على المشروع فيما يأتى :

١ - الغاء الحماية صراحة •

٢ - حذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتفال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا •

٣ - اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام الفضاىي المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف منعقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن امتيازاتها •

٤ - حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحفانية ، اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى المحاكم •

٥ - قصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية ، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى مصر الحرة فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية •

٦ - النص على التحكيم ، وتعيينه فى حالة ما اذا خالف الممثل

البريطاني الحكومة المصرية ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبي ،
حتى لا يكون القانون في حكم العدم •

٧ - إلغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر ، بمجرد زوال
الأسباب الداعية لهذا التقييد •

٨ - حذف ما جاء عن امتياز المندوب البريطاني «مركز استثنائي»
غير مركز المندوبين الآخرين •

٩ - تحديد المساعدة الحربية التي تتعهد مصر بالاشتراك فيها مع
بريطانيا ، وجعل حق إعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها •

١٠ - حل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة
لرى أرض مصر المنزرعة وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة ، وعلى أساس
أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطن ، وعلى أساس تمنع
مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان (٦٢) • وكان السودان قد أخرج
عمدا من المناقشات مع الوفد، كما مر بنا، وقد تبادل عدلى باشا واللورد ملنر
حديثا بهذا الخصوص ، دفع اللورد ملنر فى عقبه بكتاب مؤرخ ١٨ أغسطس
١٩٢٠ الى عدلى باشا أكد فيه أنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أرسلها
إليه جزء بقصد تطبيقه على السودان • وأن الانجليز مدركون أن لمصر
مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارا فى السودان ، وأنهم
عازمون على تقديم مقترحات من شأنها أن نزيل هم مصر وقلقها من جهة
كفاية ذلك الإبراد لحاجاتها المستقبلية •



وعلى كل حال فقد أصدرت الأمة حكمها فى المشروع بإبداء تحفظات
عليه لا تقبله دون نفيها • وكان بعض هذه التحفظات - كما يقول
الرافعى بحق - مما يتعارض مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان
إبداؤها رفضا للمشروع (٦٣) • ومعنى ذلك أن نتيجة التحكيم كانت
ظفرا لسعد زعلول وتأييدا له وانكسارا للمعتدلين • ولكن الأعضاء
المندوبين ، مع ذلك ، أصدروا بيانا قبل مغادرتهم البلاد ينسب منه أنهم
اعتبروا نتيجة الاستشارة تمهيدا للقبول ، لا تمهيدا للرفض أو التعديل •
فقد شكروا الأمة فيه على ما قابلتهم به من الحفاوة ، وبهوا بالاستئذارة
التي « خلقت فرصة جديدة أظهرت رشد الشعب وحسن تقديره لجميع
الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل فى مصيره (٦٤) • » وهم
يعنون طبعا الظروف التي أشار إليها الأعضاء المؤبدون للمشروع ، وهي
تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج •• الخ

على أن سعد زغلول لم يكن له وجهة النظر هذه ، لأنه اعتبر هذه التحفظات التي أبدنها الأمة ، الزاما للوفد بالسعى فى ادجالها على « أساس المشروع » ، فقد حمد الله على أن الأمة يفظة « لأنها قيدت المبعول بالتحفظات ، وألزمنا بالسعى فى ادخال هذه التحفظات على أساس المشروع » (٦٥) . ولما كانت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع من اقتراح المعتدلين ، فلم يكن إمامهم من ثم سوى الاذعان لرأى الأمة . وعلى هذا استخلص الوفد أهم هذه التحفظات ، وهى التى رؤى أنها اذا أحرزت موافقة اللورد ملنر عليها حققت رغبة سواد الأمة . وتقرر بالاجماع ألا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أُجيبَت التحفظات (٦٦) .

وفى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من باريس الى لندن ومعه عبد العزيز بك فهمى ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك . وكان قد سبفهم اليها عدلى باشا ، ثم لحق بهم بغية أعضاء الوفد بعد بضعة أيام . وتم الاجتماع مع اللجنة الانجليزية مرتين ، فص فيهما الرسل ما رأوه وخبروه فى مصر . فهناهم اللورد ملنر - كما يقول سعد زغلول - على ما فافموا به من عرض المشروع واستمالة الأمة الى قبوله ، خصوصا بالنفاسير التى أبدوها . ولكنّه رفض أن يضيف هذه النفاسير الى المشروع (٦٧) . وكانت الحجة التى أبداه اللورد ملنر فى رفض اضافة التحفظات على المشروع ، أن فتح باب المناقشة فيها سيؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد ، « ولاسيما بعد أن أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وأن كل مايسعنا عمله هو أن نهمد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تنور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشنا فيها ، قبولاً عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النفط التى قدمت الى الآن (التحفظات) فيمكن عرضها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقاط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين » .

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة النائية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر فقال : « من رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن ، لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نتجنب الآن ابداء أى رأى فى النقاط الجديدة التى عرضتموها أخيرا ، مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض ، بل لايد من الوصول اليه ، حينما تدور المفاوضات القانونية . والامر الذى يهمنا

الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه ، هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر ، حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم ٠٠ أما فيما يختص بهذه البلاد (انجلترا) ، فإننا نأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن ، يؤدي الى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك في الأهمية ، أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ٠٠ » (٦٨)

وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن اللورد ملنر أفهم الوفد أنه يلقي أمامه معارضة كبرى ، وأن هذه المعارضة ترى أن المشروع بشكله الذي هو عليه يعتبر تساهلا كبيرا ضارا بمصالح الامبراطورية ، وأن هناك أحزابا لا تريد التمثيل في منح مصر الاستقلال الى الحد الذي سار اليه هو ، وأن عليه أن يبدأ أولا باقناع كل المعارضين بقبول المشروع ، حتى اذا تم له ذلك يتيسر الاستدراج الى البقية (٦٩) .

بيد أن هذه الحجج لم تقنع سعد زغلول بالتخلي عن موقفه ٠ فقد رفض أن يسعى لدى مواطنيه لقبول المشروع دون أن يعدهم شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص اذا كان غير قادر أن يقول لهم أن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا ٠ وكان مما قاله للورد ملنر بحق : « لقد قلتم لأمتكم في ٤ نوفمبر في مجلس اللوردات أنكم ضمنتم لها كل ما تطلب ، قلتم لها أن الاصلاحات التي تمت في مصر مضمونة ، وأن مصالحكم في مصر مضمونة ، وأن تصحيح مركزكم في مصر مضمون ٠ فاكسبتهم بذلك استحسان سامعيكم من مواطنيكم ٠ ولكن اذا أنا عدت الى بلادي ، فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم ، وقد ثاروا ضد الحماية ، أن الحماية ألغيت ، أو أن استقلالكم مضمون ، وليس في يدي ضمان بذلك ؟ ٠ » (٧٠)

كان في ذلك نهاية المفاوضات ٠ فقد غادر الوفد انجلترا بعدها في العاشر من نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا الى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تنبت أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة ٠ وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا ، وبعادلة قضيتنا المقدسة ايماننا هادئا صادقا (٧١) ٠ »

(٣) الدور الثانى للخلاف :

برقية « نبتت فكرة »

انتهت الموجة الأولى للخلاف بين أعضاء الوفد حول مشروع ملنر ،
بتقرير عدم صلاحية المشروع للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى
على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها
الغاء الحماية • وغادر الوفد انجلترا الى باريس ، بينما بقى عدلى باشا
بلندن أياما قلائل حاول فيها - كما يقول أبو الفتح - اقناع اللورد ملنر
بضرورة قبول التحفظات • (٧٢)

وفى باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشئ
عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذى انتهت اليه • وبعبارة أخرى حول
كيفية تسيير القضية المصرية • وكان الموقف فى غاية السوء ، بل كان
يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات • وللخروج من المأزق ،
رأت أغلبية الوفد أن الوفد ، وإن كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات
قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفى مقدمتها الحماية ، إلا أنه لا يجب
أن يمانع اذا أُلِفَ عدلى باشا « هيئة » رسمية ، واستأنف المفاوضات
« على قاعدة تحقيق التحفظات » • وكان من رأيهم أنه فى حالة قيام عدلى
باشا بالتفاوض ، يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملا
بقراره الذى أصدره بالاجماع • وأضافوا أن الهيئة التى تتولى المفاوضات
يجب أن تعلن أنها جادة فى الحصول على بقية التحفظات • فاذا لم تنلها
واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، وبكون الوفد فى كل
هذا رقبيا بعيدا عن المفاوضات الرسمية • (٧٣) وقد عزز هؤلاء الأعضاء
هذا الاقتراح بحجج تتلخص فى أنه اذا أخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى
باشا ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه اذا ما فاض الوفد
مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة هناك تصلح خطأه • عدا ذلك
فإن هذه الفكرة هى نفسها كانت أول ما فكر فيها الوفد قبل المفاوضات

(فكرة وزارة الثقة) ، ثم أن ما عهدوه في عدلى باشا من الكياسة في المفاوضات وصبره وإناته فيها ، وما حازه من مركز لدى الانجليز أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر ، يقوى الأمل في الوصول الى نتائج مقبولة (٧٤) •

هذا هو الاقتراح الذى تقدم به أغلبية الوفد لسعد زغلول ليوقع عليه ويصدره بصفة بيان الى الأمة • على أن سعد زغلول رفض هذا الاقتراح رفضا بانا وامتنع عن التوقيع عليه وإصداره • ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية ، وانما مسألة توكيل (٧٥) • (وسنرى في سياق هذا البحث أن عدم الاكتران من جانب زعيم الوفد - سواء أكان هذا الزعيم سعد باشا أم النحاس باشا بعده - برأى أغلبية أعضاء الوفد ، في المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة باتجاهات الشعب وميوله ، يعتبر من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة « الزعامة » التى كانت طابع العصر) •

على كل حال فقد بنى سعد زغلول رفضه للاقتراح الذى قدم اليه على الأسس الآتية : أولا - أن المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل قبول التحفظات المهمة ، « انما يعد قبولاً لاحكام هذا المشروع وقبولاً لهذا الأساس ، وانما يناقش فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس • فلا يجوز لى عند الكلام فى هذا الموضوع أن أناقش فى الأساس أو أطلب نقضه ، وان فعلت ذلك كنت جاهلاً أحمق لا أعرف شيئاً » (٧٦) • نانياً ، أن سماح الوفد لهيئة أخرى بالدخول فى المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، وإعلان نقتة بها وتأييده لها ، فى الوقت الذى يتمسك فيه ، فى خاصة نفسه ، بغير هذه الخطة ، انما يعتبر « فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه » • لأن « تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات » إما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولاً ، فان كان فيه مصلحة ، فلا يصح تأييد من يخالفه ، وان لم يكن فيه مصلحة ، فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطة ، وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه • (٧٧) « أما السبب الثالث لرفض سعد زغلول الموافقة على تولي عدلى باشا هذا المشروع ، فقد أفصح عنه لأحد أخصائه فى رسالة اليه فقال : « كيف لى أن أثق به بعد كل ما عندى من المعلومات ،

وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع ، هو يراه مقبولا بدون هذه التحفظات ، مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد . (٧٨) » .

ويذكر الاستاذ محمود أبو الفتح أن سعد زغلول باشا كان يرى العودة الى مصر . وكان يؤيده فى رأيه هذا سينوت حنا بك وواصف غالى بك فقط . أما على ماهر بك فكان يقوم بالتوفيق بين الفريقين (٧٩) . ويبدو أن سعد زغلول كان قد كفر بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية بعد ما رآه من تحايل اللورد ملنر . ولما كان من غير الميسور طبعاً العودة الى مبدأ « دولية المسألة المصرية » ، بعد أن جرح هذا المبدأ جرحاً خطيراً على يد المفاوضات الننائية ، فلم يعد أمام سعد زغلول الا العودة الى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . ولكن بقية أعضاء الوفد لم يوافقوا على هذا الرأى لأنهم كانوا يرون أنه « لا مجال لكل هذا اليأس ، ما دامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض التحفظات (٨٠) » .

ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد والمعتدلين لم يكن فى جوهره الا خلافاً حول تقدير قوة السعبد كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية . وواضح أن سعد زغلول باشا كان قد تطور عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل نفيه الى مالطة . فان ثورة مارس التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه ، وأذابت جليد « الاعتدال » الذى كان طابعه الخاص أثناء نضال مصطفى كامل ضد الاحتلال ، والذى جعله أقرب الى حزب الأمة فى خطته منه الى الحزب الوطنى . ولم يكن منشأ هذا الاعتدال الا حساب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأى تحركات جماعية فعالة تقلقل مركز الاحتلال . فكانت الخطة المثلى هى خطة حزب الأمة التى تستهدف الارتقاء الدستورى والاستقلال التدريجى ، « الى أن يستأثر حزب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكانها على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعلى العام » .

على أن ثورة مارس ، واليقظة الشعبية المدهشة التى أعقبتها ، والتى استكملت صورتها فى مقاطعة لجنة ملنر ، قد غيرت الموقف تماماً . فقد اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته ، فتنازل استحسان سعد زغلول ، واستحسان فريق لا يستهان به من المفكرين فى الأمة ، وأصبحت مصر مسرحاً لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى ، سواء أكان ينتمى الى حزب الأمة أم الى الحزب الوطنى . ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب

قيادة جديدة ترتفع الى مستوى التضحيات التي بذلتها الامة في سبيلها ،
ونعمل على تحقيق الاستقلال بالشكل الذي يريده المصريون .
ولقد كانت القيادة اذ ذاك ممثلة في الوفد . وكان الوفد في ذلك
الحين ، بعد انفصال بعض أعضائه منه (صدقي باشا ومحمود بك أبو
النصر وحسين واصف باشا) يتكون في معظمه من فريق حزب الامة
القديم . أما رأى هؤلاء الأعضاء في الامة ، بعد كل ما بذلت من دمائها
وحياة بنيتها - وهو الرأى الذي بنوا عليه قبولهم لمشروع التسوية -
فهو ، كما ذكرنا ، أن الامة « لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة » .
بينما كانت خطة سعد زغلول ، كما هي ممثلة في رفضه المشروع أولا ،
وعزمه على العودة الى مصر لمتابعة الجهاد ثانيا ، تقوم على الايمان بقوة
الامة « على متابعة المعارضة والمقاومة » ، ومن ثم فقد نشب الخلاف بين
الفريقين ، وهو خلاف نترك سعد زغلول يقوم بنفسه بتحليله وشرحه
- كما جاء في خطاب له الى صديقه طاهر بك اللوزي بتاريخ ٣١ يناير
١٩٢١ ، فهو يقول :

« ان هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتمالها ،
ويرجى زواله ، ولا يضير خفاؤه ، ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية
والشعور . فهم ملوا العمل وفتحوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كبر في
نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى
مصر استقلالاً ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوئ
من المراكز الا اتعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن
التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ . ولو كان أمره منحصر
بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ما أمكننا ، لكنه علم به على وجه
يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة . ومتى انعدمت الثقة بين جماعة ،
تعد انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملتر خطاباً لبعض
أصدقائه ، ويبدأ نسخة منه جاء فيها ما نصه : « ان أصحاب سعد زغلول
باشا ممن لا يطلبون نفس مطالبه قد بذلوا آخر ما في وسعهم لاقناعه
بالقبول ، فلم يقتنع . » فمن أين علم لورد ملتر هذا المسعى ؟ . انه
لم يكن منى بالطبيعة . ولا شك عندي في أن علم اللورد ملتر بهذا الخلاف
على هذا الوجه ، كان له تأثير كبير جداً فيما أبداه من التشدد معنا ،
خصوصاً فيما يتعلق بقبول التحفظات . . . أتظن أن جماعة ضعفت
الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ، ويمكن أن يقدر
لهذا العمل نجاح ؟ . كلا . انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء سخط

الامة ، ولطيفا لغصبها ، ولقد رأيناهم يعابلون ، بوجوه هشة بسامة ، كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وصور الهمم وانحلال القوى ، ويعبسون للأخبار التي ندل على قوة روحها . ان نفوسا هذه حالها ، يضر وجودها في الأفراد ، فما بالك في القواد ؟ لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتي بك كان من بين العائدين ، ولكنه لم يعد . انه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافرا معهم ، بل في عرمة اللحاق بهم ، وانما كتبوا اسمه مع أسمائهم تفخيما لسانهم ولكي يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ، حتى لا يقال : ان حزب الامة عاد الى ندايته وانتهى الى عاقته . ان الله لا يصلح عمل المفسدين . (٨١) » ومفهوم أن المكباتي بك كان قبل انضمامه من أنصار الحزب الوطني .

هذا الخطاب الخطير ، يعلن بجلالة نام انصلاح حزب الامة من الوفد ، ودخول الوفد مرحلة جديدة من تاريخه ، كقيادة تحاول أن ترتفع الى مستوى الوعي القومي السوري المنفجر من بين جنبات الشعب . ولقد كان المنطق ، الذي أوقع هذا الانشقاق في صفوف الوفد ، يقضي بأن يتجه « الوفد الجديد » في المرحلة التالية الى تنظيم الامة تنظيميا ثوريا - أو بتعبير أصح ، « تنظيم ثورتها » - بشكل يجعلها أكثر تأثرا وأشد ايجابية في مقاومة الاحتلال . فلقد كان في الامة المصرية طاقة ثورية عجيبة تتبدد في ذلك الحزن في شكل مظاهرات صاخبة واصطدامات متكررة مع قوات الاحتلال ولم يكن على الوفد الا أن يتعهد هذه الطاقة بالرعاية والتنظيم والتسليم ، ثم بطلما في وجه الاحتلال . ولكن هذا المفهوم للعمل السوري والأساليب الثورية لم يكن بخطر ببال سعد زغلول الذي كان يعتقد أن السورة لا تأتي الا عفوا أو تلقائيا ، أي أنها لا تكون نتيجة تنظيم سابق . ومن ثم فلم يستطع الوفد أن يرتفع من كونه حزبا منظمًا فاحماها بعبء على الوسائل الدوامية ، الى أن يكون حزبا ثوريا يعتمد على الوسائل والأساليب الثورية .

على كل حال ، فقد أعقب وقوع الخلاف بين سعد زغلول والمعتدلين حول تولي عدلي باشا المفاوضات مع انجلترا على قاعدة تحقيق التحفظات ، أن قرر محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وأحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي بك ، العودة الى مصر . وكانت القيادة في ذلك الحين قد أجدت تشرب شيئا فشيئا من يد سعد زغلول ، لتستقر في يد عدلي باشا الذي كان قد عاد الى مصر منذ أواخر نوفمبر ١٩٢٠ . ويصف سعد زغلول هذا بقوله : « اعتزل المخالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فسمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى

حفنا فهضموه ، فنفضوا في اجتماع حاص بهم ما كان فرره الوفد في اجتماع عام باشتراكهم ، ورفضوا مبلغا أذنا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم تأذن بها . وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مبلغا لم يأخذوا في تقديره رأينا ، مكتفين بتقديرهم . كأنهم من أمرائنا ، وكأننا من أبايعهم . قرروا عودتهم بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملأ أنفسهم وخلافهم . ظنوا أن الأمة قد هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام ، فسارعوا إليها ، لا لكي نفوموا ضعفها ، بل ليستميلوها الى الثقة بمن شك في اخلاصه (عدلى) ، ليحسن نسليهما ، والى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها . . ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلموا لمنل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه ، وبمساعدة من تعرفون ، لا يسمحون لي أن أرسل تلغرافا أو كتابا يحمل شكرا على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادي بمنل هذا العمل جارحا لهم وماسا بكرامتهم ، حتى كان منهم أن أرسلوا الى خطابا بحتجون به على هذا الانفراد في عبارات حافة لا بوجهها متبوع لتابع « (٨٢) » .

أدرك سعد زغلول أن أعضاء الوفد العائدين انما يعودون الى مصر «ليعملوا في السر على ب أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوى الى تأييد سيدهم الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غاياتهم التى ينشدونها(٨٣)» ، فقرر أن بهاجم الفكرة التى سوف يروجون لها قبل أن نطأ أفدامهم أرض البلاد . فأرسل الى اللجنة المركزية في مصر في ٢٣ يناير ١٩٢١ برقيته الشهيرة التى عرفت بالكلمتين الأولتين منها : « نبتت فكرة » ، قال فيها : « نبتت فكرة فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد ، مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه ، لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا السرط ، بل يلزمه أن يؤبده ويعلم ثقته به متى كان من أصدقائه . وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا بترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه . . » ، وبعد أن أوضح وجهة نظره على النحو الذى مر بنا ، قال : « لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الخطة أصلا وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات . ولا أؤبد من يدخل فيها بدون هذا الشروط ، مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به . » (٨٤) »

أحس الناس من برقية «نبئت فكرة» أن لا نزاع فى وجود انقسام فى الآراء داخل الوفد . وكان قد سبى أن ظهر طرف من هذا الانقسام عندما نشرت، جريدة الاخبار برقية من مراسلها فى باريس ينسب الى عدلى باشا أموراً سائنة خاصة بسلوكه نحو الفصية المصرية ونحو الوفد . كما أرسل النحاس برقية بالشمعة الى أمين الرافعى بعول فيها ان «عدلى باشا كان كارثة على الوفد» . ولما ذاعت برقية «نبئت فكرة» ، تصور الناس أن العائدين لم يعودوا الا وهم على غير وفاء مع رئيسهم فى الرأى، بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد ، وجاءوا ينضمون الى عدلى باشا لتأييده فى سياسته المخالفة لسياسة سعد باشا . وقرر فى الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التى نبئت فى بعض النفوس . ولهذا فلم يكده يصل العائدون الى مصر ، حتى سارع اليهم الناس يسألونهم عن الحقيفة ، فكاشفوا بعض السائلين وكنتموا الأمر عن البعض الآخر ، ولكنهم ، على كل حال ، أحسوا أن التيار أقوى من المقاومة والمجازفة ، فأصدروا فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢١ - أى بعد يومين من وصولهم الى مصر - بياناً ، بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين بمصر ، ذكروا فيه « أن الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول ، على أنهم وفاق وأكمل اتحاد ، وأنه ثابت ، ومتشدد كل التشدد فى التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت المحفظات التى طلبتها الامة ، وفى أولها النص على الغاء الحماية ، لتكون من القواعد الأساسية التى تبني عليها المفاوضات . وانه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة . » (٨٥) » وهكذا حققت برقية «نبئت فكرة» غرضها فى فض المبدلين ، وان مؤقتاً وظاهرياً ، من حول عدلى باشا ، واعادتهم الى صفوفهم الأولى فى الوفد ، ليلوذوا به من غضب الرأى العام المصرى .

(٤) الدور الثالث للخلاف :

التبليغ البريطاني بأن الحماية البريطانية

علاقة غير مرضية (٢٦ فبراير ١٩٢١)

قدم اللورد ملنر تقريره الى حكومته في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . وأخذت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين في دراسته وتقدير مرامييه . وكان اللورد ملنر قد حث حكومته في هذا التقرير على ضرورة المسارعة باجراء مفاوضات مع مصر ، محذرا تحذيرا شديدا من تصحيح هذه الفرصة . فقد ذكر أن «الوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة ، وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها ، وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى ، فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون ، فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها .» . ثم نصح حكومته بأن تسرع في مفاوضة مصر للوصول الى تلك المعاهدة قائلا : « فنصيحتنا لحكومة جلالته بأن تسرع في مفاوضة الحكومة المصرية بلا ابطاء زائد ، لعقد معاهدة على المبادئ التي جحدناها . وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة (٨٦) » .

على أن الخلاف لم يلبث أن نشب في الوزارة البريطانية بشأن المشروع الذي تضمنه التقرير . فقد عارضه جميع الوزراء ماعدا اللورد كيرزن والمستر لويد جورج ، وقد ذكر هذه الحقيقة المستر لويد جورج بنفسه لعدلى باشا في أثناء المفاوضات التي دارت بينهما بعد ذلك ، فقال : ان مشروع ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله . وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها . (٨٧) ومع ذلك فان الوزارة البريطانية اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، أن نظام الحماية

لم يعد يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى (٨٨) ،
أما الأمر الثانى الذى اقتنعت به ، فهو ، كما ظهر من سياستها ، الاعتماد
على المعتدلين فى إبرام النسوية مع مصر بعد أن نعد الانفاق مع المتطرفين .
وقد ساعد الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه ، أن عدلى باشا كان يبدو
فى شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ مسيطرا على الموقف ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية
النامة من أعضاء الوفد . وكان اللورد ملنر - كما صرح لمراسل جريدة
الديلي دسباتش - يؤمن بأن قوى المعتدلين سوف تتغلب فى النهاية على
قوى المتطرفين (٨٩) .

على أن تقهقر المعتدلين فى بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ ، تحت ضغط الرأى
العام فى مصر ، لم يلبث أن أُنر على الموقف . فإذا كانت الحكومة
البريطانية قد توفعت أن تجد المفاوض المصرى الذى يقبل مفاوضاتها قبل
قبول التحفظات ، وأهمها إلغاء الحماية ، فإن تقهقر المعتدلين الى صفوف
المتطرفين فى ذلك البيان قد وضع حدا لهذا الأمل . ومن ثم فقد أصبح
من الضرورى ، لاجتذاب المعتدلين مرة ثانية ومنحهم فرصة العمل من جديد ،
اصدار تصريح بشأن الحماية يمكنهم من التقدم على أساسه لاجراء
المفاوضات الرسمية مع انجلترا ، وهى المفاوضات التى حذر اللورد ملنر
حكومته من التباطؤ فيها .

والحقيقة أن الظروف الدولية كانت هى الأخرى تدفع الحكومة
البريطانية - كما يقول الجود - الى السعى لعقد تسوية مع مصر فى ذلك
الحين . فان الأفق السياسى فى شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان بعيدا كل البعد
عن الصفاء . فقد كانت كل بقعة من بقع العالم القديم . فى القسطنطينية
والعراق وفلسطين وسيليزيا والراين ، فى حاجة الى وجود حاميات . بينما
كانت إيرلندا تمتص كل سلاح باق . أما الوطن الانجليزى نفسه فكان
العمال فيه على غير استقرار ، وكان التهديد بحدوث اضطراب عام لايزال
قائما بالرغم من انفضاض حلف مكون من نفايات العمال . ولهذا كان كثير
من عسلاء الانجليز الذين يراقبون الأمور يحسون بضرورة الحد من
المسؤوليات القومية ، ولم تكن الحكومة البريطانية بأقل منهم احساسا بهذه
الحاجة (٩٠) .

وعلى ذلك ، وفى يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ أصدرت دار الحماية بالقاهرة
نص هذا القرار الذى نُشر فى الصحف يوم ٤ مارس ، وهو على النحو
الآتى : « ياصاحب العظمة : لم أتاخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى
أدبتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع
اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى ، تلك الأمانى

الذى استنهر عطف عظمكم عليها • ويسرنى الآن أن أبلغ عظمكم فرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا الفرار يطابق رأى عظمكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل السروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يخص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمكم الى حسن النية الذى أظهره حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلفها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم • وهذا هو نص فرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمكم :

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى افترحتها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبفى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى • ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يخص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب فى السروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن ، الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى بالحماية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبى وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى(٩١) » •

غير هذا التبليغ البريطانى ، الذى يعتبر أهم تصريح سياسى أعلنته انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية عليها فى ١٨ ديسمبر ، الموقف السياسى الذى نشأ بعد انتهاء المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر • ذلك أن هذا التبليغ لم يعتبر الحماية علاقة غير مرضية فحسب ، بل وأطلق أيضا الحرية من المفاوضة ، فلم يعد الدخول فيها على أساس مشروع ملنر ، بل لأخذ رأى فيه • وقد فسر سعد زغلول الفرق بين الحالتين فى احدى خطبه فقال : « الدخول فى المفاوضة على أساس معين ، معناه قبول هذا الأساس • ومتى قبلت الأساس فلا يمكننى أن أنقضه ، وانما نناقش ونتبادل الآراء فى التفاصيل التى تبنى على هذا الاسساس • ولكن اذا دخلت فى موضوع لكى يؤخذ رأى فى ذلك الموضوع ، ما رأبك فى هذا المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه ؟ ، فيمكننى أن أبدى رأى فيه بكل حرية • أقول معيب من جهة كذا ، انه مستحق للتعديل ، أنه يحب حذفه أو استبداله • لى حرية تامة أن أبدى فيه ما يعنى لى من الآراء وما أراه • • • • • حينئذ ، اذا كانت المفاوضة على هذا الوجه ، أى لأخذ رأى فى موضوع ، فى الحق ، بل على الواجب ان كنت شخصا منتدبا للسعى للوصول الى هذه الغاية - وجب أن ألبى الطلب وأجيب السائل بكل

حرية • وان امتنعت عن ابدائه ، بعد أن عرض على ، كنت مقصرا في الواجب ، بل كنت خائنا لبلادى (٩٢) ٥٠»

ولقد كان الواجب الوطنى بعد هذا يفنضى من السلطان فؤاد الرجوع الى ممثلى الامة التى انندبتهم للدفاع عن قضيتها ، لتأليف وزارة موقوق بها من الامة لكى نحدث فى مصير البلاد فى ذلك الوقت الخطير ، وتختلف وزارة نسيم البغيضة التى أعقبت وزارة يوسف وهبه باشا فى ١٩ مايو ١٩٢٠ (٩٣) • وقد كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر وغيره • أينولى الوفد الوزارة ويتولى المفاوضة ؟ أنتألف وزارة ادارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أیظل الوفد بعيدا عن المفاوضات ، مشرفا مع ذلك عليها مؤيدا للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الاخيرة فى نتيجة المفاوضات (٩٤) ؟

على أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الحين ليلعب دورا غريبا بدل على رغبة مبكرة فى الاستئثار بالأمر دون الوفد ، بل ودون فريق المعتدلين من الوطنيين وعلى أسهم على باشا • وكان ما شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ من أهمية ، وأسبغ عليه من سلطة ، ونسبه له من دور زائف لم يكن له بطبيعته الحال فى اصدار السليخ • وانما هى سياسة نغبت جديده فى الحركة الوطنية سنرى الانجليز تتعهدونها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ على نحو يؤئر فى مستقبل الحركة الوطنية اياما نأبر • فقد قرر السلطان فؤاد فى ذلك الحين قرارا غريبا هو الاحتفاظ بوزارة نسيم باشا ، مع تأليف هيئة للمفاوضات عهد برباستها الى أحمد مظلوم باشا • ومن اليسر تعليل رغبة السلطان فى الاحتفاظ فى رئاسة الوزارة بنسيم باشا ، لأنه كان صدبقا له وموضع سره وثقتة وتقديره (٩٥) ، ويرجع ذلك الى ما قام به للفضاء على مظاهر النفور التى كانت تسود العلاقات بين العرش والامة فى ذلك الحين ، ومن بينها أعراض الناس عن حضور السريرات فى المواسم والأعياد • فقد جعل ، وكان اذ ذاك وزيرا للداخلية فى وزارة وهبه باشا ، بوعد الى المدرين والمحافظين بأن ينهبوا الاعيان فى هديراتهم ومحافظاتهم الى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف المناسبات • وقد نجح فى طر بقتة وتحسنت الاحوال ، مما أدى الى ارتفاع أسهمه ، وبالتالى الى اراحة يوسف وهبه باشا واسناد رئاسة الوزارة اليه (٩٦) • أما اختار مظلوم باشا لتولى رئاسة الوفد الذى بتولى المفاوضات ، فأمر يحار فيه المنطق ،

لأن أحمد مظلوم باشا ، بالرغم من أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية القديمة ، إلا أنه كان - كما يروى الدكتور هيكل - أحد الباشوات القلائل الذين لم يشاركوا في الحركة الوطنية منذ انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة (٩٧) . ومن الطريف أن الرجل كان يعرف قدر نفسه ، ويعرف عجزه عن تولي مثل هذه الأمور الجسيمة ، فتنحى عن رئاسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نيا اختياره (٩٨) .

يبدو أن الخيبة هذه قد أفنعت السلطان فؤاد بالاتجاه الى طريق أكثر تمشيا مع المنطق ، فقد عرض على عدلى باشا رئاسة وفد المفاوضات فقط ، مع بقاء نسيم باشا رئيسا للوزارة . ولكن عدلى باشا رفض بالطبع هذا العرض ، فبالإضافة الى عدم اطمئنانه شخصيا لسياسة نسيم باشا ودسائسه - كما يقول الراقى (٩٩) - فإن عدلى باشا فى ذلك الحين كان محط آمال الانجليز ، ولم يكن يستغنى عنه فى أية تسوية ممكنة (١٠٠) . (وسوف يتدخل المندوب السامى لدى السلطان لتعيينه فيما بعد ، كما سوف نرى) . وكان عدلى باشا قد استطاع فى ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الاعضاء الوفديون العائدون ، الذين كان اتجاهاهم - كما يقول الدكتور هبكل - أن يؤلف هو الوزارة ويتولى المفاوضات فتتم بذلك الخطوة التى رسمت أول ما تألف الوفد . ولكنهم لم يربدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى . . حدة وشدة (١٠١) .

على أن السلطان فؤاد كان فى ذلك الوقت لا يميل الى تولي عدلى باشا رئاسة الوزارة ، اذ لم يكن يرى فيه صديقا للقصر ، ولم يكن يرى فى قيامه على رأس الوزارة ما يطمئنه (١٠٢) . وهذا هو ، فقد كان عدلى باشا - كما يقول الراقى - يعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور . ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السلطان فى الحكم (١٠٣) . وعندما طال الأمر على المندوب السامى ونفذ صبره ، اضطر الى التدخل «لوضع حد لهذه الدسائس» - حسب قول لويدي - وانتهى الأمر باسناد رئاسة الوزارة الى عدلى باشا فى ١٧ مارس ١٩٢١ (١٠٤) .

بنى عدلى باشا خطته على الفور بنفس الحذر الذى كان يقوده عندما عرض عليه سعد زغلول تأليف وزارة الثقة . وتدور هذه الخطوة حول ادخال الوفد فى التبعة انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته . فقد أوضح

في كتاب تأليف وزاره للسلطان «أن الوزارة ستجعل نصب عينها ، في المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للنسك في استقلال مصر . وسيدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا العرص وسيكون للأمة ، على لسان الممثلين لها في الجمعية الوطنية ، القول الفصل في هذا الانفاق . ربما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها (١٠٥)» . ولم يلبث عدلي باشا بعد ذلك أن أرسل الى سعد باشا نبأ تأليف وزارته وبرنامجهادعوة الوفد للاشتراك في المفاوضات الرسمية . وفي يوم ١٩ مارس ١٩٢١ جاءه الرد من سعد باشا لغيرافيا بعزمه على العودة الى مصر (١٠٦) ، كما أرسل اليه شروطه للاشتراك في المفاوضات (١١٩) .

ألقى اعزاز سعد زغلول العودة الى مصر الجزع في قلوب المعندلين من أنصار عدلي باشا . فقد تكهنوا بأنه انما يرغب في العودة الى مصر لمحاربة الوزارة وتحطيم الوحدة . وقد ناول الدكتور هيكل هذه النقطة فقال : « أما الذين كانوا على شيء من العلم ببواطن الامور ، فكانت الرتبة تخامر أنفسهم في امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعدا كان ينجبه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر . بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه ، فلم يقبل (١٠٧) » . ولقد كان أعضاء الوفد العائدون بروجون لهذه المسكرة ، فكانوا « يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم بفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، يذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التي وصل اليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأبه وزنا ، ولا بحسب لأحد غره حسابا ، وأنه اعترم العودة الى مصر لمحارب الوزارة ، وليكون هو كل شيء في البلاد (١٠٨) » . وقد ذكر الدكتور أحمد الببلي أن سعد زغلول انما عاد الى مصر على أثر علمه بمظاهر الانهاج بالوزارة ، خوفا من أن تنوجه الامة الى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه . ثم تساءل عن سبب اسراع سعد زغلول بالعودة ، بينما أبى ذلك حين دعاه عدلي باشا لمفاوضة ملتر أيام وجود لجنة ملتر في مصر (١٠٩) ؟ أما الكتاب الانجليز فينسب بعضهم (لود) اليه انه أنار بعودته الموقف الداخلي الى نقطة

الغليان (١١٠) . بينما ذهب «الجود» الى أنه كان ينبغي أن يمنع من العوده الى مصر ، وقال انه اذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بتفهمه في مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفا بالسماح له بالعودة الى مصر . واستنطرد قائلا : « ان أحدا في مصر لم يكن يريد في ذلك الوقت . فقد كان المصريون للمشفون يؤيدون عدلى باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترئين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يعدون استقالاتهم (١١١) » .

والحقيقة أن اهتمام سعد زغلول بالعودة الى مصر ، على اثر دعوة عدلى باشا له للاشتراك في المفاوضات الرسمية ، لم يكن مبعثه اعتزامه محاربة الوزارة . وقبل توضيح ذلك ينبغي أن نفسر سبب قبول سعد زغلول الاشتراك في المفاوضات مع عدلى باشا هذه المرة ، بينما رفض هذا الاشتراك من قبل أثناء وجود لجنة ملنر ، عندما عرض عليه عدلى باشا ذلك ، بعد أن تلقى منه اقتراح تأليف وزارة الثقة . والحقيقة أن الفرق بين الظروف التي اكتنفت الموففين كبيرة . ففي الحالة الاولى رفض سعد زغلول الاشتراك مع عدلى باشا في المفاوضات لان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك تنكر صفته التي أجمعت عليها الأمة ، أما في هذه الحالة الثانية فالوفد معترف به من الحكومة البريطانية التي أجرت مفاوضات سابقة معه وحده على هذه الصفة . فاشتراك سعد زغلول في المفاوضات مع عدلى باشا ليس فيه انكار لوكالته عن الامة بل ان عدم اشتراكه فيها هو الذي يعد انكارا من جانبه للوكالة التي خولته اباه الامة للدفاع عن قضيتها . وهكذا نصل الى سبب اهتمام سعد باشا بالحضور بشخصه الى مصر لمعالجة مسألة الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات .

ذلك أن سعد زغلول ، الذي كان يفكر بعقلية قانونية صارمة ، ترى أن الوفد هو وكيل الامة الذي انتدبته للدفاع عن قضيتها ، وأن سلطته انما تمثل من ثم سلطة هذه الامة ، لم يكن معقولا أن يدع غيره ممن لم توله الامة تلك الثقة التي حبت بها الوفد ، يتولى عمله الأساسى في حل القضية المصرية ، دون أن يكون له الكلمة العليا في هذه المسألة . وفى هذا يقول سعد زغلول ، ردا على من طالبوا بعدم دخول الوفد في المفاوضات ، وأن يدع الحكومة تتفاوض : « يقول بعضهم لا يدخل الوفد في المفاوضات ، بل يدع الحكومة تتفاوض . هل تقولون (مخاطبا الجمهور) بأن الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم ؟ أى بثقة خاصة منكم أولا ؟ فان كنتم تقولون بأنها تتفاوض بثقة خاصة منكم ، فليس لكم حق في أن تقولوا

بأن لكم ثقة بالوفد . لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره في أهم
شئونكم وفي أخص المأمورية التي عهدتم بها الى الوفد . ان هذا تناقض
لا أفهمه . ولكن اذا كنتم تقولون بأن الوزارة تدخل بغير تفكيركم ، فهذا
لا ينفع بشيء ، والوفد لا يمكنه أن يتصرف بهذه الثقة مطلقا الا اذا كانت
الوزارة تتفاوض على شروطه ، وكان المفاوضون من الذين ونقسم بهم ثقة
بامة . . » (١١٢) .

لهذا السبب عزم سعد زغلول على العودة الى مصر ، عقب دعوة عدلى
باشا اياه للاستراك في المفاوضات ، وذلك ليتفق مع الوزارة « على أن
تضم السلطة التي تمنلها ، على السلطة التي يمنلها الوفد ، لنستغل
القويان معا . ولكن لا في معنى السلطة الأخرى ، بل في معنى سلطة
الأمة (١١٣) » .

٥ - الصدام بين سعد وعبد

وانشقاق الوفد

مصر التي عاد اليها سعد زغلول

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس ، فاصدين نريسنا ، وأبحروا منها في يوم ٣١ مارس ١٩٢١ الى الاسكندرية حيث وصلوا اليها يوم ٤ ابريل ، والى القاهرة في يوم ٥ منه . وكان قد مضى عامان تقريبا منذ غادر سعد زغلول باشا مصر منفيا في ٨ مارس ١٩١٩ . ولكن مصر التي عاد اليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التي غادرها . فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩ ، والتضحيات الغالية التي بذلتها الأمة ، والظروف النضالية التي أعقبتها ، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصرى دروسا سياسية قيمة ، طفرت به الى مستوى رفيع من النضج السياسى والوعى القومى . وقد تمثل هذا فى اقباله النهم على العمل السياسى ، وسرعة استجابته للأحداث التي تؤثر فى قضية البلاد ومستقبلها ، كما قفزت به فى المضمار الاجتماعى قفزة قوية تمثلت فى بروز المرأة المصرية من خباء الحريم واشتغالها بالعمل الوطنى ، الذى كان بالنسبة لها حلما بعيد المنال . ولدينا مقالتان للاستاذ فكرى أباطة كتبهما فى ذلك الحين ، تعبران بأسلوبهما الفكاهة عن الجو السياسى والاجتماعى الذى كانت تجتازه مصر اذ ذاك . أما المقالة الاولى فبعنوان «جروبى وصولت» ، وقد نشرتها «الاهرام» فى ٣ مارس ١٩٢١ ، عندما جاءت الاخبار بقرب عودة سعد زغلول ، وفيها يقول :

« يجب أن يقتزن تاريخ النهضة المصرية باسمى « المسيو جروبى » والمسيو صولت . فقد كان - ولا يزال لمحبليهما الشأن الأعظم فى الحركات والمناورات والتدبيرات : وطالما انبعثت التعماليم الوطنية من بين جدران المكنائين ، فانتشرت وطارت فى المدن والقرى كل مطار . فالمحلان ، والحالة

هذه ، لم يحويا فقط ما لد وطاب من أنواع الماكولات والمنسوبات ٠٠ وانما صما ، فوق هذا ، زهرة الشبيبة المصرية الفنية ورجال الامة المجريين ، من موظفين وغير موظفين ٠ حفا ، ان حكومه الحكومه وحكومه السعب ، يلتقى مندوبوهما كل مساء لوضع الخطط والبرامج ٠ فكما أن العمل يبدأ من الصباح الى الظهر فى «المصالح» فانه يستأنف فى المساء فى « جنينة حروبي ، وصالة صولت»

هل يريد ان نساعد هذه «الحكومة العظيمة» ، أيها القارئ البعيد عن هذا الوسط ٠ البس « أسيك ماعدك منأنا ما استطعت أن تأبى ، تم سر - باسم الله مجراها ومرساها - الى « جروبي » ، وادخل - فى الساعة السادسة تماما - برسافة ورزانة ، والى بعد ذلك نظرة عامة على الموجودين فانك نرى ما يأتى : زعماء الطلبة وعلى رأسهم « الحقوقيون » الأصليون ، نميزهم عيونهم البراقة واشاراتهم الحادة ومظاهر العظمة والجبروت ٠ زعماء الوفدين المطرفين تميزهم أمارات الجسد والاهتمام والتفكير الطويل ٠ زعماء الوفدين المعتدلين تميزهم الابتسامات ذوات المعنى العميق ٠ مندوبى «الحزب الديموقراطى» تميزهم النظرة «الافلاطونية» والجلسة «الارسطاطاليسية» ، و « سكلانس » من اللغة ال « فرانكو - أراب » ٠ محررى الصحف يميزهم اختلاص النظرات والانصات لمختلف الأحاديث ٠

على هذا الشكل تفتح الجلسة باسم الوطن ٠ ثم بالطلبات من «شاي» و «فراولا» و «منروب» ٠ وبعد ذلك تبدأ المناقشات ٠ ويالها من مناقشات ٠ فاذا أردت أن نسمع ما يقوله الجميع ، فان اذنك تتلقى ما يأتى بسرعة من أفواه الجالسين : سعد ٠ عدلى ٠ رشدى : رشدى ٠ عدلى ٠ سعد ٠ الوزارة ٠ الوفد ٠ الرافعى ٠ داود بركات ٠ عزمى ٠ لويد جورج ٠ ألبنى ٠ اشتراك ٠ اتصال ٠ انفصال ٠ التحفظات ٠ الحماية ٠ خائن ٠ مخلص ٠ : مخلص ٠ خائن ٠ الخ الخ ٠

الويل كل الويل حينما تشتبك احدى «الترابيزات» مع الاخرى فى معركة كلامية ٠ فان الألفاظ تخرج كالسهام من أفواه الخصمين المتجادلين ٠ وينتهى الأمر غالبا «بهذنة» مؤقتة ، يستأنف بعدها الكلام عندما يخف وقع الأقدام ٠

« هذا هو تيار الرأى العام تنصادم أمواجه فلا يقر على قرار ولا يهدأ أنه بال ٠ وقد ثارت العجاجة بشكل حاد هذين اليومين ، وبعد خبر عودة

رئيس الوفد ، فاندفع احواننا جميعا فى الأفوال والطنون ، وأسسوا على هذا الاساس الواهى حططا كبيره عاجلوه بالنعيد . لهذا رأيت من واجبى أن أعرض على الجميع الاقتراح الآتى راجيا أن بتقبلوه بشئ من التسامح والعطف . وهو أن يرجئوا البت فى الامر ، وأن يوففوا نلك المعسارك اللسانية - وما يليها - مؤقنا ، حتى يعود رئيس الوفد . وأن نكتفوا فى هذه الفترة بسرب «النمى» وأكل «الكعك» فانهما الذ وأسهى وأفيد للعقول والبطون . وأن بتمنلوا - أخيرا - بالفول المأبور : « اليوم خمر وغدا أمر » .

أما المقالة البانية ، ونصور التطور الاجتماعى ، فهى بعنوان « مملكة الجنس اللطيف » ، وقد نسرنها «الأهرام» يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١ ، وهذا نصها : « مصر . مصر الشرقية فى أخلافها ، فى عوائلها فى تفاليدها ، تجتاز الآن دورا «عكسيا» ستهدم فيه كل قديم ، وتبنى على أطلال الماصى «مملكة» عصرية ، رشيقة ، ظريفة ، قوامها السيدات ، وعمادها الأنسات . والويل يومئذ للمحافظين المتأخرين . طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة فسلطوا عليها أنواع العذاب . وفد حل دور الانتقام . وانى لأتخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية السوكة ، مهبة الجانب ، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال» ووبل لهؤلاء من حساب النساء . »

لست بالمغالى المغرق فى الوصف ، السابح فى جو الخيال . لفد برزت المرأة المصرية فى الميدان ، فاستركت فى التضحيات العمومية ، واشتركت فى المظاهرات العمومية ، وخطبت فى المجتمعات العمومية ، وكتبت فى الجرائد العمومية ، وأيدت رأبها فى السياسة العمومية ، ونالت من عطف «الرئيس الجليل» وتشجيعه ما قوى عزيمتها ، ورسخ قدمها ، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها: فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة وإرادة حرة قوية ورأى سياسى ناضج ، ولها الآن حقوق «تحت الطلب» . فما على الرجال الا أن ينتظروا «المعركة» المقبلة ، ويعدوا لها العدة ، ان جاز لهم مقاومة « الجنس اللطيف » .

هل يسرك هذا أيها الرجل الذى يقرأ كلمتى ؟ أنا على « الحياء الدقيق » أنظر وأرى ولا أبدى رأيا . أسفى على الشبان أمشالى . واحسرتاه . لم يسعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء ، أيام السكون ، والويل لنا ان أقدمنا الآن . ستستفسر الخطيبة عن «شكى» أولا ، ومبلغ رقى العصرى ثانيا ، ونزعتى الحزبية ثالثا ، ورأى الاجتماعى رابعا ، فان

تم الرواج وعرضت مسألة سياسية ، اخلفنا فيها ، فستنادى «بسفوطى»
وسأنادى «بسفوطها» ، وسيكون لها من أولادى حزبا يفاوم الحزب الذى
أكونه منهم . وهكذا سينقلب المنزل الهادى الوديع الى فاعة محاصرات
ومناورات ومناوسات يتبارى فيها الحزبان : حرب برأسه الروج وحزب
برأسه الزوج ، والوبل كل الويل حينما يغلب الحزب الاول . هسذه
« مملكة الجنس اللطيف » أتصورها على مقربة منا . فهل أعد « الجنس
الحشن » لها العدة ؟ »

الصدام بين سعد وعدلى

عاد سعد زغلول الى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة اسنعبالا
لم يتح - فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين - لفاتح من الفانحين أو
ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر . فقد جاء الى القاهرة من
أقصى الأقاليم والأرياف ألوف وعشرات الألوف من أبناء الشعب ،
ينشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء
وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المتقفة وغير المتقفة . ورأى سعد
ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة
القاهرة الى داره ، يحيى بكلمتا بديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية
وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها (١١٥) . وقد بدأ بعد
عودته فى زيارة الامراء والوزراء ، ورد هؤلاء له الزيارة . ولكنه لم يذهب
لمقابلة السلطان أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشریفات (١١٦) .

ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول ، فى الموقف
السياسى الداخلى ؟ . الأمر الذى لا شك فيه أن هذا الاستقبال كان
توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل سابق قام على أساس
التوقيعات . فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا ، بعد هذا الاستقبال ،
حقيقة لا يمارى فيها أحد . ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن
يخسده عين سعد زغلول عن فهم مرماه الحقيقى ومغزاه الصحيح . ففى
اليوم التالى لمحيطه خطب قائلا انه يعلم أن « هذه الاكرامات وتلك
الاحتفالات ، إنما هى موجهة الى شىء آخر أعلى وأسمى من سعد ومن
أصحاب سعد ، موجهة الى ذلك المبدأ السامى الذى اتخذتموه راية
لحبائكم : وهو مبدأ الاستقلال النام (١١٧) » .

اما آبر هذا الانطباع الذى رسخ فى نفس سـعد زغول ، على الموقف الداخلى ، فقد يمثل فى اتجاهه منذ ذلك الحين الى انخذ موقف السدد مع المعتدلين والانجليز على السواء . فبالنسبة للمعتدلين ، سوف نراه يهوى عليهم بضربات لاهية ، ويعتمد فى اجراء فصل أعضاء الوفد المحالعين له « على النفقة التى شرفتنا بها الامة عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى فابلتنا بها ، وعلى التنسجيات التى لا نزال تبديها ، والتأكيدات الويعة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومجبة لخطتنا (١١٨) » . وأما بالنسبة للانجليز ، فسوف نرى فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد فى عام ١٩٢٤ مدى الفارق بين ما قبله فى مفاوضاته مع ملنر وما طالب به اذ ذاك . وعلى ذلك فنستطيع أن نميز فى حياة سعد زغول فى الفترة من انتعاش الحركة الوطنية الى نهاية عام ١٩٢٤ ثلاث مراحل ، تعتبر ثورة مارس ١٩١٩ واستقبال الامة له فى ٤ ابريل ١٩٢١ ، نقطتين فاصلتين فيها .

على أن المعتدلين لم يزنوا هذا الاستقبال بميزان صحيح ، اذ غرتهم كسرتهم فى الوفد ، فأثروا الصدام مع سعد زغول فى قمة سعبيته وبأييد الامة له ، فكان هذا الصدام بداية مرحلة صاخبة فى حياة مصر الداخلية أوسيت فيها كل تقاليد الصراع الحزبى العنيف والخصومة الحادة التى طبعت حياة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وقد وقع الصدام بين سعد زغول وعدلى باشا بسبب عدم الاتفاق على الشروط التى تقدم بها سعد زغول للاستتراك مع الوزارة فى المفاوضات . وهى الشروط التى كان سعد زغول قد قدمها الى عدلى باشا قبل مجيئه الى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة (١١٩) . وكانت هذه الشروط - كما أعلنها سعد فى حديث له مع صاحب الاهرام فى ٢١ ابريل ، وفى الخطبة التى ألقاها فى حفل تكريمه بحى السيدة زينب فى ٢٢ ابريل - تتضمن الآتى :

أولا - أن تكون الغاية من المفاوضات الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط : الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ووردت فى معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا - الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التام الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الامة التى قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا - إلغاء الأحكام العرفية والمرافعة على الصحافة قبل البدء في المفاوضات .

رابعا - أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر بتحديد مأموريه المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني بين وبحدد هذه المأمورية (١٢٠) .

وفد وقع الصدام حول الشرط الرابع . وهو الشرط الذي كان النبت فيه يحدد لمن يكون القيادة في المفاوضات : للأمة التي منحت نفسها ونوكيلها ، كما ظهر في الاستقبالات ، للجانب المتطرف في الوفد كما يمثلها سعد زغلول ؟ أم للمعتدلين الذين أصبحوا الآن لا يمثلون سوى قطاعات معينة في الشعب هم - كما يقول الدكتور هيكل - طوائف الاعيان والمنقفيين (١٢١) .

وفد بين سعد زغلول سبب ايراد هذا الشرط الرابع في احدى خطبه فقال : « انما استرط الوحد الأغلبية والرئاسة ، لأنه كما تعلمون هو انشاعى لاستقلالكم والمستول أمامكم عن هذه المهمة . ولا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن ينحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون ادارة العمل بيده ، وحتى يكون بيده وصل المفاوضات وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الاحوال (١٢٢) » . ثم أوضح هذا الكلام في خطبة أخرى فقال : « استرطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا في المفاوضات الرسمية ، فان الرئيس له أن يدير المفاوضات ، بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويحب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها ، لا برأيه وحده بل بالأغلبية التي اشترطها الوفد أن تكون له ، ليعتمد عليها في القطع والوصل . فاستراطه الأغلبية انما هو لهذه الغاية . » ثم نفى أن يكون طلب الرئاسة لغاية شخصية أو ارضاء لشهوة في النفس ، « فان هذا الضعيف المائل أمامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل بؤمل . واني أشعر بكل ما في من قوة أن هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسا لعدلى ورشدى ، ما دمت متشرفا بتفضلكم على بأنى رئيسكم (١٢٣) » .

أما فيما يختص بالنسق الثاني من الشرط ، وهو أن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني بين وبحدد هذه المأمورية . فقد كان سعد باشا يعلق أهمية كبرى على ذلك . «لأن هذه المأمورية» - كما قال في حفل شبيرا المشهور في يوم ٢٥ ابريل - «يرتبط بها مستقبل البلاد . وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن

تطور الحركة الوطنية - ٣٢١

يعينوا بمرسوم سلطاني ، فيجب ادن أن يكون تحديد مأموريتهم في هذا المرسوم نفسه . لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين ، فهو المختص بتحديد مأموريتهم . الأمر ليس بهين حتى يقبل الابهام . الأمر أمر أمة بتمامها ، الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طلب الى عظمة السلطان أن يعينهم . فيجب أن يكون المرسوم مشتملا على تحديد مأموريتهم ، والا كان الأمر قابلا للتلاعب (١٢٤) » .

وفي الحقيقة أن هذا الغلو في الاحتياط من جانب سعد زغلول باشا، انما هو ناشئ بدوره من الغلو في عدم الثقة في عدلي باشا بسبب قبوله مشروع ملتر بدون التحفظات . على أن عدلي باشا لم يلب أن رفض الشرط الرابع رفضا بانا . فغيما يختص بمطلب الرياسة كانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ، ولا يكون هو رئيسها . أما مطلب الأغلبية فقد رفضه بحجة أن الأمر ليس أمر أحزاب وشيع ، وانما يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة . أما بخصوص تحديد مأمورية المفاوضين بمرسوم سلطاني ، فقد احتج بأن التقاليد الدستورية تتنافر كليا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني (١٢٥) . وقد نشر مضمون هذا الرد لعدلي باشا في جريدة الاهرام في يوم ٢٥ ابريل ، وفيه أضاف عدلي باشا عزمه على السير في المفاوضة ، حتى ولو لم يتم الاتفاق مع الوفد .

انقسام الوفد

كان هذا الحديث لعدلي باشا تحديا سافرا لسعد زغلول على الملأ . فهل كان عدلي متهورا في اقدامه على تحدي سعد زغلول في هذه الصورة ؟ الحقيقة أن الموقف السياسي في تقدير عدلي باشا كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بعدلي ، يستند اليه في تأليب الجماهير عليه واسقاط وزارته . اذ لم يكن يستطيع أن يهاجم الوزارة دون أن يكون هذا الهجوم تنفيذا لقرار أصدره الوفد ، والا كان يعمل باسمه لا باسم الوفد . وكان عدلي باشا يعلم أن اصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه ، بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول .

وكان هذا أمرا صحيحا . ذلك أن الوفد كان قد عقد ، منذ عودته سعد زغلول الى مصر ، جلسات عديدة لمناقشة مسأله الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات . فأظهرت العالبيه نمسكها بقرار الوفد السابق بعدم دخوله في المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت بحفظانه ، وبرك الوزارة بعمل متصله به حتى نحقق قراره ، وعندها يدخل الوفد في المفاوضات (١٢٦) . وكان من الواضح أن هؤلاء الاعضاء قد أغفلوا ، في هذا الرأي ، التطورات التي طرأت على الموقف . وأولها أن المفاوضات لم تعد على أساس مسرّع ملنر ، وانما لأخذ الرأي عليه . وثانيها أن التلبيغ البريطاني الذي ذكر هذه المسأله قد قرر ان الحماية لم تعد علاقه مرضيه بين مصر وبريطانيا . ومن ثم فلم يعد يحول دون استئناف الوفد المفاوضات - بعد رفض مشروع ملنر من جانب الوفد ومن جانب الحكومة البريطانية بمرضا - أية قيود وجدت عند اتخاذ القرار السابق . ومن هذا يبدو واضحا أنه اذا كان منشأ الخلاف السابق بين سعد وغالبية الوفد هو انه « لا معنى لان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه » ، فان منشأ الخلاف الجديد هو العكس ، وهو أنه لا معنى لان يمنع الوفد نفسه من عمل يؤيده .

على كل حال فقد كان عدلى باشا يدرك هذا الخلاف في صفوف الوفد ، وكان يدرك أن سعدا باشا لو أصر على موقفه من طلب عدم الثقة بالوزارة ، فان النتيجة سوف تكون انشقاق الوفد وتفتيته ، وانسحاق الوفد فبه ضعف لسعد زغلول وقوة لعدلى باشا . وهذا ما حدث تماما . فقد انشق الوفد ، ولكن النتيجة كانت ضعفا لعدلى باشا والمنشقين ، وكانت قوة لسعد باشا .

ففي نفس اليوم الذي نشر فيه حديث عدلى باشا السالف الذكر في جريدة الاهرام - أى في يوم ٢٥ ابريل - عقد سعد زغلول اجتماعا بأعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة . ولكن الاعضاء جادلوه في ذلك . وبعد مناقشة ، اتفقوا معه على ألا يذكر شيئا ، في حفل شبرا الذي كان على موعد لحضوره في ذلك اليوم ، عن هذا الخلاف (١٢٧) . ولكن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسيا للعمل وحده منذ أن شعر أن الأمة تجسّد فيه وفدها وسعاراتها وأمانيتها الوطنية ، فقرر أن يتجه الى الأمة رأسا لاستصدار قرار منها بعدم الثقة بعدلى باشا ووزارته . وذهب الى حفل شبرا ليشن فيه هجومه الساحق المشهور على عدلى وعلى السلطان وعلى كل مخالفه :-

فقد فند سعد زغلول في هذا الهجوم اعتراضات عدلى باشا على شرط الوفد الرابع تغلبا بارعا فقال : « اذا صبح في البلاد الاوروبية أن رئيس

الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما ، فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للحالة السياسية التي نحن بصددھا . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارها لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية . المندوب السامي أيضا . ومتى كان المرسوم السلطاني ممضيا من رئيس الوزراء والوزراء ، فابهم يكونون هم المسئولين عنه ، لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم . ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا للمأمورية سياسة متعلقة بمستقبل الأمة وبالعلاقات مع الحكومة الانجليزية . فرئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الانجليزية بسيطا ويرتفع بإشارة من المندوب السامي . وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام ، لأنه يدين له بمركزه . . . فإذا طلبنا الرئاسة فاما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرنكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة . لا أن يكون مرنكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لان ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه . أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تنسرف بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس (١٢٨) ،^١

وضع سعد زغلول ، بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين فى الوفد فى مفتوق الطرق . فعندما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم النقة بالوزارة ، وطلب منهم الموافقة عليه . فاجتمع فى يوم ٢٨ ابريل عشرة أعضاء هم : الرئيس وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس بك وواصف غالى بك ومحمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومدكور باشا . وطرح مسألة بيان عدم النقة على العشرة الحاضرين . فصوت ضده غالبية الأعضاء (مئة) هم : محمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وخياط بك ومدكور باشا . وهنا واجه سعد باشا الموقف مواجهة المستعد له . فقد أخبر الاعضاء المخالفين أنه

سينسر البيان باسمه ونحت مسئوليه ، ولكل منهم أن يسر رأيه حسب ما يعقده (١٢٩) . فخرج الاعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود باسا وحمد الباسل باسا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك ، بالاشتراك مع عبد اللطيف المكبانى ، كتابا الى سعد باسا ننسروه فى الصحف ، وفيه اعترضوا على عدم اكترانه برأى أغلبية الاعضاء ، كما أعلنوا نفنهم بالورارة ، وأن الحطة الملى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية .

وقد رد سعد زغلول عنهم فى اليوم النالى ببيان اعتبرهم فيه منعصلين عن الوفد ، وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفعال المخالفين عنه ، يستمر فى العمل رئيسه وأعضاؤه المنفعمون فى المبدأ والغاية وفى تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والايمان التى أفسموها ، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية » . وفى نفس اليوم استقال من الوفد على شعراوى باشا . وانضم الى المنتسفين عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مذكور باسا . كما استقال جورج خياط بك من الوفد فى بونية . فاعتبرهم سعد جميعا منفصلين . وبقي مع سعد كل من مصطفى النحاس بك وواصف بطرس غالى بك وسينوت حنا بك وريضا واصف بك (١٣٠) وكان موقف على ماهر بك من سعد موقف المعارضة لما اتخذه من اجراءات ضد الوزارة ، ولكنه آنر أن بظل فى داره بعيدا عن المنازعات ، بعد أن كتب لسعد باشا قائلا يقول فيه انه مختلف وياه فى السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفتة مصريا ، رهين اشارته فى كل عمل يفيد فيه (١٣١) .

وبهذا التقوض الكبير فى بنيان الوفد ، أخذ المسرح السياسى المصرى يتشكل من جديد . فان الوفد بتتسكيه القديم الذى سعى سعد زغلول عند تأليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، الذى كان ، حتى الآن ، هو الهيئة السياسية الوحيدة التى تعمل على المسرح السياسى ، قد انفرط عقده ، فخرج منه العناصر المنحلة للأحزاب السياسية ، ولم تبقي سوى العناصر التى تمثل « الوحدة المقدسة » ، الوحدة العنصرية التى أرسيت عليها مصر الجديدة : اثنان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيه مصطفى النحاس الذى سوف يخلفه فى رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط : سينوت حنا وواصف غالى وريضا واصف . وحول هذا الوفد يلتف سواد الأمة الأعظم . أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول ،

أعضاء حزب الامة القديم ومتبايعوهم ، الذين سوف ينتحلون لأنفسهم
 فيما بعد اسما نالما هو اسم الاحرار الدسنوريين • أما الفريق المانى فهو
 الحزب الوطنى الذى لم يكن فى ذلك الحين يؤثر أى تأثير مفيد فى توجيه
 التيارات الشعبية ، والذى أصبح يمثل «السلبية» فى السياسة المصرية •
 والى جانب هذين الحزبين يأخذ السلطان فؤاد فى الظهور على المسرح
 السياسى كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه • ولم يكن له دور يذكر فى
 الفترة السابقة منذ انسلاخه من الحركة التى بدأ بها الوفد •

حوالي الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

- ١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٦٢ ع ١
- ٢ - نفس المصدر ص ٢٥١ ع ١
- ٣ - تحية الرئيس في منفاه ، ص ٧٥ خطبة سعدا زغلول في ٦ مايو ١٩٢١
- ٤ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٩٩ ، محضر الجلسة الرابعة بين وفد عدلى باشا وبين اللورد كبرون ومساعديه في ١٩ يونية ١٩٢١
- ٥ - نفس المصدر
- ٦ - تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبه سعد زغلول السابقة الذكر
- ٧ - محمود أبو التتج : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥١
- ٨ - محضر الجلسة الرابعة بين عدلى باشا واللورد كبرون ، نفس المصدر والمكان
- ٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ٢
- ١٠ - نفس المصدر والمكان
- ١١ - محضر الجلسة السابقة الذكر بين عدلى وكبرون ، نفس المصدر ص ٣٠٠
- ١٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٤
- ١٣ - نفس المصدر والمكان
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ١
- ١٥ - نفس المصدر والمكان
- ١٦ - نفس المصدر والمكان
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٧
- ١٨ - محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى ص ١٧٧
- ١٩ - اعتبر اللورد ملتر هذه الضمانات للدول صاحبة الامتيازات بديلا عن الحماية في احكام السيطرة على شئون مصر الداخلية . وقد ذهب في ذلك الى حد انه عندما وضع مشروع المعاهدة الذى عرضه على الوفد ، علق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازات لبريطانيا .

- ٢٠ - تقرير اللجنة الخصوصية المنسوبة لمصر ص ٢٥٢ ، ١ ، ٢٥٧ ، ٢
- ٢١ - نفس المصدر والمكان ٢ ص ٢٥٢ ، ٢
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤٩ ، ١
- ٢٣ - الجود : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ٢٣ مكرر -
- ١ - انسئت الرقابة في سنة ١٨٧٦ ، وكان قدر الدين اذ ذاك مليون جنيه.
- ٢ - كان لصندوق الدين سلطة الموافقة على عقد فروض ، ولكن زالت سنة ١٩٠٤ .
- ٣ - كاتب لصندوق الدين مراقبه فيما يتعلق بالاستياع من دفع الكوبونات.
- ٤ - رجع السبب في ازدياد نفوذ الصندوق الى الاوامر العاليه والانفاقات الدوليه ، الى اضعف عليه اختصاصات واسعه النطاق ، حتى اصبح دولة داخل دولة ، فبعد ان كان الصندوق ، في يدايه الامر ، المسلم للارادات المخصصة لخدمه الدين ، والمثل للدائن اكر من نمسله للدول ، ازداد هذا النعود فاصبح حارسا على الدوله ، مراقب تنفيذ الانفاقات والراسيم والبروكول والتصرفات . الخ . وبهذا اصبح له حق التسريع والقضاء مابقى الدين العام
- ٥ - قانون الصفه ١٨٨٠ اضعف على الصندوق اختصاصا واسمعا مكن لأصحاب السندات من مالیه البلاد
- ٦ - ازداد هذا النفوذ منذ القرض المضمون ١٨٨٥ .
- ٧ - كان لأعضاء الصندوق حق مفاضة الحكومه
- (انظر احمد صاوى موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسباسى)
- ٢٤ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠
- ٢٥ - تحله الرئيس في منقاه ص ٧١ خطبه سعد زغلول السابعة الذكر
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٨ خطبه سعد زغلول في حفلة الطلبة في القاهرة
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠
- ٢٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنسوبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٧ ، ٢
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٧
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٢٥٨ ، ١
- ٣١ - احمد شفيق : نفس المصدر ص ٧٧٦ - ٧٧٧
- ٣٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنسوبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٨ ، ٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ١
- ٣٣ - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراسستها من الوجهة العملية ، ص ٣٠٨
- ٣٤ - الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٢
- ٣٥ - نفس المصدر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٣

- ٣٦ - نفس المصدر في ١٣ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ - ١٧٤
- ٣٨ - دكتور أنبس : المرجع السابق ص ٨٧ - ١٠٦ ، الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٩ - الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣
- ٤٠ - نفس المصدر
- ٤١ - نجبه الرئيس في منفاه ص ٩٤ ، خطبه سعد زغلول في ٢١ يونيو ١٩٢١
- ٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٦١ ، نجبه الرئيس في منفاه ص ٦٩ خطبه سعد زغلول في ٦ مايو سنة ١٩٢١
- ٤٣ - نجبه الرئيس في منفاه ص ٦٩ - ٧٠ خطبه سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٤ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١
- ٤٥ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، العقاد : المرجع السابق ص ٣١١ - ٣١٢ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٦٣ - ٢٦٤
- ٤٦ - نجبه الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبه سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٧ - نفس المصدر ص ٧٣
- ٤٨ - نفس المصدر ص ٧١
- ٤٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧ ، رسالة سعد زغلول الى حضرات ويصا واصف والدكتور حافظ عيسى بك ومصطفى النحاس بك في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ -
- ٥٠ - نفس المصدر والمكان
- ٥١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥١ ، ١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ٢٥٢ ، ١
- ٥٣ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٣٦
- ٥٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٧٤٨ ، ٧٤٧
- ٥٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ، ١
- ٥٧ - لورد لويد : المرجع السابق ج ص ٢٧ ، الأمراء الأربعة هم : عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي إبراهيم (المسألة المصرية في دورها الأخير ص ١٣٩ - ١٤٠)
- ٥٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١
- ٥٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩
- ٦٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢

- ٦١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٥
- ٦٢ - أحمد شفيق : نفس المرجع ص ٧٧٠ - ٧٧٢ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٧٧
- ٦٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣
- ٦٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٢٨
- ٦٥ - تحية الرئيس في منفاه ص ٧٦ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٦٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٣ ، تحية الرئيس في منفاه ص ٣٦ ، خطبة سعد زغلول في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١
- ٦٧ - تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٧٧
- ٦٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢
- ٦٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٣ - ٢٨٤
- ٧٠ - تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر ص ٧٨
- ٧١ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩
- ٧٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٩
- ٧٣ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٧٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٥٠ - ٨٥١
- ٧٥ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩١
- ٧٦ - تحية الرئيس في منفاه ص ٣٦ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١
- ٧٧ - العقاد : نفس المرجع ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، برفية « نبتت فكرة »
- ٧٨ - عبد القادر حمزة : أذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ص ٣٧ ، رسالة سعد باشا لظاهر اللوزي بك في ٣١ يناير ١٩٢١
- ٧٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩٠
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٨١ - عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٨ رسالة سعد باشا السابقة الذكر
- ٨٢ - نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٨
- ٨٣ - نفس المصدر والمكان
- ٨٤ - العقاد : نفس المرجع ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، تمهيد ج ٢ ص ٧٢٦
- ٨٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨ ، ١١

- ٨٦ - تقرير اللجنة التخصصية المنتدبه لمصر ، المرجع السابق ص ٢٦٣ ع ٢
- ٨٧ - قانون رقم ٨٠. ، الخ ، مفاوضات عدلى - كبرن ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٦
- ٨٨ - الكتاب الأبيض ، القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٩٣ - ٩٤ ، تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين .
- ٨٩ - أحمد سفيق : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦
- ٩٠ - الجود : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٧
- ٩١ - الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ص ٩٣ - ٩٤
- ٩٢ - نجية الرئيس في منغاه ، ص ٣٦ - ٣٧ خطاب سعد باشا فى ٢٠ ابريل ١٩٢١
- ٩٣ - الرافعى : فى اعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٣٥ ، ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١٠
- ٩٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦
- ٩٥ - Sirdar Ikbāl Alī Shah : Fuad, King of Egypt, P. 174
- ٩٦ - حسن الشريف : الرجال اسرار ، ص ٢٠ كتاب اليوم
- ٩٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦ ، وفى كلام الدكتور هيكل ان احمد مظلوم باشا اختير رئيسا للوزارة ، وهو امر غير صحيح ، بدليل رواية عدلى باشا نفسه فى هذه المسألة ، (دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى - كبرن ص ٢٥٥)
- ٩٨ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ٩٩ - الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٧٤
- ١٠٠ - لورد لوبد : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٨
- ١٠١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٠٢ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ١٠٣ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤
- ١٠٤ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٣٩
- ١٠٥ - غربال : المرجع السابق ص ٨٥
- ١٠٦ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢١
- ١٠٧ - دكتور هيكل : نفس المرجع ص ١١٨
- ١٠٨ - نفس المصدر والمكان

- ١٠٩- دكتور أحمد البسلى : عدلى باشا ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ١١٠- لورد لوند : المرجع السابق ص ٤٠
- ١١١- الجود : المرجع السابق ص ٢٧٧
- ١١٢- نجية الرئيس فى منفاه ، خطبة سعد زغلول فى ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٢
- ١١٣- نفس المصدر ، خطبة سعد باشا فى ٦ أبريل ١٩٢١ ص ١١
- ١١٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٩
- ١١٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢
- ١١٧- نجية الرئيس فى منفاه ، خطبة سعد باشا فى ٦ أبريل ١٩٢١ ص ٩
- ١١٨- الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ ص ١٢
- ١١٩- نجية الرئيس فى منفاه ص ٥٨ ، من بيان الوفد فى ٦ مايو ١٩٢١ الذى منعت الوزارة نشره ، وقد القاه مصطفى النحاس بك بالنبابة عن رئيس الوفد فى حفل اقامه سعد زغلول فى فندق الكونتستال فى ٧ مايو ١٩٢١ تكريما لممثلى الهيئات التى اكرمته .
- ١٢٠- نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠
- ١٢١- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ١٢٢- نجية الرئيس فى منفاه ، خطبة سعد باشا فى ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٠
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٤٦ خطبة سعد باشا فى شبوا فى ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٤- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥
- ١٢٥- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥ ، الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ٨
- ١٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٩ ، من بيان لحمد الباسل باشا بشأن خلافه مع سعد باشا
- ١٢٧- نفس المصدر والبيان ص ١١٠
- ١٢٨- نجية الرئيس فى منفاه ، خطبة الرئيس فى شبوا فى ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ، بيان حمد الباسل باشا السابق الذكر ص ١١١ - ١١٢
- ١٣٠- الرافعى : المرجع السابق ص ١٠ - ١٢
- ١٣١- محمود عزمى : الأيام المله ، على هامش التاريخ المعرى الحديث ، وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) ص ٢٠

الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ - اصول التصريح :

مفاوضات عدلى - كيرزن

فى يوم ١٩ مايو ١٩٢١ صدر المرسوم السلطانى بأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برياسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شقيق باشا ، وكانوا من أعضاء الوزارة . تم أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين . (١) وكان تأليف هذا الوفد بدون سعد باشا وأنصاره أفدح غلطة ارتكبها عدلى باشا فى حياته السياسية ، وأكبر تحد لارادة الأمة وسلطتها .

ذلك أن الأمة كانت قد أظهرت شعورها جلبا ضد عدلى باشا ، عقب خطبة شبرا المشهورة التى سبق ذكرها . وقد تمثل ذلك فى قيام المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت القاهرة ومدن القطر ، وسقط فيها عدد من الضحايا ، وخصوصا فى طنطا يوم ٢٩ ابريل ١٩٢١ . وكانت الحكمة تقتضى من عدلى باشا أن يحترم هذه الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم ، حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العدو الأصيل ، وهو الانجليز ، الى الصراع الداخلى . ولكنه بدلا من ذلك استصدر مرسومه المشؤوم ، فدفع البلاد الى هوة الانقسام والفوضى ، ولم يجن غير الفشل الذريع فى مفاوضاته مع الانجليز .

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشا الى التمسك بالحكم ونأليف وفد المفاوضات فى ذلك الحين . فقد ذكر الدكتور هيكى أنه عرضت على عدلى باشا ، بحضور صدقى باشا وثروت باشا ، فكرة استقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقف . فاندى الرجلان معارضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد فى أيدي « الغوغاء » ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت

الطامة الكبرى • وقد علق الدكتور هيكل على هذا الرأي قائلا ان هذه الحجة لها قيمتها وقوتها • لان استقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم العنف والبره • ولا نزل حكومة على حكم البره الا اذا عليت على أمرها • هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا (سعد باشا) يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم في صاحب العرش وفي البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون • ومن ثم فلا مفر أولا من جمع القوى ، ثم بعد ذلك النظر فيما يكون • أما التسليم لهذه العناصر ، ففيه الفضاء على كل معنى من معاني الحرية الفردية للفرد وللكنزة على السواء • (٢)

وليست هناك حاجة للنقول بأن هذه الحجة انما كانت هي نفسها الحجة التي كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوفد ، وعدم احترام التحركات الشعبية • لأن هذه « الكثرة غير المألوفة » ، أو « الغوغاء » التي ينسب اليها الدكتور هيكل ، انما هي المرادف « لسوء الشعب » الذي سقط منه الصحايا بالمثلث والالوف في مارس ١٩١٩ وبعد ذلك • ولم يكن صدقي باشا فقط أو ثروت باشا من يزين لعدلى باشا التمسك بالوزارة بأمنال هذه الحجة ، بل كان هناك أيضا أعضاء الوفد المنشقون ، وهؤلاء كانوا يحرضونه على البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم لسعد باشا (٣) •

على أن مصلحة عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه • ذلك أن استقالته في تلك الظروف ، تحت النفل الشعبي ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول • بينما اذا استقال في حالة فشل المفاوضات - وكانت الدلائل قد أخذت تشير الى هذا في ذلك الحين - فان هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال • ولقد كان عدلى باشا يأمل مع ذلك أن تنجح المفاوضات ، وخصوصا اذا كان الانجليز لا يشترطون في المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد ، كائنا ما كان حظها من تأييد الأمة في الحقيقة • وهذا ما جعله يلجأ في ذلك الحين الى تسخير أنصاره من حكام الأقاليم في جمع التوقيعات وإيفاد الوفود لإعلان الثقة به ، حتى يقال ان وكالة عدلى قد نسخت وكالة سعد (٤) • بينما كانت الجرائد الانجليزية تنشر أخبار هذه الوفود والعرائض وتفخم من

شأنها ، لوههم السعبد والانجليز أن وراره عدلى باسا موضع بهه الأمة
المصرية • (٥)

ولعد كان من الطبيعى أن يسعى سعد باسا لمنع عدلى باسا من
السفر الى لندن باى بمن ، حى ولو كات وحدة الامه هى المن ، وفد
بنى موقعه هذا - كما يقول الاسناد سفيق عربال بحى - على فهمه لما
سنطره الحكومة البريطانية من عدلى باسا ومن أنصاره من الإدعاء
لسروطها (٦) • وفى الحى لقد اخذ سعد باسا يحمل عليه الحملات الهائلة،
ويكسف عن دوره فى المفاوضات مع ملر بصورة تؤدى الى عدم الثقة به •
وقد وصفه فى احدى خطبه بأنه يمل المصالح الانجليزية لا المصرية ،
كما أخذ يتشجع المظاهرات المعادية له علنا باعتبارها عنوانا صادقا
لاعراض الأمة عنه • وفد ذهب فى السجيع الى أن ذهب مرة الى حيث
قتل أحد المنطاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى بأن هذا الدم
يفع على رأس عدلى (٧) • هذا بينما كانت الصحافة المؤيدة له نصب جام
عضبها على عدلى باسا والمنسعين من الوفد وتكيل لهم أعنف الحملات (٨) •

وفى وسط هذه المعركة ، وقعت مذبحة الاسكندرية يوم ٢٢ مايو
بين المصريين والأجانب • فكانت انذارا بما يمكن أن تسعل من أجله
المظاهرات المعادية للوزارة • فقد اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب
من اليونانيين والاطاليين فى « حى الهاميل » ، وهو الحى الذى بدأت
فيه مذبحة الاسكندرية فى يونيو ١٨٨٢ • ونبادل الغربقان اطلاق
الرصاص ، فاشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية
الأجنبية ، وتدخل البوليس ، نم الحبس المصرى ، ولكن استمرت
الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو بين الوطنيين والأجانب ، ولم
يعد الهدوء الا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل • وقد قدر
مجموع القتلى من المصريين ٤٣ ومجموع الجرحى ١٢٩ ، ومن الأجانب
١٥ قتيلا و٧١ جريحا • (٩)

ومهما يكن من شأن البادى باطلاق النيران من الطرفين ، فان هذه
الحادثة قد استغلت فى مفاوضات عدلى - كيرزن فى تسديد الأحكام
العسكرية فى المعاهدة • وقد صرح المستر ونستن تشرشسل وزير
المستعمرات فى عصفها بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجبوش البريطانية
عن مصر ، « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة
الجاليات ، وبنهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » •
فهذه الحادثة ، كما وصفها سعد زغلول ، قد وقعت « ارغاما لانوفنا »

« ولصليب معيلا من معالنا » ، انخدوها دليلا على حكمه سياسهم ، وعلى أنه يجب اعمال السيف فينا حتى يستتب الامن للأجانب ، وما كان الامن مكهدرا ، ولكنهم هم الذين كدروه ، وسوف يعاقبهم الله عقابا سيديدا (١٠) »
فى هذه الظروف النعسه من انقسام الأمة ، وبعد مذبحه الاسكندرية وتصريح تنرسل السابق ، سافر الوفد الرسمى برأسه عدلى بانسا من الاسكندرية فى يوم **أول يولية ١٩٢١** ، ليجرى المفاوضات مع برطانيا .

ويكاد يكون من المؤكد أن العسل الذى لافاه عدلى باسا فى تلك المفاوضات قد فاق كل ما جال بحيااله أو حسب له حسابا . فالأمر فى ذهن عدلى باسا - كما سجله فى تقريره الذى رفعه الى السلطان بعد فسأل المفاوضات - كان يجرى على النحو الآتى : لقد جرت مفاوضات سابقة بين الوفد ولجنة ملر أفضت الى افتراحات من جانب اللجنة ، **وفد سمحت الحكومة البريطانية بنشر هذه المقترحات واستشارة الأمة فيها** فيصعب جدا بعد ذلك ، على من يحكم بدون هوى أو تحيز ، أن دمر أن الحكومة الانجليزية سوف تفكر جديا فى ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى ! وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم ! نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط . **ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا** فى مل هذه المسائل يغنى عن النعهد الصريح بالأا تنزل الحكومة دونه - هذا اذا لم تدفعها الرغبة فى الاتفاق الى قبول ما فوقه » (١١) .

وهذا بفكير منطقى من جانب عدلى بانسا . ولكنه لا ننبه الى التطورات التى طرأت على موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، فى الشهور القليلة السابقة . وهى التطورات التى تعود الى ما بين لدى الحكومة ، بعد عودة سعد زغلول الى مصر : من سيطرته على الموقف الداخلى على عبر ما توقعت ، واكتساحه خصومه ، وبالتالي قدرته على احباط أى اتفاق يعقد مع عدلى باشا . عدا ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت الى مصر فى شهر أبريل المستر هارى بويل ، الذى كان يشغل منصب السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى فى أبام كرومر ، وذلك لاكتناه الجو السياسى وكتابة تقرير عن الأحوال فى مصر . وقد قام هذا بعدة اتصالات مع كبار الشخصيات المصرية ، ومن بينها سعد باشا وعدلى باشا ، وقدم فى النهاية تقريراً ادعى فيه أنه الغالبة العظمى من المصريين ، من غير الرسميين ، انما يرغبون فى خلاص فى دوام الحكم

البريطاني ، وان كان أحد منهم لا يجروء على القول بذلك في تلك الظروف (١٢) .

أما لماذا مضت الحكومة البريطانية مع ذلك في اجراءات المفاوضات، فان الأسباب لذلك كثيرة ، أولها انها كانت هي الداعية الى اجراء المفاوضات ، في تبليغ ٢٦ فبراير . فقيامها بسحب هذه الدعوة بعد هذا انما هو أمر لا يسهل نبريره ، فوق أنه يعتبر تخليا مشينا عن الحزب المعتدل الذي خاض ما خاض من صراع مع العناصر المتطرفة بسبب اعتدال موقفه منهم . ثانيا - ان الحكومة البريطانية كانت ترجو مع ذلك أن تلقى من تساهل المعتدلين ما يغريها بالاقدام على مغامرة عقد معاهدة مع مصر لا تلقى تأييد شعبها ، في مقابل أنها تصحح مركز الاحتلال في مصر وتجعله شرعيا ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل . ثالثا - انه حتى لو فشلت المفاوضات ، فان انجلترا لن تخسر من جراء هذا الفشل شيئا . ان لم تكسب بقاء الأمور في يدها وظهورها أمام الرأي العام العالمي في مظهر الباحث عن التفاهم ، واطهار مصر بمظهر المتعنت .



ولقد ظهر تشدد الجانب البريطاني منذ بداية المفاوضات في مسألة القوة العسكرية . فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرضها في مصر بحماية المواصلات ، رأى المورد كيرزن أنها ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غايات أربع :

أولا - الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتها السلم والحرب .

ثانيا - مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي اذا دعت الحاجة .

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية .

رابعا - مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط في أي مكان من مصر ولأي زمان (١٣) .

ولقد كانت حوادث الاسكندرية هي الذريعة التي تذرع بها اللورد كيرزن للتمسك بهذه الاغراض ، فهو يقول للمفاوضين : « ها قد رأيتم

أن البوليس المصرى والجيس المصرى لم يكفيا لعمعها ، واما فام بذلك الجيش البريطانى . وائى أسائلكم : ماذا يحدث اذا لم تنداخل الجمود البريطانىة ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبيةه تنداحل فى مصر . وأعرف أن ايطاليا أرسلت سفينه حربية لترسو فى الاسكندرية بمياسبه الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانىة « (١٤) » .

وقد رد رشدى باشا على هذا الفول ردا قويا ، فقال : « ذكرتم حوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فاتكم اننا فى ثورة ، وفى كل ثورة يمع فيها من الغلو والاضطرابات ميل ما وقع عندنا . وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة النهيج العصبى الذى يفترن بأزمه قومية كالنئى تمر بنا . على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينه ، ونقطع الاضطرابات من جذورها . ولقد ذكرتم الدول واعتراضانها ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها . قلتم ان الجنود الانجليزية نداخلت فى الحوادث الأخيرة . وقد وقع هذا التداحل لأنها كانت هناك .

اللورد كيرزن - الحمد لله انها لم تكن فى لندن !

رشدى باشا - لو لم تكن هناك لكما نظمنا الجيش والبوليس على أساس صالح كاف . « (١٥) »

وبالرغم من هذا الدفاع الذى استترك فيه صدقى باشا وعدلى باشا ، فقد أصر اللورد كيرزن على مطالبه ، لأنه « من المستحيل أن نعهد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى » . « (١٦) » وهذا المعنى الحقيقى « - كما أدرك الوفد المصرى الرسمى - هو الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى بذهب بكل معنى للاستقلال ، ونفضى على السيادة الداخلية نفسها . « (١٧) »

وقد سار الأمر فى مسألة التمثيل السياسى على ذلك النحو . فقد سلم الجانب البريطانى بأن تكون مصر وزارة خارجية ووزير خارجية (مادة ٢) . وبأن يمثل الحكومة المصرية فى العواصم الأجنبية معتمدون سياسيون لهم لقب الوزير ورتبته (مادة ٤) ، ولكنه أحاط هذا الحق بصود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا . فقد ألزم وزير الخارجية بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى (مادة ٥) ، وبعبارة أخرى أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الامور الخارجية . كما نص على الا يجوز أن تشار الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية ،

(حتى مالا ينافض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقه بريطانيه العظمى (مادة٦) . ثم قرر استبقاء لعب « **المندوب السامي** » ، وأن يكون له في كل وقت مركز استثنائي ، ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى . (ماده ٣) .

أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحفانية ، فقد اتخذت الحكومة البريطانيه بسأتهما أيضا رأيا أشد مما ذهب اليه لجنة ملنر . فقرر ب لزوم أن يطلع **المندوب المالي** اطلاعا تاما على جميع الامور الداخلة في اختصاص وزارة المالية ، ويكون له في كل وف حق الدخول على رئيس الوزارة ووزير المالية ، (مادة ١٣) . كما قرر أنه لا يجوز للحكومة المصريه عقد فرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة **المندوب المالي** (مادة ١٤) . وهذا النص الأخير أعطى **المندوب المالي** مكانة تعلو مكانة الحكومة والبرلمان ، لأن القاعدة أن الحكومة لا تستطيع أن تعقد فروضا الا بموافقة البرلمان . وما دام لا يجوز عقد فرض خارجي الا بموافقة **المندوب المالي** ، فكأن هذا **المندوب** قد أصبح سلطة أعلى من الحكومة والبرلمان (١٨) . أما **المندوب القضائي** ، فقد قرر له الجانب البريطاني حق العياد بمرافة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب (مادة ١٥) ، وحق الاطلاع اطلاعا تاما على جميع الامور التي تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتي الحفانية والداخلية . وأن يكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحفانية والداخلية (مادة ١٦) . (١٩)

ولقد كان بسبب الارهاق والكمد الذى أحس به المفاوضون المصريون ، وما بذلوه من جهد عظيم ، أن سقط رشدى باشا مشلولا في يوم ٢٠ أكتوبر . أما عدلى باشا ، فان ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يحس بضرورة استدعاء جميع الأعضاء المنتسقين على سعد الى لندن ، رغبة منه في تحميلهم المسئولية معه . وكان يحس بالأسف الشديد لأن اللورد ملنر ليس هو الذى يفاوض معه (٢٠) .

ومع ذلك فلم تكن المتاعب التي لقيها عدلى باشا في مفاوضات مع اللورد كيرزن في لندن بأقل مما تعرض لها في مصر . ففي ذلك الحين ، وبينما كانت المفاوضات تجري الى فسلبها المحتوم ، كان سعد زغلول بسن حملة رهيبه على عدلى باشا وزملائه ، وعلى الوزارة البريطانيه ، وبطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مهيجا الشعب ومشعلا

نيران المورة أينما حل ، ومصطدما بالحكومة أعنف الاصطدامات • قلص
كان سعد يحس أن يبرم عدلى بأسا انفا مع انجلترا يكبل أفدام مصر
بأغلال لا قبل لها بها ، بينما تبدو مصر وكأنها قد وافقت على هذه الأغلال
بسبب الارادة المزيفة التي كان يصطعها بروت بأسا فى ذلك الحين ،
ولهذا كان سعد لا يعتأ يعضج محاولات الحكومة فى كل مناسبه ويسخر
بها قائلا : « ان وزاره نختم الصبيان على النقة بها هى التي نأى لسا
بالاستغلال النام ؟ (صحك) ، رأت وفودا نأى طائعه مخسارة لنعب عن
بعثها بالوفد المصرى ، فأوعزت الى رجالها بأن يأبوا لها أيضا بوفود •
جاءت تلك الوفود وعلى رأسها المدير ، وعلى حواشيها المآمر ، وفى أوساطها
الحمرء ، فيسنبعلهم رئيس الوزارة ويقول لهم أمام هؤلاء الدين يسوقونهم
أو يحوطونهم : « انى مسرور من اخلاصكم ومن أنكم جئتم طائعين
مختارين » (صحك وصبفيو) ، ذكرنى هذا بحاكم من أبام السلطة
العسكرية أثناء الحرب ، رأى رجلا مكتوف اليدين ، والحفرء بجروبه لأجل
أن بوردوه للسلطة ، فقال هذا الحاكم : « ما هذا ؟ » قالوا : « متطوع
با سيدى • • ! » (٢١)

ولم يكتف سعد زغلول بكشف هذا الزيف فى مصر ، بل أراد
كشفه أمام الرأى العام الانجليزى أيضا ، ولهذا استقدم الى مصر بعثه
تتكون من نخبة مختاره من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ،
برياسة المستر سوان ، وذلك لينبينوا حقيقة شعور الأمة فى البلاد ،
ويحفوا الدعاوى التي تدعها صحف الاستعمار • وقد حاول تروت باشا
أن يمنع مجيء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات البريطانية مستندا الى
أن وجود هذه البعثة فى مصر يخس أن يكون سببا فى اضطراب الأمن
العام • ولكن اللورد كيرزن بين أنه لا يستطيع أن يأبى على أعضاء
البعثة جوازات السفر ، لان منهم منها تصرف خطير ضد الحرية ، اللهم
الا اذا طلبت الحكومة المصرية اليه ذلك رسميا • ولكن عدلى باشا فى لندن
لم يشأ أن يتحمل تبعه هذا الطلب الرسمى • (٢٢)

وهكذا قدمت البعثة العمالية الى مصر ، واحتفل المصريون بأعضائها
فى القاهرة والاسكندرية احتفالا عظيما وخرج لتحييتهم فى الطرقات
جموع مختلفة الألوان مختلفة الأشكال • وبالرغم من أن الحكومة المصرية
سارعت فأصدرت الأوامر المشددة بمنع المظاهرات ، فقد أخذت شرارم
صغيرة تطوف فى الشوارع تهتف لسعد والاستغلال • (٢٣) وما لبث
سعد زغلول أن أخذ يطوف بضيوفه فى مدن الأقاليم ، ويقوم فى وجودهم

ونأييدهم الضمني ، بهجمات عنيفة علنية على الحكومة بقصد تحطيم مركزها ، وتدمير كل فرصة لعدي باشا في لندن للوصول بالمفاوضات الى النتيجة التي يحنهاها . (٢٤) ولم يقتصر سعد زغلول على ذلك بل أرسل مكرم عبيد الى لندن للدعاية ضد ابرام انفاق مع وزارة لا تمثل الامة ولترويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تخرج مركز عدلى باشا لانارتها فى البرلمان . (٢٥)

وفد أفلح سعد فى خطته ونال بغيته ، ففسدت المفاوضات وبطلت وزارة عدلى باشا . ولكن أنى له أن يدرك فى ذلك الحين أن مثل هذه النتيجة سوف تكون أقصر طريق يخطو منه الى غيابات المنفى من جديد ؟ ولكن هكذا كانت تتطلب خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما سنرى فى القسم التالى .

٢ - تصريح ٢٨ فبراير

فسلت مفاوضات عدلى - كيرزن عندما رفض عدلى باسا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصرى فى **العاشر من نوفمبر ١٩٢١** ، لأنه لا يخفى الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها . ومع ذلك فقد فدر لنصوص هذا المشروع ، وهى - كما رأينا - أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ، أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما بقرىبا . وذلك بعد أن انتهجت عبوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور . ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، وأنها ثبتت على هذا الوضع أربعة عشر عاما . وهذا هو التطور الذى كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها . ومن الغريب أن عدلى باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن ، هم أنفسهم الذين عاوبوا على اصدار تصريح ٢٨ فبراير .

ومما لا ريب فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . وسنرى فى الصفحات القليلة القادمة أن السلطات البريطانية فى مصر هى التى سعت اليه وألحت على حكومتها فى اصداره .

لقد كان الموقف ، بعد أن ظهرت نذر الفشل فى جو المفاوضات ، وبأن للحكومة البريطانية أن اتفافها مع المعتدلين صار أمرا متعذرا ، يقتضى أمرا من اثنين ، اما أن تدعن بريطانيا لمصر . ومعنى ذلك أن تعمل على الاتفاق مع سعد زغلول ، بعد أن ثبت بلا جدال أن أى اتفاق مع غيره مصيره الفشل ، وبعد أن رفض المعندلون التساهل والنزول عن الحد الذى ذهب اليه مشروع ملنر . واما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الادعان لشروطها ، مع ماسيتبع ذلك من نتائج لا يعلم مداها أحد . وكان كل من هذين الأمرين أصعب من الآخر .

ففيما يصل بالحل الاول ، كان سعد زعلول قد أصبح في نظر الحكومة الانجليزية مهيجا كبيرا يثير النعجب والفن والعداوة ضد بريطانيا - كما نعه بذلك المسر لويد جورج - كما أن الحالة النفسية السائدة في الوزارة البريطانية وفي مجلس العموم كانت اذ ذاك ضد احباء الرؤوس أمامه * (٢٦) ومن ثم فلم يكن متوفعا أن يلجأ الحكومة الانجليزية الى هذا الحل .

وأما بخصوص الأمر الثاني ، وهو أن تثسبت الحكومة البريطانية بموقفها من المسألة المصرية ، فقد كان أمرا لا يفعل تعذرا عن الأول ، إذ كانت تقوم في وجهه صعوبتان ، الصعوبة الأولى ، الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر * وكان الانجليز يفدرون هذا جيدا ، ففي الجلسة الحادية والعشرين من المفاوضات ، صرح المسنر لندسي لعدلى باسا بقوله « نحن نعدر ما يترنب من النتائج والاضطرابات على اعزالك الوزارة اذا لم نفعج المفاوضات على الصمورة التي ترضيك ، ولسنا راغبين في تجديد الاضطرابات » (٢٧) * أما الصعوبة الثانية فتتمثل في أن اللورد السبي ، المندوب السامى البريطانى ، الذى كانت الحكومة البريطانية نعتمد عليه في نفعيذ سياستها في مصر ، كان ضد سياسة التشدد السى كانت نسبعها الحكومة البريطانية ، وكان يلج عليها في الثمانية عسر شهرا السابقة لتتخذ قرارا في المسألة المصرية يستهدف الغاء الحماية ، ومنع مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة الى منحه * (٢٨)

وقد كان بسبب هذا المأزق الذى وجدت الحكومة البريطانية نفسها فيه ، بين عزوفها عن الاتفاق مع سعد زعلول ، وتعذر ابرام الاتفاق مع المعدلين ، وخطر برك المسألة المصرية بدون حل ، أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذى استقر عليه الرأى أخيرا .

وكان أول هذه الحلول ما عرصه المسنر اويد جورج على عدلى باشا في المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، وقصصد به تمهيد الطريق للاتفاق مع فريق المعتدلين أنفسهم * وهو يقضى بايقاف المفاوضات ، على أن نستأنف بعد أن يتم القبض على سعد زعلول من جديد ونفيه ، لابعاد تأثيره على الجماهير ، ومن ثم تهيئتها لقبول المعاهدة * وقد بدأ المسنر لويد جورج عرض هذا الاقتراح بأن أبدى أولا لعدلى باشا ملء ثقته باخلاصه ورغبته في حسن التفاهم * ثم أعرب عن يقينه بأن الاتفاق ميسور بينهما ،

ولكنه أبدى حيرته من أن مثل هذا الاتفاق يعبر أمرا صعبا مع وجود سعد زعولون طليعا ، أو على حد قوله : « لا أرى كيف يمكن الوصول الى اتفاق مفعول عندنا وعندكم في هذا الطرف ما دام زعولون يسلك طريق التهيج » . فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل في مصر ، وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر الى زعولون . واني لسديد الاعتقاد بأنه اذا ما رالت دواعي القلق ، أصبحنا أدنى الى الاتفاق ، وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين . لذلك فاني اسأل اذا لم تكن من امسحس ابعاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الاحوال في مصر أكثر هدوءا ووضوحا » . وقد فهم عدلى باسا على الفور ما كان يرمى اليه المسنر لويد جورج ، ولكنه رفض هذا الحل رفصا بابا ، بل زاد أن به المسنر لويد جورج الى أن هذا الحل لا يحلو من الخطوة للانجليز ، فقال « ان اتحاد التدابير السديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطوة لكم ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والاحكم أن يعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمسروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهيج سعد أو غيره » (٢٩)

وقد كان من نتيجة هذا الرقص من جانب عدلى باسا ، الذى اصر عليه في حديث آخر مع المسنر لندسى ، أن عرص عليه اللورد كيرزن في آخر جلساته (١٩ نوفمبر) اقتراحا ثانيا يقوم على « ترتيب حالة مؤقته على فواعد المسروع ، حتى اذا ما أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بصع سنن ، واستنطاعت مصر فى أنائها أن سبب كفاءها وفدرنها على ادارة ستونها وسطيم جينسها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البعب فى وضع اتفاق نهائى ، ورفع الفيود التى نعبر الآن أنها لا بد منها ولا عنى عنها » .

ويلاحظ أن هذا العرص أيضا مبنى على ابرام اتفاق مع المعتدلين . ولكن عدلى باشا رفضه كذلك مستندا الى سببين : السبب الأول أن التوقيت الذى يسير اليه اللورد كيرزن لا صابط له ، اد يمكن للانجليز أن يقولوا أن التجربة لم تصح ، فنستمر الحالة على ما كانت عليه . والسبب الثانى أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على ستونها ولو كان ذلك مؤقثا والى أجل .

على أن عدلى باشا لم يلب أن افترج من جانبه محرجا أخسر للموقف ، فقال . « لست أرى ما بمنعكم من تنفيذ الاحكام التى نضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ماختلفنا

عليه من مسائل » . وقد ساءل اللورد كيرزن عندئذ قائلا : « ولكن كيف يمكننا أن نعد مشروعا كهذا يتضمن تمجيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ ملك ؟ » . فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه . فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكى باؤ لتنفيذ المشروع الذى لم أقبل به » (٣٠) . وبذلك حبطت هذه الافترحات الثلاثة .

ويمكننا أن نفهم سر اعراض اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا ، اذا أدركنا أن تنفيذ هذا الاقتراح لم يكن يستلزم توقيع المصريين عليه واعترافهم به . مع أن ذلك شرط أساسى فى السياسة البريطانية التى وضع أسسها اللورد ملنر ، سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا . وفى الواقع أن الانجليز كانوا يعانقون من عقده عدم سرعية الاحتلال . وفى إحدى مقابلات سعد باشا مع اللورد ملنر فى ٢١ يولييه ١٩٢٠ ، وكانت فى بيت اللورد ملنر ، قال الأخير : « اننا الآن فى مصر وقد وضعنا يدينا على كل شيء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شيء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نحب عن مصر منذ أكر من مائه سنه ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » (٣١) .

ومن الطريف أن الراجعى قد فسر رد اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا بأنه « موافقة مبدئية » (٣٢) . وقد وقع فى هذا الخطأ أيضا اللورد ألنبي فاعتقد أن اللورد كيرزن انما وافق على اقتراح عدلى باشا بشرط معاونة عدلى باشا (٣٣) . وفى الواقع أن اللورد كيرزن - كما ظهر من موقفه بعد ذلك - لم يوافق اطلاقا على القيام بعمل منفرد ، ولم يرضخ لذلك الا بعد أن هدد اللورد ألنبي بالاستقالة ، والا نحت ضغط شعبي عالى .

على كل حال ، فقد ترك فنيل هذه المقترحات الثلاثة وانقطاع المفاوضات ، الحكومة البريطانية فى مواجهة موقفها المعقد مرة أخرى . وصار يتحتم عليها الآن أن تتخذ قرارا فى الأمر : فاما الاذعان لمصر واما التنسب بسياستها . وقد اختارت الحكومة الانجليزية الحل الثانى ، لأنه يجنبها التسليم لسعد زغلول والحركة الوطنية بما لم تكن مستعدة

للتسليم به في ذلك الوقت . وملك هي سياسته التبليغ البريطاني
المشهور الذي رفع الى السلطان في ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

فالتبليغ ، وهو مدكره سياسيه مطوله ، مفرعة في قالب الوعد
والوعد ، أعلن ، (أولا) بمسك الحكومة البريطانية بالصمانات التي
اشتمل عليها مشروع كيرزن للأمن المصالح البريطانية والأجنبية ،
ونسبها سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد « معاهدة وميثاق
دائمين للسلام والمودة والنحالف » . (ثانيا) ولمواجهه الآثار التي
ستترتب على اعلان هذه السياسة ، يتقدم التبليغ ببعض الترضيات
الناووية في يد ، وبالتهديد الصريح والارهاب المكسوف في اليد الأخرى .
فيقوم بمحاولة لرسموة الطبقة المسعفة بالوطائف للتخلي عن جهادها ، اذ
يعلم رعبه الحكومة البريطانية في « العمل على زيادة مقدره المصريين بزيادة
عدد من يوظف منهم في كل من فروع الادارة ، ولا سيما في فروعها
العالية التي يسغنها حتى الآن ، بأكر مما ينبغي ، موطعون أوريون » ،
كما يعلن عن رعبه الحكومة البريطانية في المبادرة برفع الاحكام العرفية .
بمجرد اصدار « قانون النصميناب » (اقرار الاجراءات العسكرية) ،
ويبين أن الحكومة البريطانية « سوف تواصل مفاوضاتها مع الدول
الأجنبية بمساورة الحكومة المصرية لأجل الغاء الامتيازات » .

بعد ذلك يرفع التبليغ سيف التهديد بصورة سافرة وفي نغمة
متجبرة ، فيعلن أن « استسلام الشعب المصرى الى أمانيه الوطنية ، مهما
نكن تلك الأمانى حقة منسروعه في دأها ، دون أن يعنبر الاعتبار الكافى
بالحقائق التي تجرى على سسها الحياة الدولية ، لا يعطل نغمة في سبيل
تحقيق مطمحه الأسمى وحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر
تماما » . ثم يعرض بالرعماء الدين بدعون الى ذلك فيقرر أنهم « لا يدكون
نار النهضة في مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر . . وأن حكومة جلالة
الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هي لانت أو تساهلت تلفساء
تهييج من هذا العييل » ، وفي النهاية يعلن التبليغ أن الحكومة البريطانية
« لا ترى بأسا عليها من النظر في أى وقت تريده حكومة عظمكم في كل
ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها . على أنها مع
ذلك ، لا يسعها تعديل المبدأ الذى بسبب عليه تلك الاقتراحات ولا
الضمانات الجوهرية التي تستمل عليها » (٣٤) .

وقد اعتنعت الحكومة البريطانية أنها سوف نتفادى ، بوعدما
ووعيدها ، النتائج الحتمية لنسبتهن سياستها . وكانت خاطئة تماما ،

لان الحركة الوطنية كانت في ذلك الحين في دور اندفاع لا تلوى فيه على سىء ، وكان المد الورى عاليا . وهذا ما كان يدركه المندوب السامى فى مصر ، ولا ندركه حكومه ، وكان يسارك المندوب السامى معرفته ذلك ، المسسارون البريطانيون فى الحكومه المصريه . مما جعل النزاع يدب بين الحكومه البريطانيه وممليها فى مصر .

ولقد بدأ هذا النزاع من قبل أن تنتهى المفاوضات فى لندن . فعند مملك المستششارون البريطانيون الجزع عندما وصلب الأنباء بانجاء المفاوضات نحو الفصل . فاعدوا مذكره مسريره أكدوا فيها لحكومهم أن « كل فرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر وسيسعى الحماية ، يجر لا محالة الى خطر جدى من تسوب بوره فى البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى العوصى النامه من حاسب المصريين فى كل فروع الادارة ، كما اصبح ذلك فى ربيع عام ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومه بدون وزارة ، ومع اصراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومه جلاله الملك مسعده أن تقدم مراصاه جوهريه للأمامى ، النى أنساها المصريون بصفه مسروعه ، على قاعدة السياسة الظاهره من جانب حكومه جلالته فى خلال العامين الماضيين ، فسبكون من المستحيل تأليف أيه وزاره . » ثم أوضحت المذكرة « أنه ليس نمه ادارة عسكريه يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومه المدينه ، أو نحول دون أن يلحق المصالح الماليه والاقتصاديه ضرر عظيم » ، وأنه اذا انبعت الحكومه البريطانيه سياسة منافضه لهذه النصيحة « فلن يستطيعوا أن يتوقعوا الاحتفاظ بسقه الوزراء المصريين أو أن يكون فى مفدورهم أن يؤدوا خدمه نافعه فى المستقبل » . ثم انهب المذكرة بالقول بأنه اذا وافقت الحكومه البريطانيه على برنامج سخرى فانهم « على يقين من أن هذا البرنامج يمكن اجراؤه وناليف وزارة لانعاذه ، حتى ولو لم يكن بم وزير مصرى مستعد اليوم أن توقيع اتفاقا رسميا ينتمل على هذا البرنامج باعتباره ارضاء تاما للمطالب المصريه » .

وهذا الاقتراح على جانب كبير من الأهميه ، لأنه — كما هو واضح — مماثل للاقتراح الذى عرصه عدلى باشا على اللورد كيرزن فى المفايله الاخيره ، بأن تنفذ الحكومه البريطانيه ماوافق على منحه لمصر حتى ولو لم يكن ذلك عن طريق اتفاق رسمى . ويلاحظ أن تاريخ هذه المذكرة هو ١٧ نوفمبر ، وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى قدم فيه عدلى باشا اقتراحه بيومين (وكان فى يوم ١٩ نوفمبر) .

وعلى كل حال ، فعندما عاد اللورد ألنبي من إنجلترا ، وكان قد
دعى مربين لحضور مناقشات الوزارة البريطانية أثناء نظر القضية المصرية ،
وأبدى في كليهما بوصف مخالفته للموقف الذي كانت الحكومة
البريطانية نزيهه (٣٥) - أنه على العور المذكورة التي حررها المستر
سكوت ورملاؤه ، وأرسلها الى اللورد كيرزن برفقة برفية له طلب فيها
أن يلم الوزير بآراء المستشارين اذا كان سيعقد اجتماع آخر مع عدلى
باشا . وختمها بأن أكد « ان كل سوية لا يقرها مصر بجعل من الصعب
- بل من غير الممكن عمليا - المضى في اداء الأعمال الادارية للحكومة » (٣٦)

بيد أن المفاوضات قطعت على النحو الذى مر بنا . ولم تلبث
الحكومة البريطانية أن أقدمت ، فى تجاهل تام للتور السائد فى مصر ،
على تقديم بلاعها المذكور فى ٣ ديسمبر ، فأحدثت ندهورا فى الموقف ،
بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح (٣٧)
ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم
لجنة ملر . فقد خسرت بريطانيا الآن عطف المعتدلين ، بعد أن عوملوا
بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم - كما طهر من استقبال
النسب لعدلى باشا عند عودته من لندن (٣٨) - وكان على بريطانيا اذا
أرادت اجراء تحسن سريع فى الموقف ، أن ببادر باسئراء المعتدلين
مرة أخرى . والا نعدز تأليف وزارة مصرية ، وصار من المستحيل - كما
نبا المستشارون البريطانيون فى المذكره التى رفعوها الى حكومتهم -
القيام بالهيمنة البريطانية ، التى تقوم على التعاون التام من جانب
المصريين فى كل فروع الادارة . وقد كانت مهمة اجنداب المعتدلين
أخرى الى حقل التعاون مع الانجليز ، وانقاذ بريطانيا من ورطتها ، هى
التي اصطلح بها اللورد النبى ، وانتهت باصدار نصريح ٢٨ فبراير .

ففى نفس اليوم الذى وصل فيه عدلى الى مصر (٦ ديسمبر ١٩٢١)
أرسل اللورد النبى الى حكومته برفية هامة ذكر فيها أنه « يرى اللحظة
الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك خطة قوية من شأنها أن تقدم
برنامجا انشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا .
ولقد حدث أن عدلى باشا فى خلال حديثه الأخير معك سأل لماذا لا تنفذ
حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى منبروع المعاهدة الذى
رفض . ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث يعنى امكان اجراء مثل هذه
الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل
معنا . . فهل انت مستعد أن تطلق يدى - اذا رأيت الآونة قد سنحت ،

أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مسنعة أن تنفذ - حسبما نعضيه الظروف - الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي بصمته مسرور المعاهدة ، وأن بمسده بهذه الافراحات كبرنامج لوزارة جديدة ، او للحاصرة اذا ظلت في مناصبها ؟ اى افدر بما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بصريح من جانب واحد ، وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الأوقات ، ولا أدري لماذا لا يخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدل بها للاصرار على لعظة « الحماية » ، هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة ، فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بعضها الى أقصى حد . وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان سيكون بمثابة اعلان « مبدأ مورو بريطانى » على مصر . وبمقتضى هذا التصريح لا ستمطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لتحديد علاقتنا مع مصر . وسياستنا على أنم وضوح من الوجهة الدولية . وخليف أن بظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة فى ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، كما هو مبين فى مشرور المعاهدة . ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطاعت رأيهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل » (٣٩) .

وفى يوم ١١ ديسمبر عزز اللورد ألنبي برقيته الأولى ببرقية أخرى قال فيها : « لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى جلالة الملك أن تصدقونى اذا قلت أنه ليس ثم مصرى - كائنا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تنفق فى رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة » . ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى ، كانت الطريقة التى جرت عليها أن تكون من جانب واحد . فمثلا منح خديو مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام ١٨٧٣ حيثما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى ، بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ، مقبوتا اليوم أكثر من أى شئ سواه . وانى أحس أن المصاعب التى تعانيها

الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ،
ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا ،
كما أن هذا من المرعوب فيه من المصريين • ولقد كان أهم أغراض السياسة
البريطانية اكتساب صداقة مصر ، فإذا لم تكن مستعدين أن نبت بعملنا
أن لنا ثقة بالمصريين ، فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على
التعاون معنا (٤٠) » •

على كل حال فواضح من تاريخ البرقية الأولى التي أرسلها اللورد
ألنبي الى حكومته لتنفيذ الخطة الواردة في مشروع المعاهدة من جانب
واحد ، أنها لم تكن نتيجة مساورات بينه وبين نروت ، كما يقول الدكتور
هيكل (٤١) ، أو بينه وبين صدقي باشا وعدلى باشا وتروت باشا ، كما
يقول صدقي باشا في مذكراته (٤٢) • فقد أرسل اللورد ألنبي برقيته
هذه في ٦ ديسمبر ١٩٢١ ، وهو اليوم الذي وصل فيه عدلى باشا الى
القاهرة من لندن ، أى قبل أن يتيسر القيام بأى مباحثات فيما بين
المعتدلين ، أو فيما بينهم وبين اللورد ألنبي • يدل على ذلك أن الأخير قصد
بالمقترحات التي التمسها من حكومته - كما جاء في برقيته - أن يتقدم
بها كبرنامج لوزارة عدلى باشا اذا ظلت فى مناصبها ، أو للوزارة التي
ستخلفها ، وهو ما يفيد التخمين والظن • وليس من المعقول أن يكون
نروت باشا قد تفاوض باسمه مع اللورد ألنبي من قبل أن يقدم عدلى
باشا استقالته ، ومن قبل أن تحدث أزمة وزارية نبيح له فرض شروطه
وبرنامجه على الانجليز ، كما لا يمكن أن يكون قد تفاوض باسم عدلى
باشا ، لأن عدلى باشا - كما يقول الدكتور يوسف نحاس - بالرغم من
أنه هو الذى اقترح على اللورد كيرزن تنفيذ الاقتراحات الواردة فى مشروع
المعاهدة من جانب واحد ، الا أنه لم يفكر اطلاقا فى أن يتولى بنفسه تطبيق
هذا النظام الجديد • وهذا واضح من اجابته الى اللورد كيرزن عندما
سأله « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما
نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » فرد قائلا : « ان
لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى
أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكنى باقى لتنفيذ المشروع
الذى لم أقبل به ؟ » • بل لقد كان عدلى باشا يعتقد أنه ليس من السهل
إيجاد مصرى ذى نفوذ يقبل أن يطبق النظام الجديد الذى ستمنحه
انجلترا لمصر ، وقد كان علاجه للموقف - كما أفضى به للدكتور يوسف
نحاس فى لندن - يقوم على تأليف وزارة يشكلها نروت باشا وينضم
اليها بعض الأصدقاء من أمثال عبد العزيز فهمى بك ، لتستأنف - كما

هو مفهوم من كلام الدكتور يوسف نجاس - المطالبة ، بالوسائل السلمية الى كان عدلى باشا يميل لاتباعها ، وكان يسنرط لنجاحها تنظيم دعاية فوبية ، وحاصه فى انجلترا التى كان بها بعض العناصر التى تعطف على العضوية المصرية ، مثل ملتر واسيندر ونسيروول (٤٣) .

ولكن عدلى باشا عندما عاد الى مصر ، وعلم منه نروت باشا بعجوى الافرنج الذى أدلى به للورد كيرزن ، استحسنه باعتباره صخرة النجاة مصر ولانجلترا من موقف يعذر الحكم بما يتمحصر عنه من نتائج ، اذا تم بعالج بالحكمة السياسية وبالتسامح من جانب بريطانيا (٤٤) . ولهذا احد نروت باشا يعد برنامجا ليتولى بمقتضاه الحكم ، يقوم على أساس امراة عدلى باشا . وقد أفضى عدلى باشا بهذا للورد النبى عندما زاره فى اليوم التالى لوصوله (٧ ديسمبر ١٩٢١) ليبلغه أنه سيعدم استقالته ، وان السلطان سيعرض الوزارة على نروت باشا ، فقد قال ان هذا الأخير سيحضر اليه لاستشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يدولى به ذلك المنصب حيث كان يعاني صعوبة بمبانه (٤٥) .

فهم من هذا ان اللورد النبى عندما أرسل برقية يوم ٦ ديسمبر السالفة الذكر لم تكن قد تمت أنه استشارة بينه وبين عدلى باشا أو نروت باشا . ولكن هذه الاستشارة قد تمت بعد زيارة عدلى باشا فى ٧ ديسمبر . يؤيد ذلك أن عدلى باشا رفض الموافقة على برنامج نروت الذى هدمه للورد النبى لتأليف الوزارة . وعلى كل حال فقد كانت هذه بداية الاتصالات التى انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير . وفى يوم ١١ ديسمبر ١٩٢١ قدم نروت باشا الى اللورد النبى برنامجا الذى اسرط ان سولى على أساسه الحكم . ويفهم من هذا البرنامج أن نروت باشا لم يكن يطمح فى الكثر من الانجليز ، فقد اشتمل على النقاط الآتية بايجاز :

١ - الاقنصاد من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى (مشروع كبرزن) على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، مع رفض المذكرة .

٢ - اعادة النظام العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد فى المستقبل القريب ، وأن تضع الوزارة مشروعا للاصلاح الدستورى يعتمد على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية الى يتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا .

٣ - عودة وزارة الخارجية التي عطلتها ظروف الحسب مؤمنا .
(وفد بين روت باشا للورد النبي أن الفكرة التي تقوم عليها هذه النقطة
ان يرجع مصر الى الأحوال التي كانت سائدة فيها في ١٩١٤ قبل أن يعلن
الحماية ، وأنه يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وممثل حكومة
جلالة الملك على النحو الذي كانت عليه بينها وبين الممحين البريطانيين
قبل الحرب) (٤٦)

ويلاحظ على برنامج روت باشا هذا ، أنه ينسب وعودا ،
لا شروطا يجب تحقيقها قبل توليه الوزارة أو بعد توليها فعلا . ويؤيد
هذا ماورد في الويفة التاسعة من الكتاب الأبيض الانجليزي ، من أنه
« كان يرجو أن نجد الحكومة البريطانية طريقة لالغاء الحماية في المستقبل
العرب ، وان كان لا ينتظر أن يفعل هذا حالا » . ومع ذلك فقد رفضت
الحكومة البريطانية حتى مجرد تعهدها بالغاء الحماية ، وطلبت أن يكون
ذلك بمثابة عرض في مساومة تنتهي باتفاق نهائي . فقد ردت على اللورد
النبي بعولها . « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه
نروت باشا ، كما وصفته في بلغرافك المرسل في ١٢ ديسمبر . على أنه
من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، نقاديا من كل سوء تفاهم ، أن
نذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهدا بالغاء الحماية
والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وانما عرضت فقط حكومة جلالة
الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف
الآخر . ولست راغبا في أن أسبب ارتياحا في حسن نيتنا ، أو أن أجعل
مهمتك أسوأ ، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتراض من لفظة
« نعهد » بكلمة « عرض » ، في البرنامج الذي اقترحه نروت (٤٧) .
ومن الغريب أن اللورد النبي اعتبر هذه المرقية بمثابة موافقة على برنامج
روت باشا (٤٨) . ومن الغريب كذلك أن اللورد لويدي اعتبر هذه
المرقية بمثابة تنازل عن سياسة الاتفاق النهائي (٤٩) . مع أن الحكومة
البريطانية - كما ظهر من موقفها فيما بعد - قد أبدت نسيها بهذه
السياسة الى حد كبير .

وعلى كل حال فقد رفض عدلي باشا تأييد روت باشا في تأليف
الوزارة على هذه الشروط ، معتبرا المنح التي وافقت عليها الحكومة
البريطانية غير كافية (٥٠) . وكان بسبب هذا الموقف أن عجز روت
باشا عن تأليف الوزارة ، وأخذ اللورد النبي يبذل كل ما في طوقه لاصحاح
حرب عدلي باشا بالانضمام الى الحكومة ، اذ كان يشعر - على حد قوله -

تطور الحركة الوطنية - ٣٥٣

بأن هذا الحزب « ممزق لا محالة مالم يتقدم الآن ، لأن زغولوا سيكون هو الوحيد المستفيد مما يكون بمناصبه تسليم من جانبه (الحزب) (٥١) .

على أن اللورد ألنبي كان يدرك أن بعض السبب ان لم يكن كله ، في احجام عدلى باسا عن تأييد نروت باشا في نولى الوزارة على تلك الشروط ، انما يعود الى بقاء سعد زغولون طليفا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة وبحببها . فلهذا عزم على ازالة هذا الحاجز وافساح الطريق أمام حزب عدلى باشا للتقدم . ولهذا نراه فى نفس هذه البرقية الى اللورد كيرزن التى يتحدث فيها عن تأخر نروت باشا فى ناليف الوزارة ، ومحاولاته لافناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة ، يكشف لأول مرة عن نيته فى نفى سعد زغولون ، ويبدى رجاءه فى « أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، اذ لا ينبغي أن يسمح له بالذهاب الى أى مكان فى أوربا » (٥٢) (حتى لا يتخذها سعد مركز دعاية ضد انجلترا) .

وقد كانت خطة اللورد ألنبي بعد ذلك سهلة هينة . ففي يوم ٢٢ ديسمبر أصدر أمرا الى سعد زغولون باشا تحت الأحكام العرفية ، يحظر عاياه فيه : « أن يخطب فى الناس ، أو أن يشهد اجتماعا عموميا ، أو أن يستقبل الوفود ، أو أن يكتب الى الصحف ، أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا ابطاء ، ويقيم فى منزله فى الريف ، تحت رقابة المدير » (٥٣) وبمعنى آخر كان يطلب اليه التقاعد واعتزال السياسة . وقد رد سعد زغولون على هذا الأمر فى نفس اليوم الرد الطبيعى الخلق بزعيم أمة ، فقد وصف الأمر بأنه : « ظالم أحج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك ما يبرره » . وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلىنى من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقدرة أن تفعل بنا ما تشاء ، أفرادا وجماعات ، فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تاتى به بجنان نابت وضمير هادى » (٥٤) وازاء هذا الرد المرتقب ، أصدر اللورد ألنبي أمره فى نفس اليوم بالقبض على سعد زغولون ، ومعه ولیم مكرم عبيد وسينوت حنا ومصطفى النحاس . وأرسل الى وزير خارجيته بقتراح « سيلان » مكانا للابعاد ، « لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » (٥٥)

وبإبعاد سعد زغولون يكون الأمر قد تمهد تماما لارساء السياسة الجديدة . والفترة التى تلت ذلك من أعجب وأعنف الفترات فى تاريخ

البلاد ، فقد ادرك المعندلون ، بعمر جيد كبير ، أن هذا الابعاد اما هو « بوطنه ضرورية لمجهود آخر لاجتاد العلاقات الودية بين البلدين » (٥٦) ، ومن ثم دارب المفاوضات فى الحفاء « مع بروت باسا وأنصاره الأذنين المصليين بدائرته واسعه من الرأى العام ومع عدلى باسا أيضا » (٥٧) .

على أن البورة كانت قد استتعلت فى البلاد احتجاجا على بى سعد رثلول ، وقد رسمت خطى بورة مارس ١٩١٩ ، ومزمت خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، وهوجت مراكز البوليس ، وقامت المظاهرات المصحوبة بالتمخرب فى كبير من بلاد القطر ، وأقيمت المتاريس فى السوارع ، وأضربت المدارس جميعها ، كما أضرب موظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض الجهات والمدن . ولكن ألنسى كان قد اتخذ للأمر عده ، فأرسلت فصائل الجنود الى كل مدن المدرجات ، وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة والدلتا ، وأرسلت البواحر النبلية المسلحة بالمدافع السريعة الى الوجه القبلى ، كما وصلت الطرادات سرس وسنانور وسبارهوك وسيخ الى المياه المصرية ، وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت المهيجين المشهورين فى القاهرة ، وفى جملتهم الاستاذ كامل حسين محامى حركة النقابات ، وبلغ عدد المقبوض عليهم فى مدنته الاسكندرية وحدها ٣٨٩ شخصا (٥٨) .

وعندما رأى الرأى العام خطورة الموقف ، رفع علم الدعوة الى الاتحاد . فبذلت عده مساع أسفرت عن عوده محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وجورج حياط بك وحمد الباسل بك وعبد اللطيف المكباى بك وحافظ عفيفى بك الى حظيرة الوفد يوم ٢٨ ديسمبر . ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن اعتبروا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد ، نظرا لأنهم كانوا يكونون الغالبية فيه ، بعد أن قبض على سعد رغلول ورفاقه وتم نفيهم ، كما اعتقل ثلاثة من أعضاء الوفد فى مصر وهم . صادق حنين بك وأمين عر العرب وجعفر فخري بك ، ولم يبق سوى واصف بطرس على باشا وويصا واصف بك وعلى ماهر بك ، (وكان الأخير منسجبا من هيئة الوفد ، ولكنه سارع الى الانضمام الى سعد باشا عندما علم أن السلطات البريطانية تسعى للقبض عليه) (٥٩) على أن الاعضاء العدائى لم يلبثوا أن أعادوا التوازن فيما بينهم وبين الأعضاء العائدين ، بضم كل من على الشمسى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرقس حنا وعبد القادر الجمال (٦٠) . وبذلك صاغت ميزة الاغلبية من يد الفريق العائد . فأخذوا فى أعقاب ذلك بنفطعون عن الوفد تمهيدا للانفصال عنه ، وحتى لا يشاركوا فى قراراته . وخصوصا أنهم كانوا

دون ريب ، على علم بالمفاوضات الجارية بين اللورد ألبني وبروت باسا ،
وعلى باسا وصدقي باسا ، وهي المفاوضات التي انتهت بنجاح في
١٢ يناير ١٩٢٢ .

لم يلبث الوفد بعد احماد بورة ديسمبر ١٩٢١ أن أصدى بما حدث
بعد بورة مارس ١٩١٩ ، فأشهر سلاح المقاومة السلبية في وجه الانجليز
في ٢٣ يناير ١٩٢٢ . فأعلن مقاطعة التجارة الانجليزية والبنوك والسفن
والسراكن ، وتنسجيع المصنوعات الوطنية ، **وتفضيل التعامل مع التاجر
المصري** ، وأن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الانجليزية ليوذعوها
في بنك مصر . كما أعلن مبدأ عدم التعاون مع الانجليز وسمل قطع
العلاقات الاجتماعية معهم ، وعدم التعاون السياسي ؛ **فيمنع السياسيون
المصريون عن تشكيل الوزارة** حتى تسحب الانجليز وحدهم مسئولية
السياسة المعتمدة على القوة . وكان من أخطر ما حرض عليه الوفد ، أن
يمتنع الموظفون عن طاعة رؤسائهم الانجليز في أى عمل يصدر عواطف
أمتهم البريئة وبنافض أمانيتها القومية المسروعة ، وكذا **دعوة الأهالي الى
تجاهل الموظفين الانجليز** ، وأن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين .
ثم قرر الوفد لتنفيذ قرار المقاطعة وعدم التعاون « **تشكيل لجنة مركزية**
تسكل بمعرفتها لجانا فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضى
الأحوال . وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمر المقاطعة وعدم
التعاون وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة
في المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية (٦١) .

وقد وقع على هذا المنشور الخطر كل من حمد الباسل وويصا واصف
وعلى ماهر وجورج خياط ومرقس حنا وعلوى الحزار ومراد السريعي .
وقد ألقى القبض عليهم جميعا يوم ٢٥ يناير ، كما عطلت جميع الصحف
التي نسرتها وهي : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمطم (٦٢) .
ولم يوقع على المنشور من الأعضاء العائدين سوى حمد الباسل وجورج
خياط ، مع أن الأعضاء الآخرين لم يكونوا قد قدموا في ذلك الحين
استغفالاتهم من الوفد ، فيما عدا عبد العزيز فهمي بك الذي استقال في
اليوم الذي تم فيه الاتفاق بين اللورد ألبني وبروت باسا على مشروع
بصريج ٢٨ فبراير ، أى في يوم ١١ يناير (٦٣) . وقد ألفت هيئة جديدة
للوعد من كل من المصري السعدى بك والسيد حسين القصبي والشيخ
مصطفى الغاباتي وسلامة بك ميخائيل وفخرى بك عبد النور والاستاذ
محمد نجيب الغرابلي ، وأصدروا نداء الى الأمة بتابعة الجهاد (٦٤) . وقد
أحدث قرار المقاومة السلبية صدها في الصحف الانجليزية ، فقد وصفته

جريدة « الناييمز » بأنه أسد خطوره مما كان يلوح أولا ، وأن صدره عرض سىء من أعراض الحالة النفسية التى يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التى سبحت بغياب سعد زغلول ، الذى هو أخطر منافس للموطنين المعتدلين ، وارضاء الرأى المعدل (٦٥) . »

ومن الغربب مع ذلك أن هذا القرار لم ينعقد بالدقة والكمال الذى تم بهما فرار مفاطعة لجنة ملنر ، بدليل أنه لم يحدث الأمر العام الذى كان يجب أن يكون له . ولدينا أحد مفسرين لهذه الظاهره الأول ، أن الوفد كان فى هذه الممره يفسر الى جهاز نعيمى منظم يصح هذه القرارات موصل التنفيذ ، وخصوصا بعد عياب المنظم الأول عبد الرحمن فهمى بك وراء المصعبان . **والثانى ، وهو الأرجح أن جهاز الوفد قد ضرب فى أثناء ومع ثورة ديسمبر** التى استعنت عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ، فمن الأمور التى لا نحتمل السك أن جهاز الوفد هو الذى أسعل هذه الثورة . وبين برقيات اللورد أنبى الى حكومته مايسير الى ذلك ، فهو حين يتحدث عن اضراب موظفى الحكومة يقول أنه قد أصبح اضرابا عاما وأنه ينعذ بالارهاب ، ثم يتحدث عن القبض على المهيجين المشهورين (٦٦) ، وكل ذلك بشبر الى أصبح التدبير التى من البديهي أنها كانت للوفد .

على كل حال فان نفي سعد زغلول قد أفسح الفرصة للاتفاق بين اللورد أنبى ونروت باشا وعدلى باشا وصدفى باشا على برنامج أكثر قوة من برنامج نروت باشا الأول . وفى يوم ١٢ يناير تم الاتفاق على أن ننألف وزارة برياسة نروت باشا وعضوية اسماعيل صدقى وإبراهيم فنحى وجعفر والى ومصطفى فتحى ومصطفى ماهر ومحمد سكرى ورواح سميكة ، وذلك على شرط أن يوافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وانتشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية بمجرد صدور قانون التضمينات ، وأن تستبقى فقط للتسوية أربع نقط هى ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة . (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات . (٤) السودان . وقد كتب اللورد أنبى بهذا الاتفاق الى حكومته فى يوم ١٢ بنابر ١٩٢٢ طالبا اعتماده والسماح له بتوجيه كتاب الى السلطان يتضمن عناصر هذا الاتفاق (٦٧) .

على أن اللورد كيرزن لم يلبث أن رفض هذا الاتفاق . فقد أبى أن

يُسمح مصر هذه السارلاب « بدون ضمانات للمستقبل » وكتب الى اللورد السبى بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٢ يقول : « ومع تقدير افسراحتك وما بلفينه من التاكيدات أتم تقدير ، فان مجلس الوزراء يحس احساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعسده حيويها للامبراطوريه . واذا كانت هذه التاكيدات (المعدمه من المعدلين) مقدمه باخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمه مفيدة (لمقدميها) ، فلا ينبغي أن تكون هناك صعوبة لا بسطاع تدليلها في صوعها في صورة واضحة مقبولة . أما في سكلها الحاصر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل ينكر ، وقد تستهدف بذلك الى النخلى عن مركزنا بدون ضمانات للمستقبل ، لأنه اذا حصلت الموافقة على الغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون عهد صريح عما يلى ذلك ، فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مسعدين لافرارها فيما بعد ، ويحدث ما هو أنكب مما تخاف أن يكون ، وفي مثل هذه الحالة نعود الموافقة على وجود الجسود البريطانية داخل البلاد - وان كان هذا صمانا فعليا من الاضطراب المستهول - عاجزة عن ايتائنا الحل السلمى الذى ننسده جميعا . وحكومة جلالة الملك على أنهم ما يكون رغبة فى أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودبة بين الفريقين . ولكن ينبغي أن يكون على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقاط التى علقت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحادث التى جرت لك مع السياسة المصريين ، والتى ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفها هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٨) » .

وفى يوم ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزن فأرسل الى اللورد ألنبي نص بيان ، ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره فى لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة ، وذلك ليصدره اللورد ألنبي فى مصر فى الوقت نفسه . وفيه نحدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى البرقية السالفة الذكر (٢٤ يناير ١٩٢٢) ، ويجرى على النحو التالى : « ان حكومة جلالة الملك فى حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته ، فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب الى البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى اعاده وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها انجلترا شروطا حيوية لمصلحة

مصر والمصلحة الامبراطورية على السواء ، وهى : لابد لها من الضمانات
البامة الفعالة على . (١) أن يؤمن المواصلات الامبراطورية التى تعد مصر
جوهريية لها . (٢) أن نحفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن نقدم
للجاليات الاجنبية الضمانات التى نوقعها الحكومات التابعة لها هذه
الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة . (٣) أن نجعل مصر
فى مأمن من كل اعداء اجبى أو بدخل كذلك بالذات أو بالواسطة .
**وبمجرد ابرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة
البريطانية ، فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرصه على البرلمان
البريطانى للنصديق عليه . (٦٩)**

على أن اللورد ألبى لم يلب أن رفض سياسة حكومته . فقد رد
عليها بأنه « لا يوجد مصرى الآن يجرو أن يوقع باسمه على اتفاق أقل من
الاستقلال التام . وادا لم نأخذ حكومة جلالة الملك بنصيحتى الآن ،
فسنفقد كل فرصة لكسب صداقة مصر . وعلى ذلك فانى أرجو أن
أتمكن من عرض استقالنى على جلالة الملك » (٧٠) .

وعند ذلك رأت الحكومة البريطانية اسنداء اللورد ألبى اليها
ليطلعها على آرائه . وكانت قد قررت التخلص منه ومن مستشاريه وبعين
غيرهم . ولكن نأييد معظم الصحف الانجليزية له جعلها بحجم عن
ذلك (٧١) . وانهى الأمر ، بعد معاملة جرت بين اللورد ألبى والمستتر
لوييد جورج فى يوم ١٥ فبراير ، الى موافقه رئيس الوزراء على المشروع
الذى قدمه اللورد ألبى فى يوم ١٢ يناير ، بعد ادخال تعديلات قليلة
عليه أهمها أنه **جعل الأمر فى البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن
كذلك فى أصل المشروع . وكذلك تمشيا مع السياسة البريطانية فى
احتضان العرش ، وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان .**

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى ، نصريح
بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثانى ، كتاب مفصل الى
السلطان . والكتاب المفصل وتيفه سياسية على جانب كبير من الخطورة ،
وهو يشمل احدى عشرة فقرة ، تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها
ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر . ونناول الفقرة الخامسة
الدفاع عن المواد التى وردت فى مشروع كبرزن بشأن المستشارين
البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية ، فتذكر أن الحكومة البريطانية
لم نرم بذلك الى استخدامهما للتدخل فى شئون مصر ، وكل ما قصده

هو 'ن' سيمبغى اداء اتصال سمدعيها حمايه المصالح الاجبيه ، وان
اصدى زعباب الحكوم البريطانيه واحلصها هو ان ترك المصريين داره
ستوبهم (ويلاحظ هنا بهذه المناسبه أن تاريخ الفتره الى أعقب بصريح
٢٨ فبراير ليس سوى سلسله معاقبه من التداخل فى استئون الداخليه
لمصر ، ومحاولات مكرره للحيلولة دون « منع مصر بحقوقها الكامله فى
حكومة هليه » - على عكس ما نصب عليه هذه الفتره الحامسه والسادسه
أيضا) • أما الفتره السابعه فسوع الدابير الاساسيه الى اتخذت
صد سعد رعلول بأن الغرض منها لم بعد وضع حد لنهييج صار قد يكون
لنوجيهه الى أهواء العامة نتائج نذهب بمره الجهود القوميه المصريه » •
وبضمن انفقران التاسعه والعاشره الموافقه على المبادئ التى اشمن
عليها برنامج بروب باشا • فتذكر أولاهما أنه « ليس بمة ما يبيع منذ
الآن من اعادة منصب وزير الخارجيه والعمل لتحقيق التمثيل السياسى
والقنصلى لمصر » • ، وذكر البايه أن « انشاء برلمان ينمتع بحق الاسراف
والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقه الدستوريه
برجع الأمر فيه الى عطمتكم والى السعيب المصرى » • - وهى الفتره التى
ذكرنا أنها تختلف عن المنروع المتفق عليه •

أما الامور الأخرى التى وردت فى منروع كيرن ، والننى لم ينعى
عليها مع نرون باشا ، فقد تركت لمناقشات تجرى فيما بعد - وهى التى
أطلق عليها « النحفظات الأربعه » ، وتتضمنها الويفه البايه الننى اطان
عليها اسم « بصريح لمصر » ، وعرفت باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
وهى على الوجه التالى :

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، نرغب
فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مسئلة ذات سيادة • وبما أن العلاقات
بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية حوهرية للامبراطورية البريطانيه
فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

**- انتهت الحماية البريطانيه على مصر ، وتكون مصر مسئلة ذات
سيادة •**

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (افرار
الاجراءات العسكريه التى اتخذت باسم السلطة العسكريه) نافذ الفعل
على جميع ساكنى مصر ، تلغى الأحكام العرفيه التى أعلنت فى ٢ نوفمبر
١٩١٤ •

٣ - الى ان يحين الوقت الذى بسننى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بينها ، وذلك بمفاوضات ودبة غير مقيدة بين الفريقين ، بحفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بمولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . (والغرض من ذلك سربر وجود جيش احلال فى مصر ينولى عملية التأمين) .
(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو نداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . (وسنمل هذا المحفظ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كبرزن) . (والغرض من ذلك ألا نكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى فوى) .

(ج) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات (وسنموسع هذا المحفظ المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، الى ٢٦ من مشروع كبرزن) . (والغرض من ذلك نبربر المدخل فى سنئون مصر الداخلية) .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، نبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن (٧٢) .

وفى يوم ١٥ مارس، عقب موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح، أبلعت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية عامة التبليغ الهام النالى :

« ان انتهاء الحماية البريطانية ليس من سانه حدود اى تغيير فى الوصع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر . وان سلامة مصر ورفاهيتها لضرورينان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى سستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول مند زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية . وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها . وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها . وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى سنئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء موجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها (٧٣) .

وبهذا النبيل الذي يعد بمثابة « مبدأ مونرو برطاني » بخصوص مصر ، والذي يكمل وناثق نصريح ٢٨ فبراير ، يمكن تعويم الحالة الجديدة التي انتقلت اليها مصر من الناحيتين الداخلية والخارجية على الوجه الألى : فمن الناحية الداخلية ، بالرغم من أن مصر منحت الحق فى ادارة شؤونها بنفسها ، فإن حربها فى العمل فبدت لحد كبير بالاعبار ، الناشئة عن التحفظات الأربعة ، وخصوصا التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية وحماية الأعليات . أما فيما يخص بالناحية الخارجية ، فبالرغم من أنه قد أصبح لمصر وزارة خارجية ومبعوون سياسيون فى البلاد الأجنبية ، فقد كان واضحا أنه فى جميع المسائل ذات الأهمية لبريطانيا ، فانها سوف نعدم بالنداخل بينها وبين الدول الأجنبية . وقد وصف الاستاد أرنولد بوينبى الاسقلال الذى منحه نصريح ٢٨ فبراير لمصر بأنه يقل فى الحقيفة عن الاسقلال الذى سمع به أقطار « الدومينيون » (٧٤) .

هذا هو القدر من الاسقلال الذى نالنه مصر بنصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وواضح أنه لا يتكافأ مع توضحيات السعب المصرى ، ولا مع أمانيه الوطنية التى هب لتحقيفها عقب الحرب العالمية الأولى . وقد كان من الطبيعى لذلك أن بغابل السعب اعلان النصريح بالفنور والاعراض ، وألا ينخدع باعلان الاسقلال فى يوم ١٥ مارس ، والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا على مصر ، واعتبار ذلك عيدا وطنيا . فبذكر أحمد سمبق أنه بينما كان الناس يزدهمون فى السوارع والميادين ، كان نهر من السباب يجتمعون فرقا صغيرة ويهنفون للاستقلال التام . وكانت صيحتهم هذه دليلا على عدم اقتناعهم بصحة ما يشاهدون (٧٥) . كما يذكر لويد أنه حدث شغب فى طنطا فى يوم ٢ مارس أسفر عن وقوع عدة اصابات قاتلة . كما اتخذ المحامون قرارات بالاضراب لمدة خمسة أيام ، وتبعهم فى ذلك كثير من الطلبة (٧٦) .

فى تلك الظروف استؤنفت حملة الاغتيالات على الموظفين الابجلين ، التى بدأت فى شهر مارس ، وأسفرت فى خلال عام ١٩٢٢ ، عن اثنى عشر قتيل وجرحا (٧٧) . وكانت هذه المحاولات ترتكب جميعا بكل جسارة وفى وضح النهار . مما سبب ذعرا كبيرا لأفراد الجالية البريطانية فى مصر ، حتى أنهم اضطروا لعقد اجتماع فى فندق شبرد قام بتنظيمه «الاتحاد البريطانى فى مصر» ، و «جمعية الموظفين البريطانيين» ، وحضره ١٥٠٠ عضوا من أعضاء الجالية البريطانية . وذلك لدراسة ما يجب

اتخاذهم من وسائل لتأمين حياه هؤلاء الاعضاء . وكان مما يقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن يحمل كل فرد من أفراد الجالية البريطانية سلاحا ناريا يدافع به عن نفسه ، وسعيدا لهذا القرار فامت القنصلية البريطانية بتوزيع السلاح على كل من لم يكن عنده سلاح . ومن الطريف ما رواه القاضي الإنجليزي «مارشل» ، وكان فاصيا بمحكمة الاستئناف ، عن هذه المسألة ، فهو يذكر أنه بينما كان أحد الرعايا الانجليز خارجا من دار القنصلية ومعه سلاحه ، اذ أصاب نفسه بطلق نارى اخرف ودمه ، وفي لحظة واحدة كانت الحياة قد احتفت من النصارع وأصبح قاعا صفيصا ، وقبل فيما بعد ان لا موظفى القنصلية البريطانية أنفسهم لادوا على الفور بالفرار الى الطابق الأعلى . وكان مما رواه هذا القاضي أن القضاة الانجليز كانوا لا يذهبون الى المحاكم الا وهم يحملون مسدساتهم ، مع أن بعضهم لم يكن على دراية كاملة باستعمالها عند اللزوم . وقص أنه حدث في إحدى الأمسيات أن تأخر في المحكمة بسبب قضية من قضايا الاغتيال ، فلما انتهى منها أرسل في طلب ناكسى لنقله الى منزله ، على أن مجيء الناكسى تأخر حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، ومع ذلك فقد أصر زملاؤه على الانتظار معه ، حتى اذا ما اتخذ مقعده في الناكسى ، قالوا : « الآن انتهت مسئوليتنا (٧٨) » .

ولقد أعلن عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلى بأي معلومات عن مرتكبى هذه الحوادث ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجة . وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد ألبنى التدخل وتقديم انذار نهائى للحكومة المصرية مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن ألبنى بصح حكومته بالألا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة تروت باشا حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر . ومع ذلك فقد اضطرت ، عندما استمرت الاعداءات ، الى ارسال كتاب الى تروت باشا فى ٢٠ يولية ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية، فان الحكومة البريطانية ستنعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٧٩) .

وازاء هذا اضطرت الحكومة المصرية الى قمع المقاومة الشعبية بالقوة، فراحت تصدر الاجتماعات السياسية وتعطل الجرائد ، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مقالاتها وأخبارها . وفى يوم ٢٥ بولمة اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد هم : حمد الباسل ووصى واصف ومرقس حنا وواصف بطرس غالى . وعلوى الجزار وحورج خباط ومراد الشريعى . وقدمتهم للمحاكمة بتهمة

طبع وسر منشور في ١٨ يوبه يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحقار ، واذاعة منشور في ١٨ يوليه موضوعه اناره الكراهية عند نظام الحكومة القائمة . وأقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمه عسدره بربطانية ، وحكم عليهم بالاعدام . ثم استبدل بالحكم الحبس لمدة سبع سنوات ونعيم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه . وقد تألفت هيئة وفد جديدة من المصري بك السعدى والسيد حسين القصبى والاساذ محمد نجيب العربى والامبرالاي محمود حلمى اسماعيل بك والاستاذ راغب اسكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيلى (٨٠) .

وهكذا لم بيد بحال من الاحوال أن مصر قد طراً عليها بغير حقيقى بعد اصدار نصريح ٢٨ فبراير . فقد ظل السعبد المصرى يردد صيخته المطرقة من أجل الاستقلال التام . وخاب قال اللورد أسبى الذى كان يعتمد ان اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي ، وأن معاونها التى طلعت مستعرة طوال نلاب سنوات كامله ، سوف يخبو أوارها حالما نجاجاً بنصريح الاستقلال . أما حزب المعتدلين الذى أراد اللورد ألبنى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب نصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقطت سقطة لم يغم منها طول حياته . وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات الأولى التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعداً . وسنرى أن رد فعل هذه الخيبة التى منيت بها آمال اللورد ألبنى سوف ننعكس على الاجراءات الشاذة التى سيتخذها على مسؤوليته الخاصة عقب مقتل السردار .

والامر الذى لا محال فيه ، أن أخطاء جسيمة قد اقترفت عند اصدار نصريح ٢٨ فبراير ، وهى التى ألحقت به ، بدرجة كبيرة ، هذا المشل الذريع : أما أول هذه الأخطاء فهو التمهيد الذى سبقه بالقبض على سعد زغلول ونفيه . ويعجب الباحث كيف غاب عن ذهن السلطات البريطانية ، وعن المعتدلين ، أن مثل هذا الاجراء وحده كفيل بدحر أى مشروع بقدم لمصر مهما كان قريباً من الأمنى الوطنى . صحيح أن ترك سعد زغلول طلبقاً لم يكن ليعفى النصريح من التنديد به والهجوم عليه ، ولكن النصريح مع ذلك كان جديراً بأن يحرز تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل بطبعها الى الاعتدال والتدرج ، وبالتالى زيادة أسهم الحزب المعتدل وتقويته بدرجة معقولة تنفع الحياة النيابية . ولكن القبض على سعد زغلول أضفى على الحزب صبغة التآمر فى الظلام وطعن قضية الاستقلال التام .

أما الخطأ الثاني فهو مبالغه أصحاب التصريح في التعظيم من شأنه وعلان اسفلال مصر المنعوص بين طلقات المدافع ووسط الاحتفالات والريسات ، واعتبار اليوم الذي أعلن فيه عيداً وطنياً • وكان رد الفعل الطبيعى لهذا التصرف اعدام الجاسب الآخر على التهوين من أمر التصريح ، واطهار عيوبه وقياس البعد المناسب بينه وبين الاستقلال الحقيقى ، مما هبط بفيمنته الى الحضيض • وهذا الرأى هو العكس تماماً من رأى الاستاذ سميفى غربال الذى يذهب الى أن مبالغة خصوم أصحاب التصريح في المهوون من أمره هو الذى أدى الى مبالغتهم (أصحاب التصريح) فى أمره ، مما أدى الى افساد الجو واختلال موازين الحكم (٨١) •

ولقد وقع الوفد من التصريح منذ البداية موقف العداء الصريح وظل يكره انكاراً تاماً فى كل المفاوضات التى جرت بينه وبين انجلترا ، وفى جميع المساعبات التى نطقت من انجلترا الاشارة اليه • وفند وصفه سعد زغلول بعد عودته بأنه « أكبر تكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعه ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز انجلترا فى مصر » ، وأنه « اذا قبلت الامة هذا التصريح ، فانها تعمل بهذا أن يكون لحكومة انجلترا حق مؤقت فى كل هذه الامور (النحفظات الاربعه) ، وهذه الامور عندما نجعلها نجدها ليست فقط حماية ، بل اسسها كاعدا فى سيادة البلاد • » وقال . « افترضوا أن المفاوضات حصلت ، وانجلترا لم تتفق معنا ، انه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير نبغى هذه حافظة لهذه النقطة حتى بسم الاتفاق • والاتفاق ليس من مصالحها ، فهى اذا لا تدمى » • « فالذين يحاولون أن يرضوا الامة عنه بطرقة أو أخرى إنما يحاولون خداعها أو اكراهها • ولا نقبل الامة أن تتخذ ، ولا نصح ايها أن تخضع لهذا الاكراه » • « وانى لا يمكننى بصفة كونى وكيلًا عن الامة ، ولا بصفتى الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقاً ، والا كنت ساداً للضحايا ، كنت قاذفاً لأولئك الذين ترفعوا بأرواحهم فى حماية الوطن • واسنحقت أكثر العقاب منكم ومن الاحبال القادمة (٨٢) » •

ولكن تصريح ٢٨ فبراير ، بالرغم من كل ذلك ، كان نتوبجا منواضعاً شرجلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر • فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة فى مصر ، بالرغم مما بذلت انجلترا من جهود لحمل الدول فى مؤتمر الصلح على الاعتراف بها ، وبالرغم مما بذلت من جهود داخل مصر لحمل الشعب المصرى على الاعتراف بها • ذلك أن اعتراف انجلترا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

قد رفع من شأن مصر بازاء انجلترا دانها ، ولو من الناحية المطهرية على
الأول ، وبازاء الدول التي اعترفت من قبل بالحماية ، ثم بازاء الدول
الأخرى . وقد ترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى
في عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر . أما من
الناحية الداخلية ، فقد ترتب على هذا التصريح استقلال مصر ببعض
شئونها الداخلية واتخاذها الدستور نظاما للحكم فيها بعد أن حالت
انجلترا دون منعها به طيله سني الاحتلال . صحيح أن التحفظات
الأربعة ، ومذكرة انجلترا الى الدول في مارس ، كان من شأنها أن تنتقص
من السيادة الداخلية ومن السيادة الخارجية ، كما تنتقص من كيان
الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على
أى حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معا - كما يقول الأستاذ
الرافعي - ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة
الى الأمام .

حواشى الفصل الخامس

تصريح ٢٨ شباط

- ١ - الراقى : فى اعقاب الثورة ج ١ ص ١٤
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٣ - الراقى : المرجع السابق ص ١٦
- ٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٥ - بحبه الرئيس فى منفاه ، ص ٩٢ ، خطبه سعد زغلول يوم ٢١ بونه ١٩٢١
- ٦ - فرمال : المرجع السابق ص ٨٤
- ٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٨ - الراقى : المرجع السابق ص ١٤
- ٩ - نفس المصدر ص ١٧ ، لورد لوبد : المرجع السابق ص ٤٣ ، قانون رقم ٨٠ .. الخ مفاوضات عدلى - كيرزن ، محضر الجلسة الثانية ص ٢٨٥
- ١٠ - بحبه الرئيس فى منفاه ، ص ٨٤ ، ٨٥ خطبه سعد باشا فى يوم ١٤ يونيو ١٩٢١
- ١١ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٨
- ١٢ - لورد لوبد : المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦
- ١٣ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٥
- ١٤ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٥ محضر الجلسة الثانية
- ١٥ - نفس المصدر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ محضر الجلسة الرابعة
- ١٦ - نفس المصدر ص ٣٠٠ - ٣٠٣ ، نفس الجلسة
- ١٧ - نفس المصدر ص ٣٧٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ٣١٠

- ١٩ - نفس المصدر ص ٣٧٤ - ٣٧٧
- ٢٠ - دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى - كيرزن ص ٢٠ ، ٢٦
- ٢١ - تحية الرئيس في منفاه ص ٨٩
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٥٥ للدكتور يوسف نحاس
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٦٨ ، من اشيل صفلى الى الدكتور يوسف نحاس
- ٢٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٩
- ٢٥ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٧١ ، دكتور احمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٢٠ - ٢٢١
- ٢٦ - قانون رقم ٨٠ . الخ ، محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى - كيرزن، ص ٣٦٥
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٣٦٨
- ٢٨ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٨
- ٢٩ - قانون رقم ٨٠ . الخ ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٣٧٢
- ٣١ - تحية الرئيس في منفاه ، خطبه سعد باشا يوم ١٤ يولية ١٩٢١
- ٣٢ - الراقى : المرجع السابق ص ٣٢
- ٣٣ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٨
- ٣٤ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٣٨٠ - ٣٨٣ ، بلمغ من المندوب السامى لجلالة الملك الى حضرة صاحب العظمة السلطان
- ٣٥ - لورد : المرجع السابق ص ٦١
- ٣٦ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١ ص ٤
- ٣٧ - الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٩ ص ١٦
- ٣٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٦
- ٣٩ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٧ - ١٠
- ٤٠ - نفس المصدر وثيقة ٧ ص ١٢ - ١٣
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٢ - صدى باشا : المرجع السابق ص ٢٥

- ٤٣- دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧
- ٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٥- الكتاب الأبيض الانجليزى وسبعة ٥ ص ١١
- ٤٦- نفس المصدر ، وثيقه ٨ ، ٩ ص ١٤ - ١٧
- ٤٧- نفس المصدر وثيقه رقم ١٠ ص ١٧
- ٤٨- نفس المصدر ، وثيقه ١١ ص ١٨
- ٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٥٣
- ٥٠- نفس المصدر ص ٥٤
- ٥١- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقه رقم ١١ ص ١٨
- ٥٢- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨
- ٥٣- عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٥ (الهامش)
- ٥٤- نفس المصدر ، ص ٩ (هامش)
- ٥٥- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقه ١٣ ص ٢٠
- ٥٦- نفس المصدر ، وثيقه ٢٣ ص ٣٢
- ٥٧- نفس المصدر ، وثيقه ٢٣ ص ٣٣
- ٥٨- نفس المصدر وثيقه ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٢٥ - ٣٠
- ٥٩- محمود عرمى : الايام المائه ص ٢١
- ٦٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٢١ - ٣٢
- ٦١- نفس المصدر ص ٣٢ - ٣٧
- ٦٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقه ٣٠ ص ٤١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣١
- ٦٣- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقه ٢٣ ، ٢٥ ص ٣١ ، ٣٨
- ٦٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٣٧
- ٦٥- احمد تسمي . مهيد ، ح ٢ ص ٦٩٨
- ٦٦- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقه ١٩ ص ٢٥ - ٢٦
- ٦٧- نفس المصدر ، وسبعة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ - ٣٨
- ٦٨- نفس المصدر ، وسبعة ٣١ ص ٤٢ - ٤٣

- ٦٩- نفس المصدر ، وثيقة ٣٢ ، ٣٣ من ٤٣ - ٤٥
- ٧٠- لويد : المرجع السابق من ٥٨
- ٧١- مارشل ويغل : المرجع السابق ٧٢
- ٧٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ، من ٤٦ - ٥١
- ٧٣- الرافعى : المرجع السابق من ٥١ - ٥٢
- ٧٤- جورج كرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعه الدكتور سليم حسن من ٢١١ - ٢١٢
- ٧٥- احمد شفيق : مهيد ، ح ٣ ص ١١٦
- ٧٦- لويد : المرجع السابق من ٦٤ - ٦٥
- ٧٧- مارشل ويغل : المرجع السابق من ٨٩
- ٧٨- Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, 1980-1928, pp. 268-270
- ٧٩- لويد : المرجع السابق من ٦٩ ، الرافعى : المرجع السابق من ٦٥ - ٦٦
- ٨٠- الرافعى : المرجع السابق من ٦٧ - ٦٨
- ٨١- شفيق عزمال : المرجع السابق من ١١٣
- ٨٢- مجموعه خطب سعد باشا زغلول الحديده ، من ٢٠ ٢١ ، ١٠٩ خطبة سعد باشا في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣

الفصل السادس

معركة الدستور

جئنه الانسقياء (*) :

أخذت مصر على ابر اعلان بصريح ٢٨ فبراير فى تريب حياها الجديدة . فى أول مارس أعلن بروت باساناليف وراره الجديدة ، وفى يوم ١٥ مارس أعلن السلطان فواد نفسه ملكا على مصر ، وأبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الاجنبية ان مصر قد اصبحت دولة مستقله ذات سياده ، وأن ولى امرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلاله ملك مصر . ثم « حـ مجلس انورراء المصرى يقوم » بوصع اساس ادارات البلاد بواسطه الحكومة الوطنيه دون غيرها : فانغيث وطائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق مهم الاممسمسرا المالية والحقانيه ، مع قصر مهمتها على ابداء الراى والمسوره ، الا نيمما ينعلق بالديون العموميـه بالنسبه لأولهما ، وأبطل ماجرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه . ثم عينت الوزارة وكلاء مصرى لوزارات الداخلية (النسئون الصحية) والمالية والاستغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكلاء مصرى لوزارة الخارجية . كما عينت بعض المصرين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة ! (١)

ولقد كان من الضرورى لاستكمال سكل النظام الجديد ، العمل بدون ابطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، ومن أجل هذا بدأت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها فى اتخاذ التدابير لوضع هذا الدستور . وقد استقر رأيا على تسكيل لجنة تقوم بهذه المهمة بألأ من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السامافين ومن رجال العلم والعانون والرؤساء الروحانيين والأعيان ٢١ . وقد دعت - كما نقول العقاد - عضوبن أو ثلاثة من البرفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة . ولكن البرفد رفض هذه الدعوة لسببين : الأول ، أن تمثيل البرفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار

(*) لجنة الثلاثين

أورده المندوب للوفد ورئيسه ، عب لابنال منه الا التبعه • والباي ، أن
الوفد كن معارصا في مبدأ تشكيل لجنة لوضع الدستور ، فقد كان يطالب
بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة حتى لا يكون الدستور صرح
ساحا أو عرصه للعب والمعدبل (٣) •

وسمى ان اهمال هذا الرأى كان سببا في اعطاء مصر « دستورا
لا يسببه دستور آخر في الرجعية » - على حد قول نهرو - (٤) فقد أعطى
مبدأ فؤاد صلاحيات واسعة كانت السبب الرئيسى في افساد حياة مصر
الدستورية • ولكن ثروت باشا لمي جزاءه لهذا الرقص ، فقد عرضت
لجنة الدستور للتدخل المستمر في أعمالها من قبل الملك فؤاد ، ولما أراد
ثروت باشا الوقوف في وجه هذا التدخل ، تلقى الرد على ذلك طرده خارج
الحكم •

وفد اتهم الاستاذ الرافعى ثروت باشا بأنه بتكليفه لجنه حكومية
لوضع الدستور، انما خرج في الخفية على برنامج وزارة عدلى باشا التى
ألها في مارس ١٩٢١ ، والذي كان ينضم أن يكون وضع الدستور من
حصص جمعية وطنية تأسيسية ، وكان ثروت باشا عضوا في هذه
الوزارة ومقرها بدهة برنامجها (٤م) • على أن ثروت باشا رد على هذا الاتهام
قبل ذلك في خطابه الذى ألقاه في لجنة الدستور في ١١ ابريل ١٩٢٢ •
بعد ذكر فيه أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب برنامج وزارة عدلى باشا
لم تكن في الأصل وضع دستور للبلاد ، وانما كانت مهمتها النظر في
الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور
المبنى على نصوص هذا الاتفاق • فالمهمتان لا نفلان التجزئة ، وكان يجب
على الجمعية اذا أقرت الاتفاق أن تراعى في وضع الدستور ما يكون قد
تضمنه من الشروط والفيود • « أما اليوم فإن وضع الدستور مقدم على
الاتفاق ، واذا كان لا يبنى عليه ، فانه يجب على أى حال ألا يسد الطريق
للموصل البه » • ثم أضاف ثروت باشا الى هذا السبب سببا آخر له
مغراه ، فقال: « أن هناك أشخاصا يعملون منذ زمن على ترويع سوء الظن
بالحكومة ، وعلى التقليل من أهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك
فيما نحن مقبلون عليه ، (بقصد الوفد بالطبع) ، بحيث اذا احتمعت
جمعية وطنية ، سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها
الى معارضة وتهويل ونعطيل • • يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد • ذلك
أنه بالرغم من أن البلاد نالت فوزا عظيما باعلان الاستقلال واعتراف
الدول به ، الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية ، اذ

لا يزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول الى دورها موفورة القوة ، نامة النظام ، لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح (٥) » .

قرر نروت باشا ادن تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، صاربا برأى الوفد والحزب الوطنى عرض الحائط . ولكنه أراد أن يوفر لها الصفة التمثيلية التى نفتقرها ، فقرر أن تضم ممثلين عن طوائف الامة المختلفة ، وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التأسيسية القديمة . وكان هذا الحرص - كما يذكر الدكتور هيكىل - هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالعه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريك الاقباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بحيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين ، وكان فيها صالح الموم باشا ممثلا للعرب ، عرب البادية الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أَرْضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التى يسرت لهما مع البطريك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة (٦) . وقد حدد رشدى باشا مهمة اللجنة فى أول جلسة لها ، فقال انها « اعداد مشروع القانون فقط ، وبعد اعداده يعرض على الحكومة . فهو ليس إلزاما لها ، بل هو بمثابة تنوير تسترشد به فى وضع الدستور (٧) » . وهذا التحديد بقصر ماجرى بعد ذلك من تعديل مشروع لجنة الثلاثين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ ابريل ١٩٢٢ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية . وقد حفلت الجلسات بالمناقشات القانونية الممتعة ، التى كانت تخفى وراءها فى الحقيقة صراعا بين تيارين: الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه ، على درجات متفاوتة ، أنصار حكومة نروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وقد ظهر هذان التياران منذ الجلسة الأولى : فقد أبدى رشدى باشا رأيه بتشكيل لجنتين لتحضير قانونين . أحدهما للانتخاب والثانى للدستور ، فطلب المكباتى بك أن يبدأ أولا بتقرير المبادئ التى يجب تقريرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها ، ومنها أن سلطة الامة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة . وذكر أن نروت باشا أورد فى خطابه أن الدستور الذى تقوم به اللجنة هو منحة

من الملك . ولكن ما نمتنع به الأمة به من الدستور اما هو مرمه من جهادها وان للأمة السيادة التي يجب أن نكون بارزة في نصوص الدستور ، وأنه لهذا يجب أن تقرر المبادئ العامة أولا لنعرف كل لجنة القواعد التي سنسبها اللجنة الأخرى . وقد أيد اسماعيل أباطه بابسا ورسدي باشا وعبد الحميد مصطفى بك وغيرهم هذا الرأي ، وحالفه آخرون ، وانتهت المناقشة - التي شغلت جلستين - بتأليف لجنة من ثمانية عشر عضوا لتفديم تقرير عن المبادئ العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع الدستور والانتخاب (٨) .

كانت هذه هي مناسبة تأليف لجنة المبادئ العامة ، بالرجوع الى المصدر الطبيعي ، وهو مجموعة محاضر اللجنة العامة . ومن هذا يظهر أن ما ذكره الدكتور هيكل عن مناسبة تأليف هذه اللجنة غير صحيح اطلاقا . فقد ذكر أنه كان في مقدمة ما تعرضت له اللجنة حتى الانتخاب ولمن يكون ، فأيد المكباني بك وعبد العزيز فهمي بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصري بلغ الحادية والعشرين بناء على أن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجنسية . وعارض في ذلك اسماعيل أباطه محتجا بأنه لا يستطيع أن ينصور أن يتساوى هو وأن بنسأوى عبد العزيز فهمي بك أو المكباني مع الرجل الذي لا يقرأ ولا يكتب . وأنه لا مفر من أن يكون صاحب الحق في الانتخاب على علم ، وان قل ، بسىء من أمور الحكم ، بناء على أن الانتخاب عملية من عمليات الحكم . فلما طالب المناقشة نخلص رشدي باشا منها بمهارة بتأجيل الجلسة ، فلما كانت الجلسة التي تليها اقترح رسدي باشا تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادئ الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة (٩) . هذه هي قصة الدكتور هيكل ، ولم أعثر على شيء منها - كما ذكرت - في محاضر لجنة الدستور ، وببدو أنه اعتمد على ذاكرته دون الرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، فحدث هذا الاختلاق .

على كل حال ، فيبدو مما جرى في الجلسة الأولى أن اللجنة ، وان كانت تتألف من عناصر معتدلة في مجموعها ، الا أنها - كما ذكرنا - أخذت تنقسم بين اتجاهين . الأول ، على حد تعبير الدكتور هيكل كان « يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدر بها أن تكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكسب من حماة الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذي رآه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعة بحال » . أما الاتجاه

الآخر فكان « على العكس من ذلك ، يرى ان تطبيق المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الدستور، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لاهوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادب نى انجلسرا - هو وحده الكفيل بأن يبلغ الأمة فى أقصر وقت مضجها الكامل بالاسعاده من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء . أما التسليم بالرفابة على السلطات الدستورية لغير مملى الأمة فبعوى هذا النصج ويطيل.أمده » ! (١٠) .

وقد اتخذ رسدى باشا ، الذى كان على اتصال ونيق بنروت باشا ، موقف التوفيق بين هذين الاتجاهين . وقد بمل ذلك فى الدفاع عن بعض أمور كان يعنعد ان صاحب العرش يمسك بها ، وبالرغم من أنه كان يهر الحريات العامة ويدافع عنها دفاعا حارا ، الا أنه كان يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة للعرس . بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ، ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله يلجأ الى تأجيل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة ، اذا شعر بدقة موقفه ، حتى لا يعلن الزمام من يده . وان لم يتجاوز هذا الرأى الى مسائل محدودة كان يطنها الأساس فى التوفيق بن الاتجاه الديموقراطى الصحيح والملكية القائمة فى بلد ، لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى تمتع. يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا بحقق المنفعة العامة (١١) .

ولقد دفع رسدى باشا وغيره من الأعضاء، الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه أمزان : الأول ، الخوف من أنه اذا سلب مسرور الدستور من صاحب العرش كل سلطان، خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، ونعززت فى نفس الوقت الحقوق الأساسية للأفراد وللمملى الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخبر أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت . ثانياً، أنه بعد ما حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى ، وانقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، كان من المأمول « أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته » . - كما يقول الدكتور هيكل - وقد ضرب مثلا لذلك بموقف رسدى باشا من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحد. عن حق الملك فى حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك ، اذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه ، فله أن يعود الى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس

الوهاب العنانم لئامه كسره وفله . فقد اعترض بعض الاعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يحدد حق الحل بموافقة مجلس السيوخ . ولكن رستى باشا وقف ضد أى تعديل فى التعرير واند بكل، فونه ما جاء فيه، رضى ندخل مجلس السيوخ لتقييد الحق ، واسمى الأمر بالبرول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فففيه لم يحل من العف (١٢) .

أى أن هذا الحق الذى أعطى للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد افسناعه . أن الرأى العام قد تغير اتجاهه ، كان الدافع وراء اتاحة الفرصة للملك نهلمب الاعتدال على المطرف الذى تخشى مفرنه . وغير خاف أن الاعتدال كان يمثل الأحرار الدستوريون ، والتطرف يمثل الوفا .

على أن ميول الملك الأونوقراطية لم تلب أن فاده الى طلب المريد ، الذى لم تكن وزارة بروت باشا على اسعداد للصعظ على اصارها فى اللجنة من أجله . وروت باشا ، بالرغم من اعتداله ، الا أنه كان من طراز من الرجال لا يستطيع الملك أن يعود الى حيب بساء فيساد . ومن دم فقد اسحكم الجفاء بين الملك وبينه . ولما كان بروت باشا معزا ببييد اللورد النبى والحكومة البريطانية، فقد دفعه هذا الاعزاز الى تجاوز بعض الاعتبارات والاحراف عن الواجب . ولهذا بلغ دور العلاقات بين بروت باشا والملك فؤاد حدا دفع اللورد النبى الى التدخل لدى الملك مصر على ضرورة الوفاى مع روت باشا (١٣) . ولكن كان من الواضح أن الملك بدبر طرد بروت باشا ، ولهذا رأى بروت باشا أن يتعجل الفراغ من مشروع الدستور . وفعلا أسرع لجنة الثلاثين واختارت لجنين احدهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور بمهيذا لعرضها على لجنة الثلاثين . والأخرى لوضع قانون الانتخاب، ولم يكن أحكامه ومبادئه قد بحث فى لجنة الثلاثين بحنا ذا قيمة فى ذلك الوقت . وفرغت اللجنان من العمل بعد أسبوعين . وبعد أن أقرت لجنة الثلاثين الصيغة التى نتقدم بها الى الحكومة ، رفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى بروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، وصرح بروت باشا للجنة بأنه سيبصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة (١٤) .

تأليف حزب الأحرار الدستوريين (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) :

كان فى ذلك الوقت وتلك الظروف أن بدأ التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين . ذلك أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك

للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مريد من السلطات، وما بدا واصحا من عرص مشروع الدستور لخطر المسح والنسوية . قد دفع مروت باشا الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المحاولات . ولهذا بدت الدكتور هبكل أن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعه اصداره ، كان في مقدمه أغراض الحزب ومبادئه (١٥) . ولا ريب أن دفاع هذا الفريق عن الدستور ، وهو الفريق الذي كان ينتمي في معظمه الى طبقة كبار الأعيان ، كان أمرا ينسجم مع عدااء هذه الطبقة الفلبدى للمصر ، ومع ماضيها في مقاومة نزعت الاستبدادية . ولما كانوا هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصوغه ، فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته ودفع الغائلة عنه .

وفي الحق ان صدور الدستور وما كان معدرا أن يستتبعه من اجراء الانتخابات للبرلمان ، كان يقتضى من المعتدلين أن ينظموا صفوفهم لحوص هذه المعركة . ولم يكن هذا الفريق بأقل أملا في النجاح في الانتخابات من الوفد نفسه ، كما يظهر من كلام الدكتور هبكل (١٦) ، فقد كانوا مخورين بدورهم في اصدار نصريح ٢٨ فبراير ، الذي سقطت به الحماية ، والذي أعطى المصريين دفعة من الاستقلال ، وترك البت في أمر الدفعة الثانية لمفاوضات أخرى مقبلة . ولقد كان أصحاب هذه المدرسة يعنعدون ، كما يقول هبكل أيضا ، أن سياسة الاتارة والتهديد قد آتت نمراتها بصور نصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح لراما على مصر أن تنتهج سياسته بعنمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الانارة (١٧) . ولما كانوا هم أصحاب الرأي والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعي أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية . مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية . على أن هذا الفريق كان يعلم أنه قد تعرض لحملات شديدة منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كانت كل دعوة الى الاعتدال تنتهم بأنها تفريط في حقوق البلاد ، وكان انهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . ومن أجل هذا فقد كان تأليف الحزب ضروريا لدفع هذه التهم الباطلة ومقاومة أثرها في أذهان الشعب (١٨) .

عدا ذلك فقد كانت الظروف لتأليف حزب الاحرار الدستوريين في ظل وزارة مروت باشا ، ظروفًا ملائمة . فيذكر الدكتور هبكل أن لطفي السيد بك كان يرى أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الحائق مروت باشا رئيس الوزراء واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ، وكانت

نظريته في ذلك أن تكون الوراره وزاره حرييه يؤيدها الحزب (١٩) .
ومعى ذلك نهيه الفرصه للحزب لينولى الحكم من خطه ولادنه ، وذلك
فى الوف الذى كان فيه اعضاء الوفد وفادنه فى السجون وعيادات
المنفى .

ومن الغريب والحال كذلك ألا نعرض رياسة الحرب على بروت باشا ،
بل على عدلى باس . ويفسر « لويد » ذلك فيقول ان عدلى باسا كان بفضل
مقامه يحوز أكبر عدد من الاتباع ، وقد كان على هؤلاء أن يؤيدوا عدلى
باشا بالدات اذا أرادوا أن تنجح لهم الفرصه للوصول الى الحكم فى ظل
دستور ديموقراطى (٢٠) أى النجاح فى الانتخابات .

على كل حال فقد نقرر عند تأليف الحزب أن ينضم الى عسويه جميع
اعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من دوى النفوذ من بينهم مدحت باشا
يكن ، ومحمد باشا محمود ، وجماعة من السبان امال الدكتور حافظ
عفيفى رئيس جمعيه مصر المستقلة ، ودسوفى بك أباطه وأحمد بك
عبد الغفار ، وأمنالهم من مديريات مختلفه ممن عرفوا بنساطهم فى
مديرياتهم ونأييدهم لعدلى باسا . وكان كيرون منهم أعضاء فى الحزب
الديموقراطى أو فى جمعيه مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات
عدلى باشا مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده فى هذه المفاوضات (٢١) .
وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة
القديم أو من أبنائهم وذويهم منضمين اليهم فريق من المنفيين المتحررين .
وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتميله لطبقة الخاصة من
الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ،
التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحي حزب
الأمة فى ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل ان الدكتور هيكى يذكر أن
الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت
نتهمه بأنه فى حرصه على الاتفاق مع الانجليز سوف يفرط فى حقوق
الوطن (٢٢) . لهذا وبالرغم من أن مبادئ الحرب وأهدافه التى أعلنها
رئيسه فى حفل افتتاحه وأعلنتها جريدة السياسة فى عددها الأول ،
كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان
عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأيد النظام الدستورى
والدفاع عن حرية الفرد (٢٣) . بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما: حسن عبدالرازق باشا واسماعيل
زهدي بك فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٢ (٢٤) .

التقارب بين الوفد والقصر :

في ذلك الحين كان الخلاف بين القصر والوزارة حول الدسور يرداد حدة وسدده ، وكان المسرح المصرى السياسى يجرى عليه اد ذاك حرله غير طبيعیه . فقد كان يجرى تقارب بين ابودد والقصر صد ورازه بروت باشا المؤيدة من دار المندوب السامى . وفد حدد هذا التقارب على يد نسيم باسا الذى كان حينذاك يسغل منصب رئيس الديوان بلى (١٥) . ويفسر لنا الأستاذ العماد سر الدوايح البى تاب بجمب بموديق نسيم باشا الى بونيق العلفة بين الوفد والقصر ، فيقول انه « لما احس روساء البورات انسابعون والمرشحون لرياسة الوزارة أن رندى وعدلى وبروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية ، نالبوا حربا واحدا على مفومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريق آخر يرأسهم محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز . وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المنعرجة . وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية ، وهم محمد سعيد وأصحابه . وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لراما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى باشا وأصحابه . وهذا سر الصداقة التى أخذ يديها محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول ، بعد أن كانوا جميعا يحرابونه (٢٦) » .

على هذا النحو أخذت مظاهر التقرب بين القصر والوفد تظهر فى ذلك الحين ، وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم باسا يرئدها الملك والأمة وترفض سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون أول أعمالها الافراج عن سعد زغلول وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين . وكان توفيق نسيم باسا يدخل هذا فى روع الوفدين ، فقد أخذوا يصرحون فى ذلك الحين علانية بأنه لو كانت الامور فى يد الملك ، لكان سعد زغلول باشا وزملاؤه قد أطلق سراحهم (٢٧) . وقد تقدم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة الى الامام عندما أدلى بحدب لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخدو السابق وأكد ولاءه للملك وقال انه سيقرن خدمة الأمة بخدمة جلالته . وقد أسرع صحف الوفدين فأخذت تضرب على هذه النغمة (٢٨) .

ولم تلبى العلاقات بين الوفد والعصر أن دخلت أهم مراحلها عندما قابل الملك فؤاد المصرى السعدى بك ، القائم بأعمال رئيس الوفد ، مقابلته ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشورا عدايبا أكثر من العاده صد وزارة بروت باشا . ثم أعلن ان الملك سيؤدى فراسه الجمعه فى مسجد الأزهر ، الذى يعد حصن الوفد ، وذلك لأول مره منذ اضطرابات ١٩١٩ (٢٩) . وكان لهذا الاعلان صلة بمؤامرة دبره ادك بين العصر والوفد والأزهريين للانداء بالصرى على أسس الوزراء فى الجمع الأزهرى ، عقب خروج الملك منه ، حيث لا يستطيع البوليس انقادهم ، وذلك لحجب الوزراء واستفاد هيبها أمام النظر العام . وكان برنامج حمله الصلاه بقضى بأن يكون الوزراء فى معية الملك (٣٠) . ولذلك سارع بروت باشا بتقديم استقالته بعد الظهر من يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه . ثم استدعى اليه تسييم باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

وهكذا اختفت فى سهولة تلك الوزارة التى علق عليها الانجليز الآمال الكبار ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير استجابة لشروطها ، وكان المفروض أن نرسى أساس النظام الجديد ، وتصدر الدستور وبمزم الديمقراطية والنوعيات والتضمينات وتلغى الأحكام العرفية وبحرى الانتخابات .

أزمة نصوص السودان :

استطاع الملك فؤاد التخلص من وزارة بروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . ولكنه استغل فى ذلك ظروف أزمة كاتب قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين بروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان . وكان الخلاف يسأل ماديين من مواد المشروع احدهما ، وهى المادة ٢٩ ، نص على أن « الملك يلعب بملك مصر والسودان » . والباية ، وهى المادة ١٤٥ تنص على أن « نجرى أحكام هذا الدستور على الملكة المصرية جميعا عدا السودان ، ومع انه جزء منها ، نقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » (٣١) . فقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ، ومع اتفاقية ١٨٩٩ ، وطالبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا (٣٢) .

وكان لهذه المسألة في الحقيقة جذور ترجع الى ربيع عام ١٩٢٢ ، عندما اخذ الانجليز يمهّدون الامر في السودان بما يجعل مسأله امرأ واقعا قبل البدء في المفاوضات . فقد قام اللورد ألنبي بزيارة السودان في اعباب صدور نصريح ٢٨ فبراير ، واجتمع هناك بكبار الشخصيات السودانية ، وأصدر تصريحات بعدها تفيد أن هذه الشخصيات قد أعربت عن رأيها بأن السودان انما هو بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيته الخاصة بها ، فيجب من نم أن يفسح لها طريق التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها . وأن هؤلاء أبدوا له قلقهم حذرا من امكان ارنخاء الروابط التي تربط بريطانيا العظمى بالسودان ، وطلبوا أن يستمر في المستقبل ذلك التعمد الذي ظهر بجلاء نحت الادارة البريطانية . وأنه طمأهم بأن الحكومة البريطانية لا ننوى شيئا من ذلك مطلقا مستدلا بما فاه به رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم في يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة في مسألة اسنقلال مصر معربا عن نمسك انجلترا بالسودان (٣٣) .

فلقد كان من الطبيعي أن تحدث هذه التصريحات من جانب اللورد ألنبي ، وما صاحبها من تعليقات في نفس المرمي ، من جانب الصحف البريطانية ، ضجة في مصر . فأرسل الوفد المصري في يوم ٨ مايو ١٩٢٢ احتجاجا عليها الى المسنر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرايد الانجليزية ، أكد فيه أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية ، وأن السودانيين مصريون كسكان مصر سواء بسواء . ولما كانت لجنة الدستور تقوم في ذلك الحين بوضع الدستور ، فقد أخذت الصيحات ترتفع على صفحات الجرايد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن نبدد ما حام حول العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك بأن بذكر في الدستور نص صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٤) . وتحت هذا الضغط صاغت لجنة الثلاثين المادتين ٢٩ ، ١٤٥ السالفتي الذكر عن السودان .

على أن الانجليز لم يلبتوا حين تراهي الى أسماعهم ما قررته هذه اللجنة بخصوص السودان أن هبوا معارضين - كما مر بنا - بحجة أن في تلك المادتين اللتين وضعتهما اللجنة ما يتعارض مع احتفاظهم في نصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ومع اتفاقية ١٨٩٩ . وكان ثروت باشا - كما ذكر اللورد لويد - يعتقد في صواب رأي الانجليز ، ولكنه خشى لو أعلن موافقته عليه أن يتعرض للهجوم عليه من جانبين : القصر من ناحية ، والوفد من الناحية الأخرى ، بل وربما أيضا من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين ، ذلك أنه مما لا ريب فيه أن

هذا الحرب ، بعد مقتل اثنين من أعضائه ، لم يكن يملك السجاعة الكافية ليعلن موافقته على وجهه الطر البريطانية ، والتعرض من ثم لهمة الحيانه (٣٥) . وكان عدلى باسا قد جمع أعضاء الحرب وأصدروا قرارا بالتمسك بنصوص المشروع الذى وضعه اللجنة ، وابلغوا فرارهم هذا لثروت باسا (٣٦) .

وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت باسا ان يقبل وجهه النظر الانجليزى بخصوص نصوص السودان ، وأصبح لزاما عليه اما ان يرفع فى وسط بالوث من الأعداء ، هم الانجليز والعصر والوفد ، بان يبنى فى مصبه ، واما ان يستقيل فيتقضى معركة خاسرة . وفى وسط هذه الحيرة علم بنبا مؤامرة الجامع الأزهر السالفة الذكر ، فلم يجد مفر من الاستقالة على النحو الذى مر بنا .



وهكذا عندما اعتلى نسيم باسا الحكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كان عليه ان يواجه خطر ارمه نصوص السودان . وقد وقف نسيم باسا موقفا طيبا نال عليه اعجاب سعد رعلول (٣٧) . فقد دافع عن بقاء المادة ١٤٥ مبينا انها لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون . بل كل ما يحويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق السريعة بدون ادخال تغيير ما على حاله الموجودة . وقد انتهى الأمر بأن اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث ، وبعد تحويله تحويرا طفيفا نال الموافقة ، أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، وخلاصه ما ورد فيه أن الدستور ينسأل تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تشبست بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وتعديل المادة ١٤٥ تعدلا جوهريا . ولما شعر نسيم باسا بأن ذلك يمس بحقوق البلاد رفضه وقدم مذكرة للمندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى الموضوع (٣٨) .

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باسا عمد الانجليز الى تخطي الوزارة الى شخص الملك ، وذلك ردا على حمله ثروت باسا على الاستقالة بالرغم من تمتعه بالثقة الانجليزية ، فوجهوا اليه انذارا ينص على أنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين ساعة ، فان هذه الحكومة تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى

السودان وفي مصر ، وبلغا عند الضرورة الى أى تدبير براه مناسباً .
ولما كن المركز الباسى عن هذا الانذار خطيرا والوف المضروب للاجابه
عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باسا مخابرات مع دار المندوب
السامى كانت نهبجها وصع بصب ورد فيهما ان هذا اللعب يقرر وقت
العصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المملين المفوضين ، وأن
تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان . ثم رفع المندوب
السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعها نسيم باسا بدوره
الى الملك ، باصحا بقبولهما نظرا لما نسنهدف له البلاد من « أخطار
جسيمة » فى حالة الرفض القطعى للانذار عند حلول الميعاد . ثم قدم
استقالته الى الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ ساردا فيها هذه التطورات حمبعا ،
ومعلنا فيها أنه بعدم استعالة وزارته « قبل أن يسجل فى الدستور ما
واقعت جلالكم علمه بحب تأثر الحوادث محافظة منها على العرس فى أخرج
الموافق وحموى البلاد (٣٩) » .

ويقول سمعد زعلول باشا فى تعليقه على هذه المسألة ان الحقائق
النى ضمنها نسيم باسا كتاب الاستعفاء كان من سأنها فى الواقع أن
ببطل كل حجة يمكن للانحلس أن ننخذوها من تلك النصيحة ، ولا يمكن
معها لأنة محكمه سياسية أو قضائية فى العالم أن نحكم بناء عليها بصياع
اى حى فى السودان . على أن سمعدا مع ذلك لم ينس أن يسجل أنه كان
الأولى بنسيم باشا ان نصر على استعائه ولا يرفع تلك النصيحة الى
الملك ، « ولو كنت محله لفضلت ذلك » . ولكنه عاد فالتمس له ظروفا
محقة هى وجوده أمام عرس مهدد وأمام مملكة مهددة ، وكذلك التعديل
الذى أدخله على طلب الانجليز الذى حفظ بمقتضاه حق مصر فى السودان ،
ثم الحقائق التى ببطل مفعول تلك النصيحة وتجعل قبول وجهة النظر
الانجليزى مجردا من كل قيمة قانونية أو قضائية أو سياسية (٤٠) .

وهكذا لم يكد يمر حول كامل على تمتع مصر باستقلالها فى ظل
نصرىح ٢٨ فبراير ، حتى كانت انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل
بأزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر . وغير خاف أن هذا الانذار
قد بين للمصريين قيمة الاستقلال الذى حصلوا عليه بمقتضى النصرىح .

تعديل مشروع لجنة الثلاثين :

تبدأ فصلة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى نروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحفانية، **مصطفى فتحي باشا** ، ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته . وكان النظام التسريعي المعمول به في البلاد يعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لفحصه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة في ذلك الحين من أقطاب موظفي الحكومة المصرية في المسائل القانونية ، وهم المسنر سلدن ايموس مسنمار الحفانية والسير ولهم هينر والمسيو بيولا كازلي والمستن وارد بويز والمستن روس نيلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيتري ، وكلهم مستشارون ملكيون ، والمستن والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو وانليه نائب مستشار ملكي وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجناب فيما عدا عضو واحد مصرى هو عبد الحميد بك بدوى . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعت له لجنة الدستور ، ثم وضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقرت حينئذ ، ولم يوقع وزير الحفانية محضر أعمال هذه اللجنة ، وبذلك ينتهى الدور الاول .

ثم جاءت وزارة نسيم باشا ، وفيها وزير الحفانية **أحمد ذو الفقار باشا** فوجد هذا الوزير - كما يقول بنفسه - مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية ، فقام باعادة المراجعة معها من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة لبحنه . وهنا يروى الوزير ما حدث بعد ذلك فى حديثه لمدوب المقطم فيقول : « فجعلنا نقرأه ونسعى فى التوفيق بين مواده بعضها مع بعض مستعينين فى ذلك بملاحظات اللجنة الاستشارية التشريعية ، فكان ذلك باعثا على تغيير وتبديل طبعاً ، مع مراعاة قواعد الدستور دائماً ، وبقينا كذلك الى آخر لحظة (٤١) » .

وقد تحدث نسيم باشا فى كتاب استقالته عما أجرى من تعديل فى مشروع الدستور قبل تقديم استقالته فقال : ان الحكومة « أزال من قانون الانتخاب بعض عبارات ، وأدخلت على بعض النصوص تعديلا ، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق

الانتخاب • ولم تنقص من الدستور ما يمس الأمة، بل أبقت فيه ما يتعلق. باشتراكها في الحكم اشتراكا فعلياً ، وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب • وظل هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لآخراجه مطابقا لغيره من دساتير الامم المتعدنة ، لولا مصادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان (٤٢) » • مما أدى الى استقالة الوزارة •

ومن هذا يفهم أن الدستور قد تعرض لتعديل حقيقي على ضوء ملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية التي ذكرنا أنها مؤلفة من عناصر أجنبية خالصة عدا عضو واحد مصري • فاذا أردنا أن نعرف الروح التي قادت هذه اللجنة في صياغة ملحوظاتها على مواد المشروع ، وجدنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، أنها عمدت الى حذف المادة ٢٣ من المشروع التي نصت على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » ، وكان ذلك - كما ذكر أحمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية - بحجة أن سائر مواد الدستور والمبادئ التي نص عليها فيها تغني عن ذكرها ، وخصوصا أن رشدي باشا ، في محاضر لجنة الثلاثين ، كان قد أشار بعدم اثبات هذه المادة وبلاستغناء عنها للسبب المذكور • ثم عمدت اللجنة الى اضافة مادة جديدة تحت رقم (١٥٣ جديدة) حاصلها أن « لا يخل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته سيد البلاد، فيما يختص بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف (٤٣) » • وهكذا فيما بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة ، واطافة المادة الجديدة الخاصة بسيادة الملك ، ثبتت • - كما قال عبد العزيز فهمي باشا في تعليقه على هذا التعديل - « أصالة السيادة الدينية والدنيوية للملك مصر دستوريا ، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا ، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصل السيادة ، الى الأمة الأصلية العبودية (٤٤) » •

في ذلك الحين أخذت المسألة تدخل في تطور جديد لصالح الدستور. فقد كان بسبب استقالة نسيم باشا على يد الانذار الانجليزي الخاص بنصوص السودان ، والذي وجه الى شخص الملك ، أن خضع الملك لما لا يد منه - على حد قول لويد - واستدعى اليه عدلي باشا لاسناد رئاسة الوزارة اليه (٤٥) • وكان معنى هذا دون ريب أن الملك لم ير مفرا من اصدار الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول أن يتوقع من عدلي باشا أن يقبل ادخال أى تعديل على مشروع لجنة الثلاثين.

لتوسيع اختصاصاته ، فيخالف بذلك قرار الحزب الذى اتخذه بتأييد هذا المشروع . وكان محمد محمود باشا ومحمد على بك قد سبق أن قاما بمقابلة نسيم باشا فى يوم ٢٦ ديسمبر ، وطلبوا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواده (٤٦) .

وقد قبل عدلى باشا تأليف الوزارة ، ولكنه ، ولم يكن قد نسى ، كما يقول الدكتور هيسكل ، ما حدث فى عهد وزارته الأولى ١٩٢١ من اضطرابات ، اشترط أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى . وبمعنى آخر أنه كان يشترط أن يعلن الوفد تأييده له . وقد بين للملك أن حالة الانقسام الحاصلة فى البلاد لا تمكنه من تحمل أعباء الحكم ، لأنه يرى أن المازق الذى تجتازه البلاد فى مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات وإعادة الحرية للأشخاص الذين سلبت حريتهم أحكام السلطة العسكرية ، لا يمكن الخروج منه بسلام ، ولا يمكن تخطي هذه العقبات وإصدار الدستور محققا لسلطة الأمة ومطالبها ، الا اذا تلاشت روح الانقسام ووقف المصريون متحدين (٤٧) . كما اشترط عدلى باشا على الانجليز إلغاء الأحكام العرفية لأنه كان يعتبرها عائقا ولم يكن يرى فيها أى حماية (٤٨) .

ولقد كانت السلطات الانجليزية فى ذلك الحين على استعداد لتقبل هذه الشروط . وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة الديلى تلغراف فقال ان المسئولين البريطانيين كانوا على استعداد لقبول السير فى هذه الوجهة اذا أمكن حمل زعيم مصرى على تأليف الوزارة (٤٩) على أن الوفد لم يلبث أن اعترض بشدة على عودة عدلى باشا الى الحكم ، وأصدر فى يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء أظهر فيه اعتراضه الشديد على تدخل الانجليز فى تشكيل الوزارة وعلى تأييدهم عودة عدلى باشا الى الحكم ، ولم يكن بذلك بل حث المصريين على تقوية صفوفهم وشد عزائمهم ومباينتهم على الجهاد (٥٠) . وقد أحدث هذا النداء تأييراً سيئاً فى السلطات البريطانية التى اعتبرته تحريضا للمصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات . وكانت القاهرة فى الاسابيع السالفة قد تعرضت لعدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، مما استدعى تعيين محافظ عسكري بريطانى للفاخرة والجيزة . واعتبار بعض الجهات مناطق عسكرية . فلما أصدر الوفد نداءه السالف الذكر قامت السلطات البريطانية فى نفس اليوم باقفال بيت الأمة واستدعاء أعضاء الوفد حيث حملتهم مسئولية أية اضطرابات أو اعتداءات تترتب على هذا النداء . ولكن طبقا للتقليد الوفدى قوبل هذا الانذار بالاحتجاج وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرى السعدى بك (٥١) .

على أن أفعال بيت الأمة لم يلبث أن أحدث صدى عكسيا . ففي يوم ٢٧ فبراير استؤنفت الاغتيالات فقد أُلغيت قنبلة يدوية على خمسسه من الجنود الانجليز كانوا سائرين بسنارح نوبار باشا (الجمهورية الآن) نجاه جامع أولاد عنان . ولم يكده يمضى أسبوع آخر ، أى فى يوم ٤ مارس ، حتى حدث حادث آخر كان له دوى ورد فعل عنيف فى الصحف البريطانية وفى رأى العام البريطانى . فقد أُلقيت قنبلة يدوية فى مطعم سمك بجوار « ايدن بالاس أوتيل » (فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار) فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم . وبينما كان الناس مستغلين بهذه الحادثة اذ أُلقيت قنبلة أخرى من نافذة الطابق الأرضى من ايدن بالاس أوتيل ، محل ادارة مخابرات الجيش البريطانى فى مكتب الاشارات بمركز القيادة العامة . ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، ولو أنها انفجرت لعطلت المواصلات البرقية الحربية تعطيلاً خطيراً - كما يقول مراسل الديلى تلغراف - أما الجناة فقد اختفوا رغم ازدحام الشوارع (٥٢) .

ولقد كان أول آثار هذا الحادث المحكم ، القاء القبض على أعضاء الوفد فى مساء يوم الحسادت ، وهم المصرى السعدى بك والسيد حسن القصبى وفخرى عبد النور بك والأميرالاي محمود حلمى بك ونجيب الغرابلى وراغب اسكندر . وطبعا للتقليد الوفدى أيضا ، تألفت هيئة الوفد الرابعة على الفور ، من حسن حسيب باشا وعلى الشمسى وسلامة ميخائيل وحسين هلال بك ومصطفى بكير وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبد الحليم البيلى ، وأصدرت بيانا الى الأمة بالمنابرة على الجهاد (٥٣) أما الأثر الثانى فكان انقضاء الأمل تماما فى تأليف وزارة برئاسة عدلى باشا . وكان هذا الأمل ما يزال باقيا حتى قبيل حادث ٤ مارس ، بل لقد دفع هذا الأمل الحاكم العسكرى البريطانى الى عدم المبادرة باتخاذ تدبير ضد أعضاء الوفد بعد الحادثة التى وقعت فى ٢٧ فبراير ، نظرا لأن ولاية الأمور - كما كتبت التايمز فى ٥ مارس - كانوا لا يزالون يأملون فى اتفاق أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين (٥٤) .

أما الأثر الثالث لحادث ٤ مارس ١٩٢٣ فكان فى رأى العام البريطانى وفى الصحافة البريطانية ، فقد اتخذته هذه الصحافة دليلا على افلاس الأحكام العرفية فى مصر . وكتبت جريدة الديلى هيرالد فى ٧ مارس تقول : « ان الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم

ذلك الشعب . . . ولقد أدت سياسة القمع الى النتيجة التي لم تكن مندوحة عنها حتى مع شعب صبور كالشعب المصري ، فقبلت الحراب بالفنابل وأجابت الأرواح الوطنية ، التي منعت من جميع الحركات الدستورية ، على الفوه بالقوة ، وإن تبعة الحوادث تقع على اللورد كيرزن واللورد ألنبي . وقد فاه مكاتب التايمن بالحفيضة أخيرا فقال : ان الاحكام العرفية قد أفلسست ، والطريقة الوحيدة هي اطلاق سعد زغلول (٥٥) . وسرعان ما انتقل الصدى الى مجلس العموم ، ففي جلسة يوم ١٤ مارس حث النواب المعارضون على اطلاق سراح سعد زغلول ، وكان مما حذر به أحد أعضاء حزب العمال الحكومة قوله : « اذا حل بهذا الرجل الذى هو شبه معبود فى نظر المصريين أى سوء وهو فى جبل طارق ، شاهدتم فى مصر مدابيح وبداية حوادث تشبه حوادث ايرلندا (٥٦) » . ثم لم تلبث أنه قامت حركة جماعية بين نواب الأحرار والعمال ، أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود ، أسفرت عن عريضتهم المشهورة التى نددوا فيها بنفسل اللورد ألنبي وطالبوا بالافراج عن سعد زغلول ، ووقعها تسعة وتسعون عصرا . وقد أذيع بعدها الأمر بالافراج عن سعد زغلول فى يوم ٣١ مارس ١٩٢٣ ، وذهابه الى أوربا للاستشفاء فى فيشى (٥٧) .

موقف الأحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسخ الدستور :

كان بسبب ما ترتب على حادث ٤ مارس من ضياع كل أمل فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا ، أن تهيأت الفرصة للملك فؤاد لاستئناف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين . وقد أراد الملك فؤاد التمويه وخداع الرأى العام ، فعهد برياسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف ، وهو يحيى إبراهيم باشا . وفى الحق لقد كان فى عهد هذه الوزارة المحايدة بالذات أن صدر الدستور معدلا وممسوخا . وذلك بالرغم من اشتداد المعارضة والاحتجاج ضد هذا التعديل والتشويه . ولقد كان عبء النضال فى هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل الأحرار الدستوريين . فما كاد يصل الى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة نسيم باشا قد مسخت مشروع الدستور - وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما فى عهد نسيم باشا - حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى

باشا وناشدوه أن يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة (٥٨) . وأعضاء
لجنة الدستور كما ذكرنا كانوا قد انضموا إلى حزب الاحرار الدستوريين
عند تأليفه .

ثم وجه عبد العزيز فهمي بك خطابه المفوحين المسهورين الى
رئيس الوزراء في ١٦ مارس و ١٥ ابريل ١٩٢٣ اللذين أشار فيهما الى
ما تنافله الناس من التعديلات ، ثم تحدث عن مبلغ خطورتها على مصلحة
الامة ومصلحة البلاد ، وبين أن افراد العصر بالرأى النهائي في الدستور
والسلطات أمر يحالف بصريح ٢٨ فبراير قائلا: « ان الانجليز لم يعلنوا
استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه ، وانما نصريهم
كان باستقلال مصر نفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له
الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغنصبة ، أظهروا
ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع ،
وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية . واذا كانت
سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل
أمرائها على الاقرار به لها ، وهي التي تقوم النورات وتشل العروش
لاستنفادها من بران هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة
آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي
قام بها المصريون في وجه الانجليز ، ثم يأتي اناس من المصريين أنفسهم
فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك ؟ »

« ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة ، قالوا
لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته
وللشعب المصري . فالشعب المصري سيد صاحب حق أصيل في الدستور،
ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدادار
الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى
الأجنة في بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن في استطاعة هؤلاء الأربعة عشر
مليوناً أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدل
بحججهم ويتعاقد عنهم . أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع
للكالة عن الشعب في أمر الدستور واشترط هذا في صك قبوله
الوزارة (٥٨ مكرر) وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة . وقد
استقالت وزارته بعد أن وضع في عهدها مشروع ، عمل هو بما توجهه
الوكالة فأعلن أنه يرتضيه . ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم
لا يقعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد ، وأعلنت

أن أهم أعمالها النظر فى الدستور • فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب ، وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك • ألا ان الحلال بين ، والحرام بين ، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال ، فبيضوا بأيديكم صحيفة ناريتكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاسنكانة نكدرها عليكم فى العالمين (٥٩) •

كان حزب الأحرار الدستوريين فى دفاعه عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين يقف وحيدا تقريبا • فلقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل الدستور فى غاية الحرج • فهو من ناحية لم يكن يرى فيه الا مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الاشقياء ، ومن ثم فلم يكن ليستطيع اتخاذ موقف الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة له وتأيينا • ولكنه من ناحية أخرى لم يكن ليستطيع الوقوف سلبيا من عملية المسخ والتشويه التى تجرى على نصوص الدستور ، سواء من جانب الانجليز فى نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، وخصوصا بعد أن أصبح الرجوع الى رأى الوفد فى عقد جمعية وطنية أمرا متعذرا بعد أن قطع العمل فى الدستور هذا الشوط الطويل • ولهذا فان بيانات الوفد بهذا الخصوص كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل أكثر منها مواقف صريحة قوية ضد الاعتداء على سلطة الأمة ، ولو بالقدر الذى كفله لها مشروع لجنة الثلاثين • ففى البيان الذى أصدره الوفد فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص على السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الأمة التى تتمسك بحقوقها فى وضع الدستور ، والتى أعلنت سخطها على المبادئ الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة ، لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى الى هذه العيوب ، وخصوصا ماكان منها متعلقا بالمسئولية الوزارية اذ فيه قضاء على سلطة الأمة (٦٠) » • وفى البيان الذى أصدره فى ٣١ يناير ذكر أن « تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبي ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب (٦١) » • وفى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا أصدر بياننا بشأن الدستور قال فيه ان الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية • فيها تتمثل ارادة الشعب ، وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق (٦٢) •

وهكذا كان بسبب عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف وحدهم ضد تيار التعديل ، وبسبب ضعف موقف الوفد ، وعدم قدرته على تكييف موقفه بأزاء الظروف التي فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى النكوص فيها ، وبعد أن صار واضحا أن الرجوع الى فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور أمرا غير معقول - وهو الموقف الذي أدى الى فشل محاولة تأليف وزارة برياسة عدلي باشا التي كانت آخر فرصة لاصدار الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين - كان بسبب هذا كله أن استطاع الفصر أن يصدر الدستور في يوم ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ معدلا محققا كل غايته من الصلاحيات والنفوذ .

المضمون الاجتماعي والأوتوقراطي لدستور ١٩٢٣ :

صدر الدستور في يوم ١٩ ابريل ، كما مر بنا • وقد صدر كمنحة من ولي الأمر: فقد ورد بمقدمته ما يدل صراحة على أنه نتيجة لارادة الملك ، حيث جاء فيها : « نحن ملك مصر ، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا ، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ، ونتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي الى سعادتها وارتقاها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة • أمرنا بما هو آت • » (٦٢ مكرر) •

وقد مضى الدستور بعد ذلك يفرر الحقوق السياسية العامة للبلاد ، ويفصل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية وغير ذلك: فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي (مادة ١) وأن الملكية وراثية في امرة محمد علي باشا (مادة ٣٢) ، أما السلطات فمصدرها الأمة (مادة ٢٣)، أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب (مادة رقم ٢٤) ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور (مادة ٢٩) ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (مادة ٣٠) والنظام النيابي المنصوص عليه في الدستور هو النظام البرلماني ، فالوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب (مادة ٦١) أما رئيس الدولة فهو غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) (مادة ٣٣) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) (٦٣) •

هذه هي المبادئ العامة الأساسية للدستور • على أن هذا الاطار

الديموقراطية كان يشتمل على مضمون رجعي اجتماعي • فقد نصت المادة التاسعة من هذا الدستور على أن (للملكية حرمة • فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه نعويضا عادلا) • وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لاعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة • وأصبحت أيه دعوة لمنل هذا الاجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها تعبر خروجاً على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور • وبهذا أيضا أصبح من المنيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي قد ننادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحسكارية التي تهدد مصالح الجماهير •

ومعنى هذا أن الحرية السياسية التي كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت من جهة الخفيفة والواقع فاصرة على الطبقة البورجوارية ، والكبيرة منها على وجه الخصوص • فباحنفاظ كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين بشروانهم ، صار فى مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به فى الريف من نفوذ اقتصادى واجتماعى أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم الى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التي يغذونها بالأموال ، وبالتالي على الأداة التنفيذية • وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم (٦٤) •

وبمعنى آخر أن الديموقراطية التي أقامها دستور ١٩٢٣ لم تكن فى حقيقتها الا دكتاتورية البورجوازية الكبيرة - كما لاحظ الميناقى بحق (٦٥) - وقد أكد الدستور هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهًا، وهو تأمين باهظ كليل وحده بصدد الطبقات الجماهيرية العاملة عن الاقتراب من مقاعد البرلمان • فاذا أضفنا الى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية فى ذلك العهد ، أدركنا سبب عدم دخول أى فلاح أو عامل مجلس النواب المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

على أن الدستور لم يكتف بالابقاء على الاقطاع الزراعى وعدم المساس بالملكبة ، والابقاء بذلك على عبودية ملايين الفلاحين والعمال، بل عمل على حماية هذا النظام الاجتماعى الظالم من الاشتراكية بتعديل المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ،

واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا
لوقاية النظام الاجتماعى » •

ولا ريب أن ادراج هذين النصين فى الدستور - كما اعترفت بذلك
المذكورة التفسيرية التى عللت هذا التعديل - كان مرتبطا بالحركة
الاشتراكية الشيوعية التى كانت نجناح البلاد فى ذلك الحين منذ ميام
بورة مارس ١٩١٩ - وهى الحركة التى عبرت عن نفسها فى خلال ذلك
الوقت عن طريق النشرات والمقالات والاحتجاجات فى الصحف وعقد
الاجتماعات والمؤتمرات العامة والالتجاء الى الاعتصام عن العمل - ولهذا
جاء فى المذكورة التفسيرية أن «بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه
على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية
الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون
مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد
المسلمين والموالين للقانون • فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمنال هذه
الدعوة الضارة ، نص فى المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها أو
الغاءها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء
اليه لحماية النظام الاجتماعى • وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة
٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع فى سكينة ومن دون سلاح ، والمادة
١٥٠ التى تحظر النفى لجرائم سياسية (٦٦) » •

ولقد قابل الحزب الشيوعى صدور الدستور بهذه الأحكام بالاحتجاج
وأصدر فى يوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه فى الدستور طعنا شديدا (٦٧) •
ولكن أحدا لم يبايه لهذا البيان ، ففى ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعية خاصة
بالعمال ، كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على أن يعاقب بالسجن لمدة
لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى
الفطر المصرى أو على الازدراء به ، أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ
الدستور الأساسية ، أو يحيد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية
بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة (٦٨) •

هذا المضمون الرجعى الاجتماعى لدستور ١٩٢٣ كان الى جانبه
مضمون أو توطىأتى تضمن أسس الفساد السياسى فى مصر • ولقد سبق
أن أشرنا الى أن هذا الدستور قد صدر **كمحنة من ولى الأمر** • وهذا الرأى
كان رأى أغلب رجال القانون فى مصر وعلى رأسهم الاستاذ مصطفى

الصادق والدكتور وايت ابراهيم . أما أغلب رجال الفنانين الوفديين وعلى رأسهم صبرى أبو علم باشا والاستاذ سليمان غنام ، فقد رأوا أن الدستور عبارة عن عقد ، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ، وبديل القسم المتبادل الذى أمسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افئاح أول دورة برلمانية . ولكن الدكتور السيد صبرى رد بأنه لا يمكن اعتبار الدستور المصرى منحة ولا عقدا . لأن إصداره كان نتيجة نظورات وظروف خارجه عن إرادة صاحب السلطان الشرعى فى البلاد ، وأنه وإن كان لا بد من اعتباره منحة ، فهو من جهة الواقع منحة من انجلترا ، لأنه جاء نتيجة للثورة ضد الحماية واعترافا بمطالب الأمة . ولما كانت انجلترا لا تملك المنح لأنها لا تملك الحق ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى ، فإن إصدار دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ ليس سوى اسنرداد لحقوق الشعب التى تقرت فى دستور ١٨٨٢ الذى ألغته انجلترا بعد احتلالها لمصر (٦٩) .

ومهما يكن من وجاهه هذه الآراء القانونية ، فإن ما كان الملك فؤاد يعنيه ويفصده من إصدار الدستور بأمر ملكى على هذا النحو ، هو أن يصدر كمنحة منه . وقد حدث فعلا بعد حل برلمان مارس ١٩٢٥ أن أخذت أبواق الملك فى جريدة « الاتحاد » تروج لفكرة أن الدستور هبة ، أى أنه يجوز الرجوع فيه ، وذلك تمهيدا لالغاء الدستور . ولكن جريدتى البلاغ والسياسة تصدتا لهذه النعمة ، وكان مما استشهدت به جريدة البلاغ قول عبد العزيز فهمى باشا السالف الذكر بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلا فى حكومة ثروت باشا والعرش ممثلا فى الملك فؤاد (٧٠) .

على كل حال فسئرى كيف استطاع القصر ، بواسطة التعديل الذى أجرى فى مشروع لجنة الثلاثين ، أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة الى يده . فقد عدلت المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فجعل هذا العدد « نسبيا » بمقدار « الخمسين » ، بعد أن كان « عددا ثابتا » محددًا بثلاثين عضوا . وبهذا التغير البسيط أصبح الملك هو المسيطر فى مسألة التصديق على القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يردده الى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين (٧١) . وبمقتضى العدد الثابت الذى قررتة لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضوا ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون ، لأن عدد هؤلاء

«الأعضاء المنتخبين كان على الدوام أكثر من التسعين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعينين نسبيا بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت موافقة الاعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من التسعين » .

على أن مبدأ التعيين بنسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ لم نعصر نتائجه على التصديق على القوانين ، بل نعدته الى تنقيح الدستور نفسه .
فقد أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك بواسطة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فضلا عن تصديق الملك تصديقا مطلقا . وقد نصت المادة ١٥٧ على أنه « لأجل تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان ، بالاتفاق مع الملك ، قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء » . وكان نص مشروع الثلاثين بشأن هذه المادة كما يأتى : « فى تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قراريهما ، اجتمعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح - ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا » (مادة ١٤٧) .

وقد مضى الدستور فى اضافة السلطات الى الملك . فأضيفت الى مشروع لجنة الثلاثين المادة رقم ١٥٣ التى تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور الى أن يصدر قانون ينظمها . ومعنى هذا أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للفصر ، مما يحالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا (٧٢) . كما جرى التعديل بما يجعل إنشاء الرتب والنياشين ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون ، وأن يكون من حقه تولية وعزل الضباط غير مفيد بقوانين خاصة يخضع لها (المادة ٤٣ و ٤٤) . وأخيرا أعطى الدستور للملك حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط (المادة ٣٨) ، فكان هذا الحق سيفًا مسلولا على طمأنينة النواب وعلى جيوبهم ، وخصوصا عند إعادة النظر فى القوانين التى لا تروق للملك والتى كان من حقه ردها الى المجلس .

هذا هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذى تمحص عن تصريح فبراير . وقد استقبله الوفد ببيان أصدره بعقبا عليه قال فيه . « لقد اجعلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهد بأكتر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية . واليوم اجعلت الوزارة بصدر الدستور ، فما نحن بصدره بأكتر حرية مما كنا قبله (٧٦) » . وقد ذكر أحمد شوقي أن موقف الشعب حيال اعلان الدستور كان هو نفس موقفه أيام اعلان تصريح ٢٨ فبراير . فلم يسترك فى كل ما أفهم من حفلات ، بل قابل سر الدستور بسكوت (٧٤) . ومع ذلك فلم يكن الشعب حينذاك يرى ما يراه المؤرخ الآن ، وهو أن المواد التى عدلها الملك لصالحه فى الدستور ، والسلطات الأونوقراطية التى استولى عليها ، إنما كانت المسامير التى دفنت فى نعش الملكية فى مصر . ولكن سعد زغلول أدرك حينئذ ما يعنيه هذه السلطات بالنسبة لعضية الوطن فقال فى حديث له لمراسل الديلى هراىد : « اذا كان من الخطر أن يوضع سلطه كبيرة فى أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى . . فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده . . فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » . وفى حديث آخر أشار الى ما كان يجب اتباعه فقال : « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك (٧٥) » .

ولكن وجه الحياة السياسية المصرية كان قد أخذ يتغير منذ ذلك الحين فقد اقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى ابراهيم باشا على تطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات مختلفة : أهمها قانون التضمينات (وصدره هو الشرط لالغاء الأحكام العرفية) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين . وقد تم اصدار قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ ، وفيه أحيط حق الاجتماعات بقيود شتى كانت محل استنكار الرأى العام . وفى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات ، واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامى ، وخلق من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلفة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بمقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها . وقد قضى القانون باقرار جميع ماقامت به السلطة العسكرية

منذ اعلان الاحكام العرفية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية، ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي. وفي الوقت نفسه أبيع تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم. وفي ١٨ يولية أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب. وفي يوم ٥ يولية أصدر المندوب السامي بوصفه القائد العام للقوات البريطانية في مصر أمرا بالقضاء نظام الأحكام العرفية. كما أذاعت رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ يولية ١٩٢٣ بلاغا بأن في مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر، وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم في الديار المصرية. وعلى هذا عاد سعد زغلول الى مصر في شهر سبتمبر ١٩٢٣، وعاد زملاؤه في منفي سيشل، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم.

ولما كان قانون الانتخابات الأول الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد، ففد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، وفد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثينية، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره، فكان ذلك ايدانا بفوز الوفد في انتخابات النواب والشيوخ. ثم أسفرت نتيجة انتخابات النواب عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحي الوفد، ولم ينجح من مرشحي الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافي بك والدكتور عبد الحميد سعيد والاستاذ عبد العزيز الصوفاني. ولم ينجح من الاحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبوسمرة بك وعبد الحليم العلايلي بك وتوفيق اسماعيل بك، وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء نفسه في دائرته الانتخابية، فكان سقوط رئيس الوزراء شهادة ناطقة بنزاهة الانتخابات التي أجراها (٧٦).

حواشى الفصل السادس معركة الدستور

- ١ - الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧١ ، ٦٠ ، ٦٢ كتاب استقالة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر سنه ١٩٢٢
- ٢ - ٢ صدقى باشا ؟ المرجع السابق ص ٢٧ ، وقد تألفت لجنة الدستور على النحو الآتى : حسين رشدى باشا (الرئيس) . احمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الاعضاء : يوسف سابا باشا . احمد طلعت باشا . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ محمد بخيت . الانبا يؤانس . فليشى فهمى باشا . اسماعيل ابازة باشا . محمود ابو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف اصلان فطاوى باشا . ابراهيم ابو رحاب باشا . على المنزلاوى بك . عبد اللطيف المكباتى بك . محمد علوية بك . زكريا نامق بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود ابو النصر بك . الشيخ محمد خيرت راضى بك . حسن عبد الرازق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح ملوم باشا . الياس عوض بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك (الرافعى : المرجع السابق ص ٦٢)
- ٣ - العقاد : المرجع السابق ص ٤١٩
- ٤ - نهرى : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٣
- ٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣
- ٥ - الحكومة المصرية : لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، مخبر الجلسة الاولى فى ١١ ابريل ١٩٢٢ خطاب ثروت باشا فى أعضاء اللجنه ص ٢ - ٣
- ٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ١٣١ - ١٣٢
- ٧ - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة الاولى ص ٣ عامود ٢
- ٨ - نفس المصدر ، جلسة ١٢ ، ١٣ ابريل ١٩٢٢ ص ٣ - ٩
- ٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٥

- ١٠ - نفس المصدر ص ١٣٦
- ١١ - نفس المصدر ص ١٣٨
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٣٧ - ١٣٨
- ١٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٧٠
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٣
- ١٥ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ١٦ - نفس المصدر ص ١٦٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٧١
- ١٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ١٤٨ ، ١٥٨
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤٥
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٧١
- ٢١ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ٢٢ - نفس المصدر ص ١٤٧
- ٢٣- دكتور أحمد الببلي : عدلى باشا ص ١٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، حزب
الأحرار الدستوريين ، خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقانون
الحزب ص ١٤ - ١٥
- ٢٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٢
- ٢٥ - أحمد شفيق : مهيد ، ج ٣ ص ٢٤٩
- ٢٦ - المعاد : المرجع السابق ص ٢٢٣
- ٢٧ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٥٥ ، ٣٤٩
- ٢٨ - نفس المصدر ص ٢٤٩
- ٢٩ نفس المصدر ص ٣٥٧ ، ٣٤٩
- ٣٠ - حسن النريف : الرجال أسرار ص ٨٣ - ٨٥
- ٣١ - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٧ ملحق نمرة ٢
- ٣٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ «
مارشل وبفل : المرجع السابق ص ٩١
- ٣٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٩

- ٣٤ - ناسر المصدر ص ١٩٩ - ٢٠٣ ، ٢٠٥
- ٣٥ - لوند : المرجع السابق ص ٧٢
- ٣٦ - لوند هبكل : المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦
- ٣٧ - مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، ص ٧٩ خطبة سعد باشا في ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .
- ٣٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٣ كتاب استقالة نسيم باشا في ٥ فبراير ١٩٢٣
- ٣٩ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٤٠ - مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا السالف الذكر ص ٨٠ - ٨١
- ٤١ - البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ص ٦٨ - ٧٠ عن حديث لآحمد ذى الفقار باشا مع جريدة المقطم في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣
- ٤٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا السالف الذكر .
- ٤٣ - البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٩ - ٧٠ ، ٨٧
- ٤٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ عن خطاب لعبد العزيز فهمى بك الى بحس ابراهيم باشا في ١٥ ابريل ١٩٢٣
- ٤٥ - لوند : المرجع السابق ص ٧٣
- ٤٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧١
- ٤٧ - نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠
- ٤٨ - نفس المصدر ص ٤٦٤ عن حديث لعدلى باشا مع مندوب روتش في القاهرة
- ٤٩ - نفس المصدر ص ٤٤٦
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٤٢٤ - ٤٢٥
- ٥١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٦ - ٩٧
- ٥٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٣٧ - ٤٣٩
- ٥٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٨
- ٥٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠ ، ٤٤٦
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٤٤٨ - ٤٥٠
- ٥٦ - نفس المصدر ص ٤٦٠ - ٤٦١

- ٥٧ - نفس المصدر ص ٤٩٤ - ٤٩٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٣١
- ٥٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٥
- ٥٨ - مكر - قال ثروت باشا في كتابه « لى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق امانها بحيث تؤدى لجميع ثمرها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة »
- ٥٩ - نفس المصدر ص ١٠٠ - ١١٢
- ٦٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٩٢ - ٣٩٤
- ٦١ - نفس المصدر ص ٣٩٥
- ٦٢ - نفس المصدر ص ٤٨٨
- ٦٢ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المنصلة به ص ٥ (القاهرة ١٩٣٨) -
- ٦٣ - نفس المصدر ص ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١
- ٦٤ - دكتور راشد البراوى : حقيقه الانقلاب الاخير فى مصر ص ٤٧ - ٤٨
- ٦٥ - الميثاق ، الباب الخامس من الديمقراطية السليمة ، الاهرام فى ٢٢ مايو ١٩٦٢ ، ملحق خاص .
- ٦٦ - البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٤
- ٦٧ - الاهرام فى اول مايو ١٩٢٣
- ٦٨ - نفس المصدر فى ٤ مارس ١٩٢٤ ، دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٦
- ٦٩ - دكتور السيد صبرى : مبادئ القانون الدستورى ص ٢٨٤ - ٢٩٠
- ٧٠ - البلاغ فى ١٦ اكتوبر ١٩٢٥ ، السياسة فى ١٩ اكتوبر ١٩٢٥
- ٧١ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المنصلة به ، المواد ٣٥ ، ٣٦
- ٧٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥
- ٧٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٨
- ٧٤ - نفس المصدر : ص ٥٨٣
- ٧٥ - نفس المصدر ص ٨٥٩ ، ٨٥٥
- ٧٦ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، الرافعي : السابق ص ١٢٣ - ١٢٧ ، ١٢٠ - ١٣١ ، ١٣٤

الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

فبل أن نعرض بالكلام عن العهد الدسنورى ينبغى أن ننف ونفعه قصيرة عند مؤتمر لوزان وصلنه بالمسألة المصرية • ومؤتمر لوزان هو فى الحقيفة الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية المسألة المصرية • ولعد رأينا فى تنايا هذا البحث كيف تطورت المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة تنافسية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الاساسى فى هذا التحول هو تخلى الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها بحمايتها عليها • ويهمننا فى هذا الفصل أن نبرز جانباً آخر من جوانب المسألة هو موقف الوطنيين المصريين المشتغلين بالقضية المصرية من الأسس التى كانوا يدللون بها على حق مصر فى الاستقلال التام أمام الدول • ذلك أنه بالرغم من أن الفترة التى سبقت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر قد شهدت شبه اجماع من السياسيين المصريين على معالجة المسألة المصرية باعتبارها مسألة دولية ، الا أن الاسس التى يبنى عليها استقلال مصر كانت محل خلاف بينهم • وكان الخلاف يدور بصفة رئيسية حول السيادة التركية • هل سقطت عن مصر أم لا ؟ واذا كانت قد سقطت فما أسباب سقوطها ، هل هو قبول تركيا مبادئ الرئيس ولسن ، أم دخولها الحرب الى جانب دول الوسط ؟

فقد نشر أمين الرفعى بك مقالا فى جريدة النظام فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ قال فيه : لقد كنا نتمسك بمعاهدة لوندرد الموقع عليها فى ١٥ يولييه ١٨٤٠ للقول بأن الاحتلال غير شرعى ، فلما وضع الرئيس ولسن مبادئه ، وافقت الدول المتحاربة ، وفى مقدمتها الدولة العلية على جعل هذه المبادئ أساسا للصلح بينها ، استندنا فى المطالبة باستقلالنا التام الى المبدأ القائل بأن الشعوب لا يجوز أن تحكم ، ولا تسود أمة على أخرى الا بمحض ارادتها ورغبتها • فقبول تركيا مبدأ الرئيس ولسن يجعل مصير هذه السيادة فى يد المصريين وحدهم • ولما كان المصريون قد أجمعوا على المطالبة بالاستقلال التام ، فمجرد هذا اجماع كاف لزوال سيادة • تركيا على مصر • والخلاصة أننا الى ما قبل اقرار تركيا لمبادئ

الرئيس ولسن كان لنا الحق في الاستقلال الداخلي تحت سيادة تركيا ،
وبعد الاقرار زالت هذه السيادة فانونا (١) .

وواضح من هذا الرأي، أن أمين الرافعي بك يستند في المطالبة
بالاستقلال الى سقوط السيادة التركية عن مصر ، ولكنه يعزو سقوط
هذه السيادة الى قبول تركيا مبدأ ولسن الخاص بحق تقرير المصير ،
والى اجماع المصريين على الاستقلال التام . اما الوفد فكان من رأيه أيضا
سقوط السيادة التركية عن مصر ولكنه كان يختلف عن أمين الرافعي بك -
وان تبني رأيه فيما بعد - في سبب سقوط هذه السيادة . فقد كان يرى
أن مركز مصر الدولي قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت
تركيا الى الدول الوسطى ، فان آخر صلة لها بالامبراطورية العثمانية
قد قطعت ، فأصبحت مصر خلوا أمام القسانون الدولي من كل سيادة
أجنبية ، ولم يبق الا أن تعترف الدول باستقلالها التام ، فتزول العوائق
التي تقف بينها وبين التمتع به بالفعل (٢) . ومعنى هذا أنه يعزو سقوط
السيادة التركية الى انضمام تركيا الى دول الوسط .

على أن هذا الرأي بسقوط السيادة التركية كان يلقي اعتراض
فريق مصطفى الشوربجي بك في الحزب الوطني وفريق رجال المدرسة
الشركية القديمة وعلى رأسهم محمد سعيد باشا . فقد كتب الاستاذ
مصطفى الشوربجي يشرح وجهة نظره في هذه المسألة فأكد أن السيادة
الشركية من الوجهة القانونية باقية بالرغم من قبول تركيا لمبادئ ولسن
وظهور رغبة المصريين في الاستقلال التام ، وأن هذا الرأي « هو الرأي
الذي يتفق مع القانون الدولي ولا يكون لغيره سند من ذلك القانون » (٣) .
وقد أيد محمد سعيد باشا هذا الرأي عندما طالب بتأجيل مجيء لجنة ملنر
الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا . فقد أعلن أن مصر انما تعتبر
الى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وأن تصريح انجلترا وحدها بسقوط السيادة
الشركية عن مصر لا يكفي لزوالها ، وأنه لا بد من اعتراف تركيا رسميا
بانفصام رابطتها مع مصر (٤) .

وقد أثار هذه الآراء موجة من المعارضة الشديدة ، فقد نشرت
جريدة « النظام » مقالا بامضاء صاحبها قال فيه . « ليس المستعبر من
الرمضاء بالنار ، الا ذلك المصرى الذى بلوذ بالحكومة العثمانية الحاضرة
ليلمس منها المعونة وبرجو « الخلاص » (٥) . كما نشر أمين الرافعي بك
مقالا ذكر فيه أن محمد فريد نفسه قد اعتبر السيادة الشركية « غير
موجودة اطلاقا » ، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطنى أن يقولوا
ما ينكره رئيسهم في أوروبا ؟ (٦) . ثم كتب أحد رجال الحزب الوطنى

بعد ذلك مقالا قال فيه أن ما نشره مصطفى الشوربجي بك ، « ما هو الا رأى خاص به لا رأى أعضاء الحزب جميعهم (٧) » .

فى ذلك الحين بدأ مؤتمر الصلح فى الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا . وقد ختى الوفد أن تؤثر انجلترا على تركيا لنحملها على أن تتنازل لها عن سيادتها على مصر ، لتتخذها سنداً لها فى حرمان مصر من استقلالها ، فسارع الى اغلاق الباب فى وجه هذه المحاولة ، وقدم مذكره الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح فى يوم ٦ يناير ١٩٢٠ تساءل فيها : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر ؟ وهل تستطيع أن تتنازل عنها؟ » ، ورد على ذلك فقال : « ان اشتراك مصر فى الحرب ، ودخول تركيا فيها، قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر ، فأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه . وان توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية ، وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا » . ثم قال : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأقوى أو بعبارة أصح بارادة الدول الأوروبية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت . ومن المبادئ المقررة الدائمة أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون الا لمصلحة الدولة المسودة » . وقد تناول الوفد بعد ذلك احتمال اعتراف تركيا نفسها بالحماية ، فقال ان هذا الاعتراف اذا وقع « لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ، ولا يمكن أن يجعل الحماية شرعية ، ولا أن يقيم لها وزناً » (٨) .

من كل هذا يرى واضحا أن الوفد لم يكن يعلق أهمية ما على ننازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها ، لأنه كان يعتبر أن هذه السيادة قد « انتهت وانعدمت » . كما أنه كان قد تخلى عن فكرة دولية المسألة المصرية ، بعد أن ثبت عقم الاعتماد على الدول الأجنبية لايخراج الانجليز من مصر والحصول على استقلالها . ولهذا فان عودة الوفد الى اخراج المسألة المصرية من حيز العلاقات المصرية البريطانية الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان يعتبر أمراً غريباً . على أن الواقع أن يأس الوفد من الموقف السياسى فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ونفى سعد ، وفشل حل المسألة المصرية بواسطة مفاوضات ثنائية مع انجلترا ، ثم انفتاح الباب لايخراج المسألة المصرية من جديد الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان ، كل هذا قد دفع الوفد الى محاولة حل المسألة

المصريه من هذا الطريق مرة أخرى والسعى من نم للاشتراك في مؤتمر لوران •

وقد ظهرت الدعوة لتمثيل مصر في مؤتمر لوران في أواخر عهد ثروت باشا • فقد أراد ثروت باشا أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلاً رسمياً ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للانصال بساسة الترك في المؤتمر ليفروا وجهة نظر مصر ، وهي ان يدون سائر تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان إليها • ولكن سقوط وزارة ثروت باشا أوقف هذه المهمة (٩) • فلما بولى نسيم باشا الحكم ، ولم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر ، سعى - كما يقول في كتاب استغاثته - للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنه لم يوفق ، كما أن البروجرام الذي قبلت حكومته الدخول في المؤتمر على مقتضاه لم يقبل (١٠) •

ولم يكن الوفد يعلم بالمخابرات التي كان يجريها ثروت باشا لتمثيل مصر في المؤتمر ، حتى استفزته صفته التمثيلية كوكيل عن الامة ، وشكه في أن انجلترا قد اتخذت من حكومة ثروت باشا أداة لتمثيل مصر في المؤتمر حتى يكون نقل السيادة الى مصر اسمياً وتظل هي محفظة بجوهر السيادة - استفزه هذا الى التصدي للمحاولة ، فاجتمع في يوم ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر بياناً بوجود اشتراك مصر في مؤتمر لوزان قال فيه : « سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر • ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر ، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمنها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الامة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ومن وكلتهم للدفاع عن قضيتها • وهم هيئة الوفد الذي يرأسه سعد باشا ليحصل على أمرين : أولاً - اقرار الدول بتنازل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس • ثانياً - تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادي النيل • على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن • » • ثم ألق الوفد بعثته من كل من : حسن حسيب باشا وعلى الشمسى بك وسلامة ميخائيل بك والاستاذ عبد الحليم البيلي وحسين هلال بك وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفي بك (١١) •

على أن الحزب الوطنى لم يلبث أن فرر فى نفس اليوم أيضا ايعاد مندوبين من قبله الى مؤتمر لوزان ، « لبيان حقيقة الحال فى مطلب الأمة والدفاع عن كامل جعوفها » • وألف وفدا من أحمد لطفي بك وحافظ رمضان والاستناد أحمد وجدى وأحمد حيرى بك والدكتور اسماعيل صدقى بك وسعيد طليحات بك (١٤) • وبان ناليف هذا الوفد بصديا لا معنى له ، لأنه اذا كان مفهوما أن الوفد قد فرر الذهاب الى مؤتمر لوزان بما له من صفة الوكالة عن الامة ، فبأى صفة يعبر الحرب الوطنى لتمثيل مصر فى المؤتمر ؟ فى الحقيقة أن فرار الحرب بالذهاب الى المؤتمر دون أن نوليها الامة النعة النى أولتها للوفد فى النوكيلات قد أبنت ضرره . وهو عودة لمحاولاته السابقة الفاشلة لارسال وفد الى مؤتمر الصلح لينافس به وفد سعد باشا ، وهى المحاولات التى حاربتها الامة وأفسدتها •

على كل حال فقد أدرك الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى بنفدما بها الى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام • ولهذا فقد قررا فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ بفندق اكسلسيور بروما ، الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، بم اتفقا على أن يكون برنامج الوفدين هو : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه ، والغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسألة الامتيازات الاجنبية بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن هذه الحيدة ، والعمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحددين لهذا الغرض ، والمطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة (١٣) ثم قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، واستند فى مطالبته بقبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر الى أن « مسألة مصر ليست مسألة سياسية داخلية بريطانية ، وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة » ، ثم حذر الوفد المؤتمر من قبول وفد مصرى ممثل من الحكومة المصرية قائلا انه « لا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان (١٤) » •

على أن محاولات تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي باءت بالفشل ، اذ عطلت عناصر الحياة السياسية المصرية بعضها البعض - كما يقول الاستاذ شفيق غربال (١٥): وفيما يختص بالعنصر الشعبي ، فان النزاع لم يلبث أن دب بين الوفدين المؤلفين وأوفد كل منهما بعنة بعنة الى أنقرة لمقابلة مصطفى كمال . وهناك راحت كل بعنة تنتعص من صعة البعنة الاخرى التمثيلية ، وكانت نأمل في أن تتنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها . ولكن مصطفى كمال لم يكن يملك حيال مصر في ذلك الحين سوى التمنيات الطيبة أفرغها في كتاب الى رئيس الوفد المؤلف حسن حسيب باشا (١٦) . وفي الحقيقة أن تركيا كانت متشغولة في تلك الاثناء باسترداد كيائها كدولة مستقلة وبحريه نفسها من كل القيود ، بل لقد كانت تعمل في ذلك الوقت على تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية ، كما كانت تطالب بولاية الموصل على حساب الشعب العراقي (١٧) .

هذا فيما يخص بالعنصر الشعبي ، أما فيما يخص بالعنصر الرسمي ، فبالاضافة الى ما كان يلقاه من مقاومة العنصر الشعبي الذي كان يحذر المؤتمر من قبوله ممثلا لمصر في المؤتمر ، فان البرامج التي تقدم بها ثروت باشا تم نسيم باشا للاشتراك في المؤتمر لم يفدر لها القبول . وقد نارت بشأن هذه البرامج مناقشات شديدة عندما وجه سعد زعول ، في أنباء توليه الحكم ، اتهامها الى ثروت باشا في البرلمان يستفاد منه أنه كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهد بنفاذها في أمر ديون الجزية . وذلك في أثناء مفاوضاته مع الانجليز على اصدار نصريح ٢٨ فبراير ، فقد تعهد باحترام ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ويتحمل مصر اياها ، وذكر أن برنامج ثروت باشا بخصوص السيادة التركية كان يقضى بأن يكون تنسازل تركيا عن حقوقها تنازلا مطلقا (لا لمصر) ، وأن نسيم باشا كان برنامجا على العكس ينص على أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، لا تنازلا مطلقا ، وعلى أنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصري الحق التام في بحث النقاط الاربعة المحتفظ بها . وقرر سعد باشا أنه ، لهذا السبب ، رفض طلب نسيم باشا . ولم يدع للمؤتمر لأن برنامجا لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقاط الاربعة لنظر البرلمان (١٨) .

وقد كتبت جريدة البلاغ الوفدية مقالا تؤكد فيه اتهامات سعد باشا

السالفة الذكر وتفسرها فقالت : « ان ثروت باشا واسماعيل باشا صدقي كانا قد تعهدا فى يوم ٢٠ يناير ١٩٢٢ ، أى قبل تأليف الوزارة الشروتية بنحو ٤٠ يوما ، فى وثيقة سرية امضاها مع مستر سكوت ، مستشار دار الحماية ، وهى الوثيقة التى كان سعد باشا أول من فضح أمرها فى احدى خطبه ، أن يتركها للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء . ومعنى ذلك أنهما تعهدا اذا هما صارا فى الوزارة أن يقبلا ، باسم الحكومة المصرية ، كل قرار تقرره الحكومة الانجليزية فى هذا الموضوع . وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها قررت فى زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا (١٨ مكرر) ، فبديهي أن هذا القرار الذى قبله ثروت باشا واسماعيل صدقي باشا فى الوثيقة السرية كان معناه الحقيقى الزام مصر بتلك الديون ، لأن إنجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » .

وقد دافع ثروت باشا عن نفسه من واقع ملف المحادثات التى دارت بينه وبين دار المندوب السامى قبل تصريح ١٨ فبراير ، فقال ان الوثيقة التى يشير اليها سعد باشا وضعت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التى أدت الى انتهاء الحماية ، وهى محضر دوت فيه محادثة خاصة حضرها معه صدقي باشا ، ببيان المسائل التى تشملها الامور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة فى بعض المسائل التى تشملها الامور المحتفظ بها ، دون أن يربط بذلك أية وزارة أخرى . وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ، ذكر فى المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تدفع من الجزية . ولكنه وصدقي باشا أوضحا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل ، وطلبنا ، وسلم بطلبهما مستر سكوت ، بأن تضاف عبارة « بكامل الحرية فى المناقشة بين الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع «الكتاب» بعد كلمة «ودية» . وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل فى اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذى أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، وأضيفت العبارة الى التصريح نفسه .

ثم قال ثروت باشا : « ويتضح جليا مما سبق ، أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بتفادها فى أمر ديون الجزية لا أساس له ، والواقع أن البرنامج

الذى وضعناه لمؤتمر لوران لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى فضى يالا تلزم مصر بشيء مما يتعلق بالخارج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، فاذا أوجبت الدول على مصر أن تدفع ، فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ما تدفعه عنها . وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا شك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد . والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سعد باشا فى مجلس النواب ، أن الوزارة التى خلفتنا أبطت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير (١٩) ، .

على كل حال فقد كان ، بسبب انتهاء مؤتمر لوران دون أن نمثل فيه مصر بصفة رسمية أو شعبية ، أن نجحت تركيا فى تحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية . وقد أوردت جريدة السياسة مقالاً سرحت فيه كيف لم هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح فى إحدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو ما اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى يسبى أن تتحمل جزءاً من الدين العثماني العام ، وفقاً للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعاً ، وتنحمل الأجزاء المنفصلة تصنيفها منها عند الانفصال . طرح الفرنسيون السؤال ، فقبل بعدم ملاءمة النظر فيه ما دام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مفروضاً أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستسمر فى مفاوضات المؤتمر . ولكن لما سقطت وزارة ثروت باشا ، وتولى نسيم باشا ، و طال انتظار مندوب مصر ، تكلم مندوب إنجلترا ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتميز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليماً واحداً مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءاً من الديون العثمانية .

« هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية . أما علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين العثماني فى الآستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثماني لم يكن يتولى أمر

دفع أفساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن • ولم يكن في المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية ، ثم توقعت المفاوضات ، ثم استؤنفت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وبركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترا ، فضمن عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص في صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية • وكانت وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم فكانت صامتة ، فتفاهم المتخاصمون فى المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سيررامبولد رئيس ممبلى انجلترا لعصمت باشا بأن مصر ستتحمّل ما تطلب تركيا (٢٠) •

هكذا أسفر مؤتمر لوزان عن خيبة أمل أخرى لمصر فى الضمير العالمى ، أضيفت الى حيبة أملها فيه فى مؤتمر الصلح • وقد اعبرت معاهدة لوزان فى موادها ، من السابعة عشرة الى التاسعة عشرة ، القضية المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور المتعلقة بتركيا ، كما فصلت تركيا عنها (٢١) • فقد نصت المادة ١٧ على أن «يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر ١٩١٤» ، تاريخ صدور قرار الحكومة المصرية بمنع التعامل مع ألمانيا وتحويل انجلترا حقوق الحرب فى الأراضي والموانئ المصرية • كما نصت المادة ١٨ على أن تركيا « قد صارت محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ • وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية » ، أما المادة ١٩ فقد نصت على أن « المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية ، التى لا تسرى عليها (الدولة المصرية) الأحكام الخاصة بالأمالك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها » • وأقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك بنفس التحفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية. باتفاقات تعقد فى حينها بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها (٢٢) • وبهذه القرارات تكون المشكلة المصرية كمشكلة دولية قد صفيت (٢٣) •

حواشى الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر نوزان

- ١ - النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩ عدد ٥١
- ٢ - برنامج الوفد الذى أصدره فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، الرافعى : المرجع السابق ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠٦ ، خطاب سعد باشا فى دار حمد الباسل باشا فى ١٣ يناير ١٩١٩ ، : أحمد شفيق : الحوليات ، تهيد ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، خطاب سعد باشا زفلول المؤتمر الصلح ليسمح له بعرض اقواله عن بلاده فى ٢٨ ابريل ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٠٤ ، خطاب سعد باشا الى المسمو فريسنيه ، نفس المصدر ص ٤٦٤ ، خطاب سعد الى مؤتمر الصلح يطلب اعادة النظر فى المسألة المصرية فى ٢٦ يوليه ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٧ .
- ٣ - النظام فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٤ - الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤ - ٥٢٥
- ٥ - النظام فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩
- ٦ - النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩
- ٧ - نفس المصدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٩
- ٨ - محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ١٣٢ - ١٣٤
- ٩ - الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ ص ٧٦
- ١٠ - نفس المصدر ص ٩٢
- ١١ - نفس المصدر ص ٧٧ - ٧٨
- ١٢ - الرافعى : نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٨

١٣ - عن صورة زكوغرافية لوثيقة القرار ، موجودة في كتاب مصطفى الشبوري
المحامي : الوطن في خطر ص ٣٨ - ٤٠ (١٩٣٠) ، الرافعي : المرجع السابق
ص ٧٨ - ٧٩

١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٠ - ٨٢

١٥ - شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٢٠

١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥

١٧ - دكتور فاضل حسين : محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ص
٦٧ (معهد الدراسات العربية ١٩٥٨)

١٨ - مضبطة مجلس النواب في ٩ يولية ١٩٢٤ ص ٨٥٧ - ٨٥٨

١٨ م : جاء في مشروع كرون تحت عنوان : « قروض الجزية » :

« المبالغ التي تعهد خديويو مصر في اوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التي
اصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتي كانت مخصصة لدفع
الفوائد عن قرض سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة
المصرية على تخصيصها لذلك ، الى ان يتم استهلاك ذلك القرضين . وتستمر
الحكومة المصرية ايضا في دفع ماكانت تدفع من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة
١٨٥٥ المضمون »

وقد جاء في الجلسة السادسة عشرة من مفاوضات عدلى - كيرزن :

« صدقي باشا : انكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول في الجهات التي
حلت محلها فيها ، نصيبا من ديونها ، فهل لم تخصوا هذه الدول باى نصيب
في الديون التركية التي كان قد احيل دفعها على مصر ؟

مندوب وزارة المالية البريطانية - (راجع معاهدة سيفر ووجد ان الديون التي
احيلت على مصر لم تدخل في التوزيع ، بل ان انجلترا التزمت في المعاهدة باخلاء
تركيا من تبعاتها !!)

صدقي باشا - هذه هي نتيجة تقريركم امورا تتعلق بمصر دون ان تكون مصر
طرفا فيها .

مندوب وزارة المالية - نعم كان يصح ان يؤخذ رأيكم ، ولكن لم يحصل ذلك .
(قانون رقم ٨٠ . الخ)

١٩ - السياسة في ١١ يولية ١٩٢٤

٢٠ - شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٤٨

٢١ - دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٧

٢٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٦ - ٨٧

٢٣ - دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٨

الفصل الثامن

الحكم الدستوري
والوزارة البرجوازية الاولى

٤١٦ انقسام الرأى حول تولّى سعد زغلول رئاسة الوزارة

فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول باشا الوزارة الدستورية الأولى . وبذلك حسم الخلاف الذى نشب عقب اكتساح الوفد للانتخابات حول من يتولى رئاسة الوزارة . وهل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يتولاها أحد مساعديه ، أم لا يتولاها أحد من الوفديين اطلاقا وتؤلف وزارة ادارية ؟ . ولم يكن هذا الخلاف قاصرا على فئات الرأى العام فقط، بل تجاوزته الى داخل الوفد نفسه . ومما لا ريب فيه أن الامر كان يستحق كل هذا الجدل ، بل انه يبدو الآن فى عين المؤرخ أكثر جدية وخطورة مما كان يلوح فى ذلك الحين .

كانت الحجج التى أدليت فى صالح نولى سعد زغلول باشا رئاسة الوزارة هى ، أن سعد زغلول فى منصب الوزارة يكون أقدر على خدمة القضية المصرية منه اذا كان بعيدا عنه ، لاجتماع القوتين فى يده . مؤازرة الامة وزمام الحكم ، وأن وجود سعد باشا فى رئاسة الوزارة المصرية ومستتر رمزى مكدونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية « فال حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع » - على حد تعبير محمد سعيد باشا - ، وأن الزعماء الذين فادوا النهضة مثل مصطفى كمال وفنرييلوس وموسولينى لم يهجموا عن تقلد الحكم استمرارا للواجب الذى أخذوه على أنفسهم . هذا عدا أن مصلحة البلاد تقتضى أن يتولى سعد باشا الحكم لأنه الوحيد، نظرا لكفاءته وصفائه والثقة التى وضعتها الامة فيه ، الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة (١) . وكان أصحاب هذا الرأى هم محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا .

وقد عارض الأمير عمر طوسون هذا الرأى . اذ كانت وجهة نظره أن الحيلة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الامة للنياحة عنها فى البرلمان ، أنه يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذى لم ترض

عنه الأمة . وأن الوزارة الجديدة يجب أن تؤلف كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها(٢) .

أما في داخل الوفد ، فقد رأى البعض ألا يقبل سعد باشا الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده ، يجعله أندر على العمل وإنجاز السوء الكثير ، ولكنه إذا تولى رئاسته الوزارة فإنه سوف يعرض للنقد والمعارضة ، لأن من يولى الوزارة ، وخصوصا كرئيس لها ، لا بد أن يتصرف الى حد بعيد وفق الدستور والوضع القائم . وكان من أنصار هذا الرأي حرم سعد رغلول باشا نفسه ، وواصف غالى وأمين يوسف(٣) . ولكن سعد رغلول حسم الخلاف بألief الوزارة في ٢٨ يناير - كما ذكرنا - **وياليتها عهد بها الى أحد مساعديه** . لأن النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا . ولتناقش القضية من الأساس . والأساس هنا هو نصريح ٢٨ فبراير . فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي أيضا يمنح الملك سلطات نطفي على سلطة الأمة . فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو أنه إذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ويتساوى مع أبطال نصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما أن يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فيتكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالفضية الوطنية .

ولقد اتبع سعد رغلول في الوزارة التي تولى رئاستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة الاستقلال ، فآزدهم عهده بالأحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد النورى الى ذراه ، فما كادت ترنكب جربة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا . وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩؛ فعندما أصيبت الأمة المصرية في شخص زعيمها وقائدها الذي كان هدفا سهلا المنال من فوق كرسي الحكم ، أثر ذلك في معنويتها ، فوقع خذلان وقتي ، استطاع من خلاله الانجليز ، كما استطاع القصر أن يتفد كل الى أغراضه ، فأخمدت الحركة الوطنية في مصر وفي السودان ، وأبعدت القوى الوطنية عن الحكم ونكل بالبرلمان وشغلت الأمة عن قضيتها بالصراع الداخلي من أجل الدستور .

تطور الحركة الوطنية - ١٧٤٤

ولقد سيعت المبررات - كما مر بنا - ليقبل سعد زغلول رياسته الوزارة ، بأن وجود سعد في رئاسة الوزارة ووجنود المستر رمزي مكدونالد في رياسته الوزارة البريطانية ، وهو الذي كان على علاقات وديه مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر أمام الرأي العام البريطاني ، انما هو فرصة حسنة ولا يجب أن نضيع . ومع ذلك فان قيام الحكومة العمالية كان يجب - في حد ذاته - أن يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رئاسة الوزارة ، من وجهة نظر الباحث . لأن الضعف الذي نسلت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه أن يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر . وهذا يفسر تلهف المستر مكدونالد على المفاوضة في البداية ، ثم تطيره منها في النهاية عندما صارت الأمور على غير ما يهوى . وقد أدرك سعد زغلول ذلك متأخرا ، ففي الحديث الذي أجراه معه مندوب التاييمز في ٢١ مايو ١٩٢٤ اعترف فيه بأن « الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا » ، ثم قال للمراسل مبتسما : « انك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر (٤) » .

مناقشة قبول الوفد الحكم

ويعتقد بعض السادة المؤرخين أن قبول الوفد الحكم قد حول هذه الحزب من حزب توري الى حزب برلماني ، وأن ذلك كان من العوامل الأساسية في فصل ثورة ١٩١٩ . ويضيف البعض أن ذلك كان أكبر نكسة أصابت الأمة . وفي رأيي أن قبول الوفد الحكم في عام ١٩٢٤ كان أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا للغاية . ذلك أن قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه في نوفمبر ١٩١٨ ومارس مهمته في السعي لاستقلال مصر بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسوطة على البلاد ، وتعدر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لمهمته وسلطته على أساس آخر غير التوكيل القديم ، وهذا الأساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدتها انتهت مهمته ، واستأنفها بعده من توليه الأمة ثقها .

وليس من قبيل الصدف أن نرى الوفد في ٢٦ إبريل ١٩٢٤ يغير صورته بما يلائم هذا الإطار الدستوى الجديد ، فيصبح حزبا ينوب عن أعلىبة الأمة في الحكم ، يعد أن كان وكيلا عن الأمة بأسرها • وان شئ عليه أن يطلق على نفسه هذا الاسم فأختر له الاستاد مكرم عبيد اسم « هيئة الوفدين » (٥) •

وبغير الأساس الديموقراطي الذي قام عليه الوفد ، ومارس مهمته بمقتضاه ، كان من الطبيعي أن يتغير أسلوب عمل الوفد بما يلائم هذا التغيير • ذلك أن قيام الوفد بالصورة التي قام عليها إنما كان لضرورة هي أن الحكومة التي كانت قائمة في الحكم في ذلك الحين كانت حكومة غير دستورية أقامتها سلطة الاحتلال لا سلطة الأمة ، وكانت هذه الحكومة قاصرة ، بحكم الأساس الذي قامت عليه ، عن تمثيل الأمة في أى مطالبة باستقلالها ، ومن ثم قام الوفد لينوب عنها في هذه المهمة • فلما تغير الأساس الذي تقوم عليه الحكومة في مصر بعد قيام دستور ١٩٢٣ ، وأصبحت الحكومة تقوم على أساس الإرادة الشعبية وبناء على الثقة التي توليها إياها الأمة ، أصبح وجود الوفد نفسه بالصفة التي قام عليها لا معنى له ، لأنه لا يصور وجود وكيلين عن الأمة ، الوفد والحكومة الدستورية • ومن ثم فلم يعد من سبيل لكي يمارس الوفد مهمته الا اذا تولى الحكم هذه الفوز في الانتخابات ، كما لم يعد في استطاعة الوفد أن يحتفظ بصفته التي قام عليها ، وانما كان عليه أن يصبح حزبا برلمانيا اعترف بهذا أو لم يعترف ، أراد أم لم يريد •

أما القول بأن قبول الوفد الحكم قد جوله من حزب تورى الى حزب برلمانى ، وان ذلك كان نكسة كبرى • فالحقيقة أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا بوريا ، كما هو المعتمد ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ، ولا في خلالها ، ولا في الفترة التي بعدها (بالرغم من الدور الذي قام به عبد الرحمن فهمي بتأييد سعد زغلول) • ذلك أن الوفد بالرغم من إيمانه ، بل واعتماده على النضال الشعبى في كفاحه ضد الاحتلال ، الا أنه لم يتصور أن يتم جلاء الانجليز عن مصر بمحض هذا النضال الشعبى - أى عن طريق ثورة - ، فقد تصور في البداية الحصول على الاستقلال عن طريق التفاهم المباشر مع انجلترا • فلما رفضت انجلترا الاعتراف به وقبضت على كبار أعضائه ونفثتهم الى مالطة ، عاد الوفد ، بعد أن أطلقت انجلترا سراح زعمائه ، وسمحت لهم بالسفر الى الخارج ، فتصور الحصول على الاستقلال عن طريق اعتراف الدول في

مؤتمر الصلح لمصر باستقلالها ، بناء على أن المسألة المصرية مسألة دولية . فلما حييت الدول ظن الوفد واعترفت بالحماية ، وجاءت ظروف لجسه ملبر في مصر ، عاد الوفد الى فكره التفاوض المباشر مع انجلترا . فلما فشل معاوضات الوفد مع انجلترا ، وأصدرت انجلترا نصريح ٢٨ فبراير الذى منح فيه مصر مظهر الاستقلال دون جوهره ، انتهز الوفد فرصه انعقاد مؤتمر لوزان لي طرح المسألة المصرية عليه من جديد ويسعى للحصول من الدول على اعترافها باستقلال مصر ونازل تركيا عن حقوفها لها . فاين بورية الوفد فى كل هذا ؟

الحقيقة أن الوفد كان ينظر الى النضال الشعبى كوسيلة تعزز امكانيات العمل السياسى وتدعم مركز المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات امام الانجليز . ولم يجعل هذا الحزب فى برنامج التوسل بالنورة طريقا لاجراج الانجليز من مصر ، ولهذا فلم يعن فادته برسم مخطط بورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تكون على أهبة الاسعداد للتحرك عند افلاس الوسائل السياسيه . صحيح أن الوفد تميز بالتنظيم السامل الكبير بالمقارنة بأحزاب ما قبل الحرب العظمى ، ولكن الأجهزة الوفدية التى انبنت فى جميع أحياء المدن والقرى ، لم يمتد عملها لأكثر من التهييج السياسى وتنظيم المظاهرات واحداث الاضطرابات والابارة ضد الاحتلال وغير ذلك . وبمعنى آخر لم تكن تنظيمات الوفد تنظيمات ثورية مسلحة ، بل تنظيمات ذات صبغة ديماجوجيه .

لهذا فلا يمكن أن يعد قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ تحولا فى خطته السياسية أو تغييرا فى طبيعته الأساسية ، من ناحية أنه هيئة تسعى لاستقلال مصر بكل الطرق ما عدا النورة المسلحة . وانما التغيير الذى حدث هو أن الوفد كان عليه أن يحارب الاحتلال ، وأن يسعى للحصول على استقلال مصر بواسطة المفاوضات ، من مقعده فى كرسى الحكم ، بعد أن أصبحت الحكومة الدستورية هى الهيئة التى تمثل مصر فى الدفاع عن مصالحها . وهذا سر ارتباط معركة الدستور بمعركة الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحياة البرلمانية . وفى الحقيقة أن الوفد لم يكن فى وسعه أن يبقى بعيدا عن الحكم الا فى حالة واحدة ، هى أن يرفض دستور ١٩٢٣ ، وأن يرفض قيام الحكم الدستورى . وهذا أمر غير معقول ، لأن حق الأمة فى الحياة الدستورية حق طبيعى ، ومطمح قديم سابق على عهد الاحتلال نفسه ، وقد ثارت الأمة له نورة عارمة فى عام ١٨٨١ .

وقد اعتد بعض المؤرخين أن قبول الوفد الحكم دليل على أنه قبل تصريح ٢٨ فبراير ، ولو من الناحية الواقعية . وقد يكون هذا القول صحيحا لو أن الوفد تصرف ، بعد اعتلائه الحكم في حدود تصريح ٢٨ فبراير وداخل اطاره ، فاحترم حق انجلترا في التحفظات . ولكن تاريخ وزارة سعد باشا ، وتاريخ المفاوضات التي أجراها الوفد في عهد حكوماته المتعاقبة ، يثبت أنه لم يحفل بالتصريح ولا بالتحفظات ، بل ان عدم اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير من الناحيتين السريعة أو الفعلية ، هو سر الاشتباكات المتكررة بينه وبين الانجليز ، وسر ازدحام الفترة التي أعقبت التصريح بحوادث التدخل البريطاني والاندازات البريطانية . ويعتبر عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير أحد الفروق الدقية بينه وبين الأحرار الدستوريين الذين كانوا يعترفون بالتحفظات التي كان يتضمنها التصريح وبحترموها ويتصرفون في اطارها أثناء توليهم الحكم .

الصدام بين سعد والملك فؤاد حول الدستور

عندما طلع عام ١٩٢٤ كان سعد زغلول بطل مصر بلا منازع . فقد هوى أبطال تصريح ٢٨ فبراير الى السفح بنجاح سنة من أنصارهم فقط في الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامي التي لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تخطب وده . فقد زاره سرا المسمر « كير » زبارنين خاصتين قبل توليه الوزارة ، نجح في خلالهما في إزالة السك من نفسه ، كما ان اللورد النبي توجه بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، رغم جردان العادة بضرورة زيارة رئيس وزراء مصر له أولا (٦) . أما الملك فؤاد فلم يكن ليطلع في معارضة سعد زغلول ازاء تودد دار المندوب السامي له من ناحية ، وازاء صداقة الحكومة البريطانية له من ناحية أخرى . هذا الى جانب أن العلاقات كانت قد سويت بين سعد والملك بفضل الجهود التي بذلها في هذا السبيل كل من محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا وتوفيق نسيم باشا ، وهي الجهود التي تلقى الباشوات الثلاثة مكافئهم عليها في تعيينهم وزراء في وزارة سعد باشا . بل كان من المظنون في حالة عدم قبول سعد باشا مهمة الحكم أن يعهد به الى واحد منهم (٧) .

ومع كل هذا ، فلم يكن بد من أن يدب النزاع سريعا بين الملك والأتوقراطي النزعة والزعيم الدستوري . والحقيقة أن لقاء سعد زغلول

بالمملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى ، قد تم والمملك فؤاد على استعداد له بكل حبرة الستين التى فضاها فى الحكم والسنين التى فضاها قبله . وهذه الحفيفة تفسر المهارة التى فلب بها الحياة الدستورية ، ولما تعمز أكثر من عام واحد . فلقد نولى المملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل السبخوخة ، بعد أن قضى معظم حياته فى أوروبا بين سويسرا وإيطاليا والآستانة والنمسا ، وبعد أن انتظم فى الجيش ضابطا فى المدفعية ثلاث سنين ، ثم عينته الحكومة التركية ملحقا حربيا بسفارتها فى « فينا » عاصمة النمسا وبقي بها نحو سنين ، الى أن استدعاه الخديو عباس لما نولى عرش مصر وعينه فى معيته كبيرا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى (٨) . وقد اكتسب المملك فؤاد فى كل ذلك خبرة اكسبته اعترافا اجماعيا من المعارضين والأصدقاء والمحايدى على السواء بقوة شخصيته وعظيم اطلاعه ونفاذ تفكيره (٩) . وعندما نولى الحكم قضى ست أو سبع سنوات لا يبدو منه حركة ، ولا يسير الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية . فأخطأ الكسرون فهم هذا السكون ، وحسبوه ضعفا . ولكنه كان فى الحقيقة - كما يقول الأستاذ العقاد (١٠) - « تدبيرا مقدرًا وتأها مدخرا الى حين » ، ثم بدأ أخذ المملك فؤاد يتقرب ويتأهب فى تلك السنوات ، بجمع المعلومات وبشميل الأنصار ، حتى لم تكذ تنقض تلك السنوات الا وكان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخال الكبراء والسراة ورؤساء الحكومات ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون أو يحافون . ثم مالبت أن ظهرت مهارته وقوته عندما قام بمسح الدستور رغم معارضة كل القوى السياسية فى مصر : الوفديين ، والأحرار الدستوريين ، والوطنيين ، ودار المندوب السامى التى كرهت أن بزاحمها النفوذ . ومن أجل هذا فان لقاء المملك فؤاد بسعد زغلول فى الوزارة الدستورية ، كان لقاء بين قوتين خلقتا لتتصارعا لا لتتفقا .

ولقد بدأ الصراع فى بادئ الأمر فى صورة مناوشات خفيفة ، عندما قدم سعد زغلول للمملك فؤاد القائمة التى أعدجها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم . فقد اعترض المملك على تعيين اثنين منهم هما : على السمسى بك ومرقص حنا بك . أما الأول فلأنه كان من المؤيدى للخديو عباس ، وأما الثانى فلأنه كان قبطيا ، « ولا بليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل فى بلد اسلامى » . كذلك اعترض المملك فؤاد على تعيين وزرين قبطيين وهما مرقص حنا باشا وإصف غالى باشا بحجة أن

التقاليد جرت بالاكثفاء بورير فبطى واحد ، وقد يتأثر السعبد ، بالحروج على هذا التقليد - وقد رفض سعد فبول هذه الحجة ، وقال انه لا يعرق بين مسلم و فبطى ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، وأصر على اختيار الورييرين . على انه استجاب من جانب آخر للملاحظات الملك الأخرى ، فحذف اسم على التسمى ، وأسند الى مرفص حنا وزارة الأشغال العمومية ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيراً للعدل ، وقد اعترض الملك أيضاً على اختياره لضعف مكانه وضحامة المنصب الوريارى على مثله ، ولكن سعدا لم يقنع وراجع الملك ، وكان ما أراد ، وعين الغرابلى وزيراً للعدل (١١) ، ولما كان « أفنديا » ، ففد حطم تعيينه اليميم المطهرة النى كاتب للباشوات ، وأكد الطابع البورجوازى للورارة ، وأرضى الانلجسس المصرى غايه الارضاء .

كانت هذه هى الجولة الأولى . أما الجولة الثانية فكان ميدانها كتاب الملك فؤاد الى سعد زعلول الذى عهد اليه فيه بتولى الوراره . فقد بسى اختياره له على كل سبب الا على السبب الوحيد الذى اخباره لأجله ، وهو أنه نال نفة الأمة فى الانتخاب . وكان غرضه من ذلك - كما يقول الرافعى - أن ينكر الأساس الدسنورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وحققها فى اختيار حكامها . لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك ، فقد جعل أول سبب لولايته الحكم نفة الأمة وضرورة احترام ارادتها . فجاء فى أول الخطاب قوله : « ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالنكم نفة الأمة ونوابها بسخصى الضعيف ، بوجب على ، والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتماز حكومتها على ثقة وكلائها ، ألا أتدعى عن مسئولية الحكم . » (١٢) .

نم لم تلب هذه الاشنباكات الحفيفة أن دخلت فى دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهرى ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدسنور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين . فلفد مر بسا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من بلاين عضوا الى عدد نسبى هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس . وذكرنا أن الغرض من ذلك وصح المجلس نحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك . وقد أنب الموقف الصلب الذى اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة صحة هذا الغرض . فقد تمسك بأن التعيين من حقه ، ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى ننص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم ، وينتخب الملانة الخماس الباقون بالاقتراع العام على

مفنى أحكام فانون الانتخاب . ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر عدده ليجرد هذه المادة مما صيغ لأجله ، وقد نمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يسرك فيه وزراءه ، ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التى تفضى بأن بتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وعلى أن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور ، وعلى أن نوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون كما تفضى المادة ٦٠ من الدستور . وعلى أن أوامر الملك شفهية أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور .

وهنا نجم أول خلاف دستورى حاد بين الملك فؤاد وسعد زغلول أخذ يهدد بأزمة خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه . على أنه لما كانت مقاومة سعد زغلول فى ظل الظروف التى كانت موانية له بشكل لم يسبق له ميل ، نعتبر عبثا لا طائل تحته ، فقد اضطر الملك فى النهاية الى قبول التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لمهمة التحكيم البارون فان دن بوش العالم البلجيكي والنائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، نظرا لأن المادة ٧٤ المذكورة كانت مأخوذة من الدستور البلجيكي . وقد درس البارون فان دن بوش المسألة ثم ألقى بأن « عدم مسئولية الملك ، تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فإذا استثنى عمل واحد ، فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه . ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١٣) . وهكذا انتهى الخلاف لصالح الأمة . وكان سعد زغلول فيما يبدو مبيتا هذه المسألة من قبل أن يتولى الحكم ، ولهذا كان يلح فى وجوب عدم استمرار وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم الى أن تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ (١٤) . وذلك حتى يجرى الانتخابات فى عهده ولا يتيح للملك الفرصة للتصرف فى تعيين أعضاء الشيوخ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا كما فعل بالنسبة لرجال السلك السياسى ، وقد حقق غرضه .

تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة العمال

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كاحسن ما تكون، العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن اسعشت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى . وفد أخذ الطرفان يبادلان المجاملات . ففي الخطاب الذي ألقاه سعد زغلول في النواب في الحفل الذي أقاموه لتكريمه في فندق شبرد في ٢٥ يناير ، قال : « ومن علامات اذن الله بسجاح سعينا أن نقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية بانفاق صريح مبني على قواعد الحق والعدل . » (١٥) . وكان المستر مكدونالد عند حسن ظن سعد زغلول به ، فعندما طلب منه الأخير ، عقب توليه رئاسة الوزارة ، الافراج عن بعثة المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانهم في عهد النورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية « جمعية الانغماس » - وكان قانون التضمينات ينص على جعل العفو من اختصاص لجنة يؤلف للنظر في المقترحات الخاصة بذلك - أجاب المستر مكدونالد سعد زغلول الى طلبه ، وجاء في خطابه بهذا الخصوص : « ان الحكومة البريطانية قررت الموافقة على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى أقصى درجة مستطاعة ، وأن تنزل عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عليهم . ولا نرى لزوما للنفد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن في ٥ يولييه ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمينات) في اصدار هذا العفو » ، أى أنها تتنازل عن الحق الذي احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المختصة (١٦) .

بيد أن المستر مكدونالد لم يسرف ، مع ذلك ، في المجاملة الى الحد الذي ينسب فيه الرد على ما جاء في البرنامج الوزاري الذي ضمنه سعد زغلول باشا خطابه الى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، وفيه يعلن أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا « بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى » (١٧) . - يريد عدم الاعتراف بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير - ، ففي اجابة للمسئور مكدونالد على سؤال من المستر Ormsby Gore في مجلس العموم ، أكد أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير (١٨) . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح . ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا أنه لا محل للاحتجاج على « تصريحات لا تربطنا لأن مستر مكدونالد حر في أن يصرح بما يراه ، كما أنني أنا

ايضا حر في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ
حموفنا « (١٩) » .

وفي يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح البرلمان . واجتمع
أعضاء مجلس النواب ومجلس السيوج في دار البرلمان بهيئة مؤتمر ،
حيث أقسم الملك أمامه اليمين الدستوري ، وألقى سعد زغلول باشا أول
خطاب عرش طبقا للدستور . **وبهذا انتقل ميدان الجهاد الوطني الى داخل
البرلمان** . وقد وليت في البرلمان برفية بهئية من المسير مكدونالد الى
سعد باشا هناء فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، وأعلن ان « حكومة
جلالة الملك مستعدة الآن ، وفي كل وقت ، أن تتفاوض مع الحكومة
المصرية » (٢٠) . وأهمية هذه العبارة أن المستر مكدونالد أطلق كلمة
التفاوض فيها ولم يفيد بها بسىء . وفد تناول سعد زغلول في خطاب
العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومه « مستعدة للدخول مع
الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقق الأمانى
القومية بالنسبة لمصر والسودان » (٢١) .

على أن عبارة « تحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان » ، لم يلب
أن صادفت استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان ولدى الحكومة
البريطانية . وكانت هذه العبارة قد صيغت في حذر حتى لا تسبب
لصاحب العرش أزمة كازمة لعب ملك مصر والسودان عند اعداد
الدستور (٢٢) . ولكن بعض المعارضين أخذوا على الوزارة ما عدوه ضعفا
أو إبهاما في هذه العبارة . وقابل سعد النقد بموقف حاسم ، فأعلن
ان أى تعديل في الخطبة معناه حتما استقالة الوزارة ، ثم أزال التواء
العبارة بتحليل لفظى للكلمات التى تشتمل عليها فقال : « هل فهمتم
من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا . الأمانى لغة
جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الانسان . والقومية نسبة للقوم ،
والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذى يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال
التام . حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر
والسودان » (٢٣) .

أما الحكومة الانجليزية-فان اشارة سعد زغلول الى السودان في
خطاب العرش قد جعلتها تحس بالقلق بخصوص المفاوضات التى ستجرى
بينها وبين سعد زغلول (٢٤) . ولم يلبث هذا الفلق أن أخذ يتزايد مع
ممارسة سعد زغلول للحكم : ففي يوم ١٠ مارس اتصل سعد بدار المدوب

السامي يصرح بتعديل القانون رقم ٢٨ الذي صدر في العاشر السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب (٢٥) . وكان هذا القانون يفي بمسح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمه نفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، كما كان من شأنه بحميل الخزانة المصرية أعباء بملا ناءت بها (٢٦) . لهذا لم يتردد سعد زغلول في اعلان استنكاره وزملائه لهذا القانون ، ولكنه في الوقت نفسه رأى أن يوجه نظر النواب الى أن الوزارة السابقة لم تكف بأن جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . « فهل يمكننا أن نقض معاهدة بمجرد أن زغلولاً نسلم الحكومة وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ننفذ المعاهدة ؟ هل نأخذون على عاتقهم مسئولية ذلك ، وأنا في الحال أنذر الدولة الانجليزية . لعم بحق أنا ورملائي الأمر كما ينبغي ، وحفظنا فيه حقوق البلاد . فلما ان الوزارة الحاليه لا تفر هذا القانون ، ويعبره مرصفا للخزينة محالفا للدستور ، ولكن اجسبا لسوء الفاهم تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضيه الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها في منازعه هذا القانون في المفاوضات المقبلة » (٢٧) .

على أن المسر مكتوباً لم يلب حين أبلغ برقية سعد زغلول في تعديل هذا القانون ، أن أرسل البرقيات التي يحذر فيها بحذرا شديدا من هذا التعديل (٢٨) . ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط ، وفي جلسة مجلس النواب الخامسة والحسين المنعقدة في ٢٤ يومية بشأن الصديق على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، قال سعد زغلول للنواب : « اذا نشبنا ببطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ ، وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ، ولنرجع الى الحالة التي كنا عليها قبل الارتباط ، فهل يمكننا أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات - حاشا .

سعد زغلول - ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة الجائني اليه . نعم ان المبلغ باهظ . ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشربنا بهذا المبلغ الباهظ سبابتنا الداخلية لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٩) » .

وفي الحقيفة أن الحكومة كانت في ذلك الحين مشغورة عن مساعدتها

في احلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، ولم يكن هنذه السياسة الا استجابة لرغبة الانلجنسيا المصرية التي كانت تلك المسألة محل شكواها الدائم على النحو الذي مر بنا . ويلاحظ أن وزارة نروت باشا قد عملت في هذا المضمار ، ولكن ذلك لم يكن بالصورة التي أنارت سخط الانجليز كما جرى في عهد سعد زغلول . وقد هاجم « لويد » هذه الاجراءات فقال انها تمت على حساب كفاءة الادارة ، وانه من المسكوك فيه تماما أنه كان يوجد من المصريين من نتوفر فيهم الكفاءة والخبرة بحيث يستطيعون أن يشغلوا هذه المناصب والوظائف (٣٠) .

على كل حال فان هذه العوامل مجتمعة ، جعلت الحكومة العمالية تعيد النظر في موقفها بخصوص المفاوضات التي كانت ترجو أن تقوى مركزها على حساب مصر . فقد أرسل المستر مكدونالد الى اللورد ألنبي يطلب اليه أن يحاول استكشاف المدى الذي كان سعد زغلول على استعداد للمضى اليه ، وعلى أى الأسس يكون . اذ كان ظاهرا أنه اذا كان سعد سيسلمسك بتصريحاته المتكررة العلنية ، فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه أى فائدة . على أن اللورد ألنبي رأى أن وقت الاتصال بسعد زغلول بهذا الخصوص قد فات ، وأن الآمال قد بئيت في مصر على وصول حكومة عمالية الى الحكم ، وكان سعد زغلول معترضا عرس القضية المصرية عليها بنفسه ، ومن ثم فقد استبعد ألنبي أن سعد زغلول سوف لا يكون مستعدا للتقابل معها في منتصف الطريق وفبول حل وسط . وقد رد المستر مكدونالد على ذلك بأنه ما لم تتوفر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول « سوف لا تتعارض بشكل مئس مع دعوانا التي لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القاة بصفة خاصة ، فاني لن أكون راغبا في دعوته للقيام بمفاوضات في لندن » . ولكن اللورد ألنبي رد في ٦ ابريل بأنه ما يزال على اعتقاده بأن الخطوة التي أخذت لا سبيل الى النكوص فيها ، ونصح رئيسه ، بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد في حسن نوايا الحكومة الانجليزية ، بالامتناع عن القيام « بعمل من جانبنا يؤدي الى اختلال هذه الثقة » . وذكر أنه لا يعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وأن الطريقة التي اقترحها نتسج أحسن الفرص للنجاح » . وفي يوم ١٦ ابريل كتب الى المستر مكدونالد يقترح تفويضه في أن يبلغ سعد زغلول انه اذا وافق على عقد محالفة هجومية دفاعية ، نصيح مصر بها حلبفة في حالة اشسنباك انحلترا في حرب ، فان حكومة حلالة الملك تكون على استعداد لمناقشة انسحاب القوات الب بريطانية من القاهرة والاسكندرية ، واسقاط دعواها في حماية

الأجانب والافليات ، وتشترك مصر في ادارة السودان بطريقة أكثر فعالية من دى قبل ، وتبحث إلغاء منصبى المستشارين المالى والقضائى (٣١) .
ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الافراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شىء بهذا الخصوص . وعلى كل حال فعى سهر ابريل أرسل المستر مكدونالد الى سعد زغلول يعنرح عليه أن يلافيا فى لندن حوالى شهر يونية أو أوائل يولية لاجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، وفد رد سعد زغلول على هذا بالقبول (٣٢) .

أرسل رئيس الوزراء البريطانى الدعوة الى سعد زغلول لمناقشة المسائل معه فى لندن ، وكانت الدعوة ، كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ، غير مهيمة (٣٣) . ولكن هل كان معنى ذلك أن العقبات فى سبيل المفاوضات قد زالت نهائيا ؟ فى الواقع أن هذه العقبات كانت نتجدة باستمرار كلما اضربت المفاوضات . ولم يكن منسأ ذلك الا سدة التناقض بين ما كان يرمى اليه كل من العريقين من المفاوضات ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فقد كانت المعارضة البريطانية فى البرلمان لا تفتأ فى تلك الأثناء تطالب المستر مكدونالد بإلغاء بيانات تحدد مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر مكدونالد يعمل لارضاء المعارضة بإلغاء بيانات نشر ماثرة الرأى العام فى مصر ، وتدفع سعد زغلول الى الرد عليها بأعنف منا . ولم تكن المعارضة فى البرلمان المصرى بأقل تطرفا ولفا من المعارضة فى البرلمان البريطانى ، فقد كانت لا تفتأ هى الأخرى نوجه الاسئلة المحرحة الى سعد باشا الذى كان لا ينسى فى رده عليها صفته كزعيم أمة . فكانت العلاقات المصرية البريطانية من ثم تدور فى حلقة مفرغة من التصريحات المنبهة من كل من الجانبين ، حتى أخذت السحب نتقاطر باستمرار الى جو المفاوضات المنتظرة لتزيده اكفهرارا .

ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أدلى المستر مكدونالد بتصريح فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيه أن المفاوضات بين الحكومتين الانجليزية والمصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ . (٣٤) (برود تصريح ٢٨ فبراير) . وكان من الطبيعى أن يحدث هذا التصريح صدها فى البرلمان ، لأن معنى ذلك - كما قال النائب عبد الرحمن الرافعى - « ان الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصرى أن يعرب عن رأيه صراحة ، والا عد سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات

الواردة فى هذا التصريح ، وقبول الدعوة المفيدة بهذه التحفظات « (٣٥) وقد سارع سمسعد زغلول بتأييد استنكاره لتصريح ٢٨ فبراير فأعلن بجلسته ١٠ مايو أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة لا بدخل المفروضات الا حرة من دل قيد ، والا مستنكره محبجه على أن لانجلترا حقا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع . وفى جلسته ١٧ مايو رد على سؤال عن الجيش والسودان فقال : « ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومروءوس لوزير الحربية المصرى ، ومسئول أمامه فانونا ، ويجب عليه فانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيعاقصاه من الحرنة المصرية . كما رد على سؤال آخر بقوله : « لايتعن مع كرامة الدولة المصرى أن يكون الرئيس الأعلى لفوائها أجنيا . بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما ان اقامة السردار بالسودان لا تنفى مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن ننخذ الوسائل لازالة ذلك (٣٦) » .

وقد أنرت هذه التصريحات على العلاقات بين سعد زغلول والمستمر مكدونالد نابرا سيثا ، كما ذكرنا ، واكتنف ذلك يوم ٢٥ مايو عندما أعلن سعد زغلول فى مجلس النواب ، ردا على سؤال لأحد النواب عن موعد المفاوضات . « ان المفاوضات نبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حدسا فى طرفها من عقبات ، فاذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد المفاوضات وإعلانه للأمة » (٣٧) . ويفهم من مراسلات اللورد ألنبي مع المسمر مكدونالد أن العقبة التى أشار اليها سعد زغلول ، هى تمسك انجلترا بهوقفها من تصريح ٢٨ فبراير : وفى يوم ٢٣ مايو كتب الى المستمر مكدونالد قائلا ان سعد زغلول انما يأمل فى أن يتمكن ، عن طريق المناورة ، من زحزحة حكومة جلالة الملك عن شدة تمسكها بالتصريح . وقال انه سبق مع ذلك فى انه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التى قد تكفى لبعث الطمأنينة الى قلبه . على أن المستمر مكدونالد رد عليه فى ٣٠ مايو بقوله : « ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر ، مهما قال المصرىون ، شرعى تماما من جميع الوجوه القانونية والدولية . فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية ، محمية بريطانية ، الى أن قامت حكومة جلالة الملك بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدرا من الاستقلال . ولم يكن غير حكومة جلالة الملك من له الحق فى أن بفعل ذلك . واستقلال مصر ، أو القدر القائم منه ، بناء على هذا ، هو نتجة مباشرة لاحراء حكومة جلالة الملك . » . ثم ذكر المستمر مكدونالد فى

هذا الكتاب ان « الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول ، انما هي في احتمال أن انفاقا يعمله هو سوف يعمله مصر » وأبدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يوجهها بقصد تحفيز هدمين : الأول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات ، بمثابة اعتراف بأن نصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به . أما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلاله الملك يبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأي من حتى تضيف على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٨) .

تطور النزاع على السودان

في أساء ذلك كانت صخرة السودان تقدم حيا لنسب الطرق ، لمدة انني عشر عاما أخرى ، أمام أي اتعاق بين البلدين ، وذلك بعد أن تطور الاهتمام بها في كل من مصر وانجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة بعا لذلك في السودان بما أدى الى وفوع الحوادث الخطيرة التي جرت فيما بعد . ويمكن القول في دقه بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبها في الاستئثار به ، بعد تحرك المصريين المفاجيء عقب انتهاء الحرب العظمى من أجل استقلال بلادهم . والفضية قد لحصها جواهر لال نهرو في عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة أخرى شعروا بأن وجودهم نفسه يعتمد على اشرافهم على منابع النيل العليا في السودان . ولهذا نشأ التضارب في مصالح الفريقين (٣٩) » .

والحقيقة أن الحركة الوطنية عندما قامت في مصر في بداية الامر ، قامت من أجل استقلال مصر ، لا من أجل استرداد السودان من النفوذ البريطاني . صحيح أن سعد زغلول طالب في مذكرته الى مؤتمر الصلح في ٢٠ يناير ١٩١٩ برد السودان الى مصر ، كما ردد في خطبه وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ولكن يلاحظ أن توكيل الوفد خلا من ذكر السودان ، كما أن تدخل الحزب الوطني لتعديل صيغة التوكيل لم يشتمل على اضافة اسم السودان الى الصيغة ، بل اقتصر على عبارة الاستقلال . ولم يكن ذلك لقللة اهتمام المصريين بالسودان ، وانما لانهم كانوا يدركون أن مسألة الاستقلال هي المقدمة الطبيعية لممارسة

مصر حفيها في السودان • ويلاحظ أن الحماية التي هب المصريون لمحاربتها كانت مفروضة على مصر دون السودان ، وقد ظلت مصر مشغولة بمعركتها ضد الحماية الى أن أزيلت بنصریح ٢٨ فبراير •

ولعد أشرنا الى موقف سعد زغلول من مسألة ترك موضوع السودان لانفاق خاص يبعد بعد الانتهاء من موضوع مصر • وكانت نظريته أن مصر نستطيع وهي قوية أن نحصل على حقوقها كاملة في السودان ، على أن المندوبين الوفديين لما سافروا الى مصر لعرض مشروع ملتر على الأمة ، تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لمصر ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان • وقد اعتبر هذا نفعًا أضيف الى النفعات المنسوبة على مشروع ملتر •

ولما ذهب وفد عدلى باشا الى لندن للمفاوضة مع اللورد كيرزن ، اتخذ موقفا وسطا • فقد فضل الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن يعالج مسألة السودان • ففي حديث جرى بين عدلى باشا والمستر لوبد جورج في الجلسة العشرين قال : « أما السودان فهو مسألة أخرى ، وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم نبداها بعد ، لأننا أردنا أن نشبين أولا ما اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد اعترطنا انه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان • فهي مسألة لم يأت دورها بعد (٤٠) » • على أن اتجاه الانجليز كان يرمى في ذلك الحين الى البت في المسئلة برمتها - على حد قول صدقي باشا - (٤١) ولهذا شرح عدلى وجهة النظر المصرية بشأن السودان في حديثه مع المستر لندسى على النحو الآتى :

« اذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فاني أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان ؟ فقال المستر لندسى • « انه حكم ثنائى Condominium » (ملك مشترك) • فقال عدلى باشا : « انما الاشتراك في الادارة • أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، كان السودان لمصر ، فتركته زمنا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهيأت الظروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر في جزء من التجربة التي أرسلت اليه والأموال التي انفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر والمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب • وقد أعلن

دلت أكثر من مره رجال السياسة والجيس واللورد كرومر واضح اتعافية
السودان نفسه .

مسئر لندسى : ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو
العلماء الانجليزى والمصرى .

عدلى باشا : نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرعبه فى تفريز
حق سيادة لانجلترا على السودان وانما كان ذلك لأسباب خاصة ، أهمها
انفاء سريان الامنبارات على تلك البلاد وما كان يحسى أن ينتج عنها من
تعطيل بنظم السودان وبقية موارده وغل يد الحكومة عن أن ينطلق فيه
بجميع صنوف الاصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن لمصر
حق السيادة عليه . وانما وضعت انعافية ١٨٩٩ لفرير الاشتراك بين
مصر وانجلترا فى اراده ، على انك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك
النكره فى حكم العدم فان الادارة أصبحت انجليزية محضه ، وكل
ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان ببلغ الى رئيس
مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما .
والذى يعنيننا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حموفنا فيه ،
وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى . وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى
ادارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل بحث . وأرجو
الا يسبق الى ذهناك انما نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء
شهوة السلطة ، وانما يدفعا الى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان
والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل
ما يعنيننا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش
المصرى وإخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان
ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق ،
وهناك تموين السودان لمصر ، ولست ابغى حصر المسائل التى تهمنى فى
السودان ، وانما أردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن
أن تقوم لنا فيه » (٤٢) .

ازاء هذا الدفاع القوى المعزز من جانب عدلى باشا ، لم يجد الانجليز
بدا من رفع النقاب عن أطماعهم فى السودان ، والتصرف بعزمهم على
الاحتفاظ بمركزهم فيه . وفى الجلسة التالية (العشرين) وكانت بين عدلى
باشا والمستر لويدي جورج ، بين الأخير بطريفة لاتقبل الجدل « أن لمصر
شأننا غير شأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلتنا بطريقها ، لانريد

التدخل في شؤونها ، ويريد أن يربطها وإياها مجالفة حقيقية ، ولكنها لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي سراء بها عن سركنا في مصر (٤٣) » . ولم يلبث اللورد كيرزن ، عند صياغة المادة الخاصة بالسودان ، أن أكد هذه الحقيقة ، مرسما على اللورد مدر ، ففصر حقوقي مصر في السودان على مياه النيل ، فجاء في هذه المادة : « يجب أن رفى السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤوننها من المياه ، نعهد مصر بأن سسمر في أن نعدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت نعوم بها في الماضي » ، أو أن نعدم بدلا من ذلك لشلك الحكومة اعانه مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومنين ، ويكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك نعهد بريطانيا العظمى بأن ضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وند نقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان ونائب أوغندا » . وقد رد وفد عدلى باشا على هذه المادة بالرفض لأنها « لا تكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد (السودان) من حق السيادة الذي لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » . (٤٤)

وهكذا ازداد اهتمام الرأى العام المصرى بالسودان ، عندما أحس بمحاولات الانجليز للاستئثار به . وقد أناح له انتهاء معركة الحماية على ذلك الوقت الفرصة لتركيز جهوده في تلك المسألة التي باتت تحتل مركز الصدارة في قائمة المشاكل الوطنية ، وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التي أذكت جذوة الاهتمام به ، حتى اذا وصلت الوزارة الدستورية الى الحكم ، كانت المسألة قد أصبحت الشغل الشاغل للمصريين ، مما تردد صدها بصورة عنيفة في البرلمان المصرى ، ودخلت المسألة بذلك في أخطر أطوارها .

وفد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومه سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام للمستعمرات الامبراطورية في «ومبلى» بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن ناخذ رأى الحكومة المصرية . فلما علم سعد زغلول باشا بذلك أرسل في يوم ٣٠ أبريل برقية الى السير لى سناك الحاكم للسودان يطلب افادته على أى فاعده دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ وقد رد الحاكم العام ، عن طريق

المنسوب السامى، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عى جلية الأمر - فكتب اليه سعد زغلول يوجه نظره الى نعتين . الأولى ، انه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المنسوب السامى . والثانية ، أن المسائل التى طلبها منه اما تتعلق « بأعمال هى من حصائصكم » ، لا من احصاى الحكومة البريطانية ؛ . ثم أرسل سعد زغلول فى نفس اليوم الى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحضج بسدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمسـعمرات البريطانىة بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وبحظيا لها ، باعتبار ان فى كلا الامرين اعتداء صارخا على حقوف مصر ، وعملا غير ودى ضد الحكومة المصرية . وقد جاء الرد الى سعد زغلول من الحاكم العام يعيده بأن الطريق المهاد للمحاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المنسوب السامى ، فصرفه هذا انما كان « عملا بالاجراءات المبعة » . ثم بعنذر اليه على ما بدا من عدم الليافه فى تأخير الرد على برقيته ، وهو « الأمر الذى يرجع الى هذا البهم الخاطيء » . كما تلمى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبى فى ١٢ مايو يتضمن مفهوم خطاب الحاكم العام ، ويخبره بالمعلومات التى تلقاها من حكومته ، ويتضمن أن المعرض ليس وفعا على الامبراطورية البريطانىة ، بل فيه أشياء أخرى متنوعه ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ومماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت . . . »

على أن سعد زغلول لم يعنن بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب فى ٩ بونبة أوضح فيه « ان من الصعب التسليم بأن يكون دار المنسوب السامى واسطة التحاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو انه لبس هنا محال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معتابها وفى مبنائها مع النظرية المذكورة فى خطابكم . وفى الحقيقة انه ننضح جلبا من نص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الحدو المعظم . وبناء عليه فان الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعو اتفاقية ١٨٩٩ ، وفعلًا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان بتخاطبان مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق . . . وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها ،

هلا يكون هناك أى مبرر لا بباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام » • أما من جهة تمثيل السودان ، فقد بين سعد زعول انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره **الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية** • ثم أوضح أنه ما كان ليحتج لو أن السودان مثل فى نفس الوصف الذى مثلت فيه العجم والولايات المتحدة والنبت • وأبدى أسفه لأن الحادث وقع ، « ونحن على أبواب المفاوضات • نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البعب عليها بينى وبين المسنر مكدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل ما أعنبره ماسا بحقوق مصر • (٤٥) »

المدة الثورى فى السودان

على أن الصراع الناشب بين مصر وانجلترا على السودان كان لابد أن ينعكس على السودان نفسه • فقد كان الانجليز فى ذلك الوقت ، ومن قبل ذلك ، يمهدون لأنفسهم السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب السودانى ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل • فقد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدهم من قبل أيام الحكم التركى • وأدخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بمياه النيل ، وأنها هى التى تعف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان (٤٦) • وفى نفس الوقت كان موقف انجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة ، مثل « حق تقرير المصير » ، ومصالحة السودانيين وارادتهم ، تلك التى كانت تنسجم مع الاتجاه الدولى • وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية ، سواء فى القضية المصرية أو فى مسألة السودان ، فراحوا يدافعون عن وجهة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية والمعاهدات الدولية وتصريحات الانجليز من وزراء وساسة •

ومع كل ذلك فان اعتبارات اللغة والدين والقومية ، التى كانت تتيح للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والاسلك الادارى والتجارة ، الفرصة للتغلغل فى يسر وسرعة فى المجتمع السودانى ، كانت ترجح كفة الشعور السودانى الى جانب مصر • ولقد كان المجتمع السودانى فى ذلك الحين يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم

العصرية ، ونال حظا أوفر من الصقل فى دواوين الحكومة ، انتزاع أزمة القيادة من الزعامات الدينية التى كانت منذ قيام الحكم الثنائى فى السودان الى ما قبل الحرب العالمية الاولى ، نخوض المعركة باسم الجهاد الدينى . وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول ناد للمتخرجين من المدارس السودانية فى صيف عام ١٩١٨ ، وقد أعلن هذا النادى الحرب العلنية آنا والسرية فى كثير من الأحيان على « الصوفية » . وساهم فى نشاطه بأكبر نصيب أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا فى طلبة المدارس والناشئة فى الأندية تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها .

فلما نسبت الثورة الوطنية القومية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، بدأ هؤلاء الأفراد القلائل فى السودان يستنهضون الكنلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين . وقد قصرُوا عملهم فى أول الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية مع سئى من المبالغة فى تمجيد رجالها وقادتها ، واحاطتهم فى حاضرتهم وماضيهم بهالة من البطولة والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والاكبار مالم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ الأولين - كما يقول الاستاذ أحمد خير المحامى - ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، مجهولة الحلقات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الثورة الوطنية فى مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفى واعدام . وكان لاسلوب المقاومة الشعبية التى تمثل فى اضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق هن. أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها . (٤٧)

ونفسير موقف الانتلجنتسيا السودانية من مصر وتحمسها لها ولكفاحها ، سهل حين ، بالرغم مما قد يبدو من صعوبة فى ذلك ، لما هو مفروض من رغبتها وسعيها وراء الوظائف التى يحتلها المصريون . وفى الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يستأثرون بجميع الوظائف العسكرية والادارية الكبرى فى السودان ، فقد كانوا يشغلون وظائف : الحاكم العام وقواد الجيش وأركان حرب الحاكم العام وبطانته والسكرتير المالى والسكرتير الفضائى ومدير المخابرات ومديرى جميع الادارات ورؤساء كافة المصالح وسائر المديرىات ، ووكلاتهم (٤٨) . صحيح أن المصريين احتلوا الوظائف فى السلك الادارى والجيش ، الا أن هذه الوظائف كانت قاصرة على الدرجات السفلى التى لا خطر لها . ومن ثم فقد كان واضحا أن الانجليز

هم العدو الرئيسى الذى يسيطر على مقدرات البلاد والذى يجب مقاومته .
فإذا انتقلنا الى الصعيد السياسى ، فإن طبيعة المعركة فى السودان كانت
نحس نأييد الحركة الوطنية فى مصر تأييدا تاما ، فقد كان واضحا
للسودانيين أنه لا أمل لهم فى اجلاء الانجليز عن السودان الا اذا تحلست
منهم مصر أولا . ويلاحظ أنا نضع فى الاعتبار ما يمكن أن يكون قد نار
من كراهية فى نفوس السودانيين نحو المصريين لأسباب قامت عندهم ،
أو عند بعضهم ، ولم يكن للمصريين يد فيها فى معظم الأحوال ، منها
اعتبار المصريين هم السبب فى وجود الحكم الانجليزى فى السودان ونحكم
« الكفرة » فيهم ، وذلك بانسراك الجيش البريطانى مع الجيش المصرى فى
استعادة السودان . ومهما سباسة الانجليز فى استناد وظائف جبة
الضرائب الى مأوربن من المصريين مع تعل هذه الضرائب (٤٩) - على أن
قومة المصريين للنخلص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى ،
وضربهم الأملة فى النضحية والتفانى والبسالة ، قد رد هذه المشاعر فى
نفوس بعض السودانيين الى الورا ، لتفسح السبيل أمام سيطرة المشاعر
الوطنية التى أدركت بفطرتها ضرورة نصره المد الثورى المتقدم فى مصر
أولا ، اذا أريد للسودان أن يتخلص من نير الانجليز .

ولم تلبث السياسة الانجليزية فى السودان أن دفعت الحركة
السودانية الى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول ،
تعجيلها بارسال وفد سودانى من العمدة والنظار الذين نصبوهم على القرى
وأعطوهم السلطان الى انجلترا فى عام ١٩١٩ ليعلن عن غضبه على المصريين
وحكمهم ، ورضائه عن الانجليز وعدلهم (٥٠) . ذلك أن هذه الحركة كان
لا بد أن يكون لها رد فعل فى العناصر الوطنية التى أخذت حينذاك تتعدد
مظاهر نشاطها ، فبالاضافة الى حركة الحريجين ، قامت فى عام ١٩٢٠ جمعية
من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » ، تدعو الى الاستقلال التام
لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزى
والنهوض فكريا واقتصاديا . وكانت تضم بعض الطلبة والأعيان والموظفين
ورؤساء العشائر الذين ألفوا عدة فروع لجمعيةهم فى بعض المدن (٥١) .
وفى عام ١٩٢٢ نظم الملازم أول على عبد اللطيف حركة ترمى الى تنبيه
مواطنيه الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، واعلان عدم
تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى الا لانفسهم ، وفضح
السياسة البريطانية . أما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه السياسة
البريطانية ، فهو مقابلة هذه الحركات السياسية بالقمع ، فقد قدمت

الملازم على عبد اللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، حيث
حضرت عليه المحكمة في يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس لمدة سنة كاملة . وقد
اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجن بعظمهم
ونأييدهم (٥٢) .

وهكذا لم نكد تعتلى وزارة سعد بإسما الحكم في عام ١٩٢٤ ، وننطلق
مسألة السودان الى مكان الصدارة ، حتى كانت تلك اشارة باسئثاف
الجهاد السافر . (٥٣) فقد تأسست في أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء
الأبيض » في الخرطوم . وكان يرأسها الملازم على عبد اللطيف نفسه بعد
خروجه من السجن . وكانت هذه الجمعية ترمى الى اشتراك السودانيين ،
على مرأى ومسمع من العالم ، في نضال وادى النيل ضد الاستعمار
البريطاني ، ونسجيل سخط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز
في شطرى وادى النيل . وقد ساهم في تأييد نفوذ الجمعية بالاحتجاج
والمظاهرات فروع أخرى في المدن الكبرى . ولما كان أكبر أعضاء لجنهها
الادارية من موظفى البريد والبرق والتليفون ، فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا
في نشر أخبار الجمعية وأوامرها . وضربوا سباجا محكم الحلقات من الرقابة
على رؤساء الحكومة وما نتوون اتخاذه من الاجراءات (٥٤) .

وفي ذلك الوقت كان الانجليز قد أخذوا يعدون عرائض مختلفة
ضمنوها اعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم عن حكمهم واغتباطهم
بعملهم وبعمهم من المصريين . وفام مدير مصلحة المخابرات بنفسه
وبمن يسى بهم من رجاله ، للحصول على توفيعات زعماء القبائل وعمد
العسائر وطار الاقسام على حدة ، ونوفيعات العامة وحدها . (٥٥) عند
ذلك أخذ رجال جمعية « اللواء الأبيض » في حجب التوفيعات المضادة ومن
نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدر المخابرات ورجاله ، معلين أنهم أكرهوا
أكرها على التوقيع للمدير المذكور ، وانهم لا يرغبون سوى البقاء الى الأبد
في حاضرة الوطن الأكبر . ويذكر مصدر هذا الكلام ، وهو شاهد عيان ،
انه وقعت في يده وثائق أعطاهها له اليوزباسى محمد صالح جبريل الذى
وقف على الحقيقة من على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز
السابقة الذكر ، فبادر الى اخبار أولى الأمر في مصر بكل التفاصيل ،
وشفعها بعرضة من العرائض المصنوعة في مصلحة المخابرات . (٥٦)
وفي نفس الوقت غادر السودان الى مصر الملازم أول زين العابدين ، كممثل
للعبد السود ، والسيد محمد المهدي التعايشي ، ابن الخليفة التعايشي ،
كممثل للعرب ، وهما يحملان وثائق مضادة في احتماع « نأم درمان » من

الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالنقطة بهم • ونحرك وفد آخر للسفر الى مصر في الوقت نفسه « لعرض وتائق ولاء السواد الأعظم من الأهلى للملك البلاد » • على أن الحكومة السودانية سارعت بجمع هذا الوفد من السفر ، كما حجز الضابط على زين العابدين وزميله فى حلما بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ • وقد أرسل الوفد تلغرافا الى رئاسة مجلس النواب المصرى بتاريخ ١٧ يونية ١٩١٤ يحتج فيه على منعه من السفر ويطالب بالحاح بتدخل الحكومة المصرية فى الأمر بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل ، « لأن الأمة المصرية فاطية مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخسدام العرش المصرى أينما كانوا ، وإن سفينة يدير سعد دفتها يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام » • وقد وقع التلغراف كل من : الطيب أبى بكر والشيخ رفع الله وعزالدين راسخ ومحمد سر الحتم ومحمد الأمين أبو القاسم • (٥٧)

وازاء هذا الاستفزاز من جانب السياسه الانجليزية ، خرج رجال جمعية اللواء الأبيض عن سريتهم ، فقاموا فى ١٩ يونية بمظاهرات فى أم درمان وعطبرة وفى بور سودان ومدنى • وكان يتقدم مظاهراهم علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى الى اليسار الهلال • وكانوا يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر • فانضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد ، وأيدتهم الأغلبية الساحقة ، لأن هذه الشعارات كانت فى رأيهم - كما يقول الاستاذ أحمد خير - تعبيرا صادقا عن عواطفهم ورغباتهم (٥٨) • وازاء هذا لجأت الحكومة السودانية الى القمع الشديد ، فأوسعت المظاهرات ضربا بالسيوف ، فخرج أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، كما سجن الشيخ رفع الله زعيم التجار بالسودان وهو يهتف بحياة ملك مصر والسودان • ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة مرة أخرى ومعه بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لاتهمهم بالتحريض على المظاهرات ، واعتقل كثير من السودانيين وحكم على كثير منهم بالسجن (٥٩) •

كان القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين مقدمة لاتهام الحركة السودانية بأنها غير ذاتية وأنها موعر بها من المصريين • وسنرى كيف ستستغل الحكومة البريطانية ذلك فى تبرير كل ما ستتخذ من اجراءات لفصل السودان عن مصر • والحقيقة أن « لويد » يدعى ان القاهرة كانت هى مركز تلك التنظيمات السياسية التى قامت فى السودان •

ويذكر أنه في عام ١٩٢٣ زار حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطني الخرطوم وقام باتصالات شخصية مع العناصر السودانية المنمرده . وانه لما انتصر الوفد في الانتخابات واعتلى الحكم ، وقّعت هذه الانصالات في يد هذا الحزب (٦٠) . ونحن اذا سلمنا بما ينسبه «لويد» الى الحزب الوطني والوفد من نشاط في السودان ، فان هذا النشاط لا يمكن أن يعسر وحده شعور التأييد الذي قدمته البورجوازية السودانية والانتلجنسيا والعناصر العسكرية لمصر بالطريقة التي تمت بها في عام ١٩٢٤ وقبلها . وخصوصا أن هذا النشاط كان يجري تحت رقابة حكومة معادية ، فلا يمكن أن يكون قد استكمل عناصره . والحقيقة أن الحركة كانت صادرة من أحشاء الشعب السوداني لأن الشعب السوداني - كما قدمنا - كان يدرك بفطرته أن نجاح الحركة التحررية في مصر ، هي الخطوة الأولى في سبل تحرره هو . وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثين عاما .

بل ان تجاوب الشعب السوداني مع الأحداث في مصر ، كان يختلف في بعض الاحيان عن تجاوب الشعب المصري معها . فان الشعور الذي قوبل به تصريح ٢٨ فبراير في السودان كان يختلف عن الشعور الذي قوبل به هذا التصريح في مصر . ذلك أن المستغلين بالعصية الوطنية في السودان لم يتبينوا تماما في ذلك الوقت الأسباب التي حملت الوفد على عدم الاعتراف بالتصريح ومعارضة أنصاره ومهاجمة لجنة الثلاثين . فقد كان الرأي العام السوداني مأخوذا بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذي دلل على انتصار الثورة المصرية ، خصوصا اذا ما فيست نتائجها بالحركة الهندية والحركات الأخرى في العالم العربي . ولهذا صار الجريدة « السياسة » عدد من القراء أخذ يزداد مع مرور الزمن (٦١) .

مهما يكن من أمر فقد طنت حكومة السودان أنها بانباعها سياسة القمع والشمدة قد قضت على الحركة التي قامت في بوية ، وأوقفت المذ الثوري المتقدم في السودان . ولكن القمع قد ألبى التاريخ انه أستأذ الثورات . فبعد شهر واحد ، وفي يوم السبت ٩ أغسطس ، انتفضت الحركة السودانية من جديد وبعثت فيها الحياة عندما خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، حاملين البنادق والحراة والعلم الأخضر ، مخترقين المدينة في مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر والحربة وسقوط الاستعمار . وفي لمح البصر ، وبمعونة موظفي البريد والبرق والتليفون، انتشرت الأنباء في العاصمة وفي المدن الكبرى ، فخرج أهالي العاصمة عن بكره أبيهم الى الشوارع والطرق والميادين بحيون الطلبة ويشاركوهم

الهتاف والآناشيد . وبعد أن وقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ، ورددوا الهتاف مع الحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومي ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء . وألقى القبض على رؤساء الحركة (٦٢) .

كان هذا الحاد بمناوبة اشارة الانطلاق للقوى الوطنية فى الجهات الأخرى ، فلم تلبث أن عمت الاضطرابات فى أم درمان وواوى وملكاك . وفى نفس اليوم خرجت أورطة السكة الحديدية بالعطيرة بمظاهرة غير منظمة وأحدثت اتلافا فى المهمات ، وخرجت فصـيـلـنـان من الجيش البريطانى ونمكنتنا من قمع هذه المظاهرة . ولكنها لم تلبث أن استؤنفت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا الحصار دفعين ، وكانوا مسلحين بالنبايت وفضبان الحديد ، وأنلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، كما أشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية . فأطلق الجنود النيران عليهم وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة . وهكذا تجددت الاضطرابات فى السودان (٦٣) .

تأثير العلاقات المصرية البريطانية بالممد الثورى فى السودان :

ما هو رد فعل هذا المد الثورى فى السودان فى كل من مصر وانجلترا ؟ وما هو تأثيره على العلاقات المصرية البريطانية وعلى المفاوضات المرتقبة ؟ لقد ظهر أول صدى رسمى لحوادث السودان فى القاهرة فى يوم ١٩ يونية ١٩٢٤ فى البرلمان المصرى عندما وردت الى رئاسة مجلس النواب البرقية التى أرسلها من الخرطوم أعضاء الوفد السودانى الذى منع من السفر بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ ، وهى التى أشير اليها فى مناسبتها . وكان لوصول أخبار هذه الحوادث رد فعل شديد فى نفوس النواب ترتبه عليه صدام بين المعارضة والحكومة تبودلت فيه العبارات الحادة وانكشف

من خلاله مدى الطحن الذي كانت تعانيه الأمة المصرية بين رحوتين هائلتين
نطبقان عليها من فوقها ومن أسفل منها : بين الرغبة الجارفة في الاستمئاع
بإمكانيات السيادة والاستقلال وأداء مسئولياتها ، وبين الأغلال العوية
التي كانت تكبل أقدام البلاد ممثلة في التحفظات الأربعة وفي ضعه
مصر العسكرية والسياسي والاقتصادي ، وهو ما كان يمنعها من حماية
مصالحها ومصالح الشعب السوداني . ولقد كان سبب الصدام أن
المعارضة كانت تطالب سعد زغلول باتخاذ « اجراءات » ، وكان سعد
زغلول يقول بأنه ليس أمامه « اجراءات » يتخذها ، وكان يطالب
المعارضة بأن تبين له ماهية هذه الاجراءات ، فكانت المعارضة تعجز عن
الرد وتلجأ للألفاظ الجارحة . ففي جلسة ٢٤ يونية ، وقف النائب
« الوطني » عبد اللطيف الصوفاني بك ، وكانت قد نليت برقية من الملازم
على عبد اللطيف الى المجلس عن صرب مظاهرة سودانية في الخرطوم ،
فقال الصوفاني بك : « ان المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل
كل ما في وسعها » ، فرد سعد باشا قائلا ان الحكومة تعمل كل
ما في وسعها وما فوق وسعها . فعاد الصوفاني بك يردد الحكومة أن
تتخذ « اجراءات » . فرد عليه سعد باشا بقوله : « ليس عندي اجراءات
اتخذها ، فبين لي الاجراءات التي تراها لأقوم بها » . فاجاب الصوفاني
بك : « اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ »
فبارت مقاطعة وصحة في المجلس ، وانتهت الجلسة باستنكار حادثة
الخرطوم (٦٤) .

وكانت قد ثارت مناقشة حادة سابقة بين الصوفاني بك وسعد
باشا في جلسة ٧ يونية بشأن ميزانية السودان وضرورة عرضها على
مجلس النواب المصري ، كما كانت تعرض على مجلس شورى العوانين
والجمعية التشريعية . فقد بين سعد زغلول في البداية اقتناعه بضرورة
عرض هذه الميزانية على المجلس ، ولكنه بين أن الطريق لاقناع الانجليز
بهذا هو المفاوضة ، « نحن نقول ونكرر دائما ما نقول ان السودان
لنا ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما نتصرف المالك في
ملكه . هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها ، ولكن بأي
طريقة ؟ واضعو اليد على السودان أقواء ، فهل الطريقة التي نستخلصه
بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لا حق لهم في ذلك ؟ أم أن
هناك طريقة لاسماعهم صوتنا وتعرفهم حقنا والادلاء بحججنا ، اقامة
البراهين على أنهم مفتصبون ونحن المحقون ؟ ليس عندي طريقة لادلى

يجب أني ولاحاظ على حقوقي ، بل لأزجج خصمي عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مسئول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حما ، ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقي وهو واضح ، فهل يصير بما ؟ » . فقال الصوفاني بك : « أعنفد أن المفاوضة غير منجزة لأنا جربناها » ، فقال سعد زغلول : « تقول بعدم مخاطبة واضعي اليد على السودان ، وفي الوقت نفسه نطلب ميزانية السودان . وأنا أقول انها ليست تحت يدي ، والسودان كله تحت يد قوية ، فمادا أصنع ؟ اما أن تتبع طريفتي ، والا فدلني على خير منها . » أما أن تطلب مني أن أفعل شيئا ، ولا تدعني حرا في أن أسلك الطريق الذي أراه موصلا لما تريد ، فذلك فوق مقدوري ، وان أردت أن تطاع فمر بما يستطيع . . المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام . نحن هنا ننحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها وألا نطيع الهوى ، بل نستشير العقل والحكمة . فسر في ذلك جيدا ، ولا تسع لأحراجي ، لأن أحراجي أحراج للأمة ، لأنني أقول وأنا صادق فيما أقول اني لا أريد الا ما تريده الأمة ، فان أخرجت زغلول ففد أخرجت الأمة (تصفيق حاد) . أنا لا أسعى في سياسته غير سياسة الأمة ، والذي يرسدني ويدفعني الى ذلك هو صوت صرخ في ضميري قبل أن يصرخ في قلب أي انسان (تصفيق طويل) وهذا الصوت يناديني دائما أن أقوم بواجبي بدون أن يحضني عليه حاض ، أو يحضني عليه حاث . ولكنني في موقف هذا يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس فيها المحافظة على مركزى ، لأن لي مركزا أعلى من المركز الرسمي (تصفيق حاد) ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلاعترافات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتي الشخصية . . انني أعرف الخطابة والالفاظ المنمفة ، كتنقيده ايمان الأمة وشده أصرها وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال ، ويمكنني أن أقول كل هذا وزيادة ، وأنا أخطب منك .

الصوفاني بك - بلا شك .

سعد زغلول - دعونا من هذا الكلام واتركونا نعمل . نحن في مراكزنا لا ندبن بها الا للأمة ولا نخشى الا صوتها » (٦٥) -

وفي الواقع أن الحكومة المصرية كانت في ذلك الحين متشبكة مع الحكومة البريطانية وحاكم عام السودان حول الحوادث السودانية . ففي

يوم ٢٥ يونيه ١٩٣٤ أبلغ الحكومة المصريه رئيس الوزارة البريطانية • بواسطة مفوضية مصر بلندن ، أن بعض الموظفين البريطانيين فى السودان يسجعون حركة مصطنعة ترمى الى انفصال السودان عن مصر ، وأنهم بقمعون بفسوة وسدة المظاهرات النش يقوم بها المواطنون المواليون لمصر ، والذين ندفعهم اليها تلك الحركة المصطنعة • وطلبت من رئيس الحكومة البريطانية أن يعمل على مساعدة الوزارة المصرية فى القضاء على تلك الأعمال التى بجرح شعور الشعب المصرى وتمس حقوقه • كما أرسل سعد باشا الى حاكم السودان العام فى نفس اليوم برفية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بنفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتماده الحكومة المصرية على اخلاص جميع الموظفين فى السودان وشعورهم بالواجب فى منح كل ما يعكر صفو النفوس فى المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد (٦٦) •

على أن الحكومة العمالية فى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد زغلول برقيته السالفة الذكر ، كانت ندلى بتصريحات فى مجلس اللوردات البريطانى على لسان اللورد بارمور تعلن فيها أنها « لن نترك السودان بأى معنى كان ، وهى موفنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن تخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة • ولن نسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون اذن البرلمان البريطانى » (٦٧) •

كان هذا البيان بمثابة ضربة فاصمة لآمال سعد زغلول السى علقها على اجراء المفاوضات مع بريطانيا كما كان نابره فى الرأى العام المصرى جارفا ، فقد اميلت القاهرة والأقاليم بمظاهرات الاحتجاج وانتابده للسودانيين • وكان الرد الطبيعى من جانب سعد زغلول أن أعلن فى مجلس النواب فى جلسة ٢٨ يونيه ١٩٣٤ عزمه على التخلي عن الحكم دمال • « لقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على عر هذا الأساس (أساس نصريح ٢٨ فبراير) ، فانى لا أدخل المفاوضات أصلا ، وأنا عند فولى • وقلت لكم أيضا أى اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلي عن الحكم ، وأنا مسعد لهذا التخلي • • هذا ما عزم عليه والرأى لكم » • ثم أعرب عن خيبة أمله فى حكومة العمال فقال : « كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ الاستعمارين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغبر من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا ، ان حقوق الأمم لا تضيق ولا تتأثر

بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أسمع بها دون أصحابها ، كلا ليسب هذه طبيعة الوجود . بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن سنأزل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا . »

يبد أن مجلس النواب رفض أن يستعفى سعد زعول ، وطلب اليه أن « يستمر مشرفا على أقدار البلاد مثوليا لحكومها ، حتى تتحقق كل أماني البلاد من استقلال مصر والسودان » ، وطلب اليه أن يعرض هذا القرار على الملك مع استقالته . (٦٨) وهكذا عاد سعد زعول فأعلن « استعفاء حكومته من الاستعفاء » ، وقال : « كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكننا خارج الحكومة بأكر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأئمة فى هذا الرأى ، فبهيت الوزارة وحدها لا شريك لها فى الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء » (٦٩) .

خطة طرد المصريين من السودان :

فى ذلك الحين كانت الحكومة العمالية تعمل بوحي من **السلطان البريطانية فى السودان** ، التى كانت لها خطط متطرفة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وكانت وسيلتها لذلك اقناع الحكومة البريطانية بوجود أصبح مصر فى حوادث السودان . ويمكن تتبع هذه الخطة فى كتاب اللورد لويد الذى يقول فيه انه من قبل ذلك بعدة سنوات ، كانت السلطات السودانية المختصة ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فإن الأداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى اثاره التمرد والعصيان ضد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء مقيمين فى السودان معناه أن خطر العصيان فى الحبش ثم الانتقال منه الى الأهالى المدنيين سوف يظل قائما ووشيك الحدوث . فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون ، وضباطهم المصريون يملكون القدرة على التأثر على عقولهم بقصص مبهلة عما يخبئه لهم المستقبل (٧٠) . ومعنى هذا أنه من قبل أن تبدأ حوادث

السودان بوقت طويل ، كانت السلطات البريطانية الحاكمة تدبر طرد المصريين المدنيين والعسكريين من السودان .

ولقد كان من الضروري اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ هذه الخطة . وقد بدأ ذلك أيضا من قبل أن تبدأ حوادث السودان . ففي يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل الحاكم العام للسودان الى المندوب السامي في مصر يخبره بأن الدعاية المصرية في السودان قد ازدادت ازديادا كبيرا ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها في المدن الشمالية في السودان . ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٧١) . وقد أرسل الحاكم العام هذه الرسالة بينما كانت السلطات البريطانية تعد عرائض التأييد للحكم الانجليزى ليوقع عليها السودانيون ، وتدفع بالمالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وسرعان ما أُناحت حوادث السودان العرصة للسلطات البريطانية لمحفيين بعيتها ، وقد قبضت على عدد من الموظفين والصلباط المصريين بنهمه التحريص على الاضطرابات ، حتى سبب للحكومة البريطانية أن المصريين هم المحرضون على الاضطرابات في السودان ، وأخذت برود اللورد أنبى بالأدلة التي جعلته قادرا على أن يرود حكمه بالدليل على أن الحزب الوطنى والوفد كانا وراء الأحداث في السودان وأنهما بساندان الحركة بالوعون المادى والأدبى . (٧٢) ولهدا فلما أرسل سعد زغلول الى رئيس الوزارة البريطانية مذكرته التى سلف ذكرها فى ٢٥ يونيو ١٩٢٤ ، بأن الموظفين البريطانيين فى السودان يسجعون حركة مصطبعة يرمى الى انفصال السودان عن مصر ، سارع وزير الخارجية البريطانية بالرد بأن « الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مخلصين للنظام القائم فى السودان يحاولون عمدا ائارة العلق والاضطرابات ، وأن هذه الحكومة تدب حكومتها السودانية تأييدا تاما فى أخذ هؤلاء المشاغبيين بالنسبة » ، كما أرسل اللورد أنبى الى سعد باشا فى ٦ يولية ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه ان حكومة السودان مفتتحة من أدلة قوية بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر . وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد زغلول السالفة الذكر . (٧٣)

وسرعان ما دخلت الخطة في طور حطير عندما اجتمع في لندن في شهر أغسطس - كما يقول لويد - كل من المندوب السامي في مصر ، والحاكم العام للسودان السير لي سناك والمستتر مكدونالد ، في مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر في السودان . وقد فر رأى المسر مكدونالد في هذا الاجتماع على انه اذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، فان حكومته ستطالبها بمغادرة السودان كلية . وفي هذا الاجتماع أخذ افراح انساء قوة سودانية خالصة في السودان في البلور ، ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع في تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الأقطان المنزرعة فطنا . (٧٤)

وهذه الخطة التي اشترك فيها اللورد ألبي شخصيا ، سنراه يفوم بتنفيذها بحذافيرها عقب مقتتل السردار (وقبل أن يقرأ تعليمات حكومته - كما سيرد ذكره) ، ولعل هذا يفسر قوله للكاتب السياسي الفرنسي « موريس برنو » عندما قابله بعد تقديم البلاغات البريطانية : « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يعزل السردار بوقت طويل ، ولكنني غبرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة » . (٧٥) ومع ذلك فان مقدمات هذه الخطة - خطة طرد المصريين من السودان - قد ظهرت جلية واضحة في مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديد في السودان . فقد جاء فيها أنها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصه بالسودان ، وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية في تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة أشهر الأخيرة في البرلمان المصري والصحابة المصرية » ، وانه « نظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك ، التي تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان ، التدابير لتعزيز الحماية البريطانية ، وأجازت حكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصري قد يرى منها عدم الولاء ، وان حكومة جلالة الملك لن تتردد في اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأيت ما يهدد الأمن العام (٧٦) » . والمعنى الصريح من هذه المذكرة انه اذا أظهرت وحدات الجيش المصري جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق في ابعادها في الحال .

وقد ردت الحكومة المصرية على هذه المدكرة الخطيرة ردا قويا في ٢٢ أغسطس ، فعالب ، ردا على قول الحكومة البريطانية بأنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان ، بأنها هي أيضا « من جهنبا تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان » ، فان الفصل في استنباب النظام لغاية الآن راجع الى وجود معظم الجيش المصرى باسمرار في السودان » ، ثم قالت : « ولما كانت أورطه السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ، فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها ، ونرى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام ان يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع الى الحكومة المصرية قرارا بابعاد جنود مصرية من السودان أو تحرير الحاميات الموجودة فيه . ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقديم السودان وطمايينه أهله ، فهي تم تناخر ولا تتأخر عن اتحاد جميع الوسائل الباجحة لحفظ النظام وابدال أية وحدة مصرية اذا دعت الحال الى ذلك في السودان » (٧٧) . ومعنى هذا أنه بينما أصرت الحكومة المصرية على أنه ليس من حق الحاكم العام ابعاد جنود مصرية من السودان ، فقد افترحت حلا وسطا بابدال أية وحدة مصرية بأخرى اذا دعت الحال . وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على هذه المدكرة في ٢٨ أغسطس برد في غاية الاستفزاز ، فقد أجاب بأن « المحافظة على النظام في السودان هي مبدئيا شأن الحاكم العام الذي يتولى القيادة العليا لجميع القوات في السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان إنما هي مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصرى والصحافة المصرية » (٧٨) .

مباحثات سعد - مكدونالد :

جرت هذه التطورات الخطيرة بينما كان سعد زغلول في أوروبا . وكان قبل سفره قد تعرض لمحاولة لقتله في محطة مصر في صباح يوم ١٢ يولية ، عند سفره للاسكندرية . وبعد أن برئ من جراحه ، سافر الى أوروبا يوم ٢٥ يولية للاستشفاء . وكان مستر مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعدا موافقا للاجتماع بسعد زغلول ، بعد أن أظهر تعذر الاجتماع به في آخر يولية - كما كان متفقا عليه من قبل - وقد أبلغ

تطور الحركة الوطنية - ٤٤٩

سعد زغلول اللورد ألنبي قبل سفره الى فرنسا انه يسوف أن يكون هذا الموعد مناسباً (٧٩) • على أن الحوادث لم تلبث أن نارت في السودان في سهر أغسطس ، وتبادلت الحكومات المصرية والبريطانية مدكرات الاحججاج والاتهام على النحو الذي مر بنا • فأدرك سعد زغلول أن الفصل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنظرة ، فأرسل الى المستر مكدونالد في ٢٩ أغسطس يحبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ذكر مع ذلك أنه في الاستطاعة محاولة نبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٨٠) • وكانت الحكومة البريطانية قد أهملت اقتراحا للحكومة المصرية قصد به ازالة كل عفة في سبيل الانفاق ، ويفضى بايعاف المحاكمات التي سرع فيها في السودان والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لمحص الحالة وتحديد ما يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر (٨١) • ولكن المستر مكدونالد وافق على الاجتماع بسعد زغلول لنبديد الغيوم وأرسل اليه في ٦ سبتمبر من جنيف يبدي سروره لمقابلته في لندن في أواخر ذلك الشهر • وبناء على ذلك أعلن سعد أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضات ، وأنه عدل عن العودة الى مصر كما أعلن ذلك من قبل ، وكتب الى المستر مكدونالد بأنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر (٨٢) •

ومن هذا يبدو بوضوح أن حوادث السودان قد انحرفت بالغرض الذي قصد به من المفاوضات في بداية عهد وزارة سعد باشا ، فبعد أن كان المأمول أن تؤدي الى تسوية المسألة المصرية ، أصبح الهدف منها قصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة وتبديد الغيوم المتلبدة ، تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين • وهذا يفسر كيف افتصرت المباحثات على عرض كل من الطرفين وجهات نظره بسرعة فائقة ، ثم المبادرة الى قطع المباحثات عند اليأس من اللقاء على أى شيء •

ومن الكتاب الأبيض الانجليزى يذكر المستر مكدونالد أنه أثار عند اجتماعه بسعد باشا البيانات التي كان قد فاه بها أمام البرلمان المصرى في الصيف بخصوص السودان في ١٧ مايو ، والتي صرح فيها بأن وجود قيادة الجيش المصرى في يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، مما جعل مركز السير لى ستاك ، وجميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا صعبا • كما أثار ما نقل اليه من أن سعد باشا ادعى لمصر في شهر يونية

حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه وصف الحكومة البريطانية بأنها عاصية . وكان رد سعد بأسا على هذا أن أبدى بمسكه بأقواله السابعة مؤكدا أنه « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل ورأى الامة المصرية أيضا » . وازاء هذا أعلن المستر مكدونالد بدوره أنه يتمسك بالبيانات التى فاه بها فى هذا الموضوع فى مجلس العموم ، وأنه لا يجب أن يبيعى شك فى ذلك فى مصر ولا فى السودان ، لأنه ان كان هناك شك ، فانه لا يعصى الا الى الاضطراب ، وذكر أنه فى خلال ذلك يطل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى سجد جميع التدبير للارمه لهذا الغرض . ثم أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى سوينس الانعافات العائمه ، ولكن يجب أن نصح بأن حاله الموجوده التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بأن ينامروا ضد انتظام المدنى هى حاله لا نطاق . فادا لم يقبل تلك الحاله باخلاص ، وبطل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومه السودان يدخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحاله أن تستمر . (٨٣) وهذا تهديد صريح يتمنى مع الخطة المرسومة لطرد المصريين من السودان ، ولم يخف المسر مكدونالد ذلك ، فقد ذكر لسعد زغلول أن هؤلاء الرعايا المصريين يعملون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، « وأنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام » . (٨٤) وقد انتقل الكلام فى المواجهة الثانية الى المسألة المصرية ، فأوضح سعد زغلول للمسسر مكدونالد التعديلات التى يرى ادخالها على الحاله القائمة فى مصر ، وهى على الوجه الآتى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطره بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ذكر سعد أنها تعرفل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة انها تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس . (٨٥)

وقد ذكر سعد زغلول في خطاب له في احتفال النسيوح والنواب به في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أضاف مطلباً سادساً هو ، أن يكون مقام المندوب السامي في مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية . (٨٦)

وفد اقتصر البحث في هذه المطالب التي بسطها سعد زغلول على المطلب الخامس الخاص بقناة السويس لارتباطه بوجود القوات البريطانية في مصر . فقد عرّض المستر مكدونالد « عهد معاهده بحالف ونيقه ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريغان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة . ننص على وجود قوة بريطانية في مصر ، ولا يكون وجودها مافصا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دفيغه خاصه بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون في مسائل ذات خطوره حيويه لكليهما ، ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوه أى تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية » . وأوضح المستر مكدونالد « بكل صراحة » أن « الحكومة البريطانية لا ننوى أن نتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستنسب هذه الحكومة أن سسر عليها » . (٨٧)

ولكن سعد زغلول اعترض على بقاء جنود بريطانيين في مصر . فقد بين للمستر مكدونالد أن بقاء قوة مسلحة لا يفي مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى ، فان الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم ، أما في زمن الحرب فتأني الجنود البريطانية الى الغناه طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصري . ثم قال ان بقاء قوة مسلحة بريطانية على القناة لا ينفق مع حياد هذه القناة المقرر في معاهدة ١٨٨٨ ، لأن افراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحمايتها لا ينفق مع ذلك الحياد . ولكن المستر مكدونالد رفض قبول هذا الاقتراح . فاقترح سعد باشا أن توضع القناة تحت رقابة عصابة الأمم طبقاً للمعاهدة المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ التي أمضتها جميع الدول وفي جملتها إنجلترا ، هذا اذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها . ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح أيضاً . ولما كان سعد زغلول يرى أن المستر مكدونالد في موقف غير وطيد ، لأنه في إبان أزمة سياسية في ذلك الحين ، وكان يرى أن انتظار نهاية تلك الأزمة قد ينطرب وقتاً طويلاً ، مع عدم ملائمة مناخ لندن لصحته ، وقرب اجتماع البرلمان المصري ، مع وجود مئات المسائل التي تتطلب النظر والبت ، فقد رأى من الأفضل بازاء هذه الأحوال أن يقطع المباحثات ويعود الى مصر . (٨٨)

ومما لا ريب فيه أن رفض سعد زغلول بقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية القناة ، وإصراره على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالرغم مما ترك له المسرر مكدونالد من « الحربة » - على حد قول سعد زغلول - في أن ينص في معاهدة التحالف على كل الضمانات التي يراها لازمة لوقاية مصر من تدخل هذه القوات (٨٩) . إنما هو دليل على استقامة المطالب الوطنية في ذلك الوقت ونضج الوعي السياسي القومي بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ . وقد عبر سعد زغلول عن ذلك فقال : « لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتي بعدنا ، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي » . (٩٠)

ومع ذلك فقد نفى الأستاذ مكرم عبيد باشا ، في خطابه الشهير الذي ألقاه في الجامعة المصرية يوم أول نوفمبر ١٩٣٦ ، أن سعد باشا كان يصصر على رفض بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، لو لم يكن يتوقع سقوط الوزارة البريطانية . واستدل على أن سعد باشا كان يقبل وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بمشروع الوفد الذي قدمه للورد ملنر ١٩٢٠ . (٩١) على أن استدلال مكرم باشا بمشروع الوفد السابق الذكر إنما هو استدلال ضعيف ، لأنه يفترض نمسك سعد زغلول بموقف اتخذته عندما كان الوفد بضم بين صفوفه رجالا معتدلين من أمثال رجال حزب الأمة .

وفي الحقيقة أن مجرد دخول سعد زغلول باشا في مباحثات مع الحكومة البريطانية في ظل الظروف الميئسة التي جرت فيها ، كان خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها إلى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الأمل . ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطى وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل . ولكنه استخف باللقاء الذي علق عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائج ، فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ .

انقسام رأى الوفد فى الموقف بعد فشل المباحثات :

عاد سعد زغلول الى مصر بعد فشل المباحثات ليسنقبل استقبالا كريما . ولم يكن سعد زغلول ينتظر هذا الاستقبال . ففى خطاب له فى الاسرادر ابدى اقيم بجوار بيت الامة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ صرح بانه يعبر عن شعور حقيقى هو كامن فى نفسه ، « وأرجوكم أن يقبلوا سهادى على نفسى ، فانها من أحلى ما هو صدق وحق ، اننى لم أكن منتظرا هذه الحماسة البالغة التى أبدنها الامة بعد أن عدت ولم أخفى رجاءها » (٩٢) . وكانت المسئلة بعد ذلك هى الخطه التى ينبغى اتباعها لمواجهة الموقف بعد فشل المباحثات . هل تلجأ مصر الى المقاومة العنيفة أو السلبية ، أم تلجأ الى الانتظار والتقرب حتى تسنح الفرصة لآراء مفاوصات أخرى فى سماء أنقى أديما وأكر صفاء ؟ كانت هذه هى القصية الهامة التى كان على الوفد أن يعالجها غداة فشل المباحثات .

ومن التصريحات المختلفة التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد ، يبين أنه كان هناك ياران متعارضان فى داخل الوفد ، أحدهما يعتبر فشل المباحثات دليلا حاسما على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسئلة المصرية ، وأن الخطه التى يجب أن تتبعها الامة هى خطة المقاومة . وكان من أصعب هذا الرأى مكرم عبيد وعلى الشمسى اللدان أدليا بنصريح لجريدة المانتسستر جارديان فالأ فيه . « ان الناير العاجل لقطع المباحثات هو ايجاد دافع جديد للحركة . فنحن لا نرى أن نذهب خمس سنوات من العناء بغير جدوى . ونحن واثقون من أن المصريين سيشددون المقاومة السلبية » ، ثم اختمنا التصريح بقولهما : « ان خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها » . وفد تحدثنا مرة أخرى الى مراسل الاهرام (١٢ أكتوبر) فعلا : « ان الطريق لنا واحدة لا اثنتان . هى طريق الكفاح الشديد لنيل حقوقنا . ونحن واثقون بأن الشعب لا يكتفى بالأقوال ، لأن فى ذلك مذلة » . (٩٣) ومن الملائم هنا أن نسير الى أن مكرم عبيد قبض عليه بعد مقتل السردار .

الا أنه فيما ظهر من تصريحات سعد باشا ، لم يبد أن فشل المباحثات قد أفقده ايمانه بجدوى المفاوضات ، أو يجعله يئأس من اعادة تجربته فى ظروف أصلح . ففى حديث له مع مندوب جريدة الانفورماسيون الباريسية فى ١٤ فبراير ١٩٢ ، قال انه بعد فشل مفاوضاته مع مكدونالد اعتزم وزملاؤه الوزراء توجيه مجهوداتهم الى الادارة الداخلية ، « لعلمنا ان كل ما نحرزه مصر من تقدم وارتقاء بادارة حكومة وطنية يعزز هذه

الحكومة في الخارج » . وذكر أنه رأى من السداد والحكمة ترك المسائل الصعبة التي لابد من حلها مع انجلترا « موفوفة وفيها الى حين استئناف المفاوضات » . (٩٤) وفي حديث له مع مندوب جريدة « الماتان » في باريس ، صرح بأنه « سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كي يدرك الغاية النهائية التي ينتسدها المصريون ، وهي جلاء الانجليز عن مصر » . (٩٥) وفي حديث آخر له مع جريدة « البيتي باريزيان » ذكر أنه « سيواصل السياسة التي جرى عليها حتى الآن » ، وأضاف : « ان المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون » . (٩٦) وفي خطبته في احتفال الشيوخ والنواب به في الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر قال : « ان الواجب علينا مضاعفة جهودنا ونمتين اتحادنا وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر الا ونطالب فيها بحقوقنا ، مما مات حق وراءه مطالب » . (٩٧) وليس في هذه الأقوال والتصريحات جميعها ما يدل على التخلي عن فكرة المفاوضات أو الدعوة الى المقاومة أو الثورة ضد الانجليز . فماذا وراء هذا الموقف من جانب سعد زغلول ؟ ولماذا تغلب رأيه على الرأي الذي كان ينادى بالمقاومة ؟

في كتاب الاستاذ العقاد عن « سعد زغلول » الجواب . فهو يذكر أنه في أحد الأيام التي أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع المستر مك دونالد ، سأل سعد باشا زائريه بقوله : « ما نرونا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ » . فال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد » . فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ » ، فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » ، وقال غيرهم . « يقع في بعض الجهات » ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ، ولا يصمد طويلا ان وقع ، انكم مختلفون فيه » . ان هذه الحركات لا تأتي الا عفوا ، وقالها بالفرنسية Spontanémen ، وعندما يكون الجو مهيئا لن تختلفوا فيها ، بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه (٩٨) .

على كل حال فقد أبدت الأمة رغبتها في استمرار سعد زغلول في تولي زمام الحكم ، بالرغم من فشله في تحقيق رجائها في حل مشكلتها القومية . فبقي سعد . وموقف الأمة في ذلك يمكن أن يفسر برغبتها في نحاشي قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو أصدقاء القصر ، كما يمكن تفسيره بالرغبة في اتاحة الفرصة للحكم الوطني الحاصل لتحقيق

ما جاء فى برنامجہ من اصلاحات ضرورية أهمہا - كما جاء فى خطاب العرس - اصلاح الادارة الداخلية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، ونسجیع الصناعات المصرية الحديثة العهد وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها ونشر التعليم بنوعیه الأولى والراعى واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال (٩٩) • وقد أدرك سعد رغول هذه الرغبة فخصها بالكثير من العناية فى خطاب العرس للدورة الثانية • وكانت هذه العناية محل سخريّة وثقد جريدة «السياسة» التى كتبت تقول انه (سعد) «تحدث فى السئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، وتناول فيه من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية ، لأنه لا يتصل بالسياسة العامة فى قليل أو كثير» (١٠٠)

وبالرغم مما ينعى به «لويده» ادارة سعد زغلول من أنها لم تستطع أن تعمل شيئا ذا قيمة فى السئون الداخلية (١٠١) ، الا أن الاتجاه العام لهذه الوزارة وللبرلمان كان يؤكد النواحي الآتية :

١ - عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر وتأكيد العلفة الوثيفة بين مصر والسودان •

٢ - تأكيد النظام الدستورى مبنى ومعنى ، والوقوف فى وجه الحكم المطلق •

٣ - تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها •

٤ - تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة ، وافساح المجال أمام رأس المال الوطنى •

٥ - العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة (١٠٢) •

ويمكن استنباط هذه الاتجاهات من القرارات التى أصدرها البرلمان الوفدى فى الدورة الأولى • فقد قرر أن تفضل الحكومة فى مشنزياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تسترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة ، كما قرر أن تشرع الحكومة فى وضع نظام يجعل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية • وفرر التخلص من الدين العام ندرجيا بتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك هذا الدين • كما قرر ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب • ثم قرر بيع

أكبر جزء ممكن من أطياف الحكومة لصغار المزارعين • ونسجبع وتنسيط الحركة التعاونية باعطاء الحكومة فروضا لسركاب التعاون ، وأن يكون الاعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية ساملة أبصا للجمعيات الخيرية المصرية ، وكان من قبل مضمورة على الجمعيات الأجنبية (١٠٣) • وهذه القرارات الاصلاحية كلها تماشى أهداف النورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، ولهذا فلا نجد تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالي الاستعماري على العمال ، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من اضرابات واعتصابات خطيرة سنعرض لها في فصل خاص • ومع ذلك فلم تتح الفرصة لسعد زغلول لتنفيذ اصلاحاته الداخلية بسبب قصر عهد حكومته من جانب ، وازدحام هذا العهد بالاستبكاكات الخارجية والداخلية من جانب آخر • وسنرى كيف سترتفع حرارة هذه الاستبكاكات بعد فشل مفاوضاته مع المستر مكدونالد حتى تنتهى بسقوطه وسقوط الحكم الدستوري معه •

سعد أو الثورة

لم يكن الموقف الذي واجهه سعد زغلول عند عودته من إنجلترا في أكتوبر عام ١٩٢٤ يشبه الموقف الذي كان يواجهه في مطلع عام ١٩٢٤ في قليل أو كثير • فعندما تولى الحكم كانت دار المدبوب السامى تخطب وده ، والحكومة البريطانية تصادقه ، والمملك فؤاد يتحاشى منازلته ، والاحرار الدستوريون يعترفون له بالغلبة ، والقضية المصرية تبدو على وشك الحل • أما في أكتوبر فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب ، وعاد سعد زغلول ليتلقى شمانة الخصوم ومؤامرات القصر ودسائسه •

وفي الحقيقة أن فشل المباحثات المصرية الانجليزية كان فرصة موانية للقصر ليتخلص فيها من سعد زغلول ومن الحكم الدستوري معا • لقد أدرك أن الحكومة البريطانية يسرها كل السرور أن يخفى هذا العهد، وتنقضى تلك التجربة الدستورية التي سببت لها كل المتاعب في مصر وفي السودان • وقد جد عامل مشجع جديد عندما سقطت حكومة العمال البريطانية في الانتخابات التي جرت في آخر أكتوبر ، ونولت وزارة المحافظين الحكم •

وقد اختار الملك فؤاد « الأزهر » ليشن منه المعركة ويبر المناع في وجه سعد زغلول • والأزهر - كما مر بنا - كان معفلا من معاقل

الوفد الحصريه ، ولهذا يعبر نجاح الملك فؤاد في اكتسابه الى صعه
 وحويله الى بصره من أعمال المهارة السياسية التي تحتسب للملك
 فؤاد . وقد رأينا عند الكلام عن الدستور كيف حاول الملك إضافة مادة
 ننص على أن الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة له بصفته ولى أمر
 البلاد ، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى . وذلك كيما تثبت له أصله
 السيادة الدينية . وقد نجح فؤاد فعلا فى إضافة المادة ١٥٣ التى
 استنبط المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها اليه ، كما كانت قبل
 صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها .

ومن مذكرات الشيخ الطواهرى ، أحد رجال الملك فؤاد المعروفين ،
 ومن بين سطورها ، نستطيع أن ندرك كيف تحول الأزهر الى أداة فى يد
 الملك . فهو يدعى أنه بعد بصريح ٢٨ فبراير وعند وصع الدستور ،
أشفق الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين الى
الحكومة والى البرلمان ، سألها فى ذلك سأل باقى سئون الأمة الأخرى ،
 مما يعرضهم ويعرض معيهم القديم لسيء من التدافع والتصادم الذى
 يقوم بين الأحزاب . ولهذا طرأ للأزهريين أن تبعينهم لولى الأمر ، كما
 كانوا دائما ، وانسابهم للملك المستقل الجديد ، « صاحب النزعة
 الديموقراطية ! » ، هو أضمن وآمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن
 الأذى الحربى . وعندما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهريين هذه ، نزل عليها
 وعمل على اجابتها ! وأشار للجنة الدستور ألا تتعرض لحقوقه فى تعيين
 هؤلاء الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجديد ما يشير الى أن
 حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت . فنزلت اللجنة
 على رغبته (١٠٤) .

وواضح من هذه الفصة كيف أثار الملك فى نفوس الأزهريين الخوف
 على معيهم من أن يكون محور صراع بين الأحزاب ، وأوحى اليهم بأن
 آمن وأضمن سبيل لنجاته من هذا المصير أن يكون تابعا ومنسبا للملك
 « صاحب النزعة الديموقراطية ! » . وسرعان ما واثت الملك فؤاد الفرصة
 للعمل ضد وزارة سعد زغلول عندما تقدم الأزهريون الى وزارة سعد
 باشا ببعض المطالب لتحسين أحوالهم . فألفت لجنة خاصة لدرسها
 والاشارة بما تراه فيها . وهنا تمهد السبيل للدرس والوقعية لدى
 الأزهريين ، « لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الرأى قديما فى
 انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وكان
 الأزهريون ينقمون من نشأة هذه المدرسة ، لأنهم كانوا يطلبون أن
 تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم

اللغة العربية ، وذلك قبل السماح بإجراء الإصلاح في برامج التعليم الأزهرية » . وعندما عاد سعد من المفاوضات ، أدخل في رزخ الأزهريين أن مدرسه العضاء عائله وأن مطالبهم غير مجابهة . وساعد على ذلك بتدعيم الملجحة بفرورها الى الحكومة وعدم سره . ونسى الأزهريون أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، وأن الوزارة ليست صاحبه الرأي الفصل في هذا الأمر . فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر . كما أصرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطبعا وأسيوط . وفام المصريون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها بداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل هو : « لا رئيس الا الملك » ، بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس الا سعد » . وهنا عرف من أبس نهج الريخ (١٠٥) .

ولم يلبث أن استولى سعد زغلول من نوايا العصر عندما صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نسأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بالوساح الأكبر من بوط النيل الأكبر ، دون علم الوزارة وموافقتها . ذلك أن سعد باشا كان قد طلب إقصاء حسن نسأت باشا من وكالة الأوقاف لأنه محور الدسائس التي دبرت ضد الوزارة . فجاء تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة ونسجيجا له على هذه الدسائس . وقد جاء حسن باشا على أثر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتسح بالوسام الذي أنعم عليه به بغير رأى الوزارة . ثم صدرت في الوقت نفسه الغازينه العسكرية لحكومة السودان وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتروا في قمع المظاهرات لمصر في السودان . وقد صدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (١٠٦) .

هنا عزم سعد زغلول على اتخاذ إجراء سريع يحقق به هدفين كبيرين : الأول ، أن يسعر الملك بعجزه عن إزاحته عن منصبه ، ما دام ممتمعا بثقة الأمة ممثلة في البرلمان ، والثاني أن يستغل ظروف الأزمة كلها في تدعيم الحياة الدستورية ، استكمالا لما حققه في بدايه عهده ، حتى لا تصبح هذه الحياة عرضة لمثل تلك الدسائس .

ففي يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قابل سعد زغلول الملك فؤاد ، وقدم اليه استقالته ، بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الحفاء (١٠٧) . ثم توجه بعد ذلك الى دار البرلمان حيث أعلن نبأ استقالته في النواب ، ثم في النسيوخ ، وعزاها لأسباب صحية . وقد كان من الطبيعي أن يدرك النواب والنسيوخ أن في الأمر أزمة حقيقية ، اد لم يكن قد مضى أكثر من

بومين على اصباح الدوره البرلمانيه ، كانت الاساعات في أنائها نملأ الجو
عن وجود أزمه تهدد الوزارة بالسقوط (١٠٨) . ولهذا فقد قملك الغضب
النواب والسيوخ ، وسارع مجلس النواب بانخاذ قرار بالعهه التامه
بالوزارة ، وقرر مجلس السيوخ النوجه بهيئته الكامله للسراى لاطهار
سُعوته ونفثه بالوزارة ، كما قرر تأليف وفد من الرئيس والوكيلين
لمقابله الملك والنماس رفض استعالة الوزارة . ووضع هذا القرار موضع
النفيز في الحال . فذهب السيوخ جميعهم عقب الجلسة الى العصر فقيدوا
أسماءهم ، وطلب الوفد النائب عنهم مقابله الملك دون أن يكونوا بملابسهم
الرسمية ، وكان مؤلفا من أحمد زبور باشا رئيس المجلس وأحمد زكى
أبى السعود باشا وصاحب العرة علوى الجزار بك وكيل المجلس . فقابلهم
الملك في الحال وأبلغوه قرار المجلس ، وبنأجيل الجلسات الى أن ستهى
الأزمه . فاضطر الملك للاعراب عن نفثه هو الآخر بسعد زعلول ورجائه
فى أن يعدل عن عزمه ، وقال انه منفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره
فى هذا الموضوع (١٠٩) .

ولكن سعد زغلول كان فى ذلك الحين يمضى فى خطته ، فبعد خروجه
من البرلمان ، توجه ومعه الوزراء الى بيت الأمة ، وكان النبأ فد ذاع
واهتزت له العاصمة ، فأخذت الوفود نفذ الى البيت ، ومعهم النواب
والشيوخ ، وطالبوا سعدا بأن يشرح لهم سبب الأزمه ، فقال : « ان
صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا . فهناك مشاكل خارجية ومشاكل
داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سرهم - دسائس » . ثم أردف :
« أنا رجل حر ، ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ،
ولا أحب العمل فى الظلام . ومن أجل هذا لا بد من الاستقالة » . وكان
معروفا انه بقصد دسائس السراى . وفد أفضى بذلك الى خاصة
رجاله (١١٠) .

كانت هذه التصريحات بمثابة اشارة الانطلاق ، فلما لبنت أن
نظمت فى اليوم التالى مظاهرات خطيرة امتلأت بها شوارع القاهرة
وانطلقت الى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » (١١١) .
وبينما كانت هذه الجماهير تتدفق الى ميدان عابدين ، كان سعد زغلول
يتوجه الى الملك ليقدم اليه شروطه لسحب استقالته ، وكانت هذه
الشروط على الوجه التالى :

١ - أن تنظر الوزارة فى مسائل الازهر لتكون مسئولة حقا عن
الاصلاح ، لا ليخرجها المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوها عمدا مبالغة
فى الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين .

٢ - ألا يفرد الملك بمنح الرتب والنيانين ، ولا بعيين موظفي السراى بعمر موافقة الوزاره . وقد اسند سعد فى هذا الطلب الى المادة ٤٨ من الدستور التى نص على أن الملك يولى سلطانه بواسطة وزرائه . وهو بص عام .

٣ - أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والعناصل المصرين لوزاره الخارجية تبعية فعلية ، بعد أن كاس صلابهم بالسراى رأسا . وأن سطر الوزاره فى مناصب السلك السياسى .

٤ - ألا يحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزاره وموافقتها (١١٢) .

وفد استغرقت المناقسة بين الملك وسعد زغلول ساعتين ، كان ميدان عابدين فى خلالها يموج بالجموع الصاحبه وهى تردد نداءها السالف الذكر . ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ . وعندئذ خرج سعد الى الجماهير يبسرهما بانفراج الأزمة قائلا : « المسألة انتهت » ، وخطب فى الجموع التو، جمعت أمام بيت الأمة قائلا : « أسركم جدا على غيركم وحماستكم ومظاهراتكم . . واجابة لرغبتكم ، أى رعبه الأمة ومجلس الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء » (١١٣) .

وبهذه النتيجة انتهت المعركة لصالح سعد زغلول . وهى معركة يعتقد « توينبى » أن سعد زغلول انما أنارها لنحويل أنظار الأمة عن فشله فى المباحات (١١٤) . وهو غير صحيح ، لأن الملك هو الذى بدأ بالاستنفاز - كما رأينا - ولم يكن فى وسع سعد زغلول التخاضل أو السكوت . ولقد بدا بعد انتهاء المعركة أن البلاد قد أفيلت على عهد جديد تكون فيه كلمة الملك هى الدنيا ، وكلمة الأمة هى العليا . ولكن هذا الأمل لم يعيش أكثر من يومين ، ففي اليوم الثالث ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة ، ودخلت الحركة الوطنية بذلك فى طور جديد .

حواشى الفصل الثامن

الحكم الدستورى

الوزاعة الجورجوازية الاولى

- ١ - البلاغ فى ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٢ - الاهرم فى ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٣ - أمين يوسف : المرجع السابق ١١٥
- ٤ - محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشىخ، ج ١ ص ١٤٧ (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
- ٥ - نفس المصدر ص ١٢٩
- ٦ - مارشل وبغل : المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٣
- ٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٣١ ، ٤٣٣
- ٨ - الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٣
- ٩ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٧
- ١٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ - ٤٦٨
- ١١ - أمين يوسف : المرجع السابق ص ١١٧ ، وقد قام سعد باشا بالتحقيق فى صحة ما نسبته الملك فؤاد الى على الشمسى باشا من ذاحية ولائه ، ولما ثبت له ان التهمة لا تنهض على أساس ، عاد الى الملك فؤاد ، وأخبره بذلك ، وأعاد التماس إعادة الشمسى باشا فى الوزارة ، فلم ير الملك بدا من اجابة طلبه ، وعين النمسى باشا اوزيرا للمالمة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . (المصرى فى ١٥ أغسطس ١٩٢٨ ، مقال بعنوان : « آن لنا أن نصرح ، العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستورى رقم (١) »)
- ١٢ - الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ١ ص ١٣٨ . ١٣٩
- ١٣ - نفس المصدر ص ١٤٥ - ١٥٠

- ١٤ - نفس المصدر ص ١٣٨ ، كتاب استقالة يحيى ابراهيم باشا في ١٧ يناير ١٩٢٤ ،
محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٥
- ١٥ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٤٤
- ١٦ - الراقى : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢
- ١٧ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٥٣
- ١٨ - مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧. ص ٢٩
- ٣٠ جلسة ٩٢٤/٢/٢٥
- ١٩ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٨٣
- ٢٠ - مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب المصرى في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦
- ٢١ - مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصرى في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ٢٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٠
- ٢٣ - الجزيرى : المرجع السابق ص ١٠٩ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٩١
حاشية ١
- ٢٤ - لويد : المرجع السابق ص ٨٥
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٦ - الراقى : المرجع السابق ص ١٢٧
- ٢٧ - مضبطة مجلس النواب يوم ٢٩ مارس ١٩٢٤ ص ٨٧
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٩ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ بونبة ١٩٢٤ ص ٦٧٦
- ٣٠ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨٥ - ٨٧
- ٣٢ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ ، من بيان رسمى صدر في لندن يوم ٣
سبتمبر ١٩٢٤
- ٣٣ - مضبطة مجلس النواب في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٤ - نفس الجلسة ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعه
الخامسة ، المجلد ١٧٣ ، ص ٦٤٩ جلسة ٨ مايو ١٩٢٤
- ٣٥ - مضبطة مجلس النواب المصرى في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٦ - جلسته ١٧ مايو ١٩٢٤ ، المضبطه ص ٣٤٤

- ٣٧ - جلسة ٢٥ مايو ١٩٢٤ ، المصيبة ص ٢٩٢
- ٣٨ - لوبد : المرجع السابق ص ٨٨ - ٨٩
- ٣٩ - جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٥ (الطبعة الثانية للترجمة العربية ، بيروت)
- ٤٠ - الكتاب الأخضر : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، من محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عبدالحى - كيرزن في ٢ نوفمبر ١٩٢١ ص ١٨
- ٤١ - دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ٢٩٠
- ٤٢ - الكتاب الأخضر ، محضر الجلسة التاسعة عشرة في ١٧ أكتوبر ١٩٢١ ص ١٥ - ١٦
- ٤٣ - تفسير المصدر ، محضر الجلسة العشرين ص ١٨
- ٤٤ - نفس المصدر ص ١٩
- ٤٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٣ - ١٦٦
- ٤٦ - وفد السودان ، ماسى الانجليز في السودان ص ١٤ (دار الشرق بالقاهرة)
- ٤٧ - احمد خير : كفاح جبل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤
- ٤٨ - الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٥٦
- ٤٩ - نفس المصدر ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٦١
- ٥١ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٦١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ١٦١ ، ١٦٢
- ٥٣ - محزون : المرجع السابق ص ٧٠
- ٥٤ - احمد خير : المرجع السابق ص ١٧
- ٥٥ - مضبطة مجلس النواب في ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢
- ٥٦ - محزون : نفس المكان
- ٥٧ - مضبطة مجلس النواب في ١٩ يونيه ، ٢٣ يونيه ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، من وثائق اشار اليها النائب احمد سيف النصر بك

- ٥٨ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢
- ٥٩ - مضيطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩ ، من تلفراف وارد الى رئيس مجلس النواب ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٣
- ٦٠ - لويد : المرجع السابق ص ١١٨
- ٦١ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٤
- ٦٢ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٢ ، من بلاغ رسمى أصدرته الحكومة المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٢٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤
- ٦٣ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٣ ، من بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، لويد : المرجع السابق ص ١٢٠ ، الكتاب الأخضر ص ٢٣
- ٦٤ - مضيطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩
- ٦٥ - مضيطة مجلس النواب في ٧ يونيو ص ٤٦٥ - ٤٦٦
- ٦٦ - الكتاب الأخضر ص ٢١
- ٦٧ - مضايك مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٥٧ ، ص ٩٨٦ ، ٩٨٨
- ٦٨ - مضيطة مجلس النواب المصرى في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ص ٧١٣ - ٧١٨
- ٦٩ - المصدر السابق ، جلسة ٣٠ يونيو ١٩٢٤ ص ٧٤٧ - ٧٤٨
- ٧٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٣
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٠
- ٧٢ - نفس المصدر والمكان
- ٧٣ - الكتاب الأخضر ص ٢٢
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٣
- ٧٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٤
- ٧٦ - الكتاب الأخضر ص ٢٣
- ٧٧ - نفس المصدر ص ٢٤
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٢٥ ، ٢٦
- ٧٩ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ من بلاغ صدر في لندن في ٣ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٣٣١ من بلاغ رسمى عن المفاوضات أصدرته الحكومة المصرية في ٨ سبتمبر ١٩٢٤

- ٨١ - الكتاب الأخضر ص ٢٢ ، ٢٣
- ٨٢ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٣١ ، ٣٣٢ ، بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، وبلاغ لرويتير في ١٢ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٣ - الكتاب الأبيض الانجليزى عن المحادثات المصرية البريطانية في ٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، منقول منه في كتاب الجزيرى السالف الذكر ص ٣٤٩ ، ٣٥١
- ٨٤ - نفس المصدر ص ٣٤٩
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٣٥٤ ، ٣٤٨ ، حديث سعد باشا مع مراسل «البينى باريزيان» في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ ، الكتاب الأبيض الانجليزى عن محادثات سعد - مكدونالد
- ٨٦ - نفس المصدر ص ٣٦٢
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٣٥٠
- ٨٨ - نفس المصدر ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، حديث سعد باشا مع مراسل الدنلى هيرالد البارسى في ١٠ أكتوبر ، ومع جريدة البينى باريزيان في نفس التاريخ ، أحمد شفيق : الحولية المائة ص ١٥٤ - ١٥٥ ، حديث سعد باشا مع جريدة الانفورماسيون الباريسية في يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ ص ١٥٤ - ١٥٥
- ٨٩ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، خطبة سعد باشا في احتفال المفوضية المصرية بباريس في فندق (ماجستيك) في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ احتفالاً بعيد الجلوس الملكى ، خطبته في حفلة النسيوخ والنواب في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٠ - نفس المصدر ص ٣٦٤ خطبة سعد باشا السالفة الذكر في احتفال النسيوخ والنواب
- ٩١ - خطبة مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ص ٤١ (دار النشر الحديث)
- ٩٢ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٦٦
- ٩٣ - أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٣٣٩ - ٣٤٠ (القاهرة ١٩٢٨)
- ٩٤ - أحمد شفيق : الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ١٥٠ - ١٥١
- ٩٥ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٧
- ٩٦ - نفس المصدر ص ٣٥٥
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٣٦٣
- ٩٨ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٣
- ٩٩ - مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ١٠٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٨

- ١٠١- لويد : المرجع السابق ص ٩٢
- ١٠٢- دكتور راشد البراوى : المرجع السابق ص ٩٨
- ١٠٣- الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧
- ١٠٤- مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى ، السياسة والازهر ، ص ٣٢ - ٣٤
- ١٠٥- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ١٠٦- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١
- ١٠٧- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥
- ١٠٨- الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠
- ١٠٩- الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٨٤ - ٣٨٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ ، ١٨١
- ١١٠- الجزيرى : نفس المرجع ص ٢٨٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١
- ١١١-
 Toynbee, Arnold J · Survey of International Affairs, 1925.
 The Islamic World since the Peace Settlement. Foot-note
 on page 221, Lloyd, op. cit, p. 23.
- ويذكر أحمد شفيق أن هذه المظاهرات كان يقودها حسن يس النائب الوفدى
 وزعيم الطلبة ، وكانت تهتف أيضا بسقوط حسن نسأت باشا (الحوليه
 النابيه ص ٢٨)
- ١١٢- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١
- ١١٣- الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠
- ١١٤- بويشى : المرجع السابق نفس المكان

الفصل التاسع

مصرع السردار^(١) وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

(١) القائد العام للجيش المصري •

١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

الانذار البريطاني :

كانت العلاقات المصرية البريطانية عندما قتل السردار لى سستاك في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد بلغت درجة من التأزم بدا معها هذا الحادث كأنه ساعة الصفر لتشريع بريطانيا على الفور في تنفيذ كل ما دبرته لخنق الحركة الوطنية في مصر ، وطرد المصريين من السودان والاستيلاء على كافة السلطات فيه .

فيذكر المارشال ويفل أنه بالرغم من أن مصر كانت قد قابلت فشل المباحثات بين سعد ومكدونالد بهدوء ، إلا أن اللورد ألنبي ومستشاريه قد تكهنوا بأن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع في وقت قريب . فقد كان الى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة أنكر فيها سعد زغلول باشا المصالح البريطانية ، كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير . كما كان واضحا أنه مصمم على خفض مركز المستشارين الانجليز القضاة والمالي بحيث لا يصبح لهما حول ولا قوة ، وكان قد أعلن عن نيته في الغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ، ورفض دفع بعض المبالغ المستحقة التي كانت قبلا من التزامات الحكومة المصرية . وقد لحظ اللورد ألنبي لوزارة الخارجية البريطانية مركز سعد زغلول الشخصي في برقية قال فيها ان الشيء الوحيد الذي لن يستطيع سعد زغلول عمله في ذلك الحين ، هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذي كان في السنوات الأخيرة نسمة حياته والذي لم يعد في مكانه أن يحتفظ به الا بالتطرف (١) .

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد ، بتأييد اللورد ألنبي ، يفكر في صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسي الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير . ولكن المشروع توقف بسبب سقوط حكومة العمال . وكان وزير الخارجية في وزارة المحافظين الجديدة هو المستر أوستن تشمبرلن ، فاستأنف هذا على الفور مناقشاته مع المندوب السامي في القاهرة حول الصيغة التي يوضع فيها هذا التبليغ وكانت

مخالفات سعد زغلول اذ دأب في معارضة - كما يقول لوبد - وكان آخرها أنه رفض في يوم ١٨ نوفمبر ، أى قبل مصرع السردار بيوم واحد ، بعاء مصب المستنار القصائي ويجديد عهد المسنر مورييس ايموس الذى كان يتشغل هذا المنصب من سنة ١٩١٩ الى ذلك الحين (٢) ، ولما أرسل اليه اللورد ألنبي مندوبا لمناقشته في هذه المسألة عامله بفظاظة ، حتى اضطر هذا الى تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٣) .

وفى يوم ١٩ نوفمبر قام وزير الخارجية البريطانية بخطوة ذات مغزى . فقد أرسل مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الأمم يوضح فيها وجهة نظر حكومته بخصوص الموقف الذى سينسأ اذا وقع مصر البرونوكول المعروف باسم « برونوكول جنيف » ، وهو الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وكانت جمعية العصبة قد قررت في ٢ أكتوبر أن تفتح باب التوقيع عليه لغير الأعضاء من الدول الأخرى . وفى هذه المذكرة قال الوزير البريطانى - بعد أن أشار الى التحفظات التى وردت في تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد أن أفتبس فقرات من المذكرة الدورية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ : « وفى هذه الظروف ، فان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف بأن هذا البرونوكول ، اذا ما وقعت مصر يبيع لها أن نطلب ندخل عصبة الأمم في سسويه أمور احفظ الصريح بها وبحق النصرف فيها احفظا مطلقا لحكومة جلالة الملك » (٤) . وهذا الاحتياط من جانب الحكومة البريطانية قد يبدو عملا روتينيا لا يقصد منه سوى توضيح موقف هذه الحكومة بأزاء توقيع مصر على برونوكول جنيف ، ولكنه اذا وضع في مكانه الصحيح بجانب الاجراءات السالفة الذكر التى كانت الحكومة البريطانية بسبيل اتخاذها لاجبار سعد زغلول على احترام الوضع الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير ، أصبح له مغزى آخر . وسنرى أن هذه المذكرة كانت من بين خطط اجتماع أغسطس بلندن .

على كل حال ، وفى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية المذكرة السالفة الذكر الى سكرتير عصبة الأمم (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) وقع الاعتداء على السردار لى ستاك في القاهرة . فماذا كان موقف الحكومة البريطانية ؟ يذكر نوينبى أن الحكومة البريطانية عقدت اجتماعا طارئا على الفور قررت فيه أن تتخذ اجراءا سريعا وفويا . وكان ذلك دون أن يكون السردار لى ستاك قد مات بعد . فلما تلقت نبأ وفاة السردار ، بادرت باصدار أوامرها بارسال التعزيزات البحرية والعسكرية الى مصر والى السودان فى الحال (٥) .

وبينما كانت القطع البحرية تنحرك من مالطه الى الاسكندرية والى بور سعيد ويجرى التعزيز فى الحاميات العسكرية فى القاهره والاسكندرية (٦) ، كان المدوب السامى اللورد السبى يكتب الى حكومته مقترحا أن تلغى مصر درسا صارما ، « لان روح الاخلال بالنظام والكراهه التى أثارنها الحكومة المصرية بالخطب العامة وعن طريق سباط الوهد ، لا يمكن الا أن يعتبر مساعدا على الجريمة » ، وطلب منها الموافقة على تعديدهم انذار الى الحكومة المصرية يسند على ديباجة مهينة نصف مصر ، كما هى محكومة فى ذلك الحين ، بأنها تستحق ازدياء الشعوب المتمدينة ، ويتضمن المطالب الآتية :

- ١ - ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
 - ٢ - أن تتأخر بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .
 - ٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا ، وتقمع بشدة ، كل مظاهرة شعبية سياسية .
 - ٤ - أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
 - ٥ - أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة ، الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .
 - ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى بزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ الى مقدار غير محدود نبعث لما تقتضيه الحاجة .
 - ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- وإذا لم تلج هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وقد فصلت المطالب المذكورة فى النقطتين الخامسة والسابعة فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :
- أولا : بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى

قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها
وتحت قيادته الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات
الضباط) .

ثانيا : ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين
لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وناديتهم واعتراهم الخدمة ، وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة،
يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضره صاحب الجلالة .

ثالثا : من الآن الى أن يتم انصاف بين الحكومتين بشأن حمايه
المصالح الأجنبية في مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشارين
المالي والقضائي ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاهما كما نص عليها
عند الغاء حمايه . وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية
واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري . ونظر بعين
الاعتبار الوافي الى ما قد يبدىه مديره العام من المشورة فيما يتعلق
بالشئون الداخلية في اختصاصاته (٧) .

كانت هذه هي المطالب التي طلب اللورد ألبني الى حكومته السماح
له بتقديمها الى سعد زغلول في شكل انذار نهائي . وقد بلغ من اسراف
هذه المطالب ، وبجاوزها فيما يبدو الحد الذي اتفق عليه في اجتماع
أغسطس السابق في لندن بين المسنر مكدونالد والمندوب السامي والسير
لي ستاك ، أن رفض الوزير البريطاني السماح بتقديمها بالمثل الذي
كانت عليه ، فجري فيها قلمه بالتعديل والحذف . فقد حذف المطلب الرابع
الخاص بالغرامة المالية ، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون
زيادة مساحة الأقطان المنزرعة في السودان «الى الحد الذي يمكن اعتباره غير
ضار بمصر ، وبواسطة لجنة فنية تصمم ممثلا للحكومة المصرية » . كما
حذف المطلب الثاني في الوثيقة المنفصلة الذي ينص على وجوب اعاده
النظر في قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط نسوية معاشاتهم طبقا
لرغبات الحكومة البريطانية . كما أبدى عدم موافقه على ديباحه
الانذار (٨) .

على أن التعديلات التي أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة
الانذار الذي اقترحه اللورد ألبني لم يقدر لها التنفيذ . ذلك أن اللورد
ألبني حينما أبرق باقتراحه الى حكومته للحصول على موافقه على
تقديمها ، طلب اليها في الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر .
فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن تأتي رد الحكومة البريطانية ،
عزم اللورد ألبني على تقديم انذاره الى الحكومة المصرية من غير انتظار

الموافقة الرسمية ، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة الى سعد رعلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان في الساعة الخامسة ، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه وقبل أن يلقى به المسئولية. على أنه بينما كان يتأهب للمسير في حرسه العسكرى ، وصل الرد الرسمى في تلك اللحظة . ولكنه لم يقرأه ، اذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة نامة على مقترحاته ، فمضى في موكبه لعديم انذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية ، وسار في حرسه من حملة الرماح فاصدا رئيس الوزراء ، وكان مكتبه في مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة . وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدحت موسيقاهم ، دخل البناء واتجه رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ، ثم قرأ عليه بالانجليزية نص مطالبه ، وترك له ترجمتها الفرنسية ، ثم عاد لعربته ، وتلقى من الفرسان تحيتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة ، ورجع وسط حرسه في بطة الى دار الإقامة (٩) .

التزعجت الحكومة البريطانية لما اعتبرته عملا من أعمال التهور من جانب اللورد ألنبي . ومع أنها لم تملك الا اقرار هذه المطالب بالصورة التي قدمها بها دون اذنها ، الا أنها طالبت بتوضيح موقفه . فبرر تصرفه ومخالفته على النحو الآتى : أولا ، أن استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها . ثانيا ، أن رأى العام المصرى كان مهيئا لتلقى اجراءات صارمة في ذلك الوقت ، وكان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيؤا اذا انقضت الصدمة الأولى لمقتل السردار (وهذا دليل على أن قوة رأى العام المصرى كانت السياج الأول ضد أى تعنت بريطانى فى خلال الفترة السابقة) . ثالثا : أن الجاليات الأجنبية كانت مهتاجة جدا ، وكانت ثائرتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف الأجنبية ، وكان هناك مايدعو للخوف من قيامها بمظاهرات عداوية ضد المصريين وضد حكومة جلالة الملك . (١٠) !

أما فيما يتعلق بالطلبات التى لم توافق وزارة الخارجية عليها . فقد برر ألنبي تقديمها بأن طلب التعويض انما كان يقصد به أن يشعر المصريون عن اقتناع بالنتائج الاجرامية لسياسة حكومتهم . وأن طلب زيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا انما قصد به أن يدرك المصريون مدى السلطة التى تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان . وقال انه لم يقصد اطلاقا « برى منطقة غير محدودة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية . ولكن التساهل فى

منه النقطة يجب أن يكون مع وراة مصرية أخرى أكر صداقة • أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد أوضح ألبى أنه رأى صمه الى مطالب الانذار كاحسن وسيلة لتسوية مسكله صعبه طال بفاؤها ، وليتفادى تقديم مثل هذا المطلب الى الحكومة الصديقه التى سوف تخلف حكومة زغلول ياسا (١١) •

هكذا برر اللورد ألبى تقديم طلبانه التى لم نوافق عليها حكومته • وهى الطلبات التى تعرضت للسعد من الانجليز أنفسهم الذين اعتبروها سعيًا للانتقام ، وانتهازا للفرصة للكسب • وقد أدرك هؤلاء أنه لا يوجد صلة محتملة بين الجريمة التى وقعت وبين مسألتى الرى فى السودان ونعويض الموظفين الأجانب • كما اعتبروا المطالبة بثمن الدم عملا غير كريم (١٢) •

ومن موقف الحكومة البريطانية وموقف اللورد ألبى نستطيع أن نبرز بواعث وأهداف كل منهما • فواضح جدا أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى أغراض ثلاثة • الأول ، وهو الأول أيضا فى الأهمية الاستئثار بجميع السلطات فى السودان ، وإزالة آخر مظهر من مظاهر السركة العملية التى كانت قد نضاءت بعد كل الاعتداءات السابقة المتكررة على حقوق السيادة المصرية فى السودان • نانيا ، إخراج القوى الوطنية إخراجا شديدا لاجلائها عن الحكم فى أسوأ ظروف تصورها : ظروف التناقض الذى أوفعت نفسها فيه ، حيث انقلبت مسئولة عن حفظ حياة الانجليز وقمع أنواع المقاومة الشعبية ، بحكم وجودها فى الحكم • ثالثا ، تشديد القبضة الانجليزية على مصر ، وهى التى تراجعت الى حد كبير فى عهد الحكومة الدستورية بتضاؤل نفوذ المندوب السامى والموظفين الانجليز • ولهذا فقد وافقت الحكومة الانجليزية على اخلاء السودان من المصريين ، كما وافقت على المطلب الخاص بالمستشارين المالى والقضائى ، بينما اعتبرت من جهة أخرى التعويض أمرا غير ذى بال ، وحذفت المطلب الخاص بتعويض الموظفين الأجانب • أما المطلب الخاص برى منطقة غير محدودة فى السودان فله شأن آخر ، وهو فى الحقيقة أنموذج بين الفرق بين غرض الحكومة البريطانية وغرض اللورد ألبى • ذلك أن زيادة رى أرض الجزيرة كان قد اتفق عليه فى اجتماع أغسطس الثلاثى فى لندن ، لمواجهة النفقات التى سوف تترتب على تأليف قوة عسكرية سودانية بحثة • ولكن لما كانت لا توجد صلة ظاهرة بين جريمة مقتل السردار وهذا المطلب ، فنلاحظ أن الحكومة الانجليزية عدلت صيغته التى قدمها اللورد ألبى بحيث لا تبدو فى صورة عقاب ، لأن اطلاق زيادة

أراضى الري الى قدر غير محدود ، يلغى فى روع المصريين أنهم سوف يحرمون من مياه الري اللازمة لزراعتهم ، ولهذا عدلت الحكومة البريطانية هذا المطلب بأن بصت على ألا تسبب الزيادة الجديدة أضرارا لمصر وأن يكون هذا بواسطة لجنة فنية . الخ .

هذه كانت أهداف الحكومة البريطانية ، وهى أهداف لا سبرها العاطفة والغضب ، كذلك التى كانت تسير اللورد ألبنى ، فقد كان هذا يهدف الى الارهاب والانتقام ، وقد تمثل هذا فى استعراضه العسكرى عندما قام بتقديم انداره ، كما تمثل فى الضريبة الباهظة التى بلغت نصف مليون جنيه ، وتمثل أيضا فى مطلب تعويض الموظفين الأجانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى ، وتمثل فى الصيغة التى صاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة فطما لتهديد المصريين فى أقواتهم وتخويفهم بالجوع والعطش ، وسوف يتمثل فى المطالب الأخرى التى سيتقدم بها ، ومنها احتلال جمارك الاسكندرية ، ولكن أعظم ماتمثلت رغبته فى التنسفى بمصر ، عندما تحمل مسئولية تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تمره عليها كليه . ولم تغفر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك ، فأخذ بحريته وأخرج من منصبه .

سعد زغلول والانذار البريطانى

فى اليوم الذى تسلم فيه سعد زغلول الانذار البريطانى ، نباحت فى شأنه مع أعضاء وزارته ، ثم مع الملك فؤاد ، الذى لم يبد رأيا ، وطلب الى الوزارة أن تدبر الأمر وتعمل ما تشاء . وقد قر رأى الوزارة على ألا تقبل من المطالب الا ما كان له علاقه بالجريمة . ثم عرض الأمر على مجلس النواب فى نفس الليلة فى جلسة سرية ، فقرر تفويض الوزارة فى قبول المطالبين الأولين والمطلب الرابع من الانذار ، وترك الأمر لها لتتد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها (١٣) . وفى اليوم التالى ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى ، وقدم رد حكومته على هذا الانذار .

والرد المصرى وثيقة سياسية هامة قصدت بها الوزارة - كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب - « أن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف أخرى » : فقد رفضت فيه أولا اعتبار الحكومة المصرية مسئولة

بوجه من الوجوه عن تلك الجريمة ، أو اعتبار الجريمة « نتيحة طبيعيه لحمله سياسية لم تعمل الحكومة على نئبيطها ، بل أبارتها هيئات على اتصال وينيقي بها » ، « لأن هذه الحكومة » - كما جاء فى المذكرة - « كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المنسروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف » . ثم فسمت الوزارة المطالب بعد ذلك الى قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق بها . فقبلت القسم الأول ، ويختص بالاعتذار والتعويض وتعيب الجناة ونسليمهم للقضاء ومنع المظاهرات « التى من شأنها الاخلال بالنظام العام » ، وذلك « لاثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

أما القسم الثانى من المطالب الذى لا تعلق له بالجريمة فقد رفضته الوزارة رفضا دعمته بالأسباب . فلاحظت أن « ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى ، التى ننص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط » . وأما فيما يتعلق بمسألة ادخال تعديل على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجريرة ، فقد لاحظت الوزارة أنها « على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبعا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » . وأخيرا فيما يتعلق بحالة الموظفين الأجانب فى مصر ، ردت الوزارة بأنها « خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان » ، وقالت « وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة-البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة » . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا ، بالفدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن » (١٤) .

على أن هذا الرد لم يلبث أن أثار اعتراضا عليه فى البرلمان المصرى، كما رفضه الجانب البريطانى رفضا بليغا . ففىما يختص بالبرلمان المصرى ، لاحظت المعارضة أنه تضمن قبول المطلب الثالث الخاص بقمع كل مظاهرات شعبية سياسية ، مع أن تفويض المجلس اقتصر على قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع فقط . وقد قال فى ذلك النائب

عبد الحميد سعيد : « لقد أولينا نفسا للحكومة على أن نقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها . فقبول الحكومة مع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل فى شؤوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة » . ولكن سعد زغلول فسر قبوله هذا المطلب فى جلسة ٢٤ نوفمبر بقوله : « ان الحكومة جعلت الأمر فيه معقولا مقبولا هنا عليه كل عاقل ، لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام . وما من أحد فى العالم يخالفنا فى هذا الرأى مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم » . أما عن اعتدال الرد ، فقد برره سعد بقوله : « لقد رأينا أن نظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لنكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل فعلا ، (١٥) » .

أما ما يختص بالجانب البريطانى فقد كان رد فعل المدكره المصريه فيه خطيرا . فلم يكن الأمر من وجهة نظر الانجليز أمر خلاف يرجى حله باتفاق الطرفين ، وانما كانت جبهه السردار فى حد ذاتها - كما لاحظ المارشل ويفل - حلا هيأته الأقدار للموقف الذى لا يحتمل الذى صارت اليه العلاقات الانجليزية المصرية بعد أن وصلت الى حد الأزمة (١٦) . ومن ثم فإن خطة الاعتدال التى اتبعها سعد زغلول ، والتى عرضته لنقد المعارضة فى البرلمان ، لم تجدد فى إيقاف السياسة البريطانية عن انتظام حقوق مصر فى السودان ، أو نكبح من شهوة اللورد ألبنى فى الانتقام . ففى مساء اليوم الذى تسلم فيه ألبنى الرد المصرى سارع بارسال جوابه الى الحكومة المصرية ، ويتضمن أنه أمر حكومة السودان بالآنى : أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانيا - أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة الى « مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة » . ثم فى نهاية الرد ذكر اللورد ألبنى أنه سيخبر سعد باشا فى الوقت المناسب بالأعمال التى ستتخذها حكومته نظرا لرفض المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، كما يسجل قبول دفع مبلغ النصف مليون جنيه ، ويطلب اليه أن يدفع قبل ظهر اليوم التالى (١٧) .

وفى نفس الوقت الذى أرسل فيه اللورد ألبنى رده على الرد المصرى ، كان يطرح أمام حكومته مقترحاته بشأن الاجراءات التى توعده سعد باشا بها . ويكفى لوصف هذه المقترحات أنها لقيت نقدا قاسيا من اللورد لوييد بالرغم من تطرفه الاستعمارى . فقد اقترح اللورد ألبنى احتلال الجمارك والقيام بعرض بحرى وعسكرى مصحوب بقطع العلاقات

الدبلوماسية • كما اقترح أخذ رهائن من المصريين لاعدائهم في حالة ما اذا استمرت الاعيالات • وبقول اللورد لويد معلقا انه من العسير لحد ما فهم المصريين الاخيرين • فقطع العلاقات الدبلوماسية لا يكون فعالا الا اذا كنا على استعداد لأن سبغ ذلك باعلان الحرب ، وهو أمر لا يمكن التفكير فيه طبعاً • كذلك اذا كنا لا نستطيع ان نمنع فشل الأوروبيين الأبرياء الا بفعل المصريين الأبرياء فاننا نكون بذلك قد بلغنا قمة الحماسة والعجز (١٨) •

وفي اليوم التالي ٢٤ نوفمبر ، كان الموقف قد بلغ أقصى نوره ، فقد احتجب الحكومة المصرية « احتجاجا صريحا على ما اتخذه حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات • وهي ترى أن لا مسوغ لها وبعبارة منادفة لما لمصر من الحقوق المعترف بها » وأعلنت أنها ستمسك بجميع ما أبدته من التصريحات التي تضمنتها مذكرتها المؤرخه ٢٣ منه » ، ثم أرفقت بالاحتجاج تحويلا على البنك الاهلي لمبلغ نصف مليون جنيه • وقد رد اللورد الربي على ذلك بسلم المبلغ أولا ، ثم باصدار الاوامر للقوات العسكرية البريطانية باحتلال حمارك الاسكندرية دون ان ينظر ايضا مواقفه حكومته ، واحبر سعد رعاول بان هذا الاجراء « اول تدبير يتخذه » • وبهذا أصبح بقاء سعد ناسا في الحكم امرا مستحكما بعد ان انكشف عجز الحكومة المصرية الى هذا الحد ، فالج على الملك في قبول استقالته ، وكان قد قدمها شعبية في يوم ٢٢ ثم كتابه في يوم ٢٣ ، وقد قبلها الملك فؤاد فعلا في ٢٤ منه (١٩) •

مسألة عرض النزاع المصري الانجليزي على عصبة الأمم :

استعالت وزارة سعد زغلول باشا بعد أن احتجت على عسف الحكومة البريطانية ، وبعد أن تمسكت بموقفها من المطالب الخاصه بالسودان وبحالة الموظفين الاجانب وبحماية المصالح الاجيبية • وفي مساء اليوم الذي قبلت فيه استقالة الوزارة ، اجتمع مجلسا البرلمان وقررا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العالم وعصبة الامم على الاجراءات الانجليزية ، « لما فيها من الاعتداء على استقلال مصر ، والتدخل في شئوننا ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ » • كما أعلن مجلس النواب أنه « يرفع الامر الى مجلس عصبة الامم طالبا اليه

الندخل فى الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحريه » (٢٠) .

وقد أرسلت صيغة هذا الاحتجاج وطلب التدخل، الى السكرتير العام لعصبة الامم ، الذى حوله لرئيس مجلس العصبة . ولكن نظرا لانه لم يصدر عن الحكومة المصرية فانه لم يبلغ لاعضاء الدول . ولما كانت وزارة زبور باسا قد امتنعت عن اتخاذ أى خطوة للسير بالموضوع ، كما لم تحاول أنة دولة من دول العصبة اتخاذ أى اجراء بشأن النزاع الانجليزى المصرى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية ، فقد توقف الموضوع عند هذا الحد .

وفى اليوم الثالث من ديسمبر طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة أن يوزع على جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف مذكرتها المؤرخة ١٩ التى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢١) . وتذكر « اليانوربيرنز » عن صاحب كتاب « دمار مصر » أن هذه المذكرة مع الانذار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر كانا من بين الخطط التى اتفق عليها المستر مكدونالد فى اجتماع أغسطس الثمانى السالف الذكر (٢٢) .

وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية توزيع مذكرتها على الاعضاء (٢٣ ديسمبر) أعلن وزير الخارجية رأى حكومته وسياستها فيما يتعلق بالعصبة من الأزمة المصرية الانجليزية ، فقال . « اعتقد أنه من الواضح تماما أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى نطاق نصوص الميثاق الخاصة بتدخل العصبة . ولكن واجب الاحترام للعصبة واعتبارها ، قد دفع زملائى الى نفويضى فى حضور مجلس العصبة ، لأقدم بالنيابة عنهم للمجلس أنة معلومات عما حدث ، وتوضيح أسباب السياسة التى اتبعتها حكومة جلالة اذا كان مما يهم أعضاء المجلس الوقوف على ذلك (٢٣) .

وبذكر أحمد شفيق أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وإيطاليا قد أظهرت عطفًا على مصر فى البداية ، وراحت صحفها تكتب المقالات الضافية التى تدافع فيها عن حقوق مصر وتحشد تحكيم عصبة الامم فى الخلاف . ولكن هذا العطف لم يلبث أن انقلب الى برود بعد أن تحدث السير أوسترننمبرلن مع السياسة الفرنسيين والىاليين (٢٤) .

وعلى كل حال فإن رأى العام المصرى نفسه كان يتوجس خيفة من نتيجة التحكيم ، لانه ربما جاء مخالفا لأمانى المصريين ومؤيدا لمطالب

الانجليز . كما خسى اذا ندخلت العصبة فى منافشة الموقف السياسى فى السودان ، أن نلعب انجنرا دورها ، فنطلب انتدابها على السودان ، ونفر لها العصبة بذلك (٢٥) . وبهذا انتهت قصة عرض السراع المصرى الانجليزى على عصبة الامم ، وهى تظهر بوجه عام فلة نفع الشعب المصرى فى ذلك الحين فى الضمير العالمى . وقد يعود هذا الى الصدمة التى تلعاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، ثم حلال مؤتمر لوزان لمصر ، كما يعود الى نفهم الشعب المصرى لطبيعته الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت ، وهى ظروف كانت سسيطر فيها القوى الرأسمالية الاستعمارية . ولم يكن الا بعد الحرب العالمية السانية ، و ظهور القوى الاستراكية على المسرح الدولى ، وقيامها بدورها التاريخى فى نصره الحركات الوطنية بشكل فعال ، عندما أخذت نظره الشعب المصرى تتغير ويتجه الى القوى العالمية يلتمس منها المساعدة والتأييد .

٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان

المقاومة المصرية السودانية في السودان

نجحت السياسة البريطانية ، بحسن استغلالها جبة السردار لى ستاك ، فى اجلاء العرى الوطنيه عن الحكم • وأخذت بعد ذلك فى تنفيذ مؤامرها لطرد المصريين من السودان والاستحواذ على كل السلطات فيه • وهنا يلزم التنبيه الى أن ما كانت ترمى اليه السياسة البريطانية لم يكن فض الحدم السنائي من الناحيه العاوبية ، وانما فضه من الناحية الفعلية تماما ، وإزالة آخر مظاهر الشرکه المصرية الانجليزية •

ومن المناسب أن نبدأ بالتعرض لصدى مصرع السردار والنسائج التى ترتبت عليه فى نفس الشعب السودانى • والشعب السودانى ناس فيما يبدو مخدوعا فى حقيقة الاستغلال الذى حصلت عليه مصر بمقضى نصريح ١٨ فبراير ، وقد اسرنا الى ذلك ، وقد استهوت عقول أفرادها الجراه التى سميت بها أعمال حكومة سعد باشا والبرلمان المصرى فى حلال الفترة الحافلة بالأحداث التى عاشتها الوزارة • ولهذا فعندما وصل بيا مصرع السردار مصحوبا بنبا الانذار البريطانى ، بوقع السودانيون - كما يقول الأستاذ أحمد خير - ضالا غنيما بين دولتين مسنعتين ، أو على الأقل بورة جارفة فى مصر احتجاجا على الانذار البريطانى • ولكنهم صعفوا باستقالة وزارة اجتمعت لها فى تقديرهم جميع عناصر القوة ، كما نبئت بينهم مفاجأة أشد وأفسى عندما شاهدوا العرق المصرية تتأهب لمغادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزية تقوم بمحاصرة المعسكرات المصرية امعانا فى الدليل على أن الجيش يبارح البلاد بحث الضغط العسكرى • ولم يكن من شك عندهم فى أن الطريق الذى ستختاره الوحدات المصرية هو طريق المقاومة مهما كانت العواقب (٢٦) •

والظروف التى أحاطت بانسحاب الوحدات المصرية من السودان ظروف جد تعسة ، تضافرت فيها الخديعة والغدر من جانب القيادة

الانجليز في السودان ، مع الاسسلاام والنخاذل من جانب حكومة زيور باشا . وكان لهذا أثره في النكسة التي أصابت الحركة السودانية المؤيدة للقضية المصرية ، لا نننننننن سربعا ، كما حدث للحركة الوطبية في مصر - فما كان لها حيوبنها ولا عرافتها - وانما لتستغرق في سسبات طويل . وعندما وصلت أوامر اللورد ألبى الى حكومة السودان بطرد الوحدات المصرية ، لم تكن التنفيذ مهمة صعبة ، كما هو الحال في ظروف جيشين متحاربين ، وانما كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب في وحدات واحدة تحت علم واحد .

ويروى لنا الاميرالاي أحمد رفعت الحطة التي انبعا الانجليز في احلاء السودان من القوات المصرية، فيذكر أنهم نكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامي حتى حصلوا على معانيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين - وكان من حق القائد الانجليزى أن يأخذ مفتاح « الجبخانه » في أى وقت ولأى غرض - حتى اذا ما طمأنوا الى ذلك ، كشفوا أمرهم وأخذوا يحاصرون الجند المصرية في كل مديرية وبلدة وهم عرل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى أمام السودانيين لتحقيهم . وفي ذلك يقول أحمد رفعت بك . « بعاسرنا هؤلاء الضباط الانجليز عدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة ، ألم نتذكروا قسمهم بمين السرف لخدمة حكومتنا بالولاء وبالاخلاص . هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقا غدرا كالاغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا في حرب وأخذونا أسرى . بالحياة ! أما كان من السرف أن بندرونا بالحرب، خيرا لهم من هذا الغدر الشائن ؟ (٢٧) » .

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان الى مصر ، بعد أن استولى الانجليز بطريق الحيلة والخبذة على دبرنها . ولقد كان خلبا أن يتم ترحيل هذه الوحدات بصورة مشرفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح للقوة المصرية التي كانت في الخروطوم بحرى من فرصة . وكانت هذه القوة مؤلفة من تلاب بطاريات مدفعية ، والأورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانه » حالما أحسوا بالخدعة الانجليزية (٢٨) ، وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

فبالنسبة للانجليز ، فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واباع طريق الملاينة منعاً لاسبابك «قد يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات، ولو أن هذه الوحدات كانت لاننوى الاشباك في مثل هذه الاوقات مع قلة الدخيرة » . وقد اشترط الصباط المصريون للسفر الى مصر الشروط الآتية : أولا - وصول مندوب مصرى من قبل الملك ليحمل لهم أمر السفر . ثانيا - السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى . ثالثا - يكون السفر من طريق حلفا ، وليس من طريق بور سودان .

وقد قبل هدليستون باشا ، نائب السردار ، تلك الشروط (٢٩) . وبناء على ذلك أرسل الأميرالاي أحمد رفعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد - نظرا لما أسيب عن عدم وجود حكومة في مصر - يذكر فيه أن الجنود مصممون على عدم ترك السودان دون أمر يرسل مع مندوب مصرى . وهذا التلغراف الذى أرسله الأميرالاي أحمد رفعت ونيقة هامة لأنه يبين مركز القوات المصرية في السودان بالمقارنة بينها وبين القوات الانجليزية وقت اخلاء السودان . فهو ينص على ما يلي :

« صدر لنا أمر قهرى فجائى من نائب حاكم عام السودان بواسطة نائب السردار بترك السودان حالا . حوصرنا بالجيوش الانجليزية من جميع الجهات ، ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لأى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها « جبهه خانه » لا نحصى ، ومخازن الجبهه خانه المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان . والضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالته يرسل لهم مع مندوب مصرى ، أو يموتون دفاعا عن آخرهم فى قشلاقاتهم » (٣٠) .

وفى نفس اليوم انعقد مجلس حربى بفشلاق الأورطة الثالثة البيادة بالخرطوم بحرى ، وقرر ضباطه السبات الى النهاية « حتى نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكنا » . كما قرر توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى قيادة القائمقام أحمد بك رفعت ، « حيث أن اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان ، تخلى عنا فى هذا الوقت العصيب » (٣١) .

أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بنبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الاورطة الثالثة اليهم فى اليوم الثانى ، حتى انتابت العاصمة المثلثة : أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى هزة من

الفرح وسارع الأهالى الى اظهار تأييدهم وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة • « فقد سئموا » - كما يقول الاميراللى أحمد رفعت - ظلم الانجليز الغادر والضرائب الباهظة والذل الذى اعنراهم وأنزله الانجليز عليهم ، ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجية والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع • (٣٢) .

ولعل بحث هذا السعور أن فامت الجنود السودانية بحركتها الجريئة التى أدت الى وقوع مجرره دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى • فى أصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشره السودانية - وكاننا قد نفلنا من هذه الأورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصريه ، وكانت ذخيرتهما وافيه - بقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم فاصدنا الى الخرطوم بحرى لتنضمنا الى الوحدات المصرية وتتضامنا معها • ولما بلغ هذا الثبا هدلستون بأسبا ، نائب السردار ، حسد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى ، وأندرها بالرجوع الى نكناتهما ، ولكنهما صممتا على الرفض • فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالملل وأطلقنا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة • واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة • فلما كان اليوم النالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد انخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما • فاطلق الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسالة حتى فنى معظمهم وأسر الباقون وحوكموا عسكريا (٣٣) •

وتعزو المصادر الانجليزية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تحريض المصريين • فيذكر « نوينبى » أن هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض من الضباط المصريين ونحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأييد وحدات المدفعية المصرية • كما يذهب « لويد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنفض بأن حركة التمرد هذه كان يدبرها المصريون بقيادة أحد كبار صباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الاوامر بالسفر (٣٤) • ونحت تأثر هذه المزاعم ينساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية (٣٥) ؟ •

ولاماطة اللبام عن هذه المسألة بذكر أن عدم مساعدة القوات ا
للمفصيلين السودانيين هو الدليل القطعى على أن حركة المرد ه
مكن بمحريض الضباط المصريين ، والا عد عمل هؤلاء الضباط عبثا
له . وحقيقة المسألة ، من واقع رواية الاميرالاي أحمد رفعت فائد
المصرية المقاومة ، والتي كانت فى ذلك الحين محاصرة فى الخرطوم ؛
أن هذه القوة كانت نعتقد ، حسب الاشاعات التى أطلقت فى ذلك
أن الأورطة السودانية يريد مهاجمة السجن لاستخلاص أقاربهم
وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التى حصلت بالسودان -
بم فلم تأخذ الحركة السودانية فى أذهان المصريين الصورة التى
لها . نانيا - أن حركة المقاومة التى قامت بها الوحدات المصرية فى
الاميرالاي أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى السودان ، كما
السودانيون ، لأن الذخيرة التى كانت فى يدها - كما جاء فى
الأميرال أحمد رفعت الى الملك فؤاد السالف الذكر - لم يكن تسمح
بالتفكير فى ذلك . ولكن الأهداف الحقيقية لهذه الحركة كانت أن
القوة المصرية بأمر الحكومة ، وأن يكون السفر بجميع الأسلحة وا
والذخائر ، وبالنسبة العسكرية . وبالاختصار فإن الحركة كانت تر
المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالأغنام تحت حرس
لابسا لباس الذل والهوان » (٣٦) . بالنسبة - كان العسكريون الانجل
السودان نحت وهم أن الطوبحية والأورطة السالفة مساة ينوون الا
مع الجنود الانجليز عند سنوح الفرصة ، وأن حركة الجنود السوداني
الفرصة التى سينتهزها المصريون للاستيلاء . ولهذا فلما تبينوا
اعتقادهم لم يتمالك هدلستون باشا أن سكر الأميرال أحمد رفعت
ترجمته: « أنا مدين لك، ولا أقدر أن أعبر عن امتنانى » . كما أجب
أحمد رفعت بك فى ألا يصحب أحد من الضباط الانجليز القطار الذى
الجنود المصريين (٣٧) .

ومن الغريب ، مع وجود هذه الأدلة ، أن تطالب السلطات البر
فى السودان الحكومة البريطانية **بالغاء الحكم الثنائى ، وعلان الكو**
البريطانية رسميا على السودان، كاجراء ضرورى لاعادة الأمن العام ب
دائمه . وأكبر من هذا غرابة أن تعلن هذه السلطات امتلاكها لدليل لا
الجدل على أن المصريين هم الدين رسموا حركة نمرد الجنود السو
بقيادة أحد كبار صباط المدفعية، وأن التحريض قد صدر بعد أن تم
الوحدات المصرية الأوامر بمغادرة السودان . ثم قيام هذه السلطات ب
هذا بالضغط على الحكومة الانجليزية لاتخاذ تلك الخطوة التى أشارت

وهى الخطوة التى كانت ترى أنه لا يوجد صعوبة فى تدبيرها من الناحية القانونية والأدبية .

على أن المندوب السامى ووزير الخارجية البريطانية رفضا هذه الخطوة . فمن ناحية المندوب السامى فإنه أبدى عدم رغبته فى نعيد الأمور فى وجه الوزارة الريورية . وأما السير أوسنن سمبرلن فقد أعلن ختسينه مما قد يستطيع هذه الخطوة أن تسببه من تأثير على الرأى العام الأجبنى . ولكن السلطات الانجليزية فى السودان عادت تلج فى نعيد حططها ، وقد أرسل نائب الحاكم العام بالاتفاق الكامل مع نائب السردار برقية الى القاهرة فى يوم ٦ ديسمبر لتحويلها الى لندن ، ذكرها فيها أن « أسس الحكم السنائى قد أثبتت أنها عبر جذبره بالنفة على الاطلاق . وأنه من غير الممكن بناء جيش على ولاء مردوج ، ومن المستحيل أن نضم أننا لن نتعرض لتمرد آخر . واذا كان فى امكاننا أن نعالج مثل هذا التمرد ، اذا حدث ، بواسطة القوات التى تحت أيدينا ، الا أن كل حياة نضيع من الجائين فى اخماده سوف يكون سببها أننا لم نحدد ما كان يجب علينا أن نتخذه ، غداة مقتل السردار ، وهو الغاء السلطة المصرية . وهذا رأى كل الموجودين هنا . وان فرصة حدوث أى تمرد سوف تقل بدرجة كبيرة اذا نكس العلم المصرى » . على أن وزير الخارجية البريطانية عاد الى الرفض بناء على نفس ما أشارت اليه هذه البرقية من أن الخطوة كان يجب انخاذها عقب مقتل السردار ، وأنه قد فات أوان ذلك . وذكر وزير الخارجية أن هذه الخطوة اذا اتخذت فى ذلك الوقت ، فسيكون من الصعب تبريرها ، وخصوصا بعدما أثاره المطلب الخاص بتوسيع مساحة رى الجزيرة من فقد وتأثير سىء فى مصر وفى الرأى العام الأجبنى ، بالرغم من تعديله . بل ان هذا التعديل سوف يفقد كل تأثير حسن له اذا مانحن، فى نفس الوقت ، قدمنا طلبات أشد بخصوص الحكم السنائى . لهذا فان السياسة التى يجب أن تتبع من الآن فصاعدا هى الاحتفاظ بالحكم السنائى (٣٨) .

وقد انتهى الأمر فى يوم ١٥ ديسمبر عندما أعلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم سياسة حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التى عجل بها مقتل السردار . فقال انه ليس فى رغبة الحكومة البريطانية انهاء الحكم السنائى ، وان هذا الحكم سوف يبقى ويسمر ونظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديعة الجديدة . « على أننا بعد نجربتنا الماضية يجب أن نستولى على

السلطات اللازمة التي لا تستطيع بدونها أن تقوم بواجبنا » • ثم رد على الاقتراح العائل بأن تطلب بريطانيا من عصبه الأمم انتدابها على السودان بالرخص ، « لأنه في اللحظة التي تطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون بهاية الحكم البنائي » (٣٩) •

ومن هذا يمكن تحديد السياسة البريطانية بخصوص السودان بعد مفعل السردار وطرد الوحدات المصرية منه على الوجه الآتي : أولا - الاسيلاء على كل السلطات في السودان مع الاحتفاظ بوصعه السري الى حين الدخول في المفاوضات التي أشار اليها نصريح ٢٨ فبراير • ثانيا - ان هذا الاحتفاظ بالحكم البنائي من الوجهة السريعة يعتمد على التعاون • المخلص من الجانب المصري • أما مدى هذا التعاون الذي أشار اليه وزير الخارجية البريطانية ، فسندرى في الصفحات التالية أنه كان يعصد به الاستسلام التام من جانب حكومة زيور باسا •

معالجة زيور باشا للانداز البريطاني بخصوص السودان

تنقسم المطالب التي تضمنها الانذار البريطاني الى قسمين • قسم خاص بالسودان ، وقسم خاص بمصر • أما مطالب السودان فتتكون من الأمور الآتية : أولا - خروج الوحدات المصرية من السودان • ثانيا - انشاء قوة دفاع سودانية • ثالثا - زيادة مساحة أراضي الري الى قدر غير محدود • وبالنسبة للأمر الأول ، قررت وزارة زيور باشا ، بالاتفاق مع القصر ، النزول على حكم الانذار البريطاني ، واصدار الأمر الى الجيش المصري بالعودة من السودان دون مقاومة • وقد عهد الى وزير الحرب صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الأمر • وقد حمل هذه الرسالة اليهم البكباشي أمين هيمن الذي سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر • وكانت وجهة نظر وزارة زيور باشا في الاذعان لهذا الانذار - كما جاء في رسالة الاستسلام - أن مقاومة الجيش المصري « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى • وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجا صريحا على هذا العمل الذي نفذ بالقوة القاهرة ، فعودتكم لا يترتب عليها أي مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكري » (٤٠) • ومن الصعب في الحقيقة الحكم على هذا الموقف الذي اتخذته وزارة زيور باشا • فقبل أن يصدر هذا الأمر كانت السلطات البريطانية في

السودان قد نمكنت بطريق الحديعة ، على النحو الذى مر بنا ، من الاسنيلاء على ذخيرة القوات المصرية ، وكانت ذخيرة قوة الخرطوم بحرى عبارة عن « عشرين طلقة لكل بندقية وقليل جدا للدفاع » . ومن ثم فان منطق الحكومة الزيورية فى التسليم أصوب عندى من رأى البعض بأنه « كان لزاما أن تموت بصع مئات الضباط والجنود المصريين الذين كانوا بالسودان عند معقل السردار ، قبل أن يصل اليهم الأمر الملكى الكرم » ، ولا يتركوا السودان لفمة سائغة للانجليز » (٤١) .

ذلك أب أرض السودان كانت فى ذلك الحين قد ارنوت من دماء المصريين حتى لم تعد فى حاجة لمزيد . وبكى أن عدد الصحابا من وقت قيام الثورة المهديّة حتى مقتل التعايشى - أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ الى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ، قد بلغ مايعرب من ثمانين ألفا من العسكريين ، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر . والاستشهادات على ذلك كبيرة ، فقد كان فى مدينة الطيارة ، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محصولات السودان (كردفان) ، زهاء العشرة آلاف ناجر وعامل جلهم من المصريين ، فذهبوا على بكرة أبيهم . وكان فى مدينة الأبيض ، حاضرة كردفان ، عدد بربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة ، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار ، وسببت جميع الفتيات فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن . وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها . وقد ذبح النوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم ، وذلك لسلب بضائعهم . وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها ٢٤٠٠٠ شخصا ، وسببت ٣٥٠٠٠ فتاة وسيدة من كرائم وعوائل المصريين . وكان سكان حامية كسلا بعائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيدون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين ، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها ٤٨٠٠ شخصا . وكانت مدينة سنار أحفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عددهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير . وقد قدر الباحث المطلع (محزون) فى كتابه « ضحايا مصر فى السودان » الذى رفعه الى الأمير عمر طوسون ، عدد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربح مليون ، وذلك استنادا لأوثق المصادر والاحصائيات والمستندات التاريخية . وهذا العدد لا يشمل من قتل من الجيش المصرى فى المدة من أول سنة ١٩٠٠ الى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقتال الداخلية التى أربت على المائة والعشرين ، كان بعضها حروبا

طاحنة لا حركات صغيرة (٤٢) . على ذلك فان قرار ريور بانسا بعودة الجيش المصرى من السودان دون مفاومة ، كان قرارا صائبا فى تلك الظروف التى نوهنا عنها .

ثانيا - فيما يختص بانساء قوة الدفاع السودانية . فقد أصدر حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ منسورا بانساء قوة الدفاع السودانية ، وجاء فى ديباجته مايلي : « ان انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان » ، وان العوه الجديد « تنبع ونخضع للحاكم العام للسودان ، وانه الذى يعين ويعزل جميع الضباط ونصدر جميع العرائض (براءات الضباط) باسمه ، وانه سيفعل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه جديرا بذلك من الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ، على أن نتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بمباهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى » . وقد أبلغ المندوب السامى هذا المنشور الى الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير ، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب فى نفس اليوم ذكر فيه أنه لا يسعه الا أن يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن يؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية . كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٤٣) .

على أن هذا الموقف الذى وقمته وزارة زيور باشا من مسألة قوة الدفاع السودانية ، قد أتبعه بعمل آخر أرادت به فيما ذكرت ، صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان ، وهو تحميل الميزانية المصرية نفقات قوة الدفاع السودانية . فقد قررت ، بمناسبة اعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ابقاء ميزانية وزارة الحربية كما كانت فى السنة السابقة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا مايخص الجيش الذى فى مصر ، وما ينفى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان . وكنبت الى المندوب السامى فى ١٢ مارس - وكان قد أخبرها فى ٢٦ يناير بأن نفقات قوة الدفاع السودانية ستتحملها ميزانية حكومة السودان - تخبره بأن مجلس الوزراء قد قرر

أن يضع تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها (٤٤) .

وهذا المبلغ الذى تبرعت به حكومة زيور باشا ليس الا امدادا فى الواقع للسياسة الساذجة التى ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ ابتداء الحكم السنائى - سياسة أن يكون لمصر دائما الغرم ولانجلترا دائما العنم - وهى التى استمرت طوال تاريخ الاحتلال الانجليزى حتى تخلصت بوره ١٩٥٢ من كابوسها النعيل المحزن . فبينما كانت بريطانيا تفرد بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأتوقراطية ، الانجليزية الطابع والادارة ، ونخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية ، مثل شركة الجزيرة التى كانت تحنكر دلتا النيل جنوب الخرطوم ، ونقوم بدور المنح الأول للعطش فى السودان ، فى ذلك الوقت كانت مصر تقوم بسد عجز ميزانية السودان ونقوم بمساعدته على تكوين مال احتياطي بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩١٢ مبلغا يربو على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد عن نصف ميزانية السودان فى هذه الخمسة عشر عاما . كما أخذت تقدم للسودان العروض المتواليه التى لا تتضمن تحديد أجل للوفاء ، للقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان . وفد قدرت هذه الفروض من ١٩٠١ الى ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات (٤٥) . واذا كان هذا كله قد قامت به مصر فى السودان قبل طرد الجيوش المصرى ، فان ببرع زيور باشا بدفع مبلغ الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات فسوة الدفاع السودانية الى أنسب كمظهر من مظاهر الانفصال ، لم يكن هناك ما يبرره ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ - كما مر بنا - وذكرت أنها لا تفكر فى انهاء الحكم السنائى الى حين الاتفاق بنسأته فى المفاوضات المستقلة ، ولهذا فان ادعاء صدقى باشا بأنه بعمله هذا فد « حفظ لمصر سودانها » (٤٦) ، قول باطل تماما . وقد كان البرلمان الدستورى فى عام ١٩٣٠ يفكر دائما فى حذف هذا المبلغ من الميزانية ، وصرح النحاس باشا بذلك للمستر هندرسون (٤٧) .

نالبا - بقيت المسألة الخاصة برى السودان . وموقف حكومة زيور باشا بشأنها لم يكن صعبا ، ولم يكن لها فضل يذكر فى معالجته . فقد أثار هذا المطلب عاصفة من النقد فى انجلترا ذاتها ، باعتباره لا يمت بصلة الى مقتل السردار ، وأنه نقض للعهد الذى قطعته انجلترا على نفسها

بمراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية ، ومن شأنه أن ينير نفور جمهور المزارعين المصريين من بريطانيا فضلا عن الرعماء الوطنيين ، وأن يثبت في مصر الاعتقاد بأنه لا صمان لحفوق مصر في مياه النيل الا بانفراد مصر بالسيطرة السياسية على السودان . وهذه النقطة أنارها المستر مكدونالد زعيم المعارضة في ٢٨ فبراير ١٩٢٥ في خطبته التي ألقاها في دائرته الانتخابية في « بورت تلبوت » (٤٨) .

ولقد رأينا أن الحكومة البريطانية نفسها قد رفضت هذا المقترح منذ البداية ، عندما قدمه إليها اللورد ألنبي ، وان اضطرت للموافقة عليه بعد تقديمه . على أنها تحت تأثير النقد الذي أسرها إليه ، اضطرت أن تصرح للنواب البريطانيين بلسان وزير خارجيتها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بأنه لم يدر بخلدها اطلاقا أن نعمل على اخضاع المصريين بواسطة حرمانهم من المياه . وعندما صاح أحد النواب يسأل السير أوستن تشمبرلن : اذن لماذا استخدمتم تلك الصيغة « أخفى وزير الخارجية البريطانية حقيقة ماجرى من نصرف اللورد ألنبي ، وعلل ذلك بالسرعة التي صيغ فيها هذا المطلب ، ذاكرة أن الانسان حينما يكون مضطرا الى العمل بسرعة ، لا يجد دائما أحسن العبارات لاستعمالها ، « وأعتقد أنه لو كان لدينا قليل من الوقت لكنها قد حددنا منذ البداية موفعا بطريقة أكثر دقة » ثم قال : « على أننا نقول الآن انه اذا ما وجدت حكومة مصرية صديقة تكون من جانبها مخلصا للشروط التي يقوم عليها تعاوننا ، فاننا سوف ندعوها للاستراكة معنا في بحث مقادير المياه التي يمكن للسودان الحصول عليها بعد استيفاء حاجتها منها ، وسوف نقترح أن يكون رئيس اللجنة محايدا » (٤٩) .

وقد انتهت المباحثات التي جرت بين زيور باشا والمندوب السامي بخطاب أرسله اللورد ألنبي الى زيور باشا في ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى الاقليات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل ، وانها تعترف بهذه الحقوق ، وانها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها الى حكومة السودان ، لم تكن نقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى ، « ثم أبدت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ماسبق ارساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كيرمر رئيسا ، وهو هولندي ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تحتتم هذه اللجنة من ١٥ فبراير

١٩٢٥ لتدرس ونقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمفتضاها (أى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن ندم تقريرها. حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ (٥٠) .

وبعبول وزارة زبور باشا تأليف هذه اللجنة ، تكون فد انتهت من معالجة آثار الانذار المتعلقة بالسودان . ويلاحظ أنها لم نستطع أن نرحزح السياسة البريطانية قيد شعرة عما رسمته فى السودان : فقد خرج الجيش المصرى من الأراضى السودانية ، وتألفت قوة دفاع السودان ، وشكلت اللجنة الفنية لبحث مياه الرى ، حسبما أرادت الحكومة البريطانية منذ بداية الأمر فى تعديلها للمقترحات اللورد ألبنى . وسنرى فيما يلى معالجة وزارة زيور باشا للمطالب المتعلقة بمصر .

•

٣ - تسديد القبضة الانجليزية

على مصر

فى هذا القسم من المطالب الخاصة بمصر ، نجد الاستسلام المطلق من حكومة زيور باشا الى الحد الذى تحرزت الحكومة البريطانية نفسها من قبوله وموافقة اللورد ألبى عليه عندما طلب منها موافقتها على ائداره . ولا يمكن تفسير هذا الاستسلام الا بأنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية عما كان يعتزم فى ذلك الحين انزاله بالحبة الدستورية فى مصر .

والمطالب التى كان ينسملها الانذار البريطانى معلقة بمصر كانت تحتوى سلاسة أمور : الاول خاص بسروط خدمة الموظفين ادسبب - سببهم الى المعاش . والثانى خاص بمنصبى المستشارين المالى والفضائى وسلطانهما . والثالث خاص بالادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية . وكل هذه الامور تندرج تحت نص « حمانه مصالح الاحانب فى مصر » (وهى الحماية التى انتحلتها انجلترا لنفسها بدون تفويض من الدول ، لتسديد قبضتها على أمور مصر) وهى بدخل فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية من الانذار البريطانى . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة ، لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب سسعد باشا المؤرخ ٢٣ نوفمبر .

وفد بدأت مباحات شبه رسمية بين زيور باشا ودار المندوب السامى بهذا الخصوص فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء الاحلال من جانب القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية ، وائتته فى ٣٠ منه بانفاق اتخذ صورة مكائبات رسمية بين العريقين ، طلب فيها زيور باشا من المندوب السامى أن يحيطه علما بالطلبات التى يصح للمندوب السامى أن شبر على حكومته بالجلء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلها الحكومة

المصرية • وقد رد عليه المندوب السامي بمعايه شروط كاملة، قبلها زيور باشا ومجلس وزرائه «بأكملها بدون قيد» - حسب نص عبارة زيور باشا في خطابه الرسمي الى المندوب السامي •

وبموجب هذا الاستسلام الزيوري ، وضع **قلم الموظفين الاجانب وموظفوه** تحت المرافقة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي • بينما كانت اللجنة الادارية السابعة تتكون من رئيس مصري وأغلبية مصرية • كذلك أعيد النظر في معاشات الأجانب (وكان قد صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذي قضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة قبل مدتهم مكافآت ونعويضات جسيمة تعوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وقد رأينا البرلمان الوفدى يريد إلغاء هذا القانون لما يكلفه للخزانة المصرية من أعباء باهظة) ، وقد قبل زيور باشا ادخال تعديلات على هذا القانون تتيح للموظفين الأجانب مزيدا من الميزات المادية فوق ما أنفل كاهل الخزانة المصرية من قبل • وفي نفس الوقت مد نطاق هذا القانون ليشمل فئات أخرى لم يكن يشملها : مثل موظفى البلدية الأجانب •

أما بشأن المستشارين المالي والقضائي ، فقد سلمت وزارة زيور باشا بسلطتيهما ، كما هي موصحة في كتاب انجليزى آخر في نفس اليوم جاء فيه : « نأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار روح المودة في علاقاتها ، ذات الصبغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصه ، على انه من المفهوم ألا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية • ومن البيديهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » • وفي الوقت نفسه سلمت الوزارة الزيورية باستقلال (autonomie) المستشارين المالي والقضائي الذاتى ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح ، بمعنى استقلال ميزانيتهما عن الميزانية العامة ، وأن يكون لهما مطلق الحرية والتصرف فى شئون موظفى مكتبيهما • (وكانت ميزانية المستشارين قد أدمجتا فى عهد وزارة سعد باشا فى ميزانيتى وزارتى المالية والحقانية التابعين لهما) •

كذلك قبلت وزارة زيور باشا احترام نظام القسم الأوروبي للأمن العام فى وزارة الداخلية واختصاصاته ، - وكان هذا القسم قد انشىء

بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تحقيقا للحفاظ الخاص بحماية الأجانب - كما قبلت أن تنظر بعين الاعتبار الواجب الى ما يبديه مدير هذا القسم العام من المنسورة فيما يتعلق بالنشئون الداخلة في اختصاصه . ويلاحظ أن هذا المدير العام لم يكن عليه فقط أن يمثل ويدافع عن مصالح الأجانب بصفه عامة ، كما يفعل المستشاران ، وإنما كان عليه أيضا أن يمثل بريطانيا على وجه الخصوص، باعتبارها الدولة التي انتحلت لنفسها حماية المصالح الاجنبية في مصر (٥١) .

وبتسليم وراة زيور باشا بكل هذه الامور ، نكون مصر قد وقعت في قبضة النفوذ الانجليزى تماما . ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير تقريبا . فقد سقطت ادارة المصالح الحيوية في البلاد في قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى وانقسم الاوروبى للأمن العام . ولم يبق من مظاهر الاستقلال الداخلى الا المظهر الدستورى الممثل في وجود البرلمان والحكومة النيابية ، ولكن هذا المظهر الباقى سوف يتقوض أيضا - كما سنرى - على يد القصر والعناصر الانتهازية والادستورية في الامة المصرية .

وأخطر ما فى الامر أن المعركة ضد الاحتلال سوف تتسعب ، فستضطر القوى الوطنية ، بسبب اعتداءات القصر على الحياة النيابية ، الى الانشغال عن حقيقة أهدافها فى معانلة الاستعمار بمقاتلة العصر . وفى الواقع ان القضيتين : قضية الاستقلال وقضية الدستور قد أصبحتا منذ تصريح ٢٨ فبراير كلا لا يتجزأ ، فكلتاها تنفذ الى الأخرى . والمتأمل فى تاريخ الفترة منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ يلاحظ أنها تتألف من ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة لحد كبير، اذ تبدأ كل منها باعتداء دستورى ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية ، وتقع فى أثنائها محاولة لاستخلاص الحقوق الوطنية من الانجليز . هكذا حدث فى الجولة الأولى ، فهى تبدأ بالاعتداء على الدستور فى عهد زيور باشا ، وتنتهى بائتلاف الأحزاب وانتصارها على القصر ، وتقع فى أثنائها محاولة ثروت باشا للوصول الى اتفاق مع دولة الاحتلال . ثم تبدأ الجولة الثانية باعتداء ثان على الدستور فى عهد وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودتها الى الحكم فى مطلع عام ١٩٣٠ ، وتقع فى أثنائها مفاوضات محمد محمود - هندرسون ثم مفاوضات النحاس - هندرسون . ثم تسير المعركة الثالثة على هذا المنوال ، فتبدأ بسقوط

الدسنور على يد صدقي باشا ، وننتهى بانتصار القوى الوطنية وعوده
دستور ١٩٢٣ وتقع فى أثنائها محاولة صدقي - سيمون ، ثم تعمد معاهدة
١٩٣٦ ، وتنتقل البلاد بها الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية .

وفى طول هذه المعارك وعرضها كانت البلاد تتعرض لاعتداءات من
حائب السلطات الانجليزية على استقلال البلاد ، وتدخل مستمر فى
شئونها الداخلية ، بما لم يكن له ميل فى العهد الدستورى . وهكذا
تنخذ هذه الفترة - منذ الاستسلام الزبورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ -
لنفسها طابعا خاصا يجعلها عهدا كاملا ، يمكن أن نطلق عليه : عهد
الاعتداءات الدستورية والتدخل الانجليزى .

٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار

نستمد حادثة مصرع السردار لى ستاك أهميتها فى تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى ، من أنها قد سجلت بداية انحسار المد المورى العظيم الذى انطلق فى شهر مارس ١٩١٩ ، وانها كانت أول ضربة حقبية استطاع الانجليز توجيهها الى القوى الوطنية منذ هذا التاريخ . ولعل بسبب هذه النكسة التى كانت أشبه بما يعقب هزيمة حربية ، أن ألح فكرة وجود مؤامرة وراء هذا الحادث فى أذهان الوطنيين المصريين منذ ذلك الحين ، وظلت هذه الفكرة تطارد الازهان حتى سر الاستاذ مصطفى أمين تحقيقه الصحفى فى جريدة الاخبار الذى مر بنا ذكره فى مواضع مختلفة ، وحاول أيضا اثبات وجود مؤامرة فى الحادث .

على أن الاستاذ مصطفى أمين أخفق فى محاولته ، ولم يفلح الا فى اارة سكوك واطلاق علامات استفهام كانت أشبه بعقاقات هواء لا تلبث أن تصطدم ببعضها فننفجر فى الجو . ففى عدد الاخبار الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ راح يدلل على أن المخابرات البريطانية كانت وراء مقتل السردار ، وأن نجيب الهلباوى كان أدائها الخفية للايحاء بهذا القتل فقال : « اننا اذا جمعنا واحدا الى واحد نصل الى المجموع الصحيح . ان الذى نستنتجه أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة ، وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . وعندما قرر السبر لى ستاك أن يغادر القاهرة فى صباح يوم ١٩ نوفمبر جزمعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة ، واتصلت بلورد ألبنى المندوب السامى ، وطلبت اليه أن يؤجل سفر السردار لى ستاك لعمل هام ، وكان أن أجل سبر لى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر (هـ I٢) وهكذا تم الاغتيال وقدم اللورد ألبنى الانذار البريطانى الذى كان معدا من قبل » .

على ان مصطفى أمين لا يثبت أن بنيعسل من ذلك الدليل على ان الانجليز كانوا وراء مصرع السردار ، الى الدليل على ان العصر كان وراء مقتل السردار أيضا ، وأن أداته الخفية اما هو حسن سناپ ناسا ، أو مسير «ه» رقم ٢ الذي استخدم بدوره محمود اسماعيل ، فيقول ان سعد رعلول في مذكراته كان يعتقد أن «حسن سناپ كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيلي ، وهو أحد قادة الجهاز السري ، وكان عصوا في الوفد . وهو في الوقت نفسه صديق حميم لسميع منصور ، وحدث ، عند استقالة سعد زغلول بعد الانذار البريطاني أن فوجي سعد رعلول بأن عيد الحليم البيلي استقال من الوفد ، واستترك في انشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب العصر الذي أنشأه الملك لمحاربة سعد رعلول ، وكان عبد الحليم من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك في الجهاز السري اسنراكا مباشرة ، وقد يكون افتتح من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطني ، ولهذا اقنع به سفيق منصور (٥٢) » .

وهو مصى الاسناد مصطفى أمين بعد ذلك يسوفى الادله على أن العصر كان وراء المؤامرة ، ولكن محاولاته هذه كانت نتصادم مع محاولة اثبات التهمة على الانجليز ، وكانت أدلته تتصادم بشكل خطير وبنافض بنافض بيا ، وقد ذكر ملا ان المستر كين بوبد نعيم ببالغ الى دار المدوب السامي هذا نصه . « أبلغني مرشد المستر « ه » أن سعد زغلول عقد اجتماعا في بيته وحضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمي والفراسي ومكرم عبيد ، وانهم أقسموا اليمين على اغتيال الانجليز ، وأن سعد زغلول هاجم في الاجتماع السردار ، لأنه لم يزره في أثناء وجوده في لندن ، وأنه بناء على هذا وضعت خطة اغتيال السردار » . ومصى الاسناد مصطفى أمين فقال ان اللورد ألنبي « اهتم بهذا البلاغ اهتماما عجيبا وأمر فرقة من البوليس الحربي البريطاني بالقض عليهم ووضعهم في القلعة كرهائن يضربون بالرصاص فورا اذا أطلقت رصاصة واحدة على انجليزى (٥٣) » .

وواضح أن هذه الفصة تسافض تماما مع كون المحابرات السرية هي التي كانت وراء مقتل السردار ، وأنها هي التي انصلت باللورد ألنبي ليطلب الى السردار تأجيل سفره ليفله النسيان الوطنيون . ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد في محاولة الاستاذ مصطفى أمين ، بل لقد أخذ تنتقل من الدليل على أن الانجليز هم المدبرون الى الدليل على أن القصر هو المدبر ، دون أن يوضح حلقه اتصال بين المسألتي ، فبدأ كأن القصر

والانجليز قد دبر كل منهما خطة مفصل السردار من وراء الآخر ، فلجأ
الفصر الى محمود اسماعيل للايعار بفنل السردار ، ولجأ الانجليز الى نجيب
الهلباري للايعار بهذا العمل ، دون أن نكون هناك خطة موحدة بينهما .

ولقد كانت الشبهات ضد محمود اسماعيل أكثر بسبب صله
بعبد الحليم البيلي ، وما صرح به أخوه أحمد اسماعيل أمام محكمة
الجنايات من أن « هذا القمص ينقصه حسن باشا نشتات ، لأنه هو المحرك
الاول والبد الخفية في بحريك عصابات الفنل (٥٤) » ، وبسبب انضمام
محمود اسماعيل أيضا لحزب الاتحاد ، اذ عين محررا بجريدة الاتحاد
بمرتب عشرين جنيها شهريا (٥٥) . ومع ذلك فقد اعترف أحمد اسماعيل
بعد أربعين عاما بقربا بأن الوفد قد أوعز اليه ، على لسان فتح الله بركات
باشا ، بانهم نشتات باشا أمام المحكمة ، وذلك لاصطياد السراي (٥٦) .
وهذا الاعتراف له قيمه ، لأنه جاء بعد أن اختفى الابطال من المسرح
وأصبح الوفد والقصر في ذمة التاريخ . وفي اعنفاي أن الفصر كان أجبن
من أن يتناول بمؤامراته الى فنل بريطاني كبير . والبايت من شهادة
انجرام بك انه كان يسعى لاثبات تهمة التحريض على نشتات باشا ، فقد
سأله الدفاع (أحمد لطفي بك) .

— ذكرتم حضرتم أن شفيق منصور أخبر انه كان بعارض في قتل
السردار ، وانكم سألتم في هذا الأمر محمود اسماعيل ثم عبد الحميد
عنايت ثم عبد الفتاح عنابت . فما هو وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم
عليه بالاعدام ؟

فرد انجرام بك قائلا : أفنكر أن هذا كان لفائدة القضاء ، لأنه اقرار
هام جدا .

س . وماذا كان نرتب على صحة هذا الإقرار في نظركم ؟

ج . لو كان صدقا كان بدخل حسن نشتات باشا كمحرض في
القضية (٥٧) .

وفي الواقع أن محمود اسماعيل قد أنكر تماما أن حسن نشتات باشا
والبيلي كان لهما دخل في الجناية (٥٨) . وليس لهذا الانكار من باع
الا أحد احنمالين : اما أن يكون هذا القول صحيحا ، وحينئذ تنتهي
المسألة ، ونتمحي فكرة وجود القصر في المؤامرة ، واما أن يكون محمود
اسماعيل قد وعد من قبل نشتات والقصر بانقاذ عنقه من حبل المشنقة ،

وأن هذا كان سبب سكونه . وهنا يبرر سؤال : لماذا لم يكلم محمود اسماعيل عند حبل المسنعة عندما أدرك أن نسأت باشا والعصر قد تخليا عنه ، وانه كان صحية مؤامرة أضاعته وأضاعت البلاد معه . ان الثابت أن محمود اسماعيل كان عند حبل المسنعة أثبت المهمن جميعا وأشدهم استحقاقا بالموت ، فقد صاح : « فين المسنعة دى ؟ أنا وجمع أفراد عائلتي ووالدى وابنى فداء لمصر (٥٩) ٥٠ » فهل كان يعلم أن امتناعه عن كشف الجناة الحقيقيين من الوطنية فى سىء ؟

فى رأى أن الجمود الذى أصاب الحركة الوطنية بعد فشل مباحبات سعد زغلول - مكدونالد ، وما ظهر من افلاس الوسائل السياسية فى تحقيق استقلال مصر ، هو السبب الرئيسى فى تحرك القطاع السرى لعمل شىء يخدم القضية المصرية وينبئ فورها وحيويتها . وقد رأينا أن هذه الرعبه فى الالتجاء الى المعامه لم تكن فاصدة على هذا القطاع وحده ، بل لقد مر بنا عند النعرض للموقف بعد فشل مباحبات سعد زغلول أن فريعا من أعضاء الوفد نفسه كان يرى أيضا أن بلجا مصر الى المقاومة بعد أن فشلت الوسائل السلمية فى تحقيق الاستقلال . واذا كان هذا الفريق قد خضع لرأى الغالبية فى الانتظار والرفب ، فلم يكن ليسوق من القطاع السرى أن يحذو حذو ذلك ، وهو الذى كان يرى أن القضية المصرية لم تتقدم الى الامام الا بأمال هذه الحوادث .

ومما يدل على أن مفتل السردار كان ننيحة مباشرة لعشل مباحبات سعد زغلول - مكدونالد ، أننا نلاحظ أن التفكير فى ارتكاب حوادث العنف قد بدأ فيما بين ١٣ ، ٢٥ أكتوبر (٦٠) ، أى بعد فشل المباحثات مباشرة ، وفى ذلك الحين ، حضر الى مكب شافين منصور - كما جاء فى اعترافاته - محمود اسماعيل وخاطبه بأنه « فكر فى الحالة الحاضرة ، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشىء من المفاوضات ، وأن الانجليز لا يزالون متشددين ، وأن حوادث السودان مستمرة ، وليس هناك من سبيل ليعاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان الا اذا أفهمنا انجلترا بأنه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة لأن نوقف أعمال القسوة عند حدها ، وأن يفهم العالم أن مصر لا تزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية (٦١) . وقد كشف عبد الفتاح عنات فى مقال نشر مؤخرا أن النية كانت متجهة فى الأصل الى اغتيال اللورد ألبنى نفسه ، لولا أن طهر انه من الصعب تنفيذ هذه الخطة بسبب الحراسة الزائدة حوله (وهو أمر نفى حصول التدبير من السلطات البريطانية) ، كما

ذكر انه في ذلك الحين نشرت الصحف أن سردار الجيس المصرى سيعود من احازره في لندن ، وسيقيم بالقاهرة في طريقه الى السودان ويبقى بها اسبوعا . فانقلب العكس عند ذلك الى اعتيالى السردار (٦٢) .

وفي الحقيقة لقد كان انتقاء السردار لى سنالك انتقاء ايموذجيا لصنع الانجليز في مصر والسودان . فالسردار لى سنالك كان يسعمل منصب سردار الجيس المصرى ، وهو الذى كان وجوده على رأسه « لا ينفع مع كرامه الدولة المصرى » - حسب نص عبارته سمع زعاول بأسا في مجلس النواب في ١٧ مايو - وقد أصاب الى ذلك قوله : « ولكن هذا من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه » وقد تم محو السردار من الوجود ولكنه لم يفلح الا في ازالة هذه الوصمة عن كرامه الجيس المصرى ، اد لم ينول منصب السردار صابط بريطاني بعد ذلك ، بعد أن صرف النظر عن هذا المنصب (٦٣) .

وبعد هذا كله ، فان حاد السردار يجب أن يوحد على انه ايموذج لما يمكن أن يلحظه العمل الفردى من ضرر ماحق بالقضايا الوطنية مهما قدم لها من خدمات . بل ان الضرر الذى ألحقه العمل الفردى بورة ١٩١٩ في حاد السردار قد فاق ما قدمه لها في السنوات السب السابقيه من فائدة . فالأمر الذى لا شبهة فيه ولا شك ، أن ثورة ١٩١٩ إنما تحركت وحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة . ولا يمكن أن نغفل في الاهمية بين عمل جماهيرى كاضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملنر أو الثورة الشاملة التى اجتاحت البلاد في مارس سنة ١٩١٩ ، وبين حاد ملنر الاعتداء على محمد سعيد باشا أو البباني كيف . وليس معنى هذا أن نغفل من أهمية الدور الذى كان يلعبه القطاع السرى في خدمة الحركة الوطنية ، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور في اطرافها السامل ، وانما أريد القول أن وزن هذا العمل فى دفع عجلة الحركة الوطنية الى الامام لم يكن شينا يذكر ، فقد كانت هذه الحركة ماضية فى طريقها به أو بدونه . ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيرى مثل مقاطعة لجنة ملنر الذى كان نقطة التحول فى معركة الحماية . وفي الواقع أن الوزن الحقيقى للعمل الفردى الذى جرى فى ثورة سنة ١٩١٩ هو الذى ظهر فى حاد مصرع السردار ، عندما تشابك فى عجلة الحركة الوطنية فعرقلها ثم أدارها الى الوداء .

حواشي الفصل التاسع

مصرع السرداد

وانكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

- ١ - ويفل : المرجع السابق ص ١٠٨
- ٢ - لوبد : المرجع السابق ص ٩٣ ، ويفل : المرجع السابق ص ٧١
- ٣ - ويفل : المرجع السابق ١٠٩
- ٤ - بونبى : المرجع السابق ص ٢١٢
- ٥ - نفس المصدر ص ٢١٥
- ٦ - نومان : المرجع السابق ص ٢٤٤
- ٧ - الكتاب الأخضر ، ص ٢٧ - ٢٩ ، لوبد : المرجع السابق ص ٩٥
- ٨ - لوبد : المرجع السابق ص ٩٨ - ٩٩
- ٩ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٢ ، لوبد : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٠ - لوبد : المرجع السابق ص ٩٩ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٤
- ١١ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥
- ١٢ - نفس المصدر والمكان
- ١٣ - بونبى : المرجع السابق ص ٢١٧ ، مذكرات سعد زغلول ، الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٣ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧
- ١٤ - الكتاب الأخضر ص ٣٠ ، ٣١
- ١٥ - الجلسة الخامسة والسادسة لمجلس النواب من الدورة الثانية في ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧ - ٤٠١ ، ٤٠٥
- ١٦ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٧ - الكتاب الأخضر ص ٣٢

- ١٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٠١ ، ١٠٢
- ١٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٠ - ١٩٢ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٥
- ٢٠ - الجزبرى : المرجع السابق ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ٤١٣ - ٤١٤
- ٢١ - نونبى : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٢ - البانوبرنز : الاستعمار البريطانى فى مصر ، ترجمة أحمد رشدى صالح ص ٦٢
- ٢٣ - نونبى : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٣
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٤٢٢
- ٢٦ - أحمد خير المحامى : المرجع السابق ص ٢٦
- ٢٧ - مذكرتان للمرحومين أمر اللواء محمد لبيب الشاهد وأميرالاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ص ٣٢ - ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٧٢ (طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون بالاسكندرية ١٩٣٦)
- ٢٨ - نفس المصدر والمكان
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٤٧ ، ٥٠ - ٥١ ، ٥٣ - ٥٤
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٥٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨١ - ٨٢
- ٣٢ - نفس المصدر ص ٧٣ - ٧٥
- ٣٣ - توينبى : المرجع السابق ص ٢٥١ ، أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٧٣ - ٤٧٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، أحمد خر : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٤ - نونبى : المرجع السابق ص ٢٥ حاسبة ١ ، لويد : المرجع السابق ص ١٣٦
- ٣٥ - أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٦ - مذكرتان ... الخ ص ٦٩
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٦٨ ، ٦٧
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٣٧
- ٣٩ - 179 H.C. Deb. 5s, pp. 667, 670.
- ٤٠ - مذكرتان ... الخ ص ٦٥ - ٦٦ ، ٨٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٤
- ٤١ - مهزون : ضحانا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، ص ٧٥ (الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ١٩٣٥)

- ٤٢ - نفس المصدر ص ٨ - ٣٢
- ٤٣ - الكتاب الأخضر ص ٢٣ - ٣٦
- ٤٤ - نفس المصدر ص ٣٧
- ٤٥ - دكتور عبد الرازق السنهوري : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٢١٦
٢١٧ ، ٢١٤ - ٢١٥
- ٤٦ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٣٠ - ٢١
- ٤٧ - قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٥٣٨ ، مفاوضات النحاس - هندرسن ، جلسة ٨ ابريل ١٩٣٠
- ٤٨ - توينبي : المرجع السابق ٢٦٤ ، ٢٦٥
- ٤٩ - 179 HC Deb 5s, p. 670.
- ٥٠ - الراعى ، المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨
- ٥١ - الكتاب الابيض عن القضية المصرية ص ٢٢٤ - ٢٢٨ ، الراعى : المرجع السابق
ص ١٩٨ - ٢٠١ ، توينبي : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، لويد : المرجع السابق
ص ٨٨
- ٥٢ - الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٣ - نفس المصدر في ٢٨ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٤ - محكمة جنايات مصر ، قضايا الاعتداءات السياسية ، قضية الجنابه المتهم فيها
محمد فهمي عل وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنابات ج ١١ ص ٣٨٥
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٣٩٨
- ٥٦ - الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٧ - قضايا الاعتداءات السياسية . الخ ج ٤ ص ١٨٣
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٨٢ من شهادة أنجرام بك
- ٥٩ - الاهرام في ٢٤ أغسطس ١٩٢٥
- ٦٠ - الأخبار في ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ ، من مقال لعبد الفتاح عنان .
- ٦١ - السياسة في ١٣ مايو ١٩٢٥
- ٦٢ - مقال عبد الفتاح عنان السالف الذكر
- ٦٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥

الفصل العاشر

التيارات اليسارية
في الحركة الوطنية

العمل الاشتراكي بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية

من الحقائق البائدة التي لا تغفل الجدل أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، أن الغالبية الكبرى من العمال الذين اشتغلوا في المشروعات الحديدية التي بدأت تنتشر في مصر في أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب . والثاني ، أن الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة يقتضى - كما يقول الدكتور حسين خلاف - مستوى معيناً من الثقافة، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى ، ولم يتوفر من ذلك شئ كثير للعامل المصرى الا بعد زمن طويل .

وقد بدأ أول صدام بين البروليتارية المؤلفة من عناصر أجنبية في غالبيتها ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة في عام ١٨٩٩ - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد اصطباغ هذا النشاط بالصبغة الاشتراكية ، فقد كان جوزيف روزنثال محورا من محاور هذا النشاط ، وجوزيف روزنثال هو بلا منازع رائد الشيوعية في مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها في عام ١٩٢٠ . وقد اعترف جوزيف روزنثال بنشاطه في تلك الحركة فقال : « اننى منذ حدثتى أميل الى المبادئ الاشتراكية وأحن اليها ، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام . ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنة (قال هذا الكلام في سنة ١٩٢٤) جعلت أسعى لتأليف النقابات، وأول نقابة استركت في تأليفها كانت نقابة عمال السجائر ، وبعد ذلك استركت في تأسيس بضع نقابات للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع . وكانت تلك النقابات كلها تقريبا للعمال الأجانب ، لأن العمال الوطنيين كانوا في ذلك الوقت قلائل في جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة الى زملائهم الأجانب » (١) .

وبعد عشر سنوات من بدء هذه الحركة ، أى في عام ١٩٠٩ ، تبنى الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات

للعمال والصناع والمزارعين - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن إعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعيمائه في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ فقال : « نقابات العمال قوة هائلة نخضع لها الحكومات وتطأ على رأسها أمامها . ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي ، مثل المستر كيرهاردي واخوانه . بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت فوائن في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومه ، ولم يكن لديه مايسد رمقه ويمنعه من التكفف . ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير اساس ربط الضرائب وجميل جزء عظيم لأصحاب الاموال من اللوردات والأغنياء . كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم » (٢) .

على أن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد ، والذي كان متوقعا أن يفقدى بمبادئ حزب العمال البريطاني ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العنصر الأجنبي عند سنوح الفرصة الملائمة ، لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطني في عهد كتنسر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية ❀

* أسند السنا روف عباس ، في بحثه للماجستير عن الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ « القول بأن الحزب الوطني كان «يرمى» تحت رعاية محمد فريد الى الاستيلاء على فمادة العمل الاشتراكي من العناصر الأجنبية . وذكر أنه ليس ثمة دلالة على أن اتجاه هذا الحزب الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان معدمة للانبعاث نحو الاشتراكية على نمط شسبه بمبادئ حزب العمال البريطاني ، وأن مذكرات محمد فريد قد خطلت من أية اشارة الى تفكير الحزب الوطني في ادارة دفة العمل الاشتراكي (ص ٢٣٣ - ٢٣٤)

وواضح مما ذكرناه أننا لم نستخدم كلمة «يرمى» الى تفيد معنى وجود تدبير أو تخطيط لهذا الهدف . وإنما تحدثنا عن « اتجاه اشتراكي » لمحمد فريد ، مائرا بخطة حزب العمال الاجتماعية ، وقلنا بأن هذا الاتجاه كان موقعا - لو قدر له البقاء والاستمرار - ان يفقدى بمبادئ حزب العمال البريطاني ، ويستولى بالتالى على علم الفمادة من العناصر الأجنبية . وقد استندنا في هذا الرأي الى اساس متين لا ينقض هو خطب محمد فريد التي نفيس احساسا ومطفا وبهما لمشاكل العمال والفلاحين الاجتماعية ، والتي يشيد فيها بتألف نقابات العمال ، ويطالب ايضا بتكوين النقابات الزراعية للفلاح «للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك» ، كما استندنا الى =

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى بعد انتهاء الحرب العظمى من جانب بعض العناصر الوطنية المقلدة لتأليف حزب استراكي مصرى . وقد نفاهم بساآن هذه المحاولة الدكتور منصور فهمى مع بعض أصدقائه فى أواخر شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وبم التعاهم فيما بينهم على ذلك . وكان من بين هؤلاء الأصدقاء عزيز مرهم بك الذى يذكر الدكتور هيكى عنه انه كان أدبى الى التطرف فى الاستراكية ، والذى كان من بين أهدافه إلغاء الملكية الخاصة فى مصر فى المستقبل . على أن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء أحدهما الدكتور محمود عزمى ، الذى أقنع الدكتور منصور فهمى « بعدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية » . والنانى هو الدكتور حسين هيكى الذى كان أدبى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وقد انتهى النزاع بالانفصال على أن يكون اسم الحزب هو « الحزب الديموقراطى » ، وأن تكون المبادئ الديموقراطية هى التى يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها فى مصر ، بينما بوجه تيار جهوده فى سبيل القضية المصرية الى « بحيرة الوفد » يصب فيها ما يكون وفق إليه من أفكار وما يكون فد وفق الى تنظيم جهود (٣) . وقد تألف الحزب فى سبتمبر ١٩١٩ من كل من إبراهيم الشواربى المحامى وأحمد أبى النصر المحامى وأمين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى كامل الطيب ومحمود عزمى المحامى ومصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمى وعزيز مرهم المحامى . ونشر برنامج فى جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا

= خطبة محمد فريد السالف الذكر الذى أعرب فيها عن إعجابه بخطه حزب العمال الاجتماعية ، بمثل الصراحة التى أعلن بها سعد زغلول عن عدم إكراهه بهذه الخطبة اطلاقا .

ولما كان رءوف عباس لم يستطع أن ينفذ هذا الأساس ، فإن بناء رأينا يقيم سليما .

أما أن مذكرات محمد فريد قد خلّت من أنه إشارة الى هذا التفكير ، فقد رددت على ذلك ، أسماء مباحثة رسالى هذه ، بأن هذه المذكرات لم تتضمن ايصالا ما ينكر هذا الاتجاه !! وان سلبية هذه المذكرات لا يمكن أن تقضى على ايجابيه الخطب السالف الذكر فى اثبات ما أردنا اثباته .

وطالما أن هذا الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد قد ثبت بالأدلة السابقة ، فلا بناتى ادن رءوف عباس بأنه « ليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطنى الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدما للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبه مبادئ حزب العمال البريطانى » ؛ ذلك أن هذا النمط ، فى الحقيقة ، كان هو النمط الوحيد الذى أدنى محمد فريد إعجابه به !

وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء بروه ، ببلاد وجعلها بحيت ينفع بها السكان جميعا بعدد الامكان (٤) .

فسلنت محاولة الدكتور منصور فهمى والاسناد عريير مرهم لناليف حرب اشراكي مصري بحجه عدم ملائمه الظروف المصريه الاقتصاده والاجتماعيه لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاسراكية . وكان هذا فولا مبالعا فيه ، ذلك ان هذه الظروف لم تمنع محمد فريد من تنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاسراكيه قبل ذلك بعسر سنوات ، مع ان الظروف اذ داك كانت أقل بهيئًا مما كانتعليه بعد الحرب العالميه الاولى . وفى الحقيقه ان الحرب العظمى قد اسفرت فيما يخص بالطبقه لعامله فى مصر وفيما يخص بالمبادئ الاسراكيه عن نتائج هامه . ففما يخص بالطبقه العامله ، فان الحرب قد شهدت بغير كفه الميراث لصالح التروئبتاربه الوطنيه ، وذلك بسبب اضطرار كثيرين من العمال الاجانب الى معاديه البلاد من جانب ، وبسبب ازدياد عدد العمال المصريين ، كسيحجه لازدياد النساظ، الصناعى أساء الحرب وللعمل فى السلطه العسكريه من جانب آخر . ولهذا شهدت السهور التى أعقبت الحرب حركه عماليه نشطه كانت فى حد ذاتها ظروفًا صالحه لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاسراكية . ولكن الموج السياسى الذى بدأ مع حركه الوفد لم يلبث أن جرف هذه الحركه لصالح الفضيه الوطنيه ، فقد أدرك العمال أن الرأسماليه الأجنبية المستغلة التى يعملون فى ظلها انما تستمد شراسهاوعنفها من وجود الاحمال البريطانى ، ولهذا انخرطوا فى تأييد الثورة والاشراك فيها دون أى تحفظ ودون أى شروط .

هذا فيما يختص بالطبقه العامله بعد الحرب ، أما فيما يخص بالمبادئ الاشتراكية ، فان الحرب العظمى قد تمخضت عن انتصار هذه المبادئ بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخيه فى روسيا فى عام ١٩١٧ وهو الانتصار الذى رن صدها فى العالم أجمع . وكان من الطبيعى أن تصل أصدها هذه الثورة والنداءات التى أطلقتها الدوليه الثالثه فى السنين الثانيه الى « الفلاحين والعمال فى الشرق الأدنى » الى « المسلمين فى العالم ضحايا الرأسماليه » ، الى المدن الكبرى فى مصر (٥) . فأخذت من ثم تظهر بعض الحلايا الاشتراكية الثوريه فى هذه المدن وخصوصا فى الاسكندريه وبور سعيد والقاهرة (٦) .

وهكذا فان الظروف التى سادت مصر بعد الحرب العظمى ، كانت صالحه للدعوة الاشتراكية ، ولم يكن بنفعها الاالعنصر الوطنى الصالح

المنحس الذي يستطيع أن يصبح الحركة الوطنية بصيغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصري تطويراً عادلاً ، ونعنة الجماهير السعبيه من العمال والفلاحين بعثة قوية حول أهداف صالحة ، ونزويد المد النورى ، من سم ، بطافه ذابيه منجدة لا نهذا ولا تراخى ولا نمر لها فرار فل بلوع الاستقلال النام . ولكن هذا العنصر المصرى لم بوحد الا بعد نوره ٢٣ يوليسو ، فمع أن الوفد كان ميالا الى الاسجابة للمطالب الشعبية ، الا أنه كان بحكم نكوييه بعبا عن بنى فكره الاشتراكية ، ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة الى التغلغل فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليسقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من النسر ، ويستجيبها به الى العمل السياسى ، لأن الوفد عندما قام فى خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر النوره موحدة فى الشعب المصرى ، ولم تكن بحاجة لأكبر من عود الفباب الذى أشعله الوفد لنشعج فى وجه الاحلال ، ولهذا طن سعد زغلول أن الجماهير ليس بحاجة لأكبر من برنامج سياسى قوى ، فنسد الى العمل السياسى ونجذب اليه ويستمر فى تأييد النوره بكل قواها ، فلم ينسغل ذهبه بالتفكير فى المسائل الاجتماعية ، بل انه لم يجد حرجا فى أن يعلن ذلك ، كما جاء فى كتابه الى جريدة الجازيت ، بخصوص علاقته بجريدة الديلى هيرالد العمالية ، يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، اذ قال فيه : « أدهننى ما قرأته فى صحيفتكم عن اربياحى لخطه الديلى هيرالد الاجتماعية ، ولكنى أقول لكم ولعرائكم انى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجد نفسى فى أمر « الكومونية » أو « البولشفية » ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، اذ ليست عملى أى فكرة من هذه الوجهة ، وان العلاقة الموجودة بين الوفد المصرى والديلى هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية » (٧) . وهكذا بينما كان محمد فريد يبدى اعجابه علنا بحزب العمال البريطانى وبزعمائيه على أساس مبادئهم الاجتماعية ، كان سعد زغلول يتبرأ من هذه المبادئ وبفصر اهتمامه على العلاقة السياسية فقط .

وقى الحقيقة أن سعدا قد شغل بقضية التحرر السياسى حتى صرفه هذا عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى ، ونسى أن قضية التحرر الاجتماعى هى العمود الفقرى فى قضية التحرر السياسى . ولم يكن الا بعد عام ١٩٣٦ ، عندما أخذ الوفد يبدى اهتماما بالجانب الاجتماعى ، وراح مكرم عبيد يتحدث علنا عن « الاستعمار المصرى » وعن « الكارثة الاقتصادية التى بعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم

مجموع الشعب » ، ففي هذه الخطبة قال : « ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستغلال ، اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنعلمها إذن قوله صريحة يا حضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى » (٨) . وفى الواقع لقد كان فى عهد الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢ أن صدر قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى « أباح » للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تستترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم (٩) . كما كان فى عهد هذه الوزارة أن أعفى الفلاحون من ضريبة الأقطان اعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فأقل ، واعفاء نسبيا سخيا اذا ما زادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات (١٠) .

ومع ذلك فقد اعترف مكرم عبيد بأن هذه الإصلاحات لا يمكن أن يقال انها تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فقال : « أن القول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا . أو اعفاء الفلاح المصرى من الضريبة اذا بلغت خمسين قرشا سنويا ، أو إلغاء البسخرة ، أو مأسا كل ذلك من اجراءات - القول بأن هذه الإصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى الا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية » (١١) .

تأليف الحزب الاشتراكى

مهما يكن من أمر فان خلو الميدان فى عام ١٩١٩ من العنصر المصرى لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية قد أدى الى نتيجه الطبقية وهى اسسنيلاء العنصر الأجنبى على هذه القيادة . وكان فارس هذا الميدان هو جوزيف روزنتال . فقد نشطت الدعوة الشيوعية فى ذلك الحين نشاطا ذاع خبره الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره من هذا الخطر ، ويدعوه لمقاومته ، فسارع عبد الرحمن فهمى الى تنفيذ ذلك - على النحو الذى مر بنا - وقام بتشكيل النقابات تحت الوصاية البورجوازية حتى « لم تبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولها نقابة » .

ولكن روزنتال كان فى ذلك الحين يؤلف أول حزب اشتراكى فى مصر فى الاسكندرية فى عام ١٩٢٠ من العناصر الأجنبية . وكان ظهور هذا الحزب فى الاسكندرية ، وليس فى القاهرة ، أمرا طبيعيا . فالاسكندرية

التي كانت نعص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة نهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لعى المذهب الجديد أول استجابة له بين الموصيين والصناع الأجانب من البونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، سم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية (١٢) . ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يتركز النشاط الاشتراكي في هذه المدينة ، وأن ينيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة .

وفد ذكر « لاکور » أن الذين أسسوا الحزب الاشتراكي كانوا ثلاثة هم : روزنتال ، وحسنى العرابي ، وأنطون مارون (١٣) . ولا أدري من أى مصدر استقى هذا الكلام ، فالناب من الأدلة عدم صحة هذا القول . فمن جهة أنطون مارون فاننا لا نجد أثارا لنشاطه الا في ١٩٢٣ ، وقبل ذلك لا نجد اسمه ، لا في صحف هذا العهد ، ولا على لسان جوزيف روزنتال ، ولا على لسان حسنى العرابي ، ولا على لسان أحد ممن عملوا في الحركة الاشتراكية . أما حسنى العرابي فانه لم يلتحم بالحركة الا في عام ١٩٢١ بأعراف روزنتال نفسه . ومن ثم فان مذكره لاکور لا سند له من الحقيقة .

على كل حال فان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية كان من أهم العوامل التي كفلت له ابراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانزعاج النقابات التي تألفت في ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين ، وفي ذلك يقول : « لما جاءت الحرب العظمى واضطر العمال الأجانب الى مغادرة مصر ، صار العمال الوطنيون أغلبية كبرى في الدوائر العاملة . وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات التي كانت مسيرة لأغراض سياسية مختلفة تتبع الأحزاب الناهضة بالقضية الوطنية في البلاد كالوفد والحزب الوطني وغيره .

» لم أشارك اشتراكا فعليا بإدارة هذه النقابات ، وكان من رأيي أن تنشئ لها مركزا للدفاع الاقتصادي والتربية الفكرية . ولهذه الغاية نشرت في غضون ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة أدعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعها ، فتلقت هذا النداء بالقبول بالاجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك في البحث في المشروع . غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة

السياسية ، شعروا اذ ذاك بأن **انشاء النقابات الحقيقية** بطريقة براعى فيها حالة العمال ، يؤدى الى نزع كل مالهم من السلطة عليها ويحول دون الوصول الى أعراضهم السياسية ، فسعوا سعيا جديا لحمل نقابانهم المشار اليها على عدم الاشتراك بالاتحاد ، وطلوا يماطلون فى التدابير الأولية سة كاملة • وفى بدء سنة ١٩٢١ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال » (١٤) •

على أن روزينثال لم يلبث أن أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى **مصرى** يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وعبره ، وسعى لحمل الحكومة على اصدار قانون اجتماعى لحماية العمال المبروكين نحت رحمة الرأسمالية وظلمها (١٥) • ولما كان الحزب الاشتراكى الذى ألفه بالاسكندرية حزبا أجنبيا ، ولم يكن قد أفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تتلف حوله (١٦) ، فقد أخذ يسعى الى اجنداب بعض العناصر الوطنية المفعفة الصالحة للالتحام بحركته لتأليف حزب اشتراكى قوى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال • وقد ذكر روزينثال مناسبة هذا الانفاء فقال : « اتفق فى ذلك الوقت أننى فمت بحملة على الحكومة بقصد حملها على اصدار قانون يحدد أجور المنازل ، ووافق هذا السعى هوى فى نفس الجمهور ، فهبت الصحف تساعدنى فى هذه المسألة ونشرت اسمى مرارا فى بعض مقالات تتعلق بالشئون المحلية ، فرايت من بعض الوطنيين عطفًا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى العربى والدكتور على العنانى أفندى وسلامة أفندى موسى والأستاذ عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا بحنوى على مبادئ الحزب موفعا عليه منهم ، ولم أشترك فى التوقيع عليه ، لأننى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى - بالرغم من كونى مصرى الجنسية - يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية • وقد جعلنا مركز الحزب فى العاصمة ، وظللت عضوا فى اللجنة الادارية ، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم » ! (١٧)

هذا ما ذكره جوزيف روزينثال عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٢١ • وقد وافقه فى مضمون هذه الرواية ، مع بعض الاختلاف الذى سنقوم بتوضيحه ، كل من الأستاذ سلامة موسى والدكتور على العنانى • فقد ذكر سلامة موسى فى حقبة نشأة هذا الحزب انه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف (جمعية)

استراكية لدرس مذهب هذا المبدأ المتعددة ، فكتبوا أولا الى مسيو روزنثال ، باعباره سكرتيرا للحزب الاستراكي المؤلف من الجالية الاجنبية في مصر ، يسألونه عن برنامج هذا الحزب ، فاذا وافقهم انضموا اليه ، وفي حالة عدم موافقه ، يؤلفون (جمعية) عايتها الدرس أكر من السياسة » . ثم اصاف : « ان أعضاء هذه الجمعية المستعيلة قد وصعوا مصلحة مصر في أزمنها السياسية الحاصرة نصب أعينهم ، وسيكون غرضها بمصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم » (١٨) . أما الدكتور على العناني فقد قرر أنه كان يعرف المسيو روزنثال ، الذي كان يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد ، وأنه عرف عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة ، فاغتبط بمعرفته ، ورجا له بالتوفيق لهذه المهمة . ولكن الدكتور أنكر أنه كان بحاجة لأن يأخذ عن الرجل مبادئه ، بل لأن يردده عن بعضها : « انتهى مع اعظامي للرجل ، لست في حاجة لأن آخذ عنه ، بل في حاجة لردده الى ما قد مارست طويلا من نعرف هذا المبدأ مع اختيار المناسب من فروعه ، وما وصلت الى اعتناقه منه بعقيدة ثابتة ، وردده عما أمقته منه كل المفت بطبيعتي الشخصية وتنافره مع طبيعة الوثام الانساني العام » (١٩) .

وهكذا مما ورد على لسان جوزيف روزنثال وسلامة موسى والدكتور على العناني ، يمكن استخراج الحقيقتين الآتيتين : أولا - أن الحزب الاشتراكي المصري قد تألف امتدادا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية في مصر ، وانه كان التحاما بين العناصر الاجنبية والوطنية في الحركة الاشتراكية . ثانيا - أن العناصر الوطنية التي التحمت بالحركة التي أنشأها روزنثال لم يكن في نيتهما الذوبان في العناصر الأجنبية ، ولم تكن تربد التسليم المطلق بالمبادئ التي تعتنقها تلك العناصر على علائها ، بل كانت غايتها اختيار المناسب للبيئة المصرية من فروع المبدأ الاشتراكي ، وتمصيره وتقديمه للرأي العام المصري في قالب مصري يمكن للعمال استساغته واعتناقه .

ولقد كانت استعانة روزنثال بالثقفين المصريين ، دليلا على تعدير صائب من الرجل للأهمية الدقيقة التي لا شك فيها لدور الانتلجنسيا الوطنية كهزمة وصل بين البورجوازية والجماهير . وهو الأمر الذي لم يكتشفه الخبراء السوفييت الا في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين - كما يقول لاکور - فحتى ذلك الوقت كان ثمة افتقار عام في هؤلاء الخبراء الى تقدير الدور الذي تستطيع الانتلجنسيا القيام به في الحركة

الوطنية في السرف ، وكان المعتقد أن الحزب الشيوعي لا يستطيع أن يقوم بدور هام في الحركة الوطنية الا اذا تركز فقط على الطبقة العاملة المنظمة (٢٠) .

الحزب الاشتراكي المصري بين الهجوم والدفاع

على كل حال فلم يكذب الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه ، حتى تعرض للهجوم عليه من كل فئات الرأي العام المصري تقريباً . وقد أفسحت الأهرام صدرها لهذا الهجوم ، فنشرت في صفحتها الاولى في يوم ٢٠ أغسطس مقالا للاستاذ أحمد حلمي يقول فيه : « هل نطن الحكومة ان ذلك الحزب لو تألف فعلا وعرف العامة - وسوادهم الأعظم من الأميين - أن مبادئه مشروعة والحكومة راضية عنه ، بفي في العطر حجر على حجر في ضيعه أو دسكرة ؟ وهل يستطيع بعد ذلك جباة الاموال جبايتها ، وهل يقوى احتفاظ ذوى الاملاك بأملأهم عفاراً أو نضاراً ، أو يأمن ذو عرض على عرضه . وهل يستطيع مأمور واحد أن يحفظ الأمن في مركز يقطنه ١٥٠ ألفاً ، وليس فيه الا بضعة جنود لم يكن في أيديهم سوى سلاح بلا ذخيرة ؟ » ولم يلبث الهجوم أن توالى باسم الدين . ففي يوم ٢٤ ، ٢٦ أغسطس نشرت الأهرام مقالين ، أحدهما لفضيلة الشيخ محمد الغنيمي الفتازاني ، والى لأحد المزارعين وأصحاب الأتيان يدعى على متولى ، هاجما فيه الحزب هجوما شديدا ، وصدره بالآية الكريمة « والله فضل بعضكم على بعض في السرزق » ، زعما منهما بأنها نفص الاشتراكية من أساسها . كما نشر الشيخ الفتازاني مقالا آخر في أهرام ٧ سبتمبر ١٩٢١ بعنوان «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » .

وفي يوم ٥ سبتمبر ١٩٢١ نشر الاستاذ فكرى أباطة مقالا في جريدة اللواء استنكر فيه تأليف الحزب الاشتراكي ، باعتباره سابقا لأوانه ، وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي ، فقال : « ان مصر البائسة ، مصر المستعبدة ، مصر الراسفة في الأغلال ، همها الوحيد في الوقت الحاضر أن تبحث عن حريتها ، وأن تتوجه الى مكان البحث كتلة واحدة ثابتة الدعامة قسوية التركيب ، حتى اذا حصلت على استقلالها المنشود وصفت الحساب بينها وبين المغتصب ، استطاعت أن تتفرغ لخص مشاكلها الداخلية » . ثم قال : « ان وظيفة الحزب الاقتصادية تتلخص في أنه سيكون من الآن فصاعدا « موقعاتي » بين أصحاب الاموال والعمال الى

أن تسنح الفرصة فيقوم بنوزيع الأملاك على الجميع ، فصصبح مالية الأمراء كمالية الفراء سواء بسواء . لكن فات الحزب أن المالك الوحيد في فطرنا المصرى هو « البنك العفارى » ، فعسى أن ننسب المعارك بينه وبين هذا البنك ، فإن من مصلحتنا أن يحل به الحراب والدمار . . . وواضح من مقال الاستاد فكرى أباطة أنه لم يقسراً شيئاً عن محاولة محمد فريد الاشتراكية وعن آرائه الاجتماعية ، والا لما كتب هذا المقال .

وفى يوم ١٧ سبتمبر نسرت الأهرام مقالاً للدكتور محمد حسين هيكل ، الذى ذكرنا أنه كان أدنى الى التطرف فى مذهب الحرية الفردية وكان عنوان المقال هو : « الاشتراكية فى مصر » ، وقد صيغ فى مهارة كبيرة ، اذ ناقش فيه زعماء الحزب الاشتراكى فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية فى ذلك الحين ، وألقى عليهم بعض الأسئلة الجدلية لدفعهم الى تحديد موقفهم من إلغاء الملكية ومن مبادئ الاشتراكية ومبادئ الإصلاح ، فقال : « أريد أن أسأل اخواننا الاشتراكيين : هل يرون البيئة المصرية الحاضرة صالحة لقيام مبدئهم فيها ، أو أنها على العكس من ذلك معادية له ، فمحاولة ادخاله اليها فضلاً عن أنها عب غير منتج ، قد يكون من ورائها ارتباك يجعل بهم ألا يجرؤوا البلاد اليه . . لاشك أن اخواننا يعلمون عن يعين أن من أقوى ردود الفرديين على الاشتراكيين أن نظريتهم اذا صحت فى الصناعة فى لا تصح فى الحال الزراعية لأن الناس فيها معبرون ليست بينهم جامعة ضيقة ضرورية كعمال المصانع ، ولأن الملكية الصغيرة لاتزال منتشرة جد الانتشار فى النظام الزراعى . ألا يصح أن نساتل اخواننا الاشتراكيين المصريين عن مبلغ تطور نضال الطوائف فى مصر والى أى حد وصل ؟ وهل لامست فكرة النضال نفس العمال واستفرتها الى حد تمكن الاحساس بها من فؤادهم ؟ واذا صح أن كان لذلك شبه وجود فى بعض الصناعات ، فهل هو موجود فى الصناعات الأخرى ؟ وهل يمكن أن يكون موجوداً فى الأرياف ؟ . فاذا قدر لحزبنا الاشتراكى أن يتولى الحكومة أول ما يتم لمصر الاستقلال ، أفتراه يقتصر على ترك الفلاحين كما هم ، أم هو يعمد الى إلغاء الملكية حتى الصغيرة منها ؟ اننى أشارك اخوانى الاشتراكيين فيما يرمون اليه من ضرورة اصلاح الطبقات الصغيرة ، ووضع قوانين لضمان المعيشة ومالى ذلك من النظم ، ولكن شتان ما بين هذا وبين الاشتراكية . ان هذا كله ممكن التحقيق والملكية الفردية قائمة ، ولن تكون اشتراكية الا اذا ألغيت الملكية الفردية . فأما اذا رأى اخواننا الاكتفاء بهذا والسعى له ، حتى اذا تم كان لنا أن ننظر فى النظام الذى يجيء بعده مستلهمين الرأى من تاريخ تطور مصر الاقتصادى . فهم طلاب اصلاح

اجتماعى لا اشتراكية فيه . وأما ان كانوا يرون البيئة صالحة لبشر
الاشتراكية ، فليفضلوا بافهامنا هذا على طريقة علميه دفيقة ، وقد يمكن
بعد الأخذ والرد أن نتفاهم واياهم ، فما يريد الا مصلحة البلاد . . وواضح
من مقال الدكتور هيسكل النعسف فى فهم الاشتراكية ، اد هى بالحثم
فى ذهنه الغشاء الملكية الفردية ، دون أن يكون فى ذلك مراحل يقطعها
العمل الاشتراكي . فهو انما ينظر الى التجربة الروسية ، دون أن ينظر
الى بجارب الأحزاب الاشتراكية الأخرى فى البلاد الأوروبية .

على كل حال فقد كان ازاء هذا الهجوم أن انبرى زعماء احرب
الاشتراكي للرد على الزهم النى وجهت اليهم . وقد أظهر الرد أن هؤلاء
الرعماء كانوا يخلعون اعتدالا وتطرفا فى كيفية تطبيق الاشتراكية
بالرغم من الاطار المعتدل العام الذى يسملهم جميعا . فقد كتب سلامة موسى
فى أهرام ١٨ أغسطس ١٩٢١ يقول . « ربما كان الوفث الحاضر أسوأ
الأوقات لتأليف هذه الجمعية لاعتبارين أولهما أن البولشفية الروسية
قد أخففت احكاما بكاد يكون تاما ونسرت على ربوع البلاد الروسية الوية
الخراب والدمار . وثانيهما أننا فى مأزق سياسى لا ينبغى أن نزيد حرجا
بما يمكن أن بتذرع به المعارضون لاستغلالنا فى اجلترا من أن فى مصر
سيوعيين وبولشفيين ، وهذه الفاظ تستطير لب سياسة الانجليز . وقد
يجب مزمو نأليف هذه الجمعية هذين الاعتبارين ، وقرر رأبهم على أن
التحوف من أن افامهما قد يكون عائثا فى سبيل المفاوضات الحاضرة ،
أو فى نشر المبادئ الاشتراكية المعتدلة ، لا محل له . وذلك لأن البولشفية
قد صرح كثير من الاشتراكيين بعدم موافقتهم عليها لأنها لجأت الى تحقيق
غايتها طفرة ، وغالت فى تطبيقها . والاشتراكية ينبغى أن تكون بطبيعتها
وبالوسائل التى نتذرع اليها والتدابير التى تتخذها فكرة نسوء وتطور
بحجب لا يمح منها للأمة شئ الا بمقدار ماحصل عليه من التربية ،
فيمشرب أفراد الأمة مبادئ الايتار والغيرة على المصلحة العامة . . أما من
حية المفاوضات فان أكثر أعضاء الجمعية المزمع تأليفها بحسنون اللغات
الأوربية المهمة ويجيدون كتابتها ، ولن يقصروا عندما يرفع الاستعماري
عقرته ويندد بنا ، فى الرد عليه واقحامه ببيان لغته .

« وبديهي أن الغاية القصوى من الاشتراكية هى الغاء الملك الفردى
واستبداله بالملك العمومى ، ولكن دون هذه الغاية مراحل ينبغى أن تقطع ،
وهذه المراحل هى فى الواقع غايات صغرى أهمها . نشر التعلم بين عمال
الأمة حتى يدخلوا فى دور الوعى الاقتصادي ، ويتكاتفوا على العمل
لمصلحتهم ، ثم تسعى الجمعية بواسطة النشر فى اقناع أولى الأمر أيا

كانوا لكى يفسنوا القوانين اللازمه لتحسين مساكن العمال وزياده أجورهم وتأسيس معاشات لكل من يبلغ منهم الخامسة والستين ، وما الى ذلك من الاصلاحات . ونحن على علم تام بأن علاقة الأجير الزراعى مع الممول المصرى هى علاقة انسانية أكبر منها اقتصادية ، بل هى بعيدة عن تلك العلاقة الجامدة التى تربط ، أو بالأحرى لا تربط الممول الأجيبى بالعامل الذى يشتغل فى معمله . والمالك المصرى فى الواقع ينبغى أن يكون له مكانة الموظف العمومى من حيث المسئولية الادبية القانونية ، لأن سعادة العائلات المصرية الفقيرة وشقاءها متوقفان على كيفية نظره لطرق الاستغلال ، استغلال الأرض واستغلال العامل . فلهذا السبب لن تقف الجمعية موقف العداء ضد الملاك المصريين ، وانما هى بمثابة صديق يذلهم على مصلحتهم ، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا ، لأن مصلحة الانثين واحدة . فالعامل لا يستطيع استغلال الارض كما ينبغى الا اذا كان على علم بأصول الزراعة الحديثة التى يجب أن تلقن فى المدارس ، فمن هنا واجب تربيته ، وهو لن يقوى على جهد الفلاحة مالم يأكل طعاما دسما ، ومن هنا زيادة الأجور ، ولن توجد صحته مالم يسكن مسكنا نظيفا ذا نوافذ ، وهلم جرا . فالجمعية الاشتراكية المزمع تأليفها ترى أن مصلحة المالك هى مصلحة الأجير مادام هناك مالك وأجير ، أما اذا عمت الاشتراكية وألغيت حقوق الملك ، فان الضمانات الاشتراكية نزيل فوائد الملك ، فلا بأسف على فراقها مالك . »

وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩٢١ نشر سلامة موسى مقالا فى الأهرام ردا على جريدة الاجبشيان جازيت قال فيه : « ان حملتكم على الحزب الاشتراكى المصرى لا مبرر لها ، كما أنكم بالغتم فيما كتبتموه عنى . فاننا لم نؤلف حزبا جديدا ، وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكى الذى عاش ونما منذ مدة بعيدة فى الاسكندرية . وكان أول مافعلنه فى القاهرة أننا أنكرنا البلشفية بكل صراحة وجحدنا مبادئها بلا قيد ولا شرط . . . وقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفابية الانجليزية ، وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن ، وغابتنا ووسائلنا هى غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر أن نجتمع المعلومات المفيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ، وسنأتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « وبلز » ، ونعنى بهم أكثر مما نأتم بماركس وانجلز . وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب ، وسنبدا عملنا متواضعين بالسعى فى إيجاد القوانين عن معاشات للشيوخ ومساكن العمال وشغل الأطفال وأمثال ذلك ، وسنسترشد فى كل ذلك بالقوانين الانجليزية . »

وفي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢١ دافع محمد عبد الله عنان المحامي عن
الحزب الاشتراكي في مقال نشره الأهرام بعنوان « الاشتراكية المصرية ،
لا ندعو الى ثورة أو فوضى » . وقد أسار فيه الى سلامة موسى والدكتور
العنانى بلقب « رفيق » ، وأهم ما فيه أنه أوضح الفروق بين الشيوعية
والاشتراكية فقال : « اما اقتران الاشتراكية بالفوضى والشيوعية ، فهو
خطأ جسيم ، لأن الشيوعية تقوم على اعتبار النروة كتلة عامة يستمد منها
المستهلك حاجته ، لا بالنسبة الى خدماته ، ولكن وفقا لحفوفه الطبيعية في
أن تسد حاجاته ، أما الاشتراكية فانها تعلق المنح على قوة الانتاج وقيمة
الخدمات . فكلا المبدأين يتفق في توحيد النروة ، ولكنهما يختلفان في
تحديد حقوق الفرد بالنسبة اليها ، لأن الاشتراكية تقرر التوزيع طبقا
للكفاءة الشخصية ، والشيوعية تفرره طبقا للحاجة البشرية . ان القول
على اطلاقه بأن الاشتراكية ترمى الى محو الملكية الشخصية خطأ شديدا ،
كخطأ قرنها بالفوضى ، فالاشتراكية لا تريد الا القضاء على النتائج السيئة
التي تؤدي اليها الملكية الشخصية بشكلها الحاضر ، وتحقيق أنظمتها
العادلة المستطاعة . وان الاشتراكية لا تحتم الغاء الوراثة ولا تعترض
عليها الا حيث تفضي الى ادقاع السواد الأعظم . وبالجمله فان برنامج
الاشتراكية الاقتصادي يرمى الى تحطيم نظم الاستثمار والاستغلال بنحو
حق الملكية الشخصية . اما المساواة في الاشتراكية ، فليست مساواة
في الحالة الاجتماعية ، مطلقا ، وما هي الا المساواة في « الفرص » ، فيبدأ
الطفل حياته وجميع الأبواب مفتوحة في وجهه ، فلا يغلق ثمة منها في
وجهه ما يستطيع ولوجه » . ثم قال الاستاذ عنان : « ان استبداد رأس
المال هنا سائن بالغ حد الارهاق ، وان استثمار طائفة برأس المال هنا
يقترن به طغيان فادح يوضحه لك عسف أصحاب الضياع بالفلاح البائس
التعس » .

على أن هذا الدفاع الذي ساقه زعماء الحزب الاشتراكي لقي نفدا
شديدا من الاستاذ عزيز مرهم الذي غضب لما فيه من ضعف . والاستاذ
عزيز مرهم ، كما مر بنا كان أدنى الى التطرف في الاشتراكية ، وقد تحدث
بلسان هذه العناصر المتطرفة في مقال نشره الأهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩٢١
انثقد فيه الاشتراكيين نقدا مرا وقال انهم لم يكونوا أكثر توفيقا في
ردودهم من خصومهم ، بل اتخذ بعضهم طريقة مناظرية وهي التغيرير
دون الاثبات ، وكانوا من الضعف في حججهم أن خرجوا على الاشتراكية
الحقة ، وانهم « لم يتجاسروا على أن يتحملوا أمام الرأي العام المصري
مسئولية اعتناقهم المبادئ الاشتراكية كاملة » . ثم قال ان همهم الأول

كان « أن يبددوا النهم التي رماهم بها خصومهم من أنهم متطرفون حارجر
 عن الدين هادمون لنظم البلاد الاجتماعية ولعوانيتها الوصية ويلزم
 مرافبتهم • فقد نصلوا جميعا من تهمة التطرف ، فأخبرنا سلامة موسى
 بأنها جماعة ستقصر عملها على تحفيظ الأغراض المعتدلة للاشتراكية ، وبنى
 على العناني نظريته عن الاشتراكية العلمية العملية المعندة ، وبمسك
 محمد عبد الله عنان بنظم الموارد وبالملكية الشخصية « التي أفرها
 الطبيعة والنواميس الاجتماعية منذ بدء الخليفة » • • ويؤخذ من ذلك أن
 الاشتراكيين المصريين يقررون أن النظم الحالية نظم مرضية يحتفظون بها
 مع تغيير بسيط لا يمس جوهرها ، وهذا وجه ضعفهم • أولا - لأنهم
 بذلك فروا أن وجودهم وإن كان مستحسنا فهو غير ضروري • وثانيا
 لأنهم بالغوا في رضاهم عن الأنظمة الحاضرة حتى تهاونوا في الإصلاحات
 التي ينشدها الاشتراكيون الأصم ، وكانت النتيجة أنهم اكتفوا بأن
 يأخذوا من الاشتراكية اسمها - والاسم فقط - دون مبادئها ، وكانوا في
 الواقع أول الهادمين لوجودهم • واني لمنبت ذلك ، فقد قرر سلامة موسى
 « أن علاقة الاجير الزراعي مع الممول المصري علاقة انسانية أكرم منها
 اقتصادية » ، ولعل الداعي لهذا القول هو ما يراه من أن الحرب الطاحنة
 القائمة في الغرب بين طبقتي العمال وذوى المال لا أثر لها في حياتنا
 الاجتماعية المصرية ، ولكنه بعد ذلك تمنى تغيير هذا الحال فقال : « ومع
 ذلك فاذا عمت الاشتراكية والغيت حقوق الملك فان الضمانات الاشتراكية
 تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك » • ولا يعقل أن انسانا
 يرى صلاحية نظام موجود ثم يتمنى بعد ذلك نظاما آخر لم تثبت صلاحيته
 أى تجربة • ان هذا يناقض لا تفسير له الا أن اخوانا الاشتراكيين
 لم يقووا على مجابهة الحقيقة التي يعتقدون بصحتها سرا ، فهم يتظاهرون
 بغيرها خوفا من مفساجاة الرأي العام بأراء هادمة لأنظمتهم ولم يتعود
 سماعها •

نم ندد الاستاذ عزيز مرهم بما ظهر على لسان أقلام زعماء الحزب
 الاشتراكي من الطعن في مبادئ الفلسفية ، ووصف ذلك بأنه « فضيحة » ،
 ثم هب مدافعا عن هذه المبادئ فقال : « وصل الاشتراكيون المصريون في
 مجاراة الرأي العام أن أنكروا الفلسفية وطعنوا في مبادئها ، مع أن
 الفلسفية - أصابت أو أخطأت - هي على كل حال من الاشتراكية • •
 واني كنت أود ألا يكون اخوانا الاشتراكيون « تفتازانيين » أكثر تفتازانية
 من التفتازاني ، وألا يرموا الفلسفية - رغم غلطاتها - بطعنات صدورنا
 بيانهم ولم يتنبتوا منها مبدئيا • فان الفلسفية لم تحقق اخفاكا تكاد

يكون ناما - كما يزعمون - ولم ننشر على ربوع البلاد الروسية ألوية الدمار والخراب ، كما يزعمون ، انما البلشفية ناهضة حية ، والبلشفيون عاملون على نعميم المدارس وسهيل التعليم الصناعي والزراعي والعالي ، وفائون بنسبيد آبنية خاصة للمولودين ، واساء جنائن للاطفال وملاجيء للشيوخ ومستشفيات للعموم ، وأصبح الغداء عندهم مشاعا ومحازن البلديات تصرف للأفراد حاجياتهم ، ويدفعون ثمنها من عملهم دون وساطة التجار وأصحاب المصارف ، والشعب يحنار نوابه وله حق اقالة من يفقد بفته ، والناس جميعا يعيشون عيشة عادية مظمة . وان ماأخذه أعداء البلشفية برهاها على تحريبها للبلاد الروسية هو برهان فاسد ، فالمجاعة راجعة الى أسباب جوبة طبيعية محضة ، كما حصل في الصين والهند مرارا ، وفي البلاد الروسية نفسها . . انى لا أقول بأن البلشفيين لم يركبوا أغلطا فظيعة ، ولكن هذا شأن الفائين بنحفيق الأنظمة الجديدة لا بالطور بل بالقوة ، أى باستعمال العنف والقلب الفجائي . هذا ماكان يجب أن يعلمه احواننا الاشتراكيون ، فكان لهم أن يقولوا بعدم موافقتهم لوسائل العنف والنورة والانقلاب الفجائي ، ولكنى أرى من الفضيحة بالنسبة لهم وبصفتهم اشتراكيين أن يطعنوا على البلشفية ، ويفتروا عليها لكراهيهم لوسائلها » .

ثم انتقل الاستاذ عزيز مرهم الى نقطة هامة أخرى فقال : « قال لنا سلامة موسى في أهرام ٣١ أغسطس » اننا لم نؤلف حزبا جديدا وانما انضمنا الى الحزب الاشتراكي الذي عاش منذ مدة بعيدة في الاسكندرية » ، وقال لنا على العنانى في أهرام ١٩ أغسطس « حقيقة عرفت مسيو روزنتال الذى بسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد ، وعرفت عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة . . ولكنى مع اعظامى للرجل لست فى حاجة لأن آخذ عنه بل فى حاجة لرده . . الخ » ، وبين الرأيين تناقض : اذ يفهم من نص سلامة موسى أن الحزب الاشتراكي المصرى هو نفس الحزب الاشتراكي الاوروبى بالاسكندرية ، ويفهم من نص على العنانى أنه تناقض مع مسيو روزنتال وردده عما يمقته . فهل تغيرت بعد هذه المناقشة مبادئ الحزب الاشتراكي بالاسكندرية ، أو هل تمكن على العنانى من اقناع مسيو روزنتال بتكوين اتحاد بين الاشتراكيين المصريين وبين الاشتراكيين الأوروبين الاسكندريين ، مع تباين مبادئ كل منهما ؟ هذا ما لا أظنه صحيحا لعلمى بأنظمة الاشتراكيين التى ترى قوتها فى الاتحاد التام فى المبادئ والوسائل ، وتابى كل امتزاج بين عناصر غير متفقة تمام الاتفاق . وأظن الأهرام صادقا اذ قال فى عدد ١٦ أغسطس « لا نعرف مذهب

الدكتور العناني ، ولكن نعرف شيئا من مذهب المسيو روزنتال ، فنعرف أنه اشتراكي متطرف ، وقد يتجاوز حدود التطرف » .
هذه الأسئلة التي أثارها الاستاذ عزيز مرهم عن حقيقة مبدأ زعماء الحزب الاشتراكي المصريين ، وهل هو الشيوعية وراء ستار من انكارها والتنديد بها ، أم الاشتراكية في نوب اصلاحى لا نوري ، أسئلة تستحق الجدل ، وخصوصا أن روزنتال قد أكد في أقواله عام ١٩٢٤ أن الحزب الاشتراكي المصري كان منذ تأسيسه حزبا شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي (٢١) ، مما يوحي بأن الزعماء المصريين لم يكونوا اشتراكيين وانما كانوا شيوعيين . على أن الاجابة الحاسمة على هذه الاسئلة يمكن أن تستنبط من البرنامج الذي نشره الحزب في ٢٩ أغسطس ، ومن الشقاق الذي حدث بين هؤلاء الزعماء وروزنتال ، وانتهى بطردهم من الحزب في ٣٠ بولية ١٩٢٢ ، أى بعد عام واحد .

برنامج الحزب الاشتراكي المصري

ففي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي المصري برنامجا على الرأى العام المصري ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « .. ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدها أقلية صغيرة متعديّة تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك نسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقته معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشاً شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضروري أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض اخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها :

(السياسية)

١ - تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقضاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره .

- ٢ - تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم على قاعدته المساواة والمنفعة المتبادلة .
- ٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .
- ٤ - مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء .
- ٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .
- ٦ - إلغاء المعاهدات السرية .
- (الاقتصادية)
- ١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وإخفاء استبداد المستغلين والمضاربين والسعى إلى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية .
- ١ - توحيد النروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة .
- ٢ - التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية .
- ٣ - إخماد المزاخمة الرأسمالية .
- (الاجتماعية)
- ١ - اعتبار التعليم حفا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا يجعله مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .
- ٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .
- ٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منبجة .
- « وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق مايتأتى :
- ١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتساج والاستهلاك .
- ٢ - اعداد نواب اششراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلبة والبلدية وغيرها .
- ٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .
- ٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .
- و ، وقع البيان كل من على العناني ومحمد عبد الله عنان وسلامة

موسى وحسنى العرابى ، وأشير فى ختامه الى أن ترسل طلبات الانضمام مؤفنا الى سكرير الحزب محمد عبد الله عنان المحامى .

ونلاحظ على الجزء الافصادى من البرنامج أنه جاء غامضا بعض الشيء . ففيما خلا نصه على أن النوزيع العادل للثمرات على العاملين سيكون « طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصيه » ، وهو النص الذى خرج به صراحة عن برنامج الشيوعية الذى يعضى بأن يكون التوزيع طبقا للحاجة البشرية ، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب – فانه لم يحدد طريقة « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة » ، وهل يكون ذلك بطريق الغاء الملكية أم التأميم أم تحديد الملكية أم غيرها من الوسائل . ومع ذلك فمن أهم ما قرره البرنامج أن الحزب سوف يعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية ، فجرد نفسه بذلك من الصفة النورية المتصفة بالأحزاب الشيوعية . وعلى العموم فان برنامج الحزب قد سد فراغا فى المحيط السياسى المصرى ، وكان برنامجا تقدما لا شبهة فيه .

نشاط الحزب الاشتراكى المصرى :

أخذ الحزب الاشتراكى ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسى والاجتماعى . ومن الواضح أنه كان يسعى للالتحام بالخط السياسى الذى كان ينتهجه الوفد ، فعلى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢١ نشر بيانا الى الأمة أظهر فيه سروره بانفطاع المفاوضات المصرية ، وطلب من الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقبة بأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارا للاجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من اهمال حقوق الأمة » ، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث : (١) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق ، والاقتصار على ما فيه خير البلاد . (٢) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصرى تأليف وزارة تعمل بأى شكل تحت هيمنة مشروع كيرزن . (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول . (٢٢) ثم أخذ الحزب بعد ذلك بتحسين الفرص لينشر احتجاجاته واعتراضاته على السياسة المحلية (٢٣) .

وقد جعل الحزب ، منذ البداية ، مركزه الرئيسى فى القاهرة ، ثم أخذ بمد فروعه الى الأقاليم . فبالاضافة الى الاسكندرية ، فقد أقام شعبا فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة (٢٤) . وقد ذكر سلامة موسى أن الحزب قد استطاع أن يجتذب اليه عشرات من المحامين والأطباء والمعلمين ، حتى

لقد انضم اليه بعض الأغنياء (٢٥) وفي أوائل يناير ١٩٢٣ ذكرت الاهرام أن عدد المصريين الأعضاء في شعبة الاسكندرية وحدها ببلغ عددهم نحواً من أربعمائة ، بينما يبلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين الى الحرب في مصر نحواً من ١٥٠٠ . (٢٦) وفي ١٩ مارس ١٩٢٤ نسرت الاهرام . « استناداً الى أوثق المصادر » أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذي كان يسيره الحزب كان يتراوح بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألفاً في سائر أنحاء القطر .

وقد عمل الحزب ، بعد انشائه ، على اجتذاب حريجي المدارس الصناعية ، فأصدر اليهم دعوة على لسان أحدهم يدعوهم للانضمام اليه لقيادة العمال البسطاء . وقد جاء في هذه الدعوة ، وهي بعنوان : (دعوة عامة الى خريجي المدارس الصناعية) ، « نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصري ، يجب أن نفود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، فلذا أدعوكم جميعاً للانضمام الى عضوية الحزب الاشتراكي المصري بأول فرصة ممكنة لتكون يداً واحدة كعامل واحد ، ويد الله مع الجماعة » . (٢٧) وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢١ كتب ابراهيم الدسوقي رحمه مؤسس نقابة خريجي المدارس الصناعية بالقطر المصري ، وهو الذي وجه النداء السالف الذكر ، الى جريده الاهرام يؤكد لها أن الحزب الاشتراكي سيبستد ساعده بانضمام جميع عمال القطر المصري وعمال النسخ والتفريغ في موانئ القطر المصري المختلفة .

وفي الواقع أن حوادث الاعتصابات بين العمال قد زادت منذ قيام الحزب . ففي التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق الرسمية في ٢١ يوليو ١٩٢٢ ، عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال في الستة شهور التي انتهت في ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كبرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو معمل ، وكان أطول هذه الاعتصابات اعتصاب عمال تكرير البترول في السويس ، وقد استمر ١١٣ يوماً . ثم اعتصاب عمال ترامواي القاهرة ، وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصاب عمال شركة « ورمس » ، وقد استمر ٦٠ يوماً . واعتصاب عمال شركة الغزل ، وقد استمر ٥٢ يوماً . واعتصاب شركة الغاز بمصر ، وقد استمر ٤٥ يوماً . واعتصاب عمال العروة الوثقى بالاسكندرية ، وقد استمر ٣١ يوماً . واعتصاب شركة ملابس لوميتون بمصر ، وقد استمر ٢١ يوماً . واعتصاب شركة الهندسة بالاسكندرية ،

وفد استمر ١٩ يوما . واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ، وقد استمر ١٨ يوما . واعتصاب عمال حلاجى القطن بدمهور ، وقد استمر ١٦ يوما . واعتصاب حلاجى القطن بزفتى ، وقد استمر ١٠ أيام . وقد أحصت اللجنة ما يوجد فى الفطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة ، فوجدت أنه يوجد فى العاصمة ٣٨ نقابة ، وفى الاسكندرية ٣٣ ، وفى منطقة قناة السويس ١٨ ، وأربع نقابات فى طنطا ونقابة فى دمنهور ، ونقابة فى زفتى . (٢٨) ومن العسير أن نفترض أن كل هذه الاعتصابات ترجع الى نشاط الحزب الاشتراكي ، فان كثيرا من المشاكل والخلافات التى أدت الى هذه الاعتصابات ، ترجع جذورها الى ما قبل قيام الحزب . ومع ذلك فلا يمكن انكار أثر نشاط الحزب فى بعض هذه الاعتصابات أو فى كثير منها .

انقسام الحزب الاشتراكي المصرى :

بينما كان الحزب يمارس نشاطه أخذت الخلافات الأيديولوجية نتفاقم بين أعضائه من المثقفين والعمال من الوطنيين والأجانب ، حتى انفجرت فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ بطرد المثقفين من الحزب . وقد شرح سلامة موسى سر هذا الانقسام ، فقال : « كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين ، وهو مع اجتهاده فى نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما ، لم يفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى نلتف حوله . وانما أقبل الوطنيون على الحركة عندما رأوا اعتدالنا واخلاص نيتنا . فافتصرنا نحن على مجاملته من غير أن نرتبط بمبادئه ، وجعلناه ينتظم فى سلكنا بدلا من أن ننظم نحن فى سلكه . وعلى هذا سرنا جملة شهور ، الى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا ، وأن محاولته لكى يجرنا الى خطته قد ذهبت عبثا ، فاتفق مع بعض ضعاف الرأى على نقل الحزب الى الاسكندرية ، وما ندرى الا وشعبة الاسكندرية قد اصطبغت بصيغة الغلو المضحك المبكى ، وانتمت الى الدولية الثالثة ، وأعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع » . (٢٩)

أما روزنتال فقد أوجز أسباب الاجراءات التى اتخذها ازاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، فقال : « لقد تبين لى أن لجنة العاصمة لم تظهر اخلاصا كافيا لغاية مهمة كهذه ، فى حين كان فرع الاسكندرية ، بالرغم من قلة عدد أعضائه يظهر كفاءة تفوق كفاءة المركز الادارى . وقد طلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب ، وبالفعل تم هذا التغيير بعد موافقة أعضاء الفروع على ذلك فى اجتماع خاص عقد لهذا الغرض (٣٠) » .

على أن الاستاذ فؤاد شمالي ، من المطرفين ، قد أورد أسبابا أكرس صراحة وإهمية ، وكان ذلك ردا على بيان للاستاذ محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة في ٣ يناير ١٩٢٣ ، فقال : « قال الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامي أن شعبة الاسكندرية قررت الحروح على الاداره المركزية في القاهرة . والحقيقة أن شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها في شهر مايو الماضي (١٩٢٢) كانت لجنة القاهرة قد نالشت وسست أعصاؤها وأفقلت دارها . وفي يوم ٣٠ يوليو عمسد في الاسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب في أنحاء العطر ، بينهم وفد عن أعضاء لجنة القاهرة ، فتقرر بالاجماع جعل شعبه الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كذلك تقرر بالاغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعي . ونم في المؤتمر انتخاب اللجنة الادارية المركزية . فالأمل من حضره الاستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة في كتابته ، وكلمتى الى زعماء الاشتراكية في مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لان الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين (٣١) .

ومن هذا البيان الصريح يبدو واضحا أن أسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية أن مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقا ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وهذا سبب نصيحة الاستاذ فؤاد شمالي الى زعماء الاشتراكية في مصر بأن « يتركوا العمال يتسولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالجار والملاك والمحامين » .

ولقد فسر بيان الاستاذ فؤاد شمالي هذا نقطة غامضة اسنوقفنى لحد ما ، وهي اصطباغ نشاط الحزب الاشتراكي المصري في الشهر الاخير الذي حصل فيه الانقسام بصيغة شيوعية فاقعة ، مما جعل وقوع الانقسام أمرا لا معنى له . وقد فسر الاستاذ فؤاد شمالي هذه النقطة عندما قال ان شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها في شهر مايو ١٩٢٢ كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ، فواضح من هذه العبارة أن الصيغة الشيوعية التي بدت في نشاط الحزب الاشتراكي في هذه الفترة ، انما كان منشؤها أن العناصر الشيوعية المتطرفة كانت قد تسلمت وتعهدت نشاط الحزب منذ شهر مايو الى أن وقع الانقسام في آخر شهر يوليو ، وأن هذا هو السبب في الطابع الشيوعي الذي تميز به نشاط الحزب حينذاك . وقد ظهر هذا

النشاط عندما طلب الحرب من الحكومة رخصة لاصدار جريده استراكية حاصه به ، فرصت الداخلية هذا الطلب ، لا سيما على أن ما نشر الحرب من الاحجاجات والاعتراضات على السياسه المحديه . فلما لم يسجج في احد الرخصه جعل يجب عن جريده موجوده ، فوجد جريده «السببيه» ، وهى جريده أسبوعيه ادبيه اجتماعيه للنسيح عبد الحميد النحاس ، فانفق معه على تحويلها الى جريده استراكية ، وبعد أن كانت تصدر بشدل معين حولها الى شكل جديد ، وألغى عدد ما صدر منها من اعداد ، وجدد نشرها مبتدئا بالعدد « ١ » وصدر العدد الاول منها في أوائل شهر يولييه ١٩٢٢ يحوى معالة عن لينين ومقالات اشتراكية متعددة ، وجعل شعارها «المنجل والمطرقة» (٣٢) .

وفد كتب أحد الملاك مغالا في الاهرام في يوم ١١ أغسطس ١٩٢٢ يستعدى فيه الحكومة على الحزب بسبب ما نشر في الجريده من أمور أنارت جزعه فقال : « لقد ضمت هذه الصحيفة في أول أعدادها « راية البلشفيك » ، وقد وضعت كمركز للحزب وشارة لهؤلاء ، كما جاء في مقدمة هذه الصحيفة ، وهى ما فيل عنها أنها برنامج الحزب ، أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معاداة قد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية . كذلك قد جمعت مايدل على أن هذا القربق قد وطن نفسه - ولو من باب الخداع والغش - على قلب هذا النظام والخروج على الأديان والعادات . ولو أن الحكومة فطنت الى ما ذكرته هذه الجريده نفسها من أنها تدعو كل شعبة دولية «بورية» الى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامة الشيوعية ، لوجب عليها أن تعد نفسها فى هذا القربط الفائم بها مقصرة فى حق هذا البلد الأمين . فكيف اذا زاد على ذلك أن أول عدد من هذه الجريده قد طعن مر الطعن على فتوى مفتى الديار المصرية أو على رأى الاسلام فى هذه السخافات التى يحاول هذا نفر أن يخدعوا بها أولئك العمال المساكين ، وكيف اذا زدت على ذلك أن بعض هؤلاء العمال قد اخرجوا تنفيذ هذه المبادئ الى وسيلة نعتمد على القوة وتستند الى الشدة . فقد كتب خمسة من العمال الى بعض الجهات يشيرون عليها أن تنصح لصاحب جريده « الاكسبرس » فى الاسكندرية بالعدول عن محاربة هذه المبادئ التى ستموا بها ، ويقال ان هذا الكتاب مشوب بكثير من الفاظ التهديد والوعيد . . عجيب أمر هذه الجماعة التى تنادى بالشيوعية وتعادى الملكية الفردية وعلى رأسها رجل روسى يتجر بالكماليات اذ يرتزق من المتاجرة بالذهب والماس ، ولا بعنيه اذا كسب أن يكون عمله مخالفا لمبدئه ، بل مخالفا لما يريد أن يخيل الى

الناس أنه يدعو اليه ؟ ولو كان للحريه القانونيه بصيبيها الصحيح الآن لنساء لنا كذلك عن مصدر الاموال لهذه السعبة . . اننا ننبه الحكومة الى أن ما يقوم به هؤلاء الناس ، مما يمنعه القوانين المصرية عامة . سواء في ذلك القانون السماوى والعابون الوضعى ، ويجب أن ننبهها كذلك الى أن نحن الملاك نتظر منها أن تقوم بالواجب على كل حكومة ازاء ما يتهدها من الخطر ، **وازاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا** . فهل عند الحكومة اذنان لتسمع بهما ؟ ذلك ما نطن والسلام (٣٣) .

على كل حال فان وزارة الداخلية عندما رأيت حول جريدة «السببية» الى جريده شيوعية على هذا النحو ، سارع باصدار أمر باغلاقها ، ومنع سرها بهذه الصفة . وكان الحرب قد شرع في نشرها على أعضائه باعتبار أنهم مشتركون بها ، وجعل بدل الاشتراك بلايين قرشاً في السنة (٣٤) . فلما ألغيت هذه الجريدة اخذ الحرب صحيفه اسبوعية أخرى في القاهرة لهذا الغرض بعد أن اتفق مع صاحبها على تحويلها اليه (٣٥) .

ومن القرارات التي يعود الفضل في اتخاذها الى شعبة الاسكندرية قبل الانقسام ، ما قررته الحرب في يوم ٢٥ يوليو من فتح مدارس مجانية في أنحاء مصر . وذلك لتعليم العمال في الليل ، وأخرى لتهديب أبنائهم في النهار . وقد قرر الاحفال بافتتاح أول مدرسة لهذا الغرض في ١٥ أغسطس ١٩٢٢ بحى كرموز ، على أن يفتتح غيرها في أحياء السفرة الوطنية . وأصدر بياناً الى الصحف يرجو فيه العمال الراغبين في الالتحاق بهذه المدارس أن يسارعوا بتقييد أسمائهم في سكرتاريته بالاسكندرية بشوارع نوبار رقم ١٨ ، ليتمكن من معرفة العدد اللازم وضبطه . وقد حذت الفروع الاخرى حذو المركز الرئيسى ففررت شعبة المنصورة فتح مدرسة للعمال في المدينة .

وعلى كل حال فلم يلبث الحزب بعد الانقسام أن أخذ يغير شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد ، فطبع على أوراقه اسم الحزب الاشتراكى المصرى ، وتحت الاسم الضخم كتب عبارة « الشعبة المصرية للدولية الشيوعية » . ونشر فى البلاد بياناً باسم الجمعية العمومية للحزب الاشتراكى أورد فيه قراراته ، ومنها أن تكون لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية، وأن ينضم الحزب للدولية الثالثة ، وأورد فى برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو . وأسند أمانة الصندوق الى المسيو روزنتال (٣٦) .

على أن الحزب لقي أعنف المقاومة، وخصوصاً من الزعماء الاشتراكيين المصريين . فقد كتب الاستاذ سلامة موسى عدة مقالات حذر فيها من أن

انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية وقبول النورة كوسيلة شرعية للحصول عليها . وقال انه اذا راجت الاشاعة بأن في مصر حزبا شيوعيا على اتصال دائم بموسكو ، بائت حركة الاستقلال في خطر ، وحينئذ يجد مسنر برسسل من الدرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسه الانجليز . ثم اردف قائلا : « ان ولاءنا لمصر ينبغي أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية ، فاستقلالنا الغاية الاولى والاشتراكية الغاية الثانية » . وذكر انه يعتقد أن الاشتراكية لن تفلح في مصر حتى ترضى بها الطبقة الوسطى ، ان لم يكن الاغنياء أيضا قبل العمال ، لانهم الطبقة المستنيرة التي تستطيع فهم مبادئها والتمييز بين الغث والسمين والسير بها في طرق مقبولة معقولة ، وهؤلاء لا يرضيهم ولا يقنعهم الهذيان والهسدر عن السورة والانقلاب الفجائي الى غير ذلك . والنورة في بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل . ثم ذكر أن سبيل الحزب الاشتراكي المصري أن يقتفى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوسل بالوسائل الانجليزية بالبرلمان والنقابة وجمعيات التعاون والائتسام في ذلك بهدى الهداة الانجليز ، أما اذا توسل بالطرق البلشفية ، كما يريد المسيو روزنتال ، فانه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها وتأخر الحركة الاشتراكية . ثم أعلن سلامة موسى أنه اذا أراد الحزب الاشتراكي المصري أن يكون له مكانة في النظام الاشتراكي العالمي ، بحيث يستطيع أن يتطور مع التطور الفكري بين الأحزاب الاشتراكية الرزينة في أوروبا ، فعليه أن ينضم الى دولية فينا (الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية) ، وهي التي تألفت عام ١٩٢٠ من الأحزاب التي رفضت قبول الاحدى وعشرين نقطة التي تشترطها الدولية الثالثة في موسكو ، ورفضت في الوقت نفسه الرجسوع الى الدولية الثانية في بروكسل (٣٧) .

على أن لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم بل ضاعفت نشاطها ، حتى أصبحت المدينة - كما كتب مراسل الاهرام بها في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ - تجري بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل ، اذ أخذت تجتذب اليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب وأقبل الناس على اجتماعات الحزب في ١٨ شارع نوبار اقبالا كبيرا . وفي أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسية ، فحضر الاجتماع جمع غفير من الاعضاء ، وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولى ، ثم وقف السكرتير العام للحزب ، وهو الاستاذ أحمد مدنى المحامى فلقى

خطبه عن تاريخ السورة الروسيه ، ثم رفع الستار عن سمال للحرية المقيدة التي أخذ العامل على نفسه أن يحطم فيودها ويطلعها من الأسر الذي وضعها فيه الرأسماليون ، كما وقف المسيو روزنتال وألقى خطبه سرح فيها معنى السورة الروسيه وعلاقتها بالشرى والشريين ، ثم قام بعده السيد هريدى فسر أعمال السورة وعلاقتها بالعضية التركية ، وانتهت الحفلة ، كما بدأت ، بالنشيد الدولى (٣٨) .

ويلاحظ أن الحزب قد سار بعد إعتنافه الشيوعية جهارا فى نفس المجرى الوطنى الذى كان يفود تيساره الوفد ، فعندما ارتفعت الاصوات بضرورة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، أصدر فرارا فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ أبدى فيه وجهة نظره بوجود تمثيل مصر رسميا فى مؤتمر لوزان ، وذكر أن الشعب المصرى «يعتمد على أن تركيا ذات المصلحة الكبرى فى مسائل الشرق ، والدول الاوروبية الديموقراطية ، وعلى الأخص الجمهورية الاشتراكية الروسية ، الحامية الأمانة للشعوب الصغيرة ، تؤيد مطالبنا الشرعية » ، ووصف نفسه بأنه « المترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحها » (٣٩) . على أن الحزب اكتفى بهذا القدر من النشاط السياسى ، فمما سجلته الاهرام عنه أنه كان فى مقدمة الأحزاب التى أعلنت استيائها من ارتكاب الاغتيالات السياسية (٤٠) .

ومع ذلك فإن الحكومة قد أزعجها نشاطه وهبت لمحاسرته ، فقد استدعت ادارة الضبط والربط فى محافظة الاسكندرية المسيو روزنتال فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢ وأبلغته أنها تحظر عليه ، بأمر مدير الامن العام ، نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى ، وأنه اذا لم يكف عن نشر هذه الدعوة ، فإن الحكومة تفكر فى ابعاده عن مصر . ولكن روزنتال أحاب متحداً بأنه مصرى الجنسية ، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين ، وانه اذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين ، فليس أسهل عليها من محاكمته ، والا فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عنها (٤١) .

الانقسام الثانى فى الحزب (طرز روزنتال)

فى ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعى الرابع فى موسكو . فأرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ليمثله فيه ويتفاوض باسمه فى انضمام الحزب للدولية الثالثة . ولما عاد حسنى العرابى من الاتحاد السوفيتى ، أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعاً للدولية الثالثة ثلاثة شروط هى :

أولا - فصل روزنتال من الحزب .

ثانيا - تغيير اسم الحزب من اشتراكي الى شيوعي .

ثالثا - اعداد برنامج للفلاحين .

وقد كان ذلك مفاجأة لروزنتال ، فكتب الى المركز الرئيسى فى موسكو طالبا ايضا حيا عن حميعة طلب فصله ، وعن السبب فى ذلك ، ولكنه لم يلق جوابا (٤٢) .

وسرعان ما عقد الحزب جلسة بالاسكندرية فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال من الحزب نهائيا ، وتعيين الأستاذ أحمد مدنى أمينا لصندوق الحزب بدلا منه ، كما قرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعى المصرى . على أن الأستاذ أحمد مدنى لم يلبث بعد يوم ونصف يوم من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ، وأنه لا يستطيع الاشتراكي بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة (٤٣) .

فما هو سر هذا الانقلاب الفجائى ، وما سر اصرار اللجنة المركزية للدولية السالة على طرد روزنتال من الحزب ، رغم ما رأينا من احلاصه للمذهب الشيوعى ؟ لقد ذكر « لاکور » أن روزنتال قد طرد من الحزب بتهمة انحرافاتة الفوضوية (٤٤) . كما ذكر أنه كان من بين الأفليه التى تعارض الانضمام الى الكومنترن (٤٥) . وقد ذكر روزنتال أن الأسباب التى استند اليها الحزب فى فصله هو ما زعمه من أنه ليس شيوعا وأنه ينتفع من الشيوعية أكبر مما يفدها (٤٦) . وبفهم من أقوال روزنتال فى شهادته التى أدلى بها فى قضية الشيوعية عام ١٩٢٤ ، أن الأسباب كانت أعمق من ذلك ، وأنها كانت ترجع الى خلافات فى الوسيلة والتطبيق . فقد سأل النائب العمومى قائلا : ما هو الفرق بين الاشتراكية والشيوعية ؟ فأجاب : الاشتراكية والشيوعية مشتقتان من مصدر واحد ، بمعنى أن مبادئهما الأساسية متشابهة ، باعتبار أن كليهما تعمل لابطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية . والحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى . أما الحزب الشيوعى فانه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثورى من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم وادخال الاشتراكية على

الأنظمة الحالية ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والموسطة الحرة للوصول الى عرصهم . فى حين ان الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الاخيرة عاجلت «الرأسمالية» بضربة قاضيه ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم . وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بنورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى السورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا ٤٧ » .

ومعنى هذا أن الحلاف الذى قام فى الحزب الاسنراكى المصرى النورى بعد طرد الاصلاحيين من أمال سلامة موسى وعلى الغنائى ، كان خلافا حول تقدير ملاءمة الزمن للسورة الاجتماعية . فبينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للنوره الاجتماعية فى مصر « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى ندفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة النورية » كانت أغلبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للسورة الاجتماعية .

ويمكن فهم الموضوع بطريقة أوضح اذا عرفنا أن انضمام الحزب الاشتراكى المصرى الى الدولية الثالثة وتغيير اسمه الى الحزب الشيوعى كان يعنى أن يعنق الحزب المبادئ الأساسية للكونترن التى بينها لينين فى نقاطه الواحدة والعشرين المشهورة التى تشملها المبادئ الشيوعية ، ولم يكن روزنتال يوافق على مجموع هذه النقاط ، وهذا واضح من اجابته على سؤال من النائب العمومى بقول فيه : « هل تعرف البنود الواحدة والعشرين وما بعدها التى تشملها المبادئ الشيوعية ، وما رأيك فيها ؟ » ، فقد أجاب : « أعرفها جميعا ، ولو كنت أحد واضعيها ربما كنت لا أوافق على مجموعها ، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لا يؤدى المعنى المقصود . ومعانى المبادئ والشرائع جميعا لا تظهر الا عند التطبيق » . (٤٨)

وقد كانت هذه المبادئ الواحدة والعشرون التى اشترط الكومنترن قبولها للسماح بالدخول فى عضوبته تنص على ما يلى : أن قرارات المؤتمر ولجنته التنفيذية تربط كافة فروع الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . وأن النظام الصارم واجب الاتباع بين أعضائها . ويجب على كل حزب شيوعى أن يحصل على موافقة المؤتمر أو لجنته التنفيذية على برنامج أو سياسته . كما أن صحافته يجب أن تخضع لتوجيه المؤتمر أو اللجنة المركزية . وعلى كل عضو أن ينتسب الى الخلية الشيوعية فى المصنع أو المؤسسة التى يعمل فيها . وعلى الخلية بذل

الجهد فى تحويل بنية العمال الى شيوعيين والسيطرة على نقابات العمال واثارة الاضطرابات فى صفوف العمال ، وايجاد التفلفل فى محيط السياسة والاقتصاد والاجتماع فى البلاد تمهيدا للثورة البروليتارية العتيدة ، والحاق التخريب بالقوات المسلحة النابعة للدول غير الشيوعية عن طريق التحريض والدعاوة ، والتوصل الى الحصول على تأييد الفلاحين والجنسيات المضطهدة وشعوب المستعمرات ، وايجاد جهاز حزبي غير شرعى فى البلاد التى يتمتع فيها الحزب بوضع مشروع . وارغام أعضاء الحزب الذين انتخبوا للهيئات البرلمانية بأن يطيعوا توجيهات لجنة الحزب المركزية ، وتأسيس الجمهوريات السوفيتية ، واجراء حركة تطهير دورية فى صفوف أعضاء الحزب(٤٩) .

هذا هو السبب اذن فى طرد روزنتال من الحزب ، وفى استقالة الاستاذ احمد المدنى الذى كتب بأن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، والبلاد لا تقوى على حمل مبادئها - كما مر بنا . أما الحزب فقد قرر بعد ذلك عقد مؤتمر فى يومى ٦ ، ٧ يناير ١٩٢٣ للموافقة على قرارات تحويله الى حزب شيوعى . وقد احتاط لاحتمال منع الحكومة عقد هذا المؤتمر فقرر أن « المؤتمر يصبح انعقاده قانونياً مهما يكن عدد أعضائه قليلا » . (٥٠) وكانت الحكومة عند ظنه بها فأعلنته على يد المستر هويت بتعطيل المؤتمر وأبلغته أن البوليس فى المدينة سينفذ هذا الأمر ويحول دون عقد هذا المؤتمر . وقد بادر الحزب بارسال احتجاج الى الأحزاب الشيوعية فى الخارج على هذا المنع الذى لمس فيه أصبح السياسة الانجليزية كما احتج على خرماته من صحيفة تعبر عن آمال الشعب المصرى المغلوب على أمره ، وعلى منعه من القاء محاضراته الاسبوعية ، واختتمه بقوله : « ففى أى زمن نحن ؟ وهل حق اننا مستقلون ؟ وهل هذا هو ثمة الاستقلال المزعوم ؟ فالى الشعوب الاوروبية نشهد لها على مهزلة الاستقلال ونجار اليها من المظالم الاستعمارية التى لن يصبر المصريون على تحملها طويلا ، وعلى التصرفات الشائنة وعلى غيرها يحتج الحزب الشيوعى المصرى بما فيه من قوة » . ثم اتخذ الحزب خطة التحدى ، فأظهر انه لا ينوى العدول عن قراره ، وانه مصر على تنفيذه ، معتمدا على ما لعضائه الأجانب من حق الاجتماع فى مكان مستأجر باسم بعضهم وكون البوليس المصرى لا يحق له التداخل فى شئون الاجانب (٥١) . ولكن السلطات لم تأبه لهذا التحدى ، بل قام البوليس بمنع انعقاد المؤتمر الشيوعى فى يوم ٦ ، ٧ يناير (٥٢) . وبعد أيام قليلة اجتمع عدد آخر من الأعضاء عدهم الحزب مؤتمراً ، ووافقوا على قراراته التنفيذية (٥٣) .

برنامج الحزب الشيوعي المصري

لم يلبث الحزب بعد انضمامه الى الدولية الثالثة أن أعد برنامجا أورده « لا نور » في كتابه « الشيوعي والعومية في الشرق الاوسط » . وهو ينص على تأمين قناة السويس ، وعلى ألا يزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات وأن ينسأوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن نحصح المصانع لنظام التفيتش ، وأن نتألف معاويات للانتاج والوزيع . كما ينص بالنسبة للفلاحين على الغاء تأجير الارض مقابل نصف المحصول ، والغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فداناً ، وعدم دفع العلاج الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الاراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى (٥٤) .

وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج الذى أورده شهادى عطية الشافعى ، الشيوعى المعروف ، في كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ » ، الى حد كبير . وقد زعم شهادى أن هذا البرنامج قد نشر فى جريدة الاهرام فى العدد الصادر يوم ١٤ فبراير ١٩٢١ ، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة ، اذ لا أنر لهذا البرنامج فى هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره . ثم ان الحزب الاشتراكى لم يكن قد تألف بعد فى ذلك التاريخ ، كما ان البرنامج يتضمن مادة تحدد صدوره فيما بعد صدور الدستور ، اذ تنص هذه المادة على « تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الامة مصدر السلطات الحقيقية » . والدستور كما مر بنا قد صدر فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

على كل حال فالثابت فيما يختص بالبرنامج الذى نشره الحزب الشيوعى المصرى انه كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين . وقد حصلت الاشارة الى ذلك البرنامج فى أثناء عرض قضية الشيوعيين المصريين على محكمة جنايات الاسكندرية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ وذلك بمناسبة ما كان الحزب قد قرره ، من ابغاد بعنات شيوعية مجانية الى موسكو (استكمالا لبرنامج الحزب فى فتح المدارس المجانية للعمال) ، فقد شهد على السيد العنانى التاجر بكفر الزيات انه قرأ فى جريدة الاهرام عن الحزب الشيوعى وارساله بعثة شيوعية الى موسكو لتعليم الشرقيين الشيوعيين ، فكذب الى محمود حسنى العرابى ، فجاءه الرد من الشحات ابراهيم بأنه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة الا بعد الالتحاق بالحزب الشيوعى ، وأرسل اليه استمارة الالتحاق ، فلم يلتفت الى ذلك لان مبادئ الحزب ترمى الى قلب الحكومة . كما شهد عبد الرازق ،

مساعد معاوول فى بورسعيد بأنه طلب برنامج الحزب فأرسل اليه فى شهر فبراير برنامج مطبوع يحنوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين ، فلم يوافق عليه ، لانه وجد فيه تعديا على حقوق الغير والتحرير على الاصرا ب ونحو ذلك • كما شهد حسين صادق النعراى الضابط بخفر السواحل انه رغب فى معرفة مبادئ الحزب الشيوعى ، فذهب الى صفوان أبى الفتاح المتهم الثالث ، وتكلم معه فى الشيوعيه ، فحبذا له المتهم وقال له ان مبدأها راق ، ولو انها تسعى لقلب نظام البلد بالقوة لنسر مبادئها ، وانها ترسل بعنات شيوعية الى روسيا لتعلم مبادئ الشيوعية وتحضر لنسرها هنا •

وهذه الافوال معفولة ، لان الانضمام الى الكومنترن يجب أن يسببه اعناف المبادئ الواحدة والعشرين السالفة الذكر ، ولا ينصور أن يخلو برنامج الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعى من المبادئ الواحدة والعشرين • وقد ثبت هذا على لسان الاساذ مصطفى الطرابلسى المحامى عن المتهمين ، فقد قال ان « الحزب كان يوى عقد مؤتمر فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير الماضى (١٩٢٤) بقصد تعديل مواد برنامجه ، فلم تمكنه السلطة المحلية من الاجتماع ، حيث كان بنوى تغيير نظامه لي يجعله ملائما لحالة البلاد • فليس من الحق أن تلقى على المتهمين مسئولية المبادئ الواحدة والعشرين الموجودة فى البروجرام المراد تغييره » (٥٧) • فهذا القول من الدفاع عن المتهمين فاطع فى اشتمال برنامج الحزب على مبادئ الكومنترن •

حركة ١٩٢٣

على كل حال فقد اشتد النشاط الشيوعى عقب تحول الحزب الى حزب شيوعى رسميا ، فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب وعلى « العمل المباشر » • (٥٨) وقد ظهر أثر هذا النداء فى اضراب عمال اضاءة المصابيح العمومية بالاسكندرية عن العمل فى شهر فبراير ١٩٢٣ بدون انذار شركتهم ، وقد اتخذ قرار الاضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابى فى دار النقابة العامة • وكانت نقابة عمال اضاءة المصابيح تابعة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب • ولم يلبث هذا الاضراب أن اتخذ شكلا خطيرا عندما قرر الاتحاد عمل مظاهرة لتعريض عمال الاضاءة وقرر تعميمها فى مدن القطر (٥٩) •

وخطورة هذا القرار بالتظاهر لتأييد عمال الاضاءة ، وتعميم هذا

التظاهر في مدن القطر ، تابع من أنه أول محاوله من جانب الحزب الشيوعى لاعتبار أية قضية عمالية مهما كانت صغيرة ، قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم . وبمعنى آخر دفع العمال الى اعتراف فكرة أن قضية العمال لا تنجرأ وانها قضية واحدة فى كل مدن القطر .

وفد اصطحب هذا بإجراء آخر لا يعمل عنه خطورة ، وهو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا . وكانت هذه اللجنة قد تآلفت فى حلال عام ١٩١٩ وانتخب لرياستها الدكتور جرانفيل ، واحير فيها أعضاء من كبار موطى الحكومة فى القاهرة . ولكنها لم تكن تملك الا السعى فى اجراء الصلح بين العمال وأصحاب الاعمال ، فاذا أبى فريق العمل بنصائحها بطل عملها (٦٠) . وقد جاء الهجوم عليها فى ذلك الوقت من جانب الحزب الشيوعى بمنابة اعلان منه برفض هذا الاسلوب الحكومى فى معالجة المنازعات العمالية مع أرباب الاعمال ، وقد بدأ الهجوم بأن نشر محمود حسنى العربى ، سكرتير اتحاد النقابات العام فى القطر المصرى كتابا مفتوحا موجها الى أعضاء لجنة التوفيق حمل فيه على اللجنة حملة منكرة ونعتها بالاسباب والتأمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ، كما وصفها بالجور والظلم . وقد استهوى هذا الكلام جوزيف روزنتال رغم انه كان مطرودا من الحزب ، فكتب الى الاهرام بيانا هاجم فيه أيضا لجنة التوفيق قائلا انها « لجنة لا نفع فيها ولا تأثر لها ، وان وجودها كما هى الآن لا تتفق مع مصلحة العمال ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - انها لا تملك سلطة تنفيذية .

ثانيا - ليست لها سلطة قانونية تشريعية .

ثالثا - أن أعضاءها يعملون لمصلحة الأغنياء ، وان كانوا هم أو بعضهم لا يعدون من طبقة الاغنياء ، لان مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين .

كما أرسل فؤاد سمالى ، أحد أعضاء لجنة اتحاد العمال وعضو الحزب الشيوعى ، خطابا الى الاهرام وصف فيه لجنة التوفيق بأنها « حجر عثرة فى سبيلنا » وأنها وان لم تكن لها سلطة تنفيذية ، الا أنها ترفع تقارير يتأثر بها المسئولون ، (٦١) .

وما لبث الحزب الشيوعى أن قرر فى ١٦ مارس ١٩٢٣ اقامة مظاهرات للعمال أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق . ولما طلبت المحافظة من حسنى العربى عدم اقامة هذه المظاهرات ، أجاب بأنه لا يستطيع أن يوقف قرار الاتحاد ، وان المظاهرة التى ينويها العمال انما هى مظاهرة شكوى

والتماس ، لا مظاهرة من شأنها الاخلال بالامن العام • (٦٢) على أن السلطات لم تفتنع بهذا الكلام بل هبت لمواجهة المعركة ، فاتخذت التحفظات اللازمة لمنع اجتماع العمال أمام منازل أعضاء اللجنة ، بعد أن فهم أنهم ينوون الذهاب الى هناك فرادا من كل جانب • وهكذا عندما ذهب العمال بعد ظهر يوم ١٨ مارس للاجتماع فى نادى احادات النعابات بفصد تنفيذ قرار التظاهر ، حدث اشتباك بينهم وبين البوليس استدعى تدخل المحافظة التى أرسلت قوة أحاطت بالمكان ، ثم اعتقل حسنى العربى وانطون مارون ، مساعد سكرتير الحزب الشيوعى ، واثنان من العمال هما أمين يحيى وحسن حسنى ، وضبطت أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال ، وأغلق أبوابه بالجمع الاحمر (٦٣) •

ولقد لقي هذا الاشتباك بين الحكومة واتحاد النقابات الشيوعى صدها فى أوساط العمال ، فأرسلت بعض نقابات العمال فى القاهرة خطابات الاحتجاج الى محافظة الاسكندرية على اقفال نادى اتحاد العمال فى التفر والقبض على رؤسائه • وطلب كثيرون من الانصار الموالين للحركة الشيوعية الى المسيو جوزيف روزنتال العودة الى العمل فى تلك الآونة الخطيرة • وكان هذا قد حاول كفالة حسنى العربى والاستاذ أنطون مارون المحامى ، ولكنه لم يفلح • ثم قررت السلطات احالتهما الى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية القضائية بمنع التظاهر وبالاعتداء على رجال البوليس (٦٤) •

على أن السلطات تباطأت فى تقديمهما الى المحاكمة، فقد حبستهما فى سجن الاجانب بدون تحقيق وبدون محاكمة ثلاثة أشهر (٦٥) • ولكن المحاولات كانت لا تفتأ تجرى من جانب الحزب لاطلاق سراحهما ، فقد نشر بياناً وجهه الى عمال القطر المصرى طالباً اتحادهم وتعاضدهم فى الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم ، وذلك بمناسبة اعتقال سكرتير الحزب الشيوعى وبعض زملائه من أعضاء اللجنة (٦٦) • وفى أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالاسكندرية وبحث أمر المعتقلين، وقرر ايفاد وفد الى المحافظة للمطالبة بفك عقاليهما • وقد أبدت جريدة الاهرام دهشتها من عدم النظر فى أمرهما حتى ذلك الحين (٦٧) • وأخيراً قدم الإثنان للمحاكمة يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣ بتهمة التحريض على اقامة مظاهرة (٦٨) • ثم اطلق سراحهما عندما الغيت الاحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع (٦٩) •

الحزب الاشتراكي السوري اللبناني

في ذلك الحين حدث اسلحاح آخر في الحرب الشيوعي عندما خرج منه بعض الشباب السوريين واللبنانيين الشيوعيين في الاسكندرية في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٣ ، وعلى رأسهم فؤاد السباعي ، وألغوا حزب «اطلقوا عليه اسم «الحزب الاشتراكي السوري اللبناني» . وقد نشر فؤاد السباعي بيانا عن هذه الحركة اتسم بالغرير والتنافص والتخبط قال فيه : « شرعنا في تكوين جمعية ترمي الى تحرير سوريا ولبنان سياسيا واقتصاديا ، وانحدنا لقب - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني - وقلنا اشتراكي لا شيوعي ، لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والاباحية . . . ولما وضعنا مبادئنا الاساسية التي استخلصناها من الدولية الثالثة ، رأينا أنها تتنافر مع معنى الشيوعية والاباحية ، لذلك لغينا أنفسنا بالاشتراكيين . . . اننا لم نؤسس حربا كالأحزاب المعروفة لعة واصطلاحا، بل اننا اتخذنا لجمعية لقب حزب لاننا لم نجد كلمة أخرى تؤدي المعنى المطلوب ، فنحن لا نرعى الى مناوأة الأحزاب لننصر على حزب ونحل محله ، وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المغلوبة على أمرها نعمل لتحسين حال العمال على قدر المستطاع في الحاضر ، ونرمي الى تسليم مقاليد الاحكام وزمام الامور الى طبقة العمال والفلاحين في أول فرصة تمكننا من ذلك الامر الجوهري الذي تركز عليه مبادئنا » (٧٠) . على أن ادارة الضبط بالاسكندرية لم تلبث حين أعلن الحزب عن نفسه أن استدعت اليها فؤاد سباعي ، وأذنته بوجوب الكف عن الدعوة للاشتراكية الدولية، وقالت له : « يجب أن تسكت وتحذر ، ويجب أن تفهم هذا الامر » (٧١) ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمح عن هذا الحزب ، كما أن هذا الانسلاخ من الحزب الشيوعي الرئيسي لم يبد أنه قد أثر نشاطه .

حركة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد)

في ذلك الحين كانت الحياة السياسية في مصر تجتاز دور انتقال كبير . فقد صدر دستور ١٩٢٣ وألغيت الاحكام العرفية ، وعاد سعد زغلول من منفاه ، وخاضت الأحزاب المعركة الانتخابية ، التي لم يدخلها الحزب الشيوعي ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ، وتولى سعد زغلول رئاسة أول حكومة دستورية . واذا كان الحزب الشيوعي لم يدخل المعركة الانتخابية بسبب افتقاره الى الشخصيات البارزة القادرة على نفقات

المعركة ، ولشعوره بعجزه عن مغالبة البحر البورجوازي الغلاب الذي سوف يعمل في محيطه البرلمان الاول ، ومن ثم عدم ايمانه بجديوى الوسائل البرلمانية ، فقد كان في ذلك الوقت بنضوى تحت لوائه اتحاد نقابات يتراوح عدد أعضائه بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا من المصريين والاجانب في سائر أنحاء القطر ، وله فرق منبته في مدن الاقاليم وخصوصا في المدن الكبرى .

وفد ظن الحزب الشيوعى أن فيام الحكم الدستورى في البلاد سوف يتيح له ممارسة نشاطه بأوسع مما كان في عهد الأحكام العرفية وعهد الوزارات الادارية ، فقرر القيام بعمل سريع بخبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعى في عهد وزارته ، ويحدد في الوقت نفسه موقف سعد باشا من مطالب الطبقة العاملة ، فأعلن عن عقد مؤتمر شيوعى كبير بالاسكندرية في ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر ، فجر الحزب الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، عندما أوعز الى العمال بأن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من اقفال أبوابها في وجوههم ، « ولتظل أيديهم على المحراث » (٧٢) .

ففي يوم ٢٢ فبراير أعلن عمال شركة الغزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم بناء على أنها لم تنفذ الشروط التى قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع الى عملهم بعد اصراب طويل ، وانها استتنت إعادة خمسة من رؤساء العمال من حكم العودة الى العمل بالرغم من أنها وعدت بارجاعهم . وقد قام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاث أيام .

وما لبث عمال شركة الزيت في النزهة (شركة ايجولين) أن حذوا حذو زملائهم عمال الغزل ، على أثر الخلاف الذى قام بينهم وبين شركتهم ، فاحتلوا المصنع منذ قيامهم بالمطالبة بحقوقهم ، وانقسموا الى فرقتين تتناوبان الاحتلال ، بمعنى أن تظل فرقة منهم فى المصنع ، وتخرج الاخرى للأكل والشرب والراحة والمطالبة . وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوبة منضمة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعى المصرى ، وتضم جناحيها على نحو سبعمائة عامل أكثرهم من اليهود الروسين ، وكانت تعتبر أشد النقابات المصطبغة بالشيوعية فى الاسكندرية (٧٣) .

وما لبثت الحركة أن تناولت فى أول مارس عمال مصبغة أبى شنب (معمل الخواجات أبى شنب) ، فقد توجهوا الى المحافظة مطالبين بالنظر

فى مطالبهم ، فأبلغوا ان الوزارة أمرت بأحالة مصالّتهم الى لجنة التوفيق ، فبرم الاسناد أنطون مارون المتكلم بأسسهم من هذه الحالة ، وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال . وعندئذ ذهب العمال الى محل عملهم بقصد احلاله ، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس فى الامر . وجرح من البوليس شرطيان ، وأصيب بعض العمال بأصابات خفيفة ، واحتل المصنع ١٥٠ عاملا دخلوا اليه من غير أبوابه العادية (٧٤) .

وسرعان ما انتقلت العدوى الى عمال المصانع والشركات الاخرى ، فلم يكذب ياتى يوم ٥ مارس حتى كانت الشكاوى تتصاعد من الجماعات الآتية : عمال معمل الحواجات أبى سنب ، وعمال شركة زبون كهر الربات ، وعمال شركة الملح والصودا ، وعمال شركة زب فاكوم ، وعمال السور المرفوتون ، وعمال شركة ورمس المرفوتون ، والبرشامجية العاطلون ، وعمال المخابز الاهلية ، ثم عمال التليفون بالقاهرة الذين أضربوا ساعة عن العمل فى يوم ٥ مارس من الساعة الحادية عشرة الى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر (٧٥) .

اعتبرت حكومة سعد باشا انفجار هذه الحركة فى أوائل عهدها ، بمثابة اشارة البدء فى تنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع ، فقد اعتبرت احتلال المصانع عملية اغتصاب ، ويفهم هذا من نداء سعد باشا الذى وجهه الى العمال حيث قال : « انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن . وان أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فانكم تعاملون معاملة الفاصبين الخارجين على القانون (٧٦) » . وقد نفى جوزيف روزنتال فى شهادته التى أداها أمام النائب العمومى هذه الفكرة نفيا قاطعا ، فعندما سأله النائب العمومى : « ألا تعد حركة احتلال المصانع كبدء تنفيذ الفكرة الشيوعية ؟ » ، أجاب : « يلوح لى أن الحكومة تخلط بين الاضراب مع اللقاء فى محل العمل ، وبين نزع الملكية . لان العمال اذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه ، وهم عمال بدون سلاح أمام أصحاب العمل . وفى استطاعة هؤلاء أن يجوعوهم ، ويرغموهم على قبول شروط قاسية . فاذا اتفق أنهم وقفوا فى أماكنهم داخل المصنع ، فلأنهم رأوا فى ذلك أفضل وسيلة للتعجل بحل المشكل والوصول الى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل » . ولما سأل المحقق عن رأيه المبدئى فى عمل كهذا ، قال : « لا شك فى أن عملا انفراديا محدودا كهذا يعتبر غير جائز مبدئيا ، فانى أرى أن الفرد أيا كان لا يجوز له أن يكون حكما اجتماعيا ، والمجموع

هو صاحب الحق في تغيير النظام سواء كان ذلك بالطرق المشروعه أو بغيرها اذا هو اضطر الى غير ذلك » • (٧٧) وقد اعتبر روزنتال الخطة التي التجأ اليها الحزب الشيوعي عملا من أعمال قلة الخبرة ، ولكنه مع ذلك أبدى تضامنه معه وطالب بنصيبه من المسئولية فقال : « بالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري من قلة الخبرة وما ارتكبته من أغلاط ، اتضامن معها نضامنا تاما ، وأطالب بنصيبى من المسئولية » • (٧٨)

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة بكل قواها ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لقمعها بالقوة المسلحة اذا اقتضت الحال ، وفي ذلك أوفدت الى الاسكندرية على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصا من القاهرة ، كما أوفدت المستر كين بويد رئيس القسم الاوروبى فى ادارة الامن العام للمساعدة • وركزت جهودها فى ضرب الحزب الشيوعي واتحاد النقابات التابع له • فقد بدأت بمنع المؤتمر الشيوعي من الانعقاد فى المدينة ، وأناطت بالبوليس هذه المهمة ، ثم أشارت على النيابة العمومية الاهلية بتفتيش نادى الحزب فى الاسكندرية ومنازل أعضائه والمتنسين اليه فى سائر بلدان القطر • وبناء على هذا تم كبس منازل أعضاء اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحاد النقابات • وكان البحث يدور على ما يثبت اشتراك الحزب فى حركة العمال أو تحريضه عليها (٧٩) وفى ٥ مارس اصدر النائب العمومى أمرا باعتقال كل من حسنى العرابى وأنطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتوح والشحات ابراهيم من زعماء الحزب الشيوعي المصرى (٨٠) • ثم أصدر سعد زغلول نداه السائل الذكر الى العمال الذى هددهم فيه بمعاملتهم معاملة الخارجين على القانون المفتصبين ، وقد فهم العمال هذا التحذير ، فخرج عمال معمل الخواجات أبى شنب من المعمل فى هدوء ، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبة بحقوقهم (٨١) • أما عمال الغزل وعمال شركة الزيت ، فقد خرجوا من المصنع بناء على تدخل على جمال الدين باشا (٨٢) •

وفى يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ أصدرت ادارة الضبط والربط فى الاسكندرية بيانا عن القضية الشيوعية قالت فيه : « فى المدة التى بين ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى - فى الاسكندرية وفى مدن أخرى من المملكة المصرية ، أقدم كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان أبى الفتوح والشحات ابراهيم وأنطون مارون ومحمود ابراهيم السمكرى ومحمد الصغير وآخرون معهم ماياتى : أولا- نشر أفكار ثورية مخلة بمبادئ

الدستور المصرى ومعايرة له ، وبحييد تغيير النظم الاساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة • وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك • نانيا - بحريص عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة ، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستحداام ، باحلال المعامل التى يشتغلون فيها ونهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم (٨٣) •

وفى ذلك الحين كانت الحكومة لا تكف عن متابعة دعاة الشيوعية والمتسبين اليها فى مدن القطر المختلفة ، فقد قبضت على بعضهم فى مدينتى طنطا وشبين الكوم ، وسافر النائب العمومى الى هناك بنفسه لاجراء التحقيق معهم (٨٤) • على أن البحث فى أوراق الحزب الشيوعى فى الاسكندرية والقاهرة لم يسفر عن شيء يثبت أنه كان يتناول مساعدات مالية من موسكو • ولكن التحقيق أسفر عن القبض على بعض الروس ، فقد سجن المسيو جولدنبيرج ، سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام ، بعد أن اعترف بأنه شيوعى مجاهد يبت الدعوة الى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى ، ومما فاله ان الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ ثلاث سنوات ، وان الشيوعيين المصريين منضمون الى الدولية الثالثة بموسكو (٨٥) • وقد سألت الاهرام محمد ابراهيم باشا النائب العمومى عما اذا كان الروس المقبوض عليهم فى القضية سوف يحاكمون أمام محكمة جناسيات الاسكندرية ، فأجاب بالاجاب قائلا : ان الروس قد ففدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة الفيصرية ، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية (٨٦) • أما بشأن الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية ، فقد قررت الحكومة اتخاذ اللازم لنفيهم من البلاد (٨٧) •

ولقد كان بسبب ما تعرضت له الشيوعية من هجوم عليها من جانب السلطات ومن جانب الصحافة على السواء أن ظهرت حركة من جانب بعض النقابات ترمى الى تبرئة عمالها من الشيوعية ومن اتباع مبادئها ، وكان من بين هذه النقابات نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وعمال النقابات المتحدة للثرام ومينا البصل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون ومنجدي الاسكندرية وضواحيها (٨٨) • ومع ذلك فلم تنقطع تماما حركة الاضرابات ، وفى يوم ١٦ مارس أضرب عمال شركة وادى النطرون الانجليزية عن العمل ، وفى يوم ١٧ مارس أضرب عمال

تطور الحركة الوطنية - ٥٤٥

شركة الملح فى المكس عن العمل لأن الشركة أصرت على فصل أ
عاملا منهم (٨٩) .. وقد أرسل عمال الملح والصودا تلغرافا الى
الداخلية يقولون فيه : « انتظرنا مسالمين اجابة مطالبنا الحقة
وعشرين يوما مضربين عن العمل وقد ساعدت الحكومة الشركة
الاتيان بعمل جدد تحت حراسة البوليس ، والمدير بنفق عليهم فى ،
مدهتن عنادا منه .. فاحتلنا المصنع لايقاف العمل ، ونحن محا
على ما فيه ، وسوف لا نتركه حتى تجاب مطالبنا من ط
المفاوضة (٩٠) .. »

وفى يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضى الا
فى محكمة الاسكندرية ، وقد دافع حسنى العرابى عن نفسه
ان علاقة الحزب الشيوعى بالشيوعية الروسية أو بالدولية ا
كانت علاقة أخوية محضه لا تدخل فيها المبادئ الروسية ، بمعد
الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الرد
لاختلاف ظروف البلدين . وقال ان الشيوعية المصرية لا ترمى الى
نظام الحكومة ومناهضة الدستور وانها لا تخرج عن حد ال
الانسانى . ولكن القاضى قرر احالة المتهمين الى محكمة الجنايا
دور شهر سبتمبر ، وقضى بأبقائهم جميعا فى السجن الى أن يحين
المحاكمة (٩١) .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدأت محاكمة المتهمين أمام م
الجنايات ، وقد اعترف المتهمون بنزعتهم الشيوعية ، ولكنهم ا
تهمة العمل على قلب النظام واحلال الفوضى الشيوعية الدولية مح
وشهد وكيل البوليس الملكى بالاسكندرية ، كمال الطرابلسى ،
ما رآه بنفسه من حركة الشيوعية أثناء الاضراب ، وحوادث ا-
المصانع والاجتماعات التى كان الحزب الشيوعى يدعى اتباعه الب
بفرقها البوليس بالقوة . كما شهد وكيل محافظة الاسكندرية بأن
يرى العمال يعتصمون ويحتلون المصانع عملا بإشارة الأستاذ ا
مارون وبعض رفاقه . وقال انجرام بك ، وكان وكيل لحد
الاسكندرية ، ان العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورف
وانه لم يكن سهلا على البوليس اخراج العمال من المصانع ، و
اضرابهم كان من أيسر الأمور على الأستاذ أنطون ، وان كلمة منه
تكفى لانهاء احتلال المصنع (٩٢) ..

وقد استمرت المحاكمة ثلاث جلسات ، وفى الجلسة الثالثة ،

المخصصه لمرافعة النيابة والدفاع حسيب الحكومة أن ننقل هذه المرافعات الى الجمهور بواسطه الصحف ، فطلب السيد بك مصطفى وكيل النيابة من المحكمة أن تمنع نشر أقواله وأقوال الدفاع في الصحف ، وقد اعترض محامي المتهمين على هذا الطلب ، ولكن المحكمة ، وكانت تحت رئاسة أحمد طلعت حرب باشا ، قررت منع النشر في الصحف (٩٣) .

وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنائيات الاسكندرية حكما فى القضية الشيعوية ، ويعصى بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من : حسنى العرابى وانطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتاح والشحات ابراهيم و ابراهيم كاتنى وروزبرج . كما قضت بالحبس ستة أشهر مع الشغل على كل من عبد الحفيظ عوض ومحمد ابراهيم السمكرى وشعبان حافظ وعبد الحميد برة ومحمد الصغير . وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة فى السجن ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوما . ومن الطريف أن أحد الحاضرين تحمس للحكوماء ، فثبث بحياة الشيعوية ، فدون البوليس اسمه ، ولكنه لم يقبض عليه (٩٤) .

أما الحكومة فقد كانت اذ ذاك تعمل على القضاء على دابر الشيعوية فى مصر ، ومما لجأت اليه أن النائب العمومى استدعى اليه بعض أفراد من أقارب الطلبة المصريين الذين يتعلمون المبادئ الشيعوية فى موسكو ، وطلب منهم أن يأمرهم بالعودة الى مصر فى أقرب وقت ، والا فان الحكومة تمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيعوية فيها (٩٥) . ثم قامت الحكومة بنفى روزنتال ومعه اننين آخرين من الشيعويين الروس الى الخارج على ظهر باخرة تسمى «تيسيس» . ولكن روزنتال رفض النزول الى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة الى الاسكندرية ، ولكن الحكومة رفضت انزاله الى البر ، وفى الوقت نفسه رفضت الباخرة أن تعيده على طهرها بحجة أنها ليست مسئولة عنه ، كما رفضت أن تبارح الميناء قبل أن تستعيد الحكومة الركاب الشيعويين الثلاثة الذين وضعتهم عليها بدون أن تضمن نزولهم فى بلد آخر . وحينذاك أخذت تدور سلسلة من المغامرات بين روزنتال والحكومة ، فقد هرب من الباخرة ونزل الى المدينة ، ولكن السلطات أعادته اليها . ثم طلب روزنتال نزوله بحجة اجراء عملية له ، فاذن وزير الداخلية بنزوله وأمر بنقله الى مستشفى الحكومة وباجراء العملية له عاجلا اذا كانت ثمة حاجة حقيقية اليها (٩٦) . ولما كان روزنتال حائزا على الجنسية المصرية ، فقد رفع قضية على الحكومة يطالبها ببلغ ألف من الجنيهات تعويضا عن

الأضرار التي لحقت من جراء القبض عليه وحجزه وتعطيل أعماله عشرين يوما ظل فيها متنقلا بعيدا عن وطنه . وأخيرا وافق سعد باشا على قبوله ثانية في مصر على شرط أن يتنازل عن دعواه هذه ، وقبل روزنتال ذلك ، فانتهت المعركة بينه وبين الحكومة (٩٧) .

على كل حال فإن انفجار الحركة الشيوعية في عهد سعد باشا قد نبهه الى خطورة ابتعاد الوفد عن الاشراف المباشر على نقابات العمال بعد القبض على عبد الرحمن فهمي ، وهذا هو منشأ الحركة التي قادها عبد الرحمن فهمي بعد الاصراع عنه ، فمن الأمور ذات الدلالة أن هذه الحركة قد نشأت في شهر مارس ، أي في ظروف انفجار الحركة الشيوعية ، مما يبدو لا مفر معه من اعتبارها رد فعل لهذه الحركة ، ولو أن عبد الرحمن فهمي بك لا يتحدث في مذكراته عن ذلك ، اذ يصف المسألة على أنها كانت من وحي نفر من طوائف العمال المختلفة ، وهو أمر يحمل على الشك ، وخصوصا أن عبد الرحمن فهمي كان لا يفتأ يهاجم الشيوعية « التي لا نعرف حقا ولا قانونا » ، ويحذر العمال من « ننديس أنفسهم برجسها » (٩٨) .

ومما لا ريب فيه أن ضرب اتحاد النقابات الشيوعي ، وما بدا من تصميم الحكومة الوفدية على اقتلاع الشيوعية من مصر ، ثم ، وفي الوقت نفسه ، ظهور فكرة انشاء اتحاد عام للنقابات تحت رئاسة عبد الرحمن فهمي ، وهو ذو ماض معروف في التنظيم النقابي ، أي سياسة اغلاق باب وفتح باب آخر - قد أدى الى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهي اقبال العمال والنقابات على الدخول في اتحاد النقابات الجديد ، وخصوصا أن الغالبية الكبرى من النقابات كانت خاضعة أساسا للسيطرة البورجوازية . وهكذا أمكن تأليف الاتحاد العام في شهر مارس ، وأتم عبد الرحمن فهمي وضع قانونه في ١٧ يولية ١٩٢٤ باسم « قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل » ، ويتضمن انشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصري ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة ، والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، كما يتضمن حق الاتحاد في اعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئي . ويتضمن ، الى جانب ذلك ، أغراضا تعاونية مثل معالجة المرضى من العمال ومساعدة المحتاجين منهم والدفاع عنهم أمام المحاكم . وكان عبد الرحمن فهمي ينوي تقديم هذا القانون الى البرلمان لاعتماده رسميا غير أن مقتل السردار والازمة التي

مرتب عليه واعتقال عبد الرحمن وهى شخصيا - كل ذلك حال دون ذلك (٩٩) .

اكتفى سعد رغلول بصرب الحزب الشيوعى وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال ، فلم تقدم حكومته شيئا ذا قيمة للطبقة العاملة ، بل الاعتراف بنقاباتهم وشن العدوان اللازمة لحمايتهم من الرأسمالية المستعلة . ولم يكن لسعد بانسا عذر فى هذا النجاش ، لأن الصحافة المصرية فى ذلك الحين ، كانت لا تكف عن المطالبة بتحسين حال العمال والفلاحين لحمايتهم من الشيوعية ، وفى ذلك كتبت جريدة الأهرام فى ٢٧ فبراير ١٩٢٤ يقول : « لاسك عندنا بأن أصحاب الأموال والمصانع والمعامل يدفعهم طمعهم وجشعهم الى امتصاص العامل حتى السالة ثم يدفعهم حرصهم على أن يلقوه جابا بعد أن يمنصوا كل مافيه من قوة ونشاط وصحة وعافية وفرة على العمل كما تلقى الليمونة بعد عصرها ومصها . فلا مندوحة للعامل من هيئة بحميه وقيم يقوم على شئونه ، وهذا القيم لا يكون غير القانون سيد الجميع . لقد انقضى الزمن الذى يقال فيه للعامل ما كان شاعر الألمان يقول لعصفوره فى القفص : « اما أن نأكل ما أقدمه لك واما أن تموت » ، أجل انقضى ذلك الزمن وذهب ، ووصلنا الى زمن يتطلب منا تنظيم العمل وشئون العامل اذا نحن أردنا أن نشط الصناعة فى أرضنا وأن نكون الحكومة قيمة على شئون البلد . . . فاليوم نرى المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال فى الشركات كلها على وجه التفريب ، فمن يصمن لنا أن هذا التيار لا يمتد غدا الى جميع هيئات العمال الذين لا يزالون بمعزل عنه حتى الآن ؟ من يضمّن انه لا يمتد الى عمال المقاولات والأشغال وتطهير الشرع واقامة الجسور والأعمال الزراعية والمزارع ، فلا يظل محصورا فى فئة صغيرة ؟

« ان هؤلاء الشيوعيين ودعائهم يؤلفون لجبانهم لهذا الغرض ، ويقولون ان عدد أتباعهم فى الريف تجاوز مائتين ، وان هذا العدد بازدياد . فهل اذا ألقينا ليمونة فاسدة فى الكدس نضمن سلامة الكدس كله من الفساد ؟ . هذه الاعتبارات كلها تقضى على الحكام وولاة الأمور أن يضعوا نصب أعينهم منذ الآن مسألة العامل المصرى ، وأن يعدوها من أهم المسائل مادامت حياة البلد كله قائمة على كتف العمال وأيديهم وعلى مجهودهم المنمر ، بل مادام العامل المصرى هو رأس مال مصر قبل كل رأس مال ، وفوق كل رأس مال آخر » . وكانت الأهرام قد مهدت لهذا المقال بأن طالبت الحكومة بالألا تقف مكتوفة لا تأتى عملا ولا تسن قانونا تاركة ذلك لهيئة البرلمان ، « فان البرلمان يصرف وقته يدرس المشروعات التى

تقدمها اليه الوزارة ، ، لذلك طالبت الجريدة بتأليف اللجان الفنية
تنصرف الى ملل هذه الأعمال فتعالجها معالجة صحيحة لا يلهوها
آخر عنها اذا سغلت الوزير ادارة وزارته .

زيور باشا والحركة الشيوعية

على كل حال فان الضربة التي وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية
قد أسفرت عن نتيجة واحدة محققة بالنسبة للحزب ، وهي أنها أط
بكل القيادات العمالية الوطنية التي نمرست بالنضال العمالي الاشتراكية
في السنوات الأربع السابقة ، فقد غيب منها من غيب في السجن
الباقون فقد انسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعي كله ، أو على
أنروا العافية ، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذي خرج من الد
ليستأنف نشاطه . وأصدق دليل على هذا القول هو أن حكومة زيور
عندها قررت مهاجمة الشيوعية ، قبضت فيمن قبضت عليهم ، على
المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، ولكنها لم تجد ماتقدمهم به للمحاكمة
الا شعبان حافظ (١٠٠) . وكذلك كان الحال في حركة ١٩٢٨ ،
يقبض فيها الا على عناصر اجنبية خالصة . أما العناصر الاجنبية في
الحزب الشيوعي ، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون الم
في سجن الحضرة في يوم ١٤ أغسطس ١٩٢٥ (١٠١) . وفي الحق
الدماء التي نزلت من الحزب الشيوعي كانت من الكثرة ، مع ضعفه ، ب
احتاج الكومنترن الى اجراء عملية نقل دم جديد اليه حتى يعيد بناء
جديد ، وقد تلقى الحزب هذه الدماء الجديدة من فلسطين .

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي في يو
أكتوبر ١٩٢٤ - أي في اليوم الذي تم صدور الحكم فيه في قضية التتبع
الأولى - وقد تألفت هذه اللجنة على يد « أفجيدور » الذي بعث به في
١٩٢٤ الى مصر لهيئة المهمة . وأفجيدور هذا من الخبراء السوفيات
المستشارين في شئون مصر ، وقد حضر الى مصر مثكرا تحت اسم
« قسطنطين فايس » ، وهو الاسم الذي عرف به في البوليس وال
وأمام القضاء . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أفجيدور
مصر ، فقد ذهب الى فلسطين في عام ١٩١٨ لوقت قصير ، وبقي في
سنة ونصف ، ثم عاد الى روسيا ، ثم أرسل الى مصر مرتين . الأولى
عام ١٩٢٢ ، والمرة الثانية في عام ١٩٢٤ لاعادة تنظيم ال
الشيوعي (١٠٢) .

وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة الى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين
ألقت حكومه زيور باشا القبض على أعضائها جميعا (١٠٣) . وكان ذلك
بعد أن كسر اللغظ بين مكاتسى الصحف الأجنبية فى مصر حول وجود حركة
شيوعية فى البلاد (١٠٤) . وفد عثر فى الأوراق التى ضبطت فى منازل
المتهمين على ماينبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو ،
وأن الجمعية كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى ، كما كانت
تنفق على عائلاتهم (١٠٥) .

وكان الجديد فى هذه الحركة هو ماينبت من وجود صلة بينها وبين
الحركة الشيوعية فى فلسطين (١٠٦) . وكان مكاتب « المورننج بوست »
فى القاهرة قد لاحظ فى برقية له الى جريدته أنه « باستثناء المصريين ،
فان معظم الذين قبض عليهم كانوا من يهود فلسطين » ، وقال انه من
بين المقيوض عليهم شارلوت روزنتال (١٠٧) . كما كتب مكاتب جريدة
الديبى تلغراف « برقية الى جريدته تعرض فيها لهذه النقطة وقال :
« والظاهر أن مركز الدسائس التى تدبر فى مصر هو فلسطين ، حيث
قبض على عدة أشخاص وفتشت منازلهم . وانه نظرا لهذه الظروف لا يسع
الانسان الا أن يعد وجود بعة بلتشفيه فى جدة خطرا عظيما لقربها من
السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق أفريقيا وشبه جزيرة
العرب ، وهى الشعوب التى لابرال على الفطرة » (١٠٨) . وفى أول بونة
١٩٢٥ نشرت الأهرام أن الحكومة المصرية قد وصلتها أخبار عن المجهودات
التي تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية فى
فلسطين ، وأخبار المساعى التى ببذلها لبث الدعوة الشيوعية فى مصر .
وأذاعت نص برقية ننشرتها جريدة الديبى اكسبريس لمراسلها فى القدس
قرر فيها أن الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية تبذل
مجهودات عظيمة لتقويض أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى
فلسطين ، وأن حرب العمال ، أو ما بسمونه « فراكتسيا » ليس الا اسما
آخر للحزب الشيوعى فى فلسطين ، وأن أعضاء هذا الحزب يقومون
بنشاط كبير لبث الدعوة الشيوعية فى جميع أنحاء البلاد وأنهم على اتصال
وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر (١٠٩) .

وسرعان ماشنت حكومة زيور باشا حملة شديدة على الشيوعية ،
فمنعت دخول البواخر الروسية الى الموانئ المصرية ، وقد وصلت الى
الاسكندرية باخرة روسية تدعى « تشيشيرين » ، ولم تكد تصل الى الميناء
الخارجى حتى أصدرت السلطات المحلية أمرا الى البوليس بمراقبتها

وحراستها ومعها من الدخول الى المرفأ ، على أن نقوم بنفريح شحنتها حيد
 هي راسية (١١٠) . ولم يلبث البوليس أن أخذ في اعتقال الروسيين
 المشتبه في شيوعيتهم في الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، وقد بلغ
 عددهم ٢٢ شخصا ، ثم أخرجوا من مصر في آخر شهر يولية وتسلمتهم
 باخرة روسية في خارج ميناء الاسكندرية (١١١) . وفي تلك الأثناء نبهت
 السلطات المحلية في الاسكندرية على أصحاب المكتبات بعدم بيع كتب
 الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج ، كما منعت الحكومة دخول
 جريدة « الأومانيتيه » الاشتراكية الفرنسية ، وجريدة الاسبانية النير
 تصدر في بيروت (١١٢) .

وفد بلغ عدد الذين مدمتهم النيسابة الى المحاكمة ثلاثة عشر هم ،
 فسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم بولاك وليون الكونين ورفيق جبور
 والسيح شاكر عبد الحليم والهامي أمين وشعبان حافظ وريدل هارسليد
 ومحمد عبد السميع الغنيمي وشارلوت روزنتال وبيومي مرسى الباسوسو
 وسكالا ريوس يناكاكيس وهارون واينبرج (١١٣) .

ولقد كان وجود رفيق جبور ، وهو محرر في جريدة النظام الوفدية
 وكان يتولى سكرتارية « جمعية لبنان الفتى » ، بين المقبوض عليهم في
 قضية الشيوعية ، مادعا الجرائد الانجليزية الى محاولة غريبة للربط بين
 الوفد والحركة الشيوعية وحملة الاغتيالات السياسية . فقد نشرت جريدة
 « المورننج بوست » لمكانها في القاهرة مقالا قال فيه : « والظاهر أن
 توجد روابط بين مساعي البلاشفة وحملة القتل الموجهة ضد البريطانيين
 وبين المقبوض عليهم اثنان من محرري الصحف الوفدية (المحرر السانم
 هو طاهر العربي ، وكان محررا في جريدة كوكب الشرق ، ولكنه لم يقدر
 للمحاكمة) وقد ثبت أن شقيق أولاد عنايت المتهمين بقتل السردار كار
 وهو في برلين على اتصال وثيق بمندوب السوفييت هناك » . (يقصد
 المكاتب عبد الخالق عنايت)

وفد كتب مكاتب جريدة الديلي تلغراف في القاهرة مقالا قال فيه
 « وأعظم مايلفت الأنظار فيما اكتشفه البوليس ، هو مايدل على العلة
 الوثيفة بين دسائس البلاشفة وحملة القتل ، وعلاقتهم أيضا بالوفد ، لأن
 يوجد بين المقبوض عليهم طاهر أفندي العربي المحرر بكوكب الشرق
 احدى الصحف الوفدية الكبرى ، ورفيق أفندي جبور ، المحرر بجريدة
 النظام ، وهي من الصحف الوفدية أيضا . والمعروف فوق ما تقدم أن شقيق
 أولاد عنايت الذي لايزال في برلين طالبا ، على اتصال دائم بمندوب

السوفييت هناك » (١١٤) . وواضح أن هذه الحملة الانجليزية كانت جزءاً من حملة عامة توجه ضد الوفد في ذلك الوقت في عهد حكومة زيور باشا ففي ذلك الوقت كتبت جريدة « السياسة » لمكاتبها في الاسكندرية جملة اتهم فيها سعد زغلول باشا بمشايعة الشيوعية وبذر بذورها في نفوس العمال ، وقد ندد سعد زغلول في مذكراته بهذا الكلام قائلاً : ان المكاتب « لم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين ، وأنها أرسلت الكثير منهم الى القضاء (١١٥) » .

على كل حال ، ففي يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة العمومية تقريرها لفاضى الاحالة ، وفيه اتهمت المقبوض عليهم بأنهم في المدة بين ٦ أكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جريمة تأليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفة من السكان وهى طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب جنائيات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور المصرى الأساسية وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة . وانهم نشروا وهم متفقون جميعاً في ذلك أفكارهم الثورية علناً بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في المحال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار رسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكاراً ثورية وأموراً تخالف مبادئ الدستور المصرى الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعى بطريق الثورة والتهديد ، وانهم ألفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعى المصرى التابع للدولية الشيوعية الثالثة . وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التى ترمى الى الغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الغير مشروعة ، وأخذ الحزب ينشر دعونه الضارة المذكورة بالطرف العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم (١١٦) .

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنائيات مصر في يوم ٩ يناير ١٩٢٦ ، وحضر عنهم بعض كبار المحامين ، فقد حضر توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال ، وهيب دوس بك عن سكالاريوس بناكاكيس ، كما حضر زهير صبرى عن بعض المتهمين (١١٧) . ومن طريف ما دافع به زهير صبرى عن المتهمين قوله بأن الشيوعية لا يعاقب عليها وليس فيها

ما يعاقب عليه ، واستند لمواد القانون وقال لماذا لا يحاكم جماعات المبشرين الذين يجيئون من أمريكا ، مع أن الدسمنور نص على أن دين الدولة الاسلام ؟ (١١٨) . وقد استدعى للشهادة أمام محكمة الجنايات محمد عبد الله عنان وسلامة موسى والدكتور على العناني ، وكان الأول يعمل محررا بجريدة السياسة والثاني يعمل محررا بجريدة البلاغ . كـ استدعى للشهادة أيضا جوزيف روزنتال (١١٩) . وقد جرت محاكمة المتهمين بصفة سرية بناء على طلب النيابة (١٢٠) .

وفي يوم ١٩ يناير ١٩٢٦ أصدرت محكمة الجنايات حكمها في فضيحة الشيعوية ويعضى بما يأتي :

أولا - معاقبة كل من قسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم بولا الذي كان منزله مركزا للحزب الشيعوي في القاهرة (وألكونين بالسجدة لمدة ثلاث سنوات) .

ثانيا - معاقبة رفيق جبسور والشيخ شاكر عبد الحليم (طالع بالأزهر) والهامي أمين (وهو مخزنجي بالسكة الحديد) بالسجن لمدة سنة واحدة .

ثالثا - الحبس لمدة سنة واحدة على شعبان حافظ .

رابعا - براءة الباقين ومن بينهم شارلوت روزنتال (١٢١) .

وقد كتبت جريدة الأهرام في مقالها الافتتاحي يوم ٢٠ يناير ١٩٢٦ تعليقا على هذا الحكم أبرزت فيه ملاحظتها بأن الأشخاص الذين حكم عليهم بالعقوبة الكبرى هم ثلاثة أجانب غرباء عن البلاد ، وقالت ولاشك القضاء وجد من التحقيقات الدقيقة أنهم الفاعلون الأصليون وأنهم الذين حملوا مكروب الشيعوية الى البلاد وغرروا بنفرتهم من أهـ وسكانه . ثم قالت : « على أن كل هذا يجب ألا يمنع مصر من أن تواظ على اتخاذ جميع التدابير التي تحتاط بها من تسرب دعاة الشيعوية من أخرى الى أراضيها ، فهي محاطة بحركة شيعوية في فلسطين ، وقد تب أن دعاة الشيعوية في مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم ، وإلى جانب من الغرب حركة شيعوية قوية في تونس ، وفي الجنوب مركز للشيعوية يدير أموره قنصل البلاشفة في جدة ، ويبيت منه الرسل والدعاة في معظم أنحاء الشرق القرب وتتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينقل أسرار الدعوة الشيعوية (١٢٢) » .

وقالت اننا لا نفسي سرا مكنوما اذا فلنا ان للشيوعية في مصر.
غرضاً مردوجاً ، فهى تريد من مصر أولاً مثلما تريد من كل بلد ذى نظام
قائم على مبدأ الملكية ورأس المال ، ونريد منها فوق ذلك أن تكون قاعدة
لتهديد الامبراطورية البريطانية • فهذا الغرض المزدوج يستدعى تعاوناً
بين السياستين المصرية والبريطانية لمكافحة هذا الخطر ، ويظهر للانجليز
جلياً مقدار ما يأمنون عليه من المصالح العظيمة متى كان النظام الحالى
مؤيداً ، وكانت الأمة راضية آمنة •

« فاداً فلنا ان الشيوعيين يريدون أن يهاجموا مصر طمعاً في مكافحة
النظام السائد في مصر وفي مهاجمة الامبراطورية البريطانية في وقت
واحد ، فكأننا نحذر السياستين المصرية والبريطانية معا ونحسهما على
امامه سور منيع أمام هذا الخطر ، فنقول لمصر ان عين الادارة يجب أن
تكون ساهرة على الدوام لمراقبة الذين يتسربون بطرق مختلفة لنشر
مبادئ البلشفية ، ونقول للانجليز ان أعظم معونة يستطيعون أن
يعدها لمصر في هذا العمل الشاق ، ألا يفضيوا هذه الأمة ولا يجعلوا
قرباً مهما يكن قليلاً من أبنائها تسول له نفسه أن يرسم في أحضان
الشيوعية طمعاً في التخلص من نير الأجنبي •• وان أسوأ خدمة يؤديها
السياسة البريطانيون لبلادهم في نظرنا هي أن يكون في هذه البقعة
التي يمر فيها وريد الامبراطورية عش للشيوعية نبض فيه موسكو
ونفرخ ويكون نقطة الخطر الحقيقي على طرق المواصلات بين أجزاء
الامبراطورية • »

حركة ١٩٢٨

بعد الحكم الذى صدر في قضية الشيوعية في ١٩ يناير ١٩٢٦ ،
جرت عدة محاولات لحياء النشاط الشيوعى • ولكنها كانت محاولات
أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية ، وان تلقت تأييداً من أفراد
قلائل من الشباب المصريين الذين تلقوا تعليمهم في موسكو وعادوا الى
مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها • وقد بدأت هذه المحاولات في عام
١٩٢٧ بصفة ضعيفة ، ثم اشتدت في النصف الاول من عام ١٩٢٨ كجزء
من حركة عالمية كانت تشمل عديداً من بلدان آسيا وأوروبا في ذلك
الحين •

وكما حدث في عام ١٩٢٥ ، كان مراسلو الصحف الانجليزية في

مصر أول من أحس بنزائد النشاط الشيوعي في البلاد ، وأول من رفعوا عقائريهم بالدعوة الى مكافحته . ففي أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل « التايمز » في القاهرة مقالا نبه فيه الى أن « الدعوة الشيوعية عادت نسرى في مصر مسرى سريعا ، وأنها ستلعب دورا خطيرا فى المستقبل القريب ان لم تتخذ احتياطات حازمة لقمعها » ، ثم قال انه فى عام ١٩٢٧ « حاول بعض اليونانيين والايطاليين نشر هذه المبادئ من جديد ، ولكن مدبرى الحركة فصلوا انظار تعليمات جديدة ، ويظهر أن النشاط قد بدأ يدب فيهم من جديد . وقد عاد من موسكو أخيرا شبان مصريون بعثوا اليها على نفقة السوفييت حيث تلفوا هناك المبادئ فى موسكو ، وهؤلاء دعاة فادرون سينظمون (بروباجاندا) ناجحة . ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات فى السنوات القليلة القادمة ، فمن الضروري أن تنشط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التى بنظمها السوفييت فى أوديسا وغيرها من الموانئ الشرقية » ، ثم قال : « ومما يزيد مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعية ، فهي بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة » .

وفى يوم ٨ مايو ألفت حكومة النحاس باشا القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعية فى مصر وصادرت مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم (١٢٣) . وكان هؤلاء المقبوض عليهم جميعا من اليونانيين والايطاليين ، ولم يكن بينهم مصرى واحد (١٢٤) . وقد أثار هذا الحادث تهليل الصحف الانجليزية حتى لقد أبدى الدكتور محمد أبو طائلة تحوفه من أن تعتبر الحكومة البريطانية « مكافحة الشيوعية » فى مصر تحفظا خامسا يضاف الى حمايه الأجنب والتحفظات الأخرى ! ، ثم قال : « ولكن مهما هولت الصحف الانجليزية فلا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصا الذين قبض عليهم هم جميعا من الأجانب ، وليس بينهم مصرى واحد » ، وقد أهاب بالحكومة أن تواصل السير فى مقاومة البلشفية بعد أن انضح اهتمام أقطابها بنشرها فى مصر والهند والشرق الأدنى ، وقال : « ولعلها تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة ، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثا وصاروا رسل البلشفية الى هذه البلاد ، والصلة بين روسيا والشرق » . ثم ذكر أن بعض الأجانب الذين يعملون فى المصانع والمشروعات القائمة فى مصر قد أفعمت نفوسهم بالخيالات الشيوعية ، فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب ، فهم لذلك أهل للرقابة والحذر . ومن المصريين أيضا أفراد قلائل غرهم رونق المبادئ الشيوعية وحسن طلائها

أو دفعهم الحاجة الى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشة وصبخوا مأحوريهم في مصر ، ومنهم سببان بتلقون النعاليم البلسفة في جامعة موسكو (١٢٥) » .

وفد ربطت حريدة السياسة بين النساط الجدد في مصر والنشاط الشيوعي الواسع النطاق المنطلق في بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين هفالت : « في حوادث الأيام الأخيرة ما يهض على أن الشيوعية تعوم بوثبة في سبيل ب الدعوة الثورية . والظاهر ان هذه الوبه عامة نسل البلدان التي تأنس فيها الشيوعية ميدانا للعمل ، وليس بعيدا أن مصر احدى هذه الميادين ، وانها وبه محكمة مدبرة نجمع بينها وحده الوحي والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية . وليس من المصادفة في شيء أن نعاقب النورات الشيوعية من اليابان في أقصى الشرق الى فرنسا وبريطانيا في أقصى الغرب في فترة واحدة وفي ظروف مماثلة : ففي لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ، نشطت الدعوة الشيوعية في الأسابيع الأخيرة وظهرت بأبواب مختلفة تناسب ظروف كل بلد - اتخذت مظهر الثورة والعنف في لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر ، ومظهر الدعوة الثورية في بريطانيا واليابان . . . وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر في النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعية عن ثورة عنيفة كادت تسقط الحكومة ولم تخمد الا بعد جهود عنيفة . . . ولم تمض أسابيع على الثورة النمسية حتى اكتسعت في فينا وفي بودابست مؤامرة شيوعية جديدة هي التي جاءتنا بأخبارها الانباء الأخيرة ، وفيها يقصد البلاشفة أيضا إسقاط الحكومة المجرية القائمة وإقامة حكومة سوفيتية ، وفيها أيضا يمثل اسم بيلاكوف ورفاقه القداماء . واكتسفت الحكومة الفنلندية والحكومة اللتوانية ، كل في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة . وفي فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية ، وضاعف الحزب الفرنسي الشيوعي جهوده في بث دعوة التمرد في الجيش والبحرية ، واشتدت الحكومة من جانبها في مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا في السجن . وفي بريطانيا اكتشفت في إيرلندا أسلحة مهربة ، واعتقد أنها فعلة الشيوعيين ونارت لذلك ضجة في مجلس العموم ، ويبدى الحزب الشيوعي البريطاني نشاطا جديدا ، ويعتزم أن يضاعف جهوده في خوض المعركة الانتخابية القادمة لكي يظفر في المجلس بأكر من نائب . كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة ، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعي الياباني صلة مباشرة بالدولة الشيوعية .

« وهكذا نرى ربح الشيوعية تعصف في أنحاء مختلفة من أقصى العالم الى أقصاه ، وبعيد - كما قدمنا أن يرجع اتحاد هذه الفورات وفي الظروف والأساليب والمقاصد الى الاتفاق المجرد ، فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة ، وانها ترجع كلها الى وحى واحد » (١٢٦) .

على كل حال فقد انتهت مسألة المقبوض عليهم بنفيهم من البلاد على أثر تدخل السلطات القنصلية لبلادهم (١٢٧) . ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لاعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى .

أسباب ضعف الحركة الشيوعية والاشتراكية فى مصر

هكذا فشلت الحركة الشيوعية فى نبيت أقدامها فى التربة المصرية . وكان هذا الفشل ماثرا لأسف وتعليق المصادر السوفيتية ، فمن وجهة نظر هذه المصادر - كما يقول لاکور - « كانت الحالة الثورية فى مصر تنضج يوما بعد يوم ، فالوفديون ، مع أن يسيدهم السلطة ، لم ينجزوا شيئا ما ، فهناك أزمة زراعية تتأزم من يوم لآخر ، وهناك من يعتقد أن الجماهير متأهبة لمحاربة المستعمرين الأجانب ورجال الاقطاع المحليين ونفوذ الوطنيين الفاسدين . اذن فكل عناصر الوضع الثورى كانت متوفرة باستثناء عنصر واحد هو القوة التى تفجر الثورة . ماهى اذن أسباب هذا الضعف المؤسف فى الشيوعية المصرية ؟ ان أفيجدور ، وهو ذو خبرة مباشرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك فى سنة ١٩٣٤ قائلا : ان الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد ، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعى كانوا من الأجانب ، كما أن الشيوعيين المصريين ، عصبانا منهم لتعليمات الكومنترن ، قد رفضوا انشاء حزب شيوعى غير مشروع ، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكيليات مشروعية نشاطهم ، كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة ، بينما شملت الاعتقالات المستمرة الحزب فلم يستطع الا بمساعدة الكومنترن أن يعيد انشاء منظمة شيوعية » (١٢٨) .

وهذا الذى ذكره أفيجدور صحيح . ومع ذلك فيمكن أن نعزى ضعف الشيوعية والاشتراكية فى مصر الى أسباب يتعلق بعضها بكيان الحزب نفسه ، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التى أحاطته . ففيما يتعلق بكيان الحزب ، فقد رأينا كيف تمزقته الخلافات الأيديولوجية بين حين وآخر ، فقد طرد منه أولا الاشتراكيون الفابيون (سلامة موسى ورفاقه) ، ثم طرد منه الشيوعيين المرنون الذين لا يريدون أن يلتزموا بالمبادئ الواحدة والعشرين.

أو بحرفيتها ويرفصون من ثم الالتحاق بالكومنترن (روزنتال وأحمد المدني) ، ثم خرجت منه بعض العناصر الشيوعية (الحزب الاشتراكي السوري اللبناني) . وهكذا أنخس الحزب بالجراح ونزفت منه الكثير من الدماء الاشتراكية المعتدلة والمتطرفة .

ولقد رأينا كيف أقصى المثقفون الوطنيون من قيادة الحزب بحجة أن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين . على أن العناصر العمالية الوطنية التي كانت موجودة بالحزب والتي سمرست بالنضال ، لم تكن على درجة من الكفاية والوعي والثقافة بما يؤهلها للقيادة ، فقد أبدت رعونة ونطرفا بالالتجاء الى الكومنترن والالتحاق به واعتناق مبادئه الثورية رغم عدم ملاءمتها للبيئة المصرية ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية التي كانت تمر بها ، ومع ذلك فإن هذه العناصر أبدت ضعفا وجبنا عندما تلقت أول ضربة حقيقية على يد سعد زغلول ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد أحد يسمع بها . وفي الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقدم الى مكان الصدارة بعد اختفاء الصف الأول ، ولهذا افلست الحركة ولم تستطع أن تسأنف نشاطها الا عندما أخذ الكومنترن يمولها بالعناصر الأجنبية .

وفي الحقيقة أن التطرف الذي أبداه الحزب بطرد الاشتراكيين الفابيين أولا ، وبالالتحاق بالكومنترن وطرد روزنتال ثانيا ، ثم الرعونة التي أبداه باصطدامه بوزارة سعد زغلول في مستهل عهدها بالحكم ، قد أدى الى اجهاض الحركة الاشتراكية في مصر ، فقد صبغها بصبغة ثورية عنيفة استفزت لمحاربتها كل القوى الوطنية في مصر، بما فيها القوى الاشتراكية نفسها - كما رأينا - وفي الوقت نفسه كان الحزب أضعف من أن يرفع لواء الثورة الشيوعية أو حتى يرفع علم المقاومة ضد أية إجراءات بوليسية تلحق به .

هذا فيما يتعلق بكيان الحزب . أما فيما يتعلق بالظروف التي أحاطت به ، فيلاحظ أن الحزب لم يكن ليستطيع أن يجد موطناً لقدمه في الريف المصري ، حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى، لأن البيئة الريفية بما فيها من جهل وتأخر ومعتقدات استسلامية تسود نفوس الفلاحين ، كانت جبهة منيعة تستعصى على أمهر الدعاة القادرين . ويشك كثيرا في أن الحزب كان لديه أحد منهم . ثم ان خصومه كانوا يحاربونه بأقوى سلطان على النفوس ، وهو الدين ، وهذا ما جعل بعض الكتاب ، مثل الدكتور أبي طائلة يعتبر أن مصر في شبه وقاية من الشيوعية : « لأنها

زراعيه ، ولا تروح الأفكار الاسراكيه فى البلدان الزراعيه عاده ، ولأن الدين الاسلامى يحمى الملكية الفردية وينافى المبادئ الشيوعية (١٢٩) .

ومما لا شك فيه أن وجود الاستعمار البريطانى ، بما كان يمثله من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية فى البلاد ، كان عاملا قويا فى مقاومة الأفكار الاشتراكية فى مصر ونسديد المقاومة الحكومية ضدها . وقد رأينا كيف كان مراسلو الصحف الانجليزية أول من كان يرفع صيحة التحذير من النشاط الشيوعى ويدعو الحكومة لمقاومته بكل قوه ، كما رأينا كيف هاجمت جريدة الاجبسان جازت الحزب الاشتراكي المصرى عند ظهوره ، رغم ما أعلنه من التزامه بمبادئ الاشتراكيين الانجليز . وفى عام ١٩٢٥ عندما أدلى وزير الداخلية البريطانى بحديث قال فيه ان الحكومة البريطانية باتت شديدة الاهتمام « بمكافحة هذه الحشرة الممقوتة التى تنخر فى قلب السندانية » ، تنبأت الاهرام بأن الحكومة المصرية سوف تشدد مكافحتها للشيوعية بعد ذلك (١٣٠) .

كل هذه أسباب عاقت وأضعفت نمو الحركة الاشتراكية بوجه عام والحزب الشيوعى بوجه خاص . على أن أقوى هذه العوامل دون جدال ، هو فى وجود الوفد ، الذى كان حائطا منيعا فى وجه أية حركة أخرى مهما كانت مبادئها ، وذلك لشدة التصاق الجماهير به والتفافها حوله . ولقد أدرك الكومنترن هذه الحقيقة ، ففي المؤتمر السادس عام ١٩٢٨ قال ان أكبر خطر على الحركة النعابية فى مصر انما هو فى سيطرة الوطنيين البورجوازيين على نقابات العمال . وبدون نضال حاسم ضد نفوذهم ، فان احتمال قيام تنظيم طبقى حقيقى للعمال يعتبر أمرا مستحيلا (١٣١) .

ولكن الكومنترن قد دلت بهذه الدعوة ضد الوفد على قصور شديد فى فهم حقيقة الموقف فى مصر ، ذلك أن فرصة النجساح الوحيدة للحركة الاشتراكية لم تكن فى محاربة الوفد فى ذلك الحين ، وانما فى التسلل اليه والعمل من داخله ما أمكن ، لأن أى عمل من خارجه كان يعتبر مقضيا عليه بالفشل . وفى الواقع أن اغفال هذه النقطة ليس مسئولا فقط عن فشل الحركة الاشتراكية ، وانما كان مسئولا أيضا عن وقوف الوفد عقبة فى وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى ، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضا ، وكان السبب المباشر فى الاطاحة به .

حواشي الفصل العاشر

النبارات البسارية

في

الحركة الوطنية

- ١ - الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٢ - الرافعي : محمد فريد ص ١٣٥ - ١٣٦
- ٣ - دكتور محمود عزمي : خبانا سياسيه ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ (سلسلة كتب للجميع)
دكتور هيكل : المرجع السابق ج ١ ص ٨٠ ، ٨١
- ٤ - الديموقراطية ، تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة : سلسلة محاضرات في الديموقراطية ومظاهرها ، لنتخبه من فاده الراى في مصر ، عنى ينشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة ١٩٤٥ ، محاضرة للاستاذ عزيز مرهم بعنوان « اثر الديموقراطية في الحياة الاقتصادية » ص ٣٨
- ٥ - Colombe, Marcel L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950, (Paris 1951), p 189
- ٦ - Laqueur, Walter Z : Communism and Nationalism in the Middle East, p 31 (New York, 1956).
- ٧ - أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس في منغاه ص ١٤٧
- ٨ - أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم ص ١٧٦ ، من البيان الذى القاه مكرم باشا تقديمًا لميثاقية الدولة ١٩٤٢
- ٩ - دكتور راشد البراوى : حققه الانقلاب الأخير في مصر ص ٨١
- ١٠ - أحمد قاسم جودة : المرجع السابق ص ١٨٠ خطبة مكرم باشا السالفة الذكر
- ١١ - نفس المصدر ص ١٨١
- ١٢ - مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٨٩

- ١٣- لأكور : المرجع السابق ص ٢١
- ١٤- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ١٥- نفس المصدر من شهادة روزنتال
- ١٦- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢ من مقال لسلامة موسى
- ١٧- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤ من شهادة روزنتال
- ١٨- نفس المصدر في ١٧ أغسطس ١٩٢١
- ١٩- نفس المصدر في ١٩ أغسطس ١٩٢١
- ٢٠- لأكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢٢ ، ٦٠ ، ٧٤ (طبعة بيروت)
الترجمة العربية .
- ٢١- الأهرام في ١٢ مارس ١٩٢٤
- ٢٢- نفس المصدر في ١٤ ديسمبر ١٩٢١
- ٢٣- نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٢٢
- ٢٤- نفس المصدر في ٧ ، ١٣ مارس ١٩٢٤ ، ٢٩ يولية ١٩٢٢
- ٢٥- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢
- ٢٦- نفس المصدر في ٣ يناير ١٩٢٣
- ٢٧- نفس المصدر في ١٨ أكتوبر ١٩٢١
- ٢٨- نفس المصدر في ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٢
- ٢٩- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٠- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٣١- نفس المصدر في ٣ و ٩ يناير ١٩٢٣
- ٣٢- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢
- ٣٣- نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٤- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢
- ٣٥- نفس المصدر في ١٣ يوليو ١٩٢٢
- ٣٦- نفس المصدر في ٣ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٧- نفس المصدر في ٩ ، ٤ ، ١٩ أغسطس ١٩٢٢

- ٣٨- نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٢
- ٣٩- نفس المصدر في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢
- ٤٠- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٤١- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٤٢- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٣- نفس المصدر العدد ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، ٥ ، ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٤- لاکور : المرجع السابق ص ١٠٦ حاشية ١
- ٤٥- لاکور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٣
- ٤٦- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٧- نفس المصدر والعدد
- ٤٨- نفس المصدر والعدد
- ٤٩- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ص ٥٥ (١٩٤٨) وجون دبشيتار جونيور : تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ص ١٧٠ (بروت)
- ٥٠- الإهرام في ١١ يناير ١٩٢٣
- ٥١- نفس المصدر في ٤ ، ٥ يناير ١٩٢٣
- ٥٢- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٣
- ٥٣- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٥٤- لاکور : المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥
- ٥٧- الأهرام أول يوليو ١٩٢٤
- ٥٨- نفس المصدر في ٨ مارس ١٩٢٤ من بيان لسلامة موسي بعنوان « الاشتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر »
- ٥٩- نفس المصدر في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣
- ٦٠- نفس المصدر في ٣١ مارس ١٩٢٣
- ٦١- نفس المصدر في ١٣ ، ١٧ مارس ١٩٢٣
- ٦٢- نفس المصدر في ١٩ مارس ١٩٢٣
- ٦٣- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٣
- ٦٤- نفس المصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٣

- ٦٥- نفس المصدر في ٥ يونيو ١٩٢٣
- ٦٦- نفس المصدر في ٢٦ أبريل ١٩٢٣
- ٦٧- نفس المصدر في ٥ يونيو ١٩٢٣
- ٦٨- نفس المصدر في ٢١ يونيو ١٩٢٣
- ٦٩- لاکور : السجوعية والقومية في الشرق الاوسط ص ٣٦
- ٧٠- الاهرام في ٢٦ مايو ، ١١ يونيو ١٩٢٣
- ٧١- نفس المصدر والعدد
- ٧٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ص ٥
- ٧٣- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٧٤- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٧٥- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٧٦- الجزيري : المرجع السابق ص ٨٥
- ٧٧- الاهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٧٨- نفس المصدر في ١٢ مارس ١٩٢٤
- ٧٩- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٨٠- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٨١- نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٢٤
- ٨٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٨٣- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٤- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٥- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٦- نفس المصدر في ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٧- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٨٨- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤
- ٨٩- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٩٠- نفس المصدر في ١٩ أبريل ١٩٢٤

- ٩١- نفس المصدر في أول يولييه ١٩٢٤
- ٩٢- نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٣- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٤- نفس المصدر في ٧ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٥- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٢٤
- ٩٦- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٧- نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٢٦
- ٩٨- دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٢٣ - ٢٩
- ٩٩- نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٩ ، ٣٠٩ - ٣٢٠
- ١٠٠- الأهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠١- نفس المصدر في ١٥ أغسطس ١٩٢٥
- ١٠٢- السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥ ، الأهرام في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، لآكور : الاتحاد السوفيتي .. ص ١٠٥
- ١٠٣- الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٤- نفس المصدر في أول مايو ١٩٢٥
- ١٠٥- نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٦- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٧- نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٨- نفس المصدر
- ١٠٩- نفس المصدر في أول يونيو ١٩٢٥
- ١١٠- نفس المصدر في ١٨ يونيو ١٩٢٥
- ١١١- نفس المصدر في أول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٢- نفس المصدر في ١٦ يونيو ١٩٢٥
- ١١٣- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١١٤- نفس المصدر في ٣ يونيو ، وأول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٥- الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ من مذكرات سعد زغلول بتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٥

- ١١٦- السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٥
- ١١٧- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١١٨- السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥
- ١١٩- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١٢٠- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٦
- ١٢١- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦ ، السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥
- ١٢٢- يذكر لاکور أن ابن السعود كان يلقي الكثير من العلف من السياسة السوفيتية في أواسط العشرينات ، وكانت هذه السياسة في ذلك الحين تعتبر حكماً للحجاء ضربة لازب من أجل استقلال المنطقة وتطورها تطوراً حراً (لاکور : المرجع السابق ص ٧٨) أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٥٤٥ - ٥٤٦ عن السياسة في ٧ مايو ١٩٢٨
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٥٤١ عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٤- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٥- أحمد شفيق ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ، عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٦- نفس المصدر في ٥٣٧ - ٥٤٠ عن السياسة في ٨ مايو ١٩٢٨
- ١٢٧- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٨- لاکور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢١
- ١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٤ عن البلاغ في ١٩ مايو ١٩٢٨
- ١٣٠- الأهرام في ١٦ ، ١٧ يونيو ١٩٢٥
- ١٣١- لاکور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٩

الفصل الحادي عشر

المعركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

(١). المد الرجمي

كيف بدأ العيث بالدستور ، وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية؟

كان الموقف بعد استقالة سعد باشا تحت الضغط البريطاني يستدعي وقوف جميع السياسيين صفا واحدا لمقاومة الخطر الداهم الذي يهدد البلاد . وقد أفسح سعد باشا الفرصة لذلك عندما صرح في مجلس الشيوخ (جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) بعد قبول استقالته قائلا : « انني وزملائي مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة » (١)

وفي تلك الاناء استقدم الملك فؤاد زيور باشا ، وعهد اليه بتولى الوزارة ، وكان زيور باشا يشغل اذ ذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ ، وكان في نظر الناس وفديا ، فتألفت وزارته ومن بين أعضائها أحمد محمد خنيسة بك وكيل مجلس النواب الوفدي ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الاشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية (٢) . وبهذا بدت الوزارة أشبه بخط دفاع نان للحركة الوطنية ، وامتدادا «معتدلا» لوزارة الوفد ، وكان يمكن للسلاط في عهدا أن ننخطي الأزمة الخطيرة دون كثير من الحسائر لو ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم الى مستوى الخطر ، ولو غلب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية . ولكن الحوادث التي جرت دلت على أن مصلحة مصر كانت في المقام الثاني في خاطر القصر وزعماء المعارضة ، وأن الرغبة في الثأر واحتلال الفراغ الذي خلفته الوزارة الدستورية ، كان فوق الرغبة في انقاذ البلاد من محتتها الخطيرة .

وتكشف مذكرات الدكتور هيكل الكبير في هذا السبيل ، مما كان محل انتقاده شخصيا ، رغم انه كان في ذلك الحين يتولى دفة جريدة

«السياسة» . فيذكر كيف انتهر صديقي باشا العرصة ليفبل الحكم على أنقاض النظام البريطاني ، بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا في تأييده . وكيف انتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربي الوفد ، وكيف رأى « ابهاجا في صفوف الاحرار الدسنوريين » لسقوط الوزارة الدستورية يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أما قاسمينا من حكومة الوفد ظلمنا وعننا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان في عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبئا في عب (٣) .

وهكذا تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذي يستند ، وشغل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد في تلك اللحظة الشديدة الحرج باثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلي . وعندي أن ما ساعد هذه القوى المعادية للوفد على اجترار فعلنها أمرين هامين : الأول ، الصدى العظيم الذي أحدثه مقتل بريطاني كبير له مركز السردار لي ستاك ومكانته ، وما تبعه من سقوط أول وزارة دستورية تحت ثقل اعتداء بريطاني جسيم على استقلال البلاد ، فقد ساد البلاد ذهول مفاجيء وأصيب بخذلان وقني ساعد عليه أن سعد زغلول نفسه . وقد أدرك جسامه الخطر ، دعا الشعب في يوم استقالته الى الهدوء والبعد عن الطيش قائلا : « ان الموقف دقيق جدا ، وان المظاهرات ليست في مصلحة البلاد » ، ثم نصح جموع الطلبة الذين أضربوا عن دروسهم في اليوم التالي بالعودة الى دروسهم « لأن في هذا مصلحة البلاد » (٤) بهذا كانت الحالة النفسية للشعب مشجعة لقوى الرجعية والانتهازية على التسلل الى الميدان ومحاولة البطس بالوفد . ويلاحظ أن هذه الحالة النفسية نفسها قد استفاد منها الجانب البريطاني ، فقد برر اللورد النبي تسرعه في تقديم انذاره دون الرجوع الى تعليمات حكومته ، بأن الرأي العام المصري ، « كان مهيبا لتلقى اجراءات صارمة في ذلك الوقت » وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

أما الأمر الثاني الذي شجع هذه القوى المعارضة على القيام بدورها فهو أنه كان تحت يدها في ذلك الوقت ، وللمرة الأولى والأخيرة ، قضية تستحق الجدل تستطيع أن تدفع بها أمام الرأي العام وتدعوه للفصل فيها، ألا وهي اخفاق السياسة التي انتهجتها الحكومة الدستورية والبرلمان في تحقيق أماني البلاد ، ومسئوليتها عن تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا الى تلك الحالة السيئة التي وصلت اليها . وعندي أن هذه القضية كان من الممكن أن تلقى ما تستحق من اهتمام لدى الرأي العام ، لو أن تلك

الغوى المعارضه للوفد كانت تؤمن بجديتها ، ونؤمن بالتالى بمصلحه البلاد ، لا بمصلحتها ، ونستمد من هذا الايمان قوة دافعه للخروج من مازى الاندار البريطانى حروجا كريما يتيح لها الظهور بمظهر المخلص للبلاد من أخطاء وزارة الوفد ونتائجها ، ويدفع الأمة للمقارنة بين عمل كل منهما عند الاستساره النسعية . ولكن استسلامها واستخذاءها أمام الانجليز لشراء سكونهم على مؤامرتها ضد الحياة النيابية ، كان يجعل من هذه المقارنة أمرا عسير التصور ، فهل كان الشعب الا لفضل المقاومة على الاستخذاء ، والجهد على الاستسلام ؟ وهكذا فقدت تلك القوى فرصها المينة الوحيدة لكسب انتصار سياسى على الوفد ، أو على الأقل كسب رأى عام يعتد به الى جانبها ، وقضى عليها سياسيا الى الابد .

ولقد كان سقوط هذه العناصر خسارة حقيقية لانجلترا ، وقد أدرك ذلك المـؤرخ الانجليزى « نوينبى » الذى يلقي اللوم على الجانب البريطانى الذى سمح بسقوط هذه القوى ، بل وأجبرها على السقوط ، فيذكر أن فسوة الشروط التى فرضت على مصر فى انذار اللورد النير كانت فاصية على أولئك السياسيين الذين أظهروا الشجاعة والوطنية ليتحملوا عبء المنصب فى تلك الظروف الحالكة ، وأن اجبار زيور باشا وزملائه على الانتحار سياسيا بقبول تلك الشروط دون تخفيف ، كان بمثابة تمهيد من السلطات البريطانية دون قصد لعودة العناصر المتطرفة الى الحكم مرة أخرى (٥) .



وفد انبنت خطة الفصر لهدم الوفد على وسائل ثلاث : الوسيلة الأولى ، تحميل حكومة الوفد وبرلمانه مسئولية النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى . ثانيا ، محاولة هدم الوفد من الداخل ، وهذا هو الباعث وراء حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية التى سنناولها بالايضاح . أما الوسيلة الثالثة فهى تأليف حزب للقصر يتولى امتصاص هذه العناصر الخارجة على الوفد ، ومعها شتات الانتهازيين من كبار الموظفين والضباط المحالين على المعاش والمواين للقصر ، ليتولى ملء الفراغ الذى سوف يخلقه الوفد بعد سقوطه المتوقع فى الانتخابات التى ستجرى . وهذا هو سبب قيام « حزب الاتحاد » ، أو « حزب الشيطان » كما أطلق عليه سعد زغلول . بل هو سبب سقوطه أيضا ، لأن احتفاظ الوفد بمركزه السياسى لم يترك فراغا يحتله حزب الاتحاد مما أدى الى سقوطه .

وقد ظهرت هذه النوايا نحو الوفد ونحو الحياة الدستورية غداة تأليف وزارة زيور باشا . فقد أستصدرت الوزارة مرسوما من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وقد أعلن زيور باشا أسباب هذا التأجيل في خطابه الى الملك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، الذي طلب فيه حل البرلمان المصري فقال : « ان الوزارة عندما تولت الحكم ، رأت أن اشراك البرلمان في مهمتها إعادة العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية كان مستحيلا ، فهدان المجلسان الحاضعان في الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابفة تمسّله ، كانا متضامين تضامنا وبقا مع تلك الوزارة في سياستها التي أدت ، حسب تبليغات الحكومة البريطانية ، واعتراف تلك الوزارة ، الى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشؤم . ولقد كان استمرار المناقشات البرلمانية في هذه الظروف مهيجا للخواطر مسوئا لسياسي واقفا في سبيل حل الخلاف ، ولهذا كان تأجيل انعقاد البرلمان ضرورة لا مفر منها » (٦)

قد انتقدت جريدة البلاغ الوفدية هذا القرار نقدا مرا ، فتساءلت : « لماذا كرهت الوزارة مواجهة البرلمان ، بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن في مجلس النواب أنه مستعد هو وأصدقائه لنأييد كل وزارة تعمل لخدمة البلاد ، وبينما كان يعلن ذلك كان معروفا لديه أن زيور باشا يؤلف الوزارة الجديدة ؟ » فالوزارة قد ارتكبت خطأ ، لأنه إما أن تكون أعمالها مما يمكن عمله اجتنابا لضرر جسيم ، واما أن تكون هذه الأعمال في ذاتها ضرا جسيما . فاذا كانت مما يمكن نجهله واجتناب الضرر الجسيم فقد أنبت البرلمان في أحوال عديدة أنه لا يمتنع عن قهره ، لأنه يفدر الحوادث تقديرا صحيحا « ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجرمة برهان على أنه ليس طائشا ولا متطرفا . . أما ان كانت الأعمال في ذاتها ضرا جسيما وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها ، وأنه أولى لها حينئذ أن تؤجل انعقاده ، فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسؤولية ، وكيف اذا طلب الانجليز منها اليوم مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم نفسها من وجود البرلمان بجانبها « (٧) » على أن خطة الحكومة الاستسلامية بأزاء الانجليز لم تلبث أن اتضحت - على النحو الذي مر بنا - فقدم الوزيران الوفديان استقالتيهما بعد اسبوع واحد من تأليف الوزارة ، وصرحا في الصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما ، وأنه من الاسباب التي دعتهما الى الاستقالة .

وكان هذا بداية المعركة ، ففي يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧

عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد عريضة يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل حتام المدة التي تأجل اليها ، لمعالجة تلك الحالة التي أدخلت البلاد اليها قسرا ، والنظر في النصرفات عسير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولما لم ترد الوزارة على طلبهم هذا عادوا في يوم ٥ ، ٦ ديسمبر فكرروا هذا الطلب وعزوه بأسباب أخرى منها أن يتمكن البرلمان من حماية الحرية الشخصية المهددة التي كفلها الدستور ، ولأن اذعان الوزارة لمطالب الانجليز ، وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب ، وشروعها في تنفيذ البعض الآخر ، مما يجعل استمرارها في سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها (٨) .

وكان رد القصر على هذا الطلب بليغا ، ففي يوم ٢٤ ديسمبر صدر مرسوم يفضى بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين النخبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ (٩) . وقد جاء في مذكرة الحل التي بررت بها الوزارة هذا الاجراء أن « الاغلبية البرلمانية بتفديهما تلك العرائض الى الملك ، التي وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها ، في لغة حادة ، لوما تعدل شدته عدم صحته ، كما أنها أظهرت عداوة ثابتة للقواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو امتناع » قد أقامت « بوسائل مخالفة للدستور خلافا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله الا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب » ولما كان « تصرف الاغلبية البرلمانية ليس معناه في الحقيقة الا البقاء والاستمرار عنادا في هذه الخطة السياسية نفسها التي عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، والتي أخضعت ادارة البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستشارة الأمة في هذه الخطة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها » (١٠)

ولم يلبث القصر أن أخذ في تنفيذ خطته في هدم الوفد من الداخل في مستهل عام ١٩٢٥ ، بهمة حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي . فقد أخذ كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويسندون سبب استقالاتهم الى « ما ذاع أخيرا من أن الحزب الوفدي تحيط به النسكوك من جهة الاخلاص الواجب لجلالة الملك » . وكان من أهم هذه الاستقالات ، اسفالة محمد سعيد باشا ، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بعد النظر ، كانت استقالته توحى بأفول نجم الوفد ، بينما أخذت الصحف الانجليزية تساهم في المعركة بدعاية واسعة النطاق في هذا الاتجاه ، وكان مما كتبته جريدة « التانيم » أن الوفد المصري بالرغم من

مجاهره بالولاء للعرش ، فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطردا الى الجمهورية (١١) .

والحقيقة أن الانجليز كانوا في ذلك الوقت يغذون الحملة ضد الوفد من طريقين . الطريق الأول ، مساعدة العصر وإطلاق يده تماما في هدم الوفد . وفي هذا يقول سعد باشا لمكاتب المانستر جارديان البريطانية : « ان الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الدين يركبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحكمونهم من العقاب الذي يستحقونه . انكم لاتستطيعون الافلات من التبعة » (١٢) أما الطريق الثاني ، فهو محاولة ادانة الوفد كهيئة في جريمة مقتل السردار : ففي يوم ٢٧ نوفمبر اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمي بك ومكرم عبيد عضوي مجلس النواب ، ومحمود فهمي النقراشي ، وكيل وزارة الداخلية . وكان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية ، مع عدم وجود حالة الأحكام العرفية ، وبالرغم من الحصانة البرلمانية بالنسبة للاول والثاني مما اعتبر اهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، ولهذا ثارت نائرة الرأي العام وممنلى الأمة لهذا الاعتداء ، مما اضطر الحكومة للسعى في تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية . وبعد هذا قام البوليس المصرى ، تنفيذا للتعليمات البريطانية ، بالقبض على كل من الاسناذ سفيى منصور ، والشيخ مصطفى الفاياتى والاستاذ رابع اسكندر والاستاذ حسن يس ، وكلهم من النواب . ولم تكتثر الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب (١٣) .

على أن هذه المحاولة من جانب الانجليز والحكومة ، لم تلب أن أدت الى عكس المطلوب منها في نفوس الشعب . فيذكر الدكتور هيكل أنها أثارت جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه ، وأن سعد زعلول باشا قد شعر بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة ، فخرج من العزلة التي كان قد فرضها على نفسه في فندق « مينا هاوس » عقب اعتزاله الوزارة ، ليخوض المعركة الانتخابية التي أعلنت الحكومة موعدها (١٤) .

حزب الشيطان

كانت الخطوة التالية أمام الفصر ، بعد حركة الاستعالات من الهيئه الوفديه ، هي تأليف « حزب الاتحاد » ليخوض المعركة الانتخابية التي كان صدقي باشا اذ ذاك يدبر لها بطرفه الخاصة جميع الوسائل التي تؤدي الى سقوط الوفد . وكان صدقي باشا قد اودى ايذاء سيديدا من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبو النصر بك ، فكانت هذه فرصته لينتقم لنفسه انتقاما سيديدا ولو على حساب الدستور . وفد استعان الملك فؤاد بسحفيه مونتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه ، وهو حسن نشأت باسا الذي تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك وسعد زغلول ، فلما هبت الريح عكس السفينة الوفديه ، وجد نشأت باشا الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من نشاط وقوة ، وقد أخذ ، لتأليف حزب الاتحاد ، يضم اليه كل من استقال من هيئه الوفد ، وكل ذي مطمع في المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفايتهم الى ارتقائها ، وكل ضعيف الإرادة من الأهالي ، مستعملا نفوذ بعض رجال الادارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقي ، منوها بمؤامرة الملك لهذه الحركة التي تستهدف مناضلة الحزب المشكوك في اخلاصه للعرش(١٥) .

وقد كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بهذا الشكل السافر ضد الوفد ، الذي كان ينعت في ذلك الحين بأنه عدو للعرش ، مخاطرة جسيمة من جانبه ، فقد عرض نفسه بذلك لاستفتاء شعبي ضده فيما لو فاز الوفد في الانتخابات . وقد حدرت صحيفه وقديرة من هذه المخاطرة في مقال لها فحالت : « ليفكر أولئك الذين يقولون انهم خدام العرس المخلصون ، ثم ليفكروا في مرمى أعمالهم ، فقد آن لهم أن يبروا جسامته السوء الذي قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر في الخارج . فاذا استمرت هذه الحملة السائنة ، فان فوز الوفد في الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » (١٦) . وكنتبت جريدة البلاغ في يوم ٤ يناير تقول : « ان الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة الممثلة في أشخاص وكلائها ونوابها . فكل تهمة نوجه اليهم ، انما هي تهمة موجهة الى الأمة التي ونعت بهم (١٧) » . على أن الملك فؤاد كان في ذلك الحين يرى في تلك الظروف فرصة العمر للتخلص من الوفد ، وكان في الوقت نفسه مطمئنا الى تدابير صدقي باشا

وقد أعلن عن تأليف الحزب في العاشر من يناير ١٩٢٥ عندما

اجتمع أعضاؤه بمندق سميراميس حيث ألقى اللواء موسى فؤاد ، أحد الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، خطاباً أبان فيه فكرة تأليف الحزب ، وزعم أنها لنوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ! • وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلي الذى ندد بسيطرة الوفد فقال « ان البلاد فاست كثيراً من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التى آلت ، فى كثير من الأحوال ، وحين تتطلب الحاجة الضرورية التساند والمعاوضة - الى سيطرة مشكوك فى نفعها » • ثم أصدر الحزب جريدة له أسماها «الاتحاد» ، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، هى جريدة « الليبرتيية » ، بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية • وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد الذى صيغ فى عبارات مطاطة وقصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية ، فتحدث عن اصلاح الأزهر ورقى حالة الفلاح وحالة العمال وانشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتشجيع التجارة الوطنية والاستثمار من الملاجىء والمستشفيات وتحسين حال رجال الادارة ، الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الربف وقراه • وقد اعتبر البرنامج هذه الاصلاحات الداخلية وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، متمثلاً فى ذلك بحزب الأمة ، كما اقتبس من برنامج الحزب الوطنى القديم « الدعوة فى خارج البلاد لاقتناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية » ، متوهماً أن القضية المصرية لا زالت قضية دولة • ثم ختم الحزب برنامجه بهذه العبارة : « لتحية مصر • وليحى الملك » •

وقد سخرت جريدة البلاغ من هذا البرنامج الذى أعلنه الحزب فقالت انه « حزب الانصراف عن التمسك الآن بالاستقلال والاكتفاء بانشاء الاساسات الذى يمكن بعد انشائها ، أى بعد عشرات من السنين أن نقول اننا صرنا أهلاً للاستقلال فيجب أن نطالب به • ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لانكثرا هانحن قد أقمنا الاساسات كلها فأصلحنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذى رسمه حزب الاتحاد ، فهيا اعطينا الاستقلال التام لمصر والسودان ، فسوف تلجأ انجلترا الجاء الى الخضوع أمام رغبتنا لأن الاساسات التى نكون قد أقمناها هى فى نظر حزب الاتحاد أسباب ملجئة » (١٨) •

على كل حال فان تأليف حزب الاتحاد كحزب للعرش يثير سؤالاً وجيها هو : لماذا آثر الملك فؤاد تأليف حزب جديد يخوض به المعركة

صد الوفد ، ولم يعتمد فى ذلك على حزب الأحرار الدستوريين وهم
 الأعداء التلميذيون للوفد ؟ • والبواعث هنا كثيرة ، أولها أن هذا الحزب
 كان مكروها من الشعب الذى عبر عن ذلك فى كثير من المناسبات وأهمها
 الانتخابات الأولى ، ولهذا فلم يكن الملك لينوقع أن يحرز له هذا الحزب
 الانتصار المرجو على الوفد - وهذا هو رأى سعد باشا شخصيا • (١٩)
 ثانيا - أن هذا الحزب الذى يعتبر الوريث الشرعى لحزب الأمة ، قد
 ورث فيما ورث عنه ، عداء رجالاته للقصر ولطفيان القصر ، وهو ما تمثل
 بوضوح فى أثناء معركة الدستور ، وخصوصا فى خطابات عبد العزيز
 بك فهى المفتوحة الى يحيى ابراهيم باشا • بل ان تأليف حزب الأحرار
 الدستوريين انما كان من أجل مقاومة نزعة القصر الأوتوقراطية والدفاع
 عن مشروع الدستور • ولما كان الملك فؤاد يعرف هذا كله ، فلم يكن
 يرى فيه مشجعا على الاستعانة بهذا الحزب والاعتماد عليه • ثالثا ، أن
 الملك كان يحس نحو الأحرار الدستوريين بمنال العداء الذى كان يحس
 به نحو الوفديين • فكلاهما فى نظره يريد الاستئثار بالسلطة تحت اسم
 «الحكم الدستوري» ، وقد عبر نشأت عن ذلك فى تبريره لقيام حزب الاتحاد ،
 فعندما سأل الدكتور هيكل عن الغرض من تأليفه قال : « ان بالبلد
 حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين • وقد تغلب الوفد
 فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض
 أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم مالبثوا حين
 ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأى العام ، ولو أنهم
 كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأنفوا بالأمر
 فيه كما استأنف الوفد به ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من
 الأمر شيء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى
 البرلمان ، يستطيع به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه
 مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات
 جديدة » (٢٠) •

وفى الحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد خدعوا خديعة كبرى فى
 العهد الجديد ، وعلقوا عليه آمالا كبارا فى الوثوب الى الحكم والاستئثار
 بالغميمة أو حتى الاشتراك فيها ، ولم يعرفوا إلا فيما بعد ، أن الدور
 الذى رسم لهم لم يكن يتعدى دور الأداة فى يد القاتل ، لا يكاد يستخدمها
 فى جريمته حتى ينخلص منها • فيذكر « لويد » أن زيور باشا أفهم

الملك فؤاد أنه من الضروري ، لمسأله الوفد ، تعزيز وزارته ببعض العناصر العوبة في الأحرار الدستوريين . فقبل الملك وعين صدقي باشا وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر (٢١) . واختيار صدقي باشا بالذات كان مرسوما بعناية . فهو من ناحية كان يكمل أحرار عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية ، ومن ناحية أخرى فإن صدقي باشا لم يكن عضوا مقيدا في حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه كان وزيرا مع عدلى وروت وصديقا للأحرار الدستوريين ، فاستخدامه لا يعتبر إشراكا لهم في الحكم إذا فاز حزب الاتحاد في الانتخابات فوزا مبينا . وفي الواقع أن العصر لم بلجا لإشراك الأحرار الدستوريين في الحكم كحزب ، إلا عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، عندما فقد الأمل في حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الأفراد بالحكم . ومع هذا عندما سنحت الفرصة لطرده الأحرار من الوزارة بعد ذلك لم يتردد القصر في انتهازها .

معركة الانتخابات

ولقد حقق الغرض من تعيين صدقي باشا في الوزارة . فيذكر الدكتور هيكل أن قبول صدقي باشا الحكم على أنقاض النظام البرلماني قد لقي ابنهاسجا في صفوف الأحرار الدستوريين (٢٢) . وسرعان ما اشتركوا في حملة الشتائم على الوفد ورميه بأنه بسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للاندثار البريطاني الذي وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمددين . وفي الوقت نفسه أخذ صدقي باشا يعد المسرح لمعركة الانتخابات الجديدة ، وهي المعركة التي لعلها أهم المعارك الانتخابية التي دارت في مصر ، لأنها أثبتت أن النسب المصري يتمتع بحيوية سياسية دافقة نجعله يبرأ سريعا من أشد السقطات ، فقد كان عند هذه المعركة أن توقف المد الثوري عن الانحسار ، ورد الشعب ردا بليغا على ما اتهمته به جريدة « التائمز » البريطانية حين تحدثت عن فرصة نجاح زيور باشا في الحكم فقالت انه « يتوقف على أن يقدم لها المصريون كل مايسمح به جبنهم الورائي من تأييد » . وكانت تقصد أن ينكمش الشعب أمام وسائل الضغط النازل على ارادته في ذلك الحين من الوزارة الزبورية . وقد نددت جريدة البلاغ الوفدة بهذا المقال فقالت انه « يعزو للشعب المصري نقائص لا تتوفر الا في أمة عبيد أذلاء فقدت الشعور بكل نزعة

شربه وكرامه قومية » ، وقال « فلتتغى النايمر بمحاسن وراربها الحاضرة ماشاءات ، ولنحمل على الشعب المصرى ورئيسه قدر ماتستطيع ، فليست بصل بهذا الا الى نقيض أغراضها على خط مستقيم » (٢٣) .

وقد لحص الاساذ العقاد المعركة الانتخابية فى عبارة واحدة صادقة فعال : « انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ، ومنهم الأمة بحذاقيرها » (٢٤) . ويكفى هنا أن نشير الى بعض الأساليب التى اتبعت فى هذه الانتخابات التاريخية . فقد أعفلت وزارة زبور باشا العمل بقانون الانتخاب المباشر ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، ورجعت الى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط . فقد ألغت انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات ، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين حدد . ثم أخذت تعبت بكشوف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول ، يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة . وكان من نتيجة هذا الترتيب ، الذى عنيت به الوزارة عناية خاصة ، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا ، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد . ثم وقبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأى الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز ، قررت تعديل تقسيم عدد ١٠٦ دائرة لمصلحة مرشعى الحكومة . هذا بينما كان رجال البوليس والادارة بضيفون على المنتمين للوفد تضييفا شديدا ، ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخابى ، ويبدلون كل مساعدة لمرشعى الاحزاب الموالية للحكومة (٢٥) .

ثم نزلت السياسة البريطانية بشقلها فى المعركة الانتخابية ، فقد نصح وزير خارجيتها تشمبرلن الشعب المصرى فى خطبته التى ألقاها فى « برمنجهام » فى أول فبراير ، بأن « بتدبر جيدا عواقب القرار الذى فرض عليه الآن اصداره ، ويزن نتائج الخيار الذى سيرضاه » ، لأن ادراك الشعب المصرى لهذا مهم لمصر « لكى نحافظ على الحريات التى منحناها اياها والتى تتمتع بها » . وقد أعقبه المستر امرى فى خطاب له فى دائرته الانتخابية فأعلن أنه « من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبيرة ، ألا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لنفوذ معاد للامبراطورية البريطانية ، سواء أكان فى داخل البلاد أم خارجها » (٢٦) .

هذا كله بين الضغط الكبير الذى تعرضت له مصر فى الداخل والخارج فى تلك الانتخابات الهامة ، التى كانت فى حقيقتها اختبارا لمعنوية الشعب المصرى بعد الصدمة التى بلعها فى حادثة مصرع السردار . وفد رأى الوفد من الضرورى أن يلجأ الى الحيلة ، بالاصافة الى ما بذله من جهد فى اعداد جهازه الصخيم لحوض المعركة ، فقد أوحى الى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يفسموا له ماشاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد وأنهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وقد كان بسبب هذه الحيلة أنه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أنها قد فازت فى الانتخابات ، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم . ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشراك حزب الأحرار وحزب الاتحاد فيها ، فضمت اليها من الأحرار عبد العزيز فهمى بك رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، ونوفيق دوس بك . ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلمى عيسى باشا ، وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وعين نوفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ (٢٧) .

ولقد كان الغرض من اجراء تعديل الوزارة بهذه السرعة مزدوجا . فقد قصد به من ناحية أن يسرع هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدفى باشا ، بأن الحكومة باقية فبرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا اليها رعاية لمصالحهم . كما قصد به من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الادارة الذين تورطوا فى كثير من المخالفات الى بقاء الحكومة فى مراكزها ، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها فى الدوائر التى يجب أن يعاد الانتخاب فيها . وهذا ما كشفتته جريدة البلاغ الوفدية فى عددها الصادر فى ١٥ مارس ١٩٢٥ (٢٨) . وعلى كل حال فعندما اقترب انعقاد البرلمان لم تتورع جريدة « السياسة » عن تحذير هؤلاء النواب من الانجياز الى سعد باشا فى البرلمان حتى لا ينشأ عن هذا الانجياز « مصاعب قوية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها » ، « فاما أن تنحازوا الى جانب الكفانات المشهورة التى اتاحتها الانتخابات الجديدة للبلاد ، واما أن يستهوبكم الشيطان فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما ، ولكن قد تقضى على هذا الدستور ، وتفسد على البلاد ما جاهدت من أجله ست سنين » (٢٩) . وهذا الكلام الخطر دليل لا ينقض على اشترك الأحرار الدستوريين فى

المؤامرة التي كانت تدبر في ذلك الحين لإبطال الحياة النيابية نفسها والقضاء على الدستور نفسه . وقد مهد عبد العزيز فهمي ، زعيم المحافظين على الدستور وعضو اللجنة التي وضعته وصاحب الخطابات الشهيرة التي تحذر من تعديل الدستور - مهد الطريق لذلك بأن طعن على الدستور في خطبته التي ألقاها في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف في ١٨ مارس ، قائلا انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر « ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض » ، وإن استدرك فقال : « وبالرغم من هذا الذي أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » (٣٠) .

هذا هو الجو الذي عاشت فيه مصر في تلك الأيام التاريخية من حياتها . ولكنه لم يولد في نفوس الناس جبنًا وخوفًا كذلك الذي تصورته جريدة التايمز ، فبينما كان موكب الملك يسير في طريقه لافتتاح البرلمان في يوم ٢٣ مارس ، كانت الجماهير المصدرة على طول الطريق تهتف له ولسعد باشا ، مع أن زيور باشا هو الذي كان يصحبه في عربته . ثم جاءت الضربة الحاسمة ، عندما أخذ المجلس في انتخاب رئيسه ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتا ، ونال عبد الحالق ثروت باشا ٨٥ صوتا . وهنا تمت الهزيمة للعرش وحقق الشعب انتصارا اسطوريا ، هو في ميزان الظروف التي تم فيها فوق كل انتصار .

حل البرلمان والعودة الى الحكم المطلق

أدى فوز سعد باشا بأغلبية الأصوات في مجلس النواب ، برغم كل الجهود الملكية والوزارية التي بذلت ، الى نتائج جسيمة بالنسبة للدستور والحياة النيابية في مصر . فقد اقتنع الملك فؤاد بأن أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستوري ، هي محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة ، ولا تنخدع ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم الا عن طريق ابطال النظام النيابي نفسه ما أمكن الى ذلك سبيلا . وهذا هو تفسير الاجراء الذي واحة به انتصار سعد زغلول في مجلس النواب . ففي مساء اليوم نفسه الذي أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرياسة مجلس النواب ، صدر مرسوم ملكي يقضى بحل المجلس ، وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد في أول بونة . وقد أعلن زيور باشا في المجلس أنه كان قد رفع استقالة الوزارة

الى الملك فأبى قبولها ، فأشار على جلالته بحل المجلس بناء على أنه «أظهر لأول وهلة مايدل على اصراره على تلك السياسة التي جرت على البلاد نكبات ومصائب » (٣١) .

كان هذا الاجراء بحل المجلس الجديد يتضمن اعناء جسيما على الدستور ، لأن الدستور كان صريحا في أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين في دورة واحدة للسبب عينه . ومع ذلك فواضح أن الملك لم يكن يسوى أبضا تنفيذ ماورد في مرسوم الحل من اجراء انتخابات في الموعد الدستوري ، لأن مثل هذا العمل - كما يقول الدكتور هيكل - كان يعتبر عبئا من العبث ، فان الوزارة سوف تضطر طبعاً الى حل المجلس الذي ينتخب للمرة الثانية ، اذا هي لم تحصل على أغلبية فيه . وفي الحقيقة أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت في يوم ٢٦ مارس - أي بعد ثلاثة أيام فقط - مرسوماً بوقف عمليات الانتخابات ، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنها تضع للانتخابات قانوناً جديداً يكفل هذا التمثيل الصحيح . ويعترف الدكتور هيكل أن أحداً من أنصار الحكومة أو من خصومها ، لم يدر بخاطره ماغسى أن يكون الأساس الذي يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبي ، أم الانتخاب بالعائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذلك ، أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشرع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون ؟ (٣٢) .

وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها . وسرعان ما أخذ القصر ، على أنر ذلك ، يستأثر بكل السلطة في البلاد ، حتى صار وكأنه كل شيء في البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر في الجليل والدقيق من شئونها ، (٣٣) . فقد أصبح هو مصدر التعيينات في جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة وظائف السلك السياسي التي لم تكن تصدر إلا بوحى منه . وكانت هذه المعينيات هي وسيلة القصر في مكافأة أنصاره . فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات في انشاء السفارات والقنصليات في بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا مصر فيها مصلحة ، أولها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار . حتى وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات في عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تنفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية (٣٤) .

وكان من نتيجة استفحال نفوذ الفصر وسلطاته ، وما أعدقه على أنصاره من المغنم ، أن أخذ كبير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، في الوقت الذي لم يكن هذا الحزب يدخر وسعا في نشر نفوذه ، فكانت وفوده بطوف بالمديريات تحض المديرين على جمع الأموال للحزب والمساعدة في توزيع جريدة الاتحاد (٣٥) . ولقد كان هذا بداية الشقاق بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ، بعد أن أخذ حزب الأحرار يراجع الى الصف الثاني . فان الأحرار الدستوريين الذين استقبلوا حزب الاتحاد أول انتسائه « بغير أمعاء » ، وكانوا يعاونون على تفويضه ، أخذوا الآن يقفون في سبيل هذه النقوية ما استطاعوا ، دون مظاهر بهذا الوفوف أو اعلان له (٣٦) . ثم أخذت جريدة السياسة تنقد السياسة المالية التي كانت تتبعها الوزارة ، وهي التي كانت اذ ذاك في يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة ، فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والاسراف في انشاء المفوضيات والعنصليات وفي تعيين الموظفين ورتيبهم . ثم لم تلبث أن أخذت تتخير ، في ذكاء وفطنة ، ميدان المعركة المقبلة بين الحزبين ، وهو الدستور . فكتبت تنقد خطة تعديل قانون الانتخاب وتتوقع لها الفشل وترميها بالرجعية ، لأنها كانت ترمي الى تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للنائب ، فقالت ان التعديل يجب أن ينحصر في رفع سن الرشد السياسي الى الخامسة والعشرين أما تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للنائب ، فتلك وسائل ثانوية لا نعتقد أنها تصادف نجاحا مطلقا ، وفيها شيء من معاني الرجعية (٣٧) . وفي ٩ يولية ١٩٢٥ كتبت تدافع عن الصحافة قائلة أنها « يجب أن تكون حرة الى أوسع الحدود » ، وأكدت أن « كل تشريع يجب ألا ينظر اليه بعين حزبية ، فالتشريع باق والوزارات متعيرة » (٣٨) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف السالى أشد المعارضة فأنه ان ذلك النعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار ، لأن البلاد « تنتظر عودة الحكم النيابي الى مجراه الطبيعي في القريب العاجل ، فاذا تأجلت الانتخابات سنة ، ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية » (٣٩) .

وقد أدركت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية موقف جريدة الأحرار وانتقالها من موقف المناصر للوزارة في اعتداءاتها المتوالية على الدستور ، الى موقف المدافع عن الدستور ، فكتبت نقول : « لقد رأت السياسة تغلب الاتحاديين على الأحرار الدستوريين في الوزارة ، وتسخيرهم للموظفين في جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد ، وأيقنت

آن الوزراء من حربها خارجون من الوراره مختارين أو مرغمين ، ان لم يكن اليوم فغدا ، ولذلك بعد للأمر عده وتدافع عن حرية الصحافة وعن احكام الدستور ، حتى لا نطعن غدا بالسلاح الذى يشحذونه لاسعديين » (١٠) .

طرد الأحرار الدستوريين من الحكم ، أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » :

وفى واقع الامر أن طرد الأحرار الدستوريين من الحكم كان منوطا فقط بسنوح الفرصة الملائمة . ولم نأحر هذه طويلا ، فقد كانت الأقدار تدخر كتاب النسيج على عبد الرازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، مناسبة فريدة لانهاء التحالف غير المقدس بين القصر وبين الذين يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية . وقد يكون من المستغرب أن يكون لكتاب علمى بحث أنر ما فى سياسة بلد ما ، ولكن افتتان ظهور هذا الكتاب بالظروف التى كانت تجتازها فى ذلك الحين فكرة « الخلافة » فى العالم الإسلامى ، وارباط هذه بمصالح الملك فؤاد خاصة ، هو ما جعل كتاب النسيج على عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الأمر . نفى تلك الأثناء كانت مسألة الخلافة الإسلامية تطفو على سطح المحيط المصرى السياسى لتثير حولها الاهتمام بين المصريين . فمنذ أن أعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة معرا ، وصرح بأن تركيا لم تبق لها بالخلافة حاجة ، وأنها جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها ، قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الإسلامية هبثات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة إسلامية . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الإسلامية - عدا أهل الحجاز وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود - اتجاها الى أن عرش مصر أولى عروش المسلمين بها ، وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة فى مصر يكثر حيناً ويفتر حيناً . ثم ترايد فى أوائل ذلك الصيف من عام ١٩٢٥ (٤١) .

ولقد كان الملك فؤاد برنو ببصره الى الخلافة يرمى بها الى هدفين : الأول ، أن يكتسب لنفسه من المهابة بين ملوك العالم الإسلامى وشعوبه ما يكتسبه عادة خليفة المسلمين ، حتى ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، والثانى ، أن يستفيد من هذا المركز الدبنى العظيم فى توطيد سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، متمثلا فى ذلك .

بالسلطان عبد الحميد العثماني في محاولاته . وعلى ذلك ففد أخذ نشأت باشا ينشر الفكرة سرا بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر ومدرسيه الذين كانوا يخضعون لسلطة الملك المطلقة ، فكان يسافر الى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم الى الاسكندرية والمدن الأخرى التي يمكن أن نغام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات في تلك الجهات أطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة (٤٢) : وكانت البراهين تغام على أفضلية مصر والملك فؤاد لاحتضان الخلافة ، ومن جهة مصر فهي زعيمة الشرق العربي بلا منازع وفيها الأزهر الشريف ، وهو معهد القرآن والحديث ، وهي في دول الاسلام شقيقة كبرى ، بما للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق . وأما فيما يختص بالملك فؤاد فهو ملك مسلم متوج ليس بالرجل العسادي ، ولكنه ملك ممتاز وطدت له السنون الطويلة التي أمضاها في بلاط ايطاليا ثم بلاد مصر أيام عباس ، خبرة فائقة في شئون الحكم . فهو خير بأساليب الشرق والغرب معا ، وهو خليف حقا بمركز الخلافة (٤٣) .

ولقد كانت الفكرة في الأصل لدى بعض العلماء ان يجس علماء الموجودون في القطر المصري فينتخبون الملك فؤاد ويبايعونه ، فتتم له الخلافة (٤٤) ، ولكن الرأي استقر على الدعوة لعقد مؤتمر اسلامي في القاهرة من جميع الدول الاسلامية للبحث في مسألة الخلافة من جميع نواحيها . ولهذا أخذت لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعزز فكرته ، وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التي تقع في مقاطعاتهم . وأخذ في توجيه الدعوات الى دول العالم الاسلامي منذ أوائل عام ١٩٢٤ . ويدل على اتساع نطاق هذه الدعوات ، أن واحدة منها أرسلت الى « تركستان الشيوعية » ، التي قبلت الدعوة ، ولكن السلطات المصرية تداركت الأمر ، اما بتوجيه من السلطات البريطانية ، واما بدافع ذاتي ، فمنعت موسى جبار الله مندوب تركستان من الدخول الى مصر للاشتراك في المؤتمر ، مما أدى الى احتجاجه بخطاب طويل (٤٥) .

على أن العقبات أخذت تظهر في سبيل الفكرة وفي سبيل المؤتمر ، فمن ناحية كان سعد زغلول قد أعلن عن رأيه في محاولة اقامة الخلافة من جديد فوصفها بأنها محاولة خيالية ، وأنها « محفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها ، فضلا عن أن هذا يؤدي الى تفاقم الضائقة الملحة بالعالم الاسلامي من جراء الحرب وعواقبها » ، وقال : « والآن ليس

سوى السياسة الحسنة الجريئة ما يحقق الغرض . أما الجرى وراء
الأعراض الخيالية فقد يكون عند المسلم النقي مقدسا ، ولكنه يقضى على
السياسة العملية » (٤٦) . ومن ناحية أخرى فقد أخذ كل ملك اسلامى
يرسخ نفسه للخلافة ، ويجرد من قومه - أمته من أهلها ، ولهذا أخذت
الاجابات على الدعوة للمؤمن تترى فائرة ستفسر عن مراميه وغاياته ،
ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفة المعزول (٤٦ مكرر) .
وهكذا أخذت آمال الملك فؤاد فى الاستيلاء على الخلافة تغيض ، وأخذ
الامل فى نجاح المؤتمر لتحقق غايته يتضاءل ويتهاوى .

فى وسط هذه الأزمة التى كانت يمر بها فكره نفل الخلافة من ساطع
الموسفور الى شاطيء النيل ، ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق ، لا ليزيل
العقبات التى ظهرت فى طريق الفكرة أو فى سبيل عقد المؤتمر ، وإنما
ليدق مسمارا كبيرا فى نعيش الخلافة . وليس من شأن هذا البحث ،
بطبيعته الحال ، ان يعرض بالنحليل أو النقد لكتاب « الاسلام وأصول
الحكم » ، وإنما يكفى هنا ابراز الفكرة الأساسية التى وردت فيه ، لنوضح
علاقتها بالنتائج التى ترتبت عليها . وهى ، كما وردت على لسان الشيخ
على عبد الرازق نفسه ، « أن الاسلام لم يقرر نظاما معيناً للحكومة ، ولم
يعرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك
لنا مطلق الحرية فى أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية
والاقتصادية التى توجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات
الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاما دينيا ، والقرآن ،
كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضا ان الدين
الاسلامى برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأدواء التى عصفت
به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من
الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شلت
الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ،
وخصوصا بسبب العسف الذى انزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية
والاجتماعية ، فانهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم » (٤٧) .

كان هذا الهجوم على الخلافة من جانب الشيخ على عبد الرازق ، وفى
هذه الظروف ، سببا فى انطلاق أبواق الدعاية من العصر نحوه بالهجوم .
حتى استقر الرأى على محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١
من قانون الأزهر ، على اعتبار أن ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع
كرامة الهيئة التى بنى عليها ، هيئة العلماء . ثم عقدت هيئة كبار

العلماء فعلا جلسة حاكمة فيها الشيخ على عبد الرازق ، وعضب بأخراجه
من زمرة العلماء (٤٨) .

كانت هذه المحاكمة وهذا الحكم الذى صدر فيها مساويا تماما
لاعلان الحرب على الأحرار الدستوريين . ذلك أن الشيخ على عبد الرازق
إنما هو شقيق محمود باشا عبد الرازق ، أحد زعماء الأحرار الدستوريين ،
وكانت أسرته عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها هذا الحزب .
ولهذا فإن أهل حقها عليه - كما يقول الدكتور هيكمل - هو أن يحميها
فى حدود القانون . وكانت الظروف اذ ذاك تسمح بأداء هذا الحق ، فإن
وزير الحفانية المكلف بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصب القضاء
الشعرى الذى كان يتولاه ، كان هو عبد العزيز فهمى باشا بنفسه ، ولم
يتأخر عبد العزيز فهمى باشا عن حماية الشيخ على عبد الرازق ، وقد
أرسل يسنير برأى كبار رجال القانون فى الحكومة، وهم مستشارو لجنة
القضايا ، فى اختصاص هيئة كبار العلماء بإصدار الحكم أو عدم
اخصاصها ، ومدى تأثير الحكم الذى صدره فى حالة اخصاصها فى
فصل العالم من وظيفته وقطع مرتبه وحرمانه من الدخول فى أى خدمة
بالحكومة (٤٩) .

على أن هذه المحاولة من جانب رئيس الأحرار الدستوريين لانقاذ
الشيخ على عبد الرازق ، كانت هى الفرصة التى كان ينتظرها الفصر
للتخلص من الأحرار الدستوريين والانفراد بالحكم . وكان الملك فؤاد فى
ذلك الحين فى ظروف تسمح له باتخاذ هذه الخطوة الخطيرة دون أن يخشى
متاعب تذكر ، لا من ناحية الرأى العام فى مصر والقيادات السياسية فيه،
ولا من ناحية الانجليز . فمن ناحية الرأى العام المصرى ، فإن الفصر كان
فى ذلك الحين قد ورط الأحرار الدستوريين فى كثير من المخالفات
الدستورية التى كشفت زيف ما كانوا يدعونه من الحرص على الدستور
والدفاع عنه والتظاهر بأنهم من غلاة المحافظين عليه ، وأضعفت بالتالى
من مركزهم السياسى فى البلاد . ومن ثم فلم يكن القصر ليتوقع أن يقابل
طردهم من الحكم الا بالابتهاج فى صفوف الرأى العام ، والتسماتة فى
صفوف الوفد .

أما من جهة الانجليز ، فإن اللورد ألبنى ، الذى كانت سياسته
تقوم على مساندة الأحرار الدستوريين وتعريضهم فى وجه القصر، كان قد
استقال من منصبه ، وخلا بذلك الجو للقصر لينفرد بالأحرار الدستوريين
دون نصير من الشعب ودون نصير من الانجليز . وكانت استقالة اللورد

أَلنبى في الحليفة أَنسبه بالافالة ، فان وزارة الخارجية البريطانية ، بالرعم من انها اضطرت الى اقرار السدة التى اظهرها بتقديمه اذاره لوراره سعد باشا دون تعديل ، الا أَنها اعنبر بصرفه جموحا وانعلانا من هيمنها ورفابتها يطلب المبادرة بمعالجه . ولدا سارع المسر سمبرلن ، فى أعقاب الحادث ، بارسال المسر نيفل هندرسن الى القاهرة ، دون اسنسارة اللورد أَلنبى ، لينضم الى رجاله بدرجة وزير ، ويولى برويده « بالأغراض التى برمى اليها حكومه جلالة الملك والصعوبات التى بود أَن تتلافها » . وقد اعتبر هذا التعيين فى مصر بمنابة تنحية للورد أَلنبى من الساحية الواقعية ، وسرعان ما أصبح المسر نيفل هندرسون بطريمة آليه هو ممثل وزارة الخارجية الرئيسى فى مصر . وقد حاول اللورد أَلنبى افناع وزير الخارجية بَأَن تكون زيارة هذا الدخيل زيارة مؤففة ، ولكنه فسل . وزاد الأمر حرجا عندما كتب اليه وزير الخارجية ، عقب انتهاء أزمة معفل السردار يطلب اليه أَن « ينهز الفرصة التى أتاحها اقتضاء فصل من علافتنا بمصر ، وابداء فصل آخر ، كلفظه مناسبة لنسدان الراحة من عناء عمله الطويل المجهد » . وأخيرا انتهى الأمر بَأَن قدم اللورد أَلنبى استقالته فى ٢ مايو وغادر البلاد فى ١٤ يونية ١٩٢٥ ، ليخلفه فيما بعد اللورد لويد (٥٠) .

وهكذا سنحت الفرصة للملك فؤاد، فيما بين دهاب المندوب السامى العديم ومجىء المندوب السامى الجديد ، لصرب الأحرار الدسوريين دون خوف من أى تدخل . ومن ثم فقد أوعز الى يحيى ابراهيم باشا ، رئيس الوزراء بالنيا به ، أَن يحير عبد العزيز فهمى باشا بين نفيذ حكم هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته . ولكن عبد العزيز فهمى باشا رفض الأمرين « وأصر على أَن يقال » - على حد التعبير الذى ورد فى بلاغ مجلس الوزراء الرسمى عن هذه المسألة - فصدر فى يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكى بتكليف « على ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، بالقيام بأعباء وزارة الحقاينة ، الى أَن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا (٥١) وهكذا نمث الخطوة الأولى فى طرد الأحرار الدسوريين من الوزارة ، اذ لم يبق بعد هذا الا أَن ينضم من الوزراء الأحرار مع رئسهم فى الخروج من الوزارة ، أو يتشبثوا بمناصبهم ، وحينئذ نهوى البقية الباقية من كرامة الحرب ، ويصبح وجودهم فى الوزارة أوعدم وجودهم سواء بسواء .

على أَن طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة على هذا النحو المزرى لم يلب أن أحدث دوى الفنبلة فى الراى العام السياسى ، وبخاصة فى

الدوائر الحزبية ، وأثبت خطأ حساب الملك للموقف ومديره . ذلك أن الجراء التي سم بها الصربة التي وجهت لرئيس حزب الاعيان ، بالرغم من أنها استنارت الكثير من السمانه فى صدور الوفدين ، الا أنها فى الوقت نفسه كسعت شدة خطر الأوتوقراطية وعدم نورعها عن ارتكاب أى شئ فى سبيل بحفيق سطوتها . وهكذا ظهرت الحاجة ماسة الى التآزر والنضام لدرء هذا الخطر الذى كان لايفل سناعة عن خطر الاحلال . وقد ظهر ذلك كله فى تعليق صحف الوفد ، فبينما كبت « البلاغ » نصف الحادى بأنه « خامة تليق بمن لا يعتمدون فى ولايه الحكم على نقة الشعب » (٥٢) كبت « كوكب السرق » مقالا فى انشاء الأزيمة لرئيس تحريرها الأسناذ أحمد حافظ عوض تدعو فيه صراحة لالتزام الصنف وتقول : « كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادى كسعديين مخاضعين لهم . هذا عدا ما فى ذلك الاستغلال من المضرب على وتر الدين الحساس وتنفير الأزهر وعلماء الأزهر من الأحرار الدستوريين ، كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزبا ، ولكن ضمائرنا أثبت هذا الاستغلال ، ونفوسنا اسنكرته ، ووطنيتنا نسلمت عن مثل هذا الاعبارات الحزبية . ومن أجل هذا رجوا الأدياء والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادى موعظة يعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة الى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وما كفل من الحريات . » ، ثم قالت : « لقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء شرفاء ، سعديين وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذى نلتزم الصنف عند ظهوره . فهل من سميع أو مجيب (٥٣) » . أما جريدة الأخبار ، لسان الحزب الوطنى ، فقد وصفت الحادى بأنه « مهزلة » ، وقالت انه « ما كان يجوز أن يتم حى من مأمور لخفير أو من عمدة الى خادمه » ، وأن « المسألة خطيرة ، خطيرة جدا ، اذ لا قابل لها فى تاريخ أمة دستورية متمدينة ، ولا فى تاريخ أمة متقهرة استبدادية ، حكومتها مطلقة من كل قيد » ، وانها « لعبة جنونية أدت الى سابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها فى قابل الأيام » (٥٤). وهكذا ظهر ، لأول مرة منذ الانقسام، الهدف الذى لا يتخلف عليه القيادات الوطنية ، بل تتفق عليه وهو مواجهة الخطر الأوتوقراطى .

هذا فيما يختص بموقف الأحزاب السياسية فى مصر من الأزيمة ، ما موقف الانجليز فكان شيئا آخر . ويسرح اللورد « لويد » فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » السياسة البريطانية بازاء القصر والأحزاب فى ذلك الحين ، أو موقفها من قضية الأوتوقراطية وقضية الديموقراطية ،

فيفول : ان كل ما كان يطمح في ان يراه أولئك الانجليز ، الدين نادوا بانسحاب السيطرة الانجليزية من الادارة الداخلية المصرية بعد نصريح ٢٨ فبراير ، هو أن يقوم في مصر وزارة مصرية معتدلة صديقه ، نستمد سلطتها من التأييد الشعبى ، ونتولى مهمة الوصول الى تسوية بهائيه للمسألة المصرية . على أن الاحداث في الشهور والسنين السى أعقبت انسحاب هذه السيطرة ، قد أثبتت أن الموقف في مصر لا يحمل الا حالة من الحنين : اما فيام حكومة وفديه متطرفة لا نستطيع أن نظهر شيئاً من العقل أو بعد النظر ، واما فيام حكومة أونوقراطية على أنقاض الحياة الدستورية ، يتولى فيها الملك السلطة المطلقة ، ولا تنال أى تأييد شعبى . فبالنسبة للحالة الأولى ، فامت فعلا وزارة وفدية في الحكم ، ولكن سيج عن فيامها ندمير شامل لكل الآمال السى عمدت على الوصول الى سوية مصرية انجليزية معقولة ، وبدنك أصبح لزاما علينا أن نندخل لمنع فيام وزارة زعولوية بحتة ، لمصلحة كل من انجلترا والسودان ومصر . وأما بالنسبة للأمر الثانى ، وهو فيام حكومة أونوقراطية ، فهنا نكمن الخطورة ، لأن الصيحة التى سوف تطلق حينذاك من أجل انقاذ الدستور ، سوف يجذب اليها جميع العناصر السياسية في مصر ، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تذهب اليه هذه العناصر في حربها ضد الأوتوقراطية . ومن ثم فلا بد من التدخل أيضا في هذه الحالة لمنع فيام الحكم المطلق . ثم حدد « لويدي » الحالة الوحيدة التى لا تضطر السلطات البريطانية فيها الى التدخل فى الشؤون المصرية ، فذكر أن ذلك عندما تكون الوزارة المصرية مؤلفة من عدة أحزاب ، أو حتى من حزبين ، فهنا لا تكون نمّة ضرورة للتدخل ، لأن ميزان القوى في هذه الحالة سوف يكون متكافئا . فلا تكون السلطة فى يد الفص ، ولا تكون فى يد الوفد . « ولكن فى اللحظة التى سينفرد فيها أى فريق باليد العليا ، فاننا نكون حينئذ فى مواجهة واحد من أمرين : اما الزعولوية ، واما الأوتوقراطية ، وكلاهما مما لا يمكن التفكير فيه ، ومن ثم يصبح تدخلنا فى هذه الحالة أمرا محتوما » (٥٥) .

هذه هى السياسة الانجليزية فى مصر كما فسرها اللورد لويدي ، ويعجب الباحث بعد هذا كيف يمكن قيام حكم دستورى سليم ثابت الدعائم فى مصر ، اذا خالفت الارادة الشعبية هذه القواعد للسياسة البريطانية ؟ على كل حال ، فلم يلبث المستر نيفل هندرسون ، الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى (لم يكن اللورد لويدي قد وصل بعد) أن ذهب يطالب الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هى ، أى ببقاء الوزارة

مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين • كما اتجه الى الأحرار الدستوريين بحاول معهم الوصول الى حل يكفل استمرارهم في الوزارة (٥٦) •

وهنا يرى الباحث صورة غريبة من الضعف والاسجداء من جانب العصر ومن جانب الأحرار الدستوريين على السواء ، فعلى أثر تدخل المندوب السامي بالنيابة ، هرول يحيى ابراهيم باسماً للدلاء بحديث صحفى بصف فيه الحادب بأنه شخصى محص ، وانه لم يقصد مطلقا ، ولا حطر له سىء يمس حزب الأحرار الدستوريين (٥٧) • ثم سارع بجمع أعضاء حزب الاتحاد لبصدر بياننا يعلن فيه « شديد أسعه لهذا الحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه » (عبد العزيز فهمى باشا) ، ويعلن أن هذا الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبي بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادئ التى يرونها لازمة لخدمة القضية المصرية • الخ « (٥٨) »

أما فيما يتعلق بالأحرار الدستوريين ، فهنا نرى التذبذب والتردد يتنازعان زعماءهم ووزراءهم بين التأثير لكرامتهم والحضوع لطلب المندوب السامي بالنيابة بالبقاء • ومن الامور المقيمة ما صوره الدكتور هيكى فى مذكراته عن « الوجى » الذى كان يعيش فيه عبد العزيز فهمى باشا ، رئيس الأحرار ، « حنينة أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الادارة ، (الحزب) وخيفه الا يسفيل علوبة باشا ودوس باشاء لو أن قرارا صدر من الحزب باسقالنهما » (٥٩) . على أن الأمر انتهى بالحزب تحت ضغط افريق الشبان المنقذين وعلى رأسهم الدكتور هيكى - الى « عدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة ، أو تبذلها جهات أخرى » • ثم اتخذ الحزب قرارا يقضى « بعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها » ، ثم « الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة » (٦٠) •

وباتخاذ هذا القرار من جانب الأحرار الدستوريين ، يقع المحذور الذى كانت تخشاه السياسة البريطانية ، فتأخذ الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد ، لمواجهة خطر الاوتوقراطية ، ويبدأ فصل آخر من فصول الحركة الوطنية ، هو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف •

(٢) الصراع بين الديموقراطية والأتونوقراطية

تطور سياسة الوفد بازاء أحزاب الأقلية :

نعرصب سياسة الوفد فى الفترة التى أعقبت طرد الأحرار
السنوريين لتغييرين جذريين : الأول ، انجاه الوفد نحو توحيد الصعوف
وسعيه لاقامة ائتلاف بين الأحزاب • وكان من قبل يرفض هذه العكرو
رفضاً باتاً • أما التغيير الثانى ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز،
كمحاولة لكسب حصادهم فى المعركة الدائرة على السنور • أو دفعهم
الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية •

وفيما يتصل بالأمر الأول ، فقد كانت سياسة الوفد ، بعد الانقسام
الداخلى ، تقوم على اعتبار كل خارج عليه خائناً للوطن مارفاً من الوطنية،
وكان يدمج بهذه التهمة خاصة الأحرار السنوريين • ولهذا رفض فى
جميع المناسبات كل يد امتدت للتقريب بينه وبينهم ، سواء أكانت هذه
اليد من داخل حزب الأحرار السنوريين أم من خارجه • وقد كانت أهم
هذه المناسبات عند عودة سعد باشا من سفاه الأخير فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣
ذلك أن عودة سعد باشا من هذا المنفى ، كانت فى ذلك الحين مطلباً وطنياً
لكل الفرق والأحزاب ، ومن بينهم الأحرار السنوريين - كما يقول
الدكتور هيكل (٦١) • وكان الأحرار السنوريون يرغبون فى المصالحة ،
ولهذا فبينما كان سعد باشا فى عرض البحر ، وقبل أن يصل الى أرض
الوطن ، أرسل اليه « كبير » منهم (لم يذكر سعد باشا اسمه) رسالة
تلغرافية طلب فيها اليه أن يدخل البلاد « حاملاً لواء السلام » (٦٢) •
ولكن سعد باشا سخر من هذه البرقية ، لأنها كانت « من أول شخص
أثار فتنة الانقسام ، هو الذى اتهمنى بأنى ارتكبت أغلاطاً كثيرة لا يصح
معها أن تبقى ثقة الأمة بى » (٦٣) • ولم تلبث محاولة أخرى أن صدرت
من جانب ثروت باشا عندما طلب الى سعد باشا فى خطاب نشره فى
الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه فى الحلاف السياسى الى

الأمراء وذوى الرأى والمكانه فى البلاد . ولكن سعد باشا رفض هذا الطلب أيضا ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » (٦٤) .

ولقد شرح سعد باشا فى ذلك الحين أسباب رفضه المصالحة مع الأحرار الدستوريين ، وذكر أنها عدم الثقة فيهم واحتقار شأنهم ، فقال : « لا يمكننى الانفاق مع أشخاص نزعزت البعه بينى وبينهم فيما يتعلق بموضوع نوكيلى . هم يطلبون حقوقا أقل مما تطلب الأمة ، ونحن متشبهون بكامل حقوقها » . وضرب مثلا لذلك نصريح ٢٨ فبراير فقال انه بينما يعتبره « أكبر نكبة على البلاد » ، فان أصحاب النصريح يعتبرونه « استقلالا فى الداخل والخارج » . ولهذا « فلا يمكن أن نتفق مع أصحاب نصريح ٢٨ فبراير بأى حال من الأحوال ، لأنهم فى واد ونحن فى واد ، ولا يمكن أن يتفق البقيضان ، ولا أن يجتمع الصدان » . ثم انتقل سعد باشا بعد ذلك الى السبب الثانى فقال : « على أننا اذا أردنا أن نتفق ، فمع من نتفق ؟ خبرونى من هم الذين رأوا أن نتفق معهم وما هى قوتهم فى البلاد ؟ انى أقول انه ليس لهم أدنى قوة ، ليس لهم أدنى شأن ، ولا أعترف لهم بزعامة » . ثم أعلن سعد زغلول أن الانتخابات هى الفيصل ، « فليتوجه كل منا الى الأمة فى الانتخابات ، ويعرض نفسه عليها تحت شعاره ، فاذا كانت الأمة تنتخب فريقهم ، فحينئذ يتولون الأمر ونتنحى نحن عنه ، أما اذا كان الأمر بالعكس ، فكفى الله المؤمنين القتال . . سأذهب معهم الى الأمة وهى تفصل بيننا ، وهى خير الفاصلين » (٦٥) .

وقد فصلت الأمة فى الخلاف فى الانتخابات . فاكتمسح الوفدون خصومهم اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وتولى سعد باشا الحكم . وهنا يذكر الدكتور هيكل ، أنه كان على سعد باشا أن يختار أحد طريقين : اما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات ، فيعلن باسم الأمة التى أولته ثقته ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، واما أن يديم الخصومة . على أن سعدا آثر منذ اليوم الأول الطريق الثانى (٦٦) . وقد لقى هذا الموقف نقد الأستاذ أمين يوسف ، وهو من أقرباء سعد باشا ، فقال انه كان أولى بسعد باشا أن يدرك ان هؤلاء الخصوم مصريون وطنيون مثله ، وان اختلفت وسائلهم عن وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ ، حتى يواجه خصومه الحقيقيين - الانجليز - بجبهة وطنية متحدة . صحيح أنه كان

من الصعب ابعاد بعض مؤيديه لمصلحة من حاضوا المعركة ضدهم ، ولكن هذا ما كان يجب أن سم لمصلحه البلاد (٦٧) .

على كل حال فقد سقطت وزارة سعد باشا تحت الانذار البريطاني . وهما سحب العرصه للاحرار الدسوريين ، فاجحروا في الدسائس والمؤامرات ضد الوفد ، وأخذت صحيفهم تسهم بمصيب وائر في الحملة التي كانت برمي لنجميل الوفد النتائج التي ترتب على مفعل السردار . فاسعر المراع بين الفريقين وحمى وطيسه . وهما قاما بمحاولة اخرى لمقريب الصعق . فقد رأى الأمير عمر طوسون ان يوجه دعوة للأحزاب ، في شهر ديسمبر ١٩٢٤ ، لعقد مؤتمر وطني يبحث في مقريب وجهات النظر . وفد قبل الاحرار الدسنوريون والحزب الوطني مدد الدعوة ، ولئن الوفد سارع برفضها ، وكان الرفض مبسبا على حجج ثلاث رددتها الصحف الوفدية ، ورددها حمداً لباسل باشا في خطاب مفتوح الى الأمير طوسون في جريدة البلاغ ردا على دعونه ، وهذه الحجج على النحو التالي . أولاً - ان المعاملة التي صادفها الوفدون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم ، كانت مؤذية لعواطفهم وباعتة على شدة نمسكهم بوحديهم وقوتهم ، ليفابلوا بها شماتة الأعداء وضغط الانجليز الغير المباشر . ثانياً - أن الذين قامت على أكتافهم النهضة ، وذاقوا على الدوام ألوان العذاب في سبيلها ، لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم الى الذين ينعمون في شقاء بلادهم . ثالثاً - وقد عبرت عن هذه الحجة جريدة « الليبرتيه » حينما كانت لا تزال وفدية فقالت : « كيف يطلب الى الأكثرية أن تتنازل سهوا لغوا بلا كفاح عن بعض كراسيها ؟ . ثم اذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذي يطلب اليها ، فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الخلاف ، فتضعف قضية مصر ذاتها من جراء ذلك ؟ » (٦٨) وواضح من هذه الذريعة الأخيرة أن الوفد كان يرى انه ما دامت الأحكام الدستورية قائمة في البلاد ، وأكثرية الأمة الساحقة على تمسكها به ، فلا حاجة به الى الاتفاق مع خصومه .



كانت هذه هي المحاولة الأخيرة لالتقاء الأحزاب ، وقد رفضها الوفد على النحو الذي مر بنا . فما هي العوامل الجديدة التي دفعت الوفد الى التخلي عن هذه الخطة من تلقاء نفسه والتحول الى قبول توجيه الصفوف ووضع يده في يد خصومه القدامى ؟ انها دون ريب أحداث عام

الا براهه .. ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن في البلاد ، أصبح مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخمير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختلفا وراء الحجاب » ، ثم وجه عبد العزيز فهمي باشا الحديث لمستعميه فسألهم : « أترصون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ؟ وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور ؟ ، لا سك أن أحدا منكم لا يرضى .. ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتم على سميته بفضية البلاد . وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم . ان البرلمان والوزارة البرلمانية هما اذانكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فما لم تصالوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام فى هذا الموضوع فضيلة وهباء ٧٠ » *

اجتماع البرلمان فى فندق الكونستنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

رأت صحف الوفد فى هذه الظروف أن تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا أكبر من النجاح ، هي التى أطلقها أمين بك الرافعى فى ٨ نوفمبر ، بوجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من غير حاجة الى دعوة من الملك . وذلك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » *

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطنى فى ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى . وكذلك وقع النواب والشيوخ الوفديون فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الراى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنبأيتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترقون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا . كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى مساء يوم ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل

هذا الفرار . ولما رأَت الحكومة خطوره الأمر ، أصدرت بلاه بلاعات رسمية أعلنت فيها « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وأن وزير الداخلية كلف الجيش بالمحافظة على النظام ، وأن تعليمات الجيش بجبر للمضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص . كما بوعدت وزاره المعارف بنوقيع العقاب الشديد على الطلبة الذين يقومون بالمظاهرات أو يضربون عن الدروس . وفي مساء يوم ٢٠ نوفمبر حولت الحكومة القاهرة الى نكنه حربية ، بوزعت فيها فواب الجيش في الشوارع ودار البرلمان ، وأخذت في التدرّب على الحركات الخاصة بتشيتت المظاهرات والجمهور .

ومع ذلك فعى صبيحة يوم السبت ٢١ نوفمبر، المحدد لاجتماع البرلمان ، كانت هذه الندابير البوليسية قد أنبتت فشلها . فقد أخذت المظاهرات الى ألفها الطلبة تموج بها الشوارع ، وهى تهتف بحياه الدسنور وحياه سعد زغلول. ومن الطريف أنه كان من بينها مظاهرة قامت بها التلميذات ، فقوبلت من الصباط والجنود بالتصفيق الطويل - وهو ما كان محل تحقيق . ثم حدثت حادثة أخرى لها نفس المغزى ، عندما أدى بعض ضباط الأورطة العسكرية التحية العسكرية لسعد زغلول باشا أثناء خروجه من منزله الى فندق الكونتنتال ، وعند عودته اليه . (٧١)

أما النواب والشيوخ فكانوا قد فرروا منذ مساء الجمعة ، عندما رأوا أن الاجتماع في دار البرلمان ممنوع بحكم القوة المسلحة ، أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال. والفكرة مستوحاة - كما هو واضح - مما حدث في فاتحة الثورة الفرنسية من اجتماع الجمعية الوطنية في ملعب التنس في يوم ٢٠ يونية ١٧٨٩ . وبناء على هذا الفرار ، اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال بهيئة مؤتمر أعضاء المجلسين ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى . وبعد أن اكتمل جمعهم قام الأستاذ شوقي الخطيب فدعا الزعماء الى الاتحاد المقدس لانقاذ البلاد ، وطلب اليهم أن يتصافحوا . فاستجاب أولا محمد محمود باشا ، فنهض وصافح سعد باشا ، وتلاه محمد حافظ رمضان بك ، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضا ، ويعاهدون الله والوطن على انقاذ البلاد ودستورها . ثم أصادروا قرارات اجماعية باعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ، واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها ، كما قرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور . ثم أجريت انتخابات

الرياسة في مجلس النواب ، بعد أن انسحب الشيوخ الى فاعة أخرى ، فانتخب بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ في استخابهما أن يكون الأول مملا للأحرار الدستوريين ، والثاني مملا للحزب الوطني . ثم قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة القائمة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (٧١ مكرر) .

عزل نشأت باشا وبواعثه الحقيقية :

كانت أهمية اجتماع الكوننتنتال في نظر الانجليز ، كما يقول لويدي أنه للمرة الأولى ارتبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني في فضيه واحده عامه . ولهذا يذكر لويدي أنه أحس بقلق بالغ لهذه الحوادث ، إذ كان واضحا له ، بل وللعالم أجمع ، أن مركز انجلترا في مصر وسياستها التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير بما اتخذه لنفسها فيها من حق حماية المصالح الأجنبية، كانت نفى منه التدخل بالقوة في حالة تطور الموقف الى صدام داخلي خطير . ولكنه ساءل نفسه من جانب آخر عما يحدث لمركز انجلترا في مصر وفرصتها في احراز تسوية مع زعمائها السياسيين لو أن هذا التدخل - في حالة الصدام الخطير - كان موجها ضد حركة صادرة من جميع الأحزاب السياسية لمقاومة ما كان يبدو واضحا أنه محاولة من جانب الملك لاقامة حكم مطلق ؟ على أن يد اللورد لويدي كانت في ذلك الحين - كما يقول - مغولة بضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الايطالية حول الحدود الغربية ، فلما انتهت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر، بتسليم جغبوب للطليان على أثر تبليغ بريطاني عاجل للملك فؤاد وزيور باشا ، وأصبح طليفا لمعالجة الموقف الذي نشأ بسبب نشاط نشأت باشا السياسي ، طلب من الملك فؤاد عزله بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف في القصر في الشؤون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة كهذه ، وتم عزل نشأت باشا فعلا في ١٠ ديسمبر وأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر في مدريد (٧٢) .

كان سقوط نشأت باشا حادثا ارتجت له البلاد بالفرح . لأن الرأي العام اعتبر هذا الحادث تهيدا لعودة الحكم الدستوري . ولم يخف من هذا الابتهاج أن جاء اقصاؤه بناء على تدخل الانجليز ، لأن الشعب - كما يقول الرافعي - ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه السراي . وليس مطلوب من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل

نغطيه اخطاء اسراى او فى سبيل عوده الحكم المطلق (٧٣) . ومع ذلك فعليل من ادرك فى ذلك الحين ان عرض اللورد لويد الحقيقى من اقضاء نشأت باشا ، لم يكن السهيد لعوده الحكم الدستورى ، الذى لم يكن يعنيه عودته او عدم عودته فى هليل او لنير الا بقدر ما يؤثر ذلك فى الموقف الداخلى ، وانما بان عرض اللورد لويد الحقيقى هو تقديم برصيه للاجرام الدستوريين ، الذين كانوا يحملون سأت باشا مستويه طرد رئيسهم من الحكم ، تمهيدا لسحبهم من التحالف المعفود مع الوفد ، وافناعهم بالاسنراك من جديد فى الوزاره الزيورية . وقد اعترف اللورد لويد بذلك حين ذكر ان اقضاء نشأت باشا ، ولو انه أدى الى تخفيف حدة الموقف ، الا أنه مع ذلك نرك المسألة الرئيسية بدون حل ، وهى المسألة التى كان من الممكن حلها ، لو أمكن سحب الاحرار الدستوريين من بحالفهم مع الوفد ، وافناعهم بالسعاون مع زيور باشا ووزارته . ولكن الجهود التى بذلت فى سبيل ذلك لم تؤد الى أى نتيجة (٧٤) . وقد ذكرت جريدة « كوكب الشرق » بعد ذلك بأربعة أشهر ، ان صاحب هذه الفكرة ، فكرة التوسل بعزل نشأت باشا فى لم شمل الاحرار الدستوريين والاتحاديين ، هو **المستتر روبرت فرانس** ، السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، وأن فشله فى تحقيق ما وعد به اللورد لويد ، كان من الأسباب التى جعلت الخلاف يدب بين الرجلين ، وانتهى باستقالة المستتر فرانس (٧٥) ومن الانصاف للاحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور باشا كان فى ذلك الحين لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ، بل ويعلن انه سيظل محافظا على عرضها عليهم الى أن تجرى الانتخابات ، مؤملا أن يتغلب العقل على الشهوات السياسية (٧٦) . ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالرفض .

احتدام النضال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل *

وفى الحقيقة أن خطة زيور باشا السياسية لم تدع للاحرار الدستوريين مجالا للعودة الى سابق تعاونهم معه ، حتى لو أرادوا ذلك : ففي يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، أى قبل اقضاء نشأت باشا بيومين ، أصدر مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، ضبق فيه حق الانتخاب فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين **بشروط مالية وأدبية** ، ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) ^١ أو لشهادة تماثلها . كما جعل الانتخاب على درجتين .

وكان من الطبيعي أن يقابل هذا القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب ، فبالإضافة إلى حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصدر عليهم أحكام محلة بالسرف من حق الانتخاب ، مما يخالف الدستور ، فإن الحكومة كانت ترمى من وراء إصداره إلى المراوغة والتسويف وكسب الوقت : إذ كان لابد أن يمضى وقت طويل جدا قبل أن نكتب الفوائم بأسماء المستأجرين وأصحاب الحصص والمستحقين في الأوفاف ودافعى الضرائب المعينة وحاملى الشهادة الثانوية أو الشهادة التى يعادلها ، ثم بعد ذلك نشرع وزارة الداخلية فى تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الاجراءات التى لا تثنى (٧٧) . وقد وصف اللورد لويد إصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من زيور باتسا فى تلك الأحوال السياسية القائمة ، وذكر أنه أصدره رغم نصيحته (٧٨).

وعلى ذلك فقد نأجج النزاع بين المعارضة والحكومة ، فأعلنت الأحزاب بطلان القانون الجديد وامتناعها عن تنفيذه أيضا ، وأوعزت إلى أنصارها من العمدة فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه . وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية فخيرتهم الحكومة بين العدول عن الاضراب أو العزل ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، فصدر قرار برفتهم . ولكن بقية عمدة المركز تضامنوا معهم واستقالوا . ثم أضرب كثير من العمدة فى المديريات الأخرى نأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون ، وكانت حجبتهم فى الاضراب عن العمل فى الجداول ، هو أنه بوحد مجلس نواب قائم هو الذى اجتمع يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . (٧٩)

وهكذا كان بسبب اشتداد المعركة أن أصبح خروج الاحرار الدستوريين منها أمرا متعذرا ، وباءت خطة اللورد لويد بالفشل . ويمكن تقدير لهفة اللورد لويد على سحب الاحرار الدستوريين من الائتلاف إذا أدركنا أن الاحرار الدستوريين كانوا يمثلون أمام الرأى العام الانجليزى الفئة المعتدلة فى محيط السياسة المصرى ، ومن ثم فإن انضمام هذه الفئة إلى الوفد المتطرف فى عمل واحد ، لا يوجد له الا مغزى واحد هو أن الحالة فى مصر قد بلغت درجة من السوء أصبحت تستفز لمحاربتها كل الفرق السياسية فى مصر على اختلاف مشربها . وكان من الطبيعى أنه لا يمكن اعفاء المسئولين البريطانيين من مسئولية الوصول بالحالة إلى هذه الدرجة أو على الأقل السماح ببقائها واستمرارها ، لما كان تحت أيديهم من امكانيات التغيير ، وفى هذا تقول جريدة المانشستر جارديان

البريطانية : « لقد تحملنا مسئولية لا نحسد عليها لسكوننا عن الحوادث التي وقعت أخيرا في عهد نشأت باشا . في حين أن مصر بأكملها تعتقد أننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : « ان وجود الجنود الأجبيين في مصر يكفي في أغلب الأحيان ، لنمكين أية حكومة من البقاء في مناصبها رعا عن ارادة الأمة » (٨٠)

تطور سياسة الوفد نحو الانجليز

ولعل هذه الحقيفة هي ما دفع الوفد في ذلك الوقت الى تغيير سياسته من الانجليز ، والميل الى الاعتراف بتأثيرهم في مصير مصر السياسي ، ومن ثم الاتجاه الى خطب ودهم وتحسين العلاقة معهم ، طمعا في أن يؤدي هذا التحسن الى سكوتهم على الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم لترجيح كفة الديمقراطية واعادة الحياة النيابية . وقد ظهر التغيير في سياسة الوفد النضالية لأول مرة ، عندما زار سعد باشا زغلول دار المندوب السامي الجديد ليضع فيها بطاقة زيارته ، بمناسبة وصوله وتسليمه مهام منصبه . وقد قامت فائمة « جريدة الأخبار » لهذا الحدث : « فهذا دولة سعد باشا يعنبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة بجلاء الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة ، وبدون تعارف سابق ، الى دار «المعتمد البريطاني» ليضع فيها بطاقة زيارته ، تحية لمثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها » (٨١) ولكن جريدة « كوكب الشرق » ردت على هذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه « يمثل دولة ليس في الوسع انكار ما لها بنا من العلائق ، وما لها على مصيرنا من التأثير » ثم أردفت : « انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو السياسي » (٨٢)

كان هذا الاعتراف السافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسي والحديث عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو ، أول علامات التغيير في خطة الوفد النضالية . فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بأن تتطوع لزيارة دار المندوب السامي من بعد يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوروبا . أما عندما عاد للمرة الثانية من منفاه في جبل طارق ، فان المستر « كبر » كان هو الذي زاره زيارتين خاصتين ، ثم توجه اللورد ألنبي بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا - كما مر بنا .

وهذا التحول في سياسة الوفد يستحق الوقوف عنده لحظة للتأمل
فالحقيقة أن هذا التحول انما يعود الى ما بدا للوفد من عجزه ، برغم جهازه
الضخم المنبث في أنحاء المدن والقرى ، عن دفع جموع الفلاحين والعمال
الى الثورة لاقتلاع الوزارة النورية واقرار الدستور ، كما يعود الى
احساسه بالعجز أيضا عن تنظيم اضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل
بالجهاز الحكومي ويتبعث الحيرة والوجل في نفوس المسئولين البريطانيين .
هذا مع احساس الوفد ، في الوقت نفسه ، بشدة الارتباط بين قضية
الدستور وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية انما كان في
الواقع تعطيلاً له عن ممارسة دوره في حل القضية الوطنية مع
انجلترا عن طريق التفاوض ، أي بالطريق السلمي ، وفي الواقع
لقد كان في امكان الوفد فقط في ذلك الحين أن ينظم اضرابات عامة
تجوب البلاد ، أما اشعال ثورة أخرى ، فهذا ما كان عاجزاً عنه وظل
عاجزاً عنه طول حياته . والسبب الرئيسي في هذا العجز مزدوج : فهو
يعود أولاً الى ما أشرنا اليه من أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية
تتضمن تشكيلات عسكرية مسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية
ضد القصر أو ضد الاحتلال ، كما يعود الى أن الوفد - كما مر بنا - لم
يستطع في خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجاً
اصلاحياً (ولا نقول ثورياً) يسعى لرفع مستوى هذه الطبقات الى الحد
الذي يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها
في ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستوري الى درجة تستفزها الى
ترك أمور معاشها وزراعتها وصناعاتها والقيام بثورة ضد الأنوفاطية .
وانما انصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات
لترجيح كفة الوفد .

على كل حال فإن هذا الاتجاه من جانب الوفد نحو تحسين علاقته
بالانجليز لم يقدر له الوصول الى الثمرة المرجوة ، وذلك بسبب شخصية
اللورد لويد وسياسته . فلقد جاء هذا الى مصر متأثراً بشخصية اللورد
كرومر وسياسته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يحمل أوراق
اعتماد يقدمها للملك فؤاد ، دأباً ان هذا بضعه في نفس مركز أي
مثل لدولة أخرى ، وبتقاضى عن مسئولياته الخاصة في رعاية النحفظات
ويحرمه من مركز ضروري لتنفيذ ذلك (٨٣) وفي الواقع أن مندوباً ما
لانجلترا في مصر بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما
أتيح للورد لويد ، فالمد الثوري قد فقد قوته الذاتية الدافعة ، والقيادات
الوطنية تحولت بحراها الى القصر ذباً عن الدستور ، والطبقات الشعبية

اسوريه من العمال والعلايين تخلعت عن فيادنها في المعركة الدستورية الناشئة بسبب الغبن الذي لحقها ، والوفد أخذ يهادن الانجليز ويخطب ودهم ويسعى رئيسه بنفسه الى دار المندوب السامي لزيارته دون سابق ود وبغير دعوة ، ولم يكن في الميدان غير الانجليزيسا الموريه ، وهي الوحيدة التي استعادت من انكماش السيطرة الاجنبية ، ولكن هذه كانت وسائلها محدودة . كل هذه الظروف كانت بيئه مناسبة لعمل فيها مواهب اللورد لويد التسلطية ، وانصافا للرجل يقول انه لم يدع آيه فرصة للاستعادة من هذا كله الا وانهزها ، حتى انه لم يكن يستريح من وعشاء سفره ، حتى اذاع انه يعتزم الطواف في الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالي وأعمالهم ، ودرس هذه المسائل بنفسه في كل جهة يرتادها . ثم قام برحلته الموعودة فعلا وأخذ يستقبل استقبالا رسميا لا يقل الا يسيرا عن استقبال الملك الشرعي ، اذ راحت نقام له التشريفات والحفلات ، ونلقى بين يديه خطب الترحيب والتيمين بطلعته ، كما حدث في مديرية العيوم (٨٤) .

ثم أقام كبراء الأحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه في يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقد ألقى فيها اللورد خطبة قصيرة تمنى فيها للحياة الدستورية كل نجاح ، وأعلن انه يؤمن « بالحكومة الدستورية ، الحكومة الحازمة المنظمة ، الحكومة العادلة » . وهنا طالبت الصحف الوفدية في جراءة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل ، أى بالتدخل الفعلي في شئون البلاد « اننا لا نريد من اللورد كلاما فقط وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا وانه مسئول عن الحالة العامة في مصر ، بعد أن أسفرت السياسة الانجليزية عن وجهها ، واستأنفت ادارة البلاد على المكشوف » . ثم بررت الجريدة هذا الكلام بأن الوزارة القائمة في الحكم هي التي دفعتها الى هذا الموقف « نعتزف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة ، وعلى ما فيها من الام النفوس ، ولكنها أمر واقع جرتنا اليه وزارة الضعف والاستسلام . هذه الوزارة التي جعلت رائدها منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الانجليزية بالانقياد الى الذبن يمثلونها في هذه البلاد ، فاضاعت ما رسمته وزارة الشعب في شهور من الاحتفاظ بالكرامة القومية في أول يوم تبوأ في كرسى الحكم » . ثم قالت : « لقد وصلت بنا تصرفاتنا العليلة الى حالة جعلت الناس يرددون كلمة أهالي بينزلة والأتراك يحاصرون الآستانة : « التركية ولا البابوية » (٨٥) وفي كلمة أخرى عاجلت مسألة الصداقة بين مصر وانجلترا ، التي ضرب اللورد في خطبته

على نعمتها ، فقالت : « لقد دعا اللورد لويد الى الصداقة بين مصر و اجلنترنا ونحن نود لو نلبى دعونه متسابعين ، ولكن دون ذلك ازالة أسباب النعور التي خلفها ابدار نوفمبر ، وترك الامه المصرية تستمتع بدسورها وتستعمل سلطتها التشريعية . وأول خطوة فى هذا السبيل وذلك ، هو أن يضمن المندوب السامى بتعضيد الوزارة الى خلفها ذلك الانذار والنس تقف عقبه كأداء فى طريق التفاهم والوفاق بين الانين (٨٦) » .

على كل حال فلقد كان بسبب هذه الظروف جميعها التي كانت تواجه اللورد لويد : من مئدر استمرار الحكم المطلق بازاء المعارضة القوية التي كانت نجابهه ، ومن تعذر اقناع الاحرار الدستوريين بالتعاون مع الحكومة القائمة فى دست الحكم ، ومن الرغبة فى الحيلولة دون عودة الزغلولية الى الحكم مرة أخرى - أن أخذ اللورد لويد يقوم بإصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى خروجا يرضى الأطراف المتنازعة ، الانجليز والقصر والاحزاب . فباحث مع عدلى باشا ، الذى كان بدوره ينصل بسعد باشا وبكبير من السياسيين للتشاور معهم (٨٧) ومع أن رجال الاحزاب أظهروا فى هذه المباحثات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى بالحسنى، ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول فى فندق الكونتنتال ، رغم الصيحات المطالبة بانعقاده ، وقلق الامة لذلك (٨٨) - فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من المريفين بوجهة نظره التي تتضمن الانتصار الكامل لفضينه : **فقد أصر الوفد والاحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكونتنتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية ، بينما أصر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة ، بعد محو القيود التي قيد بها قانون الانتخاب الجديد** ، وكان يرى أن التسليم للاحزاب بهذه الأمور النى تطالب بها ، فوق أنه يعد نفهقسرا من جانب الانجليز تجاه الاحزاب ، فانه ينضمن طرد زبور باشا من الحكم حالا ، وهو ما يعد انكارا لخدماته التي قدمها . وقد عبر اللورد لويد عن ذلك بقوله : « اننا لا نستطيع أن نفول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا بعد نكرانا للجميل لا حمدا للصنعة » (٨٩) .

تعبئة البورجوازية والانتلجنسيا

كان بسبب صاؤل الامل فى الخروج من الارمه عن طريق بدخل
الانجليز ، أن حرجب الاحزاب فى ذلك الوقت سنمى الشعب للايان
بعمل حاسم يزعرع مركز الوزارة ، ويضطرها الى السؤل على ارادنها ،
والمت اللوم عليه اذا بعاعس عن القيام بهذا الواجب : فكنت «السياسة»
مقالا بعنوان « حل الازمة الحاضرة بيسد المصريين وحدهم » فالت فيه :
يجب أن يعلم المصريون أن حل الازمة الحاضرة رهن ارادتهم هم وحدهم .
وهم اذا علموا هذا ، وأيقنت الوزارة الحاضرة أنهم علموه ، فهى لن
نستطيع أن نظل فى مفاعد الحكم » (٩٠) كما لوحث بسلاح المقاومة
السلبية أو عدم التعاون ، باعتباره « أمضى الأسلحة فى يد من يحسن
استعماله ، ويشحد نصله » وألقت اللوم على الأمة اذا لم تستخدمه :
« فان لم نضرب به صربتها ، فاللوم بعسد ذلك عليها هى لا على
خصومها » (٨١ مكرر) فلما عجزت الأحزاب عن تحريك الجماهير الشعبية
ضد العصر ، التجات الى تعبئة قوى الانتلجنسيا والبورجوازية لتحوض
بها معركة يائسة ضد الحكم المطلق . وهذا هو منشأ ظهور الدعوة فى ٢٩
يناير سنة ١٩٢٦ لعدد « مؤتمر وطنى » يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى
الرأى والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها .
(٨٢ مكرر) ويمكن تصور مدى اتساع هذه التعبئة اذا عرفنا أن الدعوة
وجهت الى أعضاء المجالس والهيئات الآتية : (١) مجلس الشيوخ (٢)
مجلس النواب القائم والسابق (٣) مجالس ادارات الأحزاب المؤتلفة (٤)
الوزراء السابقون (٥) أعضاء مجالس المدبريات والمجالس المحلية والبلدية
ولجان الشياخات (٦) أعضاء نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء
الوطنيين فى نقابة المحامين المختلطة (٧) أعضاء مجلس ادارة الغرفة
التجارية بالقاهرة والاسكندرية (٨) أعضاء مجلس النقابة الزراعية
العامية (٩) أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية (٨٣ مكرر) .

على أن الأحزاب رأت ، قبل انعقاد المؤتمر ، أن تتبىح للحكومة آخر
فرصة للتفاهم قبل الصدام . فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضاء
الشيوخ جلا جديدا للموقف ، ينطوى على بعض التراجع منها . اذ يقوم
على أن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تعيد الحياة
النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد البرلمان الأخير الذى عقد فى
الكونتنتال ، واما باجراء انتخابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤
لسنة ١٩٢٤ ، بطريقة تطمئن اليها البلاد (٨٤ مكرر) . وهذا الحل

ينطوى - كما هو واضح ، على استعداد الأحزاب للساؤل عن برلمان الكوننتال .

على ان ريوير باسا رفض هذا الحل أيضا ، لانه يؤدي بطبيعته الحال الى انهاء حكمه ، كما عزم على منع انعقاد المؤتمر بالقوة ، مسدرا بأن المؤتمرات ليست من نظم الدولة ، وأنها ليس لها اختصاص دسورى ، وانه ينبغي لحكومته نحترم الدسور ونحترم الأمة ألا حصص لغير النظم الدستورية (٨٥ مكرر) . على أن اللورد لويد عندما وجد ان الأمور ستتطور الى نزاع يهدد الأمن نهديدا خطيرا ، لم ير معرا من التدخل لدى زيور باشا لقبول هذا الحل الوسط ، « نصيحة » بقبول افتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات عام ١٩٢٤ (٨٦ مكرر) . وبناء على هذه « النصيحة » ، أصدرت الوزارة فى مساء يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وهو اليوم السابق على التمام المؤتمر ، بلاعا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، ونجرى انتخابات جديدة على مفتضى قانون الانتخابات نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ (٨٧ مكرر) . وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه البرلمان الأول .



وهكذا استنطاع اللورد لويد ، باجبار حكومته زيور باشا على قبول افتراح الشيوخ ، أن يجرد المؤتمر الوطنى عند انعقاده فى يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ من أنيابه . بل لعد كان اللورد لويد يطمع فى ايعاع الخلاف فى المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وبين المتطرفين والمعتدلين فى كل الفرق والأحزاب السياسية ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس ١٩٢٥ الذى اجتمع فى « الكوننتال » (٨٨ مكرر) . أما المتطرفون وخاصة من رجال الحزب الوطنى ، وعلى رأسهم أمين الرافعى بك ، صاحب فكرة اجتماع البرلمان فى الكوننتال ، فقد كانوا متشبثين ببرلمان مارس كل التشبث ، ولهذا فقد كان اللورد لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا - لاضد الوزارة - وانما بين الأحزاب بعضها ببعض . وفى الحقيقة أن قبول هذا الاقتراح قد أوقع الأحزاب فى تناقض لا مخرج منه ، فإن هذه الأحزاب كانت قد قررت اعتبار مجلس النواب الذى عقد فى الكوننتال قائما ، واعتبرت اجتماعه صحيحا ، وبنيت هذا على أن قرار حله كان باطلا ، فإذا عادت اليوم فقررت الدخول فى الانتخابات ، فإن هذا القرار يكون معناه أن اجتماع الكوننتال كان

باطلا ، وأن مرار الحل كان صحيحا . ولهذا ظهرت منذ ابدايه روح المعارضة لهذا الاقتراح من جانب المنطريين من الاحزاب ، فكتب الاسناد أمين الرفاعي في صحيفته الاخبار يهاجم فكرة الشيوخ شر هجوم ، ويصف الشيوخ بأنهم « يحملون راية التراجع والهزيمة ، ويساركون الحكومة في تورنها على الدسنور » ، وكان مما قاله . « انه من الغريب أنهم يأخذون على الوزارة أنها لا نحسب للبرلمان حسابا ، وهم في الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم اجراء انتخابات جديدة » (٨٩ مكرر) .

ومن أجل هذا شهد المؤتمر الوطني عند انعقاده في اليوم الثاني لقرار الحكومة ، أعنف الجلسات والمناقشات بشأن هذه المسألة ، على أن الغالبية لم تلبث أن مالت الى قبول فكرة الدخول في الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عن هذه الفكرة سعد زغلول باشا بنفسه ومكرم عبيد والهلأوى بك . فقد استنطاع هؤلاء السلانة أن يستميلوا أعضاء المؤتمر الى الفكرة بالذرائع التالية : أولا - أن قرار ٢١ نوفمبر في فندق الكونتنتال كان قرار ضرورة أجأ الأحزاب اليه نصرقات الحكومة ، فرأت أن تقطع عليها الطريق باعتبار المجلس الأخير فائما . وأن الهدف الأسمى للأحزاب هو عودة الحياة النيابية ، « فهل نقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن ؟ » . نائيا - أن البديل من قبول فكرة الشيوخ هو القيام بثورة ، وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد في صراحة فائمة فعال : « دلوني على الطريق ، ثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة . وأما الانتخابات فلندخلها » . نالنا - ما جاء على لسان سعد زغلول باشا من قوله : « اذا وافقم على الاقتراح المقدم اليكم ، فانكم نبرهنون على الحكمة والاعتدال . ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا في سيرنا الحكمة والاعتدال » (٩٠ مكرر) . وهذا القول الأخير من سعد باشا هو أول اعلان رسمي عن تحول الوفد من خطة التطرف والتهيج الى خطة المسالمة والاعتدال ، وهي السياسة التي سيطر الوفد ينتهجها طوال البقية الباقية من حياة سعد باشا زغلول .

(٣) عهد الائتلاف

(أ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولي سعد زغلول باشا الحكم

أصول الأزمة :

هكذا انتهت المعركة بين الديمقراطية والأوتوقراطية ، أو بين الأحرار والفصر ، بضعف الفريقين . وفاز الانجليز ، وممثلهم في مصر اللورد لويد ، بالمكانة العليا والنفوذ المدعم . وسنرى في السطور القادمة الأدلة على هذه الحقيقة ، وأولها الاعتراض على تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة .

ففي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ استصدرت وزارة زيور باشا مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لأحكام قانون الانتخابات المباشر ، وكان صدور هذا القانون بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات الذي أصدرته في ٨ ديسمبر . وفي أول إبريل صدر مرسوم آخر بمحدد يوم ٢٢ مايو موعداً للانتخابات لمجلس النواب . وقد رأيت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها . منعاً للتنافس وما يتبعه من التناحر ، ونسرت بذلك بياناً في ٣ إبريل نرك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٩١) . وهكذا أصبحت عودة الوفد إلى الحكم أمراً في حكم المقطوع به .

على أن اللورد لويد لم يلبث أن أخذ ينظر إلى عودة « الزغلولية » من جديد بمنظار فاتم ، وشرع على الفور في الحيلولة دون تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة . وقد أطنب في شرح هذه المسألة في كتابه إطناباً كبيراً ، لأنها استغرقت جدلاً طويلاً بينه وبين حكومته . فذكر أنه كانت توجد في ذلك الحين عدة عوامل تقف في صف السماح لسعد زغلول بتولي رئاسة الوزارة ، وعدة عوامل أخرى تقف ضد هذه الفكرة ، أما

العوامل الاولى وهى ان سياسة نصريخ ٢٨ فبراير كانت قد أرست فى مصر عهدا دستوريا وحياء برلمانيه ، ومن ثم فان منع سعد زغلول ، وهو زعيم الاغلبية الساحقه ، من تولي رئاسة الوزارة ، سوف يبدو لاول وهله كأنها هو نبد لتلك السياسة وانكار لها ، ويتطلب بالتالى تبريرا قويا .

ثانيا - أن سعد زغلول باشا كان قد تقدم فى السن ، وكان قد نعلم منذ وقت قريب درسا قاسيا ، ومن ثم فقد كان المأمول أن يتخذ موقفا أكبر تعفلا واعتدالا . ثالثا - أن الحكمة كانت نفضى بالآ يترك سعد زغلول ، الذى كان يمثل القوة السياسية الحقيقية ، فى مصر ، مهما كان تكوين الوزارة الجديدة ، يمارس هذه القوة من مركز مستتر ، لا نقع فيه المسئولية الدستورية عليه ، وانما على غيره ، فيجب من ثم أن يسمح له بثولى الحكم .

على أن هذه المبررات كانت نلقى مبررات مضادة نلج فى منع سعد زغلول من رئاسة الوزارة ، وأهم هذه المبررات أن نصريخ ٢٨ فبراير لم يكن ينص فغط على أن تكون مصر دولة دستورية مستقلة ، بل انه قيد هذا الاستقلال بأربعة تحفظات . ثانيا - انه كانت هناك أيضا تلك السياسة الأساسية التى كان اسم سعد زغلول علما عليها ، وهى سياسة العداء المرير لبريطانيا ولغلقنها بمصر ، وفى هذا الضوء فان السماح بعودة سعد باشا الى الحكم مرة أخرى سوف يفسر بأنه انكسار لبريطانيا وانتصار لخصومها . يضاف الى ذلك أن انجلترا فى عام ١٩٢٤ كانت قد نعتت حكومة سعد باشا بأنها هى المسئولة عن حملة الاغتيالات والفوضى التى أثارت بين المقيمين فى البلاد القلق والخوف على أنفسهم ، « فكيف يمكن الآن اذن أن نوافق على رجوع هذه الوزارة ، ونظل فى نفس الوقت نبدو مصريين على رغبتنا فى أداء مسئولياتنا ؟ » . لهذا رأى اللورد لويد أن « التمسك الأمين » بسياسة نصريخ ٢٨ فبراير يتطلب ندخل انجلترا لمنع سعد زغلول من اعتلاء الحكم ، وأرسل الى حكومته يطلب تفويضه فى هذا التدخل .

على أن وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلن نظر الى المسألة من ناحية الصعوبة التى كان عليه أن يواجهها أمام رأى العام البريطانى فى تبرير مثل هذا الاجراء ، وهى الصعوبة التى رأى أن اللورد لويد يميل الى التهوين من شأنها . وقد رد اللورد لويد على ذلك بأن رأى العام فى بريطانيا سوف لا يصدمه مثل هذا الانحراف عن المبادئ الدستورية بمنع زعيم الاغلبية من تولي الحكم ، بقدر ما يصدمه

اعتراف حكومة جلالة الملك برجل كان يعد مسئولاً من الساحية الأدبية عن مقتل السردار . وذكر أن جميع التحريات التي أجراها في مصر لسبر غمور الرأي العام فيها قد أوضحت له أن عودة سعد بأسا الى الحكم سوف تعتبر في عين المصريين والأجانب على السواء بمثابة ضربة خطيرة موجهة ضد هيبة بريطانيا ، وأنها ستعد دليلاً على نية بريطانيا في النخيل عن سياستها التي أعلنتها على الملأ . ثم ساق حجة غريبة يؤيد بها رأيه ، فقال ان اللورد ألبي كان قد وعد بعض الموظفين الانجليز والمصريين وعداً قاطعاً بأن سعد زغلول لن يسمح له بنولى الحكم مرة أخرى مهما كانت الأسباب ، وبين أن الحنث في مثل هذا الوعد سوف يفقد بريطانيا ثقة هؤلاء الموظفين وولاءهم ومساعداتهم في المستقبل ، عدا ما سيتعرض له هؤلاء المدبرون من أقسى الظروف والارهاب المستمر . وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية على هذا الادعاء بأنها لم يسبق اطلاقاً أن أعطت موافقها على مثل هذه الوعود ، وأنه لا يوجد في سجلاتها الرسمية أى وثيقة خاصة بذلك ، وأنها بالتالى لا تعتبر مرتبطة بها . ولكن اللورد لويد أحاب قائلاً انه فى « السرقة » لا يسأل الموظف المصرى ، الذى يلقى مثل هذا الوعد ، نفسه عادة عما اذا كان وزير الخارجية البريطانية قد أعطى موافقتها عليه أم لا ، وانه لا ينظر الى الوثائق والعقود الرسمية النظرة التى ينظر بها الانجليز اليها . وأضاف أن المديرين المصريين قد جاءوا بأنفسهم اليه وطلبوا منه الوفاء بهذا الوعد (٩٢) .

براءة ماهر والنقراشى وأثرهما فى الموقف السياسى :

بينما كانت هذه المناقشات تجري بين اللورد لويد وحكومته حول منع سعد زغلول من تولي الحكم ، كان اللورد لويد يبذل من جابه نشاطاً آخر فى مصر لتحايشي الصدام مع سعد زغلول وابجاد مخرج من الأزمة يوافق خطه . وفى ذلك قام بعدة اتصالات مع عدلى باشا بقصد اسناد رئاسة الوزارة اليه ، باعتباره الزعيم الوحيد الذى كان من الممكن أن يوافق سعد زغلول على توليه الوزارة مكانه . وقد وافق عدلى باشا على تولي رئاسة الوزارة ، ولكنه أبدى تخوفاً من أن تؤثر نتيجة الانتخابات فى نفسية سعد زغلول وتدفعه الى التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم (٩٣) . على أن سعد زغلول كان فى ذلك الحين لا يبدى اعتراضاً على تولي عدلى باشا المنصب بدله ، بل لقد أسر الى أحد زائريه بأن أعظم

خطأ ارتكبه في حياته إنما كان في قبوله منصب رئيس الوزارة عام ١٩٢٤ ، وأن لا شيء يحمله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى (٩٤) . وكان مما دفع سعد باشا الى قبول التحلي عن رئاسة الوزارة لعدلى باشا ، أنه كان في ذلك الحين لا يريد أن يعع سىء يتسبب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائيا .

فى ذلك الحين كانت الافدار بدخر معاجاة سياسية لانجلترا فدر لها أن يؤثر على قرار سعد باشا ، لأنها أثرت على الموقف السياسى كله ، وكان ذلك عندما أصدرت محكمة جسايات مصر فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ حكمها ببراءة أحمد ماهر والنقراشى من نهمه الاغتيالات السياسية . وقضية الاغتيالات السياسية هي التى تفرعت عن قضية مقتل السردار . ولقد مر بنا أن مخطط السياسة البريطانية بعد مقتل السردار ، كان يقوم على هدم الوفد بطريقتين : الأولى ، اطلاق يد الفصر فى التنكيل به ، والثانى ، ادانته كهيئة فى حادث مصرع السردار . ومن أجل هذا اتجه التحقيق فى عهد وزارة زيور باشا الى ايجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار ، فقد استغلت هذه السلطات ما كان يعاينه شفيق منصور من أسباب الخوف والفرع من الموت والجلد ، ومن تسلط فكرة الشنى عليه ، وأوعزت اليه « تحت تأثيرات سديدة متوالية » بتغيير أقواله واتهام أحمد ماهر والنقراشى لالصاق جريمة مقتل السردار بهما ، ووعدته فى ذلك بتخفيف عقوبة الاعدام ، وجاء هذا الوعد من صدفى باسا باتفاق مع اللورد النبى . ومع أن شفيق منصور عاد الى سحب اتهامه فى ٣١ يولية ١٩٢٥ بعد أن يئس من تحقيق ماوعد به ، فان التقرير الذى تضمن عدوله هذا لم يقدم للنائب العمومى الا بعد أربعة أشهر ، والا بعد اعدام شفيق منصور نفسه الذى قصد به سد الطريق فى وجه الدفاع لاستجوابه فى موضوع ما وجهه من تهم للمتهمين . وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ برئاسة القاضى البريطانى كرشو وعضوية كل من كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ، وأثبت الدفاع فى مشاهد بالغة القوة ما تعرض له شفيق منصور من ضغوط مختلفة ، وبين أن التقرير الذى تضمن اتهام ماهر والنقراشى قد كتبه شفيق فى البوليس ، وأن البوليس قد تدخل فى هذا التقرير ، وأثبت أيضا تناقض كثير من الوقائع التى جاءت فى التقرير وكذبها بالأدلة الدامغة (٩٥) . وعلى ذلك فقد أصدرت محكمة الجنايات فى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمها ببراءة ماهر والنقراشى من جريمة الاغتيالات السياسية .

كانت اهمية هذا الحكم بنبرته ماهر والنفراسى ، أنه كان يعتبر فى الحقيقة تبرته للوفد من جريمه مقتل السردار ، ومن غيرها من الجرائم السياسيه ، لذلك لم يلبث أن غير الموقف السياسى تماما ، وأوجد حانه سياسيه جديدة منذ طرد الوفد من الحكم . فقد احبط خطه الاجلير فى ادانه الوفد ، ورد اليه اعنباره ، وأبطل الحجج الى ندرع بها الاجلير لتقديم الانذار البريطانى فى نوفمبر ١٩٢٤ . وقد نثبت جريده السياسه فى ذلك نقول : « اذا كان الساسه البريطانيون المسئوبون عن مصاتر العلاقات بين مصر وانجلترا يعدرون الامور هم الاخرون، من غير أن ندفعهم فى تقديرانهم فكرة نائيه ، فاحسبهم يرون من العدل - وفد كان الانذار البريطانى مبنيا على تلك النهجه ، بهجه الغاء بيعه مقل السردار على لسه الامه المصريه - أن يعاد النظر فى هذا الانذار، وأن تعود الحال الى ماكانت عليه قبله، حتى نطمئن نفوس المصريين طمأنينه صحيحه الى بيات انجلترا بالنسبه لمصير العلاقات بين الدولتين . . . اننا بلجأ الى كل قلب طاهر ، وكل نفس تعرف العدل سألها : ان كان قد بقى لنهجه الانذار البريطانى فوام ؟ فاذا كان كل فوام لهذه التهمه فد اهار ، وداعى ، فمن الظلم الذى لامبرر له أن بقى آثار هذه التهمه بعد زوالها » (٩٦) .

هذه الاهمية الكبرى لنتائج حكم ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، يعسر الى حد كبير الاجراءات البريطانيه المضادة التى اتخذت فى أعقباه . فبعد أسبوع من صدور الحكم، كتب العاضى كرسو، رئيس هيئه المحكمه التى أصدرت الحكم ، الى وزير الحفانيه خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة فى بهمه أحمد ماهر وثلاثة آخرين، «ينافض وزن الأدله الى حد الاخلال بتنفيذ العداله»، ويذكر أن خطورة هذا الاخلال، وخطورة النتائج التى تنجم عنه، فد بلغت فى رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبه الخروج فى هذه الحاله على مبدأ المحافظه على سريه المداوله ، وينوجه الى دار المندوب السامى ، فيطلعه عليه باعتباره حاميا للأجانب فى مصر » .

ولقد كان هذا الاجراء من جانب الفاضى كرسو مقدمه ضروريه لاجراء آخر يقوم به اللورد لويد : ففى يوم ٢ يونيه قدم اللورد لويد الى رئيس الوزراء ، بناء على تعليمات من حكومته ، مذكرا يخطره فيها بأن حكومته ترفض قبول فرار الفاضيين المصريين كدليل على براءة الأربعه المذكورين من التهمه الموجهه اليهم ، وأن نتيجه هذا الحكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب فى مصر للخطر ، وهو الأمن الذى احتفظت حكومه جلالة الملك بمسئوليته عنها فى تصريح استقلال مصر ، والذى ثبت عليه

المطالب التي قدمت وقبلت عقب مقتل السردار لى ستاك ، وفي هذه الظروف ، تحتفظ حكومة جلاله الملك بالحرية النامه فى اتخاذ أية خطوات فد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملئ على عاتقها (٩٧) .

وهكذا بهذا الاجراء الغريب المفاجئ الذى لا مئيل له ، أصرت السياسة البريطانية على تحميل الوفد مسئولية جريمة السردار ، حنى لا يلتزم بالنتائج التى تترتب على هذه البراءة التى أصدرتها المحكمة ، وأهمها ازالة آثار الانذار البريطانى ، لأن ازالة آثار هذا الانذار كانت تعنى عودة الجيش المصرى الى السودان وعودة السيادة المصرية ، بالفر الذى كانت عليه ، الى الادارة الداخلية . بل لقد خلعت السياسة البريطانية بهذا الاجراء انطبعا لا مفر منه ، وهو أن العدل فى مصر لا يأخذ مجراه بالدرجة التى تكفى لحماية الأجانب ، وأن قوات الاحتلال هى الصمان الوحيد لهذه الحماية . ولقد كان من الممكن أن يقبل الباحث فى مسألة استقالة القاضى كرشو ما سافه من حجج يبرر بها هذه الاستقالة الفجائية ، لولا أن الجرائد المصرية كشفت فى ذلك الحين ، انه كان ، بعد اصدار الحكم فى قضية الاغتيالات السياسية ، قد رتب أعماله فى دور جنابات شهر يونيو ، واستلم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة فى هذا الدور . ولكنه بعد مضى بضعة أيام على ذلك ، رد الأوراق الى رئاسة محكمة الاستئناف دون أن يبين لها السبب ، ثم امتنع عن الحضور الى المحكمة ، ولم يقدم استقالته الى وزير الحاقية عن طريقها (٩٨) . ولم يكن ذلك الا رينما يتشاور اللورد لويد مع حكومته ليتلقى منها تعليماته بهذا الشأن . وقد اجتمعت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف فى يوم ٢١ يونية ، وقررت باجماع الآراء أن استقالة القاضى كرشو كانت خروجاً على واجبات الوظيفة وعرف القضاء (٩٩) .

على كل حال فان صدور الحكم ببراءة ماهر والنقراشى لم يلبث أن بلغ بأزمة منصب رئيس الوزارة الى قمة التوتر ، فقد عدل سعد باشا عما كان قد اعتزمه من التخلي لعدلى باشا عن هذا المنصب ، وأصر على ممارسة حقه الدستورى فى تولى الحكم . وقد رأى اللورد لويد لذلك أن يلجأ الى الملك فؤاد ليباحثه فى طريق الحروح من الأزمة ، ولكن الملك فؤاد رفض — كما يقول لويد — أن يلتقط للانجليز قطعة الكستناء من فوق النار ، وبين أنه لا يعارض شخصاً فى أن يخوضوا وحدهم المعركة ضد الوفد (١٠٠) . ولهذا رأى اللورد أن يخاطب سعد زغلول شخصياً فى

ذلك ، فدعاه لزيارته فى يوم ٢٩ مايو ، وراح يصور له الصدمة السى سوف ننشأ من هز تفة الموظفين والمعيمين الأجانب فى مصر • ولكن سعد زغلول أبدى دهشنة من اعتراض الحكومة البريطانية عليه قائلا انه فهم دائما أن حكومة جلالة الملك كانت نرغب فى اقامه علاقات وديه مع مصر ، « ولما كانت مصر هى زغلول ، وزغلول هو مصر » ، فانه فى دهسة لم لايرحب الانجليز به كرئيس للوزارة؟ وقد رد لويد عليه قائلا ان السبب فى ذلك هو خطبه ونصريحانه العدائية المتطرفة، ولكن سعد اكسفى بالقول بأنه ليس على انجلترا الا أن تمنحه نقهها ، وسيسير كل سىء على ما يرام (١٠١) •

وازاء هذه اللهجة المتغطرسه الميرة من جانب سعد زغلول ، كتب اللورد لويد الى حكومته طالبا الموافقة على تقديم مذكرة لسعد زغلول فى هذا الشأن ، ويفترح عليها ارسال قطعة بحرية الى مياه الاسكندرية للحيلولة دون «تكرار الشغب الخطير والخسارة فى الأرواح السى حدثت فى سنة ١٩٢١ ، (يقصد مذبة الاسكندرية) وقد أجابته حكومته الى طلبه فأمرت السفينة الحربية «ريرولوت» بالتوجه الى مصر (١٠٢) • ولم يكن الغرض من هذا الاجراء فى الواقع الا القيام بمظاهرة تجبر سعد زغلول على التخلي عن موقفه ، لأن انجلترا كانت تملك بالفعل من القوات الحربية ومن المعدات فى مصر ما يمكنها من فرض شروطها وحماية الأجانب دون مزيد من المدرعات والسفن الحربية •

وعندما رأى سعد زغلول أن الاعتراض البريطانى يسخذ صورة استعراض القوى ، وجد نفسه أمام أحد أمرين : الأول هو الاصرار على ممارسة حقه الدستورى الذى خول له بمقتضى القانون ، وبالتالى الزج بمصر فى مغامرة لا تحمد عقيباها ، وأبسطةا اناحة الفرصة للرجعية للتقدم من جديد ، وخصوصا أن وزارة زيور باشا كانت لا تزال حتى ذلك الحين فى الحكم ، وكان الغرض من بقائها - كما كتبت البلاع اذ ذاك - هو « تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار ، وتصعيبه ما استطاعت على الحكومة والبرلمان » (١٠٣) • أما الأمر الثانى ، فهو التخلي عن موقفه للاحتفاظ بالمكاسب التى أحرزها النضال الشاق ضد العصر •

وقد اختار سعد زغلول الانسحاب لمصلحة وطنه • وكانت المشكلة بعد ذلك هى تدبير هذا الانسحاب حتى يبدو بشكل يتفق مع كرامة الحزب وكرامة رئيسه ، وقد دبر بمهارة : فقد أعلن فى الصحف أن كثرة

المقابلات والمناسبات الأخيرة قد اثرت في صحته رئيس الوفد، حتى صار أنصاره يسعرون بأنه لا يستطيع النهوض بعبد الوارث النعيل، وبما على ذلك اجتماع النواب في مساء يوم ٢ يونيه، واستمر رأيهم على أن يطلبوا من دولته العدول عن قراره الثاني بتأليف الوزارة، والعودة إلى الرأي الأول، وقرروا أن يقيموا حفلة تكريمه في فندق الكونستال يطلبون إليه فيها النزول عن هذا القرار. وفي يوم ٣ يونيه وصل سعد باشا إلى الحفل ومعه عدلي باشا وروت باشا ورشدي باشا واسماعيل صدي باشا ورجال الوفد، وبعد أن خطب حافظ رمضان ممثلاً لحزبه، وإبراهيم الهلباوي بك ممثلاً للأحرار الدستوريين، ومكرم عبيد ممثلاً للوفديين، تلا الأستاذ أحمد رمزي بك كلمة رجا فيها الرئيس النحوي عن تأليف الوزارة، صننا بصحته الصعيقة. وأعلن الأستاذ حس نافع أن رجاء الأستاذ رمزي يوافق رغبات أغلبية النواب، بل إجماعهم. ثم دعا الدكتور نجيب اسكندر من كان موافقاً على الرجاء أن يقف، فوقف الجميع (١٠٤).

وهكذا دبر انسحاب سعد زغلول على أنه انسحاب تحت ضغط النواب، لا تحت ضغط الانجليز. وقد علق « التايمز » البريطاني على ذلك بقولها: « انه ليس مما يسين سعد زغلول أن يسلم بالعائق التي غالبا مرارا عديدة في الماضي. وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحب للظهور السياسي، فقد كان ذلك مدعاة للنناء. وليس في انجلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر، أو على إصرارهم على الموقف السلبي، أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلاً وشريفاً بقدر ما تسمح الظروف (١٠٥) ».

على كل حال، فبناء على كل هذه التنازلات من جانب الوفد ومن جانب الأحزاب المصرية الأخرى، أعيدت الحياة البرلمانية في مصر. ولقد يبدو أن تكاليف إعادة هذه الحياة كانت باهظة جداً، ولكننا سوف نرى في الفصل التالي أن تكاليف المحافظة عليها واستمرارها وبعاثها في عهد الائتلاف، لن نكون أبخس قيمة أو أقل ثمناً. كل ذلك على حساب الاستقلال الذي أتى به نصريح ٢٨ فبراير، وهذا ما جعل كاتباً سياسياً مثل الأستاذ عبد القادر المازني يخاطب الانجليز في إحدى المناسبات ساخراً: « الحق با سادة ان هذا الاستقلال يخجلنا كثيراً والله. فهل

لكم أن نصنعوا معروفا في هذه الأمة ، وتريحوها من هذا الاستغلال
المخجل ؟ (١٠٦) ، »

(ب) عهد الاسلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

ألف عدلى باشا الوزارة في يوم ٧ يوييه ١٩٢٦ من حربى الوفد
والأحرار الدستوريين، وامسح الحرب الوطنى عن الدحول في وزاره، لأن
مبداه الا يلى ماصب الحكم مع وجود المحلين في البلاد . وفد بولى عبد الخالق
بروت باشا وزاره الخارجيه في الوزارة الجديدة . واجتمع البرلمان يوم
١٠ يونيه برياسة حسين رسدى باشا رئيس مجلس السيوخ . واجتمع
مجلس النواب ، وانتخب سعد باشا رئيسا له ومصطفى النحاس باشا
وويصا واصف بك وكيلين . وفد كتبت الصحف الانجليزية اذ ذاك نصف
الوزارة العدلية بأنها «بناء وفدى ذو سرفة من الأحرار الدستوريين (١٠٧)»
أما سعد رعلول فقد أبى أن يصف الوزارة بأنها وزاره «ائلافية» ،
«لأن الوزارة لا تكون ائلافية الا اذا لم يتوافر لحزب أغلبية أكبر من
مجموع عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب الأخرى . . . ولكن عندما يكون
لحزب أغلبية كبرى في المجلس، فلا يكون هناك معنى في أن نكون الوزارة
ائلافية يمثل بعض الأعضاء فيها بعض الأحزاب » ، واستطرد « كذلك
فإن صاحب الدولة عدلى نكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليمثل حزب
الأحرار الدستوريين ، مطلقا . ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس،
بل كان غيره من حزب الأغلبية ، وإنما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة
نسعى اليها كلها : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية .
وهذا ما أردناه أنشاء الانتخابات ، وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التي
حدثت وبعدها (١٠٨) » .

ومنذ البداية استقر رأى الوزارة الائلافية على ارجاء حل المسألة
المصرية حتى تتحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا . وتتمهد الطريق لاجراء
مفاوضات بينهما ، وفد كتبت الاهرام في ذلك تقول : « ان التفكير في
مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل
حل المسألة المصرية ، قد أدى الى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات ،
وانه من مصلحة انجاحها في المستقبل أن ترجأ بحث المسائل الخارجية

الى المستقبل ، وأن يعصر الحكومه والبرلمان همهما على معالجه المسائل الداخلية التى منها يدعيم الدستور وسببت مبادئه فى نفوس الشعب وفى مصالح الحكومة » ، واستطردت : « على أن المستقبل القريب تسيدل على ما اذا كان فى الاستطاعة الانصراف الى المسائل الداخلية مع ارجاء المسائل الخارجية أم لا ؟ » ويظهر أنه مهما بان فى هذه الفكرة من الصواب وبعد النظر ، فإن من العسير السير فى المسائل الداخلية دون الاحتكاك - فهدا - بالسياسة الانجليزية ، لا سيما اذا كانت انجلترا لا تكتفى بالتدخل فى السياسة الخارجية ، وإنما نعرض لمسائل داخلية محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة . . . ومهما تكن وجهة نظر الحكومة المصرية مؤيدة من البرلمان ، فإن نجاح سياسة الحكومة المصرية بتوقف على ما نضمرة السياسة البريطانية لمصر ، أكبر مما ينوبه الوزراء المصريون (١٠٩) » .

يمكن القول اذن أن سياسة الحكومة العدلية قد قامت على تمهيد الطريق لمفاوضات جديدة فى المستقبل مع انجلترا ، وخلق الجو الذى يكون موافقا للوصول الى تلك الغاية - وهو ما صرح به بروت باسا بنفسه فى مجلس النواب (١١٠) . وقد كانت تلك أبضا سياسة مجلس النواب المصرى الذى أقرت الناييم بأنه كان يميل الى تجنب المناقشات التى تفضى الى الاصطدام مباشرة مع السلطات البريطانية (١١١) . وقد اعترفت جريدة السياسة بذلك أيضا ، فقالت ان « كثيرا من المطالب البريطانية التى تمس سئون البلاد الداخلية ، أجيبنا منها للاحتكاك الذى بدأ يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم » ، واستطردت : « وكيرا ما انهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغتا فى هذه الحطة ، ومع هذا الاتهام الذى يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر فى الرأى العام ، أصرت الحكومة وأصر البرلمان ، وما يزالان مصريين ، على متابعة هذه السياسة ، لاعتبارهما إياها السياسة الحكيمة التى تؤيد السلام والأمن فى مصر ، والتى تصل الى تحقيق غايات المصريين السياسية (١١٢) ، » . ومعنى هذا أن الحكم الدستورى قد أظهر أنه قد وعى جيدا الدرس الذى تلقنه فى عام ١٩٢٤ .

على أن بعض الأمور التى تستحق التفكير والملاحظة ، أنه بالرغم مما انتهجته حكومه الائتلاف وبرلمان الائتلاف من هذه السياسة - سياسة حسن التفاهم مع الانجليز - فإن الحوادث برهنت على أن عهد الائتلاف كان من أزخر العهود السياسية بالتدخل الانجليزى . ويعتبر من أهم أسباب ذلك تربص اللورد لوبد بمصر ، فاللورد لويد بسبب عودة الحياة

السياسية الدستورية على يديه - وان ارفع على ذلك بسبب تطور الظروف على النحو الذى مر بنا - كان يعتقد أنه صاحب اليد العليا فى مصر وفى سئونها ، وانه لا ينبغى للحكومة ولا للبرلمان أن يعوما بعمل ما يتحدى سلطته أو ارادته ، والا أطلق يد العصر فى العيب بالحياة اليبائية كما يساء (وسرى انه سيعوم فعلا بذلك فى عهد النحاس باشا ووزارته الأولى) . وهذا ما دفع البعض فى احدى المناسبات الى مصارحه سعد زعول بأنه « ينسرى الدستور بأغلى من مننه ، فأما أن نسلم للانجليز بكل رعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ، واما أن ينسحوا الدستور ويعبوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسومونا فيه هذا السوم الغسوم ؟ لا شئ على الاطلاق ، نعم لا شئ الا الصرر والمحال مشعوعا بالعرفه والانقسام (١١٣) » . ولكن سعد زعول كانت له وجهة نظر أخرى ، فقد كان يخشى أن يؤدى ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها : قضية الاستقلال : « ليهب الدستور حيب كان ، هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضيع جهودنا كلها فى طلب الدستور (١١٤) » . هذه الصلة بين الدستور والقضية المصرية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز . ولهذا كان سعد زعول مهموما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ويقول : « ان قوة مركزنا تعتمد على أن الانين كانا فى حيرة شديدة ومتعطين لمعرفة الاجابة عن هذا السؤال (١١٥) » .

على أن الخوف على الدستور كان يدفع ، كما ذكرنا ، الحكومة والبرلمان الى تجنب المغامرة وتفادى اثاره المتاعب مع الانجليز ، ولهذا اقتصر برلمان ١٩٢٦ على الغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبه البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور (١١٦) . وعندما حثت لجنة التحقيق البرلمانية ، التى تألفت لفحص تصرفات على ماهز باشا ، الحكومة على السرعة فى تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء والمشار اليه فى المادة ٦٨ من الدستور ، وجد الرجال المسئولون فى الحكومة والبرلمان ، أن مسئولية الوزراء السابقين اذا انيرت ، فقد نأخذ

دورا نساء عنه متاعب دفيعة ليس بالمستطاع بدير نتائجها من المعارضه
التى تظهر بها دار المندوب السامى فى تلك الحال ، ولهذا صرفوا النظر
عن اختيار تلك الطريقة (١١٧) .

تعنت السياسة البريطانية :

ولقد كان من الطبيعى أن يسغل اللورد لويد هذا الحرص على جذب
المتاعب مع الانجليز فى تدعيم النفوذ الانجليزى فى مصر . ولعل من أجراً
ما ابتدعه لذلك ، بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الاجانب فى أول
ابريل ١٩٢٧ بمقصى المشروع الذى وافق عليه الحكومة فى ١٩٢٣ ، أن
اقتراح على حكومه ، للقيام بالمسئوليات التى تربت على سياسته بصريح
٢٨ فبراير ، ضرورة أن يحتفظ الانجليز فى أيديهم ببعض الوظائف
الاداريه الهامة فى الحكومة المصريه ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات ،
واخضاع تعيين الموظفين الاجانب من غير البريطانيين لموافقه السلطات
البريطانية . وكانت الوزارات التى اخنارها « لويد » لملئها بالموظفين
الانجليز هى أهم الوزارات المصريه وهى : المواصلات والمعارف والماليه
والحربيه والعدل . وقد رأى السيطرة عليها واحده وراء أخرى حتى لا يثير
انتباه المتطرفين وسخطهم . على أن وزير الخارجيه البريطانيه ، ولو أنه
كان متفقاً بصفة عامة مع «لويد» فى ضرورة اتخاذ اجراء فى هذا الشأن ،
وعلى المبادئ التى تحكم هذا الاجراء ، الا أن عدد الموظفين الذين قدرهم
لويد فى كل وزارة قد أثار الهواجس ، وبالأخص فى نفس مستشارى
وزير الخارجيه الذين كرهوا بوصوح فكرة اتخاذ موقف حازم فى هذا
الموضوع ، خشية ارتفاع أصوات الشكوى من جانب المصريين بسبب
توظيف الانجليز ، وخوفاً من خطر الضغط على الحكومة المصريه فى هذا
الشأن . ومن ثم طلب الى لويد ألا يتخذ أى اجراء فى هذا الشأن الا بعد
الرجوع الى وزير الخارجيه (١١٨) .

على أن الفرصة لم تلبث أن سنحت للورد لويد للتدخل فى الشؤون
المصريه ، عندما فاز أحمد ماهر ، بعد الحكم ببراءته ، بانتخاب تكميلي
بالترشيح فى ٩ سبتمبر ١٩٢٦ عن دائرة الدرب الأحمر ، كما فاز محمود
فهمى النفاشى عن دائرة الجمرى بانتخاب تكميلي بالترشيح أيضاً فى ٢٨
سبتمبر ١٩٢٦ (١١٩)، وقد استقبلا بالنصفيق عندما جلسا فى المجلس
مما اعتبر بمثابة سخريه ببريطانيا . ولم يلبث النواب أن انتخبوا أحمد

ماهر رئيسا للجنة المحاسبة ، والنقراى سكريرا للجنة المعارف ، وبم ذلك كله بالرغم من المذكورة التى قدمت فى ١ يوبيه ١٩٢٦ بخصوص عدم الاعراف ببراءتهما . وهما راي لويد أن مل هذا العمل ، ان لم يعتبر تحديا للحكومة البريطانية ، فانه على دل حال واقعه «حظيره» قد سجع على فيام حمله جديده ضد الانجليز ، وراى لذلك ضرورة تحدير كل من سعد رعلول وعدلى باسا بان مل هذه المعيينات لا يمكن الا ان نظر اليها حكومه صاحب الجلالة بكل اسنياء (١٢٠) . ويسدو أنه أوحى الى مكاسب اسايمز فى القاهرة باناره هسدا الموصوع فى جريدته ، فقد سن هذا حملة شديدة على مجلس النواب المصرى كرر فيها القول بان هذا العمل يعد سخريه ببريطانيا ، وذكر أن من يقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغراه ، فهذا التعيين هو من عمل الوفد ، وانه بانتخاب محمود فهمى النقراى للجنة المعارف « أصبح على صله بالطلبة الذين انسهر فى الماضى بالانهماك فى تنظيمهم . ثم ذكر انه بوجد سبب وجهه يحمل على الاعتقاد بأنه يعود الآن الى الماضى فى هذه الخطط العدائيه . وقال انه من المعروف انه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض ، وان هذه الأعمال وأمالها هى التى تمنع الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية الأخرى من الاركان الى اعراف الوفد بحسن النية والصداقة (١٢١) .

وكان بسبب هذه الحملة أن نصدى مجلس النواب المصرى للرد عليها . فقد وصف اسماعيل صدقى باشا حملة مراسل النابمز بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها انها تخالف أبسط قواعد الميافة والمجاملة ، وقال الدكتور حافظ عفيفى ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين انها حملة حمقاء لا يمكن أن نمر دون تعليق من أعضاء المجلس ، وقال حافظ رمضان بك ، رئيس الحرب الوطنى ، ان الاساءة موجهة الى البلاد لا الى الوفد وحده ، وان لنلك الحملة الصحفية أسبابا بعيدة المرمى ، وهى تلك السياسة الانجليزية التى تربد دائما أن تفت فى عضد البلاد . على أن المناقشات مع ذلك لم تنطور بحيث تؤدي الى نبذ سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا التى سار عليها المجلس ، وقد عبر عن ذلك وبصا واصف بك ، عن الوفدين ، عندما قال : « يعرف هذا المكاتب اننا عالمون بحقوقنا وبأساليب المجاملات وعالمون بما لنا من الحقوق ، ولكننا رغما من هذه المعرفة ، نوسع صدورنا سعة تامة ، وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا اذا تسامحنا فليس لحوف (١٢٢) وقد طهرت هذه الرغبة فى تجنب الاشتباك مع انجلترا فى موقف سعد باشا وعدلى

باشا من البعثات البريطانية ، ففد ذكر لويد أن الأسلوب الذى نقبلا به هذه الحديرات فد دل على أنها لم بنفسل فى خلق البأير المطلوب (١٢٣) .

أزمة استقالة على باشا :

على أنه سرعان ما أخذت العناصر المتطرفة فى الائتلاف نسي تدريجيا درس ١٩٢٤ ، ونقل من المخاطر التى فد نصيبها فى حالة اتخاذ اجراء منير ، ونرى أن ذلك الحزم الذى أبدنه الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٤ لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على شئ الا بالعنف ، وراحت تعزز رأيها بتاريخ الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٢ . (١٢٤) وأخذ بعض الكناز ينعون على الأمة الحالة التى وصلت اليها من التخاذل والاستسلام ، فكتب أمين الراعى فى الأهرام يقول : « ان الحوادث التى وقعت ، ولا تزال تقع فى البلاد ، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ ، فلم تعد يفكر فيها ولا فى مواصلها ولا فى الاستفادة منها . بل انه ليخيل للانسان أن الأمة التى كانت تعمل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧ . ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها سياسة حسن التفاهم مع الانجليز (١٢٥) .

وفى الحقيقة أن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى فى أعصاب النواب ، فأخذوا من تم يستندون فى نقد الوزارة شيئا فشيئا ، وقد سمعت الحكومة فى أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من الأعضاء تضمنت كثيرا من عبارات اللوم (١٢٦) . وفى الوقت نفسه اثيرت فى مجلس النواب مسألة دقيقة ، وهى مسألة مباشرة المندوب السامى وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد (وهى الأوراق التى أبى لويد تقديمها على النحو الذى مر بنا) وطلب النواب من الحكومة أن تدلى ببيانها فى هذا الموضوع (١٢٧) . ولكن قبل أن يسمع المجلس جواب الحكومة فى هذه المسألة ، فاجأ عدلى باشا الأمة بتقديم استقالته فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ .

حدثت استقالة عدلى باشا فجأة ، وعلى غير انتظار . ففد كان مجلس النواب يناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة ،

ونخصيص جانب منه لتسجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضواً يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمه من التعصيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى ان يسمنر هذا التعصيد وينوع ضروبه فى المستقبل . فاعترض النائب عبد السلام فهمى جمعه بك على هذا الاقتراح لما بضمه من شكر الوزارة . وعندئذ قرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح (١٢٨) وهنا انسحبت الوزارة الى غرفة رئيس الوزراء ، ورأى عدلى باشا فى رفض قرار السكر ، ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، وخصوصاً من جانب النواب الوفديين ما لا يدل على نفة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبفائها فى مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة (١٢٩) .

وقد اعتبر الدكتور السيد صبرى ، عند تناوله هذه المسألة ، أن الوزارة كانت أكثر حساسية من المقروض ، اذ من الطبيعى أن يوجه المجلس النقد الى الوزارة ، والا فادا كانت الوزارات نصبو لسماع المديح والاطناب فى المجالس النيابية ، فلم تعد لهذه المجالس أية فائدة ، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه لانتقاد ، والوزارات يجب أن تدافع ، وأن نعود على سماع النقد والرد عليه (١٣٠) على أن الظروف التى أشرنا إليها كانت فى الحقيقة وراء استقالة الوزارة . كما أن اللورد لويد ذكر سبباً آخر له صلة بأزمة الجيس التى سننعرض لها بعد قليل ، فأورد أنه علم أن أحمد خشبة باشا وزير الحربية كان اذ ذاك يضغط على عدلى باشا بمشروعاته التى تتفق مع سياسة الوفد نحو الجيش المصرى ، وأنه استعان فى تأييده بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين ، ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين وكانت النتيجة أن قدم عدلى باشا استقالته (١٣١) .

على أنه يفهم من كلام الدكتور هيكى أن أسباباً حزبية كانت من بين ما دفع عدلى باشا الى الاستقالة . فقد ذكر أن نشاط النواب الوفديين ، وهو الذى كان « بمعارضة الوزارة أشبه » قد دفع الى الظن بأن الوفديين قد حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا ، وخصوصاً بعد أن شابت علاقة الاحرار الدستوريين بالعصر بعض السوائب عندما ألقى أحمد بك عبد الغفار خطاباً فى البرلمان بمناسبة نظر الميزانية ، نفذ فيه ميزانية السراى الملكية نفداً لا يخلو من القسوة . ثم حدث بعد ذلك ما ساعد على هذا الظن عندما تخلف سعد باشا أثناء جلسات شهر ابريل ١٩٢٧ وتولى رئاسة النواب مصطفى النحاس باشا وكيل

المجلس ، وفى أثناء ذلك عارض عبد السلام فهمى بك فى إفراح السكر على النحو الذى مر بنا ، فيها قدم عدلى باشا استقالته ، وأصر على الاستقالة على الرغم من أن المجلس قرر ، ومعه النائب الذى أثار الاشتكال ، أنه لم يفكر مطلقا فى مسألة البع بالوزارة ، وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل نفعه (١٣٣) .

كان سعد باشا رعلول فى أثناء الازمه ببدة مسجد وصيف - حيث توجد عزبته - فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، وكان عدلى باشا قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عصوا فى الوزارة التى نخلفه ، فاستطاع سعد باشا بما وسعه من حيلة أن بسوى الأزمة على أساس خروج عدلى باشا وحده ، وسودة الوزارة بسكلها السابق وذلك بعد أن أحل عدلى باشا تروت باشا من اتفاهه وأحل بعبه الوزراء الذين كانوا متضامين معه من هذا الانفاق (١٣٣) . وقد ذكر الاسناد أمين بوسف أن عدلى باشا وحرم سعد زغلول باشا كانا يريان أن تكون النجاس باشا هو رئيس الوزراء الجديد ، وأنه كان محتملا أن بسود رأيهما لولا ظروف طارئة (١٣٤) . ويبدو أن هذا الاقتراح كان فى حانة اصرار الوزراء على عدم العودة الى مناصبهم وتأليف وزارة جديدة من غيرهم.

على كل حال فقد عادت الوزارة بطاقمها القديم ، وإنما أجرى تغيير يسير فى بعض المناصب . فقد نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وأحل محله جعفر والى باشا الوزير الجديد ، كما أدى نقل خشبة باشا من الحربية الى نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية ، وتولى مرقص حنا الخارجية . وهكذا استطاع سعد زغلول أن يحفظ الائتلاف ، اذ كان يقدر ان لا حياة لذلك البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا بقاء الائتلاف - كما يقول الدكتور هيكل (١٣٥) .

(ج) أزمة الجيش

نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وكان لذلك صلة بأزمة الجيش التى مر بنا طرف بسير منها . وموقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتعاش الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى ، موقف لا ترد عنه فى المصادر اشارات كافية . وهذا أمر طبيعى ، فان الضعف

الذى حرص الانجليز على ان ينسثوا فيه هذا الجيش منذ المورة العربيه، والسيطرة الانجليزيه الكامله عليه ، ووجود جيش الاحلال مقيمًا فى داخل البلاد ، قد أدى الى أن أصبح الجيش المصرى رمزا ومطهرا وزيهه ، آكر منه قوه مؤثره فى مصير البلاد ، وبالنال سلبه المعدره على احداث أى أكر فى المحيط السياسى العام . ولم يكن الا بفصل معاهده ١٩٣٦ عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حطا من القوه والتدريب والسلاح ، كانت السمره الوحيدة لها هى الهزيمة التى منى بها فى فلسطين ، وهى الهزيمة التى حولت مجرى تاريخه ، وكانت نعطه انطلاقته الكبرى فى طريق اداء واجبه العظيم فى حماية ودعم الحركات التحررية فى مصر والعالم العربى .

وفى الحقيقة أن الانجليز كانوا يخسون منذ احتلالهم لمصر انطلاقه هذا الجيش ، ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم منيح ، وسدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة ، وظلوا يحرسون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف . وقصة أزمة الجيش التى هى موضوع هذا الفصل ليست الا صورة من صور وفوف الانجليز فى وجه أية محاولة لنقوية هذا الجيش أو تحريره من الاغلال والأصفاد التى فيدوه بها .

ولعل لهذه الأزمة صلة بالقصة التى يرويها الاسناد أمين يوسف ، صهر سعد زغلول وزوج ابنة أخته ، وهى التى تظهر نعاطف الجيش المصرى مع الوفد الذى كان فى ذلك الحين يقود حركة النضال ضد الانجليز والقصر ، فهو يذكر أنه كان يفضى أجازته فى الصعيد فى عام ١٩٢٦ ، فى عهد وزارة عدلى باشا ، فأقام له ضباط الجيش فى أسوان حفلة لتكريمه بوصفه زعيم الحركة النعاونية . وكان يشاع يومئذ ان الجيش يؤيد سياسة الوفد . وفى أثناء الحفلة عزفت الجوقة الموسيقىبة « أنشودة سعد زغلول » مرارا ، ولعلها التى لحنها الموسيقار سيد درويش تحية لسعد زغلول عند عودته الى الوطن سنة ١٩٢٣ ، ومطلعها .

مصرنا وطننا ، سعدها أملنا
كلنا جميعا للوطن ضحية

أجمعت قلوبنا ، هلالنا وصلينا
أن تعيش مصر عيشة هنية (١٣٦)

فكانت هذه الانشودة تقابل فى كل مرة من الضباط بالتصفيق الشديد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية . ولهذا أمر

الملك يعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال سبنكس باشا ، اسفر عن نعل الضباط الى وجهة أخرى (١٣٧) .

على كل حال فان أزمة الجيش التي نحن بصدها لها جذور ترجع الى حادث مقتل السردار ، وطرد الجيش المصرى من السودان ، بل وترجع الى ما قبل ذلك مما له صلة بالسياسة البريطانية فى تنظيمه . ذلك أن هذه السياسة البريطانية كانت قد فضت منذ البداية باتشاء وظيفة بالجيش المصرى ، هى وظيفة المفتش العام ، يتسغها صابط بريطانى ، يعتبر سردارا ثانيا للجيش المصرى المقيم بالقطر المصرى ، طالما كان سردار الجيش موجودا بالسودان . وكان هذا المفتش هو المسئول عن اعداد مسروعات الدفاع فى حالة الاضطراب فى القطر المصرى ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار بواسطة رئيس الأركان حرب فى جميع السئون العسكرية . فلما طرد الجيش المصرى من السودان ، وأصبح جميعه فى مصر ، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه فى حيز العدم ، لوجوده بالسودان والجيش فى مصر . وقد فكرت الوزارة الزيورية ، بعد انشاء قوة الدفاع عن السودان ، فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون ضابطا مصريا ، ما دام هذا الجيش مقيما فى القطر المصرى بعيدا عن مراقبة الحاكم العام السودانى ، الذى كان فى الوقت نفسه سردارا للجيش ، ولكنها لم توفى فى ذلك .

فاستقر رأى على تشكيل مجلس للجيش ، ولجنة للضباط يوكل اليها أمر التعيينات والترقيات وغيرها ، لتقدم الى الملك بواسطة وزير الحربية بدلا من السردار ، وجعل المفتش العام عضوا فى مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد لفى هذا الاجراء النغد من الوطنيين : فكتب الاميرالاي محمود حلمى اسماعيل يقول ان وجود المفتش الانجليزى فى الجيش وفى المجلس الجديد ، دليل على أن الأمر والنهى سيكونان له ، وانه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية فى الجيش وفى اختيار ضباط المجلس ، وسببا فى افساد الأمر على القيادة المصرية (١٣٨) . وقد حدث بعد ذلك أن اللواء سبنكس باشا ، المفتش العام للجيش المصرى ، استتفان من منصبه ، فعقدت وزارة زيور باشا اتفاقا على بقاءه فى الخدمة لمدة سنتين آخرين . ولم تستفد من ذلك الظرف ، وهو ظرف تركه الخدمة مختارا ، بأن يعن مفتشا مصريا مكانه أو تلغى وظيفته بتاتا (١٣٩) .

فلما استؤنفت الحياة النيابية ، اتجهت نية الوفد والبرلمان الى تقوية الجيش ، باعتبارها هدفا قوميا . فقد رأى خشبة باشا ادخال

اصلاحات لزيادة عدد الجيش المصرى وبعبوة سلاحه ، كان قد أسار بها سينكس باشا نفسه . فلما عرضت ميراثية الدولة عن ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على مجلس النواب ، أحالها على اللجنة المالية التى استأنست بآراء لجان المجالس المختلفة ، وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عليها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها ، وبحث مرسوم يناير الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد انتهت هذه الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وبرقيته ، منها العاء منصب السردار ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية . واشرح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام فى عضويته ، وقد قدم اللجنة الفرعية تقريراً بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه اللجنة ونبت فيها برأى ، وصل نبؤها الى المندوب السامى والى الصحف البريطانية (١٤٠) .

كان اللورد لويد فى تلك الأثناء يراقب تصرفات الوزير الوفدى ، ويرقب بدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام فى عهده الى الدرك الأسفل ، فقد كان الوزير الوفدى يتجاهل المفتش العام ، ويرفض العمل بوصاياه ويراسل مباشرة مع صغار الضباط ، ويقوم بتفويض الوحدات ، وبوزع واجبات هيئة القيادة دون الرجوع اليه ، وكان فى الوقت نفسه على وسك تقديم المقترحات الخاصة باصلاح الجيش الى البرلمان (١٤١) . وبطبيعة الحال لم يستريح اللورد لويد لسبب الأمور على هذا النحو ، فقد كان يرى أن نصريح ٢٨ فبراير ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاها ، وحماية المصالح الأجنبية ، وأن هذا يستلزم بالثالى أن يكون للانجليز الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى وفى ترقيته وكفايته ، ولما كانت السياسة المصرية التى كانت تنتهج فى ذلك الحين تعمل على ابعاد الجيش المصرى عن السيطرة الانجليزية ، ولا تكتفى بذلك بل تسلمه لنفوذ حزب سباسبى متطرف هو الوفد ، فقد رأى لويد أن استمرار هذا الأمر سوف يضع بريطانيا فى وضع دقيق . اذ لم يكن هناك أدنى شك ، فى اعتقاده ، فى أن الوفد لو اطمأن الى تمام سيطرته على الجيش ، فلن يتردد فى شن هجوم على الملكية ، وحينئذ فهل هناك طريق آخر الا أن تساعد بريطانيا بكل قواتها العسكرية الملك فؤاد الذى ساعدته بنفسها من قبل فى الجلوس على العرش ، والا أن تحطم بذلك الدستور ؟ (١٤٢) وبلاحظ.

هنا أن اللورد لويد بربط مسألة نفوية الجيش بمسألة الجمهورية ، ولا يربطها بالنضال ضد الاحتلال ، فهو لم يفكر في احتمال قيام خطر على مركز القوات البريطانية في مصر من نفوية الجيش المصرى ، وقبل ذلك فال في موضع آخر أن هدف المتطرفين هو القيام بسورة ضد العرس ، وانهم كانوا يخفون هذا الغرض وراء صيحة الاسنغال التام (١٤٣) . ولكن السير أوستن نسمبرلن سوف يذكر في بيان أمام مجلس العموم أن الحكومة الانجليزية اما تدخلت لأن فريقا من السياسة المصريين ذوى الكلمة والنفوذ ، أرادوا اتخاذ الجيش أداة معادية لبريطانيا (١٤٤) .

على كل حال فقد اسفرت المراسلات التى جرت بين اللورد لويد وحكومته عن زيارة قام بها للملك فؤاد ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاهم ، وأبلغه أن حكومته قد كلفتة بأن يسأله عما اذا كان يعطى على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ، وأن يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى في قوة الجيش المصرى ، تمنا بالسياسة المتبعة في الدول الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب . ولكن الملك فؤاد أجاب بأنه موافق على وجهة نظر المندوب السامى ، ولكنه « بكاد يكون مجودا من كل سلطة تقربا في ظل الظروف السياسية الحاضرة » .

جرت هذه المقابلة في يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وقد حدثت بعد ذلك مناقشات تفصيلية أخرى الى أن تمكن اللورد لويد من أن يطلب الى حكومته في يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزى العام ، لا يحقق رغبة الحكومة البريطانية في الحصول على مساعدة المصريين في صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضروري لذلك ، ومن أجل الوصول الى تسوية ودنة ، أن تعبد مصر النظر في الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على قيامها بمسئوليتها ، والى أن تتخذ من الاجراءات ما تترتب على ذلك . وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطانية بقول : « الجيش المصرى . حكومة صاحب الحلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة في برقية ٢٨ مارس (١٤٥) .

على أن الأمور سرعان ما تكشففت عن افتراق كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق الى اللورد لويد مؤبدا ما اقترحه من اجراءات لصعد الخطر الذى يتهدد وضع مصر السياسى

الذى أرساه بصريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بإحراز موافقه مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وحجمه من الأحاطار المستقبليه . كان مسسارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، برون استغلال الأزمه المناسبه لعدد سنو موافقه Modus vivendi يحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحاميه فى البلاد لأغراض دفاعيه (وبذلك نوافى مصر على أهم تحفظات بصريخ ٢٨ فبراير) ، وجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعيه (١٤٦) . وكانت حججه فى هذا الرأى أن تصريح ٢٨ فبراير « حواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغي أن نركبه الى الممات ، وخصوصا انه لن يعيس الى الأبد » (١٤٧) . وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانيه الرسميه أن يؤرخى مصير المعركه الناشبه بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصل مقدما على موافقه وزير الخارجيه على خطئه ، فى تنفيذ سياسته واحراز موافقه مصر على مطالبه .

وقد بدأت المعركه السياسيه عندما نسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكره من نروت باشا ، ردا على انصاليه الحاصه به ، نعيد رفض التدخل الانجليزى ، فقد ذكر فيها نروت باشا انه يحس من واجبه أن يسجل كتابه ، انه من وجهه النظر القانونيه ، فان الحكومه المصريه ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وأن مصر مطلق الحربه فى النصر بسانه . ويلاحظ هنا أن نروت باشا هو من أبطال صريح ٢٨ فبراير ، فهو أدري بما يقول وبما انفق عليه . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين وراءه ، وأنهم يسيطرون على الحكومه ، وأنه لا يمكن الحصول على شئ من مطالبه بهذه المفاوضات الخاصه المستمره . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم لروت باشا مذكره سياسيه خطيره طلب فيها من الحكومه المصريه أن توافق على سلسله من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكره ، وهى اجراءات تستهدف استبعاد الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحمايه ، وتدعيمه ، اذ تتلخص فيما يلى :

- ١ - وجوب تمكين المفتش العام الانجليزى من أن يؤدى فى حريه اختصاصاته ، كما نسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، ومنحه رتبه فريق وعقد لمدة ثلاث سنوات (بدلا من سنتين) .

٢ - ألا يناخر وزير الحربية المصرية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الصباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها (وهى اللجنة التى فيها المفتش الانجليزى عضوا مسيطرا عليها) .

٣ - أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام الانجليزى ونائبه فى غيابه .

٤ - أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام أو نائبه .

٥ - نزل المراكز التى يسغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خمر السواحل اذا ادمج فى مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانية . ولا ينبغي أن لمس اختصاصاتهم .

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، يبعى النظام العرفى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود (١٤٨) .

وفى أساء ذلك رأى لويد أن يطلب من حكومته **حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من مالطة** ، « كاجراء احتياطى » . وبينما كان، الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطته للمستقبل ازاء ورود أى رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير الخارجية يسرد له التطورات المحملة التى ينتبأ بها ، ويوصى بأن فى حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريون هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ فاذا أجابوا بالنفى ، أو أجابوا اجابة مبهمه ، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرهونة بالموافقة على المعاهدة . وفى حالة حدوث أبة اضطرابات فننخذ اجراءات أخرى فى أولها . اعلان الأحكام العرفية فى البلاد (١٤٩) .

وفى يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانية الى لويد بموافقه على هذا المشروع الخطير ، وكان لويد فى تلك الأثناء قد حصل على تأييد ممثلى الدول الأجنبية فى مصر ، وخصوصا فرنسا وايطاليا ، وتأكيداتهم بأنهم يعنبرون المطالب الانجليزية مطالب ضرورية لحفظ الأمن فى مصر ، وأنهم سوف يحنون حكوماتهم على أن نبذل لانجلترا كل تأييد (١٥٠) .

على أن الرد المصرى لم يبسط أن جاء فى ٣ يونيه ، وهو لا يقبل الا مطلباً واحداً من المطالب الانجليزى ، هو الخاص بقبول وزير الحرية آراء لجنة الصباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة فاطعه المطالب الباقية . واذن فلم يبق معر فى رأى اللورد لويد من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع وزير الخارجية والبطس بالحياة النيابية فى مصر ، وفرض معاهدة شاملة على البلاد ، فقد أحس بأن الرد المصرى اما يستهدف جس النبض ومعرفة ما اذا كان الانجليز مصريين على مطالبهم ، فاذا كان الأمر كذلك فويت حجة المتطرفين وصعف موقف الانجليز (١٥١)

وكم فوجيء اللورد لويد عندما وصله الرد من المسنر بلديون بحالعه فى اعتبار الرد المصرى غير مرض وفى ضرورة المسسك بالمطالب الأولى ، وبرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بلغة ودبة ، وابها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الأخرى بصفه فاطعه ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى بصمتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية للوصول الى الاتفاقية الموفونة بخصوص الدفاع عن مصر ، ويعول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، بل فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمات فاما أن يقبل بروب باسا ابرام الاتفاقية الموفونة واما أن يرفضها ، فاذا رفضها ، وهو ما يحس أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (١٥٢) .

على أن اللورد لويد ركب رأسه ، فقد كتب الى رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونيه (وكان وزير الخارجية فى ذلك الحين فى الخارج) بعد رأيه ويسوق الحجج على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر على هذا الأساس أمر لا حدودى منه ، وبسندل على ذلك بأن برووت باسا قد أوضح له بمسسه أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية ، أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل المفاوضات العامة على التحفظات (١٥٣) . وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة رأى أن يعاود اتصاله غير الرسمية لافئاع سعد رعلول باسا وبروب باسا بأن يحطبا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصرى وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفه « بالموقف السياسى الداخلى ، والآمال والمحاف التى كانت نملاً صدور أعدائنا » ، « وادهم لم نكونوا مسعدين للمحاطرة بالعودة الى الاضطراب السياسى » . وقد نكلت محاولاته بالنجاح ،

ففى يوم ١١ بوية ، عرص عليه نروت باشا حلا للموقف نعيم على أن يرسل اليه اللورد لويڨ طالباً مريداً من الايصاح لما ورد فى المذكرة المصرية، فبرد عليه نروت باشا بمذكرة ثانية ننال موافقته ونهى بها الازمة . وقد وافق اللورد لويڨ على ذلك ، ونسملت المذكرة المصرية التفسيرية على الالذعان لجميع المطالب الانجليزى المهمة التى قدمت فى الاصل . وأبلغ اللورد هذا الرد الى لندن موصياً بقبوله على الفور ، فجاء الرد من المسر بلدوين فى اليوم التالى نهضة على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية . (١٥٤)

(د) محادثات نروت - تشمبرلن

بهذا الاستسلام من جانب مصر ، الذى هو امتداد لسياسة حسن لنعام مع الانجليز ، أخذ الطريق يتمهد لمفاوضات بين حكومة الائتلاف والحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية واجاد التسوية الساملة . وقد أنجب الفرصة لاجراء هذه المفاوضات عندما سافر نروت باشا فى معية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ومن العرب أن هذه الزيارة الى أنيحت لحل القضية المصرية لم سم الا بعد نضال دسنورى مع الملك فؤاد الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق - كما يقول الأستاذ الرافعى - فلم يدع نروت باشا لاصطحابه ، على حين أن المؤلف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ماهت قوى الائتلاف تساند نروت باشا فى وحه الملك ، فقد أعلن سعد باشا وقوفه الى جانب نروت باشا ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكيه . ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة الوطنية ، أذعن فى النهاية ، وان دفعه صلعه الى اباء ركوب نروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، على سعنه ، فاستغله وحده وحاشيته ، وسافر نروت باشا على ظهر سفينة أخرى ، والنقى بالملك فى أوروبا . (١٥٥)

كان نروت باشا يعتقد أن ربارة الملك لانجلترا انما هى فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، « ولا سيما رجال حكومة حصرة صاحب الجلالة البريطانية » ، وكان على ثقة بأن هذا الاتصال السخصى لابد عائد بالهائده على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل (من الطرفين) حالة الآخر . (١٥٦) وكانت نظرية نروت باشا أن أكبر

الأسباب فيما كان يقع من الاحتكاك والصدام بين مصر وبريطانيا انما يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر وبريطانيا ، ويشرب على ذلك ، أن أبسط أعمال مصر وأشدّها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤول في مصر بأنها اعتداءات على حقوق البلاد واستقلالها • (١٥٧)

وعلى ذلك فقد كان بروك بانسا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا انما هي أزمة ثقة ، وأنه اذا استطاع ازالة ريبة الانجليز من ناحيه مصر ، فانه يمكن تحقيق الاستقلال بدون مسفة • وانصافا للجانب البريطاني نقول انه كان يفهم الأزمة بين مصر وانجلترا على أنها أزمة مصالح ، وقد صرح السير أوستن سمبلرلن نروت بذلك في لفائهما الأول ، فقد قال له انه يرى أن من مصلحة مصر الحقيقية أن يذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها ، وان واجب الحكومة البريطانية هو مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على محافظات نصريح ١٨ فبراير ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للامبراطورية البريطانية ، وأن كل حكمه انجليزيه ، أيا كان تشكيّلها ، لا يسعها الا أن نحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، اد كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى ومربطة بكانها نفسه • واستطرد قائلا ان سنه تسمح بأن يذكر ظروف التدخل البريطاني في مصر ، وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية، كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتي ، وانه صائر الى الزوال في أقرب زمن ممكن • ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال • وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضي ، وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما اذا كان السعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها بلقاء الآخر ، وبما ينرب على تلك الظروف من الصرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا يرغبان في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية، لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ، ولرخاء البلدين ؟ **فان كان الجواب سلبا ، طلب العلاقات بين مصر وبريطانيا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف الى تسويتها بالقوة • ونساءل السير أوستن سمبلرلن في النهاية عما اذا كانت مصر « قد أصبحت الآن أكثر استعدادا لأن تلقي حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن تدرك المزايا التي تشرب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوننا فائما على الصراحة والاخلاص ؟ (١٥٨)**

كان هذا هو الكلام الصريح الذى وجهه السير أويس تشمبرلن لبروت باشا فى لعائهما الأول ، والذى خبر فيه بروت باشا بين أمرين : اما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية فى التعاون ، واما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها الى تسوية بالقوة . وفى ظل هذا التهديد طلب السير أويس تشمبرلن من بروت باشا أن يقدم اليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقة بين البلدين . وقد فوجئ بروت باشا بهذا الطلب - على حد تعبيره - اذ لم يكن مستعدا لذلك ، ولكن الوزير البريطانى ألح عليه فى ذلك ، فاضطر الى موافقه . (١٥٩)

سرع ادن بروت باشا فى وضع مشروع المعاهدة فى ضوء نظريته السالفة الذكر فى كسب ثقة الانجليز . وقد رأى أنه وان كانت أعر أمانيه ككل مصرى تحقن مطالب البلاد كاملة ، « ولكنى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأدهان فى اجلتريا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان ، مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب . . لذلك رأيت أننى لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصر على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد يبدو منذ النظرة الأولى لمحدى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحب عن حل يمهّد السبيل الى الاتفاق بين الطرفين . . اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا نذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات ، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر السواهد والأمال ، فى استيفاء المشروع » . (١٦٠)

بى بروت باشا مشروعه على محالفة أبدية بعم بين مصر وانجليس « يؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والانفاق الودى وحسن العلاقات بينهما » . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت باشا أن نبذل مصر لبريطانيا العظمى ، فى حالة استباكها فى حرب ، « ولو لم يرب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرف المواصلات فيها » . كما قبل أن « تنهض مصر بألا نتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا ينافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثاره صعوبات لبريطانيا . . وألا نعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مصرا

بالمصالح البريطانية « . ثم قبل « بالظر الى العلاقات الخاصة التي سسستها المحالفة بين بريطانيا ومصر » « أن يكون لممثل بريطانيا العظمى لمب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، وبحول حتى التعمد على الممثلين الآخرين » .

أما بالسببة للاحتلال ، فقد قبل تروت باشا « سهيلا وبحفيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » أن « نرخصي الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بأن نبقي قوة عسكرية في الأراضي المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يحل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة » ، على أن « نستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء هذه (٠٠٠) من تاريخ العمل بالمعاهدة في (٠٠٠) - أي مكان من منطقة القتال . (١٦١) . وقد ذكر تروت باشا في تفسيره للمنشروع انه اقترح أن تكون هذه المدة من ثلاث الى خمس سنوات ، وانه ترك مسألة تحديد مدة الاستقرار الى المناقشات . (١٦٢) على أن المشروع النهائي للمعاهدة « عدد عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة يعيد الطرفان بعدها النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات » ، (١٦٣)

أما بخصوص حماية المصالح الأجنبية ، فقد سلم تروت باشا بقاء المستشار المالي والمستشار الفصائي ، وذكر أن وجودهما « بنفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالعضاء والمالية سيطر سائدا في القطر المصري » . (١٦٤)

كانت المسألة الأخيرة هي مسألة السودان . وقد رأى تروت باشا تأجيل تسوية هذه المسألة الى مفاوضات تجري فيما بعد « ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في بفرر حقوفه » ، على أن « نوافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ » ، وعلى أن نتفعا على تحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق . (١٦٥)

هذه هي الخطوط العامة للمسروع الذي وضعه تروت باشا . وهو المشروع الذي يقول انه توخى من وضعه ألا تمس القضية التي بيده بسوء ، وأن يتفادى عرض تعهدات لم يسبق للوفد عرضها في مشروعه عام ١٩٢٠ . على أننا اذا نذكرنا أن الوفد لم يكف بيفدهم مشروعه هذا ، بل وأصر أيضا على قبول التوصيات ، أو المحفظات التي أسفر عنها الاستثناء النسبي لمشروع ملتر ، فائنا نلاحظ أن تروت باشا قد أغفل

بعض هذه التحفظات تماما ، فقد نقل من مشروع ملنر المادة الخاصة بالمستشار المالي بنصها ، بالرغم من أن أحد التحفظات قد نص على ضرورة حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالي . كما انه نقل من مشروع ملنر أيضا المادة الخاصة بتعيين المستشار القضائي ، بعد أن حذف منها النص على أن يمنع بحق الدحول على الوزير ، مع أن البلاد اعترضت على هذا التعيين ، ولم يقدمه الوفد في مشروعه ، وقد شاهدنا سعد رغلول يرفض بجدده عقد المستشار القضائي عندما انتهت مدته ، كما طلب الغاء وظيفتيهما في مفاوضاته مع المستر مكدونالد (١٦٦) ومن الغريب أن ثروت باشا يعترف بأن «ما كان لذيнок المستشارين من المركز والوظيفة في عهد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر» (١٦٧) ، ومع ذلك يستعير النص الخاص بهما من مشروع ملنر نفسه .

ولم يفعل ثروت باشا بعض التحفظات فقط ، بل ان المادة السى أوردها في مسرعه عن وجود القوات البريطانية في مصر ، وهى المادة السادسة ، لم تتضمن أية اشارة الى تحديد أجل لجلاء هذه القوات عن الأراضي المصرية ، مع أن المادة الثانية من مشروع الوفد الذى قدمه فى ١٩٢٠ نصت على أن «تجلى بريطانيا العظمى وجودها عن القطر المصرى فى طرف (٠٠٠) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة» ، ونركت تحديد الأجل الى المناقشات . وقد لاحظ ثروت باشا ذلك فقال ان هذا الاختلاف بين المشروعين « ليس راجعا لخلاف فى الجوهر والموضوع ، بل لخلاف فى الطريفة والأسلوب ، وحسبى الاشارة الى أن المشروع الذى أفضى اليه محادثائنا ، يدل على أن تحديد أجل لانسقرار الجيود كان يشغلنى دائما ، وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع النى ننص على أن الحل الذى وضعته تلك المادة انما قرر ريشا يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية» (١٦٨) على أن هذه العبارة نفسها التى توصل اليها ثروت باشا فى المشروع النهائى ، هى عبارة غامضة لا نعيد بأى معنى متى يحين الوقت لعقد الاتفاق الجديد حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر ، وهل يكون ذلك بعد مائة عام أو ألف عام أو أكثر . والأمر المثير فى هذه النقطة بالذات ، وهو ما يدل على أن هذه العبارة كانت عبارة صورية لم بقصد بها شىء ما ، اللهم الا احتداد التأييد للمشروع من ناحية الشعب المصرى ، ما جاء فى الفقرة الخامسة من رسالة السير أوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ نوفمبر

١٩٢٧ نابلاع المسروع النهائي ، وفيها يقول السير تسمبرلن . « ويدكر دولته (روبر باسا) ما عاينه من الصعوبة في سبيل الموافقة ، وبو بصفة شخصيه ومؤقتة ، على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ؛ أشير بذلك الى الجملة الآتية . « ربما بحسب الوقت لعقد اتفاق بعهد بموجبه حصرة صاحب الجلالة البريطانية الى حصرة صاحب الجلالة ملك مصر . » ولعد كان بسغلى أن سير هذه العبارة في المستقبل فكره أنها نقضى حتما على حكومه حصرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن بعيدا - بأن نعد مل هذا الاتفاق . وقد قلب لدولته اننى وان كنت لا أربع البتة في أن أفت حجر عره في سبيل عقد مل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا أننى لا أريد أن بيع أى لبس في ونيعة لها ما لهذه الوتيعة من الأهمية في نظر البلدين . وان حكومة حصرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى عهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حصرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصل الامبراطورية حيث نخترق هذه الخطوط الأراضى المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لى أنه لم برم بالعبارة التى اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى ! وقال لى انه بأمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد بأنى يوم تسعر فيه حكومة حصرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها بعهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أبها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها بعهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وان دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكفى أن يترك لحكومة حصرة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف في تقرير أن ذلك جاء بومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة صاحب الجلالة الباب في سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيفنت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل ألا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا من امكان مثل هذا التدبير . » (١٦٩)

وبعد هذه الصورة البليغة لضعف ثروت باشا في مسألة حيوية لمصر مثل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لايسطيع الباحث أن يقبل موازنته بأسانده فن الدبلوماسية مثل « ناليران » و « مترنخ » وغبرهما - وهى الموازنه التى عقدها الأستاذ شفيق عربال - . وقد يجوز للباحث أن يقبل «اعتذار» نروب باشا عن صوره المشروع الذى قدمه ، بالأسباب التى سافها ، وأهمها انه قصد به ألا يبدو لمحدثيه البريطانيين بحسب يتعذر الصلح

عليه ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات ، وانه كان يرمى الى استيحاء المشروع فيما بعد . ولكن المشروع البريطاني النهائي ، الذي جاء بمرور المباحثات المستفيضة بينه وبين الجانب البريطاني جاء بحيث كان أسوأ من المشروع المصري ، فبينما قبل الكثير من بصوص المشروع المصري دون التحسين المرجو ، فقد أضاف إليها تعديلات سيئة أخرى ونصوصا كثيرة جعلته بعيدا عن الالتقاء مع أهداف البلاد القومية . والحق أن الفصل الوحيد الذي قدمه روت باسا هو أنه فتح باب المحادثات بين مصر وبريطانيا بعد أن ارتاحت بريطانيا لوضعها في مصر عقب مصر السردار ، وخصوصا بعد أن تدعم نفوذها في عهد اللورد لويدي . وبفتح باب الحديث في المسألة المصرية ، نالت المفاوضات حتى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ التي كانت خطوة واسعة في طريق استغلال مصر .

قدم روت باسا مشروعه الى المستر سليبي في يوم ١٨ بوليه ١٩٢٧ ، لبوصله الى السير أوسنن تشمبرلن ، وكان يعتقد أنه قد أزال به ريبه الانحياز في مصر ، ودلل به على رغبة المصريين الصادقة في إقامة علاقة نعيم على التحالف المين بين البلدين . على أنه صدم حينما رد عليه الجانب البريطاني في ٢٩ بوليه بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فسله فما أراد من كسب ثقة الانجليز ومن تحديد المسائل المعلقة معهم تحديدا وإفيا بنجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام ، فقد كان المشروع البريطاني يقوم على . « نظام وصاية ضاغطة ، ومرافقة لا ننى ولا تغفل لها عين » - على حد تعبير نروب باشا - وتعتبر الملاحظات العامة التي قدمها عن هذا المشروع خير تحليل له ، فهو يقول : « ان الأحكام الرئيسية للمشروع سرك هي النفس أبرا واصحها بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير نعة ، وانها لننمس ، بما تتحده من التدابير وأساليب الحيلة والمراقبة ، عين الأغراض التي نحقق عادة بين الحلفين الحربيين بالثقة وبالفهم الصحيح لمصلحة » . (١٧٠)

ثم نتحدث عن الاملة التي تدل على عدم ثقة انجلترا بمصر وذكر انها حددت ملا عدد الجيس المصري في معاهدة التحالف المقترحة بـ ١٢٢٥٠ رجلا في زمن السلم . « أفيجوز اذن أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تختبى ، اذا أصبح الجيس المصري كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات البريطانية ؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى

الحدث في محالفة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التي تنتهي لانقضاء أسبابه » • (١٧١) ثم تحدث عن المادة البامنة من المشروع البريطاني الخاصة بحماية المصالح الأجنبية ، فقال ان قبولها « بعد بمسألة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية » • (١٧٢) وعلق على المادة النائية من المشروع ، وهى الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فقال انها « نسبت فى الحقيفة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها سببيه بحكم القاصر يتحتم عليه ، اذا أراد أن يباشر عفدا صحيحا من عقود التصرف ، أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك » (١٧٣) ، وكانت هذه المادة تنص على أن «كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين ، تكون موضوع مشاورة نامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين » • وقد علق تروت باشا على المادة الخامسة الخاصة بالقوات البريطانية فى مصر ، فقال ان بعدد الأغراض التى قصدها بريطانيا بوجود هذه القوات ، وما ورد من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان إستقرارها ، لا يدع مجالا للشك فى أن الواقع فى أمر تلك القوات انه : « احتلال بالمعنى الصحيح ، وفى أنه أشد الوجوه اخلالا بسيادة البلاد » • (١٧٤)

وقد انتهى رأى تروت باشا فى المشروع البريطانى المقدم فى ٢٩ يوليو ١٩٢٧ بأنه : « لا يتضمن دائما الابضاح والتحديد المطلوب ، وانه يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح ، عند العمل بها ، مارا لمنل ما نعرضنا له حتى الآن من الصعوبات • وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاها أو تحديدا ، فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة نفاى فى سئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة • فلا يسع مصر اذن أن تعزى بأنها - اذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها - تسنفيد فى مقابل ذلك النخلص من قيود أخرى ؛ اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان الندحل فى سئون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع » • (١٧٥)

(هـ) وفاة سعد باشا زغلول

وانعكاسات الموقف الداخلي على محادثات ثروت - تسمبرلن

بينما كانت المباحثات تجري بين ثروت باشا والسير أوستن تسمبرلن ، عرّضت مصر لحادث جسيم أثر تأثيرا سيئا على سير المباحثات ونسائجها . فعلى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، لفظ زعيم مصر سعد باشا زغلول « مسودع آمال الأمة ومحل رجائها وفائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » أنفاسه الأخيرة عقب مرض لم يمهله طويلا . فكان لهذه الوفاة أثر الكارثة القومية .

ولا يجد الباحث ، فى تقدير زعامة سعد زغلول وأثرها فى تطور الحركة الوطنية التى انتعشت بعد الحرب العظمى ، أبلغ ولا أصدق مما كتبه فى ذلك الأستاذ العقاد فى كتابه « سعد زغلول ، سيرة ونجدة »
قال :

« والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا يظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو أنقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلفاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما بدعوا الناس اليه . وانما الزعيم يحاسب بحساب الشمس التى تشرق على الحقول أو حساب النهر الذى يجري بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ولا يغرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جمعا والغارسين للجنود جميعا والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبئون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء .

فإذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حوالبه ، فكل ما ننسئه الأمة وهى مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضع بديه . أما اذا كان عمله كله هو ما يعمل بنفسه ويرسم عليه طابع بديه ، فما هو بزعيم .

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حوالبه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو

مصارف الاموال أو شركات النجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا ينكر لزعامه سعد زغلول .

«هذه الزعامه هي النى النفى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمه ، وابهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وابهم شبيب وشبان ولكنهم أمة ، وابهم حصريون ورنفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة مائلة الى جانب حياة كل فرد وكل طفة وكل طائفة وكل جنس وكل دين » . (١٧٦)

كان صرح الائتلاف حتى ذلك الحين فاتما . وكان قيامه يرجع الى يعود سعد زغلول وشخصية الطاغية . ويمكن القول ان اليأس من محاربة هذا الزعيم والانتصار عليه ، بسبب النصف الامه به والعافيا حوله ، كان من أقوى البواعث على مصالحه . أما وفد اخفى سحبه الضخم من الميدان ، وحلف وراءه فراعاً لا يسد ، فسد كان في ذلك كل الاعراء لانتهازيه ممثلة في الأحرار الدستوريين ، والرجعيه ممثلة في العصر ، والاستعمار ممثلاً في الانجليز - على العمل بكل سرعه وقوة للاستعادة من هذا الظرف . والحق لقد كانت أكبر مأثر سعد زغلول انه جمع الأمة حوله على صورة لم تنح لزعيم مصرى من قبل ، فهل كان محملاً أن يحلعه من بحل مكانه في هذه المنزلة ؟

كان الوفد اد ذاك صيما ، وأشهر الصيف في تلك العنرة من حياة مصر السياسية كانت أشهر ركود في الحياة السياسية وفي الحياة العامة ، بل في الحياة الحكومية نفسها - كما يقول الدكتور هيكمل (١٧٧) وكان كثيرون ممن اليهم مرجع الأمر في مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاضطهاد والاستحمام . وهكذا تأجل الصراع الداخلى قليلا رينما يجتمع شمل الاسرة السياسية ، وتنتهى المعركة المنتظرة في داخل الوفد نفسه حول منصب الرئاسة الشاغر .

وفي الحق لقد أخذت الأنظار في ذلك الحين تتحول نحو الوفد ، الذى أخذ أعضاؤه الموجودون في أوروبا يعودون سريعا الى مصر لمواجهة الموقف . وكان واضحا أن أمام الوفد مهمتين كبيرتين . الأولى ، انتخاب من يخلف الزعيم الراحل ، والثانية ، وهى مرتبطة بالأولى ، الاحتفاظ بشكله القائم كهيئة سياسية متماسكة . وكان زعيم الوفد يشغل ثلاثة مناصب ، وهى : رئاسة الوفد ، ورئاسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورئاسة مجلس

النواب . ولا بد لهذه المناصب ممن يسعها ويضطلع بأعبائها . وكانت هذه هي العقدة التي كانت تسغل الأفكار في أوائل شهر سبتمبر - كما يقول أحمد سفيق (١٧٨) .

وعند النظر في مسألة اختيار الزعيم الجديد، ظهر أن هناك اتجاهين في داخل الوفد لحل هذه المسألة . الاتجاه الأول ، يقضى بتعيين ثلاثة رؤساء للوفد ، والثاني يقضى باختيار زعيم واحد . ولكل من الاتجاهين موطئ مسند إليه . فمنطق الاتجاه الأول ، أن من المتعذر على رجل واحد أن يسهل الفراغ الذي خلعه سعد زغلول ، وأن اختيار شخص واحد ليملا مركزه حرق بأن يخلق الحسد والانقسام في داخل الوفد ، وقد نصح الاسناد أمين يوسف ، زوج ابنة أخت سعد زغلول ، بأن ننتخب حرم سعد بأسا للرياسة الفخرية ، وأن يكون النحاس باشا سكرتيرا ، وأن يؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (١٧٩) . على أن هذه الفكرة لم تتمتع بمأيد كبير من أعضاء الوفد ، ربما لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كهيل بنقسيمها إلى ثلاث هيئات ، بينما كانت مهمة الوفد ، كما مر بنا ، المحافظة على شكله كهيئة واحدة متماسكة . وهكذا انتصر الاتجاه الذي يميل إلى اختيار زعيم واحد .

كانت المسكلة بعد ذلك مشكلة الاختيار نفسه ، ذلك أن زعامة سعد رعاول كانت جارفة بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة . على أن التنافس كان سديدا بين اثنين من رجالات الوفد . أولهما ، هو محمد فتح الله بركات بأسا ، ابن أخت سعد زغلول ، الذي يذكر عنه الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، أنه كان الرأس المدبر في الوفد ، وأنه كان محور كل حركة فيه ، وأنه ندر أن ترسم سياسة « الوفد » ، ولا سيما في شئون الانتخابات ، دون أن يكون له في ذلك رأى يعول عليه ، حتى كان الوصف الذائع عنه في الأوساط الوفدية ، وفي أوساط خصوم الوفد ، أنه « داهية الوفد » .

أما الرجل الثاني فهو مصطفى النحاس ، الذي كان يشغل عند وفاة سعد زغلول منصب وكيل مجلس النواب . وكان رجلا ميلا بطبيعته إلى النطرف - كما يقول الدكتور هيكل - فقد كان قبل انضمامه إلى الوفد تم عضويته فيه ، من المنتسبين للحزب الوطني ، المؤمنين بنظريات مصطفى كامل . ورغم أنه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فإنه لم يكن يخفى تشييعه للألمان ، شأنه في ذلك شأن رجال الحزب الوطني جميعا .

وقد قبض الانجليز عليه فيمن قبض عليهم مع سعد باشا في المرة الثانية ، ونعوا الى سينسل . وعندما أُلِف سعد زغلول وزاره عام ١٩٢٤ عينه وزيرا للمواصلات ، فلم يغير من نظره (١٨٠) . ولعل لهذا أن حارب الانجليز دخوله وزارة عدلى باشا الائتلافية سنة ١٩٢٦ ، فقد ذكر «لويده» أن سعد زغلول طلب بالحاح ادخاله في هيئة الوزارة الجديدة ، ولكنه اعترض على ذلك ، لأن النحاس « كان يقف على الدوام الى جانب سياسة عداء بعيد عن التفاهم لبريطانيا العظمى والعلاقات معها ، وكان من الجلي أن الكثير من النشائج الحسنة التي كانت قد نحتفت حينذاك ، سوف يذهب أدراج الرياح اذا هو انضم الى الوزارة ، لأنه سوف يعمل ضد التفاهم (١٨١) » . وقد وصفه مجلة «روزاليوسف» التي اشتركت في تزكيتة بقولها : « انه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم ، أو رشحهم غيرهم ، من هو أنقى منه صفحة وأطهر ذنبا » ، واستدلت على رأيها بمواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا ومع سعد زغلول نانيا ، وقالت انه « رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا » . ثم انتقلت الى عيوبه فقالت : « ولكنهم يقولون أيضا ان مصطفى النحاس « متسرع جدا » ، والكلمة التي تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن صفة التسرع هي كلمة «مدب» . . . ولكننا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا سيكون غيره بالامس . . الخ (١٨٢) » .

وقد اشتركت صحافة الانجليز والقصر في معركة رئاسة الوفد . وكانت معالجة صحافة الانجليز للموضوع تشف عن رغبة دينية في تعنيث الوفد ، باكتنارها من الحديث عن الاتجاه الذي يساى برئاسة ثلاثية للوفد . وفي الوقت نفسه ، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعبر في عين الانجليز هيئة متطرفة ، فقد قسمته الى قسمين : منطرفين ومعتدلين ، وأخذت ترفع عقيرتها منادية باننخاب زعيم معتدل ، زاعمة أن ذلك في مصلحة الوفد نفسه ، « لأنه اذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية عليه الى يد الفريق المتطرف ، فقد ينشطر حزب الوفد البرلماني الى شطرين ، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تنعرض الصداقة بين بريطانيا ومصر لتجارب لا لزوم لها (١٨٣) » ، أما صحافة القصر ، ونعني بها جريدة «الاتحاد» ، فقد أخذت ترشح فتح الله بركات باشا لرئاسة الوفد ، وتفضله عن مصطفى النحاس باشا ، وكانت هذه الصحافة تقصد بهذه الترشيحات إيقاع الفرقة بين أعضاء الوفد - كما تقول السيدة

تطور الحركة الوطنية - ٦٤١

فاطمة اليوسف - لان أغلب الاعضاء كانوا يميلون الى اختيار النحاس ،
ويخافون من شخصية بركات باشا الطاغية (١٨٤) .

على كل حال ، فقد انتهت المعركة فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما
اجتمع جميع أعضاء الوفد الموجودين بمصر فى بيت الامة - عدا فتح الله
بركات باشا لمرضه ! - وفرروا **بالاجماع** انتخاب النحاس باشا رئيسا ،
وليم عبيد سكرتيرا عاما ، وأن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس
الوفد ، كما كان الحال فى حياة سعد باشا . ثم وافق على هذا القرار
الهيئة الوفدية البرلمانية التى انعقدت فى يوم ٢٦ سبتمبر (١٨٥) .

وبهذا القرار حسم أعضاء الوفد ، فى حكمة ومهارة ، مسألة خطيرة
كاست كميله ، اذا أسىء حلها ، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما ،
ذلك أن اختيار زعيم واحد للوفد قد حفظ دون ريب وحدته من التمزق
لو نفذت فكرة الرياسة المثلثة . كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف ،
كان من شأنه أن يحافظ على الطابع المورى للوفد ، وهو الطابع الذى
كان يشد اليه الجماهير المنطلعة الى حربتها واستقلالها . على أن ثمة
مغزى هاما تضمنه انتخاب النحاس للرياسة ، هو أنه قد أكد الطابع
البورجوازي للقيادة الوفدية ، لأن النحاس لم يكن الا ابنا لتاجر أخشاب
موسط الثروة فى سمند ، فهو من صميم البورجوازية ، والبورجوازية
الصغيرة على وجه الخصوص . ولقد كان اختيار قبضى ، هو مكرم عبيد ،
لسكرتارية الوفد ، رمزا لفكرة الوحدة العنصرية التى كانت أساس الحركة
القومية ، والتى منلها الوفد منذ تشكيله .

ولم يلبب الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته النى ينتوبها فى
رياسته للوفد ، فقال ان سياسة الوفد فى الداخل سوف ترمى الى «صون
الدستور ونوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف» ، وأما عن سياسة الوفد
الخارجية فقال انها سوف تكون « العمل على تمكين صلات الصداقة بين
الشعب المصرى وبين الشعوب الاخرى ومنها الشعب الانجليزى » . ولما
سأله مندوب الاهرام عما اذا كان يرى امكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا
قال : « نعم ، نحب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حر ودى مبنى على
احترام حقوقنا ومصالح غبرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ،
ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا » . وقد صرح لمندوب جريدة «الاجبشان
جازيت» فقال ان سياسة الوفد مع بريطانيا كانت سياسة تفاهم ودى ،
« فان الحركة المصرية قامت منذ تأليف الوفد عام ١٩١٨ للمطالبة

بالاستقلال السام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، ولم يغير هذا البرنامج حتى فى اسوأ الظروف : أى حيسما كان الامل فى التفاهم الودى بيدى بعيدا(١٨٦) » • على أن جريدة « الديلى تلغراف » عبرت عن رأى الانجليز فى اختيار النحاس رئيسا للوفد فقالت ان اختياره يعنى « صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادئة التى كان بمنتهى فتح الله بركات باشا » ، بينما نبأت جريدة « الديلى نيوز » بأن الوفد قد يعود نحت رياسته الى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ، ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان(١٨٧) •



كيف كان تأثير وفاة سعد باشا زغلول واخيار النحاس باشا لرياسة الوفد ، على المباحثات الجارية بين ثروت باشا والحكومة البريطانية ، وعلى موقف السلطات البريطانية فى مصر ؟

كان موقف اللورد لوبد مند بداية المباحثات التى جرت بين ثروت باشا والسير أوسنس شمبرلن ، أى من قبل وفاة سعد زغلول ، موقف المعارضة والنشكيك فى امكان وصولها الى اية نتيجة • فقد كان يرى أنه فى ظل الظروف الموجودة فى مصر ، لا يوجد نمة أمل فى احراز أية معاهدة تضمن المصالح البريطانية فى مصر موافقة الشعب المصرى ، وأن أى سياسى ينولى الدفاع عن معاهدة نتمت على أول من الاستقلال التام انما هو معرض لأن يمزق اربا • فلما انتقل سعد زغلول الى بارئه ، رأى لوبد أن الظروف الجديدة تتطلب إيقاف العمل حتى يظهر دلائل كسيف تطورات الموقف • ذلك أنه كان يرى أن الاحرار الدستوريين قد سنحت لهم فرصة لانزاع القيادة من يد الوفد ، بعد أن اخفى الزعيم الوحيد الذى كان فى وسعه النفوذ عليهم • ومن ناحية أخرى فان الوفد سوف يظهر الآن رغبة قوية فى اثبات وجوده عن طريق اطلاق النداءات العاطفية • وكل هذه الأمور تستدعى التريث والسير بحذر شديد (١٨٨) •

على أن هذه الاعتبارات التى كان يراها « لوبد » ذريعة لتعطيل المباحثات ، كانت الحكومة البريطانية فى لندن تراها حافزا على الاستمرار فيها • لأن المضى فى هذه المباحثات كان من شأنه أن يسهل ، فى نظر هذه الحكومة ، على ثروت باشا تأليف حزب مؤيد للمعاهدة فى مصر من أفراد معقولين ، يستطيع به أن يغالب المتطرفين ، وقد يحرز النصر عليهم(١٨٩) • أى أن محور الخلاف بين لوبد وحكومته انما هو فى

الوسيلة لا فى الهدف ، والهدف هنا أن يستولى الاحرار الدسنوريين على
الفيادة من الوفد ، فيبينما كان لويد يرى الانتظار ربما ننجلى المعركة
المنتطرة عن فوز الاحرار الدسنوريين ، كانت الحكومة البريطانية نرغب
فى نزويد هؤلاء بأرض يفانلون عليها هى المعاهدة المصرية - الانجليزيه .
وفد سخر اللورد لويد من هذه الفكرة التى رأى فيها فضاء على المعتدلين
لأن ظهور المعاهدة فى تلك الظروف سوف تكون نتيجته اناره المناسع
الوطنية المنتطرة « وندمير نعوذ الرأى المنعفل » . وكان المستر نيفل
هندرسون ، العائم بأعمال المندوب السامى فى مصر (كان لويد فى
انجلترا) من هذا الرأى ، فقد كتب الى وزير الخارجية البريطانية فى
٢٢ أكتوبر ، أى قبل وصول ثروت باشا الى لندن فى نهاية أكتوبر ،
يحذره بأن الموقف الداخلى فى مصر غير مستقر ، وانه من المستحيل التنبؤ
بالتطورات المحتملة التى قد تطرأ فى المستقبل ، وبناء على هذا ، فليس
نمة ضمان بأن ثروت باشا سوف يحرز الموافقة على المعاهدة فى مصر
مهما ذهبت الحكومة البريطانية فى النساهال بعيدا (١٩٠١) .

هذا التحذير بعشل المعاهدة مهما مصت الحكومة البريطانية فى
خطه التساهل ، قد دلت الدلائل على أنه قد لعى الاسنجابة من الحكومة
البريطانية ، وانه هو السبب فى النتيجة التى وصلت اليها المباحثات .
وفى الحقيقة أن المباحثات لم يستمر منذ ذلك الحين الا نحت الحاح
ثروت باشا الشديد . ولندع ثروت باشا يروى بعصه كيف كان يلح
فى اسنمرار المباحثات ، فهو يقول انه بعد وصوله الى لندن فى
٣٠ أكتوبر ، أبلغه السير أوستن تسمبرلن ان ما كان لمذكره من أتر ،
لا تقوى الأمل فى نجاح المباحثات ، وانه يخال له انه (ثروت باشا) قد
بلغ فى مذكرته حدا لم يترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . وحينئذ
أعرب ثروت باشا عن شديد أسفه ، وظل يشرح وجهه نظره ، حتى قبل
السير أوستن تسمبرلن اسنمرار المناقشات . وقد أخذت هذه المناقشات
ندور طورا مع السير أوسنن وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو
غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت مناقشات
عسيرة - على حد قول ثروت باشا « كنا لا نخطو الى الامام الا بكبير من
المشقة والعناء » ، حتى انتهى الأمر فى اليوم الأخير بانقطاع المحادثات على
غير نتيجة بعد أن بعارضت وجهتا النظر بحيث لم يعد يتيسر التوفيق
بينهما . وبالرغم من ذلك ، فلم يتسرب اليأس الى قلب ثروت باشا ،
اذ لم يشأ أن يغادر لندن دون أن يناشد السير أوستن تسمبرلن استئناف

المحادثات ، فكتب له بذلك خطابا بليغا ناو له اياه عندما قدم (تشمبرلن) لتوديعه ، وفيه أعرب عن ألمه لأن يخفق كل ما بدل من الجهود في سبيل تثبيت أركان الصداقة بين العطين ، وقال في ختامه : « ولا أزال أرجو ، اد أنادى فيكم داعى الحكمة ، وألجأ الى صادق شعورك وصحيح انصافكم ، أن يدركوا العاية النى يعملون لها ، وأن نصموا الى اكليل « لوكارنو » اكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر » . وكان من أثر هذا الرجاء المؤثر ، أن كلف السير أوسن تشمبرلن المستر سلبى باللحاق بشروت باشا في باريس لاستئناف المحادثات (١٩١) .

هذا كله بين أن المباحثات لم تستمر الا تحت الحاح ثروت باشا المستمر ، ومع ذلك فإن ادراك السير أوسن تشمبرلن للصعاب الداخلية التى كانت تواجه ثروت باشا ، وفقدان رجائه في مقدرة هذا الأخير على احراز موافقة الزعماء على المعاهدة التى كان يجرى التفاوض بشأنها مهما ساهل ، كان له تأثيره الحاسم ، أولا في الشكل الذى انتهى اليه المشروع البريطانى ، وثانيا في سلسلة النصرفات الغربية التى قام بها السير أوسن تشمبرلن .

ففى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٧ أرسل السير أوسن تشمبرلن الى ثروت باشا رسالة لغرافية يبلغه فيها أنه يرى من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة خلال بهابة النصف الأول من شهر ديسمبر ، وأن يكون نسرهما فى بريطانيا وفى العطر المصرى فى يوم ٢٠ ديسمبر تقريبا (١٩٢) . ولكن ثروت باشا رأى أن النصوص التى وردت في المشروع البريطانى ، وهى التى كان من المفهوم طبعا « أن يكون لها مدلول المعانى النى انفق عليها فى لندن » « قد تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » ، كما رأى أنه لى بمسكن من « بسط مرامى المعاهدة وحفظة مدلولها ، ومن الاجابة على الاسئلة التى لا تلبس ، أن بوحه اليه ، فلا غنى عن ايضاح النصوص بحث بمتبع كل سوء فسامهم بصدد (١٩٣) » ، ولهذا قدم استيضاحات الى الحكومة البريطانية بشأن تلك النصوص ، وافقت الحكومة البريطانية على بعضها وتأخر الوصول الى اتفاق بشأن البعض الآخر ، وهو الخاص بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس (١٩٤) .

وكم فوجئ ثروت باشا ، قبل أن يتم الاتفاق على هذه المسائل ، عندما وصله خطاب تهددى من السير أوسن تشمبرلن فى يوم ٦ فبراير

١٩٢٨ يطلب اليه فيه أن يسرع بعرض المعاهدة على زملائه الوزراء ومباشرة توقيعها ، مع الاستمرار في المفاوضات بعد التوقيع على المعاهدة في المسائل المعلقة ! ويقول انه « اذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد وتدقق فيها احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١٩٥) » . وقد يبدو غريبا أن يطلب وزير الخارجية البريطانية تروت باشا بأن يوقع معاهدة غير كاملة ، ولكن رسالته النائية الى تروت باشا في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٨ فيها نص صريح يعترف فيه بجلاء تام بأن يأسه من تذليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذي يشبه انهاء المباحثات ، فهو يقول ان هذا التأخير من جانب تروت باشا ، « ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم ، والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من بصريحاتكم أنفسها ، على ثقة من التغلب عليها » ، لهذا « وكما سبق لي ملاحظته ، لا أكاد أدرك العائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن . . . واني أرحو أن نعملوا دولنكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له (١٩٦) » .

كانت هذه الصعاب التي تحدث عنها السير أوستن تسمبرلن هي المتعلقة بموقف الوفد من مشروع المعاهدة ، وفي ذلك الحين كان النحاس باشا والوزراء مضغوطون على تروت باشا كما يعرض عليهم المشروع والمذكرات التي تبودلت بشأنه ، مهما تكن النتيجة التي توصل اليها حتى ذلك الوقت . وازاء هذا الضغط من جانب الانجليز . ومن جانب الوفد والوزراء ، لم ير تروت باشا بدا في النهاية من دفع وناثق المشروع الى النحاس باشا في يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (١٩٧) .

ولقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد استمرت دراسة النحاس باشا للمشروع البريطاني عن أنه « لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ، وأنه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذي شفع به في رسالة تسمبرلن المؤرخة ٦ فبراير » . وفي يوم ٢٢ فبراير صرح النحاس باشا تروت باشا بهذا الرأي بحضور عدلى باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس من جانبه المشروع على الوفد ليتخذ فيه قراره ، ونقوم تروت باشا بعرضه في نفس الوقت على الوزراء بصيغة سرية . وهكذا بات رفض المشروع بصفة رسمية أمرا مؤكدا .

على أن اللورد لويد لم يكن يعلم بما دار في مقابلة ٢٢ فبراير حتى أرسل إلى النحاس باشا طالب الاجتماع به ، وذلك ليحذره من خطورة القرار الذي اتخذته في أمر المعاهدة . ولقد كانت هذه الخطوة غير العادية من جانب اللورد لويد بناء على تعليمات صادرة إليه من السير أوستن سميرلن ، فعندما بعث إليه اللورد لويد بحبره بأن سروت باشا قد أحبره بأنه سوف يعرض نوائح مباحثاته على النحاس باشا ، أرسل إليه السير سميرلن على الفور بمقابلة النحاس باشا والوزراء والملك بلا إبطاء ليبين لهم خطورة القرار الذي كان عليهم أن يتخذوه . وبذكر «توينبي» في تقرير مقابلة اللورد لويد النحاس باشا أن هذه الخطوة كانت تتفق مع حقائق الموقف في مصر ، لأن دور نروب باشا ، بوصفه الشخصية الرئيسية على المسرح المصري في ذلك الوقت ، قد انتهى في نظر الحكومة البريطانية منذ اللحظة التي سلم فيها وثائق المباحثات إلى النحاس باشا (١٩٨) . ومعنى هذا أن الحكومة البريطانية شرعت في التعامل مباشرة مع النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية في البرلمان والوزارة ، وهو الذي نعتمد المعاهدة على القرار الذي يتخذه .

وقد تمت المقابلة بين اللورد لويد والنحاس باشا في يوم ٢٦ فبراير ، وقد بين له اللورد لويد الخطورة التي ستسببها نتيجته عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التي تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية فصارحه النحاس باشا بأن المشروع قد حيب أمه ، لأنه يسيء على أساس لا يمتنع مع الاستقلال ، بل أفر سرعة الاحتلال ، « ولا يمتنع احتلال مصر استغلال » ، وذكر له أنه من غير المجدي منافسة مثل هذا المشروع : أنه غير ما دام لا يؤدي إلى الجلاء الكامل عن الأراضي المصرية . ثم قال أنه لن يسمح للجندى البريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك في السويس أم في سيناء ، « فبدون انسحاب الجنود البريطانية ، لا يمكننا أن ننزع أى شيء ، أما في حالة الجلاء فانكم نسترون صداقتنا التي سوف نكون صمانا مطلقا لكل المصالح الانجليزية في مصر » . وبعد ذلك ردت اللورد لويد قائلا : « انكم بهذا الرفض تقودون البلاد إلى أمر خطير ، فان الحكومة البريطانية التي ساهلت إلى الآن في مشروعات بعض الفوائس المصرية ، ستتشدد فيها بعد ذلك » . فأجاب النحاس باشا بقوله أنه إنما يعبر عن شعور البلاد الحمقى ويؤدي واجبه ، وللأسف أن نعمل ما نشاء (١٩٩) » .

كانت هذه المقابلة التي حرت بين المندوب البريطانى وزعيم الأغلبية

فى مصر ، من الناحية الظاهرية يمثل محاولة يائسة من جانب الحكومة البريطانية لتدليل الصعاب المحيطة بمشروب باشا وانفاذ مشروع المعاهدة . ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لعجم عود الوفد بحث قيادته الجديدة ، فمن الغرب حقا أن ينصور السير أوسنن نسمبرلن انه يستطيع انتزاع الموافقة من الوفد على مشروع يغفل ، « فى عين تروت باشا نفسه » ، حل مسائل تعيرها البلاد بحى أهمية كبيرة جدا ، « ويعتبر بحالة لا يستدعى الرضا به » . وسرى أن هذه المحاولة سوف ينبعها صدام حقيقى مع الوفد سيمر صداه فى الموقف الداخلى ، وبخاصة فى الائتلاف الذى سيهتز فى البداية ثم يتمايل ثم بنهار .

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطانى ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطانى ، واتخذ قرارا برفضه ، كما اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت رفضه أيضا . وقد روى أن لا لروم لعرض المشروع على البرلمان ، انقضاء بعرضه على مجلس الوزراء ، لأن المساريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا ، هذا الى جانب أن عرضه على الهيئة الوفدية البرلمانية ، التى تمثل الاكثريه من أعضاء المجلسين ، هو بمثابة عرصه على البرلمان بصفة غير رسمية (٢٠٠) . وعلى هذا اجمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول المشروع بناء على أنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وعهد الى تروت باشا بإبلاغ هذا القرار الى وزارة الخارجية البريطانية ، فأبلغها اياه فى خطاب الى المندوب السامى يوم ٤ مارس (٢٠١) . وفى نفس اليوم أبلغ تروت باشا اللورد لويد أنه قدم استقالته الى الملك (٢٠٢) .

وقد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطانى كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القوى السياسية فى مصر ، وينتهى بانحياز الائتلاف ، ونسبوع معركة دستورية نانية . ولكن هذا موضوعه فى الفصل التالى .

حواسنى الفصل الحادى عشر
المعركة الدستورية الاولى
نوفمبر ١٩٢٤ - يونيه ١٩٢٨

- ١ - محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٣ .
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١ .
- ٣ - نفس المصدر ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- ٤ - الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٥ .
- ٥ - تويئبى : المرجع السابق ص ٢٢٩ .
- ٦ - احمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ٧ - نفس المصدر ص ٣٩٩ .
- ٨ - نفس المصدر ص ٤٣٧ - ٤٤٢ .
- ٩ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١٠ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١١ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢ ، ٣ ، ٨
- ١٢ - الاهرام فى ١٣ يناير ١٩٢٥ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٣ - الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ .
- ١٤ - هيكل : المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
- ١٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١ - ١٢ ، ٢٨ - ٢٩ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٥ .
- ١٧ - البلاغ فى ٤ يناير ١٩٢٥ عدد ٥٢٧ .
- ١٨ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢ - ١٧ ، ٢١ .

- ١٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦ .
- ٢٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٣ .
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٩ .
- ٢٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .
- ٢٣ - البلاغ في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ص ١ عدد ٤٧٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٠ .
- ٢٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
- ٢٥ - الراقى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠ - ٣١ ، ١٣٣ - ١٣٥ ، ١٤١ - ١٤٢ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٧ .
- ٢٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٢٩ .
- ٢٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ .
- ٢٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ٣٤٧ - ٣٥٠ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٣ - نفس المصدر ص ٢٣٧ .
- ٣٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٤ - ٣٧٧ ، ٤٠٦ .
- ٣٥ - السياسة في ١٠ يولية ص ٥ عدد ٨٣٦ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٣٧ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ ، ١٤ يولية ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ، ٥٧٤ - ٥٧٥ .
- ٣٨ - السياسة في ٩ يولية ١٩٢٥ عدد ٨٣٥ ص ٤ .
- ٣٩ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ .
- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٥ .
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

- ٤٢ - أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ١١٩ .
- ٤٣ - مذكرات الشيخ الظواهري ص ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ٤٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٤٥ - مذكرات الشيخ الظواهري ، نفس المكان .
- ٤٦ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢١٠ .
- ٤٦ - مكر - مذكرات الشيخ الظواهري ، نفس المكان .
- ٤٧ - السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥ ص ٥ .
- ٤٨ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٤٤ - ٧٤٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٤٩ - السياسة في سبتمبر ١٩٢٥ ص ٥ من بيان عن الخلاف بعنوان «ساسة لادين» .
- ٥٠ - ويغل : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٦ .
- ٥١ - السياسة في ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .
- ٥٢ - البلاغ في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٧٤٠ .
- ٥٣ - كوكب الشرق في ١٧ أغسطس ١٩٢٥ عدد ٢٧٩ ص ٤ .
- ٥٤ - الاخبار في ٧ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١٦٨٨ ص ٢ .
- ٥٥ - لويد : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦ .
- ٥٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .
- ٥٧ - المفطم في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١١١.٢ ص ٥ .
- ٥٨ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٩٦ .
- ٥٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .
- ٦٠ - نفس المصدر ص ٢٣٩ ، السياسة في ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٨٨٨ ، بعد اعلان هذا القرار بيومين جاءت الانباء من أوروبا بان اسماعيل صدقي باشا بعد باستقالته من منصبه ، بالرغم من أنه ليس مرتبطا برابطه الحزبية مع الاحرار الدستوريين (هيكل : المرجع السابق ص ٣١٣) وكان زبور باشا في أثناء الازمة مغيما بفيشي في فرنسا ، وقد أبلغ بانباء التعديل الوزاري تلفرافا ووافق عليه تلفرافيا كذلك ، ولم تعنه المسألة من كبر أو قليل . وهذا أبلغ دليل على أن المعركة كانت دائرة بين القصر مباشرة والاطراف الاخرى .
- ٦١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .

- ٦٢ - مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبه سعد باشا في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ص ١٨ .
- ٦٣ - نفس المصدر .
- ٦٤ - الاهرام في ٢٨ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ ، الفصول عدد ١٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ص ٢٧ - ٢٩ .
- ٦٥ - مجموعه خطب سعد باشا الحديثة ، الخطبه السابقه الذكر ص ٢٠ - ٢٢ .
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .
- ٦٧ - يوسف أمين : المرجع السابق ص ١٣٧ .
- ٦٨ - احمد شفيق : الحوليه الاولى ص ٤٣٢ - ٤٣٥ .
- ٦٩ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- ٧٠ - احمد شفيق : الحوليه الثانيه ص ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٨ - ٩٢١ .
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٣٠ - ٩٣٣ ، ٩٣٦ .
- ٧١ - مكرر - نفس المصدر ص ١٠٩٥ - ١٠٩٦ ، ٩٣٧ - ٩٤٠ .
- ٧٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٨ - ١٥١ .
- ٧٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٩ .
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ٧٥ - كوكب الشرق في ٥ ابريل ١٩٢٦ .
- ٧٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ من حديث لزور باشا مع رئيس تحرير «الريفورم» .
- ٧٧ - البلاغ في ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٨٢٢ ، ٨٢٣ .
- ٧٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٧٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، احمد شفيق : الحوليه الثالثه ص ٧٩ .
- ٨٠ - احمد شفيق : الحوليه الثانيه ص ١٠٥٠ .
- ٨١ - الاخبار في ٢٧ اكتوبر ١٩٢٥ عدد ١٧٣١ ص ٣ .
- ٨٢ - كوكب الشرق في ٢٩ اكتوبر ١٩٢٥ عدد ٣٤٣ ص ٤ .
- ٨٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٨٤ - احمد شفيق : الحوليه الثالثه ص ٨٥٣ ، ١٠٥٨ .

- ٨٥ - كوكب الشرق في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٧ ص ٤ .
- ٨٦ - كوكب الشرق في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٨ ص ٤ .
- ٨٧ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٠ ص ٤ .
- ٨٨ - الاخبار في ٧ يناير ١٩٢٦ ، ٩ يناير ، عدد ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ .
- ٨٩ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ ، أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١١ - ١٢ ، ٢٣ .
- ٩٠ - السياسة في ١٠ ، ١١ ، ١٢ يناير ١٩٢٦ عدد ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ .
- ٨١ - مكر - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٢٦ عدد ٨٥٠ - كوكب الشرق في ١٣ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٢ .
- ٨٢ - مكر - أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٨٣ - مكر - نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٦ ، ٦٥ .
- ٨٤ - مكر - نفس المصدر ص ٥٣ - ٥٩ ، ٦١ .
- ٨٥ - مكر - نفس المصدر ص ٦٣ .
- ٨٦ - مكر - Hc Deb. 5s Vol 242.P 340 Lloyd : op cit. P. 153-154
- ٨٧ - مكر - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٧ .
- ٨٨ - مكر - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٢ .
- ٨٩ - مكر - الاخبار في ٩ فبراير ١٩٢٦ عدد ١٨٢١ ص ٣ .
- ٩٠ - مكر - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ .
- ٩١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .
- ٩٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٩ - ١٦٣ .
- ٩٣ - نفس المصدر ص ١٦٣ .
- ٩٤ - الاهرام في اول يونية ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٥ - محكمة جنايات مصر ، دور مارس ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمي على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات ج ١٥ ص ٦٠٤ - ٦١٢ ، ٦١٨ - ٦٢٥
- ٩٦ - السياسة في ٢٦ مايو ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٤ .
- ٩٨ - السياسة في ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١١٢١ ص ٤ .

- ٩٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٢ .
- ١٠٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٦ .
- ١٠١ - نفس المصدر ص ١٦٥ - ١٦٦ .
- ١٠٢ - نفس المصدر والمكان .
- ١٠٣ - البلاغ في أول بونيه ١٩٢٦ عدد ٩٧٣ .
- ١٠٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٣٠١ .
- ١٠٥ - الاهرام في ٦ يونيه ١٩٢٦ عدد ١٥٠٠ ص ٣ .
- ١٠٦ - الاخبار في ٢٣ فبراير ١٩٢٥ .
- ١٠٧ - الاهرام في ٩ يونيه ١٩٢٦ ص ٣ عدد ١٥٠١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦١ - ٢٦٣ .
- ١٠٨ - الجزيري : المرجع السابق ص ١٧٠ .
- ١٠٩ - الاهرام في ٢٦ بونيه ١٩٢٦ عدد ١٥٠٢٥ .
- ١١٠ - أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٦٣٢ .
- ١١١ - نفس المصدر ص ٦٤٠ .
- ١١٢ - السياسة في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٢٧٨ .
- ١١٣ - العتاد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .
- ١١٤ - نفس المصدر والمكان .
- ١١٥ - لويد : المرجع السابق ص ١٨٧ ، ١٩٠ .
- ١١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦٦ .
- ١١٧ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .
- ١١٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٧ ، ١٩٤ - ١٩٧ ، ٣١٢ .
- ١١٩ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النبوية في مصر ج ٦ ص ١٢٢ .
- ١٢٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢١ - الاهرام في ٣ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٢ - البلاغ في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢٤ - نفس المصدر ص ١٩٣ .

- ١٢٥- الاهرام في ١٠ فبراير ١٩٢٧ عدد ١٥٢٢١ .
- ١٢٦- جلسة مجلس النواب في ١٨ ابريل ١٩٢٧ ، المضبطة ص ٨٧٥ - ٨٩٠ من تصريح لعدلي باشا .
- ١٢٧- احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧ .
- ١٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .
- ١٢٩- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .
- ١٣٠- دكتور سيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري ص ٤٨١ .
- ١٣١- لويد : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٣٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، مضبطة مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، جلسة ١٨ ابريل ١٩٢٧ ص ٨٧٥ - ٨٩٠ .
- ١٣٣- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٤- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .
- ١٣٥- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٦- دكتور محمد احمد الحفنى : سيد دروش ، حياته وآثاره بفريشه ، عدد ٧ من سلسلة اعلام العرب ص ١٧٩ .
- ١٣٧- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .
- ١٣٨- احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٦ - ٩٨ ، لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .
- ١٣٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٣ .
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .
- ١٤١- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠١ .
- ١٤٢- نفس المصدر ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٢٠١ .
- ١٤٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٤٥- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٠٥ .
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٢٠٦ .
- ١٤٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

- ١٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ١٥٠- لويد : المرجع السابق ص ٢١٣ .
- ١٥١- نفس المصدر ص ٢١١ ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٢١٥ .
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- ١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٦ .
- ١٥٦- قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ، ملحق ٦ وناثق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوسطن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى ص ٣٩٩ .
- ١٥٧- نفس المصدر ص ٤٠٠ .
- ١٥٨- نفس المصدر ص ٤٠٠ - ٤٠١ .
- ١٥٩- نفس المصدر والمكان .
- ١٦٠- نفس المصدر ص ٤٠١ .
- ١٦١- نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ المشروع المعري ص ٤٠٩ - ٤١٠ .
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٤٢٢ .
- ١٦٤- نفس المصدر ص ٤٢٠ وثيقة رقم ٣ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ٤١٠ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ٤٠٣ .
- ١٦٧- نفس المصدر ص ٤٢٠ .
- ١٦٨- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٩- نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٤٢٢ وثيقة رقم ٣ .
- ١٧٢- نفس المصدر ص ٤١٨ - ٤١٩ .
- ١٧٣- نفس المصدر ص ٤١٧ .

- ١٧٤- نفس المصدر ص ٤١٨ .
- ١٧٥- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧٦- العقاد : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .
- ١٧٧- هبكل : المرجع السابق ص ٢٧٨ .
- ١٧٨- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٦٥ .
- ١٧٩- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .
- ١٨٠- الجزيري : سعد زغلول ص ٩٨ (كتاب النوم - الطبعة الاولى) .
- ١٨١- لويد : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- ١٨٢- فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١١٢ (كتاب روز اليوسف ، الطبعة الاولى) .
- ١٨٣- الاهرام في ١٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٤- فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ .
- ١٨٥- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٧١ - ٤٧٢ ، ٤٨٠ - ٤٨٢ . وقد ذكر الدكتور هبكل ان الذين ادوا انتخاب النحاس باشا للرياسة كانوا يحتجون بان فتح الله بركات باشا لا يعرف اللغات الاجنبية ، وان رئيس الوفد صاحب الاغلبية البرلمانية يمكن ان يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلي الدول الاجنبية ، كما انه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا اذا لم يحصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمحادثاته (هبكل : المرجع السابق ص ٢٧٩) وهو سبب معقول يضاف الى الاسباب السابقة .
- ١٨٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .
- ١٨٧- الاهرام في ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٨- لويد : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣١ .
- ١٨٩- نفس المصدر ص ٢٣١ .
- ١٩٠- نفس المصدر ص ٢٣٣ .
- ١٩١- قانون رقم ٨٠ ، الخ ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤٢٤ .
- ١٩٢- نفس المصدر ص ٤٣٧ وثيقة ١٠ .
- ١٩٣- نفس المصدر ص ٤٥٣ وثيقة ٢٣ .

- ١٩٤ - نفس المصدر ص ٤٣٤ - ٤٣٦ وثيقة ٩ ، ص ٤٣٩ وثيقة ١٢ ، ص ٤٤٦ وثيقة ١٨ .
- ١٩٥ - نفس المصدر ص ٤٤٥ وثيقة ١٧ .
- ١٩٦ - نفس المصدر ص ٤٥١ وثيقة ٢١ .
- ١٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- ١٩٨ - Toynbee : Survey of International Affairs, 1928, P.262-263
- ١٩٩ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ ، عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعمانية والزعيم ، ص ٣٨٦ - ٣٨٩ .
- ٢٠٠ - أحمد سفيق : الخولاة الخامسة ص ١٤٧ ، الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٨ .
- ٢٠١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨ .
- ٢٠٢ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ .

الفصل الثاني عشر

المعركة الدستورية الثانية

(١) مراحل انهيار الائتلاف

يعتبر نفوض الائتلاف وانقلاب الاحرار الدستوريين على الدستور في صيف عام ١٩٢٨ ، من أقوى الدلائل على فساد الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة من تاريخ الحركة الوطنية . ولقد سبق أن تعرضت هذه الحياة الدستورية للامنهان بعد مقتل السردار ، واشترك الاحرار الدستوريون مع العصر في الاعتداء على الدستور . ولكن البواعث التي حفزت الاحرار على ذلك الانحراف كان يمكن تفسيرها ، لا تبريرها ، بالرغبة في الانتقام للمعاملة التي تلقوها من الحكومة البرلمانية الأولى . وقد حدث بعد ذلك ما أقنع الاحرار الدستوريين بأن « طغيان سعد باشا على الشعب أمر يسير محاربه ، ولكن طغيان القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وأن « لمصر حقوقا معلقة في يد الانجليز لن تستطيع استخلاصها الا بأداة وحيدة هي البرلمان والوزارة البرلمانية ، فاذا لم نصل الى ذلك ، فكل كلام في القضية الوطنية فضلة وهباء » ، وبناء على هذا حدث الائتلاف . لهذا ينوقع الباحث أن يجد وراء انهيار الائتلاف ، والاعتداء على الدستور من جانب الاحرار الدستوريين بعد ذلك ، أسبابا تبرر هذا الاعتداء والانقلاب ، فلا يجد الا سببا رئيسيا واحدا هو امتحان الفكرة الديمقراطية ، ورغبة الاحرار الدستوريين في الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول . من المسرح السياسي للوثوب الى الحكم والزعامة بغير الطريق الشرعي . وهكذا يمكن القول بأن وجود القصر والحزاب المتمردة على الفكرة الديمقراطية ، كان يمثل في مصر استعمارا داخليا لا بقل وطأة وايداء عن الاستعمار البريطاني من الناحية السياسية ، هذا فضلا عما كانت هذه العناصر تمثله في الحياة الاجتماعية كعناصر استغلالية للطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال بحكم امتلاكها لأدوات الانتاج : الأرض والمصنع . وكان لهذا السبب أن طالت معركة الاستقلال وتأخر جلاء الانجليز عن مصر بدليل لا يحتمل الجدل ، هو انه ما كادت تجتث من جذورها هذه الحياة السياسية والاجتماعية الفاسدة ، حتى استطاعت

البلاد فى عهد فياده ٢٣ يوليو أن يحقق جلاء الانجليز عن أراضيها فى أفن
من أربع سنوات . بل ان بعاء هذه العناصر بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ،
كان من أكبر الأسباب فى عدم الاستفادة بما تضمنته هذه المعاهدة من
مزايا .

أحس الأحرار الدستوريون بعرضهم لسرفه العيادة السعبيه من
الوند ، عندما أثار الانجليز مع النحاس ما عرف بأزمة قانون الاجتماعات .
فعلى أثر رفض الوند لمشروع المعاهدة البريطانية ، واستماله ثروت باشا ،
رأى الانجليز أن هذا الرقص ينبغي أن نفع نتائج على رأس مصر لا على
رأس إنجلترا ، أو على حد تعبير السير أوسنن نسمبلن لمراسل روبر .
« ان المصيبة تقع على مصر أكثر مما نفع على بريطانيا العظمى » (١) . فعند
رأت الحكومة البريطانية أن رفض المشروع البريطانى يعبد الحالة السياسية
فى مصر الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات ويخضع البلاد للعلاقة التى
نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير . وأرادت أن يسعر المصريين بوطأة تلك
العلاقة السياسية التى يعيشون فى ظلها ، ليحسوا بالندم على رفض
المعاهدة ، وكان لهذا أن أثارت الأزمة الخطيرة التى عرفت باسم « أزمة
قانون الاجتماعات » .

وأزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية
الحرية السياسية فى مصر ، وهى الحرية التى أهدرها الانجليز فى ١٨
أكتوبر ١٩١٤ عندما أصدروا القانون رقم ١٠ بمنع التجمهر بمناسبة
فيام الحرب العالمية الأولى ، ثم هدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات
المشروعة ، فأغلقوا الأندية ، كما أغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس
القروية . وعندما سقطت الحماية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستردت
البلاد حلفها فى نسنتين دستوراً ونقنين قوانينها ، كان من الطبيعى أن
يبادر واضعو الدستور الى تقرير حرية ابداء الرأى (المادة ٤) وحرية
الاجتماع (المادة ١٠) . ولما كانت الاجتماعات العامة متعلقة بالنظام من
جانب وبحرية ابداء الأفكار من جانب آخر ، فقد نصت المادة الأخيرة على
أن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون ينظم الاجتماعات العامة
والمظاهرات .

على أن الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الحين ، لم نشأ أن نترك
مسألة اصدار هذا القانون الى البرلمان الجديد عند انعقاده ليتخذ فيه
أعضاؤه ما يكفل الحرية السياسية من الضمانات ، بل قامت من جانبها ،
تحت ايعاز السلطات البريطانية ، بسن قانون للاجتماعات العمومية

والمظاهرات العامة (قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣) لم تترك فيه بابا من أبواب التضيق على حق الاجتماع الا ولجأت اليه ، اذ أقامته على أساس واحد : هو سلطة الادارة المطلقة حيال الاجتماعات العمومية ، سواء قبل عفاها أو بعدها . وكان من الواضح أن هذا القانون يستهدف سلب المصريين المزاجا الذى تكفلها عادة الحياة الليابية الديمقراطية . ولهذا فعندما صدر ، احتج عليه سعد باشا زغلول - وكان اذ ذاك فى فرنسا - واحتج عليه الوفد أيضا ، واعتبره الرأى العام المصرى قانون رجعى قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة .

وهكذا لم يكد الشعب يستعيد حيانه النيابية سنة ١٩٢٤ ، حتى كان من أولى المسائل التى عنى بها البرلمان الوفدى ، تحطيم كل القيود التى فرضها قانون ١٩٢٣ على حرية الاجتماعات والمظاهرات ، اذ وافق مجلس النواب بجلسة أول يوليو ١٩٢٤ على مشروع بقانون بإلغاء هذا القانون الرجعى . على أن سوء الحظ لازم المشروع الجديد : فقد لاحظ سعد باشا فى الجلسة التالية فى يوم ٢ يوليو ، أن المجلس نظر فى قانون الاجتماعات فى غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا فى جدول الأعمال ، وأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قرارا فى غيبة الحكومة ، وكان مما لاحظته أن المجلس قد ألغى قانون الاجتماعات دون أن يفهم قانونا بحل محله ، مع أن الدستور نص على أن تكون الاجتماعات العامة خاضعة لقانون . وذكر انه كان من الواجب إلغاء النصوص التى لا تتفق مع الحرية ، بدلا من إلغاء القانون كله . وانتهى النزاع الدستورى بين سعد والمجلس بموافقة النواب على تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر . وعهد مجلس الشيوخ للجنة الأمور الداخلية بوضع هذا القانون .

على انه لم يكد يوضع المشروع الجديد بتعديل قانون ١٩٢٣ ، ويوافق عليه مجلس الشيوخ ، ويحال الى مجلس النواب ، حتى فتسل السردار لى سنالك ، واستقالت الوزارة السعدية وحل مجلس النواب فتعطل اقرار المشروع الجديد ، وظل معطلا حتى لاستؤنفت الحياة النيابية ، وبدأ مجلس النواب فى عهد الائتلاف فى مناقشة المشروع من جديد . وقد انتهت المناقشات فى هذا المجلس الى اقرار المشروع فى جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، تم أحيل الى مجلس الشيوخ الذى وافق عليه أيضا ، وأحال بدوره الى رئاسة الوزراء ليعرض فى اجتماع الوزراء ، ثم يوافق عليه الملك بعد ذلك فيصبح قانونا من قوانين الدولة . ولكن سوء الحظ عاود المشروع مرة

أخرى ، فقد لاحظ أحد نبيهاء مجلس الشيوخ أن النص الذى أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا ، وكان قد افترجها أحد النواب ، فاستعاد مجلس الشيوخ القانون من رئاسة مجلس الوزراء للموافقة على الفقرة الناقصة ، وكان ذلك فى بداية مارس ١٩٢٨ ، أى عند استقالة تروت باشا وقبل قبولها « (٢) » .

كان فى هذه المرحلة النهائية أن أدرك الانجليز المشروع ليمسحوا النصديق عليه بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر . فعى نفس اليوم الذى قدم فيه تروت باشا استقالته الى الملك ، وأجبر اللورد لوبد بذلك ، أى فى يوم ٤ مارس ، وجه اللورد لوبد اليه المذكرة الخطيرة التالية :

« لاحظت حكومه صاحب الجلالة البريطانية بعين العلق بعض الأعمال التسييرية التى قدمت للبرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعف اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال . وطالما كان هناك محل للأمل فى عهد محالفة بين البلدين نحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، أمسك حكومه جلاله الملك عن ابداء أية ملاحظات ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى يوجد المحالفة ، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها ، فان حكومة جلاله الملك البريطانية لبس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر : سواء بسرع سنيه بذلك الذى أشرنا اليه ، أو بأى تصرف ادارى ، فتحفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى. فى نظرها أن الحالة تقتضيه (٣) » .

كانت هذه هى المذكرة البريطانية التى قدمت لتروت باشا بعد استقالته ، والتى كانت بمثابة اشارة الانطلاق للاحرار الدستوريين ليغننموا فرصتهم . فقد كان واصحا - كما لاحظت جريدة الأهرام بحق - أن تقديم مذكرة الى حكومة مستقيلة ، معناه أنها فى الحقيقة والواقع موجهة الى الحكومة التى تليها ، لا اليها . واذا كانت موجهة الى حكومة آتية ، فان المراد بها وضع تلك الحكومة فى مركز حرج (٤) . ولهذا فعندما اجتمع حزب الأحرار لمناقشة اشتراكه فى الوزارة الجديدة التى عهد الملك بتأليفها الى النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، انقسم الرأى داخل الحزب الى قسمين : فقد رأى محمد محمود باشا وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف ، بينما

رأى الدكتور هيكل وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وصدفى باشا ، عدم الاشتراك فى الوزارة • وكانت حجة الدكتور هيكل (ويلاحظ أنه لم يذكرها فى مذكراته رغم ما أبارت من زوبعة) أن اشتراك الأحرار فى الوزارة التى ستواجه المذكرة البريطانية ليس من المصلحة الوطنية ، لأنه اذا لم تستطع الأغلبية وهى تحكم ، حل الأزمة بين مصر وانجلترا ، وأن تزيل أنر تلك المذكرة الماسة مساسا شديدا بسيادة البلاد ، وترتب على ذلك ما يقتضى الصدام مع الانجليز ، فإن الاحرار الدستوريين يستطيعون يومئذ ، وهم خارج الحكم ، أن يسعوا فى إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية ، أما اذا اشتركوا فى الحكم ، ووقع الصدام بين الحكومة والانجليز ، وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين ، فيترتب على هذا ان تגיע حكومة ، قد يكون أول أعمالها أكثر من حل المجلس ؛ قد يكون تعطيل الحياة الدستورية » • وبمعنى آخر أن الدكتور هيكل كان يرى ألا يتعرض الأحرار الدستوريون لعواقب الصدام بين الوفد والانجليز ، وأن يطلوا خارج حلبة الصراع للاستفادة من الأزمة ، كما استفادوا من مقتل السردار • وقد فهم هذا المعنى أحد أعضاء الحزب الحاضرين ، فسأل الدكتور هيكل عما اذا كانت عبارته « السعى فى إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية » ، تعنى العودة الى ماحدث عام ١٩٢٥ ؟ ولكن هذه العبارة استثارت صدقى باشا الذى احتج على صاحبها ، اذ اعتبرها تعريضا بدوره فى العام المذكور • وانتهى النقاش أخيرا بعد جلسة حادة برجحان كفة الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد فقط وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الادارة (٥) •

فتتل رئيس تحرير « السياسة » فى احراز الموافقة على رأيه • ولكن جريدته أخذت تسهم منذ ذلك الحين فى إثارة العداوة وتوسيع رقعة النزاع والدخول فى حرب كلامية مع صحف الوفد تبودلت فيها أقذع العبارات والتهم من الطرفين • والحقيقة فى أمر الدكتور هيكل أنه كان فى ذلك الحين ينطق بلسان فريق من الأحرار الدستوريين يمكن أن نطلق عليهم اسم «الفريق الموالى لنروت باشا» وهو الفريق الذى كان يرى فى نروت باشا شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ ، ويعتقد فى صلاحية المعاهدة المرفوضة وفائدتها للبلاد ، ويكره فى الوقت نفسه فى الوفد ما اعتبره تعنتا عندما حكم برفض المعاهدة جملة • وهذا الفريق هو الذى أشار اليه لويد وكان يعنيه عندما تحدث عن الفرصة التى سنحت للأحرار بموت سعد زغلول وضرورة التريث حتى يتمكنوا من الاستيلاء

على أزمة القيادة ، وكانت الحكومة البريطانية عنيه ايضا عندما رأت الاستمرار فى المفاوضة لينمكن ثروت باشا من تأليف « حزب موال للمعاهدة » .

وفى الواقع ان الشوط الأول من المعركة الى حاضنها جريده السياسة لصالح ثروت باشا فد بدأ بينما كانت المفاوضات تجري بين الحكومين المصرية والانجليزية ، وكادت الطريقة التى اتبعها هذه الجريدة ، بتأييد بعض أعضاء الحزب ، تحدث انشفاقا فى حزب الاحرار الدستوريين نفسه ، وأن تعرض الائتلاف للخطر . وقد لاحظت ادارة الجريدة عندما عاد ثروت باشا من أوروبا الى مصر قبل السبت السالب من نوفمبر بيومين لحضور افتتاح الدورة البرلمانية ، انه لم يستقبل - كما يقول الدكتور هيكل - « استقبالا حماسيا على النحو الذى كان موفعا لو أن سعدا لم يكن قد مات » . هنا أحس « القائمون بأمر الجريدة » « بأن الائتلاف الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه ، وتملكهم الريبة فى أن يكون لبعض أعضاء الوفد دوى النفوذ يد فى هذا الاستقبال ، ثم تحففت هذه الريبة على النحو الذى يرويه الدكتور هيكل فى مذكراته ، بقوله : « وانى لفى مكتبى بالسياسة ظهر يوم من أيام الלב الأخيرة من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيشى ، وأخبرنى انه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق (يلاحظ أنهم أعضاء الفريق الذى رفض الاشتراك فى وزارة النحاس الائتلافية) على أن الوقت قد آن لتكاشف الناس بحيفه الموقف فى أمر الائتلاف . وقص على أن لديهم معلومات وبيقة بأن الاستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عوده ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أیما افساد » . وهنا استراح الدكتور هيكل لهذا الانفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتب مقالا عنوانه : « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، ودفعه للمطبعة كيما يعد للطبع (٦) .

كان هذا هو الدور الأول من أدوار انهيار الائتلاف . وفد بنى بصفة رئيسية على عدم استقبال ثروت باشا استقبالا حماسيا . وهو أساس واه حقا ، أولا - لأن ثروت باشا لم يكن من الزعماء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير المصرية ، شأنه فى ذلك شأن أى زعيم لاينتمى

لحزب الوفد • بل لعل نروت باشا كان من الشخصيات غير المحبوبة لدوره في قمع التحركات السعبية في عام ١٩٢١ بينما كان عدلى باشا يعاوض في لندن ، ولدوره في تصريح ٢٨ فبراير الذى ظلت البلاد ترفض الاعتراف به ، ولدوره أيضا بعد التصريح في تأليف لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة التى كانت تريد أن يتولى هذه المهمة مجلس وطنى • اذ فلم تكن بأحد من ذوى النفوذ في الوفد حاجة ليخفف من حماس الشعب للقاء نروت باشا حين عودته من أوروبا • نانيا - أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متسحجة بالسواد ، زاهدة في الاحتفالات ، حتى انه عندما حل عيد الجلوس الملكى في ٩ أكتوبر ، قامت الصحف المصرية بطلب الحكومة بشدة بإبطال الاحتفال بالعيد في ذلك العام « احتراماً لعواطف الأمة » ، وقد كتب في ذلك الاستاذ عزيز مرهم ، عضو مجلس الشيوخ ، مقالا يقول فيه : « يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين « بجلالته » للحركة الوطنية التى كان سعد على رأسها ، ولولا قيام تلك الحركة التى ساسها سعد بحكمته واقتداره ، لما كانت مصر اليوم مملكة ، ولكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية (٧) » • ومعنى هذا أن الظروف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم ، فى مأتم زعيمها ، عرسا لنروت باشا عند عودته من أوروبا • وقد يكون من الجائز ان أنصار نروت باشا أرادوا إقامة مثل هذا العرس ، ثم نبهوا الى مراعاة ظروف الحداد كما حدث في مناسبة عيد الجلوس الملكى •

على كل حال ، فقد نشر الدكتور هيكل معاله الذى أشرنا اليه ، وأحدث هذا المقال أثره • وفى المساء طلب محمد محمود باشا ، وكيل الأحرار الدستوريين ، وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ، من الدكتور هيكل نشر كلمة بنويعه ، وفيها أن المقال الذى نشر لا يعبر عن رأى الحزب • ولكن الدكتور هيكل رفض باصرار ، وطلب أن يجتمع مجلس الإدارة ليصدر قرارا بما يراه ، وهدد بأن ينشر استقالته من رئاسة تحرير « السياسة » مع كلمة محمد باشا اذا أصر هذا عليها • فاضطر محمد محمود باشا الى نشر كلمته في جريدة الأهرام • وهنا اجتمع الدكتور هيكل مع صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى ، واتفقوا على أن ينشر الدكتور هيكل تعليقا على كلمة محمد محمود باشا يؤكد فيه أن المقال الذى نشر انما يعبر فعلا عن شعور حزب الأحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم ، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل • وقد التزم محمد محمود باشا الصمت ازاء هذا التعقيب ، فلم ينر الموضوع خوفا من أن يؤدى الى انقسام فى الحزب

يصره صررا بليغا • وهكذا أثبت الفريق الموالي لثروت باشا انه على درجة كبيرة من النفوذ ، كما أثبت « السياسة » أنها تنطق بلسان هذا الفريق (٨) •

كانت تلك هي الانسباكه الأولى ، أو المعول الأول في صرح الائتلاف • أما المعول الثاني فكان عندما سر بثروت باشا كتابه الأخصر عن محادثاته مع السير أوسبن سميرلن • فقد عفدت « السياسة » في ١١ مارس ١٩٢٨ فصلا ذكرت فيه أن محادثات ثروت باشا قد أكسبت البلاد خطوات جديده للوصول الى هدفها ، ثم سر بمقارنة بين مشروع و مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ • وقد لمح جريدة « البلاغ » الوفدية من نابا كلام السياسة أنها بروج لمشروع ثروت باشا ، فاستاءت ونشرت في اليوم التالي مقالا طويلا ردت فيه على السياسة وجعلت عنوانه : « جملة برويج ، ما كسسه مصر من المحادثات هو أنها حسرت كل شيء ، مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع ملتر » • وسرعان ما أخذت الصحيفتان تنراسقان بالسهام (٩) •

ظهرت هذه المعركة بعد رفض مجلس الوزراء المصري مشروع المعاهدة بأسبوع نهريبا . فكشف عن موقف جريده السياسة ومن تتكلم باسمهم من هذا المشروع ، وهو الموقف الذي كان يسبج في الحقيقة مع موقف ثروت باشا نفسه وموقف الوزراء المنسبن لحرب الأحرار الدستوريين • وفي ذلك يقول الدكتور هيكل : « انتهى ثروت باشا من انصالانه بسير أوسبن سميرلن ، وآن له أن يعرض مسروعه على هيئة الوزارة مجمعة • فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن نرفضه جملة ، واما أن تبدى عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص • لم يكن ثروت باشا يطمع في قبول المشروع جملة ، بعد الذي تبينه من اتجاه الوفد ، ولكنه كان يود أن يبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعاده الاتصال بوربر الخارجية البريطانية ، واستكمال ما في المشروع من نقص • فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا قد تركت من الأثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر • لكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأي • بل رفضوا المشروع جملة لأنه لا يحق مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطاني مشروعا • ولم ير محمد محمود باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون في الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا

بالبهاون في حقوق البلاد . لهذا لم يجد بروت باسا بدا من تقديم استغاثته » . (١٠)

هذا يبين أن الوزراء الاحرار لم يرفضوا مشروع المعاهدة الا خشية الرأي العام ، وخوفا من الابهام بالعاون . وفي الواقع أن النشرة التي أصدرها الحزب في عام ١٩٣٩ بعنوان (اليد القوية) تؤيد ذلك، فقد وصف الحزب فيها المشروع البريطاني بأنه « نتيجة صبر طويل وجهود كبيرة » ثم انهم الوفد بأنه « دبر احباطه » . (١١) وقد صرح صدقي باسا في مذكراته بأنه كان يرى وقتئذ في المشروع خطوة الى الامام بعد تصريح ٢٨ فبراير ، لأن « السيطرة الانجليزية كانت مازالت مهيمنة على البلاد، والانجليز هم اصحاب الحل والعقد ، ولم تكن المسألة المصرية - في هذا الوضع - بالنسبة لتحل طفره واحدة ، بل بتعاهم يتلوه تعاهم (١٢) » وهي نظرية التدرج المعروفة .

على كل حال فقد كان في ظروف هذه المعركة الدائرة بين صحيفة السياسة وصحف الوفد على مشروع المعاهدة ، أن اجتمع حزب الأحرار الدستوريين - كما مر بنا - لمنافسه موضوع الاستراك في وزارة النحاس باسا . ولم يكن عجباً ، والأمر كذلك ، أن يعارض الدكتور هيكل الرأي العاقل « بالاشتراك في الوزارة من أجل المحافظة على الائتلاف » ، لأن الائتلاف كان في نظره اذ ذاك « مزعزعا » (١٣) . وكان من نتيجة معارضته، أن فرار الاشتراك في الوزارة لم يتم الا بأغلبية صوت واحد ، وهي نتيجة نسجع على بذل المزيد من الجهد لتغيير هذا القرار . وفي الحقيقة ان الدكتور هيكل لم يدخر جهدا في تقويض الائتلاف ، حتى اننا سوف نراه بطرح قريبا ثوب الاعتماد جابيا ويسنبدل به ثوب الشطرف ويتحالف مع الحزب الوطني .

وهنا قد يبرز سؤال : لماذا بعوض الدكتور هيكل الائتلاف ، وما فائدة الاحرار من ذلك ؟ والاجابة على ذلك أولا - أن موت سعد زغلول قد أزعج من أمام الاحرار الدستوريين خصما لا يفهر . وكانت النظرية الفائزة في أذهان الأحرار أن الأمة لم تلتفت حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سعد زغلول ، وأنها سوف تنفص عنه بعد موته ، وخصوصا اذا صدمت في شخص خليفته - وهذا سر المحاولة التي دبرت بعد ذلك لتطليخ سمعة النحاس باسا والطعن في نزاهته وشرفه . ثانيا - أن الوفد كان قد خرج من رفضه للمعاهدة البريطانية وقد برهن على انه ، وان مات سعد زغلول ، الا انه لا يزال هو المحافظ على حقوق الأمة الساهر على مصالحها . وكان من الواضح انه اذا ترك الوفد دون مهاجمة في ذلك

الحين ، فلن يمكن مهاجمته فيما بعد عندما سبت فيادنه الجديدة أقدامها ونحز المكانة التي كانت لسعد زعلول • نالبا - ان الائتلاف كان يخدم مصلحة الوفد ، ولا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، أما انه يخدم مصلحة الوفد فلأنه ينيح له الفرصة ليحكم في أحسن الظروف وأكثرها أمنا وسلاما ، فما دام حزب الاحرار مشركا معه في الحكم ، فلن يستطيع العصر افصاءه عن الحكم ، لأن الانجليز لن يسمحوا بقياس أوقراطية يقوم على انفراد حزب الانحاد بالحكم • وأما انه لا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، فلأن اشتراك الاحرار بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنا عشر « - كما يقول الدكتور هيكل - » يجعلنا في حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزراء من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأي وأصرت الأغلبية على رأيها ، استعالت الوزارة • أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزراء ، فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الاحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة » (١٤) • وهو رأى غير ديموقراطى كما هو واضح •

على كل حال فقد كانت المرحلة الحاسمة في مراحل انهيار الائتلاف منعلمه بمعالجة النحاس باشا لمذكرة ٤ مارس الخاصة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، وهى المذكرة التى واجهتها الوزارة عند نوليها الحكم فى ١٧ مارس ١٩٢٨ • (ومما يسحق الذكر هنا ان الأسناد الرافعى فد فهم أن أزمة مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات أزميتان ، مع أنهما واحدة ، وقد يكون ما دفعه الى هذا الفهم أن مذكرة ٤ مارس لم تشر صراحة الى قانون الاجتماعات (١٥)) ويلاحظ فى مذكرة ٤ مارس أن الحكومة البريطانية قد اسندت فى تحرشها بالوفد ، الى نقطة من أدق النقط التى وقع الخلاف عليها مع الوفد دائما وهى نصريح ٢٨ فبراير ، ولقد كان الأمر يقضى من النحاس باشا معالجة المذكرة باحدى وسيلتين : الأولى - المجادلة حول تصريح ٢٨ فبراير ، والزعم بأنه لا يبيح لاجلثرا التدخل على النحو الذى انتحلته لنفسها ، وهو ما فعلته جريدة السياسة الناطقة بلسان الاحرار الدستوريين • ولكن هذا كان ينضمن معنى اعتراف الوفد بالتصريح • والثانية - انكار التصريح • وعند ذلك يقع الصدام لا محالة ، وتكرر الظروف التى أععبت مقتل السردار ، ويتلقى الوفد جزاءه لرفضه مشروع المعاهدة •

ولقد كانت فكرة النحاس الأولى - كما يقول لويد - هى ألا يرسل ردا على المذكرة البريطانية ، وأن يؤجل فى هدوء القانون الذى أثار

النزاع - فانون الاجتماعات - نفادبا لأزمة مع انجلترا في وقت لم يعزز مركزه فيه بعد . ولكنه بحث تطرف المنظرين من حزبه ، عدل عن هذا الرأي (١٦) ، ففي يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ أرسل ردًا على المذكرة البريطانية صيغ في لهجة أنارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه « وقح ومتبجح » (١٧) ، فقد نجاهل تماما نصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك باستقلال مصر دون قبود ، ووصف مذكرة ٤ مارس بأنها « طاهرة الخروج على القواعد المسلم بها في القانون الدولي بشأن التدخل السياسي » وأنها « تهيم السبيل للتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يتسل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم » ، وأنه بناء على هذا « لا يسع الحكومة المصرية أن نقبل تدخلها ، لو أنها سلمت بمبدئه ، لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة ، لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، ونعزم بعون الله وتوفيغه أن تنهض بأعبائها في حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع » (١٨) على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن ردت على هذه المذكرة مذكورة شديدة قالت فيها « ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، أو لتعهداتهما المتبادلة . وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها ، وأرقت حكومة جلالة الملك نبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضرورتان لسلم الامبراطورية البريطانية وأمنها ، وابها لذلك ستحتفظ دائما - باغباء ذلك مصلحة بريطانية جوهريه - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر . . . وأنها تعد كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي ، وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل . وبالنظر الى هذه المسئولية التي تحملها بازاء هذه الدول الأخرى ، والى ما للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية : فقد احتفظت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى التصريح السالف الذكر ، احتفاظا مطلقا بأربعة تحفظات ، وذلك الى أن يسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومة البريطانية والمصرية . وقد سعب حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه ، واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضة مع رئيس الوزارة المصرية السابق . واذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة ، فان الحالة السابقة

للمفاوضة سسمر . وعلى ذلك يعود المركز اليوم الى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مكدونالد وزعلول باشا ، الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في نوفمبر ١٩٢٤ . أما النقط المحفوظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك في هذه المسائل » (١٩) .

كان ازاء هذه المذكرة البريطانية بما نعمله من معنى التحدى ، أن أصبح النحاس باشا بين أمرين . اما أن يتراجع أمام الحكومة البريطانية دون قيد أو شرط ، بما يصممه هذا التراجع من تسليم بحق انجلترا في التدخل وهو أمر يؤثر على سمعة الوفد في الداخل أسوأ تأير ، واما أن بدع قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ ، فينعرض لاجراءات تتخذها الحكومة البريطانية فد لا نفل سدة عن الاجراءات التي اعقبت مقتل السردار . ولكن النحاس باشا أحد يناور : فقد أعلن في مجلس النواب ، هي عبر مواربه ولا خفاء ، انه سيستمسك بوجهة النظر التي نضمها الرد المصرى (٢٠) . كما رفض جميع المحاولات التي أبدعها اللورد لويد ، بمساعدة الملك فؤاد ، ليوضح له ان قانون الاجتماع لا توجد سلطة مسئولة نستطيع أن تقبله (٢١) . ولكنه لما تلفى انذارا سفهيا من اللورد لويد في ١٨ ابريل و ١٩ منه بسحب القانون (٢٢) ، رأى أن يبذل محاولة لعادى الصدام ، فأخذ في الحفلة التي أقامها المحامون لتكرمه في ٢٧ ابريل يفسر مواد القانون بشكل يزيل عنها ما يتهيبه الحكومة البريطانية فقال : ان المشروع ، خلافا لما زعموا ، أطلق يد البوليس في منع أو نفي المظاهرات السياسية التي تسير في الطربى العام ، ليس فقط في حالة الاخلال فعلا بالأمن، بل أيضا في الحالة الى يحسن فيها على الأمن العام قبل وفوع أى اخلال . ونقدير ذلك هو كول للبوليس ، كما هو ثابت في مضبطة الجلسة العاسرة لمجلس النواب . بانبا ويتبع ذلك أن للبوليس الحق في تحوّل سير المظاهرات عن الجهات التي يخشى فيها على الأمن العام ، وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بمقتضى هذا المشروع حتى في حالة اساءته استعمال الحق في شأن هذه المظاهرات . بل في حالة التعسف المقصود اكتفاء بالمسئولية الادارية والوزارية ، كما هو ثابت في مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر . نالنا ، ان تنظيم المظاهرات المنصوص عنها في هذا المشروع قاصر على المظاهرات السياسية ، وأما غيرها **كالمظاهرات الشيعية وغيرها** ، فخارجة عن

أحكام هذا المشروع ، وخاضعة للقانون العام ٠٠ وللبوليس ان يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعي وفاقية النظام الاجتماعي ٠ وفيما يخص بالاجتماعات العامة فقد نص المشروع على أن يحضرها مندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس ، وله حق حل الاجتماع اذا طلبت منه ذلك اللجنة المكلفة بأن تحافظ على النظام ، وتمنع كل خروج على القوانين ٠٠ وكذا للبوليس حل الاجتماع في حال حدوث اضطراب شديد ، واذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد ٠ ولما كان لا مبرر من وجهة الحرص على الأمن العام للسماح بنحطى هذه الحدود ، رأى المشروع حرصا على حريه الاجتماع أن يفرض في المادة التاسعة منه عقابا على الموظف الذي يحل الاجتماع في غير الأحوال المبينة في القانون ٠٠ أما المظاهرات في الطريق العام ، فلا عقاب مطلقا على من يمنعها أو يفرقها حتى في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون (٢٣) ٠ على أن الحكومة البريطانية لم نأبه لهذا التفسير ، ففي يوم ٢٩ ابريل ١٩٢٨ وجهت الى النحاس باشا انذارا نهائيا طلبت اليه فيسه توكيدا كتابيا قاطعا بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع هذا القانون ، وأنه اذا لم تتلق دار المندوب السامي هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فانها ستكون حرة في اتخاذ أى تدبير ترى ان الحالة تقتضيه (٢٤) ٠ وقد كشف المستر هندرسن عن هذا التدبير في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني (عقب الضجة التي أحدثها طرد اللورد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد كان قد أشار على حكومته بأنه اذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان ، فلا بد من طرده من الحكم وحل البرلمان (٢٥) ٠ على أن النحاس لم يستسلم ، ففي اليوم التالي للانذار البريطاني ألقى تعليماته الى القائم بالأعمال المصري في لندن بالنوجه الى وزير الخارجية البريطانية ، وتقديم أجزاء الخطبة التي ألقاها في حفل المحامين السالف الذكر بخصوص مواد قانون العقوبات ، ويؤكد أن بيانا في هذا المعنى سوف يلقي في مجلس الشيوخ ، اذا ما قدم المشروع للمناقشة ، ثم تقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون الجديد ٠ ولكن السير أوستن تشمبرلن رفض هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه ، وأصر على ضرورة ادخال تعديلات في هذا المعنى الصريح على القانون (٢٦) وازاء هذا الرفض لم يجد النحاس باشا مفر من التراجع ، ولكن الى حل وسط ، ففي يوم ٢ مايو قدم رد الحكومة المصرية على الانذار البريطاني ، وبينما تمسك فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير.

ورفض في الوقت نفسه تقديم التوكيد الكتابي الذي اشترطه الانذار النهائي ، فقد أبدى رغبته في المسألة بأن أعلن أنه طلب الى مجلس السيوخ تأجيل المناقشات في القانون الى دور الانعقاد التالي : « ان الحكومة المصرية لا يسعها أمام واجبهما في صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دسورها ، أن تسلم بمسا تضمنه الانذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ، ارتكانا على نصريج ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا النصريج كان ولا يزال نصريجا من جانب واحد ، وقد فصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يفيد م . وقد كان لي الشرف أن أوضح لفتخامكم في أوقات متعددة بصدد مسرور فانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعجب بالمبدأ الدستوري القاضي بفصل السلطات ، فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما ، فلم يبق منه أمام مجلس السيوخ الا فقره نعلق بالشكل سقطت عرضا ٠٠٠ كما أنني صرح مرارا انه اذا دل العمل على نص في القانون بعد اصداره ، والحكومة المصرية على أنم استعداد لاقترح تعديله بما ينق ومقتضيات النظام العام ٠٠ لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الانذار ، فنعبت بحق مصر الأذى عبا خطيرا ٠٠ ولهذا فان الحكومة المصرية ، مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة ، التي كانت على الدوام رائدها ، قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري ، الى مجلس السيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ٠ وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطوة الودية ٠٠ » (٢٧) .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضب اللورد لويد الذي اعتبرها نهريا من المطلب الذي تضمنه الانذار البريطاني ، بل انها تتضمن ما هو أكبر من ذلك : انكار الأسس التي قام عليها الانذار (نصريج ٢٨ فبراير) وانه « اذا سمح لهذا النكتيك المصري بأن ينجح في وجه الانذار ، فان فرصة الاستجابة في المستقبل لأية بلاغات أو مطالب نتقدم بها سوف نتضاءل الى درجة العدم ، وفيما يختص بالموقف الداخلي فان الوفد سوف يحرز ثقة ونفوذ هائلين ، بينما ستفاسي سمعة الاحرار الدستوريين ومركزهم بجواره الى حد كبير » ٠ ومن ثم فقد كتب الى حكومته تقريرا ضمنه كل هذه الحجج ، وأوصى بضرورة اذغام النحاس باشا على تقديم تعهد كتابي بأن القانون لن ينظر في أثناء مدة توليه منصبه ٠ على ان

الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأي للورد لويد ، وقد اعتبرت الرد المصري مرصيا ، ورأت أن تأجيل القانون ينيلها ما كانت نرعى إليه ، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفاية ، وختيبت أن يؤدي مزيد من الضغط عليه إلى انعاس سعيته في نفوس الجماهير . ومن ثم فقد كُتبت إلى اللورد لويد بخبره بأنها تؤثر برك المستقبل بطروقه . على أن اللورد لويد لم يعجبه هذا الرد من حكومته ، فقد عاد يلج في المضي في الاجراءات المتطرفة (طرد النحاس بأسا وحل البرلمان) . ولكن السبر أوستن سمبرلن لم بسنجب لذلك ، وانتهت المسألة باذعان اللورد لويد (٢٨) ، ولكن ظاهريا كما سوف نرى .

على كل حال فإن نجاح النحاس باشا في الخروج من الأزمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان - كما طلبت الحكومة البريطانية - ودون أن يعرف بتصريح ٢٨ فبراير ، قد أدى إلى تعزيز مركزه في عين الرأي العام ، وبوطيد أقدامه في رياسته للورد . وكان معنى هذا أن راحت نفقت من الاحرار الدستوريين الفرصة لانزاع القيادة من الوفد ، وهذا بفسر الحملة التي أخذوا يشنونها منذ ذلك الحين على النحاس ، واصفين موقفه من الأزمة بالضعف ، ومتطاهرين بالنظر في . ففي اليوم التالي لانتهاه الأزمة ، أى في يوم ٣ مايو ، قدم محمد محمود بأسا استقالته من الوزارة . وقد بنى خلافه مع النحاس على أن الأخير كان يجب أن يمضي في خطه الأولى بترك القانون بأخذ محراه أمام مجلس النواب رغم كل سىء ، أو برفض الانذار البريطاني ويرفع استقالة الوزارة إلى الملك (٢٩) . وواضح أن هذا الرأي لمحمد محمود بأسا لا ينفق مع السوب الذي عرف به ، سوب الاعتدال . وعلى كل حال فقد انكسف زيف هذا الموقف من جانبه ، عندما ورد في كتاب « اليد القوية » الذي أصدره الحرب في عهد محمد محمود بأسا نفسه أن أحد الاغراض التي عطل من أجلها البرلمان « بناء على مشورة محمد محمود بأسا وأنصاره » ، هو : « انقاء سياسة العداء في علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى » (٣٠) .

على أن النحاس بأسا أفنع محمد محمود بأسا بسحب استقالته حرصا على الائلاف (٣١) . ولكن لم يمض أيام حتى نشرت « السياسة » ما زعمت أن هناك وبعة أرسلها النحاس بأسا إلى السير أوستن سمبرلن يسكره فيها على روح التفاهم التي أبداه في حل الأزمة الأخيرة ، وادعت الجريدة أن هذه الرسالة قد أثار عاصفة من الضحك في مجلس العموم . ثم طلبت إلى النحاس باشا أن ينسرها « لبطمن »

الجمهور الى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التي أعلنتها في أثناء الأزمة » (٣٢) . وقد كان هذا العمل الاستعراضي بمثابة إعلان الحرب بين الجريدة وصحف الوفد . فسرعان ما ثبت نيران الصراع الحزبي من جديد ، وكان البرلمان ميدانا له ، حيث اتخذ الأحرار الدستوريون الحرب الوطني حليفا جديدا لهم لتأكيده ما كانوا يرمون اليه في ذلك الحين من الظهور في مظهر الطرف الذي يجذب الجماهير .

فعلى أثر ما نشره جريدة السياسة ، أصدرت الوزارة بلاعا رسميا نفت فيه وجود أى وثيقة من هذا القبيل ، ودكرت أن ما حصل هو أن النحاس باشا ، فى أثناء حديث له مع اللورد لوريد فى ٣ مايو ، طلب منه أن يبلغ حكومته « امتنانه لما أعربت عنه فى ردها من تفهم حميى لرغبة الحكومة المصرية فى المسألة والصدافة ، مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد ، مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلا سلميا » . على أن الحزب الوطنى رأى فى توجيهه النحاس باشا النسكر الى الحكومة البريطانية على إينارها المسألة ، ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد ويدخلها فى شئونها . وهو تعنت غير مستساغ كما هو ظاهر . وقد أثار الموضوع فى مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سعيد ، فرد عليه النحاس باشا ردا أشار فيه الى بلاغ الوزارة السالف الذكر ، ونفى أن يكون القصد ما ذكره النائب . ولكن الدكتور عبد الحميد سعيد لم يظهر افتناعا وأراد التعقيب ، فلما نبه الى عدم التطويل ، ثارت مشادة اشتراك فيها الوزير الوفدى مكرم عبيد ، وهذا أراد الدكتور عبد الحميد سعيد ضرب مكرم عبيد فى المجلس ، فحيل بينه وبين غرضه ، وانتهت المسألة باعتذار النائب الوطنى . على أن الدكتور ماهر طلب تعديل اللائحة الداخلية بما بكل حماية المجلس فى المستقبل من تكرار مثل هذا الشعب ، ولكن نواب الحزب الوطنى عارضوا فى إجراء هذا التعديل ، وانتصر لهم نواب الأحرار ضد حلفائهم الوفديين ، ثم انسحب نواب الحزبين من المجلس لكيلا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية للمجلس (٣٣) .

رأت صحف الوفد فى انسحاب الأحرار الدستوريين من المجلس ثلما فى بناء الائتلاف ، وبادرة يراد بها القضاء عليه . واشتدت حدة الكلام بين الفريقين فكتبت « كوكب الشرق » تصف الدكتور هيكل بأنه « ذئب مستتر فى جلد حمل ، وخصم مشتمل ثوب صدق يروغ روغان الثعلب » (٣٤) . بينما أخذ خصوم الوفد يشرون من جديد دعوى

« الدكتاتورية البرلمانية » ، التي أنيرت في حكومة سعد باشا . وقد ردت « البلاغ » على ذلك بعولها : « لو أن هذا الوفد المبثلى بالطعام ، يبغى شيئا غير المحافظة على النظام والصفح عن الاساءة ، لكان خيرا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل . ويعرف اسماعيل صدقي وامثاله أن الصفع بالأكف والركل بالأقدام سيء لا يستعصى على أحد ، ولا يحق للوفد أن يخساه كما بحسناه خصومهم المعدودون ٠٠ » (٣٥) .

ولقد كان بسبب نسب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين في الوزارة على هذا النحو ، واشتداد المعركة بينهما بدرجة عنيفة ، أن أصبحت فرصة التدخل متاحة أمام الانجليز والقصر . أما من جهة اللورد لويد ، فقد أخذ الموقف السياسى يعود في ذهنه شيئا فشيئا الى ما كان عليه في عام ١٩٢٥ قبل الائتلاف : خصام وتناحر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وتقارب بين هؤلاء وبين الأحزاب الأخرى . وفي الوقت نفسه كان الوفد يسير نحو الانفراد بالحكم بعد توقع خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة ، ومعنى هذا عودة « الزغلولية » من جديد . وهكذا لم يكن في وسع اللورد لويد أن يقف بمعزل من الحوادث بينما ربح الوفد تقوى وتشند . أما ما هو الدور الذى لعبه في طرد الوفد من الحكم في يونيه ١٩٢٨ ، فهذا هو السؤال الذى نعدم أمامه القرائن المادية ، فبينما نجد من العرض السابق أن تدخل اللورد لويد كان أمرا لا مندوحة عنه ، فإن السير أوسستن سمبرلن قد نفى وفوق هذا التدخل ، فقد ذكر في يوم ٢٣ يولييه ١٩٢٨ في مجلس العموم انه « بالرغم من أنه كانت توجد لديه دلالات على ما كان وسيك الحدوث ، الا أنه امتنع هو واللورد لويد عن ابداء أى رأى أو تقديم أية نصيحة ، وذلك قبل صدور مرسوم ١٩ يولييه (الذى حل مجلس النواب) » ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية انما هي « الامتناع ، بقدر الامكان ، عن التدخل في الشئون المصرية الخالصة ، والاكتفاء بحماية المصالح الواجب حمايتها والقيام بالمسؤوليات التى من الضروري القيام بها » (٣٦) . ومع ذلك فيذكر « مارلو » أن كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية نفسها، كانوا يعتقدون بأن اللورد لويد كان له نصيب في تعطيل الحياة النيابية في مصر (٣٧) .

وفي الحقيقة أن السبب الذى سوفه اللورد لويد لينفى به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته النى أشرنا اليها : خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان ، انما يتم عن اشتراكه في قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق اضاءة النور الأخضر للملك على الأقل . فبعد أن ذكر أن

الحوادث التي جرت « كانت حارجة عن سيطرنا » وأن الملك « الذي لم يكن يحفى كراهته للحكم النيابى وجد الفرصه سانحة للدخل فندخل »، بين أن السبب فى عدم تدخله لحماية النظام البرلمانى هو أن الوفد كان قد نسب فى ضعف النفوذ البريطانى الذى كان يسد هذا الحكم ، ومن ثم فقد وجدت العناصر المعارضة لهذا الحكم الفرصة للاستفادة من هذا الضعف ، فاحدث الانقلاب . فقال : « لقد أظهرت حوادث السهرين السابقين أن سلطتنا قد تراجعت ، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التى أشرت إليها ساكنه . فعندما وحد الملك ، الذى لم يكن يخفى كراهته للحكم البرلمانى ، أن الوفد قد استطاع أن يحبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر ، كما استخف بالانذار البريطانى الذى وجه إليه عقب ذلك ، وظل مع ذلك ثابتا فوق صهوة جواده ، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت ، وأنه قد أتبع له أخيرا عذر لدخله لا يحتمل الإنكار ، وبهذا أصبح الحكم الدستورى ، الذى كان هدف سياستنا ، والذى حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة ، نحب رحمة الملك ، (٣٨) »

هذا هو الكلام الذى يستخف به اللورد لويد بعقل قارئه ، ليبر به موقعه من الانقلاب الدستورى ، فهو يعزى بغاضيه الى ما بدعيه من ضعف النفوذ الانجليزى فى تلك الفترة تحت معاول الوفد ، مع أن النفوذ الانجليزى كان فى ذلك الوقت ، وبكل تأكيد على درجة من القوة تسمح له بخلق الملك فؤاد عن عرشه ، لا نصحه فقط باحترام الدستور والحياة النيابية . وكان الملك فؤاد يعرف ذلك جيدا ، ولهذا فلما بدخل اللورد لويد فبما بعد ، ليعرض محمد محمود باشا فى منصب رئيس الوزراء بدلا من صدى باشا الذى كان فى ذلك الحين قد جهز أسماء أعضائه وزارنه ، لم يجد الملك فؤاد مفرا من التسليم .

فما هو دور الأحرار الدستوريين الحقيقي فى الانقلاب الدستورى ؟ لقد تحدث الاستاذ الرافعى عن مؤامره معقودة بينهم وبين العصر والانجليز لتعطيل الدستور . وقد بنى هذا الاتهام الخطير على ما هو ظاهر من رغبة الحكومة الانجليزية فى عقاب الأمة المصرية لرفضها المشروع البريطانى ، وعلى ميول العصر المعروفة للحكم المطلق ، ثم على طمع الأحرار الدستوريين فى الوزارة والمناصب (٣٩) . ولكنه لم يؤيده بمرئيه مادية . وقد رفض الدكتور محمد صفوت اعتماد هذا الرأى ، فقد ذكر أنه لا سبيل الى معرفة تلك المسألة على وجه التحديد . ولكنه عاد فأظهر،

برجيحه لهذا الاحتمال بقوله : « ولكن من الواضح أن الملك ومحمد محمود ميلان للحكم المطلق ، ومن الواضح أن اللورد لويد أفزعه نشاط الهيئة البرلمانية المصريه فى ذلك الوقت ، فطرب لذهابها ، ان لم يكن قد عمل بطريقه للتخلص منها » (٤٠) .

وفى الواقع أنه من العسير على الباحث أن بصور مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والانجليز والقصر . ان مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والقصر فقط أمر معقول ، وقد حدث وتكرر مرارا ، ولكن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا فى عهد الاحتلال البريطانى لا يثبت نواظهم مع المحتل ، حقيقة قد يوجد بينهم صغاف ومهانون من أمثال مصطفى فهمى باشا وزيور باسا ، ولكن لا يوجد خونه . والقارىء لمحاصر المفاوضات التى جرت بين زعماء من الوفد أو زعماء من أحزاب الأقلية وبين الانجليز ، لا يستطيع أن يفرق بين الفريقين ، يرى فى هذا متسدا فى الدفاع ، ويرى فى ذلك منهاونا ، ونقطة الخلاف فيما بينهم هى فى اصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة ، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات . ومع ذلك فقد اضطر الوفد فى معاهدة ١٩٣٦ الى قبول دفعة من الاستقلال ، حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل .

على أن الاستاذ شفيق غربال ينمى وقوع مؤامرة اطلاقا ، سواء أكانت بين الانجليز والأحرار الدستوريين والقصر ، أم بين الانجليز والقصر فقط ، أم بين القصر والأحرار الدستوريين فقط . ويبنى هذا الرأى على الأسس الآتية قائلا : « أما خصوم الوفد فلا نصدق على واحد منهم - وبخاصة رئيسهم فى هذه الحركة محمد محمود باشا - قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد . وأما القصر ، فقد ذكرنا فى أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلماني خرافة خلقت بسوء نية ، وتكررت أحيانا بحسن نية . والنابت هو العكس . . . وأما دار المندوب السامى فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر الذى يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، والا ذلك القدر منها الذين يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر » (٤١) .

على أن الأسس التى بنى عليها الاستاذ شفيق غربال رأيه هذا لا يمكن التسليم بها ، فقد ورد فى الصفحات الماضية عن المندوب السامى

ما يظهر جليا أنه كان لديه من الاسباب ما يجعله يهزم بالمعركة السياسية بأكثر من القدر الذي سافه الاسناد شفيق عربال ، لأن الوضع السياسي كان يجهه الى حبس بسناش الوفيديون بالحكم ، وهو أمر لا يقبله السياسة البريطانية في ذلك الحين، كما أن استمرار هذا الوضع السياسي نفسه كان أمرا محالا، لأنه وضع يتدهور فيه النفوذ البريطاني ويقوى فيه نفوذ الوفيديين. ولقد كان المدوب السامي يدرك هذا ، ولذلك فقد نصح حكومه بطرد النحاس باشا من الحكم وعطيل الحياة النيابية ، وادا كانت الحكومة البريطانية قد رفضت اللجوء الى هذه الاجراءات العنيفة ، وحدثت مدوبها ، فان هذا قد يصلح لتفسير العموض الذي أحاط به اللورد لويده دوره في حركة ١٩٢٨ .

أما عن القصر ، فان الأساس الذي بنى عليه الاستاذ عربال دفاعه عنه ، قابل للجدل الكبير ، ذلك أن الكتاب الأوروبيين لم يكونوا وحدهم من تحدث عن ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية وكراهته للنظام البرلماني ، بل لقد أجمع على هذه الحقيقة الكتاب والسياسيون المصريون من جميع الفرق والاحزاب ، فقد تحدث عن ذلك الاساذ العقاد (من الوفيديين) ، ولانسناد الراهقي (من الحزب الوطني) ، والدكتور هيكل (من الأحرار الدستوريين) ، كما تحدث عن ذلك أيضا الدكتور يوسف نحاس في ذكره عن سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاهه في ثورة ١٩١٩ ، ونفل عن الملك فؤاد قوله : « انها لكبيرة على نفسي ما يعزومونه الآن من انشاء برلمان يملئ على ارادته » (٤٢) . أما قول الاساذ شفيق عربال بأن « الملك فؤاد كان في الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى الصحيح » ، فان أحدا لا يستطيع أن يسبغ الصفة الدستورية على الاجراءات التي تمت في عهد زيور باشا أو في عهد محمد محمود باشا ، بل ان صدق باشا نفسه فدعت الاجراءات التي حدثت في عهد محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ بأنها اجراءات غير دستورية ، كما نعت الاجراءات التي حدثت في عهد زيور باشا بأنها « اجراءات جريئة » (٤٣) . ولا يمكن براءة الملك فؤاد من بعة هذه الاجراءات والصافها بزيور باشا ومحمد محمود باشا وحدهما .

أما بخصوص الأحرار الدستوريين ، ففي الحقيقة انه لا يوجد في تاريخهم ما يبرر حسن الظن بهم على النحو الذي فعله الاستاذ شفيق عربال ، فقد كانوا على الدوام حركيا على السبب وحرياته وأمنه ودستوره ، وأداة عقاب مشهورة في يد القصر بنفض بها على الشعب كلما

أمن عدم التدخل من الانجليز • وإذا كنا نحترم عدم تصديق الاستاذ عربال لأن يكون محمد محمود باشا « أداة مسخرة لأحد » ، ففي الواقع أن « أداة الانفاق » لم يكن هو محمد محمود باشا ، وبالتالي لم يكن هو بطل حركه ١٩٢٨ - كما هو الشائع ، بل ان صدقي باشا كان هو البطل الحقيقي وراء الانقلاب - كما سنرى • ومع ذلك فان تعبير « الأداة المسخرة » لا ينضمن الدفة الكاملة لوصف موقف الأحرار الدستوريين ، لأن الأداة المسخرة هي التي تكون لخدمة غيرها لا لخدمة ذاتها ، وانما ننطبق على موقف الأحرار الدستوريين وصف « النأمر » على الحياة النبائية ، وهو وصف يؤيده التاريخ •

ولقد كان صدقي باشا هو الذي اختاره الملك فؤاد ليتولى الحكم قبل اقالة النحاس باشا ، وقبل اذاعة وثائق سيف الدين المزورة بفترة قصيرة • وكان الأحرار الدستوريون يعلمون بهذا الانفاق - كما يفر بذلك هيكمل باشا (٤٤) • ولهذا أخذوا يقدمون استقالاتهم بباعا من الوزارة ففي يوم ١٧ يونيه قدم محمد محمود باشا استقالته للمرة الثانية من الوزارة • وبعد يومين ، أى فى ١٩ يونيه قدم وزير الحرية جعفر والى باشا ، وهو أيضا من الأحرار الدستوريين استقالته من منصبه • وبعد يومين أيضا ، أى فى يوم ٢١ يونيه استقال أحمد خشبه باشا من منصب وزير الحفائية (وكان من الوزراء الوفديين ، وقد انضم بعد ذلك الى حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل نفس منصبه فى الوزارة الجديدة) وبعد يومين آخرين ، أى فى يوم ٢٤ يونيه استقال ابراهيم فهمى كريم بك ، وزير الأشغال ، من منصبه ، وكان وزيرا مستقلا ، وقد شغل نفس منصبه أيضا فى الوزارة الجديدة (٤٥) • وهذه الاستقالات المنسابة ليس معقولا أنها تمت بمحض الصدفة ، وخصوصا انها اتخذت ذريعة لاقالة النحاس باشا فى يوم ٢٥ يونيه بناء على تصدع الائتلاف الذى قامت وزارته على أساسه (٤٦) • وقد تنبأت الصحف الوفدية بهذه المؤامرة من قبل اقالة النحاس باشا ، فقد كتبت البلاغ فى ١٧ يونيه تعلن أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدستور والائتلاف ، وتذكر أن « وزيرا لا نجهله السياسة قد تقدم الى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النبائية وينشئ بالغائها ، ويحول على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر الخطير » (٤٧) • وقد أفصحت بعد ذلك الصحف الوفدية عن اسمه ، وذكرت انه « اسماعيل صدقي باشا » • وقد كتبت البلاغ بتاريخ ١٩ يونيه تعليقا على استقالة محمد محمود باشا ذكرت فيه ان « هذه الاستقالة لم تكن الا حلقة من سلسلة المؤامرة التى تدبر للدستور

وللحياة النبائية في الأسهر الأخيرة ٠٠ والواقع أن الأمة قد سئمت ، بل استمأزت من هذا التذلل الذي أوشك أن يصل الى حد الاستعباد والادلال في سبيل المحافظة على ائتلاف لا نرى غير الوفد يحرض عليه ٠ ولو جرت الامور مع المنطق ، أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها ، لوجب أن ينعكس الأمر جدا ، وأن يكون حرص الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرص الوفد عليه « (٤٨) » ٠

وفد أيدي صديقي باشا في مذكراته انغاف العصر معه على أن يسولي الحكم ٠ وذكر أنه كان قد فرغ فعلا من اعداد أسماء أعضاء وراربه ٠ ولكن دأكرة صديقي باشا خاتمه ، فذكر أن اتصال القصر به كان بعد افالة النحاس باشا (٤٩) ٠ على أن ذاكرة الدكتور هيكل كانت أفوى لحسن الخط ، وقد روى أنه بعد أن لزم محمد محمود باشا منزله ، وامتنع عن مزاوله أى عمل في الوزارة ، (أى قبل افالة النحاس باشا) « بدأ الساس يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ٠ لم ينهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت في الحكم أربعة أشهر ٠ وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صديقي باشا بنائب الوزارة الجديدة ، فقد سرت الصحف أن معاليه ٠ قد حجز بدكرة للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه البدأكر استجابة لرغبة جلالة الملك ٠ وكتب حيداك ملتزما دأرى لصدع أصاب سافى من حادب سيارة صدمنى ، فرعبب الى أحد أصدقائى فى أن يرجو صديقي باشا اذا استطاع أن يمر بى ٠ وزارنى الرجل ، ونحدث فيما عسى أن نكون منى ألف الوزارة ٠ ونوات الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ، ويصنعون صنيع محمد محمود باشا ٠ وسرنى ما حدث من ذلك ، لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأنا ألا يسسرك الأحرار الدسنوريون ٠ وأئمنا ننظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة « (٥٠) » وهذا الكلام فى غنى عن التعليق ٠

على أن الضعف تحالف على ذاكرتى اسماعيل صديقي باشا والدكتور هيكل ، فلم يضيروا بحرف واحد الى مسألة وناق الأمير سيف الدين ٠ ولكى نحدد أهمية هذه المسألة بالدقة نقول أنها هيأت نفس الجو الذى خرج فيه الوفد من الحكم فى آخر عام ١٩٢٤ : ففي وسط الدوى الذى أحدثته حركة الاستقالات ، وفى غضوناتها ، وجد النحاس باشا نفسه فحاة يولجحه أئنف حملة تنسهر نعرض لها سبأى مصرى فى حباته ،

فقد خرجت الصحف المعارضة يوم ٢٢ يونيو ، وعلى صدرها وثيقة محرقة لانفاق على الأنعاب كان فد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك في فبراير ١٩٢٧ ، بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ، ورفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الأنعاب في فبراير ١٩٢٧ ، أي قبل انارته في الصحف بنحو خمسة عشر شهرا ، وفي وف لم يكن متوفعا أن ينولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد ، وكان الانفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه اليه ، اذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نراحتها ، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات . (٥١)

وكان الأمير سيف الدين فد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان لايزال أميرا في ٧ مايو سنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النار في الكلوب الحديوى . وقد حكم على الأمير بالسجن سبع سنوات ، ثم خففت الى خمس . وقد سعى بعض أفراد الأسرة لدى الحديو عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة أخرى بعقوبة السجن بناء على أن الأمير معتوه ، فانتدب أحد الأطباء لفحصه وفرر أنه مصاب بخلل في قواه العقلية ، فقر الرأي على وضع الأمير سيف الدين في مصحة في انجلترا بناء على أنه مختل الشعور ، وبالفعل أرسل الأمير الى انجلترا ووضع في مصحة بقي فيها سبعة وعشرين عاما لم يتمتع فيها بالحياة ولا بسيء من أملاكه الواسعة وأطيانه الكنيرة وأمواله الوفيرة ، وظل كذلك الى أن هرب في خلال عام ١٩٢٧ ، حيب تم الاتفاق مع النحاس باشا وزميله على اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عنه وإعادة جميع أملاكه اليه .

وبالرغم من أن النحاس تنازل عن توكيله في القضية بعد أن ولى رئاسة الوزارة ، فقد خرجت الصحف يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٨ - كما من بنا - وعلى صدرها وثيقة محرقة للاتفاق على الأنعاب الذي عقده النحاس باشا وزميليه ، ووصفت هذا الاتفاق بأنه مناف لشرف المهنة ، وانخرطت تفذف النحاس باشا بأقذع الالهانات ، وكان مما قالته جريدة الأخبار بتاريخ ٢٣ يونيو : « الا انه لشرف النعال ، وانها لكرامة الاووال ، وانها لأمانة المحتال ، وانها لصيانة دستور الدجال . . ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين اسنقلتك ؟ فبماذا تجيب أيها التثن القدر ؟ » (٥٢) أما جريدة الاتحاد فقد أخذت في عديديها الصادوين بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ يونيو تردد عبارات السرقة والنصب وغيرها . وقد كتبت جريدة السياسة بتاريخ ٢٤ يونيو تقول : « مصطفى النحاس

وويصا واصف وجعفر فخرى يننهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، وبسعون كما يسعى أحط الأندال لايتزار أموال هذا الأمير ابنزازا » . وفي اليوم التالي ٢٥ يونية أفيل النحاس باشا . وهكذا دبر وبعد أسد الانفلات الدسمنورية اسعافا ، وأفسدها أسلويا .

وفي اليوم التالي لاقالة النحاس باشا ، اسرد النفود الانجليري قومه . فقد كان أول ما فعله اللورد لويد أن فرص على الملك فؤاد محمد محمود باشا بدلا من صدقي باشا . ويصف صدقي باشا ذلك فيقول . « كان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويد . وكان من الطبيعي أن يكون أميل الى سحصى ربي في انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة . وقد أدت المناورات العلبا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة . وفي مساء ٢٦ يونية بينما كنت منظرًا في بيتي الدعوة الى العصر ، خطبت بالتليفون بالفرار الجديد » . (٥٣) وهذه الحفصة التي رواها صدقي باشا أكدنها جريدة الديلي ميل المحافظة عندما طرد اللورد لويد من منصبه بعد ذلك ، فقد ذكرت أنه هو الذي اختار محمد محمود باشا لتولى الوزارة . (٥٤) . ومن الواضح أن السبب الحقيقي وراء اختيار اللورد لويد لمحمد محمود باشا ، هو أن السماح لصدقي باشا بتولى الحكم ، كان ينضمن في الواقع السماح للقصر بالحكم المباشر . إذ لم يكن صدقي باشا رئيس حزب ، كما انه لم يكن ينتمي لحزب الأحرار الدسوريين الا بالانتساب فقط . ولما كانت سياسة اللورد لويد هي عدم السماح بالأوتوفراطية أو الزغلولية - كما مر بنا ، فقد كان محمد محمود باشا هو أنسب رجل ينولي الحكم في اطار السياسة الانجليزية السالف ذكرها ولكن صدقي باشا ازدرد اللطمة دون بدمر ، ورحب بمحمد محمود باشا وتألّفه الوزارة محله ، مما كان محل دهشة الدكتور هيكل نفسه الذي سره هذا التضامن الذي جمع « فريقى الحزب » - على حد قوله - (٥٥) وكان أول عمل للوزارة هو تأجيل البرلمان شهرا لتتيح لنفسها فرصة التفسير في خطتها للمستقبل على ضوء تجربة ١٩٢٥ . وفي تلك الأثناء أدلى النحاس باشا بحدث لمراسل « الديلي تلغراف » نشبته هنا لأهميته ، قال :

« ان رجلا كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين ، وتغاضيه على الأقل . وهذا على كل حال الاعتقاد السائد الذى تولد من الحقائق ذاتها . ان السياسة

البريطانية مسئولة رأسا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستوري وعلى حريتنا . ولم يحدث في تاريخ العالم المتمددين أن وزارة ننمى بالنفه الاجماعية فى مجلسى البرلمان تقال لأن الائتلاف حل . ومن الغريب أن الوزارة التى خلفتها تألفت من مملى أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا ، وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة ، وهذه الوزارة التى هى وليدة نغاضى بريطانيا ، هى التى أجلت البرلمان ، وهى التى تهدد بحله . فهل هذه السياسة لائقة بالشعب البريطانى والحكومة البريطانية ؟ . هل من العدل أن نفقد مصر كل شىء لأنها رفضت الفات الذى قدمته اليها بريطانيا فى شكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة ؟ ان الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة نعود الى موقف الوفد بازاء مشروع المعاهدة ومشروع قانون الاجتماعات ، وقد كنا نود أن ننمى سياسة ولاء ونفاهم بين البلدين ، ولكن موقف بريطانيا الحالى نجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة » . (٥٦)

٢ - حكومة الأعيان

الصورة الاجتماعية للصراع السياسى :

لم تكن الصورة السياسية التى مرت بنا فى الفصل السابق ، للصراع الناشب بين الوفد من جانب ، وبين القصر والأحرار من جانب آخر ، الا انعكاسا فى الحقيقة لصوره أخرى من الصراع بين طبقتين على النفوذ . طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، التى نحدث باسمها أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فى أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، وهى التى كانت ما تزال تعتقد أنها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح . أما الطبقة الأخرى وهى البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى تمت فى ظل ظروف بوره ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت فى أعقابها على بد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى كان قوامها التجار والسباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصالحتهم المرحلية فى تأييد الوفد ، الذى كان نضاله من أجل الاستقلال التام والتخلص من التحكم والاستغلال الأحمى ، واصراره على السمك بحق الانتخاب المباشر ، ينلاقى مع أهداف هذه الطمة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق المسلمين المنتخبين فى مجلس النواب .

ومع هذا فىجب أن نستدرك فنقول ان التحالف الذى تم بين الأعيان والقصر ، كان ضد طبيعة العلاقات بينهما . لأن تاريخ الأعيان ، أو الجناح الزراعى من البورجوازية الكبيرة ، يبين أنهم حملوا على عاتقهم عبء النضال ضد أوتوقراطية القصر فى مراحل ثلاث : المرحلة الأولى ، عندما كان حزب الأمة ينطق بلسانهم ، والمرحلة الثانية عندما كان الوفد مشكلا فى غالبية منهم ، والمرحلة الثالثة ، عندما كونوا حزب الأحرار الدستوريين لمواجهة تأمر القصر على الدستور .

بيد أن الصدمة التي نلناها الأحرار الدستوريون عقب الانتخابات الأولى ، والعزلة التي وجدوا أنفسهم فيها ، وما لاقوه من هوان على يد الحكومة الدستورية الأولى ، قد خلق صلة جديدة بينهم وبين العصر لم تكن موجودة من قبل ، هي صلة المصلحة المشتركة في انزعاج الحكم من الوعد . لقد كان العداء القديم بين أصحاب المصالح الحقيقية والعصر قائما على استئثار العصر بالسلطة ، وعلى مصلحة الأعيان في انزعاجها منه أو مشاركتها فيها ، ولكن السعبد بعد قيام الدستور أصبح يحتل المركز الذي كان يحتله العصر ، ومن هنا تكونت المصلحة المشتركة بين العصر والأحرار الدستوريين ، وهذا سر السعبارات التي أطلقها الأحرار الدستوريون في ذلك الحين عن « الدكتاتورية البرلمانية » ، التي حلت في نظرهم محل « أوتوفاطية العصر » ، وحديث عبد العزيز فهمي باشا بأن الدستور بوب فضفاض لا يناسب الأمة . وقد كان بمره هذا كله التحالف الأول بين الأحرار الدستوريين والعصر عام ١٩٢٥ .

على أن التجربة لم تدم طويلا - كما مر بنا - فقد اكتشف الأحرار الدستوريون ، بعد اقالة رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا ، أن الدكتاتورية البرلمانية « أخف وطأة وأقل أذى » من « أوتوفاطية العصر » ، فأنهوا تحالفهم مع العصر ، وعادوا إلى الالتقاء بالوفد في رحاب الدستور ، وخاضوا معه المعركة التي انتهت بعودة الحياة البرلمانية .

على أن وفاة سعد زغلول لم تلبث أن أوجدت طروفا جديدة في الموقف . لقد كانت وفاة سعد زغلول خسارة للوفد بالغ الأحرار الدستوريون في تفديدها ، فقد اعتقدوا أنها سلبت الوفد قوامه وروحته الملهمه وحياته ، وبنوا هذا الاعتقاد على فهم خاطيء لطبيعة الشعب المصري ، فقد كانوا - كما هو واضح مذكور في كتبهم - يظنون أنه من عبدة الأشخاص لا الأفكار . وقد ظنوا أنه بموت سعد زغلول قد مات الوفد . ولكن سعد زغلول لم يكن الا فكرة ممثلة في شخص ، فلما مات هذا الشخص انتقلت الفكرة إلى خليفة آخر ، لأن الأفكار لا تموت بموت أصحابها ، ولكن الأشخاص هم الذين يموتون اذا هجروا مبادئهم وأفكارهم . ولكن الأحرار الدستوريين لم يدركوا ذلك ، لقد كان سعد زغلول هو الشخص الوحيد الباقي من السبعة الذين كونوا نواة الوفد الأولى ، أما الستة الآخرون فهم رجال الأحرار الدستوريين أنفسهم ، ولهذا أكثروا من سؤال رجال الوفد في ذلك الحين بعد وفاة سعد زغلول : « أين كانوا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ » (٥٧) ونسوا أنهم ماتوا عندما

انتقلت الفكرة الى فام عليها الوفد الى الرجال الذين ننسبعوا على
فيادته .

على كل حال ، لقد أبرزت رئاسه النحاس للوفد طابعه البورجوازي،
وفد رأى رجال الأحرار الدستوريين أن يبرزوا طابعهم الإقطاعي أيضا ،
طابع الأعيان أصحاب البيونات . وهذا هو سر النعرة الطبيعية التي
تبدت في الخطاب الذي ألقاه أحمد عبد الغفار باسا ، أحد كبار رجال
الأحرار الدستوريين ، في الترحيب بمحمد محمود باشا بمناسبة زيارته
للمتوفية ، فقال فيه :

« اننا يا صاحب الدولة ، ويا أصحاب المعالي والسعادة والعزة ،
نبتهج باستقبالكم ، ورحب كل الترحيب بكم ، باعتباركم أعيان البلاد ،
ووجوه ذوى الرأى والكلمة فيها . واقليمنا هذا والذين يرحبون بكم
بنوع خاص ، بهم حكومة الأعيان : يفهمها لأن أباءهم وأجدادهم من
الأعيان كانوا يهتمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح ؛ على انه اذا
كان معنى الحكم السيادة على الناس ، فان لهذه السيادة مقابلا هو أن
تكون سيادة أبوة واصلاح ، وأن تكون لمصلحة المحكومين لا مصلحة
الحاكمين . وطبيعى لهذا نرحب بكم أبلغ ترحيب ، لأنكم يمثلون فى
حكومتكم ما نفهمه ، وما كان يفهمه آباؤنا من معانى الحكم ، ولأنكم تقومون
فى مناصبكم لمصلحة الأمة ، لا لمصالحكم الخاصة ، وتقومون فى هذه
المناصب لتكونوا للأمة أباء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص .
واننا يا صاحب الدولة ، اذ نؤيدكم بالصفة التى قدمت ، فانا لا نفهم
تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا ، طائفة الأعيان ، بل نؤيدكم لأن فى
نأييدكم مصلحة من قبل كل شئ . فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم
هى الحكومة التى بدأت فى فخر نهضات الأمم باعزازها والاصلاح فيها .
كان الأعيان فى انجلترا هم أول من رد لأهل انجلترا جميعا حرباتهم
وحقوقهم . وكذلك كان الأعيان فى فرنسا . فلما استتب للناس أمنهم
وتمت لهم حريتهم ، وتعلموا وأدركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها ،
أصبحت للجماهير أن تكون ذات رأى فى الحكم . ونحن هنا نجري على
سنن هذه الأمم ، فان الأعيان الذين يؤيدونكم ، الذين هم الأحرار
الدستوريون ، هم الذين وضعوا للبلاد دستورها ، وهم الذين أرادوا أن
يوطدوا قاعدة الحكم النيابى فيها . ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن
لنا فيها أيد ، أدت الى إيفاف الحياة النيابية ، على اننا مغتبطون أشد
الغبطة ، يا دولة الرئيس ، اذ نسمعكم فى كل ظرف تؤكدون أنكم

عاملون لاعادة الحياة النيابية على صورة أحسن نميلا للأمة وأكثر تحقيقا لمصالحها ومطالبها . . ولهذه التأكيدات التي تؤمن جميعا باخلاصها ، نرانا نؤيدك بكل حولنا وبما أوتيناه من جاه وقوه ، . (٥٨)

فى الوقت الذى فامت فيه حكومة محمد محمود باشا فى الحكم ، كان الوفد قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها : فكانت لجان الوفد تعمل بهمة فى كل مدينة وفى كل قرية ، وكانت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية ، وامتلات المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضطراب والشغب ، وفد بدلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال فى القاهرة والاسكندرية ، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا ، وكان الوفد يعلن أن الجيش بأسره وفدى، وأن هذه الحفيقة ستبدو قريبا للعيان . (٥٩)

ولهذا فعندما أرادت حكومة محمد محمود باشا أن تضرب الوفد ، فامد بضربه فى الهيئات والطبقات التى تؤيده . فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمام الحكومة . وحيل بين الطلبة والسياسة . أما المحامون فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا لنأديهم . (٦٠) ولضرب مفكرى المدن والصحافة . أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ ، الذى يجيز تعطيل الصحف والعاءها اداريا . وألغيت رخص مائة صحيفه ، وأندرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريده البلاغ ومجلة روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريده وادى النيل تعطيل نهائيا ، وأندرت جريده الأهرام وجريده لابانرى الفرنسية وجريده كوكب الشرق ، ثم عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف . ثم صدر قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات (بطل الأزمة المشهورة) بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم ، وذلك نصييفا لحق الاجتماع . واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة . (٦١) ولم يتورع رجال البوليس عن ضرب جماعة من النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت فى طرفها الى العصر للاحتجاج على وقف الحياة النيابية ، وقد تفكه الدكتور هيكى بهذا الحادث ، فذكر أن البوليس ضرب هؤلاء النواب عندما لم يذعنوا لأمره لهم بالتفرق ، وأنه ضرب أيضا النظارة الذين ذهبوا « ليمتعوا أعينهم » بهذا المشهد . (٦٢)

ثم قامت حكومة محمد محمود باشا بحركة منواصرة لضم الفلاحين والعمال الى صفها ووصلهم نضاليا عن الود ، وقد أعلن محمد محمود باشا في أوائل عهد وزارته أن الوزارة تفكر جديا في مشروع هام يعنى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل . (٦٣) كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية صحة سكان القرى بدم البرك والمستنقعات ، وتعميم المياه الصالحة للشرب في القرى ، وإنشاء المستشفيات القروية التي سوزع على الوجهين البحري والقبلي بالنسوى . ووصف الفلاحين بأنهم « سواد الأمة الدين على سواعدهم القوة ترنكز قوة البلاد » . ثم أعلن عن عزم الحكومة على اقامة منازل صحية للعمال بأجور زهيدة في أحياء القاهرة . (٦٤) بل لقد بلغ اهتمام محمد محمود باشا أشده باجتناب تأييد العمال عندما قام داود بك واثب بتأليف اتحاد للعمال في ابريل ١٩٣٠ ، وهو الاتحاد الذي كان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين (٦٥) .

تعطيل الحياة النيابية :

كان النظام البرلماني دون ريب أحد أعداء الأحرار الدستوريين ، بعد أن فسلوا في تولي مقاليد الحكم في داخل الاطار الدستوري . وقد بدأت الحكومة عهدها - كما مر بنا - بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، حتى نتيح لنفسها فرصة التفكير في خططها للمستقبل . ويعلم مما كتبه الدكتور هيكل أن فكره اعاده تجربة صدقي باشا في عام ١٩٢٥ قد عرصت للحجب ، ولكنها استبعدت لسببين الأول : أن تلك التجربة لم بصادفها الوفيني ، فبعد أن خيل لصدقي باشا أنه حصل على الكثرة في المجلس النيابي ، بين في انتخابات الرئاسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . ثانيا ، انه لم يكن من طبيعة محمد محمود باشا - كما نقول الدكتور هيكل - أن نخذ من الأساليب في الانتخابات ما يحذره صدقي باشا . ومن ثم انتهى الرأي الى تعليق الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، أى الى أجل غير مسمى . وقد وصف الدكتور هيكل هذه الحطة الدكتاتورية بأنها تشتمل على « صراحة محمودة » ، لأن الوزارة « لا تدعى أنها صاحبة الكثرة في الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب في رأيه مفضل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمستولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن سسير في شئون الحكم سيرة عدل واصلاح » . (٦٦)

وفد طرح الحكومة على الرأي العام ثلاث حجج أو ذرائع لتعطيل الحياة النيابية ، كلها قابلة للجدل . فقد زعمت - كما جاء في مذكرة حل مجلس النواب والشيوخ - أن هذه الحياة النيابية قد أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من الأكثرية (يفصد النحاس باشا وأعضاء الوفد) وانها لذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد . (٦٧) أما الدريعة الثانية فهي تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية + فقد ذكرت أن النواب كان لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل في كل عمل من الأعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل في دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء ومروءسيهم ، معرقلين بذلك سير الادارة . (٦٨) وكانت الدريعة الثالثة هي فساد الحياة النيابية ، فقد ذكر محمد محمود باشا لمدوب جريدة « النسيكاغو تريبون » أن من أسباب تعطيل الحياة النيابية « أن زعماء البرلمان الأخير كانوا يتاجرون بمناصبهم العالية ، وان الجرائم التي ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة الى الجرائم التي ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنية لتملاً جيوبها بالمال » . (٦٩) وكان محمد محمود باشا يقصد بهذا القول مؤامرة سيف الدين ، فكأن هذه المؤامرة قد قصد بندبيرها أن يبرر أمام الرأي العام الأجنبي ، والانجليزى بصفة خاصة ، الاجراءات اللا دستورية التي كانت حكومة محمد محمود باشا تنوى اتخاذها عقب تأليفها لتعطيل الحياة النيابية ، هذا الى جانب تبرير اقالة النحاس باشا . وقد نجحت هذه المؤامرة فعلا في اقناع الرأي العام الانجليزى بوجهة الاجراءات التي اتخذها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا ، فقد ذكرت « التايمز » انه « من الطبيعي أن يكون جلالة الملك حريصا على سمعة الحكومة المصرية » ، وان اقالة جلالة الملك لرئيس وزرائه «عمل دستوري» ، نعم انه « عمل خارق للعادة » ، ولكن تبرره الظروف التي مارس فيها جلالة الملك سلطته . (٧٠)

على كل حال فقد كانت هذه هي أهم الحجج التي ساقها الأحرار الدستوريون لتبرير تعطيل الحياة النيابية . وقد رد الأستاذ محمد توفيق دياب على هذه الحجج ردا قاطعا في أعقاب صدور الأمر الملكي بتعطيل الحياة النيابية (وكان الأستاذ دياب حتى ذلك الحين محررا في جريدة « السياسة » ومن الموالين للأحرار) ، قال :

« ان هي الا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المعذب المسكين

(الدستور) ، بل خمس سنين الا شهرا . على أن البرلمان لم يعقد في خلالها سوى خمسة عشر شهرا ، وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتعطيل ساذ ، وكأب مدة الائتلاف في الوزارة والمجلسين حوالي سبعة شهور . من هذا يتضح أن الكثرة البرلمانية . أى النواب السعديين ، لم ينفردوا بالحكم الا حوالي ثمانية أشهر . فهل يزعم راعم ، وهل تزعم الوزارة أن بمادية أشهر بمولى فيها انكره الحكم كافيته - ولو كان حكمها سلسلة متصله من السيئات - أقول اهده المده كافية لانتراع الرحمة بالدستور من قلوبكم الى حد أن تعطلوه ربما أقله ثلاث سنوات ؟ . لماذا لم يرسو الخدم لاعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون ، حتى يتبين للناس خطوهم ان كانوا يحطئون . . . وموافق الفساد في أعمالهم ان كانوا يفسدون ، فادا تبسب الأمة ذلك منهم في مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام ، وهيبكم أنتم وسيعتكم بعنفا ، وأعادكم الى البرلمان يوما من الأيام ككرة حاكمة . لا قلة محكومة . . . أبنها الوزارة التاريخية المصلحة الكبرى . لو أن كل الأمم العريقة في الحياة الدستورية ينسرخ منها دستورها وحياها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساءت الكثرة بمادية أشهر أو كلما طر بها السوء طائعه من الناس قليلة أو كثيرة ، لما بقى الى اليوم في العالم المتحضر دستور فائم أو حياة نيابية محترمة . . . لقد فعلتهوها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ . ولم يفعل مثلها زبور ، وانما جعل مثلها الانجليز بمجلس نوابنا القديم على أنر النورة العربية منذ حوالي نصف قرن من الزمان . وعربى على مصر أن نطعن في حياها النيابية مريين . احدهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والأخرى بيد وزبورا وكبيل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا سيخ الديموقراطيين » . (٧١) بقصد أحمد لطفى السبد بك .

هذا ما كنبه بوفيق دياب في الرد على تعطيل الدستور . ومما يستحق الملاحظة بشأن الدريعة الثانية ، وهي الخاصة بتدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية أن السبب في هذه الصيحة هو أن يروقراطيين الحكومة المصرية الذين كانوا يخدمون بها من قبل مجيء الحكم البرلماني ، فد أزعجهم ، وهم الذين كانوا سادة في عهد الحكم الأتوقراطي ، هذا التدخل الجديد في شئوهم من جانب نواب الشعب ، فأظهروا الاستياء لهذا الخطر على اختصاصاتهم ، وبنت حكومة محمد محمود باشا على ذلك حقيقيا في تعطيل الحياة النيابية . وقد أشار الى هذه الحفظة النائب الوفدى عند الرحمن عزام في حديث له مع جريدة المانسستر جارديان في أوائل أكتوبر ١٩٢٨ (٧٢) .

أما الذريعة البالية لتعطيل الحياة البرلمانية ، الخاصة باتجار زعماء البرلمان بمناصبهم ، فقد سقطت سقوطاً بيناً عندما أصدر **مجلس تاديب المحامين في ٧ فبراير ١٩٢٩** حكمه ببراءة النحاس باشا ووصفاً واصف وجعفر فحرى بك مما حاول القصر والأحرار الدستوريون الصاقه بهم من بهم اسعلال النفوذ السياسى وغيرها مما يمس شرف مهنتهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه «عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخنة» (٧٣)٠ وبناء على هذا طالب الوفد محمد محمود باشا بالاستقالة على الفور ، لأن وزارته إنما قامت على أثر ضجة الوثائق السياسية وما تبعها من تجريج سمعة النحاس باشا . وقد أعلن النحاس باشا ذلك في خطبة له في وفود التهنئة التي وفدت بمناسبة هذا الحكم ، فقال : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة افساد وشرور وعيائ شخصية . كذبوا ، وكذبهم الفصاء ، اذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التي هي ثمرة من ثمار جهاد الأمة » . ثم طلب النحاس من المجتمعين أن يلتمسوا إعادة الحياة النيابية بناء على هذا من جلالة الملك . (٧٤)

وهكذا ازدادت المقاومة عنفاً عقب صدور حكم البراءة ، فقد أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود الى قصر عابدين نطالب بعودة الحياة النيابية ، ولما بولت هذه الوفود وكسر تواردها ، أغرت الحكومة بها البوليس ، فكان يحول بينها وبين الوصول الى القصر على النحو الذى مر بنا . وقد اعترف الدكتور هيكى بأن « الحكومة كانت تأخذ المعارضة بشدة تزيد أحياناً على ما يقتضيه الموقف » . (٧٥) ولم تلبث الحكومة أن استصدرت فى يوم ٢٠ مارس مرسومين بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، وبفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم القائم . ولما كان قد سبق هذين المرسومين - كما ذكرنا - إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها ادارياً ، فإن البلاد بذلك تكون قد أصبحت أشبه بسجن كبير .

كان رد الفعل المباشر لمنع الاجتماعات العامة وتكليم الصحف واضطهاد الحريات ، هو انتشار الاجتماعات السرية وطبع المنشورات النورية وإذاعتها . وقد صبغت النيابة العمومية فى القاهرة وفى الأقاليم كثيراً من هذه المنشورات النورية التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها . كما لجأ الوفد الى **وسيلة بوجوازية** للنضال ، وهى محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى . (٧٦) وكان مما دفع

الوفد الى هذه الحطة ما كان يؤمن به من مسئولية السلطات الانجليزية عن الانقلاب وعن بقاء محمد محمود باشا فى الحكم . على أن ايمانه بتأثير الانجليز فى اسناد هذا الحكم ، قد دفعه من جانب آخر الى ايقاد سفارة له الى لندن تنسولى الدعاية ضد الحكم العائم وانارة الرأى العام البريطانى بحقائق ما يجرى فى مصر . وكان يتولى هذه السفارة **مكرم عبيد ويعاونه فيها الدكتور حامد محمود والأستاذ عبد الرحمن عزام** . وقد كان لهذه السفارة أثر لا ينكر فى مجرى الحوادث التالية سواء بالنسبة للعضبة الدسوربة أو العضبة الوطنية .

الدعاية الوفدية فى انجلترا :

بدأ الوفد فى تنقيذ حطة الدعاية فى لندن بعد تعطيل الدسور بأسبوعين تقريبا . واخثار لهذه المهمة مكرم عبيد الذى نولى نفس المهمة فى أثناء معاضات عدلى - كبرزى . وقد تحدد لسفر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ولكنه لم يصل الى انجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحباة النيابية فى مصر فرارا من **مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى** الذى عقد هناك فى حلال شهر أغسطس . وكانت مصر قد فررت الاشتراك فى هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب ، ولكن المؤتمر اتمنع والدستور المصرى معطل . فقرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة فى الدسور . وقد ألقى مكرم عبيد فى المؤتمر حطبة طوبلة ضمنها افتراحا ليوافق عليه المؤتمر بعضى « باستنكار الدكتاتورية التى تحمىها الحراب البريطانية فى مصر » . وقد صدر قرار اجماعى بوجود المناقشة فى هذا الافتراح ، ثم قرر المؤتمر « اسنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الغاء أو ايقاف النظام البرلمانى ، وأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله الا اذا كان حاربا طبعا للفواعد التى بقررها نفس دستور البلاد » (٧٧) . وكانت فيمة هذا القرار من الناحية الدعاية كبيرة ، لأنه كان ادانة عالمية للانقلاب ، وتشهيراً بأبوفراطية القصر فى مصر ، حقيقة لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح المصرى الذى ندد « بالحراب البريطانية » ، ولكن التشهير ببرطانيا قد وقع فعلا فى مجال من أوسع المجالات العالمية .

على كل حال ففد وصل مكرم عبيد الى انجلترا لبقود حملة دعاية شطة استهدفت أولا - الدفاع عن الحياه النيابية ، ونقيذ الحجج التى ساقها محمد محمود باشا لنعطيلها . ثانيا - التشهير والسندبد بحكومة

محمد محمود باشا أمام الرأي العام البريطاني • تالما - اقناع هذا الرأي العام البريطاني بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأوتوقراطي في مصر • رابعا - ازالة أى سك تبادر الى الأذهان فى طرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، واقناع الرأي العام البريطاني بأن بجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة • خامسا - قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم النسب المصري • وسنرى أن الوفد قد حقق هذه الأغراض جميعها •

ولقد كانت الوسائل التى انبعاها مكرم عبيد فى لندن ، تدرج من كتابه فى الصحف ، الى إلقاء الخطب فى الاجتماعات التى نعد لها لهذا الغرض ، الى الاتصال بأعضاء مجلس العموم لإلقاء الأسئلة فى المجلس التى تخرج الحكومة بشأن الحكم الأوتوقراطي فى مصر ومساندته ، وأخيرا القيام بالمظاهرات المنظمة فى لندن • وهى كلها وسائل لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية ، ولكنها كانت تستهدف تحريك الرأي العام البريطانى للضغط على حكومته لتتخلى عن الحكم القائم فى مصر • وقد اتهمت حكومة محمد محمود باشا الوفد بأنه بعمله هذا إنما يدعو بريطانيا للتدخل فى الشؤون المصرية الداخلية ، ولكن مكرم عبيد نفى عن مهمته هذه التهمة ، ففى خطابه أمام المؤتمر المصرى فى لندن قال : « نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شؤون داخلية ، بل على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لنسند نظام الحكم الحاضر ، • (٧٨)

وقد دافع مكرم عبيد عن الحياة البرلمانية التى عطلها محمود باشا ، فى الصحف البريطانية ، دفاعا قويا ، فقد ذكر فى مقال نشرته له جريدة « الدبلى هيرالد » فى أوائل أكتوبر أن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل : « هو الذى أوجد التعليم الإلجبارى للبنين والبنات ، وهو الذى وضع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى ، وأصلح الشئون المالية ونظام السكك الحديدية ، وقام بطائفة من الإصلاحات الأخرى المفيدة • ثم رسم صورة كئيبة لحكم محمد محمود باشا فبين أن الحريات الدستورية قد انتزعت ، وأن الحكومة قامت بتفتيش المنازل ، وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية أيضا ، والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمال المخصص للمصروفات السرية ، وألقى بمسئولية هذه الاجراءات كلها على عاتق الحكومة البريطانية ، فقال : « ان الشعب المصرى يعتقد أن جانبنا كبيرا من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق إنجلترا ،

لأن الوزارة المصريه لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم يكن مرتكبة على تأييد القوات البريطانية • وكل انسان في مصر يعرف ذلك » ، وبعد أن قال ان تعطيل الحكم الدستوري مخالف للعادات والتقاليد البريطانية ، ومسين جدا لسمعة بريطانيا في الشرق بصفتها أمة دستورية ، عرج على الوفد فأكد أن هدمه مستحيل ، وما دام الأمر كذلك ، « فما الفائدة التي تجنيها بريطانيا من سياسته لا تؤدي الا الى الصغينة والبغضاء ونزيد حل المسألة المصريه صعوبة ؟ » • (٧٩)

وكان من أبرع ما ابعه مكرم عبيد في لندن اتصاله بأعضاء البرلمان البريطاني ، وخصوصا أعضاء حزب العمال المستقل ، وذلك لتوجيه الأسئلة في المجلس والقاء بعض الخطب عن المسألة المصريه • وكان من ثمره هذا الاتصال أن عقد فرع حزب العمال المستقل بلندن اجتماعا في قاعة الديلي هيرالد الكبرى ، ألقى فيها مكرم عبيد خطابا دفاعا عن مصر • وقد نلت هذه الحفلة منافسة في مجلس العموم حول المسألة المصريه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ألفت فيها أسئلة محرجة اشترك في توجيهها المستر كنويرنى والمستر بوتسونى : فقد طلب الأول من وزارة الخارجية أن يعترف بنحملها بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذى نفعه نجاه مصر ، لأن البلاد نحكم بدون دستور ، وبدون برلمان • وسأل متى يحين الوقت للحكومة البريطانية لتتصح بانهاء هذه الحالة ؟ فرد عليه المستر لوكر لاميسون بقوله ان سياسة بريطانيا هي عدم التدخل في الشؤون المصريه الخالصة • فسأل الكوماندنر كنويرنى : « اذن كيف حذب أننا أرسلنا بوارج حرية الى مصر ثلاث مرات ، لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات معينة ؟ ، وكيف يمكن أن يحل البرلمان كله الآن دون نصيحة منا ؟ • فرد المستر لاميسون قائلا انه في تلك المرات الثلاث تعرضت مصالح الأجانب للخطر • فنسأل المستر كنويرنى عما اذا لم تكن مصالح الأجانب معرضة للخطر في تلك اللحظة في غياب الدستور ؟ فتهرّب المستر لاميسون قائلا : « ان أمن الأجانب ليس محل مناقشة في هذه النقطة » • (٨٠)

على أن المسألة لم تقف عند هذا الحد بين أعضاء البرلمان البريطاني • فقد نألفت لجنة من بعض الأعضاء المنتمين لجميع الأحزاب للعناية بالمسألة المصريه ودراسة الشؤون المصريه ، وانتخب لرياستها اللورد بنتنك ، Bentineck وكان وكيلها المستر بوتسونى الذى كان وكلا مساعدا لوزارة الخارجية ، كما تولى الكومندنر كنويرنى السكرتارية • (٨١) ونستطيع أن ندرك قيمة الدعاية التي شنها الوفد في لندن في تدعيم مركزه في

مصر وفي الانارة ضد حكم محمود باسا من العبارات التي كانت نجرى على ألسنة النواب البريطانيين ضد الحكم القائم ، فعى احدى المناسبات خطب الكومندر كنوبرتى فبين أنه يوجد فرق بين الدكتاتورية التي فى ايطاليا وروسيا وأسبانيا وبين الدكتاتورية التي فى مصر ، وهذا الفرق هو « أنا مسئولون عن الدكتاتورية التي فى مصر ، لأنها لا تعتمد الا على فوائنا » . (٨٢) وقد كان هذا ردا على ما كان ينفاجر به محمد محمود باشا فى ذلك الحين من أنه سيكون حاكما دكتانوريا، حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف « الدكتاتور الجديد » ، وراح أبصاره يصفونه بأنه « صاحب اليد الحديدية » . (٨٣) فقد بينت عبارة الكومندر كنوبرتى السالفة الذكر أن « اليد الحديدية » ليست فى الحفيضة سوى « قفارا حديدا » فى يد بريطانيا .

على كل حال فلم يقصر الوفد نساطه على الفاء الخطب فى لندن وكتابة المقالات والانصال بأعضاء البرلمان ، بل دبر المظاهرات أيضا - كما مر بنا - فعى أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود باشا للندن دبر اجتماعا عقد من مندوبى عشرين جمعية مصرية فى بريطانيا والبلاد الأوروبية ونعمر فيه رفع عريضة الى الملك بطلب إعادة الحياة النيابية وتعديد المساوىء التي تقوم بها حكومة محمد محمود باشا . وقد خرج المؤتمرون ، وعددهم سبعة وثمانون ، وركبوا اننيين وثلاثين سبارة سارت بهم فى سوارع لندن الرئيسية فى شكل مظاهرة الى دارة المفوضية المصرية ، وكانوا يحملون سبعة وخمسين علما مصرية وست عشرة لوحة كتبت على كل منها : « مصر محتج على تعطيل البرلمان » ، « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالانفاى مع مصر » ، « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب » . ثم قدم مندوبا جمعيتى لندن وباربس العريضة الى رجال المفوضية لرفعها الى الملك . (٨٤)

٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون

طرد اللورد لويد من منصبه

أخذت الظروف الداخلية في ذلك الحين في إنجلترا نطور لصالح مصر . فقد جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فاستقالت وزارة المحافظين التي كان يرأسها المستر بلدوين ، وأُلف المسر مكدونالد ، زعيم حزب العمال ، الوزارة في أوائل يونية من تلك السنة . وقد قدر لهذا التغيير في الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية في مصر وعلى القضية الوطنية بما لم يدر بخلد محمد محمود باشا أو الملك فؤاد حينما عطلا الدستور ثلاث سنوات قابلة للمنعبد .

فلم نكد حكومه العمال تتولى الحكم ، حتى قامت فجأة بأقصاء اللورد لويد عن منصبه . وقد كسعت المناقشات التي دارت في مجلس العموم بسبب هذه المسألة ، عن الأسباب التي دعت المستر هندرسن الى اتخاذ خطونه الجريئة الحكيمة ، وهي أسباب ندل على اتجاه جديد نحو معالجة المسألة المصرية يختلف عن الاتجاه الذي كان مسيطرا منذ مقتل السردار ، وهو الاتجاه الذي كان يعمل على تضيق الخناق على مصر، والتسبب بالوضع الذي أنشأه نصريح ٢٨ فبراير بعد التعديلات التي أعقبت مقتل السردار ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة في شكل معاهدة وافق عليها مصر ، كما جرى في مفاوضات بروت - تشمبرلن وفي أزمة قانون الاجتماعات . وقد بين المستر هندرسن في بيان ألقاه في مجلس العموم في نبرير اقصاء اللورد لويد عن منصبه ، أن فحصه للمكاتبات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذي اتخذته اللورد لويد في مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر تشمبرلن في الاقلال من التدخل في الشؤون المصرية الخالصة الى أقصى حد ، وفي تفسير نصريح ٢٨ فبراير تفسيراً سخياً . وذكر أنه لما كانت سياسته لن نقل بالتاكيد

عن سياسة سلعه في نحررها ، وكان نجاحها يعتمد على مدى النهم والعطف الذي سوف تعابل به من المندوب السامي البريطاني في مصر ، ففد أرسل الى اللورد لويد برقية في يوليه ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم اللورد لويد منه أنه دعوة له للاستقالة (٨٥) •

وفي الحق أن المستر نسمبرلن كان قد ضاق فعلا ذرعا بسياسة اللورد لويد في مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تنده في مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية في أبريل ١٩٢٩ في سن ضرائب ورسوم على الحفر والبلديات والبرول والدمغة ، وفرضها على الأجانب أسوة بالمصريين • وكان المستر نسمبرلن يميل الى التساهل في هذه المسألة ، ولكنه لما كتب الى اللورد لويد يعلن موافقته على ماقدمته الحكومة المصرية من مقترحات ، وينبهه الى أن التدخل في شئون مصر الداخلية يجب أن يعصر على المسائل الكبرى فقط ، رد اللورد لويد بأن « منح مصر أى تساهل جدى ، حتى ولو كانت طلباتها في دابها معقولة ، بنطوى على خطر كبير ، ما لم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية » ، وذكر أن انجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين « الى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلبنا وتمكنا من أن نصفى تحفظات ١٩٢٢ » • عند ذلك ضاق السبر أوستن نسمبرلن بمندوبه السامي وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير نسمبرلن فى ألا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير تأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية التي كانت أوضاعها السباسبه تتلاءم مع مواهبه • (٨٦)

وباقضاء اللورد لويد عن منصبه على هذا النحو ، ينتهى دوره الماريحي في حياة مصر ، وكانت نهاية يستحقها عن جدارة ، لأن عقليته الاستعمارية المتطرفة ، لم تستطع أن ننير له الطريق في مصر بدرجة يدرك منها اختلاف وضعها السياسى عن وضع احدى مستعمرات الناج • وفي هذا المعنى قالت المانشستر جارديان انه كان أولى باللورد لويد أن يكون حاكما لحدى مستعمرات التاج ، ولا يكون مندوبا في بلاد منحناها استقلالها مع بعض الشروط • (٨٧) ولقد كان سقوط اللورد لويد البداية الطبيعية لسقوط حكم محمد محمود باشا • وفد صرح بذلك المستر هندرسون للنحاس باشا في أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ ،

فقد ذكر انه مهد الطريق للسجاح المنسود للانفاى مع مصر باجراءات جربته وحكيمة ، فأقال اللورد لويده وعادته الحياه النيابيه الى مصر • (٨٨)

فما هو ناير الدعاية الى أطلعها الوفد فى سماء العاصمة الانجليزية وخصوصا فى اوساط حرب العمال بالذات فى خلال السهور السبعه السابغه ، فى سياسة المسر همدرسون الجديده " لا شك أنه من الطلم أن سلب هذه الدعاية أى ناير لها فى الخطه الى انجذبها حكومه العمال حيال مصر ، خاصه اذا أدركنا أن ما يحقق هو ما كانت سسهدفه هذه الدعاية وما كانت يحنده له من الأحاديب والخطب والاصالات بل واصدّر الصحن فى العاصمة الانجليزية • وليس معنى هذا بحال أن هذه الدعاية كانت العامل الحاسم فى الأمر ، فهناك الظروف الخارجيه التى لعبت أكبر دور ، وهناك اتجاهات حزب العمال الأكر نحررا من اتجاهات حرب المحافظين فى حل المساكل السياسيه ، وهى الاتجاهات التى جعلت المسر مكدونالد ينفذ فى حينها المقترحات التى أسفرت عنها معاوضات تروت - تنسمرلى ، ويصفها بأنها « لم يحنو على عناصر انفاى نحل علاقتنا مع مصر حسنه موفقه قائمه على النعاون » • (٨٩)

سياسة محمد محمود باشا فى معالجه القضية المصريه :

لم تمتد أهداف محمد محمود باشا ، منذ اعتلائه الحكم فى صيف عام ١٩٢٨ الى اجراء نسويه عامه مع انجلترا للمسأله المصريه ، على خلاف ما كان يصبو الى بحقيقه زعماء مصر السياسسيون منذ انتعاس الحركه الوطنيه فى عام ١٩١٨ • ولعل من الأمور الممتعه تتبع سياسة محمد محمود باشا ازاء القصصه المصريه منذ اعتلائه الحكم حتى اجراء معاوضاته مع المسر همدرسون بعد عام كامل ، فقد ظهر من أحاديث محمد محمود باشا الأولى أنه قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا الا بعد أن يعود السكويه والتفه الى البلاد « كل العود » ويسنقر النظام فى داخل البلاد ، وينعقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق • (٩٠) ولما كان محمد محمود باشا قد قدر لعودة الحياه النيابيه ثلاث سنوات قابله للتجدد ، فكأنه كان يوى بذلك تأجيل اجراء النسويه العامه مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابله للتجدد •

وفى نوفمبر من نفس العام رسم محمد محمود باشا ، فى حفل أقيم له بالزقازيق ، « أفوم طريق وأخصره لاستغلال البلاد » فذكر أن

الاستقلال ينحقق « بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه لبلاده ، ووطنينه الصادقة : فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته، والناجر فى متجره ، والصانع فى مصنعه ، والموظف فى عمله ، والطالب فى الاقبال على دروسه - فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة ، فهناك العظمة ، وهنالك الاستقلال الصحيح » . ولم ينس أن يعنى على خصومه السياسيين أنهم يعيرون عليه « هذا الطريق القويم المحتصر للاستقلال » ، والتمس لهم العذر فى ذلك ، «لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا بانارة الفتن والمتساغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن دروسهم ، وما الى ذلك من عبت وافساد يسيثان الى سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال » . (٩١)

ومن هذا يفهم أن محمد محمود باشا كان عازفا عن مواجهة فضية الاستقلال فى الشهور الأولى من حكمه ، حتى لا يكون فى تسويتها نهاية لتجربته قبل أوانها . ولهذا فقد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة جديدة تقوم على « تجزئة المسائل المصرية » ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجهما الاصلاحي ، ثم العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على اسنعادة ما خسره مصر فى أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية . (٩٢) وبناء على هذه السياسة قام محمد محمود باشا بتسمية مسألة مياه النيل بين انجلترا ومصر (٩٣ مكرر) كما حاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة ، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب . وهذه الخطة ، كما هو واضح ، لا تتطلب انعقاد البرلمان المصرى للموافقة عليها ، وتضمن فى الوقت نفسه لمحمد محمود باشا البقاء فى الحكم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو بيت القصيد . ولم يخف ذلك محمد محمود باشا ، فقد ذكر فى حديثه عن المفاوضات التى أجراها ، أن سياسة اقتصاره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها انما يعود الى أنها « كانت تنصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام ، وكان لى بحق أن أعتقد أن تلك السياسة ، بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة ، وإعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة ، وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيا ، نوجب على أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها الى أقصى مداها وأبعد نتائجها » . (٩٣)

وهكذا فعندما عادر محمد محمود باشا مصر الى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون ، لم يكن فى نيته بحث المسألة المصرية برمتها ، بل كل ما كان يزعم التكلم فيه هو ثلاث مسائل : الامتيازات ، ودخول مصر فى عصبة الأمم ، والسودان . (٩٤) على أن هذه الخطبة لم تلبث أن انقلبت رأسا على عقب بعد وصوله الى لندن ، فقد كانت الدعاية هناك على أشدها من جانب مكرم عبيد ضد حكومه ، وكانت الوزارة العمالية الجديدة من جانب آخر راغبة فى تسوية المسألة المصرية برمتها ، وقد مهد المستر هندرسن السبيل الى ذلك بإبضاء اللورد لويد من منصبه ، ولهذا فلم يكده يجتمع محمد محمود باشا بالمستولين الانجليز ليتحدث فى النقاط التى أزعج التكلم فيها ، حتى « شعر بأن الخطوات التى يتقدمها ، دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يطمح فيه » . ولم يلبث أن سئل : « عما اذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » . (٩٥)

ولندع الدكتور هيكل ، الذى كان اذ ذاك فى لندن ، يصور لنا هذه الواقعة ويبين أنها فى نفس محمد محمود باشا ، فهو يقول : « انى لأتحدث الى محمد محمود باشا يوما ، اذ قال ان لديه سرا يريد أن يقضى به الى لاشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علما ستطيع أن ننهى الى اتفاق معه . وأضاف انه يخشى أن ننهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد القوصى الذى أنقدها منه » . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الكلام بقوله : « واذ كانت معاضات نروت - تنمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واد كنت أشعر بأن الحكومة العمالية قد نخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر . فقد أجبت محمد محمود باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال أبا كانت النتائج التى تترتب عليه ، فهذه فرصة تهيأت لك نعالج فيها ما استعصى على عيرك علاجه ، فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن نفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة . هذا الى جانب أنك اذا نجحت فى تحقيق ما لم نستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينسأه منصب . فان أنت قطعت المفاوضة واصطرتت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » . (٩٦)

وهكذا فلم يكن في مكنه محمد محمود باشا أن يرفض طلب
المفاوضة ويبيع رئيسا للوزراء ، كما لم يكن يستطيع أيضا أن يفاوض
ويظل ، بعد الاتفاق ، رئيسا للوزراء . ومعنى هذا أن مصير ورائه
تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه
التفاوض على المسألة المصرية برمتها .

على أن الوفد في ذلك الحين لم يفهم هذا . فقد أزعجته لدرجة كبيرة
فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا وحاربها حربا
شديدة . فاجتمع الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٣ يويه للبحث
نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة نحوله
حتى المفاوضات عن مصر » ، وأرسلت للغرافات بذلك الى رئيس مجلس
النواب البريطانى والمستر مكدونالد والمستر آرثر هندرسون . وفي
الوقت نفسه كان مكرم عبيد في انجلترا يحجج بشده على صفحات الجرائد
البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة
لا تمثل الأمة المصرية ، ويؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها
أى برلمان في مصر . وسرعان ما دبر اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات
الأوروبية ، الذى قام بالمظاهرة السالفة الذكر ، وكان من بين الملاحظات
الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها : « الصداقة بين
مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » ، وأحرى نعلن أن
« وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى - كما مر بنا - (٩٧)
ولم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، الا عندما رار مكرم عبيد المسمر
هندرسون يسأله عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا
فكذبها . (٩٨)

. كانت هذه هى الظروف التى تفاوض فى ظلها محمد محمود باشا ،
وهى فيما يختص بالموقف الداخلى تنسبه الظروف التى سادت مصر أثناء
مفاوضات عدلى - كيرزن ، وبالتالي فقد كان من المعقول أن تنتهى بنفس
الغسل ، خاصة وأن هذه المفاوضات الأخيرة لم ينوفر لها من كثرة
المفاوضين المصريين ومن كفايتهم ما توفر للمفاوضات الأولى التى نولى
زمامها ثلاثة من أنياب السياسة المصرية هم : عدلى باشا ورشدى باشا
وصدقى باشا . ولهذا فان التقدم الذى أحرزته المطالب المصرية نتيجة
المفاوضات التى جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، يجب
أن تنسب لأسباب أخرى أخطر من بدل محمد محمود باشا أقصى جهده
- كما يقول الأستاذ شفيق غربال - ومما لا شك فيه أن أحد هذه

الأسباب هو رغبة الحكومة العمالية المحلصة فى سوية المسألة المصرية التى عجز عن حلها المحافظون ، وقد كانت المسكلة المصرية بحق - كما يقول أحمد شفيق - من أهم المناكِل التى كان كل حزب فى بريطانيا يضعها فى رأس برنامجه الانتخابى ويعرض على الشعب والبرلمان فى سبيل حلها الوسائل التى يراها مؤدية الى تحقيق مصالح بلاده وارضاء المصريين • (٩٩) ولقد رأينا كيف دللت الحكومة العمالية على رغبتها الخالصة فى حل القضية المصرية باقضاء اللورد لويد • أما السبب المسمى فهو الظروف الدولية السائدة فى ذلك الوقت بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم « ميثاق كيلوج » • فان هذا الميثاق الذى أبعد فكرة الحرب بنعته موقعه بأن يسووا مسكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ، كان يسمح للحكومة الجديدة فرصة الدفاع أمام البرلمان الانجليزى عن أى تساهل تقدمه لمصر بخصوص النصوص العسكرية ، وهذا سبب معقول جدا ، لأن عكسه ، وهو توتر الظروف الدولية فى عام ١٩٣٦ ، قد اتخذته الحكومة البريطانية اذ ذاك سببا فى تشديد النصوص العسكرية فى المعاهدة التى أبرمت ، كما سنرى •

هذان هما أهم الأسباب للتقدم الذى اعترى بعض المطالب الوطنى نتيجة للمفاوضات التى حرت فى صيف عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وخصوصا فيما يختص بالقنوات البريطانية فى مصر • فلقد كان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع البريطانى يقوم على انسحاب هذه القوات الى منطقة القناة • وهو أساس كان معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية - كما يقول الدكتور هيكل - (١٠٠) فقد نهضت مفاوضات عدلى - كيرزن على صخرة الاحتلال ، عندما تمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة • وكذلك كان الشأن فى مفاوضات بروت - شمبرلن • وكان السياسيون المصريون ، منذ تشكيل الوفد المصرى فى عام ١٩١٨ ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة مهمة فى مصر • وهكذا انتهت ، بقبول الانجليز انسحاب قواتهم الى منطقة القناة ، الفكرة القديمة التى تمسكت بها بريطانيا ، بأن أراضى مصر كلها حلقة فى سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الأقصى •

على أنه مع ذلك يلاحظ فيما يختص بهذه المسألة ، ان المادة الخاصة بها قد أقرت المبادئ الآتية : فقد جعلت القناة كأنها مخصصة فقط لأن

تكون طرفا أساسيا للإمبراطورية البريطانية وحدها ، وتناست أنها
 طربى دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهده ١٨٨٨ . كما عدت
 الأماكن الى ستسنفر فيها القوات البريطانية من غير تحديد ، وجعلت
 عدد القوات البريطانية التى سترابط فى تلك الجهة غير معين وبركت
 تقديره للانجليز ، وقد عيئت الموقع العام الذى سترابط القوات المسلحة
 فيه بأنه سرفى خط طول ٥٣٢ شرقا ، وهذا الخط يدخل فيه من سرفيه
 بلاد نسبح مديرنى الدفيلية والسرفية ، ويمتد فيقرب الى ما بقابل
 المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرف والغرب تابع جميعه الى مدبرية
 الجيرة من جهة الرمام والادارة (١٠١) .

كانت النقطتان الأخرى اللتان أحرزنا تقدما واضحا من المطالب
 الوطنية هما : اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها « هى المسئولة
 منذ الآن عن أرواح الأحناب وأموالهم » (١٠٢) . ونسليمها بأن مسألة
 حماية الأفليات ، المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير ، « ستكون فى
 المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها » (١٠٣) . وقد حدث
 تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انتهاء الرنبيات التى
 بمقتضاها يباشر المفس العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ،
 وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر
 بمسورة « بعة عسكرية بريطانية » . وبخصوص السودان نصت المادة
 الثالثة عشرة من المقترحات على أنه « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات
 جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم
 العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه
 الاتفاقات المشار اليها » . وقد أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها
 - اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات - لأن تفحص
 بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت
 الذى نسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » (١٠٤) . وفيما عدا
 هذه النقاط الهامة فقد تشابهت نصوص المقترحات فى جوهرها مع
 نصوص مشروع نروت باشا .

عد محمد محمود باشا الى مصر بعد أن أرسل رساله للمسنر آرس هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها انه يدرك ان هذه المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للمسنر هندرسون أن يسير على حكومته بقبوله ، ويبدى استعدادا من جهته لأن يعرضها على السبع والبرلمان المصري ، وانما تمام البقة بأن فيولها هو في مصلحة بلاده (١٠٥) .

ولقد كان مدير محمد محمود باشا الموقف الوفد من المقترحات يقوم على احمالين لا نال لهما الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض مشروع نروت - سمبرلن . وكان من المتوقع حينئذ أن ينوب العلاقات بين الوفد والحكومة العمالية ، راسم التجربة الا دسورية الى مداها ، أما الاحتمال الثاني فهو أن يوافق على المقترحات ، ولم يكن هذا ببعيد المنال ؛ فالمقترحات كانت تضمن مكاسب حقيقية للقضية المصريه ، وكان المسنر هندرسون قد أعلن أنها تمثل أقصى ما يمكن له أن يوصى حكومته بقبوله . فاذا حدث هذا ، ألا يكون محمد محمود باشا قد أحرز فخرا لا ينساه منصف - كما قال له الدكتور هيكل ؟ - وألا يكون قد نجح فيما لم ينجح فيه الوفد ، وعندئذ ألا يحق له أن يطمح في الفوز في الانتخابات ، وأن يفوز بنفة النواب في البرلمان الذي ستعرض عليه المقترحات للتصديق عليها ؟

هذه النتائج لهذين الاحتمالين كانت هي نفسها الأسباب التي دفعت الوفد الى انتهاج خطة أخرى بعيدة عن ذلك كل البعد . فقد رفض، بلسان صحفه وبلسان رئيسه ، أن يدلى برأيه في المقترحات « الا نحن فبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ، لأن مناقشة هذه الافراحات في ظل الدكتاتورية تضليل ونفمة وفتنة ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » . وفد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب أن نزول اذن ، ونفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » . وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقريب مصبر الأمة وهي مقهورة في الداخل مهددة حقوقها وحريتها (١٠٦) » . وقد أدركت جريدة السياسة على الفور سر هذا الموقف من جانب الوفد فكتبت تقول : « هم ان قالوا ان هذه القواعد رديئة ، أفلت الحكم وخسروا عطف العمال ، فهم يعلمون أن العمال لا يستطيعون أن يبذلوا أكثر مما بذلوا ، وهم مستعدون لقبول هذا البذل بشرط أن يكون الحكم البهم وأن يكونوا هم الذين بمضون المعاهدة لا محمد محمود باشا . واذا فلا بد لهم من معذرة يتقدمون بها الى أصدقائهم العمال

تطور الحركة الوطنية - ٧٠٥

من هذا الموقف المريب ، وهذه المعذرة هي أنهم لا يريدون أن ينكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية السليمة » (١٠٧) .

أحس محمد محمود باشا بأن الموقف يفلت من يده ، وأخذ شبّح الهزيمة في الانتخابات يلوح أمام ناظره ، فبدأ يغير خطته ، وراح يلوح بغصن الزيتون ، ويدعو إلى الائتلاف وتضام الصفوف حول المشروع « حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما نجلت أول مرة » (١٠٨) . ولكن الوفد رفض هذه الدعوة في جماء شديد ، ففي الخطاب الذي ألقاه النحاس باشا في يوم ذكرى سعد ، وقف يقول : « يتغنّى محمد محمود باشا اليوم بمبارات التضافر والتلوّيح بغصن الزيتون لاعادة الائتلاف .. فيا لها من دعوة جريئة يوجهها إلى الأمة وأظفاره لا تزال ناسبة في عنفها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتها » (١٠٩) . وكتبت البلاغ نفس هذا الدافع على الدعوة إلى الائتلاف بأنه « الحرص على الحكم والتشبيب بأهداب الوزارة » ، ونتمهم محمد محمود باشا بأنه يأمل من وراء دعوته أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجديدة برياسته ، مع احتفاظ رئيس الأغلبية برياسة مجلس النواب ، كما كان الشأن في عهد سعد (١١٠) . وهكذا أصبح سقوط محمد محمود باشا أمرا محتوما .

وفي الحق أن محمد محمود باشا لم يكن ليستطيع أن يصمد في المعركة طويلا . فلم تكن قوة مناصرة له يستطيع الاعتماد عليها في مداومة التحدي ، فالشعب تواق إلى الخلاص من حكمه ، والإنجليز قد أوضحوا له في مناسبات عدة اصرارهم على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ، وكانت ذروة اصرارهم على هذا عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة ، فقد ألغوا ديباجته التي تذكر المفاوضين عن الدولتين ، كما ألغوا فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد نوفيحه . وقد صرح الدكتور دلتن وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلماني ، كما صرح المستر هندرسون لمكرم عبيد في لندن وفي الدوائر الرسمية ، بأن هذه المقترحات التي انتهت إليها محادثات محمد محمود - هندرسون ، إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين ، وتشولها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجري الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم (١١١) .

أما عن الملك فؤاد فلم تكن العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه في ذلك الحين على ما يرام . ولم تكن كذلك من قبل . ففي حلال السنة التي نولت فيها الوزارة « اللادستورية » الحكم ، كان محمد محمود باشا يعاني من ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، وبذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء في أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ونقل ميزان القوى الى أولئك الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ، ومنهم على ماهر باشا وزير المالية الذي كان يساركة آراءه عدد آخر من أعضاء الوزارة (١١٢) . ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه في أوروبا عندما انجهدت نية الملك في ذلك الوقت الى تعديل الدستور ، وكان ذلك بعد أن أنهى اليه محمد محمود باشا بمحادثاته مع المستر هندرسون . فقد اتفق رأى محمد محمود باشا مع الدكتور هيكل على أن كل تعديل في ذلك الظرف لن يفسر الا بأنه انتعاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور ومن شأنه أن يجس على مشروع المعاهدة . وقد أعقب ذلك جفاء بين الملك فؤاد ومحمد محمود باشا اتخذ له بعض المظاهر التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته وهي التي جعلته يوقن بأنهم «ذاهبون الى مصر في جو ملبد بالغيوم» (١١٣) .

وهكذا كانت الحوادث ، منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر ، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ، بازاء السياسة الانجليزية وبازاء صاحب العرش وبازاء الوفد ، وبلغ من ضعف هذه الوزارة انها كانت لا تستطيع شيئا حيال تشديد الوفد هجماته عليها . حتى خرجت صحيفة « البلاغ » الوفدية وعلى صدرها عنوان ضخم بقول : « استقالة » ، فالأ تكن فاقالة » ، ومحمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم . وأحس الأحرار الدستوريون أخيرا بأن « كرامتهم أصبحت في كفة الميزان » ، فقدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٤) ، وقبلها الملك في اليوم نفسه ، وعهد الى عدلى باشا في اليوم التالي بتأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخاب طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية (١١٥) . ويبدو أنه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السير برسي لورين قبل استقالة محمد محمود باشا ، فبعد هذه المقابلة بأيام

فدم محمود باشا استقاله ، ونألت وزارة عدلى باشا . ولم تخف جريدة
 البلاغ الصلة بين هذه المقابلة وبين التغيير الوزارى الذى تم ، فقد كتبت
 فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ نقول ان كثيرا من التردد (فى موقف الانجليز)
 لوحظ قبل أن تسقط الدكتاتورية ، « على أن هذا التردد زال دفعة
 واحدة بعد أن قابل النحاس باشا السير برسى لورين وسمع أقواله ،
 بحيث لم تمض بعد ذلك أيام تعد على الأصابع ، حتى سقطت الدكتاتورية
 وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية » (١١٦) . وقد أيد النحاس
 باشا تدخل السير لورين فى إسقاط وزارة محمد محمود باشا ، وفى
 حديث له فى الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ قال : « اننى أعلم أن فخامة
 السير برسى لورين كان له شخصيا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا
 الجو الذى تسوده المودة ، والذى هو شرط جوهرى لعقد معاهدة صداقة
 وتحالف » . وهكذا انتهت المحنة الدستورية التى كان قد فدر لاستمرارها
 ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، فلم
 تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا .

(٣) مفاوضات النحاس - هندرسون

أصدقاء مقترحات محمد محمود - هندرسون في الرأي العام المصرى
والبريطاني :

ينبغي قبل تناول موضوع المفاوضات بين النحاس باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ، توضيح أمرين على جانب كبير من الأهمية الأمر الأول ، الصدى الذى كان للمقترحات التى أسعرت عنها محادثات محمد محمود - هندرسون في الرأي العام المصرى ، وهذا أمر ضرورى لأنه يلغى ضوءا قويا ، ليس فقط على مشروع ١٩٣٠ ، بل وأيضا على معاهدة ١٩٣٦ . أما الأمر الثانى الذى ينبغي توضيحه ، فهو موقف الرأي العام الانجليزى من المقترحات ، وخصوصا موقف حزب المحافظين ، لأن هذا سوف يؤثر بشكل فعال على نتيجة مفاوضات ١٩٣٠ وعلى تقدمها بوجه عام ، وسوف يعيد أيضا في تفهم موقف المفاوض الانجليزى في مفاوضات ١٩٣٦ .

وفيما نصل بالأمر الأول ، وهو صدى المقترحات في الرأي العام المصرى ، فمن أهم ما نلاحظ هنا هو أن المقترحات قد لعبت قبولا حسنا بصفة عامة من جميع الأحزاب والهيئات المصرية ذات الرأي في البلاد ، وإن اختلف هذا القبول بين النأييد المطلق والتأييد المرفون بتحفظ ، والامتناع عن مهاجمة المقترحات ، والموقف الأخير هو موقف الوفد . أما النأييد المطلق ، فقد رفع لواءه حزب الأحرار الدستوريين بطبيعة الحال ، وروجت له جريدة السياسة ، وقد أصدر حزب الاتحاد بياناً في ١٠ سبتمبر بالموافقة على الاتفاق وبقوله ، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى (١١٧) . وقد شارك هذين الحزبين في قبول المقترحات غالبية المستغلين في الرأي الذين لا ينضمون تحت لواء حزب معين ، حتى لقد تألفت جماعة من هؤلاء أسمت نفسها « جماعة الشباب

الحر أنصار المعاهدة » (١١٨) • وقد أسندت رئاسة هذه اللجنة الى حافظ محمود ، وكان فيها أحمد حسين ، وهى الجماعة التى تطورت فيما بعد سقوط حكم محمد محمود باشا الى جماعة مصر الفتاة • ولقد كان عدلى باشا نفسه - رئيس الوزارة المحايدة - من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة ، فقد كان يراها « مقبولة بتمامها وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد » • وقد رسم صورة بليغة للأسباب التى تدفعه لهذا التأييد ، فقال ان مصر لم تتقدم فى العشر سنوات السابعة تقديما يذكر ، مع أنها فى أشد الحاجة الى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية • وذكر أن التغييرات الوزارية والقلل السياسية كانت تقضى دائما على تلك المسائل الحيوية وعلى الجهود التى كانت تبذل فى سبيلها ، « وما قد سنحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا بقاء » (١١٩) • وقد دعا الخديو السابق عباس حلمى الثانى مصر ، فى حديث له نشره جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس ، للاستعادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أنه بالرغم من أن المشروع فى نظره لا يحقق جميع آماني مصر المنروعة ، إلا أنه بوطء ، بلا جدال ، استغلال مصر الدائم • وكانت وجهة نظره أن أى نظام دستورى ، أو أى انتظام فى سير الأمور فى مصر ، لا يمكن أن يستقر أو تتجلى فيه الروح الديمقراطية المعترف بها فى هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم ، مادامت العلاقات بين مصر وانجلترا غير مستندة الى تسوية عادلة (١٢٠) •

كان الفريق الثانى الذى أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ هو الفريق الذى ينطق بلسانه الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون • أما الحزب الوطنى فقد صرح رئيسه حافظ رمضان من باريس لمراسل الأهرام الخاص بأنه « مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضل المشروعات التى تقدم منه • وفى حالة موافقة مصر على المعاهدة كما ينوق ، يرى ارسال جنود مصرية الى قناة السويس لتخفيف الشرى العسكرى ، ولينفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التى وكلت الى مصر حراسة القناة ، وليكون فى الوقت نفسه مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف • ويرى وضع برنامج وطنى من الآن لانساء أسطول جوى وبحرى وتنظيم الجيش المصرى لى تتحل مصر ما عليها من التبعات فى المستقبل • وهو مع وضع هذا البرنامج وارسال جنود مصرية الى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملا أن يحقق آمانيه مستقبلا (١٢١) » •

أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة اجمالا بأنه «حسن في جملته .. وأنه أفضل مشروع قدمته إنجلترا لمصر الى الآن .. ولا يسعني الا أن أشكر محمد محمود باشا ، بل وأهنته على حفظه الحسن» . ولكن الأمير لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع الى قسمين : قسم خاص بمصر والناني خاص بالسودان ، وذكر أن القسم الخاص بمصر «مقبول بعد أن تفصل بعض نقطه الغامضة ويحدد تحديدا دقيقا «حتى تكون بمأمن من التأويل الذي هو عادة في مصلحة القوى» ، وذكر أن هذه هي وظيفة البرلمان الذي سيعرض عليه المشروع ، « فيصع له من الحفظات ما يجعله أقرب الى مصلحة مصر ، مثل قصر معونتنا لانجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا ، ونعدير قيمة الكنتات التي تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، الى غير ذلك مما يجعلنا بمساحة من تحمل ما لا طاقة لنا بحمله ويدنينا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح في شئوننا الداخلية والى خارجيه » . ثم تناول الأمير طوسون القسم الخاص بالسودان فقال ان هذا المشروع « هو المشروع الغد الذي تناول مسأله دون المشاريع السابقة التي أرجأت مسألة السودان الى اعقاب آخر ، فيما عدا ضمان إنجلترا لصيب مصر فيه من الماء . لكنه مع ذلك لم بخط بنا نحو حقوقنا الا خطوة قصيرة جدا ، فارجعنا فيه الى اتفاقية ١٨٩٩ وهي اتفاقية سبق أن أثبت بطلانها .. ومع ذلك ، ومع أننا لا نعترف بهذه الاتفاقية المحجفة بحقنا الشرعي في السودان ، فإن هذا المشروع لم يثلنا ما نرعى وما يستفاد من نصوصها التي قالت إنجلترا ، ولا زالت تقول انها تحترمها ، وقالت وزارة العمال أخيرا انها متمسكة بها واتفاقية الفنال . وان كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير ، ليدهش أعظم الدهش مما جاء بعد ذلك تفسيرا لرجوع الحالة في السودان الى اتفاقية ١٨٩٩ ، وجوبا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش الى السودان بناء على هذه الاتفاقية؛ ألا وهو قول وزير الخارجية الانجليزية: « اذا فغنت المعاهدة بالروح الودية التي نفاوضنا بها في المقترحات .. فان الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » .. ان ارتكائنا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصري الى السودان اقتراحا بفحص بهذا الروح ، ثم مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية ، ونقبيد عودتها الى السودان بالوقت الذي نسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة — تلك أمور نندرننا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصي النية حتى في اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة في نظرننا ، والتي لا تزال

انجلترا تدعى أنها تحترمها ، وتعيم الدليل على التمسك بها بإبداءها في سجلات جمعية عصبية الأمم » . وقد ختم الأمير عمر طوسون حديثه بقوله : « اننى لا أرى أننا نحسر كثيرا اذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ، فى مقابل حصولنا على حقوقنا فى السودان . ولكن يظهر لى أن الانجليز يريدون منا أن نضحى بالسودان فى سبيل مصر ، وهم يعرفون أننا اذا رضينا ذلك وجاز علينا ، فقد ضحينا بالأتنين معا من حيث لا ندرى . لأن السودان من مصر روحها ، وهى بدونه جثة هامدة (١٢٢) .

هذا الحديث للأمير عمر طوسون عن التضحية بشيء من حقوق مصر فى مقابل الحصول على حقوقها فى السودان ، يسوقنا الى الخوض فى نقطة دقيقة يمكن ملاحظتها فى حركة الكفاح الوطنى فى تلك الفترة . ذلك أن هذا الحديث المذكور يعتبر ردا على الاتجاه الذى لوحظ فى مفاوضات ثروت - تشمبرلن ، ومفاوضات محمد محمود - هندرسون ، نحو التساهل فى مسألة السودان حساب حل المسألة المصرية ، فان هذا الاتجاه كان يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولا ، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها فى السودان ، وهوالاتجاه الذى ساد مفاوضات الوفد الأولى . ولقد لاحظنا أن ثروت باشا فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن أراح جانبا مسألة السودان ، حتى لاتقف عقبة فى سبيل حل مسألة استقلال مصر ، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلا شكليا فى مقابل حصول مصر على المكاسب التى وردت فى المقترحات . وبين هذين الرأيين كان على الوفد أن يقرر موقفه هو الآخر . وسنرى أن رغبته فى الجهم بن حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها فى السودان فى الوقت نفسه كانت الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضاته مع حكومة العمال .

لعل عند هذه النقطة أن ننقل الى الجانب البريطانى لنرى موقفه من المقترحات . ذلك أن رأى العام البريطانى كان فى ذلك الحين يتعرض لدعاية قوية من حزب المحافظين ضد المقترحات البريطانية (١٢٣) . وذلك بقصد اسقاط هذه المقترحات ، أو ارغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيراً لا يتفق مع الروح التى أملنها . فقد حرص المستر نشرشل على ألا يترك فرصة تمر دون أن ينتهزها للتنبيد بالمعاهدة المقترحة ، وليبين ما تجنيه ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز فى مصر ، بل وعلى مصالح الأجانب المقيمين فيها وحقوقهم أيضا (١٢٤) . ولم يكد البرلمان الانجليزى بفتح أبوابه فى أوائل نوفمبر ، حتى انهالت الأسئلة على الحكومة من جانب

المحافظين انهيلا ، فلم يكن بمقتى اسبوع من غير أن يرى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة بصطر حيالها اما الى المراءغة . او الى ساويل المسروغ ناويلا يرضى الانجسايير ويعصب المصريين (١٢٥) وفي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المسير برسيل خطبة عنيمة صرح فيها بأن رحيل القواب البريطانية عن القاهرة سيكون حاديا خطيرا سوف يرن صمداه في جوعيع اوجعاء أسيا . ثم ددد بحكومة العمال التي نجحت في شهور قليلة في اهلاك كل عناصر الأحرار الديموريين في مصر ، وهي التي اعتمد عليها نغريير لجنة ملئر بصفة خاصة ، ولم نواجه غير الد أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت في شئون مصر خلافا لكل بصرياتها ، عندما الحب في أن بحري الانتخابات في مصر للبرلمان على فاعده الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التي أفاضت بها اللورد لوبد فائلا ان هذه الطريقة هي التي أفاضت المذايح في فلسطين مبائرة ، إذ اعتبرها النوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للتورة (١٢٦) .

على أن هذا الموقف العدائي المنطرف للمفترحات لم يلتزمه « الأحرار » البريطانيون الذين رأوا - كما جرى على لسان قادهم - أن فكرة الاستقلال كانت هي الفكرة السائدة في بصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الضروري أن يعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون هذا المبدأ هو السامل الرئيسي في جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن فظ جزءا من الامبراطورية . على أنهم رأوا في نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت الى أقصى حد ممكن في سبيل تحقيق أمانى السعب المصري ، ولا يمكن أن نذهب الى أقصى من هذا ، وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصرية في السودان ، لا يجب أن يعنى الا أن لمصر فنه مصالح ، وأنه من الواجب أن تعلن بريطانيا بجله أن رفع الراية المصرية في السودان ووجود الجنود المصرية فيه لا يعنى جواز تدخل المصريين في الادارة السودانية (١٢٧) . أى أن الفكرة التي كان يرهى اليها الأحرار البريطانيون هي التساهل في مسألة استقلال مصر على حساب الاستئثار بالسودان . وسنرى أن هذه الفكرة نفسها هي التي كانت تعتنقها الحكومة العمالية

وفي الواقع أن التصريحات التي أدلت بها حكومة العمال في ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات

البريطانية محققة لآمال البلاد • وقد أوضح الحكومة أولا - أن المبدأ المائل في السبيل البريطاني المشهور الذي أرسل الى الدول في ١٥ مارس ١٩٢٢ (مبدأ مونرو البريطاني) لم تغير منه المعاهدة • نانيا - بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه اذا لم يفهم ملك مصر بهذه بأن حكومته مسئولة عن حمايتها لأرواح الأجانب وأموالهم ، فان ذلك يعد اخلايا بشروط المعاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم اذ ذاك بحمل مصر على القيام بعهودها حي القيام • بالثا - أما بخصوص السودان ، فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنها تحتفظ بالسياسة التي بسطتها لجنة ملنر في تقريرها بلا قيد ولا تحفظ وأن هذا هو ما جهرت به في عام ١٩٢٤ وفي نينها المحافظة عليه (١٢١) •

ولقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانية ، ثم تصريحات الحكومة البريطانية السالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين ، ليعلم قبوله للمقترحات قبولا صريحا لا مواربة فيه ، حتى يعوى مركز حكومة العمال بازاء الهجمات التي توجه اليها من خصومها ، والتي نضطرها الى هذه التفسيرات التي لا تتفق والروح التي أملت المقترحات : فقد أخذت جريدة السياسة تتهم الوفد بأنه يعرض المعاهدة للخطر الشديد (١٢٩) • كما كتب محمد أبو الفتوح باشا في جريدة الأهرام **خطابا مفتوحا الى النحاس باشا يدعوه فيه للاقتداء بحافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني عندما أدلى برأيه بالموافقة على المشروع** ، ويقول : « أنظر الى الآراء التي أبدتها الأمة أمراء وأفرادا ، هل ارتفع من بينها صوت يرفض المشروع ؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر ، تجدها تهنيء مصر بتحقيق أمانها رغم ما يتضمنه المشروع من التضييق في امتيازاتهم (١٣٠) • كما كتب محمود عزمى في جريدة الأهرام يحذر من المفاجآت التي قد تقصى العمال عن الحكم قبل أن يجيء وقت تسوية المسألة المصرية ، ويذكر أن أى تسوية في نظر المقترحات فيه خطر كبير يحذر بالقضية المصرية (١٣١) •

مفاوضات النحاس - هندرسون

في ذلك الوقت الذي كانت تتصارع فيه الآراء على المقترحات في مصر وفي إنجلترا ، كانت وزارة عدلى باشا تقوم بالخطوات اللازمة لاعادة

الحياة الدستورية (١٣٢) • وقد أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصهم في العود إلى الانتخابات إلى سيجرى سوف تكون معدومة ، بل لعلهم حسوا - بسبب ما جرى في اساء حكمهم من ارهاب وضغط - أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعهم أمام الانجليز ، فأثروا الاسحاح من الانتخابات • وقد تدرعوا بأنهم اذا خاصوا هذه الانتخابات ، فسيحوصوبها على أساس ان ما حصل عليه محمد محمود باشا حير ما يمكن الوصول اليه في ذلك الوهب ، اما والوفد يقول انه بسططيع الوصول الى حير منه ، فليس من المعقول أن يدعوا حجة بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب نظفر بها مصر من حقوفها (١٣٣) • وواضح أن هذه الذريعة كانت واهبة ، لأنها لم تمنع حرب الاتحاد مثلا من خوص معركة الانتخاب ، مع أنه سبق ان أبدى رأيه ملهم في المقترحات بالقبول والتأييد • وفي الحقيقة أن الأحرار الدستوريين كانوا يهدفون الى غاية بعيدة تدل على الدهاء ، فقد كانوا يهدفون ، بالاضافة الى حماية أنفسهم من السقوط ، الى اظهار البرلمان الذي سينتخب في صورة الذي « ينتخب لعبة خاصة » وهو ابرام المعاهدة ، وذلك ليتيسر لهم ، في حالة فشل المفاوضات الجديدة ، المطالبة بحله • وهو ما حدث فعلا كما ستري •

على كل حال فقد اسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الاغلبية المعهودة للوفد • وفي يوم ٣١ ديسمبر قدم عدلى باشا استقالته الى الملك ، وتولى النحاس باليف الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الاغلبية (١٣٤) • ولقد كانت خطة الوفد - كما ظهرت في خطبة العرش - أن بنقدم بمقترحات محمد محمود - هندرسون الى البرلمان ، لالبيدي فيها رأيه بالقبول أو الرفض أو التحفظ ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضا للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية • وبناء على القرار الذي أصدره البرلمان في ٦ فبراير بنفوض الحكومة الوفدية في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها « للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برئاسة النحاس وعضوبة واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومكرم عبيد أفندي وزير المالية • وأرسل النحاس الى المسنر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع في شهر مارس ، وتمت أول مقابلة بين الفريقين فعلا في ٣١ مارس ١٩٣٠ (١٣٥) •

ويمكن ايجاز موقف الوفد من المطالب المصرية فى عام ١٩٣٠ ،
للمقارنة بينه وبين موقفه فى عام ١٩٢٤ على النحو الآتى :

أولا : بالنسبة للمحالفه • أقر الوفد هذا المبدأ وقبله •

ثانيا : بالنسبة للدفاع عن قناة السويس - تراجع الوفد عن
خطته فى عام ١٩٢٤ ، فقد صرح النحاس باشا للمستر هندرسون بأنه
« بالرغم من وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامة القناة ، ضمانه خاصه
مستمدة من المحالفه ، وهى أن بريطانيا تأتى لمساعدتنا لصد ما عساه
يقع على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانه عامه دولية مستمدة من
حيدة الفنل ، تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة ١٨٨٨ ، وهما ضمانان
كافيتان للدفاع عن القنال - الا أننا ، لكى نثبت لبريطانيا حسن
استعدادنا للاتفاق ، نقبل ، الى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال
بمفردها حتى يأتيا المدد البريطانى ، أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن
تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال (١٣٦) • وكان الوفد يريد أن يكون
موقع هذه القوة منطقة الضفة الشرقية للقنال ، الى أن يقوى الجيش المصرى
على الدفاع عن القنال وحده ، ولكنه تحت ضغط شديد من المفاوضات
البريطانيه قبل أن يكون موضع هذه القوة بجوار الاسماعيلية بشرط
ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد سكة حديد « المحسمة »
وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة (١٣٧) •

ثالثا - بخصوص السودان • وهنا بوضع فى الاعتبار أن مركز
مصر فى السودان فى عام ١٩٣٠ كان قد ساء كثيرا عما كان عليه عند بدء
مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد • ولهذا فإن تساهل الوفد بخصوصه
مستمد فى الواقع من هذا التغير • ولقد تمثل هذا التساهل
فى الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهو ما أنكرته الحركة الوطنية
فى عهد الاحتلال البريطانى طوال تاريخها (١٣٧ م) • فقد قال النحاس
باشا للمستر هندرسون : « اننا لا نطلب فى الوقت الحاضر الا
الاشتراك الفعلى فى الادارة • وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية
نفسها ، فقد اشهر فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا ،
هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة
التي كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا
بمقتضى هاتين الاتفاقيتين • • نقصد بذلك أن تكون الادارة مؤقتا فى
أيدي المصريين والانجليز معا ، وهو ما لم نكن نعترف به من قبل ، فهذا
فى الواقع تساهل منا • • لأن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ،

ولم نعمل في يوم من الأيام النتائج التي نرنت عليها ، ول ما نرجوه الآن أن يشترك المتحالفان في الإدارة اسرآنا فعليا الى أن يوضع انقافات جديدة » • ولما سألته المستر هندرسون • ومادا نقصدون تماها بعبارة الاشتراك الفعلي ؟ • رد النحاس قائلا : نعصد بذلك رفع الفيدود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان • أى حرية الهجرة اليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والانجليز على السواء • وقد فسر النحاس باشا في حديث آخر ما يعنيه بخصوص الإدارة المشتركة ، بأن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان ، وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء (١٣٨) • ومع ذلك فإن النحاس باشا لم يلبت أن تراجع عن هذا الموقف أيضا تحت وطأة التشدد الانجليزى والرغبة في الاتفاق ، فذهب ، بعد استشارة زملائه الوزراء في مصر ، الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلي في الإدارة مؤقتا والاكتفاء بإعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ، حتى يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ وتنفيذهما في العام التالى • ولكن الانجليز لم يرضهم مع ذلك هذا التنازل من جانب الوفد • وقد اكتشف النحاس باشا انهم لم يكونوا يريدون تطبيق النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، كما أنهم كانوا على نية مبيتة بالاشتراك مصر في إدارة السودان وألا ترسل اليه جيشا ، وأن كل ما يريدونه هو أن يئوب الحاكم العام عن مصر في هذه الإدارة • وكانوا يفصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان (١٣٩) •

ولقد مرت المادة الخاصة بالسودان بعدة صيغ سببت ، لكثرتها ، وقوع بعض المؤرخين في أخطاء بشأنها فقد فرر الأستاذ شفيق غربال أن الوفد قد ذهب في التنازل الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلي في إدارة السودان (١٤٠) • وهو مالم يحدث ، والصحيح أن الوفد قبل تأجيل هذا الاشتراك الفعلي لحين الاتفاق على تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ في بحر السنة التالية (١٤١) • كذلك فإن الأستاذ الراقى اعتقد أن الوفد قد ضرب لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ أحلا لا تتجاوز عاما (١٤٢) • والصحيح أن الأجل الذى ضربه الوفد انما هو لتطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ لا لتعديلهما ، وأن الوفد لم يحدد أى أجل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، لأن كل ما كان يسعى الى تحقيقه اذ ذاك فى تلك المرحلة هو تطبيق الاتفاقيتين بما تتضمنان من الاشتراك في إدارة السودان ، على أن ينظر بعد ذلك فى أمر تعديلهما (١٤٣) •

ولقد حاول الوفد أن ينفذ المفاوضات بتأجيل مسأله السودان الى مفاوضات مقبله يجب أن تحصل فى مده سنه ، على سرف تسجيل حو مصر فيه ، ولكن الجانب البريطانى اراد أن يكون التأجيل دون سرف (١٤٢) كما عرض الوفد أن يواصل الحاكم العام ، نيابة عن الطرفين المتعافدين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتى ١٨٩٩ مباشرة السلطات المحوله بمقتضى انفايتى ١٨٩٩ ، على أن يكون ذلك بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها الماديه فى السودان ، وأن يكون مركز السودان هو المركز النفسى من هاتين الاتفاقيتين ، ومع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات فى المستقبل لتعديل انفايتى ١٨٩٩ ، وبشرط ان يدخل الفريقان فى مباحثات فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين . وفد قبل الوفد البريطانى هذا الحل ، ونبادل الفريقان التهانى على هذا التوفيق . ولكن مجلس الوزراء البريطانى لم يلبث أن قرر عدم الموافقة على هذا الحل ، وكان القرار باجماع الآراء (أى بما فيه أعضاء الوفد البريطانى) . وكانت معارضته تنصب على الفقرة الأخيرة التى نص على المفاوضة فى خلال عام لتطبيق انفايتى عام ١٨٩٩ (١٤٥) . وقد كشف المسنر «ايوار» ، المحرر الدبلوماسى لجريدة «الدبلى هرالد» - لسان حال حزب العمال البريطانى - أن تصلب الجانب البريطانى فى هذه المسألة ، قد تم تحت ضغط الهيئة الحاكمة البريطانية فى السودان ، اذ أرسل «السير جون مافى» ، حاكم السودان ، تلغرافا للمستتر آرثر هندرسون هدد فيه بأنه اذا وقعت المعاهدة ، فان الهيئة التنفيذية فى حكومة السودان سوف تستقيل جميعها .

وفى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ قرر الوفد أن يكون رده كالاتى :

١ - يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ .

٢ - لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ - لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والنجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى (١٤٦) ، (وكان النص البريطانى يقضى بأن يكون حق دخول السودان والهجرة اليه تحت الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان) (١٤٧) .

وبهذا القرار قطعت المفاوضات الطويلة التى استغرقت اثنتين

وعشرين جلسة في خلال سبعين يوما تعريبا . توصل فيهما الوفد، الى مشروع يعتبر من بعض الوجوه خيرا من مقترحات محمد محمود هندرسون . فقد وفق الى نقل المقترح الخاص بتدريب الجيش المصري على يد معلمين بريطانيين ، من صلب المعاهدة الى المذكرات . وحذف المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن يعينوا من الرعايا البريطانيين ، كما تم الاتفاق على الاستغناء عن المستشارين المالي والقضائي عند انتهاء عقديهما ، كما تم الاتفاق على النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الاحوال منفيًا لرغبة مصر في الغاء هذا النظام من أساسه (١٤٨) .

ولقد صرح المستر هندرسون للفريق المصري « بأن المسألة المصرية ستكون بافية عند ما تم التفاهم عليه ، فاذا عدل الفريق المصري في المستقبل موقفه ، أمكن الوصول الى الاتفاق (١٤٩) . ولكن الجانب الانجليزي لم يبر بوعده ، فقد تراجع فيما بعد عما وصلت اليه المسألة المصرية من التفاهم ، كما سنرى .

الصدام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن :

عاد النحاس الى مصر بعد فشل مباحثاته في لندن ، ليواجه ظروفًا شبيهة بتلك التي واجهها سعد زغلول بعد فشل مباحثاته مع المستر مكدونالد في أواخر عام ١٩٢٤ . فقد أحس الأحرار الدسنوريون بأنهم انما أقصوا عن الحكم لهدف واحد هو أن يبرم الوفد المعاهدة مع انجلترا ، أما ولم يتم ذلك ، فإن الظروف التي سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود ، وأن تستأنف تجربة محمد محمود باشا مرة أخرى . وهذا ما أبدوه في العريضة التي رفعوها الى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، بعد قطع المفاوضات بنصف شهر تقريبا . فقد وصفوا الأغلبية البرلمانية التي تستند اليها حكومة الوفد بأنها « أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة » ، أى لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا أن الحالة في مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل . وطلبوا في النهاية من الملك أن « يتلافى الأمر بحكمته » (١٥٠) .

وقد شعر القصر أن الظروف ، بعد فشل المفاوضات ، سائحة لقلب الحياة الدستورية من جديد . ولما كان تلمس الأسباب لاقالة الوزارة

يعتبر اذ ذاك أمرا عسيرا ولا يوجد ما يبرره ، فقد لجأ القصر الى حيلة تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية وإهمال رغبتها والامتناع عن امضاء المراسيم ، وذلك لشل أعمالها ودفعها الى الاستقالة . وكانت الظروف مواتية لهذه المغامرة الملكية ، فقد اعتزم النحاس باشا بعد عودته من إنجلترا المبادرة بوضع المشروع الذى وعد به لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور . وقد أراد بذلك صيانة الدستور من العبث من جانب ، وتأمين ظهر الوزارة الوفدية من جانب آخر . ولم يلبث أن قام خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة . ففسد حذف العصر أسماء من القائمة التى قدمها له النحاس باشا ، وأثبت محلها أسماء أخرى . فوجدت الوزارة الوفدية أن كفها مسئولة عن أداء مهمتها ، وأن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (١٥١) .

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بأنه محاولة من الوفد لبلقين الملك نفس الدرس الذى لفته اياه سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذى صاحبت فيه الجماهير فى ساحه عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو البورة » . وفى يوم ١٧ يونية ١٩٣٠ قدم النحاس باشا الى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التى دعت الى تقديمها ، وهى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على انفسهم بالعهد بتنفيذه . ولم يلبث أن أبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فقد توجه الى مجلس النواب حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم الى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور . وقد فعلت هذه الخطبة فعلها فى نفس النواب ، فلم يكذب يغادر النحاس باشا الجلسة بعد القاء بيانه ومعه الوزراء ، حتى تملك الغضب المجلس ، ووقف الدكتور أحمد ماهر متحمسا ليطالب من النواب الثقة بالوزارة حتى « تسمح البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » ، وقد قوبلت هذه الكلمة بتصفيق حاد . وسادت المجلس روح التندب بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة ، ووقف الاستاذ العقاد ليلقى عبارته الشهيرة عندما صاح : « ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته » ، فقبل هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل . وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الأمر ، فوقف صائحا

مضطرب : ما هذا يا أسناد عباس ، انا لا أسمح بمثل هذا اللام ، ثم امر بحذف العبارة من محضر الجلسة . ولكن جريدة السياسة لم تنس ان ننقلها دون سائر الصحف الأخرى ، ونلتها جريدة المقطم في مساء اليوم التالي . وقد كتبت السياسة معلقة على هذه العبارة بقولها : « سرى الأمة غدا أن هذه العبارة نعبر بالفعل عن نفسه الوفد وبوابه ، ولولا هذا لما صفى النواب (١٥٢) » .

وفي اليوم التالي ١٨ يونية عقد الوفد اجتماعا طويلا في بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقالة . وكانت الجماهير في ذلك الانثناء محتشدة أمام بيت الأمة وهي تهتف بحياة النحاس والدستور ، وطلت كذلك الى ساعة متأخرة من الليل . وفي نفس اليوم اجتمع مجلس ادارة نقابة الموظفين وقرر تأييده للنحاس باشا وزملائه على موقعهم المنشرف ، واحتجاج الموظفين على قبول الاستقالة ، ونسر هذا على صفحات الجرائد للعلم . وسرعان ما أخذت الهيئات والأفراد في أنحاء البلاد يرسلون الإبرقيات التي تعرب عن نفثهم بالوزارة ومطالبة الملك بعدم قبول الاستقالة . وفي يوم ١٩ يونية اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة لتقرر اعلان النفا « النى لاحد لها » بالنحاس ، والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية ، واعلان عدم الثقة بها ، ووجوب عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور . وسرعان ما توضحت خطة الوفد عندما صدرت جريدة الأهرام يوم ١٩ يونية ، وعلى صدرها عنوان كبير يقول : تدبير مظاهرة شعبية يوم الجمعة المقبل « ثم تذكر انها علمت أن مظاهرة كبيرة جدا تبلغ الألوف ستنتظم يوم الجمعة ٢٠ يونية لتطوف بشوارع العاصمة ، وتذهب الى ساحة عابدين للتهتاف بحياة الدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة الوزارة » (١٥٣) . ويبدو أن حرص الوفد على تعبئة أكبر عدد ممكن للاشتراك في هذه المظاهرة هو السبب في تأخير تسييرها الى صبيحة يوم ٢٠ يونية .

على أن الملك فؤاد كانت له خطئه هو الآخر . ففي نفس اليوم الذي قدم فيه النحاس باشا استقالته ، طلب الملك من صدقي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ولا يعلم أحد بعد ، هل كان لاتفاق وجود محمد محمود باشا في المستشفى مريضا في ذلك الوقت أثر في هذا الاختيار أم لا ؟ . ولكن صدقي باشا أنهى الى الملك شروطه التي يعلم أنها تنال كل موافقته وارتياحه ، وهي « أن يمحو الماضي بما له وما عليه ، وأن ننظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورايه في الدستور واستقرار الحكم » (١٥٤)

ولكن بينما كان صدقي باشا يقوم باتصالاته لاختيار زملائه في الوزارة من المستقلين والأحرار الدستوريين ، خرجت الأهرام في صباح يوم ١٩ يونية وفي صدر صفحتها الأولى الخبر عن ندير المظاهرة الكبرى التي كان ينظمها الوفد للمتوجه الى ساحة عابدين في اليوم التالي . ولما كان قد سبق ذلك ما حدث في البرلمان من اعلان النواب النقطة بالوزارة ومن اعلان استيائهم وتنديدهم على هذا النحو السالف الذكر ، فقد أيقن الملك فؤاد أنه يواجه يوما منسهدا كذلك الذي واجهه يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . ولكنه لم يلبث أن استفاد من بطة التحركات الوفدية ، فانزع المبادرة من الوفد ، وفي الساعة العاشرة من نفس يوم ١٩ يونية - أي بعد صدور الخبر عن المظاهرة بساعات قلائل ، كان قد أصدر أمرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة . وبذلك سلب من جماهير الغد ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين ولم يكتف بذلك ، ففي نفس ذلك اليوم عقد اجتماع في وزارة الداخلية حضره حكامدار العاصمة بالنيابة ومدير الادارة الأوروبية ووكيل الداخلية ومدير ادارة الأمن العام ، واتفق على ما يجب اتخاذه من الاحتياطات لمنع المظاهرات وتفريقها بالقوة اذا فضت الحال . وفي اليوم التالي ٢٠ بونية ١٩٣٠ ، الذي أعده الوفديون ليشرخوا فيه نخب الانتصار على القصر ، أتم الملك فؤاد انقضاضه عليهم، بأصدار المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة صدقي باشا (١٥٥) ، عدو الوفد اللدود . وبذلك انتقلت البلاد الى عهد جديد .

حواشى الفصل الثانى عشر

المعركة الدستورية الثانية

- ١ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٦٢
- ٢ - الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب فى ٢ يولية ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٧٦٧ - ٧٦٨ ، ٧٧١ - ٧٧٢ ، الجلسة التاسعة لمجلس النواب فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، المضبطة ص ١١٣ - ١١٤ ، جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، المضبطة ص ١٩١ - ١٩٢ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦٨ ، الاهرام فى ١١ ابريل ١٩٢٨ ، محمد عصفور المحامى : فلنحطم الاغلال ص ٨٤ - ٨٨ ، ٩٠ - ٩٢ ، ٩٦ - ٩٧
- ٣ - لويد : المرجع السابق ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، الرفعى : فى اعقاب النودة ج ٢ ص ٣٣
- ٤ - الاهرام فى ٨ مارس ١٩٢٨ ، عدد ١٥٥٧٨ ص ٥
- ٥ - نفس المصدر فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، من بيان للدكتور هيكل عدد ١٥٥٨٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥
- ٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨١
- ٧ - الاهرام فى ٥ أكتوبر العدد ١٥٤١٨
- ٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ٢٨١ - ٢٨٣ ، أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٧١٧ - ٧١٨
- ٩ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤١٣ - ٤١٤
- ١٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ - ٢٨٤
- ١١ - اليد القوية ، خطب واحادب حضرة صاحب لدولة محمد محمود باشا منذ أسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٧
- ١٢ - صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٧

- ١٣ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٨٤
- ١٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٢ - ٤١
- ١٦ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧١
- ١٧ - احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٣٢٦ - ٣٢٧
- ١٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥
- ١٩ - نفس المصدر ص ٣٥
- ٢٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٦
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧١
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٧١
- ٢٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٥ - ٣٧٨
- ٢٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٨
- ٢٥ - Parliamentary Debates Sth. Series, Vol. 230 P.1642
- ٢٦ - نونبي : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٢٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ - ٤١
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٣ ، المناقشات البرلمانية (مصابو مجلس العموم) المرجع السابق : ج ٢٣٠ ص ١٦٤٢
- ٢٩ - اليد القوية ص ٣١ - ٣٢ من خطاب لمحمد محمود باشا في وفد مديرية اسيوو في يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٤ - ٧٦٥ من خطبة النحاس باشا في حفل تكريمه في ٤ يوليو ١٩٢٨
- ٣٠ - اليد القوية ص ٨
- ٣١ - نونبي : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، خطبة النحاس باشا السالفة الذكر نقلا عن احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٧
- ٣٢ - السياسة في ١١ مايو ١٩٢٨ عدد ١٧١٩ ص ٤
- ٣٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٥٦٥
- ٣٤ - كوكب الشرق في ٤ بونية ١٩٢٨
- ٣٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٣

- ٣٦ - توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٩
- ٣٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٨٣
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ٤٥
- ٤٠ - دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسى ١٨٨٢ - ١٩٥٨ (١٩٥٩) ص ١٢٦ - ١٢٧
- ٤١ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٩٩
- ٤٢ - دكتور يوسف نحاس : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية (١٩٥٢) ص ٥٩
- ٤٣ - صدقى باشا : المرجع السابق ص ٤٢ ، ٣٢
- ٤٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٤٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦
- ٤٦ - نفس المصدر ص ٤٧ ، كتاب الملك فؤاد الى النحاس في ٢٥ يونية ١٩٢٨
- ٤٧ - البلاغ في ١٧ يونية ١٩٢٨
- ٤٨ - نفس المصدر في ١٩ يونيه ١٩٢٨
- ٤٩ - صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨
- ٥٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٥١ - الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧
- ٥٢ - الأخبار في ٢٣ يونية/ ١٩٢٨
- ٥٣ - صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨ ، وقد ذكر صدقى باشا ان محمد محمود باشا الف وزارته في يوم ٢٦ يولية وصحتها ٢٦ يونية ١٩٢٨
- ٥٤ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٩١
- ٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩
- ٥٦ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٨١ - ٦٨٢
- ٥٧ - نفس المصدر ص ١٣٦٧
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٢٨٤ - ١٢٨٦
- ٥٩ - اليد القوية ص ٣ - ٤
- ٦٠ - نفس المصدر والمكان

- ٦١ - الرافي : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧٦
- ٦٢ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩
- ٦٣ - اليد القوية ص ٢٧ ، من خطاب محمود باشا في وفد مديرية القليوبية في ٧ يوليو ١٩٢٨
- ٦٤ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٦٥ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٣
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩١ - ٢٩٢
- ٦٧ - اليد القوية ص ٣٦ - ٣٧
- ٦٨ - نفس المصدر ص ٧
- ٦٩ - الاهرام في ٣١ يناير ١٩٢٩ عدد ١٥٨٧٨ ص ٤
- ٧٠ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٩
- ٧١ - الاهرام في ٢١ يوليو ١٩٢٨ عدد ١٥٦٩٦
- ٧٢ - نفس المصدر في ٦ اكتوبر ١٩٢٨
- ٧٣ - حكم مجلس التدبير ودفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامي ص ١٣٨ *
- ٧٤ - احمد شفيق : الحولية السادسة ص ١١١
- ٧٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ١٤١
- ٧٦ - السياسة في ٢٢ يوليو ١٩٢٩
- ٧٧ - احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٩٩٥ - ٩٩٨ ، الرافي : المرجع السابق ص ٦٦ - ٧٧
- ٧٨ - احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧١
- ٧٩ - احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١١٨٧
- ٨٠ - المناقشات البرلمانية (Parliamentary Debates, H.C.) ج ٢٢٢ ص ٤٥٨
- ٨١ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٧٤
- ٨٢ - احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧٧
- ٨٣ - اليد القوية ص ١٣ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٣
- ٨٤ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٦٥ ، ٥٦٦
- ٧٢٦

٨٥ - المناقشات البرلمانية مضايك مجلس العموم ، المرجع السابق ج ٢٣٠ ص ١٦٤٣ ،
١٣٠١ ، لويد : المرجع السابق ص ٦٠٣

٨٦ - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥

٨٧ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٨٧

٨٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٥٠٩

٨٩ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤٥٠

٩٠ - اليد القوية ص ٤٨ ، ٦٥

٩١ - نفس المصدر ص ١٤٠

٩٢ - قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢

٩٣- كانت ادارة اعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الاسغال . وظل هذا الحق غير متنازع فيه الى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانفصلت اعمال الرى فى السودان عامة عن وزارة الاسغال . وقد جاءت اتفاقية مياه النيل اقاراراً لهذا الانفصال ، فقد جعلت اداره خزان سنار فى يد حكومة السودان ، وكل ما كان لمشي الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع المهندس البريطانى المقيم فى خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه جارى طبقاً لما تم الاتفاق عليه . وجعلت الاتفاقية اعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان . وبهذا فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل . على أن الاتفاقية قُدرت الى جانب هذا ؛ الا تمام ، بقر اتفاق سابق مع الحكومة المصرية ، أعمال رى او توليد ، ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان او فى البلاد الخاضعة للإدارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر ، او تعديل تاريخ وصوله ، او تخفيض متسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر . (الراضى : المرجع السابق ص ٧٦ - ٨١)

٩٣ - قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢ - ٤٥٨ عامود ١

٩٤ - نفس المصدر والمكان

٩٥ - نفس المصدر ص ٤٥٨ عامود ١

٩٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠١

٩٧ - البلاغ فى ٢٣ يولية ، ٢٥ يولية ١٩٢٩

٩٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ملحق رقم ٨ مفاوضات النحاس - هندرسون ص ٥٠٩

٩٩ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٦٠ - ٤٦١

- ١٠٠- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٢
- ١٠١- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢١٧
- ١٠٢- قانون رقم ٨٠ ص ٧٣ عامود ٢ (مادة ٦)
- ١٠٣- نفس المصدر ص ٧٧ عامود ١
- ١٠٤- نفس المصدر ص ٧٤ عامود ١
- ١٠٥- نفس المصدر ص ٧٣ عامود ١
- ١٠٦- البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤
- ١٠٧- السياسة في ٨ أغسطس ١٩٢٩ ص ٤
- ١٠٨- احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٧٢٣ ، خطاب محمد محمود بانسا في كلية سان مارك بالاسكندرية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٩
- ١٠٩- الاهرام في اول سبتمبر ١٩٢٩ عدد ٧٥ ص ١٦٠ ، ٥
- ١١٠- البلاغ في ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٩٠٩
- ١١١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٠٩ ، ٥٨٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٦ ، ٣٠٨
- ١١٢- لويد : المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ١١٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ - ٣٠٩
- ١١٤- نفس المصدر ص ٣١٠
- ١١٥- الاهرام في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٣
- ١١٦- احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٩٧٦
- ١١٧- الاهرام في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٣ ص ٥
- ١١٨- احمد شفيق المرجع السابق ص ٦٧١
- ١١٩- السياسة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ عدد ٣١٦٦
- ١٢٠- الاهرام في اول سبتمبر ١٩٢٩
- ١٢١- نفس المصدر في ٩ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٥٤ ص ٢
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٥
- ١٢٣- نفس المصدر في ٣٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٣ ص ٢
- ١٢٤- نفس المصدر في ٦ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٩ ص ٣

- ١٢٥- السياسة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤
- ١٢٦- مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٣ ص ٢٠٠٥ ،
٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٦٥ - ١١٦٩ جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٨- مضابط مجلس العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٢ ص ٢١ - ٢٢ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٤٨ ، ١١٥٤ - ١١٥٦
- ١٢٩- السياسة في ٢٤ نوفمبر ، ٢٥ منه ١٩٢٩
- ١٣٠- الاهرام في ٧ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٠
- ١٣١- نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٢٩
- ١٣٢- الراقى : المرجع السابق ص ٩٧
- ١٣٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١١
- ١٣٤- الراقى : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١
- ١٣٥- قانون رقم ٨٠ . الخ ، معاوضات النحاس - هندرسن ص ٤٨١ ، ٤٨٤ -
٤٨٨ ، ٤٩٥
- ١٣٦- نفس المصدر ص ٥٠٠
- ١٣٧- نفس المصدر ص ٤٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢
- ١٣٧م- تكون انفايا ١٨٩٩ من انفاية رئيسية ، هي انفاية ١٩ يناير ، التي رنبت اشتراك انجلترا ، بنصيب الأسد ، مع مصر في حكم السودان ؛ وانفاية لاحقة ، هي انفاية ١٠ يوليو ، التي ألغت النصوص الواردة في الانفاية الأولى ، الخاصة بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى مدبته سواكن . وقد رفضت الحركة الوطنية هاتين الانفايتين على أساس أن مصر لم تكن لها حينذاك الصفة التي نخولها عقد اتفاق دولي ، لأنها كانت مقاطعة عنمانية ؛ وان الخدبو لم يكن بملك عفسد اتفاق شرك به دولة اجنبية في السودان لأن هذا الاتفاق كان يخرج به عن اشتراطات القرمات التي تحرم عليه ذلك .
- ١٣٨- نفس المصدر ص ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، ٦٢١
- ١٣٩- نفس المصدر ص ٥٩٤ ، من خطاب دولة رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر.
- ١٤٠- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٤٢
- ١٤١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢٨

- ١٤٢- الرافعى :الرجع السابق ص ١٠٦
- ١٤٣- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٨ ، ٦٥٥
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦١٧ - ٦٢١ - ٦٥٦
- ١٤٥- نفس المصدر ص ٦٣٧ - ٦٣٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٥٥ ، المصرى فى ٢٣ يونيه ١٩٣٧
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٤٧
- ١٤٨- نفس المصدر ص ٦٢٩ ، ٦١٥
- ١٤٩- نفس المصدر ص ٦٥٦
- ١٥٠- الأهرام فى ٢٨ مايو ١٩٣٠ عدد ١٦٣٣٢
- ١٥١- الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨
- ١٥٢- احمد شفيق : الحولية السابعة ص ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦
- ١٥٣- الأهرام فى ١٩ ، ٢٠ يونيه ١٩٣٠
- ١٥٤- صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٩
- ١٥٥- الأهرام فى ١٩ ، ٢٠ يونيه ١٩٣٠

الفصل الثالث عشر

المحركة الدستورية الثالثة

١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد

الظروف السياسية والاقتصادية التي تولى فيها صدقي باشا الحكم :

أتى صدقي باشا الى الحكم فى وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فمن الناحية السياسية ، كانت المسألة المصرية قد شارفت على حل ارتضته البلاد بلسان أحزابها وأولى الرأى فيها ، واعتبرته ضرورة للخلاص من القلق السياسى والاضطراب الذى كان يسود الحياة فيها ويعطل كل بناء • ولم يكن إيجاد مخرج للوصول الى اتفاق فى ذلك الحين بالأمر العسير • فيفهم مما كتبه صدقي باشا ، وما جاء على لسان النحاس باشا أن مفاوضات كانت تدور فى تلك الأثناء بين الوفد والمندوب السامى لإيجاد هذا المخرج ، فعندما أنهى صدقي باشا الى المندوب السامى بخبر تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، قال له هذا الأخير : « اننى لا أعلم شيئاً قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب » • ولما سأل صدقي باشا عن السبب ، أجاب : « لائى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وكان أملى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق » • وقد رد صدقي باشا قائلاً : « اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة • وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير ، بل اننى أحد واضعيه • وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ ، وفى الامكان أن أستأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها » • فاقصر المندوب السامى على الاجابة بقوله : « مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك » (١) • وقد جاء على لسان النحاس باشا ما يدل على أنه مباحثات كانت تدور لاثمام الاتفاق مع انجلترا قبل حدوث الانقلاب ، ففي خطبته فى ذكرى سعد فى مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ قال : « لقد قطعنا شوطاً مهماً مع الحكومة البريطانية • وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأركان • واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل فى الظلام لعرقلة مساعيها » (٢) •

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد أتى صدقي باشا فى مطلع أزمة

اقتصادية عالمية عنيفة نظاير شررها الى مصر واستفحل فيها . وكان بدء ظهور هذه الأزمة فى نيويورك فى خريف عام ١٩٢٩ عقب انهيار معاجىء فى أسعار البورصة ، وسرعان ما اسع نطاق هذه الأزمة حتى شمل العالم بأسره ، فأخذت الأسعار فى النزول المنوالى ، وبوقف الانتاج الصناعى ، وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات . ولما كان الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا فى نموه وتطوره كل الارتباط بالافصاد الانجليزى والأمريكى ، فقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر تأثرا كبيرا بالكارثة الاقتصادية ، فأخذت أسعار الفطن فى النزول بدرجة مخيفة ، فبيع محصول ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيها استرلينيا معادل ٢٦ فى العام السابق ، وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيها ، ومحصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات . وحتى بهذه الأسعار الرخيصة لم يكن يتيسر العنور على سارين للفطن ، وهكذا أخذت البالات نكدس عاما بعد عام حتى بلغ المجموع فى عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطارا (٣) . ولقد تهددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير السعبيه من الفلاحن والعمال ، واستنارت فمهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصديقة بفهومونها فى عنف شديد ، وقابلنهم الحكومة بالحديد والنار ، فتحولت المعركة الى «سبه حرب أهلية» - على حد تعبير صدقى باسا نفسه .

ولا شك أن معجى صدقى باسا الى الحكم فى ذلك الوب بالذات كان « غلطة سياسية » تورط فيها الملك فؤاد . وهذا ما تحدث به بعض الصحف الانجليزية فى ذلك الحين ، بل لقد انهمت «التايمز» الوفد بأنه انما بعد الهروب من الحكم فى ذلك الحين لبعلت من معالجة الأزمة الاقتصادية الدقيمة التى كانت نرزع تحتها مصر . وانه انما نعد احداث أزمة لم يكن هناك ما يدعو اليها . وقالت ان النحاس باشا عندما رجع من لندن رأى أنه لابد من حدود مناعب خطيرة ستتنسأ بعد أسهر قليلة ، ورأى أن اهتمام الناس بالسياسة أخذ فى الناقص، واهتمامهم بالسئون الاقتصادية أخذ بترابد ، وكانت الحكومة فى مأزق حرج أوجدت نفسها فيه بمساعبها ومساعى الوزارات التى سبقتها لتوطيد أسعار العطن ، وذلك دخولها فى السوق مسنرية ، حتى بلغ ما اشترت به الوزارات المصرية فطنا نحو ١٣ مليون جنيه . وكان النحاس باشا قد تعهد بالاستمرار فى سياسة شراء الفطن فى ذلك العام ، ولم يكن لدى الحكومة شىء من المال لهذه الغابة وانه لهذا السبب أفدمت الوزارة على الاستقالة . تم أضافت «التايمز» أن الملك فؤاد قد ارتكب غلطة سياسية عندما أخذ على عاتقه مهمة انقاذ مصر

من الشبهة المالية ، وأنه كان أولى به أن يعطى وزارة الوفد العرصه لظهار كفاءتها أو اببات عجزها عن معالجة الحالة ، بدلا من تهيئه الأسباب للوفد للدعاء بأن الدستور فى خطر ، وانه انما يدافع عنه (٤) .

ولا يستطيع الباحث أن يوافق على وجهة نظر «التايمز» ، بالرغم مما يبدو من جاذبيتها، فقد تم التدليل فى الفصل السابق على أن النحاس باشا لم يقصد من وراء الاستقالة سوى المناورة لاجبار القصر على التراجع وأنه الوزارة كانت حريصة على ألا تقبل استقالتها ، فتعود الى الحكم أكثر قوة وأوفر حرية .

الخرب بين الوفد والوزارة :

وفى الواقع لقد تبدى الحنف الشديد الذى أحس به الوفد لقبول الاستقالة ، فى الحرب العنيفة التى سارع بنسنها على صدقى باشا منذ تولى الحكم . وقد بدأ ذلك عندما أصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونية ١٩٣٠ . فقد أصر وىصا واصف رئيس مجلس النواب بالاتفاق مع عدلى باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين . وعندما طلب صدقى باشا من وىصا واصف تأكيدا بالألا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم ، رفض هذا بحجة انه تدخل من جانب السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء وكان رد صدقى باشا على ذلك اغلاق أبواب البرلمان ، وربط بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . ولكن الاستاذ وىصا واصف كلف ، بوصفه رئيس مجلس النواب ، بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غللت بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، واندفع الشيوخ والنواب فى حماس عظيم . وتلى مرسوم التأجيل فى وسط هرج ومرج شديدين ، وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبهته الحكومة من هذه المخالفة الدستورية واستنكار ما أقدمت عليه من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها . وفى اليوم التالى صفع عدلى باشا صديقه القديم صدقى باشا بكتاب احتجاج على اغلاقه أبواب البرلمان ، اتهمه فيه بمخالفته لحكم الدستور (٥) .

كانت تلك بدايه المعركة . وعلى الرغم مما أصاب الحكومة على يد السيوخ والنواب فى ذلك اليوم المشهود الذى أطلق عليه « يوم تحطيم السلاسل » ، والذى عد من الأيام المعدودة فى تاريخ النضال السعبي ، فقد اعتبطت الوزارة أن انتهى هذا اليوم الى ما انتهى اليه . فلو أن أعضاء مجلس النواب الذين افنحموا البرلمان باقسوا ضرورة أن يقدم الوزارة اليهم لنال نصهم حتى يصح لها أن تهيم على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا ينحرف حكم البلاد دستوريا ، ولو أنهم فرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى الملك ، اذ لما كان أمام الوزارة الا أن ترفع الامر الى الملك ، فاما أن يقبل استعالتها ، وأما أن يصدر مرسوما بحل مجلس النواب . ولما كان هذا التصرف الدستورى بفتضى من وزارة صدق باشا أن يحل مجلس النواب فى ٢٣ بونية ، وأن تجرى الانتخابات خلال شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائم بومئذ ، فان هذا كان من شأنه أن يقلب برنامج الوزارة الذى كانت معترمة منذ تأليفها ، على تنفيذه ، وهو إلغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جدددين (٦) .

وقد أدرك الوفد هذه الخفيفة بعد فوات الفرصة . فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب فى ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه الحرب رسميا على الوزارة ، وبنى قراره على أن الوزارة « عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لنال نصهم حتى يصح لها أن تهيم على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا » . ثم قرر عدم التعاون مع الوزارة ، وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل (٧) .

على أن الفرصة كانت قد ضاعت لحصر المعركة فى النطاق الدستورى ولم يعد مفر من تحويلها الى معركة جماهيرية . وهذا ما فعله النحاس باشا بسفرو الى الزقازيق فى أول يوليو ١٩٣٠ والى المنصورة فى يوم ٨ يوليو حيث بدأت سلسلة من الحوادث الدموية التى كان أبرزها وقوع اعتداء جسيم على السيارة التى كانت تقل النحاس باشا فى أثناء زيارته للمنصورة مما أسفر عنه إصابة سمينوت حنا بك ، الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه ، وقتل أربعة من الأهلىين واصابة ١٤٥ جريحا . ولقد كان لهذا الحادث وقع بالغ فى البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن

بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، ووقعت الاسكندرية في ١٥ يوليو فريسة حوادث خطيرة بلغ عدد القتلى فيها عشرين وعدد الجرحى خمسمائة عصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين (٨) . ومن الأمور ذات المغرى التي تصور جو المعركة ، أن كبير الجند الذين قاموا بهذا الاعتداء كان نصيبه من الحكومة الشكر ومنحة رتبة اللواء ورتبة الباشوية وذلك في اليوم التالي للحدث (٩) .

تدخل الحكومة البريطانية :

على أن حوادث الاسكندرية لم تلبث أن أدت الى نتائج خطيرة، وذلك عندما رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية ، فقد أرسل المستر رمزي مكدونالد في اليوم التالي تعليماته الى المندوب السامي ليبلغ صدقي باشا بأن حكومته نعهه مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . ثم كلف المندوب السامي في الوقت نفسه بأن يبلغ النحاس باشا نفسه بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر . وقد صرح المستر مكدونالد بأن حكومته أصدرت أوامرها الى **بارجتين حربيتين** بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر . ولم ينس المستر مكدونالد أن يحدد موقف حكومته من الطرفين المتنازعين ، فذكر أنه سيكون مبنياً على التزام « الحياد الدقيق التام » . وأن حكومته « لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب » (١٠) .

ولكن الحكومة البريطانية بتصرفها هذا ، أتاحت الفرصة لصدقي باشا لتثبيت أقدامه في الحكم . فلم يكن صدقي باشا ليأمل في خير من وقوف الحكومة البريطانية موقف « الحياد الدقيق التام » . وهو حياد غريب في الواقع ، لأنه بينما تطلق الحكومة البريطانية فيه يد الحكومة اللادستورية في قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ؛ ولا تعترض على بقائها في الحكم ، فانها تقف من القوى الشعبية التي تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد . ذلك أن ائذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية انما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر .

ولهذا أوضح النحاس باشا فى رده على الحكومة البريطانية أن مسؤولية الحوادث التى وقعت فى الفطر إنما تقع على عاتق الوزارة التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها . وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة . وأن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام . هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدره التى تفترون عادة بعيام الحكومات المعادية للشعب (١١) .

ولقد يادر صدقى الى الاستفادة من الحياد الدقيق الذى قررته الحكومة البريطانية . فانه لما كانت المذكرة البريطانية قد انصبت على حماية أرواح الأجانب دون حماية الدستور من الاعتداء ، فقد أعلن صدقى باشا للحكومة البريطانية انه « يملك من الأسباب والوسائل ما يمكنه كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارته على عاتقها » (١٢) . وبهذا الرد سوغ صدقى باشا بقاءه فى الحكم من جانب ، وسلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل لو أرادت فى المستقبل من جانب آخر . ولم يلبث صدقى باشا أن أخذ يعضى قدما فى اعتدائه على الدستور ، فقد استصدر فى يوم ١٢ يولية مرسوما بفض النورة البرلمانية ، بالرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز فض النورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يلوم الانعقاد العادى لمدة ستة أشهر على الأقل . وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفض الذى اعتبروه مخالفا للدستور ، وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له ، أى فى يوم ٢١ يولية . ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة ، واحتلته عسكريا ، وأحالته قلعة محصنة تمام التحصين ، وأذاعت على ألسن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ، ستقابلها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها ، وبهذه الاجراءات أحبطت اجتماع النواب (١٣) . ولقد اجتمع النواب بعد ذلك فى النادى السعدى فى يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ ، واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة (١٤) . ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر ، فقد بقيت الوزارة فى مقاعدها ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة . وهكذا أصبح الطريق مهيدا للخطوة التالية وهى : إلغاء دستور ١٩٢٣ وفرض دستور جديد .

تطور الحركة الوطنية - ٧٣٧

الدستور الجديد

صدر الأمر الملكي بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان الدستور الجديد وحل المجلسين العامين في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ . وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد . وقد أرفق الدستور ببيان الى الملك قصد به مواجهة الرأي العام (المصنف على الأقل) بأسباب وبواعب هذا التغيير الجديد . وهذا البيان - وهو وثيقة مهمة بذل في صوغها جهد كبير - يتناول ثلاثة أمور : الأمر الأول ، تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والأمر الثاني ، علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والأمر الثالث ، قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور عام ١٩٢٣ أثار فيه قضية عدم ملائمة لأحوال مصر ، فقال انه « يعتبر صورة سوية لما بلعته الديموقراطية في أوروبا في العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع النروة العامة ونوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي ننقل عنها ، ومن ثم فلم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمنعت به البلاد من صور الحكم وأكفلهما باقرار النظام والسلام » (١٥) .

ثم انتقل البيان بعد ذلك الى بحث أسباب فشل دستور ١٩٢٣ ، وبيان « وجوه الطب » لما فيه من نقص ، فهاجم أولا نظام الانتخاب العام المباشر ، لأن « الملم بتاريخ الأنظمة السياسية لا يفوته ادراك ارتباطه بالتطور الصناعي وانتشار التعليم ، فقد كان أبدا شعار العمال والمطسح النائب لاحتيازهم الناشئة ، وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون في المطالبة به والدفاع عنه » . وتساءل فسم كان التعجيل بنقله الى مصر والتنويه بفضائله وتقديسه ؟ مع أن الدعوة اليه في أوروبا ونجاحها قد خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطيبون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتمثيل النسبي وتمثيل المصالح ، كما استفاضت الشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ؟ . ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم انما أحدثوا هذا التغيير عام ١٩٢٤ في أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون « سبيل النجاح وأمان المستقبل » . وانتهى من ذلك الى الأخذ بنظام الانتخاب ذي الدرجتين (١٦) .

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية في النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التي تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم في انتخاب

أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اسنرط فى المدوبين الحمسيين ، وهم
اندين يمولون اسحاب أعضاء مجلس النواب ، شروط «ماليه او تعليميه»
لا سوف فى أسليه هذه الطبقة فقد اسنرط أن يكون المدوب الحمسي
مالكا لاموال بابه مربوطه عليها صربه عقارية لجانب الحكومه ، أو يكون
ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السوى عن اسى عشر جنيها ، أو مستأجرا
لأراض رراعيه لا يقل ضربيتها عن جنيهي سسويا ، أو يكون حائزا لشهادة
دراسيه ابتدائية أو ما يعادلها ، (١٧) • وبعد أن تحلص البيان من جزء
كبير من هذه الطبقة ، وحرم الوفد من الاستفادة من تأييدها ، استدار الى
البورجوارية الوطنية والانلجسسيا ، فحرم حق الترشيح لعصويه
البرلمان على كل من بزاول احدى المهن الحره فى مكان غير القاهرة ، لسبب
عريب ، هو أنه « اذا انسب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيحا ، أصبح
مورعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلعة فى أى وقت من النهار
أو الليل ، وبين واجب الحضور فى مكان صباعه فى أى وقت ، وبين
الواجبين عارض لاسبيل لضعفه ، ولا شك أن محاوله المويين بينهما
سسدعى بصحية أحدهما وسوء القيام به ، وليس الذى يضحق عاده
الاعمل الليابة » (١٨) • وبدلك حرم البيان الأطباء والمحامين والصحفيين
والمهندسين والنحار المعيمين فى جميع أنحاء الفطر فيما عدا القاهرة من أن
يكونوا أعضاء فى البرلمان • ولما كانت هذه الفئات هى دون شك عصب
الوفد ، فإن الدستور الجديد يكون بذلك قد وجه ضربة فاصمة الى الوفد .

وفد انتقل البيان بعد ذلك الى احكام النظام الجديد • فحدد عدد
أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ نائبا • أما عدد أعضاء مجلس
السيوح فحدده بعدد نابت لاي تجاوز المائة اسنرط أن يكون ثلاثة أخماسهم
من المعينين ، وأن تكون للملك « فى نظرته المجردة عن الهوى ، وفى تمثيله
نعاى الحكم الدائمة الباتة ، الكلمة الأخيرة فى هذا التعيين » (١٩)
أما العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقد قبل البيان من دستور
١٩٢٣ ركيه : المسئولية الوزارية ، وأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم
الثقة بالوزارة ، وحل مجلس النواب • ولكنه قام بمسخ ونشويه هذين
الركنين ، فقد اسنرط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء - أى نصف الأعضاء
زائدا واحدا - فى أمر الغالبة التى نقرر الثقة بالوزارة ، ولكنه اسنرط
قيودا اجرائية تتلخص فى وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد
مخصوص من الأعضاء (ثلاثون عضوا على الأقل) مقدما بالكتابة ،
والا مطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم

تقديمه ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراح وبين الاقتراع نفسه لا يقل عن يومين (٢٠) . أما عن حل مجلس النواب ، فبعد أن كان دستور ١٩٢٣ يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعاد الانتخاب ، وألا يتجاوز هذا الميعاد شهرين ، وأن يحدد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب - جاء البيان فعد ميعاد الانتخاب الى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وفرر أن يدعى المجلس الجديد. للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، ولم يشترط النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، اذ « قد يرى التريص زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات » (٢١) .

ثم مضى البيان فى خطته ، فسلب مجلسى البرلمان حقوقا أجازها للسلطة التنفيذية ، وأضاف الى هذه السلطة حقوقا أخرى : فحرم المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين ، وقصرها على السلطة التنفيذية ، وأجاز للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب ، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نعل اعتماد من باب الى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات (٢٢) . ولما كانت المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان سبعة أشهر ، فان هذا النص - كما يقول الرافعى - يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال الشطر الأكبر من السنة ، ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها ، فلا يكون من الميسر نفضا (٢٣) .

ولم ينس البيان أن يضع فى يد الملك السلطة الدينية الى جانب السلطة الزمنية ، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وقد برر هذا الاجراء تبريرا يرضى به العامة ، فذكر أنه من الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم ، وحينئذ لا يتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى (٢٤) ثم نص البيان على ان للملك اذا لم ير النصديق على مشروع قانون أقره البرلمان أن يكتفى باهماله (٢٥) . وكان الدستور السابق يحتم على الملك أن يرده الى المجلس فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده ، عد

ذلك تصديقا عليه • وقد برر البيان تعيين حكم هاتين المادتين القديمتين اللتين نصنا على ذلك ، بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب املاهما ، وأنه حكم قائم على المبالغة في تعيينه حقوق السلطة التنفيذية بما لا فائدة فيه ولا مصلحة منه ، وأن فترة الشهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف في الاسسنتاج وبناء العرائن ، والأولى أن يكون العكس (٢٦) • ولم ينس البيان أخيرا حماية الملك من مل ما تعرض له على يد الاستاذ العقاد في البرلمان الأخير ، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم في المجلسين من العيب في ذات الملك ، أو أعضاء الأسرة المالكة (٢٧) •



موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد

هذا هو أهم ما تضمنه دستور صدقي باشا والبيان المرفق معه ، فلا عجب وهذا هو الشأن اذا هب الوفد يحاربه بكل قوة ، لانه فهم أن المصود به انما هو هدمه وهدم كل فرصة لوصوله الى الحكم • على أن ما حدث أيضا هو أن الأحرار الدستوريين أنفسهم أعلنوا معارضتهم للدستور ، ولم يترددوا في النزول الى جانب الوفد في محاربته بكل قوتهم • وهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين ، مع ما سبق من محاولتهم المعروفة من الدستور عام ١٩٢٨ ، مما يستدعي الوقوف عنده مليا •

لقد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقي باشا منذ اللحظة التي دعى فيها صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة • فقد رأى محمد محمود باشا ، وكان اذ ذاك طريح فراشه في المستشفى ، أن هذا الاختيار انما هو أمانة على استبعاد حزبه من الحكم ، ومن ثم فقد رأى وهو في فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقي باشا الاشتراك معه في الوزارة ، وانه اذا اشترك أحد منهم فيها كان متخليا عن عضوية الحزب • وقد أقر أكثر رجال الحزب هذا الانجاء ، فلم يشترك منهم في وزارة صدقي باشا غير **حافظ عفيفي باشا** • **أما توفيق دوس باشا** فقد اشترك في الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ ١٩٢٥ (٢٨) •

ولعل اختيار الملك لصدقي باشا هو ما أشعر الأحرار الدستوريين

لأول وهله بأهميه الدستور ، حتى ولو لم يرتب على وجوده صعودهم الى الحكم ، لأن المعارضه على كل حال فى وجود الحكم البرلماني الصحيح ، « تستطيع أن توجه سنون الحكم بالعدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكر من هذا العدر فى أحياس كثيرة » - كما يقول هيكل (٢٩) - وواضح أن الأحرار الدستوريين ، كما يبدو ذلك من كتاباتهم ، كانوا يعتبرون أنفسهم الحرب السابى الذى يمثل الأمة بعد الوفد (٣٠) ، ومن ثم فإن الحكم يجب أن يكون متداولاً بينهم وبينه ، وهم اذا كانوا عادة يقبلون الحكم بوسائل غير دستورية ، الا أنهم كانوا يبررون ذلك أمام أنفسهم بأنهم يمثلون مسما هاما من الرأى العام المصرى ، من حمة - حسب اعتقادهم - أن يستأثر بالحكم ، لأنه القسم الذى يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رؤوس الأموال ، كما يضم المنعفين . أما صدقى باشا فإنه لا يمثل الا نفسه ، ومن ثم فإن دعوة الملك له لنولى الحكم ، إنما هى دعوة لينولاه لحساب القصر ، لا لحساب الأمة ولا لحساب طبقة معينة منها . وهذا ما قام حزب الأمة القديم لمحاربتة ، وتولاه عنه ورينه حزب الأحرار الدستوريين ، وقد فهم محمود باشا هذا المعنى ، فأنخذ قراره الحارم الذى أشرنا اليه بعدم اشتراك حزبه فى الحكم وفصل كل من يخرج من أعضائه عن هذا القرار حتى لا يسبغ صفة تمثيلية على وزارة صدقى باشا ، كانت أخرج ما تكون اليها لستر وجهها الحقيقى ، وجه وزارة القصر (وهو الوجه الذى حاولت أن تخفيه تحت اسم « وزارة قومية » ، وقصدت به « وزارة لا حزبية » (٣١) .

على أن الظروف التى كان يجتازها الحزب ، كانت تفتضى ألا تتعدى كراهيته للوزارة هذا القرار ، هذا ان لم يبد لها أيضا قدرا من التأييد . وقد شرح الدكتور هيكل هذه الظروف بصراحة تامة ، فذكر أن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة ، مؤداها أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا يعف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ومن العمدة الى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالشعبيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى كانوا بطمعون فى أن ننصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . ومن ثم فلم يكن للحزب أن يعارض الوزارة غداه تأليفها ، لأنه لو فعل ، ولو لم يعلن

تأييدها ، « لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا ، (٣٢) » .

على أن صدقي باشا لم يبطئ أن أعلن عن عزمه على تعديل الدستور فكان على الحزب أن يحدد موقفه إزاء هذه السياسة ، أما بالسأييد أو المعارضه . وقد كان هذا التحديد يعتمد في ائواع على درجة الانفاق بين الطرفين على تعديل الدستور . ذلك أن الأحرار الدستوريين لم يرفضوا مبدأ التعديل اطلاقا . بل كانوا يوقفون الى هذا التعديل بما يكفل زيادة المقاعد التي يحصلون عليها في مجلسي النواب والسيوخ . ومن ثم فقد طلبوا من صدقي باشا أن يفتصر على تعديل قانون الانتخاب وبقيد مواد الدستور التي تنصل بهذا القانون ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاث وهي الحريات العامة ، والمسئولية الوزارية ، وأن الأمة مصدر السلطات . وهو ما صرح به محمد محمود باشا بنفسه لجماعة من شبان الأحرار الدستوريين (٣٣) . ولما كان صدقي باشا يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم ، وكان هذا يعارض مع نارينغ الحزب ومبادئه ، فقد أصبح واضحا للأحرار الدستوريين « أنهم معبلون لامحالة على خصومة مع الوزارة » ، وأن « تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بينهم وبينه » . ولم يكن قادتهم في فزع من هذه الخصومة والمعركة ، لأنهم شعروا بأنها سوف تكسبهم من المكانة في الرأي العام ما قد يخسرونه من أنصارهم الأعميان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم . وهكذا لما شعر صدقي باشا بأنه لم يبق له بنسوف إصدار الدستور طاقة ، اتفق مع الملك على إصدار الدستور يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ وبهذا القرار انتقل الأحرار الدستوريون الى ميدان المعارضة (٣٤) .

حزب الشعب

كانت النتيجة الطبيعية لصدور الدستور الجديد وقانون الانتخاب وانتقال الأحرار الدستوريين الى ميدان المعارضة ، هي تأليف حزب الشعب . ذلك أن النظام الجديد ، باعتباره نظاما دستوريا ، كان يقتضى اجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد . وكان المفروض أن الوزارة ، وهي التي أصدرت الدستور وقانون الانتخاب ، تروم البقاء في الحكم حتى يتيسر لها تنفيذ النظام الذي وضعته ، وأنها ستدخل الانتخابات وتحاول الظفر فيها . فكيف استطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟

وفد كان صدقى باشا تأمل أن يؤيده حزب الأحرار الدستوريين كما أيده حزب الاتحاد ، نظرا لصدافه وصلته بأعضائه ، فلما تخلى هذا الحزب عنه للأسباب التي مرت بنا (وهى أسباب لا يعترف صدقى باشا بها (٣٥) » لم يجد بدا من أن يؤلف حزبا جديدا يدخل به الانتخابات .

وهكذا تألف حزب الشعب . ومن الطريف ما يذكره صدقى باشا حول تسمية هذا الحزب ، فيذكر أنه رأى فى بادئ الأمر أن يسمى « حزب الإصلاح » ولكن عدل عن ذلك الى « حزب الشعب » . وقد اعتاد الباحث لهذه الفترة على هذه الظاهرة ، ظاهرة اختفاء الأحزاب وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لأعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين . ولكن التسمية الجديدة كانت أنكى هذه التسميات .

على كل حال ، فمنذ قرر صدقى باشا تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام الذى وضعه على مصر ، جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء . وقد اتجه أولا الى حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين فاستطاع أن يصم اليه عددا من الانحادين ، كما استطاع أن يضم اليه سنة من أعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، بالرغم من أن قرار الحزب بعدم تأييده كان اجماعيا . كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرار الدستوريون أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ فدفعوهم من وظائفهم ، ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه . ثم لجأ الى طرق القسر والارغام لتحقيق غرضه ، فأوجب على العمدة والمنسايخ أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء فى الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، وأوجب على أعوان الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرغبة ، وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاسنحضر الأشخاص الواردة أسماؤهم بها . وكان رجل الادارة النشيط الذى يسحق الرضا ، ومن ثم الترفية فى المرتب والدرجة ، هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن . ولكى يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبث فى جميع جهات القطر مثل الوفد ، صدرت الاوامر بتأليف لجان لحزب الشعب فى كل مركز من المراكز (٣٦) .

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وتولى اسماعيل صدقى باشا رياسته ، وأصدر جريدة يومية أسماها « الشعب » (٣٧) . ثم صدر قانون الحزب من سبع مواد

تكشف المادة الخامسة منها عن صبغه ، اذ ننص على « تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » ، أما باقى المواد فذات صفة عامة ، كالنص على استقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، والانفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الانفاق بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين ، والغاء الامتيازات الأجنبية ، والمحافظة على روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب ودخول مصر فى عصبة الأمم ، وضمان استقلال القضاء ، واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحي الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال ونبية روح التعاون (٣٨) . وأعلب الطن أن مواد الحرب لم يفصد بها سوى استكمال المظهر الشكى للحرز ، لكن أهم ما يعنينا أنه يعترف بنصرى ٢٨ فبراير حينما يتحدث عن الاتفاق مع بريطانيا «على المسائل المتعلقة» ، ولا غرو فقد كان صدقى باشا أحد أبطال التصريح .

معركة الانتخابات ومقاطعها

كان هم الوفد والأحرار الدستوريين بعد اعلان النظام الجديد ، مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق غرضين على جانب كبير من الأهمية ، الغرض الأول ، سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبداً ، ويسهل بالتالى سقوطه وانهياره ، فالمفروض أن البرلمان الجديد يجب أن يستند الى ركيزة شعبية ليتمكن اعباره ممثلاً للشعب المصرى ، وبالتالي نعد قراراته انعكاساً لارادة الشعب المصرى ، فإذا امنع الحزبان اللدان يمثلان هذا الشعب عن دخول الانتخابات ، لم يعد يتيسر له ادعاء تمثيله له ، وأصبح قائماً على غير أساس . أما الهدف الثانى ، وهو مرتبط بالأول فهو الاستفادة من عدم تميل النظام الجديد للشعب فى الحيلولة دون وفوع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على الفضية المصرية ، وهو الغرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان - كما أوضحنا ذلك فى الميثاق القومى الذى عقده فيما بينهما وأسمياه « عهد الله والوطن » (٣٩) .

وفى الواقع أن الاتفاق مع بريطانيا كان هو الغرض الثانى لصدقى باشا بعد ارساء نظامه الجديد . ولم يخف هو ذلك ، فقد رد على اتهام من

نعتوه من المعارضين بأنه عقبة في سبيل الاتفاق مع بريطانيا بقوله : « أنا أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به ، ٠٠ وإنما يجب علينا أن نرتب بيننا أولا - كما يقول الانجليز = نربيا يجعل كل اتفاق ثابت الدائم موطن الأركان . والكلمة الآن للشعب المصري في الانتخابات القادمة يولى الثقة فيها من يشاء ويضعها ممن يشاء ، وعلى حكمه البريء من كل ضغط ونهويش وتصليل ستحكم البلاد حكما صالحا لا دجل فيه ، وحينذاك يصبح الاتفاق مع بريطانيا العظمى أقرب الاشياء الى السحيق » (٤٠) .

على أنه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هي الاتفاق مع حكومة مصرية تتمتع بنفذة الأغلبية في برلمان منتخب انتخابا حرا . وكان المسر هندرسون قد أكد هذه السياسة في ٥ نوفمبر ١٩٣٠ (أى بعد اصدار الدستور الجديد) ، وأضاف الى ذلك انه اذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها في استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع السابق ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبي هذه الرغبة على أساس المقترحات التي تضمنتها معاهدتها (٤١) . - فلا شك أن الخطوة التي اتخذها الوفد والأحرار الدستوريون بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة غاية التوفيق ، فقد كان من شأنها احباط غاية صدقي باشا في اتخاذ الانتخابات وسبلة لابرار الاتفاق مع بريطانيا ، وهي انتخابات كان صدقي باشا قد أفصح عن نيتها من قبل اجرائها في عبارة وردت في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية لحزب الشعب بقوله : على أننا مع ذلك نرحب ببدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فردا كان أو حزبا ، بل نود ذلك ونرحب به ، حتى يكون لنا في البرلمان « معارضة » قوية . لأننا ونحن دستوريون حقا ، نحب المعارضة ولا نتهيبها » (٤٢) .

هذا هو خطر أهمية قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذها الوفد والأحرار الدستوريون . ومن الغريب أن الحزب الوطني قرر دخولها ، مما سبب اغتباط صدقي باشا الذي كان لا يفتأ يزهو في أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب : حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطني (٤٣) . على أن جميع الهيئات والطوائف التي يعتد برأيها ، كالمحامين والأطباء والمهندسين والتجار وأعيان البلاد قد أيدوا جميعا ، جماعات وأفرادا ، قرار المقاطعة (٤٤) . وسرعان ما نشط الوفد والأحرار الدستوريون لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فتآلفت لهذه الغاية في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيتنى الحزبين كان يمثل الوفد فيها

فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة باشا والدكتور حسين هيكل (٤٥) . وقد هوجمت هذه اللجنة من جريدة الاتحاد التي وصفتها بأنها « أول ثمرة عملية من ثمرات الائتلاف بين الذئب والحمل » (٤٦) . وكانت تقصد بالذئب الوفد .

ولم يلبث هذا الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين أن تمخض عن عقد ميثاق هام أرسيت فيه أسس التعاون بين الحزبين ، هو الذي ذكرنا أنهما أسماه « عهد الله والوطن » . ولقد كان حريا بهذا الميثاق أن يفتتح صفحة جديدة بناء في العلاقات بين الحزبين لو حافظ الأحرار الدستوريون على تطبيقه والالتزام به ، ولكنهم لم يحتفظوا بعهدهم طويلا . ويعمهم من مضمون الميثاق أن أسس التعاون التي اعق عليها هي : أولا - رضوخ الوفد لرغبة الأحرار الدستوريين في تعديل قانون الانتخاب اذ يقرر أن « الهيئتين متفقتان على أن ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ١٩٢٤ ، بعد أن تعود الحياة النيابية على مفتضاه » وعلى أن « يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبي » . ثانيا - وفي مقابل هذا الرضوخ من جانب الوفد للأحرار الدستوريين ، يتعهد هؤلاء بابحار تقاليد النظام الدستوري الصحيحة ، « فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية » (٤٧) . وهي أسس صالحة كما هو واضح .

ولقد كان أول ما ابتدعه الوفد والأحرار الدستوريون لتعطيل الانتخابات ومحاربتها ، هو الإيعاز إلى أنصارهم من العمدة والمشايخ بالاستقالة . وكان هذا أقوى ما هدد صدقي باشا بشل يده ، وخصوصا عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا ، وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد يوم . ولم تكن هذه أول مرة. يستقيل فيها العمدة لرفضهم التعاون مع الحكومة في تنفيذ سياسة معينة . فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار الدستوريون هذا السلاح في محاربة الانتخابات التي اعتزم زيور باشا اجراءها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذي أصدره في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . وقد قدم العمدة في ذلك الحين إلى القضاء وقضى ببراءتهم بناء على أن من حق العمدة كما من حق كل موظف أن يستقيل . ولكن صدقي باشا لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الحركة الجديدة : فقد أعلن أن هؤلاء العمدة لم يستقيلوا الا بتحريض خاص ، وأخذ يبيت في البلاد التي وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الحفر وغيرهم ، وأرسل

رجال الادارة الى هؤلاء العمدة يهددونهم اذا هم لم يسحبوا ما قدموه من استقالات ، وينذرونهم بأن خصومهم في البلاد سيعينون عمدا مكانهم . ثم قرر تفديهم للمحاكمة أمام « لجنة الشياخات » ، وهي الهيئة التأديبية للعمدة والمشايخ ، مخالفا بذلك المبدأ الذي قرره القضاء قبل خمس سنوات . ولما كانت أقصى غرامة تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها على المستفيل هي عشرون جنيها ، فقد لجأ صدقي باشا الى حيلة غريبة ، هي تجزئة الاستقالة الى عدة تهم حسب العبارات التي تنطوي عليها ، والحكم من ثم بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ولما رأى العمدة والمدبريات الأخرى أن الاستقالة تنقسم جملا والفاظا ، وتعتبر كل واحدة منها تهمة ، اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الوزارة الى كل عمدة ممن أرسلوا هذا النص من عمدة نجع حمادى بمديرية قنا ، عشر تهم ، منها أنه خرج على القانون والنظام بتقديمه استقالته تلغرافيا ، خصوصا وأنه قدمها فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمدة والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب ، وأنه رفض القيام بواجبائه قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله ، وأنه أبلغ استقالته الى الصحف المعارضة فنشرتها بخط كبير ، وهكذا ، حتى بلغت قيمة الغرامات التي حكمت بها لجان الشياخات على العمدة ومشايخ البلاد المستقلين نيفا وثمانية عشر ألف جنيه . وقد قرر البرلمان فى سنة ١٩٣٦ رد هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها (٤٨) .

وكان قد اتفق فى لجنة الاتصال منذ البداية على أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية ، وأن اقتصار الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها ، لا يمكن أن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عفيف منتج . ولهذا قررت اللجنة قيام الزعماء بزيارة مدن الاقاليم لبث الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقي باشا ومقاطعة انتخاباته (٤٩) . وكان هذا بداية سلسلة

من الاضطرابات الدموية والحوادث المنيرة التي تخللنها حيل غريبة أشدها بما يجرى فى القصص البوليسية • وفد بدأت هذه الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة بنى سويف ، وهى معقل من معاقل الوفدين • فمما كادوا يصلون الى المحطة حتى فوجئوا بالقوة المسلحة تمنعهم من مبارحة المحطة ودخول المدينة ، فبموا بالمحطة اسنى عشرة ساعة محاصرين ، بينما كانت المدينة تغل بالداخل دون أن نستطيع سبيها ، ثم أركب الزعماء بالقوة فى قطار خاص عاد بهم الى القاهرة •

على أن الزعماء لم يلبوا بعد ذلك أن قرروا زيارة مدينة طنطا ، فأعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنعهم من ركوب القطار ، ولما عجزت القوة المسلحة عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير هيايين تم اجراء مناورة فصلت فيها العربات التي ركب فيها الزعماء عن بقية عربات القطار ، ثم الحقت بقاطرة أخرى يمت بهم الى صحراء العباسية، ثم ناحية الصف بمركز الجيرة حيث نومت • وعندما أقبل الليل ، عادت القاطرة فتحركت بهم على مهل ، وجعلت تسير حيناً وتقف حيناً ، حتى اذا كان الوقت نحو التاسعة مساء ، عادت بهم القاطرة عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمروا بالنزول طوعاً أو كرها ، فتركوا القطار •

على أن لجنة الاتصال لم تلبث أن نظمت سفر الزعماء مرة أخرى الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حنى لاتتخذ عندها لمواجهةهم • ونجح الزعماء هذه المرة فى دخول المدينة ، وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية الذى ما كاد يذيع نبأ مجيئهم ، حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة ويحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين • وسرعان ما انقلب المكان حصناً يحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جهة، وأطلق النار على المتظاهرين وقتل منهم سبعة وجرح كبرون ، وانتهى الأمر بعودة الزعماء فى السيارات مخفورين الى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم ، ثم أطلق سراحهم (٥٠) •

كان بسبب هذه المقاومة العنيفة التي قاد لواها الوفد والأحرار

الدستوريون ، أن نجحت حركه مقاطعة الانتخابات نجاحا حاسما . فقد شبه الرافعى روعة مقاطعة الأمة لذلك الانتخابات السى أجريت فى يوبه ١٩٣١ بمقاطعتها للجنة ملتر ١٩١٩ ، من حيث احكامها واساع مداها . كما ذكرت السيدة فاطمه اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فنراها خاوية والحوانيت القريبة منها مغلفة . ومع ذلك فلم يخل ذلك اليوم من الدماء التى سالت فيه . فقد اجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية الانتخاب ، كما دخل العمال المعركة اذ **أضرب عمال عنابر بولاى والورس الأميرية** وتظاهروا احتجاجا على الانتخابات . وقد فابلت الحكومة مظاهراتهم بالعنف الشديد ، ففئل منهم كنيرون . ثم فامت المظاهرات بمحاصرة الدوائر الانتخابية ، بينما كان البوليس يبذل جهده ليحمل الناس اليها بالقوة ، حتى بلغ عدد القتلى فى بواحي العطر أثناء الانتخابات مائة قليل والجرحى ١٧٥ جريحا . وبالرغم من كل ذلك أذاع صدقى باشا فى الصحف أن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخابات سبقت . وأعلن أن الذين اشتركوا فى الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧،٧/٨ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة (٥١) . ويلاحظ أن صدقى باشا هو نفسه الذى أجرى انتخابات عام ١٩٢٥ ، فهو فى هذا الضوء مؤسس هذا النوع من الفساد السياسى فى مصر .

هكذا أرسى صدقى باشا أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد . وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة بعد حادث مقتل السردار . وفى يوم ٩ يوليو ١٩٣١ ، شرع فى قتل محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس مجلس النواب ، وهو فى سيارته بدائرة قسم شبرا . استوقفه الجناة بعد أن ألقوا سلما أمام سيارته ، وأطلقوا عليه النار . وفى يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة فى دار وزارة الحقانية . ثم انفجرت قنبلة أخرى فى يوم ٢٧ يوليو فى منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية . وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ، بقصد تعطيل سير القطارات . وفى ليلة ٢٠ يونيو قام البعض بمحاولة فك مسامير قضبان السكة الحديدية بين محطتى طوخ وسنديون بمديرية القليوبية لتعطيل قطارات السكة الحديدية . وفى يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمد فهمى القيسى باشا خطابا بتهديده بالقاء قنبلة فى منزله اذا

لم يمنع استمرار رجال البوليس فى المرافعة والمفيش فى دائرة بولان
كما تلقى محمد علام باشا خطابا بهديده بالقتل فى يوم ١٢ سبتمبر
١٩٣١ . وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو جرى بخربب أسلاك التليفونات
وانتزعها من أماكنها بدائرة قسم الأوبكية .

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السياسى والمقاومة السرية فى
بداية العهد الدستورى الذى أقامه صدقى باشا بعد انتخاباته المزيفة التى
أجراها ، دليلا آخر على مدى التدمير والاستياء الذى فوبل به هذا النظام
الجديد . وقد أسفرت حملات التفتيش المسنمة النى أطلقتها الحكومة عن
ضبط قنابل تم صنعها وقنابل فى دور الاعداد ، كما تم القبض على
المتهمين ، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عرفت باسم
قضية القنابل (٥٢) .

(٢) انشقاق الوفد

وانفضاض التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين

الحياة الانجليزية

كانت السياسة البريطانية حتى ذلك الحين تتبع في مصر ما أطلق عليه المستر هندرسون سياسة «الحياة الدقيق» ، ومعناه الكف عن معاونة الوفد وإطلاق يد صدقي باشا . ومن اليسير رصد هذا التطور في سياسة الحكومة البريطانية وسياستها منذ تدخلها المشهور في إنهاء حكم محمد محمود باشا الدستوري وإعادة الحياة النيابية . ومما لا ريب فيه أن السياسة الانجليزية لم تدبر الانقلاب الدستوري الذي حدث في صيف عام ١٩٣٠ ، فقد بدأت الأزمة باستقالة الحكومة الوفدية لا بأفالتها - كما مر بنا . وقد مرت بنا المناورات التي صحبت تلك الاستقالة ، وكيف انتهت بهزيمة الوفد وتأليف الوزارة الصدقية . وعندما حدث هذا الانقلاب نددت به كثير من الصحف البريطانية ، وكان مما فالتسه جريدة الايكونومست : « اذا كان الملك فؤاد يتصور ان الرأي العام البريطانى ينظر بارتياح الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستوري معه ، لانه لم يتفق مع المستر هندرسون ، فليسمح لنا جلالته أن نقول له انه مخطئ في زعمه » (٥٣) .

على هذا النحو لم تدبر السياسة البريطانية انقلاب ١٩٣٠ ، ولكن هذا ليس معناه أنها غير مسئولة عنه بشكل ما . فالحقيقة أن موقف الحياة الذى التزمته الحكومة البريطانية عند ظهور بوادى الأزمة الدستورية فى حوالى الرابع من شهر يونيه ، هو ما شجع الملك فؤاد على الاستمرار فى عرقلة أعمال الحكومة الوفدية ، وما أدى به فى النهاية الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستوري معه .

وللحياة الانجليزية فى مصر معنى متغير حسب الظروف ومقتضيات

الاحوال • فقد يتخذ شكلا سلبيا عندما لا يكون النضال بن الوفد والقصر مرتبطا بمصالح السياسة البريطانية • وقد يعبر عن معنى الترقب والانتظار عندما يكون هناك تغيير سياسى بحسن انتظار نتائجه قبل الحكم عليه • وقد يتخذ شكلا ايجابيا عندما تتضح المصلحة الانجليزية فى بقاء الوضع السياسى الموجود قائما • وقد مر الحياض الانجليزى بأطواره الثلاثة خلال الانقلاب الدستورى الذى نحن بصدده : فقد اتخذ الشكل الأول عندما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية ، اذ لم يكن لدى الحكومة البريطانية فى ذلك الحين من المصالح بينها وبين الحكومة الوفدية ما يدفعها لالتزام موقف التأييد من الحكم الوفدى • وفى الوقت نفسه لم تكن العلاقات سيئة بينها وبين هذه الحكومة بحيث ترجو التخلص منها • فاتخذ حياذها فى هذه المرحلة شكل السلبية • وعندما تغير الموقف السياسى وألف صدقى باشا وزارته تحول الحياض الانجليزى الى نوع من الترقب والانتظار ، وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لسكرى « بين بصريح العبارة أن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب » (٥٤) ثم جاءت تحركات الوفد المهددة للامن ، واثارت الاضطرابات فى مدن القطر ، وحدث ما حدث فى الاسكندرية يوم ١٥ يولية ، فتبدل موقف الحكومة البريطانية تماما • ذلك أن الانجليز لا يمتنون شيئا مفتهم للاضطراب فى مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم كل الارتباط : الأول - أن عودة مصر الى الثورة - وما أكثر ما لهجت الألسنة بهذه الكلمة فى ذلك الوقت - حقيق أن يدفع بمصر فى طريق التطرف ، وأن يلهب فيها السعور العدائى نحو الانجليز • والثانى أن الاضطراب فى مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية ، وقد يوقع انجلترا فى مشكل ، على الأقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها • وكان لايطاليا فى تلك السنوات نكرة عالية لا تغرى بالاطمئنان (٥٥) • لهذا اتخذ الحياض الانجليزى شكل التأييد السافر لصدقى باشا : فالحكومة البريطانية تبلى صدقى باشا أنها تعده « مسئولا عن حماية الأجانب وممتلكاتهم فى مصر » ، ومعنى هذا أنها تؤيده وتطلق يده تماما فى حفظ النظام وقمع الاضطراب • وفى الوقت نفسه تبلى النحاس باشا بأنها « تعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الاجانب ومصالحهم للخطر » ، ومعنى هذا أنها تشل يد الوفد عن الدفاع عن حريته الداخلية وعن الدستور والحياة البرلمانية • ولما كان موقف الوفد ووسائله لم تتغير عقب التبليغ البريطانى ، بل ازدادت الحركة حدة

وحراره ، فقد كان من الطبيعي أن يظل موقف الانجليز كما هو لا يتغير ،
وأن يظل الحياد الانجليزي معبرا عن التأييد للوزارة التي نعوم بممع
الاضطراب •

فكرة الوزارة القومية :

على أن الحالة السياسية في انجلترا لم تستمر طويلا • فقد حدثت
أزمة سياسية على أثر أزمة مالية أدت الى انشقاق في حزب العمال •
فاستقال المستر مكدونالد في أواخر أغسطس ١٩٣١ ، وألف وزارة
ائتلافية تجمع بين الوزراء المواليين له من العمال والمحافظين والأحرار •
وجرت الانتخابات العامة في أكتوبر ١٩٣١ ، فأندحر العمال اندحارا
كبيرا وسقط المستر هندرسون زعيم حزب العمال ، وسقط معظم أقطابهم •
وفاز المحافظون فوزا هائلا • ورضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونالد
الوزارة الجديدة ، وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون (٥٦) •

حدث هذا التغيير السياسي في انجلترا بين أغسطس وأكتوبر عام
١٩٣١ • وفي يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف وزارة قومية • فهل كان
لهذا التغيير السياسي في انجلترا علاقة بفكرة الوزارة القومية ، أم أن
الفكرة مصدرها دار المندوب السامي في مصر ؟ أغلب الظن أن الاحتمال
الثاني هو الصحيح • ففي شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ - أي قبل اجراء
الانتخابات البريطانية وتأليف الوزارة الائتلافية - نشرت مجلة روز
اليوسف التي كانت تصدر اذ ذاك باسم (الصرخة) خبرا عن خطة
سياسية وضعها المستر هور ، الوزير البريطاني في دار المندوب السامي
في ذلك الوقت ، خاصة بتأليف وزارة قومية • وقد رددت الصحف
المصرية هذا الخبر بعد ثلاثة أشهر - أي في يناير ١٩٣٢ - وهذا يدل على
أن الفكرة لم تنبع من لندن ، بل درست في دار المندوب السامي ، وبعث
بها المستر هور الى لندن ، ثم عادت مع المندوب السامي بعد أن ووفق
عليها في دوننج ستريت (٥٧) • ولا يعلم بعد ما اذا كانت هذه الفكرة
حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخصصة لتغيير الحالة التي
اصبحت لاتطاق بين مصر وانجلترا بإعادة الدستور القديم وإبرام
الاتفاق • ولكن الذي لا شك فيه أنها كانت بمثابة السكين التي شطرت
الوفد وفصمت عرى الائتلاف •

وبروى الدكتور هيكل كيف ظهرت الفكرة لأول مرة ، فيذكر أنه قيل في « لجنة الاتصال أن سير برسي صرح لعدلي باشا بأن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تالفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلي باشا ، أن يعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن يسير باعادة دستور الأمة اليها . ولم يتردد الاحرار الدستوريون في قبول الفكرة لاعتبارين : الأول ، انه اذا كهل بالأيدي وراة قومية ابرام المعاهدة مع إنجلترا واعادة دستور الامة اليها ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ . والثاني أنه اذا كان غرض هذه الفكرة لا يعدو أن يكون مناصرة لاجباط نشاط المعارضة في معارضة صدقي باشا ودستوره فان اعلان الدستورين والوفدين جميعا قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، سوف يعجل بانكشافها (٥٨) .

بيد أن النحاس باشا وأقلية من حزبه (ماهر والنفراشي ومكرم) قر فرارهم على أن لا مساومة في حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا شرط ولا قيد (٥٩) . وقد رأوا أن قبول مبدأ الوزارة الائتلافية إنما هو انتهاك صريح « لعهد الله والوطن » الذي أرسيت فيه العلاقة بين الحربين على أسس دستورية صحيحة ، فكيف يفيل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومي ولم يمض على عهده عام واحد ؟ ومما لا ريب فيه أن باليف وزارة ائتلافية - كما يقول الرافي - قد يكون حلا موفيا في بعض الظروف ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختيار الحزب الذي يفوز بالأغلبية ، وألا يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها والا أهدرت أحكام الدستور (٦٠) .

انشقاق الوفد

على كل حال فقد استطاع الاحرار الدستوريون أن يجذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد . وهنا كانت الفرصة الذهبية للاحرار لعزل النحاس باشا وشق الوفد الى قسمين ، والاسنبلاء بعد ذلك على الزعامة الشعبية . صحيح أن الوفد انقسم في عام ١٩٢١ دون أن يؤثر ذلك في شعبيته ، ولكن ذلك كان في عهد سعد زغلول ، وكانت شخصية سعد زغلول الطاعية هي التي عصمت الوفد من السقوط والاضمحلال ، أما والنحاس شخص آخر ، فان احتمال اضمحلال الوفد على أثر انقسام آخر هو احتمال كبير ، وليس من المصلحة الحزبية أن تترك هذه الفرصة تضيق

هباء • وهكذا تمسك الأحرار الدستوريون بقبول فكرة الوزارة الفومية، ومضى الدكتور هيكمل فى الدعوة لها بدعوى « أننا نكون مفسرين فى حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها » وأن الفكرة ان نحففت رغم معارضة النحاس باشا ، وآتت من السمات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها ، ولهذا طلب من عدلى باشا تحقيق الفكرة رغم معارضة النحاس باشا ، « فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا ، فما على المقتنعين به (أى بتأليف الوزارة) الا أن يحملوا تبعه تنفيذه » • على أن عدلى باشا أصر على الرفض ، لأنه لم يهشأ « أن يكرر بأى ثمن ما حدث فى سنه ١٩٢١ ، (٦١) •

ولكن ما حدث فى سنة ١٩٢١ قد تكرر فى ١٩٣٢ • فقد طال الجدل فى الوفد حول الموضوع ، وساءت علاقة النحاس باشا بخصوم فكرته • وجاءت المناسبة ليخرج الأعضاء المخالفون • فقد استقال الأستاذ نجيب الغرابي من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ لحلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، ثم سحب الغرابي استقالته ، ولكن النحاس باشا قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الاعلان من أعضاء الوفد كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ونشروا بيانا بدا فيه أنهم منضامون مع الغرابي ، وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد • فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجاً على الوفد وانفصالاً منه ، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه • ولكن بهى الدين بركات أصدر بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة • ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم ، فأذاع النحاس باشا بيانا باعتباره هو أيضا منفصلاً عن الوفد • وفى ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس باشا اثنى عشر عضواً جديداً الى هيئة الوفد بدلا ممن انفصلوا أو توفوا (٦٢) •

ومن العجيب أن الوفد يتعرض منذ تشكيله لأمتال هذه الانقسامات الخطيرة ، دون أن يقال ذلك من شعبيته أو يضعف من قوته ، مع أن أمامنا الانقسام الأخير فى حزب العمال البريطانى ، فقد طوح بالعمال عن الحكم بعد أن اندحروا فى الانتخابات اندحارا كاملا ، اذ اندحر زعيمهم المستر هندرسون ومعظم أقطابهم • وهذا دليل آخر على أن الوفد لم يكن يبدو فى عين المصريين « حزبا » بقدر ما كان يمثل « فكرة » تتركز فيها معانى

الكفاح من أجل الدستور والاسقلال ، وأن المصريين لم يكونوا عبدة أشخاص ، وإنما عبدة مبادئ وأفكار • وآية ذلك أنه لما نجح نوار ٢٣ يوليو في تحقيق ما عجز الوفد عن تحقيقه : الحرية السياسية والاجتماعية ، انتقل نأييد المصريين اليهم باعتبارهم « فكرة » أيضا ، فكرة تتمثل فيها معاني الثورة التي جاشت في صدور المصريين زمنا طويلا على كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشوا تحت ثقلها • ولهذا فعندما سقط اللواء محمد نجيب في سنة ١٩٥٤ ، انتقل تأييد المصريين الى الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه استطاع أن يجسد في شخصه كل معاني الثورة التي آمن بها المصريون •

مهما يكن من أمر فان انشقاق الوفد بسبب فكرة الوزارة الائتلافية كان فيه نهاية الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين • فقد رأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفي مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم • فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم • وهكذا انقسمت المعارضة لصدقي باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقي باشا فضل في هذا الانقسام (٦٣) •

(٣) تصدع النظام الجديد وسقوطه

حديث صدقي باشا والسير جون سيمون (سبتمبر ١٩٣٢)

تأثرت حركة النضال ضد صدقي باشا ودستوره بوقوع هذا الانقسام تأثرا كبيرا . ومن الطبيعي أن كل ضعف في صفوف المعارضة يحتسب عادة قوة ونفوذا في جانب الحكومة . على أن صدقي باشا كان يعرف أن أهم ما يوطد أقدام نظامه الجديد ويضمن له الدوام ، هو إبرام معاهدة مع إنجلترا ، وكان يدرك أن أى طلب للتفاوض مع الانجليز والمركة على أشدها بينه وبين المعارضة ، لن تلقى منهم الا الاهمال ، فلما دب الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر ظهور فكرة الوزارة القومية ، وخفت بالتالى حدة المركة ، رأى صدقي باشا الفرصة سانحة للاتصال بالانجليز للدفاع عن نظامه من جهة ، واقتناع الانجليز بالتفاوض معه من جهة أخرى .

وقد نجحت الاتصالات التى أجراها حافظ عفيفى باشا فى تدبير مقابلة بين صدقي باشا والسيرجون سيمون فى جنيف . وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفى باشا ، والمستر ايدن . الذى كان يشغل وظيفة الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية ، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون . وقد كان أول مائناوله صدقي باشا فى حديثه مع السير جون سيمون مسألة استئناف المفاوضات بين البلدين ، فقد ذكر للوزير البريطانى أنه « يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التى تسود العالم فى ذلك الوقت ، وازاء المضاعف الحادة التى تواجهها اذ ذاك السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأى طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية ، ولكن أليس فى الامكان على الأقل - اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات - تمهيد الأسس حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح ؟ » . ثم راح صدقي باشا بعد

ذلك يبين ضرورة استئناف هذه المفاوضات بالنسبة لمصر ، فأكد أن التماهى فى تأخير حل المسائل المخفط بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، من شأنه أن ينسبب فى موافق يؤسف لها ، وأن هناك من المصالح المادية والأدبية مالا يحتمل الإبطاء ، كمسألة الامتيازات ، ومسألة قبول مصر فى عصبة الأمم . وانتقل فى براعة الى الدفاع عن نظامه الجديد ، فقال ان البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم فى مصر . وكل مايرمى اليه هو ازالة هذه المخاوف والشكوك . وقال ان النتيجة الحقيقية لأى اتفاق هى بالضبط مايمكن للإتفاق تحقيقه من المزايا والحلول . ولا يستطيع أن يتصور أمة ترفض إتفاقا يحقق لها أمانها ، وأن مصر فى تلك اللحظة لا هى بالخاضعة لنظام دكتاتورى فلق مفروض عليها فسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه أوليجاركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ولكنها بلد ينعم بنظام دستورى محبوب العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة مادامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب . ثم طلب فى النهاية من الوزير البريطانى أن يشاطره الرأى فى أنه من المستحسن أن يشرع الطرفان فى محادثات شبيهة رسمية الى أن يعين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية .

وقد بدأ السير جون سيمون بمعاملة صدقى باشا بمعاملة طيبة ، ف أوضح له أنه يسر بريطانيا أن ترى امضاءه مهورا على اتفاقية بين البلدين ، ولكنه عاد فوخزه فى رفق عندما لمح له بأنه انما يعتمد فى حكمه « على ثقة الملك » ، وانطلق بعد ذلك الى ابداء رأيه فى المسألة المصرية ، فذكر أنه يعتقد شخصا أن مشروعى الاتفاق لسننى ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المستقبلية . وهناك مسائل سلم بها : كانهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير أنه يرى أن يبدى تحفظين اثنين . الأول خاص بالنقطة العسكرية ، والثانى بالسودان . وقال ان الفنيين البريطانيين لهم بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود . فمن المسلم به انها ستجلب عن الملن . ولكن أين تعسكر؟ فهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات . أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالنظام الإدارى القائم فى السودان . فإذا سلم بهذا المبدأ ، أمكن البحث عن الوسائل التى يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

وقد أجاب صدقي باشا على هذا بأنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فإن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها ، أما بخصوص السودان فمازالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله فيه • فرد السير جون سيمون بأن **المفاوضات أخذ وعطاء ، وأن كل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فإنها تعوضها عن ذلك فى مسائل أخرى (٦٤) •** ومن خلال هذا الكلام للسير جون سيمون عن تعويض مصر عن الرغبات الجديدة بخصوص النقطة العسكرية ، نرى من الآن معاهدة ١٩٣٦ تطل برأسها •

على كل حال فلم تؤد المباحثات التى جرت بين صدقي باشا والسير جون سيمون الى ما كان يأمل من الشروع فى مباحثات شبه رسمية فى القاهرة الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية • اذ لم تصدر الوزارة البريطانية البيان الذى طلبه صدقي باشا من السير جون سيمون باقرار مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية • ومن ثم فان الحصيلة الوحيدة التى أسفرت عنها هذه المباحثات بالنسبة للقضية المصرية ، هى مظهر من تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية •

تصدع النظام الجديد

على أن آثار هذه المباحثات على النظام القائم فى مصر كان أخطر • فقد تبين بما لا يقبل الشك أن الحكومة البريطانية لا تنوى الاتفاق مع ذلك النظام • وكان معنى هذا أنه لا يمكن أن يدوم • وهذا أمر بدوي ، فالنظام الجديد لا يستند الى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار ، والحرب بينه وبين الأمة دائرة لا يقر لها قرار ، وهامى الحكومة البريطانية ترفض التعامل معه لحل القضية المصرية ، فهل يبقى بعد ذلك أى مبرر مقبول لبقائه ؟

لهذا فلا عجب اذا أخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد بعد اجراء المباحثات بزمان يسير • وكان بعض هذه العوامل يتعلق بأنصار النظام الجديد أنفسهم وانقسامهم فيما بينهم ، كما كان البعض الآخر يتعلق بازدياد ميول الملك الأتوقراطية « بدرجة لا تطاق » ، والبعض الثالث يتعلق بتدخل الانجليز • فبعد اجراء المباحثات بثلاثة أشهر ، وبسبب الضعف الذى أصاب مركز الوزارة لعزوف الانجليز عن التفاوض

معها ، ونوقع سقوطها ان عاجلا أو آجلا ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم من السفينة قبل عرقها ، وكانت المناسبة فضية البدارى . فعد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ ، وتبت من التحقيق أن سبب القتل هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الافراد ، مما دعا النين منهم الى قتله انتقاما منه . ولكن محكمة جنايات أسيوط أصدرت حكمها بالاعدام على أولهما وبالإشغال الساقة المؤبدة على الثانى ، فرفعا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام التى نظرنه برياسة عبد العزيز فهمى باشا ، ثم أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وفيه أثبتت أن رجال البوليس أنوا من المكرات ماوصفته بأنه اجرام فى اجرام ، وأن من وفائها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالإشغال الشاقة . ورأت أن ماجعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقضيات استعمال الرأفة . ولفتت فى حكمها ولاية الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ، لأن المحكمة لا تملك قانونا تخفيف العقوبة (٦٥) .

كانت هذه هى المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير الحفائية الخروح فيها من الوزارة . فعلى أنر ابلاغ حكم محكمة النقض والإبرام الى الوزارة ، أمر بإيقاف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى . فأخذت النيابة من ثم فى بحفيها وقطعت فى ذلك شوطا بعيدا ثبتت فيه ادانه بعض صباط البوليس . ولعد كان من الطبيعى أن على ماهر باشا لم يكن بجهل ، ولا كان صدقى باشا يجهل أيضا ، أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمالها سوف يكسف عن فطائع لا ينبغى أن تظهر ، وأن النتيجة هى السهير بالوزارة وتسجيل فظائعها فى سجلات المحاكم . ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعا صامنا فيه عبد الفناح يحيى باشا مع على ماهر باشا . فقرر صدقى باشا رفع استعالفته الى الملك فى ٤ بنابر ١٩٣٣ ، وبنها على أن « الوثام وحسن التفاهم اللدين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة سىء من الوهن ، الأمر الذى يرتب عليه استعصاء قيامه بالواجب الأسمى الذى بفضل جلالته بإساده اليه » . فقبل الملك فؤاد استعالفته وعهد اليه فى نفس اليوم بتأليف وزارة جديدة بعد استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا (٦٦) .

ومن هذا يفهم أن العصر لم يكن له صلة بالموقف الذى اخذه على ماهر باشا . وهو ما يقول به «جون مارلو» الذى يبدو أنه اخذ من صلة على ماهر باشا بالعصر دليلا على رغبة هذا فى التخلص من صدقى باشا بعد أن نخلص أولا من الوفد (٦٧) . وفى الحقيقة أن العصر لم يكن ليرغب فى التخلص من صدقى باشا لسببين : الأول ، أن صدقى باشا - كما ذكرت الأهرام فى ذلك الحين - كان قوة كبيرة يصعب ايجاد من يخلعه ليظل العمل سائرا على النهج الذى نهجه من يوم ألف وزارته (٦٨) . والسبب الثانى ، أن صدقى باشا أيضا كان - كما وصفته جريدة الايفنج ستاندرد - قفازا لينا فى يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن جلالته كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد (٦٩) . وهذا صحيح ، فصدقى باشا لم يكن يسيطر على الحكم سيطرة كاملة ، فالقاعدة أن الحكم اذا لم يكن يركز على أساس شعبى ، فان خيوط السياسة تنتقل للقائما الى ايدى غير المسئولين ، وفى عهد صدقى باشا كان زكى الابراشى ، ناظر الخاصة الملكية ، وساعد الملك الأيمن ، يرب نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم والسياسة ، باعتراف صدقى باشا نفسه (٧٠) .

على أن الظروف لم تلبث أن أدت الى استفحال نفوذ القصر بشكل لم يجد معه صدقى باشا أخيرا مفرا من مواجهة الأمور والصدام مع القصر . ففي فبراير ١٩٣٣ ، وبسبب الجهد الخارق الذى بذله صدقى باشا منذ ألف وزارته ، وقع صريع مرض طويل استغرق سبعة أشهر ، وأدى به الى الانسحاب من الحياة السياسية العامة . وهنا برز زكى الابراشى باشا بمد نفوذه فى كل مكان ، ويتدخل فى شئون الحكم كما يشاء ، وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه ، عندما سافر صدقى باشا الى أوروبا للاستسقاء وقضى هناك أربعة أشهر (٧١) .

وقد زاد الطين بلة عندما أقدمت السياسة البريطانية على خطوه اهتزت لها قوائم النظام السياسى فى مصر . ففي أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وتعيينه سافرا لانجلترا فى تركيا ، وعينت السير مايلز لامبسون خلفا له ، على أن ينفذ التبديل بعد انتهاء العام . وسرعان ما اتخذ هذا النقل كدليل على تغيير مزعم فى السياسة البريطانية ، وانهمر وابل من الاشاعات التى تناقلتها الألسن فى شوارع القاهرة فى هذا المعنى . ومع أن الصحف الانجليزية أنكرت حدوث مثل هذا التغيير فى السياسة البريطانية ، وتنبأت احداها « التايمز » بأن « خيبة الأمل

ستكون من بصيب الزعماء السياسيين المصريين الذين يهيمنون في الحياة متويعين أن نفلا عاديا في السلك السياسى يفصد منه انقلاب في السياسة البريطانية التي شعارها عدم التدخل في شئون مصر الداخلية « - برعم هذا ، فان صدق باشا نفسه بوجس حيفة من هذا النفل ، فصرح وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامى الجديد في مصر سياسة الحياد نحو مصر كالسير برسى لورين ، فلا يندخل في السياسة المصرية ، لأن هذه الحطة وحدها أوجدت في مصر كيرا من السكينة والطمأنينة • نم أدلى بتصريحات أخرى أبدى فيها اسنياءه لهذا النفل (٧٢) •

رأى صدقي باسا في تلك الظروف من الصحافة نفديم اسنفالته من منصبه : فهاهى السياسة البريطانية نوسك أن تأخذ اتجاهها جديدا ، وفي الوقت نفسه ازداد التدخل من جانب العصر في شئون الحكم حتى باتت « الحالة لا تطاق » • وعلى ذلك فلم يعد من سبب يدفعه للنمسك بالحكم • ولكن الملك فؤاد أظهر من الاستمسك بوزيره ما يجعله يرضى بالبقاء • ولكن الى حين ، فسرعان ما وقعت أزمة جديدة حول اجراء تغيير في الوزارة ، عندما رأى العصر بعين حسن صبرى باشا وزيرا للمالية ، ورأى صدقي باشا أن يعين وزيرا للمواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية • فلما استحكم الخلاف ، قدم صدقي باشا استقالته الى الملك يوم ٢١ سبتمبر ، وقبلت في هذه المرة (٧٣) •

تداعى دستور ١٩٣٠ :

في الفترة التي أعقبت استقالة الوزارة ، أخذت القسرة الدستورية التي أخفى صدقي باشا وراءها بظامه تتشقق وتتكرر وتنكشف من خلفها أوتوقراطية عاقة تكشر عن أنسابها وتسعى لعقر من أحسن إليها • وقد بدأ ذلك عندما تألفت الوزارة الجديدة • فقد تجاهل الملك فؤاد التقاليد الدستورية المرمية باستشارة زعيم الغالبية البرلمانية التي سوف تتقدم اليها الوزارة الجديدة لاحتراز نفقتها قبل أن تمارس وظيفة الحكم ، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ، بينما كان موجودا حينذاك في باريس • وقبل أن يصل عبد الفتاح بحى باشا الى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة ، وأذيعت أسمائهم في الصحف • ومن الطريف أن الملك نذكر فيما يبدو التقاليد الدستورية بخصوص استشارة

الزعماء ، فأذاع في الصحف نفسها ، التي نشرت اسم رئيس الوزراء الجديد وأسماء الوزراء ، أنه قرر البدء بالاستشارات التقليدية لهذا الغرض ذاته ، وأنه أمر لذلك باستدعاء يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ على أن يتبعه آخرون (٧٤) .

ولاريب أن صدقي باشا كان يصدق النظام الذي أقامه . فعندما خرج من الحكم سارع في اليوم نفسه ، بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية ، بإصدار بيان صرح فيه بأن « حزب الشعب الذي يتشرف برياسته قد فام على الأسس الدستورية ، ولأجل ذلك يرى أن كل وزارة تتألف ، يجب أن تتقدم في الحال الى البرلمان لتتال ثقة عملا بحكم الدستور » (٧٥) . وكان صدقي باشا يفصد بهذه العبارة أنه بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية يجب أن يستشار في تأليف الوزارة الجديدة ، وأن أى وزارة جديدة لن ييسر لها ممارسة الحكم الا عن طريق موافقة وثقته . ولكن صدقي باشا لم يلبث ازاء هذه المحاولة المتواضعة لاثبات وجوده ووجود حزب الشعب في الميدان ، أن فوجيء بسلسلة من اللطمات الملكية تنهال على صدغيه الانين . فلم يكتف الملك فؤاد بإهمال استشارته والاستهانة بالأغلبية البرلمانية لحزب الشعب ، بل انه اختار لرياسة الوزارة خصما سياسيا لصدقي باشا سبق له أن فصله من وزارته في أوائل تلك السنة على أثر خلافهما بسبب قضية البدرأوى ، وهو عبد الفناح يحيى باشا . ولم يلبث أن بالغ في الاستهانة بصدقي باشا ، فاختار لعضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما : إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك ، دون أن يعلم صدقي باشا نفسه بهذا الاختيار ، واضعا بذلك حرب الشعب في تجربة ، أو اختبار حقيقى لمعرفة ما اذا كان هذا الحزب قد بلغ من النظام والتجانس والقوة حدا يمكنه من التبات في وجه الصدمات ويمكنه من الكفاح والجلاد .

ولم يتردد صدقي باشا في قبول التحدى ، مبالغا في تقدير قوته . فسارع بجمع الأعضاء الشعبيين في مجلسى النواب والشيوخ ، واستصدر قرارا من هذه الهيئة « بتجديد الثقة الكاملة بدولته ، واعتمادها النام على زعامته الرشيدة » ، وأوعز الى جريدة الأهرام بأنه اذا قبل واحد من الوزيرين اللذين اختارهما الملك ، منصبا وزاريا دون استئذان الحزب الذى ينتمى اليه ، فانه يكون بذلك خارجا منه بحكم النظام » (٧٦) . وكانما أراد صدقي باشا أن يتلاقى في الوقت نفسه مع العصر في منتصف الطريق ليتلافى هزيمة محتملة ، فاقترح ضم محمد علام باشا الى الوزيرين

الشعبيين ، « ليكون الحزب ممثلا فى الوزارة تمثيلا كافيا » (٧٧) • وكان هذا فى الحقيقة أضعف الايمان ، بل كان الكفر بعينه ، لأن الوزارة كانت مؤلفة من عشرة وزراء ، بينما كان عدد أعضاء حزب الشعب فى مجلس النواب ٨٥ من ١٥٠ ، فكيف يعد تعيين ثلاثة وزراء فى الوزارة فى حسابان رئيس حزب الشعب تمثيلا كافيا ؟ على أن الملك فؤاد أبى مع ذلك أن ينفذ كرامة وزيره الأول السابق باجابة هذا المطلب البسيط ، فلم يقبل سوى العضوين الشعبيين السالفى الذكر • ولم نلب أن جاءت المفاجأة من نفس هذين الوزيرين ، ففقد رفضا موافقة صدفى باشا على أن دخول عضوين فى الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب فيها تمثيلا كافيا ، ومعنى ذلك قبولهما الوزارة برغم أنف الحزب • وازاء هذا لم يجد صدفى باشا ، وقد أحبط به ، الا أن يقرر فصل هذين الوزيرين من الحزب » عملا بالنفويض الذى منحه مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية للرئيس • » (٧٨) وهكذا خرج حزب الشعب من الحكم بالرغم من أكثريته البرلمانية •

على أن ماحدث بعد ذلك كان أدعى الى أشد العجب • فقد أصر عبدالفتاح يحيى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، على أن حزب الشعب ممثل فى الوزارة ، وأن هذا « أمر وافع لا يقبل الجدل » • كيف ؟ قال : « لقد قبلت رئاسة الحكومة وأنا نائب رئيس حزب الشعب ، وقبل زميلائى الاشتراك معى بصفتها عضوين فى هذا الحزب • فما نسر من رئاسة حزب الشعب لا سند له ولا يسلبهما صفتها » (٧٩) • وكان من نتيجة هذا التصريح الطريف أن برز سؤال عويص جدا هو : من هو الذى يعبر تماما عن رأى حزب الشعب ؟ رئيس الحزب الذى لا يزال يتولى رئاسته ، والذى أعلن الحزب نفسه به واعتماده على « زعامته الرشيدة » منذ أيام معصودة ، أم نائب رئيس الحزب الذى قدم استقالته منه منذ شهر تسعة ؟ • على هذا السؤال كان يتوقف مصير حزب الشعب وكرامته ، فاما أن يصمد أمام هذا المحدى الفريد ، فنكون النتيجة طبعاً حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة تأتى بأغلبية لحزب الانحداد ، واما أن بدعن وبؤثر السلامة والعافية ، فتنتهى الأزمة وتبقى للحزب أغلبيته البرلمانية ، حتى ولو على حساب الكرامة السياسية • على أن الحزب كان يدرك أنه لا سند له من الشعب الذى ينسب باسمه ، وأن سنده الوحيد هو الفصر الذى لا سند له الا اياه ، ولهذا فقد اجتمع الحزب فى يوم ٢ أكتوبر ليقرر « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب ،

وبأييد الوزارة مادامت ماصية في خطه ، فائمة بخدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » (٨٠) . كما قدم نلابون عضوا من أعضاء الحرب طلبا ببقاء الوزيرين المفصولين في الحرب ، فوافق عليه مجلس اداره الحزب ، برياسة صدقي باشا نفسه (٨١) . وبهذا القرار العجيب بدا وكان الأرمه قد انتهت بالانفراج ، على أن كأس الدل الذي كان يعين على حزب السعب ورئيسه أن يحنسيه حتى الثمالة ، كانت لا يزال بها بفيه ، فلم يسأ عبد الفتاح يحيى باشا الا أن يبدى دهسنه وبرمه لما ورد في قرار الحرب من الترحيب بعودته الى حظيرنه ، لأنه لا يزال عضوا في الحزب ، حيب أن استقالته لم تكن قد قبلت . كما أظهر عصبه لأن يجعل الحزب في قراره كفاية وزرائه محل بحث ، « لأن الكفاءة صفة ثابتة لأعضاء الوزارة الذين أخذتهم لمعاونتي » (٨٢) . وبهذا الصلف وفلة الاكثراث باحراز نايمد الغالبية البرلمانية ، شرع عبد الفتاح يحيى باشا في ممارسة الحكم في ظل النظام الدستوري المحتضر . ولم يلبث أن تولى رياسة حزب النسعب أيضا عندما قدم صدقي باشا استقالته منها في أوائل نوفمبر ١٩٣٣ ، ذاكرا فيها أن الحزبية في مصر ليست من النوع الذي يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها تتصل بالاشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها في البلاد الى لم تنضج فيها الحياة النيابية » (٨٣) .



انتهاء الحيد الانجليزى

على أن الأمور لم نبطىء أن جرت نحو انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا نفسه ، وانهاء التجربة الدستورية ذاتها . وكان ذلك في هذه المرة بسبب ظهور الانجليز على المسرح السياسى . ففى أوائل عام ١٩٣٤ سقط الملك فؤاد فريسة مرض خطير استمر معه طوال العام ، وأفعده عن مباشرة أمور الحكم . وقد نشأ عن ذلك أن أصبح الابراشى باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، مما أثار الاسنياء والنزمر في جميع الاوساط . وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ يشهد اهتمام انجلترا الى مصر لمواجهة أمرين : الأول ، احتمال وفاة الملك ، والثانى احتمال امتداد مرضه . ققيما يختص بالاحتمال الأول لم يكن « فاروق » ولى العهد قد بلغ في ذلك الحين السن القانونية لتولى شئون الحكم . ومن ثم كان الامر يقتضى ، طبقا لقانون تنظيم وراثة العرش ، أن يضع الملك فؤاد في م ظروف خاص أسماء أوصيباء ثلاثة ، لا يفض الا بعد وفاته ، وأن يكون ذلك في البرلمان أمام أعضائه . وقد رأت انجلترا أن يكون لها اليد

العليا في اختيار أشخاص الاوصياء على العرش المصرى ، حتى تضمن ولاء هؤلاء الاوصياء لبريطانيا وقرارهم بموذهما في مصر (٨٤) . أما فيما يخص بالاحتمال الثانى ، وهو امتداد مرض الملك ، فقد رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية على الملك فى أثناء مرضه ، أو تعيين الأمير محمد على قائما بمهامه الى أن يشفى ، وذلك حتى لا ينقل الحكم الى أيد غير مسئولة ، وطلبت فى الوقت نفسه طرد الابراسى باشا من القصر (٨٥) .

فماذا كان موقف وزارة عبد الصالح يحيى باشا من هذا التدخل الانجليزى ؟ فى ذلك الحين كانت الظروف تعمل ضد عبد الفتاح يحيى باشا ، فبالإضافة الى أن طبيعة تكوين هذه الوزارة ، والظروف التى كانت تعمل فيها ، كانت تسلبها بطبيعتها القدرة على مواجهة الانجليز والدخول معهم فى معركة ، فإن الوزارة كانت من ناحية أخرى تتعرض فى ذلك الحين لحملة شديدة من جريدة « السياسة » تنسب نواهاها فى الحكم ، وذلك فى نهم وجهها الجريدة لوزير الاشغال تنسب له فيها أنه عهد بمقاولات كبرى الى أحمد عبوده باشا ، من غير أن نحترم فيها أحكام القانون المالى والتفالىد المرعية فى مل هذه الاحوال . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، كان اهتمام الصحف فيها واهتمام الجمهور بكل ماحدث فى المحكمة بالغاية مداه . ثم حكمت المحكمة براءة حقنى بك محمود صاحب المقالات التى نشرت بجريدة السياسة ، كما أيدت محكمة النقض هذا الحكم فى أهم أجزائه (٨٦) .

وهكذا عندما أراد عبد الفتاح يحيى باشا الوقوف فى وجه الانجليز بسبب مسألة الوصاية على العرش ، شعر الانجليز فجأة بأن عليهم مسئولة عن موقف التأييد لوزارة مشكوك فى نزاهتها ، « وأن ماوصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه » - حسبما قال المستر جرافنى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى ، للدكتور هيكل - ولم تلبث السلطات الانجليزية أن أخذت فى احياء تقليد قديم كانت تمارسه فى عهد الحماية أيام سطوة الانجليز وجبروتهم فى المصالح والدواوين ، فكثر زيارات المندوب السامى ومندوبيه وكبار موظفيه الى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة ، لاجراج الوزارة ودفعها الى الاستقالة (٨٧) . وفى الوقت نفسه أخذت الاتصالات تدور مع الساسة المصريين لاجداث التغيير الوزارى المرتقب . وكان المرشحون لرياسة الوزارة الحديدة ثلاثة ، على ماهر ، وحافظ عفيفى ،

وتوفيق نسيم • أما الاول فكانت ترشحه السراى والنانى كان يرشحه الانجليز والسالت كان أقرب من زميله - قليلا - الى ارضاء الرأى العام، أو كان حلا وسطا بين الفصر والوفد والانجليز ، خصوصا وقد عرف انه اشترط لقبوله الرئاسة أن يعاد دستور ١٩٢٣ (٨٨) • وفى يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٤ انتهى الامر بنقديم عبد الفناح يحيى باشا اسسمايته الى الملك ، بانبا اياها على ندخل الانجليز فى مسألة الوصاية على العرش ، اذ ذكر انه « أبلغ رغبات للحكومة البريطانية لا يسعه قبولها دون التفریط فى حقوق البلاد » • فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (٨٩) •

وهكذا يفهم مما سبق أن الاحداث الداخلية هى التى كانت وراء تغيير الانجليز سياستهم بازاء النظام الجديد ، وهو تغيير محدود كما سنرى ، لانه سيكون قاصرا على معاداة هذا النظام دون أن يتعدى ذلك الى السعى فى إعادة النظام القديم • ولهذا فقد وقع الدكتور هيكل فى خطأ كبير حينما عزا هذا التحول فى موقف السياسة الانجليزية الى رغبة الانجليز فى التقرب من الشعب المصرى وخطب وده ، وحينما اعتقد أن هذه الرغبة المزعومة كانت منبعنة من التدهور الذى طرأ على الموقف الدولى فى ذلك الحين • وفى الحقيقة أن الموقف الدولى لم يكن قد تطور فى ذلك الحين الى الحد الذى يهدد السلام ، أو يحمل الانجليز على التفكير فى خطب ود الشعب المصرى • وحتى ولو سلمنا جدلا بأن الموقف الدولى كان متدهورا ، وأن هذا التدهور كان وراء اتجاه السياسة الانجليزية نحو خطب ود الشعب المصرى ، فقد كان من المفروض أن يستمر هذا التقرب باستمرار تدهور الموقف الدولى • ولكن النابت هو العكس تماما ، لان السياسة التى التجأ اليها الانجليز بعد ذلك لم تكن بحال من الأحوال سياسة تقرب نحو الشعب المصرى ، أى لم تكن امتدادا للسياسة التى أملت - حسبما يقول الدكتور هيكل - تغيير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا، بل لقد تصادمت هذه السياسة مع مشاعر الشعب المصرى القومية بدرجة استفزته الى القيام بثورة ثانية ، أو شبه ثورة ، فى عام ١٩٣٥ ، مع أن الحالة الدولية، حينما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية ، خطبته ، أو تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كانت قد بلغت منتهى التنازم بغزو ايطاليا للحبشة عن طريق الاريتريا والصومال فى أكتوبر ١٩٣٥ - أى قبل القاء التصريح المشهور بشهر تقريبا •

. اذن فلا صلة بين انقلاب الاجلير على النظام الذى وضع أسسه
 صدقى باشا ، وبين الموقف الدولى ونأزمه ، لان الموقف الدولى عندما
 سيتأزم ، لن يدفع الاجلير الى العرب من الشعب المصرى ، بل سنرى
 أنه سوف يدفعهم الى تنديد فضيهم على مصر . وهذه الحقيقة على جانب
 كبير من الاهمية ، لانها متصلة ببواعث ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبارها
 معاهدة أبرمت تحت ضغط ظروف خارجية بالدرجة الاولى ، مما يسبب
 فى موضعه .

٢ - معاهدة ١٩٣٦

الظروف الداخلية والخارجية

خدعة المصريين فى السياسة الانجليزية

لم يحدد المصريون فى السياسة الانجليزية فى وقت ما ، بفدر ما خدعوا فيها فى خريف عام ١٩٣٤ ، حين أدى تدخل دار المندوب السامى فى نوفمبر من هذه السنة الى انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجىء نسيم باشا الى الحكم . وقد اعتقد المصريون أن السياسة البريطانية قد تغيرت ، وانها تتجه نحو اسرضاء الشعب المصرى . وقد بلغ انطباع هذا الأثر فى أذهان المعاصرين مبلغا ترك أثره فى مذكرات الدكتور هيكل الذى أصر - كما مر بنا - على تصوير هذا التغير الوزارى على أنه ثمرة لتحول السياسة الانجليزية نحو التقرب الى الشعب المصرى وكسب مودته ، كنتيجة لظروف الموقف الدولى (٩٠) . ولم يكن هذا الاعتقاد قاصرا على الدكتور هيكل ، ففى الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا فى المؤتمر الوطنى العام الذى دعا اليه فى أواخر ١٩٣٤ ، وعقد فى يومى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ ، أفصح زعيم الأمة عن هذا الشعور بقوله : « ونحن نحس الآن ، ونأمل أن يصدق هذا الاحساس ، بأن السياسة البريطانية أخذت نتيجه هذا الاتجاه (الانجاء الى الاتفاق) ، وأن عهد فخامة المندوب السامى الجديد ، عهد تفاهم صحيح بين البلدين (٩١) » .

ولكيلا نلظلم حاسة التنبؤ فى الشعب المصرى وزعمائه ، ينبغى أن نقول ان مجرد اختبار نسيم باشا لتولى الحكم فى تلك الظروف ، كان كافيا وحده لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فان نسيم باشا كان قد أعلن نفسه كمعارض لدستور ١٩٣٠ ، وذلك من قبل أن يظهر هذا الدستور الى حيز الوجود السياسى ، فقد كان نسيم باشا رئيسا للديوان الملكى حينما رفع صدقى باشا الى الملك مشروع دستوره .

فوضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعرض في إصداره على الصورة التي قدمها صدقي باشا . ولكن الملك فؤاد لم يأبه لصحة ، فقدم استقالته من منصبه . وقد حدث بعد ذلك أن أراد الملك تعيينه عصوا في مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم باشا رفض هذا التعيين ، حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور لا يرخصه (٩٢) . ولهذا فقد رسخ في أذهان الوفديين أن الوزارة النسيمية إنما هي «وزارة انتفال» لا «وزارة استعرا» (٩٣) .

وفي الحق أن الأحداث جرت في أعقاب ذلك عند حسن ظن الشعب المصري بالتغيير الوزاري الجديد . وفي يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أي بعد أسبوعين تقريبا من اعتلاء نسيم باشا الحكم ، صدر أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسي البرلمان العائمين على أساسه (٩٤) . فكان هذا الأمر نتوجا لكفاح الشعب في خلال السنوات الأربع السابقة في سبيل إلغاء ذلك النظام الذي فرض عليه فرضا . ومع أن هذا الأمر اشتمل على شيء غريب حقا ، وهو أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ ، نازكا البلاد بحكم الحكم الاووفراطي بطريقة مباشرة ، إلا أن هذه الحقيقة لم تسبب كثيرا من القلق في ذلك الحين ، ولم يخف من شدة الاعتقاد في تحول السياسة البريطانية نحو استرضاء الشعب المصري ، بدليل أن عبارة السحاس باشا السالفة الذكر ، التي يعرب فيها عن هذا الاعتقاد ، قد قبلت بعد أربعين يوما من إلغاء دستور ١٩٣٠ وعدم إعادة دستور ١٩٢٣ مكانه . ومع ذلك ، فاحتمالا للحن نفول . ان جريده السلاغ الوفديه قد ساورها في ذلك الحين بعض القلق بخصوص عودة دستور ١٩٢٣ ، فكتبت في ١٠ يناير ١٩٣٥ نفول « اما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، وحينئذ تجري انتخابات وتخلي وزارة نسيم باشا الطريق بحكم الأغلبية التي لا شك في أنها ستكون وفدة ، ويكون وزارة نسيم باشا «وزارة انتفال» كما كانت وزارة المغفور له عدلي باشا يكن في أواخر عام ١٩٢٩ ، واما ألا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجري انتخابات ولا تحل الوزارة الطريق لحكم الأغلبية ، وحينئذ نحكم الوزارة على أنها وزارة استعرا ، وحينئذ أيضا يجب أن نحوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده » . ثم قالت : « على أنا لا ننسى أن هناك عاملا قويا ، هو السياسة البريطانية التي لا تزال غايتها غير جلبة . ولسنا ممن يسبقون الحوادث ، ولكن اذا بين عدا أن نية السياسة البريطانية مبيتة على أن لا دستور بعد اليوم ، وأن الحكم يجب أن يكون أوبوقراطيا كما هو

الآن ، فان الحطة التي نعدّها المستر برسون (العائم بعمل المندوب السامي) ستكون أكبر خدعة خبيثة سينكسف أمرها في وقت قريب » .

كان هذا مجرد فلق عابر أبدنه الجريدة الوفدية ، وصرح بنفسها انها نسينعه ، وفيما عدا ذلك فقد قامت سياسة الوفد منذ ذلك الحين على الاطمئنان للسياسة البريطانية وبرجى الخير منها ، وتمنل هذا في أمرين : الاول مهادنة المندوب السامي الانجليزى الجديد ، استنادا الى البوادر السى كانت نوحى بأنه سيؤيد إعادة دستور ١٩٢٣ ، والثانى الاخلاص فى معاداة القصر ، لدرجة أن مجلة «روزاليوسف» الوفدية عندما نشرت فى تلك الأثناء خطابا مفتوحا الى الملك تطالبه فيه بإعادة الدستور وانهاء الحالة القضاة القائمة ، تعرضت لتأنيب شديد من السلطات الوفدية ، وكان مما قاله الاستاذ مكرم عبيد للسيدة « فاطمة اليوسف » مسننكرا . « كيف نكتبين خطابا مفتوحا للملك ؟ لقد ظن الناس أننا نريد بذلك مصالحتة ، وهذا غير صحيح » (٩٥) . ومن هنا يلمح بعض تلفه الوفد على ابرام الانفاق مع الانجليز للتفرع لمجابهة القصر .

الوفد بستررد فوته وينظم صفوفه

على كل حال فقد أخذ الوفد فى ذلك الحين يتجه فى ذكاء الى الاستفادة من الظروف النى بهيأت له بتولى نسيم باشا الحكم ، فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته التى أوهنتها مطرقة صدقى باشا الحديدية طوال السنوات الأربع السالفة . وهو الضعف الذى سمح فى عام ١٩٣٣ بقيام حركة فاشية بقيادة الاستاذ أحمد حسين ، نعت اسم « جمعية مصر الفتاة » ، تعلقت بها آمال بعض الشباب المصرى من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات مصافا اليهم فريق من الطبقات الأخرى الذين فى مثل سنهم ، والذين استهوتهم أفكار الجمعية المشتقة من منابع فاشية ونازية : إعادة مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعّم الاسلام ، واشعال القومية المصرية حتى تصبح « المصرية » هى العليا وتصبح مصر فوق الجميع (٩٦) .

على كل حال فقد كانت سياسة نسيم باشا التى سار عليها فى ذلك الحين تقوم على التقرب من الوفد الى أقصى حدود التقرب ، ولدرجة أنه أشركه معه فى الحكم اشراكا فعليا . ويصف النحاس باشا كيفية هذا الاشراك ، أو هذه الشركة ، فيقول : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية ،

فتركناها للوزارة ، وليست هي بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمار السياسية ، فوالينا بوجيها والنقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ، ودون ان نهر الوزارة على ما لم نقتن معاً فيه » (٩٧) .

على كل حال فقد انجح الوفد - كما ذكرنا - الى الاستعادة من هذه الظروف المواتية له ، في تنظيم صفوفه واستعادة قوته . وكانت المصالح المحيية للوفد والاحرار الدسوريين في المدن والاقليم قد أصابها من نصيب الحكومة في عهد دستور ١٩٣٠ أكبر الضرر والأذى ، فقد فصل الموظفون الذين يدرّب منهم بدرجة بدل على ميلهم لاي من هذين الحزبين ، وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن انهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة في انتخابات صدفى باشا ، واضطرت وزارة ذلك العهد الغابر الى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها . وكانت كسرة هؤلاء الذين مالاهم من سر الموظفين سيرة ، ومن الأعيان الذين كانوا على شعاع الافلاس . ولهذا كان على نسيم ياسا واجب سريع هو اعادة الأمور الى نصابها الطبيعي ، حتى يطمئن أنصار الحزبين الى أن مناصرتهم لم تذهب سدى . ولكن نسيم باشا كان - كما يقول الدكتور هبكل - « وفدى الهوى » ، ومن ثم فقد نغلبت عليه نزعة ارضاء أنصار الوفد على نزعة ارضاء الأحرار الدستوريين . وكان هذا من الأسباب التي جعلت حزب الأحرار الدستوريين ينجح الى معارصته في ذلك الحين « في نحفظ » (٩٨) .

في ذلك الوقت رأى الوفد أن يقوم بحركة فوية نحىي سمعته الداخلية والخارجية ، ويعلن فيها نسبته بدستور ١٩٢٣ ، وعدم رضائه بغيره بديلا . وكانت الصحف الانجليزية قد خرجت في تلك الأثناء روج لفكرة دستور جديد يكون وسطاً بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ ، - وهو ما سوف نرى أنه كان يعبر تماماً عن سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الحين - وكان مما وصفت به جريدة « الدبلي تلغراف » دستور ١٩٢٣ أنه « وثيقة وضعت على عجل ، وقامت على الطراز الاوروبى ، برهنت الحوادث قبلا على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسياً ، وعلى أنه يلائم تماماً سلطة الوفد وسيادته » (٩٩) . هذا هو منشأ فكرة المؤتمر الوطنى الوفدى الكبير الذى دعا الوفد لجأه وانصاره الى عقده في ٩ ، ١٠ ، ١١ يناير سنة ١٩٣٥ . ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاهاً جديداً في النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل . فقد شهد عدد عظيم تراوح بين العشرين ألفاً والثلاثين ألفاً ، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثاً عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية

والاقتصادية (١٠٠) . وفد جنى الوفد ثمرة هذا المؤتمر دعاية طيبة في الداخل والخارج ، فكتبت جريدة « اليوستيتسمان » تقول : « ان الوفد يبرز بعد احتجابه الأخير منظما تمام التنظيم ، ولا يلقى منازعا مهما في الميدان . فهو يمثل في مصر الدور الذي يمثله حزب المؤتمر في الهند (١٠١) » . كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول في مصر من نوعه » ، وأنه « أول اجتماع قام به الوفديون منذ أربع سنوات وأبدوا فيه آراءهم بحرية تامة » ، ثم قالت : « ومعلوم أن أحوال الشرق الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية، ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التي للوفد (١٠٢) »

وبالفعل فقد أعلن الوفد في المؤتمر عن طائفة من الاصلاحات التي اعترم ادخالها على نظامه الداخلي ومنها : نعيم لجان الوفد الاصيله والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم مالياتها واجتماعاتها . وتنظيم لجان السبان والعمال ، ونوسيع نطاقها ، والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية . وانشاء النوادي السعدية في المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية يكون الفرص منها اذكاء الروح الوطنية من نواحيها المختلفة السياسية والدسنورية والاقتصادية (١٠٣) . وكان هذا التنظيم الذي أجراه الوفد في صفوفه في الواقع بسابة الاستعداد لمعركة كانت البوادر تدل على أن ميعادها آت لا ريب فيه .

تطور المسألة الدستورية :

ففي ذلك الحين كانت المسألة الدستورية قد أخذت تتطور تطورا سيئا يؤدي الى الاصطدام بالوفد وبالشعور الوطني في جميع أنحاء البلاد . فلقد كان من نتيجة نسوب المعارك الدستورية الطويلة التي دارت بين الشعب والملك منذ اصدار دستور ١٩٢٣ ، والتي انتهى معظمها بتدخل من الانجليز ، اما لصالح الشعب في بعض الاحيان ، أو لصالح الملك في أحيان أخرى ، حسبما تنفق أية حالة من الحالتين مع مصالح الانجليز أنفسهم - أن أصبح الانجليز بلقائيا في مركز ممتاز بين السلطتين المتنازعتين ، بحكم كونهم عنصرا مرجحا لكفة احدهما على الأخرى ، وأن أصبح أمر الدستور في أيديهم بعد أن كان تصريح ٢٨ فبراير قد جعل أمره في يد الملك وشعبه .

وهكذا عندما تولى نسيم باشا الحكم ، تقدم الى الانجليز طالبا .

الاذن باعادة دستور ١٩٢٣ واعادة الحياه النيابية على أساسه . كما أعلن رغبة مصر في ابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين بازاء الاخرى . ولقد كان نسيم باشا يرجو أن ترد الحكومة الانجليزية على طلبانه بالاجاب أو الرفض ، ولكن الايام والشهور انقضت دون أن ينلقى مثل هذا الرد ، مما نسبب عنه أن أخذ صبر الجماهير ينعد . وبدي الطلبة في الجامعة قلقهم من موقف الوزارة (١٠٤) .

ولم تلبث الأمور أن أحدثت تطوراً بطورا سيئا عندما أحدثت الدسائس بطور في الأفق في ذلك الحين من جانب الأبراسي باشا في القصر ، وفي الأزهر على يد السشيخ الطواهرى ، مما جعل الوفد يحس بضرورة الاسراع في العمل لعودة الدستور ، كما جعله لا يجد معرا من التدحجلى لدى الوزارة لانخاض الاجراءات اللازمة لوصع حد لهذه الحالة (١٠٥) . وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد في ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ، مسنعيها بالمندوب السامى السير مايلز لامبسون ، خروج الأبراسي والشيخ الطواهرى من منصبيهما ، فلم يجد الملك معرا من الموافقة على هذا الطلب في المشهر نفسه (١٠٦) .

وفي اليوم نفسه ، الذى نقدم فيه نسيم باشا بهذه المطالب الى القصر ، رفع اليه كتابا تاريخيا فوص اليه فيه أمر **اعادة دستور ١٩٢٣** **منقحا طبقا لنص الدستور المذكور** ، لو رأى الملك نفع سىء فيه ، أو **نأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتثملها قشايلا صحيحا لوضع دستور جديد** . ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب أمرا غير مألوف ، ومنطويا على معار كثره ، فقد أجاب الملك وزيره الأول بكتاب أرسله اليه بعد ثلاثة أيام يخبره فيه أنه يؤئر اعادة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال (١٠٧) . ويبدو أن نسيم باشا كان بطن أن الملك فؤاد لا برعب في اعادة دستور ١٩٢٣ ، فأراد أن برمى بعبء رفض اعادته على عاتقه ، وينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعه هذا الرفض . ولكن الملك بالرغم من مرضه ، كان سريع الخاطر — كما يقول الشيخ الطواهرى — فقد أدرك مناورة نسيم باشا فرد عليه الرد السابق (١٠٨) .

وعلى كل حال فبهذا الرد من الملك فؤاد ، أصبح موقف جميع القوى السياسية في مصر واضحا من ناحية ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ولم يبق الا أن يعلن الانجليز موقفهم رسميا أيضا ، اما بالرفض أو بالقبول فيتحدد الموقف السياسى تبعا لهذا الموقف . ولما كان الانجليز قد آثروا

الصمت كما مر بنا ، فقد انفصل نسيم باسا بالمندوب السامي ليتصل بحكومته ويطلب منها أن تكسف موففها • ولم يلبث أن وصل رد في شهر مايو ١٩٣٥ ، وفيه تطلب الى مندوبها في مصر أن يبلغ الحكومة المصرية « ان الحكومة البريطانية لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت المناسب ، وهي ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة في مصر بما فيها الوفد ان أراد » (١٠٩) •

ازاء هذا الرد الذي يعارض مع رغبة البلاد كلها ، والذي يناقض مع الرد الذي أرسله الملك الى نسيم باسا ، الذي يؤثر فيه إعادة دسور ١٩٢٣ • لم يجد نسيم باشا بدا من الشاور مع الوفد ، فدعا النحاس باشا ونلانه من زملائه الى الاجتماع به وبسلالة من الوزراء في حديثه يتسارع الهرم ليبسط لهم تفاصيل الحال ، وفي هذا الاجتماع أبدى النحاس باشا وزملاؤه اعتراضهم على تدخل الحكومة البريطانية في مسألة من أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ تمسكا تاما • وقد عرض عليهم نسيم باشا تقديم استقالته الى الملك ، ولكنهم يعد تبادل الرأي رأوا أن تبقى الوزارة في مناصبها ، على أن يواصل نسيم باشا سعيه لازالة الصعاب في سبيل الدستور ، وأن يحتج في الوقت نفسه على الانجليز لتدخلهم غير المشروع في أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما (١١٠) •

على أن الأمل في أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها تجاه الدستور لم يلبث أن خاب في يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ عندما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطاني ، تصريحه المشهور الذي اشتعلت على أثره الثورة في مصر • ولكن هذا التصريح يرتبط أيضا بتطور الحالة الدولية وقيام الازمة العالمية ، مما يجعل من المناسب البدء أولا بعرض تطورات هذه الحالة •

تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلي :

في ذلك الحين كانت السحب الدولية قد أخذت تتجمع في سماء أوروبا لتدفع أمامها المسألة الدستورية ومعها المسألة الوطنية دفعا حثيثا • فقد تفاقم المشكلة الحبشية وتعمدت الحالة الدولية عندما أخذت إيطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية • ولم يلبث

أن عرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب في الأفق . وهنا أخذ الموقف الداخلي في مصر يتأثر تأثراً شديداً بهذا التهديد الخطير للسلام العالمي . ذلك أن الحرب اذا وقعت ، «دارت» - كما يقول النحاس باشا - «على حدود مصر وعند منابع النيل . بل ربما كانت مصر ميديها برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتفصل الموقف الى ناحية أعظم خطراً ، فقد نضاعف الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة سبيل أمورها في ذلك الجو العاصف المضطرب . وأصبح صورياً تحديد مركز مصر الدولي تحديداً دقيقاً ، حتى اذا جد الجند ووقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها (١١١) » .

وهكذا أخذ الموقف الدولي يلعب دوره في التأثير على الموقف الداخلي في مصر ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية . وفي الحقيقة أن صلة النزاع المصري البريطاني بتطورات الحالة الدولية لم تنو في وقت من الأوقات ، كما توثق عام ١٩٣٥ ، ومن قبل في عام ١٩٢٩ . فقد أسفر بحسن الموقف الدولي عام ١٩٢٩ عن مشروع محمد محمود - هندرسون ومشروع النحاس - هندرسون ، اللذين سجلا تقدماً في المطالب الوطنية بالنسبة للمشروعات السابقة ، وسنجد أن ندهور الموقف الدولي عام ١٩٣٥ سوف يؤدي الى تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية .

ولعل بهذه المناسبة أن نذكر أن بعض المؤرخين والباحثين يعزو تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ الى ضعف المفاوضات المصرية . فهم يقولون ان ندهور الموقف الدولي كان من شأنه أن يعزز مركز المفاوضات المصرية في هذه المعاهدة لا اصعافه ، لأن بريطانيا كان لها في نجاح المفاوضات والوصول بها الى نسوة نهائية مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ، ان لم نقفها . واضطراب السياسة الدولية تخسها بريطانيا أكثر مما تخسها مصر . وعلى أسوأ الفروض - كما يقول الاسناذ شفتن غربال - فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وإمبراطوريتها ؟ (١١٢) . وقد ذهب الدكتور مصطفى الحفناوى الى أن انجلترا « كانت ترجو بجدع الأنف أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى من قبل فدام الحرب » ، ولو أن السياسة المصرية قد فهموا ذلك لاستطاعت مصر أن نقبص من انجلترا السن ، وأن تحملها على تغيير أسلوبها الاستعماري ، رضبت أم كرهت (١١٣) .

ومما لا ريب فيه أن ما اشتمل عليه هذا القول من إشارة الى اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولي ، وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية

مصر ، صحيح تماما • ولكن ليس صحيحا أن هذا الاهتمام الكبير من جانب انجلترا كان يدفعها للحرص على نسوية المسألة المصرية بأى من قبل فيام الحرب • والصحيح - وهو ما كشفه موقف انجلترا الذى سيوضح بعد قليل - ان انجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل بحرب متحررة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها فى العمل على أرض مصر • فعندما نشبت الازمة الانجليزية - الإيطالية - كما يقول الاساذ ارنولد بوينبى - لم يكن يقيد مركز انجلترا فى مصر سوى تصريحها الذى أصدرته من جانب واحد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بعد أن سقطت السيادة العثمانية عن مصر بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يولييه ١٩٢٣ • وكان تصريح ٢٨ فبراير قد اعترف بمصر دولة مسقلة ذات سيادة ، مع احتفاظ انجلترا بأربعة أمور بصورة مطلقة ، الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام انفافات بشأنها مع الحكومة المصرية • وأول هذه الأمور تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ، والبانى الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة • ومن ثم فقد كان احتفاظ انجلترا بهذه اليد المطلقة فى استخدام الأراضي المصرية ومياهها الاثلية ، عند نشوب الأزمة الدولية ، عاملا من عوامل اغتباط السلطات البريطانية التى كانت مسئولة عن تجركات القوات المسلحة البريطانية (١٠٤ مكرر) •

وفى الحقيقة أن انجلترا لم تقبل عقد معاهدة مع مصر فى عام ١٩٣٦ ، الا بعد أن حصلت على المميزات التى كانت ترجو الحصول عليها من عدم ابرامها ، وأن انجلترا كانت تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة ناجحة لا بأس من اعاتها • وعلى العكس من ذلك كانت مصر تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة أليمة ومخيفة • لا بد من نحاشيها مهما كان الثمن • وفى هذا يقول النحاس باشا فى خطابه فى عيد الجهاد الوطنى ١٩٣٥ : « يجب أن يكون معلوما أن الحالة فى مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها فى عام ١٩١٤ ، عندما اندلع لهيب الحرب العظمى • فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناءها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أفواها ، وتصرف أموالها ، ونستخدم مكنااتها وموانئها ومطاراتها ، فها وغلابا ، وقوة واقتصابا • ولسكنها نرحب مخصصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو فى مقدورها ، ومعونة فى الدفاع مع حليفاتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا

يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » (١٠٥ مكرر) . هذا هو مفتاح معاهدة ١٩٣٦ الحقيقى .

وسنرى فيما يلى كيف تأثر الموقف الداخلى بغيوم الحالة الدولية .
ويحسن هنا ان ندع رئيس الوفد يروى بنفسه بطورات الموقف على أثر
مواقم المسكلة الحبشية ، فقد قال . « هنا أصبح الأمر لا يعصر على مطلبنا
الدهسورى وحده ، بل يستلزم أيضا تصفيه الموقف كله على أساس
الانفاق مع مصر انفاقا حرا سريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون
مصالح الانجليز التى لا تعارض مع هذا الاستقلال . وذلك ما كاشفنا
به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تنجم فى الأفق الدولى ، لابلأغه رسميا .
لهم . وفد أبلغنا نسيم باسا أنه تكلم فيه بطريقه اجمالية مع وحامة
المنسوب السامى قبل سفره بالاجازة ليعف حكومته عليه ، ثم تكلم
بمصيليا مع جناب المسنر كيلى عندما كان جابه مندوبا ساميا بالنيابة .
ثم صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى أرسله سعادة نائب المندوب السامى
باسم حكومته الى دولة رئيس الوزراء : « ان حكومة جلالة الملك يدرك
مصالح مصر حق الادراك ، ويعرف الفلن الذى يساورها فى الوقف
الحاصر . فليبقى دولة الرئيس بأنه اذا دعت الظروف ، فان حكومة جلالتنه
ستواصل اطلاق الحكومة المصرية ومشاورها فى شأن جميع تطورات
الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قرب » .

« وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا السبيلخ بداية لها ما بعدها .
فصارحناء بوجوب التعقيب عليه على كل حال ، لأنه اذا كان بداية وجب
الأنبطنء بعده الغابة المحققة لرغبات البلاد (المعاهدة) واذا كان نهاية
فهو مضر لا نقبله . وأوضحنا أنه لا يصح أن تستغل الحكومة بالنساور
دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى
للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتبجة اتفاق حر يحقق آمال
الأمة ويفره نواب البلاد » (١٠٦ مكرر) .

كان هذا قبل أن تتطور الأزمة الابطالية الحبشبة تطورها الخطر ،
بتحرك قوات ايطاليا فى الارترىا ضد الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ . وهما
دخلت المسألة مرحلة جديدة ، فقد أخذ الانجليز يحشدون أسطولهم فى
البحر المتوسط ، وبالأخص فى المياه المصرية ، وأخذوا يزدون قواهم
فى مصر زيادة كبيرة ، وينمنعون بالحرية المطلقة فى استخدام الموانى

والأراضي المصرية بما فيها الفناء بحريا وبريا وجويا ، وأصبحت قاعدتهم البحرية المهمة هي الاسكندرية بدلا من مالطة ، وجعلت المنطقة الغربية كلها حراما لا يجوز أن يبطأ أحد الا بأذن خاص من القيادة العامة لهذه المنطقة ، كما بلغ عدد الطائرات الحربية البريطانية مبلغا عظيما . وكانت إيطاليا من الجانب الآخر تعزز حاميتها في ليبيا ونزيد اسطولها حتى بلغ في القوة مركزا مساويا للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، اذ وصلت حملته الى ٣٥ في المائة من مجموع حمولة الأسطول الانجليزي كله (١٠٧ مكرر) .

وهنا كان على حكومة مصر أن تحدد مركزها في هذا النزاع . ومن ناحية ، أثار تركيز القوات البريطانية في مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر الى معسكر معاد لإيطاليا ، وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر ، (١٠٨ مكرر) ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الاحباش الذين كانوا في نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم ، ولهذا كانوا يؤيدون كل ما يتخذ من الخطوات لوقف مطامع الايطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود في وجه القوات الغازية . وفي الوقت نفسه فان استيلاء إيطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين . ناحية الصحراء الغربية ، وناحية السودان . لأن استيلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل (بحيرة تانا التي تمتد النيل الأزرق بمياهها (١٠٩ مكرر) . وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس باشا في خطبته يوم ٩ سبتمبر ١٩٣٥ عندما قال : « حالة خطيرة نجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن - كما قال حضرة نقيبكم - متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو بنابيع نيلنا . حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا ، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان السلاط والدود عن استقلالها ، واحب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود » (١١٠ مكرر) .

كان هذا الاتجاه للرأي العام المصري وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة إيطاليا ، مساعدا للحكومة المصرية في مساهمتها للسياسة الانجليزية بازاء إيطاليا . فلهذا اشتركت مصر في التأهيبات والتدابير الحربية كأنها احدى الدول المحاربة (١١١ مكرر) . وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الأمم ، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التي فرضتها هذه على إيطاليا في ١٤

أكتوبر ١٩٣٥ • وكان هذا أول فرار سحده مصر معرضة به لعداوة دولة من الدول ، بعد الفرار اندى اتحذه في إبان الحرب العالمية الاولى ضد حصوم الخلفاء ، ثم هو أول فرار دولي حطير انخده مصر بعد اعلان استقلالها ضد دولة من الدول (١١٢ مكرر) • وقد سكر رئيس لجنة نسيق العقوبات في عصبة الامم موقف الحكومه المصريه والولايات المتحده ، لانهما وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرنا بالإجابة على بلاعها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة (١١٣ مكرر) • وقد ورط هذا كله موقف مصر توريطا كبيرا في الازمة العالميه ، وكان الاحجاج السديد الذي أعلنه ايطاليا على نفيد مصر للعقوبات ، من العوامل التي أشعربها بالخطر الايطالي الداهم (١١٤) • وهذا مما جعل المصريين يسعرون بالمرارة لما وصل اليه جيتشهم من ضعف على يد الاحتلال • وقد عبر عن هذا النعور رئيس الوفد في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بقوله « لقد شاءت السياسة الطاملة التي ابعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيس المصري بحالته الراهمه ، قاصر العدد والعدد في الدفاع عن حياص مصر • ومع ذلك يجب علينا كملك مسعلة ذاب سياده ، وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والذود عن الدار بكل ما نستطيع » (١١٥) •

من كل هذا يظهر بوصوح أن مصر في عام ١٩٣٥ كانت متأثرة بالأزمة الدولية نأثرا عميقا • بل يمكن القول انها كانت طرفا في الصراع بحكم عواطفها مع الحبسة ، وبحكم خوفها على منابع نيلها ، ثم بوقعها الحرب في ديارها « وعرضها لأخطار الغارات الخافعة ونسف الفنال وسف خزان اسوان » (١١٦) • على أن مصر من جانب آخر كانت نشعر بأن وجود الفواق البريطانية في أرضها هو ما عرضها لأخطار الحرب ، لأن الحرب اذا نشبت فستنسب بين انجلترا واطاليا ، ولا يمكن أن تنفادها مصر ، بل ستكون ميدانها • ولهذا أحسب مصر أن الظروف تقضى بتنظيم علاقتها مع انجلترا قبل نشوب الحرب ، « حتى لا يساق أبنائها الى ميدان الفنال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها ونستخدم نكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وعلابا وفوه واغصابا » - على حد تعبیر النحاس باشا السالف الذكر - وأن الضرورة تقضى بعودة دسبور ١٩٢٣ لتوفر حكومة دستورية نولى قيادة دفة البلاد في تلك الظروف الخطرة •

من أحل هذا انفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة الى المندوب السامي تنضمن فيما تنضمن المسائل الهامة الآتية • أولا : - أن الأزمة

العالمية القائمة وخطوره المسائل التي تعرض في هذه الظروف وبحاجة الى البت فيها ، نستوجب الرجوع الى آراء الأمة • ثانياً - أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتولاها بنفسها • ثالثاً - أن حكومة مصر ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين يعود بالفائدة عليهما وتؤكد المودة وترتب التعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها • رابعاً - أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم • وهاتان النتيجةتان على سبيل المثال وحده ، **وان الحكومة المصرية تطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر** كما ألغيت في غيرها من البلاد • خامساً - أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين (١١٧) •

تصريح هور

قدم نسيم باشا هذه المذكرة الى المندوب السامى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ • وفى يوم ٩ نوفمبر صدم السير صمويل هور آمال الشعب المصرى بتصريح ألقاه فى مأدبة أقامها محافظ لندن « بالجيلدهول » تناول فيه أهم المطالب المصرية : عقد المعاهدة وعودة الدستور ، فقال : « لقد بدا مصر من تلقاء نفسها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى •• ولكننا سمعنا من بعض المصادر نعمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح •

» ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون اختياري ودى بين البلدين لمصلحتيهما المشتركة ، ومن دواعى اعتبارنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر • وهذا العمل لا يمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرضى للفريقين • وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين اننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها • فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ، اننا عندما استنساونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، مادام الأول قد ظهر انه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة •• فعلينا اذن كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية ، ونواجه الأمور بصراحة ، ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصممين على أن يفهم كل فريق منا وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما ، (١١٨) •

هذا هو التصريح الذى وصفته جريدة الأهرام بأنه « يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها ، ومن أنكى ما امحنت به القضية المصرية فى العهد الأخير » (١٩٩) . والحق أن هذا التصريح قد تب فى مسانين على جانب كبير من الخطورة المسألة الأولى مسأله الاتفاق بين البلدين ، والمانيه مسأله الدستور . فقيما يحنص بالمسألة الأولى ، ظهرت نية الحكومة البريطانية واضحة لا خفاء فيها فى الاكفاء « بالتعاون الودى الحر بين البلدين » ، والاعندار عن عهد المعاهدة بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، « ومعنى هذا » - كما قال النحاس باشا معلما : « أن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصونا وثكنانا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، وبئولوا أمرنا وبوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شىء من ذلك حرية أو اختيار » (١٢٠) . أما فيما يختص بالمسألة الثانية وهى الدستور ، فقد هدم هذا التصريح الأمل الذى بناه الوفد طويلا على أن نغير السياسة البريطانية موقفها وتوافق على إعادة دستور ١٩٢٣ - وهو الأمل الذى رأبناه يدفع النحاس باشا لأن يطلب من سسيم باشا البقاء فى الحكم عندما عزم هذا على الاستقالة . وهكذا لم يبق مفر أمام الوفد من اعلان الحرب على الانجليز ، وإعادة النظر فى موقفه من الوزارة السيمية . وكانت مناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . المناسبة الطيبة لاعلان هذا الموقف .

ولكن قبل أن يحل هذا اليوم ، كات فرارات الوفد بهذا الصدد قد نسرب بؤها الى الصحف وعرفتھا البلاد ، وكانت العلوب بغلى للصدمة التى ألحقها بها تصريح هور ، فبدأت المطاھرات بحوب القاهرة وبعض المدن فى يوم الاحتفال . وكان الوفد قد عقد سرادقه للاحتفال بهذه المناسبة ، فألقى فيه النحاس باشا خطابا الماريخي ، الذى اعتمدت عليه فى هذا الفصل ، وهو أهم وريقة سياسية تعالج تاريخ هذه العيره . وقد ختمه النحاس باشا باعلان فرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماعه يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٥ وهى على الوجه الآبى .

أولا - توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هبئانها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز ، ما دام اعتدأؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا - أن الواجب الوطنى قد أصبح بحنم على الوزارة المصرية أن نستعمل ، نزولا على خطة عدم التعاون . لأن استمرارها فى الحكم بعد

اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا
الاعتداء .

ثالثا - اذا لم تستغل ، فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا - كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع استئثار
اعتداء انهم على الدستور والاستقلال ، هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها
الوفد بكل ما يستطيع (١٢١) .

فم أرسل الوفد مذكرة الى عصبة الأمم ننضمين احتجاج مصر
على تصريح سير صمويل هور الذي يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ،
ونعلن أن مصر « ضحية عدوان صريح » . وقد أرسل صورا من هذه
المذكرة الى جميع ممثلي الدول الأجنبية في مصر ليلغوها الى حكوماتهم
(١٢٢) . وكانت قيمة هذا الاجراء من جانب الوفد أنه كان تشهيرا أديبا
بانجلترا في وقت كانت تقف فيه أمام إيطاليا بسبب عدوانها على الحبشة ،
وتوسك أن تدخل في حرب معها دفاعا عن المبادئ الانسانية .

اشتعلت البلاد ، والعاصمة بنوع خاص ، بالاضطراب عقب اعلان
الوفد قراراته السالفة الذكر . وأخذت تموج بالمظاهرات احتجاجا على
تصريح هور ولاسقاط وزارة نسيم باشا . وكان في بوليس العاصمة
الى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الانجليز تصدوا للطلبة في
مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدي . واكسبت
المستشفيات بالجرحى ، وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات
الترام والأوتوبيس ومصابيح الانارة في الشوارع ، وبذلك تعطلت
وسائل النقل والانارة ، وباتت القاهرة في أحياء كثيرة في ظلام دامس .
ثم نظم اضراب عام يوم ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر
في العاصمة ، واحتجبت الصحف وعطلت الاعمال ، وبدأت العاصمة في
حداد رهيب جدد ذكرى حوادث ١٩١٩ (١٢٣) .

وأمام هذه الثورة الجامعة لم تجد انجلترا مفرا من التراجع . ذلك
أن ظروف انجلترا في عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها في عام ١٩١٩ - كما
يقول المؤرخ نوبيني - ففي عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد نخرت من الحرب
مكللة بالنصر ، وكانت في وضع قوى يمكنها من مواجهة ثورة مارس
١٩١٩ ، أما في عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولها في

حرب صد إيطاليا، وفي هذه الظروف فإن نشوب ثورة في مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية، ومن الناحية الأدبية أيضا (١٢٤) .

على أن إنجلترا لم تراجع دفعة واحدة، بل تدريجيا . فقد وقف السير صمويل هور في يوم ٥ ديسمبر لينفي بصورة فاطنة أن الرد البريطاني في شهر مايو من تلك السنة بعدم عودة دستور ١٩٢٣ قد اتخذ صورته الرقص والاعتراض (فينو) (١٢٥) . وإنما كان مصاعنا في شكل إفراح . وأنكر أن إنجلترا قد تدخلت لتبلي على مصر شكلا معيناً للقاعدة التي ترسي عليها حياتها الدستورية . ولكنه عاد فأصر من ناحية أخرى على موقف حكومته من مسألة تسوية العلاقات مع مصر في تلك الظروف الفائئة، وأكد « أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية في وسط المناشغل التي سببتها الحرب الحبشية أن تسرع في مفاوضات بخصوص مسألة لها مثل ما لهذه المسألة من الأهمية ! » (١٢٦) . ومغري هذا التصريح أن إنجلترا أرادت أن تلهي رعايا مصر بالدستور، كما شغلهم به طوال السنين الماضية، ونقلب من الأزمة حرة اليدين مظهرهما في شئون مصر . وهذا هو تفسير تلويحها بعدم الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ ونمساها في الوقت نفسه بعدم إجراء المفاوضات .

على أن رد فعل هذا التصريح الجديد في مصر كان لا يدل عينا عن رد فعل التصريح الأول الذي القى في ٩ نوفمبر، أن لم يتخذ شكلا أسوأ . فقد أعاد إلى أدهان النسب المصري ذكرى رفض الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ استئصال الوفد المصري بحجة استغلالها بمؤتمر الصلح . ولهذا فقد تجددت المطامرات مره أخرى في شوارع القاهرة بشكل خطير في يوم ٨ ديسمبر واليوم التالي، وفي ذلك الحين كان الضغط على نسيم باشا قد بلغ درجة جعلته يفضي إلى زملائه بأنه قد قرر تقديم استقالته إلى الملك بسبب موقف الحكومة البريطانية من الدستور (حيث لم تكن قد أصدرت تعليماتها بعد بعودته) . ولكن هذا القرار بلغ مسمع المندوب السامي، فسعى على الفور، بناء على تعليمات من حكومته، للحيلولة دون ذلك : ففي صباح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أبلغ نسيم باشا، في مقابلة خاصة معه، أن تصريحات السير صمويل هور في ٥ ديسمبر تدل بشكل واضح على أن الحكومة البريطانية ليس في نيتها أن تبلي على مصر شكل الدستور الذي يريده، ومن ثم فإن تقديم نسيم باشا استقالته بسبب اعتراض بريطانيا على عودة الدستور، سوف يكون أمرا

مبنيا على خطأ فى الفهم • ولم يبطئ نسيم باشا أن أخذ يعمل على هدى هذه الاشارة ، فقد دعا وزراءه فى الحال الى اجتماع طارئ ، وأبلغهم بأنه فى ضوء ما قاله السير مايلز لاميسون ، قد عدل عن قراره السابق بتقديم استقالته ، ثم توجه الى القصر الملكى ، وقبل انتصاف النهار ، كان قد حصل على توفيق الملك فؤاد على مرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٢٧) •

الجبهة الوطنية

بينما كانت هذه الأحداث الهائلة تجرى ، اشتدت الدعوة لتوحيد الصفوف • فقد قام شعور بالقلق على مصير البلاد دفع الشبان المتعلمين الى التنقل بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء يطلبون الى زعماء الأحزاب أن ينحدروا ، ويلحون فى هذا الطلب الحاحا • وخرج عبد الرحمن فهمى من عزلته ينادى بتوحيد الصفوف ، مؤمنا بأن لا نجاح لمصر بغير توحيد كلمتها وجمع صفوف أبنائها • وقد قابل الوفد هذه الدعوة منذ البداية فى تحفظ • فقد اشترط أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فوراً ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك • كما اشترط أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها • على ان الأحرار الدستوريين رفضوا هذين المطلبين (١٢٨) • ويبرر الدكتور هيكل هذا الرفض على الوجه التالى فيقول ان الوفدين انما كانوا يريدون حصر أهداف الأمة فى استعادة الدستور ، ثم تجرى الحكومة الدستورية المسندة الى الأغلبية المفاوضات ، فان نجحت فبهما ، وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية فى الحكم • أما الأحرار الدستوريون فيجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هو هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عفدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لتعطيل أو الغاء (١٢٩) • ووضح أن هذا رأى للأحرار الدستوريين معناه أن تجرى المفاوضات فى أثناء تعطيل الدستور ، فاذا انتهت بالفشل بقى الدستور معطلا ، وبقيت الأغلبية مبعدة عن الحكم ، واذا عفدت المعاهدة عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وهو رأى يعلق قيام الحياة الدستورية على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ولهذا رفضه الوفد رفضا باتا •

على أن الأزمة لم تلبث أن وصلت الى ذروة الحرج فى أعقاب تصريح هور فى ٥ ديسمبر على النحو الذى مر بنا • واشتدت المظاهرات وتصادم

البوليس مع الجماهير ، وعقد الطلبة اجمعا في كلية الطب أصدروا على اثره قرارات بتنظيم مقاطعه البضائع الانجليزية ، واسند الضغط من جانب الطلبة على الأحزاب من أجل الاتحاد . فأسفر ذلك كله عن اتفاق تم بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تعمل في وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة ، وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما الى الملك لاعادة الدستور ، وأبلغ الثاني الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . على أنه في نفس اليوم الذي أبلغ فيه هذان الكتابان الى الملك والى المدوب السامي ، تم حصول نسيم باشا من الملك على المرسوم باعادة دستور ١٩٣٣ (١٣٠) .

وسنمذ المدكره التاريخيه التي وجهها الجبهة الوطنية الى المدوب السامي في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أهميها ، من أنها تعبر بمثابة الحيثيات التي برر بها الزعماء اصرار البلاد على احيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية . وهي ننقسم موضوعيا الى قسمين : الأول يتحدث عن الآثار التي نسلت عن الفصل الموالي في ابرام معاهدة في السنين السالفة ، في تشريع مصر وادارتها وجيشها ومكرها الدولي . والقسم الثاني يتحدث عن الظروف الدولية الجديدة التي أصبحت ندفع الى ابرام المعاهدة . أما عن القسم الأول الخاص بالآثار التي ترنبت على عدم ابرام المعاهدة فتسوق المذكرة الأمثلة الآتية منها :

- ١ - بقاء الاميازات الأجنبية التي تقيد حرية مصر في يورع الضرائب يوزبعا عادلا ، ووضع مزايايها على قواعد مالية صالحة .
- ٢ - وجود ادارة أوروبه الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .
- ٣ - حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصريه صالحة للدود عها .
- ٤ - حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ، ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم .

أما القسم الثاني من المدكرة فمدكر فيه الجبهة أنه مند بدأب الأزمه الدوليه التي شأت عن النزاع بين ابطالبا والحتشه في ذلك العام ، ازداد المصريون يقبنا بصرورة المسارعة الى عقد المعاهده ، وقد رأوا أن تطور هذه الأزمه قد يسهي بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يحعل بلادهم ميدان حرب سببها ، بل لقد اشتركت في هذه الأزمه بالفعل : فقد لبب

الحكومة المصرية دعوة عصابة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتحدت إنجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتهديد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقصيتها الظروف . وان الشعب المصرى ظل يرقب هذا كله وانفا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب العرص لعقد المعاهدة التي انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضييتها (إنجلترا) وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها . ومادام نصوص هذه المعاهدة معبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، « **فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر** » ، « لهذا برجو الموفقون من فخامتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضّلوا قبلوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرّح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات هندرسون - النحاس في ١٩٣٠ ، وأن نحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت المفاوضات » (١٣١) .

شروط بريطانيا لابرام المعاهدة

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تعرضت لازمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور وتعيين المستر أنتوني اندن خلفا له في وزارة الخارجية . وقد أرسل هذا ، بعد لاي ، رد حكومته على مذكرة الجبهة الوطنية ، فأبلغه المندوب السامى شعوبا الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية ورئيس الوزراء . وقد ضمن قبول إنجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين . الشرط الأول ، عدم التعيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بحجه أن المبدأ الأساسى يقضى « بأن الحكومات لا تتفقد بنصوص معينة حرى البحث فيها في مفاوضات لم نفّض الى اتفاق نهائى » . أما الشرط الثانى فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، « نظرا لما لهذه النصوص من الأهمية الكبرى ، وتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل » .

تم انتهى الرد البريطاني بتقديم تحذير من النتائج المحتملة لعدم الوصول إلى اتفاق في المفاوضات ، فنص على أن « الاحتمال في عقد اتفاق ، قد يرنب عليه نتائج جديده ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعاده النظر في سياساتها نحو مصر » (١٣٢) .

هذه هي الشروط التي فرضها انجلترا لابرام الاتفاق مع مصر . ومعنى هذا أن انجلترا أرادت أن يحصل من عقد المعاهدة على نفس المزايا التي نالت بروم الحصول عليها من عدم عقد المعاهدة ، أو من التعاون الودى الحر مع مصر - على حد تعبير السير صمويل هور - وذلك بتشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية ، أو كما قال البيان . تطبق هذه الأحكام على الحالة التي تعبر عما كانت عليه عام ١٩٣٠ « . وهذا هو الانعكاس الحقيقي للأزمة الدولية على سياسته انجلترا بأراء مصر عام ١٩٣٥ . على أنه لما كان التحذير البريطاني الذي ختم به انجلترا بيانها السابق الذكر بأعادة النظر في سياساتها نحو مصر ، ينطوى على معنى التهديد بسحب موافقتها على عودة دسبور ١٩٢٣ ، بل وربما سحب بصريخ ٢٨ فبراير وفرض الحماية من جديد (١٣٣) - كما حدث في أساء الحرب الأولى - فقد احنج على ماهر باشا رئيس وزراء مصر على هذا التصريح بقوله : « ان محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل هذه البصريات لا يمكن أن تكون حاصلة أو حرة » . ولكن المندوب السامي رد بأنه وإن كان ليس من الضروري أن يترتب على الفشل في المفاوضات تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، « الا أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى (١٣٤) . وهكذا أكد هذا التحذير الأخطار التي كانت تحيط بمصر في تلك الفترة : خطر دخول الحرب في ظروف مشابهة لظروف ١٩١٤ ، وخطر تعطيل دسبورها الذي لم يكد يفرغ من احتفالات النصر بعودته بعد خمس سنوات ، وخطر ضاع استقلالها . فاذا أصفنا إلى ذلك ما كان لدى مصر من أسباب الخوف من الفاشية ، أدركنا أى موقف دقيق كانت بعه مصر عند أبواب معاهدة ١٩٣٦ .

ولقد كان على سياسة مصر أن يواجهوا هذا الموقف . ولم يترددوا طويلا في اجابة مطلب بريطانيا باجراء مباحثات تمهيديه لتطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، على حاله الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيقى لغير مصلحة مصر دون ريب ، فكان هؤلاء الرعماء قد قبلوا مفسدا ، ومن قبل أن يبدأ المفاوضات ، تراجع في الحقوق التي كسبتها مصر ، خاصة بالأحكام العسكرية ، في معاهدة ١٩٣٠ . وهذا التراجع لا نظر له في تاريخ الحركة الوطنية التي تحت البحث ، فقد كان

هدف السياسة المصريين على الدوام ، على اختلاف أحزابهم وألوانهم ، الحصول على حقوق جديدة لمصر ، ورفض التراجع قيد شعرة عما حققه- المفاوضات المصرى السابق ، مهما ترنّب على هذا الرفض من تجديد الخصومة- مع انجلترا والاصطدام بها . ولكن الظروف المتشابكة التى كانت تخوضها مصر ، والأخطار الماحقة التى كانت تحيط بها فى هذه المرة ، فرضت على المفاوضات المصريين انهاج هذا السبيل . على أن المفاوضات مع ذلك عبارة عن أخذ وعطاء ، وقد اعترفت انجلترا ، على لسان السير جون سيمون ، فى مباحثاته مع صدقي باشا ، بمبدأ التعويض . فقد صرح بأن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوض مصر عنها فى مسائل أخرى » . وفى هذه الدائرة دارت مفاوضات ١٩٣٦ . فقد دارت حول اجابة رغبات انجلترا فى المسائل العسكرية ، وتعويض مصر عنها فى مسائل أخرى . وسنرى أن التعويض قد تم بصفة رئيسية فى مسائل الامتيازات والسودان .

على كل حال فقد تم التمهيد للمفاوضات بين مصر وبريطانيا على الوجه الآنى : فعلى أثر وصول الرد البريطانى على الجبهة الوطنية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ باستعداد بريطانيا للمفاوضة على الشروط السابق ذكرها ، أراد الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن . ولهذا دعا نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم ، وعرض عليهم الفكرة بقوله : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب ، بعد تفاهم معى أمس ، عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعوننا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولصد بحث الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد انفق دولته ٩٩ فى المائة ، وبقي واحد فى المائة ، وأنا متمسك به أيضا » . على أن النحاس باشا أبى تأليف الوزارة الائتلافية ، بينما قبلها الآخرون ، وكان رفض النحاس لهذه الفكرة استمساكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣٢ حين عرض السير برسي لورين هذه الفكرة . على أن النحاس مع ذلك لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة (١٣٥) .

وازاء هذا ، ولما كانت الأحزاب الأخرى تخشى تحيز نسيم باشا الى جانب الوفد فى حالة ما اذا قام هو باجراء الانتخابات الجديدة ، فقد استقر الرأى على تأليف وزارة غير حزبية برياسة على ماهر باشا تتولى اجراء هذه الانتخابات . وقد تم تأليف هذه الوزارة يوم ٣٠ يناير ١٩٣٦ .

أما بخصوص المفاوضات، فقد استقر الرأي على تأليف هيئة رسمية لاجراء المباحثات والمفاوضات ، وقد صدر مرسوم بتعيين هذه الهيئة في ١٣ فبراير ١٩٣٦ من مصطفى الححاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد القاه يحيى باشا وواصف بطرس على باشا والدكتور أحمد ماهر وعلى السمسى باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمى عيسى باشا والاسناد مكرم عبيد وحافظ عفيفى والاسناد محمود فهمى النفراسى وأحمد حمدى سيف النصر بك أعضاء . ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هذه الهيئة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى ، ولكل من حرب الأحرار الدستوريين وحرب الشعب وحرب الاتحاد عصو واحد، وثلاثة من المستقلين ، هم على السمسى وواصف على وحافظ عفيفى . ولم يمثل الحرب الوطنى فى هيئة المفاوضات لعدم قبوله الاشتراك فيها اسمساكا بسياسنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء (١٣٦) .

ويلاحظ على هذه الاجراءات التى مهد بها لاجراء المفاوضات أمران : الأول ، ويصل بمحاولة الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية ، أن هذه المحاولة لا تبدو بحال من الأحوال محاولة بريئة من جانب الملك ، أولا - لأن الوزارة الائتلافية انحدرت سابقا سلما لقلب الحكومة الدستورية بحجة انضمام الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا - أن الملك فؤاد كان يعلم مدى اصرار الححاس باشا على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد الدرس الذى تلقاه فى عام ١٩٢٨ ، وقد دلل الححاس على مدى تمسكه برأيه هذا عندما رفض فكره الوزارة الائتلافية سنة ١٩٣٢ . فكان الملك فؤاد قد أراد بعرض هذه الفكرة يوريط الححاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ، ووضع أمام أحد أمرين : إما أن يقبل تأليف الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسنه ، أو يرفضها فيكون سببا فى تعرض الجبهة الوطنية لخطر النزاع والحصام . بيد أن الححاس باشا خرج من المأزق بقبول الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة .

وهنا نصل الى الملاحظة الثانية ، وهى بخصوص قبول الوفد الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى هيئة المفاوضة ، مع أن انفراد بالحكم - كما كان منظرها - كان يبيح له فرصة الانفراد بالمفاوضة . وفى الواقع أن السبب فى ذلك أن بريطانيا كررت على لسان المندوب السامى فى أحاديه مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره (١٣٧) . وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ضمان قبول

المعاهدة من جميع الأحزاب السياسية في مصر فلا ينازع فيها بعد ذلك. ولا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد إبرامها . كما كانت تستهدف أيضا من اشتراك الأحزاب المعتدلة في هيئة المفاوضة التغلب على نظرف الوفد ودفعه الى طريق الاعتدال في المطالب الوطنية ، كما حدث أثناء مفاوضة لجنة ملنر . وهكذا فلم يكن في وسع النحاس باشا ، بعد اشتراط بريطانيا التفاوض مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، المناذاة بالانفراد بالمفاوضة ، كما حدث فى عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، والعاقت هذه المحاولة اجراء المفاوضات ، وتعطل بالتالى إبرام المعاهدة .

أما أدوار المفاوضة فقد جرت على النحو الآتى : وفى يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامى على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه فى ذلك السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، واللفتننت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وماريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيلى مستشار دار المندوب السامى ، والمسئر سماتر السكرتير الشرقى بها . وأن الرير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ويحل محله عند غيابه . (وقد استبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس بالسبر ددلى بوند الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) .

وفى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالى الجلسات بين الفريقين الى أن عرضت عقبات اسدعت سفر المندوب السامى الى لندن فسافر اليها فى ٢ يونيو ثم عاد فى ٢٩ يونية . وفى يوم ٢٤ يولية تم الاتفاق على النصوص العسكرية ، وانتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة فى أول أغسطس . ثم انتقلت المحادثات الى مسألة

الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها في الجلسة التي
 عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامي وزملائه
 في ١١ أغسطس ١٩٣٦ . وفي نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز
 لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت إليه برفية من الحكومة البريطانية
 قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية في لندن
 بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس هذه الدعوة
 باسم الهيئة المصرية . وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة
 لوكارنو بوزاره الخارجية البريطانية بعد أن رنبت المعاهدة في شكلها
 النهائي (١٣٨) .

(٥) معاهدة ١٩٣٦

فى الميزان

لقيام معاهدة ١٩٣٦ مقياسا . المقياس الأول ، مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التى سبقها ، وسجل مدى التقدم أو التأخر بين هذه النصوص وذلك . والثانى ، قياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقى والتحرر الصحيح . والمقياس الأول عادى ، لأن معاهدة ١٩٣٦ ليس فى الحقيقه سوى « حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت الى هذه المعاهدة » . ولكن هذا المقياس - وهو الذى انبغى الاسناد مكرم عبيد فى خطبته المشهورة فى الجامعة المصرية - لا يوصلنا الى التقدير الصحيح للمعاهدة ، فوق أنه يجافى المنطق الدولى ، وهو ما أنشأ اليه الدكتور هيكى عند مناقشة مشروع المعاهدة فى مجلس الشيوخ ، اذ قال :

« لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وصع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ . وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢٠ ، وفى سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها ، لتغير الأحوال الدولية فى العالم . وماذا بقى من معاهدة فرساي أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لانقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع انجلترا معاهدة فى سنة ١٩٢١ ، ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد أنها لم تنتظر الى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه هى ممتلكات انجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتى (اليوم رول) ، يعتبر مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت فى المؤتمرات الامبراطورية التى عقدت فى سنة ١٩٢٧ وفى سنة ١٩٣١ بحيث صارت

تساوى ايجلسرا نظريا في حقوقها، وصار يطلق عليها اسم الأمم البريطانية، ولم يبق رابطة تربطها بايجلسرا غير الولاء للناج البريطاني ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها في حرب سسرك فيها ايجلسرا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها أن أراد أن تعلن انفصالها عن الامبراطورية . فهي ادن انما تبقى ما بقيت في عصبه الأمم البريطانية بمحض ارادها واخيارها ، لا تربطها محالفة أبدية ، ولا يحلها جندي بريطاني واحد ، ولا يخضع في سىء لايجلسرا، لها مندوبها في عصبه الامم ولها فوانها المسلحة ولها ممثلوها في الخارج ، ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لأمة كاملة الاستقلال والسيادة . فالغارنة ادن بين مسروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارنة لا سسعيم . فما أبلغ الخطأ في جعل المعارضة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصلاحياتها أو بعدم صلاحيتها » (١٣٩) .

على أنه لما كانت معاهدة ١٩٣٦ ننصل انصالا ونيفا بمسروع النحاس — هندرسون ، الذي وضع في سنة ١٩٣٠ ، فان المعارضة بين المشروعين تعتبر من الأمور الطبيعية والمنطقية ، اذ هي وحدها التي نبين أثر الظروف الدولية على مشروع ١٩٣٠ . ويكفي هنا تناول النقط التي تناولتها بد التحوير أو التغيير ، سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالتعويض من جانب ايجلسرا .

أما ما يخص بالننازل من جانب مصر ، فقد حدد في النقط الآتية: المعارضة ، وكان المفاوض المصري في مفاوضات ١٩٣٠ قد نوصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، حيث أصبح من حق الطرفين الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها، ولكنه وافق في معاهدة ١٩٣٦ على أن أي تغيير يحدث في المعاهدة عند اعادة نظرها يكون بحيث بكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوى عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، (مادة ١٦ فقرة ٢) (١٤٠) . كذلك فقد وافق الجانب المصري على اضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر ، بحكم مخالفتها لانجلسرا ، بمعونتها وتقديم جميع التسهيلات لها بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية — وهي عند قيام حالة دولة مفاجئة بخشى خطرها . وكان مشروع سنة ١٩٣٠ شتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وقد ذكر النحاس باشا في دفاعه عن هذه الحالة الثالثة أنها عن الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، هو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلن عنها ، أما

قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها . وحكمة هذا عدم نبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرها الى الاستعداد الذى يقوم به الحليفتان درءا للخطر (١٤١) .

كذلك فقد حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية على الوجه الآبى : فقد حدد عدد القوات البريطانية البرية بما لا يتجاوز عشرة الاف . وكان الحد الأقصى فى مشروع ١٦٣٠ بمائيه الاف . اما مدن هذه القوات ، وكان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، فقد افتضت زيادة الحد الأقصى للقوة البريطانية بحصى بفة أخرى على البحيرات المرة . وبمعنى آخر حددت نقطتان فى منطقتها السوسى هما نقطة المعسكر وجنيقة ، بينما فى نصوص ١٩٣٠ كانت المنطقة محددة من المعسكر الى المحسمة . كذلك زيدت بعض النىء المساحات المخصصة لتمرين المعسكر فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ . وقد أراد الجانب البريطانى السماح باجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ، فلم يعبل الجانب المصرى لأن ذلك يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والاياب (١٤٢) . وقد انفق على الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ، وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، وابقاء وحدات من القوات البريطانية فى الاسكندرية أو على مفربة منها لمدة نمائى سنوات . وهى التزامات متعلقة بالاعتداء الايطالى المتوقع كما هو واضح (١٤٣) .

كانت هذه هى أهم التنازلات التى تمت من الجانب المصرى . وظاهر فيها أثر الظروف الدولية المتغيرة التى عفدت فى ظلها المعاهدة . وقد تم تعويض مصر عنها فى النقطتين التاليتين :

الامتيازات الأجنبية . وكان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة يسير نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، ونطبق التشريع المصرى على الأجانب بشروط . فلما أرادت انجلترا فى مفاوضات ١٩٣٦ اضافة النص الخاص بمعاونة مصر فى حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص فى صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على هذا الالغاء (١٤٤) . وقد نوه الدكتور أحمد ماهر بهذا الموقف عند ختام المناقشة فى مجلس النواب فقال: « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ماقدمه محمد محمود باشا من خدمات

كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكيرون منا معارصين لبعض أخدامها • وكان لموقفه هذا أثر كبير في تذليل كبير من الصعوبات • فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل في سهولة ، أبدوا النسيء من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الافناع يمكنهم أن يحفوا رغباتهم • ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا - وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال في الحكم - يعارض في هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخفون كثيرا من علوانهم • وأعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في افناع السير مايلز لامبسون وغيره (١٤٥) •

كانت النقطة الثانية هي السودان • وكان الانجليز قد رفضوا في عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول في مفاوضة بشأن تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد عام من نفاذ المعاهدة ، وبخصوص الجيش المصرى أبدوا استعدادهم فقط « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » • أما في معاهدة ١٩٣٦ فقد قبلوا :

١ - الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين •

٢ - ارجاع الجيش المصرى من غير قيد •

٣ - أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين •

٤ - أن تكون الهجرة حرة من غير قيد ، الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام •

٥ - ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجارة والمهاجرة والملكية •

٦ - أن يكون الموظف المصرى في شئون الرى عضوا في مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار في شئون مصلحته • وأن يكون لمصر الحق في تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكري يكون سكرتيرا للحاكم العام •

٧ - كما اتفق على أن الاشتراك في الادارة لا يمس بمسألة السيادة على السودان (١٤٦) •

وهكذا من هذا العرض يظهر جليا أن مصر حققت بمعاهدة ١٩٣٦ أشياء وفنسلت في تحقيق أشياء ، ومن الحصيلة النهائية للأرباح والخسائر يمكن تقدير المعاهدة وقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال والتحرر الصحيح .

وأهم نقطة نقابلنا هي مسألة الاحتلال . فقد دلل المحاس باشا على زوال الاحتلال صعه وفعلا ببرهانين : الأول - المادة الاولى من المعاهدة التي قررت « انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . فقد أزلت هذه المادة الاحتلال صعة . أما البرهان الثانى ، فهو توفيت جلاء القوات البريطانية. الحليعة عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم ، وهى وصول الجيش المصرى الى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حريه الملاحه وسلامتها فى فنال السويس ، وهكذا - كما يفصل المحاس باشا - « يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » (١٤٥ مكرر) .

على أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فبالرغم من أن توفيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بوصول الجيش المصرى الى درجة الأهلية للدفاع عن فناء السويس بمفرده ، يبدو لأول وهلة نصا طيبا ، الا أن مل هذا الحد كان غامضا ويصعب تحديده ، فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخيم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز عنه موارد مصر الا فى مدة طويلة . ولقد كان يكفى أن ينص فى المعاهدة على حلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، وأن نحذف كلمة « بمفرده » فى النص السابق ، ونجعل كعالة الجيش المصرى لحماية القنال مفيدة بوصول نجسدة الحليف (١٤٦ مكرر) على أن المعاهدة تضمنت ما هو أسوأ من ذلك ، فقد حتمت ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وقد يبدو أيضا أن هذا النص يعتبر منسجما مع منطق المحالفة ، الا أنه كان يجب أن ينص على أن تقوم مصر بنفسها بصنع الأسلحة والدخائر فى مصر على أن تكون من الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، أو يكون من حقها الاتجاه الى دولة أخرى تشتري منها الأسلحة اذا رفضت انجلترا تزويدها بها ، وخاصة أن مصلحة انجلترا فى تعطيل نمو الجيش المصرى كانت أمرا واضحا ، لأن عدم وصوله الى درجة الكفاية للدفاع عن القنال بمفرده كان ضمانا كافيا لبقاء القوات البريطانية الى أبد الأبدين بحكم المعاهدة . وقد عبر عن ذلك الدكتور هيكل فقال :

« لنا الحق في إنشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به في المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به في اعلان الحماية ، لكن الجيش ليس رجالا وكفى ، بل الجيش رجال وأسلحه ودحائر وعياد ٠٠ فليعرض انها (انجلترا) بباطات في ارسال السلاح والذخيرة ، ونعتذ ذخير جيشنا ، فأى جيش يكون ؟ فرف رياضيين الا أن سمعهم بالنبايت ونعبرهم مع ذلك جيشا ؟ ٠٠ اذن كلما اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان في يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش ٠٠ اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة ، لفسد كان اخواننا العرب يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة ، ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم نحرك ساكنا لمعاونتهم أو العطف عليهم ، لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين انجلترا ٠٠ ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية ، ترى لو أنا واجهتنا عدا حالة كهذه فرأينا شعبا عربيا أو اسلاميا يسام الهوان من انجلترا فنارت بنا النخوة العربية والنخوة الاسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ، أفلا تتخذ انجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ في امدادنا بالذخيرة ، وأنف الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم ؟ (١٤٧) .

وقد عبر بعض الزعماء السياسيين الذين قبلوا المعاهدة عن تقديرهم لما اشتملت عليه النصوص العسكرية من تعارض مع استقلال مصر ، ولكنهم اظهروا صراحة أن الظروف الدولية القائمة هي التي دفعتهم الى قبولها ، فقد قال محمد محمود باشا : « ان الالتزامات العسكرية نتعارض مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر في الواقع وألا نفتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا في تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطري » . كما قال الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب : « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط نظرا الى الظروف القاهرة التي تحيط بنا ، والتي لا مفر منها » . أما الدكتور هيكل فقد قال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم اياها فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة

مركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع بعدىلا يزيل
ما بها من مسااس باستقلال مصر » (١٤٨) .

على كل حال فبمئسل معاهدة ١٩٣٦ فى نوفر الضمانات اللازمة
لوصول الجيش المصرى الى درجه الاهليه والدعايه للدفاع عن المال
يمفرده ، تكون قد عجزت عن « توفيت جلاء القوات البريطانية عن أرس
مصر بحالة مادية » - كما قال النحاس باشا - وبالنالى تكون قد عجزت
عن اناهاء الاحتلال من الناحية الفعلية . وهذا هو الفشل الكبير فى
المعاهدة .



فاذا انتقلنا الى حساب المكاسب التى أحرزنها معاهدة ١٩٣٦ ، نجد
أنها قد حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والعام
وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له . كما نصت على الغاء ادارة
الأمن العام الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس فى مدى خمس
سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين
القضائى والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب
فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها . ونص فيها على الغاء
جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير
بتحفظاته الأربعة . وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول
الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤٩) .

ولقد كان مكسب الغاء الامتيازات الأجنبية بحق أخطر هذه المكاسب
الداخلية . لأن هذا النظام كان «عقبة فى سبيل تقدم البلاد، وعدوانا محسوسا
على سيادة الدولة وكرامة الأمة » ، ولقد تحررت مصر بالغائه من العيود التى
كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع
المقيمين بمصر ؟ وأصبح فى امكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة
وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة . ولم يكن المكسب المعنوى لالغاء الامتيازات
الأجنبية بأقل أهمية فقد حقق المساواة بين المصريين والأجانب ، بعد أن
أوجدت الامتيازات « تفرقة عنصرية » فى مصر لا تقل خطرا عن التفرقة
العنصرية فى البلاد الافريقية . وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان
لا يزال قائما به نظام الامتيازات بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات
الغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى ، لا سيما تركيا .

وقد عقد لالغاء الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى
« مونثرو » بسويسرا فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، وحضره ممثلو الدول ذوات

الامتيازات ، وكان هؤلاء المتدوبون يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واستراليا وزيلندا الجديدة ، وانحاد جنوب افريقيا ودولة ايرلنده الحرة والهند والدانمرك واسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد . وقررت فيه الدول المتعاقدة كل فيما يحصها قبول الغاء الامتيازات في القطر المصرى الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى . كما تقرر افامة نظام انقالبقى بمقتضاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة لغاية ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى **قانون مصرى** يصدر بلأئحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصه بالاتفاق (١٥٠) . ثم قدمت الحكومة المصرية تنفيذا للمعاهدة طلبها للانضمام الى عصبة الأمم ، فوافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء فى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ، وأصبحت مصر بذلك عضوا رسميا فى الحلبة الدولية .



وقصارى القول فى معاهدة ١٩٣٦ أنها قد هيأت لمصر النتمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد فى ظل وجود الملكية وفسور ١٩٢٣ ! والى الحد الذى سمح به اخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث منل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بعيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلها من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيأت لمصر النتمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ! كما هيأت لمصر النتمتع بمحالفه بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى جعلت سعد زغلول وجعلت غيره من السياسة المصرين يرون ألا نستت الجهود بل بوجه كلها الى تحقيق الاستقلال - فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربى الذى تسبح فيه ، وأخذ

التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ:
العرب الحديث •

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت.
صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا ، وفتحت صفحة جديدة من.
التحالف بين البلدين • ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما
كشف المصريون وجهه الحقيقي في أثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت.
محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضال وطني جديد ،
لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة عام ١٩١٩ ، وانما من نتائج تطبيق.
المعاهدة وتغير الظروف الدولية التي أتت بها الحرب العالمية الثانية •

حواشي الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

- ١ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .
- ٢ - أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٠ - ١٠٨٢ .
- ٣ - كراوتسلي : المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- ٤ - الاهرام في ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ يونيه ١٩٣٠ .
- ٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٣ - ١١٧ .
- ٦ - محمد حسين هبكل وأبراهيم عبد الفادر المازني ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ٢٥ (١٩٣١) .
- ٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩ .
- ٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠ - ١٢١ .
- ٩ - أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٥ من خطاب للنحاس باشا في ذكرى سعد في يوم ٢٣ اغسطس ١٩٣٠ .
- ١٠ - يذكر مارلو ان هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الانجليزية بارسال الانذارين الى صدقي باشا والى النحاس باشا بخصوص حوادث الاسكندرية يوم ١٥ يوليه ١٩٣٠ تعتبر خطوة غير عاديه ، اللهم الا في حاله حدوث حرب اهلية (ص ٢٨٨ من المرجع السابق ، ملحوظة رقم ١٥ عن الفصل الحادى عشر) .
- ١١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٣ - محمد حسين هبكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- ١٥ - رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وفانون الانتخاب (٣٠ جمادى الاولى ١٣٤٩ - ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠) المطبعة الاميرية ١٩٣٠ ص ٥ ، ٦ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ .

- ١٧ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠ .
- ١٨ - نفس المصدر ص ٣٨ ، ٨٢ .
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤ ، ١٦ - ١٨ .
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٢٣ ، ٥٥ .
- ٢١ - نفس المصدر ص ٢٠ - ٢٣ ، ٥١ .
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٦ .
- ٢٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦ .
- ٢٤ - الدستور المصري وقانون الانتخاب . الخ ص ٣١ - ٣٢ .
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٥١ .
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٤ .
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٦١ .
- ٢٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٤ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٣١٩ .
- ٣٠ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩١ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ١٧ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٥ .
- ٣٣ - أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٥٠١ .
- ٣٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٨ - ٣٢١ .
- ٣٥ - يزو صدقي باشا تغلى حزب الاحرار الدستوريين عنه الى «المسائل الشخصية التي لعبت في ذلك دورها المفقوت» ، ويرد على-اتهام الاحرار الدستوريين له بأنه اعتدى على دستور ١٩٢٣ بقوله : «لقد فاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النبائية ، واوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد» وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم دكتاتوري» ، (مذكرات صدقي باشا ص ٤٥) .
- ٣٦ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٤ .
- ٣٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٢ .
- ٣٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٦١ .
- ٣٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥٢ - ١٤٥٣ .
- ٤١ - مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعه الخامسة ، المجلد ٤٤٢ ، ص ٨٢١-٨٢٢ .
- ٤٢ - محمد حسن هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .
- ٤٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢ .
- ٤٤ - محمد حسن هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ .
- ٤٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٧ .
- ٤٦ - نفسير المصدر ص ١٤٣ .
- ٤٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٤٨ - محمد حسن هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- ٤٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣١ .
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٣٣١ - ٣٣٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٥١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٤٥ .
- ٥٢ - بسطا شكرى : مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ج٦ ص ٣ - ٤ جمع وتعليق محمد زعزع ونبيه زكى (القاهرة ١٩٦٠) .
- ٥٣ - الاحرام في السبت ٢١ يونية ١٩٣٠ ص ٣ عدد ١٦٢٥٦ .
- ٥٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ .
- ٥٥ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤ .
- ٥٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٢ - ١٦٣ ، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٤ .
- ٥٧ - روز اليوسف في ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ عدد ٢٥٣ ص ١٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠٢ ص ٤ .
- ٥٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٥٩ - روز اليوسف في ٢١ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠١ ص ٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ .
- ٦٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٣ .
- ٦١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٩ - ٣٤٣ .
- ٦٢ - الرافعي : نفس المرجع ص ١٧٢ والاعضاء الذين ضموا الى هيئة الوفد في ديسمبر

١٩٣٢ هـ : محمود بسيوني . محمد زغلول على سالم المستشار السابق .
عبد السلام فهمي جمعة . محمود الاتربي . ابراهيم سيد أحمد . محمد الشناوي .
الدكتور حامد محمود . أحمد حمدي سيف النصر . محمد عز العرب . كامل
صدقي . محمد يوسف .

٦٣ - دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٤٤٢ .

٦٤ - هانون رقم ٨٠ ص ٦٦٣ - ٦٦٧ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦٣ .

٦٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ .

٦٦ - نفس المصدر والمكان .

٦٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٩٢ .

٦٨ - الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٦٩ - نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٧٠ - مذكرات صدقي باشا ٥٩ .

٧١ - الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٥ ، مذكرات صدقي باشا ص ٥٩ .

٧٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ ، الاهرام في ٢ ، ٤ ، ٥ سبتمبر
١٩٣٣ .

٧٣ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٥٩ ، ذكر صدقي باشا ان تاريخ الاستقالة في
يوم ٤ يناير ١٩٣٣ ، وهو تاريخ الاستقالة الاولى التي اعاد بعدها تاليف الوزارة
من جديد .

٧٤ - الاهرام في ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٥ - نفس المصدر في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٧ .

٧٦ - نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٧ - نفس المصدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٨ - نفس المصدر .

٧٩ - نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ . وكان عبد الفتاح يحيى باشا قد قدم استقالته
من حزب الشعب عقب فصله من الوزارة الصديقية ، ولم يبت الحزب في تلك
الاستقالة .

٨٠ - نفس المصدر في ٣ أكتوبر ١٩٣٣ .

٨١ - نفس المصدر في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٢ - نفس المصدر في ٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٣ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٥٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ .

- ٨٤ - مذكرات الشيخ الظواهري ص ٣٢١ - ٣٢٣ .
- ٨٥ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٣٤ ، سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص. ٢٦٣ .
- ٨٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٥٧ - ٣٦٤ .
- ٨٧ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٣٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٨٨ - فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٢ .
- ٨٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٩٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٦٤ - ٣٦٨ .
- ٩١ - الاهرام في ٩ يناير ١٩٣٥ عدد ١٧٩٩١ ص ٢ .
- ٩٢ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .
- ٩٣ - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٣٥ .
- ٩٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- ٩٥ - فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٩٦ - احمد حسين : الارض الطيبة ص ١٤٩ - ١٥٩ ، محمد زكي عبد العادر : معنه المستنور ص ٨٦ ، ٩٠ ، لاکور : المرجع السابق ص ٢٤٧ .
- ٩٧ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطنى في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ .
- ٩٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧١ - ٢٧٥ .
- ٩٩ - الاهرام في ٨ يناير ١٩٣٥ .
- ١٠٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٥ - ١٩٧ .
- ١٠١ - الاهرام في ١٢ يناير ١٩٣٥ .
- ١٠٢ - نفس المصدر في ١٤ يناير ١٩٣٥ .
- ١٠٣ - نفس المصدر في ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ المددات ١٧٩٩١ ، ١٧٩٩٢ .
- ١٠٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .
- ١٠٥ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطنى .
- ١٠٦ - نفس المصدر في ١٩ ، ٢٣ ابريل ١٩٣٥ ، مذكرات الشيخ الظواهري ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .
- ١٠٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٦ ، الاهرام في ١٩ ابريل ١٩٣٥ .

- ١٠٨- مذكرات الشيخ الظواهري ص ٣٢٩ .
- ١٠٩- توينبي : دراسة في السئون الدولية لعام ١٩٣٦ ص ٦٧٥ عن خطبة للسير صمويل هور في ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا السالف الذكر .
- ١١٠- خطاب النحاس باشا السالف الذكر .
- ١١١- نفس المصدر .
- ١١٢- شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ١١٣- دكتور مصطفى الحفناوى : فناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ النزاع المصرى البريطانى ص ٣٧٥ (القاهرة ١٩٥٣) .
- ١٠٤ مكرر - توينبي : المرجع السابق ص ٦٧١ .
- ١٠٥ مكرر - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ خطبة النحاس السالفة الذكر .
- ١٠٦ مكرر - نفس المصدر .
- ١٠٧ مكرر - الاهرام في ٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١ ص ١٢٩ - ١٣٢ .
- ١٠٨ مكرر - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٢ .
- ١٠٩ مكرر - عبد الرازق احمد السنهوبى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٣٩ - ٤٠ .
- ١١٠ مكرر - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية ص ٧ .
- ١١١ مكرر - الاهرام في ٤ ، ١١ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ١١٢ مكرر - الاهرام في ٣ نوفمبر ١٩٣٥ .
- ١١٣ مكرر - نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٣٥
- ١١٤- دكتور محمد صفوت : نفس المرجع ص ١٣١
- ١١٥- الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطبة النحاس .
- ١١٦- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الافريقى والنمر الايطالى ص ٥٢
- ١١٧- الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس باشا .
- ١١٨- نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٣٥
- ١١٩- نفس المصدر

- ١٢٠- نفس المصدر في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس السالف الذكر .
- ١٢١- نفس المصدر
- ١٢٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص. ١٠ - ١١ ، تونبى : المرجع السابق ص ٦٧٤
- ١٢٣- دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٣٨٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٢
- ١٢٤- تونبى : المرجع السابق ص ٦٧٨ - ٦٧٩ -
- ١٢٥- نفس المصدر ص ٦٧٦
- ١٢٦- نفس المصدر والمكان
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٦٧٩
- ١٢٨- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١١ ، دكتور انبى : المرجع السابق ص ٣٢
- ١٢٩- دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٣٨٦
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٣٨٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣١٠ ، محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٢ ، وقد تالفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدسنورين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين .
- ١٣١- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢ - ٣ وقد وقع على هذه المذكرة النى قدمتها الجبهة الوطنيه كل من : مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى
 وحمد الباسل وبخى ابراهيم وعبد الفتاح بحبى وحافظ عفيفى .
- ١٣٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٦ كتاب على ماهر- باشا الى المندوب السامى بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٣٩٤
- ١٣٣- بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ ص ٥١
- ١٣٤- دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٤٥
- ١٣٥- دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٣٩٥ - ٣٩٦
- ١٣٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، هبكل : المرجع السابق ص ٣٩٧
- ١٣٧- دكتور هبكل : المرجع السابق ص ٣٩٤
- ١٣٨- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٤ - ٥

١٣٩- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ١٨١ - ١٨٢

١٤٠- المادة الرابعة : تنص على عقد محالعة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بالا يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، والا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة .

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الراى لحل ما ينشعب من خلاف بين احدهما ودولة اخرى يفضى الى خطر قطع العلاقات بينهما ، بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد العصبة او لاي تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة : تنص على المعونة التى يقوم بها كل من الطرفين في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يغشى خطرهما . (قانون رقم ٨٠ ص ١١ ، ١٦)

١٤١- نفس المصدر ص ٢٦ من بيان النحاس باشا امام مجلس النواب في جلسة ٢ نوفمبر ١٩٣٦

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٧ ، محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلي للمعاهدة للمطرية الانجليزية ص ٥٩ (دار النشر للحديث)

١٤٣- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الامن ص ١٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ١٣ ، ١٤

١٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤١٤

١٤٥- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ١٠٧

١٤٦- محاضرة مكرم عبيد في الجامعة المصرية ص ٦٥ - ٦٦

١٤٥- مكرم - قانون رقم ٨٠ . الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر ص ٢٥ - ٢٧

١٤٦- مكرم - نفس المصدر من خطاب وهيب دوسر بك ص ١٥٦ ، دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٥٣

١٤٧- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ١٨٥

١٤٨- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الامن ص ٥١ - ٥٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٨٨

١٤٩- قانون رقم ٨٠ . الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر

١٥٠- الحكومة المصرية ، وثائق مؤتمر الفاء الامتيازات (مونثرو ١٢ ابريل - ٨ مايو ١٩٣٧) ص ١ ، حاشية ١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣

مراجع الرسالة

(أولا) مراجع أصلية (مصادر)

١ - وثائق رسمية

تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة
١٩٠٤ ، ١٩٠٦ .

(ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعته ١٩٠٥ ، ١٩٠٧) .

جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١
الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)

جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (القاهرة : المطبعة
الأميرية ١٩٥٥) .

الحكومة المصرية ، لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة .
المطبعة الأميرية ١٩٢٤) .

الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات (مونترو ١٢
ابريل - ٨ مايو ١٩٣٧) .

(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصرى وفانون الانخاب (٣٠ جمادى
الأولى ١٣٤٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) .

(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى .
(الطبعة الاولى ١٩٢٢) .

(القاهرة : مطبعة سعودى)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (القاهرة : المطبعة
الأميرية ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيّل بجميع ما نشره
مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة
١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووافق السودان وتقرير اللورد ملتر ،
وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم
فيها محمد فهمى على وآخرون ، ١٥ جزءا (مخطوط) .

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ،
الحاصل بجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة
(القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩) .

مضابط مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .

قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى
باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

(أغسطس ١٩٤٧) .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات
والانحادات العمالية فى جمهورية مصر (دار الجمهورية للطباعة
١٩٤٦) .

٢ - وثائق تاريخية

أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، وهى مجموعة خطب سعد
زغلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ عوض بك (القاهرة : مطبعة
سعودى ١٩٢٢) .

أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالي مكرم عبيد
باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم .

حزب الاحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢
وقانون الحزب .

- دفاع الاسناذ مكرم عبيد المحامى أمام مجلس تأديب المحامين فى قضية
حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف
ضد النيابة العمومية .
- عبد القادر حمزة : اذكروا سعادة وصحبه المعتقلين ، رسالة تاريخية
سياسية (رسائل) .
- فكرى أباطة : مجموعة مقالات فكرى أباطة المحامى (القاهرة مطبعة
يوسف كوى ١٩٢٢) .
- محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باسا فى الجامعة المصرية ، بحث مفارن
تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية .
- (القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى)
- محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ،
الجزء الأول .
- (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
- محمد أنيس ، الدكتور : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ،
المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك .
- (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٣)
- محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، ونهاى الشعراء
بمقدمه من المنفى الأخير ، جمعها محمود فؤاد وعنى بنشرها يوسف
توما البستاني .
- (القاهرة : مطبعة المفتطف ١٩٢٤)
- المسألة المصرية فى دورها الأخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم
الردود الوطنية .
- (القاهرة ١٩٢١)
- مصطفى الشوربجى المحامى : الوطن فى خطر .
- (القاهرة ١٩٣٠)
- نظام لجان الوفد الانتخابية بقسم السبدة زينب بالقاهرة .
- (القاهرة : مطبعة الحقوق الملكية) .
- البد الهوى ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
منذ أسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء .
- (مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩) .

٣ - مذكرات

- أحمد حسين : الأرض الطيبة ، رسالة في الوطنية
 • (المطبعة العالمية ١٩٥١)
 أحمد لطفي السيد : قصة حياتي
 • (العدد ١٣١ من كتاب الهلال)
 اسماعيل صدقي : مذكراتي (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٠)
 حسن الشريف : الرجال أسرار (العدد التاسع من سلسلة كتاب اليوم)
 عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١ (القاهرة : دار الهلال
 • ١٩٥٢)
 عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من
 ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، الطبعة الثانية
 • (الاسكندرية : مطبعة العدل ١٩٤٢)
 فاطمة اليوسف : ذكريات (العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف)
 فخر الدين الأحمدى الظواهري ، الدكتور : السياسة والأزهر ، من
 مذكرات شيخ الاسلام الظواهري
 • (القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥)
 فكرى أباطة : الضاحك الباكي (العدد الثاني من سلسلة كتب للجميع)
 محزون ، الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا
 السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة
 • (الاسكندرية : مطبعة السفير ١٩٣٥)
 مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاى أحمد بك
 رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ،
 طبعنا على نفقة الأمير عمر طوسون
 • (الاسكندرية : مطبعة المستقبل ١٩٣٦)

- محمد حسين هبكل ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ .
- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١) .
- محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة ١٩٢٠) .
- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية. والوفد (القاهرة ١٩٢١) .
- محمود عزمى ، الدكتور : خفايا سياسية (العدد ٢٦ من سلسلة كتب للجميع) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية .
- (القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٢) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى - كيرزن .
- (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١) .

(٤) صحف

- الأخبار ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .
- الأخبار ، وأخبار اليوم ، ١٩٦٣ .
- الأهالى ، ١٩١٩ .
- الأهرام ، من ١٩١٩ الى ١٩٣٥ .
- البلاغ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ .
- الجريدة ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ .
- الجمهورية ، ١٩٦٢ .
- روز اليوسف ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
- صوت الأمة ، ١٩٤٨ .
- الفصول ، ١٩٤٥ .

- كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦
- المصور ، ١٩٦٣
- المصرى ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨
- النظام ، ١٩١٩

ثانيا : دراسات

(١٠) تراجم

- أحمد بيلى ، الدكتور : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر
(الطبعة الأولى ١٩٢٢) •
- سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة : مطبعة كوستانسوماس
ونشركاه ، الطبعة الأولى) •
- عباس حافظ : مصطفى الححاس ، أو الزعامة والزعيم ، درس وبحث
وتحليل (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) •
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة • مطبعة
حجازى ١٩٣٦) •
- عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده
(العدد الأول من سلسلة أعلام العرب) •
- صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ،
وآراء الدكتور محبوب ثابت •
(القاهرة : شركة فن الطباعة ، الطبعة الأولى) •
- محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (العدد ٣٠ من سلسلة كتاب اليوم) •
- محمد أحمد الحفنى ، الدكتور : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته
(العدد ٧ من سلسلة أعلام العرب) •
- محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (العدد الثانى
من سلسلة كتاب روز اليوسف) •

محمد رشيد رضا ، السيد : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ،
الجزء الأول ، الطبعة الأولى .

(القاهرة : مطبعة المنار ١٩٣١) .

محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة.
على ماهر باشا ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ (القاهرة : مكتبة النهضة
المصرية ، الطبعة الأولى) .

مصطفى كامل الفلكى : طلع حرب ، بطل الاسنغال الانصاى (القاهرة).
دار الطباعة المصرية ١٩٤٠) .

(٢) دراسات تاريخية واقتصادية وقانونية

ابراهيم عامر : بورة مصر العومبة (القاهرة . دار النديم ١٩٥٧) .
أحمد بهاء الدين : أبام لها تاريخ (العدد السالب من سلسلة كتاب
روز اليوسف) .

أحمد صادق موسى : تاريخ المدن المصرى العام المالى والسباسبى ، نشأته
وتطوره منذ عهد الخديو اسماعيل حتى وفنا الحاصر .
(القاهرة : المطبعة الفخرية ١٩٤٤ الطبعة الأولى) .

أحمد خير المحامى : كفاح جبل ، تاريخ حركة الحرجين وتطورها في
السودان .

(القاهرة دار السرف ١٩٤٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث .
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) .

- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثانية ١٩٢٥
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثالثة ١٩٢٦
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٩)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الرابعة ١٩٢٧
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الخامسة ١٩٢٨
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣٠)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السادسة ١٩٢٩
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١)
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١)
- آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد في مصر ، ترجمة عباس محمود
(القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥)
- البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى في مصر ، وتاريخ ذلك من
١٨٦٦ الى الآن
- (القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤)
- أمين مصطفى عفيفى ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر
الحديث
- (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤ ، الطبعة الثالثة)
- بسطا شكرى : مزافات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ،
الجزء الأول ، جمع وتعليق محمد زعزوع ونبه زكى
- (القاهرة : ١٩٦٠)

- بركنس ، دكستر : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة وتحليل ،
ترجمة دكتور حسين عمر .
- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى) .
- بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي
صالح (القاهرة ١٩٥١) .
- تانبوم ، فرانك . مبادئ السياسة الأمريكية ، تقديم أحمد عبد المجيد
فؤاد .
- (القاهرة : الشركة المتحدة للسر والموزع ١٩٥٧) .
- الجامعة الأمريكية : الديموقراطية ، تاريخها ، وطورها ، أثرها في مختلف
نواحي الحياة ، سلسلة محاضرات في الديموقراطية ومظاهرها للجنة
من قادة الرأي في مصر ، عنى بنسره قسم الخدمة العامة بالجامعة
الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
- قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
- جونور ، جون ريسينار : تاريخ الحرب الشيوعي السوفيتي ، الترجمة
العربية (طبعة بيروت) .
- حسين خلاف ، الدكتور : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ،
السنة الثانية ، العدد ٣/ ١٩٤٥ .
- دوية شفيق وإبراهيم عبده : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد
محمد علي إلى العاروي .
- (القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٤٥) .
- راشد البراوي ، الدكتور : ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادي في
مصر في العصر الحديث .
- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة
١٩٤٤ ، ١٩٥٤) .
- راشد البراوي ، الدكتور : حقبة الانقلاب الأخير في مصر .
- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) .
- شتودارد ، لونروب . حاضر العالم الاسلامي ، ترجمة عجاج نويهض ،
تعليق سكيب أرسلان ، الجزء الثاني .
- (القاهرة : ١٣٤٣) .
- السيد صبرى ، الدكتور : مبادئ الثامنون الدستوري .
- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ .
- (القاهرة . الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) .

- صبحي وحيدة ، الدكتور : في أصول المسألة المصرية .
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠)
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باغت الحركة الوطنية .
(القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ الى ١٩١٩ .
(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤١)
- عبد الرحمن الرافعي : نورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزءان ، الطبعة الأولى .
(القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦)
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الأول من ابريل ١٩٢١ الى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧)
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني من ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩)
- عبد الرازق أحمد السنهوري ، الدكتور : قضية وادي النيل ، مصر والسودان .
(القاهرة المطبعة الاميرية ١٩٤٩)
- عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية .
(القاهرة : مطابع جريدة الصباح ، الطبعة الأولى ،
- فاضل حسين ، الدكتور : محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية .
(معهد الدراسات العربية ١٩٥٨)
- فشر ، هـ.أ.ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٤٦)
- فتحي رضوان : كفاحنا في نصف قرن .
(القاهرة : دار الشرق ١٩٤٧)

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ، دراسة تحليلية اقتصادية (رسالة
جامعية) •

(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٨) •

كيرزي ، اليفينانت كولوبيل أ • : العمليات الحربية في مصر وفلسطين
من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشي محمد علي
فهمي وأحمد الأورفلي •

(القاهرة : شركة فن الطباعة ١٩٤٩) •

كيرك ، جورج : موجز تاريخ السرق الأوسط ، من طهور الاسلام الى
الوفت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، مراجعة الدكتور سليم
حسن ، العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب •

(القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧) •

الاکور ، وولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، الترجمة العربية
(بيروت) •

محمد أنيس ، الدكتور : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب:
المقاومة الشعبية في الشرق (العدد ٣٠ من كتاب « اخترنا لك ») •

محمد أنيس الدكتور : أوروبا بين الحربين العالميتين (محاضرات مطبوعة
١٩٥٨) •

محمد حسين هيكل بك ، الدكتور ، وإبراهيم عبد القادر المازني ، ومحمد
عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري (القاهرة :
مطبعة السياسة ١٩٣١) •

محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (العدد السادس
من سلسلة كتاب روز اليوسف) •

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ،
بحب في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عهد معاهدة
النحالف ١٨٨٢ - ١٩٣٦ •

(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) •

محمد عبد الباري : الاميازات الأجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور
عبد الرازي السهوري •

(القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد ١٩٣٠)

- محمد عصفور المحامى : فلنحطم الأغلال
(القاهرة : المطبعة العالمية ١٩٥١)
- محمد فؤاد شكرى، الدكتور : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩
(القاهرة : دار المعارف ١٩٥٧)
- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقى والنمر الايطالى ، بحث تحليلى تاريخى ونفسانى واجتماعى فى المسئلة الحبشنية الايطالية .
(القاهرة : مطبعة المعارف ١٩٣٥)
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١
(الاسكندرية : مطابع رمسيس ١٩٥٢)
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى ، العدد الاول ، مايو ١٩٤٩ .
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ، العدد ٢٤٠ من سلسلة الالف كتاب .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩)
- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية .
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦)
- محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجيرتنى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧)
- محمود نجيب أبو الليل - الدكتور : الامانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى .
(القاهرة : مطبعة التحرير ١٩٥٣)
- مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثانى عن : النزاع المصرى البريطانى
(القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم ١٩٥٢)

- ملیكة عریان : مركز مصر الاقتصادی
(القاهرة : مطبعة رمسیس ١٩٢٣)
- نجلاء عز الدین : العالم العربی • ترجمة محمد عوض ابراهیم
ومحمد دویك والدكتور محمد یوسف نجم وبرهان الدین
الدجانی
(القاهرة : دار احیاء الكتب العربیة)
- نهر : لمحات من تاریخ العالم • الترجمة العربیة
(طبعة بیروت)
- نهضة الشعب المصری الشقیق ، ترجمة ابراهیم الخطیب (اسم
المؤلف لم یرد)
- یوسف خلیل ، الدكتور : تطور الحركة القومیة فی مصر من ١٨٨٢
الی ١٩١٩ ، بحث للدكتوراه فی التاریخ الحدیث (١٩٥٧)
غیر مطبوع •

ثالثا : مراجع اجنبیة

- Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, (London, Macmillan 1920).
- Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, (Paris, G.P. Maisson neuve 1951).
- Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt (London, Longmans, Green and Co. 1938).
- Cromer, The Earle of : Modern Egypt, (London, Macmillan and Co. 1911).
- Elgood, P.G. : Egypt and the Army, (Oxford, Humphrey Milford 1924).
- Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, (London, Edward Arnold 1928).
- Ikbal Ali Shah, Sirdar : Fouad King of Egypt, (London, Jenkins 1936).

Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, (New York, Praeger 1956).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. I, (London, Macmillan 1933).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. II, (London, Macmillan 1934).

Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, The Cresset Press 1954).

Marshall, J. : The Egyptian Enigma, 1890-1928, (London, John Cassell and Co. 1928).

Newmann, Major E.W.P. : Great Britain in Egypt, (London, Murry 1928).

Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons, Fifth Series :

Vol. 114, Session 1919, Mar. 24-Apr. 16.

Vol. 128, Session 1920, Apr. 19 to May 7.

Vol. 170, Session 1924, Feb. 25-Mar. 14.

Vol. 173, Session 1924, May 5-May 23.

Vol. 179, Session 1924-1925, Dec. 2-Dec. 19.

Vol. 222, Session 1928-1929, Nov. 6-Nov. 23.

Vol. 230, Session 1929-1930, July 15-July 26.

Vol. 232, Session 1929-1930, Nov. 18-Dec. 6.

Vol. 233, Session 1929-1930, Dec. 9-Dec. 24.

Vol. 242, Session 1930-1931, July 28-Aug. 1.

Vol. 244, Session 1930-1931, Oct. 28-Nov. 14.

Parliamentary Debates, Official Report, House of Lords, Fifth Series :

Vol. 34, Session 1919, Apr. 1-June 30.

Vol. 57, Session 1924, Mar. 28-June 30.

Vol. 75, Session 1929-1930, June 25-Dec. 20.

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, IIème Partie, (Paris, J. Vrain 1921).

Toynby, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925,
(London 1927) ; 1928. (London 1929) ; 1936 (London
1937).

Wavell, Field Marshal : Allenby in Egypt, (London, George G.
Harrap and Co. 1943).

Wingate, Sir Ronald : Wingate of the Sudan, (London, John
Murray 1955).

Youssef, Amin : Independent Egypt, (London, Murray 1940).

فهرس تحليلي

الموضوع	الصفحة
اهداء	٣
تقديم	٥
تمهيد :	٢٣
مراحل الحركة الوطنية ص ٢٣ - البورجوازية المصرية ص ٢٤	
- الجامعة الاسلامية ص ٢٩ - حركة الحزب الوطني ص ٣٢	
- حزب الأمة ص ٣٧ - (حواشي التمهيد) ص ٤٧	
الفصل الأول	
مقدمات ثورة ١٩١٩ :	٥١
١ - تطور مركز الاحتلال في مصر من الاحتلال الى الحماية	٥٢
٢ - تطور الفكرة القومية في مصر	٥٧
٣ - الاختمار الثوري في المجتمع المصري	٦٦
الفلاحون ص ٦٦ - كبار ملاك الأراضي ص ٦٩ - الراسماليون ص ٧٠	
- البورجوازية الصغيرة ص ٧٢ - الائتلاتسييا ص ٧٤	
- الطلبة ص ٧٨ - البرولييتاريا ص ٨٠	
٤ - تأليف الوفد المصري :	٨٣
نشأة الفكرة وتطورها ص ٨٢ - حديث ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ص ٨٨	
- تشكيل الوفد المصري الاول ص ٩٣	
٥ - الصدام الأول بين الوفد والانجليز :	١٠٢
رفض سفر الوفد ص ١٠٢ - دور رشدي باشا في تطوير الازمة	
ص ١٠٩ - تخاذل السلطان فؤاد ص ١١٥ (حواشي الفصل الاول ص ١١٩)	

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	
ثورة ١٩١٩	١٢٩
١ - ثورة مارس ١٩١٩ :	١٣٠
الملاح العامة للثورة ص ١٢٠ - أحداث الثورة ص ١٢٤ - المدن الناثرة ص ١٣٩ - قيادة الوفد في أثناء الثورة ص ١٤٣ - انقلاب السياسة البريطانية ص ١٤٧	
٢ - التنظيمات الثورية :	١٥٥
اللجان الوفدية ص ١٥٥ - الدور الثوري للجنة الوفد المركزية ص ١٥٨ - الجمعيات السرية ص ١٦٩ - تنظيمات الطلبة ص ١٧٥ - تنظيمات العمال ص ١٧٧ - تنظيمات الموظفين ص ١٧٧ - (حواشي الفصل الثاني ص ١٨٨)	
الفصل الثالث	
معركة الحماية :	١٩٧
١ - نضال الوفد في أوروبا وأمريكا	١٩٨
٢ - معركة الحماية في مصر : لجنة ملتر :	٢١٦
نشأة فكرة المقاطعة وتطورها ص ٢١٦ - لجنة ملتر في مصر ص ٢٢٤ - اتصالات لجنة ملتر بالساسة المصريين ص ٢٤٠ - المكاتبات بين عدلى باشا وسعد باشا ص ٢٤٧ - أذعان اللورد ملتر للمفاوض مع الوفد وحده ص ٢٥٦ - (حواشي الفصل الثالث ص ٢٦٤)	
الفصل الرابع	
انقسام قيادة الثورة :	٢٧٣
١ - مفاوضات سعد - ملتر :	٢٧٤
مسألة الاحتلال ص ٢٧٥ - التمثيل الخارجى وعلاقات مصر الخارجية ص ٢٧٧ الامتيازات الأجنبية ص ٢٧٩ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمه الحكومة المصرية ص ٢٨١ - السودان ص ٢٨٢ - مسألة العرش ص ٢٨٤	
٢ - مشروع عدلى - ملتر ، وتصديق الوفد ..	٢٩٣
٣ - اللور الثاني للخلاف ، برقية «نبتت فكرة» ..	٣٠١
	٨٢٧

الموضوع الصفحة

- ٤ - الدور الثالث للخلاف ، التبليغ البريطاني بأن الحماية
علاقة غير مرضية ٣٠٨
- ٥ - الصدام بين سعد وعدلى ، وانشقاق الوفد : .. ٣١٦
مصر التى عاد اليها سعد زغلول ص ٣١٦ - الصدام بين سعد
وعدلى ص ٣١٩ - انقسام الوفد ص ٣٢٢ - (حواشي الفصل
الرابع ص ٣٢٧)

الفصل الخامس

- تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٣٣٣
- ١ - أصول التصريح : مفاوضات عدلى - كيرزن .. ٣٣٤
- ٢ - تصريح ٢٨ فبراير ٣٤٣
(حواشي الفصل الخامس ص ٣٦٧)

الفصل السادس

- معركة الدستور : ٣٧١
- لجنة الاسقياء ص ٣٧٢ - تأليف حزب الاحرار الدستوريين
ص ٣٧٧ - التفارب بين الوفد والقصر ص ٣٨٠ - أزمة نصوص
السودان ص ٣٨١ - تعديل مشروع لجنة الثلاثين ص ٣٨٥ -
موقف الاحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسح مشروع
الدستور ص ٣٨٩ - المضمون الاجتماعى والاوتوقراطى للدستور
١٩٢٣ ص ٣٩٢ - (حواشي الفصل السادس ص ٣٩٩)

الفصل السابع

- المسألة المصرية ومؤتمر لوزان ٤٠٣
(حواشي الفصل السابع ص ٤١٣)

الفصل الثامن

- الحكم الدستورى ، الوزارة البورجوازية الاولى : .. ٤١٥
- انقسام الراى حول تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة ص ٤١٦
- منافسة قبول الوفد بالحكم ص ٤١٨ - الصدام بين سعد
والملك فؤاد حول الدستور ص ٤٢١ - تطور العلاقات بين
الوزارة الدستورية وحكومة المال ص ٤٢٥ - تطور النزاع

الصفحة

الموضوع

على السودان ص ٤٣١ - المد الثوري في السودان ص ٤٣٦
تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالمد الثوري في السودان
ص ٤٤٢ - خطة طرد المصريين من السودان ص ٤٤٦ - مباحثات
سعد زغلول - مكدونالد ص ٤٤٩ - انقسام رأى الوفد في الموقف
بعد فشل المباحثات ص ٤٥٤ - سعد أو الثورة ص ٤٥٧
(حواشي الفصل الثامن ص ٤٦٢)

الفصل التاسع

٤٦٩ مصرع السردار وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان :

٤٧٠ ١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

الانذار البريطاني ص ٤٧٠ - سعد زغلول والانذار البريطاني
ص ٤٧٦ - مسألة عرض النزاع المصري الانجليزى على عصبة
الأمم ص ٤٧٩

٤٨٢ ٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان :

المقاومة المصرية السودانية في السودان ص ٤٨٢ - معالجة
زيور باشا للانذار الانجليزى بخصوص السودان ص ٤٨٨

٤٩٤ ٣ - تشديد القبضة الانجليزية على مصر

٤٩٨ ٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار

(حواشي الفصل التاسع ص ٥٠٣)

الفصل العاشر

٥٠٧ التيارات اليسارية في الحركة الوطنية :

العمل الاشتراكي بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية ٥٠٨
- تأليف الحزب الاشتراكي ص ٥١٣ - الحزب الاشتراكي
المصري بين الهجوم والدفاع ص ٥١٧ - برنامج الحزب
الاشتراكي المصري ص ٥٢٤ - نشاط الحزب الاشتراكي المصري
ص ٥٢٦ - انقسام الحزب الاشتراكي المصري ص ٥٢٨ -
الانقسام الثاني في الحزب (طرد روزنتال) ص ٥٣٣ - برنامج
الحزب الشيوعي المصري ص ٥٣٧ - حركة سنة ١٩٢٣ ص
٥٣٧ - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني ص ٥٤١ - حركة
سنة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد) ص ٥٤١ -
زيور باشا والحركة الشيوعية ص ٥٥٠ - حركة سنة ١٩٢٨

الصفحة

الموضوع

ص ٥٥٥ - أسباب ضعف الحركة الاستراكية والشيوعية في
مصر ص ٥٥٨
(حواشي الفصل العاشر ص ٥٦١)

الفصل الحادى عشر

٥٦٧ .. المعركة الدستورية الاولى (نوفمبر ١٩٢٤ - يونية ١٩٢٨)

٥٦٨ ١ - المد الرجعى :

كيف بدأ العن بالمشور وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر
الدستورية ص ٥٦٨ - حزب الشيطان ص ٥٧٢ - معركة
الانتخابات ص ٥٧٧ - حل البرلمان والعودة الى الحكم المطلق
ص ٥٨٠ - طرد الاحرار الدستوريين من الحكم : أزمة كتاب
« الاسلام و اصول الحكم » ص ٥٨٣

٥٩١ ٢ - الصراع بين الديموقراطية واللاتوقراطية :

تطور سياسة الوفد بازاء الاحزاب ص ٥٩١ - اجتماع البرلمان
في فندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ص ٥٩٥ - عزل
نشأت باشا وبواشه الحفيفية ص ٥٩٧ - احتدام النضال بعد
صدور قانون الانتخاب المعدل ص ٥٩٨ - تطور سياسة الوفد
نحو الانجليز ص ٦٠٠ - تعبئة البورجوازية والانتلجنسيا ص
٦٠٤

٦٠٧ ٣ - عهد الائتلاف :

(ا) أزمة الاعتراض البريطانى على تولى سعد زغلول باشا

٦٠٧ الحكم :

أصول الأزمة ص ٦٠٧ - براءة ماهر والنقراي واثرها في
الموقف السياسي ص ٦٠٩

٦١٥ (ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز ص ٦١٥ - تغت السياسة
البريطانية ص ٦١٨ - أزمة استقالة عدلى باشا ص ٦٢٠

٦٢٢ (ج) أزمة الجيش :

الموضوع الصفحة

- ٦٣٠ (د) معادلات ثروت - تسمبرلن
(هـ) وفاة سعد باشا زغلول وانعكاسات الموقف الداخلي على
٦٣٨ معادلات ثروت تسمبرلن
(حواشى الفصل الحادى عشر ص ٦٤٩)

الفصل الثانى عشر

- ٦٥٩ المعركة الدستورية الثانية :
٦٦٠ ١ - مراحل انهيار الائتلاف
٦٨٥ ٢ - حكومة الأعيان :
الصورة الاجتماعية للصراع السياسى من ٦٨٥ تعطيل
الحياة النيابية من ٦٨٩ الدعاية الوفدية فى الجفلا من ٦٩٣
٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون :
طرد اللورد لويد من منصبه من ٦٩٧ - سياسة محمد محمود
باشا فى معالجة القضية المصرية من ٦٩٩
٧٠٩ ٤ - مفاوضات النحاس - هندرسون :
اصداء مقترحات محمد محمود - هندرسون فى الراى العام
المصرى والبريطانى من ٧٠٩ - مفاوضات النحاس هندرسون من
٧١٤ - الصدام بين الوفد والفصر بعد عودة النحاس من لندن
من ٧١٩ (حواشى الفصل الثانى عشر ص ٧٢٣)

الفصل الثالث عشر

- ٦٣١ المعركة الدستورية الثالثة :
٧٣٢ ١ - سقوط دسمنور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد :
الظروف السياسية والاقتصادية التى تولى فيها صدى باشا
الحكم من ٧٢٢ - الحرب بين الوفد والوزارة من ٧٣٤ - تدخل
الحكومة البريطانية من ٧٣٦ - الدستور الجديد من ٧٣٨
- موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد من ٧٤١ -
حزب الشعب من ٧٤٣ - معركة الانتخابات ومماطلتها من ٧٤٥
٢ - انشقاق الوفد ، وانفضاض التحالف بينه وبين
٧٥٢ الأحرار الدستوريين :
٨٣١

الصفحة

الموضوع

- العياد الانجليزى ص ٧٥٢ - فكرة الوزارة النومية ص ٧٥٤ -
انشقاق الوفد ص ٧٥٥
- ٣ - تصدع النظام الجديد وسقوطه : ٧٥٨
حبيب صدقى باشا والسير جون سيمون ص ٧٥٨ - تصدع
ص ٧٩١ (حواشي الفصل الثانى عشر ص ٧٢٣)
النظام الجديد ص ٧٦٠ - تداعى دستور ١٩٣٠ ص ٧٦٣ -
انتهاء العياد الانجليزى ص ٧٦٦
- ٤ - معاهدة ١٩٣٦ ، الظروف الداخلية والخارجية .. . ٧٧٠
خديعة المصريين في السياسة الانجليزية ص ٧٧٠ - الوفد يسترد
قوته وينظم صفوفه ص ٧٧٢ - تطور المسألة الدستورية ص
٧٧٤ تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلى
ص ٧٧٦ - تصريح هور ص ٧٨٢ - الجبهة الوطنية ص ٧٨٦
- شروط بريطانيا لابرام المعاهدة مع مصر ص ٧٨٨
- ٥ - معاهدة ١٩٣٦ في الميزان ٧٩٤
(حواشي الفصل الثالث عشر ص ٨٠٣)
- ٨١١ - مراجع الرسالة

مؤسسة مطابع معنوق

بيروت - لبنان

